

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٩)

العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥ - ١٩٥٨

دراسة في العمل السياسي القومي المشترك

د. محمد جعفر فاضل الحيالي

العلاقات بين سوريا والعراق

١٩٤٥ - ١٩٥٨

دراسة في العمل السياسي القومي المشترك



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٩)

العلاقات بين سوريا والعراق
١٩٤٥ - ١٩٥٨
دراسة في العمل السياسي القومي المشترك

د. محمد جعفر فاضل الحيالي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
الحيالي، محمد جعفر فاضل
العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥ - ١٩٥٨ : دراسة في العمل السياسي القومي المشترك/ محمد جعفر فاضل الحيالي.
٥٦٦ ص. - (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٩)
ببليوغرافية: ص ٥١٥ - ٥٥٠.
يشتمل على فهرس.
١. سوريا - العلاقات الخارجية - العراق. ٢. العراق - العلاقات الخارجية - سوريا. ٣. الإنقلابات العسكرية - سوريا. ٤. الأحزاب السياسية - سوريا. ٥. الأحزاب السياسية - العراق. ٦. الوحدة العربية. أ. العنوان. ب. السلسلة.
327.56910567

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون - ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/يوليو ٢٠٠١

المحتـويـات

القسم الأول

العلاقات السورية ـ العراقية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بدء مرحلة الانقلابات العسكرية في سوريا (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩)

القسم الثاني

العلاقات السورية ـ العراقية
في فترة الانقلابات العسكرية في سوريا
(١٩٤٩ ـ ١٩٥٤)

القسم الثالث
العلاقات بين سوريا والعراق من ١٩٥٤ حتى ثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق عام ١٩٥٨

مقدمـة

يحتل الشرق العربي موقعاً جغرافياً فذاً في قلب العالم القديم تلتقي عنده قارات ثلاث، ويتألف من سلسلة غير منقطعة من البلدان تمتد من سواحل المحيط الأطلسي في الغرب وتمر بالشواطىء الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط حتى تصل إلى حدود إيران من الشرق. ولهذه السلسلة نواة صحراوية أو شبه صحراوية، تتمثل فيها حياة البادية المعروفة، وتتكون من أراضي العربية السعودية الآن.

وعلى جانبي تلك النواة الداخلية ينتشر نطاقان من الحياة المستقرة، يتصل أحدهما بالنواة من جهة الجنوب، ولا سيما الجنوب الغربي والجنوب الشرقي، ويشمل اليمن وحضرموت وعُمان. كما يتصل بها النطاق الآخر من جهة الشمال، ويشمل ما يعرف باسم «الهلال الخصيب». ويتكون من شقين هما العراق وسوريا الجغرافية.

وعلى الرغم من أن الوطن العربي يؤلف ما يمكن أن يدعى وحدة إقليمية، فإنه ليس من المستطاع بحث القضية العربية في الوطن العربي كله بشكل متماثل، فلم تنمُ أو تتسع الحركة القومية في هذه المنطقة بدرجة واحدة، ولا ريب في أن الإقليمين العربيين سوريا والعراق متماثلان إلى حد كبير في منشأ الفكر القومي فيهما، ومتجاوران بحيث لا يفصل بينهما حاجز. أضف إلى ذلك الوحدة الثقافية والتقارب في الفكر والنظر إلى الأمور، ومنطق معالجتها وأسلوب تفهمها. لذلك كله أصبح واجباً اتحادهما وتشكيلهما دولة واحدة تعمل على النهوض بمستوى العرب العام وتشق لهم سبيل مستقبلهم المنتظر.

وللتعبير عن أصالة الوحدة بين سوريا والعراق، يمكن القول إنهما لم يشكلا كيانين مستقلين بل كانا جزءاً من وحدة أشمل عبر العصور، وكان المميز الذي يميزهما هو كونهما ينتميان إلى العروبة بالدرجة الأولى. وقد التقى أبناء القطرين على صعيد واحد في مدارس

الآستانة، وكان لهم دور كبير في الدفاع عن القومية العربية، والوقوف بوجه حملات التتريك التي مارسها العثمانيون ضد العرب. ويمكن القول إن مركز الدعوة القومية خلال الحكم العثماني اقتصر على العرب المقيمين في منطقة الهلال الخصيب، والجزيرة (غربيّها على الأخص)، أي المناطق التي كانت لا تزال تحت الإشراف العثماني المباشر، بحيث اعتبر أن مفهوم الوحدة يشمل سكان آسيا العربية، وبنوع خاص سكان سوريا* والعراق الذين كانوا أكثر استعداداً لتحقيق كيانهم السياسي والقومي.

وقد أصاب الأجزاء العربية من الدولة العثمانية ما لحق بالدولة المركزية من الضعف والتفكك، ومن تزاحم الدول الأوروبية على مناطق النفوذ الاستعماري فيها. وكانت سوريا والعراق في أولوية اهتمامات الدول الأوروبية، حيث انصبت اهتمامات الفرنسيين على سوريا لادعائهم أن لهم حقوقاً تاريخية فيها. أما البريطانيون فقد جعلوا العراق نصب أعينهم، فالسيطرة عليه تعني ضمان مصالح بريطانيا الاستراتيجية التي كانت متمركزة في الهند والشرق الأقصى.

ويعتبر وقوع القطرين تحت انتدابين مختلفين حداً فاصلاً بين مرحلتين من النضال ضد المستعمرين، فالمرحلة الأولى امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى مؤتمر سان ريمو سنة ١٩٢٠. وقد تميزت بالنضال السياسي من أجل استقلال العرب ووحدتهم. أما المرحلة الثانية فقد ابتدأت بعد سان ريمو، حيث انقشعت عنها سحابة الوهم الخادع بخصوص نيات الدول الاستعمارية. وقامت موجات من الاعتراض الحاد ما لبثت أن تحولت إلى انتفاضات مسلحة وجماهيرية في سوريا والعراق ضد المحتلين، إلا أن هذا النضال اتخذ مجرى آخر. فبعد أن كانت دمشق تجمع العاملين في القضية العربية من مختلف أحزابهم وانتماءاتهم يعملون كرجل واحد في سبيل غاية واحدة هي الاستقلال والوحدة، أصبح النضال في البلدين ينصب على الاستقلال المحلي، إلا أن هذا الاتجاه لم يُنهِ التساند القومي بين أبناء البلدين، كما أن هدف الوحدة بقي حياً في النفوس.

وقد كان من جراء قيام كيانات مستقلة في الشام والعراق أن انتشرت الروح الإقليمية بشكل مخيف بين أهالي هذين البلدين. فقد أدى قيام هذه الكيانات المستقلة إلى أن انحصر اهتمام أبناء القطرين بشؤون بلادهم ومصالحهم المحلية، وانشغلوا بمشكلاتهم الخاصة عن الحركة القومية العربية العامة. وهناك حقيقة لا يمكن تجاوزها وهي أن الشام والعراق كانتا أسبق البلدان العربية إلى الإيمان بالقومية العربية، فقد انتظم أبناؤهما في ظل الدولة العثمانية، على صعيد عربي واحد، واندمجوا في الحركة العربية التي قامت في أوائل القرن العشرين، من دون أية نزعة إقليمية أو محلية. لكن الروح القومية العامة بدأت تخف تدريجياً بعد توطد حكم محلي في كلا البلدين. وحرصت الدول الاستعمارية على أن تشغل كل إقليم بمشكلاته الخاصة بعد أن أُعلنت لكل منهما حدود دولة ذاتية، وما يترتب على ذلك من وجود حواجز تتحكم بعلاقاتهما كدولتين.

وإذا كان علماء السياسة المعاصرون، يضعون شروطاً معينة لا بد من توافرها لقيام وحدة سياسية بين جماعات معينة، فمما لا جدال فيه أن هذه الشروط متوافرة جميعها في الوطن العربي، وربما بشكل خاص بين سوريا والعراق.

أما الفترة التاريخية الممتدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٨، في ما يتعلق بالعمل السياسي المشترك بين سوريا والعراق، فقد شهدت تطورات عميقة في حياة الوطن العربي، رافقتها تغيرات مشابهة في عموم الوضع الدولي. وظهرت قضايا جديدة لم يسبق للعرب أن واجهوها، وانعكست هذه التغيرات على حياة أبناء العراق وسوريا في مختلف الاتجاهات، وبشكل خاص برز تأثيرها في طبيعة العلاقة بين القطرين من جهة وعلاقة كل قطر منهما بالدول العربية الأخرى. وفي الوقت نفسه تلقي الدراسة الضوء على جانب كبير من الاتجاهات السياسية التي كانت سائدة في البلدين، ومدى التزام كل منهما بالقضايا القومية، وتكشف عن مدى ارتباط سياسة البلدين بهدف الوحدة، ودفاع كل منهما عن حقوق الأمة العربية واستقلالها السياسي، إذ برز الاختلاف واضحاً على صعيد الموقف من قضية الأحلاف الاستعمارية، وعن مدى جدية التصدي للمحاولات الاستعمارية للسيطرة على المنطقة. وتلقي الضوء على العلاقات العربية ـ العربية، وخاصة العلاقات العراقية ـ المصرية التي شهدت تصعيداً في التوتر، خاصة منذ قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر وانتهاجها سياسة عربية قومية صريحة التزمت الخط التحرري. وقد حاولت تصديره إلى الأقطار العربية الأخرى ومنها العراق، وكشفت في الوقت نفسه مدى صحة ادعاء حكام النظام الملكي التزامهم بقضايا الأمة المصيرية.

إن أهمية اختيار موضوع العلاقات السياسية بين سوريا والعراق تتأتى من واقع أن التطورات في البلدين سارت بشكل متقارب، الأمر الذي يعني أن تجربة البلدين السياسية كانت متشابهة. ويؤثر هذا بالطبع في مستوى الوعي السياسي الذي كان سائداً فيهما وطبيعة المعضلات التي جوبه بها القطران. وكان هناك تأثير متبادل للأحداث في كل من القطرين على الآخر.

وقد حظيت القضايا القومية العربية بالكثير من اهتمام الباحثين والدارسين وفي شتى الاتجاهات السياسية والفكرية، والاقتصادية وغير ذلك، إلا أن ميداناً ملموساً لتجسيد بعض جوانب العمل القومي بين هذا البلد العربي أو ذاك لم يلق الكثير من البحث والتمحيص. وكان جزء من ضعف الاهتمام قد شمل دراسة العلاقات بين بلدين عربيين كبيرين من بلدان المشرق العربي هما سوريا والعراق. وتنبع أهمية البحث في العلاقات السورية ـ العراقية من عدة اعتبارات يأتي في مقدمتها أن الموضوع له علاقة وثيقة بدور كل من سوريا والعراق في العمل القومي من ناحية، وبثقلهما السياسي والبشري من ناحية أخرى في بلدان المشرق العربي، كون البلدين يتمتعان بامتداد جغرافي واحد، يحتل العراق فيه الحدود الشرقية للوطن العربي، في حين تحتل سوريا موقع القلب من المشرق. تنبع كذلك من

واقع الكثافة السكانية المميزة للبلدين قياساً بالبلدان العربية الأخرى في المشرق، والدور السياسي المهم الذي لعبه البلدان في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، هذا الدور الذي يستند إلى آلاف السنين التي شهدت تبلور وظهور دولتين قويتين. وكان لأشكال التعاون والتناحر بينهما آثار حادة في الوضع في البلدين والمنطقة العربية، وأيضاً في إطار السياسة الدولية. وبالطبع فإن دراسة العلاقات بين البلدين وانعكاساتها لا يمكن أن تتم بمعزل عن الوضع العربي العام الذي كان سائداً إبان الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٨. وما يثير الاندفاع لدراسة العلاقات بين البلدين أن هدف الوحدة بينهما لم يلق معارضة البلدان الغربية وحدها، بل كانت الدول العربية في مقدمة المتصدين لتحقيق هذا الهدف. وللأسباب الآنفة ارتأينا البحث في العلاقات السورية ـ العراقية في مرحلة من أدق المراحل وأهمها على الإطلاق وهي المرحلة التي شهدت نمو الوعي القومي، وبروز تيارات حزبية وسياسية ذات مشارب متعددة. وعلى الرغم من أن هذه التيارات كانت في أغلبها تدعو لوحدة البلدين إلا أن هذا الهدف لم يتحقق وهذا ما أردنا معرفة أسبابه الخفية والمعلومة من خلال بحثنا هذا.

إن المصادر التي رجعنا إليها في كتابة هذا البحث، لم تخلُ من غموض بعضها واتسام بعضها الآخر بالعواطف الشخصية. إلا أنني وبقدر الاستطاعة حاولت البحث عن المصادر المعاصرة للأحداث في الفترة موضوع البحث. ويأتي في مقدمتها الوثائق المحفوظة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق. وكذلك بعض وثائق وزارة الخارجية السورية، ومحاضر جلسات المحكمة العسكرية (محكمة الشعب) التي ألقت الضوء على جوانب ـ ربما كانت خفية ـ من السلوك السياسي لساسة العراق، وموقفهم من سوريا وحقيقة ادعائهم العمل من أجل وحدة سوريا والعراق، وبخاصة أن هذه المحاضر خُصِّص أغلبها لمحاكمة أقطاب العهد الملكي، وتولَّت نشر الوثائق السرية المهمة التابعة لرئاسة الديوان الملكي ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية والدفاع والمخابرات العسكرية. وقد اعتمدت في بحثي على مجموعة كبيرة من المصادر أستطيع أن أقسمها إلى قسمين:

أولاً: المصادر المعاصرة للأحداث، وهي مجموعة المصادر الأصلية، أي الوثائق الصادرة من الجهات الرسمية، وتأتي في مقدمتها محاضر جلسات مجلس النواب السوري التي كشفت الكثير عن مواقف القادة السوريين واتجاهاتهم إزاء عملية الوحدة مع العراق. وهناك الوثائق البريطانية غير المنشورة والتي حصلت على البعض منها بطرق خاصة من لندن، والبعض الآخر منها محفوظ في مكتبة الأسد بدمشق. وقد تلافيت النقص في بعض الوثائق البريطانية من خلال اطلاعي على هذه الوثائق المنشورة في صحيفة الشرق الأوسط والتي تناولت في مجملها الصراعات السياسية السورية وكذلك الصراعات العراقية. وكشفت جانباً مهماً وأساسياً بصدد الاتجاهات الوحدوية في البلدين، والأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الوحدة بين سوريا والعراق. وكذلك درست الصراع المصري ـ العراقي من جوانبه المتعددة. وربما أستطيع القول إن أغلب هذه الوثائق كانت تتعلق بالعلاقات السورية ـ العراقية. وغطت وثائق وزارة الخارجية السورية جانباً هاماً وأساسياً من دور البلدان العربية التي

وقفت ضد وحدة البلدين، وكشفت الكثير من المراسلات القنصلية بين سوريا والعراق، التي كانت في أغلبها تتناول علاقة البلدين الرسمية. وقد عثرت على (أوراق خاصة) لشخصيتين سياسيتين سوريتين هما نبيه العظمة وعادل العظمة وكلا الرجلين كان من المهتمين بشؤون الوحدة العربية، وخاصة وحدة سوريا والعراق. وفي طيات هذه الأوراق وجدت مشاريع وحدوية كانت معدة من أجل السير عليها لتحقيق الوحدة. ولا تقل أهميةُ ما ذكرت عن أهمية ما عثرتُ عليه من الوثائق في مركز الوثائق التاريخية بدمشق. وكذلك بعض المراسلات القنصلية التي حملت اسم «مذكرات الخليل الدبلوماسية» والتي كانت عبارة عن مراسلات كان يبعثها الخليل باعتباره وزير سوريا المفوض في بغداد، الذي كان على اطلاع على مجريات أحداث العراق ـ في الفترة ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣. ولا بد هنا من التطرق إلى محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الإسكندرية، ومحاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية، ومحاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في القاهرة. وتناولت في مجملها الصراع السياسي بين البلدان العربية داخل جامعة الدول العربية. وبحثت مواقف البلدان العربية من المشاريع الوحدوية التي طرحها نوري السعيد.

كما رجعت إلى الصحف والمجلات الدورية التي صدرت خلال الفترة بين ١٩٤٥ و١٩٥٨، وهي خصبة وحيوية تحوي من الموضوعات والمقالات والتقارير ما يمكن اعتباره سجلاً للحوادث المحلية والدولية، خاصة أنني لم أعتمد على قطاع واحد منها، أو تيار بعينه يمثل اتجاهاً خاصاً، وإنما حرصت على أن تمثل جميع الاتجاهات السياسية المختلفة التي ظهرت في سوريا والعراق خلال فترة البحث. وحتى أضمن السلامة والبعد عن الوقوع تحت تأثير واحد منها، انتقلتُ من صحافة الأحزاب الموالية للسلطة إلى صحافة الأحزاب المعارضة لها إلى الصحافة الرسمية ثم إلى الصحافة العربية. ورجعت بشكل أساسي إلى الصحف السورية والعديد من الصحف العراقية التي عثرت عليها في مستودعات وزارة الإعلام السورية، وكذلك بعض الصحف العربية وخاصة صحيفة الحياة اللبنانية وبعض الصحف المصرية وفي مقدمتها صحيفة المصري.

وقد اعتمدت على مجموعة من المذكرات الشخصية لبعض الساسة السوريين والعراقيين وآخرين من غير العرب. وعلى الرغم من أنها تمثل وجهة نظر شخصية وتتناول الحوادث من زاوية خاصة تفتقد في بعض الأحيان إلى التجرد والموضوعية، غير أنها بصورة عامة ذات قيمة سياسية وتاريخية مهمة، وتعتبر في الوقت ذاته مصدراً مهماً من مصادر هذه الدراسة.

ثانياً: البحوث والمؤلفات والدراسات الأكاديمية التي تناولت جوانب هذا البحث سواء المنشورة منها باللغة العربية أو الأجنبية. وقد قدمت لي صورة واضحة بعض الشيء عن وجهات النظر المختلفة التي ألمت بالموضوع، أو بعض جوانبه من زوايا خاصة ومتعددة.

وأخص بالذكر منها كتاب **تاريخ الوزارات العراقية** لعبد الرزاق الحسني، وكتاب **العراق وقضايا الشرق العربي القومية** للدكتور ممدوح الروسان، وكذلك كتاب **الصراع على سوريا** للكاتب البريطاني باتريك سيل (Patrik Seele) وهي بمجموعها قد ساعدتني على إنجاز هذا البحث.

وقد اتبعت في هذه الدراسة منهجاً مكوناً من ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: المنهج التاريخي الذي حاولت فيه العودة بالحادثة إلى وقت وقوعها، وساعدني على اتباع هذا المنهج الوثائق الأصلية التي عثرت عليها.

الاتجاه الثاني: المنهج التحليلي وقد عمدت عندما يكون هناك ضرورة إلى تحليل الظاهرة التاريخية وإرجاعها إلى أصولها، وهذا هو منطق البحث العلمي الذي يجب ألا يتحول إلى مجرد سرد تاريخي.

الاتجاه الثالث: اتبعت المنهج المقارن للخروج بالنتائج الأساسية من خلال مقارنة مواقف ساسة سوريا والعراق من قضية وحدة البلدين حتى تتجسد هذه المواقف على حقيقتها. وهذا لا يتم إلا إذا أخضع البحث لمنطق تحري الحقائق الموضوعية بأسلوب علمي محايد، وهذا ما تم اتباعه حسبما نرى.

عندما تقدمت ببحثي هذا إلى مركز دراسات الوحدة العربية، ارتأى الدكتور خير الدين حسيب المدير العام للمركز مشكوراً أن أقوم باختصار رسالة الماجستير والقسم الأول من أطروحة الدكتوراه بفصل تمهيدي يأتي في مقدمة البحث، وذلك لضرورات التقنية وعدم تضخم الكتاب. لذا جاء الفصل الأول دراسة تمهيدية للعمل القومي المشترك للفترة الممتدة ما بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٤٥. أما المرحلة الممتدة من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٥٨ فقد قمت بتغطيتها كما جاءت في أطروحة الدكتوراه مع بعض الاختصارات التي تقتضيها ضرورات النشر.

هذه الأسباب الوجيهة جعلت البحث يتألف من مقدمة وثلاثة أقسام: ضم القسم الأول ثلاثة فصول، وتألف كل من القسمين الثاني والثالث من أربعة فصول.

ركزنا في المقدمة على إبراز أهمية سوريا والعراق بين دول المشرق العربي، والتطرق إلى السمات السياسية المشتركة بين البلدين، والتي تصب باتجاه ضرورة تحقيق وحدة البلدين، ودور أبناء البلدين في الحركة القومية العربية، وتطرقنا إلى وقوع القطرين تحت انتدابين مختلفين، وتأثير ذلك في المسيرة الوحدوية التي اتسمت في مطلع القرن العشرين بالتعاون المشترك، وما أعقب ذلك من بروز كيانين مستقلين دفعا العديد من الساسة إلى الالتزام بهما كأنهما نهاية المطاف في الحركة القومية العربية.

ومهدنا في الفصل الأول للعمل العربي المشترك منذ عام ١٩١٤، وكرسنا القسم الأول (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩) لدراسة السياسات الاستعمارية خلال الفترة بين الحربين العالميتين، وفي

مقدمتها السياسات التي اتبعتها هذه الدول في تقسيم المشرق العربي وإيجاد كيانات قطرية غيرت السمات العامة للعمل القومي، خاصة بين سوريا والعراق بحكم وقوع البلدين تحت سيطرة دولتين، كل منهما لها سياستها الخاصة في التعامل مع البلد الذي تسيطر عليه. وكان لا بد من دراسة الاتجاهات السياسية العامة لسوريا والعراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتوضيح سمات العمل القومي بين البلدين والعوامل المؤثرة في تحديد هذه السمات. ومن البديهي أن رسم الاتجاهات السياسية في البلدين لا يأتي بمعزل عن الاتجاهات الدولية التي سادت عالم ما بعد الحرب الثانية، والتغير الذي جرى في عملية الصراع الدولي على النفوذ. ولدراسة هذه الفترة لا بد من التطرق إلى الاتجاهات العامة للأحزاب في البلدين ومدى قوة هذه الأحزاب وتأثيرها في كل من البلدين في ما يتعلق بشعار الوحدة المطروح في هذه الفترة.

بُحثت في القسم الثاني (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤) فترة مهمة هي فترة الانقلابات العسكرية في سوريا ودرسنا فيها الأسباب السياسية التي أدت إلى التسارع في عملية الانقلابات، وتطرقنا إلى القوى المؤثرة في العملية الانقلابية. وتم بالتفصيل بحث دور العراق في هذه الانقلابات، وكذلك المواقف العربية، ولكن من زاوية تأثيرها في العلاقات السورية ـ العراقية. وتناولنا الكيفية التي تعامل بها ساسة العراق مع قادة الانقلابات وتعامل هؤلاء القادة مع اتجاهات السياسة العراقية. وقد شهدت هذه الفترة طرح عدد من المشاريع الوحدوية بين القطرين. كان أهمها مشروع ناظم القدسي، ومشروع فاضل الجمالي، ومن خلالهما تم التعرف على الظروف التي أدت إلى طرح هذه المشاريع، والأسباب التي أدت إلى عدم تحقيقها. ولفهم السياسات المرسومة في هذه الفترة كان لا بد من التطرق إلى اتجاهات السياسة الدولية خلالها، وموقف الدول الكبرى من عملية توحيد البلدين.

وكان لا بد من البحث في الحياة الحزبية في سوريا والعراق، وموقف الأحزاب من الوحدة. وجرى تقويم شامل لمدى تأثير هذه الأحزاب في أحداث البلدين، وهل كانت قد وصلت إلى درجة تحقيق هدف سام كهدف الوحدة العربية.

أما الفترة بين عاميْ ١٩٥٤ و١٩٥٨ فقد تم فيها توضيح المعطيات الجديدة التي خلقت انعطافاً ملحوظاً في الاتجاهات السياسية سواء كانت الشعبية منها أو الحزبية. ومن ثم دراسة الاتجاهات السياسية في العراق وأثرها في تحديد مسار الحكومات العراقية، والوسائل التي كانت تتبعها لتحقيق الوحدة بين البلدين.

ولما كان حلف بغداد ذا تأثير واضح في علاقة البلدين، فقد ارتأينا بحث المحاولات العراقية لضم سوريا إلى الحلف، سواء منها ما تم عن طريق الحوار والإقناع أو ما تم عبر التهديد باستخدام القوة. ومن أجل استجلاء المواقف التي أثرت في مسيرة البلدين كان لا بد من دراسة الاتجاهات السياسية في سوريا، والتي اتسمت في معظمها بمعارضة العراق في سياساته. ولا يمكن توضيح المواقف الداخلية في سوريا والعراق من الوحدة ما لم تتم دراسة مواقف الدول الكبرى من العملية التوحيدية. حيث طرحت هذه الدول مشاريع استعمارية

كمشروع آيزنهاور الذي كان أحد الأسباب التي أدت إلى التعارض بين سياسة الحكومات في سوريا والعراق. وقد أدى هذا التعارض إلى انتهاج العراق والغرب سياسة جديدة تقوم على استخدام القوة في إسقاط الحكومات السورية، وهذا ما أثبتته المؤامرات، في أواخر عام ١٩٥٦ وأوائل عام ١٩٥٧، والتي لم تتوقف حتى إسقاط النظام الملكي في العراق.

وشهدت هذه الفترة أيضاً ارتفاع وتيرة الصراع المصري ـ العراقي على سوريا. والتركيز بشكل خاص على الفترة التي تلت تحرر مصر بقيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، واتباعها سياسة قومية تحررية كان لها أثرها البارز في جعل سوريا تدرك أن مصر دولة يمكن الاعتماد عليها، والتحالف معها، للتخلص من الضغوط الهاشمية التي كانت تمارس ضد سوريا.

وكان لا بد من دراسة الأسباب والعوامل التي أثرت في مجرى الحياة الحزبية في الفترة ما بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨، وذلك ضمن بحث العوامل التي أثرت في مجرى الحياة السياسية للبلدين وتأثيرها في الأحزاب. وتم كذلك بحث مواقف الأحزاب المؤيدة والمعارضة لعملية التوحيد بين البلدين التي اتسمت بالتغير ما بين فترة وأخرى ضمن سياق تأثرها بالأحداث الداخلية في البلدين. ولما كانت الوحدة المصرية ـ السورية، هي المحاولة الوحدوية الأولى في تاريخ العرب المعاصر، فلا بد من التطرق إلى أهميتها ومواقف الأحزاب في البلدين منها.

وقد اختتمت بحثي بخلاصة أوضحت فيها أهم النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها. ومع أني حاولت تقديم هذا البحث بأسلوب علمي موضوعي من دون تحيز، إلا أنني رغم ذلك منحاز إلى الأهداف القومية لأمتنا العربية لجمع شملها وإنهاء دوافع التجزئة التي خلقها الاستعمار.

وفي النهاية أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور خير الدين حسيب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية، والعاملين في المركز، على جهودهم المضنية لأجل خدمة الأمة العربية، من خلال تعزيز المركز للفكر القومي واهتمامه بكل ما ينشر حول الموضوع، فهو عامل هدي وتوجيه للمهتمين بالفكر القومي العربي في عالم عربي تطغى فيه العقلية القطرية والممارسة القطرية. ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ عبد الإله النصراوي الذي كان له الفضل الأول في إظهار هذا البحث إلى الوجود لتعدد المساعدات التي قدمها لي، فله مني كل التقدير والاحترام.

محمد جعفر الحيالي

القسم الأول

العلاقات السورية ـ العراقية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بدء مرحلة الانقلابات العسكرية في سوريا (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩)

الفصل الأول

بدايات العمل القومي المشترك
بين سوريا والعراق (١٩١٤ ـ ١٩٤٥)

أولاً: مخططات التجزئة الاستعمارية في المشرق العربي

في أواخر القرن التاسع عشر، ازداد التباعد والتنافر بين العرب والعثمانيين، بسبب انتشار الفكر القومي ووصوله إلى أنحاء الدولة العثمانية، عقب تأسيس الدول القائمة على أساس قومي في أوروبا، وانتصار البرجوازية فيها نهائياً، وبدء مرحلة تحول الرأسمالية التنافسية إلى رأسمالية احتكارية اندفعت في صراع ضار على استعمار قارات كاملة واستعبادها. وشملت الهجمة الاستعمارية الوطن العربي، وما إن حل عام ١٩١٢ حتى أصبح المغرب العربي، إضافة إلى مصر تحت قبضة المستعمرين.

أما مصير سوريا والعراق اللذين يقعان قريباً من مركز السلطنة العثمانية فقد اختلف نسبياً عن مصير سائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية، إذ لم يتعرضا للغزو الاستعماري الغربي إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، حيث تم احتلال العراق من قبل القوات البريطانية عام ١٩١٧ وتحررت سوريا من العثمانيين عقب اندلاع الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، حيث قامت فيها أول حكومة عربية في العصر الحديث، لم تستطع الاستمرار طويلاً أمام المطامع الفرنسية. ومنذ مطلع العشرينيات كان البلدان قد أصبحا جزءاً من نظام جديد اختُرِع بعد الحرب العالمية الأولى، وهو الانتداب.

إن الفترة التاريخية الممتدة بين بدء الحرب العالمية الأولى وانتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ قد شهدت تطورات عميقة في حياة الوطن العربي، ورافقتها تغييرات مشابهة في عموم الوضع الدولي، وبرزت قضايا جديدة لم يسبق للعرب أن واجهوها، وانعكست هذه التغييرات على حياة أبناء العراق وسوريا في مختلف الاتجاهات، إذ شهدت الفترة المذكورة صراعاً حاداً بين الدولتين الاستعماريتين، فرنسا وبريطانيا من ناحية، والقوى الوطنية من

أبناء البلدين من ناحية أخرى، اتسم بالعنف أحياناً، ومر بمراحل تطوره باتجاه تحقيق أهداف أبناء القطرين القومية والوطنية. كما ساد الحياة السياسية في البلدين صراع داخلي يقل حدة بين اتجاهات وتيارات فكرية وسياسية ذات مشارب مختلفة.

يمكن القول ان الدعوة القومية خلال الحكم العثماني اقتصرت على العرب المقيمين في منطقة الهلال الخصيب، والجزيرة (غربيها على الأخص)، أي المناطق التي كانت لا تزال تحت الإشراف العثماني المباشر، بحيث اعتبر بعض المفكرين أن مفهوم الوحدة يشمل سكان آسيا العربية[١]، وبنوع خاص سكان سوريا والعراق الذين كانوا أكثر استعداداً لتحقيق كيانهم السياسي والقومي، وظلت البلاد العربية في شمال أفريقيا، خارج اهتمامهم كقوميين عرب، رغم كل العوامل الموحدة القائمة على أساس الانتماء المشترك للأمة العربية. لكن اقتصار الدعوة القومية على المشرق العربي دون مغربه لم يكن نابعاً من قصور في إدراك معنى الوحدة، وضرورة شمولها لكل أرجاء الوطن العربي، وإنما يعود للواقع السياسي المعقد، ولتعدد المؤامرات الدولية، واختلاف المصالح الاستعمارية، وانشغال كل جانب من الجانبين العربيين بمشاكله في تلك الظروف[٢]. والذي يؤكد هذا أن العاملين في الحركة العربية الحديثة لم يكونوا فقط من عرب القسم الآسيوي الذي كان في نطاق الدولة العثمانية، بل اندمج فيها المصريون والمغاربة إلى جانب الشاميين والعراقيين والحجازيين.

كانت سوريا والعراق في مقدمة اهتمامات الدول الأوروبية، حيث انصبت اهتمامات فرنسا على سوريا لادعائها أن لها حقوقاً تاريخية في هذه البلاد. أما البريطانيون فقد جعلوا العراق نصب أعينهم. فالسيطرة عليه تعني ضمان مصالح بريطانيا الاستراتيجية التي كانت متمركزة في الهند والشرق الأقصى، وضمان الطريق الموصلة بين البحر الأبيض المتوسط وإيران الغنية بالنفط. كما أن السيطرة على العراق تضع حداً للأطماع الألمانية التي أخذت تظهر بمحاولة مد سكة حديد بغداد، هذا بالإضافة إلى أهمية العراق الاقتصادية التي تأتي من موقعه كسوق لتصريف المنتجات البريطانية، ومن وفرة خيراته المعدنية والزراعية وتعددها، كما يتيح لبريطانيا المجال لإسكان عدد كبير من السكان الذين يفيضون عن حاجة الهند وإمكانياتها[٣].

وعند إعلان الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، سارعت القوات البريطانية إلى احتلال ميناء الفاو العراقي في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٤، وسيطرت على مدينة البصرة بعد انسحاب القوات التركية منها، واتخذتها مركزاً لعملياتها العسكرية ضد القوات التركية،

---

(١) محمد مهدي البصير، **تاريخ القضية العراقية**، ٢ ج (بغداد: مطبعة الفلاح، ١٩٢٣)، ج ١، ص ٣٧.
(٢) أنيس صايغ، **الهاشميون والثورة العربية الكبرى** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص ١٦١.
(٣) عبد الرحمن البزاز، **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٤)، ص ٨.

حيث بدأت بالتوغل داخل الأراضي العراقية. وما ان أعلنت الهدنة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٨ حتى كانت القوات البريطانية قد أتمت احتلال كامل التراب العراقي[٤].

وفي الوقت الذي كانت فيه القوات البريطانية قد بدأت بالتوغل داخل الأراضي العراقية، كان حاكم سوريا العسكري جمال باشا السفاح قد أصدر أحكاماً بالإعدام بحق العديد من الوطنيين العرب الذين رفضوا الخضوع للسياسات التركية، وتمسكوا بحق العرب في الحرية والاستقلال.

في ظل هذه الأوضاع التي عاشها العرب في مطلع الحرب العالمية الأولى واكتناف الغموض لمصيرهم القومي، وجدوا أنفسهم أمام خيارين لا ثالث لهما. فإما البقاء ضمن أراضي الدولة العثمانية، أو التعاون مع البريطانيين الذين بدأوا الاتصال بالشريف حسين منذ مطلع الحرب، مقدمين العهود له باستعدادهم للعمل من أجل استقلال العرب، في حال وقوفهم إلى جانب الحلفاء بوجه الأتراك وطردهم من البلاد العربية[٥]. وفي هذه الفترة رشح العرب الشريف حسين لزعامة الحركة العربية لأسباب عديدة في مقدمتها الاستياء وتصاعد حركة المعارضة للحكم العثماني، ومكانة الشريف الذي يتولى إمارة مكة، وما لذلك من أهمية خاصة في نفوس العرب، وبعد الحجاز الجغرافي عن مركز السلطنة العثمانية، وصعوبة اندلاع الثورة في سوريا لقربها من مركز السلطنة، ولوجود الحاميات التركية فوق أراضيها، مع أن الوعي القومي في سوريا بلغ حداً أعلى بكثير مما بلغه في شبه الجزيرة العربية[٦].

هذه الأسباب دفعت أعضاء الجمعيات العربية من الزعماء الوطنيين في سوريا والعراق، ومن بينهم كبار الضباط في الجيش التركي، للاتصال بالشريف حسين في كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٥، وأبدوا رغبتهم في إعلان الثورة تحت زعامته لتحقيق استقلال العرب. وقد رد الشريف حسين بإرسال ابنه فيصل إلى دمشق للاتصال برجال الحركة العربية سراً. وعند وصوله إلى دمشق في ٢٦ آذار/ مارس ١٩١٥ بدأ اتصالاته بالرجال البارزين من أعضاء جمعيتي الفتاة والعهد الذين أكدوا له رفضهم لكل أشكال الاستعمار[٧]. وإثر عودة فيصل سلم والده الشريف حسين نص الميثاق الذي اتفق عليه قادة جمعيتي الفتاة والعهد في دمشق وتضمن الشروط التي يطالب العرب بتحقيقها مقابل مؤازرة بريطانيا في الحرب ضد القوات التركية. واعتبروا هذا الميثاق هو الأساس في أية مفاوضات مع البريطانيين. وقد جاء

---

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ٣ ج، ط ٢، منقحة (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٥٧)، ج ٢، ص ٥٥.

(٥) أمين سعيد، ثورات العرب في القرن العشرين (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦١)، ص ٤١.

(٦) صايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، ص ٤٠.

(٧) أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى (دمشق: مطابع ابن زيدون، ١٩٥٦)، ص ٣٨.

في هذا الميثاق ضرورة اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن حدود تمتد من خط مرسين حتى الحدود الإيرانية شمالاً، وشرقاً من حدود إيران إلى الخليج العربي، وجنوباً المحيط الهندي باستثناء عدن، وغرباً على امتداد البحر الأحمر ثم المتوسط حتى مرسين. كما طالبوا بإلغاء الامتيازات الأجنبية، وعقد معاهدة دفاعية بين الدولة العربية المقترحة وبريطانيا التي سيكون لها الأفضلية في المشروعات الاقتصادية[٨].

ومن العراق جاء دعم آخر للشريف حسين تمثل بإرسال رسالة من طالب النقيب (نقيب أشراف البصرة)، حملت تواقيع خمسة وثلاثين نائباً عربياً في البرلمان العثماني، أبدوا فيها استعدادهم للثورة تحت قيادته، واعترفوا به مسؤولاً عن مصالح البلاد العربية إذا كانت ثورته عربية، وليست حجازية، وعلى أن يكون هدفها الاستقلال والوحدة[٩].

أخذت المفاوضات البريطانية ـ العربية صيغة مراسلات بين الشريف حسين وهنري مكماهون (Henry McMahon)، نائب ملك بريطانيا في مصر. وقد حدد الشريف حسين في رسالته الأولى بتاريخ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩١٥ مطالب العرب التي حددها ميثاق دمشق. إلا أن مكماهون رد على هذه الرسالة بتعهدات عامة حول دعم بريطانيا للعرب. وقد امتنع عن تحديد المنطقة التي ستمنح الاستقلال بحجة أن هذا الأمر سابق لأوانه بسبب استمرارية الحرب.

أما في رسالة مكماهون الثانية فقد طالب بحذف ولايتي مرسين وأضنة، وأجزاء من بلاد الشام تقع إلى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب، كما طالب باعتراف العرب بمصالح بريطانيا في ولايتي بغداد والبصرة، مدعياً أن بريطانيا ترى ضرورة اتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية هذه الأقاليم من الاعتداء الأجنبي وحماية مصالح العرب وبريطانيا الاقتصادية. وأبدى الشريف في رسالته الثالثة في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر موافقته على عدم التمسك بإدخال ولايتي مرسين وأضنة ضمن المملكة العربية، إلا أنه أكد على أن ولايتي حلب وبيروت وسواحلهما ستبقى ضمن الدولة العربية وعدم استعداد العرب للتفريط بهما. أما بالنسبة إلى العراق فقد وافق على ترك المناطق التي كانت تحتلها القوات البريطانية لمدة محدودة، بسبب ظروف الحرب، لقاء مبلغ من المال تدفعه بريطانيا لإنفاقه على تأسيس الدولة العربية، ومن جهة أخرى أكد على أهمية العراق وعدم استعداد العرب للتنازل عنه، لما له من أهمية تاريخية[١٠].

---

(٨) انظر نص الميثاق في: جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، تقديم نبيه أمين فارس؛ ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط ٦ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٨)، ص ٢٤٣.

(٩) أحمد طربين، **الوحدة العربية بين ١٩١٦ ـ ١٩٤٥**، ط ٢ (دمشق: دار الهلال، ١٩٦٣)، ج ١، ص ١٧.

(١٠) انظر تفاصيل مراسلات حسين ـ مكماهون في: أنطونيوس، المصدر نفسه، الملحق رقم (١)، ص ٥٤٥ ـ ٥٧٧.

اعتبرت مراسلات حسين ـ مكماهون أساس الاتفاق بين العرب والبريطانيين، وتم إعلان الثورة العربية الكبرى في حزيران/ يونيو ١٩١٦ قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي حول المسائل السياسية المهمة. ومما دفع إلى التعجيل باندلاع الثورة إعدام الوطنيين العرب في سوريا ولبنان، وتفاقم الاستياء من الترك، ووصول حملة عسكرية تركية كانت متجهة نحو اليمن إلى المدينة.

وما إن أعلنت الثورة العربية الكبرى حتى بادر الإنكليز إلى حجب انتصارات قوات الثورة على القوات التركية داخل الأراضي العراقية، خاصة بعد احتلالهم بغداد. واكتفوا بنشر أخبار الثورة بين القبائل العراقية بهدف تحريضهم على الأتراك. وكان هدف البريطانيين من ذلك ترسيخ نفوذهم في العراق، والحصول على مركز سياسي ثابت، وعدم إثارة الشعور القومي الذي يصطدم مع سياسة الاحتلال. لكن هذا الموقف لم يمنع عرب العراق من الاتصال بالقوى الفعالة التي كانت تسيّر الثورة في الحجاز وسوريا عن طريق الصحف التي كانت تصدر في مصر وتتسرب أعداد منها إلى العراق، وعبر الرسائل التي كانت تبعث عن طريق البادية(١١).

ويعبر موقف البريطانيين هذا عن سياستهم الرامية إلى إبعاد العراقيين عن الاتصال بالحركة العربية القومية، لمنع تأثيرها في الأوساط العراقية، خدمة لمصالحهم الاستعمارية الهادفة إلى فصل العراق عن محيطه العربي. وعبر عن هذه السياسة الخبراء البريطانيون الذين أشاروا إلى ضرورة فصله كلياً عن الوطن العربي، لأن سيطرتهم على العراق تمكنهم من دق إسفين في الوطن العربي يحول دون تجمع العرب وبناء دولتهم المستقلة الموحدة. وقد أكد هذا التوجه الحاكم الملكي العام في العراق أرنولد ويلسون (Arnold Wilson) عندما عرض آراءه على وزارة الخارجية البريطانية بقوله: «إن التشابه بين العراق وبقية بلاد العرب، على الأغلب مفقود. . . من الناحية السياسية والجنسية وغيرها من الروابط. . . والعربي الاعتيادي في العراق يرى خلافاً لحفنة من سياسيي بغداد الهواة أن تقدمه من الناحية الخلقية والمادية مضمون تحت رعاية بريطانيا. . . كما يجب أن يبقى العراق منفصلاً عن هذه البلدان قدر الإمكان، ولكنه يبقى خاضعاً لبريطانيا»(١٢).

ورغم مواقف البريطانيين هذه، لعب السوريون والعراقيون دوراً كبيراً في الثورة العربية الكبرى، إذ قاموا في السنة الأولى للثورة بتنظيم ثلاثة جيوش كان معظم ضباطها من السوريين والعراقيين والحجازيين(١٣)، تدفعهم إلى ذلك قناعتهم بأن الثورة ستمكنهم من

---

(١١) فيليب ويلارد آيرلاند، **العراق: دراسة في تطوره السياسي**، ترجمة جعفر خياط (بيروت: دار الكشاف، ١٩٤٩)، ص ١٨٤.

(١٢) George E. Kirk, *A Short History of the Middle East: From the Rise of Islam to Modern Times* (London: [Methuen], 1963), p. 139.

(١٣) سعيد، **ثورات العرب في القرن العشرين**، ص ٤٧ ـ ٤٨.

خلق نواة جيش عربي منظم، يمكن الاستناد إليه في مهمة تحقيق استقلال بلاد العرب والمحافظة عليه.

وكانت فرنسا قد ركزت نشاطاتها السياسية والعسكرية للسيطرة على سوريا وجعلها مركزاً لنفوذها في الشرق. ورغم أن احتلالها العسكري الكامل للمنطقة الساحلية قد تأخر، بسبب امتناع تركيا عن الانسحاب واحتلال القوات العربية منطقتي انطاكية وحارم قبل وصول القوات الفرنسية. إلا أنها استطاعت في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨ إنزال قواتها في المنطقة الساحلية الغربية من سوريا[١٤]، تمهيداً لتنفيذ اتفاقيتها المعقودة مع البريطانيين خلال الحرب والتي عرفت باتفاقية سايكس ـ بيكو (Sykes-Picot).

وفي الوقت الذي كان فيه هنري مكماهون ينجز صفقته مع الشريف حسين، كانت وزارة الخارجية البريطانية تجري مباحثات في لندن مع الحكومة الفرنسية بهدف الوصول إلى اتفاق يوفق بين ما تدعيه فرنسا من مصالح في بلاد الشام، وما تعهدت به بريطانيا للعرب.

نتج من المباحثات البريطانية ـ الفرنسية بالإضافة إلى روسيا القيصرية توقيع اتفاقية سايكس ـ بيكو في ربيع عام ١٩١٦. نتج منها تقسيم منطقة الهلال الخصيب إلى مناطق نفوذ لفرنسا وبريطانيا باستثناء فلسطين التي تقرر وضعها تحت إدارة دولية. ووفقاً للاتفاقية احتفظت فرنسا بمساحة من أراضي الأناضول الجنوبية والجزء الشمالي من سوريا الطبيعية وولاية الموصل. أما بريطانيا فقد استحوذت لنفسها على أراضي العراق والجزء الجنوبي من سوريا الطبيعية. ونصت الاتفاقية على إنشاء حكم مباشر لفرنسا في الساحل السوري (المنطقة الزرقاء)، ولبريطانيا في ولايتي البصرة وبغداد (الحمراء). أما في القسم الشمالي من سوريا الداخلية وولاية الموصل فيصار إلى الاعتراف بدولة عربية مستقلة يكون لفرنسا الحق في تقديم المساعدات الاقتصادية والاستشارية لها، وتنشأ كذلك دولة عربية في منطقة النفوذ البريطاني الداخلية، بحيث يكون لبريطانيا حق تقديم المساعدة والمشاورة[١٥].

شكلت اتفاقية سايكس ـ بيكو إهمالاً لحقوق العرب السياسية في الاستقلال والوحدة، فسكان سوريا والعراق متجانسون في الخصائص العامة توحد بينهم اللغة، والثقافة ويؤثر فيهم الوعي القومي العربي. إلا أن الاتفاقية قطعت هذا المستطيل العربي لتضع العراقيل الوهمية المصطنعة في طريق إقامة الوحدة بن البلدين. ووضع القسم الأعظم من سكان سوريا والعراق تحت الحكم الاستعماري المباشر، كما أن الاتفاقية قد تعارضت مع وعود البريطانيين للشريف حسين وكانت نقضاً للشروط التي أبرمها مكماهون معه. وتعد الاتفاقية بداية لتفتيت منطقة الشرق العربي وخلق كيانات إقليمية ستؤثر في مسار حركة

---

(١٤) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، مكتبة الدراسات التاريخية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١)، ص ٣٠.

(١٥) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١.

الوحدة العربية وبخاصة في سوريا والعراق، هذا بالإضافة إلى أنها ستدفع العرب إلى خوض نضال سياسي وعسكري له سمات مشتركة رغم ظروف التجزئة والتفتيت.

ومن أجل امتصاص النقمة وتهدئة العرب، والحرب لا تزال مستمرة، حاولت بريطانيا إصدار مزيد من الوعود. فمنذ دخول القوات البريطانية إلى بغداد أصدر الجنرال مود (Mode) البريطاني منشوراً في ١٩ آذار/ مارس ١٩١٧، ادعى فيه أن الغرض من احتلال العراق هو تحرير أراضيه من القوات التركية، وأن الحلفاء «يعملون من أجل تحرير العرب وإعادة اتحادهم»[١٦].

إثر كشف[١٧] بنود اتفاقية سايكس ـ بيكو وصدور وعد بلفور (Balfour) اجتمع العديد من العرب السوريين الموجودين في مصر وانتخبوا لجنة مؤلفة من سبعة[١٨] أشخاص أخذت على عاتقها كتابة مذكرة سلمت إلى المكتب العربي بالقاهرة ليقوم بنقلها إلى الحكومة البريطانية. وقد تضمنت المذكرة دعوة بريطانيا إلى توضيح سياستها إزاء البلدان العربية، وشكل الحكومات العربية التي ستقام في سوريا وفلسطين والعراق. وكان الرد البريطاني على هذه المذكرة في السادس عشر من حزيران/ يونيو ١٩١٨ بموافقتها على استقلال البلدان العربية وحقها في إقامة حكومات وطنية وفقاً لرغبات السكان[١٩]. كما أن رئيس الولايات المتحدة ويلسون قد حدد سياسة حكومته إزاء حق الشعوب في تقرير مصيرها في خطابه الذي ألقاه في حزيران/ يونيو ١٩١٨، والذي أكد فيه أن حكومته لا تعترف بأية اتفاقيات سرية بين الحلفاء[٢٠].

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها بانتصار الحلفاء، وأصبحت سوريا والعراق خالية أمام الإنكليز والفرنسيين، انتظر العرب في هذه المرحلة تحقيق وعود الحلفاء لهم. لكن بريطانيا وفرنسا لم تلتزما بتعهداتهما للعرب بل أخذت كل منهما تعمل للحصول على مكاسب سياسية وإقليمية، وفقاً لمصالحهما الاستعمارية. فبريطانيا تتطلع إلى فرض سيطرتها على المشرق العربي. أما فرنسا فقد كانت تصر على تطبيق اتفاقية سايكس ـ بيكو، والحصول على سوريا وجعلها منطقة نفوذ استعماري لها. وعبّر عن هذه بيشون (Beshon) وزير خارجية فرنسا في مجلس النواب الفرنسي، عندما ادعى أن لبلاده أحقية في السيطرة على

(١٦) الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ج ٢، ص ٤٥٧.

(١٧) بقيت بنود اتفاقية سايكس ـ بيكو سرية بين الأطراف الثلاثة، حتى قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا، حيث كشف القادة البلاشفة ما كان لدى وزارة الخارجية القيصرية من معاهدات واتفاقات سرية عقدها الحلفاء، ومن ضمنها اتفاقية سايكس ـ بيكو. انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٤.

(١٨) الأشخاص السبعة هم: رفيق العظم، الشيخ كامل القصاب، مختار الصلح، عبد الرحمن الشهبندر، خالد العظم، فوزي البكري، حسن حمادة. انظر: أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ٥٨٧.

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٧٨ ـ ٣٨١.

(٢٠) قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**، ص ٤٥.

سوريا ولبنان وفلسطين. وقد أثار هذا التصريح ردود فعل في الأوساط الوطنية العراقية. فأثناء انعقاد مؤتمر السلم اجتمع لفيف من رجال الدين وزعماء العشائر العراقيين في بغداد، واتخذوا قراراً بالاحتجاج على بيان الوزير الفرنسي. وقدموا احتجاجاً إلى الحكومة الفرنسية وحكومات الدول العظمى جاء فيه: «... نحن العراقيين، بصفتنا عرباً ويهمنا ما يهم سوريا ولبنان وفلسطين، لا نعتقد بأن لأمة من الأمم في بلادنا العربية حقوقاً قديمة ولا حديثة...»[٢١].

أدت الأطماع الفرنسية في سوريا إلى وقوف فرنسا في مواجهة حليفتها بريطانيا، وبخاصة أن الأراضي التي كان من المقرر أن توضع تحت سلطتها المباشرة (سوريا) وفقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو لم تحتلها الجيوش الفرنسية بل حررتها قوات الثورة العربية. ولتنفيذ الاتفاقية كان من الضروري استلام تلك الأراضي من قبل الجيوش البريطانية، إضافة إلى أن تطبيق الاتفاقية أخذ يصطدم بعقبة تمثلت في قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٧، مما أدى إلى انتهاء فكرة وضع فلسطين تحت إدارة دولية. وأصرت فرنسا على تنفيذ الاتفاقية عندما شعرت أن الألمان على وشك طلب الصلح. فاستجابت بريطانيا للطلبات الفرنسية، حيث عقد بين الطرفين اتفاق في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩١٨ نظمت بموجبه إدارة البلاد تنظيماً مؤقتاً، جعلت فيه السلطة العليا في الشؤون السياسية والعسكرية في يد الجنرال أللنبي قائد الحملة، على أن يعاونه مستشار سياسي فرنسي[٢٢].

ثانياً: رد الفعل الوطني على السياسة الاستعمارية والتعاون المشترك بين سوريا والعراق (١٩١٨ ـ ١٩٢٥)

١ ـ قيام الحكومة العربية في دمشق ودورها القومي

عقب تحرير دمشق، وفي ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨ أعلن الأمير فيصل في أول بيان له قيام دولة عربية تقوم على الأسس الوطنية والقومية التي تجمع بين أبناء الأمة العربية. وكانت أول دولة عربية في العصر الحديث[٢٣]. ومن أجل تثبيت أركان هذه الدولة وبسط سيطرتها على جميع المناطق السورية عين الأمير فيصل شكري الأيوبي حاكماً عسكرياً لمنطقة بيروت وجبل لبنان، مما أغضب الحكومتين البريطانية والفرنسية. فطلب الجنرال أللنبي (Allenby) من الأمير فيصل الانسحاب من الساحل السوري لتحتله القوات الفرنسية، كما

(٢١) فريق المزهر آل فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها (بغداد: مطبعة النجاح، ١٩٥٢)، ج ١، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٢٢) قاسمية، المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٢٣) ساطع الحصري [أبو خلدون]، يوم ميسلون (دمشق: [د. ن.]، ١٩٤٥)، ص ٧٩.

طلب إليه إنزال العلم العربي عن دار الحكومة، واتخذ إجراءات إدارية لتعيين حكام فرنسيين على مدن الساحل السوري. فاحتج الأمير فيصل على هذه الإجراءات، إلا أن أللنبي أقنعه بأن هذه الإجراءات مؤقتة لحين عقد مؤتمر الصلح[٢٤].

وفي ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٨ أصدر الجنرال أللنبي قراراً بتقسيم البلاد السورية إلى ثلاث مناطق عسكرية، أطلق عليها اسم بلاد العدو المحتلة. وعهد إلى فيصل بإدارة المنطقة الجنوبية (فلسطين). وعهد إلى الفرنسيين بإدارة المنطقة الغربية، وتضم جبل لبنان[٢٥]، والساحل السوري من صور حتى حدود كيليكيا. وكانت القوات الفرنسية قد تقدمت في مطلع شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٨ واحتلت الساحل السوري[٢٦].

نظراً للاحتجاجات السورية وجدت الحكومتان الفرنسية والبريطانية ضرورة إصدار تصريح جديد يطمئن العرب، من جانب، ويخفف من حدة انتقاداتهم لسياسة الحلفاء، من جانب آخر. فأصدروا في السابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ تصريحاً تضمن تأكيد الحكومتين الفرنسية والبريطانية على حق العرب في إقامة حكومات وطنية في سوريا والعراق، واستعدادهم للعمل من أجل إقامة العدل، ودفع البلاد نحو التقدم الاقتصادي وتشجيع المشاريع الوطنية[٢٧]. إلا أن هذه الوعود لا تندرج إلا في إطار المحاولات من أجل امتصاص النقمة العربية، لتمرير المخططات الاستعمارية وتحقيقها.

وفي الفترة التي عاشتها الحكومة العربية في دمشق شهد العمل القومي بين سوريا والعراق تطوراً على صعيد التضامن والتطلع إلى تحقيق شكل من أشكال الوحدة، وإن لم يكن على صعيد رسمي بل على صعيد العمل بين الوطنيين من أبناء القطرين. فعقب تأسيس الحكومة العربية وَفَدَ إلى دمشق العديد من الضباط العراقيين للعمل في إطار أول حكومة عربية في دمشق، إذ كانوا يرون أنها النواة لقيام دولة الوحدة بين البلدان العربية، والقطرين

---

(٢٤) قاسمية، المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٢٥) كان سنجق لبنان جزءاً من أراضي الدولة العثمانية، ولكنه تمتع بنوع من الحكم الذاتي منذ عام ١٨٦٠، وعند تأسيس الحكومة العربية جعله فيصل جزءاً من المنطقة الخاضعة للحكومة العربية بالإضافة إلى الساحل، إلا أن الفرنسيين والبريطانيين، احتجوا لدى فيصل طالبين تركه، حيث عين الفرنسيون حاكماً عسكرياً عليه. محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة** (دمشق: [د. ن.]، ١٩٥٠)، ج ٢، ص ١٢٥. وفي مؤتمر سان ريمو أطلقت يد فرنسا منه، وإثر سقوط الحكومة العربية أصدر الجنرال غورو في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٢٠ قراراً خلق بموجبه دولة لبنان على أن تشمل حدود سنجق لبنان الأصلي ويتم توسيعه بضم أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا بالإضافة إلى صور وصيدا وبيروت إليه. **العاصمة**، ١٦/ ٩/ ١٩٢٠.

(٢٦) أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ص ٣٨٨.

(٢٧) حسن الحكيم، **مذكراتي: صفحات من تاريخ سوريا الحديث، ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨**، ٢ ج (بيروت: دار الكتاب الجديد، [١٩٦٥ ـ ١٩٦٦])، ج ١، ص ٢٢٦.

بشكل خاص. وتولى البعض من العراقيين مناصب سياسية وإدارية فيها، حتى أصبح البعض منهم من مستشاري الأمير فيصل، وتمتعوا بنفوذ كبير في المؤتمر السوري العام[٢٨]. وأفسحت الحكومة العربية المجال للعراقيين الموجودين في سوريا لإيصال مطالبهم المشروعة إلى الرأي العام العالمي. واشترك العديد من السوريين المقيمين في القاهرة في صياغة مذكرة ضمنها العراقيون احتجاجهم على تعسف سلطات الاحتلال البريطاني في العراق، وقدموها إلى ممثليات الدول في مصر[٢٩]. وأثناء زيارة ويلسون حاكم العراق العام لدمشق في أيار/مايو ١٩١٩ قام الأمير فيصل بتقديم مذكرة احتجاج على ممارسات الإدارة البريطانية في العراق، وطالب باستقلاله، على أن يكون لبريطانيا نوع من الإشراف عليه. وقد رفضت الحكومة البريطانية هذا الاحتجاج. واعتبرت هذا الاحتجاج معادياً لسياستها ومصالحها في المنطقة[٣٠].

إلا أن علاقة العراقيين بالحكومة العربية تعرضت لمصاعب سياسية، منها المؤامرات الاستعمارية المتعددة. فقد رأى قادة جمعية العهد ضرورة انشطارها إلى عهدين سوري وعراقي. وأسباب هذا الانشقاق تعود إلى أن هناك تيارين متعارضين داخل الجمعية، أحدهما يرفض التعاون مع البريطانيين ويعمل على تقويض سيطرتهم، في حين يرى الجناح الآخر أن التعاون مع البريطانيين من الممكن أن يؤدي إلى انتصار القضية العربية[٣١]. أما قادة الجمعية فقد كانت حججهم كما جاء في بيانهم الذي أصدروه في أثناء اجتماعهم في دمشق أواخر عام ١٩١٨: «إن دول التحالف لا توافق على تأليف دولة عربية مستقلة. فلذلك رأى رجال جمعية العهد أن ينقسموا إلى شطرين كل منهم يبذل جهده في سبيل تحرير القطر الذي ينتمي إليه»[٣٢]. والصعوبة الأخرى هي ارتفاع أصوات سورية، مثل آل لطف الله تدعو إلى الإقليمية، وتطالب بأن يكون لسوريا مركزها المرموق وحكمها الذاتي[٣٣]،

---

(٢٨) من الذين تولوا المناصب في حكومة دمشق العربية ياسين الهاشمي الذي تولى قيادة منطقة دمشق في ١٤ تموز/يوليو ١٩٢٠، وطه الهاشمي الذي عيّن مديراً للأمن العام، وجعفر العسكري الذي تولى مسؤولية مدينة حلب، ومولود مخلص الذي تولى منصب الحاكم العسكري لمنطقة دير الزور. لمزيد من التفاصيل، انظر: طه الهاشمي، **مذكرات طه الهاشمي**، مع تحقيق ومقدمة في تاريخ العراق الحديث بقلم خلدون ساطع الحصري، ٢ ج (بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٧ ـ ١٩٧٨])، ج ١: ١٩١٩ ـ ١٩٤٣، ص ٥٨ ـ ٦١.

(٢٩) من الذين اشتركوا في صياغة المذكرة وتوزيعها، أسعد داغر. أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ٣ ج (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٣٤)، ج ٢، ص ١٠٢.

(٣٠) قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**، ص ٧٩.

(٣١) يقول أسعد داغر في كتابه مذكراتي «إن نوري السعيد كان يرى أن الحل الوحيد هو التعاون مع الإنكليز. وهذا الموقف جعل الجماهير تهتف بسقوطه في شوارع دمشق». أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، ١٩٥٩)، ص ١٢.

(٣٢) الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ج ١، ص ١٢٣.

(٣٣) قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، ص ٢٨٥.

هذا بالإضافة إلى مطالبة البعض من أصحاب النفوذ في سوريا بأن تكون الوظائف فيها للسوريين وحدهم(٣٤).

وكان لهذه الصعوبات، إضافة إلى الخلافات بين الضباط العراقيين والسوريين، التي ابتدأت أيام الثورة العربية الكبرى، نتائج على وجود العراقيين في سوريا. ففي أيار/ مايو ١٩١٩ طلب الأمير فيصل من الكولونيل لورنس (Lawrence)، أن يقوم بترتيب عودة الضباط العراقيين إلى وطنهم، إلا أن حكومة الهند رفضت طلب لورنس وعارضت عودتهم(٣٥). إلا أن اللورد كرزن (Curzon) عاد وطالب بعدم وضع العراقيل في طريق عودتهم مذكراً حكومته بأنهم «تطوعوا للخدمة في قضية الحلفاء وساعدوا في عمليات الحلفاء في سوريا». كما أن ويلسون أرسل برقية إلى وزارة الهند يشكو فيها من صغر حجم جهازه الإداري في العراق، وعجزه عن مجابهة المشاكل العراقية. وكانت البادرة الأولى للبريطانيين قيامهم بتعيين ناجي السويدي بمنصب مشاور الحاكم العسكري، وذلك في الثالث من تموز/ يوليو ١٩١٩. إلا أن السويدي قدم استقالته في الرابع عشر من الشهر نفسه، وعاد إلى سوريا بسبب مماطلة بريطانيا في إقامة حكومة عربية في العراق(٣٦).

لم يوقف انقسام جمعية العهد التعاون بين العاملين في الحركة العربية من أبناء البلدين. فجمعية العهد العراقي، كما جاء في المادة (٣١) من برنامجها ثبت أن الانتساب إليها لم يكن محصوراً بالعراقيين وحدهم، وإنما أبقت أبوابها مفتوحة أمام العرب الراغبين بالانتساب إليها(٣٧).

وبقيت اتصالات فروع الجمعية في العراق مع مركزها العام في سوريا منتظمة ومستمرة، حيث إن صحيفة جمعية العهد العراقي **العقاب** كانت تصدر في سوريا، ويحررها السوري أسعد داغر. وبعد طباعتها في سوريا ترسل لتوزيعها في العراق(٣٨). وتجلى الموقف الوحدوي في مقررات الجمعية حول أعلام الممالك العربية الجديدة المنسلخة عن الدولة العثمانية. فقد رأت تلك المقررات أن تبقى الأعلام موحدة في أشكالها وألوانها رمزاً لوحدة الغاية، بحيث يبقى علم الثورة العربية على حالته الأصلية بالألوان الثلاثة، خاصاً بالدولة العربية في الحجاز، على أن يضاف إلى هذا العلم في مثلثه الأحمر نجمة بيضاء للدلالة على الدولة السورية، ونجمتان للدلالة على الدولة العراقية(٣٩).

---

(٣٤) آيرلاند، **العراق: دراسة في تطوره السياسي**، ص ١٤٧.

(٣٥) وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٣٩٦.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٦ ـ ١٦٨.

(٣٧) البصير، **تاريخ القضية العراقية**، ص ١٠٦ و١١٤.

(٣٨) رفائيل بطي، **الصحافة في العراق** (القاهرة: دار الهنا للطباعة والنشر، ١٩٥٥)، ص ٥٦.

(٣٩) جرت تغييرات على ألوان الأعلام بعد وضع القطرين تحت الانتداب. الحصري، **يوم ميسلون**، ص ٩٨.

٢ ـ الإجراءات البريطانية في العراق ورد الفعل الوطني

عند إعلان الهدنة في ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٨ كانت القوات البريطانية قد أتمت احتلالها للأراضي العراقية. وبدأ البريطانيون يبحثون عن مشاريع تحقق لهم السيطرة على العراق، وتخفف عنه حجم النفقات المالية. ففي ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ تلقى وكيل الحاكم السياسي في العراق برقية من وزير الهند البريطاني يعرض عليه مقترحات تقضي بتكوين حكومات عربية في العراق الجنوبي والعراق الشمالي وسوريا تحت حكم أنجال الشريف حسين. أما منطقة البصرة فقد اقترح أن تكون خاضعة للسيطرة البريطانية المباشرة، إلا أن هذا المشروع رفض من قبل الحاكم السياسي، معتبراً أن الإتيان بأبناء الشريف لم يكن في مصلحة البريطانيين، ولا يتفق مع رغبات السكان، خاصة وأن العراق لا يمكن تقسيمه لأنه كان موحداً في ظل الدولة العثمانية. فطالب بأن يدار من قبل السلطات البريطانية، وتأسيس حكومة عربية فيه تضم المدن الرئيسية (بغداد ـ البصرة ـ الموصل) برئاسة أمير عربي[٤٠].

نوقشت هذه المقترحات في لندن، فتم الاتفاق على إجراء استفتاء عام في العراق من أجل تقرير مصيره بحيث لا يتعارض مع مصالح بريطانيا في منطقة الشرق العربي. ففي ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ أصدر الحاكم السياسي البريطاني في العراق تعليمات سرية إلى الحكام السياسيين في المدن والأقاليم، طالباً فيها معرفة رغبات السكان في قضية تأليف حكومة عربية مستقلة تحت الحماية البريطانية، تمتد من شمال الموصل حتى الخليج العربي، وما إذا كانوا يرغبون في أن يرأس الحكومة حاكم عربي، ومن هو الحاكم الذي يختارونه، وأضاف إلى تعليماته مادة تقضي بأن يسعى الحكام لحمل الشعب العراقي على انتخاب السير برسي كوكس (Percy Cox)، معتمد الحكومة البريطانية في الخليج العربي، رئيساً للدولة المقترحة[٤١].

لكن العراقيين رفضوا اقتراح تعيين السير برسي كوكس رئيساً للدولة العراقية، وأصدروا بياناً في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ سلمت نسخة منه إلى حاكم بغداد العسكري والسياسي الكولونيل بلفور جاء فيه: «لما علم ان الغاية التي ترمي إليها كل من دولتي بريطانيا العظمى وفرنسا في الشرق، هي تحرير الشعوب، وإنشاء حكومات وإدارات وطنية... لكل من سوريا والعراق... فإننا، نحن ممثلي الإسلام، قد اخترنا أن تكون العراق الممتدة من شمال الموصل إلى خليج العجم (الخليج العربي) دولة عربية يرأسها ملك عربي هو أحد أنجال سيدنا الشريف حسين، مقيداً بمجلس تشريعي وطني مقره عاصمة العراق بغداد...»[٤٢].

---

(٤٠) آيرلاند، العراق: دراسة في تطوره السياسي، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٤١) سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج ٢، ص ١٨.

(٤٢) البصير، تاريخ القضية العراقية، ج ١، ص ٨٤.

وكان الرد البريطاني على موقف الشعب العراقي هذا اعتقال العديد من الوطنيين، ورفض حكامهم السياسيين تسلم البيانات والمضابط التي رفعها العراقيون الذين رأوا ضرورة الاستعانة بالرأي العام العالمي، فقاموا بإرسال مذكرتهم إلى الأمير فيصل بدمشق ليعرضها على مؤتمر الصلح[٤٣].

٣ ـ القضية العربية في مؤتمر الصلح

عقد مؤتمر الصلح في باريس في كانون الثاني/ يناير ١٩١٩. وترأس الأمير فيصل الوفد الحجازي إلى المؤتمر. وواجه هناك ثلاثة مؤثرات تقف حائلاً في وجه تحقيق المصالح العربية. أحدها، مصالح بريطانيا الاستعمارية في فلسطين والعراق، وثانيها المصلحة الاستعمارية الفرنسية في سوريا، وثالثها الأطماع الصهيونية في فلسطين. وقد رفضت الحكومة الفرنسية الاعتراف بفيصل ممثلاً للعرب، وسمحت له بالنزول في أراضيها بصفة شخصية. وبعد توسط بريطانيا ذهب فيصل إلى المؤتمر، وألقى خطابه في ٦ شباط/ فبراير ١٩١٩. وجاء الخطاب توسيعاً لمذكرتين رفعهما الوفد العربي في مؤتمر السلام: الأولى في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩، والثانية في ٢٩ من الشهر نفسه. وقد عرض فيصل في المذكرة الأولى المطالب العربية على أساس مبادىء عامة، منها حق الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا بالاستقلال والوحدة، على اعتبار أنهم يتكلمون لغة واحدة وينتمون إلى عنصر واحد، ورأى أن منافع البلاد متحدة، ولكن نظراً لصعوبة دمج هذه البلاد في ظل حكومة مركزية واحدة، بسبب تباينها الاجتماعي والاقتصادي اقترح تعيين مصير كل جزء منها، فسوريا نظراً لتطورها السياسي والاقتصادي طلب منحها استقلالاً ذاتياً، ووافق على الاستعانة باختصاصيين أجانب لها، على أن لا يمس ذلك الاستقلال السياسي. أما الجزيرة العليا والعراق فقد طالب بحكومة عربية فيها، ولم يعترض على إشراف إحدى الدول الكبرى على مساعدتها لتطوير شؤونها الداخلية. وأكد أن هذه الفروق لن تقف عقبة في وجه تحقيق الوحدة التي هي هدف الحركات القومية. أما المذكرة الثانية فقد أكدت على طلب الاستقلال والوحدة[٤٤].

فشل مؤتمر الصلح في اتخاذ قرار بشأن مصير سوريا، بسبب إصرار فرنسا على أن تعامل كوحدة على أن تكون فرنسا الدولة المنتدبة عليها، وتمسك بريطانيا بنصوص مراسلات حسين ـ مكماهون. هذا الخلاف دفع الرئيس الأمريكي ويلسون إلى الإعلان عن إرسال لجنة تتقصى الحقائق عن المنطقة، على أن تضم هذه اللجنة خبراء من الدول الكبرى لمعرفة رغبات السكان، ووضع اقتراحاً بأن اللجنة يجب أن تتعرف على حالة الرأي العام، وعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمنطقة، وتكوين رأي حول توزيع الانتدابات فيها. إلا أن اقتراح إيفاد لجنة تمثل الدول الأربع لم يتحقق، بسبب تآمر الفرنسيين

(٤٣) مجلة عشرون سنة بعد الحرب، ١٩١٨ ـ ١٩٣٨/ ١٩٣٩، ص ١٧.

(٤٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، ص ٩٥ ـ ٩٧.

وخوف بريطانيا من امتداد التحقيق إلى فلسطين والعراق، ومعارضة بعض أعضاء الوفد الأمريكي، وعدم اكتراث الإيطاليين. إلا أن الرئيس الأمريكي ويلسون أصر على إرسال اللجنة، فشكلت لجنة أمريكية عرفت بلجنة «كينغ ـ كرين» (King-Crane)(٤٥). وقبل وصول اللجنة اتفقت كلمة السوريين على توكيل المؤتمر السوري العام(٤٦) بتمثيلهم أمام اللجنة. فانتدب المؤتمر خمسة عشر عضواً لمقابلة اللجنة يوم ٤ تموز/يوليو ١٩١٩. فقام هؤلاء الأعضاء بتقديم مطالب المؤتمر التي أكدت على الاستقلال التام لسوريا، ورفض الانتداب، ومعارضة أي حقوق لفرنسا في سوريا، ووقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والموافقة على المساعدة الفنية والاقتصادية الأمريكية، بحيث لا تمس بالاستقلال الوطني. كما طالبوا باستقلال العراق، وإلغاء الرسوم الجمركية أو أي حدود صارمة، وجعل المناهج التعليمية واحدة في سوريا والعراق بهدف تهيئة الشعب العربي للوحدة(٤٧).

بلغ عدد العرائض التي طالبت باستقلال العراق وحريته الاقتصادية ١٣٧١ عريضة من أصل ١٨٦٣. وهي مجموع العرائض التي تلقتها اللجنة مدة وجودها في سوريا، واستعملت العرائض القادمة من فلسطين عبارة استقلال كل البلدان العربية. أما في دمشق فقد استعملت عبارة العراق بدلاً من كل البلدان العربية(٤٨). وهذا ما يؤكد أولويات اهتمامات الوطنيين السوريين بقضية الوحدة مع العراق.

وإثر وصول اللجنة إلى سوريا نشط العراقيون الموجودون فيها، وأخذوا يحاولون إقناع أعضاء اللجنة بضرورة زيارة العراق والتعرف على رغبات السكان فيه. وقام ياسين الهاشمي بصفته رئيساً لجمعية العهد العراقي في دمشق بإرسال بيانات من سوريا إلى العراق تحث السكان فيه على التمسك بالمطالب العربية أمام لجنة الاستفتاء. كما قام الأمير زيد بإرسال رسائل مماثلة إلى العراق(٤٩). إلا أن اللجنة رفضت زيارة العراق، واكتفت بتلقي

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٤٦) بعد عودة فيصل الأولى من مؤتمر الصلح في أيار/مايو ١٩١٩، كان القلق يسود الأوساط الوطنية السورية بسبب مواقف الحلفاء، وإن فيصل كان حذراً في توضيحه لملابسات الموقف السياسي. هذا الموقف دفع جمعية الفتاة بدمشق إلى تبني العمل السياسي العلني، فأعلنت أنها ستمارس نشاطها باسم حزب الاستقلال العربي. وبعد تشكيل الحزب تقدم باقتراح تشكيل مجلس وطني. وقد منح فيصل ذلك الاقتراح تأييده. فأجريت انتخابات في الثاني من شهر تموز/يوليو ١٩١٩ وأطلق عليه اسم المؤتمر السوري العام، ومثلت فيه كل أجزاء سوريا. وقد حضر المؤتمر ٦٩ مندوباً من مجموع ٨٥ يمثلون سوريا وفلسطين، عدا بعض الممثلين (الذين انتخبوا في المناطق المحتلة الفرنسية) الذين منعتهم السلطات الفرنسية من السفر إلى دمشق. أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية،** ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥ و٥٩٦ ـ ٥٩٩.

(٤٧) Harry N Howard, *The King-Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East* (Beirut: Khayat's, 1963), p 121.

(٤٨) الحكيم، **مذكراتي: صفحات من تاريخ سوريا الحديث، ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨،** ج ١، ص ١٨٠.

(٤٩) قحطان التلعفري، **ثورة تلعفر ١٩٢٠ والحركات الوطنية الأخرى في منطقة الجزيرة** (بغداد: مطبعة الأزهر، ١٩٦٩)، ص ٩٧.

طلبات العراقيين الموجودين في سوريا، حيث قام وفد عراقي برئاسة جعفر العسكري بمقابلة اللجنة يوم ١٦ تموز/ يوليو ١٩١٩، وقدم لها مطالب العراقيين التي تضمنت المطالبة باستقلال العراق والاستقلال التام لسوريا، ومعارضة أي تدخل من جانب فرنسا في شؤونها[٥٠]. وكان العراقيون قد أعلنوا عن موقفهم الداعم لاستقلال سوريا عند وصول اللجنة إلى فلسطين وتصريح أحد أعضائها باسم مؤتمر السلام بضرورة تسمية دولة تنتدب للوصاية على سوريا. فقد احتجت جمعية العهد العراقي على هذا التصريح، بالإضافة إلى أحزاب وجمعيات ومنظمات مهنية سورية[٥١]. وقد عقدت هذه المنظمات والأحزاب اجتماعاً لها في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩١٩ في مدرسة التهذيب الإسلامي قرب الجامع الأموي بدمشق لدراسة الأخطار التي تحيق بالأمة. واتخذ المجتمعون قراراً باستقلال سوريا والعراق[٥٢].

وجاء في تقرير اللجنة الذي نشر في ١٨ آب/ أغسطس ١٩١٩ تمسك العرب بوحدتهم واستقلالهم في كل الأراضي السورية، ورفضهم وعد بلفور. أما مسألة المعونات الفنية والاقتصادية فتكون بريطانية في كل من سوريا والعراق. وفي حال رفض بريطانيا تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور. وبالنسبة للبنان طالبت اللجنة بأن يتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة السورية[٥٣]. وظل التقرير سرياً بالنسبة لمؤتمر السلم حتى عام ١٩٢٢، حيث نشر بعد أن فقد أي تأثير له في تسوية القضايا العربية التي عالجها.

٤ ـ المصاعب الداخلية والخارجية لحكومة دمشق العربية

بعد رحيل اللجنة الأمريكية عاشت سوريا حالة من القلق وعدم الاستقرار في صيف عام ١٩١٩، لعدم وصول مؤتمر الصلح إلى تسوية حول مصيرها. فقد أثار تقرير اللجنة الأمريكية حنق فرنسا وأخذت صحافتها تشن الهجوم على التقرير ووصفته بأنه دسيسة بريطانية. أما البريطانيون من جانبهم فقد رأوا أن قواتهم المنتشرة في المنطقة تثقل كاهل الميزانية. ونظراً لرغبتهم في إرضاء حلفائهم الفرنسيين تقدم لويد جورج (Lloyd George) رئيس وزراء بريطانيا باقتراح إلى كليمنصو (Clémenceau) رئيس وزراء فرنسا في

(٥٠) Howard, *The King-Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East*. p. 138.

(٥١) المنار، السنة ٢١، ج ٥ (آب/ أغسطس ١٩١٩)، ص ٧.

(٥٢) مُثّل في هذا الاجتماع: حزب الاستقلال العربي ـ النادي العربي ـ تعاون العراقيين ـ العهد العراقي ـ جمعية الطلبة ـ النهضة الأدبية ـ النهضة الفلسطينية ـ العهد السوري ـ الجمعية الزراعية ـ الجمعية البقاعية ـ الحرف والنقابات ـ النهضة الطباعية العربية ـ النادي التجاري ـ جمعية الأطباء ـ فتيان الجزيرة ـ جمعية خريجي المدارس العالية ـ الإسعاف الخيري ـ جمعية المدارس الطبية ـ جمعية المقاصد الخيرية ـ التعاون الخيري. لمزيد من التفاصيل، انظر: ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر ([القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٥٣) جلال يحيى، العالم العربي الحديث: المشرق العربي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٥)، ص ٢٣٧.

١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩ يتضمن جلاء القوات البريطانية عن سوريا وكيليكيا وإحلال القوات الفرنسية محلها في كيليكيا (المنطقة الشمالية) وسوريا الغربية (المنطقة الغربية) وإحلال القوات العربية محلها في سوريا الشرقية (المنطقة الشرقية)[٥٤]. وتم الاتفاق على هذا المشروع في بلاغ رسمي نشر في باريس يوم ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩. وحصلت بريطانيا مقابل هذا الانسحاب على عدم مطالبة فرنسا بضم الموصل إلى الأراضي السورية، وتركها منطقة شرق الأردن التي كانت جزءاً من الأراضي السورية وبقاء فلسطين تحت الإدارة الدولية[٥٥].

وقبل انسحاب القوات البريطانية من سوريا، ألقي القبض على ياسين الهاشمي الذي كان رئيساً لديوان الشورى الحربي، ونقل إلى مدينة الرملة في فلسطين لاتهام البريطانيين له بأنه يعمل ضد وجودهم العسكري في العراق، أو بناءً على طلب الفرنسيين من الجنرال اللنبي اعتقاله نتيجة لشكوكهم بأنه يعمل على وضع الخطط لغزو المنطقة الغربية[٥٦]. وما ان أذيع نبأ اعتقاله في دمشق حتى خرجت مظاهرات طافت شوارع دمشق تطالب بإطلاق سراحه، كما أغلقت المحال التجارية أبوابها احتجاجاً على هذا الاعتقال[٥٧].

بعد سماع فيصل بنبأ الاتفاق غادر إلى لندن وقدم احتجاجاً رسمياً لرئيس الوزراء البريطاني في الحادي عشر من تشرين الأول/ أكتوبر على هذا الاتفاق الذي يعتبر تطبيقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو[٥٨]. وأمام هذا الاحتجاج اكتفى البريطانيون بنصيحته بضرورة التفاهم مع الفرنسيين.

التزم فيصل بنصيحة البريطانيين وغادر إلى باريس واجتمع إلى كليمنصو ووقع معه اتفاقاً في ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ جاء فيه أن فرنسا ستمنح معونتها لسوريا، وستقوم بتمثيل الدولة السورية في باريس بمندوب سياسي. وتعهد فيصل بأن يطلب مستشارين فرنسيين لإدارة المؤسسات السورية، كما اعترف باستقلال لبنان[٥٩].

وبعد توقيع الاتفاق وعودة فيصل من باريس طافت شوارع دمشق مظاهرات نددت بالاتفاقية، ووصل المتظاهرون إلى دار الحكومة. وقد حاول فيصل تهدئة الجماهير، لكنه فشل في إقناعهم[٦٠]. مما حدا القادة الوطنين على أن يجتمعوا في دمشق يوم ٦ آذار/ مارس ١٩٢٠ ويقرروا استقلال سوريا الكبرى المتحدة.

---

(٥٤) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ٤١٣.
(٥٥) قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، ص ٥٩.
(٥٦) سعيد، الثورة العربية الكبرى، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.
(٥٧) مقابلة أجراها المؤلف مع المجاهد عبد الرحمن حمزة، نائب رئيس رابطة رجال الثورات السورية بدمشق في ٢٠/ ٨/ ١٩٨٣.
(٥٨) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ٤١٤.
(٥٩) سعيد، ثورات العرب في القرن العشرين، ص ٦١.
(٦٠) العاصمة، ١٩/ ١/ ١٩٢٠.

٥ ـ إعلان استقلال سوريا والعراق (آذار/ مارس ١٩٢٠)

بعد فشل فيصل في التوصل إلى اتفاق مع الحلفاء يحقق الاستقلال والوحدة، ووسط الجو السياسي المتوتر، افتتح المؤتمر السوري جلساته يوم ٦ آذار/ مارس ١٩٢٠ بحضور ثلثي أعضاء المؤتمر. كما حضر الأمير فيصل ورجال حكومته. وألقى فيصل خطاب الافتتاح الذي بيّن فيه حق العرب في الاستقلال، ودعا إلى التضامن مع الشعب العراقي من أجل الوصول إلى الاستقلال(٦١). وواصل المؤتمر جلساته في ٧ آذار/ مارس واتخذ جملة من القرارات أكدت على استقلال سوريا التام ومبايعة فيصل بن الحسين ملكاً عليها، وطالب المؤتمر باستقلال العراق على أن يكون بين القطرين اتحاد سياسي واقتصادي(٦٢).

وقبل انعقاد المؤتمر السوري في دمشق حاول العراقيون ممثلين برجال الدين وشيوخ العشائر عقد مؤتمر وطني في مدينة النجف وتشكيل وفد منه لمفاوضة البريطانيين بصورة شبه رسمية، لكن رفض السلطات البريطانية في العراق وصعوبة عقده في مدينة النجف دعتهم إلى توجيه آمالهم صوب دمشق لعقد هذا المؤتمر(٦٣). وقد تم عقد المؤتمر العراقي في الوقت الذي كان فيه المؤتمر السوري منعقداً. فقام توفيق السويدي، بصفته رئيساً للمؤتمر العراقي في دمشق بإرسال كتاب إلى هاشم الأتاسي رئيس المؤتمر السوري يوم ٤ آذار/ مارس ١٩٢٠، أكد فيه على وحدة القضية العربية وأهميتها بالنسبة للبلدين وعلى أن «الثورة العربية لا ترمي إلى تحرير قطر دون سواه من الأقطار العربية... لذلك قرر المؤتمر المنعقد في دمشق في جلسة ٦ آذار/ مارس سنة ١٩٢٠، أن يرجو من المؤتمر السوري الاشتراك معه في تقرير مصير البلاد المحررة وفقاً لرغائب الأمة وبيانات الحلفاء، ومبادىء الرئيس ولسن...»(٦٤). واختار المؤتمر خمسة من أعضائه للاتصال بحزب الاستقلال العربي في دمشق، للتنسيق بين المؤتمرين السوري والعراقي، وتقرير الأسس التي تبنى عليها قراراتهما(٦٥).

أعلنت قرارات المؤتمر العراقي يوم إعلان قرارات المؤتمر السوري في الثامن من آذار/ مارس ١٩٢٠ وطالبت باستقلال العراق وتنصيب عبد الله بن الحسين ملكاً عليه، والمناداة باستقلال سوريا الكامل واتحادها اقتصادياً وسياسياً مع العراق(٦٦).

مع أن الشريف حسين لم يبدِ ارتياحه لقرارات المؤتمرين السوري والعراقي، إذ

---

(٦١) العاصمة، ٧/ ٣/ ١٩٢٠.
(٦٢) الحصري، يوم ميسلون، ص ٢٧٨ ـ ٢٨١.
(٦٣) الكنانة، ١٦/ ٦/ ١٩٢٠.
(٦٤) سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج ٢، ص ٣٤ ـ ٣٥.
(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٥.
(٦٦) انظر نص قرارات المؤتمر العراقي في: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٥ ـ ٣٧.

اعتبرهما خطوة على طريق تحطيم محاولة بناء الوحدة بين البلدين[٦٧]، كانت لقرارات المؤتمرين ردود فعل إيجابية في الأوساط الوطنية والقومية. ففي العراق قام فريق من رؤساء قبائل العراق وطائفة من العلماء والمفكرين بإبلاغ رئيس المؤتمر العراقي تأييدهم لقرارات المؤتمر السوري. وقد ورد ذلك في رسالة من رئيس المؤتمر العراقي إلى رئيس المؤتمر السوري في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٢٠، وقد طلبوا منه النيابة عنهم في الإعراب لرئيس المؤتمر السوري عن ارتياحهم العظيم لقرارات المؤتمر السوري التي عبرت عن اهتمامها بمصير العراق. وعبرت عدة رسائل بعثت من العراق إلى سوريا عن فرحة العراقيين بقرارات المؤتمرين. وجاء في إحدى الرسائل المؤرخة في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ أن «المشاهد التي تمتعت بها الأماكن المقدسة. . . فإنها وأيم الحق من أعظم المشاهد وأكبرها، فقد سرت روح النشاط في مناطق العراق كلها. . .»[٦٨].

حاول فيصل إثر إعلان قرارات المؤتمرين تخفيف ردود فعل الدول الكبرى بإرسال برقيات إلى الرئيس الأمريكي ويلسون واللورد كرزن وزير خارجية بريطانيا، والجنرال الفرنسي غورو (Gouraud) ذكر فيها بوعود الحلفاء ومبادىء الرئيس ويلسون، واعتبر أن قرارات المؤتمرين ليست مخالفة لآراء الدولتين[٦٩].

ولم تجدِ محاولات فيصل، فقد رفضت الحكومتان الاعتراف بشرعية قرارات المؤتمرين. وعندما تسربت معلومات إلى القائد أللنبي في ٧ آذار/ مارس عن القرارات التي سيتخذها المؤتمران قام على الفور بإرسال برقية إلى لندن، عبر فيها عن خطورة هذه الخطوة على مصالح الدولتين الحليفتين، باعتبارها تهديداً مباشراً لمصالحهما في المنطقة[٧٠]. وفور وصول برقية اللنبي جرت اتصالات بين الحكومتين البريطانية والفرنسية اتفقا خلالها على إرسال برقية إلى الشريف حسين والأمير فيصل تستنكر قرارات المؤتمرين وتعتبرها عصياناً وتمرداً على القيادة العامة للحلفاء. وكان الاستياء البريطاني شديداً في البرقية التي بعث بها كرزن وزير الخارجية إلى فيصل، إذ احتج بشدة على بيان الاستقلال المتعلق بفلسطين والعراق بقوله: «إن بريطانيا لا تعترف بأي هيئة في دمشق يحق لها التكلم عن فلسطين والعراق. . .»[٧١]. لأنها تعتبر فلسطين والعراق حصة لها وفقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو.

لم تكن قرارات المؤتمرين في دمشق تؤدي إلى نتيجة مباشرة، ففلسطين والعراق في يد

---

(٦٧) عبد الله بن الحسين (ملك الأردن)، مذكرات الملك عبد الله، ط ٥ (عمان: المطبعة الهاشمية، ١٩٧٠)، ص ١٥٣.

(٦٨) سعيد، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٨.

(٦٩) العاصمة، ٥/ ٤/ ١٩٢٠.

(٧٠) Hubert Young (Sir), *The Independent Arab* (London: J. Murray, [1933]), p. 305.

(٧١) الحصري، يوم ميسلون، ص ٩٩.

الاحتلال البريطاني المباشر، والمناطق الساحلية في سوريا في يد الفرنسيين، إلا أنها كانت تعبيراً عن الإرادة الشعبية، إذ جهرت بمبادىء الحركة القومية العربية القائمة على الوحدة والاستقلال، كما أنها عبرت عن رغبات السكان في المنطقة بإظهارها حقيقة الأماني القومية واضحة.

٦ ـ قرارات مؤتمر سان ريمو ورد الفعل العربي عليها

تمكن البريطانيون والفرنسيون من الاتفاق[٧٢] على اقتسام مناطق النفوذ في سوريا والعراق قبل مؤتمر سان ريمو. إلا أن الاتفاق اتخذ صفته الدولية في المؤتمر الذي عقد في الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل عام ١٩٢٠، وقد تم بموجبه وضع المستطيل العربي الواقع بين البحر المتوسط والحدود الإيرانية تحت الانتداب، على أن تقسم سوريا إلى أربعة أقسام هي فلسطين ولبنان ومنطقة شرق الأردن، وما تبقى من سوريا. أما العراق فقد بقي من دون تقسيم. ووزعت الانتدابات بحيث تتلاءم مع مطامع الدولتين، فوضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. أما بريطانيا فكانت حصتها فلسطين ومنطقة شرق الأردن والعراق[٧٣].

ومما لا شك فيه أن فكرة الانتداب محاولة جديدة لترسيخ النفوذ الاستعماري في المنطقة، من دون اللجوء إلى الاحتلال العسكري المباشر الذي يولد ردود فعل وطنية واسعة، وقد وصفه الأستاذ الفرنسي ديبوي (Depoy) المدير الثاني لمعهد العلوم السياسية في باريس بأنه «أشد ما جاءت به سياسة الحرب العظمى نفاقاً، إذ ما هو إلا حماية مستترة»[٧٤].

كان إصرار بريطانيا على فرض الانتداب على كل من العراق وفلسطين مرتبطاً بموقفها المعادي للوحدة العربية، خاصة وأن العراق وفلسطين يشكلان الجسر الرابط بين جناحي الوطن العربي وساقيه، أي أن موقعهما هو موقع القلب في الوطن العربي. فالسيطرة عليهما تعني تعطيل أجزاء أخرى من قلب الوطن وإقامة سوريا ولبنان (اللذين كانا من نصيب فرنسا)، وفصل الجناحين والساقين بعضهما عن بعض، وإقامة حاجز كبير يحول دون تحقيق وحدة البلدين، ويقطع اتصالهما الجغرافي والمعنوي، ويؤمن بذلك قطع الجسور بين الجزيرة العربية في الجنوب، وسوريا ولبنان في الشمال، ومصر وشمال أفريقيا في الغرب.

---

(٧٢) في كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ تم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا على تنازل فرنسا عن مطامعها في العراق مقابل إطلاق يدها في سوريا، وإعطائها ٢٥ بالمئة من صافي إنتاج النفط الخام في الموصل على أن توافق على إعطاء جميع التسهيلات لمرور خطين لأنابيب النفط في سوريا ولبنان لإيصال النفط العراقي والإيراني إلى موانىء البحر الأبيض المتوسط. لمزيد من التفاصيل، انظر: ذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ٣٠ ـ ٣١ و٢٠٢.

(٧٣) Chafik Djeroudi, *Application des mandats internationaux à l'Irak* (Toulouse: G. Labadie, 1934), p. 36.

(٧٤) راشد طبارة، **الانتداب وروح السياسة الإنكليزية** (بيروت: مطبعة طبارة، ١٩٢٥)، ص ١٤.

قوبلت قرارات مؤتمر سان ريمو بالرفض والاستنكار من قبل العرب عامة وأبناء البلدين خاصة. ففي سوريا قامت مظاهرات تناشد الحكومة اتخاذ تدابير دفاعية فعالة لصيانة استقلال سوريا ووحدة أراضيها(٧٥). أما في العراق فقد أخذ الوطنيون فيه يعقدون الاجتماعات المتتالية للتداول في وضع البلاد، من أجل إيجاد حل لقضاياه الوطنية والقومية. فعقدت عدة اجتماعات في بغداد وكربلاء شارك فيها رجال الدين وشيوخ العشائر تمخض عنها ضرورة إعلان الثورة على سلطات الاحتلال البريطاني(٧٦)، ومقاومة مخططاتها الرامية إلى فرض السيطرة والاستبداد.

٧ ـ العلاقات مع قوى الاحتلال بعد مؤتمر سان ريمو

بعد سان ريمو أخذت العلاقات بين السوريين والفرنسيين تزداد تدهوراً، ذلك أن الانتداب قد أطلق يد فرنسا في سوريا، فأخذت تعمل على فرض إرادتها على فيصل وحكومته العربية، كخطوة أولى لتنفيذ مخططها الداعي لإسقاط هذه الحكومة، والقضاء على نفوذها الوطني والقومي.

ولم يرضَ الجنرال الفرنسي غورو قبول مهمة تنظيم شريط ساحلي ضيق وإدارته، وان الانتداب لا يمكن فرنسا ولا يمنحها القوة إلا الاحتلال العسكري، خاصة بعد أن قررت الإدارة العربية في الداخل مقاومة مشاريع فرنسا والضغط عليها من أجل تقديم التنازلات إلى الحركة الوطنية السورية لتحقيق أهدافها الاستقلالية.

ففي مطلع تموز/ يوليو عام ١٩٢٠ أصبحت أمام غورو وسائل كافية للسيطرة، بعد أن ازداد عدد القوات الفرنسية على الساحل بحيث تمكنه من ممارسة ضغوطه على الحكومة العربية لقبول الانتداب الفرنسي على سوريا. وبعد رفض الشعب السوري للانتداب قام غورو بتوجيه إنذاره الشهير في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠ إلى حكومة فيصل، مدعياً فيه أن الحكومة العربية تناصب الفرنسيين العداء في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية(٧٧). وطالب غورو في إنذاره إلى فيصل بتسريح الجيش العربي، وقبول الانتداب الفرنسي، وقبول التعامل بالنقد الورقي الذي أصدرته فرنسا بدلاً من العملة الذهبية المتداولة، وإنزال العقوبة بالمسيئين إلى فرنسا(٧٨).

لعب البريطانيون دوراً في دفع فيصل لقبول الإنذار الفرنسي، فقد بعث اللورد كرزن

---

(٧٥) الحصري، يوم ميسلون، ص ٦ ـ ٧.
(٧٦) سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج ٢، ص ٣٩ ـ ٤٠.
(٧٧) الدفاع (سوريا)، ١٦/ ٧/ ١٩٢٠.
(٧٨) جون دو فير لودر، القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين والعراق، ترجمة نزيه مؤيد العظم (دمشق: المطبعة الحديثة، [١٩٢٥])، ص ٨٠.

وزير الخارجية البريطاني برسالة إلى الملك فيصل قبل احتلال دمشق بثلاثة أيام ناشده فيها أن يقبل الإنذار ويتجنب الاصطدام بالفرنسيين(٧٩). وكان البريطانيون يهدفون من حثهم فيصل على قبول الإنذار التخلص من الحكومة العربية التي أصبحت سوريا في ظلها معقلاً للوطنيين العرب، خاصة رجالات العراق.

لكن قبول الإنذار لم يؤدِ إلى إنقاذ حكومة فيصل، لأن الفرنسيين كانوا يهدفون إلى إحكام سيطرتهم على سوريا، لذا اتجهت قواتهم نحو دمشق واشتبكت مع القوات العربية عند ميسلون، فنتج من ذلك استشهاد وزير الدفاع السوري يوسف العظمة وهزيمة القوات العربية، وسقوط دمشق بيد القوات الفرنسية التي أنهت حكومة دمشق العربية التي دام حكمها أقل من عامين.

إثر دخول القوات الفرنسية دمشق قامت باعتقال مجموعة من الضباط العراقيين، كما ان الحكومة السورية التي تشكلت بعد ميسلون قامت وبإيعاز من الفرنسيين بإقصاء من تبقى من العراقيين الذين يعملون في الحكومة العربية من وظائفهم، مما دفعهم إلى مغادرة سوريا والعودة إلى العراق(٨٠).

اتسمت السياسة الفرنسية في سوريا بين ١٩٢٠ و١٩٢٥ بمعاداة السكان ومشاعرهم، بمحاولتها إظهارهم عاجزين عن إدارة أنفسهم، كما جعلت البلاد تحت حكم الفرنسيين المباشر يتصرفون بوحدة البلاد بحسب مصالحهم. فتارة يشكلون حكومات محلية، ثم يعودون عنها عند اقتناعهم بأنها تشكل خطراً على مصالحهم ووجودهم في سوريا.

ظن الفرنسيون بعد سقوط الحكومة العربية، واتباع سياسة البطش والإرهاب، وتشريد الوطنيين، أن بإمكانهم إخماد الحركة الوطنية وحكم سوريا بالشكل الذي يحقق أطماعهم. لكن حدث عكس ذلك، حيث ابتعد العمل الوطني عن السرية، وازداد اقتناع الوطنيين بأن لا حل للقضية السورية من دون اللجوء إلى العمل المسلح، باعتباره الحل الحاسم بين الشعب وقوى المستعمرين.

وأصبح للعمل الوطني في هذه المرحلة اتجاهان، أحدهما داخلي تمثل في حمل السلاح ومحاربة المحتلين، والآخر إعلامي خارجي غرضه شرح القضية السورية وأبعادها إلى الرأي العام العالمي وهيئاته الدولية.

فعلى الصعيد الداخلي، وعند خروج فيصل من دمشق ثارت القبائل العربية في منطقة

---

(٧٩) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ٤٢٠.

(٨٠) ومن هؤلاء الضباط صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد اللذان كانا قبل ميسلون يقومان بحراسة قصر الملك فيصل في دمشق. صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق: مذكرات (بغداد: الشباب العربي، ١٩٥٦)، ص ٥٦.

حوران ضد سلطات الاحتلال الفرنسي. ولم تقتصر الثورة على منطقة حوران بل امتدت إلى أنحاء أخرى من سوريا، فقد ثار ابراهيم هنانو في منطقة الشمال والشيخ صالح العلي في منطقة اللاذقية شتاء عام ١٩٢١[٨١].

أما على صعيد النشاط السياسي والإعلامي للحركة الوطنية السورية، فقد تمثل برفع المذكرات والاحتجاجات على ممارسات سلطات الاحتلال الفرنسي.

أما في العراق وبعد إخفاق الوسائل السلمية فلم يبق أمام الحركة الوطنية العراقية إلا طريق واحد هو العمل العسكري لإجبار المحتلين البريطانيين على تغيير مواقفهم المعادية لكل أماني العرب في التحرر والوحدة. وتمثل العمل العسكري في اندلاع ثورة حزيران/ يونيو عام ١٩٢٠. وقد ساعد على اندلاع الثورة العراقية الكبرى نكث الحلفاء لوعودهم، وقيام الحكومة العربية في دمشق الذي حفز العراقيين على المطالبة بحكومة مماثلة لها في العراق. ولعب الضباط العراقيون العاملون في الحكومة العربية بدمشق دوراً في استمرار التعاون بين هذه الحكومة والحركة الوطنية العراقية[٨٢].

وقد أدت الثورة العراقية الكبرى إلى تبلور اتجاه جديد لدى السلطات البريطانية يدعو إلى إنهاء الحكم المباشر للعراق، وقد تزعم هذا الاتجاه فريق من البريطانيين الذين عرفوا بـ«مدرسة القاهرة»، ودعا أنصار هذه المدرسة الاستعمارية إلى تأسيس حكومة عراقية تحت سيطرة بريطانيا[٨٣]. والتقى هذا الاتجاه مع تيار عراقي كان يدعو إلى تأسيس نظام ملكي في العراق يرأسه أحد أنجال الشريف حسين[٨٤].

وتمهيداً لتنفيذ هذه السياسة قامت الحكومة البريطانية بتعين السير برسي كوكس مندوباً سامياً في العراق، وقد حددت مهامه بتأسيس حكومة مستقلة في العراق، وتوكيل بريطانيا بحماية الأمن الداخلي والخارجي للعراق، وتشكيل قانون أساسي بحسب رغبة الأهالي. وصرح كوكس يوم ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠ بأنه سيعمل على تأسيس حكومة عراقية تحت إشراف بريطانيا، وطالب بإيقاف الثورة، حتى يتنسى له التفاهم مع الثوار من أجل إيجاد حل لمشكلة العراق[٨٥]. ونجح في تشكيل أول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة نقيب الأشراف في بغداد عبد الرحمن النقيب ضمت وزراء عراقيين يعاونهم مستشارون بريطانيون،

---

(٨١) لمزيد من التفاصيل عن العمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية، انظر: محمد جعفر الحيالي، «العلاقات بين سوريا والعراق من ١٩٢٠ ـ ١٩٤١: دراسة في العمل القومي المشترك،» (رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٨٥)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٨٢) البزاز، **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٨٤) ناجي شوكت، **سيرة وذكريات ثمانين عاماً، ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤** (بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي، ١٩٧٤)، ص ٥٧.

(٨٥) الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ج ١، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

إلا أن تصاعد أعمال الثورة جعل البريطانيين يتأكدون من استحالة استمرار سيطرتهم المباشرة على العراق، لذا سارعوا إلى عقد مؤتمر في لندن في أواخر شباط/ فبراير عام ١٩٢١ عرف بمؤتمر الشرق الأدنى(٨٦).

انتهز فيصل فرصة انعقاد المؤتمر، فقام بإرسال مستشاره حداد باشا مندوباً عنه إلى المؤتمر. وركز حداد في بيانه الذي ألقاه أمام المؤتمر على وعود البريطانيين للعرب، وأشار إلى الوحدة التي كانت بين العرب زمن العثمانيين، مطالباً بجعل فلسطين جزءاً من سوريا، وضرورة بقاء سوريا والعراق موحدين إذ قال: «فلا نجاح لسوريا وأريد بسوريا ما يشمل فلسطين ولا فلاح للعراق، وقد بلغ من شدة الاتصال والاتحاد بين هذه الولايات أن قبائل عرب البادية تنتقل من الواحدة إلى الأخرى عاماً بعد عام..»(٨٧).

وبدعوة من الحكومة البريطانية عقد مؤتمر في القاهرة في آذار/ مارس ١٩٢١ لبحث مصير البلدان العربية، ومنها القضية العراقية. وكان من جملة ما اتفق عليه في المؤتمر إنشاء حكومة عربية في العراق يرأسها الأمير فيصل(٨٨).

وتمهيداً لتعيين فيصل ملكاً على العراق قامت السلطات البريطانية في بغداد بإقالة طالب النقيب وزير الداخلية في الوزارة العراقية المؤقتة ونفيه إلى جزيرة سيلان لأنه قاوم الاتجاه الداعي لتعيين فيصل. وأصدرت بياناً في ٥ تموز/ يوليو ١٩٢١، أي بعد أسبوع من وصول فيصل إلى بغداد أيدت فيه تنصيب فيصل ملكاً على العراق(٨٩). وقامت السلطات البريطانية في آب/ أغسطس عام ١٩٢١ بإجراء استفتاء شكلي في العراق لإضفاء الشرعية على ملكية فيصل. وكانت نتيجة الاستفتاء حصوله على نسبة ٩٧ بالمئة من مجموع الأصوات(٩٠). وأشاد فيصل في خطاب العرش بحكومة بريطانيا، وشكر المندوب السامي، وأكد على ضرورة التعاون معه بالقول: «إن الاستشارة مع المندوب السامي هي التي ستوصلنا لغايتنا..»(٩١).

اعتبر رجال القانون الدولي تنصيب فيصل وترسيخ كيان الدولة العراقية الحديثة وتبلورها تجاه جيرانها غير العرب مكسباً كبيراً للعرب. أما تأثير ذلك في سوريا وشبه الجزيرة العربية فقد اعتبر خطوة في طريق تجزئة المشرق العربي إلى دول متعددة يصبح باستطاعة

---

(٨٦) أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ص ٤٣٣.
(٨٧) البصير، **تاريخ القضية العراقية**، ج ٢، ص ٢٣٠.
(٨٨) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ١٠ ج (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٣٣)، ج ١، ص ١٧.
(٨٩) انظر نص البيان في: سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ج ٢، ص ١٠٢.
(٩٠) الحسني، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٥.
(٩١) انظر نص الخطاب في: البصير، **تاريخ القضية العراقية**، ص ٣٦١ ـ ٣٦٣.

المستعمرين السيطرة عليها(٩٢). في حين اعتبر القوميون العرب أن النظام القائم في العراق خلق خلقاً استعمارياً مصطنعاً، ويرون أن النظام الحقيقي هو الذي يصبح فيه العراق جزءاً من دولة عربية(٩٣).

جاء تعيين فيصل ملكاً على العراق منسجماً مع سياسة بريطانيا الهادفة إلى جعل استقلال العراق محدوداً وبشكل لا يؤثر في مصالحهم الاستعمارية، كما أنها كانت تسعى إلى تكريس تجزئة العراق عن سائر الوطن العربي بزعمها أن احتلالها للعراق مقبول من قبل العراقيين. ويؤكد هذا رسالة بعث بها أرنولد ويلسون إلى مكتب الهند يقول فيها إن «عرب الرافدين لم يحتملوا تدخل «العرب الأجانب» بشؤونهم حتى لو جاؤوا من سوريا أو الحجاز. . . وأن العرب مسرورون جداً باحتلالنا، وأن العالم كله يرى أن وجودنا واجب لتشكيل حكومة قوية تمكن هذا البلد من التطور وهو الذي رغم عصور من التجاهل لا يزال مركز نشاط الشرق الأوسط. . .»(٩٤). وطالب الحكومة البريطانية بأن تجعل للعراق وضعاً سياسياً لا علاقة له بالوطن العربي، وأن يبقى شبه ولاية تحت السيطرة البريطانية(٩٥). وتنبع مخاوف البريطانيين من إقامة الوحدة بين بلدين عربيين في المشرق العربي، من كونها قد تؤدي إلى احتمال انضمام أقطار عربية أخرى إلى هذه الوحدة، مما يشكل عقبة أخرى في طريق مواصلاتهم مع الهند، خاصة إذا وصلت هذه الدولة الموحدة إلى استقلالها الكامل.

والتقت هذه السياسة مع الأهداف الفرنسية في تكريس التجزئة، حيث إن تتويج فيصل ملكاً على العراق قد أثار استياء الفرنسيين(٩٦)، لأنهم كانوا يعتقدون أن فيصل يتطلع إلى الحصول على عرش سوريا، ويدركون ما لشعب البلدين من علاقات قومية متميزة، مما يؤدي إلى إنهاء نفوذهم في سوريا.

٨ ـ سمات العمل القومي بين سوريا والعراق (١٩٢٠ ـ ١٩٢٥)

لم يضع العرب، يوم أحسوا بأنهم شعب يتميز من سواه من شعوب الإمبراطورية، أهدافهم القومية العربية في مجموعة متكاملة من المبادىء. لكن هذه الأهداف أخذت تتضح

---

(٩٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول (بيروت: دار النهار، ١٩٦١)، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٨.

(٩٣) Majid Khadduri, *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraqi Politics,* 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1960), p .162.

(٩٤) Arnold T. Wilson (Sir), *Loyalties Mesopotamia* (London: 1936), vol. 2: *1917-1920,* p. 104.

(٩٥) Kirk, *A Short History of the Middle East: From the Rise of Islam to Modern Times,* p. 138.

(٩٦) ستيفن لونغرغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨)، ص ١٨١.

تدريجياً بعد انطلاق الحركة القومية العربية في القرن التاسع عشر، فكان أفقها يتسع بتطور الأوضاع الداخلية والعالمية. فحين كانت فكرة القومية العربية مرتبطة قبل الحرب العالمية الأولى بفكرة الوحدة الإسلامية لم تتجاوز إلا نادراً نطاق المطالبة بإعادة الاعتبار إلى العنصر العربي في إمبراطورية متعددة القوميات. وحين دعا بعض المفكرين إلى بعث الدولة العربية كانوا، على الأرجح، يقصدون فصل الزعامة العربية عن الزعامة التركية، غير أن معظمهم كانوا راضين بالبقاء ضمن إطار الوحدة العثمانية، شرط أن يعترف الحكام الأتراك بمركز العرب فيها.

إلا أن الظروف التي نشأت عن الحرب العالمية الأولى أثرت تأثيراً كبيراً في مجرى القومية العربية، وقضت بإعادة النظر في أهدافها، لكن العرب أظهروا استعدادهم للانتظار حتى نهاية الحرب أملاً في الحصول على حقوقهم من الأتراك. إلا أن التأييد البريطاني للعرب في حركتهم ضد الأتراك رفع مكانة الزعماء القوميين الذين حولوا القومية العربية من حركة بطيئة سلمية إلى حركة ثورية هدفها الاستقلال التام ليس عن الحكم التركي وحسب، بل عن أي حكم أجنبي[(٩٧)].

وقد بقي مفهوم الوحدة في هذه المرحلة هو مفهوم الوحدة نفسه في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وخلالها، وهو أن الوحدة مقتصرة على سكان سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية، وبنوع خاص سكان سوريا والعراق الذين كانوا أرقى ثقافياً من سكان شبه الجزيرة العربية وبالتالي أكثر استعداداً لتحقيق الوحدة بينهما[(٩٨)]. لكن وقوع سوريا والعراق تحت سيطرة دولتين استعماريتين شكل البداية والمقدمة للتأثير في الفكر والعمل القوميين، فلو أعطي للقومية العربية أن تنمو سلمياً وتدرجياً من دون تدخل استعماري، لاتخذ اتجاهها وطابعها شكلاً مختلفاً عما وصل إليه إثر سيطرة الدولتين الاستعماريتين. إذ ان انحلال الدولة العثمانية كان من الممكن أن يؤدي إلى اتجاه القومية العربية إلى مجالات الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، بدلاً من تركيز كل اهتمامات قادتها على العمل من أجل الوحدة والاستقلال.

وعلى الصعيد العملي، بعد أن كان العرب يعملون من أجل تحرير بلادهم من الحكم العثماني، قبل الحرب العالمية الأولى ولا يعتدّون كثيراً بالحدود الإقليمية، اختلف هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من تسويات، فقد قسمت البلاد إلى وحدات سياسية مستقلة، مما جعل الفكرة السياسية الإقليمية تنمو وتتسع، ويتجه كل إقليم أو بلد إلى العناية

---

(٩٧) مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ص ٣٤.

(٩٨) حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، ص ٣٥١.

بشؤونه الخاصة، في ظل ظروف جديدة لم تكن موجودة في السابق[99]. وأصبح قادة البلدين يفهمون من العمل الوطني والقومي تنظيم العلاقة بالمستعمرين بمعاهدة تعترف بموجبها الدول الاستعمارية باستقلال شكلي وحسب، مما دفع إلى ضعف فكرة الوحدة والتحرر، وبدأ القادة يتكلمون على الأماني المحلية وعلى اختلاف العرب باختلاف الأقاليم.

لكن رغم التجزئة السياسية ظل هدف الوحدة حياً في النفوس، فبعد أن تبوأ فيصل عرش العراق عام ١٩٢١ أصبح رجالات الحركة العربية ينظرون إلى بغداد باعتبارها زعيمة للحركة الاستقلالية الوحدوية، لأن التحالف بين أماني الفئات القومية ومطامح الأسرة الهاشمية الذي نشأ في العهد العثماني، ووثقته الثورة العربية الكبرى، قد استمر في هذه المرحلة، وأصبح السوريون يتطلعون إلى فيصل باعتباره المنقذ بعد أن حصل العراق على استقلال نسبي قبل سوريا[100]. إلا أن فكرة الوحدة العربية، ووحدة سوريا والعراق بشكل خاص، واجهتها عقبات كبيرة، فعندما كان فيصل في سوريا كان يحمل فكرة مساعدة البلدان العربية على الاستقلال، ويطمح لتحقيق الوحدة بين سوريا والعراق. لكنه بعد أن أصبح ملكاً على العراق بات أكثر اعتدالاً في طرح قضية الوحدة، خوفاً من ضياع مملكته في العراق[101]، خاصة وأن فيصل كان قد تعهد قبل اعتلائه عرش العراق أن يقصر جهوده على العراق وحده ويمتنع عن أي نشاط معاد لبريطانيا وفرنسا[102]. وقد التزم بعد توليه منصبه في العراق بما تعهد به وتجنب التحدث عن الوضع في سوريا مدة عشر سنوات[103].

أدت عودة الضباط العراقيين من سوريا إلى العراق وتوليهم مناصب إدارية فيها إلى إضعاف المعارضة العراقية الموجودة في الخارج والتي من الممكن أن تلعب دوراً في فضح الأساليب البريطانية في إدارة العراق. وقد تحول أكثر هؤلاء الضباط من دعاة وحدة واستقلال إلى دعاة تعاون مع البريطانيين، يدفعهم إلى ذلك التخوف من ضياع مراكزهم في حال قيام أي اتحاد بين سوريا والعراق.

وقد تجسد هذا الموقف في برامج الأحزاب العراقية التي أصبح هؤلاء القادة يتبوأون مراكز أساسية فيها. فمنذ تأسيس الدولة العراقية حتى عام ١٩٢٥ ركزت هذه الأحزاب في برامجها على الدعوة لاستقلال العراق من دون إعارة الاهتمام لقضية الوحدة العربية[104]. أما برامج الوزارات فلم تختلف عن برامج الأحزاب، فقط صبّت اهتمامها على مطالبة

---

(٩٩) المقتطف، السنة ٨٨، ج ٥، ص ٦١٥.

(١٠٠) حوراني، المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

(١٠١) Khadduri, *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraqi Politics*, p. 308.

(١٠٢) Ahmed M. Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1941 to 1945* (London; New York: Longman, 1977), p. 5.

(١٠٣) الحصري، يوم ميسلون، ص ٢٠.

(١٠٤) السياسية الأسبوعية (١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٢٨)، ص ٢٢.

بريطانيا بالعمل على إدخال العراق عصبة الأمم، واستمرار التآزر معها، وتأسيس صلات ودية مع جميع الدول، والعمل على توثيق العلاقات مع البلدان العربية[١٠٥].

أما في سوريا فقد كان الوضع السياسي أكثر تعقيداً منه في العراق بسبب سياسة فرنسا المعادية لأبسط الحقوق الوطنية، واتباعها سياسة البطش والإرهاب التي أدت إلى مغادرة العديد من القادة الوطنيين البلاد إلى الأقطار المجاورة، وخاصة مصر، بحيث أصبح العمل السياسي داخل سوريا يمتاز بالسرية. ففي الفترة بين ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥ لم توجد في سوريا أحزاب سياسية كبيرة تستطيع أن تلعب دوراً سياسياً بارزاً. وبرامج الوزارات السورية عبرت عن الرغبة في تنظيم العلاقات مع فرنسا والدعوة إلى عقد معاهدة تنظم هذه العلاقات[١٠٦].

رغم كل المعوقات، ورداً على واقع التجزئة والاحتلال، كانت محاولة إبقاء فكر الوحدة حياً، هي إحدى سمات العمل القومي، شغلت الجماهير والزعماء وقادة الفكر. وتجلت هذه المحاولة في تبادل المساعدة والعطف بين سوريا والعراق في صراعهما مع قوى الاحتلال الأجنبي، وأصبح الحدث السياسي في أي قطر من القطرين يثير الجماهير في القطر الآخر بشكل عفوي وبدون تفكير في الحدود والكيانات القطرية. فعند اندلاع الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠ تألفت في دمشق لجنة خاصة لدعم الثورة[١٠٧]، وإجراء الاستعدادات اللازمة للمساهمة فيها.

٩ ـ الجانب السياسي في العلاقات السورية ـ العراقية (١٩٢٥ ـ ١٩٣٩)

استمر الاختلاف بين الدولتين الإستعماريتين بين ١٩٢٥ و١٩٣٩ حول أسلوب السياسة المتبعة في القطر الذي تسيطر عليه. فرغم أن الثورة السورية الكبرى كانت أشد وطأة على البلاد والدولة المنتدبة من ثورة العشرين في العراق، إلا أن النتائج بالنسبة للاستقلال الوطني كانت مختلفة. فثورة العشرين دفعت بريطانيا إلى تغيير سياستها تجاه العراق، لأنها أرادت إعطاء الشكل والاحتفاظ بالمضمون. بينما السياسة الفرنسية استمرت في عدائها لأي حركة وطنية تدعو إلى الاستقلال الوطني، وبقيت متمسكة بسياسة السيطرة المباشرة، رغم ادعاءاتها أنها ستعمل على تغيير هذه السياسة.

---

(١٠٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: المقتبس، ٣١/ ١٢/ ١٩٢٤، والحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١ ـ ٢.

(١٠٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: نجيب الأرمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ([القاهرة]: دار الكتاب العربي، ١٩٥٦)، ص ٢١ ـ ٨٠.

(١٠٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحيالي، «العلاقات بين سوريا والعراق من ١٩٢٠ ـ ١٩٤١: دراسة في العمل القومي المشترك،» ص ٥٦ ـ ٥٩.

ورغم اختلاف شكل السياسة بين الدولتين الاستعماريتين إلا أنهما كانتا متفقتين على اتباع السياسة التي تحقق وجودهما المشترك في البلدين. فقد كان للتخوف من أي لقاء بين سوريا والعراق واندلاع الثورة السورية الكبرى أثره في دفع الدولتين الاستعماريتين إلى تنسيق سياستهما في ضرب أي حركة استقلالية في سوريا والعراق. فالواحدة منهما تقوم بالحركات العسكرية، والأخرى تتخذ إجراءات على الحدود لتمنع امتداد الثورة، وحجب المساعدات عن الثوار(١٠٨). وموقفهم هذا ينبع من قناعتهم بأن انتصار الحركة الوطنية في سوريا هو انتصار للحركة الوطنية العراقية، بما يشكله ذلك من خطر على وجودهم الاستعماري في المنطقة. ومحاصرتهم للثورة السورية الكبرى كان الهدف منها إضعاف الحركة الوطنية السورية وجعلها تشعر بأنها غير قادرة على التصدي للفرنسيين، مما يؤدي إلى اندفاع سوريا إلى الانضمام إلى العراق، ليس من أجل إقامة الوحدة بين البلدين، بل من أجل السيطرة الاستعمارية ونهب ثروات البلدين(١٠٩).

وكي تغطي فرنسا عجزها عن القضاء على الثورة السورية حاولت اتهام بريطانيا بأنها السبب في استمرارية الثورة وصمودها عن طريق المساعدات التي تقدمها إلى الثوار. وقد حاولت تبرير ذلك بادعائها بأن كمية كبيرة من الأسلحة البريطانية وقعت في حوزة قواتها(١١٠).

وعلى الأرجح أن الأسلحة البريطانية التي كانت في حوزة الثوار هي من بقايا السلاح الذي قاتل به العرب عند اندلاع الثورة العربية الكبرى، وفي موقعة ميسلون عام ١٩٢٠. وما يؤكد موقف الحكومة الإنكليزية المعادي للثورة السورية أنها استطاعت إقناع الحكومة العراقية بإصدار بيان مشترك مع الحكومة السورية باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية، جاء فيه أن على «.. الأهالي والعشائر الساكنين والمخيمين بجوار حدود سوريا والعراق: تعلمكم الحكومتان السورية والعراقية بأنهما قد اتخذتا بعد التفاهم المتبادل والاتفاق المشترك التالي: ممنوع الغزو... والسرقة، وممنوع إرسال جماعة من الرجال المسلحين إلى ما وراء الحدود. وعند مخالفة هذا القرار تتخذ كل من الحكومتين التدابير لأجل معاقبة المذنبين في أراضيها»(١١١).

إلا أن هذه الإجراءات البريطانية لم تقف حائلاً بين الشعب العراقي وإظهار تعاطفه مع الشعب السوري في نضاله ضد المستعمرين الفرنسيين. وامتاز هذا الموقف بالعفوية

---

(١٠٨) علي محمود الشيخ علي، آراء في القضية العربية وذكريات عنها (بغداد: مطبعة السعدي، ١٩٤٢)، ص ٢٥٤.

(١٠٩) المنار، السنة ٢٦، ج ٨ (١٩٢٥)، ص ٥٩١ ـ ٥٩٢.

(١١٠) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ص ١٨٨.

(١١١) قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩، ص ٩٠.

وبشكل لم يكن مخططاً له، خاصة عند سماع العراقيين أنباء الجرائم الفرنسية في سوريا. واقتصرت هذه المساعدات على المبادرات الفردية في القتال والدعم السياسي والمادي. أما في مجال المساعدات العسكرية فلم نجد أي مصدر يدل على أن الحكومة العراقية قدمت السلاح إلى الثوار.

فعند اندلاع الثورة السورية اشترك عدد من العراقيين إلى جانب أشقائهم السوريين في القتال بمبادرة فردية منهم[١١٢]. ولعجز الثورة السورية عن نشر أخبار انتصاراتها في الداخل بسبب سيطرة السلطات الفرنسية على وسائل الإعلام كافة اتخذ الثوار من البلدان العربية المجاورة مراكز لنشر أخبار الثورة. فمن مصر سافر وفد من الثوار السوريين إلى العراق من أجل الدعاية الإعلامية، والعمل على جمع المعونات المالية. وعند وصول الوفد إلى بغداد استقبل بحفاوة دلت على عمق العلاقة بين شعبي البلدين[١١٣].

وكان لقيام سلطات الاحتلال الفرنسي بضرب مدينة دمشق بالمدافع وما نتج منه من تهديم للعديد من المباني والمؤسسات، وقتل الأبرياء من السكان، صدى في العراق، حيث صدرت الصحف العراقية في اليوم التالي مجللة بالسواد تحث المواطنين العراقيين على مساعدة ضحايا العدوان عن طريق الاكتتاب المالي. وقد أيدت الحكومة العراقية هذا الإجراء وساهمت فيه[١١٤]. وكان الوطنيون السوريون الموجودون في الخارج قد شكلوا لجنة مركزية لمساعدة ضحايا العدوان، وكان مقرها مدينة القدس. وفي ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٦ انتدبت هذه اللجنة حسن الحكيم ومحمد الشريقي وعبد اللطيف العسلي للسفر إلى العراق لإطلاع المسؤولين والشعب فيه على الأوضاع في سوريا والعمل على جمع التبرعات لنجدة ضحايا العدوان الفرنسي. وقد استقبل الوفد في بغداد من قبل رئيس الوزراء جعفر العسكري وأعقبت ذلك زيارة أعضاء الوفد للعديد من المدن العراقية. وقد استطاع الوفد في جولته هذه الحصول على مساعدات شارك فيها المسؤولون والموظفون الحكوميون والطلاب[١١٥]. كما أن الملك فيصل أخذ يدفع شهرياً مبلغاً قدره ٥٠٠ جنيه مصري إلى الدكتور عبد الرحمن الشهبندر من أجل صرفها على المستحقين من ضحايا العدوان[١١٦]،

(١١٢) مقابلة مع المجاهد السوري عبد الرحمن حمزة بدمشق يوم ٢٠/٨/ ١٩٨٣، فقد ذكر أن ضابطاً عراقياً اسمه صادق اشترك في القتال واستشهد في قرية داعل في منطقة حوران السورية.

(١١٣) ظافر القاسمي، **وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى، ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧** (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥)، ص ٢٢٧.

(١١٤) الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ١، ص ١٨٨.

(١١٥) الحكيم، **مذكراتي: صفحات من تاريخ سوريا الحديث**، ص ٣٩٠، وسعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ج ٣، ص ٦٠٣.

(١١٦) جاء ذلك في رسالة موجهة من شخصية سورية مجهولة الاسم إلى الملك فيصل، مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، ملف القضية العربية رقم (٢٨)، الإعلام، الوثيقة رقم (٢).

وفي هذه الفترة ازداد اهتمام الحكومة العراقية بالشؤون العربية وباتت تؤكد على الأمة العربية ذات الشخصية الواحدة. وأخذت تتحرك باتجاه الوحدة من مفهوم أوسع من مجرد الوحدة الثقافية أو وحدة المشاعر(١١٧). فعندما أعلن عن نبأ زيارة الملك فيصل إلى أوروبا وعزمه على التدخل لدى الفرنسيين لإيجاد حل للقضية السورية تم ذلك في وقت كانت الثورة السورية الكبرى تحقق فيه انتصاراتها على القوات الفرنسية. وقد طلب الملك فيصل قبل سفره عقد اجتماع مع رجالات سوريا للاطلاع على آرائهم ومطالبهم الوطنية. وكان الوطنيون السوريون قد أعدوا برنامجاً استقلالياً سلموه إلى الملك فيصل عند اجتماع الوطنيين السوريين معه على مقربة من ماء القياسة على طريق بغداد ـ دمشق في ٢ تموز/ يوليو ١٩٢٦. إلا أن محاولة الملك فيصل لم يكتب لها النجاح، حيث رفضت الحكومة الفرنسية تقديم أي تنازل، واعتبرت مفاوضات وزارة الخارجية الفرنسية التي أجرتها مع الملك فيصل مرفوضة من قبلها(١١٨).

لم يثن الموقف الفرنسي فيصل عن عزمه على التدخل لإيجاد حل للقضية السورية على أساس توحيد سوريا والعراق. فقد انتهز فرصة المفاوضات التي كانت جارية بين المندوب السامي بونسو (Ponsot) والوطنيين السوريين. وطرح على الفرنسيين أثناء زيارته لباريس عام ١٩٢٧ فكرة توحيد سوريا والعراق. إلا أن المسؤولين الفرنسيين فوجئوا بالمشروع، وقاموا على الفور بالاتصال بالسفارة البريطانية في باريس لمعرفة الموقف البريطاني من مبادرة فيصل. فكان الرد البريطاني بعد اتصال سفارتهم في باريس بحكومة لندن، أنها تجهل مشروع الملك من توحيد العراق مع بلد مشمول بحماية فرنسا(١١٩). ولم يكتب النجاح لمشروع الملك فيصل لأن مساعي فرنسا كلها قد صبت في ناحية واحدة، وهي إقناع السوريين بفصل قضيتهم عن قضية العراق. وتولى بونسو بنفسه مهمة مقاومة المشروع عند عودته إلى سوريا. وحاول أن يظهر القضية السورية كوحدة مستقلة لا ترتبط بالقضايا العربية الأخرى.

ورغم المواقف الفرنسية والبريطانية المعارضة لأي لقاء بين سوريا والعراق استمر الملك فيصل في جهوده لإيجاد حل للقضية السورية، باعتباره الخطوة الأولى في طريق اللقاء بين البلدين، خاصة وأن الوطنيين السوريين لم يتوصلوا إلى أي اتفاق مع الفرنسيين يحقق لهم أهدافهم الوطنية.

وعندما أعلن في بغداد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢ عن اعتزام الملك فيصل زيارة لندن، اتفق الوطنيون السوريون على توكيل الملك فيصل للدفاع عن القضية السورية في المحافل الأوروبية، وخاصة لدى الفرنسيين. وقام السوريون بكتابة العديد من العرائض في

---

(١١٧) القبس (دمشق)، ١١/ ٦/ ١٩٣٣.

(١١٨) داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية، ص ١٧٣.

(١١٩) مجلة عشرون سنة بعد الحرب، ١٩٣٩، ص ٣٠ ـ ٣١.

مطلع عام ١٩٣٣، وقرروا تسليمها إلى الملك أثناء مروره بالقاهرة وهو في طريقه إلى أوروبا[١٢٠].

وعند وصول الملك فيصل إلى عمان في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٣٣ سلمت له العرائض السورية والتقاه في عمان وفد من الكتلة الوطنية، ووفد آخر من عصبة العمل القومي طالبه بضرورة العمل من أجل وحدة البلدين[١٢١].

وعند وصول فيصل إلى لندن التقى سيمون (Simon) سكرتير وزارة الخارجية البريطانية وأبلغه رغبته بالتدخل لدى الفرنسيين لإيجاد حل للقضية السورية عن طريق عقد معاهدة بين الطرفين، خاصة وأن الشعب العراقي وبرلمانه يواليان اهتماماتهما بتطورات الأحداث في سوريا. وقد قام فيصل وهو في لندن بإرسال إحسان الجابري مسؤول الكتلة الوطنية في مدينة حلب إلى باريس للاتصال بالفرنسيين وترتيب موضوع زيارة الملك إلى باريس. وقام الجابري بالاتصال ببعض المسؤولين الفرنسيين الذين حاولوا إقناع الحكومة الفرنسية بضرورة تغيير موقفها من الملك فيصل. إلا أن كبار المسؤولين قد اتبعوا «سياسة الحذر الشديد والاحتياط تجاه جلالته ومن أخذ بيده. وأن هذه السياسة ترمي إلى إحباط كل مسعى في سبيل إنهاض العرب، وفي المقدمة منع اتحاد البلدين... إن المسيو بونسو هو الباعث لهذا التشدد بالصورة الخاصة، إذ ان فشله في عقد معاهدة مع الوطنيين جعله يرسل تقريراً شديداً يبين فيه تزايد خطر التبسط الإنكليزي في البلاد السورية»[١٢٢].

إثر فشل فيصل وعودته إلى بغداد التقى فوزي القاوقجي في آب/ أغسطس ١٩٣٣، وطلب هذا منه مساعدة العراق له ليعلن الثورة في سوريا، فوافق الملك على طلب القاوقجي شريطة أن تعلن الثورة بعد فشل وساطته السياسية نهائياً[١٢٣]. إلا أن وفاة فيصل أجهضت المحاولة منذ بدايتها.

ورغم وفاة فيصل ظل الأمل معقوداً على دور العراق القومي، فقد انتهزت الوفود الفلسطينية والسورية واللبنانية فرصة وجودها في بغداد لتقديم التعازي بوفاة الملك فيصل،

---

(١٢٠) رسالة من شخصية عربية تعيش في القاهرة، وعلى الأرجح أنها موجهة إلى الأمير شكيب أرسلان الذي كان يعيش في سويسرا، مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، ملف الوحدة، القسم الخاص، مجموعة اتحاد سوريا والعراق، الوثيقة رقم (٦).

(١٢١) القبس، ٩/ ٦/ ١٩٣٣.

(١٢٢) رسالة بعث بها إحسان الجابري إلى الملك فيصل بتاريخ ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٣٣، محفوظة في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، سياسات الدول الأجنبية، المجموعة ـ القضية العربية، الوثيقة رقم ٢/٤٧٦.

(١٢٣) فوزي القاوقجي، مذكرات فوزي القاوقجي، إعداد خيرية قاسمية، ٢ ج (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ دار القدس، ١٩٧٥)، ج ٢: فلسطين في مذكرات القاوقجي، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨، ص ١٤١.

وقابلت خليفته الملك غازي الذي أكد لها أن العمل من أجل الوحدة سيبقى قائماً. كما قامت هذه الوفود بزيارة البرلمان العراقي وألقت عدة كلمات دعت فيها العراق إلى العمل من أجل وحدة سوريا والعراق(١٢٤).

وفي الفترة ما بين وفاة الملك فيصل واندلاع الحرب العالمية الثانية حدثت جملة تطورات مهمة في سوريا والعراق، وتباينت المواقف الرسمية في كلا البلدين، قياساً بالمواقف الشعبية في كل بلد إزاء ما يجري في البلد الآخر. وامتاز الموقف السوري من أحداث العراق بوحدة الموقف الرسمي والشعبي، والشعور بأن أي حدث يبعد العراق عن محيطه العربي لا بد أن يؤثر في النضال السوري من أجل الاستقلال، وفي حركة الوحدة العربية. أما الموقف العراقي إزاء الأحداث السورية، فقد انقسم إلى اتجاهين غير متعارضين: فالموقف الرسمي كان يعمل على مساعدة سوريا لتصل إلى اتفاق مع الفرنسيين يضمن لها استقلالها، في حين كان الموقف الشعبي العراقي ـ وبعد يأس دعاة الوحدة الممثلين لهذا الموقف من إمكانية إيجاد حل للقضية السورية بالمفاوضات ـ يقوم على الدعوة إلى تحرير سوريا عسكرياً(١٢٥).

١٠ ـ المواقف القومية المشتركة خلال الحرب العالمية الثانية

في مطلع الحرب العالمية الثانية ازداد الاهتمام العراقي شعبياً ورسمياً بتطورات الأوضاع في سوريا، إذ استمرت الحكومة العراقية في مساعيها لإيجاد حل للقضية السورية بالطرق الدبلوماسية، في حين انصبت جهود القوميين العرب باتجاه التفكير بعمل عسكري يحقق لسوريا وفلسطين استقلالهما.

فبعد هزيمة فرنسا عسكرياً في الحرب أمام الألمان اجتمع مجلس الوزراء العراقي في ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٠، لمناقشة الوضع السوري بعد هذه التطورات. وقد ركز طه الهاشمي في الاجتماع على ضرورة استغلال الظرف العسكري للدول المتحاربة لإيجاد حل للقضية السورية. وكان للانتصارات الألمانية أثرها في زيادة ثقة الوطنيين العراقيين بانتصار دول المحور. ورأوا أن الوقت قد حان للتفاوض مع دول المحور حول مستقبل البلدان العربية. فقام رشيد عالي الكيلاني رئيس وزراء العراق بالاتصال بوزير إيطاليا المفوض في بغداد ورجاه أن يحصل من حكومته على تصريح تؤكد فيه عطفها على أماني العرب القومية.

وبعد جملة من الاتصالات حصلت الحكومة العراقية على تصريح من الكونت شينو (Count Shino) وزير خارجية إيطاليا يؤكد فيه العمل على تأمين الاستقلال التام لسوريا

(١٢٤) أمين سعيد، أيام بغداد (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٣٤)، ص ٤٣.

(١٢٥) لمزيد من التفاصيل عن العلاقات بين سوريا والعراق في هذه الفترة يمكن العودة إلى: الحيالي، «العلاقات بين سوريا والعراق من ١٩٢٠ ـ ١٩٤١: دراسة في العمل القومي المشترك،» ص ١٥٢ ـ ١٧١.

والحفاظ على كيانها. وأكدت أن إيطاليا «ستقاوم كل إدعاء بريطاني أو تركي لاحتلال الأراضي سواء كان ذلك في سوريا أو لبنان أو العراق. .»(١٢٦).

وبعد عدة اتصالات جرت بين المسؤولين العراقيين والألمان توصل الطرفان إلى إصدار تصريح ألماني يؤكد على استقلال البلدان العربية ومعارضة المانيا لأي تدخل خارجي يمس سيادة واستقلال هذه البلدان(١٢٧).

ومما يجب ملاحظته أن التصريحات الألمانية ـ الإيطالية بشأن استقلال العرب ووحدتهم لم تكن تستند إلى خطط سياسية أو عسكرية محددة أو فعلية. وكذلك أن تصريحات الدولتين تتعلق بالمقام الأول بما كانت تتطلبه الدعاية الموجهة ضد بريطانيا بوجه عام. وكان من الواضح أن الحرب لن تنتهي بسرعة، لهذا فإن دولتي المحور لم تجدا من الصواب أن تغضبا أنصارهما من العرب، وإلى جانب ذلك فإن المسألة كانت تتعلق بتسهيل عمل المخابرات الألمانية في المنطقة.

وبعيداً عن الجهود الدبلوماسية والسياسية التي بذلتها الحكومات العراقية من أجل إيجاد حل للقضايا العربية وفي مقدمتها الأوضاع المتأزمة في سوريا، كانت هناك جهود غير رسمية قام بها القوميون العرب من العراقيين والسوريين والفلسطينيين تصب في مجملها في البحث عن حل للقضايا العربية خارج الأطر الرسمية التي كانت تعاني تطورات الحرب وصراع الدول على المصالح في المنطقة.

فبعد أن رفضت بريطانيا إعطاء أي وعد باستقلال سوريا وفلسطين، فكر القوميون العرب بضرورة عقد مؤتمر عربي يحضره عدد من العرب العاملين في المجال السياسي القومي، كما يحضره ممثلون عن جميع الملوك العرب لوضع خطة تسير عليها الأمة العربية في ظروف الحرب، وما قد ينتج منها من تطورات. إلا أن نوري السعيد وسياسته الموالية للبريطانيين وصراعه مع القادة الوطنيين قد أفشل الخطة(١٢٨). وأمام هذا الفشل اكتفى القوميون بتشكيل لجنة مصغرة عراقية ـ سورية ـ فلسطينية، أخذت على عاتقها النظر في الأمور التي تتعلق بالبلدان الثلاثة. وقد أخذت هذه اللجنة تتطرق في اجتماعاتها إلى السبل الممكنة لإيجاد تعاون عربي ـ ألماني يحقق للعرب استقلالهم ووحدتهم. ورغم أن رشيد عالي الكيلاني حاول أن ينكر وجود مثل هذه اللجنة، إلا أنه كان عضواً فيها كما جاء في رسالة بين ناجي شوكت ومفتي فلسطين عام ١٩٤٢(١٢٩).

توالت الاتصالات بين القوميين العرب في منطقة الهلال الخصيب خلال فترة الحرب

---

(١٢٦) Khadduri, *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraqi Politics*, p. 181.

(١٢٧) «صفحات من مذكرات السيد محمد أمين الحسيني،» فلسطين (بيروت)، العدد ٧٩، ص ٥٣.

(١٢٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: الصباغ، فرسان العروبة في العراق: مذكرات، ص ١١١ ـ ١١٥.

(١٢٩) Khadduri. *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraqi Politics*, p. 164.

من أجل إعلان الثورة ضد السلطات الانتدابية، إلا أن هناك خلافات برزت في وجهات النظر بين طه الهاشمي والحاج أمين الحسيني. ففي حين كان الهاشمي يرى ضرورة إعلان الثورة في سوريا بقيادة فوزي القاوقجي، كان أمين الحسيني يرى أن تبدأ الثورة أولاً في فلسطين وذلك لإجبار الإنكليز على رفع القيود الصهيونية كلها والاعتراف باستقلال فلسطين قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، سواء انتصر الإنكليز فيها أو لم ينتصروا(١٣٠).

ولم يكن العقيد صلاح الدين الصباغ متفقاً مع آراء المفتي والهاشمي. فمن خلال لقاء بين الصباغ وجميل مردم في بغداد وبحضور فوزي القاوقجي اعتبر الصباغ أن أمر إعلان الثورة منوط بالسوريين، وليس مهماً أن تعلن الثورة في سوريا أو فلسطين، وأبدى استعداده ورفاقه الضباط لمد يد العون إلى الثوار(١٣١). وقد حاول صديق شنشل ويونس السبعاوي بالتعاون مع بعض السوريين إقناع العقداء الأربعة بضرورة الاستفادة من توقف القتال بين الألمان والفرنسيين وبمبادرة الجيش العراقي إلى دخول سوريا، حيث تكون الوحدات الفرنسية في حالة انحلال، وقبل أن يتم التفاهم بين الألمان والفرنسيين. . ولكنه وجد أن المفتي قد سبقه في إقناع العقداء الأربعة «بعدم صحة هذا العمل ووجوب حصر الجهود لمعاجلة قضية فلسطين»(١٣٢).

وقد باءت خطة تحرير سوريا عسكرياً بالفشل، ولكن ليس بسبب الخلافات في وجهات النظر بل لأن بريطانيا عارضت هذا المشروع. وقام القنصل البريطاني بالضغط على نوري السعيد ليصدر تعليماته إلى القنصل العراقي بدمشق بـ«ضرورة الابتعاد عن تقديم الدعم والتأييد لجميل مردم وأنصاره ومنعهم من الاستمرار بنشاطاتهم»(١٣٣).

ورغم فشل مشروع إشراك الجيش العراقي في عملية تحرير سوريا، إلا أن السوريين الموجودين في العراق آنذاك لعبوا دوراً في أحداث العراق الداخلية. فعند تشكيل طه الهاشمي للوزارة في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤١ خرجت مظاهرات في بغداد تعارض إسقاط حكومة رشيد عالي الكيلاني القومية. وقد اشترك فيها عدد كبير من السوريين والفلسطينيين الموجودين في بغداد. كما لعبوا دوراً في أجهزة الإعلام العراقية بإثارتهم العداء للسلطات البريطانية. ودفعت هذه النشاطات السفير البريطاني إلى أن يجتمع برئيس الوزراء

---

(١٣٠) الصباغ، المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(١٣١) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١١٦ ـ ١١٩.

(١٣٢) يقول المفتي في رسالة منه إلى عبد الرزاق الحسني في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠: «إن معارضتي لفكرة تدخل الجيش العراقي في سوريا صحيحة، لأن تلك خطة وضعها الإنكليز ليشغلوا العراق والمجاهدين الفلسطينيين الذين كانوا في العراق في معركة مع الإفرنسيين في سوريا، وإزعاج دول المحور التي كنا نأمل فيها خيراً لنا لموقفها المعادي لليهود والإنكليز، فنصحت بعدم التورط مع الإنكليز وعملت على إحباط خططهم». عبد الرزاق الحسني، **الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية**، ط ٣ (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٧١)، ص ٤٣.

(١٣٣) F.O. 371/42692, E: 2227/2170/89, Telegram no. 22. Decypher, Damascus, 4 July 1940, Mrgardenar.

طه الهاشمي، ويبلغه احتجاج الحكومة البريطانية على النشاطات السورية والفلسطينية في بغداد. وحاول تحريض الهاشمي على اعتبار أن المظاهرات قامت ضد وزارته، إلا أن الهاشمي «لم يكترث بما طرحه السفير، وأنكر اشتراك السوريين والفلسطينيين في المظاهرات»(١٣٤).

انطلاقاً من الفهم الصحيح لأسباب حركة رشيد عالي الكيلاني جاء موقف القوميين العرب في سوريا إلى جانب الحركة تعبيراً عن الفهم الذي يؤكد أن حركة الكيلاني لم تكن حركة عراقية محلية في أهدافها، وإنما حركة تعمل على استقلال العرب، وبناء وحدتهم القومية.

وتجلى الموقف السوري في دعم حركة الكيلاني على صعيدين: الصعيد العسكري وتمثل باشتراك السوريين والفلسطينيين الموجودين في العراق بالعمليات العسكرية ضد القوات البريطانية. أما على الصعيد السياسي فقد كان للسوريين دور في إسناد الحركة سواء داخل سوريا أو في العراق من قبل السوريين الذين يعيشون على أرض العراق، من خلال المواقف السياسية أو حملات التبرع المالية الداعمة للحركة(١٣٥).

كان لفشل حركة رشيد عالي الكيلاني أثر كبير في إضعاف الحركة الداعية لوحدة الأمة العربية، وبشكل خاص وحدة سوريا والعراق، وأخذت بريطانيا تعمل على تقليص دور العراق السياسي والعسكري في المشرق العربي، كما راحت تبذل جهدها لإضعاف الشعور القومي باتهام قادته بالولاء للنازية.

١١ ـ مشروعا سوريا الكبرى والهلال الخصيب

تتوزع منطقة المشرق العربي بين فكرتين للوحدة الإقليمية منذ بداية القرن الحالي. أحدهما فكرة سوريا الكبرى، والثانية فكرة الهلال الخصيب. وقد شهدت المنطقة جهوداً نظرية وعملية للترويج لكل منهما ووضعهما موضع التنفيذ بأشكال متعددة.

وترتكز فكرة سوريا الكبرى على وجود بنية تاريخية اجتماعية واحدة في سوريا الطبيعية، وانه من الطبيعي أن تتكرس هذه البنية في شكل دولة واحدة تضم أراضي المنطقة بأسرها. أما المنطقة التي تشغلها سوريا الطبيعية فتشمل المساحة الواقعة بين سيناء وطوروس، والبحر الأبيض المتوسط والبادية إلى الشرق. أما مشروع الهلال الخصيب فيضيف العراق إلى إقليم سوريا الطبيعية ويتسع لدى البعض ليشمل قبرص والكويت أيضاً

---

(١٣٤) الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، ج ١: ١٩١٩ ـ ١٩٤٣، ص ٣٩٩.

(١٣٥) لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى: الحيالي، «العلاقات بين سوريا والعراق من ١٩٢٠ ـ ١٩٤١: دراسة في العمل القومي المشترك،» ص ١٨٥ ـ ١٩٥.

وهي المنطقة التي تمر بها الطرق والمعابر الأرضية التي تصل بين شرقي البحر المتوسط، والخليج العربي وتركيا ومشارف القارة الآسيوية وأطراف الجزيرة العربية، وهو الهلال الخصيب الذي يحتوي على المواصلات الأرضية، ومجموعة القواعد الجوية والموانىء البحرية التي تربط بين الشرق الأقصى ووسط وجنوب آسيا بأوروبا وأفريقيا.

ومن أبرز خصائص هذه المنطقة التشابه الكامل للسكان من حيث طبائعهم وأصلهم ولغتهم، مما يحقق إمكان إقامتهم مجموعة بشرية متفاهمة يسهل توجيهها وقيادتها بما يجعلها قوة إيجابية في تكييف شؤون المنطقة، وبالتالي مما يؤثر كثيراً في تكييف الشؤون الدولية، وخاصة ما يتعلق منها بشؤون الشرق الأوسط، بما في ذلك «أنابيب نقل النفط من موارده إلى معامل التكرير ومراكز الشحن إلى السوق الأوروبية التي تعتبر المستهلك الرئيسي لبترول الشرق الأوسط»(١٣٦).

وتعود البدايات الأولى لمشروع سوريا والهلال الخصيب إلى عام ١٨٦٠ وهو عام اندلاع الحرب الأهلية في لبنان. ولئن حل الانتداب الانكليزي على شرق الأردن والعراق، والانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، وانشغال العرب في المشرق في ما بين الحربين العالميتين بشؤونهم المحلية من دون السعي إلى تحقيق الوحدة بين هذه الأقطار، فإن مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب لم يغيبا قط عن بال الملك فيصل في العراق، والأمير عبد الله في شرق الأردن. وقد بقيت فكرة توحيد العراق وسوريا الطبيعية حلم الملك فيصل، فقد «صرف الأموال الكثيرة من أجل ذلك، ومما زاد في قوة محاولته نقله لمستشاريه من سوريا وتعيينهم بمناصب مهمة في العراق، وبقاؤه على اتصال دائم ومستمر مع العديد من سياسيي سوريا وقادتها»(١٣٧).

ويقول باتريك سيل «إن فيصلاً لم يستطع أن ينسى سريعاً عاصمته القديمة دمشق، حيث طرده منها الفرنسيون من دون اكتراث، فكان التصميم على العودة وتحرير سوريا مدمراً لورثته، والمادة الرئيسة في المنهاج العربي الشامل، ومهما كان الأمر فإن مطالب الهاشميين في سوريا والقائمة على حكم فيصل أسهمت في تبرير مشروع وحدة بلدان الهلال الخصيب الذي طرحه خلال الحرب العالمية الثانية السياسي العراقي نوري السعيد»(١٣٨).

كانت بريطانيا تدرك أن العرب لا يثقون بها. وكانت ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ تعبيراً عملياً لأزمة الثقة والشك بين العرب والدول الغربية، بالإضافة إلى اتساع

---

(١٣٦) محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، ط ٢ (القاهرة: دار القاهرة، ١٩٥٩)، ص ١١٤.

(١٣٧) *Middle East Journal* (Washington, DC), vol. 12, no. 2 (Spring 1958), pp. 197-198.

(١٣٨) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٣)، ص ٢٣.

نطاق الدعاية النازية البالغة التأثير، وأن بريطانيا تعلم أن جميع عناصر الوحدة مهيأة ومعبأة شعبياً، وأنها لا تستطيع التصدي لتيار الوحدة فيما لو أسفرت الحرب العالمية الثانية عن عدم تحقيق وحدة العرب أو أي صورة من صورها، هذا بالإضافة إلى أن بريطانيا كانت في وضع عالمي صعب. فلم تكن الولايات المتحدة قد دخلت الحرب إلى جانبها، وكانت فرنسا وقعت على الهدنة مع الألمان، وكانت روسيا بعيدة في ذلك الوقت عن تقديم أي معونة تذكر لبريطانيا.

لذلك سارعت بريطانيا إلى انتزاع زمام المبادرة لفكرة الوحدة العربية، وهي الخبيرة بعمق الخلافات بين حكومات البلدان العربية. فطرحت أفكاراً وحدوية في ظاهرها إقليمية في حقيقتها.

١٢ ـ تصريح إيدن

في اليوم نفسه الذي كانت فيه ثورة العراق تلفظ أنفاسها (٢٩ أيار/ مايو ١٩٤١) أدلى المستر أنطوني إيدن (Anthony Eden) وزير الخارجية البريطانية بتصريح مهم ذي توقيت مدروس عن سياسة حكومته إزاء وحدة البلدان العربية بقوله: «لهذه البلاد ـ بريطانيا ـ تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب... ولنا بين العرب عدد لا يحصى ممن يرجون لنا الخير.. وقلت منذ أيام في مجلس العموم إن حكومة جلالته تعطف كثيراً على أماني سوريا في الاستقلال، وأود أن أكرر الآن، ولكني سأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إن الوطن العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب الماضية، ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن.. ويبدو لي أنه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية، وكذلك الروابط السياسية أيضاً. وحكومة جلالته من ناحيتها سوف تبذل تأييدها التام لأية خطة تلقى موافقة عامة...»[١٣٩].

يمكن مناقشة رد الفعل السوري والعراقي على تصريح إيدن على ضوء الأحداث الداخلية السائدة في البلدين. فسوريا لم يكن لها من الاستقلال إلا مظهره، وهذا ما يشكل حجر عثرة أمام مساعي الاتصال والتقارب بينها وبين البلدان العربية. ولذلك فإن اهتمام ساسة سوريا انصرف أولاً وقبل كل شيء إلى العمل على الخلاص من النفوذ الأجنبي. أما في العراق، فبعد إخماد ثورة الكيلاني انشغل الوصي عبد الإله بتصفية الحساب مع القائمين بحوادث الشهرين (نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ١٩٤١)، وتطبيق معاهدة عام ١٩٣٠ بين بريطانيا والعراق، فلذا لن تبدر من العراق حركة إزاء تصريح إيدن إلا بعد انتصار الحلفاء في معركة العلمين (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٢).

---

(١٣٩) أحمد طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر، ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨ ([دمشق: د. ن.، ١٩٧٠])، ص ٤٣٢.

١٣ - الموقف الدولي والعربي من مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب

لا شك في أن مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب كانا يجدان تجاوباً خاصاً في بعض الدوائر البريطانية التي كانت ترى مد نفوذها عن طريقهما إلى كل سوريا، وإلى لبنان في حالة تجاوبها مع المشروعين. ولكن السؤال المطروح آنذاك: هل كان في وسع بريطانيا أن ترحب بالمشروعين، رغم أنهما كانا يرهبان لبنان من ناحية، ولا تضمن بريطانيا قبول السوريين الجمهوريين بهما من ناحية ثانية، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن تضمن موقف كل من السعودية ومصر اللتين كانتا على الدوام ترفضان المشاريع الهاشمية؟

امتاز موقف الدول الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا في قمع أي حركة أو دعوة للوحدة. وحتى عندما كانت بريطانيا تضع مشاريع لدمج بعض الأجزاء من المنطقة العربية في دولة واحدة، كانت تستغل الطموح للوحدة لدى الشعب العربي لتحقيق أهدافها في تقوية مركزها في هذه الأجزاء(١٤٠)، أو في مواجهة خصومها الدول الاستعمارية الأخرى، والتوسع على حساب الأراضي التي تسيطر عليها هذه الدول، خاصة فرنسا.

ويؤكد ما ذكر أعلاه أن الحكومة البريطانية عقدت عدة اجتماعات لدراسة وسائل احتواء الأفكار القومية الوحدوية، كانت نتيجتها أن قيام الوحدات السياسية، حتى في إطار كونفدرالي هو ضد المصالح البريطانية والمصالح الحليفة في المنطقة العربية. ورأى بعض المستشرقين ضرورة إعادة تقسيم المشرق العربي إلى دويلات ومنها العراق إذ طالبوا بتقسيمه إلى ثلاث دويلات باعتباره الدولة الأقوى(١٤١).

ومن أجل أن تصل السياسة البريطانية إلى غايتها دفعت الهاشميين إلى طرح مشروعات وحدوية وهمية تستهدف استدراج السوريين إلى سياسة المحاور العربية من جهة، وإشغال أبناء المشرق العربي بهذه المشروعات من جهة أخرى، من دون أن تكون جدية لتحقيق ذلك. لأنه لو كانت هناك جدية لتحققت الوحدة بين العراق والأردن، حيث كان الحكام فيهما من أسرة واحدة، كما أن البلدين كانا يخضعان لانتداب واحد هو الانتداب البريطاني.

أما فرنسا فقد كانت تخشى من اشتراك سوريا ولبنان مع العرب الآخرين في مؤتمرات تناقش فيها المشكلات القومية. لذلك كانت تسير على سياسة التفرقة بين أبناء سوريا والعراق، وقد كان موقفها معادياً لأنها ترى في المشاريع الوحدوية أنها تتعارض مع سياستها

---

(١٤٠) دراسات تاريخية، العدد ٩ (تموز/ يوليو ١٩٦٧)، ص ٨١.

(١٤١) انظر تعقيب محمود علي الداود على بحث: سعدون حمادي، «القومية العربية والتحديات المعاصرة،» ورقة قدمت إلى: تطور الفكر القومي العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي، اتحاد المؤرخين العرب، معهد البحوث والدراسات العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٦)، ص ٣٧٣.

المرسومة في الوطن العربي كل التعارض وتتخوف من التيار الذي يدفع بالسوريين نحو البريطانيين باسم مشروعات الوحدة أو الاتحاد.

أما العربية السعودية فقد حدد موقفها الملك ابن سعود برفضه لأي مشروع يقوده الهاشميون. ففي خطاب رسمي له قال: «ليس هذا المشروع عربياً، لكنه مشروع أجنبي، ولذلك فإن السعودية في حال تحقيقه ستعمد إلى القوة لتمنعه...»[١٤٢]. وتنطلق السعودية من موقفها الرافض من اعتبارات محلية تتعلق بأمن السعودية، فقد اعتبرت أن إقامة المشروع توجد بينها وبين مصر حاجزاً قوياً، وتخلق في شمال السعودية كتلة قوية متماسكة الأطراف أكثر عدداً وأوفر مورداً وتخضع للبيت الهاشمي، كما أن هذه الكتلة القوية في حال قيامها تشكل خطراً على السعودية نفسها، من منطلق الصراع التاريخي بين البيتين السعودي والهاشمي على الجزيرة العربية. ورغم الصداقة بين بريطانيا والسعودية إلا أن السعوديين يتخوفون من مركز بريطانيا في هذه الدولة الموحدة وقد يستخدم هذا المركز للضغط على السعودية من أجل الحصول على امتيازات نفطية في الجزيرة العربية.

وكانت الحكومة المصرية تدرك أن تكوين دولة واحدة في الهلال الخصيب تضم العراق وسوريا من شأنه أن يعادل القوة والنفوذ المصريين وبخاصة في ظل الشعور بالندية من جانب العراق. لذا لم تكن مصر لتشجع قيام وحدة في الهلال الخصيب يسيطر عليها العراق[١٤٣].

وكانت دعوة الهاشميين لمشاريعهم تلقى استجابة شعبية بقدر ما تلقى معارضة من معظم القيادات السياسية في الأقطار العربية، وفي مقدمتها سوريا التي اعتقد ساستها أن الوحدة بزعامة الهاشميين تعني القضاء على نفوذهم وسلطتهم المحلية. ولم يتوانَ ساسة سوريا آنذاك عن اتهام الدعوة الهاشمية للوحدة بأنها جزء من المخططات الاستعمارية البريطانية. وأخذ هؤلاء القادة على مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب «أنهما يخدمان الأهداف البريطانية في البلاد العربية، وان تحقيقها على أساس النظام الملكي يخدم المصالح الأسرية الهاشمية، وان تنفيذها سيؤدي إلى عزل مصر عن دول المشرق العربي، وعزل أفريقيا العربية عن آسيا العربية، وهذا ما يؤدي إلى القضاء على الوحدة العربية الشاملة»[١٤٤].

وكان السوريون بطبيعة الحال يرفضون المشروعين الهاشميين لأنهم كانوا يدركون الاستعمار البريطاني له السيطرة التامة، بل والاحتلال العسكري للعراق والأردن، وأنهم في

---

(١٤٢) راشد البراوي، مشروع سوريا الكبرى: عرض وتحليل ونقد (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، [١٩٤٧])، ص ٦٦.

(١٤٣) Alec Seath Kirkbride (Sir), *A Crackle of Thorns: Experiences in the Middle East* (London: 1960), p. 273.

(١٤٤) جميل الجبوري، «نشأة فكرة جامعة الدول العربية،» شؤون عربية (جامعة الدول العربية)، العدد ٢٥ (آذار/مارس ١٩٨٣)، ص ٢٠ ـ ٢١.

نضالهم ضد الاحتلال الفرنسي كانوا يهدفون إلى الحرية والاستقلال، وليس التخلص من السيطرة الفرنسية والانضواء تحت السيطرة البريطانية المتسترة وراء العرش الهاشمي.

وبالنسبة إلى العراق فلم يكن هناك وفاق تام بين الشعب في العراق إزاء هذه المشاريع. ففي تقرير لمديرية العشائر العامة التابعة لوزارة الداخلية السورية رفعته إلى محافظة الفرات جاء فيه: «العراق ينقسم في ذلك ـ أي مشروع سوريا والهلال الخصيب ـ إلى قسمين، القسم الأول وهو الأكثرية الذي يحبذ مشروع سوريا، والقسم الثاني وهو الشباب المثقف الذي لا يريد أن يمس استقلال سوريا أو أي بلد عربي بأذى. . .»[١٤٥].

تميزت المرحلة الأولى في بدء النهوض القومي العربي، أواخر سنوات الحكم العثماني بسمة أساسية، هي أن رجالات ذلك العهد ناضلوا تحت لواء الأفكار القومية العربية ضد الأتراك، من دون أن يكون هناك إحساس حقيقي باختلاف ما بين الأقطار العربية، واستمر العمل القومي العربي المشترك محتفظاً بسماته الأساسية نفسها مع اختلاف طفيف فرضته تطورات الحرب العالمية الأولى وتقسيم المشرق العربي بين الدولتين الاستعماريتين (اتفاقية سايكس ـ بيكو). وناضل شعب سوريا والعراق لتحقيق أهداف واحدة في الاستقلال والوحدة. ولم يظهر في هذه الفترة ما يشير إلى أن الزعامات السياسية في البلدين بدأت بالتفكير بمشاكلها المحلية الخاصة، والذي يؤكد هذا اشتراك السوريين والعراقيين والحجازيين في الثورة العربية الكبرى تحت ظل أهداف واحدة. وتجسد هذا الواقع عملياً في قيام الحكومة العربية بدمشق التي نظم أعمالها السوريون والعراقيون.

وأدى تقسيم المشرق العربي بين الدول الاستعمارية إلى ظهور واقع جديد، تميز بالانعكاس الكبير الذي تركه الاحتلال الاستعماري على عملية ظهور كيانات سياسية ـ جغرافية بدأت بالتمايز في ما بينها عملياً نتيجة لاختلاف سياسة المستعمرين إزاء كل قطر، إذ جرى إرساء بدايات الاختلاف بين سوريا والعراق في الواقع العملي. وثانياً جرى تتويج هذه العملية الاستعمارية، من وجهة نظر المستعمرين وبما يخدم مصالحهم وتقاسم الحصص بينهم في مؤتمر سان ريمو الذي ظهرت فيه لأول مرة كيانات سياسية متمايزة بعضها من بعض في سوريا والعراق.

تركت عملية التقسيم السياسي للمنطقة أثراً ملحوظاً في ظهور بدايات التفكير العملي حول تميُّز المشاكل التي تواجه العراقيين من تلك التي تواجه السوريين، وما يستلزمه ذلك من عمل لمعاجلة هذه المشاكل من قبل أبناء القطرين كلٌّ على حدة.

---

(١٤٥) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، وثائق الدولة، المجموعة الداخلية، الوثيقة رقم د/٦/٢٠.

ولا يعني هذا أن العمل العربي المشترك بين القطرين قد توقف، بل إنه استمر في وضع جديد، واتخذ أشكالاً تلائم الواقع السياسي الذي فرض من قبل المستعمرين، إذ غلبت على العمل القومي في الفترة ما بين الحربين سمة أساسية في ظهور التساند بين أبناء القطرين.

وجل ما أقدم عليه الساسة العراقيون أنهم طرحوا مشاريع للوحدة ارتبطت بشكل مسبق بعدم المساس بمصالح بريطانيا، التي حاولت التظاهر بالموافقة على هذه المشاريع، لأنها تدرك أن فرنسا سترفضها، مما يظهرها بمظهر من يدافع عن قضية وحدة البلدين.

وقد بلغ التلاحم القومي العربي أوجه بقيام حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ التي ظهر فيها طابع قومي شعبي واضح من خلال مشاركة سوريين وفلسطينيين في الأعمال العسكرية ضد الجيش البريطاني، إلا أن فشل هذه الحركة أدى إلى إضعاف العمل القومي المشترك بين القطرين وإنهاء دور العراق في قيادة الحركة القومية.

وعلى الرغم من طرح مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب خلال الحرب العالمية الثانية إلا أن صيغة الوحدة التي وردت في كلا المشروعين كانت أبعد من أن تلتقي مع مفهوم الوحدة الذي كان يؤمن به القوميون العرب. وإن كان هدف المشروعين الظاهري هو تحقيق وحدة المشرق العربي، إلا أنهما من وجهة النظر الوحدوية لم يكونا يجسدان آمال القوميين العرب ومطامحهم، طالما أنهما يقصدان عملية التوحيد على حدود الهلال الخصيب، ويجعلان الروابط بين دول هذه المنطقة المتحدة وبقية البلدان العربية لا تتعدى من حيث الواقع الدعوة التي كانت تصدر عن أولئك المنادين بالعزلة في أقطار عربية أخرى.

الفصل الثاني

الاتجاهات السياسية العامة في سوريا والعراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩)

أولاً: سمات العمل القومي بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩)

تميزت المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بهيمنة الظاهرة الاستعمارية على الوطن العربي، وبقاء حركة التحرر العربي في مستوى العفوية، لا تملك الأفق الفكري ولا الإطار التنظيمي ولا المحتوى الاجتماعي الذي يمكنها من نقل الثورات القطرية من حدود التجزئة التي فرضها الاستعمار إلى الإطار القومي، ومن أيدي القيادات غير الجذرية إلى أيدي الجماهير الشعبية.

ومن السمات الأساسية لمرحلة ما بعد الحرب صعود حركة التحرر العربي، وذلك من خلال التفاعل مع معطيات عالم ما بعد الحرب، ومن خلال هذا الصراع المتعدد الجوانب مع الاستعمار والصهيونية العالمية نمت حركة التحرر العربي. ولعل هذا النمو في حركة الوحدة العربية وفي النضال ضد الاستعمار هو السمة الأولى التي تميز هذه المرحلة، «فتلازم النضال الوطني والوحدوي قد كان أول تعبير عن نضج المفهوم العلمي للقومية العربية، ثم عن دخول الجماهير العربية المتزايد في إطار النضال القومي، وعن الوزن النوعي الذي تعطيه لهذا النضال كل يوم»[(١)].

كان التوجه نحو التحرر والاستقلال مقترناً بالتوجه نحو الوحدة في جميع الأقطار العربية، بدرجات متفاوتة، ولم تعد تقوم انتفاضة ما في الوطن العربي بمعزل عن دعم

(١) الياس فرح، **الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٦٧.

الجماهير العربية في الأقطار الأخرى، لا بل أصبح تطور الأوضاع داخل الأقطار العربية في مرحلة ما بعد الحرب مرتبطاً إلى حدّ بعيد بهذا التحرك الجماهيري الممتد من شرق الوطن العربي إلى مغربه، وأصبحت الأحداث الكبرى رموزاً إيجابية لوحدة النضال العربي.

والسمة الثانية التي تتميز بها مرحلة ما بعد الحرب هي التطور الذي تحقق على الصعيد الأيديولوجي في الوطن العربي، فقد حقق الفكر العربي قفزة مهمة باتجاه انضاج دليل عمل لحركة القومية العربية. فاستخدام المنهج الجدلي العلمي قد كان جراء الوصول إلى نظرة شاملة إلى الواقع العربي باتجاه الوحدة كحقيقة أساسية ضد واقع التجزئة المفروض على الشعب العربي خلال المرحلة الاستعمارية المباشرة.

وقد أصبح على قيادات الحركة العربية بعد الحرب العالمية الثانية أن تتعامل مع معادلة جديدة تتمثل في أن التناقض مع القيادات التقليدية تناقض مزدوج، فإلى جانب ما تمثله هذه القيادات ـ القديمة ـ من مصالح متعارضة مع خط الوحدة، ثمة وجه آخر لهذا التناقض هو التناقض مع الاستعمار. وكانت القيادات الجديدة مهيأة في بادىء الأمر لأن تدافع بكل جدارة عن القيادات التقليدية، وعلى استعداد لمساندتها في صراعها ضد الاستعمار والالتزام بمفهومها للقومية، ولكن ابتعاد القيادات التقليدية عن محور الصراع الرئيسي والتقاء مصالحها مع الاستعمار أديا بالحركة القومية لأن تعزز تيارها الجديد الذي تولته القيادات الشابة.

وكان على هذه القيادات الجديدة أن تنادي بالثورة الشاملة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية، وأصبحت الوحدة مع فترة منتصف الأربعينيات مرتبطة ارتباطاً عضوياً على صعيد الفكر والممارسة بشعار تغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي[(٢)].

وعلى رغم اندفاع الجيل الجديد لتحجيم دور الجيل الذي سبقه، وعلى رغم ما يقال من أن الوحدة مطلب شعبي عربي، فإن الانشغال بموضوعي القومية والوحدة ظلّ حكراً على المثقفين والسياسيين في الوطن العربي، ولم تشارك القطاعات الكبرى للشعب العربي في صياغة الفكر القومي أو العمل الوحدوي بدرجة ملحوظة. ولا شك في أن النخب التي تصدت لهذه المسألة كانت ذات وزن كبير يفوق حجمها الكمي بكثير. إلا أنها لم تستطع الإنتقال بالحركة القومية ـ فكراً وعملاً ـ من مستوى الطلائع إلى مستوى الجماهير. وربما كان هذا القصور راجعاً إلى عدم فهم النخب لواقع الجماهير ومشكلاتها وهمومها، أو عدم القدرة على إيجاد وسائل المخاطبة والاتصال والربط بين المسألة القومية والهموم الحياتية

(٢) وليد قزيها، «التحليل التاريخي للفكر القومي العربي: تطور الحركة القومية العربية في المشرق العربي،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٢٥.

للجماهير. ولكن أياً كان سبب القصور، فإن النتيجة ظلت واحدة: «فكر قومي موقوف على النخبة، ومشروعات وحدوية يحتكر السياسيون إقامتها أو فضها بلا اشتراك أو مراقبة أو حماية حقيقية من الجماهير»[٣].

وقد تغلغل أبناء الطبقة الوسطى تدريجياً في الجيش الذي أصبح مؤسسة مهمة في الحركة العربية، لا لأن الضباط لعبوا دوراً مهماً في السياسة العربية عموماً والحركة الوحدوية العربية، وإنما «لأنه أتاح مصدراً جديداً للقوة لفرض الأفكار والتصورات الوطنية لهذه النخبة، والتخطيط لإطاحة النظم التقليدية التي لا تعبر عن طموحاتهم الوطنية أو القومية»[٤].

دخل الفكر القومي العربي مع بداية الحرب العالمية الثانية وما بعدها مرحلة جديدة من التطور هي مرحلة القومية الشاملة. فقد كانت كتابات ساطع الحصري مفيدة في شرح وتفنيد مفهوم القومية الذي أكد على السيادة التامة للدولة القومية. وقد دعا الحصري «إلى انصهار الفرد في الأمة إلى درجة التضحية بالحرية الفردية»[٥]. كما رفض كل أشكال القوميات القطرية في الوطن العربي، وذلك بتوسيع مفهوم الأمة العربية لتشمل مصر وشمال افريقيا. وقد بنى الحصري، في صياغته لنظريته القومية، مفهومه على قاعدة اللغة السائدة ليشمل كل الذين يتكلمون اللغة العربية.

وقد ساعدت دراساته الدقيقة في توضيح العديد من المفاهيم المغلوطة عن القومية العربية مما أدى إلى جعل وجود الأمة العربية الواحدة حقيقة لا جدال فيها، ولهذا السبب عُدَّ ساطع الحصري فيلسوف القومية العربية بلا منازع.

وبالإضافة إلى دور الحصري يمكن القول إنه خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي ظهر عدد من الكتابات العربية، في شكل مؤلفات عن القومية بصفة عامة، وعن القومية العربية بصفة خاصة، وعن تاريخ الحركة العربية الحديثة، نقلت الفكر القومي نقلة كبيرة، بما التزمته من طابع علمي تحليلي. ولقد أثرت هذه الكتابات في الفكر القومي العربي خلال الخمسينيات، بل لقد ظل تأثيرها واضحاً وقوياً في فلسفة القومية العربية في مجموعها حتى الآن. ومن هؤلاء المفكرين الدكتور قسطنطين زريق الذي انبرى لمعالجة المهمات الأساسية في البناء القومي. وقد حث زريق العرب على تبني المؤسسات المعمول بها

(٣) سعد الدين ابراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٤.

(٤) السيد يسين، مشرف، تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١١١.

(٥) Sylvia Kedourie, ed., *Arab Nationalism: An Anthology,* selected and edited, with an introduction by Sylvia G. Haim (Berkeley, CA: University of California Press, 1962), p. 44.

في الغرب، باعتبارها الخطوة الأولى لمواجهة تحدي العصر الحديث. و«لعل محاولته هذه هي أكثر المحاولات تنظيماً لصياغة برنامج يعتمد على المفاهيم التحررية العالمية»(٦).

لكن هذه الدعوات الرامية لإيجاد حالة قومية موحدة اصطدمت بعقبة لا يمكن التقليل من أهميتها، وهي أن السلطات الحاكمة في الأقطار العربية آنذاك عمدت إلى تربية الأجيال العربية تربية إقليمية، من خلال المدارس التي كان التعليم فيها مقصوراً على أبناء الطبقة الحاكمة وفئة المقتدرين. وقد كان هذا الاتجاه منسجماً مع رغبة المستعمرين في جعل التعليم في الوطن العربي يتسم بالمحلية، وكان هدف الاستعمار من وراء ذلك أن تكون المناهج التعليمية القطرية وسيلة للتغلب على وحدة اللغة التي تعد من أهم مقومات الوحدة الفكرية والوحدة القومية. وبفعل هذه المناهج كان المتعلم في كل قطر يعرف كل شيء عن بلاده ويجهل بشكل كبير التاريخ والجغرافيا والاقتصاد في الوطن العربي. وفي هذا «تثبيت للإقليمية التي كانت وما زالت أكبر التحديات التي تواجه الأمة العربية»(٧).

وبينما كانت الأبصار في العشرينيات والثلاثينيات متجهة إلى العراق، متطلعة إلى أن يكون النواة والقاعدة لتأسيس الدولة العربية الكبرى الموحدة، فإن مركز الحركة القومية انتقل إلى سوريا بسبب أن القوى المناوئة للطبقة الوسطى النامية أضعف في سوريا مما في العراق، وكانت الحركة القومية أكثر قدرة في سوريا على ضرب القوى التقليدية منها في العراق(٨).

قدر لمصير فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية أن يكون مصدر قلق واهتمام لجميع العرب في سائر أرجاء المنطقة، إذ لأول مرة منذ حروب الفرنجة تقوم دولة أجنبية معادية أو بالأصح كيان مصطنع وسط الوطن العربي، فتحطم وحدته الجغرافية والبشرية وتقسمه إلى قسمين متباعدين وتحول دون الاتصال بينهما وتهدد بالسيطرة عليه سياسياً واقتصادياً، وتكون إلى جانب ذلك حليفاً طبيعياً للدول الغربية التي لها مصالح قائمة في الوطن العربي، والتي أصبحت قادرة بمساعدة الكيان الجديد على أن تهدد بسهولة أية حركة عربية تحررية تنطلق في أي بلد عربي مجاور. لذا شعرت الأقطار العربية جميعاً، وإن بنسب متفاوتة، أنها مستهدفة جذرياً، بوجودها ومصيرها. وشعر كل قطر أيضاً أنه غير قادر

---

(٦) باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٧) عودة بطرس عودة، **القضية الفلسطينية في الواقع العربي**، تقديم عبد الله محمد الريماوي (القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٠)، ص ٣٩٠.

(٨) قزيها، «التحليل التاريخي للفكر القومي العربي: تطور الحركة القومية العربية في المشرق العربي،» ص ٢٥ ـ ٢٦.

منفرداً على مواجهة هذا الخطر، ومن هنا «اكتسبت فكرة القومية العربية وحركتها وجوداً حياً وفاعلية ظاهرة»(٩).

ولقد طرأ على فكرة القومية العربية تغير كبير تحت ضغط كارثة فلسطين، فقد كان لإنشاء دولة إسرائيل وهزيمة الجيوش العربية وما تبع ذلك من إذلالٍ وتشريدٍ للسكان العرب «أثر عميق في التفكير القومي وغدت رمزاً لجميع مظاهر الضعف التي يعانيها الوطن العربي من استعمار وتخلف وتجزئة»(١٠). وجاء رد الفعل الحقيقي على النكبة شعبياً قبل أن يجيء رسمياً، فازدادت حدة المشاعر العربية من الغضب والمرارة وجرت الإضرابات والمظاهرات في حملة ضغط شعبي على الحكومات لمواجهة التحدي الصهيوني ودعم نضال الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه، بعد أن أثبتت هذه الحكومات عجزها أمام قوة «إسرائيل» والقوى الاستعمارية الداعمة لها، وكان هناك إدراك تام بأن استمرار وجود «إسرائيل» يعني استمرار الوجود الاستعماري في كل الأرض العربية. وولَّد هذا الوضع احراجات للأنظمة العربية وساد التوتر وعدم الاستقرار في أرجاء كثيرة من الوطن العربي، وفي كل مكان بدأ الاضمحلال التدريجي لنفوذ الصفوة الحاكمة التي لم تقم بدور فعال.

وأثبت عجز القيادات التقليدية الحاكمة عن قيادة الحركة العربية، الذي تجسد في فشلها في التصدي للاحتلال الصهيوني في فلسطين، أن المرحلة التاريخية الجديدة تتجاوز قدرات هذه القيادات وتفتح أبوابها للطبقات الوسطى الجديدة، تلك الطبقة التي بدأت تشغل نفسها لا بالنضال ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي فقط وإنما أيضاً بقضايا التغيير الاجتماعي. ولقد انتقدت بحدة نظمها وسياستها الداخلية وأخذت تشكل تنظيماتها السياسية، فالأحزاب والجميعات السياسية التي تنادي بالوحدة أصبحت تمثل الجزء المهم والأكثر تأثيراً في مجرى السياسة العربية. ولا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا إن حركة القومية العربية بمجملها هي المحرك الأساسي لمجمل الأحزاب العربية وبصورة خاصة في المشرق العربي.

ولكن انتهاء الحرب العالمية الثانية مهّد لظهور عنصر جديد، فبعد أن كان الشرق العربي في الحرب العالمية الأولى ميداناً ثانوياً إذ به يصبح في الحرب العالمية الثانية ميداناً أساسياً من ميادين القتال تجمعت فيه القوات المتحاربة بأعدادها الضخمة ومن أغلب أقطار العالم، ودارت فيه ملاحم كبرى كان بعضها حاسماً في تقرير مصير الحرب كلها، فبرزت قيمة هذه المنطقة الحيوية وزاد اهتمام الدول الكبرى بشؤونه العامة أكثر بكثير مما بشؤونه التفصيلية الخاصة، ونبه ذلك سكان المنطقة إلى أن أقطارهم تحتل موقعاً جغرافياً بالغ

---

(٩) عبد الرحمن منيف، «القومية والهوية والثورة العربية،» ورقة قدمت إلى: **دراسات في الحركة التقدمية العربية**، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٧٢.

(١٠) **دراسات تاريخية**، العدد ١ (آذار/ مارس ١٩٨٠)، ص ١٠٧.

الخطورة من ناحية المواصلات العالمية، فما تسابقت الأمم المتحاربة الكبرى في زحفها نحو هذا الموقع إلا لقيمته الفاصلة في كل ما يتصل بالسيطرة العالمية في الحرب والسلم على السواء.

ثانياً: الاتجاهات الدولية
بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩)

حملت فترة السنوات التي امتدت من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ إلى العالم تغيرات أساسية اشتركت فيها قوى مختلفة، ويمكن أن نستخلص صفات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الأساسية كما يلي:

ـ على رغم توجه البشرية من أعماقها إلى السلام شهد عالم ما بعد الحرب سلسلة أزمات سياسية واقتصادية بشكل مستمر تقريباً، تسببت بعدم استقرار وعدم أمن متكررين يشبهان ما كان موجوداً في الفترات التي سبقت الحربين العالميتين.

ـ حدثت تغييرات عميقة في مجالات العلم والمعرفة وعملت الاكتشافات والاختراعات على تغيير حياة الإنسان بوصفها وسائل عمل قوية بين يديه، سمحت له بتحسين وسائل عمله وإنتاجه، وبتنظيم الحياة الاقتصادية.

ـ أدخل الانقلاب النووي تطوراً في مجال الأسلحة الاستراتيجية فقلب بذلك قوانين الاستراتيجية الكوكبية رأساً على عقب.

ـ تصدرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عالم ما بعد الحرب وبرزا كقوى جديدة على رغم تقاليدهما الانعزالية السابقة، وأصبح الاتحاد السوفياتي قوة يحسب حسابها في الشؤون العالمية، وسعت الولايات المتحدة لتحل محل قوى الاستعمار القديم.

ـ تفجرت ثورة التحرير في العالم الثالث، وشرعت شعوبها، وهي الشعوب التي كان المستعمرون الغربيون يطلقون عليها اصطلاح «الشعوب المتأخرة»، تنزع عنها نير الاستعباد وتحطم قيود الاستعمار التي فرضتها عليها الدول الاستعمارية الكبرى ردحاً طويلاً من الزمن. وقد غيرت ثورة التحرير المناخ السياسي في العالم برمته. فقد أخذت تلك الشعوب المتحررة تسعى لتجاوز «التخلف» الذي هو وريث الاستعمارية الرأسمالية، وتتضامن لحل مشاكلها السياسية والاقتصادية، وتعزز موقفاً مشتركاً أمام الدول الكبرى لتجعل استقلالها السياسي واقعاً حياً، وليكون لها صوت في تدبير شؤون العالم[١١].

إن تطور الأحداث الدولية في سنوات ما بعد الحرب قد غير بشدة سياسة الولايات المتحدة والدول الغربية، إذ تخلت عن التعاون مع الاتحاد السوفياتي وسلكت طريق العداء والاستعدادات العسكرية الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي وحركات التحرر في العالم.

---

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: خيرية قاسمية، **قضايا عالمية معاصرة** (دمشق: مطبعة ابن خلدون، ١٩٨٢)، ص ٢ ـ ٤.

وقد عبر عن الاتجاه الاستعماري للدول الغربية الخطاب الذي ألقاه تشرشل (Churchill) رئيس وزراء بريطانيا في الخامس من آذار/مارس ١٩٤٦ في مدينة فولتن في ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية وبحضور الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry Truman)، حيث دعا فيه إلى الوقوف بوجه المعسكر الإشتراكي والتصدي لمخططاته، ودعا إلى تكوين كتلة عسكرية سياسية أنكلو ـ أمريكية موجهة ضد الاتحاد السوفياتي وحركات التحرر الوطني للشعوب، في حين أكدت السياسة السوفياتية في المرحلة ذاتها على إمكانية التعايش السلمي بين الدول، وتعزيز هيئة الأمم المتحدة، ونبذ الأحلاف والعمل على تحقيق الاستقلال للشعوب المستعمرة[(١٢)].

وفي ظل انتقال النظام الدولي من نظام توازن القوى الذي دمرته الحرب العالمية الثانية إلى نظام القطبين الذي أفرزته اتفاقات الحلفاء، تشكّل النظام العربي الذي تأثر منذ البداية بهذه التحولات العالمية. إذ يلاحظ أن المنطقة العربية لم تكن تابعة لأي من القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، وإنما لقوى أخرى بدأت تخسر مواقعها على جبهة النظام الدولي. وأدى هذا الوضع إلى أن النظام العربي نشأ وبدأ مراحل تطوره في ظل تفاعلات دولية مهمة. ففي البدء كانت جميع الأطراف الدولية تتلمس طريق المستقبل، خصوصاً أن الاتحاد السوفياتي لم يكن قد فجر بعد قنبلته الذرية الأولى، فضلاً عن واقع خروجه من الحرب العالمية منهوك القوى. ولذلك تصورت بريطانيا وفرنسا أن لكل منهما دوراً في النظام الجديد لا يختلف كثيراً عن الدور السابق للحرب، بينما خرجت الولايات المتحدة يتنازعها الواقع الجديد الناتج من انتصاراتها وحيازتها للقوة النووية. حينئذ بدأت الولايات المتحدة ممارسة دور نشط في المنطقة العربية مستندة إلى النفوذ المتراكم للدول الاستعمارية الأوروبية، ودعت إلى مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط والحلف المركزي. وقد كانت هذه الدعوة بمثابة محاولة من جانب الولايات المتحدة لرسم حدود المنطقة لمصلحة نظام شرق أوسطي، لا لمصلحة نظام عربي، خصوصاً بعد ما قامت في قلب المنطقة «إسرائيل» كدولة غير عربية يمكن الاعتماد عليها. وهكذا بدأ النظام العربي منذ مراحله الأولى يعاني اختراقاً غريباً، تمثّل في إقامة دولة من المستوطنين اليهود، وفي محاولات متتالية للتحكم في تطوره والتأثير في مساراته، وهي محاولات لم تتوقف خلال جميع مراحل تطوره[(١٣)].

وفي ما يخص القضية القومية العربية اتجهت السياسة الغربية بشكل عام إلى ما يضمن

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٦، مجموعة من الكتاب السوفييت، ترجمة دار التقدم (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٠)، ج ٢، ص ١٧٧ ـ ١٨٣.

(١٣) Nadav Safran, *From War to War: The Arab-Israeli Confrontation, 1948-1967: A Study of the Conflict from the Perspective of Coercion in the Context of Inter-Arab and Big Power Relations* (New York: Pegasus Books, 1961), pp. 92-100.

لها رؤية الوطن العربي منطقة نفوذ غربي، مما يوجب منع أية محاولة لقيام علاقات من أي نوع بين أية دولة عربية والاتحاد السوفياتي، وهو ما فرض على السياسة الغربية أن تضرب نوعاً من الحصار حول الوطن العربي وعزله كلية على المستوى الدولي، وكذلك وقف كل وعي أو مد تحرري، وهو ما زاد من حرص الاستعمار الغربي على دعم الفئات الحاكمة، فضلاً عن التخطيط المستمر لجر البلاد العربية إلى سياسة الأحلاف العسكرية الاستعمارية. وكانت تقف في «وجه أية محاولة وحدوية تضعف دور الجامعة العربية التي كان الهدف من تأسيسها تهدئة الخواطر العربية وأسلوباً خادعاً لتثبيت التجزئة خلف شعار من التضامن العربي»[(١٤)].

وقد احتل النفط مكان الصدارة من بين أسباب الصراع بين الدول الكبرى على المنطقة العربية، ولكن قبل التطرق إلى هذا الصراع لا بد من إلقاء الضوء على اتجاهات هذه الدول في ما يخص سياساتها في المنطقة العربية عموماً وسوريا والعراق بوجه خاص. وإن إلقاء الضوء على توجهات كل دولة على حدة يحدد السمات الرئيسية لسياسة الدولة إزاء صراعها مع الدول الأخرى.

١ ـ السياسة الأمريكية (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩)

عملت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة لإخفاء طبيعتها الاستعمارية، والزعم بأن سياستها قائمة على معاداة الاستعمار، والدفاع عن استقلال الشعوب. ويقوم أضخم جهاز دعائي عرفه التاريخ الاستعماري بنشاط كبير لتضليل الرأي العام العالمي، يشيد بأسلوب الحياة الأمريكية والحضارة الغربية والعالم الحر الذي تتزعمه الولايات المتحدة، ويغري الناس بالخير العميم والرخاء الذي لا مثيل له، الذي يعم كل بلد يتحالف معها ويقبل مؤوناتها ومساعداتها وقواعدها الصاروخية والذرية ويفتح الباب على مصراعيه لرؤوس أموالها. وقد نجحت أساليب المداورة والخداع هذه في تضليل جزء من الرأي العام العالمي.

وكانت الحرب في مصلحة الاحتكارات الأمريكية، إذ أدركت أمريكا أنها ستؤدي إلى إضعاف منافساتها من دول الغرب نتيجة تحطم اقتصادها، إلى جانب إقصاء الدول المهزومة عن المسرح الاستعماري، وكذلك فإن الحرب ستؤدي إلى إضعاف الاتحاد السوفياتي. وقد رسمت الولايات المتحدة خطتها على هذا الأساس منذ بدء الحرب للسيطرة على العالم أجمع. وهكذا، فما إن وضعت الحرب أوزارها حتى كانت الولايات المتحدة قد ضاعفت قوتها الاقتصادية ومقدرتها الإنتاجية وتجارتها الخارجية وكدست أرباحاً كبيرة وتراكمت رؤوس

---

(١٤) طعيمة عبد الحميد الجرف، أبحاث في المجتمع العربي: القومية العربية والتطور السياسي للمجتمع العربي (القاهرة: دار الحمامي، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤)، ص ٤٣٠.

الأموال وعملت الاحتكارات على تصديرها وتشغيلها حيثما تتوفر المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة[١٥].

ويقول محمد حسنين هيكل إن الشواهد على السياسة الأمريكية كانت واضحة لا تحتاج إلى برهان، وكانت كلها تدور حول مجموعة من الخطوط لم تلبث أن أكدت نفسها في ما بعد ومبكراً جداً. وقد لخص هذه الخطوط بأن الولايات المتحدة لا تنوي بعد الحرب العالمية الثانية أن تفعل ما فعلته بعد الحرب الأولى وتقرر الانسحاب من مشاكل أوروبا ومن قضايا العالم، وبأن الولايات المتحدة بإصرارها على حقوق الشعوب، لم تكن تصدر عن مثالية مبرأة من المطامع، وإنما كان هدفها تشجيع مطلب الحرب في المستعمرات حتى تقوى المقاومة ضد الاستعمار القديم، ومن ثم ينفتح الطريق أمامها إلى نوع جديد من السيطرة. والأهم من هذا كله أن الولايات المتحدة طرحت صراحة موضوع إعادة توزيع ثروات العالم وفي مقدمتها بترول الشرق الأوسط على نحو أكثر توازناً، ووصلت الأمور إلى حد أن الرئيس الأمريكي روزفلت (Roosevelt) كتب خطاباً شخصياً إلى تشرشل رئيس وزراء بريطانيا يقول فيه: إنني لا أنظر بعين الحسد إلى امتيازات النفط الإيرانية في الشرق الأوسط، ولكنني لا أخفي عليك أن الظروف المتغيرة في العالم أصبحت تفرض على الجميع ميزاناً جديداً للعدل في توزيع الموارد الطبيعية»[١٦].

وكان جل اهتمام الساسة الأمريكيين في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية يصب باتجاه البحث عن مصادر الطاقة، وفي مقدمتها النفط. وعلى رغم أن نفط الشرق الأوسط خلال الحرب لم يكن ضرورياً بالنسبة للاقتصاد الأمريكي فهو كان مناسباً للولايات المتحدة لتأمين تدفق ثابت من النفط من المنطقة وإرساله إلى أوروبا حيث كانت الفائدة منه تعود على الاقتصاد الأمريكي. ولكن منذ الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة العامل المسيطر على إنتاج نفط المنطقة، ففي عام ١٩٤٦ «تلقت الولايات المتحدة مقدار ٣٠ بالمئة من إنتاج نفط الشرق الأوسط، وبحلول عام ١٩٥٦ وصل ذلك الرقم إلى مقدار ٦٠ بالمئة»[١٧].

ونظراً للمصالح الأمريكية في المنطقة اندفعت الولايات المتحدة إلى خلق دولة إسرائيل وإظهارها إلى حيز الوجود، وذلك في أعقاب السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، فبعد أن وصل هاري ترومان إلى كرسي الرئاسة في الولايات المتحدة، مارس الصهيونيون الأمريكيون ضغطاً شديداً على الرئيس الجديد وعلى الكونغرس والشعب الأمريكي من أجل

---

(١٥) جلال أحمد أمين، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٤٢.

(١٦) محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة، ٣ ج (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠)، ج ٢: ملفات السويس، ص ٤٠.

(١٧) توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤ إلى ١٩٧٥، ترجمة دار طلاس (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٥)، ص ٣٦٦.

قيام دولة لليهود في فلسطين. وقد استجابت الإدارة الأمريكية لهذه الضغوط، وأخذت تصعِّد من دعمها لقيام الكيان الصهيوني، الذي توجته باعترافها بهذا الكيان عام ١٩٤٨[١٨].

وفي إطار التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اعتبرت المنطقة العربية من أهم مناطق التنافس بينهما، فالولايات المتحدة تسعى لوضع حد لانتشار النفوذ السوفياتي في المنطقة، والاتحاد السوفياتي يسعى من جانبه لتحدي الدور الأمريكي فيها. وأهمية المنطقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء التوازن الاستراتيجي العالمي تنبع من عدة اعتبارات هي: الأهمية الجغرافية ـ السياسية للمنطقة كمركز متوسط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا علاوة على الممرات والمنافذ البحرية التي تتحكم في التجارة العالمية، وكذلك قرب المنطقة العربية من الاتحاد السوفياتي وهو ما يمثل نقطة قوة ونقطة ضعف من وجهة النظر الأمريكية[١٩].

٢ ـ معالم السياسة البريطانية (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩)

منذ أن خرجت الإمبراطورية البريطانية من الحرب الأخيرة منهكة القوى أدركت أنها لم تعد قادرة على الاحتفاظ بوجودها كدولة استعمارية بالأساليب والوسائل التي كانت تستخدمها من قبل، وخاصة في ظل وضع دولي جديد تغيرت فيه موازين القوى، سواءً على الصعيد الدولي أو على صعيد اتساع نطاق المعارضة للاستعمار في الوطن العربي، ولا سيما بعد تجربة الاستعمار الفرنسي في سوريا ولبنان والهزيمة الكبرى التي منيت بها أمام النهوض الوطني في البلدين، وبروز قوة التضامن العربي والدولي معهما. لذا اتجهت سياسة بريطانيا إلى تغيير شكل سيطرتها على الأقطار العربية و«إلباس هذه السيطرة ثوباً جديداً (شرعياً) يوطد مركز بريطانيا عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في هذه الأقطار أمام الرأي العام الدولي، كأمر قائم برضى شعوبها واختيارها»[٢٠]. وقد اتجهت السياسة البريطانية في سبيل تغيير هذا الهدف إلى التعاون مع الأمريكيين المتعطشين إلى الأسواق العربية ومراكز المواد الأولية، وإعطائهم حصة من الامتيازات في المستعمرات البريطانية مقابل تأييد أمريكا السياسي والأدبي لها.

---

(١٨) لمزيد من التفاصيل عن موقف الولايات المتحدة من قيام دولة إسرائيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٩٥ ـ ٤٢٣.

(١٩) أحمد عبد الرزاق شكارة، الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات: دراسة تحليلية للتطورات، العلاقات والتأثيرات السياسية ـ الاقتصادية المتبادلة ما بين منطقتي المشرق العربي والخليج العربي (العين، الإمارات العربية المتحدة: مطبعة الكاظم، ١٩٨٥)، ص ١٤٤.

(٢٠) فرج الله الحلو، مقتطفات من كتاباته، بإشراف لجنة فرج الله الحلو (بيروت: مطبعة النجاح، ١٩٦٢)، ص ١٣٥.

وقد بدا واضحاً من انتصار حزب العمال في الانتخابات النيابية التي جرت في تموز/ يوليو ١٩٤٥ أن تغييراً جذرياً وسريعاً سيحدث في منطقة الشرق الأوسط. فمنذ أن تولى المستر بيفن (Bevin) وزارة الخارجة البريطانية، أجرى في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه سلسلة من المقابلات والاجتماعات مع رؤساء البعثات الدبلوماسية البريطانية، وتباحث معهم حول التغيرات المنتظرة. وفي ختام اجتماعات بيفن مع الدبلوماسيين البريطانيين، أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً أعلنت فيه أن المجتمعين قد تدارسوا قضايا المنطقة من جميع جوانبها آخذين بعين الاعتبار الظروف السياسية الجديدة التي نجمت عن الحرب. وجاء في البيان: «إن بريطانيا ستلتزم بتعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط على أساس التعاون المشترك وتنمية مجتمعاتها واقتصادياتها»[٢١].

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥ خطب السير ادوارد نمريك (Edward Nemrik) الذي كان وزيراً مقيماً لبريطانيا في الشرق الأدنى (١٩٤٤ ـ ١٩٤٥) في الجمعية الملكية البريطانية بلندن عن أهمية الشرق الأوسط للامبراطورية البريطانية فقال: «إن بلدان الجامعة العربية تتألف منها شبكة جوهرية من المواصلات بين بلدان الامبراطورية والشعوب الشرقية، وإنها تحتوي على خزان عظيم الشأن (للزيت المعدني)»، ومن أجل الحفاظ على النفوذ البريطاني في المنطقة اقترح «عقد شركة بين انكلترا وبين هذه البلدان وإنشاء مشروع اقليمي للأمن فيها، تمد بواسطته قوى الدول العربية بموارد بريطانيا»[٢٢].

وقد مهدت الصحف البريطانية لوضع الخطوط العامة للسياسة البريطانية في المنطقة. ففي ٨ شباط/ فبراير ١٩٤٥ نشر السير ادوارد سبيرس (Edward Spears) مقالاً في صحيفة الديلي تلغراف اقترح فيه التخلي عن سياسة القوة في سبيل السيطرة على الشرق العربي والالتجاء إلى «السياسة الوحيدة» وهي أن ترتبط الدول الديمقراطية مع دول الشرق العربي بمواثيق قائمة على المصالح المشتركة. وأضاف: «لقد أصبح العرب يثقون بنا بعد ما رأوه من مؤازرتنا للوحدة العربية». كما كتب المستر س. س. هامسلي (S. S. Hamsly) عضو البرلمان البريطاني مقالاً في الصحيفة نفسها بتاريخ ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٤٥ قال فيه: «إن منح سوريا ولبنان استقلالاً تاماً سيفضي إلى إنشاء نقطة ضعيفة في منطقة حيوية لبريطانيا وليس في استطاعة سوريا ولبنان أن ينهضا بالدفاع عن نفسيهما من دون ضمان بعض الدول الغربية»[٢٣].

وهكذا بعد فشل بريطانيا في السيطرة على سوريا إثر تحقيق استقلالها ركزت جهودها

---

(٢١) M. A. Fitzsimons, *The Foreign Policy of the British Labour Government, 1945-1951,* International Studies of the Committee on International Relations. University of Notre Dame (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, [1953]), p. 69.

(٢٢) الطريق، العدد ٥ (أيار/ مايو ١٩٤٨).

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧٦.

للسيطرة على العراق ظناً من حكامها أن العراق أصبح من السهل السيطرة عليه، من خلال عقد معاهدة جديدة معه. ومما كان يزيد بيفن وزير خارجية بريطانيا يقيناً بنجاح تجربته في العراق أن معاهدة بورتسموث كان قد جرى التحضير لها منذ أمد طويل. فقد عقدت معاهدة تركية ـ عراقية استنكرتها الأوساط الشعبية والقومية في جميع الأقطار العربية ولا سيما في سوريا، إذ اعتبرت كدليل على عدم تضامن الحكومة العراقية مع سوريا التي اغتصبت تركيا منها لواء الإسكندرون، كما عقد العراق معاهدة مع الأردن عام ١٩٤٦ كان الهدف منها تثبيت وضع السلطة الأردنية إثر توقيعها لمعاهدة مع بريطانيا في العام نفسه.

ومن أجل التمهيد لعقد معاهدة بين العراق وبريطانيا قامت السلطات العراقية بحملة على الوطنيين العراقيين من أجل تمرير عقد المعاهدة، وامتدت نشاطات حكام العراق وفي مقدمتهم صالح جبر رئيس الوزراء إلى سوريا، إذ طالب صالح جبر في اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية التي عقدت في صوفر بلبنان صيف عام ١٩٤٧ بأن تقوم سوريا باتخاذ تدابير ضد المتطرفين العرب الذين يحاولون تعكير علاقات دول المنطقة مع أوروبا الغربية. وكان جبر يهدف من طلبه هذا إلى «توجيه ضربة للحزب الشيوعي السوري وتصفية نفوذه»(٢٤).

ولاستكمال سيطرة بريطانيا على سوريا والعراق عملت على خلق محور جديد في المنطقة يضم الأردن والعراق وتركيا، وجعل أراضي هذه الدول الثلاث منطقة نفوذ عسكري وسياسي. وكان هدفها من خلق هذا المحور الضغط على سوريا وإظهار الجامعة العربية بمظهر العاجز عن تمثيل الأماني القومية للشعب العربي في كل أقطاره، وشق المجموعة العربية إلى محاور متنازعة. وقد قامت بإجراءات عملية لتحقيق أهدافها تمثلت في حملة شديدة شنتها الصحف التركية على سوريا والإيحاء بوجود حشود أردنية على حدود سوريا(٢٥). إلا أن هذه المخططات باءت بالفشل بسبب عدم استطاعة الحكومة العراقية خلق رأي عام عراقي يقبل بمعاهدة جديدة مع بريطانيا، ويقبل كذلك بالضغوط الموجهة ضد سوريا.

كما قامت في الوقت نفسه بفتح مكتب للمخابرات البريطانية في منطقة جونية بلبنان تولى إدارته الميجر تيودي (Tudy) الذي كان يعمل في المخابرات البريطانية بدمشق إبان الحرب العالمية الثانية. وقد تولى هذا المكتب مهمة إثارة المتاعب للحكومة السورية من أجل إيجاد متعاونين معه وخاصة من أبناء العشائر السورية في منطقة الجزيرة، وقد أتاح هذا المكتب للمتعاونين معه حرية التحرك في الأراضي الأردنية والعراقية والسورية(٢٦).

---

(٢٤) الحلو، مقتطفات من كتاباته، ص ١٣٨.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: الطريق، العدد ٢ (شباط/ فبراير ١٩٤٧)، ص ٧٨ ـ ٨٥.

(٢٦) تعاون مع هذا المكتب عدد من السوريين وفي مقدمتهم الشيخ عيسى بن محمد العيسى من عشيرة بني زيد، وتوفيق بدورة وأكرم الكيلاني. لمزيد من التفاصيل، انظر: أوراق عادل العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، أوراق عربية، الوثيقة رقم (٦٢٢)، تاريخ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٩.

كانت بريطانيا ترمي من وراء سياستها هذه توطيد سلطتها في المشرق العربي وإيصال هذه السلطة إلى حالة من الثبات والاستقرار وإضفاء الشرعية عليها، حتى يتسنى لها حماية مصالحها في المنطقة والوقوف بوجه السياسة الأمريكية الرامية إلى السيطرة على السوق العربية، وتأمين تدفق النفط العربي إلى أسواق الولايات المتحدة والغرب، كما كانت تهدف كذلك إلى شل حركة التحرر الوطني العربية الآخذة بالتصاعد خلال تلك الفترة.

ثالثاً: الاستقطاب الدولي حول المشرق العربي (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩)

كانت الحرب العالمية الثانية قد غيرت من وضع بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، إذ انتهى عهد السلام البريطاني، وانتقل محور الدفاع البريطاني من شواطىء المتوسط الشرقية إلى خط طويل جديد يمتد من اليونان فتركيا ويتجه إلى العراق وشرق الأردن والعربية السعودية ويمر بكينيا وينتهي في اتحاد جنوب أفريقيا. ولم يعد الشرق الأوسط حلقة وصل بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق. بينما استقطب اهتمام بريطانيا فيه منابع البترول ومصالحها التجارية. فقد دلت الإحصاءات الرسمية للتجارة الخارجية البريطانية لعام ١٩٤٧ على «أن الصادرات البريطانية إلى الشرق الأوسط تشكل ٩ بالمئة من مجموع الصادرات العامة بينما بلغت وارداتها من هذه المنطقة في العام نفسه ٣ بالمئة من مجموع وارداتها العامة. كما كانت أكبر الشركات البترولية في الشرق الأوسط وهي شركة الزيت الانجلو ـ إيرانية بريطانية خالصة، وكان الإنكليز يمتلكون نصف اسهم شركة بترول العراق وشركة زيت الكويت»[(٢٧)].

ومن أجل المحافظة على هذه المصالح الحيوية انشغلت بريطانيا بتأمين الاستقرار الداخلي في هذه المنطقة. وأدى ظهور الخطر الشيوعي في شمال إيران عام ١٩٤٥ إلى إرغامها على البحث عن نظام دفاعي جديد يتجاوز في مداه معاهدات التحالف الثنائية التي عقدتها مع دول المنطقة، إلا أن تحقيق ذلك لم يكن في مقدور دولة خرجت حديثاً من الحرب باقتصاد شبه منهك. فقد عانت بريطانيا كثيراً تبعات النقص في الأيدي العاملة والمواد الأولية وخاصة الفحم الحجري والقمح وأصبحت مصانعها مهددة بسبب نقص الفحم. كما انتشرت البطالة في البلاد واختفى العديد من أصناف المواد الغذائية في الأسواق[(٢٨)]. في مثل هذا الوضع السيّىء أعلنت بريطانيا أنها عاجزة عن الاستمرار في سياستها المتوسطية (نسبة إلى البحر الأبيض المتوسط)، هذه السياسة التي تقتضي تقديم معونات عسكرية ومالية كبيرة لدول المنطقة. وكانت الولايات المتحدة ـ على رغم انشغالها في المنازعات الداخلية في البلاد المحاذية لدول المعسكر الاشتراكي ـ قد أعلنت عن استعدادها للحلول محل بريطانيا للقيام

---

(٢٧) Elizabeth Monroe, «British Interests in the Middle East,» *Middle East Journal* (Washington, DC), vol. 2, no. 2 (April 1948), pp. 133 - 136.

(٢٨) Jon Kimche and David Kimche, *Both Sides of the Hill: Britain and the Palestine War* (London: Secker & Warbury, 1960), p. 21.

بهذه المهمة. وحتى قبل أن تعلن بريطانيا رسمياً عن عزمها الانسحاب من مهمتها المتوسطية كان الشرق الأوسط يشغل بال المسؤولين الأمريكيين. ففي ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦ أوجز لويس هندرسون (Lewis Henderson) مدير قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية سياسة بلاده في هذه المنطقة بالعبارات التالية:

«يجب على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية:

أ ـ دعم الدول المستقلة في هذه المنطقة لتتمكن من المحافظة على استقلالها السياسي وسيادتها الإقليمية.

ب ـ تأخذ زمام المبادرة لتقديم برنامج معونة واسع ومتنوع يتفق ومتطلبات كل دولة، وبناءً على رغبتها»[(٢٩)].

وتضمنت سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق العربي استغلال الحركات الوطنية المعادية لدول أوروبا الغربية للتخلص من نفوذ الاستعمار المنافس لها، بينما تسارع أمريكا بالحلول محل الاستعمار القديم المتداعي المكشوف، وتتقدم لملء الفراغ الاستعماري واحتواء هذه البلاد في مناطق نفوذها. وخطة الولايات المتحدة إزاء هذه الحركات هي التأييد الصوري لقيام حكومات وطنية معادية للغرب على أن يكون قادتها من ذلك النوع الذي يؤكد جانب عدائه للاستعمار القديم المنافس معاداته لأي نوع من التعاون مع المعسكر الاشتراكي، واستعداده لإقامة علاقات وثيقة مع أمريكا، وعلى أن «لا تكون الحركة الوطنية من القوة مما يهدد كيان الاستعمار ككل. فأمريكا سعت إلى ترويض القومية العربية وجعلها حليفاً وظهيراً للولايات المتحدة. لكن هذه السياسة أصبحت عديمة الجدوى بل وتمثل خطورة جدية على مصالح وكيان أية دولة استعمارية. ويعود ذلك إلى ضخامة القوى الوطنية ونمو الوعي الشعبي»[(٣٠)]. ولكن في الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة حريصة على الحفاظ على تماسك دول التحالف الذي صارت تتزعمه أكثر من اهتمامها بأن تقود عملية انتقال سريعة في القوة السياسية والاقتصادية. ومع الحرص على إعادة بناء وتدعيم الحياة الاقتصادية لحلفائها الرئيسيين ومستعمراتهم وتوابعهم المستقلين اسمياً، ومع التصميم على عزل الاتحاد السوفياتي عن أوروبا ودول المنطقة، فقد اختارت السياسة الأمريكية استقرار الوضع القائم والتغيير التطوري المسيطر عليه[(٣١)].

وبينما كان صناع السياسة الأمريكية في ذلك الوقت يستعرضون الوضع البريطاني في الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب مباشرة، كان هناك رأيان متناقضان سائدان:

ففي الوقت الذي كانوا يريدون فيه الاستقلال للشعب العربي، لم يجدوا مغبّةً في أن

---

(٢٩) *Middle East Journal*, vol. 1, no. 1 (January 1947), p. 85.

(٣٠) ميشيل كامل، **أمريكا والشرق العربي** ([بيروت؛ القاهرة]: دار الكاتب العربي، [د.ت.])، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٣١) John C. Campbell, ***Defense of the Middle East: Problems of American Policy***, [2nd ed.] (New York: Harper and Row, 1960), p. 162.

يكون هذا الاستقلال مقيداً بشيء من الوصاية البريطانية التي تتقلص تدريجياً في بعض البلدان، يدفعهم إلى هذا التناقض في المواقف، التخوف من الاتحاد السوفياتي، إذ اعتبروا «أن أي شيء يعطي المنطقة مزيداً من القوة الداخلية والتماسك كحماية ضد التغلغل السوفياتي شيءٌ مرغوبٌ فيه»[٣٢].

وكان للمصالح البترولية أسبقية في مفاهيم السياسة العالمية، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. فقد تألفت خلال الحرب العالمية الثانية لجنة برلمانية أمريكية لدراسة مشكلة البترول من جميع جوانبها. وبعد دراسة مفصلة أصدرت اللجنة تقريراً انتهت فيه إلى ضرورة التوسع الشامل في إنتاج البترول وفي استثمار منابع البترول في الخارج، على «أن تمنح الحكومة الأمريكية تأييدها السياسي والدبلوماسي كاملاً للشركات الأمريكية التي تقوم بالاستثمار والإنتاج في الخارج وأن تقدم لها كل الحماية اللازمة»[٣٣].

لكن الحكومة الأمريكية كانت تدرك أن بريطانيا ستقف في وجه أية محاولة أمريكية للسيطرة على النفط في المنطقة العربية، لذا وجهت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة رسمية إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٤٥ جاء فيها:

«١ ـ نحن نرغب في أن يتوقف التدخل السياسي البريطاني الذي يعرقل حصولنا على امتيازات بترولية في المناطق التابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للسيادة البريطانية.

٢ ـ نحن نرغب في زيادة معدل استغلال البترول من احتياطات نصف الكرة الشرقي، ولا سيما الشرق الأوسط، حتى يمكن خفض نسبة الاستغلال لبترول نصف الكرة الغربي، خصوصاً بترول الولايات المتحدة.

٣ ـ نحن نرغب في توصيل منابع البترول وبخاصة بترول السعودية والعراق إلى مياه الخليج الفارسي أو البحر الأبيض بواسطة خطوط الأنابيب»[٣٤].

وغالباً ما يقوِّم رجال الاقتصاد والصناعة أهمية خطوط النفط، من حيث الوظيفة التي تؤديها في عملية توزيع النفط وتجارته، ووفقاً لطاقتها التعبوية، وتكاليف إنشائها. ولكن هذه المسألة تطرح أمام الباحث جملة من القضايا ذات الأهمية الفائقة. وهي قضايا يمكن دراستها من خلال مباحثات رجال السياسة وموظفي الحكومة ومستشاريهم حول الجوانب المعقدة الاستراتيجية والسياسية والدولية والاجتماعية التي تتضمنها خطوط الأنابيب المقترحة، وغالباً ما تجري هذه المباحثات في المدن الكبرى بعيداً عن أماكن خطوط الأنابيب كما تتخذ القرارات وفقاً لافتراضات محددة، بشأن عوامل استراتيجية وسياسية وغيرها من العوامل الخاصة بالمنطقة العربية.

---

(٣٢) John C. Campbell, *The United States in World Affairs* (New York: Harper and Row, 1947), vol. 51, IV, VI, p. 99.

(٣٣) محمد عودة، ثورة العراق، دراسات في الحركة الوطنية ([القاهرة؟]: دار النديم، [؟ ١٩٥٩])، ص ٣٥.

(٣٤) هيكل، حرب الثلاثين سنة، ج ٢: ملفات السويس، ص ٥٤.

ومع أن مد خطوط أنابيب البترول قد أعلن مشروعاً لفترة ما بعد الحرب فإن إنشاءه لم يبدأ بعد الحرب بسرعة وسهولة، وقد تأخر إنجازه حتى نهاية عام ١٩٥٠ . ففي أعقاب الحرب مباشرة لم يكن قد تم التأكد بعد من عدد من القضايا التي لها علاقة بمشروع خط الأنابيب، يضاف إلى أنه لم يكن قد تم الاتفاق فعلاً حول جميع القضايا بين مصالح النفط الأنكلو ـ أمريكية. كذلك فإن اختيار نقطة النهاية للمشروع كان معضلة بحد ذاته، إذ إنها لا تتعلق فقط بالوضع السياسي للبلد وللميناء اللذين يختاران لذلك، بل تتوقف أيضاً على إمكانية القوة العاملة المحلية نسبياً، كذلك فقد كان لكل من مصر وفلسطين وسوريا ولبنان توجهاتها الخاصة بشأن التخطيط الاقتصادي القومي والمحلي! وهذه التوجهات كان لا بد لها من أن تتأثر بطرق خط الأنابيب، وبالتسهيلات الممنوحة. وبالتالي كان «لا بد من حدوث تعارض وتنافس بينهما. ولم تكن الدول المهتمة بخط الأنابيب تأخذ بعين الاعتبار ان إنتاج النفط يعزز ويحدث التطوير الاقتصادي وإعادة البناء في منطقة الشرق العربي نفسها، فقد كان ينظر إلى نفط المنطقة من زاوية إعادة بناء أوروبا وأسواقها ما بعد الحرب»[٣٥].

وبالنسبة لسوريا ومرور النفط عبر أراضيها فقد كان أول مشروع بهذا الخصوص هو ذلك الذي قدمته شركة التابلاين عام ١٩٤٦ . وقام بإرسال هذا المشروع الملك عبد العزيز آل سعود إلى الرئيس السوري شكري القوتلي. وكان خالد العظم بصفته وزيراً للاقتصاد الوطني في حكومة سعد الله الجابري قد كتب تقريراً مفصلاً عن المشروع أوضح فيه اعتراضه على النصوص، ومخالفته لابرامه. ويقول خالد العظم: «لربما كان موقفه هذا هو من جملة الأسباب التي حملت القوتلي على إبعاد العظم عن رئاسة الوزارة وتفضيله جميل مردم عليه، ثم تعيينه وزيراً مفوضاً في باريس للتخلص منه في المعركتين: معركة تصديق الاتفاق البترولي في البرلمان السوري، ومعركة رئاسة الجمهورية التي كان عازماً على خوضها بعد تعديل الدستور بما يجيز تجديد الرئاسة»[٣٦].

وقد أضاف العظم أن القوتلي يعلق أهمية على إرضاء صديقه الملك ابن سعود بسبب ما يغدق عليه من أموال. والذي يؤكد هذا بحسب قول العظم أن القوتلي كان قد اعترض عندما وافق الشيخ تاج الدين الحسني على مد أنابيب النفط العراقي عبر سوريا، وكان يعدّ الاتفاق «اجحافاً بحق سوريا، في حين اعتبر أن مرور النفط السعودي عبر أراضي سوريا فرصة كبرى يجب اغتنامها»[٣٧].

---

(٣٥) هلموت مايشر، «خط أنابيب عبر الجزيرة العربية: تابلاين في مرحلة التخطيط، ١٩٤٢ ـ ١٩٥٠: بعض المظاهر السياسية والاستراتيجية والقبلية،» ترجمة خيرية قاسمية، **الكاتب الفلسطيني (دمشق)**، العدد ٢٣ (نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٩١)، ص ٣٦.

(٣٦) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ٣ ج، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ج ١، ص ٣٧٣.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٧٥.

وكان جميل مردم رئيس الوزراء قد وقع بالأحرف الأولى على المشروع لكنه لم يجرؤ على تقديمه إلى مجلس النواب، لأنه كان يخشى أن يتهم بقبض الأموال. وكان العظم قد حدد نقاط اعتراضه على المشروع وهو أن الاتفاق يعطي السعودية مئات الملايين من الدولارات، في حين لم تكن حصة سوريا أكثر من مليون واحد من الدولارات في السنة. كما أن حصة سوريا من الرسوم يجب أن تكون أكثر مما حددها مشروع الاتفاق. هذا بالإضافة إلى عدم جدوى إعفاء الشركة من رسوم الجمرك وسواها من الرسوم، ومنحها امتيازات عديدة قد لا تكون في المستقبل منسجمة مع مصلحة سوريا السياسية. ويقول العظم: «كنت أعلم أن اتفاقات الزيت سوف تلاقي مقاومة عنيفة لدى النواب، وهم قد لا يوافقون عليها، وبالفعل كان موقف أعضاء اللجان الخاصة في المجلس عنيفاً ضد مشاريع الزيت . . .»[٣٨].

وكان خالد العظم واثقاً من رفض البرلمان لمشروع الاتفاق لعدة أسباب هي «أن بعض النواب خشوا من التدخل الأمريكي الذي قد يرافقها في سوريا، وآخرون أقل إخلاصاً ربما أملوا وهم يظهرون المعارضة في نيل رشوات مقابل أصواتهم، كما أن فئة ثالثة تعرضت لضغط وترغيب من قبل هذه المصالح وكانت ترتاب بالغرب وقد تملكها الغضب للدعم الغربي الذي تلقته إسرائيل»[٣٩].

وأمام الرفض السوري بدأت شركة التابلاين تهدد، فقد كتبت إلى حكومتي سوريا ولبنان تطالبهما بوجوب الإسراع في تصديق الاتفاقية المختصة قبل آخر آب/أغسطس ١٩٤٧. كما طالبت الحكومة السعودية ببذل جهودها من أجل إقناع دمشق وبيروت. ولم يفت الشركة الأمريكية أن تلجأ في كتابها إلى التهديد بمد الأنابيب في أراضي أقطار أخرى إذا بقيت سوريا على موقفها الرافض[٤٠].

وفي الوقت الذي كان فيه الرئيس القوتلي يستخدم نفوذه الشخصي لدى الوزارة للوصول إلى حل سريع، أوفدت الحكومة السورية محسن البرازي الأمين العام للقصر الجمهوري إلى السعودية في أواسط آب/أغسطس ١٩٤٧ لمباحثة الحكومة السعودية في أمر هذا الضغط الأمريكي. وعند لقائه الأمير سعود أبلغه أن ليس للشركة أن توجه كتاباً بمثابة إنذار، وليس من مصلحتها أن يقال ان الحكومة السورية قبلت بالاتفاق تحت نوع من التهديد، وكما يقول البرازي في أوراقه الخاصة أنه يوم ٢٢ آب/أغسطس ١٩٤٧ قابل الملك

---

(٣٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٤.

(٣٩) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٣)، ص ٥٨، ومقابلة بين المؤلف وخالد العظم بدمشق بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠.

(٤٠) نقولا الدر، هكذا ضاعت. . وهكذا تعود: دور النفط والمدفع في تحرير فلسطين (بيروت: دار الحوادث، ١٩٦٣)، ص ٢٢١.

عبد العزيز آل سعود الذي كان حريصاً على ضرورة الإسراع في تصديق الاتفاق لأنه من مصلحة السعودية وسوريا. وقد عرض البرازي أن بعض الوزراء غير موافقين، إلا أن رئيس الوزراء والرئيس القوتلي اجتمعا ثلاث مرات بالوزراء وطالبا منهم الإسراع في الموافقة على الاتفاق. والذي يدعو القوتلي إلى الموافقة هو مراعاة مصلحة السعودية، ومنعاً لمرور خط الأنابيب عبر فلسطين، ولمصلحة سوريا السياسية، ولما للصداقة الأمريكية من قيمة، بالإضافة إلى مصلحة سوريا الاقتصادية.

إلا أن تطورات القضية الفلسطينية جعلت القوتلي يتردد في عقد الاتفاق. فعندما نقل البرازي إلى القوتلي رغبة الملك عبد العزيز بضرورة الإسراع في عقد الاتفاق رد القوتلي بقوله: «إن المصلحة القومية العربية فوق المصلحة الإقتصادية، وإنه لذلك لا يستطيع الموافقة على مد الأنابيب في الأراضي السورية في هذه الظروف التي تحيط بقضية فلسطين». فغضب الملك السعودي من موقف القوتلي[41].

وعاد البرازي إلى السعودية في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ لتطمين الملك السعودي وإزالة سوء التفاهم بين القوتلي وعبد العزيز آل سعود، وقد زالت الجفوة بين الرجلين ببرقية من القوتلي إلى الملك السعودي، الذي أبلغ البرازي بقوله: «أنا أسلم معكم بصعوبة موقفكم، أنتم لديكم رأي عام ونحن في الحقيقة لا نريد احراجكم ولكن كل ما نطلبه منكم هو أن تفهموا الوزير الأمريكي لديكم أنكم تنتظرون الوقت المناسب لإبرام الاتفاقية»[42].

وراحت سوريا تعاني ضغط واشنطن والرياض، إلا أنها استمرت في الرفض، حتى أطيح القوتلي بانقلاب عسكري قاده الزعيم حسني الزعيم في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٩، وبعد أحد عشر يوماً من استلامه السلطة استقبل ممثلي شركة التابلاين الأمريكية، ثم ما لبث أن وقع الاتفاقية التي تسمح بمد أنابيب التابلاين عبر الأراضي السورية، وتم ذلك بمرسوم تشريعي بتاريخ ١٦ أيار/ مايو ١٩٤٩ مستغلاً حل المجلس النيابي[43].

كانت عملية الاختيار التجاري والسياسي لكل من نقطة النهاية ومواقع خط الأنابيب وفقاً لحساب مزدوج: **الأول** الرغبة في الابتعاد عن أي نزاع عربي ـ صهيوني، والثاني عدم الرغبة في مشروع مشترك مع شركة نفط خاضعة لإشراف الحكومة البريطانية. ويبدو الجانب العربي السعودي مثيراً للاهتمام كذلك إلا أن تحركه جاء لتثبيت وتقوية النفوذ المالي والاقتصادي للعربية السعودية في المشرق العربي.

---

(٤١) أوراق محسن البرازي، محفوظة في مكتبة خاصة، ص ٧ ـ ٨.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(٤٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٥، و
George Lenczowski, *Oil and State in the Middle East* (Ithaca, NY: Cornell University Press, [1960]), pp. 159-161.

وقد تزامنت هذه التطورات مع رغبة الحكومة السورية بالحصول على أسلحة أمريكية تدعم استقلال البلاد وتصون وحدة أراضيها، وقد جاء ذلك خلال مقابلة بين خالد العظم ورجلين من الكونغرس الأمريكي كانا يقومان بزيارة إلى سوريا ولبنان، إلا أن الحكومة الأمريكية لم تنفذ الطلب السوري بإرسال خبراء عسكريين وتقنيين لإعادة تنظيم الجيش السوري وتدريبه على أسس جديدة(٤٤).

وقد ازدادت مخاوف الفرنسيين والبريطانيين من هذه التطورات، فقاموا بدراسة الوضع السوري خلال اجتماع عقد بين تشرشل رئيس وزراء بريطانيا وترومان الرئيس الأمريكي وستالين زعيم الاتحاد السوفياتي في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٤٥. وقد تحدث تشرشل في هذا الاجتماع واعتبر أن الاستقرار في سوريا ولبنان هو مسؤولية تقع على عاتق فرنسا وبريطانيا، وقال ان ليس لبلاده أية نيات للاستفادة من الوضع في سوريا إلا بقدر ما تتمتع به الدول الأخرى، وأكد موافقة بريطانيا على وضع ثقافي واقتصادي مميز لفرنسا في كل من سوريا ولبنان ورفض بشدة أي اقتراح بعقد مؤتمر خاص بالمنطقة بمشاركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وقد رد عليه الرئيس الأمريكي بأن بلاده تفضل حقوقاً متساوية لكل الدول في البلدين، خاصة أن سوريا لن تقدم هذه الامتيازات لفرنسا. أما ستالين فقد عارض وجود أي امتيازات لأي من الدول في كل من سوريا ولبنان(٤٥).

وكان تشرشل قد خطب في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٤٥ في مجلس العموم البريطاني مؤكداً أن بريطانيا لا تريد ضم سوريا إلى أملاكها، ولا أن تحل نفوذها محل نفوذ فرنسا، وتمنى أن يصل السوريون والفرنسيون إلى اتفاق يُرضي الطرفين. وعلى أثر هذا التصريح طالب الاشتراكيون في المجلس النيابي الفرنسي بضرورة أن تعقد فرنسا ميثاقاً مع بريطانيا والاعتراف بالاستقلال التام لسوريا ولبنان. وطالبوا بضرورة إيجاد جو من الصداقة بين فرنسا والعرب. وأبدى ديغول في الجلسة رغبته «في مسالمة بريطانيا وإقامة علاقات طيبة معها»(٤٦).

وعلى هذا فقد عقد اتفاق بين الدولتين عسكري وسياسي. فعلى الصعيد العسكري أقر الفريقان خطة الجلاء التدريجي المتعادل للجنود البريطانيين والفرنسيين من سوريا. أما على الصعيد السياسي فقد أكد الطرفان على استقلال سوريا، ورغبتهما في تبادل المعلومات

---

(٤٤) Recorded-General, Confidential, U.S. State Department, Central Files, Dept. of State, George Wadsworth, American Minister, 4 A.P., 30 October 1954.

(٤٥) R.G. 890D-00/7-2445, a memorandum by George Allen, 23 July 1945.

(٤٦) عادل أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، تحقيق يوسف ايبش، ٣ ج (بيروت: الدار التقدمية للنشر، ١٩٨٣)، ج ١: ١٩٣٤ - ١٩٤٥، ص ٥١٦.

اللازمة لإدراك هذه الغاية ويراد بها اجتناب التباين في سياستهما التي تؤدي إلى الإضرار بمصالحهما المشتركة. ولكن هذا الاتفاق لم يعش إلا أسابيع وانتهى بسبب تباين وجهات النظر بين الدولتين(٤٧).

وفي ١٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٧ التقى وزير الدفاع السوري، أحمد الشرباتي، مع القنصل العسكري الأمريكي في دمشق وأبلغه أن بريطانيا أبلغت الجهات العسكرية السورية أن بريطانيا والولايات المتحدة لا يمكن أن تساعدا سوريا عسكرياً، وقد طلب من القنصل العسكري الأمريكي رأي حكومته بهذا الموقف، وأبدى رغبته بضرورة التعاون في المجالات كافة بين الولايات المتحدة وسوريا خاصة في المجال العسكري، لأن تعزيز قوة سوريا عسكرياً من الممكن أن يجعل سوريا قادرة على التدخل السريع لمساعدة بريطانيا وأمريكا في حال نشوب حرب بين الدولتين والاتحاد السوفياتي. ولمح وزير الدفاع السوري أمام القنصل الأمريكي إلى إمكانية إقناع البريطانيين بتزويد سوريا بالسلاح. ولكن سوريا لا تريد ذلك في حال وجود أي فرصة للحصول على السلاح من أمريكا. وقد اعتبر القنصل الأمريكي العسكري أن هذا العرض السوري فيه العديد من الإيجابيات التي تضمن ربط سياسة سوريا بالغرب ومراقبة تصرفات الحكومة السورية إزاء فلسطين، هذا بالإضافة إلى عدم اضطرار سوريا لشراء الأسلحة من بريطانيا. إلا أن الجهات الأمريكية المختصة رفضت هذا العرض وأكدت عدم ثقتها بالحكومة السورية، إلا أنها لن تغلق الأبواب في وجه أي تعاون بين الولايات المتحدة وسوريا وذلك من خلال استعدادها لتزويد سوريا بأسلحة ضرورية وبحسب شروط تضعها الولايات المتحدة(٤٨).

وأمام الرفض الأمريكي لجأت سوريا إلى طلب شراء أسلحة من بريطانيا، إلا أن بريطانيا قامت بإبلاغ القائم بالأعمال الأمريكي في دمشق حول الطلب السوري. وقد رد القائم بالأعمال الأمريكي على الاقتراح البريطاني بأن الولايات المتحدة تفضل شراء سوريا السلاح من بريطانيا أو الولايات المتحدة إلا «أن الولايات المتحدة لا تحبذ بيع بريطانيا السلاح لسوريا في الظروف الراهنة»(٤٩).

إلا أن سوريا لم تيأس من إمكانية شراء سلاح أمريكي، وقد قام بمهمة الاتصال بالقائم بالأعمال الأمريكي في سوريا رئيس الوزراء جميل مردم الذي أكد رغبة حكومته في شراء الأسلحة الأمريكية وهدد بأن سوريا قادرة على شراء السلاح من فرنسا أو

---

(٤٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: نجيب الأرمنازي، **سوريا من الاحتلال حتى الجلاء** ([القاهرة]: دار الكتاب العربي، ١٩٥٦)، ص ١٩٩ ـ ٢٠١.

(٤٨) R.G. 890D-24/9-1847, no. 295, 18 September 1947.

(٤٩) R.G. 890D-24/10-3147, no. 346, 31 October 1947.

تشيكوسلوفاكيا(٥٠). إلا أن الإدارة الأمريكية رفضت هذا الطلب أيضاً ولكن بحجة عدم توفر المواد المطلوبة من قبل سوريا في الظروف الراهنة(٥١).

وعلى رغم موقف الولايات المتحدة المساند للدولة الصهيونية بقيت الحكومة السورية تأمل في شراء الأسلحة الأمريكية، فقد قام رئيس الوزراء ووزير الدفاع خالد العظم باستدعاء القائم بالأعمال الأمريكي في مطلع شهر شباط/ فبراير ١٩٤٩ وأبلغه عن استعداد الحكومة السورية لإقامة تعاون دفاعي بين البلدين وتمنى أن يتحول هذا الطلب إلى حقيقة وفي أقرب فرصة ممكنة(٥٢). وفي لقاء ثانٍ بين الرجلين بتاريخ ١٠ شباط/ فبراير من العام نفسه لمح العظم إلى إمكانية أن يلعب البترول العربي دوراً سياسياً مهماً. وقال إن مجلس الوزراء قد وافق على اتفاقية التابلاين وأبدى رغبته في عرضها على البرلمان لإقرارها، وأضاف أن حكومته ستتبع سياسة إيجابية في ما يتعلق بالتطورات الاقتصادية والدفاعية. وقد أمل في نهاية اللقاء «أن تقوم الإدارة الأمريكية بالاهتمام بالوضع السوري بشكل أكبر انطلاقاً من الوضع الاستراتيجي الهام لسوريا»(٥٣).

إلا أن الرد الأمريكي هذه المرة لم يكن أفضل من سابقاته، إذ رأت الإدارة الأمريكية أن تؤخر طلب سوريا السابق والقاضي بتدريب الضباط السوريين في أمريكا، أما في ما يخص الأسلحة فعلى الرغم من أن إدارة «المؤسسة العسكرية الوطنية» الأمريكية ترحب بهذا الطلب من حيث المبدأ للدول التي تتمتع بطبيعة ديمقراطية، فإن الطلب السوري لن يجد القبول في الظروف الحالية بسبب سياسة الحكومة الأمريكية الداعية إلى وقف أي مساعدات عسكرية للعرب واليهود(٥٤).

وشكل قيام حسني الزعيم بانقلابه العسكري الأول في الثلاثين من آذار/ مارس عام ١٩٤٩ بداية مرحلة جديدة في تاريخ سوريا السياسي، على الصعد الداخلية والعربية والدولية.

رابعاً: السياسة الداخلية والعربية لسوريا (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩)

اهتمت الجامعة العربية منذ تأسيسها بالاستقلال السوري. فقد أثارت حوادث الاعتداء الفرنسي على سوريا جامعة الدول العربية، فعقد مجلسها في أواخر شهر أيار/ مايو ١٩٤٥ دورة استثنائية لمجابهة هذه الأحداث والعمل على نصرة سوريا بموجب المادة

(٥٠) R.G. 890D-24/11-1347, no. 370, 13 November 1947.
(٥١) المصدر نفسه.
(٥٢) R.G. 890D-248/2-949, no. 52, 9 February 1949.
(٥٣) R.G. 890D-00/2-944, 10 February 1949.
(٥٤) R.G. 890D-00/2-1049, 2 March 1949.

السادسة من ميثاق الجامعة. واتخذ المجلس قراراً في السادس من حزيران/ يونيو ١٩٤٥ أدان فيه الاعتداءات على سوريا ولبنان. وكان المجلس يواجه هذا الاعتداء بموجب السلطة التي منحه إياها ميثاق الجامعة، وأبدت الدول العربية المنضوية تحت راية الجامعة العربية «استعدادها لنصرة سوريا بأية وسيلة يقررها المجلس»(٥٥).

وفي جلسة ٤ حزيران/ يونيو ١٩٤٥ قال حمدي الباجه جي رئيس الوزراء ورئيس وفد العراق لاجتماعات الجامعة: «إن فرنسا التي تشترك اليوم مع الدول الأخرى في وضع ميثاق لمؤسسة الأمن والسلامة في سان فرانسيسكو قد تحدّت كل هذه الاعتبارات وعادت إلى أساليبها القديمة الملتوية... وعندما وجدت نفسها تجاه نفوس أبية عامرة بالإيمان الوطني حريصة على أداء رسالتها وعلى حقها بالحياة والاستقلال مستندة في ذلك إلى اتحاد أبناء البلاد وتعضيد من مؤازرة دول الجامعة العربية عمدت إلى استعمال القوة...». وأضاف: «لقد تلقى أبناء البلاد العربية ومن جملتهم الشعب العراقي خبر هذا العدوان بمنتهى الألم والدهشة فتحفز الجميع لمناصرة وتعضيد هذه القضية المشتركة بكل ما لديهم من حول وقوة... إن الاعتداء على سوريا ولبنان إنما هو اعتداء واقع على العرب كافة... إنني أعلن الآن باسم العراق حكومة وشعباً استعدادنا لنصرة سوريا ولبنان إلى أقصى حدود النصرة وبجميع الوسائل التي يقررها مجلس الجامعة...»(٥٦).

وعلى رغم تأييد العراق لاستقلال سوريا على الصعيدين الشعبي والرسمي، إلا أن ساسة سوريا بقوا يتخوفون من مواقف السلطة العراقية، مما جعلهم يميلون إلى طلب المساندة من مصر والسعودية. فعند عقد اتفاق ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥ بين الحكومتين البريطانية والفرنسية اتخذت الحكومة السورية قراراً بالاعتراض على هذا الاتفاق وشرعت في إعداد العدة لعرض قضيتها على مجلس الأمن، فوجهت كتاباً منفرداً إلى الوفدين السعودي والمصري في لندن تطلب مساعدتهما في قضية جلاء الجيوش الأجنبية عن سوريا وذلك في الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦. ولجوء سوريا إلى مصر والسعودية ينطلق من العلاقات غير الطبيعية التي كانت سائدة خلال عام ١٩٤٥ بين البلدين، والتي عزاها كميل شمعون، رئيس جمهورية لبنان في ما بعد، إلى سوء التفاهم بين القادة في البلدين(٥٧). كما أن الرأي العام العربي بشكل عام والسوري بشكل خاص أصبح يميل إلى تحقيق التحرر الكامل من كل القيود الاستعمارية. ومن هنا كانت بداية مرحلة في تاريخ النضال العربي أصبح فيها الشعب يخوض نضاله من أجل التحرر والوحدة ويتصورهما

---

(٥٥) جميل الشقيري وغزال برهان، **الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية**، ط ٢ (دمشق: [د.ن.]، ١٩٥٥)، ص ١٥٢.

(٥٦) جامعة الدول العربية، المحاضر الختامية لجلسات دور الاجتماع العادي الأول لمجلس الجامعة، الموافق لـ ٤ ـ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٤٥، ص ٢٣.

(٥٧) محمد الفرحاني، **فارس الخوري وأيام لا تنسى** (بيروت: دار الغد، ١٩٦٥)، ص ٤٢٨.

بشكلهما الصحيح هدفاً واحداً على صعيدي الفكر والنضال. وقد خلقت هذه التطورات الفكرية صراعاً حاداً حول كثير من المشاريع الداعية للوحدة والمطروحة آنذاك، وبرز بوضوح تياران أساسيان **أحدهما** يشكل امتداداً لمنطق المرحلة السابقة، **وثانيهما** يعبر عن منطق المرحلة الجديدة الذي يدعو للوحدة بين أقطار عربية متحررة يكون فيها الاستقلال السياسي قد تكامل وتخلصت من نفوذ الاستعمار. ولقد أصبحت الدعوة لاتحاد سوريا والعراق تقاس على أساس جديد، وبدأت نظرة جديدة ترى أن سوريا التي استطاعت بنضالها أن تتخلص من الاستعمار الفرنسي المباشر من دون أن ترتبط معه بمعاهدة ثنائية، أو أية معاهدة أخرى من معاهدات التكتل الاستعماري، لا يمكن لها بعد تحقيق استقلالها أن تتحد مع العراق الذي كان خاضعاً لنظام ملكي ومرتبطاً بمعاهدة ثنائية مع بريطانيا تخولها من الصلاحيات والامتيازات ما يجعل استقلاله أمراً صورياً. وفي حال تحقيق هذا الاتحاد يصاب النضال العربي من أجل الوحدة والتحرر بأفدح الأضرار، ويعطل من إمكانيات الإفادة من أوضاع سوريا الجديدة لدعم حركات التحرر في الأقطار العربية المجاورة لها ومنها العراق، وسيكون هذا الاتحاد «في نتائجه الواقعية مجرد إجراء سياسي يهيّىء للاستعمار في المنطقة العودة إلى سوريا»[(٥٨)].

واختلفت الأوضاع السياسية في سوريا بعد جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها عن الأوضاع السياسية في العراق، ففي حين كانت بريطانيا لا تزال تساوم العراق على استبقاء امتيازات عسكرية مقابل الجلاء، كان موضوع تثبيت الاستقلال يمثل مكان الصدارة في سوريا ويشكل موضوع الحوار الرئيسي بين الأحزاب والقوى السياسية، على رغم أن الوحدة بقيت هدفاً حياً لتطلعات الشعب السوري، ولكن بشكل لا يؤثر في استقلال سوريا ونظامها الجمهوري.

وأصبح الموضوع الأكثر إلحاحاً بالنسبة لقادة سوريا بعد جلاء القوات الفرنسية هو إعادة بناء الجيش وتطويره وذلك لسببين: **أحدهما** حماية النظام الجديد، **والثاني** توفير المناخ الأمني في المنطقة، ذلك أن ما سبق ولادة دولة إسرائيل من أحداث سياسية وعسكرية قد «وضع الشعب السوري والمنطقة العربية بأسرها أمام التوسع الصهيوني، فكان لا بد والحالة هذه من بناء جيش يمثل إرادة الشعب الشاملة للتحرر والسيادة الوطنية»[(٥٩)].

وكانت عملية تشكيل جيش وطني من المهام الشاقة للحكومة بسبب السياسات التي اتبعها الفرنسيون مع الضباط والجنود السوريين أثناء الانتداب، وقد تحدث شكري القوتلي عن صعوبة بناء جيش وطني في بداية عهد الاستقلال. وكان ذلك خلال لقاء بينه وبين طه الهاشمي، إذ قال القوتلي: «إن تسعين بالمائة من ضباط الجيش لا يحملون روحاً وطنية».

---

(٥٨) فؤاد الركابي، **على طريق الثورة** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٣)، ص ٣٤.

(٥٩) أمين اسبر، **تطور النظم السياسية والدستورية في سوريا، ١٩٤٦ ـ ١٩٧٣** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٩)، ص ٤٧.

وتحدث عن نيته في تشكيل قوة عسكرية يطلق عليها اسم الحرس الجمهوري إلا أنه يعاني نقص الأسلحة، خاصة أن «العراق رغم وعوده واقتراحه أن يعطينا سلاحاً إلا أنه امتنع في آخر الأمر، أما مصر وابن سعود فلا يعطيان السلاح بدون مساعدة الإنكليز. . . ». وقد طلب الرئيس القوتلي من العميد طه الهاشمي أن يقوم ببناء قوة عسكرية سورية تكون نواة لجيش سوري، وقد أبدى الهاشمي استعداده لوضع الخطط اللازمة لبناء هذا الجيش(٦٠).

تلك هي صورة الواقع السياسي السوري في مطلع عهد الاستقلال على أن هذه الصورة تكتمل تفاصيلها إذا اضفنا إليها ما ذكرته الكاتبة الفرنسية ويلمر (Willemart) حيث أشارت إلى أن السلطة في الجمهورية السورية الأولى أشبه بالجمهورية الثالثة في فرنسا، إذ «انتقلت إلى أيدي الطبقة الأكثر ثراء في المجتمع: مالكو العقارات الكبار، وكبار الموظفين المتعلمين في الغرب، وأصحاب البنوك وكبار التجار. . . .»(٦١).

ويشرح غوردون توري (Gordon Tory) عدداً من المشكلات السياسية والاقتصادية التي كانت تعانيها سوريا في مطلع الاستقلال ومن بين أهمها التضخم النقدي، وخلق مؤسسات جمهورية، وعلاقات سوريا الخارجية، فقال: «كانت تكاليف الحياة قد ارتفعت ٥٠٠ بالمئة عن مستواها قبل الحرب فتأثرت بهذا جميع الطبقات الاقطاعية والفلاحية وسكان المدينة، وقد سرح ألوف العمال الذين استخدمتهم جيوش الاحتلال وتوقفت نفقات المؤن والخدمات وكانت النتيجة أن شاعت البطالة وعم السخط الاجتماعي»(٦٢).

ومنذ أن استقلت سوريا انقسمت فيها الاتجاهات السياسية في المجال العربي إلى ثلاثة اتجاهات: **الاتجاه الأول** يرمي إلى الحفاظ على استقلال سوريا وسيادتها ويرفض الدخول أو البحث في المشاريع الوحدوية الاتحادية، وكان اتجاهه محور القاهرة والرياض وكان على رأس هذا الاتجاه شكري القوتلي رئيس الجمهورية ومن يؤيده من رجال الرعيل الأول. أما **الاتجاه الثاني** فيتطلع إلى دخول سوريا باتحاد مع الأردن باسم سوريا الكبرى أو مع بغداد باسم الهلال الخصيب وحجتهم أن الاتحاد هو الطريق لإنقاذ فلسطين ولإيجاد دولة عربية كبرى في المشرق العربي. أما رأيهم بالنظام الملكي المعمول به في العراق والأردن فإنه يزول مع الزمن وتبقى الوحدة. وكان على رأس هذا الاتجاه هاشم الأتاسي وحزب الشعب وبعض المستقلين

---

(٦٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: طه الهاشمي، **مذكرات طه الهاشمي**، تحقيق وتقديم خلدون ساطع الحصري، ٢ ج (بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٧ ـ ١٩٧٨])، ج ٢: ١٩٤٢ ـ ١٩٥٥: **العراق ـ سوريا ـ القضية الفلسطينية**، ص ١٠٠ ـ ١٠٤.

(٦١) Hélène Willemart, *Dossier du moyen-orient arabe: Géographie, économie, politique* ([Verviers]: Marabout, 1968), pp. 236-237.

(٦٢) جوردون هـ. توري، **السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة محمود فلاحة، ط ٢ (بيروت: دار الجماهير، ١٩٦٨)، ص ٨٣.

أمثال حسن الحكيم وحسني البرازي وصبحي العمري ومنير العجلاني وسعيد حيدر. وكان **الاتجاه الثالث** يرمي إلى الحفاظ على سوريا ونظامها الجمهوري والعمل على تسييرها في طريق الاشتراكية ومقاومة المشاريع الاتحادية وفي الوقت نفسه محاربة النظم الملكية، وإقامة المنظمات والهيئات الشعبية في كل قطر عربي من أجل الاستقلال والسيادة، والتحرر من الاستعمار والاقطاع. وبعد تحقيق هذه المنجزات في الوطن العربي «يحق لسوريا أن ترفع شعارات الوحدة بين الأقطار العربية المتحررة. وكان على رأس هذا الاتجاه حزب البعث العربي»(٦٣).

ويعد شكري القوتلي من أشد وأقوى المعارضين لوحدة سوريا والعراق. فيقول محمد مهدي كبة في مذكراته أنه بعد زوال النفوذ الفرنسي عن سوريا أصبح من الواجب أن تعود ملكية فيصل إليها وأول «ما ظهرت قضية وحدة القطرين بصورة عملية عام ١٩٣١ عندما جاء إلى سوريا فارس الخوري يبشر بها موفداً من قبل فيصل». ويقول فارس الخوري «إن هناك شخصين عارضا هذه الوحدة، وهما وحدهما أصبحا في ما بعد رئيسي الجمهورية وهما هاشم الأتاسي وشكري القوتلي. غير أن هاشم الأتاسي عدل الآن عن رأيه وأصبح من أشد المتحمسين لوحدة القطرين»(٦٤).

وأبقت الكتلة الوطنية التي يتزعمها شكري القوتلي سياسة احتكار العمل السياسي واحتكار السلطة، وخطاب القوتلي بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمهورية في ١٧ آب/ أغسطس ١٩٤٧ يدل على ذلك، إذ يقول «لا حزبية ولا عصبية بعد اليوم، فليس عندنا سوى حزب واحد هو حزب الوطن، والوطن للجميع»(٦٥). وتصريحه هذا ينسجم مع مضمون ميثاق الكتلة حيث جاء في المادة الثانية منه: «من الواجب جمع قوى الأمة، وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية. لذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الأحزاب السياسية مخالفاً لوحدة الجهود»(٦٦). وسياسة حكومة القوتلي كانت أيضاً تنسجم مع هذا المضمون، فقامت بإغلاق جريدة **البعث** في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦ وحتى ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧ وذلك للمقالات المتكررة حول اتهام السلطة بالتآمر على الحريات والدستور(٦٧). واستمرت

---

(٦٣) عدنان ظافر عنبتاوي ومحمد أزهر الكيلاني، **القطر السوري في معركة النضال القومي، ١٩٤٣ ـ ١٩٦٣** (دمشق: دار الاعتدال، [١٩٦٤])، ص ٣٧.

(٦٤) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ٣٠٤.

(٦٥) بدر الدين السباعي، **أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٨** (دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٧)، ص ٤٦٢.

(٦٦) **نضال البعث**، ١١ ج (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٤)، ج ١: **القطر السوري، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٩: من معركة الاستقلال إلى نكبة فلسطين والانقلاب العسكري الأول**، ص ٤٨ ـ ٥٥.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٦ ـ ١٦٣.

في سياسة قمع المعارضة واعتقالها، ففي أيار/ مايو ١٩٤٦ أغلق مقر تنظيم حزب الأحرار المشكل عام ١٩٤٤ واعتقل زعماؤه[٦٨].

وأصبحت جهود الساسة السوريين تنصب في عام ١٩٤٧ على الإصلاحات الداخلية، والابتعاد عن أي مشروع يرمي إلى القضاء على النظام الجمهوري في سوريا، وجرت محاولات جادة في سبيل إصلاح الأوضاع الدستورية وإعادة النظر في الدستور الذي اعتبر ناظماً لكيان الدولة، والعمل على إصلاح الحكم في طرقه وأساليبه، واستبانة الحكم الذي يوطد الاستقرار بعد استعراض سريع للحكومات التي تعاقبت في سوريا وتقويم أعمالها ومنجزاتها، وكذلك إصلاح التشريع والحياة البرلمانية. وهذا أهم ما يشغل رجال الفكر في هذه الأيام. والدعوة للإصلاح هذه تناولتها الصحف وأبحاث الكتاب والمفكرين كما يقول وجيه الحفار[٦٩].

وبعد هزيمة الجيوش العربية في فلسطين أمام الحركة الصهيونية، التي نتج منها قيام كيان لليهود في فلسطين بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العرب الحديث، فإن قيام هذه الدولة قد فتح عيون ملايين العرب على مؤامرات الاستعمار وخيانة الأنظمة العربية، وفجر في أعماق هذه الملايين موجة من الحزن والقلق والنقمة. ولقد بدا هذا كله من خلال مظهرين:

«الأول: الانتفاضات الشعبية في العراق والأردن والانقلابات العسكرية في سوريا.
الثاني: ازدياد النضال الشعبي، وارتفاع مستواه الفكري والتنظيمي وازدياد التفاف الجماهير حول شعارات الوحدة العربية ومقاومة الاستعمار والصهيونية»[٧٠].

وشكل فشل مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب في سوريا انتصاراً للمحور السعودي ـ المصري الذي كان أقوى سند للزعماء السوريين في إفساد خطط الهاشميين الوحدوية. وقد أراد القوتلي إثبات موقفه المعارض للهاشميين فقام بإيفاد محسن البرازي مدير مكتبه إلى القاهرة حيث اجتمع إلى الملك فاروق بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨ في يخت «فخر البحار» في ميناء الاسكندرية. وقد أبلغ البرازي الملك فاروق أن «سوريا تريد تنسيق سياستها مع مصر، وإن تزعم مصر للحركة العربية أمر واقع ولا يحتاج إلى من يدلل عليه.. وإن فخامة الرئيس يرغب في أن تعلم جلالتكم بأن ما ترونه حسناً نقره حسناً. فنحن قد نتجه اتجاهاً معيناً، ولكننا لا نمضي فيه إلا إذا اقترن برأي مماثل من قبل مصر...»[٧١].

---

(٦٨) توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٨٧.

(٦٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: وجيه الحفار، الدستور والحكم في الجمهورية السورية، تقديم جميل مردم (دمشق: مطبعة الإنشاء، ١٩٤٨)، ص ٢١ ـ ٢٣.

(٧٠) ناجي علوش، الثورة والجماهير: مراحل النضال العربي ودور الحركة الثورية، ١٩٤٨ ـ ١٩٦١، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ١١.

(٧١) أوراق محسن البرازي، محفوظة في مكتبة خاصة، ص ٩.

وكان من النتائج المباشرة لهزيمة العرب في فلسطين أن برزت في سوريا دعوة جديدة لوحدة سوريا والعراق وتتمثل في المذكرة التي تقدم بها حزب الشعب بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ إلى الرئيس القوتلي يطالب فيها: بتوحيد سوريا مع العراق «لأن سوريا أصبحت في وضع قد يتعذر عليها معه دفع الخطر الصهيوني عنها بمفردها مهما عبأت من قوى مادية ومعنوية، وأن الأوان قد آن لبذل المساعي لإنشاء اتحاد دولي عربي، يضم سوريا وغيرها من البلدان العربية، التي استكملت فيها شرائط هذا الاتحاد وجعل هذه المساعي هدفاً من الأهداف الرئيسية للحكومة»[٧٢].

كما أصدر الحزب الوطني قراراً بموضوع الاتحاد لم يبلغ إلى رئيس الجمهورية في حينه. وقام عادل أرسلان وزير الصحة في حكومة خالد العظم في إثارة الموضوع في اجتماع عقده مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية[٧٣].

وتعود بدايات طرح هذا المشروع إلى الاتصالات التي تمت بين حزب الشعب في سوريا وعبد الإله الوصي على العرش العراقي، وقد مهد له نجل الزعيم السوري هاشم الأتاسي وأحد أقطاب حزب الشعب عدنان الأتاسي الذي طرح اسم والده الناقم على حكم القوتلي. فقام الوصي بتوجيه دعوة إلى هاشم الأتاسي لزيارة العراق، وأثناء إقامته في بغداد جرت عدة لقاءات سرية بينه وبين الوصي الذي قال للأتاسي «إن في عنقك بيعة للملك فيصل الأول، يوم كنت رئيس وزارته في سوريا وإن هذه البيعة لم تسقط عنك باحتلال الفرنسيين سوريا، ولا بقيام الحكم الجمهوري فيها... وان شكري القوتلي اغتصب حقك في رئاسة الجمهورية، ولن يتخلى عن الرئاسة لأحد عند انتهاء أجلها.. فلماذا لا يختم الأتاسي حياته السياسية بحدث يسجله التاريخ، هو اتحاد سوريا والعراق، وعودة العرش المضاع إلى حفيد فيصل الذي انتقلت البيعة إليه بحكم الإرث؟!»[٧٤]. ويقول منير الريس إن الحكومة العراقية خصصت راتباً يعادل راتب رئيس الجمهورية إلى هاشم الأتاسي رصد من المخصصات السرية لشركة النفط، ورواتب ودفعات أخرى سلمت لعدنان الأتاسي ولصندوق حزب الشعب، على أن تصرف هذه الأموال بفتح مقر له في دمشق وحلب والمدن الأخرى[٧٥].

ويقول طه الهاشمي في مذكراته إن بعض الشخصيات البارزة حينما يجري البحث في النكبة التي أصابت العرب في فلسطين أخذوا يجاهرون بالوحدة والاتحاد لدرء الخطر الصهيوني، خاصة بعد أن أدركت هذه الشخصيات عجز الجامعة ودولها عن الدفاع عن

---

(٧٢) كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨، ص ٣٠٥.

(٧٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٧.

(٧٤) منير الريس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، ٣ ج (دمشق: مطبعة الأديب، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧)، ج ٣: حرب العراق عام ١٩٤١، ص ٤٣٢.

(٧٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٢٨ ـ ٤٣٥.

فلسطين: «لهذا تراءى لي أن أحادث بعض الشخصيات لتأليف جبهة للشروع بالعمل للوحدة وكان ما جرى البحث حوله بيني وبين عدنان الأتاسي في الفالوجا ـ فلسطين. حادثت عزة دروزة وقلت له ان الوحدة غايتنا، وهي ترمي إلى دولة واحدة وحاكم واحد ويظهر أن الظروف الحالية غير مساعدة على ذلك، ولكن ينبغي أن نبدأ بالعمل من الآن، فالموقف مساعد الآن، فإن سوريا معرضة لخطر، لأن اليهود يتفاهمون مع شرق الأردن فيأمنون جانبه، أما لبنان فكل ما يطلب منه أن يبقى على الحياد، فحينئذ سوريا وحدها تتعرض لخطر الصهيونيين، ولا سيما هي الدولة العربية المستقلة وهي القاعدة لطرد اليهود. ولا توجد دولة تساعدها إلا العراق، أما مصر فبعيدة. فلنبحث الآن أولاً في اتحاد بين سوريا والعراق يتناول الشؤون العسكرية والمالية والاقتصادية والخارجية ورفع الحواجز الجمركية... وإن سوريا من الممكن أن توافق على هذا المشروع. أما العراق فينبغي إقناع الوصي، وشدد على ضرورة البدء بالعمل، وتحادثت مع شكري القوتلي حول وحدة البلدين فرحب بها إلا أنه اشترط ألا تكون سبباً لسيطرة النفوذ البريطاني في سوريا. قالها هكذا هل لاقتناع أم ليسدّ باب البحث...؟»[٧٦].

ثم بدأ الهاشمي يلتقي بقادة الأحزاب السياسية العراقية ليبين الفوائد المرجوة من وحدة سوريا والعراق وضرورة الدعوة لها. وقد اجتمع مع كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، وعبد الوهاب محمود سكرتير حزب الأحرار. وكانت مواقفهما إيجابية خاصة سكرتير حزب الأحرار الذي دعا إلى عقد مؤتمر صحافي ليطرح الموضوع من خلاله[٧٧].

وقد وصل الأمر أن فكّر العديد من الضباط السوريين والعراقيين العاملين في جيش الإنقاذ أثناء حرب فلسطين في ضرورة تحقيق الوحدة بالقوة من خلال احتلال لبنان والأردن وسوريا والعراق وتوحيدها. وقد حددوا أن يقوم فوزي القاوقجي بقيادة هذا الجيش، إلا أن أمين رويحة حذر من عاقبة هذه الحركة خاصة أن القاوقجي لا يستطيع تحقيق هذه المهمة[٧٨].

ومن الداعين إلى وحدة البلدين قسطنطين زريق الذي ذهب على رأس وفد إلى العراق واجتمع بالمسؤولين فيه وأيدوا الفكرة، لكنه لم يلق التجاوب نفسه في سوريا، ولا سيما من الرئيس القوتلي، كما يقول محمود الهندي[٧٩].

(٧٦) الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، ج ٢: ١٩٤٢ ـ ١٩٥٥: العراق ـ سوريا ـ القضية الفلسطينية، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٩.
(٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.
(٧٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.
(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

والمشروع المقترح حسبما شرحه عميد حزب الشعب رشدي الكيخيا إلى الرئيس القوتلي أن تقوم دولة اتحادية تضم سوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق ويكون على رأس هذه الدولة ملك العراق ويكون رئيس جمهورية سوريا ورئيس جمهورية لبنان وملك شرق الأردن، نواباً للملك في بلادهم، إلا أن المشروع رفضه كل من لبنان وملك الأردن(٨٠). أما في سوريا فقد أخذ المشروع يتفاعل في الأوساط السياسية. لكن انقلاب حسني الزعيم أنهى هذا المشروع، ولكن إلى حين، إذ عاد إلى الظهور بعد قيام الانقلاب الثاني بقيادة العقيد سامي الحناوي كما سنرى.

وهكذا أصبحت وحدة القطرين شعار أغلبية الأحزاب السورية والهيئات الوطنية حتى حدث الانقلاب العسكري الأول بقيادة حسني الزعيم الذي كان من جملة أسبابه عجز السلطة السياسية وعدم قدرتها على فرض شخصيتها وطرح حقها في المحافل الدولية على الصعيد الخارجي، إلى جانب تقاعسها في تأمين تجهيز الجيش بالإمدادات والعتاد اللازمين على الصعيد الداخلي.

ولقد عجزت سوريا عن التلاؤم والتكيف مع الكارثة العسكرية التي حلت بها، وهي التي تعتبر نفسها أكثر حرصاً على فلسطين من البلدان العربية الأخرى. ذهب الجيش والشعب معاً بعفوية يطالبان بالثأر من دون أن يباليا بالطريق المثلى للوصول إلى الهدف.

خامساً: الاتجاهات الداخلية والعربية في العراق في الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ظهر جيل من الشباب يضم جماعة من المثقفين والمهنيين وضباط الجيش وسواهم. وكان هذا الجيل في معظمه من الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة، باستثناء فئة قليلة كانت تنتمي إلى الطبقات الاجتماعية الغنية. وكان هذا الجيل قد تثقف، ودرس العلوم التقنية إما في المعاهد التربوية الغربية أو في المعاهد العراقية الوطنية التي كانت قد أُنشئت على طراز المعاهد التربوية الغربية. ولما كانت هذه الفئة الجديدة من الشباب لا غنى عنها للمجتمع ولا سيما أن المجتمع العراقي كان قد بدأ يأخذ بتحديث الحياة وباقتباس حضارة العصر، فقد كان من الطبيعي أن يزداد نفوذها وأثرها في المجتمع العراقي. وبما أنهم كانوا قد عاشوا التيارات الفكرية الغربية والعقائد المختلفة، فقد راحوا يتكلمون عليها علناً كلما جرى بحث القضايا الاجتماعية والسياسية المعاصرة. وكانت النتيجة التي خرجوا بها أن القومية القديمة التي كان الجيل القديم يحكم تحت ستارها أصبحت فكرة بالية فقدت معناها. وأخذوا يدعون إلى تطبيق مثل جديدة في

(٨٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: الريس، المصدر نفسه، ص ٤٢٨ ـ ٤٣٢.

حقلي الاجتماع والسياسة. ولكن لما كان الجيل القديم يسيطر على الأنظمة البرلمانية وقانون الانتخابات فإن الجيل الجديد لم يجد أمامه ما يلجأ إليه لتحقيق أهدافه سوى العنف أكان ذلك في الأوساط المدنية أو العسكرية(٨١). والواقع أن الثورات والانتفاضات الجماهيرية التي شهدها العراق بعد الحرب العالمية الثانية، والتي ظلت زمناً تعمل على إضعاف العهد السابق وتقويض بنيانه، كان مصدرها القلق النفسي لدى الجيل الجديد.

وقد واجهت السلطة العراقية منذ نهاية الحرب تحديات متصاعدة، من قبل الفئات المثقفة والواعية، إذ رفضت الواقع الفاسد المتمثل بهيمنة فئة مصلحية صغيرة على مقاليد الحكم. ومثلاً على ذلك أن المناصب الوزارية بقيت مغلقة بوجه فئات اجتماعية عديدة على رغم ازدياد عدد المتعلمين وذوي الخبرة والكفاءة المؤهلين لإشغال مناصب قيادية، بما في ذلك المناصب الوزارية التي بقيت حكراً على الوجوه التي تعاقبت على الحكم حتى ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، ومن عوائل محددة. أما بعض المناصب الوزارية فقد تولتها شخصيات جديدة ظهرت على المسرح السياسي وذلك بفعل امتلاكها مؤهلات أكثر من المؤهلات التقليدية المتبعة في انتقاء النخبة(٨٢).

والسلطة العراقية لم تستطع أن تتغافل كلياً عن هذه التطورات السياسية والاجتماعية التي جرت في العديد من دول العالم ومنها العراق، بفعل أحداث الحرب العالمية الثانية ونتائجها التي وجد فيها الشعب العراقي فرصة لتشديد نضاله بفعل الوعي الوطني والقومي الذي وجد سبيله إلى فئات اجتماعية عديدة داخل العراق. وبوحي من السلطات البريطانية ونوري السعيد ألقى الوصي عبد الإله خطاباً على الأعيان والنواب في بهو أمانة العاصمة في السابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥. وفي هذا الخطاب ذكر الوصي أن الدولة العراقية ملكية ديمقراطية حرة مستقلة متمسكة بالسياسة الخارجية التي وضع أسسها الملك فيصل الأول. ثم تطرق إلى بعض نواحي السياسة الداخلية مثل الضمان الاجتماعي وإعداد الشباب لتولي أعباء الحكم والمسؤولية، وأضاف أن «هذه هي الأركان الأساسية الوطنية والقومية التي لا غنى لأي حزب أو هيئة سياسية عن اتخاذها قواعد ثابتة لمناهجها التفصيلية هادفة إلى خدمة البلاد وتحسين شؤونها. فإن الأحزاب والهيئات السياسية والوطنية التي لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها ستتقدم إلى الأمة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات، فمن فاز منها على سواه بثقة الشعب وتأييده اضطلع بالحكم، ونهض بمسؤولية تنفيذ تلك السياسة الوطنية...»(٨٣).

---

(٨١) مجيد خدوري، **العراق الجمهوري** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤)، ص ١٤ ـ ١٥.

(٨٢) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٤ (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤)، ج ١٠، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٨٣) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٦ (بيروت: منشورات مركز الأبجدية، ١٩٨٢)، ج ٦، ص ١١٣ ـ ١١٤.

ووفقاً للسياسة الجديدة التي وعد بها الوصي في خطابه المذكور، قدمت وزارة حمدي الباجه جي الثانية استقالتها في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦، وتألفت بعدها وزارة توفيق السويدي الثانية في ٢٣ شباط/ فبراير من العام نفسه. وفي ٥ آذار/ مارس ألقى توفيق السويدي منهاج وزارته في مجلس النواب، وفيه وعد بنقل حالة البلاد من الوضع الشاذ الذي خلفته الحرب إلى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف السلم، بإلغاء الإدارة العرفية وإلغاء مرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة وسد المعتقل والإفراج عن المعتقلين، ورفع الرقابة عن الصحافة، وفسح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية وتحقيق أهداف خطاب الوصي الذي ألقاه في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥[٨٤].

ويقول كامل الجادرجي في مذكراته إن تأليف وزارة توفيق السويدي كان إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في تاريخ العراق. فقد كانت هناك ثلاثة عوامل تلعب دورها، **أولها**: بعض الوزراء الراغبين في إنهاء الأحوال الاستثنائية التي سادت العراق أثناء الحرب. **وثانيها**: شعور حكام العراق والإنكليز بضرورة إجراء تعديلات في أسس الحكم في فترة ما بعد الحرب. أما **العامل الثالث**: فهو نضوج وعي سياسي ورأي عام التف حول المناداة بالإصلاح. وفي محيط هذا الرأي العام كانت بعض الأحزاب متبلورة فعلاً وحاضرة للظهور على مسرح السياسة العراقية عند إجازتها رسمياً. وفعلاً تمت إجازة خمسة أحزاب هي: الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب[٨٥].

وقد بدأت وزارة توفيق السويدي الثانية التي ألفها في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ بالتمهيد لتنفيذ خطة عقد المعاهدة. وكان لولب الحركة في هذا الموضوع نوري السعيد الذي حاول إضفاء صفة الشرعية على انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦ بتوريط حزب الأحرار والحزب الوطني الديمقراطي بإشراكهما في وزارته التاسعة التي ألفها في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه. إلا أن قيادات الحزبين اكتشفت لعبة نوري السعيد بشكل مبكر، لكن نوري السعيد نجح بانتخاب مجلس للنواب يخدم الغرض المطلوب. وقد هيأ المجال أمام صالح جبر الذي ألف وزارته في التاسع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٤٧ لكي يحقق الغرض النهائي وهو ربط العراق بعجلة الاستعمار البريطاني[٨٦].

ومن أجل إيجاد مناخ سياسي ملائم لتمرير المعاهدة قامت حكومة صالح جبر بغلق مكاتب حزبي الاتحاد الوطني الديمقراطي والشعب في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧ وتعطيل

---

(٨٤) فاضل حسين، **تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨** (بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٦٣)، ص ٣٠.

(٨٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: كامل الجادرجي، **مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٨٥ ـ ٩١.

(٨٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية** (١٩٧٤)، ج ٧، ص ٢١٠ ـ ٢٧٤.

صحفهما، إلى جانب تعطيل صحف أخرى كـ صوت الأهالي والسجل والرائد والهدى والنداء، وتعريض بعض قادة الأحزاب للمحاكمة أمثال كامل الجادرجي وعبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف وغيرهم[٨٧].

ولما أتم البريطانيون والسلطة العراقية التمهيدات المقتضاة لعقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٣٠ عقد اجتماع في قصر الرحاب في بغداد، يوم ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ حضره رؤساء الوزارات السابقون وبعض الوزراء المقربين للوصي. وكانت هذه قاعدة جديدة ابتدعها نوري السعيد لإشراك الساسة الموالين في أمور البلاد الكبرى وتحميلهم مسؤولية ما يحدث. وقد بحث في هذا الاجتماع موضوع المعاهدة المقترحة والمراحل التي بلغتها. فأيدت الأكثرية الأسس التي تم التوصل إليها واستنكف البعض عن إبداء الرأي حتى تعلن بنود المعاهدة. ومن الجدير بالذكر أن الوصي على العرش ونوري السعيد اتجها إلى إبعاد قادة الأحزاب عن حضور هذا الاجتماع لدرجة أنهم سمعوا به من الإذاعة أو قرأوه في الصحف. واعتبر قادة الأحزاب أن الحكومة لا تهتم برأي أحزابهم بل تعتبرها عاملاً معوقاً في وجه عقد المعاهدة. وجاء ذلك على لسان فاضل الجمالي وزير الخارجية الذي صرح إلى وكالة رويتر للأنباء: «إن السياسة الحزبية تقف وراء الكثير من الانتقاد المتزايد في العراق لمعاهدة ١٩٣٠»[٨٨].

وفي الخامس عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ وقعت المعاهدة العراقية ـ البريطانية الجديدة في بورتسموث ـ نسبة إلى الميناء البريطاني الذي تم فيه توقيع المعاهدة ـ وقد شددت بدرجة أكبر على تبعية العراق لبريطانيا. وعلى الرغم من أن المادة الخامسة من المعاهدة الجديدة ألغت معاهدة عام ١٩٣٠، فإن الملحق الخاص بمعاهدة بورتسموث أتاح للقوات البريطانية إمكانية احتلال العراق ليس من خلال الحرب فقط، بل حتى في حالة خطر الحرب. ونصت المعاهدة كذلك على تشكيل مجلس عسكري مشترك خاص من صلاحياته وضع خطط الدفاع عن العراق وتجهيز الجيش العراقي وتدريب ضباطه. وقد قصد البريطانيون من المعاهدة الجديدة إزالة كل غموض جاء في معاهدة عام ١٩٣٠ لغير صالحهم، مستفيدين من التجارب التي مروا بها في حركة عام ١٩٤١ وأن تكون المعاهدة أبدية المفعول، إذ نصت على «تعاون الفريقين المستمر في الدفاع عن مصالحهما المشتركة»[٨٩]، بعد أي تعديل قد يطرأ عليها بعد انقضاء أمدها وهو عشرون عاماً.

---

(٨٧) جعفر عباس حميدي، **التطورات السياسية في العراق، ١٩٤١ ـ ١٩٥٣** (النجف: مطبعة النعمان، ١٩٧٦)، ص ٤٦٢.

(٨٨) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), p. 547.

(٨٩) ناجي شوكت، **سيرة وذكريات ثمانين عاماً، ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤** (بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي، ١٩٧٤)، ص ٥٩١.

وقبل التوقيع على المعاهدة أدرك الوطنيون على اختلاف ميولهم السياسية خطر هذه المعاهدة على استقلال البلاد وسيادتها الوطنية، فعملت الأحزاب الوطنية على توعية الرأي العام وتعبئته لرفض جميع المشاريع والمعاهدات المخلة بالاستقلال الوطني. وقد عمت المظاهرات والإضرابات بغداد والمدن الرئيسية وأثمرت في النهاية إلغاء المعاهدة[٩٠]، وإسقاط حكومة صالح جبر وتشكيل حكومة جديدة برئاسة محمد الصدر.

وتولت هذه الوزارة في مطلع تشكيلها مهمة إخفات الأصوات المعارضة عن طريق السماح للشعب ومنظماته السياسية بتقديم المذكرات ومقابلة رئيس الوزراء وبعض الوزراء. لكنها عادت واستغلت الأحكام العرفية لغير الغرض الذي أعلنت من أجله، وهو حماية الجيش العراقي الذاهب إلى فلسطين، فنكلت بالوطنيين وتدخلت بالانتخابات ولفقت نتائجها. وهذه السياسة كانت سمة ثابتة للحكومات المتعاقبة في العراق حتى قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وإن اختلفت بهذه الدرجة أو تلك.

أما على صعيد الاتجاهات العربية للعراق، بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة علاقاته مع سوريا، فقد اتسمت بالفتور. فالعراق كان يشعر بخيبة أمل بسبب عدم نجاح مشاريع الهاشميين الوحدوية وابتعاد سوريا عن العراق وتوثيق علاقاتها مع مصر التي أصبحت سياستها العربية تلقى نجاحاً في الجامعة العربية.

وقد أصبحت اهتمامات العراق الرسمية على الصعيد العربي لا تتعدى أشكالاً من العلاقات التي تقوم بين العديد من دول العالم، إلا أن ساسة النظام لم يكونوا يجرؤون على معارضة القومية العربية بشكل صريح، بل اصطنعوا طرازاً خاصاً من القومية العربية لا يعدو في حقيقته وواقعه «كونه إقليمية ضيقة، مع التغني بالعروبة والوحدة العربية باعتبارها وسيلة من وسائل التمويه وخداع الشعب العراقي»[٩١].

وقد جسد الوصي على العرش اتجاهات الحكومة العراقية إزاء حركة الوحدة العربية من خلال خطاب القاه في حفل افتتاح الاجتماع الاعتيادي الثالث من الدورة الانتخابية العاشرة في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥ إذ قال: «وإنا لنحمد الله تعالى على تحقيق أمانينا بتأسيس جامعة الدول العربية، تلك الجامعة التي نرجو أن تكون عنوان التآخي والوحدة بين الأقطار العربية، كما نأمل أن تصبح أداة تعاون وانسجام بين الأقطار العربية كافة في مجابهة العالم الجديد بعد الحرب. ولقد ظهرت ثمرة الجامعة العربية فعلاً من مواقفها في الدفاع عن سوريا ولبنان. . .»[٩٢].

---

(٩٠) زكي خيري وسعاد خيري، **دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي** ([د.م.: د.ن.]، ١٩٨٤)، ص ١٧٤ ـ ١٧٧.

(٩١) عبد الرحمن البزاز، **من وحي العروبة**، ط ٢ (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٣)، ص ٧١.

(٩٢) الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية** (١٩٨٢)، ج ٦، ص ٣٠٢.

وأصبحت الجامعة العربية هي نهاية المطاف للمسؤولين العراقيين خاصة في السنتين اللتين اعقبتا الحرب العالمية، إذ في كل البرامج الوزارية وخطابات العرش أخذت تردد العبارات اللبقة التي تعبر عن التزام المسؤولين العراقيين بجامعة الدول العربية وميثاقها الفضفاض(٩٣).

وانسجاماً مع مواقف بريطانيا والولايات المتحدة الرامية لإقامة أحلاف إقليمية تستخدم كقاعدة للعدوان ضد الاتحاد السوفياتي، زار الوصي على العرش في ربيع عام ١٩٤٥ الولايات المتحدة بصحبة نوري السعيد ثم عاد إلى انكلترا ومنها إلى تركيا في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه. وبعد عودة الوصي إلى العراق تخلف نوري في تركيا وباحث حكومتها في اقتراحها تكوين كتلة الشرق الأوسط بالتعاون والتنسيق مع بريطانيا والولايات المتحدة للوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي، وإذا ما تم التفاهم بين تركيا والعرب تتم السلسلة التي يريدها الغربيون لتطويق الاتحاد السوفياتي واحتوائه. وقد أجرى نوري مباحثاته من دون تخويل من الحكومة لكنه استطاع الحصول على هذا التخويل بدعم من الوصي فعُيِّن رئيساً للجنة المفاوضات مع تركيا. وفي عهد وزارة توفيق السويدي الثانية مُنح نوري السعيد صلاحيات مطلقة ومنها التفاوض حول التعاون مع تركيا. ويذكر نوري السعيد «أنه استشار وزارة الخارجية البريطانية عن طريق السفارة البريطانية في أنقرة ونال تأييدها»(٩٤). ومن أجل امتصاص النقمة العربية ومحاولة جر دول عربية أخرى لسياسته هذه قام نوري السعيد في الفترة بين ٢ و١٥ شباط/ فبراير ١٩٤٦ بزيارة إلى كل من الأردن وسوريا ولبنان واجتمع في سوريا مع سعد الله الجابري رئيس الوزراء وتباحث في قضية «توثيق علاقات العراق مع جيرانه العرب والأتراك»(٩٥).

ويكشف محضر الاجتماع بين الرجلين أن زيارة نوري السعيد كانت مفاجئة للمسؤولين السوريين، وبعد أن تحدث سعد الله الجابري مرحباً بنوري السعيد بدأ نوري السعيد حديثه عن التطورات العالمية التي حدثت عقب الحرب العالمية الثانية، والتي رأت الحكومة العراقية ضرورة التشاور مع الأقطار العربية بخصوصها، وذلك «لتوثيق الأخوة والصداقة وإحلال حسن التفاهم وحفظ الأمن الدولي في الشرق الأوسط بصورة خاصة، والاشتراك في حفظ الأمن والطمأنينة في مناطق العالم الأخرى». وتناول العلاقات العراقية ـ التركية وضرورة إيجاد تفاهم بين الدولتين «وإن أمكن توثيق الصلات بين تركيا وباقي الدول

---

(٩٣) لمزيد من التفاصيل، انظر نص البلاغ المشترك الذي صدر عقب مؤتمر الشونة في الأردن بين الوصي والأمير عبد الله، في: **الأخبار** (بغداد)، ١٩٤٦/٢/٧.

(٩٤) فاضل حسين، **سقوط النظام الملكي في العراق** (بغداد: مكتبة آفاق عربية، [١٩٨٦])، ص ١٣.

(٩٥) العراق، مجلس النواب، **حقائق في السياسة العربية يبحثها مجلس النواب العراقي** (بغداد: مديرية التوجيه والإذاعة العامة، ١٩٥٥)، ص د.

العربية»، ثم حدد أسس المباحثات التي سيجريها مع الأتراك، حيث قال: «إن الحكومة العراقية على استعداد أن تتفق مع الجمهورية السورية في أي وقت تشاء على الأسس التي سيتم الاتفاق عليها مع الحكومة التركية أو على أسس أوسع . . .». وتحدث الجابري متسائلاً: «هل نستطيع أن نفهم ما هو الذي حدا العراق على سلوك هذا الاتجاه الجديد نحو تركيا بهذه السرعة؟!!» فأجاب نوري السعيد مستعرضاً تاريخ العلاقات التركية ـ العراقية وقال: «لقد كان بودي أن يتم هذا التعاون على يد الجامعة العربية بالنظر لأن المواضيع التي عرضتها هي من أحسن مبادئها التي كنا نصبو إلى تحقيقها بأسرع وقت ولكن التباطؤ في العمل وانشغال الجامعة العربية بأمور أخرى وانصرافها عن هذه الأمور الحيوية هي التي ألجأت الحكومة العراقية إلى تحقيق هذه الغايات مع الدول المجاورة لها، وطرق باب الدول العربية والشرقية كلٍّ على انفراد». ودعا الجابري نوري السعيد إلى أن يقوم بالاتصال بالبلدان العربية قبل اجراء مفاوضات مع الأتراك، وتهرب نوري السعيد بحجة ارتباط العراق مع تركيا بميثاق سعد أباد وليس هناك تعارض بين هذا الميثاق وميثاق الجامعة. وحدد الأسباب التي جعلته يهتم بسوريا ولبنان وفي مقدمتها العلاقات المميزة سياسياً واقتصادياً. وحثه الجابري على ضرورة عرض الموضوع على مصر، إلا أن نوري السعيد قال إن «الحكومة العراقية غير مستعدة لتأجيل المفاوضات مع تركيا وأخشى أن تلاقي مقترحاتي بعض العراقيل إذا تقدمت بها لمصر». وعاد الجابري إلى الحديث مؤكداً ضرورة التباحث مع الأقطار العربية الأخرى، من خلال جامعة الدول العربية، إلا أن نوري هاجم الجامعة واعتبرها لا تقوم بأية فعالية منذ تأسيسها. تحدث بعد ذلك سعد الله الجابري بصراحة فقال: «واسمحوا لي أن أصارحكم بأنني لا أريد أن أجعل موقف سوريا تحت الشبهة والشكوك فيه من قبل كل بلد عربي وبالنسبة للجامعة العربية»[٩٦]. وانتهى الاجتماع من دون أن يحقق نوري السعيد هدفه بجر سوريا إلى الأحلاف الدولية أو الإقليمية.

وفي التاسع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٤٦ وقع نوري السعيد مع تركيا معاهدة صداقة وحسن جوار لها ستة ملاحق، وعلى اتفاقيتين أخريين. ادعى نوري السعيد أن هذه المعاهدة لا تناقض تعهدات العراق في ميثاق سعد آباد وميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بل تضمن تأييد الحكومة التركية في قضية فلسطين، ولكن المادة الأولى في المعاهدة قالت «باحترام العراق واعترافه بضم لواء الاسكندرون السوري إلى تركيا»[٩٧].

وقد عارضت الأحزاب والقوى السياسية العراقية هذه التوجهات، وعبر توفيق السويدي عن ذلك بقوله: «فمصلحة الشرق العربي إذاً في التريث والتدبر حتى تتكشف الحالة الدولية انكشافاً واضحاً بإتمام عقد الصلح. وعندما تتبلور سياسة المعسكرين يتخذ

---

(٩٦) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف العراق، العلاقات مع سوريا، المسلسل رقم (٣٩)، مكرر.
(٩٧) حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، ص ١٣.

الشرق العربي سياسته الحاسمة، والتريث يستلزم بطبيعة الحال نوعاً من المساومة واستعادة الحق المسلوب، لأن البلاد العربية لم تصفِّ بعد حسابها مع الحلفاء»(٩٨).

لكن نوري السعيد دافع عن سياسته بحجة أن التطورات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية استدعت الانحياز إلى الغرب، لا بل وصل إلى حد الهجوم على فكرة الحياد بقوله: «يتضح مما تقدم أن فكرة الحياد أصبحت نظرية لا تمت إلى الواقع بكبير صلة، وإذا ساء حظ البشرية واستمر التكتل فمن صالح كل أمة أو دولة أن تنضم إلى إحدى الكتلتين، وفقاً لما تمليه عليها مصالحها الحقيقية وشعورها الصادق، وأن لا تتمسك بنظرية خيالية يتعذر تحقيقها. وقد تسيء الدولة المتمسكة بالحياد إلى نفسها، وقد يكلفها ذلك كثيراً لأنها تصبح ألعوبة بين الفريقين لا يُعتمد عليها ولا يرعى لها حق أو حرمة ولا سيما إذا كانت تلك الدولة كدول الشرق العربي التي لا تملك من القوى المادية ما تصد به الأعداء»(٩٩).

وكان هدف نوري السعيد من عقد المعاهدة بين تركيا والعراق أن يجعل دور العراق محايداً في النزاع السوري ـ التركي حول لواء الاسكندرون بحجة أن العراق من خلال المعاهدة قد اعترف بحدود تركيا الحالية. وكان نوري السعيد قد حاول في زيارته إلى دمشق أن يجعل الحكومة السورية توافق على طلب الأتراك بأن يعترفوا باستقلال سوريا على أساس الاعتراف بالحدود القائمة. فرفض سعد الله الجابري ذلك لما في «هذا الاعتراف من عواقب على مستقبل لواء الاسكندرون السوري»(١٠٠).

لقد كان مشروع وحدة سوريا والعراق قبلة آمال العرب في الفترة الواقعة بين الحربين، وكان قد استقر في أذهان الناس أن الانتداب في سوريا والعراق هو الذي يحول دون تحقيق الوحدة بين البلدين، ولكن ما إن تحررت سوريا إذا بالإقليمية في أضيق وأدنى معانيها تحل محل كل حركة اتحادية. وأصبح التوتر هو السمة السائدة في علاقات البلدين بعد الحرب العالمية الثانية. وأخذ الجميع يتذرعون بحجج عدة لمحاربة كل حركة اتحادية، إذ إن السوريين يأخذون على الجانب العراقي صفة الخضوع للاستعمار ويعتصمون وراءها للدفاع عن إقليميتهم. ولا يستطيع أحد نكران حقيقة خضوع العراق للحكم البريطاني، لكن الذي لا يمكن قبوله هو اتخاذ تلك الذريعة سبيلاً للقضاء على كل فكرة اتحادية وقطع زمام المبادأة والعيش في عزلة.

وفي المقابل إن غاية ما يمكن أن يوصف به النظام الحاكم في العراق آنذاك أنه نظام إقليمي (عراقي) طابعه الداخلي العمل على المحافظة على الإقطاع وتمكين رؤوس الأموال من

---

(٩٨) **الهلال** (مصر)، مج ٥٥، ج ٢ (شباط/ فبراير ١٩٤٧)، ص ١٦.

(٩٩) **الهلال**، مج ٥٥، ج ١ (١٩٤٧)، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(١٠٠) الهاشمي، **مذكرات طه الهاشمي**، ج ٢: ١٩٤٢ ـ ١٩٥٥: **العراق ـ سوريا ـ القضية الفلسطينية**، ص ١٢٠.

الاستغلال وانعدام الحريات الديمقراطية، وطابعه الخارجي سياسة الأحلاف والتبعية لدول الغرب.

ويمكن ملاحظة أن الفئات صاحبة الدعوة لفكرة القومية العربية قد مرت بمرحلتين: مرحلة ماقبل الوصول إلى السلطة، حيث كانت الراديكالية هي السائدة في الأفكار، ومرحلة ما بعد الوصول إلى السلطة حيث أسرت السلطة ومناصبها الأفكار والاهتمام. وأصبح أغلب الساسة يتصرفون في حدود طموحاتهم للحصول على المناصب الحكومية، من دون إيلاء الاهتمام اللازم لمشاكل البلاد والشعب مما حوّلهم إلى عامل معوق لأية اتجاهات سياسية وفكرية لا تنهل من مناهلهم.

وخلال هذه المرحلة تغيرت رؤية الأمور داخل الحركة السياسية السورية، إذ كانت أنظار هذه الحركة قبل الحرب العالمية الثانية تتجه نحو العراق، باعتباره البلد القادر على تحقيق الوحدة من جراء ما يملكه من قوة اقتصادية وعسكرية. إلا أن حصول سوريا على الاستقلال قبل العراق جعل مركز الثقل ينتقل نسبياً إلى سوريا، ولم يعد من المناسب التعويل على بلد ما زال تحت الاحتلال في إنجاز قضية كبرى ومهمة كالوحدة العربية. ولم يكن هذا التحول غريباً، على كل حال، إذ كانت سوريا حاضنة أفكار القومية العربية ومركزاً لانتشار هذه الأفكار في دول المشرق العربي، ومنها العراق بشكل خاص. وجاء ذلك بسبب الاحتكاك المبكر لسوريا مع الغرب وسياساته وأفكاره بالمقارنة مع العراق الذي عاش عزلة فعلية عن التيارات الاجتماعية والفكرية في الغرب من جراء السياسة البريطانية من جانب، وموقعه الجغرافي من جانب آخر، هذا إضافة إلى تأثير سياسة فرنسا الساعية للدمج الثقافي بالمقارنة مع سياسة بريطانيا المتجهة نحو عزل مستعمراتها عن التأثيرات التي تراها غير مؤاتية لمصالحها.

ولعبت القضية الفلسطينية دوراً كبيراً في زيادة الوعي القومي في كل من سوريا والعراق، فالمشروع الصهيوني بما عناه من احتلال وحروب شكل صدمة في البحث عن الهوية القومية، وفي تحسس الخطر الجاثم على حدود سوريا بشكل خاص، وهو أمر دفع ساسة سوريا للتقرب أكثر من العراق لقناعتهم بأن العراق هو العمق الاستراتيجي لسوريا في مواجهة الأفكار الصهيونية.

لقد أدت التحولات داخل البلدان العربية، وفي سوريا والعراق، إلى تغيير ملموس في أشكال التعاطي مع القضايا العربية من قبل الدول الاستعمارية، فمع نمو فكرة الوحدة والقومية العربية غيرت بريطانيا من سياستها بالسعي إلى التقرب من العرب، عبر إبداء التعاطف مع مطالبهم الوطنية الخاصة بكل بلد على انفراد، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب السجل الأسود للسياسة البريطانية في المنطقة، وما جلبته من مشاكل، وما ولدته من عدم الثقة بكل ما تزعمه بريطانيا أو تقوله.

بعد حصول سوريا على الاستقلال حدثت تمايزات واضحة في السياسة السورية والعراقية في آن واحد، أدت إلى ابتعادهما بعضهما عن بعض. فقد اتسمت السياسة السورية في قضايا النضال السياسي ومسائل الاقتصاد بالعمل على صياغة سياسة عربية عامة تكون سنداً لاستقلال سوريا الحديث واستقلال أية دولة عربية تحصل على الاستقلال. وكان الساسة السوريون حريصين على البعد العربي في سياستهم لحرصهم على عدم الخوض في المعارك مع الغرب بصورة منفردة خوفاً على الاستقلال، وبسبب إدراك صعوبة خوض معارك ومواجهات من هذا النوع، من دون توفير الحدود الدنيا من التضامن العربي، والعمل المشترك.

وعلى خلاف السياسة السورية اتسمت الاتجاهات الداخلية والعربية في العراق بميزة الارتباط مع الغرب من جهة، والتطلع للسيطرة على سوريا من جهة أخرى. هذا على رغم أن الساسة في العراق كانوا يعرفون مدى تمسك السوريين باستقلالهم.

الفصل الثالث

الاتجاهات السياسية للأحزاب في البلدين وموقفها من وحدة البلدين بين عامَيْ ١٩٤٥ و١٩٤٩

تمهيد

يمكن القول إن الفترة من منتصف الثلاثينيات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تعتبر فترة تبلور واختمار للقوى الاجتماعية وفي طليعتها الأحزاب السياسية، ففي سوريا تبلورت المعارضة في رجال الكتلة الوطنية وجماعة عبد الرحمن الشهبندر ضد إدارة الانتداب والمتحالفين معها من تجار وملاك. وفي العراق برزت جماعة الأهالي ثم جمعية الإصلاح الشعبي كنقطتي التقاء لجماعات المعارضة ضد الملكية وتحالف الضباط الشريفيين والتجار والإقطاع الممثلين بالأحزاب البرلمانية[1].

وفي الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية حدث تطور نسبي في الوضع الاقتصادي في كل من سوريا والعراق، تمثل في ارتفاع معدلات الانتاج الزراعي ـ يضاف إلى ذلك في حالة العراق زيادة الناتج القومي بسبب الدخل من النفط. وقد أدى هذا التحسّن النسبي في الوضع الاقتصادي إلى التركيز الشديد على الملكية الزراعية في الريف، وتعميق الفوارق الطبقية في المدن، وبالتالي إلى الفرز المتواصل للقوى الاجتماعية المتصارعة الذي سيعود في النهاية إلى استقطاب اجتماعي بين الفئات الحاكمة من كبار الملاك والتجار والمنتفعين بالسلطة، والقوى الاجتماعية الشعبية الأخرى. وكذلك بروز الدور السياسي للطبقة الوسطى في هذه الفترة، فقد كانت الفئات الوسطى بين السكان تؤيد تقليدياً أحزاب المعارضة المعتدلة. ولكن دخول فئة مثقفة تنتسب في أصلها الاجتماعي إلى الطبقة الوسطى ميدان العمل السياسي، في وقت ظهر فيه واضحاً العجز الأيديولوجي والسياسي لأحزاب

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ٩٣ ـ ١٠٥.

المعارضة المعتدلة، قد أدى إلى تشكيل أحزاب ذات أيديولوجيات مختلفة موجهة بشكل رئيسي إلى الفئات الوسطى من السكان، الأمر الذي «ساعد على التعبئة السياسية لفئات واسعة من السكان. وقد دخلت الأحزاب الجديدة اليسارية منها والقومية في تنافس مستميت مع الأحزاب التقليدية للوصول إلى السلطة وبالتالي تسيير دفة الدولة»(٢).

وشهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية انفراجاً في الوضع السياسي في البلدين مما انعكس بالتالي على الحياة الحزبية، ففي سوريا وبعد أن شكل سعد الله الجابري أول حكومة سورية بعد الاستقلال بتاريخ ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٤٦ بدأ النشاط الحزبي في المدن السورية، وضمن المجلس النيابي، وانتشرت الأحزاب بكثرة حتى «أصبح عددها يزيد عن الخمسة عشر حزباً»(٣).

بعد تشكيل توفيق السويدي لوزارته في ٢٣ شباط/فبراير عام ١٩٤٦، حدد برنامجها أمام مجلس النواب، وفيه وعد بنقل حالة البلاد من الوضع الشاذ الذي خلفته الحرب إلى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف السلم، ومنها افساح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية. وفي ٢ نيسان/ أبريل ١٩٤٦ أجازت وزارة الداخلية تأليف خمسة أحزاب سياسية هي حزب الأحرار وتولى مهامه داخل الشعلان ثم انتقلت رئاسته إلى توفيق السويدي ثم إلى سعد صالح، وحزب الاستقلال برئاسة محمد مهدي كبة، وحزب الشعب برئاسة عزيز شريف، وحزب الاتحاد الوطني بزعامة عبد الفتاح ابراهيم، والحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي(٤).

ولم تكن الحياة الحزبية في كل من سوريا والعراق متوقفة على الأحزاب المجازة رسمياً، بل كانت هناك أحزاب سرية لعبت دوراً أساسياً في تاريخ القطرين الوطني والقومي. وسنحاول في بحثنا للأحزاب إلقاء نظرة على تأسيس كل حزب من الأحزاب واتجاهاته السياسية، وخاصة القومية منها، ثم نحاول بحث مواقف هذه الأحزاب من المشاريع الوحدوية التي طرحت منذ مطلع الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٤٩.

ويقسم ساطع الحصري رجال السياسة والاجتماع في الأمم التي لم تكتمل وحدتها بعد كالأمة العربية إلى اتجاهين رئيسيين: **الاتجاه الأول** وهم أصحاب النظرية الوطنية ممن يرتضون الوطن الفعلي المعترف به دولياً ويقصرون نشاطهم وولاءهم عليه وحده. أما الاتجاه

---

(٢) خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٩٦.

(٣) غالب العياشي، **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الافرنسي في سوريا** (بيروت: مطابع أشقر إخوان، ١٩٥٥)، ص ٤٩٩.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٤ (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤)، ج ٧، ص ١٩ ـ ٤١.

الثاني فهم أصحاب النظرية القومية، ممن يتطلعون إلى وطن منشود تمتد حدوده حتى تطابق الحدود القومية للأمة التي ينتمون إليها ويعملون سياسياً على تحقيق هدفهم.

ونتيجة للخلاف بين هاتين النظريتين تختلف النظرة السياسية لقضايا الوطن الأساسية، ويضاف إلى فريق أصحاب النظرية الوطنية وأصحاب النظرية القومية فريق ثالث يرى في الوقوف عند حدود الوطن السياسي أو عند حدود الوطن القومي نزعة أنانية بالية «لا تليق بالمتنورين والمفكرين الذين يجب أن تربطهم نزعتهم الفكرية بالعالم أجمع وبالأمم جميعاً لتصبح نزعة أممية أو عالمية»[5]. وهذه النظريات الثلاث تنطبق على اتجاهات الأحزاب في كل من سوريا والعراق، أي أن الأحزاب في كل منهما التزم بعضها الاتجاه القومي، في حين تبنى الثاني الاتجاه القطري، أما الثالث والأخير فقد التزم الاتجاه الأممي، وإن مناهج الأحزاب السياسية باستثناء الأحزاب الأممية القائمة حددت موقفها من العروبة والقومية بصراحة، وذلك إما في فصول خاصة، تحمل عناوين خاصة مثل: السياسة القومية، أو السياسة العربية، وإما في فصول عامة تتناول القضايا العامة، مثل: مبادىء الحزب، أو السياسة الخارجية.

أولاً: الأحزاب السياسية في سوريا (التأسيس والاتجاهات) ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩

١ ـ الأحزاب القومية

تأسست في سوريا عدة أحزاب قومية كان البعض منها على رأس السلطة في البلاد في حين بقيت أحزاب أخرى معارضة في الفترة منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية حتى فترة الانقلابات العسكرية عام ١٩٤٩، ومن الأحزاب القومية التي تولت السلطة:

أ ـ الكتلة الوطنية

بعد مغادرة الملك فيصل سوريا اجتمع بعض السياسيين ممن كانوا في حزب الاستقلال وحزب الفتاة، وألفوا مجموعة للدخول في الانتخابات للمجلس النيابي، وقد اطلق هؤلاء على تنظيمهم الجديد اسم الكتلة الوطنية، وقد نالت منذ تأسيسها في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٧ «تأييد قطاعات واسعة من الشعب السوري»[6]. ويحدد محمد كرد علي الأساليب التي اتبعتها للسيطرة على الحياة السياسية في سوريا إذ كانت «تعمد إلى الدعايات الواسعة لتخفف أصوات الناقمين والناقدين وقد تلجأ إلى القوة فتضرب وتشرد وتعتقل وتغلق

---

(٥) ساطع الحصري [أبو خلدون]، دفاع عن العروبة، سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٨.

(٦) محمد كرد علي، المذكرات، ٣ ج (دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩)، ج ٢، ص ٥١٧.

صحف المعارضة لتلقي الرهبة في قلوب المخلصين. . . ولا ينكر على الكتلة تماسكها أمام أعدائها حتى تسنى لها أن تحكم هذه الحقبة الطويلة»[٧]. وقد بلغت قمة نفوذها في فترة الثلاثينيات حيث وافق قادتها على طمس خلافاتهم والاتحاد لمجابهة الفرنسيين. وكانت قمة مجهوداتهم هي المفاوضات مع حكومة ليون بلوم الفرنسية عام ١٩٣٦ من أجل إبرام معاهدة، لكن البرلمان الفرنسي لم يصادق على المعاهدة فتقوضت بذلك شعبية الكتلة ونفوذها. ولقد ظلت الكتلة الوطنية «على الرغم من عجزها المرشح الوحيد لاستلام السلطة ما بقيت العلاقات بفرنسا تغلب على الدبلوماسية السورية، وما بقي الجنود الفرنسيون يحتلون البلاد»[٨]. وكان تهاون الكتلة الوطنية في سياساتها إزاء الفرنسيين، وطبيعة تركيبتها السياسية والاجتماعية والفكرية، إضافة إلى المنافسات المتأصلة والطموحات الفردية القائمة بين أعضائها، وعدم أهليتها للحكم من الناحية الإدارية، هي الأسباب التي تقف وراء الانشقاقات التي تعرضت لها الكتلة[٩]. وكان أكبر هذه الانشقاقات الانشقاق الذي أفرز مجموعة من قيادييها عام ١٩٣٩ شكلوا عام ١٩٤٨ حزب الشعب، أما ما تبقى من القياديين والكوادر فقد شكلوا حزباً جديداً أطلق عليه اسم الحزب الوطني[١٠].

أما توجهاتها على الصعيد القومي وموقفها من الوحدة العربية، فعلى الرغم من أنها كانت تؤكد على قضية الوحدة، إلا أن دعوتها بقيت مجرد تأملات وأمنيات تطل على حركة القومية العربية من الأعلى، وبذلك لم تستطع أن تعبر عن المضمون الجماهيري لحركة القومية العربية، فظلت شخصية بعيدة عن العمق والشمول، معتبرة الوحدة القومية عبارة عن تجمع للأقطار العربية من دون النظر إلى الأبعاد الاقتصادية والفكرية والسياسية، وإلى القوى الجماهيرية التي تمثل القاعدة الأساسية والأداة الرئيسية في عملية البناء القومي والتغيير الجذري للواقع العربي، خاصة «أن الوحدة تشكل ثورة متكاملة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً»[١١].

ويتوضح ذلك جلياً من خلال قانونها الأساسي الذي أقر في حمص في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢، حيث جاء في مادته الأولى أن الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها:

«أ ـ تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية

(٧) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٩٠٤.

(٨) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٣)، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: نجاح محمد، **الحركة القومية العربية في سوريا من خلال تنظيماتها السياسية** (دمشق: دار البعث، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٧٩ ـ ٨١.

(١٠) سيل، المصدر نفسه، ص ٤٤.

(١١) ديب أبو لطيف، **الوعي والانتماء** (دمشق: مطبعة النجاح، ١٩٨٦)، ص ١٤٤.

وإيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة، وجمع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة».

«ب ـ تأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى، لتأمين الاتحاد مع هذه الأقطار، على أن لا يحول هذا السعي دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر»[١٢].

ولكن الكتلة الوطنية وضعت منهاجاً جديداً لها عام ١٩٤٤، غيرت فيه موقفها من الوحدة، فبعد أن كانت تدعو إلى الاتحاد بحسب القانون الأساسي لعام ١٩٣٢، أصبحت تدعو إلى الوحدة العربية عن طريق الهيئات الشعبية. فقد جاء في المادة الخامسة من المنهاج أن «الكتلة الوطنية تعمل كل ما في وسعها لتحقيق الوحدة العربية، ولأجل هذه الغاية تسعى لتشكيل هيئات اتحادية شعبية في البلدان العربية المجاورة تبث هذه الروح وتعمل لتقوية شعور الإخاء وتدعو للتضامن وتوثيق الصلات والروابط وحمل الحكومات على تحقيق هذه الأماني بإحدى الوسائل»[١٣].

ب ـ عصبة العمل القومي

أمام إخفاق الكتلة الوطنية في التصدي لسياسات الفرنسيين في سوريا اتفق جماعة من الشباب العربي على تشكيل حركة عربية تسمو على القضايا المحلية التي شغل بها الاستعمار الشعب العربي وألهاه عن قضيته الكبرى في الوحدة العربية[١٤]، حيث انعقد المؤتمر الأول لعصبة العمل القومي في قرنايل بلبنان في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٣٣ بحضور نخبة من الشباب القومي المؤمن بقضية الوحدة باعتبارها هدفاً أساسياً من أهداف الأمة العربية، وحضر المؤتمر التأسيسي الأول تسعة أعضاء اثنان منهم من العراق[١٥].

وتعتبر عصبة العمل القومي من الأحزاب السياسية التي قدمت برنامجاً عربياً شاملاً حلل الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأمة العربية في تلك المرحلة، وقدم الحلول والسبل لإقامة الوحدة العربية.

وقد أصدرت العصبة بيانها الأول «إلى العرب من عصبة العمل القومي» الذي جاء

---

(١٢) انظر نص القانون الأساسي للكتلة عام ١٩٣٢ في: وليد المعلم، سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة (دمشق: مطبعة عكرمة، ١٩٨٥)، الوثيقة رقم (٥)، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٨.

(١٣) أوراق نبيه العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، أوراق عربية، الملف رقم ٧/ ٣٦٠.

(١٤) منير الريس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، ٣ ج (دمشق: مطبعة الأديب، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧)، ج ٢: ثورة فلسطين عام ١٩٣٦، ص ١٠٣.

(١٥) حضر المؤتمر من سوريا الطبيعية أكرم زعيتر، فريد زين الدين، عبد الرزاق الدندشي، شفيق سليمان، سيف الدين الطباخ، علي ناصر الدين، واصف كمال. أما من العراق فقد حضر المؤتمر كل من سامي شوكت وثابت العزاوي. بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي المنعقد في قرنايل في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٢ هجري/ ٢٤ آب (أغسطس) سنة ١٩٣٣ ميلادي (دمشق: [د. ن.، ١٩٣٣])، ص ٧.

فيه: «إن العصبة تعمل على سيادة العرب واستقلالهم المطلقين والوحدة العربية الشاملة»، وأكد «أن النهضة القومية يتوقف نجاحها على إشراك العرب جميعهم في النضال، وأن الحركة القومية يجب أن تؤسس على أساس شعبي ليضمن لها البقاء والاستمرار»[(١٦)]. واعتبر أن من حق كل عربي، بل من واجبه الدفاع عن أهداف العرب في كل قطر، آخذاً بعين الاعتبار الظروف القطرية ضمن نطاق ضوابط محددة تمنع شذوذ العمل السياسي عن الأهداف العليا[(١٧)]. وركز البرنامج على الجانب الاقتصادي في عملية بناء الوحدة بدعوته إلى ضرورة «إزالة الحواجز الجمركية بين البلدان العربية عن المنتوجات والصناعات العربية، وعدم التقيد بمذهب من المذاهب الاقتصادية إلا بقدر ما فيها من خير لمصلحة العرب الاقتصادية»[(١٨)].

امتد نشاط العصبة خارج سوريا ولبنان بتأسيس فروع لها في العراق وفلسطين وشرق الأردن وعملت على توحيد اللباس بين أعضائها باتخاذ السدارة العراقية لباساً للرأس[(١٩)]. وفي أواخر عام ١٩٣٥ وجهت نداء إلى شباب العراق تدعوهم إلى التلاحم والعمل من أجل الوحدة، وجاء في البيان: «إننا ندعو أبناء العرب إلى التكتل والتمركز في جبهة قومية واحدة تستطيع أن تجابه القوة الخارجية المسيطرة بقوة مثلها أقوى منها بعقيدتها وإيمانها.. فيا شباب العراق إن اخوانكم شباب عصبة العمل القومي في سوريا المجاهدة.. يناشدونكم الله والشرف المقدس، ان لا تنسوا.... إننا لا زلنا جميعاً تحت كابوس واحد.... والآن إلى اللقاء يا أسود العراق العربي وأشباله»[(٢٠)].

نتيجة لما طرحته العصبة من أفكار تحررية وحدوية واضحة استطاعت أن تستقطب عدداً لا بأس به من المثقفين والطلاب القوميين العرب، كفهمي المحايري وزكي الأرسوزي، إلا أنها مع ذلك بدأت بالانهيار منذ انشقاق أمينها العام صبري العسلي عنها وانضمامه إلى الكتلة[(٢١)].

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية أغلقت مكاتبها وأعدم أكثر قيادييها في نيسان/ أبريل ١٩٤٠ وتفرق الباقي، فمنهم من بقي في سوريا مجمداً نشاطه، ومنهم من هرب إلى العراق، ومنهم من انضم إلى الكتلة الوطنية[(٢٢)].

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١١.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٩) الريس، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٢٠) العراق، ١٠/ ١٢/ ١٩٣٥.

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥ (دمشق: دار الرواد، ١٩٥٥)، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٢٢) محمد، الحركة القومية العربية في سوريا من خلال تنظيماتها السياسية، عن مقابلة بين الكاتبة وتاج الدين الجندي أمين سر تنظيم عصبة العمل القومي في دمشق في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٦.

وعلى رغم أننا لم نتوصل إلى أية وثيقة أو مصدر يؤكد أن العصبة قد استعادت نشاطها بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن هناك مرجعاً واحداً يقول ان العصبة استأنفت نشاطها عام ١٩٥٤ على الصعيد العربي الواسع، لأنها تؤمن أن هذه القضايا تستنزف النشاط العربي وتبدده وأن مشكلة الوطن العربي أصبحت اليوم في طغيان هذه القضايا المحلية على قضية الوطن العربي الكبير(٢٣).

ج ـ الحزب القومي العربي

تأسس الحزب القومي العربي عام ١٩٣٤ من اتفاق بعض أعضاء عصبة العمل القومي والشباب الوطني، وقد اقتصرت البدايات على اجتماعات سرية ضمت عبد الرحمن الجوخدار وفهمي المحايري من عصبة العمل القومي، ومسلم الحافظ ومنير الريس من الشباب الوطني، والدكتور سعيد فتاح الإمام من خريجي الجامعات الألمانية. وقد نتج من هذه الاجتماعات الاتفاق على تأسيس حزب سياسي أطلقوا عليه اسم «الحزب القومي العربي» يقوم على فكرة تحرير أجزاء الوطن العربي وتوحيدها في دولة واحدة(٢٤).

وعقد الحزب أول مؤتمر له عام ١٩٣٨، نتج منه وضع ميثاق للحزب، وحضر المؤتمر ممثلون من عدة أقطار عربية: كاظم الصلح وعادل الصلح من لبنان، صدّيق شنشل من العراق، ومن سوريا اثنا عشر عضواً من بينهم ظافر رفاعي ومنير غنام ورشاد برمدا. وكان المقر الرئيسي لنشاط الحزب مدينة حلب(٢٥). وشغل منصب رئيس الحزب كل من قسطنطين زريق (لبنان) ودرويش المقدادي (فلسطين) ويونس السبعاوي (العراق)(٢٦). وأصبح لهذا الحزب فروع في أكثر المدن السورية، وانتشر في كل من لبنان وفلسطين والعراق(٢٧).

وقد نشر الحزب دستوره وبرنامجه في كتيب صغير بعنوان **القومية العربية: حقائق وإيضاحات ومناهج**(٢٨). وجاء في مقدمة الكتيب تعريف للفكرة العربية أو القضية العربية باعتبارها «تعبيراً يُطلق على الحركة التي يقوم بها العرب لتحرير أنفسهم من

---

(٢٣) **الأحزاب السياسية في سوريا** (دمشق: دار الرواد، ١٩٥٤)، ص ١٣٥.

(٢٤) الريس، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي**، ج ٢: **ثورة فلسطين عام ١٩٣٦**، ص ١٠٤.

(٢٥) محمد، **الحركة القومية العربية في سوريا من خلال تنظيماتها السياسية**، ج ١، ص ٩١.

(٢٦) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ رقم ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٤٩٢.

(٢٧) أبرز أعضاء الحزب في العراق هم: من المدنيين يونس السبعاوي والدكتور محمد حسن سلمان وصديق شنشل والدكتور جابر العمر وسلمان الصفواني وموسى الشابندر وعبد الرزاق شبيب. ومن العسكريين صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب. انظر: الريس، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي**، ج ٢: **ثورة فلسطين عام ١٩٣٦**، ص ١٠٧.

(٢٨) **القومية العربية: حقائق وإيضاحات ومناهج**، ص ١، من محفوظات الأستاذ محمد جميل القربي.

الاستعمار والاستعباد والفقر والجهل وسائر ضروب الوهن، على أن يؤلفوا شملهم ويتحدوا في دولة قومية عربية قوية متحضرة، فيصونوا بذلك كيانهم المادي والمعنوي ويرفعوا شأنهم ويستمروا في تأدية رسالتهم إلى الإنسانية والحضارة العالمية»[٢٩].

واعترف الحزب بضرورة تنوع أساليب الجهاد والحركات السياسية والاجتماعية في الأقطار العربية، لأن الأقطار العربية ليست على سوية واحدة في «العلم والجهل أو الغنى والفقر أو السيادة والاستعباد، على أن يكون التنظيم ضابطاً لتأليف المساعي القومية والموجه لها، ويجب أن يقوم التنظيم على ضبط الخواطر والنزعات والإرادات الشخصية الفردية أو القطرية الإقليمية عند العرب»[٣٠].

واعتبر الحزب أن البلدان العربية وحدة اقتصادية متكاملة تسير سياسة الدولة فيها نحو الاستقلال الاقتصادي على أن يكون التعامل الاقتصادي مع البلاد الأجنبية على أساس النفع المتبادل المشترك[٣١].

كما وضع الحزب تصوره عن الدولة القومية العربية وطالب بأن تكون دولة قومية لا دينية، لأن الأديان هي سبيل المرء إلى خالقه في العبادات، فهي مصونة ومقدسة وفق القوانين. ودعا إلى احترام الحريات العامة كحرية التفكير والقول والكتابة والاجتماع وحرية التملك في جميع أنواعه[٣٢].

وعند قيام حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق دعمها الحزب بالرجال والمال والسلاح. لذلك، حينما دخلت الجيوش الإنكليزية والفرنسية سوريا قامت بملاحقة أعضاء الحزب ومحاكمتهم بتهمة التعاون مع الألمان، فكان أن سجن كثير من قادة الحزب. وفي عام ١٩٤٤ خرج هؤلاء القادة واستأنفوا نشاطهم كرشاد برمدا ومصطفى العطار وغيرهما[٣٣].

ويبدو أن تنظيم الحزب القومي لم يصل إلى درجة من التماسك تخوله أن يقاوم الاختلافات الفردية التي ظهرت في صفوفه والتي كانت نتيجتها انفصال فرع حلب في عام ١٩٤٧ عن التنظيم القومي الذي أنهى نشاطه في سوريا نتيجة لذلك. وقد عقد فرع حلب المنشق وعلى رأسه ظافر الرفاعي ومنير غنام ورشاد برمدا مؤتمراً في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٧.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد، الحركة القومية العربية في سوريا من خلال تنظيماتها السياسية، ص ٩١.

أعلنوا بعده تأسيس الحزب الذي يحمل الاسم نفسه ومركز الحزب دمشق ويعمل على مستوى سوريا فقط، وأقروا دستوراً تحت اسم النظام الأساسي للحزب[٣٤].

أكد النظام الأساسي الجديد للحزب على وجود الأمة العربية الواحدة وعلى الحركة القومية العربية (كحركة بعث وتحرر تنطلق من العقيدة القومية العربية التي تهدف إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة)[٣٥]. واعتبر أن الأساس الذي تقوم عليه هذه الوحدة هو «النظام اللامركزي في الإدارة»[٣٦]. وبالنسبة للسياسة العربية فقد دعا الحزب إلى إلغاء الحواجز الجمركية والحدود بين سوريا والأقطار العربية وإلى وحدة التمثيل الخارجي[٣٧]. وبهذا تحول الحزب من حزب قومي يعمل على مستوى الوطن العربي كله إلى حزب سوري يعمل داخل سوريا الحالية.

د ـ حزب البعث

تشكلت في سوريا في فترة ما قبل الاستقلال ثلاث مجموعات سياسية قومية حملت البذور الأولى لحزب البعث، وهي «مجموعة زكي الارسوزي، ومجموعة ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، ومجموعة أكرم الحوراني»[٣٨]. وإذا كانت فكرة الحزب قد احتلت كثيراً من العقول قبل ولادة الحزب فإن مولده العلني الرسمي لم يكن إلا بعد الحرب العراقية ـ البريطانية عام ١٩٤١، وشكلت هذه الحرب الشرارة الأولى لانطلاق جماعة آمنت بمبادىء حزب البعث. ويقول جلال السيد أحد مؤسسي حزب البعث أن هناك عدة بواعث ساعدت على ولادة الحزب وهي:

١ ـ لقد لمس جماعة من قادة الفكر في سوريا أن الكفاح القطري أثبت فشله، وأيقنت أن هذا الصراع المجزأ ضد الاستعمار لا يأتي بالفائدة المطلوبة ولم يحقق استقلال الأقطار العربية، لذا يتوجب التضامن بين الأقطار العربية، وأول درجات التضامن العربي هو دراسة القضية العربية برمتها باعتبارها قضية واحدة.

٢ ـ كان للحركة النازية التي أبرزت قوتها وصلابتها أثر في نفوس قادة البعث شجعهم على المضي في اعتناق مبادىء البعث.

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٣٥) **النظام الأساسي للحزب القومي السوري** (دمشق: مطبعة الإتقان، ١٩٤٧)، المادة رقم (٤).

(٣٦) المصدر نفسه، المادة رقم (٧)، الفقرة (ب).

(٣٧) المصدر نفسه، المادة رقم (٦)، الفقرة (و).

(٣٨) لمزيد من التفاصيل عن هذه المعاهدات يمكن العودة إلى المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي: **المناضل**: العدد ٢٤٧ (آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٩١)؛ العدد ٢٤٨ (أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩٩١)، والعدد ٢٤٩ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩١).

٣ ـ كان الزعماء السياسيون في الأقطار العربية من نوعية متوسطة في مداركها السياسية وأخلاقها[٣٩].

وشكلت حركة رشيد عالي الكيلاني الحافز الأكبر في قيام حزب البعث، والمتتبع لتأسيس البعث يدرك الصلة الروحية والمعنوية التي كانت تربط بين تلك الحركة وبين التحرك لتأسيس البعث، فقد كان قادة البعث متأثرين بها إلى حد كبير، واعتبروا فشلها قاضياً على الآمال العربية إذا لم يتدارك العرب الأمر ويجمعوا على تعديل الأسلوب المتبع يومذاك من القطرية والإقليمية بأسلوب قومي شامل عام. فحزب البعث إذاً كان بمثابة الرد على الهزيمة في القطر العراقي، وهو تعويض للطموح العربي عما فقده في العراق. ويمكن القول إنها أولى الهزات التي عمت النفس العربية في الأربعينيات من هذا القرن[٤٠].

وقد خاضت حركة البعث خلال المرحلة الأولى من تكونها ما بين عام ١٩٤٠ والمؤتمر التأسيسي عام ١٩٤٧ صراعاً سياسياً ضد الاحتلال والقوى السياسية الأخرى القائمة، وكانت العفوية هي الطابع المميز لنشاطاتها على الصعيدين الأيديولوجي والسياسي.

وقد انتهت المرحلة الأولى من تكون البعث بعقد المؤتمر التأسيسي الأول في دمشق ما بين الرابع والسادس من نيسان/ أبريل ١٩٤٧، وحضر المؤتمر ما يربو على مئة عضو من بينهم، ميشيل عفلق، صلاح الدين البيطار، جلال السيد، عبد البر عيون السود، مدحت البيطار، منصور الأطرش، جلال فاروق الشريف... الخ. وحضر المؤتمر مندوبون من الأردن ولبنان والجزائر وتونس وفلسطين والعراق وجميعهم من الطلاب الدارسين في سوريا[٤١].

وقد أقر هذا المؤتمر دستور الحزب ونظامه الداخلي، ومن خلال المناقشات أثناء المؤتمر ظهرت ثلاثة تيارات أساسية هي:

١ ـ التيار الديمقراطي، وتمثَّل في الدعوة لإقامة دولة عربية حديثة ذات مضمون ديمقراطي تقوم على أساس دستور ليبرالي يعتمد البرلمانية وتعدد الأحزاب القومية، ويرى في حركة القومية العربية الحديثة استمراراً للتاريخ العربي الإسلامي من دون الأخذ بروح العصر.

---

(٣٩) جلال السيد، **حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها** (بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٣)، ص ٣٧٧ ـ ٣٨١.

(٤٠) جلال السيد، **حزب البعث العربي** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٣)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٤١) لمزيد من التفاصيل عن المؤتمر يمكن العودة إلى: المصدر نفسه، ص ١٦٤ ـ ١٩٢ و٤١ وما يليها، **والمناضل**، العدد ٩٦ (نيسان/ ابريل ١٩٧٧)، ص ٢٥ ـ ٤٤. وقد حضر المؤتمر من العراق عبد الخالق الخضيري الذي كان يدرس في كلية الطب بجامعة دمشق. شبلي العيسمي، **حزب البعث العربي الاشتراكي**، ٢ ج، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩)، ج ٢: **مرحلة النمو والتوسع، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٠.

٢ ـ التيار القومي العنصري ويغالي في التأكيد على الرابطة القومية وعلى تمييز الأمة العربية بخصائص حضارية وعرقية دون غيرها من الأمم.

٣ ـ التيار القومي الاشتراكي ويذهب إلى أن الاشتراكية هي المضمون الأساسي للقومية العربية الحديثة[٤٢].

وفي نهاية المؤتمر تم انتخاب قيادة الحزب التي ضمت ميشيل عفلق عميداً للحزب وصلاح الدين البيطار رئيساً للهيئة التنفيذية وكل من جلال السيد ووهيب الغانم وحافظ الجمالي أعضاء في الهيئة التنفيذية[٤٣].

كانت حركة البعث تعتبر نفسها منذ البداية وقبل كل شيء حركة قومية عربية، لذلك جاءت المبادىء الأساسية للدستور «العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة، وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها». لهذا فإن حزب البعث يعتبر:

١ ـ ان الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ ولا يمكن لأي قطر من الأقطار أن يستكمل شروط حياته منعزلاً عن الآخر.

٢ ـ الأمة العربية وحدة ثقافية وجميع الفوارق بين أبنائها عرضية زائفة تزول جميعها بقضية الوجدان العربي.

٣ ـ الوطن العربي للعرب ولهم وحدهم حق التصرف بشؤونه وثرواته وتوجيه مقدراته[٤٤].

أما الوحدة العربية في مبادىء الحزب فتتضح أبعادها من خلال النص على أن «حزب البعث العربي الاشتراكي عربي شامل تؤسس له فروع في سائر الأقطار العربية، وهو لا يعالج السياسة القطرية إلا من وجهة المصلحة العربية العليا، لأنه حزب قومي يؤمن بأن القومية حقيقة حية خالدة، وبأن الشعور القومي الواعي الذي يربط الفرد بأمته ربطاً وثيقاً هو شعور مقدس، حافل بالقوى الخالصة، حافز على التضحية، باعث على الشعور بالمسؤولية، عامل على توجيه إنسانية الفرد توجيهاً عملياً مجدياً»[٤٥].

وكان أهم ما ساهم به الحزب في تطوير الفكر القومي هو:

١ ـ الدعوة لوحدة عربية شاملة، لا اتحاد أو تضامن إلا بالقضاء على عوامل التجزئة، وإصراره على أن الجماهير العربية هي التي ستحقق الوحدة لا الحكام ولا الملوك

---

(٤٢) انظر «دستور حزب البعث العربي الاشتراكي» في: **نضال البعث**، ١١ ج (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٤)، ج ١: **القطر السوري، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٩: من معركة الاستقلال إلى نكبة فلسطين والانقلاب العسكري الأول**، ص ١٧٦، والسيد، **حزب البعث العربي**، ص ٥١ ـ ٥٦.

(٤٣) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، القسم الخاص، مجموعة الأحزاب، الوثيقة رقم ٨/٨.

(٤٤) **دستور حزب البعث العربي** (١٩٤٧)، ص ٣.

(٤٥) المصدر نفسه، المادة رقم (٣)، ص ٦.

ولا الطبقات الحاكمة، وكانت الدعوة للوحدة مرتبطة بالدعوة للتحرر من الاستعمار والاستغلال الطبقي.

٢ ـ أنشأ الحزب فروعاً في عدد من الأقطار العربية متحدياً الحدود والحواجز، ولم يكن الحزب الرائد في هذا المجال فقد سبقته حركات ١٩٠٨ ـ ١٩٢٠ ثم عصبة العمل القومي، ولكن تجربته كانت أعمق وأوسع[٤٦].

وبعد المؤتمر التأسيسي بدأ الحزب بالانتشار في عدد من الأقطار العربية ومنها العراق. وعلى رغم أن بعض الطلبة العراقيين الذين كانوا في الأربعينيات يدرسون في جامعة دمشق وفي بيروت قد احتكوا بالبعثيين الأوائل وتعرفوا من خلالهم على مبادىء الحزب وأهدافه، واطلعوا على بعض بياناته ونشراته، فتأثروا بها وراحوا يعملون من أجلها، وعلى رغم أن بعضهم أسهم في نقل شيء منها إلى العراق عند عودته إليه[٤٧]، فالسبيل الأول والأهم لانتشار الحزب كان عن طريق بعض الطلبة السوريين وبخاصة أبناء لواء الاسكندرون الذين كانوا يتلقون علومهم في المدارس العراقية ودار المعلمين الابتدائية والعالية وممن كانوا مرتبطين بأفكار الحزب، وحملوا معهم بعض منشوراته (مثل دستور الحزب وأحاديث البعث العربي، وذكرى الرسول العربي، وفي السياسة العربية، والفئة الحاكمة في طريق الانهيار، والقومية العربية وموقفها من الشيوعية)[٤٨].

وفي سنة ١٩٤٨ عرض في مكتبات العراق كراسان صغيران هما أحاديث البعث العربي وفي السياسة العربية وصُدِّر الكراسان بكلمة البعث العربي، وقد قدر لهما أن يلعبا دوراً كبيراً في لفت أنظار مجموعة من المثقفين والطلبة إلى الحزب الجديد الذي نشأ في سوريا، والذي اتخذ شعارات ثلاثة كان واحد منها «الاشتراكية» كأنما هو الحلقة المفقودة في حركة النضال القومي في العراق منذ أن رأت النور في مطلع القرن العشرين.

وفي الوقت نفسه قام الطلبة من أبناء اللواء بنشر تعابير مهمة هزت الضمير الوطني في العراق ومنها عبارات «رفض المساومة» و«الحلول الجذرية» وكلمة «الجماهير الشعبية» و«الشعب العربي المناضل ذو القضية الواحدة» و«وحدة مصيره وكفاحه»[٤٩].

---

(٤٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: ناجي علوش، الحركة القومية العربية: نشوؤها، تطورها، اتجاهاتها (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ١١٢ ـ ١١٤.

(٤٧) كان سعدون حمادي يدرس في بيروت وبادر عند عودته إلى العراق إلى تشكيل خلايا صغيرة في مدينة كربلاء في أواخر الأربعينيات. أما عبد الخالق الخضيري الذي حضر المؤتمر التأسيسي ـ كما ذكرنا ـ فلم يكن نشاطه بارزاً بعد عودته إلى العراق. العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ج ٢: مرحلة النمو والتوسع، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨، ص ٢٠٠.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٤٩) نضال البعث، ج ٥: القطر العراقي، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨: من مقاومة الحكم الرجعي وحلف بغداد إلى قيام ثورة ١٤ تموز المجيدة، ص ٧.

ويقول اللواء فايز اسماعيل الذي كان أحد الطلبة الدارسين في العراق أنه تولى التبشير بالحزب في «دار البعثات العربية» التي تضم طلاباً من مختلف البلدان العربية، كما كان الشاعر سليمان العيسى يقوم بالمهمة نفسها في دار المعلمين العالية، وأن أولى شرارات البعث انطلقت من هذين الدارين، ومن خلال الأحاديث الطويلة على شاطىء دجلة إضافة إلى الزيارات التي كان يقوم بها الطلبة العراقيون لهذين الدارين، وخلال زيارة اللوائيين للعوائل العراقية كان يتم توضيح مبادىء الحزب لطلبة العراق وإبراز دور الحكومات العربية بالنسبة للقضية العربية. وعن طريق الطلاب اللوائيين كانت صحيفة **البعث** تصل إلى بغداد منذ صدور العدد الأول، وكانوا «يحاولون قراءتها في الباصات والمحلات العامة كنوادي الطلاب والمقاهي»[٥٠].

ومن الطلاب العراقيين الذين انتسبوا إلى حزب البعث في مراحله الأولى عبد الرحمن الضامن، عبد الوهاب الضامن، يحيى ياسين، فيصل حبيب الخيزران، عبد الله نجم، عبد الله سلوم السامرائي، فؤاد الركابي، فخري ياسين قدوري، طه الرشيد، علي صالح السعدي، إياد سعيد ثابت، ممتاز أحمد شوقي، عبد الستار الدوري، باسل خليل إسماعيل، عدنان العزاوي، شفيق الكمالي[٥١].

وكان التنظيم يستند إلى رابطة الكلية أو الحي لسهولة اللقاء والاجتماع، وما لبث الحزب أن توسع حتى وصل إلى مستوى شعبة تضم ثلاث فرق في الأعظمية والكرادة والكرخ بالإضافة إلى بعض الخلايا في بعقوبة والبصرة والناصرية والرمادي وغيرها[٥٢]. وقد واصل الحزب انتشاره في العراق وبشكل أكبر من باقي الأقطار العربية بدءاً من عام ١٩٤٩ وهذا ما سنراه في فصل لاحق.

هـ ـ الحـزب الوطنـي

مما لا شك فيه أن التدابير والتكتيكات الفاشلة التي اتبعتها الكتلة الوطنية في سياستها من أجل تمركز السلطة في يدها واحتكار العمل السياسي قد ساهمت في نمو الشعور لدى مختلف فئات الشعب السوري وتنظيماته بغياب الحياة الدستورية عن سوريا، الأمر الذي استغلته المعارضة من أجل زيادة عزلة الكتلة أكثر فأكثر عن الجماهير. وباقتراب انتخابات

---

(٥٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: **من تاريخ الحزب: البدايات في ذاكرة فايز اسماعيل** (دمشق: القيادة القومية، مكتب الدعاية والنشر والإعلام، ١٩٧٠)، ص ٤٧ ـ ٦٠.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٥٢) العيسمي، **حزب البعث العربي الاشتراكي**، ج ٢: **مرحلة النمو والتوسع، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٠١.

عام ١٩٤٧ تكهن الكثيرون بفشل الكتلة، في هذه الانتخابات، وهذا يفسر سبب انشقاق جميل مردم واستقلاليته بالعمل تحت اسم الحزب الجمهوري[٥٣].

وشعرت القيادة الكتلوية بالخطر وضرورة لمّ شتاتها وتوحيد جهودها لمواجهة هذا الخطر، وأدركت ضرورة التخلي عن إطار قديم اسمه الكتلة اعترفت بفشله في خلق الحياة الدستورية الصحيحة[٥٤].

ويتحدث صبري العسلي عن أسباب تشكيل الحزب فيقول: «اختمرت الفكرة الحزبية في رؤوس فريق من العاملين فرأوا فيها ضرورة وطنية لا غنى عنها، وضرورة قومية ماسة لا بد منها. . . لهذا اجتمع عدد ممن بقي من الكتلة وسعوا إلى تحقيق فكرة إقامة حزب سياسي جديد. وقد عقد الحزب مؤتمره الأوّل في نيسان/ ابريل ١٩٤٧، وقد دامت اجتماعاته حوالى أسبوعين جرى خلالهما استعراض تاريخ سوريا السياسي وعرض على المؤتمر خلالها منهاج الحزب الذي أقر بعد كثير من المناقشات، وقد سمي الحزب في آخر جلسة من جلسات المؤتمر بالحزب الوطني، وتولى قيادة الحزب سعد الله الجابري، اعقبه نبيه العظمة ثم الدكتور عبد الرحمن الكيالي، وتولى صبري العسلي الأمانة العامة والسيد ميخائيل اليان المراقبة العامة»[٥٥].

لقد عكس الحزب السياسة الدمشقية بأضيق صورها، فلم يطرح أي منهاج مفصل ولم يمارس أي نظام على أفراده، كما لم تتوفر له قيادة ذات بنية تنظيمية واضحة، وكانت قوته الانتخابية لا تعتمد على الخصائص الفردية التي يتحلى بها قادته، على الرغم من قدرات بعضهم، بمقدار اعتمادها على سحر سجلهم الوطني، وتدعمها بالأحوال العائلية والارتباطات بالأحياء البلدية المختلفة.

وأدت تركيبته غير المتماسكة في النهاية إلى انقسامه عام ١٩٤٨ إلى فئتين: **الأولى** محافظة احتفظت باسم الحزب الوطني، **والثانية** أطلقت على نفسها اسم حزب الأحرار، ثم كونت بعد ذلك حزب الشعب[٥٦].

أما برنامج الحزب[٥٧]، فيؤكد من الناحية القومية كما جاء في مادته الأولى أن العرب

(٥٣) محمد، الحركة القومية العربية في سوريا من خلال تنظيماتها السياسية، ص ١١٥.

(٥٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: العاصي (حمص)، ٢٢/ ٦/ ١٩٤٨.

(٥٥) فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، ص ١٩٢.

(٥٦) العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ج ١: مرحلة الأربعينات التأسيسية، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٩، ص ١٨ ـ ١٩.

(٥٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحزب الوطني (سوريا)، منهاج الحزب ونظامه الداخلي، ٢٩ آذار/ مارس ١٩٤٧، طبع في دمشق في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، محفوظ مع أوراق نبيه العظمة، أوراق سورية، الملف رقم ١٠/ ٧٢١.

في أنحاء وطنهم أمة واحدة والسوريين جزء منها، وسياسة الحزب تقوم على هذا الأساس. أما مادته الثانية فقد جاء فيها أن الحزب يسعى إلى تحرير سائر أرجاء الوطن العربي. وفي مادته الثالثة أكد الحزب أنه يعمل على تمكين الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتشريعية وغيرها بين أجزاء الوطن العربي توصلاً لتحقيق غاياته القومية على الوجه الصحيح. وفي مادته الرابعة أكد الحزب أنه يقاوم كل نزعة أو سياسة أو حركة مخالفة لأماني الأمة العربية، ويعتبر الصهيونية حركة عدائية خطرة على الكيان العربي، فيسعى بكل الوسائل لمناهضتها، ويعمل على صيانة عروبة فلسطين وتحررها. وجاء في المادة السابعة أن الحزب يسعى في سياسته الداخلية إلى الحفاظ على النظام الجمهوري، لأنه النظام الذي يلائم روح الشعب ويفي بحاجاته وينسجم مع الأهداف القومية.

و ـ حزب الشعب

اتجه جميع السياسيين القوميين العرب وغيرهم في المجلس النيابي وخارجه إلى تحميل وزارة جميل مردم تبعية الهزيمة في حرب فلسطين، مما أدى إلى سقوط مردم ونهايته، وبالتالي سقوط ونهاية حزبه، الحزب الجمهوري، تماماً. كما استغلت المعارضة تعاون الحزب الوطني مع مردم واشتراكه معه في الحكم لتشركهما معاً في مسؤولية النكبة أمام أعين الشعب السوري، وشعرت المعارضة بأن الفرصة مناسبة لتأخذ مكانها المناسب الذي سيساعدها على السيطرة على دفة الحكم، لكن المعارضة أدركت أن تفرقها في مجموعات وكتل قد يؤدي إلى إخفاقها في الإفادة من فرصتها هذه، لذلك فكرت جميعها بالاندماج في حزب واحد. وقد عقد مؤتمر في فالوغا بلبنان في آب/ أغسطس ١٩٤٨ اشترك فيه حزب الأحرار وأهم شخصياته علي بوظو وشاكر العاصي، والكتلة الدستورية وأهم شخصياتها رشدي الكيخيا وناظم القدسي وأحمد قنبر. ونتج من هذا المؤتمر تشكيل حزب جديد أطلق عليه اسم حزب الشعب(٥٨).

وقد حدد الحزب موقفه من الوحدة العربية في الفصل الثاني من برنامجه الذي نص على أن «العرب في مختلف ديارهم أمة واحدة ذات كيان واحد تتوفر فيه عناصر الوحدة الشاملة من روحية وسياسية واقتصادية واجتماعية». ورأى الحزب صعوبة تحقيق الوحدة العربية الشاملة في تلك المرحلة فدعا إلى إقامة اتحاد دولي بين الأحزاب السياسية العاملة على تحقيق تلك الأهداف(٥٩).

أما عن مواقفه تجاه العراق والوحدة معه فقد نسب إلى الحزب نزعته الملكية، فكان

(٥٨) محمد، الحركة القومية العربية في سوريا من خلال تنظيماتها السياسية، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٥٩) برنامج حزب الشعب، محفوظ مع أوراق نبيه العظمة، أوراق عربية، الملف رقم ٧/ ٣٧١، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٨.

معظم أعضائه يناصرون مشروع الوحدة مع العراق ويدعون إليها، إلا أن هذا التوجه لم يحصل عليه إجماع داخل الحزب، إذ ليس من السهل على من يتمتع بالسلطة التضحية بالنظام الجمهوري، ومع ذلك أظهر معظم الأعضاء في مناسبات عدة استعداداً للاتحاد مع العراق في ظل العرش الهاشمي(٦٠).

والحقيقة المؤكدة أن حزب الشعب لم يكن حزباً هاشمياً، ولا يلتزم بالملكية كأساس لنظام الحكم، فقد كان يلتزم بالمؤسسات الجمهورية، وبما أن معظم نفوذه يتركز في مدينة حلب، لذلك ألقى بثقله السياسي كي يلغي الحدود السورية ـ العراقية ويحطم الحواجز التجارية. وقد مثل الحزب المصالح التجارية في حلب والمنطقة الشمالية، ولقد بدا تجار حلب والموصل وبغداد وثيقي الصلة أحياناً بتجار دمشق وصيارفتها، فمدينة حلب كانت تسيطر لعدة أجيال على الطريق التجاري من أوروبا والأناضول إلى بلاد الرافدين وإيران والهند، حيث ازدهرت أثناء وحدة الإمبراطورية العثمانية. وكانت الحدود التي أقيمت بين سوريا والعراق في الفترة بين ١٩٢٠ و١٩٢٣ أكثر جوراً على حلب منها على دمشق، إذ إن دمشق منطقة داخلية، صغيرة جداً بالنسبة لحلب، ولطالما حلمت بإمكانيات جغرافية أكثر اتساعاً، لذا طرح بعد أربعة أشهر من تأسيسه مشروعاً للوحدة مع العراق ـ كما ذكرنا سابقاً ـ وسنتناول هذا الموضوع مفصلاً في فصل لاحق. وعلى أية حالة بقي لحزب الشعب برنامج للحكم، لكنه يفتقد إلى عقيدة أو فلسفة، وليس له نشاط شعبي، فنشاطه بقي محصوراً في داخل البرلمان، ويشتد أيام الانتخابات النيابية، وقد وصل عدد ممثليه في مجلس النواب عام ١٩٤٧ إلى ثلاثين نائباً.

بالإضافة إلى الأحزاب القومية السورية التي تطرقنا إليها والتي كانت على رأس سلّم السلطة، كانت هناك أحزاب قومية أخرى قدمت برامج قومية عربية شكلت الركيزة الفكرية القومية للعديد من الأحزاب التي تشكلت في فترات لاحقة. ولعل أهم هذه الأحزاب هي عصبة العمل القومي والحزب القومي العربي وحزب البعث.

٢ ـ التيـار الإقليمـي

مثَّل هذا الاتجاه الحزب السوري القومي الذي تأسس في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٣٢ في بيروت على يد انطون سعادة الذي أصبح زعيماً للحزب. وفي عام ١٩٣٧ أصبح نشاط الحزب مكشوفاً ومعروفاً على نطاق واسع في لبنان وسوريا. وفي عام ١٩٣٨ قرر سعادة أن ينشر دعوته بين المغتربين السوريين في العالم لكسب تأييدهم للحزب. وعند نشوب الحرب العالمية الثانية انقطع اتصاله مع مركز الحزب، حيث أقدمت السلطات الفرنسية على

---

(٦٠) صلاح العقاد، المشرق العربي، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨: العراق، سوريا، لبنان (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٦)، ص ٧٣.

حل الحزب واعتقال بعض أعضائه بتهمة إجراء اتصالات سرية مع دول المحور، ولم يحصل الحزب على ترخيص باستئناف نشاطه إلا بعد قيام أنظمة وطنية في سوريا ولبنان، لكن سعادة لم يتمكن من استلام زمام القيادة فعلياً إلا في عام ١٩٤٧[٦١].

وكان أول هدف للحزب هو إعادة توحيد سوريا بأقطارها الأربعة، التي تتكون ـ بحسب وجهة نظر الحزب ـ من «الأرض التي تمتد من جبال طوروس في الشمال ونهر دجلة في الشرق وقناة السويس في الجنوب، وقبرص في الغرب، وهذه الأخيرة اعتبرها الحزب جزءاً من سوريا وامتداداً طبيعياً لها»[٦٢].

ولما كان هدف الحزب هو توحيد سوريا فقد وضع سعادة مبادىء الحزب بالاستناد إلى فرضيات تتجاوز قوى التجزئة، وعارض شعارات القومية العربية، لأن أنصارها شددوا على التاريخ العربي والدين والثقافة، وهذا في نظره نتاج حضارة بالية وسبب في الانقسامات والمنازعات الطائفية، ورأى في اندماج سوريا بالقومية العربية تنازلاً عن مزاياها الفردية، كما رأى أن اتحاد سوريا مع الأقطار العربية الأخرى الأقل تقدماً وتطوراً منها يجعلها في مرتبة أدنى، وأنكر سعادة الأساس العرقي للقومية العربية، حين رأى بعض الزعامات العربية تتحدث عن أصولها القبلية، واعتبر أن كل أمة هي مزيج من أجناس عدة تكونت بالهجرة والتزاوج. أما مقومات القومية السورية ـ بحسب رأيه ـ فهي ثلاثة: الجغرافيا والتاريخ والشعب، فأناط بالجغرافيا الأهمية الأولى في بروز الأمم وتكوين الشخصية القومية، إلا أنه «أقر بأنها ليست عاملاً مطلقاً. ذلك لأن أثرها يتناقض مع نمو الحضارات، فهي تلعب دوراً في حياة كل أمة وخاصة في مراحلها الأولى»[٦٣].

أما عن موقف الحزب من وحدة سوريا والعراق أو محاولته جعل العراق بعيداً عن سوريا بحكم الجغرافيا فهي تبرز واضحة من خلال ما كتبه انطون سعادة نفسه في كتابه نشوء الأمم في طبعتيه الأولى والثانية، والتي من خلال الاطلاع عليها يمكن معرفة آثار التذبذب عندما أراد أن يحدد ويخطط البيئة الطبيعية التي أنشأت الأمة السورية وجعلتها ـ بحسب قول سعادة ـ مستقلة ومتميزة من «الأمم العربية». وكان سعادة يقصد من تعبير الوطن السوري في بادىء الأمر سوريا الطبيعية المعروفة في الكتب الجغرافية، ولكنه عندما ازداد اطلاعاً على أحوال البلدان العربية غير رأيه ووسع حدود ما يسميه الوطن السوري نحو الشرق وجعله يشمل العراق، وذلك في عام ١٩٤٧. وصار يسمي العراق باسم سوريا الشرقية وأخذ يدخل العراقيين في عداد السوريين. ويقول الحصري: «لا أراني في حاجة إلى البرهنة على أن

---

(٦١) الأحزاب السياسية في سوريا، ص ٩٢ ـ ١٠٥.

(٦٢) لبيب زويا، الحزب القومي الاجتماعي: تحليل وتقييم، ترجمة ومناقشة ونقد جوزيف شويري (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٦٥)، ص ٢١ ـ ٢٣.

(٦٣) أنطون سعادة، نشوء الأمم، ط ٢ (دمشق: [د. ن.]، ١٩٥١)، ص ١٦١.

انطون سعادة عندما قال بوحدة سوريا والعراق، قد هدم بنفسه الأساس الذي كان يبني عليه آراءه السياسية. فما من باحث علمي يستطيع أن يسلم بأن العراق وسوريا يكوّنان بيئة طبيعية واحدة، متميزة من سائر البيئات الطبيعية، وأن يقول بأن مدن البصرة وبعلبك ـ مثلاً ـ أو بغداد واللاذقية أو الموصل وحيفا. . . متماثلة من حيث الأحوال الطبيعية. فمما لا مجال للجدل فيه أن هذه المدن والبلاد إنما ترتبط بروابط اللغة والتاريخ والعنعنات، لا بعوامل الطبيعة والمناخ، ولذلك أستطيع أن أقول من دون تردد: ان من يقول بوحدة العراق وسوريا من الوجهة القومية، لا يستطيع أن يبقى متمسكاً بـ «نظرية البيئة الطبيعية» في تكوين القوميات، بل يضطر إلى تبني نظرية «اللغة والتاريخ» في هذا المضمار إلا إذا خرج عن مقتضيات العقل والمنطق، وحاول الجمع بين المتناقضات»[٦٤].

وعلى رغم أن أنطون سعادة أنكر حدوث تغير في آرائه السياسية وقال بأنه كان يعتبر العراق جزءاً من سوريا منذ بدء حياته السياسية، فالطبعة الأولى من كتابه **نشوء الأمم** تثبت عكس ذلك. ففي هذه الطبعة أورد فقرات تشير إلى التنازع بين سوريا والعراق إذ قال: «لجأ الفرس إلى الشيعة ليحدثوا انقساماً يتخلصون فيه من سيطرة سوريا الأموية وليستعيدوا استقلالهم ونفوذهم الروحيين والماديين. وتبع العراق الفرس. . . وتمسكت سوريا بالسنة لكي لا تذوب في العراق وبلاد الفرس»[٦٥]. ولكنه في الطبعة الثانية حذف كلمة العراق من هذه الفقرات كلها.

وقد حاول خلفاء سعادة الدفاع عن آراء قائدهم السابق بالقول إنه عندما قرر إدخال العراق في نطاق دعوة حزبه أراد في بادىء الأمر أن يختلق اسماً يجمع بين القطرين، ونمت من كلمتي سورية والعراق اسم «سوراقية» ولكنه لم يلبث أن عدل عن هذه الفكرة و«اطلق على العراق اسم سوريا الشرقية»[٦٦].

وتبنى سعادة في البدايات تعبير الهلال الخصيب بدلاً من سوريا كرمز للوحدة، لأن هناك من اعترض على اعتبار قبرص وبعض أجزاء العراق ضمن سوريا الطبيعية، إلا أن استعمال الهلال الخصيب من قبل بعض القوميين العرب في دعوتهم إلى توحيد سوريا والعراق دفع سعادة إلى نبذ هذا التعبير[٦٧]. وترك هذا التعبير «الهلال» ليس له ما يبرره من قبل سعادة، إذ ان هناك فارقاً بين مشروع الهلال الذي طرحه سعادة ومشروع نوري السعيد الذي قدمه إلى المستر ريتشارد كيزي (Richard Casey) وزير الدولة البريطاني، إذ ان الأول يعتبر الهلال الخصيب ونجمته قبرص وطناً للأمة السورية، والأمة السورية أمة قائمة بذاتها لها مزاياها

---

(٦٤) الحصري، دفاع عن العروبة، ص ٣١.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٦٧) مجيد خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ص ١٩٩.

الخاصة، في حين كان مشروع نوري السعيد يعتبر الهلال الخصيب جزءاً من الوطن العربي وأن وحدته هي الخطوة الأولى في سبيل وحدة كبرى شاملة تضم أقطار العرب كلها.

٣ ـ الاتجاه الأممي

مثل هذا الاتجاه الحزب الشيوعي السوري ويمكن اعتبار الحركة الشيوعية في الشرق العربي، كما في كل مكان، النتيجة المنطقية للتبشير الاشتراكي. فالقادة الاشتراكيون الذين اعتادوا حصر نشاطاتهم بالمتعلمين أخذوا يهتمون بمصالح العمال، فكان لا بد من أن تتأثر فلسفتهم الاجتماعية بالمصالح البروليتارية، لكن الحافز الأكبر لنشاط الشيوعيين كان بالطبع اندلاع ثورة اكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ لأنها عبرت عملياً عن النظرية الشيوعية.

وقد تأسس الحزب الشيوعي السوري اللبناني في العشرينيات، ومنذ تأسيسه حتى نشوب الحرب العالمية الثانية لعب الحزب الشيوعي دوراً في تعزيز الحركة الشيوعية في البلدان العربية، وخاصة المشرق، إذ تمكن القادة الشيوعيون في البلدين بفضل تعاونهم مع الأحزاب الوطنية من لفت انتباه الرأي العام إلى الآراء الشيوعية في الإصلاح، وساعدت التغيرات الاستراتيجية الشيوعيين العرب على لعب دور بارز في السياسة العربية الداخلية، على رغم أن التعاون مع الزعماء الوطنيين لم يعش إلا فترة قصيرة قبل الحرب العالمية الثانية[٦٨].

وكان جل اهتمام الحزب خلال الحرب العالمية الثانية منصباً على محاربة النازية. وقد عرض خالد بكداش هذه الخطة في افتتاحية العدد الأول من **صوت الشعب** إذ قال: «لقد أصبحت إبادة النازية هدف الإنسانية الأكبر وأصبحت لنا معشر العرب الهدف القومي الأكبر وفي سبيله نسير مع الجميع، ونمد يدنا إلى الجميع»[٦٩].

أما بعد جلاء القوات الفرنسية عن سوريا فقد بلغ الحزب أوج قوته في سوريا وذلك لعدة أسباب هي: «أولاً: الجو الدولي الملائم بعد الحرب، والذي يتميز بنهوض القوى التقدمية، والانتصارات التي حققها الجيش السوفياتي في الحرب الثانية. ثانياً: بقاء الغالبية العظمى من كوادر الحزب وقواعده مؤيدة للسياسة التي ينتهجها قائد الحزب خالد بكداش. ثالثاً: تنظيم الحزب كان عقبة أساسية أمام كل محاولة لإعادة النظر في سياسة الحزب ومنهج عمله»[٧٠].

وعن اتجاهات الأحزاب الشيوعية في ما يخص حركة القومية العربية والوحدة، لا يستطيع أي باحث وهو يستعرض تاريخ الحزب الشيوعي السوري إلا أن يلتفت إلى البلدان

---

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٦٩) **صوت الشعب** (دمشق)، ٢٠/١/١٩٤٢.

(٧٠) محمد علي الزرقا والياس مرقص، **صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان** (دمشق: دار الدراسات العربية، ١٩٥٩)، ص ١٢٩ ـ ١٣١.

العربية، لمعرفة الدور الرئيسي الذي لعبته هذه الأحزاب في معركة القومية العربية، وذلك بالنظر لأن هذه الأحزاب ذات الأصل الواحد، والفروع المتعددة، تستقي مبادئها من معين واحد، وتستظل بظل واحد، وتسير بمخطط واحد من حيث الظروف الداخلية والسياسية للإقليم والدولة التي تترعرع فيها وتعمل بها، لذلك كانت مواقف الأحزاب الشيوعية العاملة في الوطن العربي متشابهة متماثلة من حيث الإطار الخارجي، أما من جهة السياسة الداخلية فتختلف مواقفها باختلاف سياسة البلد الذي تعيش فيه.

ومن المشكلات المهمة النظرية والسياسية التي واجهت الماركسية ومنظماتها في المنطقة تلك التي تتمثل في الموقف من القضية القومية، وخصوصاً الجانب المتعلق بالوحدة العربية. و«لا تكمن إشكالية قضية الوحدة بالنسبة للماركسية ومنظماتها العربية في الفهم النظري والسياسي المتناقض الذي أعلنته واعتمدته فقط، وإنما امتدت الاشكالية على صعيد الممارسة العملية التي ليس بالإمكان فصلها عن الفهم النظري ـ السياسي لقضية الوحدة من جانب الأحزاب الشيوعية»(٧١).

وكانت حركة الوحدة العربية، بنظر الشيوعية المحلية، لا تحتوي من عناصر التقدمية سوى كونها ستعمل على تهديم الإقطاع لمصلحة البرجوازية، أما المقياس النهائي فهي حركة رجعية تستهدف تنظيم المجتمع العربي على أسس رأسمالية، والمستفيد الأول منها هو القلة الرأسمالية المحلية. فانطلاقاً من هذه النظرة الخاطئة غفلت الشيوعية المحلية عن حركة التقدم العربي التي ستأتي بها الوحدة، وعن المعاني الوطنية الكبرى التي ستتمخض عنها بالنسبة لحاضر العرب ومستقبلهم، كما غفلت كلياً عن المعاني التقدمية الوطنية في حركة الوحدة العربية الحديثة، هذه المعالم القائمة على الاشتراكية الديمقراطية.

وانطلاقاً من هذه النظرة بقيت الحركة الشيوعية العربية ومنها الحزب الشيوعي السوري والعراقي في «تناقض مع حركة القومية العربية حول قضية الوحدة»(٧٢).

وعلى رغم أن الحركة الشيوعية تعترف بوجود الأمم وتقر بأن هذه الأمم شكلت دولاً قومية في العصر الحديث، إلا أنها لا تعترف بالقوميات كظاهرة تعبر عن الاتجاه الطبيعي للتطور الاجتماعي التاريخي للجماعات البشرية، ولا تعتبر الأمة الخلية الاجتماعية الأساسية الطبيعية في المجتمع البشري وإنما «تعتبر أن نشوء الأمم والقوميات لم يكن غير شكل من أشكال الصراع الطبيعي ونتيجة من نتائجه»(٧٣).

ولما كان الحزب الشيوعي السوري أحد فصائل الحركة الشيوعية العالمية يتضامن مع

(٧١) لمزيد من التفاصيل، انظر: **الوحدة** (المغرب)، السنة ٥، العدد ٤٨ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٣٥ ـ ٤٤.

(٧٢) الحكم دروزة، **الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية** (بيروت: دار الفجر الجديد، ١٩٦١)، ص ٨٩.

(٧٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ٢٥.

مواقفها، فمن الطبيعي ألا يتخذ قراراً من قبله يدعو إلى ضرورة قيام وحدة عربية. ويتوضح ذلك من خلال مواقف الحزب من الوحدة العربية بمعناها الشامل أو من وحدة سوريا والعراق. وهذا ما سنوضحه في دراستنا للحزب وفي مواضع مختلفة من هذا البحث.

ويتوضح موقف الحزب الشيوعي السوري من الوحدة من خلال كتاب **طريق الاستقلال** الذي دوَّنه خالد بكداش عام ١٩٣٩ والذي نشر فيه بعض أبحاث ستالين في الأمة والقومية. ونقطة ارتكاز الحزب في نفي وحدة الأمة العربية إذ اعتبر أن الأرض العربية لا تتوفر فيها الوحدة الجغرافية ولا الوحدة الثقافية، فيقول بكداش «فالوضع الجغرافي الذي يفصل بين سوريا والجزائر أو بين العراق ومصر سيظل فاصلاً بينهما، وهو قد أثر ويؤثر على تطور كلا القطرين وعلى ثقافة كل منها وحياته الاقتصادية. . .»(٧٤). واعتبر أن وحدة اللغة غير كافية لتكوين أمة.

وهذا هو المفهوم نفسه الذي حدده الحزب للوحدة العربية بشكل رسمي في قرارات المؤتمر الوطني للحزب الذي انعقد في بيروت في الفترة ما بين ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣ والثاني من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، وقد أقر المؤتمر الميثاق الوطني للحزب ونظامه الداخلي الجديد، ونص الميثاق على:

«١ ـ استقلال سوريا وسيادتها وتحررها الوطني الكامل.

٢ ـ نظام جمهوري ديمقراطي صحيح.

٣ ـ توثيق صلات التضامن بين الشعوب العربية لتحقيق تحررها الوطني الكامل.

٤ ـ توطيد الروابط الاقتصادية والثقافية بين سوريا وجميع الأقطار العربية الشقيقة»(٧٥).

وبعد استقلال سوريا بدأ خالد بكداش يتحدث بلغة جديدة تختلف عن لغته في فترة الانتداب، إذ أكد في عيد الجلاء أن سياسة سوريا يجب أن تكون استقلالية عربية، وأضاف: «إننا نطلب أن لا تسير سياستنا الدولية لا في ركاب لندن ولا واشنطن ولا موسكو بل في ركاب سوريا والعروبة وحدها»(٧٦).

وعلى أية حال ففي الوقت الذي كانت فيه حركة التحرر العربية تسير باتجاه مقاومة كل أشكال الاستعمار وتحقيق شكل من أشكال الوحدة، واعتبرت أن هذه الأهداف مترابطة لا يمكن الفصل بينها، لم تستطع الأحزاب الشيوعية أن تدرك ترابط هذه الأهداف جميعاً ففصلت بين النضال ضد الاستعمار والكفاح من أجل الوحدة العربية، وهكذا نشأت أحزاب شيوعية قطرية تعاملت مع التقسيمات السياسية الاستعمارية وكأنها حقيقة أبدية ومن الضروري التعامل معها.

---

(٧٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: خالد بكداش، **طريق الاستقلال**، ص ١ ـ ٨.

(٧٥) **طريق الشعب** (العراق)، ٧/ ١/ ١٩٤٤.

(٧٦) **الطريق**، العددان ٧ ـ ٨ (نيسان/ ابريل ١٩٤٦)، ص ٣٢.

ثانياً: الأحزاب العراقية

مثلت الأحزاب العراقية شأنها شأن الأحزاب السورية اتجاهات فكرية متباينة، فوصلت خلافاتها أحياناً إلى حد التناقض، وهي تنبع من عقيدتها التي تضمنتها برامج عملها، لذلك فالتعرف على هذه الاتجاهات يعتبر عنصراً مهماً لا غنى عنه عند توضيح الدوافع التي جعلت هذه القوى تتخذ موقف التأييد أو موقف المعارضة من الوحدة العربية.

وعلى رغم أن أغلبية الأحزاب العراقية قد تبنت في دساتيرها فكرة الوحدة العربية، إلا أن الممارسات بقيت في غالبها قطرية ومحددة بالشؤون العراقية، ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا حزب البعث وحزب الاستقلال، لذا يمكن القول ان الأحزاب مثلت ثلاثة اتجاهات هي الاتجاه القومي والاتجاه القطري والاتجاه الأممي.

١ ـ الأحزاب القومية

ومثّل الاتجاه القومي في العراق حزبان رئيسيان هما حزب البعث وحزب الاستقلال، وقد تناولنا حزب البعث عند دراستنا للأحزاب في سوريا، لأنه بقي حتى عام ١٩٤٩ في مرحلة التأسيس وانتقال أفكاره من سوريا إلى العراق. أما حزب الاستقلال فسنلقي الضوء على تأسيسه واتجاهاته في ما يخص الوحدة العربية.

حزب الاستقلال

تأسس هذا الحزب عام ١٩٤٦ في بغداد ومن أشهر مؤسسيه محمد مهدي كبة وداود السعدي وخليل كنة وإسماعيل الغانم وفاضل معلة وعلي القزويني وعبد المحسن الدوري ورزوق شماس وصديق شنشل وفائق السامرائي وغربي الحاج أحمد وعبد الشهيد الياسري.

يصنَّف حزب الاستقلال ضمن التيار القومي، وهو في أفكاره القومية ونزعته الوطنية ليس إلا امتداداً لنادي المثنى الذي تشكل في الأربعينيات. ويوصف الحزب بـ«الإقليمية»[٧٧]. إلا أن قيادة الحزب أوضحت مراراً بأنها وضعت أمامها التجارب القومية السابقة وتبين لها أن التنظيمات السياسية التي بدأ بها على أنها تنظيمات قومية (جمعية العهد وجمعية العربية الفتاة) قد تحولت بفعل الظروف الدولية إلى تنظيمات إقليمية. وعليه فقد أصبح تكوين تنظيم قطري في العراق أمراً يفرضه الواقع على «أن يكون هذا التنظيم القطري ذا فكر قومي يتجاوب مع أصداء الحركة القومية ويقيم علاقات تعاون مع المنظمات

---

(٧٧) ناجي علوش، الثورة والجماهير: مراحل النضال العربي ودور الحركة الثورية، ١٩٤٨ ـ ١٩٦١، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ٤٤.

الأخرى»[٧٨]، غير أن مدى صحة مثل هذا الادعاء يبقى مرهوناً بطبيعة الأفكار التي طرحها الحزب وبالممارسات السياسية التي طبعت سلوك قيادته إلى اغتنام المناسبات للتعبير عن إيمانها بأن إقامة كيان عربي سليم لا يتم بغير الوحدة، وأن أية قوة عربية فعالة «لا يمكن أن تشاد ـ من وجهة نظر الحزب ـ ما دام العرب موزعين في كيانات متعددة لا ترتبط بروابط اتحادية، تزيل الحدود وتوحد الشعب»[٧٩]. ومن أجل تضمين هذه الفكرة في برنامج الحزب أكدت المادة الثالثة من دستوره أن الحزب يرمي إلى «تعزيز كيان العراق الدولي باستكمال سيادته والعمل على تقوية الجامعة العربية وجعلها عاملاً في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية ووسيلة التعاون العالمي لخير الانسانية وصيانة السلام العام»[٨٠]. ودعا الحزب في برنامجه إلى «العناية بالبلاد العربية كافة ولا سيما الأجزاء غير المستقلة منها، وتمكينها من تقرير مصيرها وتحقيق استقلالها واتحادها مع دول الجامعة». ويعتبر الحزب «الوطن بجميع أجزائه وحدة اجتماعية تكمل بعضها بعضاً»[٨١].

وعلى رغم أن حزب الاستقلال قد اعتبر الجامعة العربية واحدة من الوسائل المؤدية إلى تحقيق الوحدة العربية، لم يغفل الوسائل الأخرى التي لها القدرة على الاضطلاع بالدور المرسوم نفسه، خاصة أن الأحداث والمشاكل التي مرت بها البلدان العربية وعالجتها الجامعة العربية برهنت أنها لم توفق في إنجاز مهامها التي أسست من أجلها، نتيجة للخلافات الكثيرة التي كانت بين القيادات العربية وانتقال هذه الخلافات إلى الجامعة، كما برهنت «على أن هذه الحكومات لا تمثل شعوبها حق التمثيل وكانت تسير سياساتها الخارجية والعربية مدفوعة بمصالح ومطامع ملوكها وحكامها بدل مصالح شعوبها»[٨٢].

وأمام هذا الواقع وجد الحزب نفسه أمام طريقين:

«١ ـ تأسيس حزب قومي واحد له ميثاقه الموحد وبرنامجه الشامل، وتكون لهذا الحزب فروعه في شتى الأقطار العربية تعمل على تنفيذ برنامج الحزب وميثاقه وبث الدعوة له.

٢ ـ أن تؤسس جامعة شعبية تؤلف من الأحزاب القومية كافة في البلاد العربية ويكون لها مؤتمر سنوي يعقد بالتناوب في عواصم البلاد العربية، ويكون لها مكتب دائم

---

(٧٨) غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨: الفكر والممارسة (بغداد: مطابع دار الحكمة، ١٩٩٠)، ص ٩٨.

(٧٩) لواء الاستقلال (بغداد)، ٢٤/ ١/ ١٩٥٠.

(٨٠) حزب الاستقلال، النظامان الأساسي والداخلي، ط ٢ (بغداد: مطبعة النجاح، ١٩٤٦)، ص ٤.

(٨١) المصدر نفسه، المادة رقم (٢)، ص ٣.

(٨٢) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ١٩٦

وهذا المكتب مؤلف من ممثلين عن الأقطار العربية بالتساوي، وتكون اختصاصاته تنفيذ مقررات المؤتمر السنوي وإعداد جدول الأعمال للمؤتمر المقبل»[٨٣].

اختار الحزب الحل الثاني ووجه كتاباً إلى الأحزاب السياسية في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين وإلى الهيئات العربية والقومية في الأقطار كافة دعا فيه إلى عقد مؤتمر عربي يبحث مشاكل العرب ويهيىء لعقد جامعة شعبية تقف إلى جانب الجامعة العربية، وتعمل لخير البلاد العربية ويتولى المؤتمر مناقشة الأسس التي ترتكز عليها مثل هذه الجامعة الشعبية[٨٤].

لقيت دعوة الحزب هذه تأييداً كبيراً من قبل الساسة والأحزاب، فقد رحبت جمعية الاتحاد العربي في القاهرة بالدعوة[٨٥].

وأيد الحزب العربي القومي في سوريا عقد هذا المؤتمر وطالب بعقده في بغداد أو في القاهرة ووجه كتاباً لحزب الاستقلال قال فيه: «إن هذا الموضوع من الاسس الأولية لتفكيرنا النظري والعملي. . وان دعوتكم جعلتنا نؤمن بأن العرب في جميع أقطارهم قد أصبحوا يشعرون بالحاجة الملحة إلى توحيد الأهداف والوسائل متخطين بذلك هذه الحدود المصطنعة التي فرضها المستعمر عقب الحرب الماضية. . إننا على اتم استعداد للمشاركة في ما دعوتمونا إليه. . . . فنرجح أن يكون في القاهرة لاعتبارات عديدة، ولا نرى بأساً من عقده في بغداد إن كانت الظروف تساعد على ذلك»[٨٦].

وأيد عدد من الشخصيات القومية السورية هذه الدعوة، فقد أرسل منير الريس وصبحي العمري كتاباً إلى حزب الاستقلال أظهرا فيه رغبتهما الشديدة في تكوين مثل هذه الجامعة، ومما جاء في رسالتهما: «نشارككم الرأي في أن تأليف هذه الجامعة الشعبية سيساعد على حل المطالب القومية العليا للبلاد العربية ككل، ووحدة لا تتجزأ وسيهيىء للعرب فرصة للعمل الإجماعي لمعالجة مشاكلهم السياسية»[٨٧]، كما أيد الدعوة الحزب العربي السوري من خلال رسالة وجهها إلى حزب الاستقلال ودعا فيها إلى عقد مؤتمر في لبنان واشراك إمارات الخليج العربي في هذا المؤتمر[٨٨].

أبدى حزب البعث العربي في سوريا هو الآخر موافقته على الفكرة وطالب بأن تكون

---

(٨٣) حزب الاستقلال، المهرجان السنوي الثاني العام (بغداد: ١٩٤٧)، ص ١٣.
(٨٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: لواء الاستقلال، ١٩٤٦/٩/٣.
(٨٥) لواء الاستقلال، ١٩٤٦/٩/٢٠.
(٨٦) لواء الاستقلال، ١٩٤٦/٩/٢٩.
(٨٧) لواء الاستقلال، ١٩٤٦/١١/٢٩.
(٨٨) المصدر نفسه.

بغداد مقراً للمؤتمر. وأرسل ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار كتاباً قالا فيه: «نحن نرحب بدعوتكم ونوافق على أن تكون بغداد مقراً للاجتماع.... وأن تراعى في دعوة الهيئات والأشخاص الصفة الشعبية الصادقة فيبعد عن المؤتمر كل الذين يماشون الحكومات القائمة في تساهلها في الأهداف العربية...»(٨٩). كما أيد اتحاد الشباب العربي دعوة الحزب وطالب بأن تكون بغداد مقراً له. وأرسل فيصل العظمة الأمين العام كتاباً قال فيه: «إننا نوافقكم في أن الجامعة الشعبية.. ستكون أرحب مجالاً وأخص أسلوباً وأكثر جرأة وأوفر حرية في نظامها من جامعة الدول العربية..»(٩٠).

وبعد أن لقيت دعوة حزب الاستقلال الموافقة والتأييد من العديد من الأطراف السياسية العربية، وخاصة السورية منها، أوفد الحزب عبد الرزاق الظاهر نائب المعتمد العام الأول إلى القاهرة بهدف التشاور مع الأحزاب والهيئات المصرية، وأسفر عن ذلك تأليف لجنة تحضيرية أقرت لجاناً فرعية لدراسة المواضيع التي سوف يعنى بها المؤتمر(٩١).

واجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر في يوم ١١ شباط/ فبراير ١٩٤٧ واتخذت قرارات عدة منها إرسال وفد إلى البلدان العربية للتشاور مع رجالاتها في جميع الشؤون المتعلقة بالمؤتمر، ثم استمعت إلى تقرير عن اشتراك سوريا وآخر عن اشتراك لبنان، وحددت اللجنة التحضيرية للمؤتمر شهر أيار/ مايو ١٩٤٧ موعداً لعقده(٩٢).

إلا أن موقف الحكومات العربية الرسمية أدى إلى فشل هذا المشروع، إذ وضعت العراقيل والعقبات أمام المؤتمر. فأرسلت الحكومة السعودية مذكرة إلى الجامعة العربية احتجت فيها على عقد المؤتمر، أما الحكومة المصرية فلم تظهر ارتياحاً لهذا النشاط(٩٣).

أما الحكومة العراقية فقد استندت في معارضتها إلى قانون الجمعيات العراقية الذي يشترط على الحزب الذي يسمح له بمزاولة نشاطه السياسي أن يكون عراقياً وأن يكون أعضاؤه من العراق فقط، وبالتالي لا يجوز له مزاولة نشاطات خارج إطار الاهتمامات العراقية، كما أن موقف الأحزاب المصرية اتصف بالتردد ـ عدا الإخوان المسلمين ـ ولم «يؤيد هذه الفكرة بوضوح إلا الأحزاب العربية في كل من سوريا ولبنان وفلسطين»(٩٤).

---

(٨٩) نضال البعث، ج ١: القطر السوري، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٩: من معركة الاستقلال إلى نكبة فلسطين والانقلاب العسكري الأول، ص ١٤٨.

(٩٠) لواء الاستقلال، ٣/ ١٢/ ١٩٤٧.

(٩١) لواء الاستقلال، ٢٦/ ١/ ١٩٤٧.

(٩٢) لواء الاستقلال، ١٩/ ٢/ ١٩٤٧.

(٩٣) الجبهة الشعبية (دمشق)، ١٩/ ١٢/ ١٩٥١.

(٩٤) عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق: جذورها التاريخية وتطورها (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٧١)، ص ٥٠١.

وبسبب فشل الحزب في تحقيق هذه الصيغة الوحدوية العربية بدأ يؤيد وحدة ثنائية بين أي قطرين أو أكثر، ووصلت رغبة الحزب في تحقيق أي خطوة وحدوية إلى أن يدعو البلدان العربية التي لا تحبذ الاتحاد مع العراق، لأن تقوم بخطوات وحدوية مع أية دولة أو دول عربية أخرى، لأن الحزب كان يرى ضرورة تحقيق الوحدة، باعتبارها الرد على بقاء «أمتنا متفرقة، ووطننا مقسماً بين هذه الكيانات المصطنعة»[٩٥].

وفي ضوء ما ذكرنا نستطيع القول إن حزب الاستقلال كان وحدوي الفكر والسلوك العملي، بمعنى أنه لم يتردد في اتخاذ أية وسيلة تفضي إلى الوحدة العربية الشاملة، أو وحدة أي قطرين من الأقطار العربية، ولم يتوقف عند مسألة اختلاف شكل أنظمة الحكم أو مدى ارتباط هذا النظام العربي أو ذاك بالدول الأجنبية، ويجعلها عائقاً يثنيه عن تأييد أو دعم أي خطوة وحدوية ممكنة.

٢ ـ الأحزاب القطرية

مثّل هذا الاتجاه في العراق أربعة أحزاب رئيسية هي الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني وحزب الأحرار. وجميع هذه الأحزاب أسست في العام ١٩٤٦[٩٦].

وفي ما يختص بالحزب الوطني الديمقراطي واتجاهاته القومية تبنى بدستوره ـ شأنه في ذلك شأن معظم الأحزاب العراقية ـ فكرة الوحدة العربية واعتبر «حالة التجزئة هذه هي حالة طارئة على الأمة العربية من فعل أناس خارجيّن على إرادتها، وأن هذه الحالة الطارئة أينما وجدت في البلاد العربية لا بد أن تنتهي نتيجة كفاح العرب من أجل تكوينهم العصري إلى أفضل النتائج في اتحادهم طال الزمن أو قصر»[٩٧].

وانسجاماً مع هذه الحقيقة التي أقرها الحزب دعا في برنامجه إلى «تحقيق اتحاد البلاد

---

(٩٥) **لواء الاستقلال**، ٢٨/ ٢/ ١٩٥٠.

(٩٦) تتألف الهيئة المؤسسة للحزب الوطني الديمقراطي من السادة: كامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الكريم الأزري ويوسف الحاج ياسين وحسين جميل وعبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي وصادق كمونة. أما الهيئة المؤسسة لحزب الشعب فقد تكونت من السادة: عزيز شريف، توفيق منير، عبد الأمير أبو تراب، عبد الرحيم شريف، ابراهيم الدركزلي، رحيم شهرياني، جرجس فتح الله. وتشكلت هيئة حزب الاتحاد الوطني المؤسسة من السادة: عبد الفتاح ابراهيم، محمد مهدي الجواهري، جميل كبة، موسى الشيخ راضي، أدور قليان، موسى جبار، عطا البكري. وتألفت الهيئة المؤسسة لحزب الأحرار من السادة: داخل الشعلان، عبد العزيز السنجري، فوزي الأورفلي، عبد القادر باش أعيان، محمد فخري الجميل، حسين النقيب، كامل الخضيري. لمزيد من التفاصيل عن تأسيس هذه الأحزاب، انظر: عبد الجبار حسن الجبوري، **الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي، ١٩٠٨ ـ ١٩٥٨** (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧)، ص ١٦٥ ـ ١٨٢.

(٩٧) **الأهالي** (بغداد)، ٢/ ٢/١٩٥٩.

العربية بجميع الأمور المشتركة بينها في إدارة موحدة أو نظام مشترك مع احتفاظ كل دولة منها بإدارة شؤونها المحلية، وتقوية جامعة الدول العربية بحيث تحقق هذه الغاية»(٩٨).

ونظراً لأن قيادة الحزب كانت تؤمن بوجود أمة عربية واحدة، وبضرورة جمعها في كيان واحد رأت أن أفضل وسيلة لوحدة الوجود القومي العربي تكمن في الاتحاد الفدرالي وليس في الوحدة الاندماجية الشاملة. ذلك لأن فكرة الاتحاد الفدرالي ـ من وجهة نظر الحزب ـ تستمد مقوماتها من ماضي البلدان العربية وحاضرها، وتستند إلى خصائصها الإقليمية، باعتباره الشكل الذي يلائم الوضع العربي. والحزب بإقراره لهذه الوقائع استند إلى فلسفة تقضي «بضرورة احتفاظ كل قطر بقسم من حقوقه وعدم تخليه عن جزء منها للسلطة الاتحادية إلا بقدر ما هو ضروري لقيام الدولة المتحدة»(٩٩).

وهناك أسباب ـ من وجهة نظر الحزب ـ دعت قيادته إلى الالتزام بالنظام الفدرالي وتفضيله على غيره من النماذج الوحدوية، إذ اعتبرت أن الأقطار العربية منفصلة بعضها عن بعض منذ أمد بعيد، وهي تتمتع بكيانات مستقلة بعضها عن بعض، وأوضاع السكان في هذه الأقطار تعكس اختلافاً في درجات التطور في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أن الاختلاف في عدد السكان بين هذه البلدان يؤدي إلى «أن يسود الشعور بالخوف في الأقطار الصغيرة من تسلط قطر على آخر بسبب ازدياد عدد سكانه»(١٠٠).

وبالنسبة لحزب الشعب فقد أكد ميثاقه على إيمان الحزب بـ«التعاون مع سائر البلاد العربية لضمان خدمة كل منها، والعمل على رفع الحواجز المصطنعة وتوطيد الصلات بين الهيئات الشعبية الديمقراطية في هذه البلاد وتعاونها في سبيل تقوية دور الجامعة العربية»(١٠١).

أما حزب الاتحاد الوطني فقد دعا إلى تعزيز كيان العراق الوطني واستكمال سيادته وتوثيق الصلات بين العراق والأقطار العربية وتوسيع مجال التضامن السياسي والتعاون الاقتصادي والثقافي في ما بينها وتأييد الأقطار العربية غير المستقلة من أجل استكمال حريتها وبناء كيانها المستقل(١٠٢).

ومن الملاحظ أن سياسة حزب الشعب والاتحاد الوطني في المجال العربي لا تتجاوز

---

(٩٨) فاضل حسين، **تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨** (بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٦٣)، ص ٣٢. انظر أيضاً برنامج الحزب كاملاً في: المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٥.

(٩٩) كامل الجادرجي، **مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٩٦.

(١٠٠) كامل الجادرجي، **من أوراق كامل الجادرجي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ١٥٠.

(١٠١) الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٧، ص ٣٧.

(١٠٢) المصدر نفسه، ج ٧، ص ٣٩، والياس فرح، **الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٧٧.

حدود الدعوة إلى التعاون بين البلدان العربية، ورفع الحواجز بينها، وتوسيع مجال التضامن السياسي، وهذه المواقف في جلها تبتعد عن هدف الوحدة أو الاتحاد. والذي يؤيد هذا التصور أن التبرير الذي قدم بشأن عدم إيمان الحزبين بأي شكل من أشكال الوحدة قد تحدد من خوفهما من أن تكون الوحدة أو الاتحاد وسيلة لتقوية الأنظمة الرجعية في المنطقة العربية.

وفي ما يتعلق باتجاهات حزب الأحرار على الصعيد العربي، فقد دعا إلى «تطوير الجامعة لتأخذ مكانها في تعميق العلاقات العربية، والعمل من أجل مساعدة البلاد العربية غير المستقلة على تحقيق استقلالها»(١٠٣).

٣ ـ الاتجاه الأممي

مثّل الحزب الشيوعي الاتجاه الأممي في العراق، وبما أن الحزب هو أحد فصائل الحركة الشيوعية العالمية، فقد بقيت مواقفه من الوحدة العربية مرهونة بمواقف الأحزاب الأممية. لذا كان من الطبيعي ألا يدعو إلى ضرورة قيام وحدة عربية. ولقد تبنى الحزب هذا المنطق طيلة فترة نشاطه الأولى وحتى عام ١٩٥٦، فأكد على ما أسماه بـ«التطور الخاص الموضوعي» للكيانات العربية القائمة. فالوحدة من وجهة نظر قيادة الحزب «لن تعبر عن المصالح العليا ما لم تستند إلى إطلاق إرادة الشعب في كل جزء عربي متحرر، ولم تأخذ بنظر الاعتبار الظروف الخاصة الناتجة عن اختلاف التطور لمختلف البلاد العربية. فإنكار الظروف الموضوعية التي تختلف من بلد عربي إلى آخر لا يمكن أن يقنع أحداً، خاصة وأن التجزئة أوجدت سمات خاصة في كل بلد عربي رغم توفر عدد من السمات المشتركة، وهذا يتجلى في تفاوت درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي»(١٠٤).

وبسبب التحركات التي قام بها المسؤولون العراقيون من أجل إيجاد صيغة اتحادية مناسبة، رأى الشيوعيون ضرورة اتخاذ موقف محدد من قضية الوحدة، وبالفعل أصدر الحزب الشيوعي بياناً أوضح فيه «أن أي خطوة في اتجاه الاتحاد يجب أن تقوم على أساس الاتحاد الاختياري وأن يستمد قوته من الشعب العربي ويضم الأقطار العربية المستقلة استقلالاً حقيقياً وتمارس النظام الديمقراطي لا بالادعاء»(١٠٥).

وحتى شعار الاتحاد العربي اعتبره الحزب الشيوعي العراقي غير عملي، وجاء ذلك

---

(١٠٣) الجبوري، **الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي، ١٩٠٨ ـ ١٩٥٨**، ص ١٧٦.

(١٠٤) عزيز الحاج، **أين يقفون؟ وأين يقف العراق؟، مناقشات علمية صريحة للقضايا العربية المثارة بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة** (بيروت: دار الفكر الجديد، ١٩٥٩)، ص ٧.

(١٠٥) «الوحدة العربية والاتحاد العربي،» في: الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق الحزب الشيوعي العراقي: الأعمال الكاملة للرفيق فهد** (بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٧٢)، ص ٢٣.

على لسان فهد سكرتير الحزب حيث قال: «قد يفسر البعض موقفنا هذا بأننا نقف من الاتحاد العربي موقف المعارض وهذا صحيح. . وذلك لأنه اتحاد بين ملوك وأمراء العرب وليس للشعب شأن فيه»[١٠٦]. ولقد كانت تكمن وراء هذه المواقف خلفية فكرية معينة، فمنذ أواسط الأربعينيات كان سكرتير الحزب قد حدد تشخيصه للقومية العربية بالشكل التالي: «لقد بنى القوميون وحدتهم العربية على أسس علمية روزنبرغية، أي على العقيدة وعلى العنصرية، وشيدوا في مخيلتهم امبراطورية عربية واسعة الأرجاء بعد أن نظفوها من العناصر اللاعربية في الفكر والدم وأحاطوها بسور عقال لكيلا يدخلها ويدنسها ثم أغلقوا أبوابها وسلموا مفاتيحها إلى هتلر وموسوليني عملاً بسنة خضوع الضعيف للقوي»[١٠٧].

وحاول فهد أن يجعل الدعوة الوحدوية في سوريا مقتصرة على الأدباء والكتاب دون سواهم من أبناء الشعب بقوله: «أما في سوريا فقد كانت فكرة الوحدة العربية مستحوذة على ألباب أكثر أدبائهم وكتابهم على الرغم من ارتياب قادتهم من نوايا بعض البيوت المالكة في البلدان العربية المجاورة لسوريا بترشيح أمير منهم لعرش سوريا بينما الحركة الوطنية السورية كانت تستهدف نظاماً جمهورياً في البلاد»[١٠٨].

ويمكن اعتبار صياغة الميثاق الوطني للحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٤٤ وإقراره بعد هذا التاريخ بعام واحد وثيقة أخرى تدل على موقف الحزب من قضية الوحدة، فقد تضمن هذا الميثاق بنداً خاصاً أكد فيه الشيوعيون أنهم يناضلون:

«١ ـ في سبيل التقارب والتعاون السياسي بين الشعوب العربية، بين أحزابها وجماعاتها السياسية الديمقراطية، من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية لفلسطين والأقطار العربية المستعمرة والمحمية، ومن أجل استكمال استقلال العراق وسوريا ولبنان ضد الصهيونية، وضد الدول المستعمرة أو عن طريق المعاهدات والانتداب والحماية للبلاد العربية، وضد محاولات واعتداءات استعمارية جديدة، وضد تثبيت النفوذ الأجنبي بأي شكل كان في البلاد العربية.

٢ ـ في سبيل إيجاد حلف شريف، أداة تنفيذ لهذه الغايات.

٣ ـ في سبيل التعاون الاجتماعي بين شعوب البلاد العربية، بين منظمات العمال والمثقفين والطلاب في البلاد العربية من أجل تقوية التنظيمات الشعبية وتوحيد جهودها.

٤ ـ في سبيل التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية من أجل المحافظة على ثروات بلادنا. .»[١٠٩].

---

(١٠٦) «الشيوعيون والاتحاد العربي،» في: المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٠٧) «الوحدة العربية والاتحاد العربي،» ص ١٢.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٠٩) يوسف سلمان يوسف [الرفيق فهد]، كتابات الرفيق فهد، عُني بجمعه ونشره فخري كريم (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٦)، ص ١٣٦.

وهكذا يبدو واضحاً من توجهات الحزب الشيوعي أنه تجاهل كلياً هدف الوحدة العربية واكتفى بطرح صيغ «تعاون» و«تقارب» وقد اعتبر هذه المفاهيم خلال الفترة منذ تأسيس الحزب حتى منتصف الخمسينات غاية النهاية وليست أهدافاً مرحلية. لكن هذه المنطلقات كانت عرضة للتغيير، بسبب تنامي حركة الثورة العربية، وبروز أقطار عربية متحررة، وتبلور الوعي القومي لدى الجماهير العربية، بحيث أصبح هدف الوحدة مطلباً لفئات اجتماعية متعددة. وهذا ما سنراه عند دراستنا للحزب الشيوعي العراقي ومواقفه بعد عام ١٩٥٤.

ثالثاً: الأحزاب ومشروعا سوريا الكبرى والهلال الخصيب

كان للأحزاب السورية والعراقية دورها في مناهضة الاستعمار وأطماعه، وقد عملت على بلورة الشعور الوطني، ونشر الوعي السياسي بين أبناء الشعب. وبعد أن تناولنا عقائد القوى السياسية في البلدين وأفكارها باعتبارها جزءاً من النظام السياسي، لا بد من التعرف على مواقف هذه الأحزاب من المشاريع الوحدوية التي طرحت منذ نشوب الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٤٩، وهي في جملتها لا تتجاوز مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب. ولما كانت هذه الأحزاب تمثل اتجاهات فكرية متباينة تصل اختلافاتها في بعض الأحيان إلى حد التناقض، فقد جاءت مواقفها من هذين المشروعين متفقة مع اتجاهات أي حزب من الأحزاب. ويمكن القول إن الحكومات عجزت عن تنفيذ هذين المشروعين ـ إضافة للعوامل الداخلية والدولية الأخرى ـ بسبب مواقف الأحزاب التي كان أغلبها معارضاً للمشروعين.

حدد الحزب الشيوعي السوري منذ البدايات موقفه من النظام الملكي، ففي نهاية اجتماع اللجنة المركزية للحزب في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٣٩ أصدر الحزب بياناً جاء فيه: «إن مشروع الملكية أكبر مؤامرة على سوريا.. وهو مؤامرة دبرتها بعض الأوساط الاستعمارية الانكليزية الفرنسية، لأجل تطبيق سياسة التجزئة والإرهاب في سوريا ولأجل التخلص من النظام الجمهوري السوري.... لأن النظام الجمهوري يمكن أن يجعل من سوريا حصناً للديمقراطية في كل المشرق العربي.... فالشعب السوري يرفض النظام الملكي ويعلن تمسكه بالنظام الجمهوري، وسيدافع للنهاية»[١١٠]. وفي نهاية عام ١٩٤٣ عندما ازدادت الدعوة لمشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب خاصة بعد طرح نوري السعيد مشروعه، مشروع الهلال الخصيب، خرجت مجلة **الطريق** على عدة صفحات تدعو إلى التصدي لهذه المشاريع، وقد جاء فيها: «كثر النشاط والأخذ والرد في الآونة الأخيرة

(١١٠) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، وثائق الدولة، الأحزاب السياسية، الحزب الشيوعي السوري، الوثيقة رقم (٧٧).

حول فكرة الوحدة العربية والاتحاد العربي ولسنا بغرباء عن فكرة الوحدة العربية والاتحاد العربي وليست عروبتنا مرتجلة. على أننا نرى، كما يرى الكثيرون، طائفة كبيرة من العقبات تجعل بسط الوحدة العربية والاتحاد العربي على بساط البحث الآن أمراً غير عملي، فالأقطار العربية حتى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن منها تختلف في أنظمتها ومشاكلها المعلقة ومدى تطورها وارتباطاتها الخارجية اختلافاً أساسياً لا يجوز إهماله أو التهاون به»[١١١]. وإن المسألة في الأقطار العربية ليست جغرافية حدودية ولكنها مسألة إصلاح داخلي وسير نحو الحرية وبناء صحيح للديمقراطية. واعتبر خالد بكداش أن المهمة الأساسية خلال الحرب يجب أن تصب في اتجاه توفير الغذاء للناس ودعم مجهود الحلفاء في الحرب في سبيل تحقيق النصر على الفاشية وتحقيق استقلال سوريا التام وسيادتها والحفاظ على نظامها الجمهوري[١١٢]. ولخص خالد بكداش أسباب رفض الحزب لمشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب بأنها «مشاريع تعكس رغبة الاستعمار البريطاني في مد نفوذه على البلدان العربية، وهذا ما يتعارض وتوجهات الحزب التي في مقدمتها العمل على تحرير البلدان العربية من الاستعمار ومن آثار نفوذه السياسي والعسكري والاقتصادي»[١١٣].

ودخل الحزب الشيوعي السوري انتخابات تموز/ يوليو عام ١٩٤٧ على أساس الموقف الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب والذي يرتكز على العمل على المحافظة على النظام الجمهوري، والتصدي للمشاريع الوحدوية المطروحة آنذاك، كما عقد ممثلو اللجنتين المركزيتين للحزبين الشيوعي السوري واللبناني اجتماعاً في أواخر آب/ أغسطس ١٩٤٧ ناقشوا فيه القضايا السياسية المشتركة بين سوريا ولبنان والوضع العربي والدولي. وصدر في نهاية الاجتماعات بيان سياسي جاء فيه: «.. إن الحوادث المتعاقبة تبرهن بصورة قاطعة أن الشعبين السوري واللبناني متضامنان كل التضامن في الدفاع عن استقلالهما ونظامهما الجمهوري، وفي مقاومة جميع المؤامرات والمشاريع الاستعمارية الرامية إلى إعادة الاحتلال والحكم الاستعماري إليها..»[١١٤].

وقد درس المجتمعون البلاغ الرسمي الصادر في ٢٨ آب/ أغسطس سنة ١٩٤٧ عن اجتماع رئيسي الجمهوريتين السورية واللبنانية، وهم يعلنون «تأييد الحزبين.. وجميع المواطنين الديمقراطيين لما جاء في البلاغ من استنكار تدخل عبد الله في شؤون الجمهوريتين الشقيقتين وتعرضه لنظامي الحكم فيهما..»[١١٥]. واعتبر البيان أن طرح

---

(١١١) **الطريق**، العدد ١ (أيار/ مايو ١٩٤٣)، ص ٥ ـ ٨.

(١١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: **صوت الشعب**، ٨/ ٤/ ١٩٤٤.

(١١٣) عن لقاء أجرته مجلة **النهج** مع خالد بكداش الأمين العام للحزب الشيوعي السوري. **النهج** (مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، قبرص)، العدد ٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣)، ص ١٠٩.

(١١٤) الزرقا ومرقص، **صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان**، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(١١٥) **الطريق**، العدد ٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧)، ص ٩٥.

المشروع يهدف إلى عرقلة تضامن الشعب العربي في كل الأقطار العربية في نضاله في سبيل الجلاء والاستقلال.

أما الحزب الشيوعي العراقي فقد جاء موقفه على لسان فهد سكرتير الحزب، الذي اعتبر أن هذه المشاريع جاءت لإجهاض النهوض القومي الواعي. ولخص فهد الدوافع التي حركت طرح هذه المشاريع والتي يأتي في مقدمتها رغبة الإنكليز في كسب ود العرب، وإزالة ما تركته من آثار سلبية في قلوبهم سياسة الحكومات الإنكليزية القديمة، والتخوف من التأثير السوفياتي في المنطقة العربية، خاصة بعد الانتصارات التي حققها الجيش الأحمر في عمليات الحرب. كما أن الطبقات الحاكمة أخذت تزداد خوفاً من نمو الحركة الديمقراطية الوطنية لدى شعوبها، فهي لذلك تحاول أن «تقوي نفسها وتحافظ على امتيازاتها بالاتحاد فيما بينها في مختلف الأقطار العربية وبالاعتماد على الحليفة بريطانيا»[116].

وفي تعليمات داخلية وجهها الحزب إلى كوادره وأعضائه عام ١٩٤٩ دعاهم فيها إلى التعاون مع جميع الأحزاب، والعمل من أجل الغاء جميع المعاهدات والاتفاقيات والتكتلات الاستعمارية، ومنها مشروع سوريا الكبرى. ودعا أعضاء الحزب إلى التظاهر على أن تتناول شعارات المتظاهرين القضايا الداخلية والقضايا العربية. وكان أحد الشعارات التي طرحت: «ناضلوا في سبيل استرجاع استقلال سوريا ولبنان الذي باعه الحكام الرجعيون إلى الإنكليز والأمريكان ومكافحة مشروع سوريا الكبرى.. وتأييد حق الشعب السوري في لواء الاسكندرون»[117].

أما موقف حزب الإخوان المسلمين ـ تأسس في سوريا ١٩٣٥ ـ فقد اتسم بمعارضة مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب، فدعا الحزب إلى ضرورة المحافظة على النظام الجمهوري واعتبر «أن المشروعين يشكلان خطة استعمارية تقضي على الروح الشعبية التي تتجلى في الحكم الجمهوري، وإن نظام الحكم الجمهوري يجعل من سوريا نقطة ارتكاز للحركات الشعبية في الأقطار العربية والإسلامية، ونقطة انطلاق للتحرر من قيود الاستعمار والتخلف عن ركب الحياة الكريمة»[118].

وبالنسبة لحزب الكتلة الوطنية، فقد بلغ ولاؤه للعراق أشده في مطلع الثلاثينيات لكن الحزب انقلب على السياسة الهاشمية في الأربعينيات بعد أن تبدلت الولاءات، إذ تكتل الإنكليز والهاشميون في جهة واحدة تدعو لوحدة العراق وسوريا على حساب استقلال

(١١٦) زكي خيري وسعاد خيري، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ([د.م.: د.ن.]، ١٩٨٤)، مج ١، ص ٧٠ ـ ٧١.

(١١٧) العراق، مديرية التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري، ٦ ج (بغداد: المديرية، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠)، ج ٣، ص ٤٤٣.

(١١٨) الأحزاب السياسية في سوريا، ص ٣٣ ـ ٣٤.

سوريا الناشىء، بينما دعت الكتلة إلى «حماية الاستقلال الذي أسهمت في الحصول عليه وفي الانتفاع منه، أكثر من غيرها»[119].

وعلى رغم أن الوطن السوري الذي دعا إليه انطون سعادة يشمل سوريا وشمال العراق، إلا أنه وقف معارضاً لمشروع الهلال الخصيب. فقد كتب سعادة مقالاً مطولاً عنوانه «نحن سوريون لا هللخصيبيون» قال فيه: «المسألة العظمى التي اضطر الإبداع العروبي إلى مواجهتها وحلها هي: كيف يمكننا الرجوع عن قضية القومية الواهية الباطلة بدون أن يظهر أننا رجعنا وكيف نتجه نحو القومية الواقعية الحقيقية..». وعارض إطلاق لفظ الهلال الخصيب على سوريا الطبيعية واعتبر أن هذا الإصلاح «تلقفه العروبيون كما يتلقف اللاعب الكرة لأنه يحل لهم مشكلة ابتلاع بلاد تاريخية عريقة بشعبها وثقافتها فلا تعود توجد سوريا أمامهم، بل هلال خصيب..»[120].

وأعجب ما يمكن ملاحظته في هذا المجال، هو أن انطون سعادة هو صاحب فكرة الهلال الخصيب، ولكنه توهم بعد ذلك أن الهلال يعتبر في أوروبا وفي بعض البلدان الشرقية رمزاً للسلام، كما أن معارضته تأتي من أن الهاشميين دعاة الهلال أرادوا حكم هذه المنطقة بسبب فكرة إسلامية.

وعندما ضم سعادة العراق إلى خريطة حزبه الجغرافية حاول أن يختلق اسماً واحداً للموطن الجديد الذي أراد فصله عن الوطن العربي وسمى هذا الوطن «سوراقية» أي سوريا والعراق، ولكنه عدل عن ذلك ـ كما ذكرنا ـ حينما وجد أن هذا الاصطلاح لا يرضي حتى أعضاء حزبه فأطلق على العراق اسم سوريا الشرقية.

أما موقف حزب البعث من مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب فقد اتسم في عام ١٩٤٤ بعدم المعارضة ويظهر ذلك من خلال البيانات التي كان يصدرها باسم مكتب البعث العربي. ففي بيان له هاجم الرئيس شكري القوتلي واتهمه بالاتصال مع ابن سعود والملك فاروق واتفاقه معهما لمحاربة كل فكرة اتحاد للهاشميين[121]. واتهم الفئة الحاكمة بأنها «بما تصنع من مصاعب وعوائق تجعل الوحدة العربية أمراً بعيد التحقيق وتعزز انفصال كل قطر عربي عن الآخر»[122].

ورداً على الخطاب الذي ألقاه شكري القوتلي في المجلس النيابي وعارض فيه مشروع

---

(١١٩) أنيس صايغ، في مفهوم الزعامة السياسية: من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر (صيدا؛ بيروت: جريدة المحرر؛ المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ٤٥ ـ ٥٥.

(١٢٠) عبد المنعم شميس، القوميون السوريون (القاهرة: دار القاهرة، ١٩٥٨)، ص ١٦ ـ ١٧.

(١٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر: نضال البعث، ج ١: القطر السوري، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٩: من معركة الاستقلال إلى نكبة فلسطين والانقلاب العسكري الأول، ص ٧٥ ـ ٨٢.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٢.

سوريا الكبرى أصدر حزب البعث في مطلع عام ١٩٤٥ بياناً قال فيه: «إن الغاية التي كان ينشدها الشعب السوري العربي هي استقلاله الناجز، وليس في عزمه غير واسطة لبلوغ الغاية الحقيقية وهي وحدة الأقطار العربية.. والواقع أن هذا الاشتراط الذي اشترطه الرئيس الأول ليس إلا رفضاً رسمياً لتوحيد سوريا، وإلا إقراراً صريحاً كشف النقاب عن السياسة الانفصالية التي ظلت الفئة الحاكمة تتبعها طوال خمسة عشر عاماً، في الوقت الذي كانت توهم فيه الناس انها تعمل في قضية الوحدة العربية، إذ ليس من وحدة حقيقية، لا يسبقها توحيد أجزاء سوريا، واتحادها مع العراق..»[١٢٣].

لكن الحزب ما لبث أن شعر بأن سيره باتجاه تأييد المشاريع الهاشمية سيوقعه بخطر العزلة السياسية، وذلك لأن الأكثرية المطلقة الموجودة على الساحة السياسية السورية تقف ضد هذا المشروع، فغير اتجاهه منذ عام ١٩٤٥ واتخذ موقفاً صلباً معارضاً للمشروع فأصدر بياناً في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥ سجل فيه موقفه من المشروع وجاء فيه: «إننا نعتبر أمر توحيد سوريا الطبيعية من قبل ارجاع الحق إلى نصابه، ولا نقبل أن ندخل، في سبيل تحقيق هذا التوحيد، في أية مساومة يمكن أن تؤدي إلى تنازلنا عن أي حق من حقوقنا القومية الأزلية في عروبة فلسطين ووحدة أرضها وسلامتها أو في أي جزء من أجزاء سوريا العربية، كما أننا لا نعترف بأي مشروع لا ينال موافقة الشعب العربي نفسه في هذا القطر، ولا يتفق مع المصلحة العربية العليا..»[١٢٤]. وجاء في البيان أن الخطة الجدية الحاسمة في طريق هذه الوحدة هي: توحيد سوريا والعراق، لكن البيان لم يتغافل عن الوضع السياسي في العراق فدعا إلى تعديل المعاهدة البريطانية ـ العراقية على أن تلغى منها جميع الشروط والتحفظات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي فرضتها انكلترا لمصلحتها وحدها. وأضاف البيان: «فالعرب يعتبرون أن إزالة الشوائب التي لا تزال عالقة باستقلال العراق هي في رأس مطالبهم القومية التي لا يمكن أن يقبلوا فيها أي تساهل أو مماطلة»[١٢٥].

وبعد أن حققت سوريا استقلالها وجلت عنها القوات الأجنبية ازدادت معارضة البعث لمشروع سوريا الكبرى. فعند مناقشة المشروع في إطار اللجنة السياسية التي شكلتها الجامعة العربية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦، أصدر حزب البعث بياناً تساءل فيه عن أسباب طرح المشروع، واعترض على هذا الطرح وقد جاء في البيان: «فالمشروع يعترف به كمشكلة في فترة يعتبر العرب فيها، حكومة وشعباً، نظرية وهمية لا سبيل إلى تحقيقها إلا بالقوة.. والشعب العربي في سوريا ولبنان حريص كل الحرص على حريته الجديدة، لا يرى في سوريا الكبرى أيضاً حلماً ملحاً من الضروري أن يتحقق. فلماذا إذن تهتم الجامعة بهذه

---

(١٢٣) كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨، ص ٣٠٤.
(١٢٤) نضال البعث، ج ١، ص ٥٢.
(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

المشكلة الوهمية، وماذا تستطيع أن تجني من بحثها غير تضييع الوقت، وتعقيد المشاكل، ومصالحة الرؤساء، وتناسي مشاكل العرب الهامة التي تهدد وجودهم وحياتهم»[١٢٦].

وفي الوقت الذي رفضت فيه المشروع جميع الأحزاب السياسية الموجودة في سوريا، إلا أن جميع هذه الأحزاب رحبت بانضمام الأردن إلى سوريا، وأن رفض المشروعين يعني من جملة ما يعني رفض هذه الأحزاب للنفوذ الإنكليزي في المنطقة العربية، خاصة أن الجميع وفي مقدمتهم قواهم السياسية ترى أن هذين المشروعين هما وسيلة لجر سوريا ولبنان إلى دائرة النفوذ الإنكليزي.

وعلى الرغم من كثرة الأحزاب في كل من سوريا والعراق، إلا أن أغلبها بقي من دون أيديولوجية واضحة، ومحددة تجاه قضايا الجماهير، وتطلعاتها القومية والوطنية، كذلك بقي أغلبها، وخاصة الأحزاب الرسمية، يمارس نشاطه بشكل متدن قياساً للدور المتنامي للأحزاب السرية التي ازداد تعاطف الجماهير مع ممارساتها وطروحاتها على رغم التباعد الايديولوجي بين العديد منها وخاصة الحزب الشيوعي والبعث، وقد انحصر النشاط السياسي للأحزاب التقليدية داخل البرلمان، أما نشاطها الجماهيري فقد كان مقصوراً على فترة الانتخابات.

والذي يمكن استخلاصه من عرضنا للجانب الوحدوي في الفكر الحزبي هو أن معظم هذه القوى جعلت من مسألة الوحدة العربية قاسماً مشتركاً لبرامج عملها ولأدبياتها التي تتضمنها صحفها أو منشوراتها السرية والعلنية، لكن هذا القاسم المشترك لم يكن بالضرورة واحداً، بل تباينت صيغ طرحه تبعاً للخط السياسي أو للتيار الفكري الذي تبنته تلك القوى السياسية. وقد حاول كل حزب أن يطرح الأسلوب الذي يراه ملائماً لتحقيق الوحدة إلا أنها جميعها أقرت بالصعوبات التي تكتنف عملية التوحيد السياسي لأقطار الأمة العربية، لذا بدأت تطرح صيغاً مختلفة تدعو للتعاون بين الأقطار العربية.

وكانت الأحزاب في البلدين تقر ضمناً أو بصراحة بوجود فوارق اجتماعية واقتصادية وسياسية في الظروف القائمة آنذاك في البلدين، وعلى رغم إدراك وجود هذه الفوارق لم تبذل هذه الأحزاب ما يلزم من جهود لتضييق الفجوات والسعي لإيجاد أشكال من العلاقات والتعاون بما يضعف مع مضي الزمن أثر هذه الفروقات، وكانت في الغالب ترى أنه إما كل شيء، أو لا شيء فإما وحدة كاملة وناجزة أو البقاء على الحالة القطرية القائمة نفسها، وشذ عن هذه القاعدة بعض الأحزاب في البلدين لأنها تدعو إلى تذليل وإزالة الفوارق بعملية متدرجة توصل في النهاية إلى تسهيل الوصول للوحدة السياسية.

لقد عانت الأحزاب في البلدين من وجود هشاشة في بنيتها، فالبرامج ليست واضحة

(١٢٦) البعث (دمشق)، ٢٩/١١/١٩٤٦.

بالضرورة، وما تقوله البرامج لا يلزم أحياناً حينما يتعلق الأمر بالتنفيذ والممارسة العملية للسياسة. ولم يكن نادراً أن يتم حل أحزاب أو إحداث انشقاق داخلها من جراء تعارض المصالح الضيقة للقادة والزعماء مع البرامج التي كانوا يتبنونها.

ومن المشاكل التي واجهت الأحزاب وأثرت في طبيعتها ودورها الطابعُ المحلي لانتشارها ونطاق عملها، إذ يمكن القول: إن عدد الأحزاب التي كان نشاطها يتسع سعة سوريا، أو العراق، قليلة جداً بالمقارنة مع عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التي تظهر في هذه المدينة أو تلك في البلدين وينحصر تأثيرها في المدينة نفسها أو يتعداها قليلاً، ونستثني من ذلك الأحزاب الشيوعية التي أولت اهتماماً كبيراً لمسألة الانتشار على مستوى البلاد، وإيجاد أنوية تنظيمية وسياسية في كل مدينة وقرية يمكن أن تنجح فيها. وساهم ضعف الهيكلية التنظيمية بالنسبة للأحزاب في البلدين في إبقاء نشاطها وتأثيرها محدوداً لأنها لم تكن تعرف ما يسمى بالهيكل التنظيمي المتدرج من القيادة إلى الكوادر إلى الوحدات الأصغر المنتشرة بين صفوف السكان، مما أدى إلى عدم وجود ما يسمى أنظمة داخلية تقرر حقوق الأعضاء وواجباتهم ونمط العلاقات القائمة بين من هو في الأسفل ومن هو في الأعلى في الهرم التنظيمي. وبغض النظر عن الرأي بالهيكل التنظيمي بما يخدم سياسات أو أيديولوجيا محددة، فإن عدم وجود هذا الهيكل يعني قيام أحزاب موسمية محدودة النشاط والتأثير، ضعيفة الصلة بالجمهور الواسع. ويعكس عدم وجود هياكل تنظيمية غياب القواعد الفكرية المشتركة التي تسيِّر هذه الأحزاب.

ومن علائم ضعف النضج في بنية الأحزاب في البلدين تغليب مناظراتها وخلافاتها على ما يجمع بينها ويوحدها على رغم وجود قواسم مشتركة كثيرة لتوحيد النشاط والعمل. وكان التناحر ينصب في كثير من الأحيان للوصول إلى البرلمان أو تحقيق مكسب معنوي ما.

القسم الثاني

العلاقات السورية ـ العراقية في فترة
الانقلابات العسكرية في سوريا (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤)

الفصل الرابع

الانقلابات العسكرية في سوريا
والموقف العراقي منها (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤)

كان الجيش السوري يتشكل من متطوعين ومجندين، وهو يعكس بنية البلاد الاجتماعية. وفي سنواته الأولى كانت قياداته تأتي إلى حد كبير من الطبقات الاجتماعية العليا في المجتمع، وهو لأسباب عديدة وثيق الصلة بالعائلات السورية الكبرى. والجيش السوري نقيض الجيش العراقي لم يُنظر إليه كنقطة وُثوب للمناصب السياسية، لذلك لم يعتبر مغرياً للكثير من ممثلي العائلات الحاكمة، فالفرص الفضلى كانت في المهن الأكاديمية كالطب والصيدلة وفي التجارة وإدارة الأملاك الواسعة. ولكن مع انتشار الفرص التعليمية في أنحاء البلاد جميعها أخذ كثير من متخرجي المدارس الثانوية ذوي الأصل البسيط يرون في كلية حمص العسكرية باباً يستطيعون المرور من خلاله ليضمنوا تعليماً أعلى مما يجلب لهم الاستقرار والمكانة الجيدة. وهكذا انتظم في سلك الضباط خلال سنوات الحرب والسنوات التي تلتها مباشرة أبناء التجار والفلاحين والعمال مما غير بنية هذا الجيش إلى حد كبير. وكان هؤلاء الضباط ضعيفي الصلة بالطبقة الحاكمة التقليدية في البلاد، لذا تشربوا بسهولة النزعات الاشتراكية والقومية العربية. وهناك عامل آخر أثر في نظراتهم هو التثقيف القومي الذي كانوا يتلقونه في الكلية العسكرية.

بلغ الضباط في سوريا والعراق درجة النضج السياسي، إذ تدرب كثير منهم داخل بلدانهم ولم يكونوا جزءاً من الجهاز الإنكليزي أو الفرنسي الحاكم، وكانوا قوميين أشداء بسبب عدم ارتباطهم بالمصالح الاقتصادية أو الايديولوجية للطبقات الحاكمة، لذا كان من السهل اكتسابهم إلى صف التطرف الوطني والقومي، ومن ثم فإن النخبة العسكرية في البلدين تدين بالتوجيه الحكومي في الحقل الاقتصادي، وتميل إلى مناهضة الغرب في الحقل السياسي، وتشترك النخبة العسكرية في البلدين في الاعتقاد بضرورة التغيير الاجتماعي السريع. وهذا الاعتقاد بالذات، لا مجرد التقاليد، هو الذي يدفع بها إلى الحكم الفردي

وتكتيل الشعب حول الأهداف القومية التي ترفع النخبة بنودها[١]. وباستثناء العراق لم تكن الجيوش العربية قد لعبت دوراً في شؤون السياسة قبل الحرب العالمية الثانية، وكانت المشاعر التي تعتمل في صفوف الشعب تعتمل كذلك في صفوف القوات المسلحة، والضباط الصغار بوجه خاص، إلا أن ضعف الحركة الشعبية وقوة الجيش النسبية جعلت القوات العسكرية أقدر على المبادرة.

وجاءت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ لتزيد الحاجة إلى التغيير لتحقيق الاستقلال والإصلاح الاجتماعي والوحدة، فالسلطة البريطانية هي التي أصدرت وعد بلفور، وهي التي رفضت حق تقرير المصير لعرب فلسطين ودعمت الصهيونية. وبرهنت الحكومات العربية عن ضعفها وعجزها وفسادها وفشلت في صد العدوان الصهيوني. كما «كشفت الهزيمة المنافسات بين زعماء العرب وأوجه الضعف في الشعب العربي الذي عجزت جيوشه عن خوض المعركة بصورة متناسقة»[٢]. وفي الفترة التي تلت النكبة، عاشت المنطقة العربية في حالة غليان، والشعب يشعر بخيبة أمل ويبحث عن بوادر تغيير في الوطن العربي يضع حداً للهياكل القديمة والحكومات التي اتسمت بالفساد والظلم والاستجابة للضغوط الأجنبية، فأصبح الجيش بذلك هو القادر على مساندة الحركة الشعبية في صراعها مع تلك الحكومات وهو الوحيد الذي يستطيع الصمود أمام التحديات ومواجهة الصهيونية.

أولاً: العراق وانقلاب حسني الزعيم

كانت سوريا أول البلدان العربية التي قام فيها انقلاب عسكري عقب هزيمة العرب في فلسطين، ولا يمكن الحكم على أي انقلاب عسكري حتى يتم ربطه بكل الظروف المحيطة به في النطاق المحلي للدولة، وفي نطاق الجيش نفسه، وفي حدود المؤثرات والارتباطات الخارجية. وكل انقلاب مهما كان نوعه لا يمكن أن ينشأ من فراغ، فهناك ظروف ضاغطة سواء بالسلب أو الإيجاب تدفع الأمور دفعاً إلى الحركة الانقلابية.

ولسنا هنا في مجال تحليل التطورات السياسية في سوريا بالتفصيل، ولكن لا بد لنا من إلقاء نظرة سريعة على الأسباب التي أدت إلى قيام الزعيم حسني الزعيم بقيادة الانقلاب الأول في تاريخ سوريا وذلك في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٩، لأن هذا الانقلاب لم يأت من فراغ، بل كانت هناك أسباب ودوافع وظروف مهدت له. ويمكن أن نلخص هذه الأسباب أو الأسس التي أتاحت للدكتاتورية العسكرية أن تظهر في سوريا على النحو التالي:

«١ ـ هيأت الظروف التي عاشتها سوريا بعد حرب فلسطين الفرصة أمام بعض

---

(١) مورو بيرجر، **العالم العربي اليوم**، نقلها إلى العربية محيي الدين محمد (بيروت: دار مجلة شعر، ١٩٦٣)، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٧.

(٢) **دراسات تاريخية**، العدد ١ (آذار/ مارس ١٩٨٠)، ص ١١٢ ـ ١١٣.

قيادات الجيش، التي بدأت تدرك أن هناك استعداداً شعبياً لتقبل أي تغيير في السلطة حتى وإن قام به الجيش، لإطاحة النظام القائم في دمشق. فقد عجز هذا النظام، شأنه في ذلك شأن الأنظمة العربية، عن الدفاع عن الحق العربي في فلسطين، سواء في الميدان السياسي (الأمم المتحدة) أو الميدان العسكري (ساحة القتال). وقد حاول بعض القادة المدنيين إلقاء تبعة هذا الفشل على قيادات الجيش، ففي خطاب ألقاه صبري العسلي في المجلس النيابي اتهم حسني الزعيم قائد الجيش بالتآمر على سلامة الدولة وطالب بإحالته على القضاء، كما أنه خلال زيارة الرئيس شكري القوتلي إحدى القطعات العسكرية التي كانت تمارس التمرينات على أسلحة جديدة تبيَّن له أن هذه الأسلحة فاسدة وغير صالحة للاستعمال، كما وجد أن المواد التموينية أكثرها فاسدة، فرفضت قيادات الجيش عمليات التجريح بها. ورد ضباط الجيش بأن عقدوا اجتماعات في مركز القيادة في القنيطرة لتدارس الموضوع والرد على الاتهامات فقرروا رفع مذكرة إلى القوتلي طالبوا فيها بإلقاء القبض على صبري العسلي وإحالته إلى القضاء، وتصديق قانون الجيش من قبل المجلس النيابي، في دورته الحالية، وفي حال وُجد من يعترض على القانون، يجب الأخذ بقانون الجيش المصري على علاته في المدة المطلوبة نفسها أو الأخذ بقانون الجيش العراقي. ويرى خالد العظم: «بأن الزعيم شعر أن مصيره مجهول فإما أن يناله التسريح من الجيش أو المحاكمة، فلم يجد أمامه إلا أن يتخلص من هذا المأزق ولو عن طريق قلب نظام الحكم»[٣].

٢ ـ كانت خيبة أمل الشعب السوري بالسلطة السياسية أحد العوامل التي ساعدت وشجعت حسني الزعيم للإقدام على هذه الحركة، إلا أن واقع القيادة السياسية نفسها أو تركيبها لا يمكن إغفاله في هذا الشأن، فهذه القيادة لم تكن في حقيقتها سوى مجموعة من الساسة ليس لها جذور عميقة بين الشعب، حرمتها «سياسة الانتداب الفرنسي من التمرس في الشؤون الإدارية، وتقاسمت بعد الاستقلال السلطة بالأسلوب التقليدي مع إدراك وفهم قليلين لما تعنيه حكومة نيابية شعبية الأسس»[٤].

٣ ـ أثبت الحكم البرلماني فشله في سوريا وعجزه عن حكم البلاد، فقد تكشف هذا الحكم عن نزعة الحكام الاستغلالية، التي تجلت في تحويل الدولة إلى مزرعة للأنصار والمحاسيب. وكانت هذه السياسة تصطدم بمقاومة جماهير الشعب في سوريا، كما كانت الفئات الحاكمة تسعى إلى القضاء على هذه المقاومة بأعمال القمع من جهة، وتعديل الدستور باتجاه غير ديمقراطي من جهة أخرى، مما ساهم في إسقاط هيبة الحكم.

---

(٣) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ٣ ج، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ج ٢، ص ١٨٦ ـ ١٩٠.

(٤) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٣)، ص ٦٤.

٤ ـ عدم وجود قوة تنظيمية قادرة على توحيد التيار الشعبي وتنظيمه وتحقيق التحول المنشود باتجاه الديمقراطية والإصلاح والنهوض الوطني.

وعند قيام انقلاب الزعيم كانت سياسة العراق تجاه الغرب وبريطانيا مرضية في حين كانت سياسته تجاه العرب يشوبها التوتر. فحكام العراق كانوا يشعرون بامتعاض من نجاح السياسة المصرية على الصعيد العربي، كما أن العراق عانى الاتهامات العربية على صعيد مواقفه على جبهات القتال في فلسطين، لهذا أراد الخروج من عزلته العربية، ووجد ضالته بانقلاب حسني الزعيم. ففي حين كانت سوريا تعاني حقيقة وجودها السياسي كدولة، كان العراق بانتظار أي تطور في سوريا يؤهله لاستلام السلطة فيها أو على الأقل إقامة حكومة موالية لبغداد.

وفي الوقت نفسه فإن الأحداث داخل سوريا لا يمكن حصرها أو احتواؤها داخل حدودها، إذ إنها سرعان ما تصدر إلى جاراتها، لذا فإن انقلاب الزعيم لا بد من أن ينظر إليه ضمن قرينة عربية أكثر اتساعاً، أي أن مصر والعربية السعودية ولبنان والأردن اهتمت حالاً به. وكان السؤال الذي يطرح نفسه: من يسند الزعيم وأي سبيل يسلك لكسب الانقلابيين هذا الطرف العربي أو ذاك، فخلال ساعات من إذاعة نبأ الانقلاب بدأ الرسل من الأقطار العربية المجاورة يتدفقون على دمشق في مهام استطلاعية. وبما أن محادثات الهدنة التي ستجري مع اسرائيل كانت قريبة، إذ كان مقرراً لها أن تبدأ في الأسبوع الأخير من آذار/ مارس ١٩٤٩، أرجئت إلى أوائل نيسان/ ابريل. وكان الزعيم يعتقد أن التقارب مع العراق وخاصة في الجانب العسكري يشد أزره في هذه المفاوضات، لذلك فقد رحب ترحيباً ودياً بالمبعوثين العراقيين اللذين وصلا في اليوم الأول من الانقلاب إلى دمشق وهما جميل بابان السفير العراقي المعين حديثاً في لبنان وعوني الخالدي المندوب العراقي في محادثات الهدنة مع اسرائيل(٥).

وفي صباح يوم ٣٠ آذار/ مارس اتصل الوزير العراقي المفوض في عمان أحمد الراوي بوزارة الخارجية العراقية وأبلغها أن حوادث مهمة وقعت في دمشق اختل على أثرها الأمن وانقطعت الاتصالات التلفونية واللاسلكية مع سوريا. وعلى أثر سماع النبأ اتصل وزير خارجية العراق بالسفارتين الأمريكية والبريطانية لاستقصاء أخبار حوادث دمشق، فأبلغاه بأن هناك حركة انقلابية قام بها أحد قادة الجيش، وتم اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وقسم من الوزراء وبعض النواب وفرض منع التجول. ولما كان مقرراً ارسال جميل بابان وزيراً مفوضاً للعراق في لبنان، فعند ورود هذه الأخبار طلبت الخارجية العراقية من جميل بابان البقاء في دمشق لاستطلاع الحالة ومعرفة أسباب هذا الانقلاب وماهيته. وقد استصحب معه كتاباً من رئيس الوزراء نوري السعيد إلى رئيس مجلس النواب السوري فارس

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ٧٣.

الخوري، أبدى فيه نوري السعيد قلقه من تطورات الأوضاع في سوريا، وأضاف: «لكن شعورنا بصدق وطنية القائمين بتلك الأحداث والسائرين بالأمور في الوقت الراهن قد خفف علينا هذا القلق، وخصوصاً ما علمناه من الرجوع إليكم في تسوية المشاكل، فإن ما نعهده في فخامتكم من الحنكة والحكمة ليطمئننا بالنتائج الطيبة للبلاد. . .»، ورجاه في نهاية رسالته التعاون مع جميل بابان، وأبدى استعداد العراق لتقديم الدعم لسوريا(٦).

وبعد ظهر يوم الأول من نيسان/ ابريل استطاع جميل بابان الالتقاء مع حسني الزعيم الذي استقبله بحفاوة. وقد أبلغ بابان الزعيم استعداد العراق لتقديم أية مساعدة تحتاجها سوريا، وطلب منه أن يوضح له ما يزمع القيام به على صعيد الأوضاع الداخلية في سوريا فأجابه الزعيم: «إنني لم أقم بهذه الحركة بأي تأثير من الخارج وإنما قام الجيش بها نتيجة لتذمر الشعب والجيش. . .». وتهرب الزعيم من سؤال بابان حول شكل نظام الحكم الذي يزمع إقامته في سوريا وهل سيكون ملكياً أم جمهورياً. وفي اليوم نفسه جرى لقاء بين بابان وفارس الخوري في دمشق وطلب إليه تشكيل الحكومة السورية إنقاذاً للموقف ولحسن نياته تجاه العراق، إلا أن الخوري اعتذر عن القيام بهذه المهمة. وكبادرة حسن نية تجاه الانقلابيين طلب جميل بابان في رسالته إلى نوري السعيد التي أبلغه فيها عن فحوى محادثاته مع الزعيم وفارس الخوري أن تقوم الحكومة العراقية بالإيعاز إلى الصحف والإذاعة العراقية لتأييد الانقلاب(٧).

وفي ٣ نيسان/ ابريل وردت برقية من المفوضية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية أبلغتها فيها أن الأمير عادل أرسلان المعروف بتأييده للانقلاب قد أبلغ الوزير العراقي المفوض بدمشق عن وجود رغبة لدى مفكري سوريا بتوحيد البلدين من دون شرق الأردن، على أن يبقى لكل قطر استقلاله الذاتي. وقد ردت الحكومة العراقية بتاريخ ٥ نيسان/ ابريل ببرقية جاء فيها أن «العراق يرحب مبدئياً بالفكرة على أن تأتي عن طريق قانوني مشروع، ولا بد من درس أية مقترحات تأتينا في هذا الباب قبل البت فيها». ثم أبرقت وزارة الخارجية إلى وزير العراق المفوض في دمشق في اليوم نفسه تطلب منه الاتصال بطه الهاشمي الذي كان موجوداً في دمشق لاستطلاع رأيه في الموقف، وكذلك الاتصال بالسياسي السوري لطفي الحفار. وفي الوقت نفسه أبرقت الخارجية العراقية إلى مفوضيتها في مصر تطلب إليها أن تتصل بالجهات المسؤولة وتحيطها علماً بأن الحكومة مستمرة في الاتصال مع رجال سوريا المفكرين أمثال فارس الخوري وعادل أرسلان، وهي لا تزال تقف موقف

---

(٦) نشرت صحيفة الشرق الأوسط الصادرة في لندن وثيقة مهمة بعنوان: مجرى الحوادث المتأتية من الانقلاب في دمشق بما يتعلق بالحكومة العراقية، ومحاضر المقابلات الخاصة (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٩)، ونشرتها على حلقات في: الشرق الأوسط، ١٣/ ١/ ١٩٨١.

(٧) المصدر نفسه، ونذير فنصة، أيام حسني الزعيم: ١٣٧ يوماً هزت سوريا (بيروت: دار الأمانة، ١٩٨٣)، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

المنتظر المتريث من الوضع، وحذرت من قضية تدخل جهات غير مسؤولة في الأمر كالأمانة العامة للجامعة العربية، إذ إن تدخل هذه الجهات قد يربك الوضع ويؤدي إلى نتائج غير محمودة. وبناءً على هذه البرقية قام القائم بالأعمال العراقي في القاهرة بمقابلة رئيس الوزراء المصري وعرض عليه ما جاء في برقية الحكومة العراقية، فأجابه رئيس وزراء مصر بأن بلاده لا توافق على أن تكون الأمانة العامة للجامعة العربية «حكومة فوق الحكومات»، كما أبلغه أن الحكومة المصرية لا توافق على أي تدخل من قبل الأمين العام لجامعة الدول العربية، ودعا إلى تعاون مصر والعراق في ما يخص الأوضاع في سوريا[٨].

لكن مصر التي أخافها خلع حليفها القوتلي رحبت بتأكيدات الزعيم أنه سيدافع بقوة عن الاستقلال السوري[٩].

وبينما كانت هذه الاتصالات قائمة أراد الزعيم معرفة نيات حكام العراق من جهة، ومن جهة أخرى فإن محادثات الهدنة مع اسرائيل كانت ستبدأ في يوم ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٤٩ ـ كما ذكرنا آنفاً ـ لذلك اقترح الزعيم في التاسع من نيسان/ ابريل ـ كما تقول برقية من المفوضية العراقية في دمشق ـ عقد معاهدة عسكرية دفاعية بين البلدين. وبعد ثلاثة أيام وصل إلى العاصمة السورية الزعيم عبد المطلب الأمين، وفي اليوم ذاته أبرق إلى حكومته باقتراح الزعيم الذي يتضمن إذاعة بيان مشترك يعلن فيه عقد ميثاق سوري ـ عراقي. فاعترض الزعيم عبد المطلب على هذا الاقتراح على اعتبار أن مثل هذا الإعلان سيكون قليل الأهمية «ما لم يدعم بالقوات العسكرية، وشرح الحاجة إلى قواعد وخطوط مواصلات تستعملها القوات العراقية في سوريا»[١٠].

وبينما أبدت الحكومة العراقية استعدادها للتعاون مع سوريا عسكرياً واقتصادياً بتاريخ ١٢ نيسان/ ابريل، قام الزعيم وفي اليوم نفسه بإيفاد وفد سوري ضم الرئيس رياض الكيلاني مرافق الزعيم ونذير فنصة إلى الرياض ومنها إلى القاهرة لعرض وجهة نظر الزعيم في آخر التطورات السورية، والاطلاع على مواقف الحكومتين من الانقلاب وقيادته وموقفهما من عقد اتفاقية عسكرية مع العراق[١١]. وقد اعتبر الملك السعودي عقد اتفاقية عسكرية واقتصادية بين سوريا والعراق عملاً عدوانياً موجهاً إلى العربية السعودية وأكد «أن موقفه هذا يحظى بموافقة الحكومة المصرية»[١٢].

---

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: «مجرى الحوادث المتأتية من الانقلاب في دمشق بما يتعلق بالحكومة العراقية، ومحاضر المقابلات الخاصة،» الشرق الأوسط، ١٤/ ١/ ١٩٨١.

(٩) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٧٥.

(١٠) «مجرى الحوادث المتأتية من الانقلاب في دمشق بما يتعلق بالحكومة العراقية، ومحاضر المقابلات الخاصة،» الشرق الأوسط، ١٥/ ١/ ١٩٨١.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) سيل، المصدر نفسه، ص ٧٦.

وأبرقت وزارة الخارجية العراقية إلى مفوضيتها في دمشق بتاريخ ١٢ نيسان/ ابريل لتبلغها ضرورة التعرف على موقف الزعيم في ما لو عارضت العربية السعودية ومصر قيام مثل هذا التعاون[١٣].

وقبل أن تحصل وزارة الخارجية العراقية من مفوضيتها على رأي الزعيم في حال معارضة مصر والسعودية للاتفاق العسكري، سافر وفد سوري مؤلف من فريد زين الدين وأسعد طلس ويرفقتهما ضابط يحمل رسالة خاصة من الزعيم إلى نوري السعيد رئيس وزراء العراق. وكان الوفد الذي وصل إلى بغداد في يوم ١٣ نيسان/ ابريل يحمل مقترحات الاتفاقية العسكرية التي جاء في مقدمتها أن الهدف منها قضية فلسطين، وصيانة الأمن الخارجي لكل من سوريا والعراق تجاه أي اعتداء على البلدين أياً كان مصدره، وتضمنت بنودها الدعوة إلى زيادة فعالية الجيش بين البلدين وتعاونهما المشترك في القتال. أما الرسالة التي بعث بها الزعيم إلى نوري السعيد فقد كتبت بعبارات ودية، واعتبر أن الهدف من انقلابه «خدمة مصالح الأمة العربية جمعاء ورفع شأنها وإنقاذ شرفها»[١٤].

وقد اجتمع الوفد السوري برئيس وزراء العراق نوري السعيد في الخامس عشر من نيسان/ ابريل وأثناء الاجتماع استعرض نوري تاريخ العلاقات بين العراق وسوريا، ثم ختم كلامه «بعدم إمكان الدخول في الاتفاقيات التي يراد عقدها الآن ما لم تعد الحياة الدستورية إلى سوريا ولا بد من انتظار استقرار الأحوال في سوريا، لكي تتضح سياستها الخارجية قبل أن تستطيع إبرام اتفاقية عسكرية. . . لأن الاتفاقية العسكرية تتوقف على تحديد السياسة الخارجية ولم أكن لأعرف سياسة خارجية واضحة لسوريا في العهد السابق، ولم تكن لسوريا حتى الماضي القريب سياسة خارجية مستقلة، وفي ما إذا كانت مع الشرق أو الغرب، ولعلها كانت تساير الجميع أو تعادي الجميع. أما نحن فلنا سياسة خارجية واضحة ونحن مرتبطون مع بريطانيا بمعاهدة، فلا بد إذا أردنا الدخول في اتفاقيات عسكرية أن نخبر الحكومة البريطانية»[١٥]. وفي ختام حديثه إلى الوفد السوري، وعد باستعداد العراق للدفاع عن سوريا في حال تعرضها لأي عدوان صهيوني.

وبعد أن أنهى رئيس الوزراء اجتماعه مع الوفد السوري عُقد اجتماع تحت إشراف الوصي حضره رئيس الوزراء ونائبه ووزير الخارجية والدفاع ورئيس الديوان الملكي ورئيس

---

(١٣) «مجرى الحوادث المتأتية من الانقلاب في دمشق بما يتعلق بالحكومة العراقية، ومحاضر المقابلات الخاصة،» الشرق الأوسط، ١٥/ ١/ ١٩٨١.

(١٤) انظر نص الاتفاقية العسكرية ورسالة حسني الزعيم إلى نوري السعيد في: «مجرى الحوادث المتأتية من الانقلاب في دمشق بما يتعلق بالحكومة العراقية، ومحاضر المقابلات الخاصة،» الشرق الأوسط، ١٦/ ١/ ١٩٨١.

(١٥) المصدر نفسه.

أركان الجيش، وتقرر فيه أن يقوم رئيس الوزراء بزيارة دمشق فوراً للقاء الزعيم وإقناعه بعدم وجود أية ضرورة لعقد اتفاقية عسكرية بين سوريا والعراق أو لنشر بيان مشترك(١٦).

وفور وصول نوري السعيد إلى دمشق بتاريخ ١٦ نيسان/ ابريل اجتمع إلى حسني الزعيم، ودار حديث نوري السعيد عن ضرورة استقرار الأوضاع في سوريا، وأكد أن الحكومة العراقية على استعداد لتقديم أي معونة تطلبها سوريا في حال وقوع عدوان صهيوني على أراضيها، كما أكد أن العراق لا يمكنه عقد أي اتفاقية مع سوريا إلا بموافقة بريطانية، وطالب في نهاية حديثه بتأجيل البت في أي مشروع لحين تقوم سوريا بطرح ما تراه مناسباً لشكل العلاقة بين القطرين. أما الزعيم فقد رد على حديث نوري السعيد بالتأكيد على أواصر الأخوة بين البلدين، ودعا إلى التعاون في مسائل الحدود والمسائل العسكرية(١٧).

ويقول أرمنازي إن حسني الزعيم لم يكن في يوم من الأيام على استعداد للتعاون أو الوثوق بالأسرة المالكة العراقية أو الأردنية، وكان في معظم أحاديثه يهاجم حكومة العراق، ويسوغ لانقلابه، وكان يستشهد بقول نابليون «إنه لو لم يقم بالانقلاب لقام به غيره»(١٨).

وعند قيام عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة دمشق بتاريخ ١٧ نيسان/ ابريل أصاب الحكومة العراقية القلق فجمعت وزراء الدول العربية المفوضين في بغداد وأبلغتهم بلسان وزير خارجيتها أنها تعتبر أي تصريح عن عزام لا يمثل وجهة نظرها، كما وردت برقية من وزير سوريا المفوض في بغداد إلى عادل أرسلان وزير الخارجية أبلغه فيها قلق الحكومة العراقية. وقد رد وزير الخارجية أن مجيء عزام خال من كل قصد سيىء، وسببه الرئيسي تصفية حسابات فوج اليرموك الذي كانت نفقاته من أمانة الجامعة العربية. وسوريا لن تكون إلا واسطة خير بين أخواتها. ورداً على الموقف العراقي صرح عبد الرحمن عزام يوم ٢٠ نيسان/ ابريل أن الجيش العراقي سيعود إلى بغداد عن طريق دمشق، وانه سيقوم باحتلال سوريا ثم يتركها لجيش الأردن، ودعا إلى ارتباط سوريا ومصر بمعاهدة تقوي موقف سوريا، إلا أن عادل أرسلان وزير الخارجية رد على عزام بقوله: «لا أرى الشعب السوري يقاوم حركة عسكرية عراقية، لأن جمهرة المفكرين يرون السلامة في اتحاد

---

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط ٤ (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤)، ج ٨، ص ٩٠ ـ ٩١.

(١٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: «مجرى الحوادث المتأتية من الانقلاب في دمشق بما يتعلق بالحكومة العراقية، ومحاضر المقابلات الخاصة،» الشرق الأوسط، ١٧/ ١/ ١٩٨١.

(١٨) نجيب الأرمنازي، عشر سنوات في الدبلوماسية في صميم الأحداث العربية والدولية (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٣)، ص ١٥.

القطرين ومعاهدة عسكرية بين مصر وسوريا لا تكون عملياً ذات فائدة لانعدام الاتصال الجغرافي»[١٩].

وقد جاءت نقطة الانعطاف في موقف الزعيم الحدّي من العراق يوم ٢١ نيسان/ ابريل حين قام الزعيم بزيارته السرية للملك فاروق ملك مصر. وبعد عدة ساعات من المحادثات، وفي وقت الغداء، كان الزعيم قد استسلم تماماً، وأعلن أنه معجب بكل ما هو مصري، وحين طار الزعيم عائداً إلى سوريا رافقته للحماية طائرات مصرية، وفي المساء قطع راديو دمشق برامجه ليعلن نبأ الزيارة. ولقد ابتهج الرأي العام المصري إذ غدا واضحاً أن سوريا قد عادت إلى الجامعة العربية ويحتضنها النفوذ المصري[٢٠].

ورداً على تصريحات الزعيم المعادية لساسة العراق أعلن ناطق رسمي عراقي أن الحكومة العراقية وزعت رسالة دورية إلى جميع المفوضيات العربية ببغداد أكدت فيها أن رئيس وزراء العراق نوري السعيد لم يعقد أي تحالف عسكري أو اقتصادي مع سوريا خلال زيارته لدمشق. وجاء هذا رداً على الزعيم والصحف المصرية التي أخذت تعمل على تشويه الحقائق، فقد نشرت صحيفة النداء المصرية بتاريخ ٢٦ نيسان/ ابريل نبأ قالت فيه إن وزير خارجية العراق أعلن في مجلس الأعيان العراقي «أن الحكومة العراقية تعلق أهمية خاصة على الحالة في سوريا وعلى اعتقال شكري القوتلي»[٢١].

واستمرت الحملات الدعائية بين العراق وسوريا، فبمناسبة جلوس الملك فاروق على عرش وادي النيل ألقى حسني الزعيم كلمة تحدث فيها عن صلات بلاد الشام مع مصر عبر التاريخ، وأكد أن لفاروق دوراً في مساعدة سوريا لمحاربة المشاريع الهاشمية الاستعمارية التي يحاول «مطايا الاستعمار أن يفرضوها على سوريا وعلى البلاد العربية خلافاً لرغبة السوريين والعرب قاطبة..»[٢٢].

وفي ٨ أيار/ مايو نشرت جريدة **النضال** مقالاً كان منير العجلاني وزير المعارف سابقاً قد نشره قبل اثني عشر عاماً بمناسبة عيد ميلاد فيصل الثاني، ملك العراق. وقد مر المقال بالمراقبة فلم تحذفه كله، لكن الزعيم اعتبره دعاية جديدة للهاشميين فأمر بتعطيل الجريدة، كما أخذت جريدة النصر تنشر المقالات التي تسيء إلى الجيش العراقي ونوري السعيد مما

---

(١٩) عادل أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، تحقيق يوسف ايبش، ٣ ج (بيروت: الدار التقدمية للنشر، ١٩٨٣)، ج ٢: ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠، ص ٨١٨.

(٢٠) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٢١) القبس (دمشق)، ١/ ٥/ ١٩٤٩.

(٢٢) القبس، ٨/ ٥/ ١٩٤٩، والأيام (دمشق)، ٨/ ٥/ ١٩٤٩.

جعل وزير الخارجية عادل أرسلان يطالب بتعطيلها في مجلس الوزراء أثناء انعقاده في ٢٥ أيار/ مايو[٢٣].

وبسبب قلق الزعيم من عدم شرعية حكمه أراد أن يصبح رئيس جمهورية ليتساوى والملوك ورؤساء الدول الذين عليه الآن أن يتعامل معهم، فحدد يوم ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٩، موعداً للاستفتاء على منصب الرئاسة، وباقتراب موعد الاستفتاء جدد العراق حملاته الإعلامية والصحفية والإذاعية على حكم الزعيم. وأرسل نوري السعيد رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي، رئيس وزراء سابق، إلى القاهرة في محاولة فاشلة لإزالة سوء التفاهم بين مصر والعراق ولحض المصريين على عدم الاعتراف بالرئيس السوري المنتخب، إلا أن هذه المناورات جاءت بنتائج عكسية إذ ازداد التقارب بين الزعيم وابن سعود والملك فاروق، حيث أعلن حسني الزعيم في ١٦ حزيران/ يونيو أنه يعتمد من أجل العون والمساندة على مثلث القاهرة ـ دمشق ـ الرياض. وصرح ابن سعود من ناحية ثانية أن «الملك فاروق وأنا لن نقف مكتوفي الأيدي في حال الهجوم على سوريا»[٢٤]. ووردت أنباء من العراق ونقلتها صحيفة القبس الدمشقية أن نوري السعيد استدعى وزيري بريطانيا وأمريكا المفوضين في بغداد وطلب منهما أن يحملا حكومتيهما على عدم الاعتراف بالإجراءات التي تجري في سوريا، ويعني بها الاستفتاء الذي سيقوم به الشعب السوري لانتخاب رئيسه، والتصويت على الدستور. وردّ الزعيم بأن استدعى وزراء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة المعتمدين في دمشق وأبلغهم أن عمل حكومة نوري السعيد يعتبر تدخلاً شاذاً في شؤون سوريا الداخلية التي تتمتع باستقلالها التام الناجز. كما عقد مؤتمراً صحفياً يوم ١٦ حزيران/ يونيو تحدث فيه عن موقف نوري السعيد بقوله: «إن الحكومة السورية تعتبر هذا التصرف من جانب الحكومة العراقية تصرفاً غير مشروع، إذ لا يحق لأي دولة التدخل في شؤوننا الداخلية، ففي ذلك خرق صريح لميثاق الجامعة العربية وميثاق هيئة الأمم المتحدة»[٢٥]. وقال إننا مستعدون للدفاع عن حدودنا رداً على القول بأن العراق يحشد قواته على الحدود السورية.

وفي هذه الأثناء ازدادت مخاوف الحكومة السورية من وجود القوات العراقية في الأردن، فقامت بإقفال حدود سوريا مع الأردن، وهذا التطور أوجد حالة قلق لدى الحكومة اللبنانية التي أوضح لها وزير خارجية سوريا أن في منطقة المفرق الأردنية أربعة عشر

---

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، ج ٢: ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠، ص ٨٢٨ ـ ٨٢٩.

(٢٤) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٨٨.

(٢٥) القبس، ١٧/٦/١٩٤٩، والأيام، ١٧/٦/١٩٤٩.

ألف جندي عراقي[٢٦]. وادعت الحكومة السورية أن حركات القوى العراقية جرت في ثلاث مناطق هي:

١ ـ في المنطقة التي يجتاز بها نهر الفرات الحدود السورية ـ العراقية.

٢ ـ حول معسكر المفرق في أراضي شرق الأردن قرب حدود سوريا الجنوبية بمحاذاة خط السكة الحديدية بين عمان ودمشق.

٣ ـ في النقطة التي يجتاز بها طريق دمشق ـ بغداد الحدود السورية ـ العراقية[٢٧].

وقد ردت الحكومة السورية بحشد كتائب من الجيش السوري على حدود البلدين استعداداً لأي محاولة تسلل يقوم بها الجيش العراقي داخل الأراضي السورية[٢٨].

وفي الوقت نفسه صرح أحمد خشبة باشا وزير الخارجية المصرية إثر الشائعات بحشد الجيش العراقي على الحدود السورية بأن مصر تقاوم كل تدخل أجنبي في شؤون سوريا، ولفت في الوقت نفسه أنظار سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والقائم بأعمال مفوضية العراق بمصر إلى وضع سوريا، وطلب إليهم أن يحذروا حكوماتهم من نتائج القيام بأي عمل عسكري ضد سوريا. كما اعتبر الملك ابن سعود أن أي اعتداء على سوريا اعتداء على السعودية[٢٩].

وفي الحقيقة لم يكن هناك أي حشود عسكرية عراقية على الحدود السورية، إذ حاولت الجهات الرسمية العراقية نفي هذا الخبر باعتباره عارياً عن الصحة. فقد صرح نوري السعيد أمام مجلس الأعيان العراقي «أن كل ما يتمناه العراق هو أن تتقارب الأقطار العربية»[٣٠].

كما نفت بغداد على لسان وكيل وزارة الخارجية العراقية أحمد الراوي هذه الشائعة، وبُلّغ هذا النفي إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وإلى الحكومة المصرية، عن طريق المفوضية العراقية بالقاهرة[٣١]. ومن أجل تأكيد عدم صحة النبأ، أصدرت وزارة الدفاع العراقية بياناً أكدت فيه أنه لا مبرر لبقاء القوات العراقية في الأردن لنجدة سوريا بعد أن وقعت الحكومة السورية اتفاقية الهدنة مع اسرائيل، وقالت في بيانها أنها أصدرت أوامر «بسحب جميع القطعات المتبقية خارج العراق، واتخذت التدابير لإيصالها إلى معسكراتها

---

(٢٦) أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، ج ٢: ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠، ص ٨٢٣.

(٢٧) فريدريك زريق، العرب في نظر الغرب (دمشق: مطبعة ابن زيدون، ١٩٥٠)، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٢٨) عبد اللطيف اليونس، شكري القوتلي: تاريخ أمة في حياة رجل، ١٩٠٨ ـ ١٩٥٨ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٩)، ص ١٩٢.

(٢٩) زريق، المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٣٠) الأديب (بيروت)، السنة ١٦، ج ١٠ (تموز/ يوليو ١٩٤٩).

(٣١) زريق، المصدر نفسه، ص ١٣١.

الدائمة. وتنفيذاً لهذا الأمر ستصل الوجبة الأولى إلى بغداد حوالى الساعة التاسعة من صباح اليوم الموافق ١٩٤٩/٧/٢١...»[٣٢].

وهناك ما يؤكد أن لا صحة للشائعات التي كانت تقول بوجود حشود عسكرية عراقية على الحدود السورية، أو أي محاولة للقيام بانقلاب عسكري في سوريا، فيقول خليل كنه انه بعد قيام الهدنة في فلسطين رأى القادة العراقيون أن ليس هناك مبرر لبقاء القوات العراقية خارج العراق، ولذلك قرر رئيس الوزراء اعادة هذه القوات إلى قواعدها في العراق. وقد انتقد القوميون العرب نوري السعيد لأنه لم يغتنم الفرصة فيوجه القوة العراقية المنسحبة إلى سوريا ويحقق الوحدة بين البلدين. وقد سأل خليل كنه نوري السعيد عن رأيه في هذا الموضوع فأجاب: «المهم في كل حركة أنك تستطيع تثبيت قدميك في الموضع الذي أوصلتك إليه خطواتك الأولى ليتسنى لك مواصلة الخطوات بثقة ونجاح...». واعتبر أن القيام بهذه الخطوة سيلقى معارضة فرنسا واسرائيل من جهة، ومصر والسعودية من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى أن الغرب يمانع في الضم القسري ويشترط لقيام الوحدة مع سوريا أن لا تطلق طلقة واحدة، ورأى «أن القيام بهذه الخطوة سيجعل مؤيديها يقفون في وجهه ويتهمونه بشق الصف العربي»[٣٣].

وبالإضافة إلى نفي الجهات الرسمية العراقية، وما كان يراه نوري السعيد من عوائق لاحتلال سوريا، فقد أكد عادل أرسلان أن لا صحة لما قيل عن حشد الجيش العراقي على الجبهة السورية، واعتبر أن رواية الحشد مختلقة من أساسها، لذا قام باعتباره وزيراً للخارجية بإذاعة بلاغ كذب فيه نبأ الحشد العسكري، كما أوعز إلى المفوضيات السورية في القاهرة وبغداد بإصدار بلاغات مماثلة. ورغم هذا النفي الرسمي السوري استمر الزعيم على دعواه التي كان يهدف من ورائها إلى سحب الجيش من الجبهة لكي يستخدمه في تأمين رئاسة الجمهورية لنفسه، كما أن سحب الجيش يبرر عقد الهدنة سريعاً مع اسرائيل. وقد حاول أرسلان مراراً إقناع الزعيم بضرورة الاستفادة من القوات العراقية وخاصة السلاح الجوي لمجابهة الطيران الإسرائيلي الذي كان يقوم بين فترة وأخرى بغارات على الأراضي السورية، إلا أن الزعيم كان يرفض بشدة أي اقتراح للتعاون مع العراق سياسياً أو عسكرياً[٣٤].

لم تكن سياسة الزعيم الداخلية أو العربية أو الدولية إلا سلسلة من الأخطاء التي كانت تثير حنق الجميع وتدفع بالتالي كل القوى السياسية إلى صفوف المعارضة. فقد استثار الزعيم، كي يبقى في السلطة، حمية مجموعة من الضباط القوميين، فأدخل في روعهم أن

---

(٣٢) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٨، ص ٩٤.

(٣٣) خليل كنه، العراق: أمسه وغده (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص ١٢٠.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: عادل أرسلان، ذكريات الأمير عادل أرسلان عن حسني الزعيم رائد الانقلابات العسكرية في سورية، مذكرات سياسية معاصرة (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٢)، ص ٣٧ ـ ٤٠.

حكومة عسكرية هي القادرة فقط على شن الحرب على اليهود، لكن اندفاعه لعقد اتفاقية الهدنة أتى صدمة لأتباعه. وقد أخذ الزعيم يفسد صلاته بالقوى التي أوصلته إلى السلطة. وكان تحالفه مع فرنسا واضحاً، والسفير الفرنسي دائم الزيارة له في قصر الرئاسة، كل هذا في بلد تحرر حديثاً من الاستعمار الفرنسي. وأصدر مرسوماً في اليوم التالي للاستفتاء على الرئاسة نص على أن رئيس الدولة يجب أن يحمل رتبة مشير إذا كان رجلاً عسكرياً، كما اعتمد كثيراً على الوحدات الشركسية والكردية، وأبعد القوات العربية الصرفة إلى الجبهة، فساعد ذلك الصحف العربية في خارج سوريا على أن تهاجم باسم العروبة والإسلام «الجمهورية الكردية العسكرية»(٣٥) القائمة في سوريا.

وهكذا فقد الزعيم في غضون ثلاثة أشهر معظم شعبيته وأثار عداء فئات المواطنين، وأثارت سياسته الموالية للغرب عليه الفئة المحايدة. وكذلك جلبت إصلاحاته العلمانية عليه سخط الزعماء الدينيين وأتباعهم من المدنيين، وقوضت أساليبه الأوتوقراطية آمال الليبراليين، وأفقده تعاونه مع مصر التأييد والمساندة من جانب الفئات الوحدوية العربية من ناحية، والموالية للهاشميين من ناحية أخرى، والأهم من ذلك أنه خلق سخطاً بين الضباط بتعيينه اللواء عبد الله عطفة الذي أخفق كقائد للجيش السوري في الحرب الفلسطينية، وحصل تدهور آخر بسبب التسريحات التي صاحبت إعادة تنظيم الجيش.

وعلى رغم أن مهمة إسقاط الزعيم كانت تقع على عاتق المعارضة داخل سوريا، إلا أن العراق كان له دور في التحريض على إسقاطه، فسياسته المعادية للهاشميين في العراق كانت تثير المسؤولين العراقيين وفي مقدمتهم نوري السعيد الذي شعر بخيبة أمل مريرة منه، مما جعله يعلن أمام عدد من الصحفيين في مطار المزة أثناء زيارته لدمشق «أنه يتابع طريقه إلى لندن لإنهاء حكم وحياة حسني الزعيم»(٣٦). ويقول نذير فنصه إن عبد الكريم العائدي وهو من السياسيين السوريين زاره في مكتبه في القصر الجمهوري وأبلغه أن هناك تحركات ضد حكم الزعيم، فقام فنصه بنقل هذا الخبر إلى محسن البرازي رئيس الوزراء الذي قال: «بت أميل إلى تصديق شائعة المؤامرات هذه لأن الإنكليز ونوري السعيد وعبد الإله لم يكن في مقدورهم تحمل حسني الزعيم الذي يقف عثرة في طريق مشاريعهم السياسية والاقتصادية». وقد طلب البرازي من نذير فنصه الاتصال بالبريطانيين للتخفيف من حقدهم على الزعيم وإيجاد نوع من التفاهم بينه وبينهم، إلا أن القائم بالأعمال البريطاني أبلغ فنصه أن هذه

---

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٩٠ ـ ٩٢.

(٣٦) عدنان ظافر عنبتاوي ومحمد أزهر الكيلاني، **القطر السوري في معركة النضال القومي، ١٩٤٣ ـ ١٩٦٣** (دمشق: دار الاعتدال، [١٩٦٤])، ص ٤٣.

الخطوة جاءت متأخرة، وطلب إليه السفر خارج سوريا لاعتقاده أن الأوضاع قلقة ولا تدعو للاستقرار. وقد كان نبأ الانقلاب معروفاً للرئيس اللبناني بشارة الخوري قبل وقوعه(٣٧).

وفي ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩، صرح صبري العسلي أمام أعضاء الحزب الوطني أنه أثناء وجوده في بغداد، دخل عادل أرسلان في مفاوضات سرية مع شخصية عراقية كبيرة لم يذكرها للقضاء على حسني الزعيم، وتوقيع اتفاق بين سوريا والعراق. فنشرت بعض صحف بيروت هذا التصريح مشوهاً إذ قالت: «إن تلك المفاوضات جرت بعلم أرسلان الذي يقول إنه لا علاقة له بها ولكن يعرف أن رياض الصلح هو الذي دخل في أحاديث سرية أطلع صبري العسلي على بعضها»(٣٨). ولم يكن هذا الأمر بعيداً عن القيادة العراقية وخاصة نوري السعيد الذي كشف اتصالاته مع مختلف الأوساط السورية، المدنية والعسكرية، ومع عدد من العسكريين أبرزهم اللواء سامي الحناوي والنقباء عصام مريود، محمود دياب، حسين حكيم، وفضل الله أبو منصور(٣٩). ويمكن الاستنتاج من خلال تناول موقف العراق من انقلاب الزعيم أن الحكومة العراقية وقفت في البداية موقف الانتظار والتحفظ، فلم تتدخل ولم تسع لخلق حالة من الصراع بينها وبين حسني الزعيم، وأن الحكومة السورية كانت هي البادئة بالاقتراح على العراق عقد معاهدة عسكرية واتفاقات اقتصادية، إلا أن حكومة العراق أعرضت عن قبول هذه الفكرة، لقناعتها بعدم الاطمئنان إلى مواقف الزعيم المعروفة والمعادية للهاشميين. ولكن رغم هذه القناعة فقد سارعت حكومة العراق في استمالة الزعيم وبالتالي سوريا إلى العراق سعياً وراء ادماجهما والحرص على إنجاز ذلك كله قبل أن تتبناه البلدان العربية الأخرى وبشكل خاص مصر والعربية السعودية. إلا أن خطط الحكومة العراقية باءت بالفشل لأن سوريا لم تكن بعيدة عن صراع المصالح ما بين البلدان الكبرى من جهة، وما بين البلدان العربية نفسها من جهة أخرى. وقد كلف الزعيم موقفه هذا المعادي للهاشميين خسارة تأييد كثيرين من العناصر الوحدوية، التي تشكل فريقاً كان بين أقوى مؤيديه، مما يمكن عده خطيئة الزعيم الأولى والرئيسة، لأن هذا الموقف جرّ عليه خصومة مؤيدي نظامه من دون أن يكسبه أي حليف من بين الفئة المعادية للعراق والمؤلفة إلى حد كبير من عناصر تشكل المعارضة. وإذا كان الاختيار قد وقع بالفعل على سامي الحناوي ليكون على رأس الحركة لإسقاط الزعيم وحكمه، فإن ذلك يعود لكونه كان يقود أهم قوة عسكرية ضاربة في الجيش، وهو اللواء الذي كان مرابطاً على الحدود السورية ـ الفلسطينية.

---

(٣٧) فنصة، أيام حسني الزعيم: ١٣٧ يوماً هزت سوريا، ص ٨٣ ـ ٨٥.

(٣٨) أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، ج ٢: ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠، ص ٨٩١.

(٣٩) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ ـ ١٩٦٣: مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي، تعريب يوسف جباعي ([بيروت]: المؤلف، ١٩٧٩ ـ)، ج ١: الايديولوجية والتاريخ السياسي، ص ١٣٢.

ثانياً: العراق وانقلاب الحناوي

لم يكن انقلاب الحناوي في الرابع عشر من آب/أغسطس ١٩٤٩ مفاجئاً للأوساط السياسية المعارضة لحكم حسني الزعيم التي خططت لإطاحته، كما خطط ساسة العراق لسوء علاقتهم بالزعيم. ولم يكن هذا الانقلاب مفاجئاً حتى لأنصار الزعيم والمقربين منه الذين سعوا لدى البريطانيين لترميم العلاقات التي هدمها الزعيم.

ففي الساعة الثالثة من بعد منتصف ليل الرابع عشر من آب/أغسطس وصلت وحدة صغيرة من السيارات إلى دمشق، وتوزعت إلى ثلاث فصائل، توجهت الأولى منها إلى مسكن الزعيم وكانت كما قيل بقيادة سامي الحناوي نفسه، فاقتحمت البيت وتم اعتقال الزعيم، واتجهت الثانية إلى منزل محسن البرازي رئيس الوزراء وفعلت الشيء نفسه، أما الفصيلة الثالثة فاعتقلت المقدم ابراهيم الحسيني، قائد الشرطة العسكرية واستخبارات الجيش. وإثر إعدام الزعيم ورئيس وزرائه تولى اللواء عبد الله عطفة وزير الدفاع في حكومة الزعيم الإدارة الفورية لشؤون البلاد، وقد علقت المراسيم جميعها التي أصدرتها الوزارة السابقة وأمر الأمناء العامون للوزارات ـ كما جرى حين تولى الزعيم السلطة ـ بالقيام مؤقتاً بمهام الوزراء، وفرض منع التجول من الساعة العاشرة مساءً حتى الخامسة صباحاً[٤٠].

وفي الساعة السابعة من صباح يوم ١٤ آب/أغسطس أذيع البلاغ العسكري رقم (١)، بتوقيع قائد الانقلاب سامي الحناوي، وقد جاء فيه: «لقد قام جيشكم الباسل بالانقلاب يوم الثلاثين من آذار/مارس الماضي لينقذ البلاد من الحالة السيئة التي وصلت إليها من قبل، وقد استقبلتم ذلك العمل بالفرح والتقدير بما وعد به الزعيم في ذلك الانقلاب. . . ولكن ما لبث حين استتب له الأمر أن أخذ يتطاول هو وحاشيته على أموال الدولة فيبذرونها ويبددونها بالإثم والباطل. . هذا عدا ما صاحب ذلك من سوء الإدارة والفوضى والتدهور. . . وإذا أضفنا إلى هذه الفوضى الداخلية تلك الفوضى التي صارت إليها سياستنا الخارجية. . . هذا وإن الجيش وقواده ليعاهدونكم أمام الله والتاريخ أنهم لا يبغون من حركتهم هذه إلا الخير للبلاد، وأن تعيش عزيزة الجانب حرة مستقلة. . . وسيترك الجيش لزعماء البلاد أنفسهم قيادة البلاد. . .»[٤١].

وقد نفذ قادة الانقلاب وعدهم، فأصدر الحناوي البلاغ رقم ٧ بتاريخ

---

(٤٠) جوردون هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، ط ٢ (بيروت: دار الجماهير، ١٩٦٨)، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٤١) انظر نص البيان الأول العسكري في: غالب العياشي، الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الإفرنسي في سوريا (بيروت: مطابع أشقر إخوان، ١٩٥٥)، ص ٥٩٥ ـ ٥٩٦.

١٤ آب/ أغسطس المتضمن عقد اجتماع تمهيدي مع السياسيين[٤٢]، للوصول إلى تشكيل حكومة مدنية مؤقتة تشرف على انتخابات الجمعية التأسيسية ووضع دستور جديد للبلاد. وتحدث في الاجتماع اللواء عطفة الذي عدد مساوىء الحكم السابق شارحاً الأسباب التي دفعت الجيش للقيام بالانقلاب الثاني، ودعا إلى تشكيل حكومة جديدة تصون القانون والحريات الشخصية والاجتماعية. وفي مساء اليوم نفسه عقد الحناوي الاجتماع الثاني مع مجموعة مختارة من السياسيين[٤٣]. وجرى البحث في هذا الاجتماع عن اختيار الحكومة وانتقاء أعضائها. وتم تكليف هاشم الأتاسي بتشكيل الحكومة الجديدة التي ضمت وزراء من حزب الشعب والحزب الوطني وحزب البعث ومستقلين. وفي ٢٥ آب/ أغسطس أذاعت الوزارة بيانها فأشارت إلى تزويدها بصلاحيات رئيس الجمهورية وبالسلطتين التشريعية والتنفيذية بهدف إعداد العدة لإقامة أوضاع دستورية خلال الفترة الانتقالية، حيث ستعمل الحكومة على دعوة الأمة إلى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد. وأشار البيان في مجال سياسة الحكومة الخارجية إلى ضرورة الإبقاء على صلات المجاملة والصداقة مع الدول الأجنبية في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وعلى الصعيد العربي ستجعل الحكومة نصب عينيها وجوب إحكام أسباب المودة وأواصر القربى في علاقات البلدان العربية ورفع شأن الجامعة العربية.

ظهر بعض التحفظ تجاه الحكومة الجديدة التي يرأسها هاشم الأتاسي، بسبب الشك في سيطرة الجيش الخفية عليها، ومن معرفة أن متطرفين من حزب الشعب كانوا وراء الستار في الانقلاب، كما أن أعضاء الوزارة، مع أنهم كأفراد يمكن تصنيفهم رجالاً يمتازون بالنزاهة، لا يشكلون فريقاً واحداً. ثم إن الجيش كان مقسوماً إلى فئتين تتبادلان مع عدائهما للزعيم العداء أيضاً. وقد بدأ نظام الحناوي بمحاولة لتأكيد مظاهر الاستقرار السياسي والوزاري في الحياة السورية، لكي تكتسب أي خطوة باتجاه العراق الشرعية المطلوبة. فتم تمثيل مختلف الاتجاهات الحزبية والمستقلة في الوزارة الائتلافية بحيث أصبحت هذه الوزارة انعكاساً لائتلاف سياسي تولى حزب الشعب المتعاطف مع مشاريع الوحدة مع العراق فيها أهم المقاعد الوزارية[٤٤]. وكذلك بدأ العمل على استمالة الحزب الوطني، الذي ظل لفترة طويلة يناهض المشاريع الهاشمية، إلى جانب أية خطوة وحدوية قد يقدم عليها النظام

(٤٢) حضر الاجتماع فارس الخوري، حسن الحكيم، زكي الخطيب، منير العجلاني، شاكر العاصي، سامي كبارة، فيضي الأتاسي، صلاح البيطار، أمين الجعفري، أكرم الحوراني، معروف الدواليبي، عيسى السرياني.

(٤٣) لمزيد من التفاصيل عن اجتماع السياسيين مع قادة الانقلاب وبيان الحكومة يمكن العودة إلى النص في الملحق الوثائقي رقم (١٥) من: وليد المعلم، سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة (دمشق: مطبعة عكرمة، ١٩٨٥)، ص ٣٣١ ـ ٣٣٤، والقبس، ١٧/٨/١٩٤٩.

(٤٤) ضمت هذه الوزارة أربعة وزراء من حزب الشعب وثلاثة وزراء مستقلين ووزير واحد عن كل من الحزب الوطني وحزب البعث العربي والحزب الاشتراكي. أما الوزارات التي تولاها حزب الشعب فهي الخارجية والداخلية والاقتصاد ووزارة دولة.

الجديد. وكذلك طرح الحناوي مسألة الوحدة مع العراق أمام الرأي العام، ليتسنى له في ضوء الآراء التي ستطرح من خلال وسائل الإعلام المختلفة التعرف على حقيقة التيارات الفكرية المؤثرة في الوسط السياسي، هذا بالإضافة إلى اجتذاب تأييد بعض الأقلام الفلسطينية لمثل هذه الخطوة، باعتبار أن الوحدة مع العراق هي خطوة في طريق التحرير الكامل للتراب الفلسطيني[٤٥].

ولم يكن العراق بعيداً عن مجرى الأحداث السورية في ما يتعلق بانقلاب الحناوي، فيقول خليل كنه إن الاتهام الذي وجه للحناوي بأنه ذو ميول عراقية له أساس من الصحة، إذ جاء وفد سوري إلى بغداد قبل الانقلاب ووصل إليها سراً ليفاوض المسؤولين العراقيين على «إقامة مجلس اتحاد أعلى، يكون مسؤولاً عن الإدارة المشتركة من دون المساس بنظامي الحكم في القطرين»[٤٦].

ووسط أوراق عادل العظمة استطعنا العثور على مسودة بخط عادل العظمة نفسه تتعلق بالإعداد للانقلاب، والطريقة التي يتم بها تحقيق الوحدة، ونظراً لأهميتها سنورد نصها كاملاً. وتألفت من النقاط التالية:

١ ـ تؤلف حكومة سورية مؤقتة من السادة ـ لم يذكر الأسماء ـ.

٢ ـ تأخذ هذه الحكومة على عاتقها تهيئة وإدارة انقلاب في سوريا يرمي إلى تأمين الوحدة التامة مع العراق، ويكون لهذه الحكومة الصلاحيات التشريعية والإجرائية المطلقة طول مدة اضطلاعها بالحكم.

٣ ـ يعتبر العراق هذه الحكومة الحكومة الشرعية لسوريا ويتعاقد معها ضمن الأسس الواردة بهذا الاتفاق وملحقيه رقم ١ ـ ٢ (لم نعثر على الملاحق).

٤ ـ يتعهد العراق بمساعدة الحكومة السورية المؤقتة بجميع ما تحتاج إليه.

٥ ـ فور إتمام الانقلاب ودخول الجيش العراقي إلى سوريا تعلن الوحدة التامة مع العراق.

٦ ـ تبقى الحكومة السورية على رأس العمل متمتعة بالصلاحيات التامة ريثما تتم وحدة القطرين.

---

(٤٥) غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨: الفكر والممارسة (بغداد: مطابع دار الحكمة، ١٩٩٠)، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٤٦) كنه، العراق: أمسه وغده، ص ٢٢٩.

٧ ـ عند إعلان الوحدة تؤلف لجنة مشتركة من عراقيين وسوريين بعد التشاور لوضع دستور قانون انتخاب للبلدين الموحدين.

٨ ـ يعلن الدستور وقانون الانتخاب في سوريا من قبل الحكومة المؤقتة ويتخذ العراق الترتيبات اللازمة لإعلانهما وتأمين سريان مفعولهما في العراق، وبعد ذلك تجري الانتخابات للمجلس النيابي الموحد في سوريا والعراق، وتقوم كل حكومة من جهتها بإدارة حركة الانتخابات.

٩ ـ تشكل لجنة لتوحيد القوانين.

١٠ ـ فور إتمام الانتخابات في كل من البلدين يدعى المجلس النيابي الموحد للاجتماع.

١١ ـ فور اجتماع المجلس الموحد تنتهي مهمة الحكومتين وتحل محلهما الحكومة الموحدة بعدد متساوٍ من رجال القطرين يتفق عليهم بين الحكومتين.

١٢ ـ يكون للقطرين الموحدين عاصمتان في بغداد وفي دمشق.

١٣ ـ تتشاور الحكومتان السورية والعراقية في كل أمر داخلي أو خارجي يطرأ عليهما مدة هذا الانقلاب.

١٤ ـ فور الموافقة على هذا العقد يؤلف مجلس أعلى باتفاق الحكومتين وبعدد متساوٍ من رجالات سوريا والعراق يكون الحَكَم في كل خلاف بين الطرفين إلى أن يتم اجتماع المجلس النيابي الموحد[٤٧].

وعلى رغم أن موقف العراق العلني اتصف بالتردد بعد نجاح الانقلاب، إذ طلبت الحكومة من الصحافة الإحجام عن التعليق على الوضع السوري، إلا أن مجلس الوزراء «توالت اجتماعاته منذ اليوم الأول للانقلاب لدرس الحالة الجديدة في سوريا، وما قد تثيره هذه الحالة من ردود فعل عربية ودولية»[٤٨].

ووصل إلى دمشق في الحادي والعشرين من آب/ أغسطس الدكتور فاضل الجمالي وزير خارجية العراق للالتقاء مع رئيس الوزراء هاشم الأتاسي وأعضاء حكومته لتهنئتهم بالعهد الجديد[٤٩].

وقام نوري السعيد رئيس الوزراء بزيارة القاهرة يوم ٢٢ آب/ أغسطس وهو في طريق

---

(٤٧) أوراق عادل العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، أوراق سورية، ملحق.
(٤٨) القبس، ١٨/٨/١٩٤٩.
(٤٩) القبس، ٢١/٨/١٩٤٩.

عودته من لندن واجتمع إلى حسين سري رئيس وزراء مصر وبحث معه آخر التطورات على الساحة العربية ومنها الوضع في سوريا[٥٠].

وعلى الأغلب فإن نوري السعيد هدف من زيارته إلى مصر تنقية الأجواء ما بين مصر والعراق بسبب خلافهما حول الوضع في سوريا أيام حكم الزعيم، ومحاولةً من نوري السعيد للحد من معارضة مصر لأي مشروع للوحدة بين البلدين، وقد تأكد هذا من خلال البيان المكتوب الذي وزعه على مندوبي الصحف في الاسكندرية والذي نفى فيه نفياً باتاً أن تكون للعراق أية صلة بأي مشروع مثل مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب، أو أية خطوة أخرى يراد منها فرض شيء على جيران العراق. واعتبر أن هدف رجالات العراق هو تحقيق الاتحاد الكلي والتعاون التام بين العرب جميعاً على أن يتم ذلك بالأساليب الشرعية من دون إكراه أو إجبار. وختم بيانه بالقول: «إنني لا أرى ما يمنع إبرام معاهدات خاصة بين دولتين أو أكثر من الدول العربية تتصل بمصالح المشتركين فيها ولا تحد من استقلالهما السياسي، وإن مثل هذه المعاهدات هي جانب من الأسس الضرورية لإقامة التعاون العربي»[٥١].

وكان للمباحثات أثرها حيث وعدت الحكومة المصرية نوري السعيد باستعدادها للاعتراف بحكومة هاشم الأتاسي، كما جرى لقاء بين نوري السعيد وعبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية وبدد الخلاف بينهما[٥٢].

وأعلن الدكتور محمد هاشم وزير الدولة المصري أمام مؤتمر صحافي في القاهرة أنه التقى نوري السعيد مرتين يوم ٢٢ آب/ أغسطس وكانت مباحثاتهما ناجحة وموفقة لما فيه خدمة العرب[٥٣]. ورغم مباحثات نوري السعيد مع المسؤولين المصريين، إلا أن المصريين بقوا مستائين من انقلاب الحناوي، وقد دلل على ذلك أن الجهات العسكرية المصرية المختصة أعادت بعثة سورية من سبعين رجلاً لم تسمح لهم بالقبول في المؤسسات العسكرية المصرية[٥٤]، وكذلك تأخير اعترافها بالحكم الجديد الذي لم يتم الاعتراف به إلا بعد مشاورات مصرية ـ سعودية وتوسط الموفد اللبناني كميل شمعون، إذ التقى بالعاهل السعودي وطلب إليه استئناف العلاقات بين المملكة وسوريا[٥٥].

وقد نجحت هذه المساعي إذ اجتمع مجلس الوزراء المصري بتاريخ ١٩ أيلول/ سبتمبر

(٥٠) الأيام، ٢٤/٨/١٩٤٩.
(٥١) القبس، ٢٦/٨/١٩٤٩.
(٥٢) القبس، ٢٨/٨/١٩٤٩.
(٥٣) المصدر نفسه.
(٥٤) وكالة الأنباء العربية، نشرة الأخبار اليومية، ١٧/٩/١٩٤٩.
(٥٥) الأيام، ١/٩/١٩٤٩، والقبس، ١/٩/١٩٤٩.

١٩٤٩ ودرس الوضع في سوريا، وقد تم على أثر ذلك اعتراف الحكومة المصرية بالوضع الجديد، وقام القائم بأعمال المفوضية المصرية بزيارة وزير الخارجية السورية في مكتبه وأبلغه قرار حكومته. وفي اليوم نفسه اعترفت العربية السعودية بالنظام الجديد[٥٦].

وبعد اعتراف مصر بانقلاب الحناوي التقى ابراهيم طنطاوي موفد مجلة المصور المصرية مع قائد الانقلاب للتعرف على آرائه ومواقفه من مصر وما يراه بصدد العلاقات المصرية ـ السورية، وقد أكد الحناوي على عمق العلاقات المصرية ـ السورية، إلا أنه حاول التنصل من طرح أية مواقف سياسية قد تزيد من تعقيدات الوضع بين البلدين فقال: «أما النواحي السياسية فأنا أترك أمر بحثها لرجال السياسة وعلى رأسهم الشيخ الجليل هاشم الأتاسي وصحبه»، وأكد أن ليس هناك أي اتفاق عسكري بين سوريا والعراق، وعندما التقى موفد المجلة بناظم القدسي وزير الخارجية السورية أبلغه قلق الرأي العام في مصر من اتجاهات السياسة السورية، وقد رد الأتاسي بالقول: «إننا لا نسمح لأية دولة بالتدخل في شؤوننا، سواء كانت هذه الدولة مصر أو غيرها»[٥٧]. واعتبر أن سيادة سوريا لا يمكن المساس بها وأن الموقف إزاء الدول العربية يتسم بالحياد.

وعقد نوري السعيد مؤتمراً صحافياً في القاهرة أثناء وجوده هناك لحضور اجتماعات مجلس الجامعة، إذ اعتبر أن الجامعة ابتعدت عن أهدافها ودعا إلى حل مشاكلها عن طريق التعاون الراهن مع الثقة المتبادلة ووضع ميثاق جديد تتخلى بموجبه كل دولة عن بعض سلطاتها الوطنية في سبيل الصالح العام. وعن رأيه في الاتحاد السوري ـ العراقي قال: «بأنه لا يعرف شيئاً عن هذا الموضوع وإن من واجب البرلمان السوري الذي سينبثق من الانتخابات تقرير سياسة الحكومة السورية الجديدة... وإن ميثاق الجامعة لا يمنع عقد اتفاقات بين دولتين من دول الجامعة على أن لا تؤثر على باقي الدول»[٥٨].

وكان لهذه التصريحات الداعية إلى التقارب السوري ـ العراقي أثرها في سوريا، فقد أدلى الزعيم الحناوي القائد العام للجيش السوري بحديث إلى صحيفة بيروت ونقلته صحيفة القبس الدمشقية عن رأيه في وحدة سوريا والعراق فأجاب: «إننا نرحب بكل اتحاد، أما المباحثات فليست من شأننا بل من شأن الحكومة، والجيش على استعداد لتنفيذ الأوامر التي تصدر إليه»[٥٩].

كانت النقطة الأولى في برنامج حكومة هاشم الأتاسي هي الإعداد لقانون انتخابات جديد، ثم انتخابات الجمعية التأسيسية، وقد تم إقرار هذا القانون من دون معارضة مهمة،

---

(٥٦) القبس، ١٩٤٩/٩/٢٠.
(٥٧) المصور (القاهرة) (٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩)، ص ٢٣.
(٥٨) المصور (٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩).
(٥٩) المصور (١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩).

وحدد موعد الانتخابات في الخامس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ثم أرجىء إلى الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر[٦٠].

وبينما بدأت الأحزاب السورية حملاتها من أجل كسب الانتخابات، قرر عبد الإله الوصي على العرش أن يدعم الأحزاب والفئات المؤيدة لوحدة البلدين، فشكل وفداً[٦١] شعبياً تولى رئاسته السيد مهدي عضو مجلس الأعيان وضم بعض النواب وقادة الهيئات والأحزاب السياسية. وعند وصول الوفد إلى دمشق بدأوا بعقد الحلقات السياسية مع قادة الأحزاب وبعض المفكرين السوريين والنواب لحثهم على السير في طريق توحيد البلدين، كما التقى الوفد هذا مع قائد الانقلاب سامي الحناوي ورئيس الحكومة هاشم الأتاسي، وقد تبين لأعضاء الوفد «أن الانتخابات ستكون مضمونة لانتخاب نواب يحملون فكرة الوحدة مع العراق»[٦٢].

وبعد عودة الوفد من زيارته لدمشق قام الوصي عبد الإله في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر بزيارة العاصمة السورية، وقد فسرت هذه الزيارة بأنها خطوة واضحة نحو توحيد البلدين، وانتشر الحديث عن تحالف عسكري. وقد استقبل هاشم الأتاسي رئيس الوزراء الأمير عبد الإله في مطار دمشق، ولكن الوصي كان بالغ الحذر فلم يدل بأية بيانات علنية حول الموضوع، إلا أنه أجرى على أية حال محادثات سياسية مع الزعماء السوريين، ومع أن غالبية مجلس الوزراء كانت توافق على التقارب مع العراق إلا أنها شعرت بوجوب ترك قضية مهمة كهذه إلى الجمعية التأسيسية المقبلة لمناقشتها. ورغم أن الانتخابات جرت يوم الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر في جو فاتر عموماً، إلا أن الصحفيين الأجانب لاحظوا أن الناخبين تمتعوا بحرية تامة في مراكز الاقتراع. واتفق معهم في ذلك الوطنيون، الذين نسبوا هذا إلى التنافس بين قوائم المرشحين المهمين وإلى أن هؤلاء المرشحين كانوا أعضاء في الحكومة[٦٣].

وخلال هذه الانتخابات حاول حزب الشعب أن يستغل إلى أقصى الحدود وضعه القوي في الحكومة والجيش ويضغط بمختلف الوسائل لإنجاح مرشحيه، مما دفع الحزب الوطني، الخصم التقليدي لحزب الشعب، في آخر لحظة للانسحاب من المعركة الانتخابية التي اعتبرها غير متكافئة. أما حزب البعث فقد دخل البرلمان لأول مرة بشخص جلال السيد أحد أعضاء لجنته التنفيذية ومرشح دير الزور، ومن خلال اثنين من أنصاره هما دحام

(٦٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ١٥٦ ـ ١٥٨.

(٦١) من الذين تشكل منهم: جميل الأورفه لي، صديق شنشل، فائق السامرائي، محمد مهدي كبة، توفيق السويدي، علي جودت الأيوبي، صالح جبر وغيرهم.

(٦٢) جميل الأورفه لي، لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧١)، ص ١.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: توري، المصدر نفسه، ص ١٦١ ـ ١٦٤.

الدندل وعبد العزيز حردايل، الأول مرشح منطقة البو كمال، والثاني مرشح منطقة دير الزور، واللذان انتسبا بعد فترة قصيرة إلى الحزب. ويبدو أن نجاح هذين النائبين يرجع، بالإضافة إلى زعامتهما القبلية، إلى المساعدة التي قدمها الهاشميون في العراق، نظراً لما لهؤلاء من نفوذ سياسي واقتصادي كبير في هاتين المنطقتين المجاورتين للحدود العراقية. وعلى كل فإن جلال السيد نفسه قد أكد بشكل صريح بأن نجاحه في الانتخابات يعود لنفوذه الشخصي، ويمكن أن يضاف إلى هذا النفوذ ما مارسه العراقيون من ضغوط مختلفة لمصلحته[٦٤].

وجاءت النتائج لتؤمن لحزب الشعب الأغلبية في الهيئة التأسيسية، إذ حصل على ٤٧ مقعداً من أصل ١١٤، وبذلك أصبح هذا الحزب سيد الموقف على المسرح السياسي في سوريا ووضع يده على السلطات التنفيذية والتشريعية.

وبعد اجتماع الجمعية التأسيسية انتخب رشدي الكيخيا رئيساً لها، وقد ألقى بياناً في الجمعية قال فيه: «. . . ونحن إذ نجتمع لوضع الدستور، وإعادة الأوضاع الشرعية للبلاد. . . وكأني بالأقطار العربية جميعها تتطلع الآن إلى دمشق. . . وأرجو أن نصرف جهدنا ليكون دستورنا منسجماً مع أوضاعنا وحاجات الأمة العربية. . .»[٦٥].

وبعد طرح الدستور المؤقت للتصويت في المجلس التأسيسي فاز بأغلبية ٧٢ صوتاً مقابل ٣٢ صوتاً ضده، فقدم هاشم الأتاسي استقالة حكومته المؤقتة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر وانتخب رئيساً للدولة وحصلت الوزارة على صلاحية التشريع لمدة ثلاثة أشهر[٦٦].

كلف رئيس الدولة ناظم القدسي بتشكيل وزارة جديدة أراد حزب الشعب منها أن تكون جسراً تمر فوقه البلاد نحو إقامة الاتحاد مع العراق، وعين معروف الدواليبي وزيراً للدفاع بمهمة تصفية الضباط المعادين لوحدة البلدين، ولكن بعد يومين سقطت هذه الوزارة، وكلف معروف الدواليبي بتشكيل وزارة جديدة، لكنه أخفق، ثم كلف خالد العظم، لكن الانقلاب الثالث بقيادة أديب الشيشكلي فاجأه قبل مشاوراته لتشكيل الوزارة الجديدة[٦٧].

هذه التغييرات الوزارية في سوريا رافقها تغيير مماثل في العراق، فبعد فترة وجيزة من

---

(٦٤) دندشلي، **حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ ـ ١٩٦٣: مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي**، ص ١١٢، عن مقابلة بين المؤلف وجلال السيد بتاريخ ١٩ آب/ أغسطس ١٩٦٥.

(٦٥) «محاضر اجتماعات الجمعية التأسيسية، الجلسة الأولى،» **الجريدة الرسمية** (١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩)، ص ٢.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) المعلم، **سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة**، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

الانتخابات السورية، رأى العديد من قادة سوريا أن نوري السعيد لم يكن محبوباً في سوريا، حيث كان ثمة اعتقاد بأنه أكثر إخلاصاً لانكلترا منه للعرب. وقد اعتقد زعماء حزب الشعب (سوريا) بأن فترة حكمه كانت عقبة في طريق الوحدة، لأن السوريين الذين يهمهم أن يواجهوا المستقبل في ظل حكمه كانوا قلة. ففي لقاء بين السياسي العراقي المعروف حسين جميل والكاتب البريطاني باتريك سيل أكد الأول للثاني أن ناظم القدسي قدم اقتراحاً إلى وصي العرش بأن من الحكمة لكي تخرج خطط وحدتهم إلى طور النضج اختيار شخصية مقبولة مثل علي جودت الأيوبي أو جميل المدفعي للحلول محل نوري السعيد. وفي منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر جرت مشاورات بين الوصي وعلي جودت الأيوبي حول إمكانية تأليف وزارة. وبعد مشاورات مع عدد من قادة الأحزاب نجح علي جودت في تأليف وزارة وذلك في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، أي قبل يومين من انعقاد الجلسة الأولى للجمعية التأسيسية السورية، وبعد إجراء مراسيم تشكيل الوزارة ذهب الوزراء معاً إلى القصر لإجراء المقابلة التقليدية مع الوصي، وكان الموضوع الأول الذي تطرق إليه الوصي هو طلبه إليهم أن يدعوا ناظم القدسي لزيارة بغداد(٦٨). وبعد ذلك بتسعة أيام وقع انقلاب الشيشكلي الذي جعل الوصي يفقد كل اهتماماته بحكومة علي جودت وبدأت مرحلة جديدة من الصراع ما بين ساسة سوريا والعراق اتسمت بالعنف تارة والهدوء النسبي تارة أخرى.

ثالثاً: العراق ومفاجأة انقلاب الشيشكلي

بعد انتهاء الانتخابات للمجلس التأسيسي باشر أنصار الاتحاد السوري ـ العراقي في سوريا يرسمون الخطط لتحقيق الاتحاد عن طريق السر والكتمان. وكانوا يظهرون للشعب السوري رغبتهم بالحفاظ على النظام الجمهوري وفي تحقيق العدالة، وفي الوقت نفسه يعملون وبشكل سري من أجل تحقيق الاتحاد، الذي بدأ الإعداد له منذ الأيام الأولى لانقلاب الحناوي، وإمعاناً في التمويه كانت الجمعية التأسيسية جادة في صياغة الدستور. وعندما كانت الجمعية التأسيسية ماضية في مهمتها برز الخلاف على نص القسم الذي سيؤديه رئيس الدولة وأعضاء الجمعية التأسيسية.

فبعد انتخاب هاشم الأتاسي رئيساً للدولة بحصوله على ٨٩ صوتاً اقترح بعض الأعضاء تأليف لجنة(٦٩) لوضع صيغة للقسم يؤديها رئيس الدولة والأعضاء، واجتمعت اللجنة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ ووضعت نصاً خالياً من ذكر النظام الجمهوري وموضوع الحفاظ عليه. وجاء اقتراحها بالصيغة التالية «أقسم بالله العظيم أني أحترم قوانين الدولة وأحافظ على استقلال الوطن وسيادته وسلامة أراضيه وأصون أموال الدولة، وأعمل

---

(٦٨) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ١١٧.

(٦٩) ضمت اللجنة كلاً من زكي الخطيب، حسن الحكيم، حسني البرازي.

لتحقيق وحدة الأقطار العربية»[٧٠]. وكان الهدف هو أن لا يقسم رئيس الجمهورية والنواب بما سيتخلون عنه من الناحية المعنوية والدستورية بعد أيام أو شهور، لأن إعلان الاتحاد بين القطرين كان معداً للإذاعة بين يوم وآخر.

وسرعان ما وجد معارضو الوحدة بين البلدين في صيغة النص فرصة للمعارضة، فانبرى أكرم الحوراني الذي أعلن أنه يعارض القسم ولن يقسم عليه إلا إذا تضمن فقرة تنص على النظام الجمهوري، وتحدث مصطفى السباعي وعبد الباقي نظام الدين ومحمد العاشوري وآخرون أيدوا فيه ما جاء على لسان أكرم الحوراني. لكن حزب الشعب وبعض أتباعه من المستقلين استطاعوا الحصول على أغلبية سهلة. وتمت الموافقة على نص القسم من دون أي تعديل في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر[٧١].

ويمكن وصف الوضع السياسي في سوريا قبل الانقلاب بأيام، إذ كانت الدسائس تغلي، فالحكومة المؤقتة التي تشكلت تحت ضغط الجيش لم تكن مستقرة، ومسألة الوحدة بين سوريا والعراق سببت اشتداد المعارضة للحكومة، وانتشار الرشى السياسية انتشاراً واسعاً، مما أدى إلى سرعة تبدل الانحيازات السياسية. وعلى المسرح السياسي السوري كانت هناك ثلاث قوى رئيسة: **أولاها** وأقدمها قوة الطبقة الحاكمة القديمة ووجهاء المدن وساسة الرعيل الأول، ويمثل الحزب الوطني إلى حد كبير هذا الفريق. وكانت القوة **الأخرى** هي حزب الشعب ويشكل المعارضة الغامضة غير المنظمة، ولا يمكن وصفه بالفعالية، رغم أن له الأكثرية النسبية في الجمعية التأسيسية، لأن قدراً كبيراً من التأييد الذي يحظى به يأتي من المستقلين وهم سريعو تغيير الولاءات. وإن حزب الشعب ينقصه القادة الأقوياء وقوته في المحافظات لا سيما في منطقة حلب، لا في منطقة دمشق، كما ينقصه المؤيدون المخلصون كمؤيدي الحزب الوطني. أما القوة **الثالثة**، وهي أكثرها سطوة، فكانت الجيش المنقسم المضطرب، ولكن كان في أيدي قلة من ضباطه مفتاح الهيمنة السياسية على سوريا. وقد زاد في اضطراب الصورة وجود معارضين ومؤيدين لمسألة الوحدة في كل من القوى التي ذكرت سابقاً، فبينما أيد بعض الشعبيين الاتحاد السوري ـ العراقي كانت الأغلبية منهم تنزع إلى تعاون عسكري واقتصادي أوثق مع الإبقاء مؤقتاً على النظام الجمهوري. ورأى مستقلون كثر في الاتحاد مع العراق قوة لموازنة قوة اسرائيل، وأيد الحناوي أغلبية الجمعية التي حبذت الاتحاد، فبدا الاتحاد وكأنه نتيجة حتمية بعد الموافقة على قسم رئيس الدولة.

ولما كان المجلس التأسيسي قد صوت إلى جانب قيام الوحدة، كما أن الزعيم الحناوي رئيس الأركان العامة كان معروفاً بتأييده لوحدة سوريا والعراق، وعندما لم يبد هناك أي

---

(٧٠) «محاضر جلسات الجمعية التأسيسية، الجلسة الرابعة،» الجريدة الرسمية (١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩).

(٧١) المصدر نفسه.

عائق يمنع من قيام اتحاد فوري بين البلدين، شعر كل من أكرم الحوراني والعقيد أديب الشيشكلي بضرورة التدخل. ففي ليلة التصويت زار أكرم الحوراني المقدم أمين أبو عساف والرئيس فضل الله أبو منصور اللذين نفذا انقلاب الحناوي وكانا لا يزالان على رأس سلاح اللواء الأول وقال لهما: «أنتما فقط تستطيعان أن تنقذا البلد وتضعا نهاية لهذا الفساد وسيسجل التاريخ منجزاتكما ويقدر عملكما. فإذا ما ترددتما ولو لبضعة أيام فإن الفرصة ستضيع، وسيدخل جيش امبريالي سوريا تحت ستار من الجيش العراقي وسيستعبد ويخضع بلدنا من جديد»[٧٢]. وبتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر وجه الحناوي رئيس الأركان العامة دعوة إلى خمسة من كبار الضباط للاجتماع به لمناقشة موضوع الاتحاد السوري ـ العراقي، وقد شعر هؤلاء الضباط بأن حضورهم الاجتماع يعني وضعهم تحت سلطة قائد الجيش فيفرض عليهم ما يريد، وإذا ما رفضوا فإن في مقدوره اعتقالهم جميعاً. لذا تخلف بعضهم عن حضور هذا الاجتماع، واتخذوا التدابير اللازمة لاعتقال الحناوي، فتوجه اللواء الأول بقيادة المقدم أمين أبو عساف من القنيطرة إلى دمشق واعتقل الحناوي وآخرين من أنصاره[٧٣].

وفي صباح ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ أذيع البلاغ رقم (١) بتوقيع العقيد أديب الشيشكلي والذي جاء فيه: «ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامي الحناوي، وعديله السيد أسعد طلس وبعض ممتهني السياسة في البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الأجنبية... فاضطر الجيش، حرصاً على سلامة البلاد وسلامته وحفاظاً على نظامها الجمهوري، أن يقصي هؤلاء المتآمرين وليس للجيش أية غاية أخرى. وإنه ليعلن أنه يترك البلاد في أيدي رجالها الشرعيين ولا يتدخل إطلاقاً في القضايا السياسية، اللهم إلا إذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك...»[٧٤].

وأمام هذا الوضع السياسي غير المستقر قدم هاشم الأتاسي استقالته من رئاسة الدولة. ويعود سبب استقالته إلى عدة عوامل الأول: استمرار الموقف السياسي المائع في الفراغ السياسي الخطر الذي يشمل سوريا بأكملها، وشعوره بأنه لم يكن يحكم فعلاً في المدة الأخيرة على الرغم من تركز السلطات التنفيذية في يده، وكان أميل إلى المهادنة والعمل على تهدئة الأمور ويفتقر إلى مواصفات رجل قوي مسؤول عن مستقبل بلاده. وكذلك فإن رجال الجيش لم يكونوا يطمئنون كثيراً إلى موقف بعض السياسيين، وظلوا يشكون في نياتهم بصدد

---

(٧٢) فضل الله أبو منصور، **أعاصير: مذكرات عن خفايا الانقلابات السورية الأربعة، كتبها شاهد عيان أسهم في تخطيط الأعمال الانقلابية وفي تنفيذها، حقائق ووثائق لم تنشر بعد** ([دمشق: د.ن.، ١٩٥٩])، ص ٩٦.

(٧٣) المعلم، **سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة**، ص ٣٣.

(٧٤) انظر نص البيان في: العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

الاتحاد مع العراق، ولهذا فإنهم لم ينظروا بارتياح إلى المحاولات العديدة لتأليف حكومة تكون أكثريتها من حزب الشعب. لكن الجمعية التأسيسية رفضت استقالته وشكلت لجنة من ثلاثة أعضاء لإقناعه. وقد نجحت في مسعاها[٧٥].

وفي ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر أصدر الشيشكلي بياناً دافع فيه عن الانقلابات العسكرية واتهم الحناوي بأنه فاوض «كبار ضباط الجيش بطرق مباشرة وغير مباشرة للموافقة على إعلان اتحاد سياسي يطيح استقلال سوريا ونظامها الجمهوري». واعتبر البيان أن هذا الاتجاه من الحناوي ومؤيديه «سيؤدي إلى انشقاق مريع في صفوف العرب...». وأضاف البيان: «... ان الجيش السوري بضباطه وجنوده عربي قومي ينشد تحقيق الوحدة العربية الصحيحة بأجلى معانيها وأن الجيش يرى في المشروع الاستعماري مؤامرة يقصد منها القضاء على استقلال سوريا وتحطيم جيشها وإنشاء عرش جديد يبعد تحقيق الوحدة المنشودة...»[٧٦]. وعلى أثر الانقلاب جرى لقاء بين الشيشكلي وخالد العظم وقد كلف الأول الثاني بأن يقوم بتشكيل حكومة وأن الجيش سيقوم بدعمها، فيما وافق هاشم الأتاسي على تكليف خالد العظم بتشكيل الوزارة. وقد أبلغ الأتاسي العظم أن الشرط الأساسي - بحسب رأي الشيشكلي - لتشكيل الحكومة أن لا تجعل الاتحاد هدفاً. ويقول العظم إنه أثناء اتصالاته لتأليف الحكومة الجديدة وجد صعوبات تعترض طريقه بسبب مواقف حزب الشعب وخاصة رشدي الكيخيا الذي كان غامضاً بسبب اعتقال الحناوي ورفاقه، وبعدم رغبته في أن يتولى العظم رئاسة الوزارة بسبب معارضته لمشروع الاتحاد بين سوريا والعراق. وبعد تردد العديد من القادة تم تكليف ناظم القدسي بتشكيل الحكومة حتى لا يفلت زمام الأمور من يد حزب الشعب، إلا أن قادة الجيش لم يرتاحوا لهذه الوزارة، فاستقالت ولم يمض على صدور المرسوم بتعيينها ثلاث وعشرون ساعة. وبعد مشاورات عدة واعتراضات هذا الطرف أو ذلك كلف خالد العظم بتأليف الوزارة وتم تشكيلها بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩. وعلى الرغم من أن حزب الشعب تمثل بأربعة وزراء هم معروف الدواليبي وفيضي الأتاسي وهاني السباعي وفتح الله أسيون، إلا أن الحزب اعتبر هؤلاء يمثلون أنفسهم ولا يلزمون الحزب بتحمل أية مسؤولية[٧٧].

وعقب تشكيل حكومة العظم منحت الجمعية التأسيسية الثقة لتلك الحكومة بأغلبية قل ما شهدت الحكومات لها في سوريا نظيراً وجعلت من مهامها القضاء على أي فكرة للاتحاد بين سوريا والعراق، وبأوامر من قائد الانقلاب قامت مظاهرات طلابية

---

(٧٥) المصري (القاهرة)، ٢٧/ ١٢/ ١٩٤٩.

(٧٦) انظر نص البيان في: العياشي، **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الإفرنسي في سوريا**، ص ٦٠٩ - ٦١٢.

(٧٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٢٢٩ - ٢٣٢.

في أغلبية المدن السورية تأييداً للنظام الجمهوري والاستقلال واستنكاراً لدعاة الاتحاد، وقامت لجنة الدستور وأكدت «أن النظام السياسي في سوريا هو نظام جمهوري»[٧٨].

وعقب تشكيل خالد العظم للحكومة أدلى بتصريح إلى مندوبي الصحف حول تعديل صيغة القسم الذي وضعته الجمعية التأسيسية وصحة ما قيل من أنه أضيفت عبارة «المحافظة على النظام الجمهوري» فقال: «إنني جمهوري ومعروف بهذه النزعة وأنا أعتقد أن بين أعضاء الوزارة من لا يدين بهذا المبدأ»[٧٩].

وفي البيان الوزاري الذي ألقاه العظم في الرابع من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠ أمام المجلس التأسيسي أكد فيه تمسك الحكومة السورية بإقامة تعاون أوثق بين دول الجامعة العربية كافة، والحفاظ على نظامها الجمهوري، وقال: «سنحرص أشد الحرص على استقلال البلاد وسيادتها وسلامة أراضيها متجهين بذات الوقت نحو مصلحة العروبة وما تتطلبه من توثيق الصلات، وتمكين أسباب التضامن والتضافر بين الدول العربية على السواء، على ما يقتضيها أمنها وخيرها»[٨٠].

وقد أثار بيان الحكومة أعضاء المجلس التأسيسي، فمنهم من هاجم البيان ومنهم من أيده. وهذه المواقف تؤكد أن الدعوة في المجلس التأسيسي لوحدة البلدين لم تنته بل بقيت مستمرة رغم التطورات التي جرت منذ انقلاب الشيشكلي. فقد تحدث النائب جلال السيد الذي اعتبر أن الوزارة مؤلفة من الاتجاهين المتنافرين واعتبر دفاع البيان الوزاري عن النظام الجمهوري «كلمة حق يراد بها الباطل»، وإن الهدف من إيراد هذا النص هو تحطيم كل وحدة عربية وفقاً لمشيئة دولة أجنبية. وقد أيده في توجهه هذا عدد من النواب من بينهم الدكتور عارف الطرقجي الذي دافع عن الوحدة رغم اختلاف أنظمة الحكم. وقد أيد العديد بيان الحكومة بقوة ومن بينهم الشيخ السباعي الذي اعتبر أن الملكية منافية للإسلام. أما حسن الحكيم فقد دافع عن قيام وحدة عربية شاملة. ولكن في النهاية حصلت الحكومة على تأييد ٩٢ نائباً وعارضها ٦ نواب[٨١].

وفي الثامن من كانون الثاني/ يناير انطلق العقيد الشيشكلي برحلة إلى القاهرة والرياض لكي يصلح الصدع الذي سببته قطيعة الحناوي. وقد أصدر الشيشكلي في القاهرة

---

(٧٨) آراء فريق من القوميين حول فكرة الاتحاد السوري العراقي، ج ٦، ص ٤ ـ ٥.

(٧٩) القبس، ٣٠/ ١٢/ ١٩٤٩.

(٨٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: «محاضر جلسات الجمعية التأسيسية، الجلسة التاسعة،» الجريدة الرسمية (٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠)، ص ٨٩ ـ ٩٠، والقبس، ٦/ ١/ ١٩٥٠.

(٨١) «محاضر جلسات الجمعية التأسيسية، الجلسة التاسعة،» والقبس، ٩/ ١/ ١٩٥٠.

يوم ٩ كانون الثاني/ يناير بياناً رسمياً حدد فيه مهمته في القاهرة، التي قال إنها تتعلق بأمور عسكرية ودعا «إلى التعاون بين الجيشين السوري والمصري»[٨٢]. وسُئل في القاهرة عن رأيه في قسم رئيس الدولة أمام الجمعية التأسيسية فقال: «لقد تضمن هذا القسم عبارة «وحدة الأقطار العربية» وكل عربي يتمنى قيام الوحدة العربية إذا استندت إلى أسس سليمة صحيحة خالية من شوائب الاستعمار الأجنبي»[٨٣].

وقد زادت هذه الزيارة التوتر بين مصر والعراق، وخاصة بعد أن صَرَّح معروف الدواليبي أن بعثة عسكرية مصرية لتدريب الجيش السوري ستشكل البداية للتعاون السياسي بين البلدين[٨٤]. وهذا ما جعل سوريا تسير في ركاب المعسكر المصري ـ السعودي، وإثارة العلاقات المتوترة من قبل مع العراق، وهكذا أغلق آخر فصل في إمكانية اتحاد سوريا والعراق، التي استغرق التحضير لها طيلة حكم الحناوي.

وفي هذه الأثناء قام مزاحم الباجه جي نائب رئيس وزراء العراق بزيارة القاهرة ليخفف من حدة التوتر ما بين العراق ومصر حول سوريا. وأثناء وجوده في القاهرة عقد اتفاقاً مع الحكومة المصرية من دون أن يستشير حكومته ومعارضاً رغبة الوصي الواضحة، وقد تضمن هذا الاتفاق «تعهد الحكومتين المصرية والعراقية بعدم التدخل بشؤون سوريا لفترة خمس سنوات»[٨٥]. وأشار الاتفاق بشكل خاص إلى مشروعي سوريا والهلال الخصيب.

وما ان تلقت الحكومة السورية معلومات عن مباحثات وفد الحكومة في القاهرة والاتفاق الذي تم بين الطرفين حتى سارع رئيس الوزراء خالد العظم إلى وزارة الخارجية وعكف على دراسة هذه المباحثات وما نجم عنها من اتفاق لتحديد موقف سوريا منها. وفي هذه الأثناء كتب مراسل وكالة الأنباء العربية في العراق تعقيباً على زيارة الباجه جي قال فيه: «إن العراق شعباً وحكومة يكن لمصر كل مودة وصفاء ولقد كان هدف السياسة العراقية دائماً توثيق عرى الصداقة مع الدول العربية.. إن الشعب العراقي يؤمن بأن الاتحاد بين سوريا والعراق لم يقصد به العدوان، ومن دواعي الأسف أن بعض الصحف المصرية تثير التكهنات في هذا الصدد»[٨٦]. وبرز التساؤل في سوريا عن موقف حكومتها من الاتفاق المصري ـ السوري وأبعاده. وقد جاء هذا التساؤل على لسان النائب محمد العاشوري الذي دعا الحكومة السورية إلى تحديد موقفها خاصة وأن هناك أصواتاً معارضة في القاهرة وغيرها

---

(٨٢) القبس، ١٠/ ١/ ١٩٥٠، والبعث (دمشق)، ١٠/ ١/ ١٩٥٠.
(٨٣) القبس، ١١/ ١/ ١٩٥٠.
(٨٤) توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ١٧٦.
(٨٥) انظر نص الاتفاق في: الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٨، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.
(٨٦) القبس، ٢٩/ ١/ ١٩٥٠.

وفي مقدمتهم الرئيس السابق شكري القوتلي تقول: «إن كل الإجراءات المتخذة في الجمعية التأسيسية وحتى تشكيلها غير شرعية»(٨٧).

وبعد عودة الباجه جي من القاهرة إلى بغداد بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠ دعا الوصي الوزراء بمن فيهم بعض الأعضاء المعارضين أمثال صالح جبر وصديق شنشل ومحمد مهدي كبة إلى اجتماع بعد ظهر ذلك اليوم في قصر الرحاب، وقد هاجم الوصي الاتفاقية مع مصر، واتصل كذلك بعدد من الوزراء المستقلين والذين كانت تعتمد عليهم الأكثرية الحكومية وطلب منهم أن ينسحبوا من دون أن يتركوا لوزارة علي جودت الأيوبي أي اختيار سوى الاستقالة، وبالتالي فإن اتفاقية الباجه جي ألغيت. وأعلنت الحكومة العراقية الجديدة التي ألفها توفيق السويدي في الخامس من شباط/ فبراير ١٩٥٠ عن نيتها ادخال مشروع الاتحاد السوري ـ العراقي في منهاجها. وأعلن رئيس الوزراء أمام مجلس الأعيان بعد تشكيل حكومته: «بأن الشعب السوري والشعب العراقي يشعران بحاجة ملحة للوحدة»(٨٨). وكرد فعل على الموقف العراقي حض العظم رئيس الوزراء على سرعة انهاء مشروع الدستور بحسب الخطوط التي تقبلها مصر والسعودية وسوريا نفسها، كما عقد مؤتمرات صحفية عديدة محاولاً إبقاء الرأي العام في حالة واعية، وهو يأمل في الاعتماد على الشعب كي يسانده ضد الهيئة التشريعية التي تناصبه العداء. إذ بدأت شائعات الانشقاق الوزاري تنتشر خلال شهر شباط/ فبراير ولم يعد سراً أن الوزارة لا تتمتع بثقة غالبية الجمعية التأسيسية، أي حزب الشعب وحلفائه(٨٩).

وعلى رغم الرفض السوري لأي اتفاق لا تكون سوريا طرفاً فيه بقي العراقيون يؤكدون على أهمية إقامة أوثق العلاقات مع سوريا. ففي مؤتمر صحافي عقده مزاحم الباجه جي بتاريخ ٩ شباط/ فبراير ١٩٥٠ دافع عن الاتفاقية التي عقدها مع مصر، واعتبر أنها لا تنكر حق سوريا والعراق بالوحدة ولكنها «وبسبب الوضع غير المستقر في سوريا تعطيها فرصة خمس سنوات لتشكيل حكومة دستورية ثابتة»(٩٠). وقد هيأت اجتماعات مجلس الجامعة العربية الخاصة ببحث شؤون الدفاع والضمان الجماعي العربي المشترك، الفرصة أمام توفيق السويدي رئيس الوزراء للاجتماع بأعضاء الوفد السوري، والبحث معهم في السبل التي تؤدي إلى تجاوز العقبات التي تحول دون قيام الوحدة بين البلدين، وأثناء هذا اللقاء أكد السويدي لأعضاء الوفد السوري ما يلي:

---

(٨٧) «محاضر جلسات الجمعية التأسيسية، الجلسة الثانية عشرة،» **الجريدة الرسمية** (١ شباط/ فبراير ١٩٥٠)، ص ١٣١.

(٨٨) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ١٢٥.

(٨٩) توري، **السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ١٧٧.

(٩٠) Richard Nelson Frye, ed., *The Near East and the Great Powers,* with an introduction by Ralph Bunche (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1951), p. 167.

١ ـ إذا كان اختلاف شكل نظام الحكم في البلدين هو العائق في طريق الوحدة، فإن رئيس الوزراء مخول إبلاغكم رسمياً بأن العراق لا يمانع من حيث المبدأ في أن يغير نظام حكمه من ملكي إلى جمهوري، أي أن الملك من ناحيته على استعداد للتجاوب مع المطلب السوري في حال الإصرار عليه.

٢ ـ العراق من جهته لا يلتزم بأي صيغة محددة للوحدة، بل يهمه الاتفاق على شيء من هذه الصيغ. وإذا كان السوريون يرغبون في تحقيق الوحدة الاندماجية، فما عليهم إلا طرح الشروط التي تكفل تحقيق هذه الصيغة للجانب العراقي[٩١].

أما السوريون فقد اعتبروا من جانبهم أن هذا العرض ما هو إلا محاولة استدراج جديدة لاحتواء سوريا ضمن المخططات العراقية، لهذا قوبل العرض بالتشكيك، وعدم المبالاة ومن ثم الحكم عليه بالفشل.

وقد عاشت سوريا في مطلع آذار/مارس ١٩٥٠ أزمة وزارية حادة استمرت حتى التاسع والعشرين من أيار/مايو حين استقال خالد العظم. وتعود أسباب الأزمة إلى استقالة أكرم الحوراني من وزارة الدفاع، الذي كان يرى ظاهرياً انعدام الانسجام بين الوزارة والمجلس التأسيسي ويشعر بأن الوزارة يجب أن تمثل الأحزاب والفئات جميعها في الجمعية التأسيسية خلال مناقشة مشروع الدستور، كما أن البلاد عاشت أزمة اقتصادية حادة بسبب حل الاتحاد[٩٢] الجمركي بين سوريا ولبنان في الثالث من آذار/مارس. وكانت النتيجة الفورية موجة من ارتفاع الأسعار في السوق السورية، وجلب أسوأ النتائج على البلد من جراء هذه القطيعة، لدرجة أن صحيفة **الفيحاء** الدمشقية كتبت تقول: «إن تجارتنا في ركود، وصناعتنا مشلولة، ولا يستطيع مزارعونا إيجاد مشترين لمنتجاتهم. إن استقلالنا في خطر وجمهوريتنا مهددة، وتسمح جمعيتنا التأسيسية لنفسها بالانشغال بنزاعات سخيفة، وحكومتنا خليط من الاتجاهات المتصارعة وقد نهب البلد، وأصبحت تركيا والعراق والأردن وحتى العصابات اليهودية تنظر إلينا نظرتها إلى فريسة، يشجعها في ذلك الروس والبريطانيون والأميركيون والفرنسيون»[٩٣].

وفي السابع من آب/أغسطس خرق القوتلي المنفي في الاسكندرية حجاب صمته، لأول مرة منذ أن أطاحه حسني الزعيم ودعا السوريين إلى الدفاع عن الاستقلال. وقد

---

(٩١) لمزيد من التفاصيل، انظر: العراق، وزارة الدفاع، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ٢٢ ج (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢)، ج ٤، ص ٣٨٠ ـ ٣٨٧.

(٩٢) في مطلع آذار/مارس ١٩٥٠ عقدت لجنة اقتصادية سورية اجتماعاً لبحث نتائج الوحدة الجمركية مع لبنان، فتوصلت إلى قرار يقضي بضرورة استمرار الوحدة الجمركية بين البلدين، أما في حال رفض الحكومة اللبنانية لهذه الوحدة، فيتم فصل مصلحة الجمارك عن لبنان وإيجاد مديرية عامة للجمارك السورية. وقد اختارت الحكومة اللبنانية الحل الثاني. انظر: العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٣٧ ـ ٤٧.

(٩٣) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

استغل مؤيدوه هذا التصريح ودعوا إلى إضراب في أسواق دمشق ونظموا مظاهرات، وعقدوا اجتماعاً عاماً في الخامس من أيلول/ سبتمبر وهو اليوم الذي حدد للمجلس النيابي للتصويت على الدستور، وقد أدانوا فيه نظام الحكم وشجبوا قرار الجمعية التأسيسية بتحويل نفسها إلى مجلس نيابي لمدة أربع سنوات. وهي حركة الغاية منها تمديد فترة حكم حزب الشعب، لكن تمت الموافقة على الدستور الجديد وانتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية وشكل ناظم القدسي وزارة جديدة. وفي هذه الأثناء استمر القوتلي في نشر دعواه بأنه: «سيقف في وجه الهاشميين في الخارج وفي وجه العسكريين في الداخل»[٩٤].

وفي الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر زار الدكتور ناظم القدسي العربية السعودية في حركة ذكية لإبعاد التهم الموجهة إليه بربط البلاد مع العراق، وأكد القدسي في السعودية رغبة بلاده في تنقية الأجواء العربية وحرصها على عدم اتخاذ أي موقف يكون أداة للتفرقة بين البلدان العربية، خاصة بعد أن تقرر دستورها الجديد الذي نص على «الحفاظ على النظام الجمهوري»[٩٥]. وأثناء جولته العربية زار العاصمة العراقية في الفترة الواقعة ما بين ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠ والثالث والعشرين من الشهر نفسه وأجرى مباحثات مع المسؤولين العراقيين «تتعلق بكيفية الوقوف أمام اسرائيل والأخطار الدولية، والبحث عن طريق تزيد في توثيق الروابط التجارية بين العراق وسوريا»[٩٦].

وعاد القدسي من جولته العربية محمّلاً بوعد سعودي بتقديم المعونات المادية للجيش السوري، لكنه شعر بالإحراج بسبب البيان المشترك الذي صدر عن الزيارة والذي أرادت به السعودية الرد على العراق، الأمر الذي يعتبر خروجاً من القدسي عن مسيرة حزبه (حزب الشعب). ولرد هذا الموقف للسعودية، انتهز القدسي اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥١ لتقديم مذكرة سرية وزعها باليد على الوفود العربية بعنوان: «موقف سوريا من إقامة الدولة العربية المتحدة»[٩٧]. وقد وضع هذه المذكرة أركان حزب الشعب بدمشق لإعادة التوازن إلى موقفهم بعد صدور البيان السوري ـ السعودي، فأرادوا الحصول على قرار من الجامعة العربية تبارك فيه البلدان العربية قيام الوحدة في ما بينها على ضوء ظروف كل قطر ومدى استعداده لها.

ومن المفارقات السياسية أنه في الوقت الذي كان فيه العراق يحاول إيجاد نوع من الوحدة أو الاتحاد مع سوريا يدعمه بعض أنصاره في سوريا، كانت هناك مباحثات مطولة جارية بين الحكومتين السورية والعراقية للاتفاق على وضع علامات الحدود التي اندثرت

---

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٩٥) العياشي، **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الإفرنسي في سوريا**، ص ٦١٥.

(٩٦) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية** (بيروت: مطبعة العرفان، ١٩٥٣)، ج ٢، ص ٢٥٩.

(٩٧) أطلق عليه مشروع ناظم القدسي، وستتناوله في الفصل التالي.

آثارها بسبب العوامل الجوية ومرور الزمن الطويل عليها. وقد قامت بين الطرفين المتفاوضين بعض العقبات للاتفاق على وضع بعض العلامات الأمر الذي حمل الفريقين على الرجوع إلى حكومتيهما. وقد كتبت الحكومة السورية إلى الحكومة الفرنسية تطلب منها موافاتها بجميع المخططات الموجودة في الدوائر الفرنسية التي لها علاقة بدول الشرق الأوسط والتي تبين الحدود التي تفصل سوريا عن جاراتها العربيات وتركيا، للاستناد عليها في المباحثات الجارية مع العراق بشأن تركيز العلامات، لأن السلطات الفرنسية عندما انسحبت من سوريا لم تُبقِ هذه الخرائط بل أخذتها معها(٩٨).

وعلى الرغم من ضعف سلطة ناظم القدسي وحكومته، وسيطرة وزير الدفاع فوزي سلو على قوات الدرك، ونجاح أديب الشيشكلي في تكتيف يدي القدسي، ظل الأخير يلح على ضرورة اقامة اتحاد فدرالي مع العراق. وانفجر الموقف بخصوص هذه المسألة عندما نوقشت في المجلس النيابي يوم ٥ آذار/ مارس ١٩٥١، إذ وقف أكرم الحوراني فهاجم مشروع الوحدة ما دام العراق تحت نفوذ أجنبي. وبعد أربعة أيام اضطر ناظم القدسي إلى الاستقالة وظلت سوريا من دون حكومة مدة ١٨ يوماً، شكل بعدها القدسي حكومة أخرى رفضها الجيش(٩٩). ثم أفلح خالد العظم في تشكيل حكومة معظمها من المستقلين يوم ٢٧ آذار/ مارس ١٩٥١ وعين فيها فوزي سلو مرة أخرى وزيراً للدفاع. وفي تلك الأثناء كانت الأحوال متوترة بين سوريا واسرائيل بسبب قيام الأخيرة بتجفيف المستنقعات في منطقة الحولة التي كانت منزوعة السلاح مدعية أن المنطقة تابعة لها. وقد استحوذ استمرار الاشتباكات في المنطقة بين القوات السورية والإسرائيلية على اهتمام الناس في سوريا، وجدد حزب الشعب مطالبته بالوحدة مع العراق قائلاً: «إن هذا يدعم موقف سوريا ويقويه»(١٠٠).

وقد دعت سوريا اللجنة السياسية العربية لمجلس الجامعة للاجتماع في دمشق لبحث النزاع رغم وجود الخلافات المحكمة بين هذه الدول. ومن الظواهر التي أسفرت عنها الخلافات هذه المرة قيام سراج الدين باشا وزير خارجية مصر بالتصريح بأن الحكومة المصرية «تفضل أن لا تقحم في نزاع جديد مع اسرائيل وتؤثر العناية بشؤونها الخاصة»(١٠١). ومما لا شك فيه أنه أراد بتصريحه هذا أن يشير إلى وفد مصر في اجتماعات الجامعة بخصوص الخطة التي يجب أن ينتهجها في هذه الاجتماعات التي يجب على كل دولة أن تحدد مسؤوليتها فيها.

---

(٩٨) القبس، ١٥/ ٢/ ١٩٥١.

(٩٩) نشرت صحيفة **الشرق الأوسط** التي تصدر في لندن مجموعة من وثائق وزارة الخارجية البريطانية التي رفعت عنها قيود السرية في بداية عام ١٩٨٣، فقامت **الشرق الأوسط** بنشر وثائق تتعلق بسوريا وسنشير إليها اختصاراً بعبارة: الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**. انظر: الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٢٧/ ١/ ١٩٨٣.

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، ملف قضية فلسطين، الوثيقة رقم فل/ ١٥/ ٥٨، ١٧ أيار/ مايو ١٩٥١.

والمفهوم أن مصر لن تقرر العزلة لمصالحها الخاصة فقط بل عبرت عن اقتناعها بصحة موقف سوريا، وذلك بأن سوريا وجيشها عمدوا إلى إثارة المشاكل الكثيرة لتيارات كبيرة وبسيطة ومنها تأييد الشيشكلي الذي عين نفسه قائداً للجيش، وتخوف مصر من سيطرة العراق على سوريا تحت شعار الأخوة والدفاع عنها.

ولما تجددت الاشتباكات بين سوريا واسرائيل طلبت سوريا عوناً عسكرياً من مصر والعراق، وقد لبى العراق طلب سوريا، واعتذرت مصر، ووصلت بالفعل قوات عراقية إلى دمشق يوم ١٧ أيار/مايو ١٩٥١، ما سر المطالبين بالوحدة مع العراق، وأصبح حزب الشعب أكثر جرأة وازدادت حملاته على رئيس الوزراء خالد العظم، وهو ما دفعه إلى أن يطلب من رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي حل البرلمان، إلا أن الأتاسي رفض ذلك(١٠٢).

وقبل دخول القوات العراقية إلى سوريا قدمت الحكومة السورية في الثامن من أيار/مايو ١٩٥٢ طلباً رسمياً إلى الحكومة العراقية لإرسال قطعات من الجيش العراقي إلى سوريا. وقد أوفدت الحكومة العراقية بعض الضباط العراقيين لدراسة الحالة عن كثب. وبعد عودة الوفد أرسلت الحكومة العراقية بعض القطع العسكرية المزودة بالدبابات وسرباً من الطائرات المقاتلة، فكان وصول هذه القوات رادعاً حال دون استمرار الإسرائيليين في عدوانهم، وقد بقيت هذه القوات مرابطة في سوريا نحو أربعة أشهر(١٠٣).

وقد علق موشي شاريت وزير خارجية اسرائيل على الإمدادات العراقية إلى سوريا بإصدار تحذير خطير قال فيه: «إن دخول وحدات من الجيش العراقي إلى سوريا واشتراكها في القتال مع القوات السورية هو أمر خطير... وندين بشدة مشروع قرار مجلس الأمن حول الحدود... وإن اسرائيل وقعت اتفاقية الهدنة مع سوريا وليس مع سوريا التي بابها الخلفي مفتوح لتيارات من الإمدادات العسكرية، وإن العراق لم توقع هدنة مع اسرائيل رغم اشتراكها في الحرب وهذا يدل على سوء نوايا العراق»(١٠٤).

وكذلك لقيت المساعدة العراقية لسوريا معارضة الدول الغربية، فقد قام القائم بالأعمال البريطاني بتوجيه سؤال إلى خالد العظم رئيس الوزراء إن كانت الطائرات العراقية ستبقى في سوريا دائماً؟ ورد عليه العظم: «إن هذه القوات ستبقى طالما هناك حاجة إليها»(١٠٥). أما فرنسا فقد جاءت معارضتها عن طريق المفوض الفرنسي م. كلارك في

(١٠٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٢٧/١/١٩٨٣.

(١٠٣) الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية** (١٩٧٤)، ج ٨، ص ٢٤٧، والعظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(١٠٤) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، ملف فلسطين، الوثيقة رقم فل/١٥/٦٠، ١٨ أيار/مايو ١٩٥١، وفل/١٥/٥٩، ١٥ تموز/يوليو ١٩٥١.

(١٠٥) العظم، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٦٨.

بيروت، الذي عبر للحكومة العراقية عن «اهتمام فرنسا بنزول القوات العراقية في سوريا»[١٠٦].

وقد لقيت المساعدات العراقية العسكرية ترحيباً في البرلمان السوري، فقد طالب النائب حسن الحكيم بخص العراق بالشكر من قبل البرلمان حيث قال: «إذ من المعلوم أن الدولة العربية الوحيدة التي لبت نداءنا وسارعت إلى نجدتنا هي العراق القطر الشقيق، لذلك كنت آمل من دولته ـ يعني خالد العظم ـ أن يخص العراق بشكر خاص وثناء خاص وأن يثني بعد ذلك على سائر الدول العربية التي أبدت استعدادها لهذه المساعدة». وتساءل عن موقف رئيس الوزراء إن كان يعني بعدم خص العراق بالشكر عدم إثارة البلدان العربية الأخرى؟. وقد أيده في هذا الاتجاه عدد من النواب منهم منير العجلاني الذي لام خالد العظم على تصريحه الذي هاجم فيه الاتحادات الثنائية بقوله: «إن عجلة الاتحاد الثنائي تحترق. . .». كما تحدث عدد من النواب تراوحت مواقفهم بين الشكر للعراق والدعوة إلى ضرورة أن يتخلص من قيوده وفي مقدمتها معاهدة عام ١٩٣٠[١٠٧].

وبتاريخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٥١ طلبت الحكومة السورية من الحكومة العراقية سحب قواتها من سوريا على اعتبار أن الأمر قد أصبح أمام مجلس الأمن، وأنه من المستبعد استئناف العمليات العسكرية، وقد استجابت الحكومة العراقية للطلب السوري وسحبت قواتها من سوريا[١٠٨].

وعلى رغم المواقف العراقية من الاعتداء الإسرائيلي بقيت العلاقات بين البلدين يسودها التوتر، فإثر الزيارة التي قام بها الشيشكلي إلى السعودية في منتصف شهر آب/أغسطس ١٩٥١ أدلى بتصريح إلى جريدة **الأهرام** القاهرية نشرته صحيفة **الإنشاء** الدمشقية قال فيه: «إن على الأردن الانضمام إلى سوريا لإقامة دولة واحدة، وأضاف انه باستطاعة العراق بعد تحرره أن ينضم إلى هذه الدولة بأي شكل من الأشكال إذا أراد القادة العراقيون ذلك. . . ولا شك في أنه خير لنا وأجدى أن نكون أمة حرة موحدة من عشرين مليون مثلاً من أن يكون قوامنا أربعة ملايين. . . أما إذا لم يستطع اخواننا العرب الآخرون أن يتحرروا من ارتباطهم فخير لنا أن نبقى أربعة ملايين حر مستقل من أن نكون مائة مليون تابع غير حر. .»[١٠٩].

---

(١٠٦) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(١٠٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي الخامس، الدورة الاستثنائية الثالثة، الجلسة الثالثة، ٣٠ أيار/مايو ١٩٥١.

(١٠٨) الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية** (١٩٧٤)، ج ٨، ص ٢٤٧.

(١٠٩) **الإنشاء** (دمشق)، ١٥/٨/١٩٥١.

رابعاً: انقلاب الشيشكلي الثاني (١٩٥١) والموقف العراقي منه

أراد الشيشكلي إعداد خطة لتوليه السلطة، وقد بدأها عندما تولى رئاسة أركان الجيش، وقد برر الشيشكلي تصرفه أمام ضباط الجيش بأن مؤامرة لاغتياله نفذها ضباط من المكتب الثاني (مؤامرة كتائب الفداء العربي) وقام بحل مجلس العقداء بعد أن فرق ضباطه وألّف مجلساً عسكرياً برئاسته. كما قام بإجراء اتصالات سرية مع حزب الشعب لتشكيل وزارة جديدة، علم بها خالد العظم فقدم استقالة وزارته في مطلع آب/اغسطس ١٩٥١. وحاول الشيشكلي التظاهر بثنيه عن الاستقالة لكن العظم اشترط للاستمرار حل مجلس النواب، فاعتذر الشيشكلي بحجة عدم استعداد البلاد لانتخابات جديدة في ظل ظروف أمنية غير طبيعية[١١٠]. وأخيراً اتفق على أن يتولى حسن الحكيم تشكيل وزارة جديدة صدرت مراسيمها في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٥١.

وبتاريخ ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، قدم مبعوثو الدول الأربع (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، تركيا) بياناً إلى فيضي الأتاسي وزير خارجية سوريا، سبق أن قدم من قبل إلى الحكومة المصرية حول «مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط». ولم يطلب المبعوثون الغربيون انضمام سوريا إلى الحلف، وأعلنوا أنهم جاؤوا لإبلاغ الحكومة السورية بما يجري. وبالرغم من ذلك قام آلاف من الناس بمظاهرة عقب صلاة الجمعة في دمشق يقودهم محمد المبارك وزير الزراعة في حكومة حسن الحكيم وأعلن المتظاهرون تنديدهم بالأحلاف.

وقد شعر وزير الخارجية فيضي الأتاسي، في ذلك الجو المشحون بالتوتر، بأن عليه أن يهاجم المقترحات الغربية في البرلمان مخالفاً بذلك تعليمات رئيس الوزراء. وفي ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر قدم حسن الحكيم استقالة حكومته قائلاً لرئيس الجمهورية إنه لم يعد قادراً على الاستمرار في الحكم بسبب انشقاق حكومته[١١١]. وقد كلفه الرئيس الأتاسي بالبقاء في الحكم ريثما تشكل حكومة جديدة فاستقال في نهاية الأمر يوم ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١.

وقد فشل عديدون في تشكيل حكومة جديدة وظلت البلاد من غير حكومة لمدة تسعة

---

(١١٠) خلاصة هذه المؤامرة أن حسين توفيق وعبد القادر عامر (مصريان) وعباس الخرسان (عراقي) اتفقوا مع الدكتور أمين رويحة وجهاد ضاحي لاغتيال الشيشكلي. وقد نفذ إطلاق النار على الشيشكلي لكنه نجا من الموت، وتم إلقاء القبض على الفاعلين وجرت لهم محاكمة انتهت بزج حسين توفيق وعبد القادر عامر وعباس الخرسان في السجن، وصدر قرار بالعفو عن أمين رويحة وجهاد ضاحي. المعلم، سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: **التحدي والمواجهة**، ص ١٤٨.

(١١١) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٢٧/ ١/ ١٩٨٣.

عشر يوماً، وأخيراً نجح معروف الدواليبي بتشكيل حكومة يوم ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١. وكان الدواليبي عضواً في حزب الشعب غير أنه لم يكن مؤيداً للوحدة مع العراق. وكان شعاره «مزيد من الأصدقاء ولا أعداء لسوريا». وكان يعارض كذلك تدخل الجيش في الحكم، ومن هنا احتفظ أيضاً بمنصب وزير الدفاع لنفسه وأعطى حزب الشعب أكبر نصيب من الحقائب الوزارية.

ولم يرضِ تشكيل الحكومة العقيد أديب الشيشكلي الذي أبلغ الدواليبي بأنه سيضطر إلى حل البرلمان، ولكن الدواليبي رفض الوصول إلى حل وسط. وهكذا سدد الشيشكلي ضربته وقام بانقلابه الثاني ليلة ٢٨/ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ واعتقل الدواليبي وأعضاء الحكومة والأمين العام لحزب الشعب ناظم القدسي. وفي السجن استقال الدواليبي من رئاسة الحكومة، وتم حل البرلمان ثم استقال رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي فتولى العقيد الشيشكلي بنفسه القيام بمهام رئيس الدولة. ويوم ٣ كانون الأول/ ديسمبر أصدر الشيشكلي مرسوماً أعطى بموجبه سلطات تنفيذية وتشريعية كاملة للعقيد فوزي سلو بالإضافة إلى إعطائه مهام رئيس الدولة ووزير الدفاع[١١٢].

وهكذا لم يمنح الشيشكلي، حتى بعد انقلابه الثاني، أي لقب سياسي لنفسه واختار أن يحكم من خلال فوزي سلو الذي كان يعتمد عليه أشد الاعتماد.

وفي اليوم نفسه الذي تولى فيه الشيشكلي زمام الأمور في البلاد اتهم الجيش حزب الشعب الموالي للهاشميين باتباع سياسة التخريب وتضخيم الأمور والتهويل من أوضاع البلاد السيئة، وادعى أن الأزمات الوزارية جميعها قد اصطنعتها هذه القوة السحرية كي يتقدم الشعبيون كمنقذين[١١٣]، وأن هدف حزب الشعب الوحيد كان اضعاف الجيش ووصمه بأنه منظمة تحتكر السلطات جميعها. وكل ذلك في محاولة لتحقيق طموح هذا الحزب ومخططاته الرامية إلى خلق عرش جديد في سوريا للهاشميين. وقد تابع خليل مردم بك وزير سوريا المفوض في بغداد رد الفعل العراقي على الانقلاب الثاني للشيشكلي. ففي برقية له بتاريخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١ إلى وزارة الخارجية قال إن الحكومة العراقية قررت عدم الاعتراف بشرعية الوضع الراهن في سوريا. وفي برقية أخرى بتاريخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه قال إن مجلس الوزراء العراقي عقد جلسة في البلاط الملكي برئاسة الأمير زيد نائب الوصي تقرر فيها عدم الاعتراف بالشيشكلي ونظامه، كما عقد اجتماع في البلاط الملكي دعي إليه رؤساء الأحزاب السياسية ورئيس الوزراء ورئيسا مجلس الأعيان والنواب ورئيس الديوان الملكي فوافقوا فيه على قرار مجلس الوزراء. كما دعا وزير

---

(١١٢) المصدر نفسه.

(١١٣) وثائق وزارة الخارجية السورية، سوريا، الأوضاع الداخلية، المسلسل رقم (٤٤)، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧.

خارجية العراق الوزراء العرب المعتمدين في بغداد باستثناء خليل مردم بك وبحث معهم الوضع في سوريا. وقد أبلغ وزير الخارجية العراقي الوزير المفوض السوري أن هذا القرار جاء بالاتفاق مع السعودية ومصر. وقد حاول وزير سوريا المفوض اقناع وزير خارجية العراق بضرورة التراجع عن هذا القرار باعتبار أن ما جرى شأن سوري داخلي، إلا أن الوزير العراقي أكد أن ما جرى في دمشق ليس له أية صفة دستورية[١١٤].

وفي برقية أخرى بتاريخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١ أكد خليل مردم بك لوزارة الخارجية السورية أن أحمد محمد فراج وزير مصر المفوض والشيخ عبد الله الخيال وزير السعودية المفوض، قد أبلغاه خلال اجتماعه معهما على انفراد أن قرار العراق كان متسرعاً، وأكد الوزير السعودي أنه يستغرب مواقف العراق المتناقضة من الأحداث السورية وتمنى إعادة الحياة الدستورية لسوريا[١١٥].

وفي المجلس النيابي العراقي طالب بعض النواب بتدخل الحكومة العراقية الفوري «لإعادة الأوضاع الدستورية في سوريا»[١١٦].

وقد حاول خليل مردم بك وزير سوريا المفوض في بغداد شرح وجهة النظر السورية حول الأحداث في سوريا والتقى بعدد ممن كانوا يتولون مناصب حكومية رفيعة، وكانت آراؤهم تصب في ضرورة عودة الحياة الدستورية وبسرعة إلى سوريا[١١٧]. وفي السياق نفسه قامت الحكومة السورية بإرسال وفد عسكري سوري إلى بغداد بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١ برئاسة العقيد سعيد جبي والعقيد شوكت شقير، وكان الهدف من إرسال هذا الوفد ـ بحسب قول أعضاء الوفد ـ إبلاغ الحكومة العراقية أن الحدث السوري لم يغير شيئاً من سياسة سوريا الخارجية ولا من علاقاتها مع الدول. وقد اجتمع الوفد مع وزير الخارجية شاكر الوادي ونوري السعيد رئيس الوزراء. وقد أكد نوري السعيد في هذا اللقاء أن «حكومة العراق لا تريد أن تضع صعوبات في سبيل سوريا وكل ما تريده أن تعود الحياة النيابية إلى سوريا في أقرب وقت». وتبسط نوري السعيد في الموضوع وقال بأنه كان من الضروري حل مجلس النواب حلاً دستورياً، وذلك بأن يؤلف حسن الحكيم وزارة تتولى حل المجلس وحينئذ لا يضطر المسؤولون السوريون لمجابهة هذه الصعوبات. ورغم أن الحكومة العراقية لم تصدر أي بيان عن وصول الوفد السوري إلى بغداد إلا أن صحف بغداد أخذت توالي اتصالاتها مع المفوضية السورية لمعرفة ما جرى مع الوفد السوري. وقد تناول بعضها

---

(١١٤) انظر نصوص البرقيات في: خليل مردم بك، **تقارير الخليل الدبلوماسية**، حققها وعلق عليها عدنان مردم بك (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢)، ص ٣١ ـ ٣٥.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(١١٦) صالح، **العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨: الفكر والممارسة**، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(١١٧) مردم بك، المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٢.

الموضوع كخبر نشر أقرب ما يكون إلى الحياد ومنها ما علقت عليه تعليقاً لا يرضي الجانب السوري[(١١٨)].

وفي تقرير بعثه وزير سوريا المفوض في بغداد إلى وزارة الخارجية السورية قال إن نجيب الراوي وزير العراق المفوض قد وصل من القاهرة إلى بغداد يوم ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١ واجتمع إلى المسؤولين فيها، وأبلغ الصحف أنه قام بمباحثات مع المسؤولين المصريين تتعلق بالأوضاع السورية، وأبلغهم رغبة العراق في أن تقوم مصر بدورها بالعمل على اقناع السوريين بالعودة إلى الحياة البرلمانية الدستورية. وقد أشارت الأنباء إلى أن الحكومة المصرية قد قامت بهذا الدور[(١١٩)].

وفي تقرير بعث به مونتغيو بولوك (Montgheu Bolock) السفير البريطاني بدمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ ألقى فيه الضوء على طبيعة العلاقات السورية ـ العراقية، حيث قال إن الملحق العسكري العراقي يعمل بجد على إقناع فوزي سلو بالتخلي عن الشيشكلي، وحذره من أنه إن لم يلتزم جانب الحياد في موقفه فإنه سيلحق به أذى كبير. كما أن رئيس تحرير صحيفة المنار الناطقة باسم الجبهة الإسلامية الاشتراكية (الإخوان المسلمين) أبلغ فيلتشر (Filticher) سكرتير السفير الصحفي بأن العراق ومصر قد توصلتا إلى اتفاق على معارضة نظام الحكم السوري الحالي. وجاء في التقرير إن جميع الأحزاب تعارض الشيشكلي باستثناء الحزب القومي السوري. وأثناء زيارة قام بها السكرتير الصحفي للسفير البريطاني إلى حسن الحكيم أبلغ الأخير السكرتير بأن هجوم الشيشكلي المتكرر على العراق لن يؤدي إلى أي تحسن في العلاقات السورية ـ العراقية[(١٢٠)].

وفي تقرير آخر من السفير البريطاني في دمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية، تحدث السفير عن الصعوبات التي تعترض تحسين العلاقات بين البلدين، ففي أثناء زيارة قام بها الوزير العراقي المفوض للسفير البريطاني أبلغه أن المفوضية العراقية أصبحت عرضة للانتهاكات من قوى الأمن السوري وأن وضعه الشخصي أصبح لا يطاق. وكان الوزير العراقي يتمنى لو أن الحكومة العراقية اعترفت بالانقلاب من بدايته، وأن نوري السعيد لم يعِر أي اهتمام للشعور العام للشعب العراقي. وجاء في التقرير أنه من الصعب على الشيشكلي أن يوافق على الشروط العراقية، لأن هذا سوف يؤدي إلى نهايته. واعتبر الحكومة العراقية هي الخاسرة بسبب سوء العلاقات الدبلوماسية مع سوريا.

وقد طالب الوزير العراقي السفير بأن يقوم بدوره بإقناع السوريين بالعودة للحياة

---

(١١٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٤.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(١٢٠) F.O. 371/98920, E: 10104/3/52, Confidential British Legation, Damascus, 1952, الوثيقة محفوظة في أرشيف وزارة الخارجية السورية.

الديمقراطية، إلا أن السفير البريطاني اعتذر لقناعته بعدم استجابة الشيشكلي لهذا الطلب، كما أن هذا الطلب سوف يجعل السفير البريطاني وكأنه يعمل بتوجيه من حكومة بغداد. وفي نهاية التقرير طالب السفير «بأن تقوم حكومته بإقناع الحكومة العراقية بالاعتراف بنظام الشيشكلي، كما تقوم بإقناعها بعدم القيام بأي رد فعل انتقامي ضد البعثة السورية في بغداد، لأن هذا العمل يؤدي بالنتيجة إلى تعقيد العلاقات بين البلدين»[(١٢١)].

وعقب الاضطرابات الطلابية التي اندلعت في الجامعة السورية إثر فصل ثلاثة من أساتذتها قدم ١٨ نائباً عراقياً تقريراً عن الحالة في سوريا، فتحدث النائب عبد اللطيف جعفر الذي قال: «لقد اتخذ أبطال الحركة الرعناء من سوريا الشقيقة مسرحاً لتحقيق أغراضهم ورغباتهم». وهاجم العرب الذين اعترفوا بالشيشكلي. وتكلم النائب عزالدين النقيب الذي وصف الأحداث بأنها «زعزعت من الأساس أركان استقلال سوريا»[(١٢٢)]. كما طالب العديد من النواب مجدداً بإعادة الحياة الدستورية في سوريا. أما صحيفة **لواء الاستقلال** فقد قالت حول أحداث الطلاب بأن الشيشكلي «روَّع الحرم الجامعي بالحملة الإرهابية التي قام بها جلاوزة الشيشكلي حين اقتحموا أبواب الجامعة وبأيديهم مدافع التومي والأسلحة النارية المختلفة بغية القضاء على الشعور الوطني الذي تجلى في مظاهرات الطلاب..»[(١٢٣)].

وفي الرد على خطاب العرش في الثالث من آذار/ مارس ١٩٥٢ تحدث السيد عبد المهدي عضو مجلس الأعيان واتهم الحكومة العراقية بأن موقفها هو موقف المتفرج من أحداث سوريا، ثم تحدث صالح جبر وطالب باتخاذ إجراء عملي لتصحيح الأوضاع في سوريا، إلا أن نوري السعيد رد على ما ورد في خطب النواب بقوله: «إن قضية سوريا.... تخص الشعب نفسه، وإنه ما لم تتلق الحكومة العراقية طلباً من السوريين للمساعدة فلا يمكن أن يقوم العراق بأي إجراء»[(١٢٤)].

واستمرت الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد ترفض الاعتراف بنظام الشيشكلي. ففي برقية سرية من السفير البريطاني في دمشق بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٥٢ موجهة إلى وزارة الخارجية في لندن قال السفير إن موسى الشابندر الوزير العراقي المفوض في دمشق أبلغه أنه سيقوم بزيارة بغداد في العاشر من آذار/ مارس ١٩٥٢ في محاولة لإقناع نوري السعيد باعتراف ضمني بنظام الحكم السوري. وهو يعتقد بأن نوري السعيد نفسه يرغب في ذلك، ولكنه يخشى من شعور المعارضة. ومما لا يساعد في تحسين الأمور الحملات الصحفية في البلدين التي تثير الحقد بين المسؤولين في كلا البلدين. والوزير العراقي يحاول قبل سفره

---

(١٢١) F.O. 371/98920, E: 10193/1, Confidential, 10 January 1952,
الوثيقة محفوظة في أرشيف مكتبة الأسد.

(١٢٢) الشعب (بغداد)، ٢٤/ ١/ ١٩٥٢.

(١٢٣) لواء الاستقلال (بغداد)، ١/ ٢/ ١٩٥٢.

(١٢٤) الأمة (بغداد)، ٤/ ٣/ ١٩٥٢، والشعب، ٤/ ٣/ ١٩٥٢.

الحصول على تأكيد من الشيشكلي عن استعداده للإفراج عما تبقى من أعضاء حزب الشعب المعتقلين ليكون هذا العمل بادرة حسن نية تجاه العراق. ويرى الوزير العراقي أنه في حال فشله في مهمته فسيطلب إعفاءه من منصبه. وجاء في التقرير أن السفير البريطاني في دمشق طلب أن تقوم الحكومة البريطانية بإبلاغ سفيرها في بغداد بأن يقوم بجهد من أجل إنجاح مهمة الوزير العراقي، ورأى أن البعثة الدبلوماسية العراقية تجد صعوبة في تصريف أعمالها(١٢٥).

وأثناء وجود الوزير العراقي المفوض بدمشق في بغداد التقى الوزير السوري المفوض في بغداد واتفق الطرفان على ضرورة تذليل العقبات التي تقف في طريق تحسين العلاقات بين البلدين، وأثناء لقاء الشابندر مع وزير الخارجية العراقي خرج بانطباع يفيد أن الوصي ونوري السعيد لديهما ميل ظاهر لإيجاد وسيلة تجعل الحكومة العراقية تغير موقفها وتعترف بحكومة الشيشكلي. وطلب الوزير العراقي من الوزير السوري بأن يقوم بخطوة إيجابية تخفف من حدة التوتر بين القيادة في البلدين(١٢٦).

واستمرت المحاولات لتحسين العلاقات السورية ـ العراقية، ففي برقية من السفير البريطاني في بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٥٢ أشارت إلى زيارة قام بها إلى دمشق تحسين قدري الذي كانت الحكومة العراقية توكل إليه القيام بمهمات دبلوماسية والتقى خلالها العقيد فوزي سلو. ورغم أن اللقاء اتسم بالود، فإن وزير العراق المفوض في دمشق موسى الشابندر أبلغ السفير البريطاني أن الزيارة لم تسفر عن أية نتيجة، لأن نوري السعيد أصر على موقفه القائل بضرورة إقامة حكومة دستورية وعودة الحياة الديمقراطية. وأعرب عن شكه فيما إذا كان يمكن لنوري أن يعترف بالحكومة الجديدة ما دام منصب رئاسة الوزارة في أيدٍ عسكرية: إلا أن دورسي ستيفنز (Dorcy Stevens) أحد العاملين في البنك الدولي أبلغ الوزير العراقي أن نوري السعيد يبحث عن عذر للاعتراف بنظام الحكم السوري. وفي يوم ١٦ حزيران/ يونيو بعث السفير البريطاني في بغداد برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية جاء فيها أن وزير العراق المفوض في دمشق أثار مرة أخرى مسألة الاعتراف بنظام الحكم السوري، وعبر عن اعتقاده بأن وزير الشؤون الخارجية السوري الجديد سيدعو رؤساء البعثات الدبلوماسية في دمشق لزيارته وتمنى حضور الوزير العراقي، لأن عدم حضوره قد يؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. إلا أن الحكومة العراقية استمرت في موقفها وأبلغت وزيرها المفوض في دمشق بأن يقوم بأخذ إجازة قصيرة في حال دعوته لهذا الاجتماع. لكن الأمور تبدلت بعد شهر من ذلك بدليل البرقية القصيرة التي بعثت بها السفارة البريطانية في بغداد إلى الخارجية البريطانية يوم ١٥ تموز/ يوليو

---

(١٢٥) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٢٧/ ١/ ١٩٨٣.

(١٢٦) مردم بك، **تقارير الخليل الدبلوماسية**، ص ٩٢ ـ ٩٣.

١٩٥٢، وفيها أن وزير الشؤون الخارجية العراقي أبلغ القائم بالأعمال البريطاني راجياً منه التكتم التام، بأن نوري السعيد سيعقد اجتماعاً سرياً مع الشيشكلي خلال زيارته إلى لبنان المزمع القيام بها خلال شهر تموز/ يوليو. ويبدو أن اقتراح عقد الاجتماع قد جاء من الشيشكلي. وبعد ثلاثة أيام أرسل السفير البريطاني في دمشق رسالة أخرى أكد فيها أن اجتماعاً سرياً قد تم فعلاً بين نوري السعيد والشيشكلي، وقد أكد الخبر وزير العراق المفوض ونشرته الصحف السورية. ولم يبحث في هذا الاجتماع ـ كما يقول وزير العراق المفوض ـ مسألة الاعتراف العراقي بالنظام السوري ولكنه استنتج أن نوري السعيد أكد رفضه لغياب البرلمان والحياة الدستورية، وأكد الشيشكلي لنوري السعيد أنه سائر في هذا الاتجاه. ويعتبر السفير أن المحادثات اقتصرت على العموميات. وقد أبلغ السكرتير العام لوزارة الداخلية السورية الوزير العراقي اعتقاده بأن حملة الصحف والإذاعة ضد العراق ستتوقف[١٢٧].

ونظراً للمهمات الكثيرة التي كان يتولاها العقيد فوزي سلو: رئاسة الدولة ورئاسة الوزارة ووزارة الدفاع والداخلية، عين العقيد الشيشكلي نفسه بتاريخ ١٤ آب/ أغسطس ١٩٥٢ نائباً لرئيس الوزراء، إضافة إلى منصبه رئيساً لأركان الجيش. وفي هذه الفترة اندلعت الثورة المصرية في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢. وقد رحب الشيشكلي بمجيء اللواء محمد نجيب إلى السلطة في مصر، ولما سئل عن موقفه من رئيس وزراء العراق نوري السعيد قال: «إنه لا يعتبره صديقاً ولكنه لا يعتبره عدواً»[١٢٨]. وأعلن الشيشكلي في شهر آب/ أغسطس أنه سيتم تشكيل حزب سياسي واحد يتولى الحكم وسيكون اسمه «حركة التحرير العربي».

وكمبادرة حسن نية تجاه العراق قال أديب الشيشكلي أثناء قراءة بيان حول سياسة الحكومة السورية الداخلية والخارجية بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ١٩٥٢: «إن العلاقات مع العراق سوف تعود قريباً، وإن سوريا من منطلق مواقفها القومية حريصة على التضامن العربي. وإنه من الطبيعي وفي سياق هذا التوجه أن نعمل على تحسين علاقات سوريا مع العراق»[١٢٩].

وكان لهذا التحسن في العلاقات أثره في اعتراف العراق بنظام حكم الشيشكلي. فقد دعا علي محمود الشيخ علي وزير المالية وكيل وزارة الخارجية وزير سوريا المفوض خليل مردم بك إلى مكتبه بتاريخ ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢ وأبلغه أن العلاقات بين البلدين قد عادت إلى طبيعتها. وعلى أثر هذا اللقاء أبلغ الوزير السوري حكومته عن اتجاه الحكومة العراقية في ما يخص الاعتراف بنظام الشيشكلي. وبناءً على رغبة الوزير العراقي قام وزير

---

(١٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٢٩/ ١/ ١٩٨٣، الحلقة ١٤.

(١٢٨) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٣٠/ ١/ ١٩٨٣.

(١٢٩) F.O. 371/98410, E: 10104/61/52, Confidential, 22 August 1952,
الوثيقة محفوظة في أرشيف مكتبة الأسد.

سوريا المفوض بإبلاغ حكومته عتب الحكومة العراقية من لهجة الإذاعة والطريقة التي تذاع بها أخبار حوادث العراق، وناشد حكومته إنهاء الحملات الإعلامية الموجهة إلى العراق[١٣٠].

وفي النهاية استطاع الشيشكلي الحصول على اعتراف العراق بنظامه، إذ أعلنت إذاعة دمشق مساء يوم ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢ أن العراق قد اعترف بحكومة العقيد فوزي سلو، وفي اليوم نفسه حضر وفد عسكري عراقي العرض الذي عقد بمناسبة العيد الوطني الجديد لسوريا، وهو ذكرى تعيين العقيد سلو رئيساً للدولة. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه انضم وزير العراق المفوض بدمشق إلى بقية الهيئة الدبلوماسية في تقديم تهانيه إلى العقيد فوزي سلو[١٣١].

وعلى رغم الاعتراف العراقي بالنظام في سوريا إلا أن الشيشكلي استمر في تخوفه من حكام العراق. فقد شعر أواخر عام ١٩٥٢ بتعاظم المعارضة الداخلية لنظامه العسكري، ولمس جدية التفكير العراقي بقلب نظام حكمه بعد أن ازداد عدد الهاربين المعارضين لنظامه إلى العراق، الأمر الذي يتطلب حزماً أكثر وسيطرة عسكرية مباشرة على أوضاع البلاد.

وقد انتهزت الحكومة العراقية فرصة عدم استقرار الأوضاع السياسية في سوريا في الأشهر الأولى من عام ١٩٥٣ لإثارة الشكوك في أذهان الدول الغربية الكبرى في قدرة الشيشكلي على البقاء في الحكم، وكانت الحكومة العراقية ترمي بذلك إلى معرفة ماذا سيكون موقف تلك الدول الغربية إذا ما اتخذ العراق خطوات لإيجاد وحدة بين سوريا والعراق تحت حكم هاشمي. ففي تقرير كتبه أرتشي روس (Archi Ross) من وزارة الخارجية البريطانية ألقى فيه الضوء على اتجاهات الحكومة العراقية حول إسقاط الشيشكلي، وتاريخ المذكرة هو ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٥٣، جاء أن المسيو بو مارشيه (Beau Marché) من السفارة الفرنسية في بغداد أبلغه أن توفيق السويدي وزير خارجية العراق قام بزيارة السفير الفرنسي في بغداد وعبر له عن قلق العراق تجاه الوضع السياسي السوري، لأن مركز الشيشكلي أصبح ضعيفاً، وأن الحكومة العراقية تخشى بأن تعقب سقوط الشيشكلي فوضى قد تستغلها اسرائيل وتركيا. وسأل السفير عن موقف فرنسا في حال سقوط الشيشكلي، وكان رد الخارجية الفرنسية يتسم بالمعارضة الشديدة لأي تدخل عراقي في الشؤون السورية الداخلية، وأخذت الخارجية الفرنسية تعمل على الاتصال بالمسؤولين البريطانيين والأمريكيين من أجل اتخاذ موقف مماثل لموقفها[١٣٢].

---

(١٣٠) مردم بك، تقارير الخليل الدبلوماسية، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(١٣١) انظر البرقية التي بعثتها السفارة البريطانية في دمشق إلى وزارة الخارجية في لندن في: الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٣٠/ ١/ ١٩٨٣.

(١٣٢) المصدر نفسه.

وعادت الحكومة الفرنسية تؤكد للمسؤولين العراقيين معارضة فرنسا لأي تدخل عراقي في الأوضاع السورية، واعتبرت أن التقديرات العراقية حول نظام الشيشكلي ليست صحيحة، وأن حكومة العقيد الشيشكلي تمثل «أفضل أمل للمحافظة على النظام والاستقرار في سوريا والمنطقة»[١٣٣].

أما عن موقف بريطانيا فقد أصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليمات إلى سفيرها في بغداد معلنة تمسكها في ما يتعلق بأي محاولة عراقية للتدخل في سوريا بالإعلان الثلاثي، الذي وقعته كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. وأوجزت وزارة الخارجية موقفها في برقيتها إلى السفير البريطاني في بغداد بتاريخ ١ أيار/ مايو ١٩٥٣ التي أكدت على أن:

«١ ـ ينطبق الإعلان الثلاثي لعام ١٩٥٠ بصورة مساوية على استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة بين الدول العربية وإسرائيل وبين الدول العربية نفسها.

٢ ـ ليس لدينا سبب يدعونا لافتراض أن تركيا تفكر في أي تدخل في العراق. وإذا ما نشأ مثل هذا الموقف، سيتعين على الدول الموقعة على الإعلان الثلاثي أن تقرر التشاور معاً بشأن موقفها تجاهه»[١٣٤].

ولم يكن الشيشكلي بعيداً عما يخطط له العراق على رغم اعتراف الأخير بنظامه، وبدأ تذمره من حكام العراق يطغى حتى على حياته الشخصية، فكان كلما انتصف الليل يغني بصوته المختنق ويشتم العراق وحكامه. ويقول ناصر الدين النشاشيبي أنه أثناء زيارته إلى الشيشكلي في مكتبه يوم الأول من نيسان/ ابريل ١٩٥٣ بدأ هجومه على العراق وقال: «أفضل أن أعيش بقية حياتي فرداً في شعب حر على أن أعيش حاكماً في أمة مستعبدة...»[١٣٥]. وكان متذمراً من جميع الهاشميين سواء في الأردن أو العراق، كما كان يرفض أن يطوق الهاشميون سوريا من جميع جهاتها ويقفوا على حدودها.

وخلال شهر نيسان/ ابريل من عام ١٩٥٣ ازدادت تحركات اللاجئين السوريين في العراق على الحدود بين البلدين، مما دفع الخارجية السورية لإرسال برقية إلى خليل مردم بك وزير سوريا المفوض في بغداد أبلغته فيها أن لديها معلومات تفيد أن هناك مؤامرة تدبر للاخلال بالأمن في منطقة الجزيرة السورية، يقوم بها العقيد محمد صفا، ومصطفى الدواليبي وعصام مريود ورفاقهم من الضباط المسرَّحين الذين لجأوا إلى العراق. واعتبرت الخارجية السورية أن سماح الحكومة العراقية بالتواجد على الحدود يمكن أن يؤدي إلى سوء العلاقات بين القطرين[١٣٦].

---

(١٣٣) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٢٣/ ٢/ ١٩٨٣، الحلقة ٢٣.

(١٣٤) المصدر نفسه.

(١٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: ناصر الدين النشاشيبي، **ماذا جرى في الشرق الأوسط؟**، ط ٢ (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦٢)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ و٢٣٤.

(١٣٦) مردم بك، **تقارير الخليل الدبلوماسية**، ص ٢٠٤.

وقام وزير سوريا المفوض بتاريخ ٨ نيسان/ ابريل بلقاء وزير خارجية العراق وأبلغه بالأمر، وقد رد عليه الوزير: «نحن لا نؤيد مثل هذه الأعمال، وأنا لا أؤيدها بل استنكرها»، وأبلغه أن الجهات الأمنية العراقية ستقوم بمعالجة الأمر، وسيمنعون من ممارسة أي نشاط سياسي أو عمل يعكر صفو العلاقات بين القطرين(١٣٧).

وموقف الوزير العراقي يتطابق مع ما جاء في تقرير كتبه السفير البريطاني في بغداد إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٥٣ عن لقاء تم بينه وبين وزير الخارجية العراقي توفيق السويدي وقد جاء فيه: «لقد خُمد الاهتمام المفاجىء لسوريا الذي ثار في الشهر الماضي بالسرعة التي بدأ بها». وأثناء لقاء بين السفير والسويدي أبلغه الأخير أن الوضع في سوريا هادىء، وأنه يتخذ خطوات لضمان عدم قيام المهاجرين السوريين في العراق بإثارة المتاعب(١٣٨).

إلا أن سلوك توفيق السويدي تجاه الوضع في سوريا جاء مناقضاً لما ورد في الوثيقة البريطانية أعلاه، ففي أثناء سفر السويدي إلى القاهرة في أيار/ مايو ١٩٥٣ لحضور اجتماع الجامعة مر بدمشق وبقي فيها يومين قبل سفره إلى القاهرة، وقد وجد الوضع في دمشق أسوأ ما يكون. ووجد نظام الشيشكلي في قمة عدائه للعراق، حتى ان سفارة العراق كانت محاطة برجال الأمن لمراقبة الداخلين والخارجين منها. وقد التقى في دمشق مع السياسي السوري سعيد حيدر وعرض عليه مساعدة العراق إذا أرادوا التخلص من نظام الشيشكلي، وأبدى استعداد العراق لمدهم بالمال والسلاح. واتفق الرجلان على اللقاء في بيروت بعد عودة السويدي من القاهرة، وأثناء غياب السويدي اتصل سعيد حيدر بعدد من السياسيين السوريين، وفي مقدمتهم هاشم الأتاسي وأبدوا استعدادهم لتقبل مساعدة العراق. وأثناء لقاء بين سعيد حيدر والسويدي في بيروت عرض الأول آراء القادة السوريين، وقد طرح السويدي القضية على الوصي عبد الإله وعلى رئيس الوزراء جميل المدفعي وأعضاء وزارته. وكان التأييد تاماً من قبل المسؤولين العراقيين لتحركات السويدي(١٣٩).

وفي هذه الفترة حاول أديب الشيشكلي إعطاء نظام حكمه أساساً دستورياً، فأصدر يوم ٢١ حزيران/ يونيو مرسوماً يقضي بإجراء انتخابات لرئاسة الجمهورية واستفتاء على دستور جديد للبلاد يوم ١٠ تموز/ يوليو، كما أعلن أنه يريد استعادة الحياة البرلمانية.

وتم الاستفتاء على الدستور الجديد فعلاً في ١٠ تموز/ يوليو. وتم في اليوم ذاته انتخاب العقيد الشيشكلي بالاقتراع المباشر رئيساً للجمهورية فحصل على ٩٥ بالمئة من الأصوات.

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(١٣٨) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٢٣/ ٢/ ١٩٨٣.

(١٣٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: توفيق السويدي، مذكراتي: **نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية** (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨)، ص ٥٢٦ ـ ٥٢٨.

وبعد توليه لمنصبه الرئاسي وعد بإجراء انتخابات عامة في غضون ثلاثة أشهر وبأنه سيسمح بتشكيل أحزاب سياسية شريطة أن تعلن التزامها بعداء العراق[١٤٠].

لكن الشيشكلي الذي كان مستأثراً بالسلطة لم يعلن عن نيته إجراء انتخابات عامة واسترجاع الحياة البرلمانية بسبب رغبة حقيقية من جانبه في الديمقراطية وتوزيع السلطة، وإنما فعل ذلك من أجل تهدئة القوى السياسية المتذمرة في البلاد.

واستعرض تقرير بعث به السفير البريطاني في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨ آب/ اغسطس ١٩٥٣، شرح فيه الأوضاع في سوريا بعد أن أصبح الشيشكلي رئيساً للجمهورية. وقد جاء فيه: «إنه منذ النشاط المتصل بانتخابات الرئاسة والاستفتاء على الدستور عادت الحياة السياسية في سوريا إلى الهدوء، غير أنه مع قرب عقد انتخابات لمجلس نواب (ومن المنتظر أن تعقد في تشرين الأول/ أكتوبر)، وما نتج عن ذلك من ضرورة أن يجزم الرئيس رأيه بشأن ما إذا كان يجب أن يسمح للأحزاب السياسية السابقة بتشكيل نفسها من جديد، وتحت أية شروط، فإن ثمة قدراً كبيراً من النشاط تحت السطح، والذي يريده الرئيس هو مجلس نواب يضم أغلبية عاملة مكونة من حركة التحرير العربي مع عدد كاف من أعضاء المعارضة الذين يثق بهم الشيشكلي[١٤١]. ولكن من المستبعد أن يستطيع تحقيق ما يريد لعدد من الأسباب ومنها أن حركة التحرير العربي لا تلقى ترحيباً لدى السوريين، إذ فشلت حتى الآن في اجتذاب رجال لهم تأييد أو سمعة في البلاد، علماً أن الصعوبات الأخرى في طريق تنظيم مجلس نواب تابع وتنظيم إدارة ليبرالية هي صعوبات تسببها المعارضة، هذا بالإضافة إلى رفضه لأي معارضة قد تشكل خطراً عليه.

وفي الوقت الذي أخذ الشيشكلي يعمل فيه على توطيد سلطته أخذ تكتيك الحركة السياسية السورية في تلك الفترة وجهين: وجهاً مدنياً وآخر عسكري. فعلى الصعيد المدني ركزت الحياة السياسية طيلة عام ١٩٥٣ جهدها من أجل تكوين جبهة وطنية. وقد تحقق ذلك في مؤتمر حمص الذي عقد سراً في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٥٣. وقد ضم المؤتمر ممثلين عن حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الشعب والحزب الوطني وبعض السياسيين المستقلين. أما الحزب الشيوعي السوري فقد استبعد من المؤتمر لأنه شارك في الاستفتاء الذي أجراه الشيشكلي، علماً بأن اشتراكه كان لمعارضة الاستفتاء. وقد تشكل مجلس مركزي لهذه الجبهة ضم ممثلاً واحداً لكل حزب وتم إصدار بيان (الميثاق الوطني) ليكون برنامجاً سياسياً للعمل وقد دار هذا حول النقاط الخمس التالية:

١ ـ التخلص من الشيشكلي. ٢ ـ إقامة نظام ديمقراطي برلماني. ٣ ـ صيانة الحريات العامة. ٤ ـ صيانة الاستقلال والجمهورية السورية. ٥ ـ إبقاء الجيش في ثكناته.

---

(١٤٠) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٢٣/ ٢/ ١٩٨٣.

(١٤١) المصدر نفسه.

هذا على الصعيد المدني، أما على الصعيد العسكري، فقد كان الجيش هو المرتكز الحقيقي والوحيد لنظام الشيشكلي. وفي تلك الفترة كان يتنازع الهيمنة على الجيش اتجاهان متعارضان: اتجاه الضباط الشعبيين والموالين لهم، وهم الاتجاه الأغلب، واتجاه الضباط البعثيين وأنصارهم. وقد اتفق الاتجاهان على قلب النظام القائم، وإن كانت دوافع كل منهما مختلفة بالطبع(١٤٢).

وبالطبع لم يكن عراق نوري السعيد غائباً عن مجرى الأحداث، ففي لقاء أجرته صحيفة **الشرق الأوسط** مع محمد فاضل الجمالي جاء بعنوان «شهادة شخصية»، قال الجمالي إنه قبل استلام رئاسة الوزارة في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣ سلمه علي جودت الأيوبي نائب رئيس الوزراء في وزارة جميل المدفعي ورقة صغيرة كانت قد وصلت إليه من الرئيس السوري السابق هاشم الأتاسي «يرجو فيها مساعدة السوريين ليتخلصوا من حكم الشيشكلي»(١٤٣).

وعندما تشكلت الوزارة برئاسة الجمالي في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣ أصبح اهتمامها بقضية سوريا أكبر من اهتمامها بالأمور الداخلية. وقد تعاون رئيس الوزراء مع وزير داخليته سعيد قزاز ووزير ماليته عبد الكريم الأزري وصديقه صالح جبر، وأول ما قامت به هذه الوزارة الاتصال بهاشم الأتاسي وتعهدت له بدفع الأموال. وقد استلمها فعلاً هاشم الأتاسي مع تموين وسلاح وأعتدة(١٤٤). كما جرى اتصال بين حكومة الجمالي ومعروف الدواليبي الذي بعث برسالة إلى الوصي يطلب فيها عون العراق للقضاء على أديب الشيشكلي. وقام الدواليبي بزيارة بغداد بشكل سري بحيث لم يتصل به سوى عدد محدود من كبار المسؤولين العراقيين. وبعد بضعة أسابيع من المداولات اقترح الدواليبي وضع عدد من الجنود العراقيين تحت قيادته ليدخل سوريا ويسقط النظام فيها، إلا أن الحكومة العراقية رفضت هذا الطلب تجنباً للمضاعفات الدولية، ووعدته بتقديم كل أنواع الدعم إذا تولى السوريون عملية إسقاط النظام من الداخل. ويقول الجمالي إنه قام بزيارة إلى لبنان والتقى عدداً من الساسة السوريين، وإثر عودته التقى مع الوصي عبد الإله بحضور وزير المالية عبد الكريم الأزري وتم الاتفاق على أن يقوم صالح جبر بالانتقال إلى بيروت ليكون على اتصال مع المعارضين السوريين وتقديم الدعم الأدبي والمادي الذي يطلبونه من العراق، وقد قام بمهمته وبشكل لا يظهر فيه أي تدخل بالشؤون الداخلية للمعارضة السورية(١٤٥).

وقد أيد عبد الكريم الأزري ما ذكره توفيق السويدي وفاضل الجمالي، إلا أنه أدان

---

(١٤٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: **نضال البعث**، ١١ ج (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٤)، ج ٢: **القطر السوري، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤: من الجمعية التأسيسية إلى مقاومة الدكتاتورية العسكرية والأحلاف الاستعمارية**، ص ١٩٩ وما بعدها.

(١٤٣) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٤/ ١٢/ ١٩٨٠.

(١٤٤) السويدي، مذكراتي: **نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**، ص ٥٢٨.

(١٤٥) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٦/ ١٢/ ١٩٨٠.

درجة الاندفاع العالية التي اتسم بها سلوك الوصي من أجل إسقاط الشيشكلي، كما حدد المبلغ الذي صرفه العراق من أجل هذه المهمة، إذ قدرته المعارضة في البرلمان بأنه تراوح ما بين نصف المليون والمليون دينار عراقي(١٤٦).

وفي الوقت الذي كان فيه العراق يعمل على دعم المعارضة السورية من أجل إسقاط نظام الشيشكلي، قدم فاضل الجمالي رئيس وزراء العراق في بداية شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ إلى جامعة الدول العربية مشروعاً للوحدة. وقدم وزير خارجيته اقتراحاً بأن يقوم العراق بتمويل جيش عربي من عائداته البترولية، فرفضته مصر والسعودية وسوريا، وهذا الرفض زاد من غضب المسؤولين العراقيين كما قوّى من عزيمة أصدقائهم السوريين، ووصفت الصحافة البريطانية أديب الشيشكلي بأنه «أداة في أيدي الامبريالية الفرنسية»، وطالبت الدول العربية الأخرى بالتدخل. وحث رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي صادق البصام رئيس الوزراء على طلب عقد جلسة عاجلة لجامعة الدول العربية «لأن قضية سوريا ليست مسألة داخلية فحسب بل هي مسألة كل العرب»(١٤٧).

وقد ردت سوريا في الخامس من شباط/ فبراير ١٩٥٤ بإعلان ناطق عسكري سوري بأنه «ثبت لدى السلطات السورية أن الملحق العسكري العراقي بالمفوضية العراقية في دمشق قام بأعمال تتعدى نطاق عمله الرسمي وتتنافى وطبيعة الأحوال الحاضرة. . . وقد طلبت وزارة الخارجية السورية إلى المفوضية العراقية أن تشعر الحكومة العراقية بلزوم سحب ملحقها العسكري»(١٤٨). وقد رد العراق بطلب سحب الملحق العسكري السوري في المفوضية السورية في بغداد.

وفي السادس من شباط/ فبراير أعلن حسين مكي وزير الدفاع العراقي عن أسفه للإجراء السوري الذي جعل العراق يرد بالمثل، وسرت شائعات حول إغلاق الحدود بين البلدين، إلا أن الوقائع أثبتت عدم صحة هذا الخبر، وقد غادر الملحق العسكري العراقي المقدم صالح مهدي الأراضي السورية في اليوم نفسه الذي غادر فيه الملحق العسكري السوري(١٤٩).

وأرادت الخارجية السورية أن تبرر إجراءها في ما يتعلق بطلب مغادرة الملحق العسكري العراقي الأراضي السورية. فقد ألقى إبراهيم الأسطواني الأمين العام لوزارة

---

(١٤٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الكريم الأزري، **تاريخ من ذكريات العراق، ١٩٣٠ ـ ١٩٥٨** (بيروت: مركز الأبجدية، ١٩٨٢)، ج ١، ص ٥٠١ و٥١٠.

(١٤٧) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ١٨٨.

(١٤٨) **الحياة**، ٦/ ٢/ ١٩٥٤.

(١٤٩) **الحياة**، ٧/ ٢/ ١٩٥٤.

الخارجية السورية بياناً شرح فيه علاقات سوريا العربية في تلك المرحلة وفي ما يخص العراق قال: «أما علاقات سوريا بالعراق الشقيق فبالرغم من حرص الحكومة السورية وعملها على أن تبقى علاقاتها به متفقة مع ما بين شعبي البلدين من أخوة فقد اعتراها فتور يرجى أن لا يستمر طويلاً». ثم حدد الأسباب التي أدت إلى هذا الفتور وهي إيواء لاجئين سوريين في العراق، وإمعان الصحافة العراقية في الدعاية ضد سوريا ومهاجمة حكومتها، يضاف إلى ذلك تجاوز الملحق العسكري العراقي بدمشق صلاحيته وقيامه بتصرفات لا تتفق بشيء مع الثقة التي منحته إياها الحكومة السورية(١٥٠).

أما موقف مصر والسعودية فقد قامت مصر بإيفاد البكباشي جمالي حماد إلى دمشق والتقى مع الشيشكلي ثم غادرها إلى عمان فبغداد من أجل التخفيف من حدة التوتر(١٥١). وعن موقف السعودية فقد عبر عنه الأمير سلطان بن عبد العزيز أثناء لقاء له مع القائم بالأعمال السوري في جدة، إذ أكد الأمير تأييد الملك السعودي للرئيس الشيشكلي، واستنكاره لأي عمل عدواني يوجه ضد سوريا، معتبراً «أن نظام الشيشكلي خير نظام يوافق نفسية السوريين»(١٥٢). وفي تقرير آخر من السفارة السورية في جدة إلى وزارة الخارجية السورية جاء فيه تأييد السعودية التام للنظام في سوريا. وكشف أن العراق قدم احتجاجاً رسمياً إلى الحكومة السعودية على موقفها من أحداث سوريا من جهة، والمطالبة بضرورة تدخلها لوضع حد للحالة الداخلية في سوريا من اضطهاد وتشريد، إلا أن الملك رفض هذا الاحتجاج ودعا إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا(١٥٣).

وفي الوقت الذي كانت فيه الجهود العربية مستمرة من أجل إيجاد حل للخلافات بين البلدين، ومحاولات الشيشكلي للتقرب من المعارضة، ذكرت صحيفة لوموند الفرنسية في عددها الصادر يوم ٢٤ شباط/ فبراير «إنه لم يعد هناك شك في أن المتآمرين السوريين كانوا يعملون متفقين مع قوى في الخارج، وإن الصراع الخفي بين النظام والمعارضة لا يمكن له وحده أن يفسر خطورة الأحداث الأخيرة. ويبدو الآن من المؤكد أن مؤيدي الهلال الخصيب حاولوا استغلال المشكلات الداخلية كي يسقطوا الشيشكلي المعروف بأنه الحامي لاستقلال سوريا. وتكمن مهارة هؤلاء المتآمرين في توزيع الأدوار خفاءً،الأمر الذي يشكل مناورة

---

(١٥٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الثلاثون، ١١ شباط/ فبراير ١٩٥٤، ص ٧٧١ ـ ٧٧٣.

(١٥١) الحياة، ١٦/ ٢/ ١٩٥٤.

(١٥٢) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف السعودية، العلاقات مع سوريا، المسلسل رقم (٣)، الوثيقة رقم ٤٩ (٧٠١)، تاريخ ٢ شباط/ فبراير ١٩٥٤.

(١٥٣) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف السعودية، العلاقات مع سوريا، المسلسل رقم (٤)، الوثيقة رقم ٦٧ (٧٠١)، تاريخ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٥٤.

ضد الاستقلال السوري تحت ستار أزمة داخلية، ولكن الشيشكلي خرج منتصراً من امتحان القوة الجديد هذا»[١٥٤].

وعلى رغم العامل الأجنبي ومدى تأثيره في الأحداث السورية فإن الجيش السوري كان له الدور الرئيسي في إسقاط الشيشكلي. فقد أعلن الجيش في خمس مناطق هي حلب وحماة وحمص واللاذقية ودير الزور معارضته لحكم الشيشكلي. وفي صباح يوم ٢٥ شباط/ فبراير أذيع أول نداء للثورة طالباً من الشيشكلي مغادرة البلاد. وقد رد الشيشكلي بأن عقد اجتماعاً مع مستشاريه ومع أركان قيادته الذين نصحوه بالتصدي للمحاولة الانقلابية، إلا أن الشيشكلي اختار طريق الاستقالة التي قدمها إلى رئيس مجلس النواب الدكتور مأمون الكزبري والتي بررها برغبته في تجنب سفك دماء الشعب الذي أحبه، والجيش الذي ضحى من أجله، والأمة العربية التي حاول خدمتها بإخلاص كما جاء في كتاب استقالته[١٥٥].

أشاعت الهزيمة في فلسطين عدم الاستقرار والخوف من المجهول، إذ جربت الأوساط الشعبية الأحزاب السياسية وأدوارها، وأثبتت هذه الأحزاب فشلها في إدارة الحياة السياسية الداخلية بما يوفر الاستقرار والأمن ويعزز كيان الدولة من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحكومة فشلت هي الأخرى في إدارة الصراع ضد الصهيونية، فخلق ذلك حالة من الفراغ الذي لا بد من بروز قوة جديدة لملئه. وكانت هذه القوة هي الجيش الذي وصل إلى السلطة في أوضاع عصيبة، وراح يتطلع من حوله باحثاً عما يثبِّت وجوده في السلطة، وما يمكن أن يستند إليه خارج البلاد. فقد كانت مصر بعيدة بالطبع، والأردن خاضعاً كلياً للسياسة البريطانية إضافة إلى ضعف جيشه وقدراته الاقتصادية، فلم يتبق ما تتوجه إليه الأنظار في المشرق سوى العراق. إلا أن ملابسات الأحداث شاءت أن تظهر عدم الثقة بين حسني الزعيم والقيادة العراقية منذ الأيام الأولى للانقلاب. لهذا أراد الزعيم جس نبض كل من السعودية ومصر لمعرفة حقيقة موقفهما من انقلابه، وكان يلوِّح بالورقة العراقية للطرفين من باب التخوف والابتزاز والإعلان عن استعداده للتعاون مع العراق والسعودية ومصر في آن واحد. ولم ينجح الزعيم في انتهاج سياسة عربية منسجمة مع الظروف التي كانت قائمة آنذاك، إذ تمزقت أحداث هذه السياسة بين الدول الثلاث. لهذا فقد حرص الزعيم على إسكات العراق بدعوى الاستعداد لعقد اتفاقات عسكرية واقتصادية من جهة، والتقرب من كل من مصر والسعودية طالباً مساندتهما ضد الأطماع الهاشمية من جهة اخرى. وقد أدرك ساسة العراق حقيقة سياسة حسني الزعيم الخارجية، ومساعيه لأن يلعب على التناقضات، لهذا أحجم نوري السعيد عن عقد أي اتفاقيات بذريعة أن الأوضاع في سوريا غير دستورية وغير مستقرة، وأنه لا بد من إعادة الأوضاع إلى طبيعتها من الاستقرار قبل الحديث عن عقد

---

(١٥٤) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ١٨٩.

(١٥٥) لمزيد من التفاصيل عن العمليات العسكرية لإسقاط الشيشكلي وردود فعله، انظر الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٨/ ٢/ ١٩٨٥، الحلقة ١٣.

اتفاقيات كهذه. وكان للضغط البريطاني على ساسة العراق أثره الواضح في المواقف العراقية، إذ ليس من المعقول أن توافق بريطانيا على عقد اتفاقات عسكرية مع سوريا، بما يشكل خطراً على الكيان الصهيوني الحديث الولادة في فلسطين. ومن جانبها فإن الحكومات العراقية المتعاقبة، ورغم مزاعمها بصدد حرصها على الاستقرار في سوريا وعودة الحياة الشرعية فيها، قد أثبتت أن الذي يهمها في واقع الحال هو ابتعاد سوريا عن مصر والعربية السعودية، وتقاربها مع بغداد في إطار سياسة المحاور العربية التي كانت سائدة بين البلدان العربية المهمة في الشرق العربي.

وفي عهد العقيد سامي الحناوي شهدت العلاقات السورية ـ العراقية حالة من الانسجام والتقارب والزيارات المتبادلة وتزايد الدعوات للوحدة، لكن ذلك لم يخف وجود فوارق كبيرة في الدعوة للوحدة من قبل الطرفين. فالسوريون يريدون وحدة مع العراق تبعد الأخير عن اتفاقية عام ١٩٣٠ التي تقيد العراق، أي وحدة تحقق لهم التطور الاقتصادي والصناعي وبقاء الدولة وتلبية حاجات المجتمع، هذا في حين كان العراقيون يسعون إلى فرض مشاريعهم، رغم معرفة ساسة العراق بأن المشاريع الهاشمية مرفوضة من أغلبية الشعب السوري، إضافة إلى رفضها من قبل السعودية ومصر وحتى الأردن. وداخل صفوف من كانوا يؤيدون الوحدة مع العراق لم يتوفر الانسجام، إذ وجدت اتجاهات سورية تدعو للوحدة مع العراق بإقامة الملكية في البلدين، وكان البعض الآخر يؤيد الوحدة، ولكن بنظام جمهوري، والبعض الآخر كان يعبر عن مفهومه للوحدة بالدعوة للتعاون العسكري مع العراق، من دون المساس بالهيكلية السياسية القائمة في البلدين.

وكل من يعيد قراءة فترة حكم أديب الشيشكلي سوف يلاحظ أن الفرنسيين كانوا يدافعون عن نظام حكمه بقوة، لأنهم رأوا فيه الرجل المناسب للتصدي للمشاريع الهاشمية، والذي يمكن أن يأخذ من حيث يريد أو لا يريد على عاتقه تنفيذ بعض جوانب السياسة الفرنسية في صراعها مع السياسة البريطانية في المنطقة على مناطق النفوذ والقوة والهيمنة السياسية.

كان العراق لفترة طويلة هاجساً يقيم في عقول ساسة سوريا، إذ ان هؤلاء لا يستطيعون تجاهل حجم القوى السورية المؤيدة للعراق والمنتشرة في القطاعات المدنية والعسكرية، وفي جميع المراكز بما فيها البرلمان والوزارة. كما أن ساسة دمشق لا يستطيعون تجاهل الأوراق القوية التي كان العراق يمتلكها، بسبب قدرته على خلق مشاكل كثيرة في سوريا وعلى حدودها جراء التأثيرات العراقية في القبائل السورية التي تعيش على الحدود بين البلدين. لهذا تراوحت السياسة السورية بين السعي لإبعاد الشرور، بإعلان التقرب من العراق، ولكن من دون أن تكتسب هذه الإعلانات مضامين جدية، ومجابهة السياسة العراقية وتدخلها في شؤون سوريا الداخلية والدعوة لوحدة مشروطة مع العراق، بمعنى كونها تستند إلى وجهة النظر السورية، وليس وجهة النظر العراقية.

وليس من المستبعد أن تكون الحكومات العراقية على علم بأن تدخلها في شؤون سوريا الداخلية عقيم، ولا يؤدي إلى نتائج، إلا أنها رغم ذلك كانت تنفذ عن علم أو من دونه السياسة البريطانية الراغبة في إثبات وجودها في المنطقة في ظل صراع القوى بين بريطانيا وفرنسا أولاً، ومن ثم بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويؤكد ما ذكرنا أن ساسة العراق كانوا يدركون جيداً حجم المعارضة الغربية والإسرائيلية والأمريكية لأي تقارب سوري - عراقي جدي، خاصة أن هذه الفترة (١٩٤٩ - ١٩٥٤) قد شهدت الكثير من أشكال التوتر بين سوريا وإسرائيل، والكثير من التحركات العسكرية الإسرائيلية الهادفة إلى منع دمشق من السير في ركاب العراق وسياسته.

وعلى الرغم من أهمية العامل الدولي والعامل العربي الرافض لوحدة البلدين، فإن العامل المحلي في البلدين شكل عائقاً أساسياً لأي تقارب، ويتمثل ذلك في ضعف الإرادة الشعبية لتحقيق مثل هذه الوحدة أو الاتحاد في كلا البلدين. إن المنطق المجرد والوضع الجغرافي يوحيان بأن الوحدة بين سوريا والعراق أقرب إلى الواقع، غير أن ثمة شيئاً أساسياً لا يصح أن نتغافل عنه وننساه هو أن الانسجام بين المسؤولين في القطرين من جهة، ثم انسجام موقف الساسة مع أهداف الشعب ورغباته من جهة ثانية، هما شرطان أساسيان لتحقيق أي خطوة باتجاه الوحدة.

الفصل الخامس

محاولات توحيد سوريا والعراق بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٤ وأسباب فشلها

أولاً: اتساع الدعوة للوحدة في فترة الانقلابات العسكرية (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤)

لم تتجدد الدعوة إلى الاتحاد العراقي ـ السوري (منذ تجميدها عام ١٩٤٣) إلا عام ١٩٤٨ على أثر هزيمة العرب في فلسطين، وجاءت هذه المرة من قبل السوريين كما كانت عليه الحال في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. ومصداق هذا ما قاله طه الهاشمي من أن مشروع الاتحاد العراقي ـ السوري فكرة سورية بحتة، فكَّر فيها رجال سوريا، المسؤولون وغير المسؤولين، حينما أدركوا أن الخطر أحدق ببلادهم وتحدثوا فيه وطلبوا النجدة من العراق.

ولم يكن العراق تجاه هذا إلا مرحباً برغبات السوريين المشروعة تمشياً مع سياسته الخارجية التي «تستهدف أن تبقى سوريا مستقلة مصونة من خطر نفوذ الاستعمار أو اعتداء إسرائيل عليها»[1]. كما أشار جمال بابان وزير العراق المفوض في سوريا عام ١٩٤٩ في حديث له مع السياسي الفلسطيني عوني عبد الهادي إلى أن للعراق فائدة كبيرة إذا عمل على تهدئة الحالة في سوريا، لأن في ذلك «دفع خطر كبير يخشى وقوعه في حالة عودة الجيش لقواعده فاشلاً من فلسطين»[2]. وقد شهدت الفترة المعقدة ما بين أواخر ١٩٤٨ و١٩٥٤

---

(١) ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ١٦٥، و L. Carl Brown, *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game* (London: I.B. Tauris; Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 5.

(٢) خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي: أوراق خاصة، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٥٤ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤)، ص ١٦٨.

ذروة النشاط السياسي والعسكري لتحقيق أي شكل من أشكال الوحدة أو الاتحاد بين سوريا والعراق. ولقد بلغ تأثير هذه المسألة في سياسة العراق الخارجية أن مناهج الوزارات المتعاقبة لم تخل من النص عليها. أما خطة العراق لتحقيق الوحدة مع سوريا فهي تتلخص بتأييد قيام أية سلطة موالية له في دمشق تستطيع إعلان الوحدة حال تسلمها السلطة في البلاد. لذلك لم يتأخر العراق عن إيواء أو مد يد المساعدة لأولئك الذين ارتبطوا بهذه السياسة من السوريين.

وكان لإخفاق البلدان العربية في الحيلولة دون قيام الكيان الصهيوني في فلسطين أثره في إظهار أن المصالح الضيقة والاختلافات بين الحكام أصبحت من القوة بحيث لا يجوز تجاهلها حتى في حالة وجود خطر عام يهدد مصير الأمة، إضافة إلى أن جامعة الدول العربية كانت في ذلك الوقت ناشئة وغير قادرة على التغلب على الخلافات العربية ـ العربية. وإزاء تهديد العدوان الصهيوني على الأمة العربية انطلقت الدعوة من جديد لتحقيق وحدة جزئية ضمن إطار جامعة الدول العربية. وقد انتقلت المبادرة من سوريا ولقيت ترحيباً في العراق، رغم أن العراق لم يجرؤ على القيام بمثل هذه الخطوة بسرعة لأنه «كان يخشى قوة الجهات المحلية والعربية المعارضة للهاشميين، فاتسمت جهوده في البداية بالحيطة والحذر»[٣].

وحاول نوري السعيد تحديد الأسباب التي أدت إلى اندفاع سوريا نحو الوحدة بالقول «إنه لم يبق في البلاد العربية نقطة ضعف غير سوريا التي لا ترتبط مع أية دولة بمعاهدة ما، ووضعها الداخلي معروف، وهذا هو الدافع الأكبر الذي دفع رجال سوريا قبل أكثر من سنة إلى التفكير بضرورة الاتحاد مع العراق. وإنه بدون هذا الاتحاد لا يوجد ضمان لسلامة سوريا التي تطمع إسرائيل في قسم غير قليل من أراضيها. . . وأن اندفاع السوريين في الدعوة إلى الاتحاد لم يعد شهوة بل رغبة ملحة نشأت بعد ظهور الخطر الصهيوني»[٤].

وكانت سوريا في تلك الآونة تعاني أزمة سياسية لم تعرف لها مثيلاً منذ أن تمتعت باستقلالها. وقد وجدت نفسها في موقف حرج: هل تولي وجهها نحو العراق وتقبل بالانضمام إليه في اتحاد فدرالي ظاهره مقبول من حيث اتقاء شر الخطر الصهيوني، وباطنه شائك يكتنفه الغموض من حيث المحافظة على استقلال البلاد والخوف من تسرب النفوذ الأجنبي، أم تظل وفية لمبدأ النظام الجمهوري والحياة النيابية الديمقراطية اللذين اختارتهما لنفسها بملء إرادتها وحريتها من دون ضغط أو إكراه؟.

وبينما كانت الحالة قلقة وقع انقلاب حسني الزعيم الذي كان في مطلع انقلابه يوازن

(٣) Bernard Lewis, *The Middle East and the West,* Weidenfeld Goldbacks (London: Weidenfeld and Nicolson, 1968), p. 126.

(٤) فريدريك زريق، **العرب في نظر الغرب** (دمشق: مطبعة ابن زيدون، ١٩٥٠)، ص ٨٩ ـ ٩٠.

بين الانحياز إلى جانب العراق أو التزام جانب مصر والسعودية، وقد التزم فيما بعد جانب العراق ودعا إلى وحدة عسكرية ـ كما ذكر سابقاً ـ إلا أنه عاد عن موقفه والتزم جانب مصر والسعودية.

ولكن موقف الزعيم المعادي للعراق لم يوقف حركة الدعوة لوحدة البلدين، وما ان أطيح على يد الحناوي حتى أخذت الصحف العراقية وبعض الصحف اللبنانية تروج لهذه الفكرة، إذ اعتبرت بعض الصحف اللبنانية «أن الاتحاد بين سوريا والعراق واجب قومي وضرورة وطنية وعلاج لكل ما نشكو منه من فقر وجهل ومرض، بل وضمان لكبح جماح إسرائيل وكفكفة أطماعها وبالتالي حصرها وقتلها اقتصادياً وعسكرياً». وقد وضع دعاة الاتحاد الأسس التي يجب أن يقام عليها هذا الاتحاد وذلك من خلال رسالة وجهها عادل العظمة وزير الدولة في حكومة هاشم الأتاسي، وجاء فيها: «أن تحتفظ سوريا بنظامها الجمهوري والمجلس النيابي ويحتفظ العراق بنظامه الملكي ومجلسيه النيابيين (النواب والأعيان) أيضاً. وينشأ مجلس اتحاد مؤلف من السوريين والعراقيين له حق السيطرة على التشريع في سوريا والعراق ينقض ويبرم كما يتراءى له في قرارات المجالس النيابية السورية والعراقية والأحزاب السورية. ولما كانت الحالة الراهنة للشعوب العربية المجزأة لم تتم بإرادتهم بل هي من صنع الاستعمار الذي قضت مصالحه بتفريقهم، وحيث ان اتحاد الدول العربية قد أصبح شرطاً أساسياً من شروطه الاستقرار، وعاملاً جوهرياً للمحافظة على كيان الأمة العربية وتأمين تقدمها اقتصادياً . . . لذا يقرر مجلس الوزراء:

١ ـ ايجاد دولة اتحادية بين دولتي سوريا والعراق تتناول سلطاتها الشؤون العسكرية والخارجية والاقتصادية.

٢ ـ تمارس هذه الدولة السيادة المطلقة في الشؤون المذكورة باسم الشعبين السوري والعراقي بواسطة أجهزتها الدستورية التي يقرها مجلس الاتحاد الممثل للشعبين، كما تمارس كل من دولتي سوريا والعراق بواسطة أجهزتها الدستورية سيادتها المطلقة في كل ما هو غير داخل ضمن اختصاصات الدولة الاتحادية.

٣ ـ إن المعاهدات والاتفاقات الدولية التي التزمت بها كل من الدولتين في الشؤون الداخلية ضمن سلطات الدولة الاتحادية قبل وجود الاتحاد تبقى مرعية في حدودهما فقط، ولا تشمل حكومة الاتحاد ولا الدول الأخرى. على أن تقوم الدولتان المتحدتان بتنسيق الاتفاقات والعهود المتعلقة بسلطات دولة الاتحاد بصورة تمكن هذه الدولة من القيام باختصاصاتها.

٤ ـ يعرض هذا القرار الذي تتبناه الوزارة القائمة على المجلس التأسيسي بشكل اتفاق مبدئي بين الحكومتين العراقية والسورية لإقراره من قبل المجلس»[٥].

---

(٥) أوراق عادل العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، الملف رقم ٣٣/ ٨٧٩.

وفي نهاية رسالته اقترح عدداً من التسميات للدولة الاتحادية المقترحة فقد اقترح «دولة الاتحاد السوري العراقي»، «الدولة العربية المتحدة»، «الدولة الاتحادية العربية»، «الدولة العربية الشمالية»، «الدولة الشامية العراقية». إلا أن عادل العظمة من جهته اعتبر أنه يفضل أن يطلق على الدولة الجديدة اسم «الدولة العربية المتحدة»، كما اقترح أن يكون لهذه الدولة رئيس ومجلس وزراء موحد وبرلمان موحد(٦). إلا أن الوزارة لم تتوصل إلى أي قرار وذلك بسبب معاناتها من تباين آراء أعضائها أولاً، وكونها هدفاً لضغوط خارجية متصارعة، لهذا قررت انتظار نتائج الانتخابات قبل أن تلزم الوطن بقرار ذي تبعات.

وأخذ المندوبون العراقيون وبعض أعضاء الوفد السوري يتحدثون في هيئة الأمم المتحدة عن مشروع اتحاد البلدين، إذ راح مندوبو العراق يفسرون لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة هدف المشروع الوحدوي بين البلدين وقيمته والضرورات التي دعت إليه(٧)، على أن يرأس الاتحاد الوصي على العرش العراقي، كما يكون للعراق عدا رئاسة الاتحاد الأكثرية العددية في مجلس الاتحاد ما دام أكثر سكاناً(٨).

وأخذ دعاة الاتحاد يبررون دعوتهم بالقول ان قيام دولة إسرائيل يحتّم توحيد سوريا والعراق لإيجاد دولة قوية تواجه هذه الدولة، وان هذا الاتحاد يشكل أمنية من أماني الشعب في البلدين، كما أن للأسرة الهاشمية الحاكمة في العراق حقاً موروثاً في تولي العرش، إذ ان السوريين قد بايعوا الملك فيصل الأول عقب الحرب العالمية الأولى، هذا بالإضافة إلى أن الشعب السوري كان قد قبل الوحدة مع العراق في عهد الملك فيصل(٩).

واعتبرت صحيفة **الشعب** الدمشقية أن التحية التي أرسلها حسني الزعيم ولم يمض على انقلابه ساعات إلى بلد فيصل قد «تركت آثارها العميقة في أفئدة أبناء الرافدين فشعروا بأن البلدين الشقيقين قد أصبحا أقوى مودة وأكثر إخاء من أي وقت مضى»(١٠)، وأن دور التعاون لمصلحة البلدين سيسطع نوره في المستقبل القريب.

ونشرت جريدة **لوموند** الفرنسية عرضاً موجزاً وسريعاً لجميع المراحل التي مر بها مشروع اتحاد سوريا والعراق، ونقلته صحيفة **الأيام** الدمشقية. وقد تعرضت الصحيفة الفرنسية إلى النتائج الاقتصادية التي يحققها مشروع اتحاد سوريا والعراق لسوريا، إذ ان سوريا كغيرها من الدول عانت أزمات اقتصادية فادحة على أثر الحرب. وبعد جلاء الحلفاء

(٦) أوراق عادل العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، الملف رقم ٣٣/ ٨٨٠.
(٧) **الأيام** (دمشق)، ١٦/ ١٠/ ١٩٤٩.
(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: نجيب رويحة، **مشروع الاتحاد السوري ـ العراقي: مصدره، أهدافه، مراميه** (دمشق: مطبعة النضال، [د. ت.])، ص ١١ ـ ١٣.
(٩) صديق بطرس، **الهلال الخصيب** (اللاذقية: مطبعة الإرشاد، ١٩٥٠)، ص ١٦ ـ ١٧.
(١٠) **الشعب** (بغداد)، ٢٥/ ٤/ ١٩٤٩.

عنها تعثرت بعراقيل اقتصادية عنيفة، وظهرت شركات محلية وطنية عديدة كانت تأمل السير على قدميها ولو في مجال الاستهلاك المحلي، ولكن فاتها ـ أي الشركات ـ أن كل دولة ستبذل جهودها لاستعادة مجدها الاقتصادي ولو على أنقاض دولة غيرها، فظهرت الشركات والمصانع في مختلف بلدان العالم وغزت ببضائعها أسواق سوريا بأسعار أرخص من أسعار بضائع الشركات الوطنية، وبأصناف أجود من أصنافها، فكان من جراء ذلك أن تقلصت الشركات واحدة بعد أخرى والقليل الذي تبقى منها حتى اليوم لا يستطيع مطلقاً أن يزيد انتاجه لعدم وجود أسواق خارجية لبضائعها. ولذلك فإن «الأثر الأول الذي عمله مشروع الاتحاد السوري العراقي هو اقتصادي بحت وسيكون العامل الأول على تحسين الاقتصاد السوري وذلك بتأمين الأسواق الواسعة لبضائع الشركات الوطنية»(١١). أما صحيفة **أغريكو لنور ايتر الجنيز** الأمريكية فقد رأت في اتحاد سوريا والعراق فرصة لزيادة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، إذ إن أراضي البلدين هي أراضٍ بكر تحتاج إلى العناية والرعاية فقط وتأمين المياه والأسمدة الكيميائية، وأراضي البلدين كذلك شاسعة وخالية قلما نجد فيها مدناً أو قرى بالنسبة لمساحتها. وقد جادت عليها الطبيعة بمناخ زراعي مساعد، كما أن الأنهار التي تجري فيها تزيد من ملاءمتها ومن تأمين سائر السبل والشروط المطلوبة لنجاح الحياة الزراعية. واعتبرت الصحيفة أن أرض سوريا والعراق أرض واحدة ويمر فيها نهران كبيران هما دجلة والفرات ولقد كان لهذه الأرض الواحدة في العصور القديمة بعد زراعي عظيم، وأن تحقيق الوحدة «يحقق لأرضهما البكر مستقبلاً زراعياً باهراً»(١٢).

وعلق يوسف غنيمة وزير المالية العراقي الأسبق في حديث مع وكالة الأنباء العربية عن وحدة البلدين حيث قال: «إن أهمية اقتصادية كبيرة ستعود على البلدين بإلغاء الحواجز الجمركية، وإيجاد عملة مشتركة، وإلغاء مختلف القيود التجارية»(١٣).

وقد خرجت الحكومة السورية من النطاق المحلي إلى النطاق الدولي وأخذت وزارة الخارجية السورية تجس نبض الحكومات العربية وغيرها من الحكومات الأجنبية في أمر تحويل العلاقات الحسنة بين سوريا والعراق إلى اتحاد يجعل من القطرين قوة موحدة، إذ جرى اتصال هاتفي بين هاشم الأتاسي رئيس وزراء سوريا ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان بحث فيه موضوع وحدة البلدين(١٤).

وتحدث الدكتور فاضل الجمالي رئيس الوفد العراقي لدى هيئة الأمم المتحدة إلى إذاعة «دبليـو ال ـ ال» في نيويورك عن وحدة سوريا والعراق، فاعتبر أن أحـد الاتجاهـات الرئيسة

---

(١١) الأيام، ٢٠/١٠/١٩٤٩.
(١٢) الأيام، ٢٨/١٠/١٩٤٩.
(١٣) الأيام، ٢٠/١٠/١٩٤٩.
(١٤) الأيام، ٩/١٠/١٩٤٩.

الآن في الوطن العربي هو الوحدة وأن «بلادي العراق أظهرت على الدوام استعدادها لاتحاد أوثق مع أية دولة من الدول العربية الأخرى، فإن كان الشعب السوري يريد هذا الاتحاد فإن بلادي ترحب به بكل تأكيد»[١٥]. لكن الجمالي تجاهل حقيقة أساسية وهي أن الاتحاد يجب أن يكون صادراً عن رغبة الشعب الحقيقية في البلدين وبواسطة المجالس الدستورية وبطريق ديمقراطي.

وأخذت الصحف العراقية تنشر المقالات الطوال حول ما كان للسوريين من رغبة لتحقيق الوحدة. وأخذت تهاجم بعنف الصحف والأجهزة الإعلامية الأخرى التي تهاجم المشروع[١٦]. فقد كتبت صحيفة **الأمة** العراقية تقول إن وحدة القطرين تهم القطرين ولمصلحة الشعبين ولم «يكن من أغراض الاتحاد بين سوريا والعراق الذي اشتدت الحاجة إليه وكثرت الدعوة له، أن تستفيد منه دولة على حساب أخرى أو أن يعود نفعه على بلد دون آخر... وما من شك في أن العراق وسوريا بلدان يتمم كل منهما الآخر، وهما إذا اتحدا واندمجا وأصبحا دولة واحدة تحت نظام واحد وراية واحدة أمكن لهذه الدولة أن تعيش وتحيا ولديها كل مقومات العيش وكل إمكانيات الحياة... ولذلك فإن العراق مثل شقيقته سوريا يعمل له ويطالب به..»[١٧].

واعتبرت الصحيفة أن البلدين هما في الأساس موحدان في العنصر واللغة والدين والطبيعة والخلق، لذا يجب إلغاء الحدود وعدم التمسك بها. أما صحيفة **اليقظة** فقد جاء في مقال افتتاحي لها أن هذه الوحدة المتمناة كانت قبل النكسة في فلسطين أمنية عذبة فأصبحت اليوم ضرورة حيوية لا مناص منها «بعد أن شهدنا بأم أعيننا أن دولاً سبعاً اخفقت في دحر عصابات من شذاذ الآفاق بسبب تناحر الرؤساء واشتداد عوامل المنافسة وطغيان الأنانية على المصالح العامة»[١٨]. وأشارت الصحيفة إلى المخاطر الإسرائيلية والتركية التي تهدد سوريا إذ أن تركيا في الشمال تنظر إلى استعادة نفوذها القديم وسيطرتها على أراضيها.

وبدا واضحاً للمسؤولين في العراق وسوريا أن إقرار صيغة وحدوية بينهما لا بد من أن يسبقها إنهاء الحالة الانتقالية في سوريا أولاً، وإجراء تغيير في الوضع الوزاري القائم في العراق ثانياً. فعلى الصعيد العراقي أقيل نوري السعيد من منصبه وعهد بالوزارة إلى وزارة حيادية ترأسها علي جودت الأيوبي ضمت في صفوفها بعض العناصر السياسية التي كانت تؤيد من حيث المبدأ فكرة الاتحاد بين سوريا والعراق. وفي سوريا وعلى أثر انتخاب هاشم الأتاسي لرئاسة الدولة يوم ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ بدأ الأتاسي مشاوراته لتأليف

---

(١٥) **الأمة** (بغداد)، ٢٩/١١/١٩٤٩.

(١٦) **الأيام**، ١٧/١٠/١٩٤٩.

(١٧) **الأمة**، ٢٩/١١/١٩٤٩.

(١٨) **اليقظة** (بغداد)، ٢/١٢/١٩٤٩.

حكومة. وكان رشدي الكيخيا وناظم القدسي وعدنان الأتاسي يعدون العدة لجعل الحكومة الجديدة جسراً تمر فوقه البلاد نحو الاتحاد مع العراق، وقد أحكموا الحلقة بضمهم اللواء الحناوي إلى صفهم فعمل هذا الأخير بالاتفاق مع بعض الضباط للإيقاع بالضباط الآخرين المعارضين لوحدة البلدين.

وعلى رغم أن الانقلاب الثالث بقيادة الشيشكلي وجه ضربة قاصمة لمشروع الوحدة الوشيك فإن الحكومة العراقية ومؤيديها في سوريا ظلوا يعملون من أجل هذا الهدف الذي بقيت ظلاله تخيم على مسرح الأحداث طيلة حكم الشيشكلي.

وفي بغداد كتب مراسل وكالة «الاسوشياتد برس» يقول إن الحماس لمشروع الاتحاد السوري ـ العراقي قد عاد في معظم الدوائر السياسية العراقية منذ أن قام مزاحم الباجه جي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق بزيارة للقاهرة، وأخذت الصحف تؤكد أن كل وزارة عراقية تتولى الحكم اليوم أو غداً يجب أن تدرك «أن مسألة الاتحاد السوري ـ العراقي هي مسألة العراق المقدسة». وهاجمت الحكومة الوفدية في مصر لمعارضتها الاتحاد[١٩].

ونقلت صحيفة المصري القاهرية عن مصدر عربي كبير أن نوري السعيد استطاع أن يقنع الأحزاب والرأي العام في العراق بأن فكرة تنفيذ اتحاد سوريا والعراق ضرورة لا بد منها لتقوية كيان العراق، وأن أية معارضة لهذه الفكرة يجب القضاء عليها. كما صرحت بعض المصادر العراقية غير الرسمية في مصر بأن قضية الاتحاد السوري ـ العراقي قضية حساسة جداً بالنسبة للشعب والحكومة في العراق، وأنه يتعذر على أية وزارة أن تستمر في الحكم إذا هي أعلنت تخليها عن تحقيق هذه القضية[٢٠]. وقد أوعز نوري السعيد إلى سعد عمر وزير الشؤون الاجتماعية في وزارة علي جودت الأيوبي التي استقالت في الأول من شباط/ فبراير ١٩٥٠ أن يقدم استقالته من أجل إسقاط الحكومة لكي يتسنى له وضع منهاج جديد لسياسة العراق الداخلية والخارجية التي يأتي في مقدمة توجهاتها «تنفيذ اتحاد سوريا والعراق»[٢١].

وعند مناقشة السياسة العامة لحكومة توفيق السويدي أمام مجلس النواب خطب رئيس الوزراء قائلاً إن الجامعة العربية ما هي إلا خطوة في طريق الاتحاد، ورد على الضجة التي أثيرت حول مشروع اتحاد سوريا والعراق بقوله: «لماذا تثير قضية الاتحاد السوري ـ العراقي كل هذه الضجة؟ لماذا يكثر الحديث من الأصدقاء وغير الأصدقاء عنها كأن الأمر يهم العالم كله، إن رواد القضية العربية كانوا سوريين ولبنانيين وعراقيين. . . . وليس لأحد أن يسأل

---

(١٩) المصري (القاهرة)، ٢٦/ ١١/ ١٩٥٠.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصري، ٤/ ٢/ ١٩٥٠.

العربي في سوريا ماذا تريد أن تفعل غداً إذ له الحق في أن يفعل ما يشاء ويدعو إلى ما يشاء وفق رغبات الشعب العربي، وهذا حق للعراق كذلك»[٢٢].

وفي القاهرة صرح نوري السعيد وهو في طريقه إلى بغداد قادماً من بريطانيا قائلاً بأن العراق يرحب بأية دعوة سورية للوحدة شريطة «أن تكون نابعة من إرادة الشعب في هذا البلد»[٢٣]. وخطب علي جودت الأيوبي في مجلس الأعيان قائلاً بأنه «يغار على سوريا أكثر من أي واحد آخر، والآن ها هي جريحة ويجب على كل عربي وكل دولة عربية أن تساعدها على مداواة جروحها. وأخشى أن تفترسها الذئاب ثم نبكي عليها حيث لا ينفع البكاء»[٢٤].

وفي خطاب لنوري السعيد في السابع من آذار/ مارس ١٩٥٠ حدد الأهداف الرئيسية التي تجعل الوحدة بين البلدين ضرورة ملحة، يأتي في مقدمتها الخطر الشيوعي الذي يهدد سوريا، وأن الوحدة تساعد العرب على تحويل انظارهم عن خلافاتهم الداخلية والتوجه للاهتمام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن هذه الوحدة تساعد على «استثمار الثروات الداخلية وجذب الاستثمارات الأجنبية للدولة الموحدة. هذا بالإضافة إلى الاستقرار الداخلي في المنطقة»[٢٥].

وعند مناقشة بيان الوزارة السورية أمام الجمعية التأسيسية يوم ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٠ تحدث النائب منير العجلاني معتبراً أن كلمة سوريا تطلق على ثلاثة معان هي سوريا الراهنة وسوريا الطبيعية وسوريا التاريخية. فسوريا الراهنة التي تمثلها هذه الجمعية التأسيسية هي جزء من كل، في حين اعتبر سوريا الطبيعية هي التي يقول عنها العلماء بأنها تتمتع بحدود طبيعية. وركز في حديثه عن سوريا التاريخية التي هي «أوسع من سوريا الراهنة وأوسع من سوريا الطبيعية فهي البلاد التي أطلقت عليها التوراة بلاد (آرام) وآرام هي بلاد العراق والشام وهي سوريا وكلمة سوريا مأخوذة من آشوريا ومعناها أيضاً العراق والشام»[٢٦].

وجاء أول تكريس دستوري لتعبير الأمة العربية في الدستور الصادر عن الجمعية التأسيسية في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠، فقد نصت المادة الأولى منه «على أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية». كما نص دستور العراق في مادته الخامسة على أن العراق «جزء من الأمة العربية»[٢٧].

---

(٢٢) البعث (دمشق)، ١١/ ٢/ ١٩٥٠.

(٢٣) البعث، ٦/ ٢/ ١٩٥٠.

(٢٤) البعث، ٢٨/ ٢/ ١٩٥٠.

(٢٥) Richard Nelson Frye, ed., *The Near East and the Great Powers,* with an introduction by Ralph Bunche (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1951), p. 173.

(٢٦) «محاضر جلسات الجمعية التأسيسية، الجلسة الرابعة والعشرون،» **الجريدة الرسمية** (٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٠)، ص ٤١٠.

(٢٧) جورج جبور، **العروبة ومظاهر الانتماء الأخرى في الدساتير الراهنة للأقطار العربية،** محاضرات على طلبة دبلوم الدراسات السياسية في معهد البحوث والدراسات العربية (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

وفي ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥١ كتب الأمير عادل أرسلان سفير سوريا في تركيا تقريراً إلى وزارة الخارجية السورية جاء فيه أن قلق الشعب السوري سوف لا يزول واقتصادياته لا تنمو إلا بدخول سوريا باتحاد مع العراق، وأن سوريا باستطاعتها دخول هذا الاتحاد من خلال اشتراطها إلغاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية، وأن تشترط إسقاط حق الهاشميين في الحجاز لتطمين ابن سعود، واعتبر أن اعتراض مصر على الاتحاد لا مبرر له، وعليها دخول هذا الاتحاد، وفي حال رفضها تقوم الحكومة السورية بالطلب إليها أن تقدم لسوريا عشرين مليون جنيه أو مئتي دبابة ومئتي مدفع ومئتي طائرة وخمسين ألف بندقية. وجاءت برقية أرسلان هذه متزامنة مع المخاوف السورية إثر إبلاغها أن الولايات المتحدة منحت إسرائيل قرضاً بمائة وخمسين مليوناً من الدولارات وسمحت ليهودها بإخراج مبلغ مماثل إلى الكيان الإسرائيلي(٢٨).

ومن أجل القضاء على المعارضين للوحدة بدأ ناظم القدسي رئيس وزراء سوريا، بالتعاون مع نوري، بالتخلص من الشخصيات العسكرية والمدنية المناوئة من خلال إسناد التهم المختلقة إليهم، واعتبار هذا الإقصاء للعسكريين مقدمة لإلقاء القبض على الشيشكلي بعد أن يكون قد فقد أعوانه المقربين إليه(٢٩).

ورد ساطع الحصري على الدعوات المعادية لوحدة البلدين في مقال نشره في صحيفة الحياة حيث قال: «هل يوجد ـ مثلاً ـ بين القطر السوري والقطر العراقي من الاختلاف ما يحتم على كل واحد منهما أن يكون له دولة خاصة به؟». وتحدث عن تجربته العملية في القطرين واطلاعه على أحوالهما الطبيعية والبشرية الواسعة، التي جعلته يؤكد «أنه لم يجد بين أحوال القطرين اختلافاً يفوق الاختلافات التي تشاهد عادة بين مختلف المناطق في داخل البلد الواحد، وإذا وجد اختلاف في الأحوال بين البلدين فلا يتجاوز اختلاف أنظمة الحكم والإدارة والاختلافات في التوجهات الاقتصادية والثقافية، والتي لم تكن من صنع الشعب في البلدين بل جاءت نتيجة لسياسة التجزئة الاستعمارية»(٣٠).

وأثناء تولي حسن الحكيم رئيس وزراء سوريا للحكم التقى مع الأمير عادل أرسلان، وتحادث معه حول رؤيته لشكل الوحدة الذي يرى ضرورة قيامها بين سوريا والعراق، وتتمثل بالسعي لتأليف كتلة من سوريا ولبنان والعراق والأردن، على أن يبقى لكل قطر من الأقطار الأربعة استقلاله وحكومته ودستوره. ويكون الاتحاد شاملاً للأمور العسكرية

---

(٢٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: عادل أرسلان، **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، تحقيق يوسف ايبش، ٣ ج (بيروت: الدار التقدمية للنشر، ١٩٨٣)، ج ٣: ١٩٥١ ـ ١٩٥٣، ص ١٠٨٧ ـ ١٠٨٨.

(٢٩) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، ملف قضية فلسطين، التقرير اللاسلكي الإسرائيلي رقم (٣)، الوثيقة رقم (٢٦)، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥١.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحياة، ١٢/٨/١٩٥١.

والاقتصادية والسياسية، على أن يدير هذا الاتحاد مجلس اتحاذي أعلى. ويرى أن مشروعه هذا يحظى بموافقة العديد من الوزراء والنواب السوريين، «إلا أنهم وبسبب عدم جرأتهم يترددون في طرحه»(٣١).

وفي رسالة موجهة من نبيه العظمة إلى الملك فيصل الثاني ملك العراق ناشده العمل على إصلاح أوضاع العراق، من خلال إبعاد الكثير من السياسيين العراقيين الذين لا يهمهم إلا المحافظة على مراكزهم ومصالحهم الشخصية، من دون النظر إلى مصلحة العراق والأمة العربية. واعتبر «أن تحرر العراق من بعض قيوده هو السبيل لتحقيق الوحدة مع سوريا أو غيرها من الأقطار العربية»(٣٢).

وقبل أن يبدأ الشيشكلي بتوسيع سلطاته داخل سوريا، التقى صادق البصام عضو مجلس النواب العراقي مع الوصي عبد الإله وطالبه بضرورة توحيد سوريا والعراق، على أن يتم هذا الاتحاد من خلال العائلة المالكة العراقية. وناشده بأن يقنع بريطانيا بأن العراق على استعداد للتعاون مع الغرب في إطار الاتفاق الرباعي في حال موافقة هذه الدول على اتحاد البلدين. وكان الساسة العراقيون يتخوفون من استلام الشيشكلي رئاسة الجمهورية، لأنه في ذلك يضع حداً لمشروعهم الاتحادي مع سوريا، لذا كانوا يلحون بضرورة العمل وبسرعة لتحقيق هدف الوحدة(٣٣).

وعلى رغم الآراء السورية والعراقية المؤيدة للاتحاد بين البلدين، إلا أن أي خطوة عملية لم تتحقق. ويعود ذلك إلى عوامل محلية سورية ـ عراقية، وعوامل عربية ودولية أثرت في عملية تحقيق هدف الوحدة أو الاتحاد.

ثانياً: المشاريع الوحدوية في فترة الانقلابات العسكرية (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤)

بعد أن تطرقنا في الصفحات السابقة إلى مشروع حزب الشعب (سوريا)، الذي تمَّ طرحه على الرئيس السوري شكري القوتلي أواخر عام ١٩٤٨، وانتهى بقيام انقلاب حسني الزعيم، سنحاول إلقاء الضوء على المشاريع الوحدوية التي طرحت في فترة الانقلابات العسكرية والتي يمكن حصرها بثلاثة مشاريع هي **أولاً**: المشروع الذي توصل إليه قادة

---

(٣١) أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، ج ٣: ١٩٥١ ـ ١٩٥٣، ص ١٢٠٩.

(٣٢) أوراق نبيه العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، أوراق عربية، الملف رقم ٦٤٣/١١.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: طه الهاشمي، **مذكرات طه الهاشمي**، ٢ ج، تحقيق وتقديم خلدون ساطع الحصري (بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٧ ـ ١٩٧٨])، ج ٢: ١٩٤٢ ـ ١٩٥٥: **العراق ـ سوريا ـ القضية الفلسطينية**، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٨.

حزب الاستقلال (العراق) مع المسؤولين السوريين أواخر أيام حكم سامي الحناوي. **والمشروع الثاني**: هو المشروع الذي طرحه ناظم القدسي رئيس وزراء سوريا على اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في كانون الثاني/ يناير ١٩٥١. **أما المشروع الثالث**: فقد تقدم به فاضل الجمالي رئيس الوزراء العراقي إلى مجلس جامعة الدول العربية خلال انعقاده في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤.

١ - مشروع حزب الاستقلال ١٩٤٩

ذكرنا سابقاً أن وزارة علي جودت الأيوبي أوفدت مزاحم الباجه جي نائب رئيس الوزراء العراقي إلى القاهرة لتحسين العلاقات بين مصر والعراق، وأسفرت زيارته عن اتفاق بين الطرفين يقضي بعدم تدخل العراق في شؤون سوريا مدة خمس سنوات، وعدم تشجيع المشاريع الوحدوية، التي اعتبرها المصريون تدخلاً في الشؤون الداخلية لسوريا.

وقد انتهز حزب الاستقلال فرصة تولي الحناوي الحكم في سوريا، وتأييده لفكرة تحقيق الوحدة مع العراق فأوفد ثلاثة من قادة الحزب إلى سوريا، وهم عبد الرزاق شبيب المحاسب العام، وصديق شنشل أمين سر الحزب، وسلمان الصفواني عضو اللجنة التنفيذية الذين التقوا خلالها مع العديد من قادة الأحزاب والمسؤولين في سوريا، وقد توصلوا إلى صيغة مشروع اتحادي وافق عليه الجانب السوري، على أن يعرض على الجانب العراقي إثر عودة الوفد إلى بغداد، وقد تضمن المشروع النقاط التالية:

أولاً: يقوم الاتحاد على أساس الاتحاد العربي وليس على أساس اتحاد العراق وسوريا فقط، وتكون عضويته مفتوحة للدول العربية الأخرى الراغبة بالانضمام لهذ الاتحاد.

ثانياً: يكون لدولة الاتحاد كيان واحد أي يكون لها وزير خارجية واحد، وتمثيل خارجي واحد ويحصر عقد المعاهدات والاتفاقات بدولة الاتحاد وحدها.

ثالثاً: يكون لدولة الاتحاد رئيس واحد، «على أن يكون لكل دولة داخل الاتحاد كيانها الداخلي من حيث رئيس الدولة ودستورها الخاص ومجلس تشريعي، ووزارة تمارس كل الأعمال باستثناء الصلاحيات التي تمارسها دولة الاتحاد»، لذا اتجهت النية إلى أن يكون ملك العراق ملكاً لدولة الاتحاد مع احتفاظ سوريا برئيس دولتها سواء سمي رئيس دولة كما قررت الجمعية التأسيسية في سوريا ذلك وانتخبت هاشم الأتاسي بهذا الاسم تمهيداً لمشروع الاتحاد أو رئيس الجمهورية كما يطالب البعض.

رابعاً: تتمثل اختصاصات دولة الاتحاد (أو حكومة الاتحاد) إلى جانب الشؤون الخارجية، بالشؤون العسكرية والمالية، فلدولة الاتحاد وزارة دفاع واحدة وقيادة واحدة وخطط عسكرية واحدة، وتدريب عسكري واحد، وبالتالي جيش واحد.

أما الأمور المالية والاقتصادية فإنها تتناول تأمين وحدة اقتصادية للبلدين بما فيها وحدة الجمارك والنقد والموارد المالية والبترول والمعادن، فوحدة الرئاسة والشؤون الخارجية والعسكرية والمالية والاقتصادية تمارسها دولة الاتحاد، أما الأعمال الأخرى فتمارسها دول الاتحاد بحسب المعتاد.

خامساً: وزارة الاتحاد: تمارس أعمال دولة الاتحاد وزارة خاصة تتكون من رئيس وزراء ووزير للخارجية والدفاع والمالية والاقتصاد، ويكون نصف أعضائها من السوريين، والنصف الآخر من العراقيين، وتكون مسؤولة أمام مجلس خاص يسمى مجلس الاتحاد.

سادساً: لتطبيق الدستور تطبيقاً سليماً يقوم إلى جانب مجلس الاتحاد محكمة عليا، يكون نصف أعضائها من السوريين، والنصف الآخر من العراقيين، ويكون من اختصاصها إلغاء القوانين الصادرة عن مجلس الاتحاد أو عن المجالس التشريعية لدولتي الاتحاد إذا كانت مخالفة لدستور الاتحاد.

سابعاً: بخصوص المعاهدات والاتفاقيات وهي قسمان: ما كان منها قبل الاتحاد، ومنها ما سيعقد بعده، وهذا يترك أمره بالطبع إلى حكومة الاتحاد التي تملك ممارسة الشؤون الخارجية.

ثامناً: دستور الاتحاد: لتثبيت هذه المبادىء وضمان سلامتها لا بد من وضع دستور للاتحاد يتناول هذه الشروط بالتفصيل، ويعين اختصاص كل سلطة من سلطات الاتحاد وعندئذٍ يتعين تعديل الدستورين العراقي والسوري بما يتلاءم ودستور الاتحاد[٣٤].

والملاحظ في هذا المشروع أنه أنهى مشروع وحدة القطرين في ظل عرش واحد وحافظت فيه سوريا على نظامها الجمهوري، وأبعدها عن سريان مفعول المعاهدة العراقية ـ البريطانية عليها، إلا أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح إذ قام الشيشكلي بانقلابه الذي وضع حداً لتطبيقه.

٢ ـ مشروع ناظم القدسي ١٩٥١

شهد الوضع العربي تغيراً قبل أن يقدِّم ناظم القدسي رئيس وزراء سوريا مشروعه الوحدوي إلى الجامعة العربية في الرابع والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٥١. فقد قدمت الدول الغربية الثلاث الكبرى (فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة) مذكرة طلبت فيها من الدول العربية الانضمام إلى الكتلة الغربية وقبول القروض والمعونات الفنية. ونشرت

(٣٤) نص المشروع محفوظ مع: أوراق عادل العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، أوراق عربية، الملف رقم ٣٣/ ٨٨٤ أ.

تصريحها الثلاثي المشهور في أيار/مايو ١٩٥٠. وأدرك العرب أن هذا التصريح لا يتضمن قاعدة أمامية تحمي احتكاراته وتمنع الإخلال بالتجزئة العربية.

وكان لكارثة فلسطين أثرها في ارتفاع الأحداث القائلة بإخفاق نظام جامعة الدول العربية في توحيد خطط الحكومات العسكرية والسياسية والاقتصادية، والدعوة إلى ضرورة تغيير ميثاق الجامعة وجعله ميثاقاً اتحادياً. كما أخذت فكرة توحيد سوريا والعراق تتسع في هذه الفترة حتى ان ناظم القدسي نفسه كان يحس بالرابطة القومية التي تجذبه نحو العراق. وقد يكون الهدف من وراء تقديم المشروع تمهيد الجو لإقامة اتحاد سوريا والعراق على أساس أن الاتحاد الكلي بين البلدان العربية أمل يصعب تحقيقه[٣٥]. ويقول الشقيري إنه اطلع على الدوافع الحقيقية وراء المشروع من لقاء بينه وبين القدسي، الذي قال إن هناك خلافات تدور في صفوف حزب الشعب آنذاك، فمن قائل باتحاد القطرين ومن قائل بأن نوري السعيد يريد الاتحاد يوماً ويتنكر له يوماً آخر، ومن يقول بأن الملك عبد الله قد يضم سوريا إلى الأردن عاجلاً أو آجلاً. ولم يكن من سبيل أمام هذه الأسباب إلا المطالبة باتحاد عربي شامل. ويضيف القدسي أن هناك سبباً جوهرياً آخر وهو «الضغوط الشعبية على حزب الشعب الذي كان يدخل الانتخابات على أساس تحقيق الوحدة العربية»[٣٦].

وفي ظل هذه الظروف العربية والدولية تقدم ناظم القدسي بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥١، إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وإلى أعضاء اللجنة السياسية للجامعة بمشروع الوحدة. وبعد أن حدد المشروع الأوضاع الدولية وانعكاساتها على الوضع العربي، وما تعانيه الأمة العربية من مخاطر جدية، بسبب قيام دولة إسرائيل، دعا الدول الأعضاء في الجامعة إلى الشروع في العمل لتحقيق الوحدة العربية. وقد حدد لها ثلاثة أشكال هي **أولاً**: قيام الدولة «المتحدة العربية» وهي المثل الأعلى لكل عربي. **والشكل الثاني**: وهو أقل أثراً من الأول في نتائجه كما أثبت التاريخ فهو الاتحاد بين الدول العربية. أما **الشكل الثالث**: وهو أضعفها إيماناً وهو الاتحاد الفدرالي. واعتبر القدسي أن أفضل الأشكال للوحدة هو الشكل الأول، واعتبر أن طرحه للشكلين الثاني والثالث ما هو إلا دفعاً لصعوبات قد تعترض سبيل الأول أو تؤدي إلى البحث في الشكلين الآخرين.

ودعت مذكرة القدسي اللجنة السياسية في الجامعة إلى إقرار الفكرة وإعلانها ثم سرعة الاتصال بالدول العربية لتذليل العقبات، وتحضير النصوص اللازمة للوضع الجديد، ثم توصية مجلس الجامعة لإقرار ما تم الاتفاق عليه. وأخذت المذكرة على العرب تقاعسهم عن

---

(٣٥) سامي حكيم، ميثاق الجامعة والوحدة العربية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦)، ص ١٦٧.

(٣٦) أحمد الشقيري، حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب (بيروت: دار العودة، [١٩٧٠؟])، ص ١٣٥.

الوحدة في وقت قامت فيه اتحادات في غرب أوروبا وشرقها تجمع بين أمم متنافرة في أصولها وعروقها ولغاتها وتاريخها وتقاليدها. وانتقدت جمود الجامعة وعقمها، وأكدت على ضرورة الإسراع في اتخاذ السبل المؤدية إلى الوحدة[٣٧].

وما إن شاع نبأ مشروع ناظم القدسي حتى أخذت ردود الفعل تظهر، فقد قال مراسل وكالة رويتر للأنباء في القاهرة ان المراقبين يرون في المشروع بعثاً لفكرة الاتحاد بين سوريا والعراق، لأن سوريا والعراق تشعران أنهما تتعرضان للأخطار الصهيونية أكثر من غيرهما، واعتبر المراقبون أن المشروع يشبه مشروع الهلال الخصيب[٣٨].

دافع ناظم القدسي عن مشروعه الذي اعتبره مشروعاً واقعياً إذ ان «سياسة الأمم الحكيمة تستمد أهدافها من تاريخها البعيد والقريب، ومن التقاليد المنتشرة بين طبقاتها ومن الآلام المشتركة والآمال المقبلة... والطفرة محالة في كل تطور، ولأن مصلحة البلاد العربية تقضي بأن تكون لها وحدات ليسهل عمرانها وتستقيم شؤون إدارتها، وإن الاتجاه نحو الاتحاد لن ينتقص من سيادة أي قطر، بل يكون مجرد اشتراك جميع الأقطار العربية كل منها باختياره ورضائه بجزء يسير من رأيه وإرادته في السياسة الخارجية وقوة دفاعه حتى تأمين الأخطار، وتكون أكثر صموداً في وجه تيارات المنافع الدولية المختلفة في أراضينا»[٣٩].

وكان الوفد العراقي في القاهرة من أول المجندين لتأييد اقتراح القدسي، وإن نوري السعيد (كما قال وزير العراق المفوض لحسن الحكيم الذي زار المفوضية العراقية مستفسراً عن وجهة نظر العراق) أبدى رأيه بصراحة في الموضوع مشيراً إلى أن العراق يفضل الوحدة أو الاتحاد الكليين، وإذا تعذر ذلك لسبب من الأسباب فهو يرى أن يبدأ الاتحاد بين المؤيدين للفكرة، على أن يترك الباب مفتوحاً لمن يريد الانضمام. ويضيف الوزير المفوض: إن هذه الفكرة لقيت قبولاً لدى مختلف المحافل السياسية والصحفية والشعبية، كذلك فقد طلب وزير العراق المفوض في دمشق من الخارجية العراقية أن تقوم الصحافة الوطنية في العراق بحملة مماثلة ومؤيدة لما ينشر في سوريا حول المشروع. وبالفعل أرسلت وزارة الخارجية كتاباً إلى مدير الدعاية العام يتضمن أن تقوم الصحف بحملة مماثلة ومؤيدة لما ينشر في سوريا[٤٠].

وقد ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية في بغداد أن الصحف العراقية والرأي العام على

---

(٣٧) انظر نص مشروع ناظم القدسي في: وثائق وزارة الخارجية السورية، سوريا ـ ملف، الأوضاع الداخلية، المسلسل رقم (٤٣)، الوثيقة رقم س ٥، تاريخ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥١، والأيام، ٢٨/ ١/ ١٩٥١.

(٣٨) الأيام، ٢٨/ ١/ ١٩٥١.

(٣٩) المصري، ٥/ ٢/ ١٩٥١.

(٤٠) الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨، ص ٧٩.

مختلف اتجاهاته استقبل مشروع القدسي بالتأييد العام. وكتبت جريدة **اليقظة** المعارضة أنه لأول مرة يتحدث رجل عربي بلغة الواقع التي حاولنا عبثاً أن نقنع الناس بها منذ سنوات عديدة. . . وعاد نوري السعيد لتأكيد تصريحه في القاهرة بالقول بعد عودته إلى العراق إن مشروع القدسي مشروع جليل ولا شك، وأن القدسي عرف كيف يضرب ضربته التي كان لها صداها القوي في نفس كل عربي قومي. . .، وسأعمل جاهداً حين أتوفر على دراسته على إبداء ملاحظاتي الكاملة عليه ليكون أكثر انطباقاً على واقع العالم العربي. . .

وجاء قول نوري السعيد بأنه سيقوم بدراسة المشروع منطبقاً مع ما صرح به توفيق السويدي نائب رئيس وزراء العراق ووزير الخارجية بالوكالة إلى مندوب صحيفة **المصري** في بغداد عن موقف العراق من المشروع حيث قال: «إن الحكومة العراقية لن توضح موقفها بصراحة قبل أن يبحث المشروع في اللجنة الخارجية التي قررت الدول العربية تأليفها لبحثه وتقديم تقرير عنه». وقد اعتبر المراسل أنه رغم هذا التصريح فإن المراقبين السياسيين في بغداد يعتقدون بأن الحكومة العراقية ستعلن تأييدها له وموافقتها عليه. ويقول بعض هؤلاء المراقبين إن الحكومة العراقية لا تمانع في حالة عدم إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود من إقامة عدة اتحادات، كأن يقام اتحاد بين مصر والسعودية واليمن، واتحاد آخر يضم العراق وسوريا والأردن. وقد يعبر عن رغبة الحكومة العراقية في تأييد المشروع السيل من الرسائل والبرقيات التي وردت من عدة هيئات وجهات داخل بغداد وخارجها بحيث شملت العراق كله «تؤيد مشروع القدسي وتدعو الحكومة العراقية للعمل على تحقيقه وإخراجه إلى حيز الوجود»[٤١].

وقد صرح مزاحم الباجه جي المعروف بموقفه المؤيد للتقارب المصري ـ العراقي بحديث لوكالة الأنباء العربية قال فيه: «إن مشروع الوحدة الذي تقدم به ناظم القدسي يمثل السياسة الصحيحة»[٤٢].

وعلى الرغم من أن القدسي كان قد بعث بمذكرته إلى دول الجامعة قبل اجتماع اللجنة السياسية وفي اليوم التالي لتقديم القدسي مذكرته للجنة السياسية، لم يتعرض أحد لدراستها. فأعاد القدسي شرحها ولما اعترض القدسي على إحالتها للدراسة قال رئيس الجلسة سيد شقيري بضرورة الانتقال إلى الموضوع الثاني. وأحيلت المذكرة السورية إلى الحكومات العربية التي لم تعقب عليها، وأدخلت مخزن الجامعة[٤٣]، إذ بات معروفاً من خلال اجتماعات الجامعة العربية أن كل مشروع يحال إلى اللجان مصيره التسويف والإهمال.

---

(٤١) المصري، ١٧/ ٢/ ١٩٥١.

(٤٢) المصري، ٢٤/ ٢/ ١٩٥١.

(٤٣) الشقيري، حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب، ص ١٣٨.

٣ ـ مشروع فاضل الجمالي ١٩٥٤

شكلت مسألة تحقيق وحدة سوريا والعراق أحد الأركان للسياسات الخارجية للحكومات العراقية المتعاقبة، ونظراً لوجود اتجاه قوي مناوىء للشيشكلي، فقد حمل فاضل الجمالي رئيس الحكومة العراقية مشروعاً عراقياً لاتحاد فدرالي عربي إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤[٤٤]. ويقضي هذا المشروع باتحاد البلدان العربية في شؤون الدفاع والمالية والتعليم والاقتصاد والسياسة الخارجية، وتضمنت المذكرة أن مصر في عهدها الجديد (بعد ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢) قد اتجهت إلى الدعوة إلى الوحدة العربية والعمل أيضاً على تحقيقها. وجاء في المذكرة كذلك أنه من الطبيعي ألا يتيسر في الوقت الحاضر العمل من أجل الوحدة الشاملة بين جميع البلدان العربية، ولذلك فإنه يمكن أن يبدأ بتحقيقها على مراحل، على أن تبقى جامعة الدول العربية قائمة إلى أن يتم تحقيق الوحدة المنشودة، وطالب بأن يبدأ بتحقيق الوحدة بين دولتين أو أكثر، وبعد ذلك تنضم بقية الدول العربية في أوقات لاحقة. وأكد المشروع أن أي اتحاد «يجب أن ينبعث عن قناعة شعوب تلك البلاد وحكوماتها بما تمليه وحدة المصالح والأهداف...». وأكد الجمالي في مشروعه على استعداد العراق للدخول في الاتحاد مع أي قطر من الأقطار العربية الراغبة في ذلك وختم مذكرته بقوله بأنه سيترك البحث في التفاصيل وفي تنفيذ الفكرة إلى البلدان العربية لتقرر ما تراه[٤٥].

والواقع أن القيادة العراقية كانت تراقب سير الأحداث في المنطقة العربية عن كثب، ووجدت فرص النجاح أمامها متاحة إذا ما تقدمت بمقترحات جديدة بشأن تجسيد طموحاتها في الوحدة. فالأوضاع السورية تعكس تحولاً سلبياً واضحاً بالنسبة لموقف القوى السياسية أو موقف القيادات العسكرية من حكم أديب الشيشكلي، مما يشير إلى أن أديب الشيشكلي أصبح لا يملك زمام الحكم المطلق بالأوضاع القائمة على الصعيد السياسي أو العسكري.

قام الشيشكلي بالاتصال هاتفياً مع عبد الله اليافي رئيس وزراء لبنان بتاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤، وأبلغه برغبة سوريا في الاشتراك في المباحثات التي يجريها الدكتور فاضل الجمالي رئيس وزراء العراق في بيروت، قبل أن يطير إلى القاهرة على رأس الوفد العراقي. وقال مصدر مطلع أن القصد من الرغبة السورية هو توحيد موقف الدول الثلاث سوريا والعراق ولبنان من الموضوعات التي ستطرح على بساط البحث[٤٦].

---

(٤٤) George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 3rd ed. (Ithaca, NY: Cornell University Press, [1962]), p. 258.

(٤٥) انظر نص المذكرة العراقية (مشروع الجمالي)، في: **الأخبار** (القاهرة)، ١٢/ ١/ ١٩٥٤.

(٤٦) **الحياة**، ٨/ ١/ ١٩٥٤.

وكان الجمالي قد تحدث في مجلس النواب العراقي أثناء مناقشة خطاب العرش في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ رداً على قول أحد النواب بصدد العلاقة مع سوريا حيث قال: «إن علاقاتنا مع سوريا علاقات طبيعية للغاية وليس بيننا شيء . . . أما عن وجود نشاط ضد سوريا فهذا القول لا أساس له من الصحة وأؤكد قائلاً إنه ليس هناك . . . نشاط معادٍ لسوريا ونحن لا نسمح بهذا النشاط ولن نسمح به . . .»[٤٧]. كما أن معارضة العربية السعودية المستمرة أصابها الوهن إثر وفاة عاهلها الملك عبد العزيز آل سعود.

أما بالنسبة إلى مصر واحتمالات معارضتها فقد شهد مطلع عام ١٩٥٤ اتجاه حكومة فاضل الجمالي إلى توحيد علاقاتها مع مصر ودعمها في قضية قناة السويس حول خلافها مع بريطانيا، كما أكد الجمالي في خطاب له في مجلس النواب يوم ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ قال فيه: «إن عراقنا وحدة وطنية وهذه الوحدة تدخل بالاتحاد العربي الذي هو ضرورة لازمة والذي لم يعد من الأحلام التي تراود الأفكار، لأن الصهيونية جاثمة على صدورنا ولن نسترد كرامتنا إلا بالاتحاد المنشود»[٤٨].

وفي جلسة يوم ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ قدم الجمالي مشروعه من خلال كلمة ألقاها أمام مجلس الجامعة قال فيها إن العراق على أتم استعداد للاتحاد مع من يرغب من الحكومات العربية في الاتحاد مع العراق، لأن هناك دولاً عربية لا يزال الاتحاد عندها فكرة، ودولاً أخرى عربية ترى في الاتحاد مصلحتها، وأوضح أن الحكومة العراقية ترجح «كفة الاتحاد مهما كان، على كفة استكمال استقلال الدول المدعوة إليه، لأن الاتحاد يؤدي بسرعة إلى استكمال استقلال تلك الدول . . . وإن العراق يدعو الدول المعترف باستقلالها دولياً إلى الاتحاد، وإذا أمكن قيام وحدة بين دولتين أو ثلاث دول فسينفذ المشروع ثم يتكامل العدد مع الزمن»[٤٩].

وقد حاول فاضل الجمالي أن يبتعد عن تقديم التفاصيل إلى الجامعة حتى لا تعتبر دولة من الدول أنها مقصودة بها، أو تقوم بسببها عقبة ما، لذلك طلب إلى الجامعة تقرير المبدأ على أن تتفاوض الدول الراغبة في الاتحاد في ما بينها، وتقرر كل منها الحد الذي تستطيع الذهاب إليه في الاتحاد مع أية دولة أخرى، وتجري المفاوضات وتنفيذ اتفاق الاتحاد بإشراف الجامعة وضمنها، ويظل الباب بعد ذلك مفتوحاً للمزيد من التعاون. وهكذا يظل مشروع الجمالي مطاطاً لكي ينطبق على جميع الاحتمالات الإقليمية مع كل دولة من الائتلاف إلى الاتحاد إلى الوحدة.

---

(٤٧) المصري، ١٣/ ١/ ١٩٥٤.

(٤٨) المصري، ٣/ ١/ ١٩٥٤.

(٤٩) الجمهورية (القاهرة)، ١٢/ ١/ ١٩٥٤، والحياة، ١٢/ ١/ ١٩٥٤.

أثارت المقترحات العراقية التي قدمها الجمالي إلى جامعة الدول العربية ردود فعل متفاوتة، تلك المواقف التي عبرت عنها الأوساط في كل من العراق وسوريا أو التي عبرت عنها الوفود العربية في الجامعة. فقد قال تقرير للمفوضية السورية في بغداد بتاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤: «إن مشروع الجمالي لقي ترحيباً في الأوساط العراقية الرسمية والشعبية»[٥٠].

ودافع الجمالي عن مشروعه في المؤتمر الصحافي الذي عقده في بغداد إثر عودته من القاهرة يوم ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤، وقال فيه إن رجال الحكم في مصر يؤيدون مشروعه، ورد على الانتقادات التي وجهت إلى مشروعه بالقول: «إن ما يقال من أن اتحاد دولتين هو ضد مصلحة ثالثة قرار مردود». وأكد أن: «اتحاد الضعيف بالقوي يقوي الضعيف ويزيد القوي قوة». وختم تصريحه مؤكداً أن مشروعه هو دعوة قومية خالصة وليس مصدرها أي وحي أجنبي، واعتبر أن مشروعه ليس تجاوزاً لصلاحيات الجامعة أو يعمل على إضعافها[٥١]. وقال الجمالي أمام مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ أن الهدف من مشروعه هو التغلب على العقبات في طريق الاتحاد، ودعا إلى العمل بأسلوب تدريجي بين دولتين أو أكثر ثم تنضم باقي البلدان العربية، واعتبر أن دعوته تختلف عن دعوة الدكتور ناظم القدسي بكونها دعوة تقبل مبدأ التدرج. وقد هاجم الآراء القائلة بضرورة الحفاظ على مبدأ توازن القوى بين الأقطار العربية بقوله: «كأن البلاد العربية متعادية أو غريبة عن بعضها، وكأن كل اتحاد بين قطرين يضر القطر الثالث». وحاول الرد على الاتهامات التي وجهت لمشروعه وبأنه من وحي بريطانيا بقوله: «لحسن الحظ أن ليس هناك أجنبي يريد اتحادنا أو يدفعنا إلى الاتحاد»[٥٢].

أما عن موقف سوريا فقد امتاز قبل عرض المشروع على الجامعة بعدم وجود أي ثابت بخصوصه، لكن الرأي العام في سوريا يرحب بكل مشروع من شأنه أن يحقق وحدة الأقطار العربية، غير أن بعض المقامات السورية ترى أن المشروع تعترضه عقبات جمة قد تؤدي إلى تأخير تنفيذه كالمعاهدة العراقية ـ البريطانية، وكذلك أنظمة الحكم المتفاوتة في مختلف البلدان العربية.

ويؤكد هذا ما قالته وكالة الأنباء العربية أن الدوائر الرسمية العربية صرحت بأن

---

(٥٠) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف العراق، العلاقات مع سوريا، المسلسل رقم (٣)، ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤.

(٥١) لمزيد من التفاصيل، انظر: بيروت، ١٩/ ١/ ١٩٥٤.

(٥٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربي المنعقد في قصر اليونسكو (الدورة الأولى)، ٢٣ ـ ٢٥ حزيران ١٩٥٤، بيروت: أعمال المؤتمر وقراراته (بيروت: [د. ن.]، ١٩٥٤)، ص ١١٤ ـ ١١٧.

دخول مصر وسوريا والسعودية وليبيا في تعليقها على المشروع لم يأتِ بشيء جديد، وأن وفد الأردن ضده. وقد أدلى عبد الرحمن الهنيدي وزير الزراعة السوري ورئيس وفد سوريا في الجامعة العربية بتصريح عقّب فيه على المشروع الاتحادي فقال: «إن رأي سوريا لا يحتاج إلى إيضاح، فقد أجبنا عن رأينا من عهد بعيد في دستورنا الذي نص على وحدة العالم العربي وأوطانه، ولهذا فإن ما تعمل له سوريا جاهدة لتحقيقه لا يقف عند حدود الاتحاد بل يرمي إلى الوحدة الكاملة الشاملة. . . . والسبيل إلى ذلك يكون بالتحرر من كل ما يشوب الحرية والسيادة»، وأضاف أن سوريا لا تجيب عن المشاريع الاتحادية بالبيانات بل أدخلت ذلك في صلب دستورها الذي نص على أن «تسعى الدولة في ظل النظام الجمهوري إلى تحقيق الوحدة العربية، ولا بد لنا لبلوغ هذه الغاية من العمل لاستكمال حرية البلاد العربية وسيادتها». وأن الوفد السوري رأى أن المشروع العراقي لم يأتِ بجديد، لأن المادة التاسعة من ميثاق الجامعة تنادي بأكثر مما ذهبت إليه المذكرة العراقية وان باستطاعة العرب أن يتحدوا متى شاؤوا، ونادى الوفد السوري بضرورة تنفيذ قرارات الجامعة بدلاً من هذا المشروع الذي رأى أنه يضعف ميثاق الجامعة(٥٣).

وقد رد الجمالي على الوفد السوري نافياً أن يكون المشروع العراقي يضعف الجامعة، لأن توثيق التحالف لخير الأمة العربية لا يعتبر إضعافاً إلا «إذا اعتبرت القوة ضعفاً. والمشروع ليس بدعة يبتدعها العراق، وإنما يشبه إلى مدى بعيد ما ورد في المادة التاسعة من ميثاق الجامعة التي تدعو أعضاء الجامعة إلى تدعيم الروابط بين الدول العربية»(٥٤).

وفي البرلمان السوري تحدث إبراهيم الإسطواني الأمين العام لوزارة الخارجية السورية لتحديد علاقات سوريا مع الأقطار العربية، وطبيعة هذه العلاقات في ما يتعلق بمشروع الجمالي. فقد قال إنه لا يخرج عن إطار التمنيات المجردة، ولا يمكن أن يُطلق عليه اسم «مشروع» لخلوِّه من أية ناحية عملية تطبيقية، ولا يبلغ ما نص عليه الدستور السوري الذي فرض العمل على تحرير الأمة العربية وتحقيق وحدتها. لذلك «قوبل المشروع من قبل ممثلي جميع الدول العربية بكثير من الفتور والتساؤل»، مما حمل الوفد العراقي نفسه على عدم الإصرار على طرحه للبحث والمناقشة. وتحدث النائب عبد الحميد المشوح، واتهم القوى الاستعمارية بالعمل على إبعاد مصر عن العرب وقال: «أما العراق الحبيب فنحن لا نضمر له إلا كل إخاء وخير»، ودعا إلى العمل من أجل تحرير العراق من الاستعمار. أما النائب فيليب حسني فقد تحدث عن الوسيلة التي يتم بها التوصل إلى الاتحاد المنشود وتساءل هل الاتحاد الفدرالي أو الكونفدرالي يمكن له أن يعيش في البلدان العربية؟، واعتبر أن الجامعة العربية، في وضعها الراهن تؤلف نوعاً من الاتحاد الكونفدرالي. ثم أضاف أن العراق

(٥٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصري، ١٣/ ١/ ١٩٥٤، والجمهورية، ١٣/ ١/ ١٩٥٤.
(٥٤) المصدران نفسهما.

مرتبط بمعاهدات يجب إنهاؤها قبل الدخول في مفاوضات الوحدة، وقد أيده عدد من النواب. إلا أن هذه الأقوال جعلت التوتر يسود جو الاجتماع مما دعا رئيس مجلس النواب إلى جعل الجلسة سرية[٥٥].

وفي حديث للسفير السوري في القاهرة مع أنور السادات أحد قادة ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر تطرق إلى مشروع الجمالي، فاعتبره مشروعاً لا يمكن تحقيقه وأن سوريا ترفضه، وذلك لاختلاف الأنظمة السياسية بين البلدان العربية، وتساءل عن مواقف الهاشميين المتناقضة «ففي الوقت الذي يدعو فيه العراق إلى الوحدة صرح وزير خارجية الأردن أن بلاده لا ترضى الاتحاد مع مصر»[٥٦].

وتبين من مناقشات اللجنة السياسية للجامعة، ومن تعليقات الوفود على مشروع العراق أن هناك ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: المؤيد للمشروع العراقي تأييداً تاماً، وهو يقول بوجوب القيام بخطوة أياً كان نوعها في سبيل بناء الوحدة العربية ولو مرحلة مرحلة في المدى الطويل.

الاتجاه الثاني: المعارض للمشروع وهو يقول بالاكتفاء بتنفيذ ميثاق الضمان الجماعي العربي، أي الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي.

الاتجاه الثالث: الوسط وهو يقول بوجوب الموافقة على مبدأ الفكرة الاتحادية وتجربة دخول قطرين عربيين أو أكثر في مفاوضات لمعرفة ما تسفر عنه من نتائج[٥٧].

وانتهت المناقشات في اللجنة السياسية إلى رأي يقول بأن يترك للحكومات العربية أمر البت بالمشروع الاتحادي، أي أن المشروع أحيل إلى الحكومات العربية لدراسته، أي أنها «أحالته إلى المقبرة»[٥٨] كما يقول كامل مروة.

ويلاحظ على مشروع الجمالي أنه كان يهدف بطريق غير مباشر إلى اتحاد يشمل العراق وسوريا، ولم يكن هذا المشروع إلا تكراراً لاتجاهات السياسة البريطانية بالمنطقة العربية، التي كانت ترمي إلى إثارة التفرقة بين البلدان العربية عن طريق طرح المشاريع الجزئية، وإن الوحدة ليست عملاً تعاقدياً أو دبلوماسياً تنجزه الحكومات من فوق، بل هو إنجاز تاريخي لا يتحقق إلا بطريق ديمقراطي متكامل للبناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

---

(٥٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الثلاثون، ١١ شباط/فبراير ١٩٥٤، ص ٧٧٢.

(٥٦) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف مصر، العلاقات مع سوريا، المسلسل رقم (٦)، الوثيقة رقم ٦/س، تاريخ ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٤، رسالة من المفوضية السورية في القاهرة إلى وزير الخارجية السورية.

(٥٧) المصري، ١٣/ ١/ ١٩٥٤.

(٥٨) الحياة، ١٥/ ١/ ١٩٥٤. وحول المناقشات في اللجنة السياسية، انظر: الأخبار، ١٤/ ١/ ١٩٥٤.

ثالثاً: العقبات التي واجهت الوحدة في الفترة ما بين ١٩٤٩ و١٩٥٤

إن أسباب عدم تحقيق الوحدة بين سوريا والعراق عديدة ومتنوعة: **أولها** الأسباب العامة التي تنطبق على سوريا والعراق بقدر ما تنطبق على البلدان العربية الأخرى، **وثانيها** أسباب محلية لها علاقة مباشرة بالأوضاع في سوريا والعراق، **وثالثها** الموقف العربي من وحدة البلدين ويدخل في إطاره الموقف داخل الجامعة العربية، ويتمثل بشكل أساسي في «مشروع الضمان الجماعي العربي»، وهناك الأسباب التي تتعلق بمواقف الدول الكبرى وهي التي سنحاول دراستها في فصل لاحق مستقل يتناول بالتفصيل مواقف الدول الغربية من مشروع وحدة سوريا والعراق.

إن مقومات وحدة الأمة العربية حالة موضوعية، كما أن التجزئة والتفاوت حالتان موضوعيتان، ولهذا فإن الدعوة لتنظيم الكفاح على أساس قومي عام هي دعوة تستند إلى واقع موضوعي في الوضع العربي، وهو كون الجماهير العربية تشكل أمة واحدة، وكون الأقطار العربية تشكل وطناً واحداً. إن القوة الموضوعية المادية في هذه السمة موجودة في كل جزء من أجزاء الأمة العربية بغض النظر عن الوعي، وسيظل كل جزء، مهما فعل، وكيفما فكر جزءاً من كل ولن يصبح أمة قائمة بذاتها، ووطناً بذاته.

إن هذه الحقيقة موجودة في تاريخ كل قطر من الأقطار العربية، وموجودة في التراث الفكري والحضاري والروحي لجماهير ذلك القطر، وإنها موجودة في حدوده الجغرافية مع الأقطار الأخرى وارتباطاته المختلفة. كما أنها موجودة في مصادر قوته المرتبطة ارتباطاً عضوياً بمصادر قوة الأقطار الأخرى كما من ناحية مصادر الضعف.

ويمكن القول إن شرط الخروج من إسار الإقليمية، هو أن يضع قطر في مواقفه نصب عينيه النضال من أجل القضية القومية المركزية الموحدة التي حددتها البوصلة التي تشير إلى مركز الكفاح في النضال العربي العام على مستوى الأمة. ولا يتم هذا الخروج من إسار الإقليمية إلا حين يجد هذا الشرط تطبيقه الخلاق على أرضية الخصوصية القطرية، أو القول «إن الكفاح في كل قطر هو القاعدة فلن يخرج منه سوى العودة إلى إسار الإقليمية، أي الارتداد إلى إقليمية مستترة»(٥٩).

ويلاحظ الإنسان في الحياة العربية وجود ازدواجية قومية وطنية تتبدى بإشكالية التوفيق بين الانتماء للمجتمع العربي ككل والانتماء للمجتمع في القطر الواحد، الأمر الذي كوّن اتجاهات واضحة حول هذه الإشكالية: منها ما يؤمن سيادة الانتماء القومي على

---

(٥٩) منير شفيق، في الوحدة العربية والتجزئة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١١٣.

القطري أو الإقليمي، ومنها ما يرى الموازنة بينهما، ومنها ما يقول بسيادة الانتماء القطري الإقليمي. وهذا ما خلق تصورات متنوعة للوحدة العربية «الوحدة العربية للأمة العربية ـ وحدة المناطق العربية: وحدة المغرب، وحدة الهلال الخصيب، وحدة وادي النيل ـ وحدة الإقليم مع ذاته أي الإبقاء على الوضع الراهن: الأمة العراقية، الأمة السورية... إلخ»[٦٠].

ولم تأتِ هذه الإشكاليات في ما يتعلق بقضية قيام الوحدة العربية من فراغ وإنما هناك أسباب فرضت هذا الواقع وكرسته ويمكن إجمالها بالأسباب التالية:

١ ـ **ضعف الوعي القومي**: إن الوعي القومي العربي الذي يتمثل في شعور العرب بهويتهم القومية، وفي الولاء لفكرة إيجاد كيان سياسي مستقل وموحد لهم، تتنازعه وتنافسه، كما تختلط به أفكار ومفاهيم وولاءات أخرى تتراوح بين ولاء الفرد للعائلة أو القبيلة داخل الدولة العربية الراهنة، وولائه إلى الاشتراكية العالمية، أو وحدة الطبقة العاملة خارج حدود هذه الدولة، كما أن هناك عامل الدين الذي قد يختلط مفهومه لدى البعض بمفهوم القومية[٦١]. وعلى الرغم من أن شعبية شعار الوحدة العربية كبيرة لدى المواطن العربي، فإن الممارسة الوحدوية الحقيقية لا تحظى بالحماس ذاته الذي يحظى به الشعار. وإن هذه الحقيقة تتطلب بالمقابل أن تقوم الحركة الوحدوية بالتربية الوحدوية لأعضائها بالدرجة الأولى، وهي تربية لا تكتفي بشرح الفوائد من الوحدة وحسناتها فحسب، بل تعتبر أن هذه الوحدة بحاجة إلى نضال خاص بها، إلى تضحية أحياناً بالعاجل والراهن والمباشر لمصلحة الآتي والبعيد الأمد. والتربية الوحدوية الأصيلة هي تلك التي تشعر هذا المواطن بأن الوحدة حقيقة يومية، وبأن قيامها أو إخفاقها يعتمد عليه هو. وإن غياب التربية الوحدوية وبالتالي حلول التربية الحزبية الضيقة أو الشخصية أو الطائفية أو المذهبية يشكل واحداً من أبرز العوائق الذاتية لدى القوى الوحدوية[٦٢].

٢ ـ **الارتباط مع الغرب**: أما من الوجهة السياسية والاجتماعية، فنلاحظ أن الفئات العاملة بالسياسة كانت في أكثريتها ضعيفة الثقة بنفسها، وبإمكانات أمتها، بل يكاد بعضها يرى في الاستعمار قدراً لا يمكن للعرب أن يتخلصوا منه، ولا بد من مسايرته والاعتماد عليه.

وقد بقيت هذه الفئات ملتزمة بمقولة أن المشرق العربي يمثل نظاماً سياسياً وحضارياً مخترقاً اختراقاً كاملاً من قبل الدول الاستعمارية. وبحسب فكرة التبعية فإن المشرق العربي

---

(٦٠) الوحدة (المغرب)، السنة ١، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٨٥)، ص ٤٨.

(٦١) خلدون ساطع المصري، «حول الوحدة العربية،» المستقبل العربي، السنة ٢، العدد ١٠ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩)، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(٦٢) معن بشور، «العوائق الذاتية لدى الوحدويين العرب،» ورقة قدمت إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، ص ٥٦٥.

من حيث كونه منطقة هامشية تربطه بدول المركز الاستعماري علاقات غير متكافئة، جعلته عاجزاً عن تحقيق أهدافه باعتبارها تتعارض مع مصالح الاستعمار الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. ومن ميزات النظام السياسي المخترق بأن القوى الاستعمارية لا تقوم بإلحاقه بنظامها السياسي بالكامل ولكنها لا تتركه يفلت من قبضتها الخانقة أبداً، وفيها يعيش هذا النظام في مجابهة مستمرة متصلة مع القوى الاستعمارية المهيمنة. ووسط هذا النظام المخترق تختلط القضايا السياسية المحلية والقومية والإقليمية والدولية بعضها ببعض، بحيث لا يمكن فهم النظام السياسي للمجتمع المخترق ـ حتى على المستوى المحلي ـ من دون الرجوع إلى القوة أو القوى الاستعمارية المهيمنة. وأخيراً يبقى هذا النظام السياسي المخترق عبارة عن لعبة سياسية تلعبها القوى الاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية في تحالفات متبدلة متغيرة(٦٣). ورغم أن أحد أهم الأسباب لتعثر مسيرة الكفاح العربي لتحقيق الأهداف القومية يرجع إلى الاختراق الاستعماري لنظامه السياسي وتبعيته لدول المركز الإمبريالي، يمثل هذا السبب نصف الحقيقة، أما نصفها الآخر فيكمن في الأوضاع والقوى الاجتماعية التي سمحت لعلاقات التبعية وأعراضها المرضية بأن تستمر وتتجذر.

٣ ـ **ضعف البرجوازية العربية**: من أسباب عدم تحقيق الوحدة الضعف الاقتصادي والسياسي للبرجوازية العربية ككل، والتناقضات والحذر المتبادل بين البرجوازيات العربية أو الطبقات الحاكمة، بسبب التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي، وفي توزيع الثروات الطبيعية بين قطر وآخر كان يعطي الوحدة طابع السيطرة من قبل الطرف القوي على الأطراف الضعيفة، وبالتالي يمنع التوحيد بطريق سلمي. كذلك فإن ترؤس البرجوازية العربية، بصورة عامة، لحركة الوحدة ووضعها مصالحها في أساس هذه الحركة لم يكن ليخلق الحافز المحرك للجماهير الشعبية الواسعة للاشتراك النشيط والمباشر في النضال من أجل الوحدة(٦٤). وبما أن البرجوازية ضعيفة وغامضة الأطراف، فإنها لم تستطع أن تتخذ موقفاً حاسماً جذرياً ضد الاستعمار. لقد كانت ذات وجهين دائماً، تبدي للجماهير وجهاً، وللاستعمار وجهاً آخر، حاملة روح المساومة وأنصاف الحلول. ذلك شأنها قبل الاستقلال، أما بعد الاستقلال فقد تحولت إلى التفاهم مع الاستعمار ومعاداة الوحدة(٦٥). إذ ارتبطت مصالحها بالواقع المجزأ للوطن العربي انطلاقاً من إيمانها بالحرص على مصالحها المادية، وبالتالي فإن الوحدة العربية تعتبر نسفاً مباشراً لوجودها الطبقي.

٤ ـ **الصراع بين الأسر العربية**: تعتبر الولاءات القبلية ـ العشائرية ـ العائلية أكثر الولاءات التقليدية رسوخاً وتأثيراً في الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع العربي في الفترة

---

(٦٣) Brown, *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game*, p. 5.

(٦٤) **دراسات عربية**، السنة ٣، العدد ٩ (تموز/يوليو ١٩٦٧)، ص ٨٢.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: ياسين الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ٦٧ ـ ٧٧.

موضوع البحث، وتلك مسألة رافقت الهوية العربية قديماً وحديثاً، وتعارضت مع القومية العربية تاريخياً. وإن ذهنية معينة في المجتمع العربي هي التي أتاحت للأسر الحاكمة - الهاشميين والسعوديين - ولأمثالهم من أبناء الأسر الكبيرة أن يتزعموا الحركات السياسية في أكثر من كيان عربي، وتزعمهم من قبل للمجتمع العربي بوجه عام، هي الذهنية التي ولدتها قرون الاحتلال والانقسام والجهل بشكل عام. كانت الذهنية تحت وطأة هذه المصائب أضعف من أن تحكم على القضايا والرجال أحكاماً صائبة، مما أفسح المجال لأقلية متحكمة اجتماعياً وإدارياً وسياسياً متميزة من الشعب بالجاه والثروة والشهرة تحتكر السلطة. ورغم الوعي العام، لم ينضج هذا الوعي لدرجة يبدل الشعب معها مفاهيمه السابقة في الزعامة ويستبدلها بمفاهيم نامية متجددة. ظل الشعب يتأثر بالمركز الخاص الذي تتمتع به العائلات الكبرى، وظل ينظر إليها كرمز للنضال والحكم. وفي هذه الفترة سيطروا على الأحزاب والبرلمانات والمؤتمرات القومية. وعندما كانت المصالح الشعبية العامة تلتقي مع المصالح العائلية كان أولئك الزعماء يخدمون هذه المصالح بإخلاص، وفي حالة اختلاف المصلحتين ما كان هؤلاء الزعماء يترددون في تحقيق أي مصلحة خاصة، ومن هنا كان الهاشميون والسعوديون حريصين على دمج قضية بلدانهم بالمصلحة العائلية لتبدو العائلة وكأنها أساس من أساسات بنيان الدولة، لا نضال من دونه، فإن انقلب الميزان وسحب الأساس انهار بناء الدولة وخسر العرب قضيتهم[٦٦].

ومن هنا بقيت هذه الأسر تحسب حساب قوى الأسر الأخرى واشتداد نشاطها وتحسن أوضاعها وقوتها وترى في ذلك تهديداً مباشراً لمصالحها فلا تتورع عن إقامة العراقيل في وجه قوتها حتى تبقى متعثرة الخطوات في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وكانت هذه الأسر ترى أن أي اندماج بين قطرين من الممكن أن يؤثر في مصلحتها وحتى شخصيتها فلا تتوانى الأسر في إحباط أية حركة وحدوية إلا ما كانت تتفق ومصالح أسرتها[٦٧].

٥ - **القادة والحكام**: هناك سؤال يطرح نفسه بإلحاح وهو الكيفية التي يتنازل فيها الأفراد في دولة عربية عن بعض حقوق دولتهم وسيادتها في سبيل اتحاد عربي، وبخاصة وقد تأصل الشعور المحلي في أذهان كثير من الأفراد ممن لم يصلوا بعد إلى مراتب عالية من الوعي السياسي العربي. وهنا يتجلى موقف القادة العرب الذين لم يوجهوا أذهان الأفراد إلى الشعور بالولاء لهيئة أو لسلطة مركزية عربية اتحادية، بل عملوا على طرح ثقافة تعمل على تركيز أذهان الأفراد على دولهم الصغيرة وقيادتها، لأن الدول الراغبة في الاتحاد يتطلب من قادتها أن يقبلوا سلفاً بعض القيود على سيادة دولهم في سبيل المصلحة العربية.

---

(٦٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: أنيس صايغ، **الهاشميون والثورة العربية الكبرى** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص ٨٣ - ٩٤.

(٦٧) محمد عزة دروزة، **مشاكل العالم العربي: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية** (دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٥٣)، ص ١٦٧ - ١٦٨.

١ ـ الأسباب السورية في إخفاق الوحدة

كان موقف سوريا من الوحدة مع العراق محكوماً بجملة من الظروف والعوامل التي أدت إلى عدم الجدية في السير على طريق الوحدة مع العراق. ويأتي في مقدمتها التباين الواضح في الاتجاهات السورية في فترة الانقلابات العسكرية. فسوريا شأنها شأن باقي الأقطار العربية تتنازعها ثلاثة تيارات، تتفاعل وتتصارع بأشكال سافرة أحياناً وبأشكال مستترة في أحيان أخرى، وهي التيار القومي والتيار الإقليمي والتيار القطري. ويقوم التيار الأول على أساس تحقيق المزيد من التكامل والتنسيق بين البلدان العربية أملاً في الوصول إلى تحقيق الوحدة العربية، وصيانة الاستقلال الوطني، وتقليص قيود التبعية. ويجد هذا التيار مقوماته في اللغة المشتركة والتراث المشترك والآمال والطموحات الواحدة للأمة العربية. أما التيار الثاني فيرتكز على وجود بعض الروابط والعلاقات الخاصة الجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تجمع بين البلدان العربية التي تنتمي إلى أقاليم جغرافية واحدة مثل وادي النيل، والمشرق العربي. . . إلخ والتي من شأنها خلق تعاون أقوى وأوثق في ما بينها. أما التيار الثالث فيقوم على أساس تقنين التجزئة في الوطن العربي، وإقامة العلاقات بين البلدان العربية طبقاً لقواعد القانون الدولي باعتبارها دولاً مستقلة ذات سيادة(٦٨).

وانسجاماً مع هذه التوجهات العامة كانت سوريا في بدء عام ١٩٤٩ تعاني من أزمة سياسية حادة لم تعرف لها مثيلاً منذ أن تمتعت باستقلالها التام. وقد وجدت نفسها في أحرج المواقف لا تدري هل تولي وجهها نحو العراق وتقبل بالانضمام إليه في اتحاد فدرالي ظاهره براق من حيث اتقاء شر الخطر الصهيوني، وباطنه يكتنفه الغموض من حيث المحافظة على استقلال البلاد والخوف من النفوذ الأجنبي، أم تظل وفية لمبدأ النظام الجمهوري والحياة النيابية الديمقراطية اللذين اختارتهما لنفسها بملء إرادتها؟.

وما ان قام الانقلاب الأول بقيادة حسني الزعيم حتى توضحت هذه الاتجاهات، إذ كان **الاتجاه الأول** يتزعمه فارس الخوري ويؤيده لفيف من الساسة السوريين، ويدعو إلى إطفاء نيران الانقلابات العسكرية والعودة بالبلاد وبالتدريج إلى عهد دستوري جديد يكون لحقوق الإنسان فيه المقام الأول. **واتجاه ثانٍ** تزعمه أكرم الحوراني وميشيل عفلق وصلاح البيطار، وهو ينادي بانقلاب فوري مهما كلف الأمر. أما **الاتجاه الثالث** ويتزعمه رشدي الكيخيا وناظم القدسي زعيما حزب الشعب فيقول بوجوب انسحاب الجيش فوراً إلى ثكناته(٦٩).

---

(٦٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: علي الدين هلال، «ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية،» ورقة قدمت إلى: جامعة الدول العربية: **الواقع والطموح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٨٧ ـ ٩٢.

(٦٩) نذير فنصة، **أيام حسني الزعيم: ١٣٧ يوماً هزت سوريا** (بيروت: دار الأمانة، ١٩٨٣)، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

وهذه التيارات الداخلية انعكس موقفها على وحدة البلدين، فمنذ الأيام الأولى للنضال ضد الاستعمار الفرنسي كان التيار الجمهوري في سوريا قوياً إلى حد كبير، وكانت النخبة السياسية السورية تدرك جيداً موقعها من الصراعات العربية كهدف، بل ومركز، لأي دولة عربية كبرى تقام في قلب الوطن العربي. وعلى الرغم من وجود الشعور الجمهوري، انقسم السياسيون في سوريا في أواخر الأربعينيات انقساماً خطراً حول مسألة الوحدة مع العراق، ووقفت أطراف وشخصيات موقفاً مؤيداً لهذه الوحدة، في حين لجأت أطراف أخرى إلى تشجيع مصر والسعودية للتدخل بضغط مناوىء للعراق لتدعيم صفوف المعارضين للوحدة لمواجهة ضغط العراق الداعي للوحدة بين البلدين[70]. وحتى أنصار النظام الملكي لم يأخذوا زمام المبادرة بل اعتمدوا على الطلب إلى العراق أن يقدم على خطوة عملية متناسين أن سوريا بلد مستقل عضو في هيئة الأمم المتحدة وفي جامعة الدول العربية.

وحول مفهوم الوحدة أو الاتحاد كان الموقف منهما يختلف باختلاف وجهات النظر السياسية. فإن هناك من يطلب الوحدة الكاملة ويشترط لها اللامركزية، أي أن يكون هناك ملك واحد وإدارة واحدة، إلا أن المحافظات والمجالس البلدية يكون لها شيء من الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها المحلية. وقسم ـ وهو ضئيل ـ يريد الاتحاد ويرى أن يكون لسوريا مجلسها وهو ينتخب نائب الملك، فتكون السياسة الخارجية والعسكرية والمالية موحدة. والواقع أن السوريين لم يكونوا ينظرون في هذه المرحلة إلى الوحدة على أنها أكثر من حل لمشاكلهم الداخلية وإنهاء حكم العسكر.

وعلى رغم سيطرة العسكريين والمدنيين على مقاليد الأمور في سوريا أثناء حكم الحناوي، فقد بقيت هذه الاتجاهات المتنافرة واضحة. ففي أثناء مباحثات السوريين مع العراقيين حرص السوريون على التأكيد للجانب العراقي بأن مباحثاتهم تستهدف وضع الأسس للوحدة المقبلة، أما إقرار صيغة هذه الوحدة فإنه سيقع على عاتق البرلمان الذي سيتم اختياره في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩، غير أن هذا الموقف ما لبث أن تلاشى بمجرد التطرق إلى التفاصيل الخاصة بشكل الوحدة. وبالتالي عبّر أعضاء الوفد السوري عن وجهات نظر متباينة، فطالب بعضهم بضرورة احتفاظ سوريا باستقلالها السياسي ونظامها الجمهوري حتى بعد قيام الوحدة مع العراق، أما البعض الآخر فاقتصرت مطالبه «على بقاء الجيش والسياسة الخارجية في كل بلد مستقلين عن الجيش والسياسة الخارجية في البلد الآخر»[71].

والواقع أن اختلاف وجهات نظر أعضاء الوفد السوري المفاوض، لم تكن غير نموذج

---

(٧٠) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٦٤.

(٧١) Frye, ed., *The Near East and the Great Powers*, p. 161.

مُصغر لذلك الاختلاف الذي كان يكتنف الأوساط السياسية ككل، والمعبر عنه بصيغ تعكس إما تأييد فكرة الوحدة من حيث المبدأ أو معارضتها بشدة، بينما وقفت الدوائر الملكية والتجار والحالمون بدولة عربية كبرى، والمطالبون بتخطي صيغة الجامعة العربية ومواجهة التحدي والخطر الصهيوني، إلى جانب الصيغة الأولى.

وكان هناك اتجاه واسع وسط الجيش السوري يعارض الوحدة مع العراق، وقد أكد ذلك أسعد طلس الأمين العام لوزارة الخارجية وعديل سامي الحناوي، إذ قال إنه اجتمع إلى شخصية رسمية لم يحددها وطلب منها إبداء رأيها بشأن مشروع الاتحاد مع العراق، وقد أكدت هذه الشخصية (أن المشروع خطير والجيش السوري لا يطمئن إليه). وتأكدت هذه المعارضة من خلال إجراءات سامي الحناوي بالعمل على اعتقال عدد من كبار الضباط المعارضين للوحدة، وإبعاد عدد آخر منهم إلى أماكن بعيدة عن العاصمة دمشق(٧٢).

ومن العوامل المهمة التي وقفت حائلاً في وجه تحقيق الوحدة بين البلدين موقف القادة السوريين المعادي لهذه الوحدة. وقد تناولنا مواقف شكري القوتلي من مسألة الوحدة مع العراق في عدد من المواضع، إلا أن موقفه هذا لم يتغير حتى بعد إطاحته هو ونظامه. ففي حوار قام به زهير الكزبري مراسل صحيفة المصري القاهرية مع القوتلي أثناء إقامته في الإسكندرية أكد خلاله القوتلي مواقفه السابقة إذ قال لمحاوره: «نحن دعاة استقرار يوطد دعائم النظام الجمهوري ويحقق لسوريا ما حصلت عليه من مجد في تاريخها القريب ويصون سيادتها واستقلالها كما يعود لها مركزها المرموق بين الدول العربية. . .». وأكد أثناء اللقاء أن الطريق إلى تحقيق الوحدة هو تقوية كيان جامعة الدول العربية وجعلها أداة عملية لتحقيق الوحدة العربية. ووجه نداءً إلى الشعب السوري ناشده فيه الدفاع عن استقلاله ونظامه الجمهوري(٧٣). وكان أكرم الحوراني من الشخصيات السورية البارزة والتي عملت وبشكل دؤوب على الحيلولة دون تحقيق وحدة البلدين، فقد كان خصماً عنيداً للأسرة الهاشمية في العراق، ومطامعها في التوسع والسيطرة على سوريا، حتى انه يمكننا القول إنه كان والتيار السياسي الذي خلقه من حوله على الصعيدين المدني والعسكري وراء إفشال مشروع الاتحاد بين سوريا والعراق. إلا أن الحوراني كغيره من القادة السوريين يضع الحجج لمواقفه وبإطار سياسي، إذ اعتبر أن أسباب معاداته للهاشميين تعود إلى التخوف من دخول النفوذ الإنكليزي إلى سوريا، وبوضوح أكثر كان يتخوف من إقامة نظام ملكي في سوريا، واعتبر أن الدعوة العراقية للوحدة لم تكن جدية، ولو كانت كذلك فمن الأجدى تحقيق وحدة الأردن والعراق، ولم يكن هدفها من هذه الدعوة ـ بحسب رأي الحوراني ـ إلا استحداث

(٧٢) المصري، ٢١/١٢/١٩٤٩.

(٧٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصري، ٧/١/١٩٥٠.

عرش جديد في سوريا لعبد الإله الوصي على عرش العراق. وأكد الحوراني أن عبد الإله اتصل به عام ١٩٥٠ بواسطة صحافي لبناني - لم يذكر اسمه - «عارضاً عليه مبلغاً مالياً كبيراً، لا ليعمل بنشاط من أجل تحقيق اتحاد البلدين بل لقاء وقوفه موقفاً حيادياً من هذا المشروع»(٧٤).

وعن موقف فارس الخوري المعروف بعلاقاته مع الهاشميين من الدعوة للوحدة بين سوريا والعراق، فقد نقل عوني عبد الهادي عن صحيفة **الأهرام** القاهرية أن مراسلها في دمشق التقى مع فارس الخوري في تموز/ يوليو ١٩٤٩، فأكد الخوري كأغلب القادة الآخرين رفضه للوحدة بين العراق وسوريا، معتبراً أن العقبات الكثيرة تحول دون تحقيق الوحدة، وأولها اختلاف أنظمة الحكم. وقد سأله مراسل **الأهرام** سؤالاً فيه شيء من التعجب في ما يتعلق بموقفه من الوحدة إذ قال له: «لكنكم معروفون بالدعوة للوحدة والتعصب لها، فقد دعوتم من قبل إلى اتحاد سوريا والعراق». وقد أجاب الخوري: «عندما دعوت إلى هذا الاتحاد كانت سوريا بين براثن النفوذ الفرنسي ولم يكن أمامنا وسيلة للتخلص من هذا النفوذ إلا بالاتحاد مع العراق... أما الآن وقد زال شبح النفوذ الفرنسي، وتمتعت سوريا باستقلالها، ومارسته في ظل دستورها، فلم يعد هناك مبرر للسير وراء هذه الوحدة بعد أن زالت أسبابها». وذهب إلى أبعد من ذلك بالقول: «إن التحالف الاقتصادي يتطلب إجراءات كثيرة نظراً لبعد المسافة بين البلدين وإن بدت الحدود بينهما واحدة»(٧٥). وحتى عادل أرسلان فقد تطرقنا إلى موقفه المؤيد لوحدة سوريا والعراق بعد إزاحته عن السلطة في سوريا باعتباره وزيراً لخارجية حسني الزعيم، أما موقفه أثناء وجوده في الوزارة فقد اتسم بمحاولته تحميل العراق مسؤولية فشل الوحدة بسبب ارتباطه بمعاهدة مع بريطانيا، واعتبر «أن جل اهتمام سوريا بالوحدة هو رغبتها بالحصول على مساعدات عسكرية»(٧٦). وهذه الازدواجية السياسية في موقف بعض القادة السوريين آنذاك أكدها مزاحم الباجه جي أثناء محاكمته أمام المحكمة العسكرية بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق، إذ اتهم هؤلاء الزعماء بالكذب والنفاق، فعندما يكونون في الحكم لا يهتمون بأمر العراق ولا يحاولون الاتصال بساسته، ولكن موقفهم هذا يتغير حين يكونون خارج السلطة في بلادهم حيث يبدأون حملة من الاتصالات مع المسؤولين العراقيين لكي «يساعدوهم في مؤامراتهم»(٧٧).

---

(٧٤) مصطفى دندشلي، **حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي**، تعريب يوسف جباعي ([بيروت]: المؤلف، ١٩٧٩ -)، ج ١: **الأيديولوجية والتاريخ السياسي**، ص ١٥٥.

(٧٥) قاسمية، **عوني عبد الهادي: أوراق خاصة**، ص ١٧٠.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٧١.

(٧٧) العراق، وزارة الدفاع، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ٢٢ ج (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٨ - ١٩٦٢)، ج ٢، ص ١٣٩.

أما مواقف قادة الانقلاب الثلاثة فقد تناولناها مفصلاً في فصل سابق، إلا أننا نحاول أن نبرز التناقض الواضح في مواقف الزعيم. فإثر انقلابه ـ كما رأينا ـ اندفع نحو العراق للعمل على إقامة أوثق العلاقات، في حين غيَّر موقفه بعد استتباب الأمور الداخلية لصالح نظامه، ويؤكد ازدواجية موقفه ما نقلته صحيفة القبس الدمشقية في عددها الصادر بتاريخ ٥ تموز/ يوليو ١٩٤٩ إذ قال الزعيم أن «نوري السعيد قدم إليّ يهنئني بمجرد أن توليت مقاليد الأمور، ولا شك أنه كان يظن أنه سيظفر بالموافقة على ضمّ سوريا إلى العراق في ظل العرش الذي يتولاه الأمير عبد الإله. . .»(٧٨).

ولتفهم موقف الشيشكلي من الوحدة العربية يتطلب الأمر شيئاً من الدقة، فقد كان يعلن وفي مناسبات متعددة تمسكه بالوحدة الشاملة لا الوحدة الجزئية، وكان يبرر وجوده في السلطة بمعارضة الهلال الخصيب. ولكن إذا تأملنا أقواله نلاحظ أنها كانت تفلت منها عبارات تدل على نزعته القطرية، فقد كان يتحدث دائماً عن ضرورة سيادة الأمة السورية، وذهب في تمجيد الوطن الإقليمي إلى حد القول بأن «سوريا شبيهة ببروسيا العرب وانها ستعمل على تحرير العالم العربي من الاستعمار»(٧٩). ويقول نوري السعيد ان الشيشكلي كان ايديولوجياً و«على علاقة وثيقة بمفهوم سوريا الطبيعية الخاصة بالحزب السوري القومي الاجتماعي لذلك كان خصماً لأماني هاشميي العراق»(٨٠). لكن الوثائق البريطانية تؤكد أن الشيشكلي لم يكن ملتزماً بأي مبدأ سياسي ثابت، فحتى الحزب السوري القومي لم يسلم من إجراءاته الفاشية. فقد أغلق الصحيفة الناطقة بلسان الحزب القومي السوري، وبدأ بمضايقة زعيمه عصام المحايري. إلا أنه على الرغم من هذه الإجراءات فإنه يرفع الشعارات التي يطرحها الحزب القومي السوري من جهة، ويدعو إلى الوحدة العربية الشاملة من جهة أخرى، وجل اهتمامه كان ينصب على كيفية الحصول على الدعم المالي من البلدان العربية وخاصة السعودية(٨١).

والحياة النيابية في سوريا كانت تنتابها المشاكل، إذ من المعروف أن كل مرشح يطرح خطته الانتخابية السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتسلح بها في الانتخابات. وعملية الانتخابات كان الهدف منها هو انتقاء شخص أكثر مما هو إبداء رأي، وكان الناخبون يعتمدون على الأسماء في اختيار مرشحيهم وليس على أساس الفكر أو المبدأ الذي يحمله

(٧٨) القبس، ٥/ ٧/ ١٩٤٩.

(٧٩) صلاح العقاد، المشرق العربي، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨: العراق، سوريا، لبنان (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٦)، ص ٩٦.

(٨٠) جوردون هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، ط ٢ (بيروت: دار الجماهير، ١٩٦٨)، ص ٢١٧.

(٨١) لمزيد من التفاصيل، انظر: F.O. 371/10104/52, E: 1015, 11 July 1952, الوثيقة محفوظة في مكتبة الأسد.

المرشح، والبرامج السياسية التي يهتم بها المرشحون لا تلعب الدور الذي تلعبه في البلاد الديمقراطية، ولا سيما وقد ثبت للناخبين بعد طول تجارب «إنه من السهل على المرشحين عندما يصبحون نواباً أن ينفضوا أيديهم من تلك الوعود لهم بعد أن استطاعوا أن يضمنوا أصواتهم. . .»[٨٢]. لذا يمكن القول إن الفوز بالنيابة لم يكن دليلاً على التفوق في العلم والمقدرة الوطنية والثبات في المواقف، وإنما هو تأمين الطرق الموصلة إليها، وكانت أغلب المواضيع التي تعالج في المجلس النيابي تعالج بروح العاطفة والحماس وسرعة الانفعال أكثر مما تعالج بالعقل والتفكير والروية.

وعدم الجدية داخل البرلمان السوري يمكن أن يوضحها الموقف من مشروع الاتحاد السوري ـ العراقي الذي نوقش في الجمعية التأسيسية أواخر عام ١٩٤٩. فقد كان الأمل قوياً في أن تسوي مسألة انتخابات الجمعية التأسيسية مسألة الوحدة بشكل حاسم، ولكنها باءت بالفشل، إذ أعرب مؤيدو الاتحاد ومعارضوه عن وجهات نظرهم، إلا أنهم اختلفوا حول المادة الأولى من الدستور المقترح التي تقتضي شرحاً لشكل الحكومة السورية، وقد خشي الزعماء السوريون أي نوع من الأزمات فحاولوا الحفاظ على الجو هادئاً إزاء هذه المسألة المهمة والمثيرة للفرقة. وكانت مسألة الاتحاد المتقلبة هي الأولى بين القضايا التي واجهها النواب، فقد كانت مواقفهم إزاء الوحدة يشوبها التردد في أغلب الأحيان، إذ كان النائب ينتقل وخلال عدة جلسات من المؤيد إلى المعارض وأحياناً يقف على الحياد[٨٣].

ولم يبذل جهد كالجهد الذي بذل في سوريا لمحاربة الاتحاد السوري ـ العراقي، ومع أن العوامل كثيرة، فإن عامل الحرص على الحكم والسلطان من قبل الحكام كان في المنزلة الأولى بين تلك العوامل، فقد اتخذوا من وجود النظام الملكي في العراق حجة للهجوم على الاتحاد، ولم يكن السوريون مستعدين للتنازل عن جمهوريتهم المستقلة، البعيدة عن المعاهدات التي كبل بها العراق، وقد حول الحكام من هذه القضية وعمموها بأن أي اتحاد بين البلدين يعمم مفعول المعاهدة الإنكليزية ـ العراقية على سوريا. ولم يذهبوا إلى الاجتهاد المعاكس المعمول به دولياً وهو «أن سوريا ستشمل بحريتها العراق وتنجيه من أغلاله التي فرضتها المعاهدة»[٨٤]. وهذا التخوف على الاستقلال خلق آراء متعددة حول شكل الدولة المتحدة. ففي حين فضل فريق دولة ثنائية الشكل تحتفظ فيها سوريا بشكل حكمها الجمهوري، توقف

(٨٢) حبيب كحالة، ذكريات نائب (دمشق: المضحك المبكي، ١٩٦٢)، ص ٩ ـ ١٠.

(٨٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي وبشكل خاص محاضر جلسات الجمعية التأسيسية، الجلسة الرابعة في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، ص ١٣٥ ـ ١٣٨، ومحاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الثانية، الجلسة الثالثة عشرة، ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٥٥، ص ٤٢٢ ـ ٤٢٤ وغيرها من جلسات المجلس.

(٨٤) جلال السيد، **حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها** (بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٣)، ص ٣٤٩.

آخرون عند توحيد الجيشين والسياسة الخارجية، وحتى الأوساط الملكية والعناصر السورية الاقتصادية والتجارية المؤيدة للوحدة كانت تخشى من سريان مفعول المعاهدة العراقية ـ البريطانية على سوريا.

وعلى الرغم من العلاقات الجيدة بين البلدين والتي سادت فترة حكم الحناوي، إلا أن قادة هذا الانقلاب لم يستطيعوا إنجاز الوحدة بين البلدين، فقد كان واضحاً للحكومة السورية أن أي اتفاق قد يتم التوصل إليه مع العراق يستطيع الجيش أن يطيحه باسم الاستقلال الوطني.

ويمكن القول إن معارضي الاتحاد قد اتخذوا من مسألة الاستقلال والمعاهدة ورقة قوية يتعاملون بها مع أي محاولة وحدوية بين البلدين. فوفقاً لقواعد القانون الدولي فإن سريان مفعول المعاهدة العراقية ـ البريطانية على العراق لا يعني تعميمها على سوريا، إذ إن أثر المعاهدات يقتصر على الإقليم الخاص بالدولة المتعاقدة قبل قيام الوحدة. ونرى أن انضمام الدول ناقصة السيادة إلى وحدة سياسية مع بلدان عربية كاملة السيادة من شأنه أن يعجل بنهاية الاستعمار، لأن الدولة المستعمرة بدلاً من أن تواجه دويلة ضعيفة تستطيع أن تملي عليها شروطها، سوف تتعامل مع دولة قوية لها من وسائلها ما يكفل إنهاء الاستعمار بأسرع وقت.

٢ ـ الأسباب العراقية في إخفاق الوحدة

كان لأوضاع العراق السياسية السيئة دور كبير في عدم تحقيق الوحدة، وقد بات معروفاً للسوريين أثرها في ابتعاد الشعب السوري عن الوحدة مع العراق، حيث اتسم الوضع السياسي بالجمود وعدم اتجاهه اتجاهاً جيداً في الإدارة، وعدم احترام الحريات السياسية والفردية، مقرونة بأحوال البلاط الملكي وما يحيط به من أوضاع. ويقول باتريك سيل، إن صبري العسلي زعيم الحزب الوطني قد أبلغه أن العديد من السياسيين السوريين كانت لهم مناقشات خاصة مع العراق حول موضوع الوحدة وقد اتفقوا على السير في طريقها «لكن السياسيين العراقيين كانوا دمى في أيدي البريطانيين الذين لم يكونوا بحق يرغبون في الوحدة»[(٨٥)].

وفي الوقت الذي كانت فيه سوريا تعاني عدم الاستقرار السياسي، كان العراق مقبلاً على خطة مجهولة العواقب في ظل معركة سياسية شديدة بين الاتجاه العروبي في العراق وخصومه، أي بين القائلين بالتعاون العربي وتوثيقه في إطار جامعة الدول العربية، والقائلين

(٨٥) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٣)، ص ١١٦.

بفكرة الاتحاد أو الوحدة بين أقطار معينة[٨٦]. وهناك اتجاهات عراقية تدافع عن الجامعة وتدعو إلى تطويرها باتجاه تحقيق الوحدة، وتعتبر أن الوحدة من الصعب تحقيقها، ولا بديل للوحدة إلا الاتحاد، لأن الاتحاد ينسجم مع أوضاع البلدان العربية. فالعراق الذي يتألف من عناصر وطوائف ارتضت المواطنة العراقية لا يستطيع هضم الوحدة الاندماجية. ولذلك «فإن الاتحاد الذي يقوم على الإبقاء على الكيانات المستقلة وتعاونها في المصالح المشتركة والخطر المشترك هو أضمن وسائل التعاون وأبقاها»[٨٧].

وقبل التطرق إلى مواقف الساسة العراقيين من الوحدة، لا بد من إلقاء نظرة على مواقف نوري السعيد من هذه القضية، إذ كان الطابع العام لوزارات نوري السعيد هو الارتباط مع الدول من خارج المنطقة العربية. وقد اتفق الكثيرون ممن كتبوا عن تاريخ العراق في العهد الملكي أن نوري السعيد هو مخطط أو مهندس السياسة العراقية. فقد كان تأثيره واضحاً في سياسة العراق، حتى في الأوقات التي لم يشترك فيها في الوزارة بنفسه، فإنه لم يكن بعيداً عن السلطة سواء عن طريق أتباعه أو من خلال رئيس الدولة باعتباره مستشاراً له. فلم يكن نوري السعيد جاداً ولا مخلصاً في كل ما طرحه من شعارات وما قدم من مشاريع للوحدة، وكل ما كان يقوم به هو مجرد إلهاء للجماهير. ولعل الأمر يتوضح عن موقف نوري من الاتحاد العراقي ـ السوري عام ١٩٤٩ ومعارضته له «بحجة فقدان العرب صوتاً في الأمم المتحدة، أو عام ١٩٥٤ بحجة إفلاس الخزانة العراقية»[٨٨].

ولم يحظ نوري السعيد بمحبة واحترام الأوساط العربية خارج العراق أو داخله وكان يتبنى القضايا العربية كلامياً، ويعلن أنه والقضية العربية من معدن واحد. وكان يمارس الضغط على الأقطار العربية وخاصة سوريا لتحذو حذوه. ويرفض معالجة المسائل العربية إلا من الزاوية الإقليمية الضيقة، وربط نفسه بعجلة المصالح البريطانية والهاشمية، بحيث لم يعد يستطيع أن يعالج القضايا العربية العامة أو العراقية الخاصة كرجل دولة حر. ولعله ما من زعيم عربي آخر (ربما باستثناء الأمير عبد الله) نال القدر نفسه من سخط الجماهير بسبب سيطرته الطويلة على مقدرات الأمور في بلاده، والسيطرة على السياسة الخارجية، وبالرغم من ذكائه وحنكته[٨٩].

ومن المعروف بأن أولى خطوات الزعيم حسني الزعيم كانت التقارب مع العراق، إلا أن موقفه تبدل وبسرعة، إذ اتجه إلى مصر والسعودية. هذا التحول المفاجىء عُزيَ إلى

(٨٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: أوراق نبيه العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، أوراق عربية، الملف رقم ٨/ ٤٣٦.

(٨٧) خليل كنه، **عراق الغد** (بيروت: مطبعة سميا، [د.ت.])، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٨٨) الروسان، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٤.

(٨٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: أنيس صايغ، **في مفهوم الزعامة السياسية: من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر** (صيدا؛ بيروت: جريدة المحرر؛ المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

الطريقة السيئة التي تعامل بها نوري مع الوضع، فهو خلال زيارته لدمشق بعد الانقلاب «عامل الزعيم وكأنه شخص أدنى منه مستوى»(٩٠).

ويمكن القول إن في مقدمة الأسباب التي أفشلت مشروع الاتحاد السوري ـ العراقي عدم جدية وإخلاص نوري السعيد ورغبته في الاتحاد. ويؤكد هذا ما قاله عبد الجليل الراوي أثناء محاكمته أمام محكمة الشعب بتاريخ ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨، «إن نوري السعيد لا يعمل للاتحاد، وإن نوري لا يؤمن إلا بما يؤمن به الإنكليز، وهؤلاء لا يؤمنون بالاتحاد، إلا إذا كان تحت رحمتهم والسوريون بهذا الوضع لا يؤمنون»(٩١). وأكد هذا باتريك سيل الذي ذكر على لسان خالد العظم «أن نوري تظاهر بأنه يعمل للاتحاد ولكن في أعماقه كان يفكر كرجل إنكليزي»(٩٢).

قيّم عزة دروزة مساعي العراق الوحدوية بقوله: إن كثيراً من رجالات العراق البارزين يقفون من الحركات العراقية الاتحادية «موقف التحفظ واللامبالاة، وإنها كانت متصفة بصفة المساعي والرغبات الشخصية والمطمح الأسروي أكثر منها بالصفة الجماعية التي يدعمها شعور قوي»(٩٣).

وتساءل باتريك سيل عن قوة الرغبة في الوحدة في الأوساط العراقية الرسمية فأكد أن الدليل يشير إلى أن السياسيين العراقيين الذين حملوا موضوع الوحدة على محمل الجد هم قلة، فعبد الإله وحده كان يضطرم برغبة شديدة في الحصول على عرش سوريا، إذ إن القضية السورية شغلت الجزء الأكبر من تفكيره، ولكنه بدا عاجزاً عن الوصول إلى خطوة فعالة لتحقيق مطامحه. وقد استحسن نوري السعيد الموضوع إلى حد خلق شاغلاً خارجياً كبيراً لهم، ولربما اعتبر نوري السعيد أن أموال الرشوة المصروفة في سوريا لم تضِعْ بل صرفت في محلها، إذ كان انتباه الوصي قد تحول بذلك عن الشؤون الداخلية. وقد صرح مسؤولون عراقيون كبار بأن نوري والوصي كانت لهما خلافاتهما على سوريا، وإن نفوذ نوري الكابح هو الذي كانت له اليد الطولى في موقف العراق المتردد. وفي زمن حكم الحناوي بشكل خاص انتظر العراق مبادرة من سوريا، وبدا السياسيون العراقيون أمثال فاضل الجمالي أكثر تحمساً من نوري بالنسبة للمطامع الهاشمية في سوريا مستغلين أحياناً شكوك نوري ليتآمروا

---

(٩٠) Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, p. 408.

(٩١) العراق، وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ٤.

(٩٢) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ١١٥.

(٩٣) محمد عزة دروزة، الوحدة العربية، مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته والعقبات التي تقف في طريقها ومعالجاتها والمراحل التي يجب أن يسار فيها إلى تحقيقها (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٥٧)، ص ٦٠٥.

مع الوصي ضده، وفي الحقيقة تأثرت حماستهم لإقامة الوحدة مع سوريا برغبتهم في كسب مساندة الوصي لهم على مسرح السياسة الداخلية. ولكن «تفهم نوري للسياسة السورية كان أكثر عمقاً من تفهم الوصي أو الجمالي، فبإمكانه أن يحدد بشكل أدق مدى الدعم السوري للمشروع، وعلى العكس فإن عبد الإله كان لا يجد صبراً في الإصغاء لأناس آخرين وكانت معلوماته محدودة جداً»(٩٤).

ويؤكد خليل كنة الخلافات بين نوري السعيد والوصي عبد الإله حول تطور الأوضاع في سوريا، مما انعكس بالتالي على سياسة العراق تجاهها. فعلى الرغم من أن العراق وجد نفسه طرفاً في الخلاف على سوريا، لم يتبنَّ سياسة صريحة وجريئة، والسبب في ذلك يعود إلى اهتمام الوصي بسوريا في حين كان نوري السعيد يعارض اتجاه الضم أو الاتحاد، وإنما يدعو إلى إقامة حكومة في سوريا صديقة للعراق، وكان يردد دائماً «أن الكيان الذي يشيد بالمال يهدم بالمال أيضاً»(٩٥) وقد أدى موقف نوري هذا إلى فتور بالعلاقات بينه وبين الوصي. واستمر نوري على موقفه من سوريا وعدم تحمسه للوحدة طيلة الحكم الملكي، وموقف نوري هذا كان معروفاً لدى جميع من عملوا لمشروع الاتحاد السوري ـ العراقي. وعندما كان الوصي يرغب في صرف أموال للمعارضين السوريين المؤيدين له، كان نوري السعيد ـ صاحب الأغلبية البرلمانية ـ يُعارض فكرة الصرف بدعوى «أنه خيالي يؤدي إلى إفلاس العراق ولا يمكن أن يتحقق المشروع»(٩٦). ومن رأي نوري السعيد أن الساسة السوريين الممالئين للأمير لا يمكن أن يعطوا وصولات بالمبالغ التي يقبضونها مما يجعل الأمير في موقف حرج إذا جرى التدقيق في كيفية صرف المبالغ على المؤامرات في سوريا(٩٧).

والوثيقة العراقية التي وزعها نوري السعيد نفسه والتي تدور (حول مجرى الحوادث المتأتية من الانقلاب في دمشق بما يتعلق بالحكومة العراقية ومحاضر المقابلات الخاصة) تظهر وبشكل جلي عدم جدية ساسة العراق وبشكل خاص نوري السعيد في مسألة تحقيق الوحدة بين البلدين. فرغم اعتراف نوري السعيد بالحماس لدى الشعب السوري للوحدة، فقد جاء في المذكرة أن نوري السعيد اعترض على عقد الاتفاقية العسكرية بحجة عدم وجود سياسة خارجية معروفة للحكومات السورية، مدعياً أن للعراق سياسة خارجية واضحة، وبدلاً من تطمين الوفد السوري المفاوض حول عدم شمول سوريا بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية أخذ

---

(٩٤) سيل، المصدر نفسه، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(٩٥) خليل كنه، **العراق: أمسه وغده** (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص ٢٣٠.

(٩٦) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٤ (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤)، ج ٩، ص ٧٨.

(٩٧) عبد الجبار محمود العمر، **الكبار الثلاثة: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في ١٤ ساعة** ([بغداد]: مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، [١٩٩٠])، ص ١١٦.

نوري يؤكد على التزام العراق بالمعاهدة التي تحتم استشارة بريطانيا في أي اتفاقية تعقدها الحكومة العراقية مع الحكومة السورية[٩٨].

وجاء في المذكرة وصف للمقابلة بين نوري السعيد وفارس الخوري في دمشق يوم ١٦ نيسان/ ابريل ١٩٤٩، إذ إن فارس الخوري دعا إلى التقارب بين البلدين بغض النظر عن المعارضة العربية، في حين أكد نوري السعيد أن هذا العمل لا يصح أن يأتي عن طريق العراق الذي يشعر بضرورة استشارة الحكومات العربية الأخرى. وفي أثناء اللقاء بين نوري السعيد وحسني الزعيم في دمشق أكد نوري التزام العراق بالمعاهدة، ودعا إلى توقيع ميثاق أوسع من حلف بين دولتين، أي يتناول كل أقطار الشرق الأوسط ويشمل أمور الدفاع وتشترك فيه الأمة العربية بمجموعها. وقد أكدت الوثيقة العراقية مدى التزام السوريين بالوحدة مع العراق، إذ قال نوري السعيد «إن هؤلاء الرجال من زعماء سوريا كانوا مجمعين على ضرورة تقارب القطرين السوري والعراقي بشكل من الأشكال، وعلى أن لا يعبأ لبعض الحكومات التي تعارض هذا التقارب وذلك لأن بقاء سوريا على وضعها الحاضر سوف يؤدي إلى ضعفها وانهيارها تجاه مطامع تلك الفئات»[٩٩].

ويرى جلال السيد أن هناك فئات في العراق تنظر إلى الوحدة من جانب اقتصادي، إذ ترى أن الوضع الاقتصادي في العراق أمتن، فهو منتج للنفط والزراعة وهو أفضل مما هو في سوريا، وكانت تلك الفئات «لا تريد إشراك السوريين في خيرات العراق التي تصبح ملكاً مشاعاً لشعب الاتحاد عند تحقيقه»[١٠٠]. أما باتريك سيل فإنه يرى أن مصالح العراق الحقيقية لم تكن واسعة جداً، إذ ليس لديه فائض من الفلاحين يود توطينهم ولم يكن يطمع بثروة سوريا. لقد كان حكامه يريدون وبالدرجة الأولى أن يؤمّن سلامة أنابيب نفطه عبر سوريا، وبالدرجة الثانية أن يكسب مدخلاً إلى البحر الأبيض المتوسط وبهذا يحرر تجارته من الاعتماد على البصرة. وقد اهتم أيضاً في أن يمنع سوريا من الوقوع تحت سيطرة دولية معادية يمكن أن تهدد أمنه وتكبح نفوذه في منطقة الهلال الخصيب، ولكن وبما أنه «يمكن الدفاع كلياً عن هذه المصالح بشيء غير الوحدة السياسية للبلدين، فإن العراق جرى وراء مُثل الوحدة بعزيمة فاترة»[١٠١].

ويلاحظ أن سيل كان يعمم الأسباب على بعض المسؤولين العراقيين وأبناء الشعب، وكأن مواقفهم واحدة متحدة، ولم يحاول الفصل بين مواقف كل من الطرفين، التي اتسمت بالتضارب في أوقات ومواقف عدة تطرقنا لبعضها في صفحات سابقة.

---

(٩٨) «مجرى الحوادث المتأتية من الانقلاب في دمشق بما يتعلق بالحكومة العراقية، ومحاضر المقابلات الخاصة،» **الشرق الأوسط**، ٢١/١/١٩٨١.

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) جلال السيد، **حزب البعث العربي** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٣)، ص ١٦٠.

(١٠١) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٣٥٠.

رابعاً: النزاعات العربية وفشل الوحدة

استعرضنا عند دراستنا للمشاريع الوحدوية موقف كل من مصر والسعودية من مشاريع الوحدة ولا بد من دراسة موقف الأردن، باعتباره دولة عربية كانت لها اهتمامات بالأوضاع في سوريا من منطلق رغبة ملكها في تحقيق الوحدة مع سوريا من جهة، وباعتبار أن ملكها ملك هاشمي يتولى السلطة فيها من جهة أخرى. فعندما طرح مشروع توحيد سوريا والعراق في عهد العقيد الحناوي، انتدبت الحكومة السورية نجيب الأرمنازي للاتصال بالملك عبد الله والتعرف على موقفه في حالة عقد اتحاد أو وحدة بين البلدين. وبعد انتهاء المباحثات صرح الملك عبد الله بأنه يعترف لسوريا بحق تقرير مصيرها، لكنه أضاف أنه لن يسمح بتدخل بعض الجهات في شؤون سوريا الداخلية[١٠٢]. إلا أنه لم يحدد هذه الجهات التي لا يرى ضرورة لتدخلها في شؤون سوريا، إلا أن الحكومة الأردنية وعلى صفحات جريدة **النهضة** أخذت تهاجم المشروع وتعتبره «مضراً في مصلحة العرب». كما عبرت عن رفضها لمشروع الاتحاد من خلال رسالة بعث بها توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩ إلى وزير خارجية بريطانيا، وجاء في الرسالة أن مشروع الاتحاد (مصطنع) ويشكل خطراً على الأردن، وأنه سيؤدي إلى عدم الاستقرار بين البلدان العربية، وقد علق أليك كركبرايد (Alec Kirkbride) المعتمد البريطاني في عمان على هذه الرسالة أن «وجهة نظر الأردن تقوم على أن الخطوة الطبيعية هي عقد الاتحاد بين الأردن وسوريا، وأن اتحاد العراق وسوريا لا يملك مقومات النجاح»[١٠٣].

ومن أجل إبلاغ الحكومة السورية عن موقف الأردن من فكرة الاتحاد قام الملك بتوجيه رسالة إلى هاشم الأتاسي حملها إليه محمد الشريقي وزير الأردن المفوض ومندوب الملك إلى دمشق. وقد تحدث الشريقي في مؤتمر صحافي عن فحوى الرسالة، التي جاء فيها أن الملك يطالب السوريين بأن يتمسكوا بقرارات المؤتمر السوري الذي عقد في دمشق في آذار/ مارس ١٩٢٠، واقترح «عقد مؤتمر مماثل لمؤتمر عام ١٩٢٠ يضم ممثلين عن سوريا والأردن وفلسطين ليقرر الوحدة السورية أولاً، وبعدها يجري البحث في مسألة اتحاد هذه الدولة مع العراق»[١٠٤].

وأثناء اللقاء الذي تم بين عوني عبد الهادي والملك في عمان بتاريخ ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩ عبر الملك عن موقفه من المشروع ووصف عوني موقف الملك بقوله: « . . . وكان يتدفق كالنهر في حديثه عن الاتحاد السوري ـ العراقي. وقال: لماذا يريدان أن

---

(١٠٢) أرسلان، **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، ج ٢: ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠، ص ٨٩٥.

(١٠٣) «صفحات من تاريخ الأردن الحديث: أضواء على الوثائق البريطانية،» **الرأي** (الأردن)، ٢٢/ ٤/ ١٩٨٤، الحلقة ١٢.

(١٠٤) **القبس**، ١٩/ ١٠/ ١٩٤٩.

يتحدا ولم يشاورني أحد في الأمر، كأني غير موجود. . . وسألني كيف يفكرون بتنظيم هذا الاتحاد؟ فقلت: إن الفكرة ترمي إلى إيجاد دولة متحدة يرأسها الملك فيصل الثاني إما بصفته ملك العراق وإمبراطور الدولة العربية المتحدة وإما بصفته ملك الدولة المتحدة فقط. فقال كيف يكون هذا؟ يريدون أن يلعبوا بطالب ما يزال تلميذاً صغيراً في المدرسة؟ إني لا أمكنهم من ذلك أبداً وإذا عزموا على ذلك فإني سألحق جبل الدروز وأمشي حتى. . . لمنفذ على البحر. وإذا لزم الأمر فإني أحارب العراق. وهنا قلت لجلالته: لكنْ العراق لا يحارب جلالتك. . . قال ولكن لماذا لا يكلموني؟ لماذا لا يفكرون باتحاد معي؟ قلت: إن الناس يحبون المجهول فعبد الإله مثلاً يعتصم بالصمت وجلالتك تكثر من التصاريح. . .»(١٠٥).

وعندما قام الملك عبد الله بزيارة بغداد في الفترة بين ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ و٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، وبعد عودته من بغداد بعث أليك كركبرايد المعتمد البريطاني في عمان برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية جاء فيها أن وزير خارجية العراق مزاحم الباجه جي قال للملك إن الأردن هو أحد العوامل المعيقة لعملية توحيد البلدين؛ وقد رد عليه الملك «أنه من الطبيعي أن تتحد الأجزاء السورية أولاً، ولكن إذا حدث أن تحركتم نحو سوريا فالجيش الأردني سيصل قبلكم إلى دمشق»(١٠٦). وختم كركبرايد برقيته بقوله: إنه أبلغ الملك أن بريطانيا تعارض بشدة استعمال القوة لإحداث تبدلات في الشرق الأوسط، ومن الأفضل عدم التدخل في شؤون سوريا.

وتقول الدوائر الوثيقة الاتصال بالقصر الملكي في عمان آنذاك أن أعوان الملك عبد الله أخذوا يواصلون مباحثاتهم مع ساسة العراق، وقد عبروا خلالها عن الرفض الأردني القاطع لأي محاولة للوحدة بين سوريا والعراق، لأن هذا الاتحاد يبقي الأردن دولة صغيرة ليس لها منفذ على البحر، وإن اتحاد الأردن وسوريا أقرب إلى المنطق لأن دولتين صغيرتين تستطيعان تأليف دولة كبيرة جديدة في الشرق الأوسط، في حين أن اتحاد سوريا والعراق سيحدث تضخماً في العراق وتضاؤلاً في مملكة الأردن فيصبح هدفاً سهلاً للصهيونية التي يخشى ساسة العراق عدوانها على سوريا(١٠٧).

وقد توترت العلاقات بين عمان وبغداد رغم أن عبد الإله يعتبر أن عمه عبد الله عميد الأسرة الهاشمية. ففي أثناء زيارة الملك عبد الله لبغداد في نيسان/ ابريل ١٩٥٠ عقد اجتماع بين الجانبين العراقي والسوري، وفي هذا الاجتماع اتهم الملك عبد الله العراق بالاعتداء على حقه الطبيعي في سوريا، ورد عليه عبد الإله إن السوريين هم الذين يرحبون بالوحدة مع

---

(١٠٥) قاسمية، عوني عبد الهادي: **أوراق خاصة**، ص ١٧١.

(١٠٦) «صفحات من تاريخ الأردن الحديث: أضواء على الوثائق البريطانية،» **الرأي**، ٢٣/ ٤/ ١٩٨٤، الحلقة ١٣.

(١٠٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: **المصري**، ٤/ ١/ ١٩٥٠.

العراق. وقد غضب الملك من هذا القول وأبلغ الأمير عبد الإله أنه سيقاوم ذلك بقوة جيشه، مما اضطر مزاحم الباجه جي إلى القول: «أنا أتحدى جلالتكم وأقول من الآن ان العراق سينظر عند ذلك في قضية المملكة الأردنية وتقرير مصيرها»[١٠٨].

واستمر الملك عبد الله في معارضته لوحدة سوريا والعراق من خلال تأكيده على أهمية وحدة سوريا والأردن. فأثناء الاجتماع الذي عقد في عمان بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠ بين الملك عبد الله وناظم القدسي رئيس وزراء سوريا وفوزي سلو وزير الدفاع السوري، تحدث الملك عبد الله عن المخاطر الصهيونية، ودعا إلى وحدة سوريا والأردن للتصدي لهذه المخاطر. فقد أبدى استعداد الأردن للموافقة على أي نظام سياسي يختاره الشعب السوري. ودعا السوريين إلى الابتعاد عن مصر. وقد رد الدكتور ناظم القدسي بالقول: «وقد كنا نحن السوريين حجة تستغل لإظهار العرب بمظهر المختلفين فدولة تقول إننا منحازون إلى صفها ودولة أخرى تقول إن سوريا إلى جانبنا. والذي جئنا من أجله هنا أن يعلن أننا لا نعمل إلا لمصلحة العرب، ولسنا نتبع هذا الفريق أو ذاك...». واعتبر القدسي أن أي عدوان صهيوني لا يمكن التصدي له من دون قوة مصر، إلا أن الملك عاد وأكد أن وحدة سوريا والأردن هي الحل، وادعى أن العراق موافق على هذا المشروع وأعلن عن استعداد العراق للمساعدة في وحدة بين الأردن وسوريا، وبالتعاون مع العراق[١٠٩]. وقد بقي سوء التفاهم قائماً بين عمان وبغداد طيلة حكم الحناوي، والفترة الأولى من حكم الشيشكلي، الذي ما إن بدأ يعمل على تركيز السلطة بيده وأصبح مشروع الاتحاد السوري ـ العراقي بعيد المنال حتى بدأت العلاقات بين الطرفين تعود إلى طبيعتها.

خامساً: ميثاق الضمان الجماعي العربي والوحدة السورية ـ العراقية

مع أن حديث الدفاع العربي المشترك كان متصلاً في تقدير الرأي العام العربي بنكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وكان الزعماء العرب يستغلون العاطفة القومية في دعوتهم إليه، ففي حقيقة الأمر إن فكرة الضمان الجماعي العربي كانت مختمرة في فكر المسؤولين العراقيين، ويظهر ذلك واضحاً من خلال المذكرة التي قدمها نوري السعيد إلى المستر ريتشارد كيزي وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، وذلك على إثر المقابلة التي تمت بين نوري السعيد وبين المستر كيزي في القاهرة عام ١٩٤٢. يؤكد ذلك الدكتور سيد نوفل بقوله: «إن هذه الفكرة أوضح ما تكون في أذهان الذين دعوا منذ بداية الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء

(١٠٨) أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، ج ٢: ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠، ص ٩٩١.
(١٠٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الله بن الحسين (ملك الأردن)، مذكرات الملك عبد الله، ط ٥ (عمان: المطبعة الهاشمية، ١٩٧٠)، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٧.

وحدة عربية تامة أو اتحاد عربي، بل إن الذين سعوا إلى الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى في مباحثات إنشاء الجامعة قد دعوا إلى وحدة الدفاع العربي بعد أن يتحقق لهم ما يبتغون. وقد تحدث بهذا نوري السعيد المبشر بالهلال الخصيب إلى المستر ريتشارد كيزي. . .»(١١٠). كما ظهرت فكرة الضمان الجماعي مجدداً عام ١٩٤٣ أثناء مشاورات الوحدة العربية بين مصر والعراق، فقد طرح نوري السعيد أثناء مشاوراته مع مصطفى النحاس أن «يكون التعاون بين الدول العربية الراغبة في ذلك في المجالات السياسية ويشمل الدفاع، والشؤون الخارجية وحماية الأقليات، والشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية»(١١١).

وأثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام عاد الحديث عن فكرة الضمان الجماعي، فقد طرح مصطفى النحاس أمام الوفود العربية نتائج مشاوراته الثنائية مع الأطراف العربية التي اشتركت في المشاورات، وكان في مقدمة ما طرحته بعض الوفود العربية مسألة التعاون السياسي(١١٢).

وسوريا هي الأخرى كانت سباقة في طرح هذا الموضوع، فقد طرح سعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا ضرورة التعاون في المجالات الدفاعية، إذا ما تعرضت إحدى الدول العربية للخطر(١١٣). ولكن كان من الصعب تحقيق هذا الاقتراح السوري في ذلك الوقت نتيجة لمعارضة السعودية ولبنان اللذين اعتبراه انتقاصاً من سيادتهما، ولأن بعض الدول العربية لها ارتباطات تعاهد مع بريطانيا (العراق، مصر) أو احتلال البعض منها (الأردن وسوريا ولبنان)(١١٤).

ولكن بعد أن تأكد أن المواجهة العسكرية بين البلدان العربية والمنظمات الصهيونية في فلسطين أمر لا مفر منه، رأت الحكومة السورية برئاسة جميل مردم، ضرورة إعادة النظر في إيجاد نظام دفاع مشترك بين دول الجامعة التي لها اهتمامات بقضية فلسطين، وذلك عندما قدم الوفد السوري لمجلس الجامعة العربية اقتراحاً يطالب بعقد معاهدة تحالف سياسي وعسكري بين دول الجامعة العربية. وقد جاء في هذا الاقتراح أن ميثاق الجامعة العربية قام على أساس التضامن الوثيق بين الدول العربية، إلا أن هذا التضامن لم يتخذ شكل التزامات حقوقية من النوع الذي ترتبط به الدول العربية ذات المصالح السياسية والعسكرية الموحدة، كما أن العالم يتمخض عن سلسلة من الأحلاف «فلا يسع الدول العربية أمام هذه الأحلاف

---

(١١٠) سيد نوفل، العمل العربي المشترك: ماضيه ومستقبله (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨)، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(١١١) ملخص محاضر جلسات مشاورات الوحدة العربية، الجلسة الأولى، ص ١ ـ ٢.

(١١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه.

(١١٣) محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، الجلسة الثالثة، ص ٢٦.

(١١٤) نوري السعيد، استقلال العرب ووحدتهم: مذكرة في القضية العربية مع إشارة خاصة إلى فلسطين ومقترحات رامية إلى حل نهائي مربوط بها نصوص جميع الوثائق المتعلقة بالقضية (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٣)، ص ١٠.

إلا أن تعقد في ما بينها حلفاً سلمياً يحفظ استقلالها إزاء الكتل التي هي في طور التكوين، ويكون مبنياً على أساس وحدة المصالح في الحقلين السياسي والعسكري. . .»[١١٥]. كما قدم الدكتور إبراهيم عاكف الآلوسي عضو الوفد العراقي إلى اجتماعات الجامعة في دورتها التاسعة اقتراحاً إلى مجلس الجامعة دعا فيه إلى تشكيل لجنة عسكرية لمعالجة الوضع العسكري على أرض فلسطين في ذلك الوقت[١١٦]. إلا أن الاقتراحين السوري والعراقي لم يلقيا الاستجابة الكاملة وأحيلا إلى اللجنة السياسية التي أضافتهما إلى وثائق الجامعة العربية.

وجاءت حرب عام ١٩٤٨ لتؤكد ضعف مقدرة جامعة الدول العربية على تجميع أو تكتيل كل إمكانيات الدول الأعضاء بها، واستخدامها لتحقيق هدف واحد، حتى ولو كان ذلك هو المواجهة مع إسرائيل، مما أدى إلى فقدان الثقة من جانب العرب في الجامعة وقدرتها وكاد يصيب الجامعة بالشلل. وأظهرت هذه الحرب ضرورة العمل على تحقيق أمنها خاصة في ظل تضخيم الانتصار الإسرائيلي وتزايد الشكوك المتبادلة بين الدول والقيادات العربية.

وكان لانقلاب حسني الزعيم وتدخل الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام أثره في الهجوم الذي شنه فاضل الجمالي وزير خارجية العراق على الجامعة وأمينها العام في المجلس النيابي في ٣ أيار/ مايو ١٩٤٩. وقد حدد مشكلات الجامعة في مشكلتين: الأولى هي مشكلة الدول العربية نفسها، فدول الجامعة العربية ليس لها سياسة واحدة ولا جاهزية واحدة، ولا ظروف واحدة، لأن نظم الحكم والمسؤوليات المحلية للحكومات العربية تختلف من دولة إلى أخرى، ولا يمكن لدولة مهما كانت مندفعة في مشروع ما أن تحمل بقية الدول العربية على السير معها. أما المشكلة الثانية فهي مشكلة الأمانة العامة، فقد حدد الجمالي دور الأمانة بحفظ السجلات وتبليغ القرارات إلى الدول الأعضاء، ثم عرّج بهجومه على الأمين العام بقوله: «إن شخصية عزام باشا السياسية لا تستطيع ولا تريد أن تذوب في شخصية عزام باشا الموظف في جامعة الدول العربية، فسلطات الأمين العام هي بيت الداء وسبب الفوضى والارتباك، وإن عزام يعمل كرئيس دولة مستقل فوق وزراء خارجية دول الجامعة»[١١٧]. وطالب في نهاية مداخلته بتعديل نظم الجامعة. كما سارع نوري السعيد في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩ بتقديم مذكرة إلى الجامعة دعا فيها إلى تقليص صلاحيات الأمانة العامة للجامعة وضرورة العمل على تعديل الأنظمة الداخلية للجامعة[١١٨].

وبالإضافة إلى النتائج التي تمخضت عنها حرب فلسطين وهجوم المسؤولين العراقيين

---

(١١٥) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات دور الاجتماع العادي السابع لمجلس الجامعة، الجلسة العاشرة، ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٨، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

(١١٦) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات دور الاجتماع العادي التاسع لمجلس الجامعة، الجلسة الثالثة، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨، ص ٤٠ ـ ٤١.

(١١٧) الروسان، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨**، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(١١٨) حكيم، **ميثاق الجامعة والوحدة العربية**، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

على الجامعة العربية، كان للمحاولات المتكررة التي أخذت تبذلها أنظمة الحكم العراقية والسورية لإقرار صيغة محددة للاتحاد بين البلدين أثرها في التعجيل في طرح فكرة مشروع الضمان الجماعي. فخلال اجتماعات الجامعة العربية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩ تحركت الحكومات العربية (مصر والسعودية ولبنان) المناوئة لفكرة الوحدة بين سوريا والعراق لإحباطها، فأعيد مجدداً طرح فكرة الضمان الجماعي العربي كبديل لفكرة الوحدة السورية ـ العراقية، ولكن فكرة الضمان الجماعي لم تطرح هذه المرة من قبل العراق ـ كما بيّنا ـ وإنما طرحت هذه المرة من قبل السعودية وتبنتها مصر وأيدها كل من لبنان واليمن، انطلاقاً من وحدة الهدف والغاية التي تجمعهم، وهي معارضة أي اتحاد بين سوريا والعراق. وقد حاول كل من لبنان ومصر والسعودية بحث موضوع الاتحاد السوري ـ العراقي فرفض ناظم القدسي رئيس وزراء سوريا، وهدد بالانسحاب وكان رده حاسماً، مما دفع المندوب السعودي إلى الرد عليه قائلاً: «ما دمت خائفاً من اليهود وتريد ضماناً من العراق، فليكن أكثر من ذلك ضماناً جماعياً تشترك فيه مصر والسعودية والأردن ولبنان. أليس اشتراك هذه الدول وخاصة مصر التي تملك من الإمكانيات أكثر مما يملكه العراق، أضمن من ضمان دولة واحدة. فلم يجب القدسي وطلب استشارة دمشق»[(١١٩)]. وأيده في دفاعه نوري السعيد رئيس وزراء العراق ورئيس وفده إلى اجتماعات الجامعة، إذ اعتبر هذا التصرف من قبل مجلس الجامعة «منافياً لروح ونص المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية»[(١٢٠)].

وأمام إصرار الوفد السوري على عدم أحقية مجلس الجامعة في بحث التقارب السوري ـ العراقي ودعم نوري السعيد لموقف القدسي دعماً قوياً، بادرت مصر بطرح أفكارها وتصورها لما يجب أن يكون عليه شكل التعاون بين البلدان العربية. فأعلنت بأن التصدي للخطر الإسرائيلي لا يكفله توحيد دولتين يختلف فيهما نظام الحكم، ودرجة الاستقلال، وبالتالي فإن جامعة الدول العربية هي الإطار الذي يتيح للعرب تبني فكرة بديلة تستند إلى العمل العسكري الموحد بدلاً من الاتحادات الثنائية[(١٢١)].

وقد أثار مشروع الضمان جدلاً حاداً في الأوساط السياسية المصرية، إذ اعترض بعض السياسيين المصريين على المشروع، واعتبروه مشروعاً لا فائدة لمصر منه، لعدم وجود خطر يهدد مصر من جانب إسرائيل، وإن تحالف مصر مع البلدان العربية لن يصيب مصر منه غير الغرم المالي، ولوّحوا بتفضيل التحالف مع دولة أو دول كبرى كإنكلترا أو الولايات المتحدة[(١٢٢)].

---

(١١٩) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات دور الاجتماع العادي الحادي عشر لمجلس الجامعة، الجلسة الثالثة، ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩، ص ٦٤.

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات دور الاجتماع العادي الحادي عشر لمجلس الجامعة، الجلسة السادسة، ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩، ص ٢٥٨.

(١٢٢) **الثقافة** (القاهرة) (٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩)، ص ٥١ ـ ٥٣.

وهكذا تتضح عناصر تلك المشكلة التي تشعبت بين اتجاهات ثلاثة: اتجاه يدعو للاتحاد الثنائي بين سوريا والعراق، واتجاه ثانٍ نحو الضمان الجماعي وهذا المشروع قررت اللجنة السياسية إرجاءه هو الآخر، إذ نهضت ضده مشكلة خضوع بعض الدول العربية للنفوذ الاستعماري وخشية الدول التي استقلت من الدخول في منطقة هذا الضمان. وبقي الاتجاه الثالث وهو يقول: بتحالف مصر مع إنكلترا وهذا هو محور السياسة المصرية، بل محور سياسة إنكلترا في الشرق العربي كله.

وتنفيذاً للقرار المبدئي الذي اتخذه مجلس الجامعة بجلسته بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩ بشأن قيام ضمان جماعي عربي بين الدول العربية تشكلت لجنة من مندوبين عن كل دولة لوضع صيغة المشروع، على أن تضم إليها عند التطرق إلى القضايا العسكرية والاقتصادية خبراء مختصين من كل دولة، ثم تعرض نتيجة عملها على اللجنة السياسية تمهيداً لعرضها على مجلس الجامعة(١٢٣).

وتنفيذاً لهذا القرار عقدت لجنة الضمان الجماعي العربي أولى جلساتها بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩ برئاسة عبد الخالق حسونة وكيل وزارة الخارجية المصرية آنذاك. وقدم في هذه الجلسة عدة مشاريع من البلدان العربية التالية: العراق، سوريا، لبنان، مصر، تبين تصورات حكومات هذه الدول لمفهوم الضمان الجماعي، وتأثر مشروع كل حكومة بمواقفها ومصالحها الخاصة.

وقد عبر المشروع العراقي عن وجهتي نظر حكومتي العراق والأردن، وكان من مبادئه المحافظة على الالتزامات المترتبة على المعاهدات والاتفاقات الدولية التي ارتبط بها المتعاهدون، والتركيز على الاهتمام بميثاق الأمم المتحدة في ما يخص النزاعات الدولية، وتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة في حالة ممارسة الدفاع المشترك، وتأليف لجنة استشارية عسكرية دائمة من رؤساء الأركان لجيوش الدول المتعاقدة(١٢٤).

أما المشروع الذي تقدم به الوفد السوري فقد دعا إلى إقامة اتحاد عربي شامل بين البلدان العربية باعتباره الوسيلة الوحيدة للضمان الجماعي العربي، وإن إقرار مبدأ الوحدة يجب أن يكون سابقاً لبحث مشروع الضمان الجماعي العربي(١٢٥).

---

(١٢٣) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات دور الاجتماع العادي الحادي عشر لمجلس الجامعة، الجلسة السادسة، ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩، ص ٢٦٠.

(١٢٤) انظر نص المشروع العراقي في: جميل عائد علي الجبوري، «العراق وجامعة الدول العربية، ١٩٤٣ ـ ١٩٥٨،» (أطروحة دكتوراه، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث، ١٩٨٢)، الملحق رقم (١٣)، ص ٤٦٧ ـ ٤٦٨.

(١٢٥) انظر نص المشروع السوري في: المصدر نفسه، الملحق رقم (١٤)، ص ٤٦٩.

أما مشروع لبنان فقد ركز على النواحي الاقتصادية أكثر من غيرها كما أكد على احترام استقلال البلدان العربية بعضها للبعض الآخر[١٢٦].

وجاء المشروع المصري مختلفاً عن المشاريع الثلاثة إذ أبرز دور جامعة الدول العربية في ميدان الدفاع المشترك، وجاء متفقاً مع المشروع اللبناني في كثير من المبادىء التي تضمنها، وقد خالف المشروع العراقي ذي الاتجاه الغربي، حيث اعتبر المشروع المصري الضمان الجماعي العربي هو الأساس بعيداً عن الأحلاف الغربية[١٢٧].

عند النظر في المشاريع العربية الأربعة المقدمة إلى لجنة الضمان الجماعي يتضح لنا مدى التناقض والاختلاف بينها فقد كانت تمثل ثلاثة اتجاهات واضحة هي:

الاتجاه الأول: يمثل كل من مصر والسعودية واليمن ولبنان، ويدعو هذا الاتجاه إلى ضرورة قيام ضمان جماعي عربي يعتمد اعتماداً كلياً على الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية، وعدم ربطه بأية أحلاف أجنبية.

الاتجاه الثاني: يمثل كل من العراق والأردن، وكان أصحاب هذا الاتجاه يؤيدون قيام ضمان جماعي عربي كجزء من حلف عسكري لدول منطقة الشرق الأوسط. ويعتمد هذا الحلف على مساندة الدول الغربية ضد المعسكر الاشتراكي.

الاتجاه الثالث: ويمثل سوريا، وكانت ترغب في قيام وحدة أو اتحاد بينها وبين العراق، ولما حالت بعض البلدان العربية دون تحقيق ذلك، دعت إلى قيام اتحاد عربي موسع يجمع البلدان العربية كلها باعتبارها الأساس الذي لا مناص منه لتحقيق الضمان الجماعي العربي.

١ ـ آراء سوريا والعراق في مشروع الضمان الجماعي العربي

كنا قد ذكرنا الحديث الذي أدلى به المندوب السعودي أمام جامعة الدول العربية والذي دعا فيه إلى ضمان جماعي بين سوريا وغيرها ضد إسرائيل. ورد ناظم القدسي رئيس وزراء سوريا الذي قال بضرورة العودة إلى الحكومة السورية لإقرار هذا الموضوع. وبعد عودته إلى دمشق والاتصال بالمسؤولين السوريين أدلى بتصريح لوكالة الأنباء العربية حول مشروع الضمان قال فيه: «إنه لا يقتصر على الترحيب بهذا الميثاق وإنما يرحب بما هو أقوى من ذلك». وصرح أسعد طلس أحد أعضاء الوفد السوري: «إننا لا نريد أن تتكرر الأخطاء التي وقعت على فلسطين، وعليه فإذا وافقت الدول العربية على ميثاق السلامة فإننا نريد ميثاقاً فعّالاً»[١٢٨].

(١٢٦) انظر نص المشروع اللبناني في: المصدر نفسه، الملحق رقم (١٥)، ص ٤٧٠ ـ ٤٧١.
(١٢٧) انظر نص المشروع المصري في: المصدر نفسه، الملحق رقم (١٦)، ص ٤٧٢ ـ ٤٧٣.
(١٢٨) الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨، ص ١٢٣.

وبعد عودة الوفد السوري إلى مجلس الجامعة العربية اجتمع مجلس الوزراء السوري لمناقشة نتائج اجتماعات مجلس الجامعة واللجنة السياسية، وقد تحدث رشدي الكيخيا في مجلس الوزراء، ودعا إلى استمرار العمل من أجل وحدة سوريا والعراق. وتحدث عادل العظمة إلى المجلس عن المساعي التي بذلها مندوب السعودية يوسف ياسين وبعض السوريين المقيمين في مصر ضد مشروع الاتحاد، واعتبر «أن الهدف من مشروع الضمان هو عرقلة مساعي الوحدة بين البلدين»[١٢٩]. وهناك أوساط سورية معارضة وأخرى مؤيدة لمشروع الضمان، رغم قناعة الجميع أن هدف مصر من طرح المشروع هو عرقلة الاتحاد السوري ـ العراقي. وإن أهم مبرر يقدمه أنصار مشروع ميثاق الضمان هو أنه يؤدي إلى اشتراك الدول العربية الأعضاء في الجامعة في هذا المشروع مما يحقق قوة أكبر. وكان ناظم القدسي الذي تولى رئاسة الوزارة عند وقوع الانقلاب الثالث يميل إلى وجهة النظر هذه. وكان «أنصار حزب البعث والحزب العربي الاشتراكي يشكون في نوايا حزب الشعب وفي العديد من النواب المستقلين الذين أتت بهم انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩»[١٣٠]. ورأى شكري القوتلي الذي كان يقيم بمصر أن مشروع الضمان الجماعي ضرورة حيوية للبلدان العربية، واعتبر أن الغاية من هذا المشروع ذات نواح ثلاث، فهو من الناحية السياسية يضمن الوحدة بين صفوف العرب، ومن الناحية العسكرية يحول دون وقوع أي عدوان على سوريا أو البلدان العربية الأخرى. أما فوائده الاقتصادية فيساعد على تحسين الأوضاع الاجتماعية بموجب ميثاق الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة[١٣١].

وفي هذه الفترة عين العراق موسى الشابندر وزيراً مفوضاً في سوريا بدلاً من عاكف الآلوسي الذي فشل في تقريب وجهات نظر السوريين والعراقيين، كما أن النشاطات السياسية أخذت تتصاعد في البلدين وخاصة وجود العديد من الشخصيات السياسية العراقية في دمشق قبل انعقاد الجمعية التأسيسية، فضلاً عن أن وجود العقيد عبد المطلب الأمين كملحق عسكري عراقي في دمشق كان يحظى بتأييد الوصي ودعمه، لكن رغم هذه الجهود أخذت تبرز «اتجاهات سورية تدعو إلى تأييد مشروع الضمان والابتعاد عن الاتحاد السوري ـ العراقي»[١٣٢]. وتعتبر هذه الأوساط أنه طالما كان الهدف من الاتحاد هو التصدي للخطر الصهيوني، فإن مشروع الضمان يقدم بديلاً قوياً من الاتحاد، ويبعد سوريا عن الاتحاد مع الهاشميين، ويوفر لسوريا الأمن ويبعدها عن التضحية باستقلالها ونظامها الجمهوري.

---

(١٢٩) أوراق عادل العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، أوراق سورية، الملف رقم ٩٢٩/٥٣.

(١٣٠) فضل الله أبو منصور، أعاصير: مذكرات عن خفايا الانقلابات السورية الأربعة، كتبها شاهد عيان أسهم في تخطيط الأعمال الانقلابية وفي تنفيذها، حقائق ووثائق لم تنشر بعد ([دمشق: د. ن.، ١٩٥٩])، ص ٨٩.

(١٣١) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصري، ٢١/١١/١٩٤٩.

(١٣٢) المصري، ٧/١٢/١٩٤٩.

وأبرز مجلس الوزراء السوري اهتمامه بالمعاهدة المقترحة، فشكل لجنة وزارية من وزراء الدولة والعدلية والخارجية والداخلية لوضع صيغة تعبر عن وجهة النظر السورية بمشروع الضمان الجماعي. وبعد إقرار هذه اللجنة للصيغة اجتمع مجلس الوزراء وقام بإقرارها وتسليمها إلى عدنان الأتاسي ممثل سوريا في اللجنة السياسية التي شكلتها الجامعة، وطالبته بضرورة التنسيق مع البلدان العربية لإخراج هذا المشروع إلى الحياة. ولكن رغم تأييد سوريا للمشروع من حيث المبدأ، إلا أن هناك ملاحظات على الخطوط العامة للمشروع المصري عبر عنها عادل العظمة وزير الدولة «بأن المشروع المصري لا يفي بالغاية المتوخاة من مشروع عظيم كهذا»(١٣٣). والملاحظات السورية على سبب طرح المشروع، ودوافع مصر فيه أكدتها اجتماعات مجلس الجامعة العربية. ففي العاشر من نيسان/ ابريل ١٩٥٠ عقد المجلس اجتماعاً دورياً برئاسة خالد العظم وقد أحيلت المعاهدة إلى لجنة خاصة اشترك فيها مندوبو البلدان العربية الأعضاء مع خبرائهم العسكريين، فبدأت اجتماعاتها بروح التماهل، إذ أخذ العسكريون المصريون يماطلون لدرجة أن الوفود العربية بدأت تشك في عزم حكومة مصر على إنجاز إتمام هذه المعاهدة وإبرازها إلى الوجود. واستمرت المماطلة في اجتماعات لاحقة، وقد علق خالد العظم على عدم الجدية في إظهار هذا المشروع، بقوله: «ان هناك عواطف عدائية بين مصر والعراق كان لها أثرها، كما أن السعودية التي تبنتها وعملت لها لم تستهدفها بالذات بقدر ما استهدفت منع سوريا من الاتحاد مع العراق، كما أن مصر كانت وبشكل دائم تهدد بالانسحاب من معاهدة الضمان الجماعي كلما أرادت فرض إرادتها وسيادتها على سائر الدول العربية، وتجاوزت ذلك مرة إلى التهديد بالانسحاب من الجامعة نفسها»(١٣٤).

وبعد التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٠(١٣٥) جرت مناقشة في المجلس النيابي السوري لهذه المعاهدة، وتحدث رئيس الوزراء السوري أمام البرلمان ورأى أن الهدف الأول من عقد هذه المعاهدة هو إيجاد تضامن عربي

---

(١٣٣) القبس، ١٠/١١/١٩٤٩.

(١٣٤) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ٣ ج، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ج ٢، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(١٣٥) وقعت خمس دول عربية على المعاهدة بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٠ وهي سوريا والسعودية ولبنان ومصر واليمن، أما العراق فلم يوقع على الاتفاق في البداية لأنه فشل في حمل الدول العربية على الأخذ بالمبادىء الأساسية التي قام عليها مشروعه. إلا أن العراق عاد عن قراره ووقع على المعاهدة في ٢ شباط/ فبراير ١٩٥١ بعد موافقة مجلس الجامعة على اقتراح العراق بتشكيل هيئة استشارية عسكرية من رؤساء الأركان العرب. وهو اقتراح سبق أن رفضته البلدان العربية، إلا أن المعاهدة لم تصبح سارية المفعول إلا في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٥٢ بعد أن مضى خمسة عشر يوماً على إيداع تصديق الدولة الرابعة على المعاهدة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. عبد الحميد محمد الموافي، **مصر في جامعة الدول العربية: دراسة في دور الدولة الأكبر في التنظيمات الإقليمية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠**، تقديم عز الدين فودة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣)، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

صحيح بين البلدان العربية، وخطوة جريئة نحو الوحدة العربية، إلا أنه عاد وأكد «أن على سوريا الاعتماد على نفسها في صد أي عدوان والمحافظة على استقلالها، لأن المعاهدة لا يمكن أن تضمن ذلك»[١٣٦]. وفي جلسة ٣٠ أيار/ مايو ١٩٥١ للمجلس النيابي تحدث النائب مصطفى السباعي وأكد أن هذه المعاهدة يجب أن يكون الهدف منها صد أي عدوان إسرائيلي وأن لا تستغل لمصلحة أي جهة أو كتلة، واعتبرها خطوة عملية في سبيل الوحدة العربية. أما النائب أحمد علي كامل فقد تساءل عن مدى جدية الزعماء العرب في تحقيق الهدف من عقد هذه المعاهدة[١٣٧].

٢ ـ العراق ومعاهدة الضمان الجماعي

اضطر المسؤولون العراقيون إلى مجاراة القادة العرب الآخرين المعارضين لوحدة سوريا والعراق بالقبول بمشروع الضمان الجماعي العربي، لأن معارضتهم هذا التيار العربي الرسمي العريض سوف تؤدي إلى تفجير الصراع السياسي الخفي بين الجانبين بشكل علني، مما ينعكس بالتالي على الخطوات الوحدوية المزمع إعلانها مع سوريا، لذلك فإن الموافقة على تلك الأفكار التي طرحها الوفد المصري من حيث المبدأ تأتي في إطار الحرص العراقي على الهدف الاستراتيجي تجاه سوريا. فضلاً عن محاولات أخذ زمام المبادرة أحياناً لكسر طوق العزلة الذي فرضته الأحداث على النظام العراقي بعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

وكانت هذه الموافقة العراقية ترتكز على أساس أن هذا الموقف سوف لن يكون له أي تأثير في سير الخطط العراقية ـ السورية المشتركة بشأن الوحدة، إذ إن حجم مساهمة العراق في وضع الصيغة النهائية لفكرة الضمان تحددها بوضوح تلك المقترحات التي تقدمت بها الحكومة العراقية إلى الجامعة العربية، وتلك الآراء التي أبداها وفدها خلال المناقشات المستفيضة[١٣٨]. وقد وصف أحمد الشقيري موقف نوري السعيد في هذه الاجتماعات بقوله: إن نوري السعيد لعب «دوراً بارزاً في مسخ هذا المشروع فكان في كل جلسة يأتي بنص جديد، ثم يعود ليعدل ما كتب، وينتهي في النهاية بشيء جديد...»[١٣٩] حتى ان الوفود أصبحت تجاريه في طروحاته حتى تعطيه فرصة لخروج العراق من الحظيرة العربية.

---

(١٣٦) محاضر جلسات المجلس التأسيسي، الجلسة الثانية والعشرون، ملحق الجلسة الثالثة والعشرين، ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٠، ص ٤.

(١٣٧) محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي الخامس، الدورة الاستثنائية الثالثة، الجلسة الثالثة، ٣٠ أيار/ مايو ١٩٥١، ص ٨٧.

(١٣٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: الجبوري، «العراق وجامعة الدول العربية، ١٩٤٣ ـ ١٩٥٨،» ص ٢٣٥ ـ ٢٤٣.

(١٣٩) الشقيري، حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب، ص ١١٦.

ورددت صحيفة **لواء الاستقلال** هذا الرأي حين أوضحت أن فكرة الضمان الجماعي العربي المطروحة من قبل مصر لا يمكن أن تقابل إلا بالترحيب، لكن ذلك لا يعني أنها يمكن أن تؤدي إلى النتائج نفسها التي قد تترتب على إعلان أي خطوة وحدوية أو اتحادية بين قطرين عربيين أو أكثر. ورأت الصحيفة أن العلل العربية لا يمكن معالجتها إلا بالوحدة الشاملة، وإن لم يتيسر ذلك بين جميع الأجزاء مرة واحدة فليكن بين العراق وسوريا. وشككت بنيات طارحي المشروع بقولها: إن «عربون هذا الجد يتمثل في مؤازرة فكرة الاتحاد بين القطرين العراقي والسوري، وكل معارضة لهذا الاتحاد تدل على الهزل والتمسك بسياسة التخاذل»[١٤٠].

ولم يتوقف موقف النظام العراقي المعارض لمشروع الضمان على ما جرى في أروقة الجامعة، بل إن أوساطاً عديدة عارضت هذا المشروع، واعتبرته خطوة في منع اتحاد سوريا والعراق. فالصحف العراقية لم تستقبل ميثاق الضمان الجماعي بالحماسة التي استقبل بها في مختلف الأقطار العربية، وإن كانت نشرت جميع الأنباء والمناقشات التي دارت حوله. وقد عدت بعض هذه الصحف الميثاق (ألعوبة)، وحذرت الساسة العراقيين منه، حتى ان جريدة **صوت الفيحاء** البصرية أشادت في مقالها الأول بموقف العراق من الوحدة العربية وتحدثت عن مشروع الاتحاد السوري ـ العراقي وقالت: «لكن المنافع الشخصية والغايات الذاتية التي ابتليت بها الأمة العربية وأعمال الساسة التي تتجه اتجاهاً بعيداً عن منافع الأمة العربية وخدمتها». وهاجمت الصحيفة بعض البلدان العربية وفي مقدمتها مصر والسعودية باعتبارهما طرفين عربيين أساسيين معارضين لوحدة سوريا والعراق. أما صحيفة **اليقظة** العراقية، فقد تحدثت عن القوى المعارضة لوحدة البلدين وأضافت: «ولم يخطر على بال أبداً أن بين المسؤولين من العرب... من يقف من فكرة الاتحاد السوري ـ العراقي موقف المناوىء يثير حوله الشكوك ويضع في طريقه الأشواك لا لغاية قومية عليا يستهدفها المناوئون بل لأغراض تتصل بالأشخاص أو الأسر الحاكمة في بلاد العرب بحجة أن أي تغيير في الوضع القائم في الأقطار العربية من شأنه أن يؤدي إلى اختلال التوازن...». وحملت الصحيفة على الجامعة وفشلها في معالجة القضايا العربية، واعتبرت أن سياسة المواثيق العربية قد أثبتت فشلها واتهمت واضعيها بأنهم جاؤوا بها من وحي غير عربي، وقالت إن الهدف من مشروع الضمان الجماعي هو أن تنضم إليه في ما بعد دول الشرق لتأليف جبهة لمقاومة الشيوعية، بدليل أن الولايات المتحدة قد بادرت إلى تأييده من بدايته في حين عارضت الاتحاد السوري ـ العراقي[١٤١].

وعلى رغم ترحيب بعض الأوساط العراقية السياسية بمبدأ الضمان الجماعي، إلا أن هذه الأوساط كانت ترى أن هذا المشروع غير وافٍ بالغرض لخلوه من عناصر التعاون

---

(١٤٠) **لواء الاستقلال (بغداد)**، ٣٠/ ١٠/ ١٩٤٩.

(١٤١) **اليقظة**، ٧/ ١١/ ١٩٤٩.

الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يحول دون إكمال عناصر القوة المنشودة. كما أن هذه الأوساط كانت ترى أن لا يقف هذا المشروع حائلاً دون تحقيق وحدة سوريا والعراق(١٤٢).

وعلى الصعيد الرسمي عبرت الشخصيات العراقية عن آراء متقاربة تتفق على معارضة مشروع الضمان الجماعي، فقد وصفه نوري السعيد بأنه «وجه بدون قسمات، وعندما تتم هذه القسمات نبدأ في تأمل الوجه لنعرف ما هو... وإن نجاح هذه المشاريع يتوقف على ضرورة وجوب مراعاة التزامات كل دولة، على أن تثق الدولة الملتزمة بتنفيذ التزاماتها وجعل حدود العراق الشمالية وحدود مصر الغربية الحدود التي تدافع عنها الدول المشتركة في المشروع. وكذلك وجوب دراسة الحالة الداخلية والعلاقات الدولية على اختلاف أشكالها والمقدرة المالية والعسكرية للدول العربية»(١٤٣).

وفي محاضرة ألقاها نوري السعيد في قاعة الملك فيصل ببغداد في ٦ آذار/ مارس ١٩٥٠، قال إن أمر الاتحاد السوري ـ العراقي والضمان الجماعي بحثته الصحف العراقية والصحف العالمية وهو لا يزال حديث الأندية والمجالس الخصوصية لخطورته الواضحة. ورأى وجود معسكرين في العالم الحر والعالم الاشتراكي، وذكر أن تركيا بدأت في بناء قوتها اعتماداً على الغرب، وفي حال اندلاع حرب عالمية، فإن أقرب بلد من البلدان العربية معرض للخطر هو العراق. ورأى أن سوريا أقل عرضة للخطر من العراق، لذا يجب أن يكون العراق الحصن للبلدان العربية، إذ إن المسافة بين حدود العراق الشمالية والقفقاس لا تتجاوز ١٥٠ ـ ١٥٥ ميلاً، واعتبر أن سقوط العراق يشكل خطراً على البلدان العربية الأخرى، وهذا الخطر يحدد أبعاده العراقيون وليس المصريون. وإن عدم ارتباط سوريا بمعاهدة مع دول غربية يجعلها نقطة ضعيفة وسط هذا الصراع العالمي، واعتبر أنه إذا لم يكن هناك اتحاد بين سوريا والعراق فليس هناك من يضمن سلامة سوريا، ورأى «أن اندفاع السوريين للوحدة مع العراق يعود إلى الخطر الصهيوني، والفوائد الاقتصادية التي يجنيها الطرفان من هذا الاتحاد»(١٤٤).

ورأى طه الهاشمي أحد أعضاء الوفد العراقي إلى اجتماعات الجامعة لبحث الضمان الجماعي، أن يكون الضمان موجهاً ضد أي خطر يهدد الأمة العربية مهما تعددت مصادر هذا الخطر، ودعا إلى أن يكون هذا التحالف عاماً وشاملاً، ولم يقر بقصر التحالف على عمل معين(١٤٥).

(١٤٢) الأيام، ٦/ ١١/ ١٩٤٩. ولمزيد من التفاصيل، انظر: القبس، ٧/ ١١/ ١٩٤٩.

(١٤٣) سامي حكيم، **الضمان الجماعي العربي**، ط ٢ (القاهرة: مطبعة العرفان، ١٩٦٥)، ص ١٨ ـ ١٩.

(١٤٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: **الاتحاد السوري العراقي والضمان الجماعي**، المحاضرة التي ألقاها فخامة السيد نوري السعيد في قاعة الملك فيصل ببغداد في ٦ آذار ١٩٥٠ (بيروت: دار الكشاف، [د.ت.])، ص ١٣ ـ ٢٠.

(١٤٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: حكيم، المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

وأثناء وجود نوري السعيد في القاهرة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة، للنظر في الظروف الدولية ومسألة الضمان الجماعي، عقد مؤتمراً صحفياً في دار المفوضية العراقية في القاهرة يوم ٢ شباط/ فبراير ١٩٥١ تحدث فيه عن أسباب تأخر العراق في التوقيع على ميثاق الضمان الجماعي حيث قال: «. . . لم يكن تأخير العراق في التوقيع لغرض أو امتياز خاص نريد أن نحصل عليه للعراق، وإنما كان سببه الرغبة في استكمال بعض الأمور الخاصة بتعاون العسكريين مع السياسيين في تنظيم شؤون الدفاع المشترك»[١٤٦].

وفي المجلس النيابي العراقي تحدث النائب محمد مشحن الحردان نائب لواء الدليم (الأنبار حالياً) في جلسة يوم ٦ شباط/ فبراير ١٩٥٥، فوصف الهدف الذي قام عليه الضمان الجماعي بأنه مقاومة الاتحاد السوري ـ العراقي، إذ قدمته العربية السعودية إلى الحكومة المصرية رغبة منها في حماية مصالح ملكها الخاصة لا مصالح الشعب العربي في الحجاز ونجد ومصلحة الأمة العربية التي تتركز في وجوب قيام الاتحاد بين البلدان العربية وبين البلدين الشقيقين حاملي لواء الفكرة القومية السليمة. وذهب نائب بغداد شاكر ماهر أبعد من ذلك فهاجم جامعة الدول العربية ودورها على الصعيد العربي، واعتبرها الوسيلة القانونية لتثبيت الحدود المصطنعة بين الحكومات والتمادي في محاربة كل تقارب بين سوريا والعراق، ورأى أنها هي السبب في إيجاد المحاور العربية. ودعا الحكومة إلى اتخاذ قرار بالانسحاب من الجامعة العربية[١٤٧].

وعلى رغم هذه المعارضة أقر البرلمان العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ آذار/ مارس ١٩٥٢ لائحة قانون تصديق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية[١٤٨].

وبغض النظر عن دوافع الدول التي طرحت مشروع الضمان الجماعي العربي، فإن نجاح السلامة الاجتماعية للبلدان العربية يتطلب قوة عسكرية كافية، وهذه بدورها تستند إلى طاقة صناعية لها قيمتها، فهل وضعت البلدان العربية المؤيدة للميثاق وتلك المعارضة له، أو عزمت على أن تضع، خططاً شاملة لتصنيع بلادها تصنيعاً واسع النطاق، أم كانت تفكر بالاعتماد على الغرب في تزويدها بالسلاح؟ وقد أثبتت تصرفات الغرب بأنها غير مأمونة الجانب دائماً. وكان الجميع يدرك أن بلداناً عربية منضمة إلى الجامعة لا تستطيع النهوض بالتزاماتها العسكرية، مما يجعل هذا المشروع خطيراً يفقد التوازن النسبي في الأعباء ويثير طائفة من المشكلات العربية ـ العربية، كما أن من مقتضيات نجاح الضمان التماس

---

(١٤٦) المصري، ٣/ ٢/ ١٩٥١.

(١٤٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: العراق، مجلس النواب، **حقائق في السياسة العربية يبحثها مجلس النواب العراقي** (بغداد: مديرية التوجيه والإذاعة العامة، ١٩٥٥)، ص ٥٢ و٦٥ ـ ٦٦.

(١٤٨) اليقظة، ١٦/ ٣/ ١٩٥٢.

بين الأعضاء من حيث النيات والأحداث، وهذا لم يتحقق ولم يكن له وجود على أرض الـواقـع العـربي آنـذاك، كمـا أن الضمـان الجمـاعـي ينطـوي على أسرار وأهـداف عسكـريـة وغيرها. وهذه تتعارض مع مصالح الدول الكبرى، فما هو الضامن لعدم تسرب الأسرار السياسية والعسكرية إذا كانت ثمة معاهدات بين هذه الدول ودول عربية أعضاء في الجامعة؟ فمن بين الأعضاء السبعة الذين تتألف منهم الجامعة العربية توجد مصر والعراق والأردن وثلاثتها مرتبطة بمعاهدات عسكرية مع بريطانيا، والجامعة لم تفعل شيئاً منذ تأسيسها لمقاومة التحالف مع إنكلترا، مما يدل على أن الباكين على ميثاق الضمان الجماعي لم يكن هدفهم خلق ميثاق فعال يتصدى للعدوان أياً كان مصدره، وإنما كان الهدف أولاً وأخيراً التصدي لأي وحدة جزئية وفي مقدمتها وحدة سوريا والعراق.

ولكي يتجنب النظام العراقي تهمة الانعزال عن الركب العربي، قرر مسايرة هذا الاتجاه و«الموافقة على المشاركة في المناقشات» واضعاً في حسابه أن هذه المسايرة لن تكون لها أية مردودات سلبية على عملية التوحيد المرتقبة مع سوريا. غير أن الأنظمة العربية المناهضة اعتبرت هذا القرار نصراً لها، لأنه ـ من وجهة نظرها ـ يعني أن إمكانية التأثير في الخطوات التي قررها النظامان العراقي والسوري أصبحت متاحة.

وفي الحقيقة فإن معاهدة الدفاع المشترك لم تعكس شيئاً أكبر من سياسة مصر التقليدية في الحفاظ على الجامعة العربية والقائمة على سد الطريق أمام كل تجمع قطري عربي وعلى الأخص تجمع العراق وسوريا، حتى تدافع عن الوضع الإقليمي القائم في آسيا العربية وتستطيع أن تحتفظ لنفسها بالدور الرئيسي، وبكونها أقوى دولة عربية. من هذا المنطلق «اعتبرت المعاهدة حركة مصرية معاكسة لخطط التوسع العراقي أو الأردني، وخصوصاً في ما يتعلق بضم سوريا إليهما أو الاتحاد معها»(١٤٩).

وقد أكد نوري السعيد في المحاضرة التي ألقاها في قاعة الملك فيصل ببغداد في السادس من آذار/ مارس ١٩٥٠ «أن مصر هي التي اقترحت مشروع الضمان الجماعي وكانت تهدف من ورائه تجنب البحث في موضوع الاتحاد السوري ـ العراقي أثناء انعقاد الجامعة العربية، وأن سري باشا رئيس الوزارة المصرية حينئذ حاول إقناع ممثلي سوريا بقبول المشروع وصرف النظر عن موضوع الاتحاد»(١٥٠). وقد أكد كريم ثابت أحد المقربين إلى الملك فاروق، ومن المطلعين على تيارات وخفايا السياسة العربية آنذاك، أن الفكرة الأساسية التي قام عليها الضمان الجماعي العربي تقوم على سعي الملك فاروق ليمنع أي اتحاد ثنائي بين دولتين عربيتين. وقـد وافق ذلك مخاوف الملك عبد العزيز آل سعـود، حيث انـه «كان يخاف مـن

---

(١٤٩) *Middle East Mosiac,* vol. 2, no. 4 (April 1951), pp. 128-129.

(١٥٠) الاتحاد السوري العراقي والضمان الجماعي، ص ١٣ ـ ٢٠.

إمكانية قيام مملكة هاشمية قوية تعمل على استرجاع الحجاز، هذا بالإضافة إلى أن بعض المسيحيين في لبنان كانوا يرغبون في الحصول على ضمانات قوية لاستقلالهم»[١٥١].

كشفت الانقلابات السورية الثلاثة الصراع القائم حول سوريا، إذ كانت البلاد مسرحاً لتنافس خفي بين كتلتين: **الأولى** تمثلها مصر والعربية السعودية ولبنان، **والثانية** تشمل العراق وشرق الأردن، وكان المسرح السوري يعرض صراعاً مستتراً بين أهداف كل السياسات الغربية، بينما ظلت إدارة البلاد منقسمة بين الانحلال والطغيان، بين جمهورية مهلهلة وحكام عسكريين طغاة، وكانت السياسة في الحالتين تهدف إلى سلب المواطنين ثقتهم في حقوقهم وجعلهم رعايا يلبسون لكل حالة لبوسها. ولم يكن تجميد الظلم إلا تسهيلاً لطريق الانقلابات التي يسعى أصحابها للحصول من الدول على الاعتراف بهم وبنظامهم، مما جعل هذه الانقلابات بعيدة عن الإصلاح، بل هي تثير مشاكل أخطر بكثير من المشاكل التي تتصدى لها وقد ينتج منها ثغرات تؤدي إلى إضعاف الدول وخضوعها لمشيئة دول خارجية.

وإلى جانب التأثيرات الدولية والإقليمية في مسألة الوحدة بين سوريا والعراق، من الملاحظ أن المشاريع التي كانت تطرح لهذه الوحدة هي في الأغلب من أفكار واضعيها، من دون أن تستند إلى وقائع موضوعية، أو تسعى لإيجاد حلول لهذه الوقائع القائمة، وأهمها اختلاف نظام الحكم في البلدين، وارتباط العراق بقيود تكبل حريته في التحرك، ووجود اتجاهات سورية تعارض الوحدة مع العراق في ظل ظروفه السياسية آنذاك. كما أن هذه المشاريع تحتاج من أجل إقرارها إلى مؤسسات شرعية، كانت تعتبر شبه مفقودة في العراق، لأن نوري السعيد كان هو محرك هذه المشاريع، وليس البرلمان العراقي الذي لا يخرج كثيراً عن إرادة الحكومات العراقية المتعاقبة. وكان العراق يطرح مشاريعه ويفترض أن توافق عليها سوريا من دون نقاش. وكان لدى السوريين القدرة على إحباط أي مشروع لا يحظى بموافقة الساسة أو الشعب، فعلى خلاف العراق كان البرلمان السوري يضم اتجاهات متعددة تطرح آراءها بحرية أكثر مما يتمتع به البرلمان العراقي.

وقد تجاهلت الحكومات العراقية وهي تطرح مشاريعها للوحدة وضع سوريا الإقليمي، وما تواجهه في هذا الجانب. فسوريا تواجه مشاكل عدة في رسم سياستها العربية، فإسرائيل لا ترضى بأي تقارب سوري ـ عراقي وصولاً إلى إقامة الوحدة، وهو أمر كانت تركيا ترفضه بقوة، لأن إقامة وحدة بين قطرين عربيين على حدودها تفقدها الكثير من قوة أدوارها الإقليمية، هذا إضافة إلى تخاوف تركيا من أن تكون إقامة دولة واحدة في سوريا والعراق بداية للمطالبة بالأراضي العربية التي تسيطر عليها تركيا، وفي مقدمتها لواء

---

(١٥١) «Arab Collective Security,» *Economist* (23 May 1953), p. 521.

الاسكنـدرون. وعلى الصعيـد العـربي في المشرق، كـان على الحكـومـات العـراقيـة أن تبنـي علاقات ثقة مع البلدان العربية بخاصة السعودية ومصر، لأن بناء علاقات ثقة كهذه قد يبعد أو يخفف من معارضة هذين البلدين للوحدة السورية ـ العراقية. ورغم العلاقات الوثيقة التي كانت قائمة بين العراق والأردن ودعوتهما المشتركة للمشاريع الهاشمية، فإن الأردن لحين وفاة الملك عبد الله كان يرى أنه يتوجب أن تتحد سوريا مع الأردن وليس مع العراق، رغم رابطة الدم بين العائلتين الحاكمتين في كل من الأردن والعراق.

لقد رحب ساسة العراق بمشروع ناظم القدسي، ورأوا أنه ممكن التحقيق وتوسيع دائرته بانضمام بلدان عربية أخرى للاتحاد بين سوريا والعراق، إلا أن هؤلاء الساسة كانوا يدركون تمام الإدراك عدم وجود دولة عربية من دول الجامعة، ما عدا سوريا والعراق، مستعدة للانضمام لمثل هذا الاتحاد، لأن الدول الأعضاء في الجامعة آنذاك كانت تعارض من حيث المبدأ وحدة سوريا والعراق، فكيف يمكن أن تنضم إلى مشاريع تعارضها؟

ولا بد من تثبيت حقيقة في السياسة السورية آنذاك، وهي أن سوريا بقيت وحدها تحاول إيجاد أي شكل من أشكال التعاون العربي العام، بما يؤدي إلى مساندتها ضد المشاريع الصهيـونيـة وإسرائيـل. فعلى رغـم أن أوسـاطـاً سـوريـة واسعـة رفضـت مشروع الضمـان الجماعي، فإن هناك قوى سورية قالت بضرورة تحقيقه، باعتباره مشروعاً عربياً أشمل، ولم يقف مع مشروع الضمان الجماعي إلا التيار المعارض لوحدة البلدين. ما ذكرنا يبرز بشكل جلي أن قادة سوريا لم يكن هدفهم الأول تحقيق الوحدة مع العراق، وخلق كيان واحد يضم البلدين ويوفر القوة والمنعة في مواجهة إسرائيل، وإنما انحصر جل اهتمام هؤلاء القادة في تلقي المساعدات العربية في الدفاع عن الأراضي السورية في مواجهة إسرائيل، بغض النظر عن طبيعة المشاريع المطروحة للتعاون والتقارب بين العراق وسوريا.

الفصل السادس

اتجاهات السياسة الاستعمارية في سوريا والعراق والموقف الدولي من وحدة البلدين من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤

أولاً: ملامح السياسة الدولية والصراع الدولي على سوريا والعراق

على رغم أهمية العامل السياسي في علاقات الغرب والولايات المتحدة مع المشرق العربي، إلا أن الأساس الاقتصادي لاستراتيجية التوسع غير المحدود للاستعمار هو الذي حدد اتجاهات الدول إزاء المنطقة العربية، لأن التوسع في السيطرة الاقتصادية يؤدي بالتالي إلى سيطرة سياسية تسهِّل على الدول الكبرى إملاء شروطها والسيطرة على البلدان المتخلفة اقتصادياً.

قامت السياسة الأمريكية على انتهاج استراتيجية عنيفة عرفت دولياً باستراتيجية الاحتواء. وكان الهدف المعلن لاستراتيجية الاحتواء هو إحباط نزعة التوسع السوفياتية من خلال تطويق الاتحاد السوفياتي، وكتلة دول شرق أوروبا بجدار ضاغط من المشاريع والأحلاف والقواعد العسكرية التي تحول دون توسع النفوذ السوفياتي إلى المناطق التي يسيطر عليها الغرب من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان لهذا الهدف سبب آخر يتلاءم معه ويكمله، من وجهة نظر واضعي هذه الاستراتيجية، ويتمثل في محاولة «زيادة قوة الضغوط الموجهة ضد النظام السوفياتي من خلال العزل والاحتواء حتى ينهار وتنهار معه بالتالي مناطق نفوده». وفي إطار التوازن الاستراتيجي بين المعسكرين المتناحرين تنظر الولايات المتحدة إلى المنطقة العربية باعتبارها حلقة متقدمة من نظام الدفاع الشامل عن الغرب، ومن ثم فإن أي مكسب للاتحاد السوفياتي فيها يعتبر خسارة للولايات المتحدة والعرب بصفة عامة، «لذلك بقيت الولايات المتحدة تسعى وبجميع الوسائل للحد من النفوذ السوفياتي في المنطقة»[1].

---

(١) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٥٥.

وقد كانت الولايات المتحدة ترى أن ضخ النفط العراقي إلى الغرب الصناعي مضمون بسبب سيطرة حليفتها بريطانيا على شؤونه ومقدراته، لذا أولت اهتمامها الأكبر للأوضاع في سوريا، إذ اعتبرت أن المنطقة التي تشمل كلاً من سوريا ولبنان وفلسطين تقع ضمن مسؤولية قيادة القوات الأمريكية في أوروبا، إذ «وضعتها ضمن تصور عسكري متكامل لدول المتوسط في الاستراتيجية الأمريكية»[٢]. وكانت الإدارة الأمريكية تدرك أن ترك سوريا لأعدائها من الممكن أن يؤدي إلى تعقيد العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية، لأن موقعها عند الخطوط التي تصل منابع النفط في الخليج بمنطقة المتوسط، وبشكل غير متوقع يمكن أن توقف فجأة تدفق النفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد الغربي، وخاصة أنها أدركت أن التيارات الوطنية في سوريا متعددة، وأن الحزب الشيوعي السوري يعتبر آنذاك من أكثر الأحزاب الشيوعية العربية حيوية، وكذلك فإن سوريا ذات النظام غير المستقر كانت تبدو وبشكل خاص قابلة للتصدع أمام التأثير السوفياتي. وهكذا فإن وكالة المخابرات الأمريكية وبشكل سري للغاية أخذت «تشجع الجناح اليميني العسكري لإطاحة النظام، والعمل على خلق حالة من عدم الاستقرار في هذا البلد»[٣]. ويبرز الاهتمام الأمريكي بالدور السوري في المنطقة من خلال ما أورده المستر بايرود نائب سكرتير الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا والشؤون الافريقية إذ قال بعد عودته من رحلة إلى الشمال الافريقي والشرق الأوسط، وفي أثناء حديث له مع رجال الخارجية البريطانية والدبلوماسيين الفرنسيين: «إذا كان هناك استقرار في الشرق الأوسط فهو في سوريا، وإن كانت هناك حكومة تعمل لرفع مستوى الشعب وتتجرد من المنافع الذاتية ومناورات السياسة المحلية فهي في سوريا.. وإن كل منهاج لنظم شؤون الشرق الأوسط عسكرياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً يجب أن يستند إلى سوريا كحجر الأساس...»[٤].

ويمكن تحديد السياسة الأمريكية في المنطقة العربية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بخمسة أهداف هي:

١ ـ حماية أمن إسرائيل والحفاظ على التوازن العسكري بينها وبين الأقطار العربية، ويعني التوازن في هذا الصدد الحفاظ على قدرة إسرائيل على إلحاق الهزيمة العسكرية بأي طرف عربي يتكون من دولة أو أكثر.

٢ ـ استمرار ضخ النفط العربي إلى الولايات المتحدة والدول الحليفة في أوروبا الغربية

---

(٢) علي الدين هلال، محرر، العرب والعالم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٦٦.

(٣) Little Douglas, «Cold War and Covert Action: The United States and Syria,» *Middle East Journal*, vol. 44, no. 1 (Winter 1990), p. 52.

(٤) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف بريطانيا، الأوضاع الداخلية، المسلسل رقم ١٥، رسالة من المفوضية السورية في لندن إلى وزارة الخارجية السورية رقم س ٢٠٥ (٧٠١)، تاريخ ١٢ تموز/ يوليو ١٩٥٢.

واليابان بأسعار معتدلة من وجهة النظر الغربية ومنع دخول الاتحاد السوفياتي في سوق كمشتر.

٣ ـ حماية النظم المؤيدة للولايات المتحدة وللغرب في المنطقة وذلك بتزويدها بالسلاح والتدريب اللازمين من دون أن يكون من شأن ذلك الإخلال بالتوازن العسكري مع إسرائيل.

٤ ـ محاربة نفوذ الاتحاد السوفياتي في المنطقة واحتواؤه وحصاره بسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية.

٥ ـ تشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية وبيع الثقافة الأمريكية في السوق العربية، وبالذات بعد وجود الثروة النفطية، والحرص على تدوير رؤوس الأموال من خلال التجارة والاستثمار وصفقات السلاح، حتى يعود أكبر جزء من هذه الثروة مرة أخرى إلى الاقتصاد الأمريكي[٥].

١ ـ السياسة السوفياتية (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤)

وبعد الحرب العالمية الثانية دخل عنصر جديد في حركة الموازين السياسية والفكرية للحياة العربية وهو الاتحاد السوفياتي، الذي أثبت قوته في الشؤون الدولية، وأثبت قوته الداخلية بواقع التصنيع السريع تحت نظام الحكم الاشتراكي، ثم ثبت الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٥٠ كوسيط ونموذج لأعز أهداف الزعامات العربية: الاستقلال عن الغرب، والقوة الاقتصادية المحلية بواقع التصنيع. فبالنسبة للهدف الأول كان الاتحاد السوفياتي متعاطفاً مع العرب وتواقاً إلى أن يلعب دور الوسيط في طرد الغرب من الشرق الأوسط. أما الهدف الثاني فقد تأكدت الرغبة السوفياتية في أن تعتبر أقطار آسيا وافريقيا نموذجاً للتعامل الاقتصادي والاجتماعي نظراً لنمطه الخاص من الاشتراكية، وهكذا «أصبح الحياد في العلاقات الدولية، والاشتراكية في الأمور الداخلية إحدى النظريات الأساسية عند العديد من السياسيين العرب»[٦].

وقد ارتكزت دعايات الشيوعية الدولية في نطاق التخطيط والتوجيه السياسي السوفياتي، على تصوير الصراع الذي كان يدور على الصعيد العالمي، على أنه كان صراعاً بين قوى السلم وقوى الحرب، بين قوى الخير وقوى الشر، بين نظام اقتصادي واجتماعي أكثر اتفاقاً ومنطق التطور التاريخي للشعوب، ونظام تسيره الاحتكارات ويتغذى على الحروب، ويستمد قوته من استغلال القوي للضعيف، وهو بحكم تناقضاته العميقة الكامنة فيه «لا

---

(٥) هلال، **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، ص ٥٧.

(٦) مورو بيرجر، **العالم العربي اليوم**، نقلها إلى العربية محيي الدين محمد (بيروت: دار مجلة شعر، ١٩٦٣)، ص ٢٨٠.

يستطيع في النهاية أن يقاوم حتمية تحلله وانهياره بصورة نهائية وتامة. وقد زاد من اهتمام الدولة السوفياتية بالمنطقة اشتعال الحرب الباردة بين الديمقراطيات الغربية والكتلة الاشتراكية السوفياتية وشجعها على ذلك وجود بلدان عديدة كانت تسير في طريق الاستقلال والتحرر من كل أشكال التبعية، وتبحث عن حلف قوي يساعدها على الإسراع في تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

وكانت إقامة شبكة من الأحلاف العسكرية الغربية ضد الاتحاد السوفياتي على امتداد حدوده في آسيا وأوروبا، قد دفعته بالأخير إلى مقاومة عقد تلك الأحلاف وتحذير حكومات وشعوب المناطق المتاخمة له من الأخطار المترتبة عليها في حالة نشوب حرب عالمية جديدة. وقد قدمت الحكومة السوفياتية مذكرة إلى الحكومة العراقية احتجت فيها على محاولة الغرب إنشاء «قيادة الشرق الأوسط» عام ١٩٥١، وحذرت من احتلال الغرب للعراق عسكرياً في حالة عقدها، وما ينجم عنها من تعرض العراق لأخطار جسيمة في حالة وقوع حرب بين المعسكرين وتهديد أمن البلاد ومصير الشعب العراقي[٧].

وهكذا يمكن القول إنه في الوقت الذي ازداد الصراع على منطقة الشرق الأوسط لم يكن الاتحاد السوفياتي مستعداً للمنطقة سياسياً، إذ كانت التفاعلات الدولية تستغرق جل اهتمام هذه القيادة، ولكن ذلك لا ينفي بالطبع أن للاتحاد السوفياتي اهتماماً بالمنطقة، وتطورات الصراع بين حركة القومية العربية والقوى الاستعمارية، وخاصة الولايات المتحدة التي أخذت تتحفز وبسرعة للحلول محل بريطانيا وفرنسا، ولو بأشكال أخرى مختلفة عما اتبعته هاتان الدولتان من سياسات، أصبحت بحكم التطورات مرفوضة عربياً وحتى دولياً.

وبالنسبة لاتجاهات السياسة البريطانية، فقد لعبت السياسة الاستعمارية لهذا البلد دوراً مهماً في القضاء على بقايا العقلية المتأخرة الانعزالية في الولايات المتحدة، وساهمت في جرها إلى الوقوف بجانب الدول الرأسمالية الأوروبية في وجه الاتحاد السوفياتي، لأن دول أوروبا الغربية لم تستطع وحدها تأمين التوازن بين الكتلتين، والدفاع عن المصالح الاحتكارية للاستعمار الأوروبي في العالم. ولم يكن الطابع الهستيري العدواني بوجه خاص الذي يسم السياسة الاستعمارية تجاه حركات التحرر، وتجاه المعسكر الاشتراكي، لم يكن هذا الطابع هو نفسه الذي يميز السياسة البريطانية. وإن بريطانيا، وإن كانت تعتبر التناقض مع المعسكر الاشتراكي التناقض الأساسي في السياسة الدولية، فهي تنطلق في فهمها لهذا التناقض، ومحاولة حله، من وجهة نظر مصالحها التقليدية. وما إن تم طرد الاستعمار الفرنسي من سوريا ولبنان حتى بدا الشرق الأوسط وكأنه منطقة نفوذ الاستعمار البريطاني،

---

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: اسماعيل صبري مقلد، «السياسة السوفيتية والدول الأفروآسيوية،» السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥)، ص ٢٣.

ولكن تطور النضال القومي وتناميه جاء ليؤكد عجز الاستعمار البريطاني عن مواجهته[٨]. فقد أصبحت طاقة بريطانيا العسكرية لا تسمح لها بالاستغناء عن المساعدة الأمريكية في أية عملية مهمة تريد أن تقوم بها، وكل حملة تهدد باستثارة التدخل السوفياتي تستلزم المساعدة الأمريكية، كما أن حركات التحرر القومي هددت المصالح التقليدية للاستعمار البريطاني تهديداً كاملاً وجذرياً، لذا فضلت بريطانيا أن تصبح الشريك الأصغر في التحالف الأنكلو ـ أمريكي.

أرادت بريطانيا تنسيق علاقاتها مع الولايات المتحدة حول السياسة الواجب اتباعها من قبل الدولتين في المنطقة العربية، فدعت إلى مؤتمر عقد في لندن بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩، وقد اشترك فيه المستر ميشيل رايت من وزارة الخارجية البريطانية والمستر جورج ماكي من وزارة الخارجية الأمريكية ويعاونهما كثير من الخبراء والمساعدين المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط. وتناولوا في مباحثاتهم قضايا مهمة في مقدمتها دراسة قضية اللاجئين الفلسطينيين، والتسوية النهائية لحدود فلسطين، والوسائل التي ينبغي اتخاذها لمكافحة الشيوعية في الشرق الأوسط. كما تناولوا السبل الكفيلة بتنسيق السياسة التي تنتهجها الدولتان في المستقبل، لكن الشكوك البريطانية بسياسة الولايات المتحدة بقيت قائمة لأن التجارب علمتها أن لا تتفق مع رجال وزارة الخارجية الأمريكية حول موضوع الشرق الأوسط، لأن هناك من أصحاب النفوذ السياسي في الولايات المتحدة من يضربون عرض الحائط بالاتفاق بين بريطانيا وأمريكا، ويخرجون على السياسة التي رسمها خبراء وزارة الخارجية الأمريكية لأغراض وأهداف خاصة، كما أن وجهات نظر الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) كثيراً ما كانت تتعارض والسياسة التي تضعها وزارة الخارجية الأمريكية[٩].

ومما ساعد على احتفاظ بريطانيا بالامتيازات السياسية والعسكرية والاقتصادية في العراق معاهدة ١٩٣٠ التي جعلت العلاقات العراقية ـ البريطانية تقوم على أسس أكثر واقعية، وقبولاً من جانب الشعب العراقي، الأمر الذي زاد من نفوذ بريطانيا في هذه البلاد وأبقى في الوقت نفسه الوجود البريطاني في المنطقة العربية تحت غطاء من الارتباط متعدد الجوانب.

وقد بدأت محاولات الإنكليز جذب سوريا إلى جانبهم منذ مطلع عام ١٩٤٩، حيث نقل سفير سوريا في لندن رغبة الحكومة البريطانية في عقد اتفاق مع سوريا تحصل بواسطته على معظم ما كانت خسرته فرنسا من نفوذ في سوريا. وهكذا برهنت بريطانيا على أنها حينما ساعدت سوريا، أو بالأحرى حملت سوريا على طرد الانتداب الفرنسي وإجلاء جيشها عن

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: ياسين الحافظ، حول بعض قضايا الثورة العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ١٦٤ ـ ١٦٨.

(٩) المصري (القاهرة)، ٢٣/ ١١/ ١٩٤٩.

سوريا، لم تكن تستهدف حرية سوريا، بل الحلول محل فرنسا في النفوذ وربط سوريا بالمواثيق. ويقول خالد العظم انه عندما كان رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية اجتمع إلى سفير سوريا في لندن بحضور رئيس الجمهورية شكري القوتلي. واتفق العظم مع القوتلي على عدم رفض الاقتراح البريطاني رفضاً باتاً وترك الباب مفتوحاً، وذلك كسباً للوقت ولعدم إثارة بريطانيا على سوريا فتظاهرا بعدم الرفض مبدئياً وتركا عند ساسة بريطانيا الأمل في إمكان التفاهم مع السوريين(١٠). وكان الساسة السوريون مضطرّين لهذه المواربة بسبب ما كان يعانيه البلد من فوضى داخلية ومن أثر سيىء تركته حرب فلسطين، كما أرادوا الإيقاع بين بريطانيا والولايات المتحدة بجعل إحداهما تدافع عن العرب في وجه الثانية التي أخذت أمر الدفاع عن الصهيونيين على عاتقها. لكن المباحثات لم تتقدم خطوة واحدة بسبب انقلاب حسني الزعيم، وبذلك طوي إمكان التفاهم مع بريطانيا لميول حسني الزعيم الفرنسية، لأنهم ساعدوه في انقلابه.

وكان التنافس على أشده منذ انقلاب الزعيم بين بريطانيا وفرنسا للهيمنة على سوريا، وكان الصراع بين الدولتين على النفوذ قد بلغ شأواً بعيداً قبل أن يختار الزعيم محور القاهرة ـ الرياض مدعوماً من فرنسا والولايات المتحدة ضد الهاشميين المدعومين بدورهم من بريطانيا. وتكرست القطيعة النهائية بين العائلة الهاشمية في العراق وحسني الزعيم بعد أن قام الأخير في ٢١ نيسان/ ابريل ١٩٤٩ بزيارة سرية إلى مصر. ومنذ ذلك الحين تخلى الزعيم عن مشروعه وبدأ يهاجم علناً أية فكرة تتعلق بمشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب. وفي هذه الفترة وقعت اتفاقية التابلاين في السادس عشر من أيار/ مايو ١٩٤٩(١١).

ومما زاد في عمق الصراع الفرنسي ـ الإنكليزي على سوريا ما كشفت عنه وثيقة بريطانية من أن رئيس الوزراء السوري أكد لشركة النفط البريطانية (I.P.C.) وجود كميات كبيرة من النفط في سوريا من الممكن استخراجها والاستفادة منها عن طريق تصديرها إلى السوق الأوروبية، واتهم الشركة التي كانت تقوم بعملية التنقيب بأنها تخفي هذا الأمر لأغراضها الخاصة، إلا أن الشركة نفسها أخذت تؤكد أن ليس هناك أي كمية للنفط في سوريا تصلح للتجارة(١٢).

وفي مطلع عام ١٩٥٢ ازداد الاهتمام البريطاني بالأوضاع في منطقة الشرق الأوسط

---

(١٠) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ٣ ج، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ج ٢، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(١١) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ ـ ١٩٦٣: مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي، تعريب يوسف جباعي ([بيروت]: المؤلف، ١٩٧٩ ـ)، ج ١: الأيديولوجية والتاريخ السياسي، ص ١٢٩.

(١٢) F.O. 371/1530/4/51, E: 1531/1, 19 February 1951,
الوثيقة محفوظة في أرشيف وزارة الخارجية السورية، المسلسل رقم (٩) ١٩٥١.

وخاصة الوضع في سوريا، فقد اعتبر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا أن مجاراة التعصب في منطقة الشرق الأوسط تؤدي إلى خطرين: الأول خطر دولي، إذ إن الشيوعيين يتأهبون لاستغلال الموقف لصالحهم. وخطر محلي، ينشأ من جراء فقدان النفوذ والسيطرة الأجنبية، وعدم كفاءة الحكومات بخصوص تسيير الأوضاع الاقتصادية. ورأى أن التساهل مع هذه الشعوب لن يفيد في استجلاب صداقتها بل سوف يزيدها تعصباً وتشدداً. ودعا الدول الغربية إلى وضع خطة تحكم بها سيطرتها على المنطقة. وحدد سياسة بريطانيا في سوريا بأن لا تقوم على معارضة السياسة الفرنسية، والإقلاع عن التفكير بمشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب وانتهاج خطة لا تأخذ شيئاً ولا تعطي شيئاً، وأكد أن الأوضاع في سوريا تهم بريطانيا، ورأى أن أفضل حل لمشكلتها هو إجراء انتخابات حرة وإطلاق سراح السياسيين الموقوفين[١٣].

وقد دارت معركة النفوذ في الشرق الأوسط بين المصالح الأمريكية النامية في المنطقة والمصالح البريطانية القديمة فيه. فقد كان الشرق الأوسط سوقاً رائجة للبضائع الإنكليزية، كما ظل مورد الكثير من خامات الصناعة البريطانية، وأعظم مورد لحاجة بريطانيا من النفط، حيث تحتكر تماماً استغلال نفط إيران، ولها غير هذا نفوذها السياسي القائم على المعاهدات الثنائية التي تربطها بالعراق والأردن ومصر، عدا معاهدات الصداقة التي تربطها بالسعودية واليمن ونفوذها في الخليج العربي.

وكان الصراع السياسي بين الدولتين حول سوريا والعراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مرتبطاً ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالتنافس النفطي بما في ذلك ما يتعلق بمد خط الأنابيب عبر سوريا إلى سواحل البحر المتوسط. فقد حاولت بريطانيا إعاقة وصول خط الأنابيب الأمريكي إلى سواحل المتوسط، لأنه سوف يتيح للأمريكيين إمكانية نقل النفط إلى أوروبا الغربية بسرعة وتكلفة زهيدة، وبمد الخط «يفقد البريطانيون جزءاً من العوائد التي يحصلون عليها لقاء نقل النفط في ناقلاتهم بالإضافة إلى رسوم نقل النفط عبر قناة السويس»[١٤].

ولم تكن بريطانيا بعيدة عن تطور العلاقات الأمريكية ـ العراقية، فعلى الرغم من علاقات المودة التي ربطت بين نوري السعيد والوصي عبد الإله، فإن الخلافات ما لبثت أن دبت بينهما، وكان موضوع الخلاف أن نوري شك في ذلك الوقت بأن الوصي بدأ يتجه إلى إقامة علاقة خاصة مع الأمريكيين، وذلك في الوقت الذي اشتد فيه التنافس البريطاني ـ

---

(١٣) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف بريطانيا، الأوضاع الداخلية، المسلسل رقم (٤)، رسالة من المفوضية السورية في لندن إلى وزارة الخارجية بدمشق رقم س ٤ (٢٥/١٦/٣٣٣)، تاريخ ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢.

(١٤) الكسي فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦)، ص ٤٠١.

الأمريكي على النفوذ في العالم عامة وفي الشرق خاصة. فقد بدأ عبد الإله بالتوجه نحو الأمريكيين بعد «أن شعر بأن الإنكليز يدعمون نوري أكثر مما يدعمونه في أي وقت يختلف فيه الاثنان، لذلك رأى الوصي أنه يجب أن يوفر لنفسه غطاء آخر»[١٥]. ويبدو أن علاقة عبد الإله بالأمريكيين قد بدأت في عام ١٩٤١ عندما هرب في مطلع شهر نيسان/ ابريل ١٩٤١ إلى السفارة الأمريكية وأوصله القائم بالأعمال الأمريكي بسيارته الخاصة إلى قاعدة «سن الذبان» البريطانية في الحبانية، واستمرت منذ ذلك الوقت. وبعد أن تسلم الرئيس الأمريكي ترومان (Truman) مهام الإدارة في بلاده، قام الوصي في الفترة ما بين ٢٢ أيار/ مايو ١٩٤٥ و٢٧ حزيران/ يونيو من العام نفسه بزيارة للولايات المتحدة، وقد تم نقله ومرافقيه من بغداد إلى نيويورك على متن إحدى الطائرات المخصصة لاستعمال الرئيس الأمريكي. وفي واشنطن قلده الرئيس الأمريكي وسام الاستحقاق من درجة القائد الأعلى، وهو وسام لا يمنح إلا نادراً. وبالطبع فإن هذه الزيارة تأتي ضمن عملية إعادة ترتيب خارطة النفوذ في العالم بعد الحرب الثانية. وقد عبر سندرسن (Cynderson) السفير البريطاني في بغداد عن قلقه من هذه الزيارة وما «يمكن أن تؤدي إليه من إحلال النفوذ الأمريكي محل البريطاني في العراق»[١٦].

وكان الصراع بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة على العراق يتخلله حالات من الانفراج السياسي بين الدولتين. فقد ذكرت دوائر مطلعة في العاصمة اللبنانية أواخر شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠ أن مساومات مهمة حدثت بين حكومات لندن وباريس وواشنطن بشأن المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالشرق الأوسط، فقد تم الاتفاق بين الأطراف الثلاثة على أن:

١ ـ تعلن واشنطن سحب معارضتها السابقة لمشروعات الاتحاد بين البلدان العربية.

٢ ـ تتخلى واشنطن عن معارضتها لمشروعات تقوية الجامعة العربية.

٣ ـ لا تعارض الولايات المتحدة في تنفيذ بريطانيا للتعهدات التي قطعتها على نفسها إزاء حكومات بغداد وعمان والقاهرة وغيرها بشأن إرسال أسلحة من إنتاج المصانع البريطانية إلى هذه البلدان، مع احتفاظ أمريكا بحقها في منع بريطانيا من إرسال الأسلحة الأمريكية الحديثة التي تصدرها الولايات المتحدة لبريطانيا إلى البلدان العربية.

٤ ـ تبدأ فرنسا في تنفيذ المشروعات التي تعزز مركزها في المستعمرات.

٥ ـ في مقابل ذلك تفسح بريطانيا وفرنسا لأمريكا مجال تنفيذ مشروعات الإنعاش الاقتصادي والخطط الحربية.

---

(١٥) نجم الدين السهروردي، **التاريخ لم يبدأ غداً: حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني، ٤١ و٥٨ في العراق**، ط ٢ (بغداد: شركة المعرفة، ١٩٨٨)، ص ١٢٩.

(١٦) هاري سندرسن، **مذكرات سندرسن، ١٩١٨ ـ ١٩٤٦**، ترجمة سليم طه التكريتي، ط ٨ (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨١)، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥.

٦ ـ تسعى الولايات المتحدة إلى عقد معاهدات خاصة مع سوريا ولبنان[١٧].

وكانت الإدارة الأمريكية تحدد موقفها من سوريا في ضوء التطورات الداخلية فيها ومدى علاقاتها مع بريطانيا. فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتطلع إلى تقديم مساعدات عسكرية إلى حسني الزعيم للوقوف بوجه المشاريع الهاشمية، غيرت موقفها هذا في عهد الشيشكلي، فقد طلبت وزارة الدفاع الأمريكية من الإدارة إيقاف المساعدات العسكرية لسوريا في تموز/ يوليو ١٩٥٠، على اعتبار «أن تعاون نظام الشيشكلي مع الإدارة الأمريكية لم يكن يبعث على الاطمئنان، وأن قوة سوريا العسكرية قد تؤدي إلى الإخلال في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل»[١٨].

وأخذت الحكومة الأمريكية تطمئن الحكومة البريطانية بخصوص أي تقارب أمريكي مع الحكومة السورية، فقد أبدت استعدادها لإخبار الحكومة البريطانية عن أي تقارب بين الطرفين، وأعلنت التزامها بالتعاون بين البلدين في ما يخص الأوضاع في سوريا[١٩]. وهذه التطمينات الأمريكية للبريطانيين دفعت تشرشل إلى التصريح بأن الولايات المتحدة تسعى إلى استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في سوريا، وتعتقد ـ بحسب قول تشرشل ـ أن من «أكبر العوامل لاستقرار الأوضاع في الشرق الأوسط قيام دولة سورية قوية قادرة على بناء اقتصادها مستثمرة لإمكانياتها الكبيرة»[٢٠].

وكشفت وثيقة بريطانية عن انزعاج بريطانيا من عزم الولايات المتحدة على التغلغل في شؤون الشرق الأوسط، واعتبر سيسيل راب (S. Rap) الذي كان مدير المكتب البريطاني للشرق الأوسط في القاهرة أن الأمريكيين غير قادرين على فهم شؤون المنطقة، وهاجم ما يردده زعماء الولايات المتحدة من أن بريطانيا فشلت في سياستها الشرق أوسطية، وأن أمريكا هي التي يمكن أن تنقذ المنطقة منها لمصلحة جميع المعنيين. وقال إن الوفد الأمريكي برئاسة دالاس (Dallas) أخفق في مهمته في المنطقة، ولم يكن باستطاعتهم التقدم في هذه المنطقة من دون معونة بريطانيا. وعند إلقاء دالاس خطابه في الأول من حزيران/ يونيو عبر الإذاعة وفيه تحدث عن جولته في المنطقة، وردت فيه عبارات أثارت مخاوف الدبلوماسيين البريطانيين. وفي اليوم الثاني من خطاب دالاس بعث السفير البريطاني برقية إلى وزارة الخارجية في لندن جاء فيها: «من الواضح أنه أعجب وربما دهش من قوة المشاعر العربية ضد الصهيونية والإمبريالية. وتوحي إشارته إلى القوى الاستعمارية بأنه استمع من دون انتقاد إلى الزعماء العرب، وربما لا يوجد خلاف كبير على ما يقوله عن كل مشكلة بمفردها

---

(١٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصري، ٣٠/ ١/ ١٩٥٠.

(١٨) R.G. 890D-20/9-149, 20 July 1950.

(١٩) R.G. 783-00/11-1050, no. 2578, 18 November 1950.

(٢٠) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف بريطانيا، الأوضاع الداخلية، المسلسل رقم (٤)، رسالة المفوضية السورية في لندن إلى الخارجية السورية رقم س ٤ (٣٣٣/١٦/ ٢٥)، ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢.

أو بلد بمفرده. ولكنني أخشى أن اللهجة العامة لن تساعد وضعنا، وباختصار فإن خطابه يرمي ـ على ما يبدو ـ إلى تحسين مكانة الولايات المتحدة في البلدان العربية، كما أنه سيحيي الشكوك هنا بشأن دوافع سياستنا في الشرق الأوسط»(٢١). وورد في التقرير نفسه نص الخطاب الذي ألقاه دالاس، وقد جاء فيه أن شعوب المنطقة قلقة على استقلالها السياسي، وتشك بالقوى الاستعمارية ومنها الولايات المتحدة، واعترف بأن سياسة بلاده في المنطقة أصبحت غامضة، وأكد ضرورة أن تسعى الإدارة الأمريكية إلى تهدئة الامتعاض الشديد الذي نجم نتيجة لوجود دولة إسرائيل(٢٢).

لقد هيأت الظروف الموضوعية للتطور الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية دوراً قيادياً للولايات المتحدة. وقد دفعت بريطانيا بسبب ظروفها الموضوعية الثمن بأن فقدت استقلالها السياسي على الصعيد الخارجي وأصبحت جزءاً من المخطط العالمي للمعسكر الذي تقوده الولايات المتحدة. وكان في مقدمة أسباب تقدم الولايات المتحدة وتراجع بريطانيا أن الأوساط السياسية الأمريكية أنهت عهد العزلة والتردد الذي كانت تقف فيه، يشجعها على ذلك أن البلاد خرجت من الحرب كأول دولة صناعية وتجارية وعسكرية.

ثانياً: سوريا والعراق ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط

لم يكثر الحديث عن دفاع الشرق الأوسط كما كثر في فترة الخمسينيات، وارتبط هذا الدفاع عن الشرق الأوسط بقضايا شعوبه ودوله كما لم يرتبط بها في يوم من الأيام. فقد كانت بريطانيا هي التي تضطلع بالدفاع عن هذه المنطقة وتبرم المعاهدات الثنائية بينها وبين دوله، وهي المعاهدات التي تنظم احتلالها لهذه المنطقة وتتناول كل التسهيلات العسكرية والقانونية لقواتها في السلم والحرب على السواء. وانتهت الحرب الأخيرة باحتلال الزعامة السياسية للولايات المتحدة النفوذ في غرب أوروبا حتى قيل إن أمريكا توشك أن ترث الإمبراطورية البريطانية في سيطرتها ونفوذها وزعامتها. وسلمت بريطانيا بهذا إبقاءً على كيانها كدولة عظمى واستغلالاً للمركز الممتاز الذي أصبحت تحتله أمريكا في السياسة العالمية لتكون سنداً لها في حماية مصالحها واستعمارها حيال الشعوب الضعيفة التي اشتد كفاحها لنيل حريتها وتحقيق استقلالها.

ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وسيلة تستند إليها بريطانيا في الإبقاء على احتلالها للمناطق التي تحتلها، ولا يستند المشروع إلى حقائق استراتيجية ولا إلى خوف حقيقي من خطر حرب وشيكة الوقوع. فالدافع الحقيقي لفكرة الدفاع لا يرجع إلى خطر الحرب أو احتمال حرب وشيكة الوقوع بقدر ما يرجع إلى رغبة الدول الغربية في حماية

(٢١) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٢٩/ ١/ ١٩٨٣.

(٢٢) انظر نص الخطاب، في: المصدر نفسه.

مصالحها واكتساب حق شرعي في احتلالها للمناطق التي تحتلها، ولا أدل على ذلك من استكشاف الأسس الاستراتيجية للمشروع، وبالضبط ما تطالب به بريطانيا وتسندها فيه أمريكا. فالدفاع الحقيقي عن الشرق الأوسط ليس في قناة السويس أو سوريا أو العراق، وإنما يقع في مواجهة فتحة القوقاز بين بحر قزوين والبحر الأسود، حيث يمكن أن تتقدم القوات الروسية نحو الشرق الأوسط، كما يقوم في البلقان وهو منطقة الاقتراب الأخرى لإفريقيا الشمالية والشرق الأوسط.

وفي المؤتمر الذي عقده وزراء خارجية الدول الكبرى الثلاث ـ بريطانيا وفرنسا وأمريكا ـ في لندن، تدارس المجتمعون الوضع في الشرق الأوسط وتدارسوا اتباع نوع جديد من السياسة يجنب بريطانيا وحلفاءها التدخل العسكري المباشر الذي لم يعد يمتاز بأية قيمة، ولا سيما أنه موجود في بلاد واقعة وراء الخط الأول للقتال، أي وراء تركيا وإيران واليونان. ولهذا فضلوا، بالتعاون مع الخبراء، أن تحل مشكلة بلدان الشرق حلاً جديداً بقيام محالفة عسكرية تربطها معاً برباط التعاون العسكري في حالة الخطر أو الغزو، فإذا حدث ذلك فإن هذه الدول ستطلب العون من أمريكا وبريطانيا إذا تعرضت لأي غزو خارجي، ولا شك في «أن تنفيذ هذا المشروع سيجعل الاحتلال العسكري البريطاني الذي يغضب مصر والعراق أمراً لا ضرورة له»[٢٣].

ومن أجل إخراج مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط إلى الوجود قدم سفراء دول الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا إلى محمد صلاح الدين، وزير خارجية مصر، مقترحات بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط سميت بالمقترحات الرباعية[٢٤]. وتضمنت أن مصر بلد من بلدان العالم الحر، وأن الدعوة تقدم إلى مصر للمشاركة في القيادة المتحالفة كعضو مؤسس على أساس المساواة مع بقية الأعضاء الآخرين. ولإغراء مصر بالقبول تضمنت الاقتراحات أنه في حال قبول مصر لها فسوف تكون الحكومة البريطانية على استعداد لاستبدال معاهدة عام ١٩٣٦ باتفاق آخر تكون القيادة المتحالفة أساسه، كما «أغرت مصر بأن مقر القيادة سيكون فوق أراضيها. ولكن الحكومة المصرية رفضت على الفور هذه المقترحات ودعت الصحافة المصرية إلى موقف عربي موحد، وحثت البلدان العربية الأخرى على رفض أي معاهدة دفاعية مع الغرب»[٢٥].

ومن الجدير بالذكر أن الدول الكبرى عرضت إقامة هذا المشروع عام ١٩٤٩ بين سوريا والعراق تحت ستار مكافحة الشيوعية ليكون مكملاً للحلف الأطلسي، ثم اتجهت

---

(٢٣) المصري، ١٤/ ٥/ ١٩٥٠.

(٢٤) للاطلاع على تفاصيل المقترحات، انظر: راشد البراوي، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، دراسات في السياسة الاستعمارية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١)، ص ٥٤ ـ ٥٦.

(٢٥) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ص ١٠٩.

النية لإقامته بين جميع دول الشرق الأوسط[٢٦]. وإزاء رفض مصر للمشروع، ركز المسؤولون الأمريكيون على ضرورة جرّ سوريا للموافقة على المشروع، فقد توقع الضباط الأمريكيون أن النشاط الشيوعي في سوريا سوف يخطو إلى الأمام مع اندفاع سوريا السريع نحو اليسار في منتصف عام ١٩٥١، لذا شجعت أمريكا الإصلاح العسكري السريع هذه المرة بواسطة الشيشكلي الذي تقرب منذ آذار/مارس ١٩٥٠ من الضباط الأمريكيين سعياً وراء إعانة عسكرية لتطوير الجيش وتحديثه لحفظ النظام في سوريا. ولكن الأمريكيين وحرصاً على التآلف الثلاثي للحد من مبيعات الأسلحة للشرق الأوسط عملوا على تنحية طلب الشيشكلي جانباً. لكن مع ذلك أدرك المسؤولون الأمريكيون بأن الشيشكلي قد ظهر كأقوى المعارضين للشيوعية في سوريا، لذا «اعتبروا أن ثمة إمكانية لتزويد سوريا بالأسلحة الأمريكية وفقاً لبرنامج الأمن الذي اتفقوا حوله مع الدولتين الغربيتين: بريطانيا وفرنسا»[٢٧].

وحاولت الحكومة التركية جلب انتباه السفارة الأمريكية في أنقرة حول الطرق الواجب اتباعها لإقناع سوريا بالانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، إذ طالبت بالعمل وبعناية لتقوية نظام الشيشكلي في أعين الشعب السوري، والأخذ بعين الاعتبار عداء الشعب السوري للعالم الغربي، ودعت إلى ضرورة تقديم مساعدات للحكومة السورية وبشكل سري، وحذرت من أن أي مساعدة تقدم إلى إسرائيل ستثير حفيظة السوريين حكومة وشعباً[٢٨].

ومن خلال تقرير بعثته السفارة البريطانية بدمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢ ينكشف دور بريطانيا في إقناع السوريين بالانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، فقد كشف التقرير أن الأهداف الرئيسة القصيرة المدى في سوريا تتناول إعداد حكومة سوريا وشعبها للتعاون مع قيادة الشرق الأوسط، وإقناعها بتوطين الفلسطينيين الموجودين على أراضيها وحماية مصالح الشركات النفطية التي لها خطوط أنابيب تمر عبر سوريا. واعتبر التقرير أن سوريا قد تلعب دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام العربي تجاه التعاون مع الغرب في مجال الدفاع، وتحدث التقرير عن الأعمال التي كان يقوم

---

(٢٦) صلاح العقاد، المشرق العربي، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨: العراق، سوريا، لبنان (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٦)، ص ٩٦.

(٢٧) First Secretary Owen Jones (Tel Aviv) to Charge d'affaires Harlan Clark, 2 October 1950, 783-00/10-250 NARG 59.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: وثائق وزارة الخارجية السورية، المسلسل رقم (٥٦)، الوثيقة رقم ١٠٢٢/١/٥٢، تاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١، رسالة من وزارة الخارجية التركية إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية: إنكلترا، فرنسا، أمريكا المعتمدين في أنقرة.

بها البريطانيون العاملون في سوريا لإقناع عدد قليل من السوريين بحسن نية بريطانيا، وعن كون «بقاء سوريا خارج هذه المنظمة لا يتيح لبريطانيا الدفاع عن أراضيها»[٢٩].

وبناء على برقية من الوزير الأمريكي المفوض بدمشق إلى الإدارة الأمريكية كشف المذكور عن مدى اهتمام الإدارة بضرورة ضم سوريا لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، فقد حاول إظهار الحكومة السورية وكأنها على استعداد للتعاون مع الغرب في هذا المجال، وحث حكومته بأن تعمل على تحقيق الهدف النهائي، وهو جعل سوريا تسير ضمن مدار التحالف الغربي، رغم الحملات والنشاطات الإعلامية في سوريا التي كان في معظمها هجومٌ على دور الولايات المتحدة في المنطقة[٣٠].

ولكن رغم هذه المحاولات، هل استطاعت دول الغرب النجاح في مهمتها؟ هذا ما سنراه من خلال إلقاء الضوء على موقف سوريا والعراق من منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

١ ـ العراق ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط

منذ الإعلان الثلاثي أخذ توفيق السويدي رئيس وزراء العراق يوالي اتصالاته مع الوزراء المفوضين لكل من مصر والسعودية وسوريا ولبنان في بغداد داعياً إياهم فيها للاتصال بحكوماتهم لاتخاذ موقف مشترك إزاء البيان الثلاثي. وكتب مراسل وكالة الاسوشيتد برس البريطانية في بغداد يقول إن السيد كامل الجادرجي الزعيم العراقي المعروف قد لخص موقفه من البيان الثلاثي، إذ اعتبر «أن هذا البيان سيشجع إسرائيل على الاحتفاظ بالوضع الراهن كحل نهائي لمشكلة فلسطين، وتقسيم منطقة الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ بين الدول الثلاث، كما سيشجع فرنسا على إعادة نفوذها الاستعماري إلى سوريا ولبنان»[٣١].

ومن أجل كسب العراق إلى المشروع، كشفت وثيقة بريطانية أن اتجاهات بريطانيا تعمل على أن تبقى علاقات بريطانيا مع العراق بأفضل صورة، لذا أخذت الحكومة البريطانية تحثُّ الدول الكبرى على إعطاء تطمينات للعراق تشعره بأنه ليس أدنى مرتبة من مصر، رغم أن هناك عقبة تتمثل بأن العراق ليس على استعداد لإعطاء تسهيلات كتلك التي تقدمها مصر في تلك الظروف. وجاء في الوثيقة أن على الغرب أن لا يشعر العراق بحصوله على العضوية الكاملة في حال نجاح المفاوضات مع مصر. وتبقى اتصالات الغرب مع

---

(٢٩) لمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ١٨/١/١٩٨٣.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: F.O.371/98925, E: X1102/11, 8 April 1952, الوثيقة محفوظة في مكتبة الأسد.

(٣١) المصري، ٢٨/٤/١٩٥٠.

العراق غير محددة بموقف ثابت، رغم «أن نوري السعيد أبدى رغبة في الاهتمام بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وبشكل خاص رغبته بانضمام العراق إليه»[٣٢].

ويؤكد خليل مردم بك وزير سوريا المفوض في بغداد في تقاريره إلى وزارة الخارجية السورية في الربع الأخير من عام ١٩٥١ أن موقف الحكومة العراقية من مشروع الدفاع المشترك إيجابي، وأنها ترى ضرورة عدم رفض المشروع قبل درسه والمساومة عليه. ففي أثناء لقاء بين مردم وشاكر الوادي وكيل وزارة الخارجية العراقية بيّن الأخير لمردم أن الحكومة لا ترى رفض مبدأ الاشتراك في المشروع قبل الاطلاع على تفاصيله، كما أنها لا يمكنها البت في الوقت الحاضر في موقفها من المشروع بحجة أنها لم تتلق دعوة رسمية مع تفصيلات العرض النهائية، وأن موافقتها، أو رفضها، تتوقف على المصلحة العراقية. ويرى مردم في تقريره «أن الهدف من المساومة العراقية عدم إظهار البلاد وكأنها رافضة للمشروع جملة، ولهذا ترى حكومة العراق ضرورة بحث المشروع عربياً»[٣٣]. وفي تقرير آخر بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ أكد مردم أنه التقى مع أحمد مختار بابان، رئيس الديوان في البلاط الملكي العراقي، بحضور وزير الدولة مصطفى العمري، وكان رأي الرجلين متفقاً «على أن مصر تسرعت في رفض المشروع»[٣٤]. وكان رأي توفيق السويدي وعلي جودت الأيوبي، وهما من رؤساء الوزارات العراقية، يتفق مع الرأي السابق لزملائهم حول تسرع الحكومة المصرية في رفض مشروع الدفاع[٣٥]. وقد نظر الدبلوماسيون العرب إلى وصول نوري السعيد إلى باريس يوم ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ على أنه يعمل على تفكيك وحدة العرب وإحباط الميثاق الجماعي العربي. وصرح مصدر دبلوماسي سوري أن نوري أعلن أنه «يود لو تتخذ كل دولة من الدول العربية موقفاً فردياً من مقترحات الدول الأربع»[٣٦]، بمعنى أنه يريد أن يتخذ العراق موقفاً مستقلاً، رغم ما في هذا من مخالفة لنصوص ميثاق الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي.

ويتمثل رد الحكومة العراقية غير الرافض لمشروع الدفاع المشترك من خلال مذكرتها إلى الدول الأربع التي ورد فيها أنه لا بد من النظر في المطالب المصرية وحسم قضيتها بما يضمن حقوق مصر وسيادتها، وأنه في الجو الذي يسود البلدان العربية آنذاك، يتعذر البحث في المقترحات الخاصة بميثاق الدفاع، ولا بد من حل الخلاف المصري ـ البريطاني حول معاهدة

---

(٣٢) وثائق وزارة الخارجية السورية، المسلسل رقم (٣٨)، ١٩٥١.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: خليل مردم بك، **تقارير الخليل الدبلوماسية**، حققها وعلق عليها عدنان مردم بك (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢)، ص ١٥ ـ ١٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٣٦) المصري، ١٣/ ١١/ ١٩٥١.

عام ١٩٣٦ حتى يتسنى البحث في المشروع[٣٧]. ومن أجل إنهاء الخلاف المصري ـ البريطاني قام نوري السعيد بمحاولة لحل الخلاف، إلا أنه فشل في مهمته «بسبب حدة الخلاف في المواقف بين مصر وبريطانيا»[٣٨].

وأمام الرفض العربي لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط تغيرت تصريحات المسؤولين العراقيين. فقد صرح جميل المدفعي رئيس مجلس الأعيان أنه يجب «أن لا يتحمل العراق والدول العربية أية مسؤولية دفاعية خارج حدودها إلا ما كان ضمن نطاق الضمان الجماعي العربي الموقع عليه بين الدول العربية»[٣٩]. أما علي جودت الأيوبي، عضو مجلس الأعيان، فقد صرح لصحيفة الزمان البغدادية أن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط يهدف إلى عودة نفوذ فرنسا إلى سوريا ودعا إلى التمسك بمشروع الضمان العربي[٤٠]. في حين قال نوري السعيد، وزير الدفاع، أمام مجلس النواب العراقي في ١١ أيار/مايو ١٩٥٠ «إن العراق لا يفكر في الدفاع عن حدوده ضمن ميثاق الضمان الجماعي العربي.. وأقول إنه لو كان في استطاعة العراق أن يدافع عن الشرق الأوسط لما ترددنا في أن نندفع للدفاع عن الشرق العربي نفسه قبل كل شيء، ولكن وضع العراق وإمكانياته تجعلنا نندفع لنجعل العراق بقدر ما نستطيع يسلم على نفسه»[٤١].

٢ ـ موقف سوريا من مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط

جاء الموقف السوري واضحاً عكس موقف العراق، إذ كان الحياد سمة سياسية للجميع عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١. فقد تبناه عدد من الزعماء الجدد وأطيح عدد من الذين لم يتبنوه بسبب شعور العداء نحو مقترحات الدفاع الغربية. وكان حياد سوريا عاطفة تنبعث من مجموعة آلام، فهناك تجربة الانتداب الفرنسي وسخط الهزيمة في فلسطين، ودور الغرب في خلق إسرائيل، وزاد في خطورتها معارضة المسؤولين السوريين لمشروع الوحدة العراقية ـ السورية تحت الحماية البريطانية، وتخوف شديد من احتمال حرب جديدة، والنظرة السائدة التي تقول بأن الاستقلال كان ضرباً من الأوهام، وأن سوريا كانت تحت رحمة الدول الكبرى.

وجاء الرد الرسمي السوري على لسان خالد العظم رئيس الوزراء حينما قال: «إننا

---

(٣٧) البلاغ (مصر)، ٢٠/١١/١٩٥١.

(٣٨) الوثائق البريطانية المترجمة والمنشورة في: محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة، ٣ ج (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الاهرام، ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠)، ج ٢: ملفات السويس، الوثيقة رقم (٦١).

(٣٩) الزمان (بغداد)، ٢٩/١٢/١٩٥١.

(٤٠) الزمان، ٢/١/١٩٥٢.

(٤١) الزمان، ١٢/٥/١٩٥٠.

نفضل استمرار الخلاف بين البلاد العربية على استتباب السلام تحت سيطرة الأجنبي . . . إن هذه الخطوة هي في صالح الدول الغربية فقط»[٤٢] .

وكان حسن الحكيم، وهو صديق قديم للهاشميين، واحداً من قلائل الرجال السوريين الذين تبنوا سياسة موالية للغرب عام ١٩٥١ . فقد قال أثناء لقاء بينه وبين المستر بولوك (Bolock)، وزير بريطانيا المفوض بدمشق، بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١ ، حين دعاه بولوك إلى العمل من أجل انضمام سوريا لمشروع الدفاع، إنه ـ أي الحكيم ـ «كان يخشى في حال تخليه عن الحكم أن تقفز جماعة من المتطرفين إلى السلطة، وبالتالي تحل بسوريا كارثة ما دام لا يثني الدول الكبرى عن عزمها في هذا المشروع شيء»[٤٣] . وكان الحكيم يرى أن الحياد سياسة غير عملية، فدافع عن الانحياز إلى الكتلة الغربية بحجة أن الغرب إذا دفع إلى الاعتماد على إسرائيل وتركيا من أجل الدفاع عن المشروع، فإن هذين البلدين «سيكافآن إقليمياً على حساب سوريا، واتساقاً مع هذا الرأي كان يدعو إلى التقارب مع تركيا»[٤٤] . وكان يرى ضرورة الالتحاق بالمعسكر الغربي بإرادة البلاد، قبل أن تجد نفسها مضطرة إلى ذلك وبفعل الحوادث إذ «إننا وبتعاوننا بعد ذلك لن نجني أي شكر، فالحياد أمر خيالي، وسنجد أنفسنا مقحمين بالحوادث الدولية سواء للأحسن أو للأسوأ. إن ضعفنا لا يسمح لنا بأي مهرب»[٤٥] .

لكن وجهات النظر هذه لم تجد أي صدى في الأوساط الشعبية السورية، فقد وجه مئتا طالب جامعي مذكرة احتجاج إلى رئيس الجمهورية أعلنوا فيها «أن الشعب السوري لا يرغب في القتال إلى جانب سفاحيه»[٤٦] . وبالرغم من أن المبعوثين الغربيين قد أعلنوا أنهم جاؤوا لإبلاغ الحكومة السورية بما يجري، ولم يطلبوا انضمام سوريا إلى الحلف، بالرغم من ذلك، قام آلاف من المتظاهرين عقب صلاة الجمعة في دمشق يقودهم محمد المبارك، وزير الزراعة في حكومة حسن الحكيم، بالإعلان عن تأييدهم لمصر وتنديدهم بالأحلاف . وشعر وزير الخارجية فيضي الأتاسي، في ذلك الجو المشحون بالتوتر، أن عليه أن يهاجم المقترحات الغربية في البرلمان مخالفاً بذلك تعليمات رئيس وزرائه[٤٧] . وقد تحدث وزير الخارجية أمام مجلس النواب بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١ فأعلن عن تأييد سوريا لمصر بكل ما

---

(٤٢) المصري، ٢٨/ ٥/ ١٩٥٠ .

(٤٣) حسن الحكيم، مذكراتي: صفحات من تاريخ سوريا الحديث، ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨، ٢ ج (بيروت: دار الكتاب الجديد، [١٩٦٥ ـ ١٩٦٦])، ص ١١٥ .

(٤٤) جوردون هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، ط ٢ (بيروت: دار الجماهير، ١٩٦٨)، ص ٢٠٣ .

(٤٥) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٣)، ص ١٤٣ .

(٤٦) المصدر نفسه .

(٤٧) لمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ١٥/ ١/ ١٩٨٣ .

لديها من وسائل ورفض أي اقتراح من الدول الغربية إلى سوريا بالانضمام إلى خطة الدفاع عن الشرق الأوسط، وأضاف قائلاً: «إن من يريدون منا الانضمام إليهم ضد عدوان روسي محتمل هم أنفسهم الذين زرعوا إسرائيل كشوكة في حلوقنا»[٤٨].

وفي ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ أعلن فارس الخوري في قاعة الأمم المتحدة شجب سوريا لمقترحات الدول الغربية، بقوله: «لعل الدول الغربية اهتدت بميثاق هيئة الأمم على ما يبدو لإنشاء الحلف الأطلسي، أما قيادة الشرق الأوسط فليس هناك ما يبررها في أي قانون أو ميثاق دولي»[٤٩]. وإن هذا المشروع تحاول فرضه الدول الكبرى من دون استشارة شعوبها. وعمل فارس الخوري بالتعاون مع ممثل العراق في الأمم المتحدة والمندوب الباكستاني على إنجاح اقتراح بإنشاء لجنة فرعية لتخفيف التسلح. وقد وافقت اللجنة السياسية على هذا الاقتراح بالإجماع، وتحدث فارس الخوري عن مخاطر تكديس الأسلحة في مناطق من العالم ودعا «إلى حوار بين الكتلتين المتنافستين للوصول إلى اتفاق يخفف من حدة التوتر في العالم»[٥٠].

وذكرت بعض التقارير أن قيادة الجيش السوري كانت أكثر استعداداً للتعاون مع الغرب، فبينما فضل المتحدثون السوريون والدبلوماسيون تشكيل قوة ثالثة حيادية للشؤون الدولية، فإن الشيشكلي رأى أن هذا الحل لا طائل تحته وأن التحالف مع الغرب يمكن أن يؤدي إلى التمتع ببعض الازدهار الذي ينعم به الغرب. وموقفه هذا يعود إلى عدة اعتبارات، فدخول الحلف مربوط بمساعدات اقتصادية وتزويد سوريا بالأسلحة، وحل قضية فلسطين حلاً معيناً، واعتبار قضية الخلاف المصري ـ البريطاني قضية ثانوية يجب أن لا تقف في وجه تعاون سوريا مع الغرب، وأخيراً فإن عزلة الشيشكلي في الوطن العربي أدت إلى توجهه للغرب، إذ «إن علاقاته مع العراق ينتابها التوتر، وعلاقاته بمصر باردة، في حين سرت شائعات بأن ابن سعود يتململ من الوضع غير المستقر في سوريا»[٥١].

وكشفت وثيقة أمريكية ازدواجية الشيشكلي إزاء مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، فرغم المعلومات بأن الشيشكلي سيدعم شخصياً مشروع الدفاع، كما أكد لأحد الوزراء الفرنسيين في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٢، أكد في لقاء له مع صحيفة المصري القاهرية «أن سياسة وأمن العرب هما مسؤولية سكان المنطقة فقط»[٥٢]. وأثناء زيارة المستر دالاس، وزير خارجية الولايات المتحدة، لدمشق في منتصف أيار/ مايو ١٩٥٣ ولقائه مع العقيد الشيشكلي

---

(٤٨) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٢٩/ ١/ ١٩٨٢.

(٤٩) محمد الفرحاني، فارس الخوري وأيام لا تنسى (بيروت: دار الغد، ١٩٦٥)، ص ١٥٣.

(٥٠) حنا خباز وجورج حداد، فارس الخوري: حياته وعصره (بيروت: مطبعة صادر ريحاني، ١٩٥٢)، ص ٢٦٩.

(٥١) *Middle Eastern Affairs*, vol. 3, no. 4 (April 1952), pp. 112-113.

(٥٢) R.G. 783-00/7-2352, 23 July 1952.

طرح الرجلان مشروع الدفاع. ويكشف تقرير بعثه السفير البريطاني بدمشق إلى وزارة الخارجية في لندن عن موقف الشيشكلي إزاء المشروع حيث قال الشيشكلي لدالاس إن سوريا لم تُدْعَ أبدا للمشاركة في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وعندما رد دالاس عليه بقوله: «إنني أدعوكم الآن» قال الشيشكلي: «إن سوريا تنوي الوقوف إلى جانب مصر، وإن تلبية مطالبها بجلاء القوات البريطانية عن قطاع قناة السويس هي مقدمة أساسية للتعاون مع الغرب في منظمة دفاعية»(٥٣). وفي هذا التقى إلى حد كبير مع موقف نوري السعيد.

ثالثاً: الدول الكبرى ومشاريع الوحدة (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤)

لقد أدرك الاستعمار أن الوطنية المتمثلة بالقومية العربية بمفهومها الجديد هي الخطر الحقيقي، لأن القومية العربية ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية كحقيقة أساسية وقوة فاعلة ومؤثرة في الحياة السياسية العربية، وكان تيارها خلق حركة الجماهير العربية المعادية للاستعمار وبقايا نفوذه السياسي والثقافي. لذلك حاولت المخططات الاستعمارية أن تدفع بالاستقلال القطري إلى حدود العزلة عن الأقطار الأخرى، وحاولت «تعزيز فكرة الكيانية وإقامة المحاور من أجل احتواء كل قطر والالتفاف عليه واستنزاف التحرك الوحدوي في مشاريع ومبادرات تجهض الاندفاع الوحدوي»(٥٤). وإن غالبية الكتاب الغربيين الذين تعرضوا في كتاباتهم لمشاكل وأحداث الشرق العربي قاموا بتشويه الحقيقة، فكلما قامت حركة قومية في قطر عربي يسارع فريق من كتاب الغرب إلى وصف تلك الظاهرة القومية بأنها متاعب لا أحداث طبيعية، وأنها ترجع إلى عوامل ثلاثة هي: أعراض مرض القومية، كما يسمونها، والدعاية الوحدوية والنفوذ الشيوعي. وتتضح هذه الحقائق عند دراسة مواقف هذه الدول من الوحدة العربية بشكل عام ووحدة سوريا والعراق بشكل خاص.

لقد كان الاستعماريون يخشون الوحدة السورية ـ العراقية، فالوحدة بين هذين القطرين معناها قطع الطريق على فرنسا إلى الأبد وتبديد أحلامها في سوريا ولبنان، والقضاء على كل زعم بخصوص علاقات ثقافية أو غير ثقافية تاريخية، كانت أو حاضرة. كما أن وحدة القطرين توسع ساحة النضال ضد الإنكليز وترفد العراقيين برافد عربي يزيد قوة العراق. والفرنسيون من جهتهم كانوا واضحين في مكافحة وحدة البلدين، ومجرد الوقوف بوجه فكرة الوحدة يجعلها مقبولة ومحببة من الشعب ولا بد من تحقيقها. لكن البريطانيين تلافوا هذا النقص عند المسؤولين الفرنسيين، وتظاهروا بمظهر المؤيد للوحدة العامل على تحقيقها، مما جعل الشعب العربي في تلك المرحلة يقع في شك من الأمر، وساعدته على الشك

---

(٥٣) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٢٢/ ١/ ١٩٨٤.

(٥٤) الياس فرح، **الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٥٩.

الجماعات الانعزالية التي ضخمت شكوكه بالقول: «إن الوحدة بين القطرين عملية استعمارية إنكليزية يقصد بها مد النفوذ البريطاني إلى سوريا»[٥٥]، لذا تظاهرت تلك الجماعات بالغيرة على الجماهير وازدادت خشيتها من تزايد النفوذ البريطاني.

١ ـ الموقف البريطاني

بعد أن خسر الإنكليز الكثير من نفوذهم بعد الحرب العالمية الثانية أصبحوا يتشبثون بمشاريع تضمن لهم وجودهم في أي منطقة من العالم. فقد رأوا في إقامة إسرائيل تهديداً لسلامة البلاد العربية ينذرها بالخطر الداهم، وأن ذلك يُبقي شرق الأردن بحاجة إلى الدور البريطاني فلا يعود قادراً على الاستغناء عن البريطانيين وعن حمايتهم له، وان إقامة الاتحاد بين سوريا والعراق يجعل إنكلترا سيدة الشرق العربي، وتجد فيه ربطاً لحلقات السلسلة التي كانت تبدأ بالخليج العربي وتنتهي بخليج عدن، وأن إنكلترا التي تسيطر على الكويت والبحرين والعراق وشرقي الأردن ليحرجها ويحز في صدرها أن تقوم سوريا ولبنان حاجزاً بين العراق وشرق الأردن ومصر.

وكانت بريطانيا تسعى بعد استقلال سوريا إلى إيجاد عرش للأمير عبد الإله في سوريا، وبقيت تسير في هذا المضمار بجانب قيام فكرة أو نزعة اقتصادية دعا إليها الاستعمار بمختلف أساليبه، ووجه تركيزه على شمال سوريا، ومضمونها أن تفاهم سوريا والعراق على أية صورة، إنما سيكون في النهاية «لمصلحة السوريين أولاً الذين يثقون في قدرتهم وكفاءتهم التجارية، ليشغلوا النفوذ الاقتصادي في العراق بدلاً من أن يشغله الأجانب من الأوروبيين أو الأتراك أو الإيرانيين، وأن التفاهم ـ ولو شكلياً ـ بين سوريا والعراق سيغني سوريا عن لبنان وستكون النتيجة هي تدفق ثروة العراق إلى سوريا»[٥٦]. كما كانت بريطانيا تعمل على إجراء تغييرات إقليمية في المشرق العربي، تتلخص بإيجاد نوع من العلاقة تشمل العراق وشرق الأردن تنضم إليها سوريا، وهذا ما كانت تحبذه إنكلترا لتقف بوجه النفوذ الأمريكي الذي يرى قادتها «أن تغيير نظام الحكم في سوريا ووضعها الدولي يؤدي إلى إثارة الاضطرابات في الشرق الأوسط»[٥٧]. وبريطانيا لم تستطع ـ رغم أنه كان مصلحتها تقديم الدعم الفعال لكل من بغداد وعمان في السعي لتحقيق الوحدة مع سوريا ـ إلا التأكيد في أكثر من مناسبة أنها تقف على الحياد من هذه المسألة. أما سبب ذلك فمرده، إضافة إلى ما ذكر، ضرورة إقناع فرنسا بعدم وجود مطامع لها في سوريا، كما أن التحرك لعقد معاهدة

---

(٥٥) جلال السيد، **حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها** (بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٣)، ص ٢٣٩.

(٥٦) محمد كمال عبد الحميد، **الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي**، ط ٢ (القاهرة: دار القاهرة، ١٩٥٩)، ص ٢٣٤.

(٥٧) راشد البراوي، مشرف، **مشكلات العالم العربي** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠)، ص ٩.

مع مصر والرغبة في عدم إغضاب ابن سعود كانا من العوامل الفعالة التي دفعت الإنكليز لتبني مثل هذا الموقف. فقد أعلن مصدر بريطاني مسؤول «أن موقف حكومته من الاتحاد العربي يقوم على اعتماد سياسة عدم القيام بأي دور فعلي في تحقيقها، وأنها ترغب بالاحتفاظ بموقف الحياد إزاء هذا المشروع»[٥٨]، وأن مصلحة بريطانيا ـ كما يقول سيل ـ كانت تتمثل في المحافظة على صداقة سوريا واستقرارها وبذلك تؤمن سلامة الأنابيب المارة عبر أراضيها، ولم تكن لديها أية مصلحة في وحدة سوريا والعراق، ولو «أنها قامت لعاداها بشدة السعوديون والمصريون والفرنسيون والمتطرفون من الوطنيين العرب في كل مكان، ولكان معنى ذلك أيضاً تصدير مشكلات سوريا إلى العراق، ولكن كان لبريطانيا التزامات صداقة نحو الهاشميين»[٥٩].

ويؤكد عدم اهتمام البريطانيين بالوحدة اعتبار الحكومة البريطانية أن انقلاب حسني الزعيم حركة داخلية بحتة ولا يغير شيئاً من علاقات سوريا السياسية بها. وتأكد هذا بعد تولي الحناوي السلطة في سوريا، إذ نصح المستر بيفن، وزير خارجية بريطانيا، نوري السعيد بترك ذكر الهلال الخصيب بحجة أن أمريكا وفرنسا تعارضان هذا المشروع، وأن طرح هذا المشروع قد «يدفع مصر للدخول في دائرة النفوذ الأمريكي»[٦٠]. وفي برقية لوكالة الأنباء البريطانية رويتر تحدثت فيها عن السياسة البريطانية إزاء الشرق العربي، جاء أن الإنكليز يحرصون أن تسوي البلدان العربية قبل كل شيء الخلافات التي نشبت بينها، واتخذت مظهراً آخر إثر الانقلاب السوري الأول، وانقسام البلدان العربية بشأنه إلى كتلتين، وظهور مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب اللذين تعارضهما بريطانيا. ولقد حدث بالفعل أن قام نوري السعيد بزيارة مصر وقابل رئيس وزرائها، وانتهت الزيارة «باتفاق الطرفين على اتباع سياسة تفاهم حول ضرورة استقلال سوريا وترك البحث في مشروع الهلال الخصيب»[٦١].

لم تثر زيارة الأمير عبد الإله لدمشق في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر القلق في لندن، إذ اعتبرت أن أمر الوحدة يخص العرب، ورأت دوائر لندن السياسية أن الذي يعنيها هو معرفة ما إذا كانت هذه الوحدة طبيعية أو مصطنعة. وإذا تبين لها أن هذه الوحدة طبيعية فإن الحكومة البريطانية «ستعيد النظر في الموقف في ما يتصل بأثر هذه الوحدة في علاقات بريطانيا الخاصة ببعض الدول العربية»[٦٢]. ورداً على رسالة بعث بها توفيق أبو الهدى رئيس وزراء

---

(٥٨) الأخبار (القاهرة)، ١١/ ١٠/ ١٩٤٩.

(٥٩) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ١٨٧.

(٦٠) عادل أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، تحقيق يوسف ايبش، ٣ ج (بيروت: الدار التقدمية للنشر، ١٩٨٣)، ج ٢: ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠، ص ٨٨٠.

(٦١) الثقافة (القاهرة) (٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٦٢) القبس (دمشق)، ٩/ ١٠/ ١٩٤٩.

الأردن إلى وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩ عارض فيها إقامة اتحاد بين سوريا والعراق باعتباره اتحاداً مصطنعاً، جاء الرد على هذه الرسالة من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، وفيه أن بريطانيا «لا تعارض فكرة توثيق العلاقات بين قطرين عربيين أو أكثر، ولكنها تعارض استخدام القوة لتحقيق الاتحاد»[٦٣]. ونشرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية لمراسلها في بيروت ليبون روس (Lepont Ross) مقالاً تحدث فيه عن محادثات توحيد سوريا والعراق. وقد أشار كاتب المقال إلى حنكة هاشم الأتاسي رئيس الحكومة بقوله: «إن وقع هذه المباحثات على الأوساط السياسية الفرنسية كان ثقيلاً». وقال مراسل وكالة الصحافة المتحدة في لندن إن وزارة الخارجية البريطانية تبحث في إمكانية عقد معاهدة مع سوريا بمناسبة الحديث عن توحيد سوريا والعراق، ورأت مصادر بريطانية «أن المعاهدة العراقية ـ البريطانية قد تتبدل بمناسبة الحديث عن توحيد سوريا والعراق»[٦٤].

وأخذت أوساط بريطانية تروج أن هناك فوارق بين الأوضاع في سوريا والعراق، لا بل قالت بوجود فوارق بين الشعب الواحد في البلدين. وكشفت وثيقة بريطانية كتبها القائد الإنكليزي غلوب باشا عام ١٩٤٩ وجاء فيها: «إن العراقيين والسوريين مختلفون بعضهم عن بعض كثيراً، فالعراقيون يتصفون بالجفاف والخشونة والتعنت، ولكنهم أكثر نشاطاً وحزماً من السوريين الذين هم أكثر ثقافة ودماثة. وقد حقق العراق انطلاقة سريعة بأن كان لديه جيش أفضل بكثير، ولذلك فإنه يستطيع السيطرة على السوريين بالقوة إذا ما تمت الوحدة. ومع عائدات النفط المتزايدة بصورة مطردة، سيصبح العراق الطرف الأغنى من الاثنين، ولكن ليس من المحتمل أن يرضى السوريون بنظام حكم كهذا لمدة طويلة، على الرغم من أن العراقيين الذين هم أغنى منهم وأكثر نشاطاً وحيوية قد يستمرون في قمعهم بنجاح. . وإن العراق نفسه غير مستقر إلى حد بعيد، وإن إلحاق سوريا به قد يزيده أو لا يزيده استقراراً». وأضافت الوثيقة أن قيام الوحدة بين العراق وسوريا سيكون له أثره في الأردن لأنه سيصبح مقطوعاً عن ميناءيه الطبيعيين حيفا ويافا، كما ستصبح تجارة الأردن مع العالم عبر دمشق وبيروت، وان هذا الطريق الطويل سيؤدي من الناحية التجارية إلى ارتفاع أجور النقل وزيادة تكاليف المعيشة، ومن الناحية السياسية سيضعه تحت رحمة سوريا ولبنان، ويجعلهما قادرين على خنقه في أي وقت[٦٥]. وكتبت صحيفة لوموند الفرنسية أن

(٦٣) «صفحات من تاريخ الأردن الحديث: أضواء على الوثائق البريطانية،» الرأي (الأردن)، ٢٣/ ٤/ ١٩٨٤.

(٦٤) الأيام (دمشق)، ١٦/ ١٠/ ١٩٤٩.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: نجدة فتحي صفوة، «الشؤون العربية في الوثائق البريطانية: علاقات الأردن الخارجية سنة ١٩٤٩ في تقرير سري أعده «غلوب باشا»،» الباحث العربي (مركز الدراسات العربية، لندن)، العدد ١٠ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٧)، ص ١١٥.

تحقيق مشروع اتحاد سوريا والعراق لا بد من أن ينهض العراق إلى تعديل معاهدته مع بريطانيا أو يعمد إلى الاستغناء عنها، لذا «أخذت بريطانيا تشكك في كل مشاريعها في الشرق الأوسط»[٦٦].

وقد وضعت القوات البريطانية نصب عينيها أن هناك ثلاثة اعتبارات رئيسة لتوجه السياسة الاستراتيجية البريطانية العامة في الشرق الأوسط خلال عام ١٩٥٠، هي أن يعم السلام في الشرق الأوسط لأن بريطانيا في حال فقدها سيطرتها على الموقف في وقت السلام، فإنها ستفقده إلى الأبد، وأن مهمة الدفاع عن الشرق الأوسط مهمة بريطانية، والتصدي لأي نفوذ سياسي لروسيا في المنطقة[٦٧]. وهذا ما أكده المستر بولوك، وزير بريطانيا المفوض في دمشق، إلى مراسل صحيفة الجيل السورية ونقلته القبس، حيث قال الوزير البريطاني في معرض رده على مشروع ناظم القدسي الذي عرضه على الجامعة العربية ان أحسن ما فيه أنه يؤكد لكل دولة عربية رغبة سوريا بعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وان بريطانيا لا ترغب في أن ترى البلدان العربية منقسمة إلى معسكرين هاشمي ومناوىء للهاشميين، وانها لا تمانع في قيام أي تقارب بين دولتين عربيتين أو أكثر في حال كانت تلك إرادة الشعب في هذه البلدان[٦٨].

وبعد وفاة الملك عبد الله أثيرت مسألة توحيد العراق والأردن، على أن تنضم إليهما سوريا لاحقاً. وتكشف الوثائق البريطانية أن البريطانيين كانوا يعارضون الاتحاد ولكنهم لا يصرحون بذلك علناً، وكانوا في كل مرة يضعون العوائق العربية سبباً لرفضهم لمشروع الوحدة[٦٩]. وقد أكد حسن الحكيم أن المستر بولوك، وزير بريطانيا المفوض لدى سوريا، قد أكد له أثناء لقاء بينهما يوم ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١ أن موقف بريطانيا من وحدة سوريا والعراق والأردن يقوم على اعتبار أن هذه دول مستقلة، ومستقبلها متوقف على رغبة شعوبها، لذلك «فإن حكومة جلالته لا توافق على أمر لا يستند إلى رغبة الأكثرية. وهذه هي السياسة الصحيحة التي نريد أن نسير عليها والنظرية التي نرجو أن تحظى بموافقتكم»[٧٠].
وقد وصل الأمر بالحكومة البريطانية إلى حد أنها ترفض حتى الوساطة بين البلدين، عندما اشتدت حدة الخلاف بين الشيشكلي والحكومة العراقية عام ١٩٥٢ بحجة «أن التدخل يعني أن العراق يسير في ركاب السياسة البريطانية»[٧١]. وأخذت بريطانيا في كثير من الأوقات تبدي ارتياحاً تاماً للوضع القائم في سوريا، وتبين أن الوضع العاجل الذي تنشده هو

---

(٦٦) الأيام، ١٤/ ١١/ ١٩٤٩.
(٦٧) البعث (دمشق)، ١٦/ ١/ ١٩٥٠.
(٦٨) القبس، ٢٢/ ٢/ ١٩٥١.
(٦٩) «صفحات من تاريخ الأردن الحديث: أضواء على الوثائق البريطانية،» الرأي، ٢٦/ ٤/ ١٩٨٤.
(٧٠) الحكيم، مذكراتي: صفحات من تاريخ سوريا الحديث، ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨، ص ١٠٥.
(٧١) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٢٨/ ٢/ ١٩٨٣.

«استقرار حالة الأمن في سوريا»[٧٢]. ويبحث تقرير بريطاني في نتائج مؤتمر عقد لممثلي بريطانيا في الشرق الأوسط لبحث ومناقشة أوضاع دوله، وقد كان اهتمام المجتمعين يصب في إبعاد المنطقة عن الخطر الشيوعي. وفي ما يتعلق بالوحدة أجمع المجتمعون على أنه «ما لم تأتِ الميول الاتحادية من الشعوب نفسها فإنه ليس من الخير فرض وحدة جزئية ولا كلية بالتدخل والضغط، لأن الوحدة المفروضة ما تلبث أن تتفكك، وتخلق من المشاكل أكثر مما كان يؤمل من المنافع، وان السياسة البريطانية أصبحت من عام ١٩٥٢ مجردة كل التجرد عن مشروع الهلال الخصيب»[٧٣].

وعندما قدم الدكتور فاضل الجمالي مشروعه الوحدوي إلى الجامعة العربية أوائل عام ١٩٥٤ أثار اهتمام الصحف البريطانية، فقالت صحيفة **مانشستر غارديان** البريطانية إن الطريق مفتوح للعمل على تكوين اتحاد للدول العربية، وان الفرصة أصبحت أفضل مما كانت عليه في ما مضى لتحقيق هذه الفكرة، وأضافت: «إنه ليسرنا أن نسمع أن الاتفاق قد تم على شيء ثابت إيجابي فقد زالت العوائق، ولم تعد العداوة بين الملك ابن سعود والملك عبد الله تعكر صفو الجو... فضلاً عن ذلك فإن دخل العراق والسعودية من البترول قد وازن بين القوة الاقتصادية في كل من البلدين وفي مصر... وان الطريق مفتوح للقيام بخطوة جديدة إذا كانت هناك الكفاية من القوة الدافقة»[٧٤].

إلا أن الموقف الرسمي البريطاني لم يكن يتفق مع ما أرادته الصحيفة، فقد امتاز الموقف البريطاني بالتحفظ إزاء المشروع، وقالت برقية من لندن لمراسل الشرق الأدنى إن الدوائر البريطانية تشير إلى أن ما من أحد يعرف أية تفصيلات عن المشروع العراقي، وقالت إن أي مشروع من هذا النوع لا بد من دراسته. وأشار المراسل إلى أن الجمالي يتمتع بسمعة طيبة في الدوائر البريطانية ويعتبر من الساسة العرب البارزين، ولكن هذه الدوائر ـ وإن كانت تقابل ما يبدر منه من مشروعات باهتمام ـ «لا تستطيع أن تقطع برأي بصدد مشروعه قبل أن تتوفر العناصر والتفاصيل الكافية لدراسته وإبداء الرأي فيه»[٧٥]. إلا أن هذا المشروع لم يجد الحياة بسبب المواقف المتضاربة للأنظمة العربية، مما وفر على الحكومة البريطانية الجهد في دراسته والاطلاع على آثاره في حال تحقيقه.

---

(٧٢) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف بريطانيا، الأوضاع الداخلية، المسلسل رقم (١٠)، الوثيقة رقم س ١٤٥ (٧٠١)، تاريخ ١٧ أيار/ مايو ١٩٥٢، رسالة من المفوضية السورية في لندن إلى وزارة الخارجية السورية.

(٧٣) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف بريطانيا، الأوضاع الداخلية، المسلسل رقم (١٢)، الوثيقة رقم س ١٩٠ (٧٠١)، تاريخ ٢ تموز/ يوليو ١٩٥٢.

(٧٤) **الجمهورية** (القاهرة)، ١٣/ ١/ ١٩٥٤.

(٧٥) **المصري**، ٢٠/ ١/ ١٩٥٤.

٢ ـ فرنسا ومشاريع الوحدة

ذكرنا سابقاً أنه لم يعد لفرنسا من نفوذ في المنطقة يبيح لها التحكم في مسار الأحداث، لذا لجأت إلى أسلوب إيجاد الفرقة بين السوريين والعراقيين، والعمل على إفهام السوريين أنها وحدها الحريصة على سوريا واستقلالها.

ولم يكن موقف فرنسا من وحدة البلدين يختلف عن موقف بريطانيا، فعندما عرض مشروع الاتحاد السوري ـ العراقي في عهد الحناوي أعربت فرنسا وبصفة رسمية عن معارضتها الشديدة للمشروع، وأبلغت حكومتي سوريا والعراق أنها مهتمة اهتماماً كبيراً بأي تغيير في الأوضاع السياسية الراهنة في الشرق الأوسط. وأبرق زهير الكزبري، مراسل صحيفة المصري القاهرية بدمشق، يقول إن الدبلوماسية الفرنسية تحاول القيام بحركة معاكسة لمشروع الاتحاد السوري ـ العراقي من خلال الدعوة إلى اتحاد فدرالي بين سوريا ولبنان يستند إلى أسس التعاون الاقتصادي والعسكري والسياسي بين البلدين، وذلك لقطع الطريق على أية محاولة يراد منها تحقيق وحدة سوريا ـ العراق. وقد عرض دو شايلا، وزير فرنسا المفوض في لبنان هذا المشروع على الزعماء السياسيين اللبنانيين ورجال المعارضة، وتحدث إليهم أن فكرة اتحاد سوريا ولبنان قابلة للتحقيق أكثر من الاتحاد السوري ـ العراقي. والذي يشجع الفرنسيين على طرح مثل هذا المشروع ارتباط سوريا ولبنان اقتصادياً وثقافياً بفرنسا، إلا أن هذا المشروع لم يجد طريقه إلى الوجود لنفور «السوريين من التعاون مع فرنسا ورفضهم الاعتراف بنفوذها السياسي في الشرق الأوسط»(٧٦).

وعندما بعثت الحكومة العراقية بقوات عسكرية إلى سوريا لمساعدتها في التصدي للاعتداءات الإسرائيلية المستمرة، صرح ناطق بلسان وزارة الخارجية الفرنسية أن «حكومته تأسف للخطوة التي أقدمت عليها الحكومة العراقية، وترى أن هذه العملية تشكل إخلالاً في التوازن الدولي في منطقة الشرق الأوسط وتعرض استقلال سوريا للخطر»(٧٧).

اتسمت سياسة فرنسا إزاء سوريا في هذه المرحلة بضرورة الحفاظ على نفوذها الثقافي، وتمثّل ذلك من خلال ارتياحها لإجراءات الشيشكلي بتعطيل المؤسسات البريطانية والأمريكية الثقافية غير التابعة للمفوضيات، وكانت تهدف من ذلك إلى أن لا يكون لأي دولة نفوذ ثقافي في سوريا أقوى من نفوذها.

٣ ـ موقف الولايات المتحدة

منذ الأيام الأولى لانقلاب حسني الزعيم، اهتمت الخارجية الأمريكية بالتحركات الاتحادية بين سوريا والعراق. ففي مذكرة أُعِدت لوزير الخارجية الأمريكي قبل اجتماعه

---

(٧٦) القبس، ٢٦/ ١٠/ ١٩٤٩.

(٧٧) أخبار اليوم (القاهرة)، العدد ٣٤١، ـ/ ٥/ ١٩٥١.

بوزيري خارجية بريطانيا وفرنسا في أيار/مايو ١٩٤٩، تناولت عدة قضايا من بينها اتحاد سوريا والعراق، وتمت مناقشة موضوع الاتحاد في الاجتماع التمهيدي لمؤتمر وزراء الخارجية في الأول من أيار/مايو، وقد توصل هؤلاء في نهاية الاجتماع إلى أن موضوع الاتحاد يهم الدول الغربية الثلاث لارتباطه بقضية الأمن والاستقرار في الشرق الأدنى، وبتحقيق رغبات وأماني الشعبين العراقي والسوري، وبمصالح الدول الغربية في المنطقة، وبالذات علاقة بريطانيا الخاصة مع العراق وعلاقة فرنسا مع سوريا ولبنان، والعلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة والسعودية، وبتأثير قيام الاتحاد في حل المشكلة الفلسطينية. وينطلق التقرير الذي صدر إثر انتهاء الاجتماع، من الاعتراف بأن الدعوة للاتحاد السياسي بين الشعوب العربية تلقى رواجاً متزايداً بين الناطقين بالعربية، إلا أنه أكد «أنه لا يوجد اتفاق عام بين الحكومات أو الشعوب العربية حول شكل الوحدة والسبيل إلى تحقيقها»(٧٨). وقد رأت الخارجية الأمريكية أن الموقف المناسب للولايات المتحدة هو الحياد بين الاندفاع البريطاني والمعارضة الفرنسية، كما رأت الوزارة أنه لا يوجد من الأسباب ما يدفع إلى معارضة هذا الاتحاد طالما أنه يتم وفق إرادة الشعبين ومن دون تدخل أجنبي، كما أن ليس هناك ما يدلل على أن هذا الاتحاد دعم للنفوذ السوفياتي. ولكن من ناحية أخرى، ليس للولايات المتحدة من مصلحة تدفعها إلى تشجيع هذا الاتحاد لأنه سيثير معارضة السعودية. وأوصى التقرير وزارة الخارجية الأمريكية بأن تعمل على حث الحكومات الغربية على ترك أحداث المنطقة لتأخذ مسارها، وأن تحصر نشاطها في التعبير «حينما يكون ذلك مناسباً، عن معارضتها لأي محاولة لاستخدام القوة، والتدخل الخارجي أو المؤامرات لمنع حكومتي سوريا والعراق وشعبيهما من اتخاذ قرارهما»(٧٩).

وفي ١٣ حزيران/يونيو ١٩٤٩ أبرقت السفارة الأمريكية في العراق إلى واشنطن تعبر عن قلقها من احتمال قيام العراق باستخدام القوة لقلب نظام حسني الزعيم، وتنصيب حكومة موالية تقوم بإتمام الوحدة في ظل العرش العراقي. وسرعان ما طلبت الوزارة من السفير الأمريكي أن يحذر وزير الخارجية العراقي من التدخل العسكري في سوريا، وأن مثل هذا العمل «سيلقى معارضة من الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وستكون له تأثيرات على الاستقرار في المنطقة». وفي اليوم الذي تم فيه إقصاء الزعيم عن السلطة وتوليها من قبل الحناوي طلبت الحكومة الأمريكية من ممثليها في عمان وبغداد وبيروت وتل أبيب تحذير الحكومة الأردنية من استغلال الموقف في سوريا ومحاولة التدخل في شؤونها، كما أحاطت الخارجية البريطانية علماً بذلك الإجراء، وطلبت منها اتخاذ خطوات مماثلة. وفي برقية مماثلة

(٧٨) «The Political Union of Syria and Iraq,» in: United States, Department of State, *Foreign Relations of the United States, 1950: Near East, South East and Africa* (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1978), vol. 5, pp. 1206-1209.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٢١٠.

إلى القاهرة بتاريخ ٢٣ آب/ أغسطس ورد أن الحكومة البريطانية قد اتبعت النصيحة الأمريكية وأرسلت إلى ممثليها في العراق والأردن بطلب مماثل، وأن أمريكا «ليس لديها أية معلومات عن أي تهديد لاستقلال سوريا، وأن كلا من الحكومتين الأردنية والعراقية قد أكدتا للولايات المتحدة عدم تخطيطهما لأي تدخل»[٨٠]. وفي مطلع آب/ أغسطس عام ١٩٤٩ قام السفير الفرنسي بزيارة الخارجية الأمريكية للإعراب عن قلقه من مشروع وحدة سوريا والعراق، إلا أن مسؤولي الخارجية الأمريكية طمأنوا السفير بأن حكومة الولايات المتحدة «لا تؤيد أي تغيير في الوضع الحالي في المنطقة إلا إذا كان عبر المؤسسات الشرعية ونابعاً من شعب المنطقة»[٨١].

وفي ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩ كتب وزير الخارجية إلى الرئيس الأمريكي ترومان يخبره بأن الحكومة البريطانية قد أخبرت الإدارة الأمريكية بأن حكومتي العراق وسوريا قد اتصلتا بالحكومة البريطانية وطلبتا منها المساعدة لإبرام اتحاد سياسي بين البلدين في ظل عرش الملك فيصل الثاني، وأكدت الحكومة البريطانية على أنها تحيط أمريكا بهذه المعلومات بطريقة سرية على أن لا تبلغها لأي حكومة أخرى، وان ذلك يتم بناء على طلب سوريا والعراق اللذين يرغبان في معرفة رأي الولايات المتحدة في هذا الشأن. وفي حال موافقتها فسوف يتم الاتصال مباشرة بها طلباً «للنصيحة حول مدى الوحدة التي يجب أن يسعيا لتحقيقها»[٨٢].

وفي ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩ أرسل وزير الخارجية الأمريكي مذكرة إلى الرئيس تتضمن رأي الوزارة، الذي أيدته وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع، ورأت الوزارة المبادىء التالية كأساس للموقف الأمريكي[٨٣]:

«١ ـ إن الهدف الأمثل لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأدنى هو دعم السلام والاستقرار، واتساقاً مع هذا الهدف، سوف تستمر الولايات المتحدة في النظر بعدم الرضا إلى أي محاولة لتغيير الوضع القائم في بلاد الشرق الأدنى بالتدخل الخارجي أو القوة. ومع ذلك، لمّا كان أحد المبادىء الأساسية للسياسة هو احترام حق الشعوب في أن تختار بحرية شكل حكومتها، فإن هذه الحكومة يجب ألا تعارض أي اتحاد للشعوب يتم بالإرادة الحرة لهذه الشعوب.

(٨٠) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ص ٩٥.

(٨١) R.G. Department of State, Memorandum of Conversation, Subject, French Ambassador, Eastern Problems, 23 August 1949.

(٨٢) هلال، المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٨٣) «Memorandum by the Secretary of State to the President, 14 October 1949» in: «Attitudes of the United States toward the Proposed Union of Syria and Iraq,» in: United States, Department of State, *Foreign Relations of the United States, 1949: Near East, South East and Africa* (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1977), vol. 6, pp. 182-184.

٢ ـ إن الوزارة تقر بوجود مشاعر عميقة بين الشعوب العربية تجاه مبدأ الوحدة العربية وتعتقد أن الاتحاد بين سوريا وأحد البلدان العربية الأخرى ربما يدعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة في الأجل الطويل. مع ذلك، فإنه لا يوجد دليل كاف يبين أنه في ظل الظروف الراهنة تتسق المقترحات المعروضة مع رغبات الشعبين العراقي والسوري. وهناك احتمال بأن رد الفعل الشعبي لا يكون مؤيداً بشكل كاف لضمان إنشاء المملكة الهاشمية المتحدة بشكل منظم ومن دون تهديد للاستقرار في سوريا والعراق. . . إن اتحاداً سياسياً بهذا الشكل وفي ظل هذه الحكومة سوف يعيد إلى الأذهان مشروعات الهلال الخصيب وسوريا الكبرى التي كانت لها سمعة الارتباط بالاستعمار ويمكن أن تنشىء معارضة قوية بين العناصر القومية في البلدين على أساس معاداة الاستعمار، كما أن هناك معلومات عن وجود معارضة للفكرة في صفوف الجيش السوري.

٣ ـ ومن الواضح الآن أن حركة الاتحاد السياسي بين العراق وسوريا تثير قلقاً كبيراً لدى بقية دول الشرق الأدنى ولدى عدد من القوى الأخرى. وإن ملك السعودية لديه تخوفات من تجمع عربي تسيطر عليه الأسرة الهاشمية، وقد يهدد ذلك إنشاء خط الأنابيب التابلاين الذي سوف يمتد في سوريا. . . وأشار التقرير إلى معارضة بعض الأقطار العربية وبريطانيا وفرنسا واعتبر «أن أحد دوافع المشروع هو الخوف من إسرائيل، لذلك فمن المتوقع أن تنظر إسرائيل إلى هذا الاتحاد كمصدر تهديد لأمنها السياسي والاقتصادي». وجاء فيه: «نظراً إلى موقف العراق المتعنت في الأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين واللاجئين، فإن قيام هذا الاتحاد يمثل عقبة جديدة أمام حل هذه القضية».

٤ ـ وبناء على ما تقدم، تقترح الوزارة أنه ليس من الصواب إعلان عدم الموافقة، ولكن يمكن القول إن الولايات المتحدة لن تعبر عن رأيها قبل أن تبدأ إجراءات الاتحاد علناً وبالطرق الدستورية، وقبل أن تصلها تأكيدات من البلدين بأن الاتحاد المقترح سوف يضمن المصالح المشروعة للولايات المتحدة ويحترم التعهدات الدولية القائمة للبلدين ويحترم الاستقلال والسلامة الإقليمية للبلدان المجاورة».

واهتمت الصحف الأمريكية بمشروع اتحاد سوريا والعراق، فقد اعتبرت صحيفة نيويورك هيرالد تربيون أن هذا المشروع يهز أركان المشرق العربي ويقوض صروح الأحلام التي بناها كثير من الحالمين بالسيطرة والتحكم في هذا الشرق. والمشروع عظة بالغة للولايات المتحدة لتتفهم عن طريقه خطأ سياستها حيال الشرق الأوسط. وقالت الصحيفة إنه كان واجباً على الولايات المتحدة أن تتخذ إزاء هذا المشروع موقفاً غير الذي وقفته لأن إعلانها ـ أي الولايات المتحدة ـ عن رفض أي تعديل أو تبديل يحدث في أوضاع الشرق الأوسط خطأ فادح، وتساءلت: لماذا لم تعتبر الولايات المتحدة ضم سوريا للعراق خطوة لكسب ود العرب وجرهم إلى الجبهة الغربية؟ ودعت الولايات المتحدة إلى ترك معاداتها لأماني

العرب[٨٤]. أما صحيفة هيرالد نيوز فقد أجرت مقارنة بين مشروع الضمان الجماعي العربي ومشروع اتحاد سوريا والعراق، نقلتها صحيفة الأيام حيث قالت: «لولا أن مشروع اتحاد سوريا والعراق لا يشمل أكثر من بلدين عربيين فقط لاعتبرناه خيراً من مشروع الضمان الجماعي، نظراً لأن الأول يشمل أكثر مرافق الحياة الاتحادية بين البلدين إن لم نقل كلها، بينما لا يتعرض مشروع الضمان الجماعي إلا إلى محالفة عسكرية بين البلدان العربية، ولذلك لا يعتبر كافياً أبداً، كما أنه لا يعتبر خطوة جديدة في سبيل التقارب العربي. . . . ذلك لأن النواحي العسكرية ليست هي كل ما في الأمر. . . بل إن الحروب نفسها لا تقوم إلا على أسباب اقتصادية، فعلى العرب، إذاً، أن يتفهموا جيداً معنى السياسة وأن يعرفوا أن الدولة هي الاقتصاد القويم[٨٥]. وكتبت صحيفة لوموند الفرنسية مقالاً حول موقف بريطانيا والولايات المتحدة من الوحدة السورية ـ العراقية حيث قالت إن الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة ترفض المشروع هي:

١ ـ أن الاتحاد يؤثر تأثيراً مباشراً في مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية في الشرق الأوسط، إذ يجعل آبار النفط العربية السعودية تحت رحمة الهاشميين أو تحت رحمة الدولة الاتحادية الجديدة.

٢ ـ إن الاتحاد من شأنه أن يضاعف العصبية القبلية والنزعة المحافظة التي أخذت تتخلى عنها دمشق، والتي يعتبرها الغربيون نزعة رجعية عقيمة، ولذلك فإنهم يخشون أن تتفاقم الحال إذا أضيفت عقيدة دمشق المحافظة إلى إيمان بغداد.

٣ ـ إن هذا الاتحاد لا يرضى عنه أهل حلب ويضطرهم إلى تأليف حكومة انفصالية مع أبناء الساحل السوري لا تعترف بحكومة القسم الباقي من سوريا التي انضمت إلى الاتحاد.

٤ ـ إن هذا الاتحاد يعرض بصورة مباشرة أو غير مباشرة استقلال لبنان للخطر.

٥ ـ إن هذا الاتحاد إذا ما تحقق سيغضب مصر والسعودية وتركيا.

٦ ـ إنه سيكون خطراً على دولة إسرائيل.

٧ ـ إنه سيزيد من انقسام القبائل البدوية ورجال العشائر على أنفسهم، كما أنه سيزيد من خصومة زعمائهم وقبائلهم تبعاً لذلك.

٨ ـ إنه سيزيد في حدة الأزمة الاقتصادية ويعرقل نجاح المشاريع العمرانية المثلى في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وليس لقول الصحيفة، إن أهل حلب كانوا يعارضون اتحاد سوريا والعراق، ما يبرره. فقد ذكرنا في فصول سابقة اندفاع الحلبيين إلى وحدة البلدين انطلاقاً من مواقف قومية واقتصادية. وأثبتت تقارير الصحفيين الذين استطلعوا آراء أهل حلب في هذا المشروع أنهم يؤيدونه ويدعمونه.

---

(٨٤) الأيام، ٢٤/ ١٠/ ١٩٤٩.

(٨٥) الأيام، ١/ ١١/ ١٩٤٩.

أدركت الولايات المتحدة صعوبة تحقيق مشروع اتحاد سوريا والعراق، بسبب المواقف العربية والدولية، ورغبتها في كسب ود السوريين والعراقيين للانضمام إلى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، والتصدي لمخططات حلفائها الغربيين في المنطقة. وانطلاقاً من الفهم الأمريكي هذا صرح ناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، أن الولايات المتحدة ستتخذ موقفاً حيادياً تماماً في حال إقدام سوريا والعراق على تحقيق وحدتهما، وأضاف: «إن الولايات المتحدة تنظر في الوقت ذاته نظرة عدم الرضى والارتياح إلى أية محاولة تقوم بها أية حكومة أخرى لإيقاع الضغط على البلدين، وحملهما على تحقيق هذا الاتحاد أو التخلي عنه». وأكد الناطق أن وزارة الخارجية قد أبلغت ممثليها في الشرق الأوسط بموقفها هذا، وأن سلامة بلاده تقوم على ترك هذه القضية كلياً إلى سوريا والعراق، وأنها تمتنع عن التدخل فيها»(٨٦).

وإذا كانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أمسكت عن اتخاذ موقف معين وصريح إزاء مسألة اتحاد البلدين، فإن الخلافات السياسية بين دول المنطقة من شأنها ألا ترضي الزعماء الأمريكيين الذين يريدون استقرار الأوضاع في هذه المنطقة. ومن أجل هذا أرادت واشنطن أن تحقق سياسة موحدة واقعية مع البريطانيين والعمل على تحقيق سياسة موحدة بين الدول الثلاث الكبرى.

وبعد الاجتماع الذي عقد في اسطنبول بتركيا في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥١ ـ والذي تناولت فيه الدول الثلاث تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، كما ذكرنا سابقاً ـ التقى الوزير الأمريكي المفوض في بيروت بنكروتن (Bencrouton) يرافقه جونسون (Johnson) معاون وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، مع فؤاد عمون أمين عام وزارة الخارجية اللبنانية وتباحثوا في ما آلت إليه أبحاث مؤتمر اسطنبول. وقد أكد الدبلوماسيان الأمريكيان سياسة الولايات المتحدة لفؤاد عمون بأن المؤتمر اتخذ قراراً بأن لبنان لا يدخل في إطار الوحدة السورية ـ العراقية في حال قيامها، وبأن سياسة الولايات المتحدة تقوم على احترام رغبات الشعوب فإذا «شاءت بعض الدول الاتحاد في ما بينها فأميركا لا ترى في ذلك حرجاً»(٨٧).

وأثارت اجتماعات مجلس الجامعة العربية واللجنة السياسية اهتمام الولايات المتحدة، خاصة بعد أن طرح الدكتور فاضل الجمالي مشروعه للوحدة، حيث نقلت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية أن وزارة الخارجية الأمريكية عبرت بصورة غير رسمية عن موقفها من المشروع، إذ اعتبرت أن مجهودات العرب الموحدة إزاء مشاكل معينة تجعل أمر إنشاء هذا الميثاق للوحدة أمراً محتملاً جداً. وأخذت الدوائر الصحفية والمراقبون في وزارة الخارجية

---

(٨٦) القبس، ٢٥/ ١/ ١٩٥٠.

(٨٧) حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان، ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢: مع دراسة للعلاقات اللبنانية ـ العربية، والعلاقات اللبنانية ـ الدولية (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٨)، ص ٥٣٠.

يتابعون باهتمام بالغ هذه الاجتماعات وما قد ينجم عنها من نتائج، ومدى تأثير هذه النتائج في استقرار المنطقة(٨٨).

إن استعراض موقف الولايات المتحدة من الوحدة العربية عموماً، والوحدة السورية ـ العراقية خصوصاً قد أكد اعتراف واضعي السياسة الأمريكيين في ذلك الوقت بالقومية العربية، وحركة الوحدة العربية كعامل مهم في السياسة العربية والدولية رسمياً وشعبياً، ورغبة الإدارة الأمريكية في استغلال سمعتها في فترة الثلاثينيات والأربعينيات لعدم اشتراكها العملي في استعمار البلدان العربية لكسب الشعب العربي في بلدانه المتعددة، وأن تصور الولايات المتحدة لمصالحها في المنطقة جعلها تتبع سياسة محافظة تسعى إلى استمرار الأوضاع القائمة. وقد ربطت النظرة الأمريكية قضية الوحدة العربية بقضيتي فلسطين والصراع بين الكتلتين الدوليتين، لذا يمكن القول إن العمل الودي مع حركة الاتحاد العربي جاء لدعم المصالح الأمريكية في المنطقة.

ولم تقف حدود المعارضة لاتحاد سوريا والعراق عند الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وإنما عارضه أيضاً الاتحاد السوفياتي وإسرائيل.

وبالنسبة للاتحاد السوفياتي فقد أبدت الأوساط السياسية فيه، بعض الاعتراض على مشروع اتحاد البلدين. فقد أظهرت هذه الأوساط تخوفها من أن يصبح الشرق الأوسط بهذا الاتحاد ألعوبة بيد الاستعمار البريطاني ـ الأمريكي الذي يعمل على أن يوفر لنفسه القواعد الاستراتيجية المهمة والضمانات الجديدة الكافية لتأمين مصالحه النفطية في الشرق الأوسط. ورأت هذه الأوساط أن هذا الاتحاد من شأنه أن يزيد في حالة عدم استقرار الحالة السياسية في الوطن العربي. وأبدت تخوفها من أهداف بريطانيا الرامية إلى «توسيع مدى معاهدتها مع العراق لتشمل سوريا وبذلك يكون البريطانيون، وبالتعاون مع الأمريكيين، أسياد الموقف في الشرق الأوسط»(٨٩).

ولا ريب في أن العداء الإسرائيلي للوحدة العربية يشكل أخطر العوائق، ذلك أنه لا يكتفي بالتأثير في مواقف دول الجوار وحسب، بل يتغلغل إلى داخل بنية المجتمعات العربية، ليفاقم من عوامل التفرقة من خلال استغلال التنوع والتعدد الديني والطائفي لبعض المجتمعات العربية. فوحدة سوريا والعراق تهدد قبل كل شيء الكيان الصهيوني، وتجعل منه عاجزاً عن مقاومة قدرات هذه الدولة الموحدة، لذا اتسم الموقف الإسرائيلي بالعداء الصريح والمباشر للوحدة العربية عموماً، ووحدة سوريا والعراق خصوصاً. وتجلى ذلك من خلال مواقف إسرائيل من وحدة البلدين في الفترة ما بين ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤.

---

(٨٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: الجمهورية، ١٣/ ١/ ١٩٥٤.
(٨٩) القبس، ١٩/ ١٠/ ١٩٤٩.

فعندما قام الحناوي بانقلابه الثاني، نشرت عدة صحف إسرائيلية مقالات رئيسة عن الانقلاب، واتفقت على القول إنه لا يتفق مع مصالح إسرائيل لأنه سيزيد من قوة الكتلة الهاشمية، ومن قوة التكتل العربي. فقالت صحيفة دافار: «إن الانقلاب الجديد دلّ على أن الحالة الداخلية في سوريا غير مستقرة ولا يجوز أن نخدع أنفسنا، فإن الحكم الجديد في سوريا لا بد أن يزيد من قوة الأقطار العربية المجاورة ويجعل منها كتلة واحدة». أما صحيفة هابوكر فقد قالت ان الانقلاب هزيمة لفرنسا، وكل ما يهم إسرائيل هو المحافظة على الهدنة(٩٠).

ونقلت صحيفة نيويورك هيرالد تربيون عن كنت بلي (Kent Belly) مراسلها الخاص في تل أبيب، برقية جاء فيها أن مصدراً إسرائيلياً رسمياً أفضى إليه بتصريح قال فيه: «إننا نرى في اتحاد سوريا والعراق الخطوة الثانية في الحرب الفلسطينية التي أخذ الزعماء العرب منذ عدة أشهر يهددون بإشعال نارها مرة أخرى»(٩١).

وشددت الإذاعة الإسرائيلية في منتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩ حملتها على الاتحاد بين سوريا والعراق، فقد وصفه مذيع إسرائيلي بأنه مشروع استعماري، وأن نوري السعيد يسعى من ورائه إلى تحطيم استقلال سوريا ووضعها تحت السيطرة العراقية. ووصف الدور العراقي في سوريا بأن «نوري السعيد بدأ ينثر الذهب في المدن السورية لضمان خروج برلمان مؤيد لمشروع الاتحاد في الانتخابات النيابية المزمع عقدها في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه»(٩٢).

ولقي المشروع صدى في الأوساط السياسية اليهودية، فقد كتب كنت بلي مراسل صحيفة نيويورك هيرالد تربيون في تل أبيب، أن المشروع خلق في إسرائيل شعوراً عاماً، ووصفه «بشعور الخوف مما يمكن أن يتركه هذا الاتحاد من نتائج تمس كيان الدولة اليهودية في فلسطين»(٩٣). وأبلغ المستر جيمس ماكدونالد (James Mcdonald) سفير الولايات المتحدة في تل أبيب وزارة الخارجية الأمريكية أن إسرائيل تشعر بأن تحقيق الوحدة السياسية والعسكرية بين سوريا والعراق سيؤثر في الجهود التي تبذل لإقرار السلام بين العرب وإسرائيل. وكانت إسرائيل قد طرحت في هذه الفترة عرضاً هو الاعتراف بحق الملك عبد الله في ضم المنطقة العربية من فلسطين والمنطقة القديمة من القدس مقابل اعترافه بحق إسرائيل في السيطرة على المناطق التي تحتلها من فلسطين(٩٤). وصرح ساسون (Sasson)، مدير إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الإسرائيلية، يوم ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩ أن إسرائيل «لا تعارض اتحاد سوريا والعراق خوفاً من تقوية البلدين

(٩٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: الأيام، ٢١/٨/١٩٤٩.
(٩١) الأيام، ١٩/١٠/١٩٤٩.
(٩٢) القبس، ٢٤/١٠/١٩٤٩.
(٩٣) القبس، ٢٦/١٠/١٩٤٩.
(٩٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصري، ٢/١/١٩٥٠.

عسكرياً بهذا الاتحاد، بل لأن مثل هذه الخطوة ستنجم عنها ولا شك مشاكل داخلية وخارجية في جميع بلدان الشرق الأوسط. واعتبر أن هذا المشروع يوجد حدوداً مشتركة مع العراق وهي الدولة العربية الوحيدة التي لم تعقد مع إسرائيل أية هدنة»(٩٥).

وكان موقف إسرائيل من مشروع ناظم القدسي يقوم على اعتبار أهداف سوريا من هذا المشروع هو تخوفها من حلف وهمي قد يعقد بين إسرائيل وتركيا يجعل وضع سوريا صعباً ويتركها في حالة قلق وخوف(٩٦). وكتب الصحفي الإسرائيلي موسيري (Moseery) مقالاً في صحيفة هاآرتس الإسرائيلية أكد فيه: «ان الدول العربية مجبرة أن تعلن أنها ستقف إلى جانب الدول الغربية، إذ إنها ـ الدول العربية ـ لم تعمل شيئاً بعد من أجل تقوية الدفاع أو المحافظة على حدودها»(٩٧). ورأت الإذاعة الإسرائيلية أن المشروع مرفوض أساساً من واضعيه من العرب، وأن هذا المشروع من صنع ناظم القدسي ونوري السعيد، وكانا يخططان لتوحيد سوريا والعراق لعلمهما المسبق برفض الأقطار العربية لمثل هذه المشاريع. وأخذت تحرض المسؤولين الأردنيين ضد المشروع الذي اعتبرته «بداية لإبعاد الأردن عن الاتحاد بسبب عدم ارتياح ناظم القدسي وغضبه من الملك عبد الله الذي طرده من بلاطه في زيارة سابقة قام بها القدسي إلى عمان»(٩٨).

بعد استعراضنا للاتجاهات السياسية للدول الكبرى ومواقفها من وحدة سوريا والعراق يتوضح أنه على الرغم من التعاون بين واشنطن وباريس ولندن، فإن هناك اختلافات كبيرة بينهما في السياسة الخاصة بالشرق الأوسط. فلندن من جهتها تتهم فرنسا في بعض الأحيان بأنها تريد أن تستعيد مركزها في سوريا ولبنان على حساب الاستقرار في المنطقة، في حين تتهم باريس بريطانيا بأنها تسعى إلى القضاء على ما تبقى لفرنسا من نفوذ. وقد ظهر جلياً بأن تضارباً خطيراً قد ظهر بين مصالح بريطانيا والولايات المتحدة بحيث أوشك أن يتحول إلى صراع وتسابق للسيطرة على المنطقة العربية. فالمعاهدات التي ترتبط بها البلدان العربية مع بريطانيا، جعلت لها مركزاً أفردها في السيطرة على كثير من المناطق الاستراتيجية. إلا أن الولايات المتحدة وبإمكانياتها الاقتصادية الكبيرة استطاعت أن تنشىء لها مركزاً لا يمكن إغفاله وخاصة بعد قيام دولة إسرائيل وتأييد الولايات المتحدة لها.

وقد أدى مركز الولايات المتحدة الجديد إلى إيجاد توازن بين النفوذ الأمريكي

---

(٩٥) القبس، ٢٦/ ١٠/ ١٩٤٩.

(٩٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، ملف قضية فلسطين، الوثيقة رقم فل/ ١٥/ ١٤، ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥١.

(٩٧) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، ملف قضية فلسطين، الوثيقة رقم فل/ ١٥/ ٢١، ٢٤/ ١/ ١٩٥١.

(٩٨) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، ملف قضية فلسطين، الوثيقة رقم فل/ ١/ ٢٦، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥١.

والبريطاني رضيت به بريطانيا تحت ضغط احتياجاتها الاقتصادية، إلا أن أمريكا من جهتها ترى أن قلقها يعود إلى الخوف من الاختلال في هذا التوازن الذي قد يؤدي إلى انفجار نظراً لما يسود الوطن العربي من قلق وتخوف من مطامع إسرائيل الاستعمارية، واصطدام السياسة الأمريكية بعناد الشعب العربي وعدم رغبته في الاعتراف بإسرائيل كأمر واقع.

وكانت الولايات المتحدة في واقع الحال دولة استعمارية حالها حال بريطانيا وفرنسا، وتنهل من الجذور السياسية والعسكرية نفسها في أداء أدوارها، مع اختلافات بينة في الأساليب التي كانت تتبعها لمد نفوذها، إذ ركزت في المراحل الأولى لدخول المنطقة على المصالح الاقتصادية والنفوذ السياسي في علاقاتها مع الدول والقوى السياسية في بلدان المشرق. ولم تعرف المنطقة في هذه الفترة اهتمامات عسكرية استفزازية في المنطقة بما يولد ردود فعل عربية مماثلة لردود الفعل حول الاستعمار البريطاني أو الفرنسي الذي خبر العرب أدواره وأساليبه خلال أكثر من ثلاثة عقود. وكانت الولايات المتحدة حريصة، جراء إدراكها لخلاصة تجربة شعوب المنطقة، على التمايز في خطابها السياسي الموجه لدول المنطقة وشعوبها من الخطاب البريطاني المماثل.

كانت فكرة الوحدة بين سوريا والعراق موضع صراع بين ساسة البلدين والقوى السياسية فيهما أيضاً، كما كانت هذه القضية موضع صراع بريطاني ـ فرنسي ـ أمريكي، من حيث الظاهر، بما يؤدي إلى إبراز بعض الخلافات الثانوية في الموقف من هذه المسألة. في حين أن جذور الموقف الحقيقي من وحدة البلدين واحدة بالنسبة للبلدان الرأسمالية الثلاثة، فقد طرحت هذه الدول الثلاث الكثير من الآراء والمبررات التي تدعم بقاء الأمر الواقع في التجزئة العربية والتيئيس من جدوى الجهود المبذولة لوحدة أو اتحاد سوريا والعراق. فقد كانت الدول الثلاث تتحدث كثيراً عن الفروقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق الوحدة، متناسيةً أن هذه الخلافات موجودة ليس في دول مثل سوريا والعراق بل بين ولاية وولاية أمريكية، وبين منطقة وأخرى في فرنسا وبريطانيا. هذا إضافة إلى تناسيها أنها هي من سعى لترسيخ ثقافات الفرقة والتمايز داخل كل بلد عربي، وبين البلدان العربية مجتمعة ومنفردة.

لقد عارضت الدول الاستعمارية الغربية، والولايات المتحدة من بينها، بشدة، فكرة الاتحاد بين العراق وسوريا، لما يشكله ذلك من أخطار على كيان إسرائيل، وما يعنيه من تشكيل جغرافيا سياسية كبيرة قادرة على مد نفوذ العمل السياسي القومي في كل دول المشرق العربي بما في ذلك دول الخليج العربي، التي كانت موضع اهتمام أمريكي ـ بريطاني، بسبب مخزون النفط الموجود فيها، هذا إضافة إلى العامل الاستراتيجي، إذ كانت كل الدول الغربية تعمل كل ما من شأنه عدم السماح بظهور كتلة عربية كبيرة في امتدادها البشري والجغرافي، لأن ظهور مثل هذه الكتلة يمكن أن يصبح عامل منافسة خطيراً يهدد وجود النفوذ الغربي والهيمنة الغربية ككل. ولا قيمة لأشكال التعاطف الظاهري الذي أبدته بريطانيا إزاء تطلع

العرب، وخاصة سوريا والعراق، نحو الوحدة، لأن هذا التعاطف يدخل في إطار المسعى البريطاني للسيطرة على سوريا وليس لإقامة الوحدة.

ومن المفارقات أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسلك السلوك التقليدي للدول الاستعمارية، وهي في بدايات توطيد نفوذها ومصالحها. فلم تعلن أنها تتعاطف مع مشاريع الوحدة السورية ـ العراقية، أو مع التطلعات العربية للوحدة، كما فعلت بريطانيا في المراحل الأولى بعد الحرب العالمية الثانية. وتزول هذه المفارقة في موقف الولايات المتحدة، إذا لاحظنا أنها كانت في غاية الحرص على حماية وجود كيان إسرائيل، وقدرته على مواجهة التحديات العربية، خاصة في مرحلة كانت فيها إسرائيل في بداية تكوينها، وإرساء أسس دولتها وتحويلها إلى أمر واقع في المنطقة، وكي تكون قادرة على تثبيت أقدامها في مواجهة عرب متفرقين بدلاً من كونهم موحدين.

على رغم خسارة فرنسا أسس نفوذها في سوريا بعد أن حققت سوريا ولبنان استقلالهما، إلا أنها لم تقدم الوسائل للمحافظة على بقايا دورها، بالاستناد إلى القوى الموالية لها في سوريا ولبنان. إلا أن دور هذه القوى، من دون وجود دعم فرنسي مباشر قوي، كان محدوداً بحيث لم تظهر فرنسا في حلبة الصراع كقوة أساسية بالمقارنة مع بريطانيا والولايات المتحدة. وقد عارضت فرنسا الوحدة بين سوريا والعراق لسببين: **الأول** هو أن الوحدة تعني خسارة ما تبقى لها من نفوذ في سوريا، والثاني هو أن خطر الوحدة، من المنظور الفرنسي، يمكن أن يمتد إلى لبنان جراء وجود قوى قومية عربية لبنانية نشيطة في العمل والدعوة للوحدة، خاصة مع سوريا، وهو أمر شمل قوى سياسية إسلامية ومسيحية.

الفصل السابع

الحياة الحزبية في البلدين وموقف الأحزاب من مسألة الوحدة (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤)

أصبح واضحاً للعرب بعد نكبة عام ١٩٤٨ أن النيات الطيبة، والشعور القومي والعواطف والانفعالات القومية، لا تستطيع الصمود في وجه الطبخة الإقليمية التي بدأت تنضج دولاً وحدوداً وأحزاباً. لذلك بدأت محاولات جادة لبناء تنظيمات وأحزاب جماهيرية قومية الأهداف رافضة للتجزئة محددة للموقف الصحيح، وهو أن التجزئة عجز عن التقدم والتحرير. وقد انتشرت هذه الأحزاب بسرعة واتسعت قاعدتها لدرجة «أن قادتها كانوا عاجزين عن استيعاب هذا المد الجماهيري»[١].

لقد عملت الأحزاب والحركات السياسية السورية والعراقية، منطلقة من مسلّمات مشتركة وصوب غايات واحدة، فكان الشعور القومي مرتكز أغلبية الأحزاب التي كانت تؤمن بالأمة العربية أمة واحدة كحقيقة مشتركة، وكان السعي إلى توحيدها هدفاً عملت تلك التنظيمات على بلوغه. وقد تفاوتت الأحزاب، في كل من سوريا والعراق في الدرجة بخصوص هدف الوحدة، حيث نص بعضها عليها باعتبارها هدفاً مركزياً، في حين لم تنص عليها بعض الحركات صراحة، إلا أنها كرست جانباً من نشاطاتها وكتاباتها تجاه هذه الغاية، وعملت على تحقيقها بوسائل وعبر مشاريع وبرامج مختلفة.

لقد تعثرت الأحزاب العراقية في ممارسة العمل السياسي، ولم يبق منها حتى أواخر الأربعينيات سوى حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي. وفي مستهل الخمسينيات تجدد النشاط الحزبي وشكلت أحزاب جديدة بالإضافة إلى الحزبين سالفي الذكر. فشكل نوري السعيد حزب الاتحاد الدستوري، وسامي شوكت حزب الإصلاح، وصالح جبر حزب

---

(١) حبيب عيسى، **السقوط الأخير للإقليميين في الوطن العربي** (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٨)، ص ٥١.

الأمة الاشتراكي، ولفيف من المستقلين برئاسة طه الهاشمي ومزاحم الباجه جي حزب الجبهة الشعبية المتحدة.

وقد اتفقت أحزاب الوطني الديمقراطي والاستقلال والأمة والجبهة الشعبية في الدعوة إلى الاتحاد وبخاصة في شكله الفدرالي، بينما دعا حزب الإصلاح إلى الوحدة العربية الكبرى، في حين اقتصر حزب الاتحاد الدستوري على الدعوة إلى تقوية الأمة العربية وازدهارها وسيرها متحدة. ورأت أحزاب الأمة والإصلاح والجبهة الشعبية في الجامعة العربية وسيلة لهذا الاتحاد أو الوحدة، ودعت إلى تقويتها. بينما الحزب الوطني الديمقراطي أغفل الإشارة إلى الجامعة خلافاً لما كان عليه برنامجه في فترة الأربعينيات. كذلك فقد حرصت أحزاب الاستقلال والوطني الديمقراطي والإصلاح والاتحاد الدستوري على استخدام عبارة الأمة العربية في حين أغفل حزبا الأمة والجبهة الشعبية هذه العبارة. واستخدمت أحزاب الاستقلال والوطني الديمقراطي والإصلاح عبارة الشعب العربي بدلاً من عبارة «الشعوب» العربية. أما أحزاب الاتحاد الدستوري، والأمة الاشتراكي والجبهة الشعبية، فبقيت تردد عبارة «الشعوب» العربية. وانفرد حزب الأمة في الدعوة إلى العمل على تحقيق استقلال البلدان العربية غير المستقلة، كما انفرد حزب الاتحاد الدستوري في الدعوة إلى دراسة تاريخ الأمة العربية وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية في البلدان العربية[٢].

والواقع أن النظام السياسي الحزبي في سوريا كان يعكس صورة للمنافسات العربية ـ العربية، فحزب الشعب، الذي تشكل أصلاً لتمثيل مصالح مدينة حلب والشمال السوري رأى في العراق منفذاً، وفي الاتحاد معه ضماناً للاستقرار والازدهار المقبلين. ولّما مال حزب الشعب نحو العراق، تعلق شكري القوتلي والحزب الوطني بمصر والعربية السعودية. وشهدت فترة مطلع الخمسينيات «بروز العراق والعربية السعودية كبلدين يتسابقان في مساندتهما للأحزاب السياسية السورية»[٣]. وكان البرلمان السوري يضم نحواً من ١٣٦ نائباً والأحزاب السياسية فيه ثلاثة هي: الحزب الجمهوري (حزب الحكومة)، والحزب الوطني، وحزب الشعب. ومن أبرز أهداف حزب الشعب «أنه يحبذ الاتحاد مع بعض البلدان العربية المجاورة (العراق) بقدر الإمكان، للتذرع بقوة الاتحاد إزاء المشاكل الخارجية، وأخصها مشكلة فلسطين. والحزب الوطني لا يعارض هذه السياسة حين يرى الظروف صالحة لتحقيقها»[٤].

---

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٣) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٣)، ص ٧٢.

(٤) راشد البراوي، مشرف، مشكلات العالم العربي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠)، ص ٧١.

وشهدت سوريا في الفترة ما بين ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤ جملة من التطورات، إذ أصبح الشباب السوري يحمل أفكاراً جديدة غير تلك التي تدور في عقول الزعماء التقليديين، وأخذوا يبحثون عن شيء جديد يحمل تحدياً للأفكار السياسية القديمة للأحزاب، ولم يعد الأمر يتعلق بمجرد تحبيذ فكرة الوحدة مع العراق، والجهاد من أجل الاستقلال، بل أصبح هذا الجيل تواقاً إلى «استقلال يتجاوز حدود سوريا ويشمل الوطن العربي بأكمله»[٥]. ونستطيع القول إن هذا الاتجاه مثله حزب البعث وحركة القوميين العرب، إذ شهد هذان التنظيمان اتساعاً في قاعدتهما الشعبية، وتشكلت لهما فروع في عدد من الأقطار العربية، وهذا ما امتازا به من باقي التنظيمات السورية والعراقية التي رفعت شعار الوحدة.

وللتعرف على مواقف الأحزاب في كل من البلدين، لا بد من متابعة اتجاهات الأحزاب السياسية في الفترة ما بين ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤، إذ شهدت هذه الفترة ثلاثة انقلابات عسكرية في سوريا، أدت إلى طرح قضية الوحدة بشكل جدي. لهذا لا بد من معرفة موقف هذه الأحزاب من الانقلابات، وإلقاء نظرة على برامجها السياسية، إن كان هناك تغيير في برامجها عن الفترة ما بين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩.

أولاً: الحياة الحزبية في سوريا والعراق (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤)

١ ـ الأوضاع الحزبية في سوريا

لقد نبه حكم الزعيم الرأي العام إلى أخطار الدكتاتورية العسكرية، ولكن الجيش غدا آنئذٍ بالغ القوة وملتزماً بدور سياسي لا يتيح له الوقوف ثانية تحت إمرة المدنيين كلياً. وفي أسابيع قليلة خلق لنفسه معارضة حزبية عريضة، وخاصة حزب البعث، وحزب الشعب، «الذي عرف بمساندته للهاشميين في العراق، ووقوفه في وجه أي تزايد لنفوذ مصري في سوريا»[٦]. وتوّج عمله هذا بالإيعاز إلى وزير الداخلية بإصدار قرار يقضي بحل جميع الأحزاب السورية، وختم مراكزها بالشمع الأحمر ومنعها من ممارسة أي نشاط سياسي مهما كان نوعه[٧].

وبعد أيام من انقلاب الحناوي، عاد النشاط الحزبي، وذلك بإصدار الحناوي قراراً بتاريخ ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٤٩ قضى بفتح مكاتب الأحزاب والسماح لها بممارسة

---

(٥) صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ط ٢ (بيروت: الوطن العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٤٨.

(٦) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٩٢.

(٧) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، وثائق الدولة، مجموعة الأحزاب السياسية، الحزب الوطني، الوثيقة رقم (١٠٦٤)، ج/ ٧٥/ ٢٣٤.

نشاطها السياسي، وإلغاء كل الإجراءات التي اتخذها الزعيم بعد انقلابه. وما إن بدأت هذه الأحزاب بنشاطاتها وتبنى بعضها مشروع الوحدة مع العراق، وقع انقلاب الشيشكلي الذي ما إن وصل إلى الحكم حتى بدأ بممارسة كل الضغوط على الأحزاب التي تتمشى سياستها باتجاه تحقيق الوحدة مع العراق، مما أدى إلى «حدوث شلل واضح في الحياة السياسية الحزبية في سوريا»[٨]. وللقضاء على أية معارضة أمرت الحكومة السورية في منتصف كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٢ بحل الفرع السوري للإخوان المسلمين، وأغلقت مكاتبهم ومدارسهم في أنحاء القطر، واتخذت إجراءات مشابهة ضد أحزاب عديدة أخرى، منها الحزب الاشتراكي التعاوني الذي يتزعمه فيصل العسلي، ومنعت الموظفين المدنيين والاتحادات التجارية من المساهمة في النشاط السياسي. وفي نيسان/ ابريل صدر قرار حظر عام على جميع الأحزاب السياسية، وتم فصل عدد من كبار الموظفين من وظائفهم، وتم تسريح عدد من أساتذة المدارس والجامعة لأنهم «رفضوا أن يقسموا يمين الولاء لحكم الشيشكلي»[٩].

وقد توقع الشيشكلي أن يكسب القوى السياسية المعارضة لاتجاهات حزب الشعب وخاصة المدافعين عن النظام الجمهوري والبعيدين عن مشاريع الاتحاد مع العراق، ومنهم الحزب الوطني. إلا أن هذا الحزب رغم عدائه لحزب الشعب لم يكن يريد التورط بدكتاتورية عسكرية جعلت الحياة الديمقراطية في سوريا عرضة للشكوك وعدم الثقة والضعف، لذا وقف ضد الدكتاتورية وتحالف مع حزب الشعب في مجال التصدي للنظام الدكتاتوري، يدفعه إلى ذلك حركة المعارضة الواسعة للحكم العسكري، التي تمثلت في المظاهرات والإضرابات، والتي ضمت القوميين والشيوعيين رغم تباين أهداف الطرفين، مما جعل الشيشكلي يدخل في صراع ضار مع الأحزاب السياسية. وخسر في الوقت نفسه القوى المدافعة عن النظام الجمهوري وهي قوى تلتزم بالدستورية. وبما أن البرلمان قد حُل، لذا فإن تأثيرها كان لا يذكر[١٠].

وعلى رغم كل الإجراءات التي اتخذت بحق الحياة البرلمانية والحزبية في سوريا، فقد بقيت الأحزاب السورية تلعب دوراً في حياة البلاد، ويتوضح ذلك من خلال نشاطاتها وبرامجها التي طرحتها خلال فترة الانقلابات العسكرية، وخاصة الأحزاب الكبيرة صاحبة النفوذ التي بقيت تمارس نشاطاتها في السر والعلن، وفي ضوء إجراءات الحكومات السورية المتعاقبة في ما يتعلق بنشاط الأحزاب وحريتها في العمل.

وكان حزب الشعب يزعم أنه يمارس الديمقراطية وحاميها الأمين، وكان يزايد في الدفاع عن الحرية والدستور، لكن مسؤوليه كثيراً ما كانوا بعيدين عن روح الديمقراطية

---

(٨) صديق بطرس، **الهلال الخصيب** (اللاذقية: مطبعة الإرشاد، ١٩٥٠)، ص ٣٥.

(٩) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ١٦٤.

(١٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: *Middle Eastern Affairs*, vol. 3, no. 12 (December 1952), pp. 107-108.

وتقاليدها، ويتمثل هذا بإجبار الموظفين على الانتساب لحزبهم. وكان اتجاه الحزب السياسي يتأرجح بحسب الظروف ووفق ما يراه زعماؤه أضمن لبقائهم في الحكم واستئثارهم به، فلجأ بعضهم إلى العراق منادياً بالاتحاد معه في سبيل الوصول إلى الحكم. وسكت آخرون عن انقلاب الزعيم لأنه أنقذهم من شكري القوتلي ومن المجلس العسكري الذي كان يناصبهم العداء، وتقبلوا الحكم من يد الحناوي لأنه منحهم السلطات بكاملها[١١].

وكان حزب الشعب، وفي أوقات عديدة، يخضع لإرادة الشيشكلي وضغط الجيش، مما جعل الرأي العام في سوريا يصف قادة الحزب بالجبناء، وتوجهت انتقادات شديدة للحزب بسبب فشله في التصدي لحكم الشيشكلي، وكان قادة الحزب يبررون هذا الموقف بأنهم يراعون مصالح البلاد[١٢]. وأكد تقرير من السفارة البريطانية بدمشق إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ أن حزب الشعب فقد جزءاً من تأييده في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٥١ بسبب سياسته المترددة إزاء القضايا المطروحة وهي طبيعة العلاقة مع الشيشكلي والوحدة مع العراق[١٣]. ووجد الحزب نفسه مهدداً ليس من الجيش وأكرم الحوراني، والجبهة الإسلامية الاشتراكية وحزب البعث فحسب، وإنما من الحزب الوطني أيضاً، غير أن أكثر ما أضعف سمعته السياسية في تلك الظروف كان موقفه المتقلب من مسألة الوحدة مع العراق، إذ كان زعماء الحزب يؤيدون الوحدة مع العراق، ولكنهم يشترطون ـ خوفاً من الجيش ـ أن لا يكون نوري السعيد رئيساً للوزراء وأن تلغى المعاهدة البريطانية ـ العراقية. ووُجد في الحزب أعضاء قياديون يعارضون الوحدة مع العراق، فمعروف الدواليبي ـ الذي نجح في تشكيل الحكومة يوم ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ وكان عضواً في حزب الشعب ـ غير مؤيد للوحدة بين سوريا والعراق. وكان يرفع شعاره «مزيد من الأصدقاء ولا أعداء لسوريا»[١٤]. وحتى ناظم القدسي أحد أقطاب الحزب كان يعارض التضحية بالنظام الجمهوري، أو سريان مفعول المعاهدة العراقية ـ البريطانية على سوريا، ويرى أن يقتصر الاتحاد مع العراق على إقامة اتحاد جمركي وبرلمان فدرالي يمثل البلدين، وكان ينفي بشدة «أن يكون حزب الشعب من أنصار الهاشميين»[١٥].

ولم يكن الحزب الوطني أقل من حزب الشعب تردداً وتقلباً في المواقف السياسية، فقد بدأ حياته بدعم القوتلي ونظام حكمه، ثم عارضه في الخفاء، حينما لم يلق فيه سنداً في

---

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ٣ ج، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ج ٣، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٩/ ٢/ ١٩٨٢.

(١٣) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ١٢/ ٢/ ١٩٨٢.

(١٤) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٢٧/ ١/ ١٩٨٣.

(١٥) صلاح العقاد، **المشرق العربي، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨: العراق، سوريا، لبنان** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٦)، ص ٨٧ ـ ٨٨، وسيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٨٠.

انتخابات عام ١٩٤٧، ثم انضوى تحت لواء حسني الزعيم. وكاد صبري العسلي يؤلف الوزارة لولا وقوع انقلاب الحناوي، حيث عدل الحزب نظامه الأساسي ليصبح الحكم في سوريا ملكياً لا جمهورياً، وذلك تمهيداً للاتحاد مع العراق. ووحّدَ الحزب الوطني جهوده مع حزب الشعب لتحقيق ذلك، ثم عاد إلى التمسك بالنظام الجمهوري وتعامل مع الشيشكلي حيناً حتى انقلب عليه، واتفق مع سائر الأحزاب على المطالبة بالحياة الدستورية «بعد أن استلم زعماؤه الأموال من العراق»(١٦). ولم يكن أعضاء الحزب جميعهم يؤيدون الاتحاد مع العراق، فقد كان الكثر من قياديه وكوادره الأساسيين يعارضون الاتحاد، لأن هذا الاتحاد «سيؤدي باستقلال سوريا إلى الزوال»(١٧).

أما حزب البعث فقد تخلص من الضغط الذي تعرض له أثناء حكم الزعيم، ومنه اعتقال مسؤوله الأول ميشيل عفلق، واشترك في أول حكومة شكلت في عهد الحناوي، إذ احتل مقعداً وزارياً. وفي الانتخابات النيابية التي جرت أواخر عام ١٩٤٩ فاز بعض البعثيين في الانتخابات وأصبحوا نواباً في الجمعية التأسيسية، ويعتبر جلال السيد أن هذا الفوز في الانتخابات لم يعد إلى حزبية الأعضاء، وإنما لعوامل أخرى محلية وشخصية، لكن الأمر الأكيد هو «أن بعض هؤلاء النواب كان معروفاً بمركزه الحزبي، الكبير، ومع ذلك فإنه قد فاز بتأييد شعبي ساحق، وهذا لا يعني أنه لم يكن لدى الشعب في سوريا فكرة المقاومة للحزب»(١٨).

واعتبر ميشيل عفلق أن النزاع بين الجمهوريين والملكيين الذي ساد في هذه المرحلة ما هو إلا نزاع بين فئات باعت نفوسها وضمائرها للأجنبي، وكان يرى أن هناك من يريد تحقيق المصالح الاستعمارية عن طريق الدعوة للوحدة، وطرح مواقف بعض البلدان العربية من سوريا ومن شكل نظامها السياسي، فرأى متعجباً «أن حكومات عربية ملكية تناصر الجمهورية في سوريا وأخرى تستسلم للأجنبي ولكنها تدعي أنها تحمل لواء الوحدة والاتحاد. وكان يدعو إلى الابتعاد عن هذه المنازعات التي لا تمت بصلة إلى حقيقة القضية العربية»(١٩).

والأمر المهم الذي جسده حزب البعث خلال فترة الانقلابات هو التقاؤه بالحزب العربي الاشتراكي الذي يتزعمه أكرم الحوراني، وقد تأسس الحزب العربي الاشتراكي عام

---

(١٦) أوراق عادل العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، الملف رقم ٢٠/ ٥٨٩، تقرير سياسي يومي من مخبر إلى عادل العظمة وزير الدولة حول الأوضاع الداخلية في البلاد في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩.

(١٧) أوراق عادل العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، الملف رقم ٢٠/ ٥٨٨ في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩.

(١٨) جلال السيد، حزب البعث العربي (بيروت: دار النهار، ١٩٧٣)، ص ٧٩.

(١٩) ميشيل عفلق، مختارات من أقوال مؤسس البعث، سلسلة الثقافة الثورية؛ ١٧ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٥.

١٩٥٠ وغايته العمل «لإنعاش الأمة العربية بالرجوع إلى قيمها الأصيلة ولتوحيد العرب وسيادتهم عن طريق الحياد بين المعسكرين العالميين»[٢٠]. وانتشر الحزب أول الأمر في مدينة حماة قاعدة الحوراني الانتخابية ثم امتد إلى قرى حمص والمعرة وبعض قرى حلب. واعتمد نفوذ الحزب في الأكثر على شخصية مؤسسه السياسية، الذي دعا إلى مناهضة الإقطاع والدفاع عن النظام الجمهوري.

وكان التعاون قائماً بين حركة البعث وأكرم الحوراني منذ عام ١٩٤٣، بسبب معارضة الطرفين لنظام شكري القوتلي، كما كانت ثمة صداقة تربط بين العديد من البعثيين من حمص وأكرم الحوراني، ولم يكن الحوراني قانعاً بقيادة عفلق وصلاح الدين البيطار وجلال السيد، كما لم يكن الثلاثة بدورهم يرحبون بانضمام الحوراني إلى حركة البعث. وقد تطورت العلاقة بين حركة البعث والحوراني عندما اشتدت المعركة السياسية بين البعثيين وبين نظام القوتلي في عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩[٢١]. وطرح بعض قياديي حزب البعث ضرورة الاندماج بين الحزبين وبخاصة عبد البر عيون السود من حمص، ووهيب الغانم (اللاذقية)، وساقوا الحجج التي تدعم موقفهم وهي أن حزب البعث هو تيار فكر ومفكرين من دون قاعدة شعبية، وأن ما ينقصه بالتالي هو المرتكزات الشعبية الفلاحية والعمالية، وهذا يمكن تحقيقه من خلال الالتقاء مع حزب أكرم الحوراني الذي يتمتع بقاعدة شعبية عريضة. ثم إن ظروف النضال الصعب ضد الشيشكلي ودكتاتوريته تقتضي توحيد القوى القومية كافة، وكخطوة أولى توحيد حزب البعث والحزب العربي الاشتراكي. وهناك عامل الضغط العسكري الذي برز عندما قرر الشيشكلي أن يحكم سوريا حكماً مطلقاً ابتداء من ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١. وكان لهذا التطور أثره في دفع عدد من الضباط البعثيين والاشتراكيين الشباب وأنصارهم، ومن أبرزهم: عدنان المالكي، وعبد الغني قنوت، ومصطفى حمدون. . . الخ، فقد كان هؤلاء الضباط يفكرون بانقلاب عسكري، ولتحقيق هذا الهدف وحتى يتدعم عملهم بتنظيم سياسي شعبي، مارس هؤلاء الضباط ضغطاً باتجاه دمج الحزبين. وقد تم تحقيق الدمج أواخر عام ١٩٥٢ وبرزت حركة سياسية واحدة هي حزب البعث العربي الاشتراكي. ولم يترتب «على هذا الاندماج أي تغيير سياسي أو أيديولوجي أو تنظيمي، حيث تمسك البعثيون بدستور حزبهم الصادر عام ١٩٤٧ وأصروا على اعتباره الأساس السياسي والأيديولوجي للحركة الجديدة»[٢٢].

---

(٢٠) محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥ (دمشق: دار الرواد، ١٩٥٥)، ص ٢٦٠.

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر: «البدايات الأولى في ذاكرة الرفيق جلال فاروق الشريف،» المناضل، العددان ١٦٣ ـ ١٦٤ (آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣)، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٢٢) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ ـ ١٩٦٣: مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي، تعريب يوسف جباعي ([بيروت]: المؤلف، ١٩٧٩ ـ)، ج ١: الأيديولوجية والتاريخ السياسي، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

بقي الحزب الشيوعي السوري غير مرخص له بالعمل منذ حله في عام ١٩٤٧، ولكن بين آذار/ مارس ١٩٤٩ و٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥٤ اجتاز فترة قاسية جداً في حياته، وخلال هذه المدة كان أعضاؤه مطاردين ملاحقين، كما أن عدداً كبيراً منهم عانى الاعتقال السياسي لفترات متفاوتة. فكانت هذه المرحلة امتحاناً للأعضاء في حرصهم على حزبهم وفي تحملهم الشدائد، ولذا أقدم الحزب في هذه الفترة على إبعاد من لا يستطيعون احتمال قساوة المرحلة من صفوفه. واستفاد الشيوعيون من الفترة التي هادنوا بها الشيشكلي عندما أعلن عن مناهضته لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، ثم عادوا إلى مقاومته واشتركوا في معركة الانتخابات التي جرت في ظل نظام الشيشكلي مستفيدين «من الحرية النسبية لبث أفكارهم ومبادئهم في الاجتماعات الشعبية التي يُسمح للمرشحين بإقامتها»[٢٣].

أما الحزب القومي السوري فبعد سلسلة من حوادث عنف قام بها الحزب أثبت فيها قدرته على التأثير في أمن الدولة، ولما أثبتت الأحداث اللبنانية أن للقوميين السوريين قوة عسكرية، عندها امتد التخوف من لبنان إلى سوريا، واعتبر حسني الزعيم نجاح القوميين في لبنان مؤثراً في وضعه في سوريا، طالما أن سوريا هي ضمن مخططاتهم وطالما أن للقوميين أنصاراً ومؤيدين داخل الجيش السوري. وقد تبين أن اتهامات الدولة اللبنانية لأنطون سعادة وللحزب القومي بأنه يعمل ضد حسني الزعيم ما هي إلا لتأليب الرأي العام ضده وتأليب حسني الزعيم عليه. وحصلت الحكومة اللبنانية على مبتغاها من هذه الاتهامات عندما سلم حسني الزعيم للسلطات اللبنانية زعيم الحزب القومي، وهو ما أدى في النهاية إلى إعدامه صباح يوم التاسع من تموز/ يوليو ١٩٤٩[٢٤].

وشكل مقتل سعادة في العام ١٩٤٩ منعطفاً خطيراً في مجرى الحزب وسياسته اللاحقة، إذ أدى إلى عدة تحولات خاصة وعامة طرأت على وضع الحزب الداخلي والخارجي ويمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

١ ـ تحول سعادة إلى أسطورة جديدة في قالب قديم واختلفت النظرة السابقة إليه، إذ أثبت زعامته عملياً.

٢ ـ تحولت كتب ومقالات سعادة إلى كتاب مقدس ومُنزل لا يمكن تطويره أو تعديله أو التخلي عنه، وأصبحت مخلفاته الفكرية مرجعاً أساسياً ووحيداً لا يعترف القوميون إلا بها ولا مجال لمناقشتها.

٣ ـ أحدث مقتل سعادة فراغاً في الحزب، ووقع القوميون وقادتهم في حيرة بسبب

---

(٢٣) فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، ص ٢٦٦.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل عن علاقة أنطون سعادة ونشاطه في لبنان وملابسات إعدامه، انظر: حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان، ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢: مع دراسة للعلاقات اللبنانية ـ العربية، والعلاقات اللبنانية ـ الدولية (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٨)، ص ٢٦٠ ـ ٢٧١.

المفاجأة غير المتوقعة، واستولت عليهم لعدة شهور فكرة البحث عن الزعيم، زعيم آخر للحزب.

٤ ـ انتقل نشاط الحزب وقادته إلى سوريا واتخذوا من دمشق مركزاً جديداً لعملهم بدلاً من بيروت[٢٥].

وبعد انتقال مركز الحزب إلى دمشق أخذ نشاطه منحى آخر مخالفاً للواقع اللبناني، حيث تجذرت قوة الحزب القومي بصورة عامة، وعلى الأخص ضمن السلك العسكري، وعلى وجه التحديد في الجيش. وبعد مقتل حسني الزعيم استعاد الحزب قسماً من معنوياته بعملية رد سريعة وناجحة أعادته إلى واجهة الأحداث مترافقة مع إعادة تنظيمه الداخلي، حيث انتخب جورج عبد المسيح رئيساً للحزب. وبانقلاب الشيشكلي استطاع الحزب الحصول على ثمانية مقاعد في الجمعية التأسيسية. وبذلك أصبح الحزب ممثلاً في البرلمان وأصبح بمقدوره أن يخاطب الشعب من على هذا المنبر من دون أية تحفظات. ومع الاستفادة القصوى من هذه الحالة انتشر فكر الحزب في أرجاء سوريا ونظمت قواعده ومؤسساته التنظيمية[٢٦].

وبعد تسلم جورج عبد المسيح زعامة الحزب، وكان معروفاً بتعصبه للفكر القومي الاجتماعي وتزمته تجاه بقية الحركات والأفكار السياسية والأحزاب السياسية والتزامه المطلق بسلطة الزعامة، استطاع هذا الزعيم نشر فكر الحزب في أوساط اجتماعية متعددة، واتخذ طريق الانتقام لمقتل انطون سعادة، والتركيز على نشاط الحزب في قطاع الجيش السوري الذي بدأ بالتغلغل في صفوفه بتشجيع من غسان جديد، أحد كبار ضباط الجيش، كمقدمة «لاستلام السلطة السياسية»[٢٧]. وقد أكد عبد المسيح التزامه بالقوة السورية بقوله: «إن كل عمل أو قرار يخرج عن حقيقة واقع الأمة السورية ووحدتها في وطنها، وكل بحث يخرج مسائلها من شمول قضيتها، يكون عملاً وقراراً وبحثاً لغير مصلحتنا»[٢٨].

وراح الحزب القومي السوري يبحث عن الاستفادة من الفراغ الذي خلقه الشيشكلي حول نفسه بحل الأحزاب السياسية كالبعث والحزب الاشتراكي العربي، فقدم نفسه إلى الشيشكلي على أنه قوة سياسية منظمة ليقيم معه تحالف اقتضاء وضرورة لا تحالف مبدأ. ومع أن الحزب لم يجرؤ قط على أن يجاهر علنياً بأهدافه القومية السورية، فقد كانت هناك فترة في أوائل عام ١٩٥٢ بدا فيها وكأن صلاته ستزدهر. فلكي يدخل الشيشكلي السرور إلى قلب

---

(٢٥) وليد نويهض، «نقد الحزب القومي الاجتماعي،» دراسات تاريخية، العدد ٧ (أيار/ مايو ١٩٧٣)، ص ٣٢.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: وليد زيتوني، الثابت والمتغير في مسار الحزب السوري القومي الاجتماعي (بيروت: دار ومكتبة التراث الأدبي، ١٩٨٨)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٢٧) نويهض، المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٢٨) جورج ابراهيم عبد المسيح، يوميات (بيروت: دار المعرفة، [١٩٥٧])، ص ٣٤٣.

الحزب شدد في عدد من خطاباته على سوريا وتخطى موضوع العروبة، ولكن هذا الاتجاه لم يدعَّم، فالأشهر التي صعد فيها الشيشكلي إلى دور القيادة العربية عادت عليه بنتائج عديدة، فقد «كانت العروبة هي المبدأ الوحيد الذي يمكن أن يتجاوب معه السوريون»[٢٩].

وعلى رغم نشاط الحزب والتوسع في سوريا فإن عقيدة الحزب القائلة بالقومية السورية كانت ما زالت تلقى اعتراضاً ومقاومة، بسبب شعور المواطنين النظري بقوميتهم العربية، حتى ان الحزب نفسه لجأ إلى إعطاء تعبير «الجبهة العربية» التي يدعو إليها مفاهيم أوسع مما يتضمنه معناها الأصلي، فذهب إلى «أن أمم العالم العربي أمم شقيقة عربية تؤلف في ما بينها عالماً خاصاً يتميز عما سواه من العوالم والأمم»[٣٠]، وإلى أن على سوريا رسالة إلى العالم العربي وهي مسؤولة عن النهوض به. ولكن هذه النظرة لم تكن تعبر عن الاتجاه القومي العربي في سوريا، كما أن الفترة الذهبية للحزب لم تستمر طويلاً بعد سقوط أديب الشيشكلي.

كان أديب الشيشكلي في المرحلة الأولى من عهده يحوطه رجال اقتصاديون من كبار الموظفين الذين قضوا فترة من حياتهم في ألمانيا وتشربوا الروح الدكتاتورية التي كانت تسود نظام الحكم في ألمانيا، وقد أوحى هؤلاء الموظفون إلى الشيشكلي بهذه الروح وزينوا له العمل بمقتضاها، كما أشاروا عليه «بفكرة الحزب الواحد أسوة بالحزب النازي، واختمرت الفكرة في رأس الشيشكلي»[٣١]. وعندما أقدم الشيشكلي على تنفيذ انقلابه الثاني عام ١٩٥١ وتسلم السلطة، واجه مقاومة الأحزاب الكبيرة، وهو وإن لقي بعض التأييد من بعض الأحزاب في فترات متقطعة، فإنه لم يكن يستطيع الاعتماد على هذه الأحزاب الصغيرة، فلجأ بعد حل الأحزاب جميعاً في ٦ نيسان/ أبريل ١٩٥٢ إلى إيجاد مرتكز شعبي لحكمه بتأسيس حزب سياسي أسماه «حركة التحرر العربي».

وفي ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٥٢ افتُتح الحزب الجديد في تظاهرات جماهيرية في حلب، وهذا الحزب الذي سيرأسه الشيشكلي سيكون التنظيم السياسي الوحيد. وإن البيان التأسيسي للحزب صيغ بعبارات منمقة ذاكراً «أن العرب يشكلون أمة واحدة لها تاريخ مشترك والقومية العربية هي أساس الحياة للشعب السوري، والأقطار العربية تشكل وطناً واحداً»[٣٢]. وتبنت «حركة التحرر العربي» النظام الجمهوري ومبدأ العدالة الاجتماعية،

---

(٢٩) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ١٦٧.

(٣٠) فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، ص ٢٦٢.

(٣١) هزيمة طاغية (دمشق: مكتب أنباء دمشق، [د.ت.])، ص٣٠.

(٣٢) جوردون هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، ط ٢ (بيروت: دار الجماهير، ١٩٦٨)، ص ٢٢٨، والأحزاب السياسية في سوريا (دمشق: دار الرواد، ١٩٥٤)، ص ٢١٥.

واستوحيت السياسة الخارجية للحركة من المصلحة القومية «فتساعد الدولة على تحرير الشعوب العربية ونبذ الاستعمار بجميع أشكاله، وتحافظ على السلام»[٣٣].

ولكي ينشر الشيشكلي آراءه وآراء حزبه أمر بشن حملة دعائية كبرى في الإذاعة السورية، فكان حكمه أول من استخدم الدعاية الإذاعية سلاحاً في النزاعات العربية ـ العربية. ويقول سيل إن حركة التحرير العربي من الناحية الأيديولوجية ذات نمو هجين إذ كانت تستعير الأفكار من مصادر عديدة مختلفة، «فدعت إلى قومية عربية مناضلة وتبنت سياسة اجتماعية واقتصادية تقدمية». وأخذ الشيشكلي يدعي بأن سوريا قد اختارها القدر لتحرر الأمة العربية من الاستعمار والفقر والجهل والانقسام الداخلي. وفي مسائل التنظيم شُكلت الحركة على نمط الحزب القومي السوري، إلا أن هذه الحركة لم تستطع كسب أي سياسي معروف بالرغم من الضغط الكبير الذي مارسه الشيشكلي عليهم ليفعلوا ذلك. ولم تكن «بديلاً كفوءاً للأحزاب السياسية التي كان الناخبون السوريون قد اعتادوا عليها»[٣٤].

وكما أن حدث ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥٤ كان خاتمة حكم الشيشكلي، كذلك كان هذا الحدث خاتمة للدور الذي لعبته حركة التحرير العربي في ذلك العهد، إذ إن الحركة لم تستطع أن تخرج إلى المسرح السياسي بعد إطاحة زعيمها.

أما حركة القوميين العرب فقد سارت في خط مواز لحركة البعث، ولم يكن وجه الخلاف بينهما يدور حول تعريف القومية، أو تحديد معنى العروبة، بل كان الخلاف بينهما بادىء ذي بدء منصباً على محتوى الوحدة العربية. فقد كان القوميون العرب يرون أن تحقيق إطار الوحدة السياسي يجب أن ينال الاهتمام، على أن يحدد الشعب العربي المحتوى الاجتماعي للوحدة بعد أن يتحدد إطارها السياسي. فوجه خلاف الحركة مع البعث ينصب على قضية الوحدة، وكيف يجب أن تتم. ولم تستطع الحركة أن تتوسع في الانتشار. والملاحظ أنها «وجدت بعض القبول في المناطق التي وجد البعث القبول فيها، وظلت بعيدة عن المناطق التي ظل بعيداً عنها»[٣٥]، وذلك في المرحلة الأولى من تأسيس حركة القوميين العرب.

وقد وضع القوميون العرب برنامجاً ذا مرحلتين، المرحلة الأولى: تهتم بالنضال السياسي الذي يهدف إلى التخلص من الصهيونية والاستعمار في الوطن العربي، والعمل على

---

(٣٣) فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، ص ٢٦٩.

(٣٤) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ١٧٠.

(٣٥) ناجي علوش، الحركة القومية العربية: نشوؤها، تطورها، اتجاهاتها (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ١١٦.

قيام دولة عربية موحدة تضم الشعب العربي كله. والمرحلة الثانية: تهتم بالنضال الاقتصادي الذي يمهد الطريق للاشتراكية العربية وللديمقراطية. وعلى ذلك ففي المرحلة الأولى من عمل حركة القوميين العرب كان تركيزها منصباً على النضال السياسي لتحقيق أهدافها في الوحدة والتحرر والثأر، ولكنها في المرحلة الثانية انصب اهتمامها على الشؤون الاقتصادية باعتبارها الطريق للاشتراكية العربية، ولكن قدمت عليها قضية الوحدة، وكانت هذه النقطة هي السبب في عدم إقامة جبهة موحدة مع البعثيين في تلك المرحلة، لأنهم «لم يستجيبوا لطلب القوميين العرب في جعل قضية الوحدة الهدف الأول لنضال الجماهير العربية»[٣٦]. ويتحدث باسل الكبيسي أحد قادة حركة القوميين العرب عن المهمة الأيديولوجية التي فهمها مؤسسو حركة القوميين العرب، وتتلخص في خطة شاملة يتمكن بموجبها السوري والمغربي أو أي مواطن في البلدان العربية من امتلاك هوية تشعره بالانتماء إلى الأمة العربية ككل، ومثلت «هذه المهمة الأيديولوجية دوامة صعبة لمؤسسي الحركة»[٣٧]. وقد اعتمدت حركة القوميين العرب الأسس ذاتها التي اعتمدتها عصبة العمل القومي، إذ تحدث قادتها عن جذور حركتهم، فأشاروا إلى رجوعها إلى منطلقات العصبة وأسسها، كما أن شباب هذه الحركة ـ وخاصة في العراق ـ كان معظمهم من شباب حزب الاستقلال، سواء كان ذلك بالانتماء إلى الاستقلال أو الولاء له، ومن ثم الانتقال إلى الحركة. ولذلك نجد أن باسل الكبيسي يشير إلى «أن الحركة أكدت هويتها المستقلة وأطلقت على نفسها هذا الاسم لكي تتخلص من التصور بأن شبابها امتداد لحزب الاستقلال»[٣٨].

لقد عكست شعارات وبرامج حركة القوميين العرب ارتباط الوحدة بتحرير فلسطين، واعتبرت قيام الوحدة هو الطريق إلى هذا التحرير، وفهمت الحركة القومية على أنها الرابطة العضوية التي تربط أبناء الأمة الواحدة. ومن هنا جعلت أولى أهدافها الوحدة العربية.

أما حزب الإخوان المسلمين فقد اشترك في انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩ وحصل على مقعدين نيابيين، فألف مع نائبين آخرين الجبهة الاشتراكية الإسلامية داخل المجلس. وقد دافع في الجمعية التأسيسية عن فكرة النص على أن «دين الدولة الإسلام». ولكنه قَبِل بعد مناقشات مطولة داخل المجلس بتعديل هذا النص وأن يكتفي بأن يكون دين رئيس الدولة الإسلام، وأن يكون الفقه الإسلامي هو المصدر

---

(٣٦) حليم اليازجي [وآخرون]، **بحوث في الفكر القومي العربي**، إشراف معن زيادة، دراسات الفكر العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣ ـ)، مج ١، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٣٧) باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٣٨) عبد الله سلوم السامرائي، «حركة القوميين العرب ودورها في الوعي القومي،» ورقة قدمت إلى: **تطور الفكر القومي العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي، اتحاد المؤرخين العرب، معهد البحوث والدراسات العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٦)، ص ١٦٥.

الرئيسي للتشريع. واشترك أحد نوابهم وهو محمد المبارك في أكثر من وزارة وأصبح لهم في الأوساط الشعبية نفوذ واسع[٣٩]. وشهدت هذه الفترة خلافات بين الشيشكلي والإخوان المسلمين بسبب أن اثنين من قادة الحزب وهم مصطفى السباعي والشيخ محمد المبارك قد اتصلا بمصر وأخذا يدعوان إلى أن يقوم الحزب بإرسال مقاتلين من سوريا إلى مصر للقتال إلى جانب المصريين ضد القوات البريطانية. ورد الشيشكلي بعنف على هذا القرار بأن أبلغ مصطفى السباعي بأن على السوريين رفد الجيش السوري ليقف في مواجهة إسرائيل، باعتبار أن الخطر الإسرائيلي أكبر من الخطر البريطاني في مصر، إلا أن السباعي رفض ما يراه الشيشكلي، فتم اعتقاله مع محمد المبارك بسجن المزة بدمشق يوم ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢[٤٠]. وكان سجن قادة الإخوان المسلمين وقمع منظمتهم ضمن إجراءات استهدفت تقليل نفوذ الإخوان المسلمين في سوريا. وعلى الرغم من استئناف الحياة الدستورية عام ١٩٥٣، فإن الإخوان المسلمين لم يخوضوا المعركة الانتخابية، بل اكتفوا بتأييد بعض المرشحين.

٢ ـ التطورات الحزبية في العراق

شهد العراق نشاطاً حزبياً واسعاً خلال الفترة بين ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤، وكانت الأحزاب متباينة في اتجاهاتها السياسية، لكن رغم هذا التباين نستطيع أن نميز بين مجموعتين من هذه الأحزاب وفقاً لعلاقتها بالسلطة الحاكمة من ناحية، وموقف السلطة الحاكمة منها من ناحية ثانية. فهناك أحزاب مؤيدة للسلطة استمدت قوتها من أصحاب المصالح الكبيرة وعدد كبير من الإقطاعيين ممن يؤيدون الوضع القائم، وكانت تتمثل بحزبي الاتحاد الدستوري وحزب الأمة الاشتراكي. وقد اتبعت هذه الأحزاب سياسة خارجية موالية للسياسة البريطانية، والعمل على إضعاف الأحزاب المعارضة للسلطة اعتقاداً منها بأن عدم فسح المجال لنشاطات تلك الأحزاب قد لا يؤدي إلى إطاحتها وإنهاء حياتها السياسية فحسب، وإنما أيضاً إلى ضياع ما حصلت عليه من مغانم وامتيازات. أما الأحزاب المعارضة للسلطة فقد ضمت مجموعة من الأحزاب ذات اتجاهات سياسية مختلفة تمثلت بأحزاب الاستقلال والوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية والبعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي. وعملت جميعها على مناهضة السياسات الحكومية الموالية للسلطة البريطانية والدعوة إلى انتهاج سياسة عربية تتسم بالحياد.

في فصل سابق تحدثنا عن الاتجاهات السياسية للعديد من الأحزاب التي تشكلت قبل

---

(٣٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(٤٠) F.O. 371/90916, 1100546, E: Y1016/2110104/6/52, 22 January 1952,
الوثيقة محفوظة في مكتبة الأسد.

عام ١٩٤٩، أما في هذا المجال فسوف نقوم بدراسة الأحزاب التي تشكلت منذ عام ١٩٤٩، واتجاهات هذه الأحزاب الجديدة التشكيل. وستتم دراسة الأحزاب القديمة، ولكن من زاوية التغيير في توجهاتها على الصعيدين السياسي والقومي، على اعتبار أن مرحلة التأسيس قد تناولناها في فصل سابق.

وأول الأحزاب التي تشكلت أواخر عام ١٩٤٩ حزب الإصلاح، الذي تأسس في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩، وتألفت هيئته المؤسسة من «السادة سامي شوكت وعبد الحميد عبد المجيد ومكي الشربتي وعبد الرزاق حسين وإبراهيم زهدي وفريق مزهر الفرعون ومحمد أمين جرجفجي»[٤١]. وكان يدعو إلى استقلال العراق وإصلاح الأوضاع الداخلية، وتضمن منهاجه في السياسة الخارجية «توثيق الروابط القومية بين العراق والأقطار العربية الأخرى، وتوسيع مجال التضامن السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري في ما بينها، بحيث يؤدي ذلك إلى الوحدة العربية الكبرى التي يعتبرها الحزب من أقدس أهدافه، وهو يؤمن إيماناً وثيقاً بأن الأمة العربية في مختلف أقطارها هي أمة واحدة، تملك كل خصائص الشعب الواحد ومميزاته وأن من مصلحتها القومية والاقتصادية تحقيق كيان سياسي موحد»[٤٢]. وأصدر الحزب جريدة **الوعي القومي** لصاحبها الدكتور سامي شوكت لتكون لسان حاله. ولأن تشكيل هذا الحزب كان يمثل الإقطاعيين، لذا فإن نشاطه كان محدوداً. وبعد أن تشكل حزب الأمة الاشتراكي برئاسة صالح جبر قررت الهيئة الإدارية دمج الحزبين نظراً «لتشابه الأهداف الموجودة في منهجي الحزبين»[٤٣]. وهكذا انتهت حياة الحزب.

وعقب حالة عدم الاستقرار الوزاري التي سادت العراق أواخر الأربعينيات، ومن أجل دعم النظام السياسي، ألّف نوري السعيد حزباً سياسياً أطلق عليه اسم «حزب الاتحاد الدستوري». وقد أجيز الحزب رسمياً في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩، وضمت الهيئة المؤسسة خليطاً من أنصار نوري السعيد وجماعة البلاط الملكي، وحصل على مساندة الوصي عبد الإله نتيجة «لاتفاقهم في الآراء السياسية التي تتفق والسياسة البريطانية»[٤٤]. وتضمن منهاجه في السياسة الخارجية «توثيق روابط الإخاء والتفاهم بين الدول والشعوب العربية وذلك بوضع وتشجيع المشروعات التي تستهدف تعزيز وتوسيع مختلف الصلات بين الدول والشعوب وتكفل تقدمها وازدهارها وسيرها متحدة لاستعادة مجد الأمة العربية وإنزالها

---

(٤١) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٤ (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤)، ج ٨، ص ٢١٣.

(٤٢) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٦ (بيروت: منشورات مركز الأبجدية، ١٩٨٢)، ج ٦، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٤٣) عبد الجبار حسن الجبوري، **الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي، ١٩٠٨ ـ ١٩٥٨** (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧)، ص ١٨٨.

(٤٤) العراق، وزارة الدفاع، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ٢٢ ج (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢)، ج ١، ص ٢٥.

المنزلة اللائقة بها بين أمم العالم المتمدن»[٤٥]. وبقي الحزب يمارس نشاطه بحكم ارتباطه بنوري السعيد حتى اندلاع ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

وجاء تأسيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة في أعقاب الدعوات الغربية التي نادت بضم العراق إلى الأحلاف العسكرية الغربية، فتبنى بعض الشخصيات الوطنية العمل على ضرورة التزام الحياد إزاء الصراع العالمي. وقد أصدرت الجبهة بياناً ذكرت فيه أن غاية الجبهة التآلف بين العناصر التي تشترك في أهداف معينة «للعمل سوية على استقلال العراق وتوثيق العلاقات مع البلدان العربية وإعلان الحياد وعدم الدخول في الأحلاف»[٤٦]. وتمت إجازة الحزب من قبل وزارة الداخلية في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٥١. ونص نظامها الأساسي في السياسة الخارجية على أن «الجبهة تعمل على الذود عن مصالح الشعوب العربية وتحقيق ما تصبو إليه من الحرية والاستقلال والاتحاد وعلى صيانة عروبة فلسطين التي هي جزء من البلدان العربية»[٤٧].

وقد حمل حزب الجبهة الشعبية منذ ولادته بذور الانشقاق بسبب أن أغلبية الهيئة المؤسسة كانوا من أعضاء مجلس النواب والأعيان، ولم يكن لديه قواعد جماهيرية ولا منهجية واضحة، بالإضافة إلى افتقاره إلى الرابطة الفكرية التي تجمع بين أعضائه. وعلى اثر القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء نوري السعيد عام ١٩٥٤ بحل حزبه «حزب الاتحاد الدستوري» تمهيداً لعقد «حلف بغداد»، شعرت الجبهة الشعبية بأن بعض الأعضاء يحاولون التهرب من ميدان العمل الحزبي فقررت وقف نشاطها وانتهى عملها في العام نفسه[٤٨].

أما في ما يتعلق بتأسيس حزب الأمة الاشتراكي فقد أراد البريطانيون، بالتعاون مع البلاط الملكي، خلق حزب يكون قوة سياسية ثالثة بعد البلاط ونوري السعيد، تسير في ركابهم. ووجد صالح جبر في تأييد هذه العناصر المؤسسة للحزب وسيلة للتخلص من نفوذ نوري السعيد. وقد أسس بشكل رسمي في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١ وتألفت هيئته المؤسِّسة من السادة صالح جبر، وعبد المهدي المنتفكي، وعبد الكاظم الشمخاني، وجواد جعفر، وعبد الرزاق الأزدي، وعز الدين النقيب، وأحمد الجليلي، وحبيب الطالباني، ومحمد النقيب، وحنا خياط ونظيف الشاوي. . وأخذ الحزب يدعو إلى «توطيد كيان العراق الدولي وتعزيز استقلاله وتنظيم العلاقات بين العراق والبلدان العربية الأخرى، على أساس اتحاد فدرالي، على أن يشملها جميعاً ويبدأ بالبلدان التي ترغب بالانضمام إليه. ويرى الحزب أن

---

(٤٥) حزب الاتحاد الدستوري، المنهاج الأساسي والنظام الداخلي (بغداد: مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة، ١٩٤٩)، ص ٣.

(٤٦) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٥٣١.

(٤٧) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية (١٩٧٤)، ج ٨، ص ٢٣٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٦٤.

جامعة الدول العربية يجب أن تكون وسيلة لتحقيق هذه الغاية وللعمل على تحقيق الأماني العربية في فلسطين»[٤٩].

وبالنسبة إلى الأحزاب التي تأسست قبل عام ١٩٤٩، فقد كان لها بعض النشاطات على الصعيدين القومي والداخلي، إذ أخذت قاعدة هذه الأحزاب بالاتساع، وفي مقدمتها حزب البعث وحركة القوميين العرب. وكان هذا الاتساع على حساب الأحزاب التقليدية، التي رغم هذا التراجع في قاعدتها الشعبية استمرت في العمل السياسي داخلياً وعربياً.

أما الحزب الوطني الديمقراطي، فقد عقدت لجنته الإدارية المركزية السابقة اجتماعاً يوم ٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٠ وبحثت في الموقف السياسي الراهن والتطورات التي حدثت منذ إيقاف الحزب عمله بتاريخ ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨. وبنتيجة المداولة رأت الأغلبية أن مقتضيات الوضع في العراق تتطلب استئناف العمل السياسي وتستلزم في الوقت نفسه ضم عناصر جديدة للحزب وإعادة النظر في تنظيم عمله في ضوء التجارب السابقة. وبدأ الحزب بإصدار جريدته **صدى الأهالي** التي أخذت تنشر المقالات حول مواضيع متعددة، ومنها وجوب التمسك بهدف الوحدة، باعتباره هو الطريق لتحرير فلسطين. وأثناء انعقاد المؤتمر الرابع للحزب يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠ تحدث عدد من أعضاء المؤتمر عن تباطؤ الحزب في إعلان موقفه من الأحداث السورية. كما أدخل تعديلات على منهج الحزب الذي كان معمولاً به منذ تأسيس الحزب عام ١٩٤٦. فعلى صعيد السياسة الخارجية أكد الحزب «أنه يعمل على تحقيق اتحاد البلاد العربية بدولة اتحادية فدرالية»[٥٠].

وشهدت هذه الفترة انتشار حزب البعث في العراق، فقد ذكرنا سابقاً أن أفكار البعث العربي بدأت بالانتقال إلى العراق منذ عام ١٩٤٨ عن طريق الطلبة السوريين وبخاصة من لواء الاسكندرون. وأخذ هؤلاء الطلاب على عاتقهم نشر أفكار الحزب بين صفوف الطلبة العراقيين والعرب. وكان من أوائل البعثيين في العراق أوائل عام ١٩٥٠ كل من عبد الرحمن الضامن (كلية الحقوق) وفؤاد أحمد الركابي (كلية الهندسة) وشفيق عبد الجبار الكمالي (كلية الآداب)، وعدد من طلبة دار المعلمين العالية، من بينهم جعفر قاسم حمودي وعبد الله سلوم السامرائي. وبعد ذلك أخذت القاعدة الحزبية تتسع، وبشكل خاص في صفوف الطلبة. وبعد فترة قصيرة تتابع عدد من البعثيين على قيادة الحزب في العراق، فقررت قيادة الحزب في دمشق أن يكون فؤاد الركابي أميناً لسر التنظيم في العراق[٥١].

---

(٤٩) لمزيد من التفاصيل عن الحزب ونشاطه، انظر: الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي، ١٩٠٨ ـ ١٩٥٨، ص ١٩٧ ـ ١٩٩.

(٥٠) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ (بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٦٣)، ص ٢٧٧.

(٥١) هادي حسن عليوي، دور حزب البعث العربي الإشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨ (بغداد: مكتبة الشرق الجديد، [د.ت.])، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

وبعد إنهاء هؤلاء الطلبة الحزبيين دراساتهم عيّـن معظمهم مدرسين، وعن هذا الطريق انتشر الحزب بين صفوف طلبة الثانويات، حيث استغلت دروس اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا لنشر أفكار الحزب بين الطلاب. وفي عام ١٩٥٠ أرسل التنظيم الحزبي في العراق مندوبين اثنين عنه هما عبد الرحمن الضامن وأبو بكر الحبشي إلى سوريا بناء على طلب قيادة الحزب في دمشق لحضور المخيم الذي أقيم في منطقة بلودان قرب دمشق بقصد التثقيف الحزبي والتدريب الرياضي وإجراء التعارف بين الحزبيين من مختلف الأقطار العربية. ودام المخيم ٢١ يوماً حقق فيها الأغراض التي أقيم من أجلها[٥٢].

وفي أواخر عام ١٩٥٢ وبعد انتشار الحزب ودخول عناصر جديدة إليه ظهرت هيكلية تنظيمية للحزب[٥٣]. وحزب البعث كأي حزب آخر لا بد من وجود صحيفة تنطق باسمه. ففي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣ صدرت جريدة العربي الجديد، ثم غير اسمها بعد شهرين حيث أخذت اسم الاشتراكي[٥٤]، واستمرت حتى ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. وفي ظل النظام الملكي في العراق، فإن أي حزب من أحزاب المعارضة لا بد من أن يجد نفسه لا محالة أمام أحد أمرين: إما أن يقضى عليه، وإما أن يقيم تنظيمه بسرية مطلقة. ولم يشذ حزب البعث في العراق عن هذه القاعدة.

أما الحزب الشيوعي فقد أراد سكرتيره فهد أن يسبغ على حزبه طابعاً وطنياً إلى الحد الذي لا يخل بارتباطاته الأممية وبالحركة الشيوعية العالمية. فيما أعلن القادة الآخرون من بعده بكثير من الاعتزاز أن حزبهم مدين للحركة الشيوعية العالمية، إذ «لولاها لما استطاع الحزب الشيوعي العراقي تضميد جراحه»[٥٥]. وهذا يعني أن فهد أراد طوال الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٩ أن يُبرز الطابع الوطني للحزب الشيوعي في الساحة السياسية وأمام جماهير الشعب العراقي أكثر من انتمائه للحركة الشيوعية العالمية، حيث أبقى هذه الحركة الأممية وارتباطات الحزب الأممية طي الكتمان في حدود إمكاناته. أما الذين جاؤوا من بعده فقد أعطوا الحركة الشيوعية العالمية والأممية الأهمية الكبرى وعولوا عليهما أكثر من محاولتهم إضفاء الطابع العراقي المحلي والقومي على حزبهم، لأن فهد كان أقدر من قادة الحزب الشيوعي الذين جاؤوا من بعده على استيعاب المهام الشيوعية المطلوب منه تنفيذها من غير الرجوع إلى الحركة الشيوعية العالمية.

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٥٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٨ ـ ١٣٠.

(٥٤) دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ ـ ١٩٦٣: مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي، ص ١٨٤.

(٥٥) مالك سيف، للتاريخ لسان: ذكريات وقضايا خاصة بالحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه حتى اليوم ([بغداد]: الدار الوطنية، [١٩٨٣])، ص ٣٦.

وبإعدام سكرتير الحزب فهد أصبح الحزب من دون قيادة فعالة، وعانى نتيجة ذلك ضعفاً عاماً لسنين عديدة، وحتى عام ١٩٥١[٥٦]، حين تسلمها بهاء الدين نوري، فبدأ الحزب باستعادة قوته عام ١٩٥٢ حيث تمكن في ذلك العام من تبني ميثاق وطني جديد ليحل محل ميثاق عام ١٩٤٥، نظراً لتغير الظروف السياسية التي تقضي بطرح شعارات تتلاءم مع المرحلة التي مر بها العراق. وبالنسبة للقضايا القومية، لم يأت الميثاق بشيء جديد، وإنما دعا إلى «إقامة دولة ديمقراطية مستقلة في القسم العربي من فلسطين» بعد أن كان ميثاق عام ١٩٤٥ يدعو إلى الاستقلال والسيادة الوطنية لفلسطين، وهو ما أكد الاعتراف بتقسيم فلسطين. ودعا البرنامج على صعيد السياسة العربية «إلى التعاون السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين الشعوب العربية»[٥٧]. وبقي الحزب على موقفه من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فقد جاء في صحيفة **القاعدة** الناطقة باسم الحزب الشيوعي عام ١٩٥٣ «أن الشعب العراقي يرفض بإباء أن يحارب الشعب الإسرائيلي الشقيق. . . لا مصلحة في الحرب للكادحين العرب واليهود بل للبرجوازية العربية. . .»[٥٨].

ثانياً: موقف الأحزاب السورية والعراقية من وحدة البلدين (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤)

١ ـ الأحزاب السورية ووحدة البلدين

من الممكن القول إن جميع الأحزاب السورية تقريباً كانت ترغب في تحقيق الاتحاد مع العراق في وقت مضى. وقبل أن تتغير السياسة العراقية وتنحرف انحرافاً أساسياً عن توجهاتها العربية، ورغم أن هذه الأحزاب كانت تطرح قضية الاتحاد مع العراق، إلا أنها في الوقت نفسه بقيت تتمسك بالنظام الجمهوري، إضافة «إلى خشية هذه الأحزاب من امتداد مفعول المعاهدة العراقية ـ البريطانية إلى سوريا بقيودها وقواعدها العسكرية»[٥٩]. وحين أدرك قادة الأحزاب والسياسيون السوريون حقيقة السياسة العراقية وواقعها، واتضح لهم أن الأمير عبد الإله قد أعاد السيطرة الإنكليزية إلى العراق، أقلعوا عن التفكير في الاتحاد مع العراق، واتجهوا بأنظارهم صوب مصر، ولا سيما بعد ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢. وعند

---

(٥٦) Walter Zéev Laqueur, *The Soviet Union and the Middle East* (London: Routledge, 1959), p. 304.

(٥٧) انظر نص البرنامج في: سعاد خيري، **من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق** (بغداد: مطبعة الأديب، ١٩٧٤)، ج ١: ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨، ص ١٩١ ـ ١٩٤.

(٥٨) **القاعدة** (العراق)، العدد ١١، ـ/١١/١٩٥٣.

(٥٩) أحمد طربين، **التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً؟**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٦٦.

إمعان التفكير في أهمية ونتائج وحدة سوريا والعراق نرى أن السوريين هم الراغبون في الوحدة، يدفعهم إلى ذلك ـ بغض النظر عن الجانب القومي ـ أنهم أكفأ وأقدر وأنشط من العراقيين، وأن روح الحرية والقومية أصيلة في نفوس السوريين. وقد بدأت تنشأ في سوريا قوى وأحزاب التزمت بالوحدة هدفاً مركزياً لها، وأخذت تطرح الوحدة بين البلدين باعتبارها «هي الطريق إلى تخليص العراق من معاهدته مع بريطانيا»[٦٠]. وفي الوقت نفسه كان الشعب العراقي يتابع باهتمام تطور الأحداث في سوريا، ويتطلع إلى تخليص الشعب في سوريا ليتمتع بحريته واستقلاله وتوطيد نظامه الجمهوري الذي يلائم طبيعة العربي ويحقق له إمكانية التقدم والسير نحو أهدافه، والأمل أن يتم في سوريا سن دستور يكفل لجميع المواطنين المساواة والعدالة الاجتماعية والخلاص من الأوضاع الفاسدة، وتأليف حكومة عربية قومية تخرج سوريا من الحدود الإقليمية لتتبنى سياسة عربية تساعد الشعب العربي في جميع أنحاء الوطن العربي للخلاص من الاستعمار.

ولكي يكتسب الموقف السياسي للأحزاب وضوحاً أكبر، تبدو مسألة تحديد القوى السياسية، التي كانت تؤيد مشاريع الوحدة في كلا البلدين، ضرورة لا بد منها، وفي هذا المجال فإن مجرد التعرف على الحياة السياسية في سوريا والعراق كفيل بتقديم مثل هذه الإجابة. ففي سوريا كانت هناك أحزاب دعت إلى الوحدة، وخاصة حزب الشعب، إضافة إلى بعض مراكز القوى في الجيش. وفي العراق كانت هناك القوى التقليدية المحافظة ـ السياسيون القدماء المرتبطون بالعرش الهاشمي ـ وبعض القوى السياسية المنظمة كحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي. وقد وضعت القوى السياسية المؤيدة للوحدة في البلدين أمامها النتائج السلبية التي ترتبت على الحذر الكبير لدى الأحزاب والاتجاهات المختلفة في البلدين في ما يخص الوحدة.

عندما تقدم الحزب الوطني ـ كما ذكرنا سابقاً ـ بمشروعه لتوحيد البلدين أواخر عام ١٩٤٨ ذهبت صحيفة النذير الحلبية، والناطقة بلسان حزب الشعب، إلى مهاجمة المشروع والنيل من الحزب الوطني، فقالت الصحيفة: «إن الذين قرروه ودعوا الحكومة والأحزاب إلى تبنيه طالما ردده الرعاع في الشوارع حين كانوا يهاجمون عربات الترام وينهبون بعض المحلات التجارية، كما أن الشعب حكم على الحزب الوطني بالإعدام السياسي»[٦١]. وهذا الموقف من حزب الشعب جاء مخالفاً لموقفه عندما رفع مذكرة إلى رئاسة الجمهورية بتاريخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨، طالب فيها بضرورة العمل من أجل الوحدة العربية باعتبارها هدفاً مركزياً لحزب الشعب.

---

(٦٠) أوراق نبيه العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، أوراق عربية، الملف رقم ٧١٦/١١.

(٦١) القبس (دمشق)، ٩/ ١٠/ ١٩٤٩.

وفي عهد العقيد سامي الحناوي ونظامه العسكري احتدم الجدل حول تحقيق مشروع الاتحاد بين سوريا والعراق. وكانت انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩ قد أمنت الأغلبية في الجمعية لحزب الشعب. ولم يكن خافياً على أحد وجود مؤيدين للهاشميين ضمن هذا الحزب. وبعد اجتماع الهيئة التأسيسية وجد الشعبيون بالاتفاق مع قائد الجيش الحناوي أن الظروف مؤاتية لخطوة حاسمة باتجاه تحقيق الاتحاد بين البلدين. ولبلوغ هدفهم أراد الشعبيون إضفاء طابع شرعي على مشروعهم، ظاهرياً على الأقل. فمن جهة، قدموا مذكرة إلى رئيس الجمهورية تحمل توقيع نوابهم يطالبون فيها باتحاد القطرين، ومن جهة ثانية، دفعوا الحناوي إلى توقيف عدد من الضباط المعروفين بعدائهم لأي اتحاد مع الهاشميين، وذلك كشرط أولي لجعل الجمعية التأسيسية ولو بالقوة تصدق على هذا الاتحاد.

وقبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، عمل حزب الشعب على تأليف لجنة عليا من السادة رشدي الكيخيا وناظم القدسي من حزب الشعب، وصبري العسلي وميخائيل اليان عن الحزب الوطني، وخالد العظم ونبيه العظمة وعادل العظمة من المستقلين. والغاية من تأليف هذه اللجنة هي تأمين الاتحاد بين سوريا والعراق بجميع الوسائل الممكنة. وكانت أولى الخطوات لتأمين هذه الغاية هي إيجاد تكتل في الجمعية التأسيسية المقترحة. فحزب الشعب والحزب الوطني والمستقلون يأخذون على عاتقهم إيجاد هذا التكتل على أن لا يقل عدد المتكتلين عن ٨٠ عضواً، على أن يرتبط هذا التكتل باللجنة ارتباطاً مباشراً. وتضمن الاتفاق بين المشتركين في اللجنة اتخاذ إجراءات ووضع دستور وقانون للانتخابات ووضع نظام داخلي، وأكدوا على أن يتضمن الخطاب الذي سيلقى أمام الجمعية التأسيسية باسم الحكومة القائمة الإشارة إلى ضرورة الاتحاد. وبعد تأليف الوزارة تبدأ الدعاية الواسعة في الصحف وفي أوساط المجلس ومع رجال الجيش لمشروع الاتحاد مع العراق. وفي حال نضوج الفكرة والتأكد من الحصول على الأغلبية في الجمعية التأسيسية يتقدم عدد من النواب باقتراح يتضمن تكليف الحكومة بالمفاوضة مع العراق بخصوص الاتحاد على أن يضم إلى الوفد المفاوض مع المسؤولين العراقيين ثلاثة من أعضاء الجمعية التأسيسية[٦٢].

وفي حال نجاح انتخابات الجمعية التأسيسية وفوز المؤيدين لمشروع الاتحاد تقوم اللجنة بالعمل على انتخاب رشدي الكيخيا (حزب الشعب) رئيساً للجمعية التأسيسية. ويتم النص في مرسوم الدعوة لاجتماع الجمعية التأسيسية على أن مهمتها سن دستور جديد وإعادة النظر في قانون الانتخابات وإعطاء الحكم القائم صبغة شرعية إلى أن يتم سن الدستور الجديد ويوضع موضع التنفيذ. ورأت اللجنة ضرورة تأليف لجنة لوضع صيغة المادة الدستورية

---

(٦٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: أوراق عادل العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، أوراق سورية، الملف رقم ٢٠/ ٨٧٥.

المؤقتة ويُتَّفق على أعضائها من بين الذين يوافقون على الاتحاد، وفي حال الحصول على موافقة الأكثرية في الجمعية التأسيسية على مشروع الاتحاد يضاف إلى الوفد الوزاري المفاوض مع العراق عدد من رجالات البلاد من داخل المجلس ومن خارجه، مندوب واحد لكل من حزب الشعب والحزب الوطني. وفي حال وجود عقبات تحول دون الحصول على قرار بالمفاوضة مع العراق يُعمل على وضع مادة في صلب الدستور تنص «على ضرورة العمل من أجل الوحدة مع جميع الدول العربية»(٦٣). كما تم الاتفاق بين ممثلي حزب الشعب والحزب الوطني في اللجنة على تأييد مشروع الاتحاد بين البلدين في الشؤون الخارجية والعسكرية والاقتصادية. وكمقدمة لهذا المشروع تقوم الحكومة السورية بعقد حلف عسكري مع العراق انتظاراً لإتمام الأبحاث بشأن الاتحاد(٦٤).

وفي أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩ أصدر حزب الشعب بياناً تضمن المبادىء التي اعتاد إبرازها ودعا فيه إلى توحيد القوى العسكرية في البلدان العربية وإلغاء جوازات السفر بين الأقطار العربية، وإنشاء بنك إصدار عربي مشترك. أما القضية المهمة بالنسبة للحزب وهي الاتحاد مع العراق، فقد تركها كاتبو البيان غامضة رغم «أن الاتحاد كما هو مفهوم عموماً من أهداف سياسة حزب الشعب»(٦٥).

وبعد أن حصل حزب الشعب على ٥١ مقعداً من أصل ١١٤ مقعداً في الجمعية التأسيسية أصبح بإمكانه أن يفرض سياسته الواضحة على كل معارضة على أنها أمر شرعي للضغط من أجل قيام اتفاق مع العراق. وكان حزب الشعب ورئيسه رشدي الكيخيا يهدفان من وراء طرح مشروع الوحدة مع العراق التخلص من نفوذ العسكر، وفي حال تحقيق الوحدة يزول نفوذ الجيش السوري ويذوب أمام قوة الجيش العراقي. وكان الكيخيا يقوم بدور نشط من أجل الدعوة للمشروع، حيث كان يتولى مهمة إقناع السياسيين السوريين بمشروع الحزب. وفي جلسة عقدها مجلس الوزراء السوري قرأ رشدي الكيخيا على المجلس مشروع قرار طلب من المجلس إقراره، وقد نص هذا المشروع على القبول بالاتحاد وتكليف رئيس الحكومة بمباشرة المفاوضات لتحقيقه، كما نص على إرسال التعليمات إلى الوفد السوري الذي كان في القاهرة لحضور اجتماع مجلس جامعة الدول العربية. كما قدم الكيخيا قبيل اجتماع الجمعية التأسيسية، اقتراحاً إلى مجلس الوزراء بمشروع دستور مؤقت يعرض على الجمعية التأسيسية، وكان هذا المشروع يوجب انتخاب رئيس دولة مؤقت وتخويل الوزارة صلاحية التشريع إلى أن تنتهي الجمعية التأسيسية من وضع الدستور. وكان حزب الشعب يرمي من وراء هذا المشروع إلى الحصول على صلاحيات التشريع من الجمعية

---

(٦٣) أوراق عادل العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، الملف رقم ٣٣/ ٨٧٦.

(٦٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: أوراق عادل العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، الملف رقم ٣٨/ ٩٤٧.

(٦٥) توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ١٥٩.

التأسيسية ليتمكن من إدارة الحكم حتى إنجاز وضع الدستور، وفي حال استطاع أن يصوغ الدستور بحسب توجهاته الوحدوية مع العراق ليسرع في إنجازه ونشره، أما إذا ظهرت عراقيل تحول دون بلوغ هذه الغاية فيستمر في الحكم حتى تسمح الظروف بتحقيقها. وتوطيداً لفكرة الاتحاد، نص مشروع الدستور المؤقت على «أن يقسم أعضاء الجمعية ورئيس الدولة اليمين على السعي لتحقيق الوحدة العربية»[٦٦]. وقد تم بالفعل إقرار الدستور بموافقة ٧٢ نائباً ومعارضة ٣٢.

وبعد فترة من الاجتماع الأول للجمعية التأسيسية حدث انقلاب عسكري تزعمه العقيد الشيشكلي. وقد جاء هذا الانقلاب ليضع بداية النهاية لمشروع الاتحاد بين سوريا والعراق.

وعقب انقلاب الشيشكلي ظلت الدعوة إلى قيام اتحاد بين القطرين تستأثر باهتمام مختلف الكتل والأحزاب في داخل الجمعية التأسيسية وخارجها. فحزب الشعب الذي يملك أكثرية في الجمعية التأسيسية كان تعاطفه مع الدعوة واضحاً من خلال بيانات الحزب وتصريحات قادته. وكان تأييد الدعوة من حيث المبدأ جلياً في حدود شروط «لا تمس استقلالية سوريا وسيادة كيانها، ويكون الاتحاد بين القطرين خطوة أولى في طريق الوحدة العربية الشاملة»[٦٧]. وبدأت قيادة الحزب توالي اجتماعاتها لبحث كل التطورات المستجدة بعد إطاحة الحناوي، وأخذوا يعملون على إثارة الأزمات الوزارية ويطالبون بضمانات صريحة تكفل لهم حرية العمل داخل الحكومة وخارجها[٦٨].

وبدلاً من الالتزام بهدف الوحدة، أخذ زعيم الحزب رشدي الكيخيا يدعو إلى القضاء على نفوذ العسكر في الحياة السياسية، وبدأ دوره الوحدوي مع العراق يتضاءل من خلال موافقته على أن يقوم خالد العظم بتشكيل الوزارة، خاصة أن العظم «كان يقف ضد اتحاد سوريا والعراق»[٦٩]. وعندما تولى هاشم الأتاسي رئاسة الحكومة السورية طرحت قضية حل مجلس النواب، وبرزت عدة آراء دستورية حول هذا الموضوع. وقد تبنى رشدي الكيخيا وناظم القدسي وبعض نواب حزب الشعب الرأي القائل بضرورة الالتزام بالمرسوم القاضي بحل مجلس النواب، الذي أصدره حسني الزعيم في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٤٩. وقد دفعهم إلى اتخاذ هذا الموقف أن المجلس القديم في حال عودته يشكل أكثريته من الحزب الوطني ومن الكتلة الدستورية، بينما حزب الشعب ومناصروه أقلية فيه، وهذا ما يشكل «عائقاً في وجه تطلعات الحزب الهادفة إلى إقامة اتحاد مع العراق تحت تاج ملك

---

(٦٦) العظم، مذكرات خالد العظم، ج ٢، ص ٢١٨ ـ ٢٢٢.

(٦٧) نصوح بابيل، صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧)، ص ٣١٧.

(٦٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصري (القاهرة)، ١٤/ ١/ ١٩٤٩.

(٦٩) العظم، مذكرات خالد العظم، ج ٢، ص ٢٧٠.

العراق»[٧٠]. ويذكر الأمير عادل أرسلان في مذكراته أن رؤساء حزب الشعب لم يفكروا بمشروع التوحيد طمعاً بمال وإنما كانوا قلقين على مصير سوريا»[٧١].

وفي ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٠ نشرت اللجنة التنفيذية لحزب الشعب بياناً عن برنامجها السياسي الجديد قالت فيه: «أما في ما يتعلق بالوحدة أو الاتحاد فقد أعرب حزب الشعب عن اعتقاده بأن الظروف التي تحيط بالأمة العربية والأخطار التي تهددها تقضي عليها بتوحيد المناطق العربية المختلفة، وحمل الحكومات العربية على إعداد الظروف الملائمة لإقامة الاتحاد بين مختلف البلدان العربية، توطئة لتحقيق الوحدة الشاملة العامة. وفي انتظار تحقيق هذه المشروعات ينصح حزب الشعب بعقد اتفاقات اقتصادية وثقافية وعسكرية وسياسية بين البلدان العربية التي تبدي استعدادها لذلك، شرط أن تكون هذه الاتفاقات عملية وشرط أن تكون بمثابة حماية فعالة مجدية تحفظ سوريا من جميع الأخطار التي تتهددها»[٧٢].

وشهدت سوريا مناقشات عامة اجتاحتها في أوائل ربيع عام ١٩٥١، وقد أشارت هذه المناقشات إلى نزاعات سياسية محلية، فناظم القدسي، الأمين العام لحزب الشعب كان رئيساً للوزراء منذ حزيران الماضي. وبما أن سلطته وسلطة حزبه قد تقوضتا تماماً، فقد فشل في الوقوف أمام الجيش، وراح البعث والحزب الوطني يمعنان في مضايقته، وأخذ الشيشكلي يعمل على إرباك ناظم القدسي، ولكن الأخير استمر في الضغط من أجل إقامة اتحاد مع العراق. ففي شهر كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥١ دعا القدسي الحكومة لترى ما يمكن اتخاذه من خطوات ضرورية لإقامة مثل هذا الاتحاد. ولم تأت خطة القدسي وحزبه بشيء، بل أدت فقط إلى تأكيد شكوك الجيش بأن حزب الشعب كان يتآمر مع الهاشميين، هذا بالإضافة إلى أن القدسي وبسبب دفاعه عن الاتحاد مع العراق «لم يتخذ موقفاً واضحاً إلى جانب الغرب كموقف حسن الحكيم ومنير العجلاني»[٧٣].

ووسط تراجع شعبية حزب الشعب وازدياد معارضة الأحزاب له، طرح في مجلس النواب مشروع الضمان الجماعي العربي لمناقشة مواده. فتحدث النائب راتب الحسامي باسم حزب الشعب معبراً عن موقفه، إذ اعتبر أن المعاهدة جاءت متأخرة، وكان من الأجدى قيامها عند تأسيس جامعة الدول العربية. وجاءت في «نصوصها الراهنة وفي الأسلوب الذي يحدد التعاون العربي من أجل مواجهة الأخطار ومقاومة العدوان قاصرة عن تحقيق الأغراض التي استلزمت وضعها، كما أنها لا تحقق أية أمنية واحدة من أماني الشعوب العربية التواقة

---

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢١١ ـ ٢١٢.

(٧١) عادل أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، تحقيق يوسف ايبش، ٣ ج (بيروت: الدار التقدمية للنشر، ١٩٨٣)، ج ٣: ١٩٥١ ـ ١٩٥٣، ص ١٢٢٥.

(٧٢) المصري، ١٦/ ٤/ ١٩٥٠.

(٧٣) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٩/ ٢/ ١٩٨٢.

إلى تعاون أوسع مدى وأكثر جدوى وأسرع استجابة لصيحة الخطر»[٧٤]. إلا أنه قال في نهاية كلمته إن حزب الشعب لا يعارض المعاهدة رغم أنها لا تفي بالغايات والفوائد العملية.

وعلى رغم الأزمات السياسية التي عاناها حزب الشعب استمر قادته في الاتصال بالمسؤولين العراقيين للبحث عن صيغ مناسبة تحقق وحدة البلدين. فقد أكد علي جودت الأيوبي عضو مجلس الأعيان في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ لمندوب صحيفة الزمان البغدادية استمرار هذه اللقاءات والحوارات وخاصة مع ناظم القدسي. واعتبر الأيوبي «أن حزب الشعب يؤمن باتحاد سوريا والعراق باعتباره سبيل النجاة للشعب السوري من الخطر الصهيوني»[٧٥].

ولكن حزب الشعب وعلى الرغم من رغبته الشديدة في الاتحاد مع العراق كان غير مستعد للتضحية بالنظام الجمهوري، وإحلال عرش عبد الإله محله. ثم إن الحزب كان يخشى أن يمتد مفعول المعاهدة العراقية ـ البريطانية إلى سوريا. ومن هنا تردد بعض قادة حزب الشعب وأصابهم الخوف، الذي أثر بالتالي في موقفهم. وكان الصدام بين الحزب والشيشكلي قد أفقد الحزب حرية الحركة وأقصاه من ميدان السياسة العملية. وبالرغم من وجود أنصار له ولآرائه الوحدوية فإن ما يعرف عن صلات الحزب بالعراق وارتباط معظم زعمائه بالمصالح الإقطاعية والرأسمالية كان يهز مكانته بين الجماهير ويشكك في نياته وإخلاصه. وقد أخذ الصراع بين المؤيدين والمعارضين للمشاريع الوحدوية شكلاً يشير إلى وجود قوى أجنبية من وراء هؤلاء المتصارعين، كما يؤكد تخليهم عن المعالجة الموضوعية لقضية الاتحاد، ومن ثم انجرافهم نحو رغائبهم في اعتلاء مراكز القيادة والتمسك بالسلطة.

أما الحزب الوطني المعروف بصراعه مع حزب الشعب فقد قرر التعاون مع حكومة حسني الزعيم في اليوم نفسه الذي اعترف فيه العراق رسمياً بحكومة حسني الزعيم (٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٤٩). وعلى أثر هذا القرار سافر الأمير عادل أرسلان نائب رئيس وزراء سوريا إلى العراق يصحبه صبري العسلي من الحزب الوطني[٧٦] ليكون الحزب على قرب من تطور المباحثات بين الجانبين العراقي والسوري. ولكن بعد قيام انقلاب الحناوي وطرح قضية وحدة البلدين أخذ الحزب الوطني يشكك في جدية الحكومة التي يسيطر عليها حزب الشعب في تحقيق الوحدة. ويقول عادل العظمة إنه أثناء لقاء بينه وبين عدنان الأزهري وصبري العسلي ـ من أقطاب الحزب الوطني ـ تحدث صبري العسلي عن موقف الحكومة السورية من الوحدة واتهمها بأن أكثريتها لا توافق على الوحدة، ورأى العسلي أن من

---

(٧٤) محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي الخامس، الدورة الاستثنائية الثالثة، الجلسة الثالثة، ٣٠ أيار/ مايو ١٩٥١، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٧٥) الزمان (بغداد)، ٢/ ١/ ١٩٥٢.

(٧٦) فتح الله ميخائيل صقال، من ذكريات حكومة الزعيم حسني الزعيم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥١)، ص ٤٨.

الضروري دعوة المجلس النيابي القديم للاجتماع حالاً، والحصول على قرار منه بالاتحاد، لأن انتظار انتخابات المجلس التأسيسي سيؤدي إلى ضياع فرصة الوحدة. ورأى عادل العظمة «أن تحامل الحزب الوطني على الحكومة يأتي في سياق صراع الحزب الوطني مع حزب الشعب»(٧٧). ومن أجل أن يؤكد الحزب دفاعه عن وحدة البلدين أصدر في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٤٩ بياناً، تحدث في مقدمته عن أثر هزيمة العرب في فلسطين في الواقع العربي وفشل جامعة الدول العربية في الدفاع عن أرض فلسطين. وفي ما يتعلق بموقفه من الوحدة رأى «أن هذه الخطوة التي تخطوها البلاد مع العراق مقدمة للوحدة العربية الكبرى التي ينشدها العرب عامة في كل أقطارهم وأمصارهم، وكان من الطبيعي أن تشرئب الأعناق في البلاد السورية بعد النكبة الكبرى إلى أقرب الأقطار إليها، وأكثرها تواصلاً معها في المصالح والمنافع والغايات، وأن ينظر السوريون إلى جنوبهم بشيء كثير من الحذر والقلق والخشية، وأن يبحثوا عن الأسلوب الذي يمكن معه أن يطمئنوا لمستقبلهم، وأن يحفظوا فيه ديارهم وأنفسهم وأعراضهم وأموالهم، ولا سيما بعد أن تحقق لديهم أن ما تم وما يمكن أن يتم عن طريق الجامعة العربية، أو عن طريق الحلف العربي، لا يمكن أن يفي بالحاجة الملحة، ولا أن يضمن أيّ مطلب من مطالب الشعوب العربية»(٧٨). ودعا الحزب أعضاءه ومناصريه إلى مؤازرة فكرة الاتحاد مع العراق على أن يقوم هذا الاتحاد على أربعة أسس هي: وحدة في رئاسة الدولة، ووحدة في الشؤون العسكرية، ووحدة في الشؤون الخارجية، ووحدة في الأمور الاقتصادية.

وفي اجتماع لفرع الحزب في دمشق تحدث الأمين العام صبري العسلي عن المتاعب التي تعانيها البلدان العربية من بقائها وحدها هدفاً للخطر الصهيوني، الذي يدفع لأن تتفاهم سوريا مع العراق وإقامة وضع سياسي وعسكري يكون كفيلاً بسلامة استقلال سوريا وحدودها. وفي نهاية الاجتماع أصدر الحزب بياناً تحدث فيه عن موقف الحزب من الوحدة العربية وأسس الاتحاد مع العراق، وأكد موقفه السابق القائل بأن سوريا لا تستطيع وحدها مقاومة الأخطار الصهيونية، واعتبر أن إقامة هذه الوحدة تؤدي إلى بناء جيش قوي مؤيد بالعدد ومؤازر بالعِدَد، وأن هذه الوحدة هي التي تستطيع سوريا من خلالها الاطمئنان إلى مصيرها ومستقبلها، وأن إقامة سياسة خارجية واحدة تخرج سوريا من عزلتها من دون إخلال بسيادتها واستقلالها(٧٩).

وكان لدفاع الحزب عن وحدة سوريا والعراق أن أثار المُعادين لفكرة الاتحاد بين البلدين، حيث أثاروا حملة على الحزب الوطني متسائلين عن سبب دفاع الحزب عن الوحدة

---

(٧٧) أوراق عادل العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، أوراق سورية، الملف رقم ٨٣٨/٣٣.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: الأيام (دمشق)، ١٩٤٩/٩/٣٠.

بعد الانقلاب الثاني فيما لم يكن يدافع عندما كان أعضاؤه في مقاعد الحكم وفي مجلس النواب. إلا أن صحيفة القبس تصدت للمنتقدين لسياسة الحزب الوحدوية ودافعت عن موقفه بالقول:

«١ ـ إن الشعب السوري كان راضياً عن جمهوريته وعن حكوماته في الفترة ما بين ١٩٤٣ ـ ١٩٤٧، إلا في الفترة التي سبقت هزيمة العرب في فلسطين لأن سوريا كانت دولة مصانة عن طريق الأمم المتحدة.

٢ ـ كان لسوريا دولة ولها نظام جمهوري ورئيس يمارس عمله.

٣ ـ كان الاعتقاد أن اليهود في فلسطين ضعفاء.

أما اليوم، وبعد أن توالت الأحداث على سوريا ولم تعد فيها جمهورية ولا دستور، وجرى فيها انقلابان عسكريان، فقد بات الحزب يرى عجز سوريا لوحدها عن الدفاع عن حدودها»[٨٠].

ولما رأى الحزب الوطني أن الانتخابات التي تقرر إجراؤها في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩ لم تحقق له ما يطمح إليه من فوز، أصدر بياناً فاجأ السوريين فيه، إذ أعلن أنه سيقاطع الانتخابات، لأنه يرى أن الجو الذي يسبق الانتخابات لا يوحي بأي عنصر من عناصر الثقة. ودعا الحزب إلى اتحاد سليم مع العراق تعلن الحكومة السورية عن قيامه قبل البدء بالانتخابات النيابية ودعوة الشعب السوري للانتخاب بالاستناد إلى أسس الاتحاد القومية، وأعلن الحزب عن «تأييده وحدة البلدين سواء اشترك في الانتخابات أو لم يشترك فيها»[٨١].

ولعب حزب الشعب دوراً في إبعاد الحزب الوطني عن القيام بدوره في الدفاع عن وحدة البلدين. ففي أثناء زيارة الوصي عبد الإله إلى سوريا حاول صبري العسلي زعيم الحزب الوطني مقابلة الوصي، إلا أن الجيش ضرب نطاقاً حول عبد الإله ومنع العسلي من مقابلته، واكتفى الوصي بلقاء مع هاشم الأتاسي وناظم القدسي. وكان لهذا الموقف أثره في ارتفاع وتيرة الهجوم على الاتحاد السوري ـ العراقي بدمشق[٨٢].

وعندما جرت الانتخابات في موعدها المقرر في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩ أدت إلى انبثاق جمعية تأسيسية حصل فيها حزب الشعب على أكثرية المقاعد. أما الحزب الوطني فلم يرشح أحداً من أعضائه للانتخابات، ومع ذلك فإن نائبيه في الجمعية صبري العسلي وعبد الرحمن الكيالي لم يقفا بعيداً عن المعترك السياسي، وقد صمما «على مناوأة حزب

---

(٨٠) القبس، ٢٠/ ١٠/ ١٩٤٩.

(٨١) القبس، ١٦/ ١٠/ ١٩٤٩، وتوري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ١٥٨.

(٨٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: أوراق عادل العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، أوراق سورية، الملف رقم ٢٠/ ٥٨٩.

الشعب الذي أخذ يتزعم حركة الاتحاد بين البلدين»[83]. وكان لمقاطعة الحزب الوطني والحزب التعاوني الاشتراكي وبعض المستقلين للانتخابات أثرها في هبوط نسبة الناخبين «من ٦٠ ـ ٧٥ بالمئة إلى ٣٠ ـ ٣٥ بالمئة في دمشق وإلى ٧٥ ـ ٨٠ بالمئة في حلب، وهذا ما أثر بالتالي على وحدة البلدين»[84]، لأن ابتعاد قطاعات شعبية عديدة عن الانتخابات أظهرها وكأنها عملية، الغاية منها دعم حزب الشعب على حساب القوى السياسية الأخرى.

وعلى رغم مقاطعة الانتخابات للجمعية التأسيسية، استمر الحزب يدافع عن موقفه إزاء وحدة سوريا والعراق، ففي الذكرى الرابعة لوفاة الزعيم السياسي السوري إبراهيم هنانو ألقى صبري العسلي كلمة قال فيها: «إن الحزب الوطني قد دعا مخلصاً إلى اتحاد سوريا والعراق». وأكد أن الحزب استمر في مشروعه للوحدة مع العراق لقناعة الحزب أن العرب في أقطارهم كافة سائرون إلى الاتحاد مهما كانت الظروف المعاكسة. وتحدث إحسان الجابري في المناسبة نفسها ودافع عن انسحاب الحزب الوطني من الانتخابات، واعتبر أن الحكومة التي جرت في ظلها الانتخابات غير شرعية، وأكد ضرورة قيام اتحاد بين البلدين؛ وحول شكل نظام الحكم قال إن «قضية التاج لا يجوز أن تقف دون تحقيق فكرة فيها سلامة أمة وصيانة وطن، وهي أهون من أن تشغل بال شعب يعرف قيمة كيانه ويعرف كيف ينافح عن حرياته»[85].

وانقسمت الأحزاب السورية في عهد الجمعية التأسيسية إلى فريقين: يتبنى أحدهما الوضع القائم، بينما يسعى الفريق الآخر إلى إعادة العهد السابق ـ عهد القوتلي. فبينما كانت الجمعية التأسيسية ماضية في وضع الدستور الجديد تألفت جبهة من الحزب الوطني والحزب التعاوني الاشتراكي والحزب الجمهوري الديمقراطي، الذي تأسس في حزيران/ يونيو ١٩٥٠، وضم عدداً من مؤيدي شكري القوتلي وعلى رأسهم الدكتور إحسان الشريف. وقد أصدرت هذه الأحزاب بياناً مشتركاً في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٥٠ حملت فيه على الجمعية التأسيسية، واعتبرت الدستور القديم قائماً، وطالبت بدعوة المجلس النيابي الذي حله حسني الزعيم إلى الانعقاد، وأن «تنبثق من هذا المجلس حكومة جديدة، أو إجراء استفتاء شعبي في ظل حكومة ائتلافية أو حيادية، أو إجراء انتخابات جديدة في ظل ذلك الدستور، لإضفاء الصبغة الشرعية التي تتفق ومزاج الشعب السوري»[86]. وسلك الحزب الوطني هذه الخطة عندما اتضح له أن مقاطعته انتخابات الجمعية التأسيسية لم تؤخر

---

(٨٣) ابراهيم علوان، مشكلات الشرق الأوسط: الوطن العربي (صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٨)، ص ١١٧.

(٨٤) القبس، ٢٠/١١/١٩٤٩.

(٨٥) القبس، ٤/١٢/١٩٤٩.

(٨٦) فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

سير الأمور، فأخذ يعمل لإيقاف عمل الجمعية وإجراء انتخابات جديدة قد يتسنى له بعدها العودة للحكم. ومهما تكن مواقف الحزب الوطني فإنها لم تؤدِ إلى نتيجة، إذ أعلن الدستور الجديد في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠، وانقلبت الجمعية التأسيسية إلى مجلس نيابي، وظل الحزب بعيداً عن الحكم إلى أن اشترك بعدئذٍ في التوقيع على ميثاق حمص ـ كما ذكرنا آنفاً ـ وأقلع عن خطته السلبية ليساهم مع الأحزاب السياسية في الحكومات التي تعاقبت بعد إبعاد الشيشكلي.

على رغم أن الانقلاب العسكري الأول في سوريا كان مفاجئاً لحزب البعث ولم يكن يعلم شيئاً عن دوافعه وقادته، فقد رحب به في الأيام الأولى من قيامه، وأعرب عن تأييده له، لأنه أطاح الفئة الحاكمة المعادية للحزب، وتوقع أن يكون نقطة تحول لمرحلة جديدة تتخطى أوضاع الفساد والتردي. فوجّه عميد الحزب ميشيل عفلق رسالة إلى زعيم الانقلاب حسني الزعيم، ناشده فيها القيام بإصلاحات تتناول مجمل الحياة السياسية والاقتصادية في سوريا، إلا أن المواقف السياسية لقائد الانقلاب من الوضع بشكل عام، وموقفه من الحزب، دفعته إلى تغيير موقفه من الانقلاب، حيث أخذ يصدر البيانات والتصريحات التي تعارض الانقلاب[٨٧]. وأدى موقف الحزب هذا إلى اعتقال قادته.

ومنذ مطلع الانقلاب الأول تعززت فكرة توحيد القطرين وكان لا بد للحزب من اتخاذ قرار أو بيان يحدد فيه موقفه من هذه الوحدة، باعتباره حزباً يرتكز أول ما يرتكز على دعامة الوحدة العربية. وكان الحزب في أوائل تأسيسه يتحدث عن الوحدة العربية من حيث هي نظرية ولم يكن يعنى بناحية التحقيق أو التنفيذ. ولكن الحزب ومن خلال تجربته السياسية وجد أن الوحدة العربية لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة، بل لا بد من مراحل. والمراحل المنطقية ـ من وجهة نظر الحزب ـ هي قيام وحدات ثنائية. والأمر البديهي أن يتحقق الاتحاد بين القطرين الأقرب أحدهما إلى الآخر جغرافياً وبشرياً وحضارياً. وعلى هذا المقياس فإن الاتحاد يجب أن يتم بين سوريا ولبنان، ثم وحدة سوريا الكبرى، وبعد ذلك يأتي دور العراق. ولما كانت هناك صعوبات في تحقيق وحدة سوريا بأقطارها، فإن العراق أخذ يرفع في كثير من المناسبات شعار الوحدة العربية. وكان لا بد للحزب من اتخاذ موقف إزاء ما يطرحه العراق من رغبة في الوحدة[٨٨].

وبعد أيام من وصول وفد حزب الاستقلال العراقي ـ ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٤٩ ـ إلى دمشق، زار مكتب حزب البعث لطرح فكرة الوحدة على هذا الحزب. وكان الوفد يحمل

---

(٨٧) لمزيد من التفاصيل عن العلاقة بين حزب البعث وانقلاب حسني الزعيم، انظر: **نضال البعث**، ١١ ج (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٤)، ج ١: **القطر السوري، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٩: من معركة الاستقلال إلى نكبة فلسطين والانقلاب العسكري الأول**، ص ٢٧٠ ـ ٢٨٤.

(٨٨) السيد، **حزب البعث العربي**، ص ٦٧ ـ ٦٨.

وثيقة موقعة من حزب الشعب والحزب الوطني يعلنان فيها موافقتهما على الاتحاد بين سوريا والعراق. وطلب الوفد العراقي من قيادة حزب البعث التوقيع على هذه الوثيقة لتكون مرتكزاً للوفد في إثارة قضية الوحدة على الصعيد الدولي. لكن قيادة الحزب انقسمت في موقفها إزاء ما طرحه حزب الاستقلال ما بين مؤيد ومعارض. ومن أجل المماطلة وعدم التوقيع طلبت قيادة الحزب أن يتولى البعث نفسه هذه المهمة في الاتصال بالقوى السياسية باعتباره أولى بالقيام بهذه المهمة، والسبب الرئيسي في عدم التوقيع ـ كما يقول جلال السيد ـ أن «قيادة الحزب كانت ترى في هذه التحركات مجرد بلبلة وانشقاق في الصفوف، وأن الحكومة العراقية لا تستطيع تحقيق الوحدة، لأن بريطانيا صاحبة النفوذ على قادة العراق ولا تريد الوحدة»[٨٩].

وكانت قيادة البعث متأثرة بالصلات الفكرية والقومية التي تربط بين سوريا والعراق، وكانت تختزن شيئاً من التقدير والرضا للتاريخ العربي والشعارات القومية في العراق، بصرف النظر عن موقف الحكام العراقيين الذين جعلوا قادة الحزب منقسمين حول الموقف من جديتهم في الدعوة للوحدة. وهذا ما جعل الحزب يصدر بياناً متناقضاً عبرّ عن هذه المشاعر والانطباعات والاقتناعات. وقد جاء في البيان أن الحزب يوافق على الاتحاد من حيث المبدأ، لكن إلى جانب فقرات الموافقة وردت في البيان فقرات واضحة تقف ضد الاتحاد، لدرجة أن الذي يقرأ هذه الفقرات يجزم بأن الحزب يرفض الاتحاد. ولا شك في أن هناك صراعاً في نفوس قيادة الحزب، فالحنين إلى الاتحاد والموافقة عليه لا بد من أن يجدا محلهما في البيان، وفي الوقت نفسه، فإن الإرهاب الفكري الذي ساد المناخ السياسي في تلك الفترة والذي يتمثل بمواقف المصريين والسعوديين ودول الغرب، قد جعل الحزب يحتاط في بيانه، ويعدِّل اندفاعه نحو الوحدة بتحفظات ومحاذير وشكوك شلت هذه الموافقة بل قلبتها إلى رفض وتقريع. ومن ثم اتبع الحزب وسائل مختلفة لمحاربة المشروع واتهام القائمين عليه بالعمالة للبريطانيين. وقد أثار موقف الحزب هذا ردود فعل ضد الحزب «إذ اتهم في أوساط حزبية وشعبية بأنه نوع من التلاعب والتناقض، مما أساء إلى سمعة الحزب بحيث اضطر بعض أعضاء القيادة ممن لهم صلات شعبية إلى الدخول في حوار ومناقشات استغرقت وقتاً طويلاً، وذلك كله دفاعاً عن البيان وشرحاً لمراميه وأهدافه»[٩٠].

وعندما طرحت حكومة حزب الشعب التي جاءت إثر انقلاب الحناوي قضية الاتحاد مع العراق، كانت قيادة الحزب ثلاثية (ميشيل عفلق ـ جلال السيد ـ صلاح الدين البيطار). وكان جلال السيد أشد أعضاء قيادة الحزب حماسة للمشروع، وقد استطاع أن يقنع صلاح البيطار بوجهة نظره، وأن ينزلق الاثنان في موقفهما من مشروع الاتحاد إلى درجة الالتقاء مع

---

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٧٢ ـ ٧٣.

حزب الشعب. وأظهر هذا الخلاف بين الرجلين وعفلق كما لو أنه أقل حماسة منهما للمشروع، على الرغم من إيمانه التام بضرورة القيام بخطوة وحدوية مع العراق وبأي شكل من الأشكال، بل لقد بدا «لبعض القواعد الحزبية أن حملة صلاح الدين البيطار وجلال السيد على ميشيل عفلق كان الدافع الأساسي إليها هو الارتماء في أحضان حزب الشعب ومشروعه الاتحادي»(٩١).

لقد اضطرت القيادة إلى إعلان موقف الحزب في مقال افتتاحي نشر في صحيفة البعث بتاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠ تحت عنوان «الاتحاد يجب أن يضمن بقاء النظام الجمهوري في سوريا باتجاهه التقدمي الاشتراكي». وأكدت الصحيفة أن موقف الحزب ينطلق من الإيمان بمصلحة الشعب العربي في القطرين، ولذلك يجب أن تنهض بفكرة الاتحاد الهيئات الشعبية النضالية. وبما أن الوحدة العربية هي الهدف الأسمى والقانون الأعلى، فإنها لا تكون ممكنة التحقيق، ولا تكون سليمة السير ومضمونة النتائج إلا إذا «رافقها تقدم الشعب العربي نحو الحرية والاشتراكية». وربطت الصحيفة في هذه المقالة بين مفهومي الجمهورية والوحدة، وأصرت على تلازمهما على اعتبار أن الجمهورية مسألة خطيرة في حياة العرب، لذلك يجب الإخلاص لها والحرص عليها، ولا بد من دعمها بالوحدة التي تجمع حولها قلوب الشعب العربي. أما في ما يتعلق بموقف الحزب من مشروع الاتحاد الذي طرحه حزب الشعب فقد جاء في البيان: «كان الشعب العربي في سوريا يعلق الامال الكبيرة على الجامعة العربية، ثم شاهد هذه الآمال تضيع الواحد تلو الآخر حتى انتهت بكارثة فلسطين، فحوّل أنظاره إلى ما يراه أقرب إلى الواقعية والإمكان والمتانة، وهو تحقيق اتحاد مع قطر عربي آخر، هو العراق، قريب منه، متجانس معه. إلا أن الدوائر الأجنبية والفئات الحاكمة مع من يتبعها من محترفي السياسة المستغلين المأجورين في كلا القطرين، وجدوا في ذلك فرصة ليحققوا مشروعاً معيناً يضمن للاستعمار البريطاني امتداد نفوذه إلى سوريا، وللطبقة الإقطاعية الرجعية تمكين سلطاتها وتوسيع استعمارها، بالتضحية بالنظام الجمهوري... هذا ما حمل الفئات القومية الواعية التي تحرص على السير في طريق الوحدة القومية سيراً سليم الاتجاه مأمون العواقب، على الزيادة في الروية والحيطة، وعلى معارضة أي اتحاد شكلي يهدد استقلال سوريا وجمهوريتها ونظمها المتجهة نسبياً نحو التحرر، من دون أن ترافقه مقابل ذلك أية فائدة جديدة من حيث ازدياد قوة البلدين المتحدين وازدهار حياة الشعب فيهما». وتضمن المقال رأي الحزب الواضح والصريح في مسألة الاتحاد مع العراق وعلّل موقفه بالاستناد إلى المبادىء التالية:

١ ـ إن الغاية التي يسعى إليها العرب هي الوحدة الشاملة في ظل أوضاع تقدمية عربية.

---

(٩١) «البدايات الأولى في ذاكرة الرفيق جلال فاروق الشريف،» ص ٨٨ ـ ٩٢.

٢ ـ إن أي اتحاد يمكن تحقيقه في هذا الظرف يجب أن يكون خطوة إيجابية وبدءاً سليماً يوصل إلى تلك الغاية.
٣ ـ إن النضال الشعبي هو السبيل القويم والضامن لبلوغ الغاية القومية.

لذلك فالحزب «مع اعتباره الاتحاد بين سوريا والعراق الخطوة الأولى العملية نحو الوحدة العربية، نظراً لتوافر الشروط الجغرافية والاجتماعية والقومية من جهة، ونظراً للضرورة القومية التي يفرضها خطر الدولة اليهودية من جهة أخرى، يعتبر أن تحقيق هذه الخطوة لا يؤدي إلى الفائدة المرجوة في الظرف الراهن إلا إذا توافرت فيه مسألتان:

الأولى: قومية، بأن يطمئن الشعب إلى أن الاتحاد لن يفقده السيطرة على مقدراته السياسية والاقتصادية لمصلحة دولة أجنبية. لذلك يشترط الحزب أن تعدل المعاهدة البريطانية ـ العراقية بشكل يستكمل فيه العراق أسباب استقلاله، وأن يقتصر مفعول المعاهدة على العراق فلا يتعداها إلى سوريا، وأن لا يؤدي التعاون العسكري إلى تهديد استقلال الجيش السوري وسلامته.

الثانية: تقدمية، بأن يطمئن الشعب إلى أن الاتحاد لن يكون وسيلة لاستثماره وإخضاعه لسيطرة الطبقات الرجعية الإقطاعية. لذلك يشترط الحزب أن يضمن بقاء النظام الجمهوري في سوريا باتجاهه التقدمي الاشتراكي بشكل نهائي ثابت، لا أن يكون مرحلة مؤقتة توصل إلى الملكية بعد حين، وهذا يستتبع أن تكون رئاسة الاتحاد بالتناوب بين سوريا والعراق»[٩٢].

وكان ميشيل عفلق قد حدد موقفه قبل إصدار بيان الحزب بتاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، من الانتخابات التي جرت لاختيار المجلس التأسيسي، إذ اتهم بعض الأحزاب بأنها «مارست الضغط على الناخبين، وبعض قياداتها كانوا يتصلون بجهات أجنبية»[٩٣]. وفي عدد صحيفة البعث الصادر بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩ كتبت البعث عن: «أموال من معين غير وطني صرفت بسخاء على الوكلاء والانتخابات». وفيها اتهام صريح بأن بعض النواب أنجحتهم الأموال الأجنبية.

واستمر جلال السيد في الدفاع عن وجهة نظره من قضية العلاقات مع العراق، ففي جلسة الجمعية التأسيسية التي عقدت يوم ١ شباط/ فبراير ١٩٥٠ تحدث عن مهمة سوريا القومية والمسؤولية التي تقع على عاتقها في تأليف وجهات النظر بين البلدان العربية، حيث قال: «إذا كان هنالك ما يحول دون اتحادنا مع العراق فلا يعني ذلك أن نلجأ إلى القطيعة».

---

(٩٢) جريدة البعث في سبعة وثلاثين عاماً (دمشق: منشورات دار البعث للصحافة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ١٩ ـ ٢٣، ونضال البعث، ج ٢: القطر السوري، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤: من الجمعية التأسيسية إلى مقاومة الدكتاتورية العسكرية والأحلاف الاستعمارية، ص ٣٣ ـ ٣٨.
(٩٣) البعث (دمشق)، ٢٣/ ١١/ ١٩٤٩.

وأضاف أن «سوريا تشكل مركز الثقل بين المعسكرين العربيين، فإذا انحازت لمعكسر، دون آخر طغى هذا المعسكر، وهذا ما يخالف المهمة التي أخذت سوريا على عاتقها القيام بها»[٩٤]. وأخذ الحزب ينادي بضرورة حل الجمعية التأسيسية التي سارع حزب الشعب والكتل المستقلة إلى قلبها إلى مجلس نيابي، وذلك بالعودة إلى الشعب، وضرورة الوقوف على الحياد بين المحاور العربية وصيانة الجمهورية على أساس ديمقراطي، ويصر على أن الابتعاد عن المحاور العربية يفسح في المجال أمام إصلاح الأمور الداخلية ورفع مستوى الشعب.

وكانت سياسة حزب البعث تنطلق من ضرورة ابتعاد سوريا عن سياسة المحاور العربية، فإثر البلاغ المشترك الذي صدر في القاهرة يوم ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٥٠، في أعقاب الزيارة التي قام بها وزير الاقتصاد السوري للقاهرة، والذي جاء فيه استعداد كل من سوريا ومصر للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية وإرسال البعثات العسكرية المصرية لتدريب الجيش السوري، رأى الحزب أن استقدام بعثة عسكرية في هذا الظرف له مغزى سياسي أكثر منه تعليمي، وهذا المغزى ـ كما قالت صحيفة **البعث** ـ «خطر على السياسة العربية، لأنه بمثابة تبني سوريا سياسة المعسكرات التي تسير عليها الفئات الحاكمة في البلاد العربية الأخرى والتي قتلت كل تعاون عربي»[٩٥].

وفي معرض تعليقات صحيفة **البعث** على خبر نشرته صحيفة **المصري** بتاريخ ٢١ شباط/ فبراير ١٩٥٠، وادعت فيه أن الجيش العراقي يواصل زحفه على الحدود السورية، تساءلت الصحيفة عن دوافع هذه الأخبار بقولها: «الحساب من هذه الدعاية المغرضة. . . ولا يمضي يوم إلا وتنشر صحيفة **المصري** أنباء تبغي من ورائها إيقاع الانقسام والتوتر بين البلدان العربية. . وتهدف من نشر الأخبار الملفقة خلق الاضطرابات والبلبلة في سوريا عن طريق نشر مقالات مختلقة عن الاتحاد. .»[٩٦].

وعندما طرح ناظم القدسي مشروعه الوحدوي أمام جامعة الدول العربية، صرح صلاح الدين البيطار أن رئيس الوزارة السورية ناظم القدسي «قد عبر في مذكرته عما يخالج ضمير كل عربي وسجل فيها أمنية الشعب الغالية وهي الوحدة العربية»، ثم اتهم الجامعة بأنها خانت رسالتها منذ اللحظة التي تخلت فيها عن هدف الوحدة، وسعت نحو إقرار التجزئة والانقسام لكتلتين عربيتين متناحرتين. وصرح جلال السيد أن القوى الأجنبية هي السبب في إفشال أي مشروع وحدوي، كما أيد في تصريح له في مدينة دير الزور مشروع ناظم القدسي واعتبر المشروع «يعبرّ عن آراء الحزب ومناهجه القومية»[٩٧].

---

(٩٤) **البعث**، ٢/ ٢/ ١٩٥٠.
(٩٥) **البعث**، ٢١/ ٢/ ١٩٥٠.
(٩٦) **البعث**، ٢٤/ ٢/ ١٩٥٠.
(٩٧) **البعث**، ٣/ ٢/ ١٩٥١.

وفي أوائل عام ١٩٥٤ عرض فاضل الجمالي رئيس وزراء العراق مشروعه الوحدوي، وكان الحزب واعياً لحقيقة هذه المشاريع ومدى جديتها فقال: «إن الحزب يؤيد مبدأ الاتحادات بشكل عام من حيث إنه خطوة نحو الوحدة، ولكنه يُعنى كذلك بأن يوجهه الوجهة الصحيحة التي تكمل نواقصه وتجعله أداة ضد الاستعمار بدل أن يكون أداة في يد الاستعمار. . . ولكن الخطر في الأمر أن يكون الجمالي وأمثاله غير جادين في الأمر وإنما يقصدون مجرد الاستهلاك المحلي»[٩٨]. ورأى الحزب أن هذه المشاريع مشاريع موهومة يراد منها الدعاية، وخلق الانقسام والتفرقة بين البلدان العربية، وأن الطريق إلى الوحدة هو نضال الشعب العربي من أجل هذا الهدف[٩٩].

وقد أولى الحزب مشروع الجمالي عناية كبيرة، فأصدر نشرة داخلية تناقش مواده وتحلل مواقفه، وموقف الحزب العملي والمبدئي منه، ورأى الحزب أن المشروع لا يبيِّـن موقفه من المعاهدات الثنائية المعقودة مع الدول الأجنبية، ولا شكل نظام الحكم في هذه الدولة الموحدة، وفوق هذا، فإن مقدمه معروف بولائه لنوري السعيد وأصدقائه البريطانيين. وأكد الحزب أن رفضه للمشروع نابع من اقتناع الحزب أن جهات أجنبية تقف وراء هذا المشروع، ولأهداف محددة يراها المستعمرون، في حين أن هذه القوى الدولية هي أول من يقف ضد أي مشروع وحدوي[١٠٠].

وعند إخضاع موقف حزب البعث من مسألة الوحدة بين سوريا والعراق للتحليل، نرى أن تركيز البعث انصب بشكل خاص على العلاقات التي لا تنفصم بين الحرية السياسية والتحرر الاجتماعي، والنضال ضد أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في البلدان العربية، حيث كان يرى أن هذه المشاريع تقف وراءها دول أجنبية وتهدف من ورائها شق الصف العربي إلى معسكرين مؤيد ومعارض للوحدة، كما أنه أولى اهتمامه بضرورة التصدي للحكومات العسكرية وإعطاء هذا الهدف أهمية في العمل السياسي لمجمل حركة البعث. ويمكن القول إن أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب لم يكونوا معادين لوحدة البلدين، بل كانوا من مؤيديها، فقد أعلن ذلك صراحة ميشيل عفلق في محاضرة ألقاها في بيروت عام ١٩٥٧ أمام الحزبيين، حيث أكد أن هدف الوحدة لا يتحقق إلا بخطوات جريئة بين قطرين أو أكثر، وأن هذا «هو الذي دفعه إلى تأييد فكرة الاتحاد السوري ـ العراقي». كما كان جلال السيد يدلي بالعديد من التصريحات التي تؤيد وحدة البلدين[١٠١]. لكن جلال السيد لا ينفي

---

(٩٨) نضال البعث، ١١ ج، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢ ـ)، ج ٢: القطر السوري، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤: من الجمعية التأسيسية إلى مقاومة الدكتاتورية العسكرية والأحلاف الاستعمارية، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٩.

(٩٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: البعث، ٢١/٨/ ١٩٥٤.

(١٠٠) نضال البعث، ج ٢، ط ٣، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٩.

(١٠١) شبلي العيسمي، في الوحدة والحرية والاشتراكية (القاهرة: الطلبة العرب، ١٩٥٧)، ص ٤٧.

تأثير الحزب الشيوعي في مواقف البعث من وحدة البلدين، إذ قال إن الشيوعيين كانوا يلقون في روع البعثيين أن تحقيق الاشتراكية هو السبيل إلى الوحدة، وأنه لا يجوز تحقيق وحدة بين بلد جمهوري متحرر وبلد ملكي. ومعنى هذا أنه «لا يجوز تحقيق الوحدة مع العراق إلا بعد أن يتحرر»(١٠٢). في حين يرى عفلق أن المشروع طرح على يد فئات محترفة باعت نفوسها وضمائرها للأجنبي، فهناك من يريد تحقيق المصالح الاستعمارية عن طريق الدعوة للوحدة، وهناك دول تستسلم للأجنبي ولكنها تدعي أنها تحمل لواء الوحدة(١٠٣).

وعلى رغم أن الحزب بقي يعارض المشاريع الهاشمية لعدم اقتناعه بجدية قادة العراق، والخوف على النظام الجمهوري في سوريا، فإن الحزب وفي مناسبات عدة بقي يؤكد هدف الوحدة، باعتباره هدفاً مركزياً في نضالات الحزب. فقد صرح عفلق في شباط/ فبراير ١٩٥٣، أنه على الرغم من أن أهداف البعث التي لخصت في الحرية والاشتراكية والوحدة، هي أهداف سياسية متساوية في الأهمية لا يجوز فصل بعضها عن البعض الآخر أو تأجيله، ولكن الأمر الذي لا شك فيه «أن للوحدة تقدماً ورجحاناً معنوياً يجب أن لا يغفل عنه البعثيون لئلا ينساقوا مع تيارات فكرية وسياسية هي أبعد ما تكون عن هدف فكرة البعث العربي»(١٠٤).

بعد أن درسنا مواقف الأحزاب الثلاثة ـ الشعب، الوطني، البعث ـ من وحدة سوريا والعراق باعتبارها أحزاباً أبدت اهتمامها بوحدة البلدين، لا بد من دراسة موقف الأحزاب السورية الأخرى التي لم تتعامل مع قضية وحدة البلدين كما تعاملت الأحزاب الثلاثة المذكورة، وهذه الأحزاب هي الحزب الشيوعي السوري، وحركة القوميين العرب، والإخوان المسلمين.

من السمات الأساسية للحزب الشيوعي السوري قدرته على توجيه نشاطه في كل مرحلة وفق استراتيجية ملائمة وفي تكتيك دقيق. لذا، فإنه منذ تأسيسه أخذ يسعى في سبيل إقامة الجمهورية البرلمانية المتحررة من أي نفوذ للدول الرأسمالية. كما أن من السمات الأساسية للحزب الشيوعي السوري معارضته الدائمة لأي مشروع وحدوي بين سوريا والعراق، وتجلى ذلك واضحاً في موقف الحزب الشيوعي من مشروع توحيد سوريا والعراق عام ١٩٤٩، فما إن أثير مشروع التوحيد حتى خرجت مظاهرة شيوعية حملت فيها لافتات عبرت عن رفضه لمشروع الوحدة المقترح، كما وزعت بيانات في مدينة دمشق باسم الطلاب

(١٠٢) جلال السيد، حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها (بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٣)، ص ١٨٥.

(١٠٣) عفلق، مختارات من أقوال مؤسس البعث، ص ١٢٨ ـ ١٣٠.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٥.

الحقوقيين هاجمت انضمام سوريا للعراق، وقد تدخل رجال الشرطة وفرقوا المظاهرة واعتقلوا عدداً من أعضاء الحزب[١٠٥].

وفي آذار/ مارس ١٩٥٠ عقد الحزبان الشيوعيان في سوريا ولبنان مؤتمراً عاماً في قرية «صورات» التابعة لطرابلس، وانبثقت عن ذلك المؤتمر قرارات بعضها تعلق بالمواقف من القضايا العربية، وبالنسبة لهذه القضايا تقرر القيام بحملة مركزة مستمرة ضد حزب الشعب والحزب الوطني والإخوان المسلمين والمناصرين لفكرة الهلال الخصيب، وتوضيح مسؤولية الحكام السوريين واللبنانيين الذين يساندون تدابير نوري السعيد لإلحاق سوريا بالعراق. كما تناول المؤتمر القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها، وناقش مسألة دخول قوات عراقية إلى سوريا. ورأى المؤتمر أن الحوادث بين سوريا وإسرائيل هي من صنع قادة سوريا ليفتحوا سوريا أمام دخول الجيش العراقي، الخاضع للقيادة الإنكليزية الهاشمية، واعتبر المؤتمرون أن دخول القوات العراقية خطوة باتجاه تنفيذ الاتحاد بين سوريا والعراق[١٠٦]. ويرى د. حسان حلاق أن هذا البيان المشترك بين الحزبين الشيوعيين في سوريا ولبنان كان ضد قيام اتحاد سوري ـ عراقي أو قيام سوريا الكبرى، لأن معنى ذلك «القضاء على كيان سوريا وجعلها مستعمرة مباشرة للأنكلو ـ أمريكيين وإقطاعاً لعبد الله وعبد الإله ونوري السعيد»[١٠٧].

ويمكن القول إن الفترة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٤ شهدت احتدام المناقشات والخلافات في وجهات النظر حول الوحدة العربية وطريقة تحقيقها بين الحزب الشيوعي وحزب البعث. وكان الشيوعيون يعتبرون أن البعث، على الأقل في تلك المرحلة، يلعب، عن وعي، أو غير وعي لعبة الاستعمار، نظراً لما كان يبديه من إلحاح على الوحدة العربية، وقد كان البعث من وجهة نظرهم يحوّل انتباه الجماهير العربية عن النضال ضد النفوذ الإمبريالي في المنطقة. فالشروط الموضوعية لتحقيق الوحدة لا يمكن أن تتوفر ـ في نظرهم ـ إلا بعد أن ينتزع كل قطر عربي استقلاله. وبعبارة أخرى، فإن وحدة البلدان العربية هي مرحلة عليا من مراحل النضال ضد الاستعمار. وهذا ما يتعارض مع موقف البعث الذي ينظر إلى الوحدة العربية من أجل الاستقلال والحرية، على أنها فكرة جوهرية أولية، تبعث على النضال وتوجهه من أجل الاستقلال والحرية والاشتراكية.

وجاء في تقرير وضعه خالد بكداش عام ١٩٥١ بعنوان «لأجل النضال بنجاح في سبيل السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية» ما يلي: «وينبغي الانتباه الشديد والعمل المستمر

---

(١٠٥) أوراق عادل العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق، أوراق سورية، الملف رقم ٥٨٩/٢٠.

(١٠٦) نضال الشعب (دمشق)، العدد ٨٨، ـ/ ٥/ ١٩٥١.

(١٠٧) حلاق، التيارات السياسية في لبنان، ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢: مع دراسة للعلاقات اللبنانية ـ العربية، والعلاقات اللبنانية ـ الدولية، ص ٣٠٩.

في سبيل فضح الجماعات والأحزاب التي تزعم أنها اشتراكية، مثل الحزب العربي الاشتراكي، والجبهة الاشتراكية الإسلامية، والبعث العربي في سوريا... إن هؤلاء، رغم ضآلة نفوذ بعضهم وانحصار نفوذ بعضهم في مدن أو مناطق معينة، أو بين فئات محدودة، يشكلون مع ذلك، بدعاياتهم المضللة، خطراً على الحركة الوطنية الديمقراطية ضد الحرب والاستعمار»[108].

أما حركة القوميين العرب فقد أيدت كل مشاريع الوحدة العربية التي وجدت على الساحة العربية من دون أن تبحث الحركة في محتوى ومضمون دولة الوحدة. وكانت دائماً تربط بين الوحدة وبين القوة اللازمة لتحرير فلسطين، ولغياب تصور فكري متكامل عند الحركة آنذاك، فإنها أيدت المشاريع الوحدوية. فباركت وحدة الأردن وسوريا والعراق، وضمن هذا السياق انتقدت بشدة معاداة مصر والعربية السعودية لوحدة هذه البلدان، واعتبرت أن العداوة التي تبديها هذه البلدان ـ أي مصر والسعودية ـ لدولة الوحدة أكبر من العداوة التي تبديها لإسرائيل. ورأت الحركة في «وحدة البلدان الثلاثة نواة للوحدة العربية الشاملة، وقاعدة من خلالها تعرض الوحدة على البلدان العربية الأخرى ولو عن طريق القوة»[109]. ورأت في الوحدة حلاً لكل مشاكل الأمة العربية.

أما حزب الإخوان المسلمين فقد أخذ دوره في معارضة المشروع من خلال دفاعه عن الجمهورية إزاء المشاريع العراقية. فقد أذاع الحزب في دمشق بياناً أكد فيه رفضه لمشروع الوحدة مع العراق بأوضاعه الحاضرة، لأن مبادىء الحزب تتعارض والنظام الملكي[110]. ونشرت صحيفة المنار الجديد الناطقة باسمه بياناً انتخابياً دعت فيه إلى قيام روابط أمتن بين البلدان العربية وحماية استقلالها من التدخل الأجنبي وقيام جبهة متحدة في وجه مؤامرات الدول الكبرى[111].

٢ ـ موقف الأحزاب العراقية من وحدة سوريا والعراق (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤)

على أثر هزيمة الجيوش العربية في فلسطين وقيام الكيان الصهيوني، وازدياد خطره على الأمة العربية بصورة عامة وسوريا بصورة خاصة، دعا حزب الاستقلال لاتحاد سوريا والعراق، وقد أعلن الحزب أن لهذا الاتحاد فوائد لسوريا والعراق معاً، فهو سد في وجه

---

(١٠٨) محمد علي الزرقا والياس مرقص، صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان (دمشق: دار الدراسات العربية، ١٩٥٩)، ص ١٦٨.

(١٠٩) ابراهيم أبراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(١١٠) العروة (بيروت)، العدد ١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠)، ص ٢١ ـ ٢٢.

(١١١) لواء الاستقلال، ١٨/ ١/ ١٩٤٩.

المطامع الصهيونية وخطوة أولى لتحقيق الوحدة العربية، ثم دعوة للاستقرار السياسي في سوريا وتخليص العراق من النفوذ الاستعماري، ومن طغيان حكام العراق. وكتبت جريدة **لواء الاستقلال** مقالات دعت فيها للاتحاد، وأشارت إلى فوائده، ففي مقال بعنوان «هل تصنع فكرة الاتحاد بين الدول العربية عامة والعراق وسوريا خاصة في غمرة المساومات؟» جاء ما يلي: «ضرورة الاستجابة إلى المطالب الشعبية في توحيد أقطار الوطن العربي، والاعتبار من محنة فلسطين»[١١٢].

وجد حزب الاستقلال باعتباره حزباً قومياً في مساعي السلطة في العراق في عام ١٩٤٩ لإقامة اتحاد بين سوريا والعراق فرصة لإسناده والشروع بتنفيذه، ودعم السلطة في إجراءاتها بهذا الشأن باعتبارها «خطوة أولية على طريق الاتحاد العربي الشامل»[١١٣]، ونواة تستقطب أقطاراً عربية أخرى إليها تحقيقاً لهذا الاتحاد. وباقتراح من طه الهاشمي أحال عبد الإله الوصي على عرش العراق وثائق الاتحاد بين البلدين إلى حزب الاستقلال لدراستها وإرسال وفد من قبله إلى سوريا لهذا الغرض، قاصداً بذلك «إضفاء الصبغة الشعبية والقومية على المشروع»[١١٤]. وقد أبدى حزب الاستقلال حماسة بالغة لتحقيق المشروع بعد فشل الجيوش العربية في حربها ضد الصهاينة في فلسطين.

ولم يكن حزب الاستقلال يثق كثيراً بانقلاب حسني الزعيم، فقد قابل الانقلاب بتحفظ، خاصة بعد تشكيل أول حكومة في عهد الانقلاب، حيث دعا في بيانه إلى عودة الحياة الطبيعية للبلاد، وتأليف حكومة انتقالية مدنية تتولى مهمة الدعوة لإجراء انتخابات حرة بعيدة عن كل تدخل، وإجراء استفتاء شعبي لتقرير الموقف من الاتحاد. فقد جاء في جريدة **لواء الاستقلال** بتاريخ ٨ نيسان/ ابريل ١٩٤٩ الدعوة إلى الخروج: «من الوضع الانقلابي إلى وضع مستقر، والسبيل إلى ذلك في نظرنا يكون بتكوين حكومة انتقالية... تؤمّن إجراء انتخابات حرة بعيدة عن كل تدخل وإكراه ليقرر أبناء الشعب السوري أنفسهم بحرية تامة مصير الحكم وشكله»[١١٥]. ونشرت **لواء الاستقلال** مقالاً بعنوان «الاتحاد بين العراق وسوريا من أهدافنا الرئيسية وأسس منهاجنا ومرحلة من مراحل كفاحنا القومي المتواصل» دعت فيه إلى إجراء انتخابات حرة ليتسنى تقرير الموقف من اتحاد البلدين، وأكدت «أن إحدى الجهات الحكومية هنا أو هناك قد عاكست هذه الدعوة أو أنها ستعاكسها، فإن ذلك كله لا يغير شيئاً من موقفنا ولا يحملنا على الكف عن مواصلة كفاحنا في سبيل تحقيق ما نؤمن به وسبيلنا لبلوغ ما ندعو

---

(١١٢) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ١١٢.

(١١٣) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ٢١٤.

(١١٤) عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ (بغداد: دار الحرية، ١٩٨٠)، ص ١٤٦.

(١١٥) لواء الاستقلال: ٨/ ٤/ ١٩٤٩، و١٨/ ٤/ ١٩٤٩.

إليه. . .»[116]. ونشرت في ذكرى عيد الجلاء ورحيل القوات الفرنسية عن سوريا مقالاً دعت فيه حكم الزعيم إلى صيانة استقلال سوريا الذي كافح الشعب السوري من أجله، وحذرت من المخاطر الصهيونية، ودعت إلى النظر في موضوع اتحاد البلدين «الذي لا نشك في أنه أصبح اليوم في سوريا كما هو في العراق ضرورة قومية ملحة»[117].

وانطلاقاً من موقف الحزب الداعي لوحدة البلدين قرر حزب الاستقلال إيفاد وفد رسمي إلى سوريا لدراسة الأوضاع فيها، والاتصال بالأوساط القومية واطلاع الحزب على حقيقة الأوضاع هناك. وقد تألف الوفد من فائق السامرائي نائب رئيس الحزب، ومحمد صديق شنشل أمين السر العام. وفور وصول الوفد إلى دمشق اجتمع بعدد من المسؤولين وتعرّف إلى وجهات نظرهم، كما اتصل بقادة الأحزاب والشخصيات السياسية المستقلة التي أبدت تأييدها لدعوة الحزب لاتحاد القطرين، وبعد ذلك قصد الوفد بيروت واجتمع ببعض المسؤولين هناك ثم عاد إلى دمشق ومنها إلى بغداد[118]. وقد قدم فائق السامرائي نائب رئيس الحزب تقريراً شاملاً للحزب جاء فيه ذكر للشخصيات والأحزاب السياسية السورية التي قابلها الوفد ومنهم الزعيم حسني الزعيم، وتناول انقلاب الزعيم وأسبابه والاتجاهات السياسية في البلاد، وموقف بعض البلدان العربية كالأردن ومصر والسعودية. وفي ما يتعلق بالعلاقات بين سوريا والعراق ذكر التقرير أن نسبة كبيرة من أبناء الشعب السوري يتطلعون إلى تحقيق الوحدة، بشرط الحفاظ على النظام الجمهوري، كما أن مفهوم الوحدة عند السوريين يختلف باختلاف وجهات النظر السياسية. وذكر التقرير التغير في مواقف بعض السياسيين السوريين الذين كانوا يؤيدون الوحدة، وأصبحوا بعد توليهم مناصب حكومية يعادون الوحدة ويقفون في وجه تحقيقها. وأورد التقرير أسماء الأحزاب التي تؤيد الوحدة وهي حزب البعث العربي، وحزب الشعب، والحزب الوطني، وبعض الشخصيات السياسية كهاشم الأتاسي وفارس الخوري. وحدد التقرير السبيل للوصول إلى الوحدة، وهو باتباع طريقين إما التدخل العسكري للجيش العراقي أو القيام بحركة داخلية، على أن يكون على الجيش العراقي تحمل القسم الأكبر من العمل. وإن التمهيد لتحقيق الاتحاد يمر «عبر تبديد سوء التفاهم بين العراق ومصر، وإعادة النظر في الوضع الوزاري في العراق بضم عناصر تبعث الاطمئنان لدى السوريين، وإعادة النظر في السلك الدبلوماسي العراقي في كل من سوريا ولبنان ومصر، بإرسال أشخاص يؤيدون فكرة الوحدة ويكونون موضع رضا السوريين»[119].

ويظهر واضحاً أن الحزب لم يكن واثقاً من حكومة حسني الزعيم ومدى جديتها في

---

(116) لواء الاستقلال، 13/4/1949.

(117) لواء الاستقلال، 17/4/1949.

(118) كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، 1918 ـ 1958، ص 146.

(119) انظر نص التقرير في: المصدر نفسه، ص 295 ـ 309.

تحقيق مشروع الاتحاد بين البلدين، فقد كتبت صحيفة **لواء الاستقلال** مقالاً جاء فيه «إننا نرجو، مخلصين ،ألا يخدع إخواننا السوريون عامة بأية دعوة للتفريق في ما بينهم، وأن يتماشى الانقلاب ورغبات الشعب السوري نفسه في الإصلاح الداخلي وفي الاتجاه القومي وتحقيق الأماني القومية»(١٢٠).

وعلى رغم موقف حسني الزعيم المعارض لوحدة البلدين، استمر الحزب في دعوته لتحقيق الوحدة. فقد كتبت **لواء الاستقلال** بتاريخ ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٤٩ مقالاً جاء فيه أن هدف الوحدة هو مطلب الشعب العربي في كل أقطاره وهذه «الملايين الممزقة تريد أن تجتمع لتكون قادرة على النمو داخلياً والصمود أمام الأخطار الخارجية. إن هذه الأماني القومية ستتحقق، وإن الطغيان لا يمكن أن يدوم كما لا يمكن أن تستمر هذه التجزئة...»(١٢١). وأخذت **لواء الاستقلال** تشن هجوماً على حكومة حسني الزعيم حيث كتب فائق السامرائي مقالاً هاجم فيه حملة الاعتقالات التي قامت بها حكومة حسني الزعيم للمعارضين لنظامه(١٢٢). وبعث محمد مهدي كبة زعيم حزب الاستقلال برقية إلى رئيس الوزراء السوري احتج فيها على حل الأحزاب، جاء فيها: «إن ما تقوم به السلطات في سوريا الآن من حل الأحزاب ومكافحة الحريات واضطهاد الأحرار يناقض تصريحاتكم ووعودكم عند قيامكم بالانقلاب. ليس في البلاد من المؤمنين بالمبدأ القومي والحريصين على مصلحة الأمة من يقركم على هذه الأعمال»(١٢٣).

وعلى أثر الانقلاب الذي قام به العقيد الحناوي، استمر الحزب بدعوته إلى وحدة البلدين، فقام بإرسال وفد من قيادته ضم إسماعيل الغانم وعبد الرزاق شبيب للاتصال بالأحزاب السورية، وقد وجد الوفد أن الأحزاب السورية تضع شروطاً قبل تحقيق الوحدة، وهي: تحرير العراق من قيود المعاهدة العراقية ـ البريطانية، وتغيير أسلوب الحكم في العراق الذي أدى إلى تردي الأحوال هناك، ومن تحكم قلة محدودة من رجال السياسة المحترفين في شؤون البلاد، وهو تحكّم أدى إلى تعطيل الحريات العامة. وقد اقتنع وفد حزب الاستقلال بطروحات الأحزاب السورية وأخذ يدعو في صحيفته إلى إجراء تغييرات جوهرية في إدارة الحكم في العراق، وجاءت هذه الدعوة بمقال كتبه فائق السامرائي دعا فيه «إلى إجراء تغيير في الأوضاع الداخلية باعتباره يمهد للإسراع في تحقيق أهدافه القومية»(١٢٤). أما صديق شنشل

---

(١٢٠) **لواء الاستقلال**، ١٩٤٩/٥/٤.

(١٢١) «لن نفقد الأمل في تحرير سوريا ووحدة البلاد العربية عامة والقطرين العراقي والسوري خاصة،» **لواء الاستقلال**، ١٩٤٩/٦/٢٨.

(١٢٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: فائق السامرائي، «الإرهاب ما كان ولن يكون أداة صالحة للحكم،» **لواء الاستقلال**، ١٩٤٩/٦/١٠.

(١٢٣) **لواء الاستقلال**، ١٩٤٩/٦/١٣.

(١٢٤) **لواء الاستقلال**، ١٩٤٩/١٠/٩.

فقد كتب عن الفوائد من وحدة البلدين، إذ اعتبر أن هذه الوحدة توفر الكفاءات من أبناء البلدين وتكون متحدة للدفاع عن الأمة العربية ومصالحها(١٢٥). وصرح محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال عن الأسس التي يجب أن يقوم عليها اتحاد سوريا والعراق، فقال: «إن حزب الاستقلال حزب قومي من أول أهدافه تحقيق الوحدة العربية، إننا نؤمن بالقومية العربية، ونؤيد كل فكرة ترمي إلى تحقيق هذا الهدف. وجمع الأقطار العربية كلها أو بعضها في وحدة صحيحة، ولا سيما إذا كان هذا الاتحاد بين قطرين يتمم أحدهما الآخر من حيث الأوضاع الجغرافية والثقافية والاقتصادية ومن حيث بلوغ الوعي القومي والنضج السياسي، وهما فوق ذلك معرضان لأخطار واحدة وليس لأحدهما القدرة على درئها دون الآخر. إن مثل هذا الاتحاد لا شك في أنه يعزز مركز الأقطار العربية الأخرى بإزاء الأخطار التي تتعرض لها من أعداء مشتركين.. ولست أبدي مبرراً لتخوف البعض أو مجافاته لهذا الاتحاد»(١٢٦).

لقي وفد حزب الاستقلال الترحيب من قبل الصحف السورية، وخاصة صحيفة القبس التي أبرزت موقف الأحزاب المؤيدة للوحدة، ودعت «الحكومات العربية للخضوع لإرادة شعوبها»(١٢٧). ونشرت القبس حديثاً لسلمان الصفواني، عضو وفد حزب الاستقلال، عن مهمة الوفد إذ قال: «إنها تستهدف إنشاء روابط متينة بين البلدين السوري والعراقي وحياتهما السياسية وتقويتها بحيث تصبح في المستقبل هي الأداة القوية التي تستطيع توجيه الحكومات للخضوع لإرادة الشعب وتحقيق رغباته في أمر اتحاد القطرين، وإزالة الحواجز التي أقامها المستعمرون كالجمارك والجوازات، وتوحيد النظم الاقتصادية والثقافية والمالية بينهما، وقيام تعاون مشترك في استثمار مواردهما الطبيعية بمعرفة أبنائهما، وبالتالي إقامة اتحاد وتعاون عسكري لدرء الأخطار»(١٢٨). وقد رأت أوساط سورية أن الدعوة التي قام بها حزب الاستقلال «تجاوزت حدود الإقناع إلى الإغراء وشراء بعض السياسيين السوريين ليقفوا إلى جانب الاتحاد»(١٢٩).

وعلى أثر قيام العقيد الشيشكلي بانقلابه عاد وفد الحزب من دمشق، وبقي سلمان الصفواني في دمشق للاطلاع على تطور الأوضاع وما سينتج من اجتماع المجلس التأسيسي، إلا أن الصفواني عاد إلى بغداد بعد أن تبين له موقف الشيشكلي من قضية اتحاد سوريا والعراق(١٣٠).

وما إن عاد سلمان الصفواني حتى بدأ الحزب يتخذ موقفاً آخر اتسم بمعارضة نظام

---

(١٢٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: لواء الاستقلال، ١١/ ١٠/ ١٩٤٩.
(١٢٦) الأيام، ٢٤/ ١٠/ ١٩٤٩.
(١٢٧) القبس: ١١/ ١٢/ ١٩٤٩، و١٢/ ١٢/ ١٩٤٩.
(١٢٨) القبس، ١٢/ ١٢/ ١٩٤٩.
(١٢٩) آراء فريق من القوميين حول فكرة الاتحاد السوري العراقي، ج ٣، ص ١٣.
(١٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: لواء الاستقلال، ٢٤/ ١٢/ ١٩٤٩.

الشيشكلي فكتب محمد صديق شنشل مقالاً هاجم فيه الانقلاب وقائده، ودعا إلى تحقيق الاتحاد(١٣١). وبدأ الحزب يهاجم الحكومة المصرية لمعارضتها الاتحاد. وفي هذه الفترة هاجمت صحيفة المصري فكرة الاتحاد السوري ـ العراقي، التي رأت فيها «تهديداً لاستقلال سوريا»(١٣٢). وقد رد محمد صديق شنشل على هذا المقال في صحيفة حزب الاستقلال، بمقال جاء فيه: «لقد أيد هذا الاتحاد الحزب الوطني السوري والأحزاب السورية الأخرى كافة وعدد كبير من زعمائها ورجالها المستقلين وعلى هذا الرأي الأكثرية الساحقة في الجمعية التأسيسية»(١٣٣).

وفي الوقت الذي قام به مزاحم الباجه جي نائب رئيس الوزراء العراقي بزيارة إلى مصر وصدور بيان مشترك يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠ دعا إلى توطيد روابط الود بين مصر والعراق، راح حزب الاستقلال العراقي يهاجم مزاحم الباجه جي والمحادثات التي يجريها في القاهرة ويدعو من جديد إلى وحدة سوريا والعراق. والذي جعل حزب الاستقلال يقف ضد مزاحم الباجه جي هو أن الأخير كان يعتقد أن الاتحاد ينبغي أن يكون رهناً بمشيئة الشعبين، ودعا «إلى اطلاع الحكومة المصرية على أي تطور في مسار العلاقات السورية ـ العراقية»(١٣٤).

ورداً على قيام مشروع الضمان الجماعي العربي قال فائق السامرائي نائب رئيس حزب الاستقلال: «إن القطيعة القائمة الآن بين سوريا ولبنان يجب أن تحمل الشعب السوري على التفكير من جديد لتحقيق الاتحاد مع العراق». وفي هذه الفترة صرح خالد العظم رئيس وزراء سوريا أن فكرة الاتحاد السوري قد انتهت بظهور مشروع الضمان الجماعي. فرد عليه السامرائي قائلاً: «إنه ليس لدولة خالد العظم أن يقرر موت هذا المشروع أو حياته وإن الشعب السوري هو الذي يستطيع أن يقبره أو يظهره..»(١٣٥).

وقد حدد حزب الاستقلال موقفه بوضوح من مشروع الضمان الجماعي العربي، إذ اعتبرت صحيفة اليقظة البغدادية، التي تتبنى مواقف حزب الاستقلال ووجهات نظره الضمان الجماعي مشروعاً بديلاً لخطوة الاتحاد التي كان من المزمع إعلانها بين العراق وسوريا، وهاجمت الحكومات العربية التي تقول ان فكرة الاتحاد السوري ـ العراقي تقوض كيان الجامعة العربية. ورغم تأكيد الصحيفة على التزام الحزب بالجامعة إلا أنها قالت: «إنه إذا كان اتحاد قطرين عربيين يهز بنيان الجامعة، فلتسقط الجامعة ولتحيي الوحدة، وإذا كان وجودها حجر عثرة في سبيل ذلك، فلتذهب من الوجود غير مأسوف

---

(١٣١) لواء الاستقلال، ٣٠/ ١٢/ ١٩٤٩.
(١٣٢) المصري، ٢٠/ ١/ ١٩٥٠.
(١٣٣) لواء الاستقلال، ٢٤/ ١/ ١٩٥٠.
(١٣٤) المصري، ٢٩/ ١/ ١٩٥٠.
(١٣٥) المصري، ١٥/ ٤/ ١٩٥٠.

عليها»[١٣٦]. أما صحيفة لواء الاستقلال فعلى الرغم من ترحيبها بفكرة الضمان اعتبرت أنه لا «يمكن أن تؤدي إلى النتائج نفسها التي قد تترتب على قيام أي خطوة وحدوية بين قطرين عربيين أو أكثر، وإن وحدة سوريا والعراق هي خطوة في طريق وحدة البلدان العربية»[١٣٧]. وفي مطلع شهر شباط/ فبراير وأثناء وجود فائق السامرائي في القاهرة عرض مشروعاً للاتحاد بين سوريا والعراق يقوم على احتفاظ كل دولة من الدولتين بنظامها السياسي على أن يكون لهذه الدولة المتحدة قيادة عسكرية واحدة ثم وزارة دفاع واحدة، ووحدة في الاقتصاد، ووزارة اتحادية يكون نصف أعضائها من السوريين والنصف الآخر من العراقيين، وتكون مسؤولة أمام مجلس اتحاد يتألف من عدد متساو من العراقيين والسوريين. أما في ما يتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات القائمة أو التي تعقد في المستقبل، فقد عرض اقتراح يرمي إلى عدم سريانها على الدولة غير المتعاقدة، والنص على ذلك في دستور الاتحاد. أما المعاهدات التي قد تبرم في المستقبل فيترك أمرها لدولة الاتحاد تبت فيها كما تراه مناسباً[١٣٨]. إلا أن هذا المشروع لم تكتب له الحياة كباقي المشاريع التي طرحت.

وقد واصل حزب الاستقلال الدعوة لاتحاد سوريا والعراق ودافع عنها، وهاجم الحكومات العربية المعارضة وبالأخص مصر، ففي ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٠ خطب محمد مهدي كبة في مجلس النواب قائلاً: «أما معارضة بعض الحكومات العربية لهذا الاتحاد فإنها لم تكن منبعثة عن رغبة شعوبها، وإن شعور الشعب العربي شعور لا يختلف بعضه عن بعض». وهاجم الحكومة العراقية واعتبرها مسؤولة عن تدهور العلاقات بين مصر والعراق، ودعا مصر إلى الالتزام بالقضايا العربية والتزام الدعوة لوحدة الأمة العربية. وهاجم موقفها من وحدة سوريا والعراق بقوله: «إنه ليس لمصر ولا أية دولة عربية حق التدخل في شؤون دولتين أو شعبين إذا أرادا تحقيق مشروع يخصهما، وأن يكون ذلك التحقيق بطريق شرعي دستوري بمحض رغبة أبناء هذين الشعبين وإرادتهما»[١٣٩].

واستمر الحزب يتابع تطور الأحداث في سوريا، فعندما تولى الشيشكلي السلطات في سوريا، بادر حزب الاستقلال بتقديم مذكرة إلى الحكومة العراقية كي تتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الوضع في سوريا، وطالب الحكومة بعدم الاعتراف بالتغييرات التي أجراها الشيشكلي في سوريا، وذلك بالتعاون مع البلدان العربية الأخرى[١٤٠]. وقد جاء في

---

(١٣٦) سامي حكيم، الضمان الجماعي العربي، ط ٢ (القاهرة: مطبعة العرفان، ١٩٦٥)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١٣٧) لواء الاستقلال، ٣٠/ ١٠/ ١٩٤٩.

(١٣٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: البعث، ٥/ ٢/ ١٩٥٠.

(١٣٩) العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨، ص ١٥٩.

(١٤٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، تحقيق وتقديم خلدون ساطع الحصري، ٢ ج (بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٧ ـ ١٩٧٨])، ج ٢: ١٩٤٢ ـ ١٩٥٥: العراق ـ سوريا ـ القضية الفلسطينية، ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨.

المذكرة: «إن الأحداث الأخيرة في سوريا قد بعثت في نفوس العراقيين أشد القلق إذ عرضت مصير القطر الشقيق إلى مخاطر لا يمكن إنكار أثرها المباشر على القضية العربية عامة، وعلى العراق المجاور خاصة»[١٤١].

وتابع حزب الاستقلال تأييده لأي مشروع وحدوي، وخاصة المشروع الذي لا يتغافل عن سوريا ودورها في حركة الوحدة العربية، فقد رأى الحزب في مشروع الدكتور فاضل الجمالي فرصة للعمل على تغيير الأنظمة الداخلية في كل قطر، حيث تتوافر بعض الشروط المحلية والعربية والدولية، وأن «الاختلاف في شكل نظام الحكم لا يبرر ترك العرب منفصلين بعضهم عن البعض»[١٤٢].

وبقي الحزب يعارض نظام الشيشكلي حتى سقوطه في شباط/ فبراير ١٩٥٤. فقد عارض كل الإجراءات الدكتاتورية التي مارسها الشيشكلي، وخاصة أوائل عام ١٩٥٤، عندما طرد عدد كبير من ضباط الجيش، وفر العديد من زعماء الأحزاب إلى خارج البلاد، وتم اعتقال عدد كبير منهم، حيث اعتبر «أن هذه الإجراءات تشكل تحدياً سافراً للأعراف الديمقراطية والقيم السياسية»[١٤٣].

ويمكن القول إن الحزب كان متحفظاً تجاه انقلاب حسني الزعيم في بدايته، إلا أن هذا التحفظ تحول إلى معارضة بعد مدة، إذ ساورت قيادة الحزب الشكوك تجاه الانقلاب وإخلاص القائمين به للدعوة التي نادى بها، في حين رأى في حكومة الحناوي حكومة وطنية تعمل من أجل وحدة القطرين. ويؤكد هذا ما قاله فائق السامرائي من «أن الحناوي رسم فكرة الاتحاد السوري ـ العراقي بالدم وأعطى لها الروعة التي لا بد منها لكل فكرة قومية»[١٤٤]. ويلاحظ على موقف الحزب ورغبته الصادقة في تحقيق الوحدة أنه اختلف عن الكثير من الأحزاب العراقية بالاستجابة إلى ما كانت تطرحه الأحزاب والشخصيات السورية الداعية إلى إجراء تغيير في إدارة الحكم في العراق، وأبدى استعداده لعدم شمول المعاهدة العراقية ـ البريطانية سوريا. ورأى أن الوحدة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الفئات والأشخاص المؤمنين بها والمدافعين عنها.

وبالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي فقد وقف إلى جانب مشروع تحقيق الوحدة بين سوريا والعراق، فبعد قيام انقلاب الحناوي كتب الجادرجي مقالاً في صحيفة صوت الأهالي الناطقة بلسان الحزب، جاء فيها أن السلطة العراقية هي المسؤولة عن رواج الدعايات

---

(١٤١) اليقظة (بغداد)، ٤/ ١٢/ ١٩٥١.

(١٤٢) غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨: الفكر والممارسة (بغداد: مطابع دار الحكمة، ١٩٩٠)، ص ١٧٠، مقابلة بين المؤلف وصديق شنشل بتاريخ ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

(١٤٣) الجبوري، سنوات من تاريخ العراق: النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ (بغداد: المكتبة العالمية، ١٩٥٨)، ص ٢١٧.

(١٤٤) لواء الاستقلال، ٢/ ١٠/ ١٩٥٠.

المعارضة للاتحاد، ورأى أن الاتحاد سيزيد الاتصال بين الهيئات الشعبية في البلدين، إلا أنه يرى «أن هذه الأنظمة التي كانت قائمة في سوريا والعراق ليس باستطاعتها تحقيق هدف الوحدة»[١٤٥].

وقد أيد الحزب المشروع الذي طرحه حزب الشعب في سوريا، ومصداق هذا مقالة **الأهالي** بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩، التي قالت إنه: «مهما كانت العوامل التي أثارت مشكلة الاتحاد سواء أكانت فزع الفئة الحاكمة في سوريا وخوفها من عدم الاستقرار أو لفزع الحكومات الغربية من بقاء سوريا في حالة لا يستطيعون معها توجيه تلك البلاد توجيهاً منظماً، أو لخشية الفئة الحاكمة في بغداد من تعرض كيانها إلى أخطار مستقبلية، فإن واجب كل وطني عراقي يغار على بلاده ويهمه مستقبلها ألا يكون متردداً في قبول الفكرة مبدئياً، مهما كانت الأسباب التي دعت الفئات الحاكمة إلى السعي إليها حثيثاً بعد أن كانت تناوئها في الماضي»[١٤٦]. وفي مقابلة بين الفرنسي ميكروني (Microni) وهو مراسل مجلة **اللستراسيون وفرانس سوار** وكامل الجادرجي، أكد رفضه للحدود القائمة بين الأقطار العربية، وأضاف: «نحن نرتبط بسوريا.. بروابط متعددة لغوية وتاريخية وجغرافية وثقافية واقتصادية وغير ذلك من الروابط الحقيقية.. فالاتحاد أو الوحدة مع سوريا هو الغاية التي نسعى إليها. أما كيف يكون هذا الاتحاد فذلك ما يقرره الشعبان العراقي والسوري..». واعتبر أن الاختلاف بين أنظمة الحكم في البلدين هو قضية ثانوية أمام الهدف القومي، وأن تحقيق الوحدة هو السبيل إلى تحرر العراق من معاهدته مع بريطانيا، وهو السبيل إلى التصدي لكل الأطماع الدولية في البلدين[١٤٧]. وكان الحزب الوطني الديمقراطي يرى أن تحقيق الاتحاد له نتائج إيجابية لرفع مستوى الأوضاع السياسية والاقتصادية بوجه عام لكلا البلدين، فأكد أن الاستقلال السياسي لدولة الاتحاد يجب أن لا يكون أقل مما حصلت عليه سوريا من استقلال خاصة في إدارة شؤونها الخارجية من جهة، وأن لا يكتسب الاتحاد أي صبغة استفزازية بالنسبة للبلدان العربية الأخرى من جهة أخرى. كما رفض الحزب كل المساعي التي أبديت، سواء من داخل سوريا أو خارجها، لإحباط فكرة الاتحاد. ويؤكد هذا ما دعت له **صوت الأهالي** بعد أيام من انقلاب الشيشكلي المعارض للاتحاد، حيث دعت إلى الابتعاد عن اليأس والتمسك بالتفاؤل في إمكانية تحقيق اتحاد البلدين. وأعربت عن رغبتها في إنهاء عهد حكومة الانقلاب الجديدة، وطالب ممثل الحزب في مجلس النواب محمد حديد «بأن تكون السياسة العربية واضحة الأهداف بشأن الاتحاد المذكور»[١٤٨].

---

(١٤٥) الجادرجي، **مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي**، ص ٤٤٢ ـ ٤٤٣.

(١٤٦) الروسان، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨**، ص ١٧٣.

(١٤٧) الجادرجي، المصدر نفسه، ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨.

(١٤٨) الجبوري، **سنوات من تاريخ العراق: النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩**، ص ١٠٢.

وعلى الرغم من معارضة الحزب في بادىء الأمر لمشروع الضمان الجماعي العربي، إلا أنه أوضح بعد فترة قصيرة أن تحفظه على المشروع كان مقتصراً فقط على تعارضه مع الاتحاد السوري ـ العراقي، وتزامنه مع المحاولات الساعية لقيام الاتحاد. وإن ذلك لا يعني معارضته لمضامينه القومية كخطوة لتحقيق شكل من أشكال التضامن العربي، وإن ضمان نجاحه وفاعليته بأن يتخذ شكلاً مستقلاً بذاته عن سائر التكتلات الدولية(١٤٩). وكان الجادرجي يرى أن ليس باستطاعة البلدان العربية اتقاء الأخطار ما لم تكن حرة في سياستها وتصرفاتها، ومستقلة في شؤونها الداخلية والخارجية، ومتضامنة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً لتتألف منها جبهة واحدة لتنسيق جميع قابلياتها، ومن جهة أخرى تنظيم مواردها «على الوجه الذي يمكنها من استكمال استقلالها وسيادتها، ومجابهة كل ما يهدد سلامتها واستقلالها»(١٥٠).

وحدد الحزب موقفه من مشروع الجمالي من خلال صحيفة **الأهالي**، فقد علقت على ما ورد في المشروع من أفكار، فقالت إذا لم يكن بالإمكان تحقيق المشروع بكامله فإن من الممكن أن يتحقق على مقياس صغير، «فهل يعني هذا ضم الأردن للعراق أولاً، ثم ضم سوريا إليهما؟»، وأضاف أن «الحزب يؤيد الاتحاد بين العراق وسوريا أو بين العراق والأردن على أسس ديمقراطية وقواعد شعبية»(١٥١).

ومن السمات الأساسية لمواقف الحزب من قضية الوحدة، أنه لم يتوقف عند شكل نظام الحكم، إذ يعتبر أن هذا الموضوع يجب أن لا يعيق الهدف الأكبر وهو الوحدة. ففي حديث لكامل الجادرجي، رئيس الحزب، مع وفد من حزب العمال البريطاني بتاريخ ١٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٣ حدد فيه طبيعة الاتحاد الفدرالي الذي كان يدعو له أثناء انعقاد مؤتمر الحزب الرابع ونطاق عمل هذا الاتحاد بقوله: «إن شكل الحكم جمهوري أم ملكي قضية ثانوية، ففي نظرنا أن العراق يجب أن يكون جزءاً من نظام فدرالي للبلاد العربية بأسرها تسعى في سبيل تحقيقه مهما كان هناك من عوائق، ويجب أن تؤلف حكومة عربية فدرالية تضم العراق وسوريا والأردن وفلسطين بعد إزالة الوضع المصطنع فيها ولبنان ومصر وكل دولة عربية من الممكن دخولها حالاً، ضمن هذا النظام الفدرالي، على غرار الولايات المتحدة وسويسرا»(١٥٢).

بدأ حزب البعث نشاطه القومي أواخر عام ١٩٥٢ بفعاليتين رئيسيتين، **الأولى**: تنظيم عرائض موجهة إلى مجلس قيادة الثورة في مصر طالب فيها بضرورة النص على عروبة مصر في

---

(١٤٩) حكيم، **الضمان الجماعي العربي**، ص١٥٦.

(١٥٠) الروسان، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨**، ص ١٤٥.

(١٥١) الجادرجي، **مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي**، ص ٦١٤.

(١٥٢) المصدر نفسه.

الدستور المزمع تشريعه في مصر، والثانية: تنظيم تجمع حاشد داخل السفارة السورية في بغداد وتسليم السفير السوري مذكرة مطبوعة باسم الشباب العربي، تحتج على دكتاتورية وتعسف نظام الشيشكلي وتنكيله بجماهير الشعب، وإبعاده لقادة الحزب ميشيل عفلق وأكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار، وقد رددت الجماهير المحتشدة داخل السفارة الهتافات المعادية لنظام الحكم في دمشق، مما اضطر السفير إلى الاستنجاد بالشرطة(١٥٣).

وفي الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣ اهتمت صحيفة **العربي الجديد** الناطقة بلسان الحزب في العراق، بالصراع الذي كان يدور في ذلك الوقت في سوريا بين النفوذ الاستعماري الأمريكي الذي رأت الصحيفة أنه يدعم الشيشكلي والنفوذ الإنكليزي، وهاجمت الحكومة التي شكلها العقيد محمد صفا، التي عرفت بـ «حكومة سوريا الحرة». فقد قالت إن هذه الحكومة صنعت في لندن. كما هاجمت حزب الشعب الذي تدعمه الفئة الحاكمة في العراق، ودعت «الشعب العربي إلى التصدي لكل أشكال الاستعمار وخلق جبهة عربية موحدة لإطاحة الفئات الحاكمة في الوطن العربي»(١٥٤). وجاء في العدد الثاني من **العربي الجديد** فضح للحوادث الدامية التي جرت في سوريا إثر الاستفتاء الذي جرى في سوريا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣. وقد عددت الصحيفة النضالات التي تخوضها الجماهير الشعبية ضد حكم الشيشكلي، وكذلك فضحت التجاوزات القانونية في سير الانتخابات، ثم أضافت: «... وبعد، فليس لنا ما نقوله سوى أن نبارك حركة المقاومة الصامدة في سوريا، معلنين عن إيماننا العميق الواعي بالإمكانيات الثورية الكبيرة الموجودة عند الشعب العربي هناك، فالشعب الذي كافح من قَبْلُ الفئات الرجعية الانتهازية التي استغلت الدستور وخصوصاً في القوانين، وليست هي مجرد موضوع للخطابة والكتابة ولكنها عمل قبل كل شيء. إنها لن تدخل حياتنا ما لم نرخص الحياة في سبيلها. ولن نفرض على الحاكمين احترامها ونُشعر الشعب بقيمتها وقدسيتها إذا لم يكن إيماننا بها جهاداً، ودفاعنا عنها (استشهاداً)»(١٥٥).

وفي الأيام الأخيرة من حكم الشيشكلي في سوريا حدثت مواجهات بين الجماهير وسلطات النظام، وكانت هذه المظاهرات في عدد من المدن السورية، ووجدت المظاهرات صداها في العراق، حيث أصدر حزب البعث في العراق بياناً وضّح فيه طبيعة الشيشكلي وارتباطه بجهات أجنبية. وفي ختام البيان جاء: «فلنرسل جميعاً نحن أبناء الشعب العربي في

---

(١٥٣) عليوي، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨، ص ٨٣.

(١٥٤) نضال البعث، ج ٥: القطر العراقي، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨: من مقاومة الحكم الرجعي وحلف بغداد إلى قيام ثورة ١٤ تموز المجيدة، ط ٣، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٦.

هذا الجزء من الوطن العربي تحياتنا وإعجابنا بالمناضلين العرب في سوريا ولنهتف بملء قلوبنا: عاش نضالنا في سبيل دحر الدكتاتوريات التي أقامها الأجنبي لتحقيق أطماعه»[١٥٦].

وقد تبنى حزب الاتحاد الدستوري، بزعامة نوري السعيد، الأساليب غير المشروعة في سبيل تحقيق وحدة الهلال الخصيب، ولا غرابة في ذلك لأن رئيسه يعتبر من أوائل الشخصيات السياسية التي تبنت هذا المشروع وعملت له. فبعد أن أجيز الحزب من قبل وزارة الداخلية بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩، تقرر تعيين موسى الشابندر وزيراً مفوضاً للعراق في سوريا، وهو أحد أقطاب الحزب. وقد سئل الشابندر عن موقف الحزب من الاتحاد مع سوريا فقال: «أعتقد بأنه لا يوجد في العراق حزب أو جماعة لا تؤيد فكرة الاتحاد بين العراق وسوريا. . أما حزب الاتحاد الدستوري فهو في الصف الأول من تلك الجماعات المؤيدة لهذه الفكرة والساعين لتحقيقها. على أن الحزب يعتقد في الوقت ذاته أن مثل هذا الاتحاد يجب أن يتم بشكل دستوري وباختيار الشعبين السوري والعراقي»[١٥٧].

ونقلت صحيفة **المصري** بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠ عن مراسلها في بغداد أن صحيفة **الأمة** كتبت عنواناً في صفحتها الأولى جاء فيه «عدم الإخلاص للبلاد، يضطر الحكومة إلى المحافظة على شخصيتنا القومية واستقلالنا في سياستنا الداخلية والخارجية». وقد ردت فيه على محمود أبو الفتوح صاحب جريدة **المصري** لاعتراضه في مقال كتبه عن الاتحاد السوري ـ العراقي. فقالت **الأمة**: «يجب على أي وزارة عراقية تتولى الحكم اليوم أو غداً أن تدرك أن مسألة الاتحاد السوري ـ العراقي هي مسألة العراق المقدسة». كما تناولت هذه الصحيفة موقف حكومة حزب الوفد المصري الذي وصفته بأنه لا يختلف عن موقف الحكومات السابقة في معارضته مشروع الاتحاد بين البلدين، وقالت: إن على الشعب العراقي أن يدرك الآن أن مشروع الاتحاد السوري ـ العراقي يحارب بواسطة السلطات[١٥٨].

وأخذت صحيفة **الاتحاد الدستوري**، شأنها شأن الكثير من الصحف العراقية، تهاجم نظام أديب الشيشكلي، فكتبت بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١ تقول: «إن على الدول العربية أن تنظر إلى قضية اتحاد القطرين نظرة تأمل وتدبر فتعمل مع العراق على إعادة الأمور في سورية إلى مجاريها الطبيعية وتخليصه من محنته»[١٥٩]. وكتبت صحيفة **النبأ** مقالاً اتهمت فيه الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد بالتقصير إزاء الأحداث السورية ووصفته بأنه «أوهن من موقف بلاده في سبيل مصلحة حزبية». وقد ردت صحيفة **الاتحاد الدستوري**

---

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.
(١٥٧) **الأمة** (بغداد)، ٣٠/ ١١/ ١٩٤٩.
(١٥٨) **المصري**، ٢٦/ ١/ ١٩٥٠.
(١٥٩) **الاتحاد الدستوري**، ٢٠/ ١٢/ ١٩٥١.

على هذه الاتهامات بالقول: «إن حزب نوري السعيد يؤيد توجهات نوري السعيد المؤيدة للقضايا العربية»[١٦٠].

وأولى حزب الأمة اهتمامه بالتطورات السياسية الداخلية في سوريا، وخاصة بعد قيام الشيشكلي بانقلابه الثاني، حيث تقدم نواب الحزب في المجلس النيابي بمذكرة إلى رئاسة المجلس طالبوا فيها باتخاذ موقف حازم لإنقاذ الشعب السوري. وجاء فيها: «تعرضت الشقيقة سوريا في غضون الفترة الأخيرة إلى أحداث وحركات انقلابية هدت قواعد الاستقرار فيها، وعرضت كيانها واستقلالها إلى شتى المخاطر». ورأت أن «مسؤولية إيقاف تدهور الأوضاع في سوريا تقع على العرب والعراق بشكل خاص»[١٦١]. وبتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١ نشر حزب الأمة الاشتراكي بياناً في بغداد بتوقيع أمينه العام صالح جبر جاء فيه: «قام الشيشكلي بحركة تمرد على الحكومة الشرعية وزج بعض السياسيين أعضاء المجلس النيابي وغيرهم في السجون وأعلن نفسه حاكماً عسكرياً مطلقاً... إذا جاز للحكومات العربية في ما مضى، أن تتجاهل أو تغض الطرف عما تعرض له الشعب السوري من انتكاسات، فإن مسؤولية الحكومات العربية اليوم إنقاذ هذا الشعب النبيل مما يعانيه نتيجة الحركات التمردية. وعلى هذه الحكومات اتخاذ ما يمكن اتخاذه من إجراءات سريعة وحاسمة سلمية كانت أو غير سلمية لضمان الاستقرار في سوريا، وإعادة الأمور إلى نصابها الشرعي. وبقدر ما تتحمل الحكومات العربية مجتمعة مسؤولية إنقاذ سوريا مما هي فيه الآن، فإن نصيب الحكومة العراقية في هذه المسؤولية كبير جداً لا يحتاج إلى بيان»[١٦٢]. وفي حفلة افتتاح مقر الحزب الذي جرى عصر يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١ تحدث صالح جبر رئيس الحزب عن آخر التطورات في سوريا، وهاجم حكومة الشيشكلي والحكومات العربية بقوله: «إن حزبنا لا يستطيع إلا أن يشجب موقف الحكومات العربية وجامعتها الهزيل، بل المزري، ويعتبر أنها فرطت تفريطاً عظيماً في صميم واجباتها الوطنية والقومية..»[١٦٣].

وعن موقف الحزب من مشروع الاتحاد السوري ـ العراقي قال النائب رفيق السيد عيسى، السكرتير العام الثاني للحزب وصاحب جريدة **الأمة**: «إن الحزب يؤيد اتحاد العراق مع سوريا، وإن منهاجه نص على تنظيم العلاقات بين جميع الدول العربية على أساس اتحاد فدرالي»[١٦٤].

---

(١٦٠) **الاتحاد الدستوري**، ١٣/٣/١٩٥٢.

(١٦١) **النبأ** (دمشق)، ٤/١٢/١٩٥١.

(١٦٢) وليد المعلم، سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: **التحدي والمواجهة** (دمشق: مطبعة عكرمة، ١٩٨٥)، ص ١٥٥.

(١٦٣) **الشعب** (بغداد)، ٣١/١٢/١٩٥١.

(١٦٤) **الأمة**، ٤/١٢/١٩٥٢.

أما حزب الأحرار فقد عبر عن موقفه من خلال حديث النائب وعضو الحزب عبد الرزاق الظاهر أثناء زيارته للقاهرة في أوائل شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، حيث تحدث إلى مندوب صحيفة **الأهرام** عن موضوع اتحاد سوريا والعراق مستعرضاً الصلات التاريخية بين سوريا والعراق. وقد وصف فكرة الاتحاد «بأنها رجوع إلى الواقع التاريخي الاقتصادي الثابت، يضاف إلى ذلك عامل الشعور المتزايد لدى الطبقة الواعية بأن وضع العراق المنعزل وراء الخليج العربي، مع وفرة خيراته وخلو أراضيه وأسواقه من الأيدي العاملة النشيطة، يستلزم سد الفراغ بطريقة الاتحاد مع الشعب السوري الخبير المجرب باستغلال الموارد الاقتصادية، كما أن موقع البلاد السورية على البحر المتوسط يفرج عن العراق ضيق عزلته... وعلى الحكومة المصرية أن تقوم بدعم المشروع باعتباره الطريق لتحرير الشعب العربي من الاستعمار»(١٦٥).

وفي الحقيقة لم يعارض المشروع إلا الحزب الشيوعي العراقي الذي وصف مشروع الاتحاد بأنه إجراء رجعي يخدم المصالح الاستعمارية سواء في العراق أو في المنطقة العربية، كما أنه يهدف (من وجهة نظر الحزب)، إلى «إيجاد قواعد عسكرية في سوريا والعراق لصالح الإمبرياليين وإحياء مشروع سوريا الكبرى، أو الهلال الخصيب، من أجل استغلال جهود الشعب العربي وثرواته الطبيعية ومحاربة حركاته الوطنية التحررية»(١٦٦).

مما لا شك فيه أن التجمعات الحزبية في سوريا ومنذ بدايتها كانت قومية وطنية مكافحة لسلطات الانتداب، ولكن بعد الاستقلال، انتشرت الخصومات السياسية بين هذه الأحزاب، لأن هذه الأحزاب التي نشأت وتعددت لم تولد تحت ضغط الحاجة، وبتأثير الظروف الاجتماعية، بل على النقيض من ذلك، كان بعضها وليد الخلافات الشخصية، وبعضها الآخر جاء تلبية لرغبات خاصة أو تحقيقاً لميول جماعة تتناقض مع غيرها في مضمار النفوذ والسلطان العائلي. أما الرأي العام واتجاهاته والشعب ومطاليبه وتنمية مواهبه والحياة الاقتصادية وتقلباتها والتطورات الاجتماعية وآثارها والانتكاسات السياسية، فلم يكن لهذا كله اعتبار كبير أو تأثير عميق في نشأة الأحزاب وتكوينها. وأصبحت الأحزاب تبذل جل نشاطها في السعي وراء كرسي النيابة والوزارة. وكذلك الأحزاب العراقية، فلم يكن الاعتقاد المشترك بهدف هو الذي يربط أعضاء الحزب، وإنما الوفاء لزعيم سياسي، مما جعل هذه الأحزاب في الواقع ولاءات شخصية. وإن تاريخ الأحزاب السياسية في العراق آنذاك لم يكن اشتباكاً بين أيديولوجيات سياسية وإنما تاريخ صراع على السلطة. وبقيت الأحزاب في البلدين ترى في الوحدة العربية مسألة طبيعية، وأن مجرد الحصول على الاستقلال سوف يجعل الوحدة أمراً ممكناً، لذا لم تجهد هذه الأحزاب نفسها بالاهتمام بالوسائل والطرق

---

(١٦٥) القبس، ٩/ ١٢/ ١٩٤٩.

(١٦٦) فاتق بطي، الصحافة اليسارية في العراق، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٨ (لندن: [د. ن.]، ١٩٨٥)، ص ١٠٦.

الموصلة إلى تحقيق الهدف ولم تنبّه إلى وجود قوى داخلية اجتماعية واقتصادية وسياسية معارضة للوحدة.

وعلى الرغم مما قام في سوريا والعراق من جمعيات وأحزاب وحركات أخذت على عاتقها الدعوة للوحدة العربية بشكل عام، ووحدة القطرين بشكل خاص، فإننا نجد أنها كانت مجرد برامج ومناهج وشعارات فقط، ولم تصل يوماً إلى حيز التنفيذ والعمل الجدي. وشغلت هذه الأحزاب مشاكل السياسة القطرية، واستغرقت كل أوقاتها، من دون أن يحظى هدف الوحدة باهتمام وعمل جدي خاص.

ولا يعني ما ذكر أن الأحزاب لم تتأثر بما يحدث في كلا البلدين، فقد تأثرت الأحزاب العراقية جميعها تقريباً بالأحداث التي كانت تجري في سوريا، وكانت حريصة على إعلان مواقفها إزاء أي تطور يجري فيها، إذ كانت تدلي بوجهات نظرها بصدد أعمال القمع التي لجأت إليها دكتاتورية الأنظمة العسكرية الانقلابية بالدعوة إلى العودة إلى الحياة الدستورية، وتجنب أضرار سياسة المحاور العربية، إذ كانت هذه المحاور تنشط وتقوى عندما تظهر علائم عدم الاستقرار في الأوضاع الداخلية في سوريا، على عكس الحالة التي تكون فيها سوريا مستقرة حينما تتراجع حدة الصراعات لاحتواء أوضاعها والتأثير فيها. وكانت الأحزاب العراقية ترى أن الاستقرار والحياة الدستورية يمنعان الانحرافات والسير في سبل غير معروفة النهايات. ومنحت الأحزاب العراقية نفسها الحق في مخاطبة الحكومات العراقية للتدخل في الشؤون السورية، وكان كل حزب يحث الحكومة على الاتجاه الذي ينسجم مع سياساته ورغباته، فكان قسم منها، وهو المرتبط بالحكومة العراقية، يدعو إلى تدخل العراق العسكري في سوريا لإعادة الاستقرار، وكان القسم الآخر من ذوي التوجهات الوطنية والقومية، يطالب بالتدخل السياسي النزيه لمساعدة سوريا على اجتياز المصاعب والأزمات التي تمر بها.

لقد تفاوتت مواقف الأحزاب السورية من مسألة الاتحاد مع العراق، وشهدت مواقف بعضها حالة من عدم الانسجام، إذ تغيرت بين فترة وأخرى بصورة غير منطقية، وهناك قاسم مشترك بين غالبية الأحزاب، هو ضعف الجدية والإيمان بضرورة الوحدة كهدف استراتيجي قومي لا يطرح لأسباب آنية زائلة أو أسباب مشروعة من قبيل المحافظة على استقلال سوريا وحمايتها من المخاطر الصهيونية، ومن عمليات الاحتواء الغربية. وينطبق هذا بشكل خاص على حزب الشعب والحزب الوطني اللذين أبديا تردداً واضحاً عندما طرح مشروع وحدة البلدين، رغم دعوتهما الحماسية لهذه الوحدة، ورغم كون هذين الحزبين من أكبر الأحزاب نفوذاً في البرلمان والحكومة، إلا أنهما انشغلا بصراعهما المرير أحدهما مع الآخر أكثر من انشغالهما بمسألة الوحدة التي طالما دافعا عنها لفظياً. ومن المعروف أن حزبي الشعب والوطني قد استفادا كثيراً من صراع البعثيين والشيوعيين، ونهضا

على حساب هذا الصراع ليحتلا المراكز الأولى، رغم كونهما حزبين غير متماسكين وضعيفين.

على رغم أن حزب البعث كان يطرح منذ البدايات الأولى لتأسيسه شعار الوحدة العربية الشاملة، ولأن تحقيق مثل هذه الوحدة غير ممكن في الظروف الحالية، فقد أقر الحزب مبدأ الوحدات الجزئية وفي مقدمتها وحدة سوريا والعراق. إلا أن هذا الوضع قد تغير عندما تصدر حزبا الشعب والوطني الدعوة للوحدة بين سوريا والعراق، إذ طرح البعث مسألة الاختلاف في الأنظمة السياسية في البلدين، وكون النظام في العراق خاضعاً للهيمنة الاستعمارية. فعندما كان حزب البعث يطرح شعار الوحدة الشاملة والجزئية كان حزباً صغيراً ناشئاً لم يدخل بعد معترك الحياة السياسية بما تمليه من أشكال التعاطي الموضوعي مع الحقائق والوقائع، وما هو ممكن وما هو غير ممكن في ظروف ملموسة. كما أنه في البدايات لم يكن طرفاً في النزاعات الحزبية وما تمليه هذه النزاعات من مواقف قد لا تكون منسجمة مع المبادىء في بعض الأحيان. وبعد اتساع صفوف حزب البعث ونمو نفوذه السياسي، ومعايشته للأحداث والصراعات أصبح أكثر انسجاماً مع المبادىء وتحديد سبل الوصول إليها بوضوح أكثر، وهذا ما جعله يدعو إلى تحرير العراق كخطوة أولى تفتح الأبواب أمام الوحدة بين البلدين، لأنه كان يعتقد أن القيود البريطانية المفروضة على العراق تجعل من الوحدة معه أمراً غير واقعي وغير عملي، ولا ينسجم مع العملية التحررية. وفي هذه الفترة استطاع البعث إيجاد مرتكزاته التنظيمية والسياسية في العراق، حيث أصدر البعث في العراق أولى بياناته ضد النظام الملكي وبريطانيا، وهي تدعو إلى تحرير العراق لتقريب الوحدة بينه وبين سوريا.

تفردت حركة القوميين العرب من بين القوى السياسية في سوريا بدعوتها للوحدة مع العراق، بغض النظر عن شكل نظام الحكم، ومدى ارتباط البلدان المتحدة مع الدول الأجنبية. وقد انسجم هذا الموقف مع الأسس الفكرية لحركة القوميين العرب، التي ترى أن تحرير فلسطين هو الهدف الأول، لكن هذا التحرير لا يمكن أن يتم من دون تحقيق الوحدة العربية. ولأن طريق تحرير فلسطين يمر عبر الوحدة، فقد أيدت حركة القوميين العرب الوحدة السورية ـ العراقية التي طرحت، وشنت هجوماً عنيفاً على القوى السياسية والدول التي عارضت وحدة البلدين. والتزمت الحركة بمبدأ تأييد أي شكل من أشكال الوحدة بين البلدان العربية حتى ولو كان وحدة عروش، وركزت على رأيها بأن الوحدة الشاملة يمكن أن تبدأ بوحدة سوريا والعراق. والحركة تمايزت من موقف بقية الأحزاب بتأكيد أن لا خوف على سوريا من القيود المفروضة على العراق في حال إقامة الوحدة، إذ رأت في تحقيق هذه الوحدة إتاحة إمكانات كبيرة في الكيان الموحد، بما يبعد القيود البريطانية على العراق ويؤدي إلى تحرير فلسطين.

كان حزب الاستقلال جاداً وصادقاً في دعوته إلى الوحدة وكان يتحرك وبشكل مكثف

لتحقيق هذه الوحدة رغم مواقفه السلبية من الحكام في البلدين، وربما كان الحزب العراقي الوحيد الذي أدرك الحساسية التي أثارتها سياسات الحكومات العراقية إزاء سوريا، إذ كان يدعو إلى إجراء إصلاحات سياسية جذرية في العراق تجعل الشعب في سوريا يطمئن إلى الطابع الطوعي في تحقيق الوحدة، ويزيل في الوقت نفسه العقبات التي يتم التحدث عنها في الأوساط السورية. وهي عقبات الخوف من القيود البريطانية على العراق واحتمال امتدادها إلى سوريا. وقد تفرد حزب الاستقلال وحزب الشعب في سوريا، مع حفظ الفارق في الدوافع والنيات، في طرح مشاريع محددة المعالم للوحدة بين البلدين. وكان حزب الاستقلال مخلصاً في ما يطرحه من مشاريع، إذ لم يبخل بجهد في سبيل تحقيقها. بينما كان حزب الشعب في سوريا يوازيه لفظاً في مشاريعه الوحدوية ولا يوازيه في مدى الالتزام في تنفيذها وبذل الجهد من أجل الوصول إليها.

ويمكن القول إن الحزب الوطني الديمقراطي في العراق لم يكن بمستوى التزام حزب الاستقلال بالوحدة ودفاعه عنها، إذ كان هذا الحزب يرى أن أفضل السبل المتاحة لتحقيق الوحدة، هو تغيير الأرضية السياسية التي تسمح للشعب في البلدين بإبداء الآراء في المشاريع السياسية الكبرى كمشروع الوحدة، التي يجب أن تبنى ـ بحسب رأي الحزب ـ على قاعدة شعبية تؤمن لها الحياة والاستمرار بدلاً من المساعي لتنفيذ مشروع الوحدة قسراً أو من جراء ميول وحدوية لحزب يسيطر على البرلمان، كما كان يرى أن النظام الملكي بحد ذاته غير قادر على تحقيق مشروع الوحدة بين البلدين بسبب جميع توجهاته الداخلية والعربية والدولية.

كان موقف الحزبين الشيوعيين في كل من سوريا والعراق واضحاً وواحداً في الوقت نفسه، إذ كانا ضد فكرة الوحدة بين البلدين ومشاريعها، ومن دعاة أن الفروق القائمة بين البلدين تحول دون تحقيقها، لكنهما حرصا أيضاً على عدم مجابهة مشاعر الجمهور في البلدين، والأحزاب السياسية فيهما، وكانا يدافعان عن بديل للوحدة هو الاتحاد. وكان مضمون الاتحاد الدعوة إلى التذليل التدريجي لهذه الفروقات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً في ما يتعلق بالجوانب السياسية الخاصة بأنظمة الحكم، وبتقارب التيارات السياسية في البلدين بعملية متدرجة أيضاً. وهذا الموقف المشترك للحزبين نابع من عاملين: العامل **الأول** التزامهما المشترك بالتوجهات السوفياتية بصدد الوحدة، **والثاني** صراعهما مع القوى القومية في البلدين.

القسم الثالث

العلاقات بين سوريا والعراق من ١٩٥٤ حتى ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق عام ١٩٥٨

الفصل الثامن

الاتجاهات السياسية العامة في سوريا والعراق في الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٨

انبثقت في الخمسينيات من القرن العشرين مرحلة جديدة من مراحل التفكير القومي، وبدأ الهاشميون يتخلون عن المفاهيم القديمة، مما جعل القوميين العرب يرفضونها بعد أن هرمت وفشلت. وقد انتقل القوميون من فكرة جامعة الدول العربية ذات الرباط الهش والضعيف، إلى فكرة الوحدة الحقيقية، ومن مطلب اعتماد القوة لتحقيق الوحدة، ومن عملية البحث عن بسمارك عربي يشرع السيف في وجه أعداء الوحدة، إلى مطلب اشتراط الوحدة برضى الشعب وبإرادته المطلقة. ولكن الهاشميين في العراق «قدموا أنفسهم في الخمسينيات خلفاء بسمارك الحقيقيين، وأخذ البعض منهم يبحث عن وسائل جديدة لدخول العواصم العربية الأخرى غازياً، وبشكل خاص سوريا»[1]. إلا أن السوريين، وبسبب الصراع الاستعماري الحاد على بلادهم، بدأوا يبحثون عن نوعية الوطنيين، حيث أصبحوا غير مستعدين أن يُستخدموا كوسائل لغيرهم، بل أخذوا يعملون لحسابهم الخاص. إن هذه السلسلة من الانقلابات قد «هزت تركيبات الدولة السورية التي يغلب عليها الطابع الإقطاعي، وكذلك الأمر في العراق»[2]. لكن ذلك لم ينهِ دور الإقطاعية بالشكل الكامل فقد استمرت رموزها تؤلف الأكثرية في البرلمان في كل من سوريا والعراق.

وأصبحت سياسة الغرب تقوم على الاعتراف بأن القومية العربية أصبحت أمراً واقعاً في الحياة الدولية، ومن الصعب كسب صداقة العرب بواسطة التهديد. وأقر الغرب أن القومية العربية حقيقة ذات أهمية بالغة ويجب أخذها بعين الاعتبار كلما عرضت قضية

---

(١) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص ٢٧٤.

(٢) جاك بولان، وجهاً لوجه مع القومية العربية، ترجمة غياث حجار (بيروت: دار الاتحاد، ١٩٦٢)، ص ٤٦.

الوطن العربي على بساط البحث في الهيئات الدولية، وليس من شك في «الدور الذي يمكن أن يؤديه تحقيق الأماني العربية في الشرق الأوسط كعامل سلم واستقرار»[٣].

وغدت قضية الوحدة السورية ـ العراقية تحظى باهتمام العديد من الكتاب والقوميين العرب. فقد كتب محمد عزة دروزة مقالاً في صحيفة الرأي الدمشقية، أكد فيه أهمية وحدة مصر وسوريا، إلا أنه أعطى الأولوية لوحدة سوريا والعراق لأن هناك موانع متنوعة، من جملتها عدم الاتصال الجغرافي بين سوريا ومصر وضعف الروح القومية العربية في مصر، ولأن الأذهان كانت منصرفة منذ أربعين سنة لتحقيق الاستقلال، أي «أن الطبيعي والممكن هو وحدة بلاد الشام والعراق أولاً»[٤].

وتأكد لجميع المثقفين العرب أن الكيان الصهيوني وسيطرته على جزء من الوطن العربي والمؤامرات الاستعمارية لا يمكن التصدي لها إلا بتغيرات جذرية في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تقضي على العلتين الأساسيتين في تدهور أوضاعها، وهما علة التخلف وعلة التشتت السياسي. ومن أجل وضع هذه الأفكار موضع التنفيذ وصل إميل البستاني، وكان وقتئذٍ رئيساً لنادي خريجي الجامعة الأميركية في بيروت، واتصل بعدد من القوميين العراقيين وطرح عليهم فكرة مساهمة العرب في العمل على معالجة مشاكل الأمة العربية، وقد تم بالفعل عقد مؤتمر ضم خريجي الجامعة الأميركية في بيروت في الفترة ما بين ٢٣ و٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٤.

وقد أولى المؤتمر قضية الوحدة الاهتمام الأكبر، وحضر المؤتمر عددٌ من السياسيين العراقيين والسوريين، بالإضافة إلى آخرين من أقطار عربية مختلفة. ومن أهم القرارات السياسية التي اتخذها المؤتمر القرار الخاص بالاتحاد العربي، وجاء فيه: «أن مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربي، يقيناً منه أن اتحاد العرب واجب قومي، وإدراكاً منه للضرورات الحيوية التي تفرض عليهم الاتحاد، وذلك حفاظاً على وجودهم المهدد بأخطار عديدة. . .»[٥]. ورغم الدعوات المتتالية للوحدة العربية، إلا أن السياسة العربية امتازت في هذه الفترة بفقدانها وجود سياسة عربية واحدة، بل وجدت سياسات مختلفة لأقطار عربية تتآلف أحياناً وتصطدم أحياناً أخرى، وإنها لا تسير إلى هدف واحد، ولم تظهر بعد دولة عربية تعتبر نفسها صاحبة القضية العربية القومية فتحمل مسؤولياتها وأعباءها. وفشل العرب في تحقيق أي تقارب اتحادي ـ عدا وحدة مصر وسوريا ١٩٥٨ ـ فالسياسة العراقية «تتصف بالجمود والانهزامية، وسوريا تتغنى بالاتحاد مع العراق وتبتعد عنه سياسة

(٣) صلاح الدين البيطار، السياسة العربية بين المبدأ والتطبيق (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٠)، ص ١١٨.
(٤) الرأي (الأردن)، ٢٧/ ١/ ١٩٥٨.
(٥) مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربي المنعقد في قصر اليونسكو (الدورة الأولى)، ٢٣ ـ ٢٥ حزيران ١٩٥٤، بيروت: أعمال المؤتمر وقراراته (بيروت: [د. ن.]، ١٩٥٤)، ص ٧.

وعملاً»[٦]. وأصبح الاندفاع العربي نحو الوحدة يصطدم بمعارضة الدول الاستعمارية، وهو الأمر الذي أثر بالتالي في إيجاد حالة الانقسام بين الأنظمة العربية والقوى السياسية. وهذا ما سنراه واضحاً عند دراستنا للاتجاهات السياسية في كل من سوريا والعراق.

وإن دراسة الاتجاهات السياسية العامة في كل من سوريا والعراق تتطلب بحثاً مستقلاً، لأن هذه الدراسة تحتاج إلى دراسة الوضع الداخلي في البلدين ومدى ارتباطه بالوضع الإقليمي والدولي، لذا سنحاول أن نركز في دراستنا على الاتجاهات التي لها الأثر في علاقة البلدين سواء على الصعيد العربي أو الدولي.

أولاً: الاتجاهات السياسية العراقية في الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٨

استمرت الحكومات العراقية في سياستها الرامية إلى الاتحاد مع سوريا، حتى وإن تمت على مراحل، تبدأ بوحدة سوريا الكبرى من دون اشتراك العراق فيها. وبعد إتمام إنشاء هذه الدولة تبدأ المرحلة الثانية بانضمام العراق إليها في دولة «الهلال الخصيب». وخلال هذه الفترة ازدادت الإمكانات العراقية نتيجة زيادة الدخل من النفط، كذلك شعر العراق أن النظام المصري الجديد الذي تولى السلطة في تموز/يوليو ١٩٥٢ قد يقوي إمكانات مصر، وبخاصة السياسية، في المنطقة، ليس لأنه اتخذ الجمهورية نظاماً للحكم فقط، ولكن أيضاً لأنه كان يجسد معنى رد الفعل على الهزيمة في فلسطين. ولذلك بدأ العراق بالمجاهرة بعدة سياسات أهمها اتخاذ موقف في السياسة الخارجية مضاد للآراء الوطنية والقومية، وتدعيم الارتباط بقوى دولية خارجية ليكتسب بهذا الارتباط قوة ذاتية أوفر، وقدرة على توسيع نفوذه. وانتهز فرصة انهماك الحكومة المصرية بمشكلة خاصة في مجال صراع السلطة والمفاوضات مع إنكلترا بخصوص السودان ومنطقة القناة، كما انتهز فرصة غياب السياسة الأردنية ليكتسب أرضاً سياسية في النظام العربي، بادئاً بالضغط على سوريا»[٧].

وأصبحت الأوضاع في سوريا شعبياً ورسمياً الشغل الشاغل لحكومات العراق، لشعورها بأن سوريا تقع في منطقة أنابيب النفط الرئيسية بالنسبة إلى العراق، وحكومة سورية معادية تصبح تهديداً مستمراً لعمل الأنابيب بصورة طبيعية، وأصبحت «الدعاية السورية القريبة من اتجاهات مصر تثير قلق الحكومات العراقية، وخاصة حكومات نوري السعيد»[٨]. وأصبح الجيش العراقي يهدد بقاء النظام الملكي، لذا بدأ نوري السعيد يعمل

---

(٦) الحياة، ١/١/١٩٥٦.

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٦٣ - ٦٤.

(٨) نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب (صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٩)، ص ٢٢٣.

على بسط سلطة الفئة الحاكمة على القوات المسلحة من خلال تخصيص الضباط الموالين له بمناصب عسكرية مهمة، ليمكنه بالتالي تحريك هذه القوات، وعند الضرورة، لتحقيق مشاريعه بغضّ النظر عن ماهية هذه الطريقة[٩].

وبعد انهيار حكم الشيشكلي شرعت الوزارة العراقية التمهيد للسير بمشروع الاتحاد بين سوريا والعراق، ورصدت مبلغاً قدره ٣٠٠ ألف دينار لهذا الغرض، وقام جميل المدفعي بإيفاد علي جودت الأيوبي إلى سوريا ليفاوض هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية السورية في موضوع الاتحاد بين سوريا والعراق. ويقول عبد الرزاق الحسني إن هاشم الأتاسي طلب مبلغ مائة ألف دينار للعمل من أجل المشروع، إلا أن جميل المدفعي رفض هذا الاقتراح. وعندما خلفه فاضل الجمالي برئاسة الحكومة العراقية في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣ حتى ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٥٤، أخذ يعمل في الاتجاه نفسه، إلا أن نوري السعيد عارض صرف الأموال بحجة أنها تؤدي إلى إفلاس العراق. ويعتقد فاضل الجمالي أن نوري كان يعارضه في عمله رغبة منه في عدم تحقيق أي خطوة وحدوية مع سوريا إلا من خلاله هو، وادعى الجمالي «أنه لو بقي في الحكم ستة أشهر أخرى لكان بإمكانه تحقيق هذا الاتحاد»[١٠].

وقال محمد فاضل الجمالي أمام المحكمة العسكرية العليا بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق حين بدأت محاكمته، ان سقوط الشيشكلي وتسلم هاشم الأتاسي رئاسة الجمهورية وتولي صبري العسلي لرئاسة الحكومة قد ساعد على بدء الاتصال بين ساسة البلدين من أجل قيام الاتحاد بصورة دستورية، ولكن «معارضة نوري السعيد الذي كان له الأكثرية في البرلمان أحبطت محاولات التقارب مع سوريا، وهي السبب الرئيسي المباشر لاستقالتي»[١١]. وحتى الوصي عبد الإله لم يكن قادراً على المضي في دعم فاضل الجمالي في عمله للوحدة مع سوريا. فقد ذكر سعيد حيدر في شهادته أمام محكمة الشعب في بغداد أن عبد الإله بعد الانقلاب على حكم الشيشكلي لم يكن مستعداً للتقارب السياسي مع سوريا، وعلى الأغلب أن سبب موقفه هذا يعود إلى خوفه من إلغاء معاهدة عام ١٩٣٠[١٢].

وكان الساسة العراقيون المؤيدون للاتحاد السوري ـ العراقي يرون في سقوط الشيشكلي المعارض لبغداد فرصة لتحقيق الوحدة، ففاضل الجمالي المؤيد للمشروع كان رئيساً للوزراء، وكان اهتمام مصر موجهاً لمفاوضاتها مع بريطانيا حول قناة السويس، وإلى

---

(٩) نزار توفيق سلطان الحسو، **الصراع على السلطة في العراق الملكي: دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة** (بغداد: مطابع دار آفاق عربية، ١٩٨٤)، ص ١٥٥.

(١٠) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٤ (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤)، ج ٩، ص ٨٧.

(١١) العراق، وزارة الدفاع، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ٢٢ ج (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢)، ج ٣، ص ١٠٩٧.

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

الصراع ما بين جمال عبد الناصر ومحمد نجيب داخل مجموعة الضباط الأحرار، كما أن العربية السعودية هي أيضاً قد أصابها الوهن إثر وفاة الملك عبد العزيز بن سعود عام ١٩٥٣، فابنه سعود لم تكن له شخصية الأب ولا قدرته. وفي سوريا تمتع حزب الشعب الصديق الرئيسي للعراق بفترة انتصار وذلك لسيادته البرلمانية وكثرة حقائبه الوزارية، كما أن اليسار بدوره لم يكن قد استفاق تماماً من الاضطهاد الذي أنزله به الشيشكلي. وفي سوريا نفسها كانت العواطف الموالية للهاشميين لا تزال قوية في هذه الفترة، فكثير من الرجال المتنفذين في شمال سوريا رأوا في الوحدة مع العراق على رغم الوجود البريطاني هناك، من القضايا العربية والوطنية المهمة. وكانت صورة العراق لم تلطخ بالقمع والغلو اللذين شهدتهما السنوات الأربع الأخيرة من الحكم الملكي. وقبيل حلف بغداد وصفقة الأسلحة التشيكية ومعركة السويس كان يسمح للمرء بالدفاع عن وحدة الهلال الخصيب من غير أن يدفع بالقوى المعادية للعروبة لتبني سياسات معادية. ولكن هذه العوامل كانت تصطدم عراقياً بحذر نوري السعيد، وبعض الساسة العراقيين الذين رأوا أن آمالهم تخيب مرة بعد أخرى بسبب الانقلابات السورية المتكررة، لذا أصبحوا يتخوفون من عدم الاستقرار في سوريا وفي «ريبة من السياسيين السوريين الذين يتجمهرون للحصول على المال»[13]. ولكن على الرغم من إبعاد الجمالي عن رئاسة الحكومة العراقية في ٢١ نيسان / أبريل ١٩٥٤ فإنه ظل يعمل من أجل الاتحاد بين سوريا والعراق وقام بمساع شملت «إلى جانب الساسة السوريين، الإنكليز والأمريكيين، بتكليف من بعض المسؤولين»[14]، كما يقول الجمالي نفسه.

وجاء في صحيفة الشرق الأوسط التي تصدر في لندن وبقلم الدكتور فاضل الجمالي أنه انتهز فرصة وجوده في بيروت للعلاج في مستشفى الجامعة الأميركية، وبدأ فصلاً جديداً من الاتصالات بينه وبين زعماء سوريا المهتمين بشؤون الاتحاد بين البلدين، وقد اجتمع مع صبري العسلي رئيس وزراء سوريا وعدد من المسؤولين السوريين، وبحثوا إمكانية العمل على تحقيق اتحاد بين البلدين وقام الدكتور عدنان الأتاسي بإعداد مسودة اتفاقيتين إحداهما لاتحاد جزئي والأخرى لاتحاد أشمل[15]. وقام كذلك بعد زيارته لبيروت بالسفر إلى لندن للاطلاع على موقف بريطانيا والولايات المتحدة من المشروع[16]. وأثناء اجتماعه بالمسؤولين السوريين في بيروت كان الجميع متفقين ـ كما جاء برسالة بعثها فاضل الجمالي إلى أرشد العمري رئيس الوزراء ـ على «ضرورة زج الجيش العراقي بأحداث سوريا سواء لقمع حركة

---

(١٣) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٣)، ص ٢٢٢.

(١٤) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً، ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤ (بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي، ١٩٧٤)، ص ٦١٣.

(١٥) لم أستطع الحصول على مسودة الاتفاقيتين.

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٦/ ١٢/ ١٩٨٠.

عصيان أو لمجابهة أي اعتداء إسرائيلي»[17]. واتصل الجمالي ثانية بصبري العسلي وحده وبغياب المسؤولين السوريين الآخرين، وقد طالب العسلي بأن يتعاون العراق مع الحزب الوطني وليس مع حزب الشعب، وقال إن وسيلة تحقيق الاتحاد تكون بتدخل الجيش العراقي بحجة حفظ النظام في سوريا أو حمايتها من إسرائيل. أما في ما يتعلق بشكل الاتحاد فإنه سوف يشمل الأمور العسكرية والسياسية والاقتصادية، على «أن يكون الملك رئيساً للاتحاد وقد وافق العسلي على ذلك»[18].

لكن استخدام الجيش العراقي في سوريا يصطدم بعقبات، إذ إن الجيش السوري هو مصدر عدم الاستقرار وضعف الحكومة السورية زاد من نفوذه. وهناك عناصر من الجيش السوري تخشى الاتحاد وتفهم منه أن العراق سيجرد الضباط السوريين من سلطتهم، كما أن الحكومة السورية لم تمتلك القوة، وهي غير متجانسة، مما يجعلها عرضة للانهيار، هذا بالإضافة إلى عدم وجود اتفاق بين سوريا والعراق يبيح لجيش العراق الدخول إلى سوريا والحفاظ على الأمن الداخلي فيها، ولا توجد أكثرية وزارية تجرؤ على القيام بهذه الاتفاقية حتى ولو كانت سرية، وإن رئيس الجمهورية يتخوف من توقيع طلب بذلك، مما جعل من غير الممكن تبادل الجيشين السوري والعراقي لغرض التدريب أو المناورات العسكرية، لأن الجيش السوري لا يطمئن لذلك، ولا يمكن «استغلال العدوان الإسرائيلي على سوريا لأن ذلك قد يؤدي إلى صراع دولي تكون الغلبة فيه لإسرائيل»[19].

والموقف من وحدة البلدين لم يتبدل عند العديد من الساسة العراقيين، بل استمروا في دعوتهم، ففي خطبة ألقاها نائب بغداد صادق البصام يوم ٦ شباط/ فبراير ١٩٥٥ أمام مجلس النواب العراقي دعا إلى إلغاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية بهدف تحقيق وحدة البلدين، فقال: «فأنظار الشعوب العربية الآن اتجهت إلى العراق لكونه القطر العريق الأوحد بين الأقطار العربية التي تود من صميم قلبها أن تحتمي بقوة دفاعه عن حقوقها وأن أحرار العرب سواء كانوا في سوريا أو في العراق، خاصة أولئك العرب دعاة الوحدة السورية ـ العراقية، يناشدون الحكومات العراقية إلغاء المعاهدة البريطانية ـ العراقية باعتبارها الركيزة المانعة لاتحاد الشعبين السوري والعراقي...»[20] واعتبر فاضل الجمالي بتصريح له في بيروت أن أكثرية الشعبين السوري والعراقي المطلقة تؤيد الاتحاد بين البلدين[21].

---

(١٧) العراق، وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ٣، ص ١١٢٨.

(١٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٥٠٥.

(١٩) رسالة بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٤ من أرشد العمري رئيس الوزراء إلى فاضل الجمالي، التي استلمها من السفارة العراقية في بيروت. المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١٢٦.

(٢٠) العراق، مجلس النواب، حقائق في السياسة العربية يبحثها مجلس النواب العراقي (بغداد: مديرية التوجيه والإذاعة العامة، ١٩٥٥)، ص ٨٠.

(٢١) القبس (دمشق)، ١٨/ ٢/ ١٩٥٥.

وبعد أن فشلت بريطانيا والمتعاونون معها في العراق في فرض معاهدة بورتسموث وتأكدوا من أن الشعب العراقي سيرفض أي حلف أو معاهدة دفاع مشترك مع بريطانيا، ولما كانت معاهدة عام ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا قد اقترب أجل انتهائها، تفتقت الأذهان عن فكرة لإيجاد حلول جديدة تحل محل المعاهدة وذلك بإشراك العراق في حلف مع الدول الإسلامية المجاورة له أو القريبة منه.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف بدأت بريطانيا والولايات المتحدة جهودهما مع الرجال الرسميين في كل من العراق وتركيا، من أجل إيجاد منظمة دفاعية في المنطقة، وبعد عدة اتصالات بين الأطراف المعنية تم الاتفاق في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٥ بين كل من العراق وتركيا على ميثاق نص على التعاون لصد أي عدوان يقع على البلدين. وفي الخامس من نيسان/ أبريل من العام نفسه انضمت بريطانيا إلى الميثاق. وبعد أن تم انضمام بريطانيا أصبح يعرف بحلف بغداد(٢٢).

وقد حدد نوري السعيد سياسة العراق الخارجية تمهيداً لعقد حلف بغداد من خلال كلمة ألقاها أمام مجلس النواب في السادس من شباط/ فبراير ١٩٥٥ حيث قال: «العراق منذ تأسيس كيانه كان وما يزال يعمل في سياسته الخارجية على أساسين مهمين...، هذان الأساسان هما **أولاً** خدمة الأهداف العربية الحيوية عن طريق جمع الكلمة وتوحيد الصفوف وبذل الجهود والتضحيات. **ثانياً** تأمين سلامة العراق باعتباره دولة كغيرها من الدول لها ظروف خاصة ينبغي مراعاتها، لكي تحافظ على استقلالها وسيادتها فتبقى عضواً نافعاً في مجموعة الدول العربية. وعلى الأساس الأول بذل العراق جهوده المشهودة في سبيل القضايا العربية المختلفة كقضية سوريا ولبنان والمغرب العربي. وعلى الأساس الثاني دأب العراق على توطيد وتنظيم علاقاته بجيرانه وبالدول الكبرى التي ارتبطت مصالحها بمصالح العراق.... والعراق إنما نهج هذين المنهجين المزدوجين في سياسته الخارجية لأنه وجد أن كلاً منهما هو في الحقيقة متمم للآخر، ولأنه اعتبر انتهاجهما معاً السبيل المنطقي الوحيد لتحقيق المصلحة العربية المشتركة»(٢٣).

ودافع نوري السعيد عن عقده حلف بغداد بأن هناك خطراً سوفياتياً يهدد العراق والمنطقة. ولم يكن هناك في الحقيقة واحد من كل مليون عربي يفكر بالخطر السوفياتي. فالعراق وحده من دون البلدان العربية له حدود قريبة إلى حد ما من الاتحاد السوفياتي، وفي العراق نفسه لم يكن هناك أحد باستثناء نوري السعيد يتصور خطر غزو عسكري سوفياتي.

وهناك عدة عقد نفسية دفعت نوري السعيد إلى هذا الحلف، ومن بين هذه العقد شعور العراق بأن كل البلدان العربية تمتاز بخصائص معينة، ففي مصر تقوم الزعامة

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: الزمان (بغداد)، ٦/ ٤/ ١٩٥٥.
(٢٣) العراق، مجلس النواب، حقائق في السياسة العربية يبحثها مجلس النواب العراقي، ص ٢٤.

السياسية والعسكرية والثقافية للبلدان العربية وقد حققت لنفسها الجلاء الكامل والسيادة التامة، وفي سوريا ولبنان حققت كلتا الدولتين استقلالهما قبل باقي البلدان العربية.

يمثل حلف بغداد مستوىً عالياً من الأخطار، لا على الشعب العراقي وحده، بل على الأمة العربية وسائر شعوب الشرق الأوسط، وتمثلت هذه الأخطار بما يلي:

١ ـ قسّم الوطن العربي إلى جبهتين، جبهة متحررة من الاستعمار ونفوذه، وجبهة ارتبطت مع الاستعمار، اعتقاداً منها أنه قادر على حمايتها من الموجة التحررية الشعبية التي أطلقتها الأولى.

٢ ـ أصبحت بغداد بعد التوقيع على الميثاق مركزاً للتآمر على البلدان العربية المناهضة للاستعمار وخاصة سوريا.

٣ ـ أنكرت دول حلف بغداد حق مصر في تأميم قناتها.

٤ ـ كان حلف بغداد صلة الوصل بين حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب شرق آسيا، وكان متمماً للطوق الذي ضربته الدول الغربية حول الاتحاد السوفياتي، وزج العراق في عداء لا مصلحة له فيه مع دول كبرى وحشره في موقف حرج في حالتي الحرب الباردة والساخنة.

٥ ـ كان حلف بغداد ضمانة للكيان الصهيوني، فقد جاء في تصريح وكيل وزارة الخارجية الأمريكية «أن حلف بغداد ينطوي على ضمانة لإسرائيل، وأن سياسته تقوم على خلق جهاز دفاعي عسكري في منطقة الشرق الأوسط تكون فيه إسرائيل جنباً إلى جنب مع الدول العربية»[٢٤].

ويبدو أن نوري السعيد رأى في طرح قضايا الأحلاف والدفاع ما يسمح له باجتذاب زمام المبادرة في الشؤون العربية من يد مصر، واعترف الرئيس جمال عبد الناصر أن العراق يريد إبعاد مصر عن الوطن العربي بقوله: «إن العراق أراد بالحلف التركي ـ العراقي أن يقصينا عن الغير ولكننا سنعمل لإقصائه عن الغير»[٢٥].

وشكل حلف بغداد بالتالي بداية لدخول منطقة الشرق الأوسط في نطاق التوازن بين الكتلتين العالميتين مما انعكس على أحداث المنطقة.

وقد قامت في قلب جامعة الدول العربية كتلتان هما: كتلة الهاشميين ومنها العراق الذي يجر وراءه حليفه الأردن راضياً أو مكرهاً، ومن الطرف الآخر تقوم مصر لتدافع عن مركزها الزعامي على رأس الوطن العربي، وبصورة خاصة لكي تضع موضع التنفيذ مشروع

---

(٢٤) جورج حنا، **عندما يتكلم الشعب**، سلسلة الحارثيات؛ ١١ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٨)، ص ٤٠.

(٢٥) خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي: **أوراق خاصة**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٥٤ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤)، ص ٢٠٤.

الضمان الجماعي بين البلدان العربية. وقد اصطفت وراء القاهرة الرياض لا كراهية منها «للتحالف مع الغربيين، بل بسبب الضغينة التي تشعر بها تجاه المطامع الهاشمية، وهذا ما شكل بالتالي انفجاراً داخل كيان الجامعة العربية»[٢٦].

وهكذا أسفر حلف بغداد عن حقيقته العدائية للأمة العربية باعتباره جهازاً يرتبط بالغرب وموجهاً ضد الحركات الوطنية في البلدان العربية، وأباح التدخل العسكري الأجنبي باسم الدفاع عن المنطقة، وذرائع التدخل تتوضح في نصوص الميثاق والاتفاقيات الملحقة به.

محاولات العراق ضم سوريا إلى دول حلف بغداد

إذا كان الغرض الخاص بالاستعمار الأمريكي هو التغلغل بالجملة في المنطقة العربية، فإن من أهم أغراض الاستعمار البريطاني تقوية نفوذه المزعزع في هذه المنطقة عبر الاستعانة بالاستعمار الأمريكي، وبوجه خاص توحيد ذلك النفوذ في العراق والأردن أولاً، ومحاولات مد نفوذه إلى سوريا ثانياً. وكان غرض الفئات الحاكمة في العراق من الحلف هو ضرب الحركة الوطنية ومد نفوذ العراق إلى سوريا، وقد دل على هذا الهجومُ الذي كان يشنه نوري السعيد على الحياة الديمقراطية في سوريا، وزعمه فقدان «الحكم المستقر فيها»، وقد أخذ يطمع في قيام نظام حكم موالٍ للعراق يمهد لتنفيذ مشروع الاتحاد بين البلدين لصالح بريطانيا»[٢٧]. ومن أجل تحقيق أطماع نوري السعيد في سوريا، كان على استعداد «للتخلي لتركيا عن أجزاء من سوريا وضم أجزاء أخرى منها للعراق»[٢٨]. ولم يكن واضعو مشروع حلف بغداد يهدفون إلى قصر عضوية الحلف على العراق فقط، بل إن خطة هذا الحلف وضعت على أساس أن انضمام العراق إليه ليس إلا الخطوة الأولى التي سبقت خطوات إعلان انضمام باقي الأقطار العربية الأخرى، وبشكل خاص سوريا. وقبل عقد الحلف وأثناء زيارته للقاهرة لحث مصر على الانضمام للمشروع، تحدث عن أهمية الحلف في صياغة الأمن العربي وجلب الانتباه إلى المنافع التي ستنجم عن اشتراك سوريا في هذا الحلف، وإلى أن اشتراك سوريا بحد ذاته سيشجع البلدان العربية الأخرى على التعاون مع تركيا وبالتالي الانضمام إلى الحلف.

وأثناء محادثاته مع عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا اتفقا على أن سلامة العراق وتركيا تتطلبان أولاً وقبل كل شيء إنشاء تعاون مع جيرانهما، كما تم الاتفاق بين الرجلين على أن يتم إقناع مصر وسوريا بالانضمام إلى هذا التعاون، واعتبر نوري السعيد أن هدف العراق من الحلف هو حماية آبار النفط ضد الغارات الجوية وتأمين حماية الممرات النفطية. وكان يبدي

---

(٢٦) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف حلف بغداد، المسلسل رقم (٢٣)، نقلاً عن:
Le Monde, 26/2/1955.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: عزيز شريف، من حلف بغداد إلى تحرير القنال (بيروت: مطبعة دار الجلاء، ١٩٥٦)، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٢٨) عبد السلام أبو السعود، حلف بغداد ([بيروت؛ القاهرة]: دار الكاتب العربي، [د.ت.])، ص ٢٦.

انزعاجه من الوضع السياسي في سوريا بسبب الدعايات اليسارية والاستفزازات الموجهة للعراق. وانطلاقاً من اهتمام نوري السعيد بسوريا، قام فاضل الجمالي رئيس وزراء العراق السابق وعبد الجليل الراوي، الوزير العراقي المفوض في سوريا، بزيارة سوريا في ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ لتوضيح موقف العراق من أغراضه بالحلف وطمأنة المسؤولين السوريين[٢٩]. كما قام فاضل الجمالي بزيارة سوريا ثانية في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ للغرض ذاته. وقد أكد الجمالي أمام مجلس النواب في ٦ شباط/ فبراير ١٩٥٥ أن نوري السعيد هو الذي كلفه بزيارة سوريا، وفور وصوله زار رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي وعرض عليه مشروع ميثاق بغداد، كما قابل فارس الخوري رئيس الوزراء، وفيضي الأتاسي وزير الخارجية. وقد حاول الجمالي أن يؤكد أثناء اجتماعه بهم حرص العراق على خدمة العروبة والتمسك بميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك، كما أوضح وضع العراق الخاص بالنسبة لجيرانه، وما يتطلبه الموقف الدولي من التعاون مع الجيران في الدفاع عن النفس بموجب المادة (٥١) و(٥٢) من ميثاق الأمم المتحدة. ويقول الجمالي إنه أكد للمسؤولين السوريين أن هدف العراق هو خلق تعاون فعال بين البلدان العربية وإزالة الخلافات بين بعض البلدان العربية[٣٠].

وبعد أن أعلن عن قيام الحلف رسمياً في شباط/ فبراير ١٩٥٥ تعرضت سوريا إلى ضغط شديد ومستمر كان الغرض منه حملها على الانضمام إليه. ويعود سبب توجه دول حلف بغداد إلى سوريا بالذات، إلى إدراك هذه الدول أن نجاح الحلف أو فشله يتوقفان إلى حد كبير على موقف سوريا منه، فإذا انضمت سوريا إليه، فإن انضمام الأردن ولبنان يصبح متيسراً، فيتحقق بذلك الغرض من الحلف، وهو تشكيل طوق جديد يدعم طوق تركيا وإيران وباكستان المقام عند الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي[٣١].

كان العراق يعمل في أوائل آذار/ مارس على دعوة خالد العظم لزيارة العراق من أجل حثه على إقناع المسؤولين السوريين بالانضمام إلى الحلف، لكن المسؤولين اللبنانيين حثوا فاضل الجمالي على عدم دعوته، لأن خالد العظم يطمح بالوصول إلى رئاسة الجمهورية السورية ودعوته «تجعله في موقف حرج يصعِّب عليه الوصول إلى هذا الهدف»[٣٢].

وجرى لقاء في دمشق بعد عقد الميثاق بين توفيق السويدي وأكرم الحوراني، للاطلاع على

(٢٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: ولدمار غلمن، **عراق نوري السعيد: انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨** (بيروت: مؤسسة الإنتاج الطباعي، ١٩٦٥)، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد فاضل الجمالي، **العراق الحديث: آراء ومطالعات في شؤونه السياسية** (بيروت: [د. ن.، ١٩٦٩])، ص ١٠٢.

(٣١) لمزيد من التفاصيل، انظر: فاضل حسين، **سقوط النظام الملكي في العراق** (بغداد: مكتبة آفاق عربية، [١٩٨٦])، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٣٢) يوسف حنا عقل، **فضائح عهد شمعون** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٥٨)، ص ١٧٩.

موقف سوريا من الحلف. وقد بدأ الحوراني بالهجوم على حلف بغداد، إذ أكد أن اشتراك بريطانيا في الحلف يحول دون اتحاد سوريا والعراق، وقد عرض السويدي على الحوراني استعداد العراق للخروج من حلف بغداد إذا عمل الحوراني وأنصاره من أجل اتحاد البلدين، إلا أن الحوراني عرض أثناء اللقاء الخلاف في أنظمة الحكم بين البلدين، ورد السويدي بالقول: «إنني كرجل مسؤول، قد فوضني أصحاب العرش العراقي تفويضاً كاملاً أن أعلن باسمهم لمن يهمه الأمر، أنهم على أتم الاستعداد للتنازل عن العرش وجعل العراق جمهورية إن كان عرشهم حقاً هو العقبة في سبيل تحقيق اتحاد البلدين الشقيقين»[٣٣]. ووعد الحوراني باطلاع حزبه، حزب البعث، على هذه الآراء لكنه لم يتصل به ثانية حول الموضوع. ويقول السويدي إن قصة هذا التفويض حقيقية وقد أثيرت في محكمة الشعب بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو.

وبعد عقد الميثاق بدأت الضغوط التركية على سوريا من أجل ضمها، وذلك بتحريك قواتها على الحدود السورية ـ التركية. وقد حاول العراق الظهور بمظهر المدافع عن الحدود العربية، حيث أعلن مبادرته للتوسط بين سوريا وتركيا. وجاء ذلك بتصريح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية العراقية في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٥٥ «أن العراق بذل كل جهده سواء في بغداد أو في أنقره أو في دمشق لإزالة سوء التفاهم بين سوريا وتركيا، وإن كان لم يكلف رسمياً بهذه الوساطة، إلا أنه يرى أن مصلحة العرب في أن تكون علاقاتهم حسنة مع جيرانهم...». كما صرح عبد الجليل الراوي وزير العراق المفوض في دمشق في اليوم نفسه «أن العراق مستعد للوقوف إلى جانب كل بلد عربي يقع عليه اعتداء سواء كان مقيداً بميثاق أو لم يكن»[٣٤].

وتضافرت جهود الحكومتين العراقية مع جهود بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في التصدي لموقف سوريا الرافض لأحلامهم، فبدأت كل دولة من هذه الدول من جهتها تعمل كل ما بوسعها وبشتى أساليب التهديد والتحذير، وعمدت إلى اجتذاب طبقة معينة من رجال السياسة السوريين، كما أخذت تمول بعض الصحف السورية التي دأب بعض أصحابها على كتابة أعمدة في صحفهم تدافع عن الحلف. وكان البعض من السياسيين يذهب إلى بيروت ويلتقون مع الملحق العسكري العراقي، كما وصل تأثير الموقف العراقي إلى مجلس النواب السوري حيث «استطاعوا كسب عدد من المؤيدين ومنهم منير العجلاني وميخائيل اليان ومجد الدين الجابري وعدنان الأتاسي وفيصل العسلي وفرزت المملوك وفيضي الأتاسي وسهيل الخوري وعدد من شيوخ العشائر»[٣٥].

---

(٣٣) توفيق السويدي، **مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية** (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨)، ص ٥٣١.

(٣٤) **الحرية** (بغداد)، ٢٥/ ٣/ ١٩٥٥.

(٣٥) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ٣ ج، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ج ٢، ص ٤٦٧.

وفي الوقت الذي صرح فيه نوري السعيد أمام جلسة مجلس الأعيان والنواب المعقودة في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٥٥ أن العراق «يحرص على تعزيز علاقات الأخوة والصداقة مع البلاد العربية وإزالة كل العوامل التي أدت إلى الضعف والوهن في العلاقة معها»(٣٦)، في هذا الوقت أكدت برقية من السفير البريطاني في دمشق إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٥ أن الحكومة العراقية كانت تفكر في تنظيم انقلاب عسكري في سوريا. ويقول السفير في تقريره المذكور ان «السفير العراقي أبلغ السفير التركي، راجياً التكتم التام، بأن حكومته بسبب تخوفها من التطورات في سوريا تدرس مرة أخرى إمكانية التدخل العسكري»(٣٧).

وقد استغلت حكومة العراق الأوضاع غير المستقرة في سوريا إذ كان يوجد شعور في مختلف أنحاء سوريا ينم عن عدم ارتياح وينذر بوقوع تطور سياسي. ويعزو السفير البريطاني، في تقريره المذكور آنفاً، ذلك إلى انتشار أنباء عن ممارسة العسكريين ضغطاً على الساسة، وإلى وقوع مشاكل سياسية وحزبية في مدن عديدة، تنتهي أحياناً بمقتل المشتركين فيها أو جرحهم. وكانت قمة عدم الاستقرار اغتيال العقيد عدنان المالكي يوم ٢٢ نيسان/ أبريل عام ١٩٥٥ من قبل رقيب في الجيش السوري ينتمي إلى الحزب السوري القومي المعروف بولائه للعراق، ومعاداته لحزب البعث الذي كان يتعاطف العقيد عدنان المالكي مع توجهاته السياسية، وكان زعيم فئة سياسية في الجيش ترفض انضمام سوريا إلى الأحلاف ومنها حلف بغداد(٣٨).

وكان ساسة العراق في تلك الفترة يتخوفون من التحركات الفرنسية في سوريا، فيقول السفير الأمريكي ولدمار غلمن (Willdmar Gulman) في بغداد في الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٨ إن عبد الله بكر رئيس الديوان الملكي في العراق قام بزيارة السفارة البريطانية، بطلب من نوري السعيد وعدنان مندريس رئيس وزراء تركيا، اللذين طلبا إليه إبلاغ السفير عن ألاعيب الفرنسيين والسوريين وخشيتهما من أن يقوم الفرنسيون، وبالتعاون مع خالد العظم وزير الخارجية، بإحداث انقلاب عسكري في سوريا. وطلبا أن تقوم الولايات المتحدة بردع الفرنسيين. وأكد السفير أن عدنان الأتاسي ابن الرئيس هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية قد اتصل بالقائم بالأعمال التركي في دمشق، باسم أبيه، وأبلغه عن «توقعه قيام انقلاب عسكري في سوريا»(٣٩).

وأراد العراق كسب الوقت بالتحرك لدى المسؤولين السوريين. ففي ١٢ أيار/ مايو

---

(٣٦) محمد فاضل الجمالي، العراق بين الأمس واليوم (بغداد: [د. ن.]، ١٩٥٤)، ص ١٣٠.

(٣٧) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٧/ ٢/ ١٩٨٦.

(٣٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه.

(٣٩) غلمن، عراق نوري السعيد: انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨، ص ٩٨.

١٩٥٥ عقد اجتماع في البلاط الملكي حضره الملك فيصل الثاني ورئيس الوزراء نوري السعيد وأحمد مختار بابان وتوفيق السويدي وعدد من المسؤولين. وفي ختام الاجتماع قرر المجتمعون إيفاد توفيق السويدي إلى سوريا للاتصال بالشخصيات السياسية المسؤولة للتداول في إمكانية تحقيق الاتحاد السوري ـ العراقي، فسافر السويدي إلى بيروت واتصل مع بعض الشخصيات السياسية السورية، فوجد التباعد واضحاً وكبيراً بين توجهات ساسة البلدين، وتكوّن لديه اقتناع بأن إمكانية تحقيق الوحدة مع سوريا صعبة المنال، بسبب ارتباط الحكومة العراقية بحلف بغداد وموقف الحكومة السورية المناوىء له(٤٠).

على رغم المواقف السورية الرافضة لتوجهات الحكومة العراقية في ما يتعلق باتحاد البلدين والموقف من الأحلاف، استمرت الحكومة العراقية في جهودها للتدخل في الشؤون الداخلية السورية، فقبل إجراء الانتخابات في سوريا قام الدكتور محمد فاضل الجمالي وتوفيق السويدي بزيارة لبنان لمعرفة التيارات التي توجه سير الانتخابات في سوريا. ويقول الجمالي إنه في «إحدى الليالي ذهبت إلى دمشق فاجتمعت سراً برئيس أركان الجيش السوري، السيد شوكت شقير، في دار الأستاذ نذير فنصة، فاطلعت على وجهة نظره حول الأوضاع الداخلية في سوريا. وعرفت رغبته الملحة في التعاون مع العراق. لقد شبَّه سوريا بالدولة العثمانية يوم كانت توصف بـ«الرجل المريض»، فالدولة السورية ساحة صراع وتنافس بين دول عديدة عربية وأجنبية»(٤١).

وبعد انتخاب شكري القوتلي لرئاسة الجمهورية السورية بقي فاضل الجمالي ـ كما يقول ـ يراقب الأوضاع السياسية السورية ويتصل بالمؤيدين للعراق من حزب الشعب والحزب الوطني، كما التقى قادة حزب البعث، ميشيل عفلق، صلاح البيطار، جلال السيد، أكرم الحوراني. واستغل وصول وفد سوري إلى بغداد بدعوة من الحكومة العراقية للاطلاع على مشاريع الإعمار. وأثناء هذه الزيارة حاول إقناع الحوراني والبيطار بضرورة اتحاد القطرين، إلا أن البيطار أكد له أن الوحدة لا تتحقق ونوري السعيد على رأس السلطة في العراق(٤٢).

وحتى خريف عام ١٩٥٥ كانت آراء نوري السعيد في ما يتعلق بسوريا منحصرة على الأكثر باتهام الفرنسيين والمصريين والسعوديين بحبك الدسائس في سوريا. وكان القلق ينتابه، ولكنه لم يتطرق إلى ذكر خططه العسكرية أو غيرها حيال سوريا ـ كما يقول السفير الأمريكي ولدمار غلمن. وكان نوري يعتبر أن تسعين بالمئة من قلاقل سوريا تعود إلى الأموال السعودية المصروفة فيها. وكان يناشد المراقب الأمريكي في حلف بغداد إيجاد سبيل

---

(٤٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: العراق، وزارة الدفاع، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ٦، ص ٢٤٤٥ ـ ٢٤٤٦.

(٤١) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٦/ ١٢/ ١٩٨٠.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه.

لوقف مدفوعات شركة الأرامكو للسعوديين مدة ستة أشهر على الأقل. وأعلن رأيه في أن «هذا لو حدث فإن الوضع كله سيتغير في سوريا ولبنان والأردن وحتى في مصر نفسها، وسيصبح بالإمكان تحقيق الأهداف التي تبدو مستحيلة في هذه المرحلة كإيجاد تسوية عربية ـ إسرائيلية»(٤٣). وقد كان نوري يتهرب حتى أمام السفير الأمريكي غلمن من توضيح ما يقوم به في سوريا، إلا أنه كان يؤكد أن كل الخطط ممكنة، وفي المقابل يحاول أن يؤكد حرص العراق على استقلال سوريا وأنه يقبل بأية حكومة مهما كان شكلها أو بأي ترابط مع العراق يريده الشعب السوري. ولاستطلاع رغبات الشعب السوري رأى نوري «ضرورة إجراء استفتاء في سوريا تحت إشراف بريطانيا والولايات المتحدة»(٤٤).

ويدل تقرير سري جداً من السفير البريطاني في أنقرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، على أن الدول الأعضاء في حلف بغداد، وبتحريض من نوري السعيد، واصلت مشاوراتها من أجل تغيير موقف سوريا من الحلف. وكان المسؤولون العراقيون والأتراك قد عقدوا مباحثات غير رسمية على هامش اجتماعات حلف بغداد في أنقرة أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر. ويصف السفير البريطاني موقف نوري السعيد عند مناقشته عن أوضاع سوريا بقوله: «إنه لا تبدو هناك سوى إمكانيتين: إما ترك نظام الحكم الحالي كما هو إلى أن ينهار النظام من تلقاء نفسه، وإما اختيار أفضل رجل من الزمرة ومحاولة عمل شيء منه، وإذا اتبع هذا الإجراء، فإن نوري السعيد يرى ضرورة اختيار أديب الشيشكلي»(٤٥). وقد علق السفير البريطاني في أنقرة على موقف نوري تجاه الأوضاع في سوريا بأنه متشائم.

وعند وقوع عدوان إسرائيلي على القوات السورية الموجودة على الشاطىء السوري الشرقي لبحيرة طبرية، قصفت عدة طائرات إسرائيلية مدناً سورية قريبة من الخط الفاصل بين الكيان الصهيوني وسوريا، فانتاب الحكومة السورية القلق من إمكانية أن تقوم طائرات إسرائيلية بقصف العاصمة السورية، مما اضطرها إلى طلب نجدة العراق بإرسال مقاتلات عراقية إلى سوريا، وقد لبى العراق هذا الطلب(٤٦). فقام عبد الجليل الراوي المفوض العراقي بدمشق بزيارة رئيس الوزراء السوري وبحث معه موضوع الاعتداء، وقد أبلغ الوزير المفوض رئيس الوزراء وقوف العراق إلى جانب سوريا، واتصل مكتب صحيفة الحياة في بيروت بوزير الخارجية العراقي، برهان الدين باش أعيان، لمعرفة موقف العراق من

---

(٤٣) غلمن، عراق نوري السعيد: انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨، ص ٢٧٠، وأنطوني إيدن، مذكرات إيدن، تعريب خيري حماد (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠)، القسم الثاني من مرحلة ١٩٥١ ـ ١٩٥٧، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٤٤) غلمن، المصدر نفسه، ص ٢٧١.

(٤٥) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ١٠/ ٢/ ١٩٨٦.

(٤٦) غلمن، المصدر نفسه، ص ٢٧١، والحياة، ١٣/ ١٢/ ١٩٥٥.

العدوان، فأجاب بأن «العراق مستعد أن ينجد سوريا عسكرياً وسياسياً طبقاً لنصوص ميثاق الضمان الجماعي العربي، وتنفيذاً لسياسة العراق التقليدية. وإننا نعتبر العدوان على سوريا عدواناً على حدود العراق». لكن هذا التصريح يتعارض مع ممارسات السلطات الرسمية، فقد قامت الحكومة العراقية بمنع المفوضية السورية في بغداد من جمع الأموال من الشعب العراقي لتسليح الجيش السوري بحجة مراعاة القوانين المحلية، وذلك باتخاذ الإجراءات، وفي مقدمتها موافقة وزارة الداخلية العراقية على مثل هذا الإجراء(٤٧). وأمام انزعاج السفير البريطاني من إرسال طائرات عراقية إلى سوريا قام نوري بطمأنة السفير بأن الطائرات العراقية ستعود عند هدوء الحالة في سوريا، وقد وفى بعهده للسفير(٤٨). وموقف نوري السعيد هذا يتعارض وموقف العراقيين، فقد تقرر في بغداد يوم ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ تأليف لجنة عراقية ـ سورية غير رسمية تقوم بمهمة جمع التبرعات لتسليح الجيش السوري وفقاً لأحكام اليانصيب والاكتتاب في العراق(٤٩). ويقول غلمن السفير الأمريكي في بغداد إن نوري كان لديه شعور عميق بالعزلة عن العرب في تلك الفترة(٥٠)، مما جعله يبحث عن سبل أخرى للضغط على سوريا، من خلال مطالبته للبريطانيين بالضغط على الأردن ولبنان للانضمام إلى حلف بغداد، في محاولة لتخفيف عزلة العراق عن الأقطار العربية باعتباره الدولة العربية الوحيدة المشتركة في هذا الحلف(٥١).

وقد أكد التعاطف الشعبي العراقي مع سوريا النائب السوري أحمد الحاج حسين الذي قال داخل البرلمان السوري إن أحد النواب العراقيين ـ لم يذكر اسم النائب ـ قال عند مروره بدمشق: «إن سوريا مشهورة في أنها تسير وفق سياسة إيجابية لا تقتصر على رفض الأحلاف الاستعمارية فحسب، بل إن لها خطة إيجابية تقوم على توحيد الدول العربية الأخرى وتوحيد القوى القادرة من دون أن تكون خاضعة لأي ضغط أجنبي. . .»(٥٢).

وتبرز الازدواجية وروح المساومة التي تتسم بها حكومات نوري السعيد من خلال مواقفها من القضايا العربية المصيرية. ففي رسالة من وزارة الخارجية العراقية إلى المفوضية السورية في بغداد بتاريخ ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٦ أكدت إمكانية قيام اعتداءات إسرائيلية على البلدان العربية، وأن الحكومة العراقية تبحث في السبل الواجب اتباعها في حال تعرض سوريا للعدوان. وبغية اشتراك الجيش العراقي في أي عمليات عسكرية محتملة، فإن

(٤٧) الحياة، ١٥/ ١٢/ ١٩٥٥.

(٤٨) غلمن، المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٤٩) الحياة، ١٧/ ١٢/ ١٩٥٥.

(٥٠) غلمن، المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٥١) لمزيد من التفاصيل، انظر: تقرير سياسي من المفوضية السورية في لندن، برقم ١٠٢/ ٨٠، تاريخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف حلف بغداد، المسلسل رقم (٤١).

(٥٢) محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثالثة، الجلسة الثالثة، ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، ص ١٤٢.

الحكومة العراقية تقترح اشتراك الدائرة العسكرية بمحادثات لتقصير مدة وصول القوات للنجدة، ولا سيما أن هناك صحراء شاسعة تفصل بين العراق والقوات السورية على الجبهة[٥٣]. وقد تزامنت التحركات العراقية مع اتجاه إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن. وفي هذا الوقت قابل عبد الجليل الراوي، وزير العراق المفوض بدمشق، رئيس الوزراء السوري، سعيد الغزي، وكرر استعداد العراق لتقديم كل مساعدة عسكرية تطلبها سوريا. وقد أصدرت السفارة العراقية في بيروت بياناً رسمياً جاء فيه: «إن الخطر الإسرائيلي المرتقب والناشىء عن نية إسرائيل تحويل نهر الأردن بعدوان جديد يقلق بال كل عربي.... وإن الحكومة العراقية تولي هذا الأمر الكثير من الاهتمام وأخذت تتأهب له منذ الآن، وكخطوة عملية أولى نحو الاستعداد للخطر ودرئه، قررت الحكومة العراقية إبلاغ الحكومتين السورية واللبنانية رسمياً عن استعدادها لتقديم أية مساعدة عسكرية تطلبانها، وذلك لكي يتسنى للعراق تهيئتها وحشدها في الوقت المناسب»[٥٤]. كما التقى عبد الجليل الراوي مع الأمين العام لوزارة الخارجية السورية، صلاح الدين الطرزي، وسلمه رسالة بالمعنى نفسه، ودعا إلى اجتماع عربي عام لبحث الوضع العربي[٥٥]. وهذا الموقف برمته يتعارض مع ما كان يعرضه على الإدارة الأمريكية والبريطانية عن استعداد العراق للقبول بحق إسرائيل في المساحة التي خصصتها قرارات مجلس الأمن عام ١٩٤٧، ومع إبدائه استعداد العراق لرفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل. وقد سأل ولدمار غلمن، سفير الولايات المتحدة في بغداد، نوري لماذا لا يتولى هذه المبادرة لإجراء محادثات على ذلك الأساس، أجاب نوري: «إنه لو فعل ذلك لشنّع به زعماء العرب الذين سبق أن اتهموه بأنه باع وطنه للغرب»[٥٦]. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ قال نوري لمراسل جريدة التايمز اللندنية انه: «من الضروري إقناع إسرائيل للتفاوض مع العرب على أساس قرار التقسيم»[٥٧]. واستمر في نهجه هذا، بالاتصال بالدوائر الأمريكية والبريطانية لتحقيق هذا الهدف[٥٨].

والذي يدفع نوري السعيد إلى بذل جهوده ـ ولو إعلامياً ـ للدفاع عن سوريا والأقطار العربية ضد أي اعتداءات إسرائيلية هو اشتداد المعارضة الداخلية لنظام الحكم في العراق، وخاصة انتفاضة عام ١٩٥٦ التي اختلفت عن انتفاضات عراقية سبقتها، وذلك من خلال

---

(٥٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: وثائق وزارة الخارجية السورية برقم ٣٣/ ٢٠، تاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٥٦، تقرير سياسي مكتوم بعنوان سوريا والعراق.

(٥٤) الإنشاء (دمشق)، ٢٧/ ٢/ ١٩٥٦.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: الإنشاء، ٨/ ٣/ ١٩٥٦.

(٥٦) غلمن، عراق نوري السعيد: انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٨.

(٥٧) Christopher Birdwood (Lord), *Nuri as-Said: A Study in Arab Leadership* (London: Cassell, 1959), p. 228.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

تشابكها، وبشكل أكبر، تفاعلها مع حركة التحرر العربية العامة. وسبب هذا التفاعل ليس فقط عروبة العراق، بل شهدت تلك الفترة تطور الوعي القومي العربي بفعل تأثير ثورة تموز/ يوليو في مصر وصمود سوريا بوجه الضغوط العراقية والاستعمارية وبشكل خاص تأييد مصر في تأميم قناة السويس.

ويؤكد هذا رسالة نوري السعيد إلى الرئيس السوري، شكري القوتلي، التي أبدى فيها استعداد العراق للتخفيف من أزمة قناة السويس بدعوته إلى عقد مؤتمر عربي لرؤساء حكومات البلدان العربية، وتوحيد السياسة العربية في الحقل الدولي، وتأييد سوريا ومصر وتأكيد الود والصلات الجيدة بين سوريا والعراق(٥٩).

وعملت الحكومة العراقية لدعم إجراءاتها على الصعيد الخارجي من خلال إنفاق الأموال على بعض الصحفيين العرب لنشر ما يؤيد سياستهم هذه(٦٠)، والعمل على إقناع سوريا باستمرار ضخ النفط عبر أراضيها إلى موانىء البحر المتوسط، والحيلولة دون اتخاذ إجراءات مضادة تقدم عليها الحكومة السورية(٦١).

واستمر النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٧ يعلن استعداده للتعاون مع دول الجامعة العربية والتمسك بميثاقها. وقد أصيبت حكومة نوري بالإفراط الكلامي بالنسبة لموقفها تجاه القضايا العربية.

وحدد ساطع الحصري من خلال تجربته السياسية في العراق أن هناك ثلاثة اتجاهات للعراقيين: اتجاه يؤمن بوحدة الأمة العربية إيماناً صادقاً فيؤيد أي خطوة وحدوية بين قطرين عربيين أو أكثر. وهناك فريق يردد رأي رجال الحكم في العراق ويؤمن بإقليمية عراقية ويتبنى توسيع هذه الإقليمية بضم سوريا إليها، ومع ذلك يتظاهر بالإيمان بالقومية العربية. ويحاول المنتمون إلى هذا الفريق أن يخدعوا مخاطبيهم بمظاهر هذا الإيمان الكاذب ويعترضون على اتحاد سوريا مع أي قطر عربي وخاصة مصر، إذ يقولون «إن هذا يخالف مصلحة العروبة»، ويرددون أن الطبيعة تقتضي اتحاد سوريا مع العراق. وهناك فريق ثالث يسير في ركاب الفريق الثاني ويرى أن مصلحة العروبة تقتضي اتحاد سوريا مع العراق. ويرى الحصري أن التمييز بين الفريقين الأخيرين كان صعباً في الكثير من الأحوال، لأن الدوافع الحقيقية للآراء التي يبديها المنتمون اليهما ما كانت لتظهر إلى العيان إلا بعد مناقشتهم مناقشة دقيقة. وكانوا يؤكدون رغبتهم في الاتحاد في مناقشاتهم حول تراجع بعض القوى السياسية،

(٥٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: الإنشاء، ٢٨/٨/١٩٥٦.

(٦٠) مديرية شرطة بغداد، ملف ٨٩٣٨/أ، كتاب مديرية شرطة بغداد، الوثيقة رقم (٥٢٢١)، في ٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦، محفوظة في مكتبة خاصة.

(٦١) مديرية شرطة بغداد، ملف ٨٩٣٨/أ، كتاب مديرية شرطة بغداد، الوثيقة رقم (٤٣٦٤)، في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، محفوظة في مكتبة خاصة.

كحزب الشعب، بين فترة وأخرى وأسباب هذا التراجع. ويرى الحصري أن الكثير من الأحزاب القومية في سوريا تؤمن باتحاد القطرين، لكن سياسات الحكومة العراقية وتغيراتها الأساسية هي أحد الأسباب وراء اقتناع العديد من ساسة سوريا بأن الحكومة العراقية لم «تكن في يوم من الأيام جادة في قضية توحيد البلدين، بل كان الهدف الأول لتحركاتهم إيجاد عرش للوصي عبد الإله»[٦٢].

ويؤكد ما جاء به الحصري أن اتجاهات السوريين تشير إلى الرغبة في الاتحاد مع العراق من خلال الألم الذي يعانيه الشعب وبعض المسؤولين في سوريا، من انعزال العراق عن المجموعة العربية. وهذا ما أكدته الحكومة العراقية باستنكارها هذه الآراء واعتبارها أن هذه الأقوال من ترويج الصهيونية[٦٣].

وقد وصل التوتر بين سوريا والعراق أوجه عام ١٩٥٧، مما دعا عبد الخالق حسونة، الأمين العام لجامعة الدول العربية، لزيارة بغداد وإجراء لقاء مع رئيس الوزراء نوري السعيد وعدد من المسؤولين الآخرين. وقد هدف من زيارته تنقية الأجواء العربية وخاصة بين العراق من جهة، وكل من سوريا ومصر من جهة أخرى. ولكن الأمين العام لم يخرج بنتيجة سوى إصدار نوري السعيد لقرار بوقف محطات التشويش، التي نصبها العراق على الإذاعات الصادرة في كل من دمشق والقاهرة، وهي المحطات التي كانت الوزارة السعيدية الثالثة عشرة قد ابتاعتها من محطة الشرق الأدنى إثر تعليق عملها بعد انتهاء الهجوم على قناة السويس[٦٤].

وجاءت وزارة علي جودت الأيوبي في حزيران/ يونيو ١٩٥٧ خلفاً لوزارة نوري السعيد التي استقالت في الشهر نفسه فذكرت أنها ستبذل كل ما في وسعها لتوثيق أواصر الأخوة بين جميع الدول العربية وإعادة الأمور إلى مجاريها الطبيعية، وأن الحكومة على «استعداد لوضع جميع إمكانياتها وجهودها بالتعاون مع الدول العربية لحل القضايا العربية العالقة وفي مقدمتها قضية فلسطين»[٦٥].

ولم تكن وزارة الأيوبي التي ضمت عدداً من وزراء نوري السعيد بالحماسة نفسها، التي كانت عليها الوزارة السابقة لحلف بغداد، على الرغم من اتضاح وعدها باحترامه وتأييده منذ البداية، حتى ولو لم تستطع اعتباره حجر الزاوية في سياستها الخارجية. ولم

---

(٦٢) ساطع الحصري [أبو خلدون]، **حول القومية العربية**، سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٤١.

(٦٣) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف العراق، العلاقات مع سوريا، المسلسل رقم (٣٣)، جواب الحكومة العراقية على مذكرة الحكومة السورية الموجهة إلى المفوضية العراقية بدمشق بتاريخ ١٣ شباط/ فبراير ١٩٥٧.

(٦٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ١، ص ٧٦ و١٩٢.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

يمض وقت طويل حتى أظهرت الحكومة الجديدة رغبتها في التقارب مع سوريا. وكان مجرد ابتعاد نوري عن الحكم، وهو المتهم بالرغبة في ابتلاع سوريا، قد خفف حدة التوتر بين البلدين(٦٦). ولم تعجب جهود الأيوبي لتحسين العلاقات بين العراق وسوريا أولئك العراقيين الذين لم يكونوا ليتصوروا قط أي تقارب مع عبد الناصر، وكانت لهم أطماعهم في سوريا، وكان عبد الإله يقف في مقدمة هؤلاء. وكان يذكر علناً وفي كل مكان أنه طامع في عرش سوريا. كما كان المعتقد أن نوري السعيد متفق معه في هذا الاتجاه، واقتضت الدعاية البريطانية، التي شرع في شنها منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ ضد سوريا، وتواطؤ نوري السعيد مع الحكومة البريطانية، العمل على خلق كماشة عسكرية تستهدف سوريا، يقوم بها البريطانيون في الغرب والعراقيون في الشرق وتؤدي في النهاية إلى ضم سوريا إلى العراق. وقد قويت هذه الشكوك والمخاوف من جراء اشتراك الولايات المتحدة مع بريطانيا في حملتها ضد سوريا. وكان أي نجاح يحققه علي جودت في ترقيع الأمور مع سوريا كفيلاً بأن يتعارض مع فرصة الاستفادة من الموقف المشترك الذي تتخذه بريطانيا وأمريكا ضد سوريا.

وأكدت وثائق وزارة الخارجية السورية رغبة الحكومة العراقية في تحسين علاقات العراق مع سوريا، ففي تقرير مكتوم بتاريخ ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٧ وعاجل من الوزير المفوض السوري في بغداد إلى وزارة الخارجية في سوريا، أكد اجتماع الوزير المفوض السوري مع رئيس الوزراء الأيوبي رغبة العراق في تنقية الأجواء بين البلدين، وقد طلب الأيوبي إلى الوزير المفوض التمهيد لهذه الغاية، واعتقد هذا الأخير أن سوء التفاهم ممكن إزالته عند التقاء المسؤولين في كلا القطرين. وجاء في تقرير آخر بتاريخ ٣ تموز/ يوليو من العام نفسه أن الوزير المفوض السوري التقى بوزير خارجية العراق في بغداد، حيث أكد الثاني للأول أن الوزارة الأيوبية تحرص على تنقية الأجواء العربية وخصوصاً مع سوريا، ورغم كون العراق مرتبطاً بحلف بغداد فهو لا يشكل ـ بحسب رأي الوزير ـ «عائقاً في سبيل وحدة الصف والأهداف السياسية العربية»(٦٧).

وبقيت سياسة الأيوبي إزاء سوريا حتى إسقاط وزارته في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧ كما هي، فقد أصدر بياناً إثر عودته من زيارته لسوريا أواخر أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، جاء فيه: «إن الاعتداء على سوريا أو أي بلد عربي آخر يعتبر اعتداءً على البلاد العربية جميعاً انطلاقاً من دواعي الأخوة القومية العربية»(٦٨).

ويقول أيونيدس (Aeonidis) إن الأشهر الأخيرة من عام ١٩٥٧ كونت اتجاهاً واحداً

---

(٦٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: ميشيل جورج ايونيدس، فرق.. تخسر: ثورة العرب، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة خيري حماد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١)، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٦٧) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف العراق، العلاقات مع سوريا، المسلسل رقم (٣٦)، الوثيقة رقم ١٣/٦.

(٦٨) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف سوريا، الأوضاع الداخلية، المسلسل رقم (٦٩).

بين جميع العراقيين على اختلاف مذاهبهم السياسية يقوم على معاداة الغرب ومخططاته في المنطقة العربية. وكانت صحف بغداد التي لا تزال تعاني قيود الرقابة الثقيلة، التي كانت مضطرة إلى اتخاذ الخط نفسه الذي تتخذه الحكومة، لا تنفك تصر على أن سوريا والعراق يؤلفان جزأين من الوطن العربي، ويجب أن يظلا صديقين، وقد «مل العرب من هذا التدخل الغربي الذي يرمي إلى تجزئة العرب وضرب دولة عربية بأخرى»(٦٩).

وشهدت هذه الفترة نشاطاً قام به المحامون العرب لمساندة موقف سوريا ومعارضة سياسة العراق العربية والدولية. فقد عقد في دمشق المؤتمر الثالث لاتحاد المحامين العرب في الفترة ما بين ٢١ ـ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧ حضره عدد كبير من المحامين العراقيين وافتتحه الرئيس القوتلي. وأصدر المؤتمر في نهاية أعماله عدداً من القرارات بما يتفق والتطورات السياسية في الساحة العربية. وقد ركز بعضها على سياسة الحياد الإيجابي واستنكار الأحلاف بكل أشكالها، والتحلل من المعاهدات والاتفاقات التي تنتقص من السيادة العربية. ولأهمية القرارات المذكورة ومساسها المباشر للواقع السياسي في العراق، وإدانتها الضمنية للنظام القائم فيه، فقد عمد رئيس نقابة المحامين في العراق، فائق السامرائي، بالتعاون مع القوى السياسية الممثلة في النقابة، إلى عقد مؤتمر عام موسع للمحامين العراقيين في يومي ٢٤ ـ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٥٧ نشرت خلاله قرارات المؤتمر الثالث. وتدارس المؤتمر الموسع بعضاً من المشكلات العربية القائمة، وأعلن بالإجماع تأييده لنضال الشعب السوري من أجل حريته وسيادته ومقاومة التآمر الأجنبي ضده. وبعث فائق السامرائي برقية إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ناشده فيها باسم المؤتمر تحمل مسؤولياته في الدفاع عن حرية الشعوب وحقها في السيادة. وكان للموقف الأخير تأثيره الإيجابي في الزعماء السوريين، فأرسل كل من أكرم الحوراني وصبري العسلي مذكرة إلى فائق السامرائي شكرا فيها جهود نقابة المحامين في العراق وما قدمته من دعم لسوريا والعرب(٧٠).

وبسقوط وزارة الأيوبي عادت الحكومة العراقية إلى خططها القديمة التي تتمثل بانتهاز أي فرصة للتدخل في شؤون سوريا الداخلية. وبحلول عام ١٩٥٨ وقع حادثان متتاليان مهمان قللا من اهتمام العراق بمسألة ضم سوريا إليه، وهما قيام الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي، كما سيرد بحثهما في الصفحات التالية. وقد أدى قيام هاتين الدولتين، أي الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد الهاشمي، إلى انتقال خطط العراق بشأن تحقيق مشروع توحيد سوريا والعراق من حيز الإمكان إلى حيز الركود الشديد.

ولم تمض إلا ستة أشهر في عام ١٩٥٨ حتى تحقق ما كان يصبو إليه العراق وهو البحث

---

(٦٩) ايونيدس، فرق. . تحسر: ثورة العرب، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨، ص ٢٦٧.

(٧٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: قرارات المؤتمر الثالث للمحامين العرب المنعقد بدمشق في ٢١ ـ ٢٥ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٥٧ (دمشق: مجلة المحاماة؛ فتى العرب، ١٩٥٧)، ص ٧١ وما يليها.

عن قيادة مستنيرة تستطيع إنجاز التقدم الذي كانت البلاد بحاجة إليه منذ أمد طويل، وكان من شأن الجو المتوتر الذي خلقته سياسات الحكومات العراقية خلق مناخ فكري مؤات لإحداث تغييرات أساسية. وكان لا بد من أن يخلق هذا المناخ تأثيره في الضباط الشباب في الجيش العراقي، حيث شرع هؤلاء في نشر الأفكار التحررية في صفوف الجيش. وعندما بدأ الضباط الأحرار يتولون مراكز المسؤولية لم يختلفوا في نظرتهم إلى القلة الحاكمة عن نظرة المدنيين، فقد كان الفريقان يعتبران الفئة الحاكمة فئة فاسدة، أفسدت الحكم داخلياً، وأثرت في علاقات العراق العربية، وربطت العراق بجملة من القيود الأجنبية التي حدَّت من سيادة العراق. وأصبح لا بد من إطاحة هذه الفئة. وتحقق ذلك صبيحة الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨. وبذلك بدأت حقبة جديدة من تاريخ العراق.

ثانياً: التيارات السياسية السورية في الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٨

بعد ثلاثة أيام من إطاحة الشيشكلي ونظامه في الخامس والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٤ عقد عدد من الساسة السوريين مؤتمراً لهم في حمص. وفي هذا المؤتمر وحّدَ حزب الشعب والحزب الوطني جهودهما واتفقا على التعاون في ما بينهما بعد أن ظهر تنامي الاتجاه القومي الممثل بحزب البعث المدعوم بقطاعات كبيرة من الجيش. وقد تم في هذا الاجتماع الاتفاق على اعتبار كل ما جرى في عهد الشيشكلي غير شرعي وإعادة الرئيس هاشم الأتاسي لرئاسة الجمهورية. وأعلن عن عودة الحكم الشرعي للبلاد وعودة الرئيس الأتاسي إلى العاصمة دمشق في الأول من آذار/ مارس ١٩٥٤ لممارسة مهامه، وكلف صبري العسلي بتشكيل الوزارة، في حين أعلن قادة الجيش أن مهمتهم لا تتعدى خدمة الحكومة الدستورية وصيانة النظام الجمهوري. وجاءت الوزارة خليطاً من نواب حزبي الشعب والوطني وكتلة العشائر[(٧١)].

وعلى رغم الإعلان عن إعادة الحياة الدستورية وتشكيل حكومة صبري العسلي، إلا أن الأزمة السياسية بقيت متوقدة، لا بل تفاقمت بسبب النزاع العنيف بين الأحزاب السياسية، ذلك النزاع الذي أفاد منه الشيوعيون الذين استطاعوا اختراق الصفوف وبنوا لنفسهم مكاناً متميزاً في كل قطاعات الدولة. ولكن رغم هذا بقيت السلطة في يد الأحزاب التقليدية، إذ إن العسكريين الذين أطاحوا بحكم الشيشكلي هم الذين أعادوا رئيس الجمهورية السابق هاشم الأتاسي إلى منصبه، وهو المعروف بحنكته السياسية واستقامته، والذي شارك الزعيم الحلبي، رشدي الكيخيا، في تأسيس حزب الشعب، وعملا جنباً إلى جنب من أجل توحيد سوريا والعراق. وما إن تسلم الأتاسي الرئاسة حتى مد يده طالباً

---

(٧١) لمزيد من التفاصيل، انظر: وليد المعلم، سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة (دمشق: مطبعة عكرمة، ١٩٨٥)، ص ١٦٩ ـ ١٧٩. وحول تشكيل الحكومة السورية، انظر: الجريدة الرسمية (سوريا) (٤ آذار/ مارس ١٩٥٤)، ص ٢٣، محفوظة في مصرف سوريا المركزي.

معونة من يستطيع أن يساعده في إنجاح مشروعه السياسي، لا بل ذهب إلى حد التعاون مع الإنكليز، وكان يُسوّغ سياسته تلك بالدفاع عنها قائلاً: «يمكن لدولتين أن تتعاونا معاً دون سيطرة أو استغلال إحداهما للأخرى»[٧٢].

ويصف تقرير بريطاني بعث به السفير البريطاني، في دمشق إلى وزارة الخارجية في لندن، الشؤون السورية خلال شهر آذار/ مارس على الشكل التالي: «بالرغم من الارتياح في سوريا لانتهاء نظام حكم الشيشكلي القمعي، فإن ذهابه فجّر المنافسات السياسية بين مختلف الزعماء السياسيين، وبيّن استمرار الخوف من عدم انتهاء إمكانية تدخل الجيش». ويصف التقرير نفسُه أعضاء الوزارة العسلية بالقول: «لم يكن أعضاء تلك الحكومة، باستثناء رئيسها العسلي، من الساسة المعدودين في البلاد، وأصبحت الصفة الغالبة عليها، بعد إقناع اليساريين بالاشتراك فيها، هي ميلها إلى اليمين»[٧٣].

والذي زاد في عدم الاستقرار في سوريا الخوف من الانقلابات العسكرية من جهة، وممارسة لعبة المحاور العربية من جهة أخرى، مما أدى إلى ضعف البرجوازية الوطنية وانقسامها وتشتت قواها، فقسمٌ منها، وغالبيته من برجوازية حلب، تبنى الدعوة إلى ارتباط سوريا بالعراق، وقسمٌ آخر وغالبيته من برجوازية دمشق تبنى الدعوة إلى ارتباط سوريا بالمحور المصري. وقد بلغ الصراع في أوساط الحزبين ـ اللذين كانا يمثلان البرجوازية السورية عموماً آنذاك، وهما الحزب الوطني وحزب الشعب، وفي أوساط الحركة القومية العربية بشكل عام ـ حداً كبيراً، بسبب لعبة المحاور العربية هذه، التي سببت انقسام الحركة إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية، **الأول**: وعلى رأسه حزب الشعب تبنى الدعوة إلى انضمام سوريا للعراق، **والثاني**: وعلى رأسه الحزب الوطني تبنى الدعوة إلى انضمام سوريا إلى المحور الذي تتزعمه مصر، **والثالث**: وعلى رأسه حزب البعث العربي دعا إلى الوحدة العربية بشموليتها بغض النظر عن جميع المحاور وضرورة معالجة أية مسألة مطروحة على الساحة السياسية الداخلية والعربية والدولية من خلال انعكاساتها على القضية الوطنية والقومية بشكل عام.

لقد أدرك كثير من السوريين، وقد خطبت وُدَّهم العربية السعودية ومصر وتركيا والعراق، أن الوحدة مع العراق ستوقف سيل الذهب المتدفق ـ كما يقول باتريك سيل ـ وستعني قتل الأوزة «التي تضع البيض الذهبي». وهذا القليل يفسر إلى حد كبير كم أفلح العراق أحياناً في تسهيل قلب الحكومات السورية، ولم يتمكن قط من اغتنام الفرص للتفاوض من أجل وحدة مع الإدارة التي تخلف تلك المخلوعة. لقد خطط العراق والمتآمرون السوريون لكي يلي إسقاط الشيشكلي تصويت في المجلس النيابي السوري لصالح

---

(٧٢) بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية، ١٩٤٦ ـ ١٩٨٢ (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧)، ص ١١٦.

(٧٣) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ١١/ ٢/ ١٩٨٥.

الوحدة، ولكن الساسة السوريين الذين امتطوا متن الحصان فضلوا متابعة لعبتهم الوفيرة الربح وانتزاع الأموال من كل جهة. إن تردد العراق السابق كان معدياً، فبغداد قد أخفقت ولم تتصرف حين تسلم الزعيم الحناوي السلطة عام ١٩٤٩. وهذه الترددات السابقة جعلت السوريين أنفسهم يصمتون بعد إطاحة الشيشكلي(٧٤).

ويصف تقرير بعث به السفير البريطاني إلى وزارة الخارجية البريطانية المواقف السورية من العراق، معتبراً أن مسألة الاتحاد مع العراق برزت بعد سقوط الشيشكلي. ويبدو أن دعاة الوحدة من حزب الشعب كانوا يقترحون التقدم على مراحل، ولكن كان من المستبعد أن يلطف هذا النهج المعارضة للخطة. فالحوراني معارض لوحدة البلدين ويحبذ بدلاً منها وحدة سوريا الكبرى. ويضيف التقرير: «ومهما نفعل أو نقل فإن السوريين سيواصلون الاعتقاد بأن بريطانيا تتحكم بالسياسة العراقية، وبناء على هذا، فإن من المؤكد أن مسألة الاتحاد مع العراق ستجعلنا في أذهان السوريين متورطين في الشؤون السياسية الداخلية لسوريا»(٧٥).

وأخذ تدخل الجيش في الحياة السياسية السورية شكلاً آخر بالمقارنة مع ما كان سائداً في العراق. فإن الجيش لم يكن القلب النابض للسياسة في سوريا، لذا فهو لم يستطع أن يجذب أبناء العائلات الكبيرة، وفضل الكثيرون أن يبدأوا مهمتهم السياسية من وظائف مدنية كالحقوق والطب والتجارة. وكانت الصورة في الجيش السوري بعد إطاحة الشيشكلي تتكون من أربع كتل رئيسية:

١ ـ كتلة ضباط البعث، وكان من أبرزهم مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت وجمال الصوفي وأمين الحافظ.

٢ ـ كتلة الضباط المستقلين، وكان من أبرزهم جاسم علوان وجادو عز الدين وأمين أبو عساف.

٣ ـ كتلة الضباط الشوام، أي الدمشقيين، ومن أبرزهم عدنان المالكي وأكرم ديري.

٤ ـ كتلة بقايا أديب الشيشكلي ومن أبرزهم أمين النفوري وطعمة العودة الله، وأحمد جنيدي. وكان عبد الحميد السراج أثناء حكم الشيشكلي على صلة وثيقة به أثناء عمل الأول في شعبة التنظيم. والواقع أن عبد الحميد السراج كانت له قدرة كبيرة على أن يوحي إلى كل القوى بأنه رجلها، لدرجة أن قادة حزب البعث كانوا يعتقدون أنه رجلهم من دون أن يكون تابعاً لتنظيمهم(٧٦).

ووسط هذه الصراعات والكتل السياسية والعسكرية كان صبري العسلي رئيس

(٧٤) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٧٥) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ١٠/ ٢/ ١٩٨٥.

(٧٦) صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ط ٢ (بيروت: الوطن العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ١١٦.

الوزراء متمزقاً ما بين القاهرة وبغداد، ولم يكن متأكداً من السبيل الذي تسير إليه الأوضاع. لقد قبل معونات مالية من العراق في المؤامرة على الشيشكلي، لكن الحزب الوطني الذي ينتمي إليه كان وثيق الصلة بالمعسكر المصري ـ السعودي المنافس، والقوتلي كان يُتوقع وصوله قريباً، لذا فإن العسلي رأى أن المناسب هو إبقاء صلاته قوية بالجانبين. إلا أن نغمة التآمر مع العراق لم تمت وتندثر بسهولة، ففي الثامن من حزيران/ يونيو ١٩٥٤ وقبيل ثلاثة أيام من سقوط حكومة العسلي عقد الأخير اجتماعاً سرياً في منتجع برمانا اللبناني مع ميخائيل إليان، وهو سياسي مُوالٍ للعراق ومن الحزب الوطني، والزعيمين العراقيين فاضل الجمالي وأحمد مختار بابان. وقد «بحث الرجال الأربعة احتمال تنفيذ وحدة البلدين عن طريق هجوم عسكري عراقي على سوريا»(٧٧).

بقيت حكومة العسلي الائتلافية في الحكم مئة يوم، ولكنها أسقطت قبل أن تتمكن من تسيير العمليات الانتخابية المزمع إجراؤها في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤. لقد كانت حكومة واهنة متحيزة منقسمة على ذاتها، وأبدت قليلاً من المهارة المطلوبة لإنجاز عملية الانتقال الدقيقة من الدكتاتورية إلى النظام البرلماني. إن أسابيعها الأولى قضتها بالجدل العام حول قضية عودة شكري القوتلي رئيس الجمهورية السابق من المنفى. فأصدقاء القوتلي وجدوا فيه منقذاً لسوريا، أما معارضوه فرأوا فيه سياسياً جعجاعاً، من تلك المدرسة القديمة. وفي التاسع من نيسان/ أبريل ١٩٥٤ زار وفد سوري مؤلف من الوجهاء والزعماء المسلمين وأساقفة الطائفة الأرثوذكسية القوتلي ودعوه إلى العودة، فرد خصومه بتظاهرات في الشوارع وبحملة عنيفة شملت سوريا كلها. ورأت الأحزاب المعارضة أن عودة القوتلي إلى سدة الرئاسة «لا تمثل أكثر من مندوب سامٍ للسياسة المصرية ـ السعودية وأداة بيد السياسة الأمريكية»(٧٨).

وفي السابع من آب/ أغسطس ١٩٥٤ عاد القوتلي إلى سوريا، وقد رحبت به بعض أوساط الجيش لكونه خصماً للاتحاد السوري ـ العراقي. وكان دور القوتلي المختار أن يمثل دور رجل الدولة الأول في سوريا الذي هو فوق التناقضات والنزاعات الحزبية والشخصية، ضامناً بذلك لنفسه الفوز في انتخابات رئاسة الجمهورية، ولكن القوتلي عانى العقبات التالية: فلكونه من الحزب الوطني بدا رمزاً للطبقات العليا التي حكمت سوريا حكماً بالغ السوء؛ ثم إن إقامته الجديدة في الإسكندرية وتعاطفه مع المصريين أتاحا تصنيفه أداة مصرية أرسلت لتنفيذ رغبات الكتلة المصرية ـ السعودية. كما أن الاشتباه بأن القوتلي يتقاضى راتباً من السعودية لم يعزز مكانته في عيون كثير من مواطنيه(٧٩).

---

(٧٧) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٢٢٥.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

(٧٩) جوردون هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، ط ٢ (بيروت: دار الجماهير، ١٩٦٨)، ص ٢٧١.

ورأت الحكومة العراقية في عودة القوتلي خسارة لمواقعها في سوريا. ففي رسالة من فاضل الجمالي إلى عبد الله بكر، رئيس الديوان الملكي العراقي، بتاريخ ١٨ آب/ اغسطس ١٩٥٤ توضح مدى اهتمام الحكومة العراقية بقضية عودة القوتلي، وإمكانية العمل على عدم عودته إلى سدة الرئاسة. فقد طلب الجمالي من بكر صرف مئة ألف دينار لإنفاقها في الانتخابات ضد القوتلي، وجاء في الرسالة: «درست الوضع في سوريا، من هنا (يقصد لبنان)، واطلعت على ما هناك من تبلبل في السياسة والأفكار. وبالرغم من مجيء القوتلي فإن الجماعة الاتحاديين من الحزب الوطني لا يزالون عند كلامهم وعند موقفهم، وهم اليوم أقوى من ذي قبل، ولم يذعنوا لشكري القوتلي. ولذلك فإن مساعدتهم في المصاريف الانتخابية على أسس معقولة تصبح ضرورية وحيوية لاستمرار السياسة العراقية التي بدأت بها من أيام حسني الزعيم. وفي رأيي أن العراق لن يسرف فيما لو خصص لسوريا في هذه المرحلة نحو مئة ألف دينار، وسواء جاءت هذه المبالغ بنتائج آنية أو لم تجيء، فإن نتائجها البعيدة مؤكدة»[٨٠]. وأكد في رسالته استمرار لقاءاته بعدد من المسؤولين الأمريكيين والسوريين لبحث الموقف في سوريا.

ويصف تقرير بعث به السفير البريطاني بدمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤ الموقف العراقي من الانتخابات: «فقد وصفت عدة صحف سورية أن سياسيين عديدين تلقوا مبالغ نقدية من الخارج، وقد نفى حسني البرازي أن يكون قد تلقى أي مبلغ من العراق، إلا أن السفير يرى أن البرازي يتصف بالمراوغة، وان وزير العراق المفوض بدمشق قد أبلغه قبل الانتخابات بأن العراق يضع اعتماده الرئيسي في سوريا على حسني البرازي. ويضيف السفير أنه لا يعرف المتعاملين الآخرين الذين يستخدمهم العراقيون، ولكنه يعتقد بأن حسني البرازي أساس سليم يمكن أن تُبنى عليه سياسة سوريا»[٨١].

وفي تقرير آخر بتاريخ ٣٠ أيلول/ سبتمبر من العام نفسه شرح فيه السفير تحليله لنتائج الانتخابات. فقد رأى أن الانتخابات لم تغير ميزان القوى السياسي في البرلمان وكان المستقلون أكثر الفائزين، إذ وصل عددهم إلى ٧١ مقعداً. وتمكن فارس الخوري، بعد فشل خالد العظم، من تشكيل حكومة سورية جديدة ائتلافية من الحزب الوطني وحزب الشعب وبعض المستقلين. وقد أُعلن عن تشكيل هذه الحكومة يوم ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤. ولم تحصل هذه الحكومة على ثقة البرلمان إلا بعد أن «التزمت بنص يؤكد أن سوريا لا تنوي الدخول في أية اتفاقيات مع دول غير عربية»[٨٢].

وكان أول المشككين بحكومة فارس الخوري أكرم الحوراني، فقد تساءل وربط السبب

(٨٠) العراق، وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ٣، ص ١٢٠٧.
(٨١) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ١٢/ ٢/ ١٩٨٥.
(٨٢) المصدر نفسه.

الذي تزامن فيه حل المجلس النيابي العراقي الذي لم يعقد جلسة واحدة وإجراء انتخابات جديدة في ظل الأحكام العرفية وخروج نواب بالتزكية مع إجراء الانتخابات في سوريا، وتساءل كذلك عن سفر نوري السعيد برحلة إلى بريطانيا وتركيا، علاوة على التحركات الغربية التي رافقت العملية الانتخابية في سوريا[٨٣].

في أوائل كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٥ عقد لقاء بين كبار المسؤولين السوريين والرئيس القوتلي حضره رجال السلك الدبلوماسي، وأثناء اللقاء جرى حوار بين خالد العظم والزعيم شوكت شقير، رئيس الأركان العامة، تناولا فيه الأوضاع العامة وخاصة في مجال السياسة الخارجية، إذ كانت الحكومة القائمة برئاسة فارس الخوري وعضوية نواب حزبي الشعب والوطني وبعض المستقلين سلكت مسلكاً أقرب إلى سياسة الحكومة العراقية منه إلى السياسة المصرية في شأن الاتفاق الثاني المزمع عقده بين العراق وتركيا. وكان موقف وزير الخارجية، فيضي الأتاسي، وهو من حزب الشعب، مؤيداً للتقارب مع العراق أكثر منه إلى مصر، وهذا الموقف أثار عدم ارتياح رئيس الوزراء المصري. وقد اتضح من حديث شقير إلى العظم أن الجيش منذ انقلاب الشيشكلي أواخر عام ١٩٥١ لم ينظر بعين الارتياح إلى تطور الحكومة السورية على نحو يبعدها عن مصر، وكان الاعتقاد السائد أن ارتباطات قوية كانت قائمة بين بعض قادة الجيش السوري وبين المسؤولين في القاهرة، وان الفكرة المتفق عليها بينهم ترتكز على أساس «إبعاد ساسة العراق عن التأثير في سياسة سوريا، فضلاً عن الوقوف في وجه كل محاولة ترمي إلى اتحاد سوريا والعراق»[٨٤].

وكان شقير يلح على خالد العظم لأجل الضغط لتغيير هذا الاتجاه في مطلع عام ١٩٥٥ للتقارب مع العراق، إلا أن العظم استبعد هذه الإمكانية لأن الحكومة مستندة إلى أكثرية في مجلس النواب، ولأن اتصالات قادة الحزب الوطني مع ساسة العراق لم تعد مجهولة[٨٥].

وفي العاشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ دافع حسن الحكيم المعروف بتأييده لاتحاد سوريا والعراق عن سياسة العراق إزاء الدول الغربية، واعتبرها واقعية لأنها توفر السلاح من الغرب. وفي رده على سؤال وجهته له صحيفة **الأيام** الدمشقية حول شكل الاتحاد، رأى الحكيم «أن الاتحاد الذي يمكنه أن يقوي هذه الدول من دون أن يكون هناك مجال للخوف منه أو محلاً للريب والشكوك فيه هو الاتحاد الاستقلالي. على أن تحتفظ كل دولة تشترك فيه بكيانها وبنظام الحكم القائم فيها وسيادتها الداخلية والخارجية إلا ما اختص به الاتحاد نفسه، وعلى أن ينحصر الاتحاد في مراحله الأولى بالشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية دون سواها، وبأن تدار هذه الشؤون من قبل مجلس أعلى تنتدب كل دولة أعضاءها فيه، على أن

---

(٨٣) محمد الفرحاني، **فارس الخوري وأيام لا تنسى** (بيروت: دار الغد، ١٩٦٥)، ص ١٥٧.
(٨٤) العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٢١٦.
(٨٥) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

تكون أصوات هذه الدول متساوية والرئاسة بينهم بالمناوبة. واعتبر أن من الممكن إقامة الاتحاد بين البلدان العربية جميعها وإذا تعذر فيقام بين سوريا والعراق»[٨٦].

وبعد تقديم فارس الخوري استقالة وزارته في السابع من شباط/ فبراير ١٩٥٥ كلف الرئيس هاشم الأتاسي صبري العسلي زعيم الحزب الوطني بتشكيل حكومة جديدة، وتمكن العسلي من تشكيلها في الرابع عشر من شباط/ فبراير ١٩٥٥ وكانت حكومة ائتلافية ضمت أربعة أعضاء من الكتلة الديمقراطية وثلاثة من الحزب الوطني وعضواً مستقلاً واحداً وعضواً آخر من حزب البعث العربي الاشتراكي. وقد عقّب السفير البريطاني في دمشق السير جون غاردنر في تقرير بعث به إلى وزارة الخارجية في لندن يوم ٩ شباط/ فبراير ١٩٥٥ على استقالة الحكومة السابقة واعتبر أن أحد أسباب سقوطها هو معارضة خالد العظم زعيم الكتلة الديمقراطية، وأكرم الحوراني أحد قادة حزب البعث، لسياسة الخوري القريبة للعراق، هذا بالإضافة إلى المنافسات الشخصية بين القادة. ثم قال السفير بتقريره المطول ان القوة المحركة لتشكيل حكومة العسلي، كانت إلى حد كبير الطموح الشخصي لرجلين هما صبري العسلي، رئيس الوزراء الحالي والمدعوم مالياً من العراق، ووزير الخارجية خالد العظم، المعروف بثقافته الفرنسية والذي يطمح إلى تولي الرئاسة عند إجراء الانتخابات المزمع إجراؤها في آب/ أغسطس ١٩٥٥. ويبدو من سياق البرقية التي بعث بها السفير البريطاني في بغداد يوم ٢٤ شباط/ فبراير من العام نفسه أن رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد كان يخشى من وقوع انقلاب عسكري في سوريا من أجل إقامة حكومة معارضة لسياسة نوري إزاء حلف بغداد. إذ قال السفير: «بعث إليّ نوري السعيد برسالة مفادها أن الحكومة العراقية تتلقى تقارير مزعجة من دمشق تقول إن خالد العظم يعد لانقلاب عسكري بدعم من ضباط الجيش وسيكون الهدف تأمين حكومة معارضة للحلف التركي ـ العراقي. واعتقاده هو أن الفرنسيين هم المحرضون»[٨٧]. ويضيف التقرير أن نوري السعيد طلب تدخل البريطانيين والأمريكيين لمنع وقوع انقلاب بزعامة خالد العظم.

وبعد تشكيل صبري العسلي لحكومته بلغت الخلافات أوجها داخل البرلمان السوري. ففي الجلسة التي عقدت في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٥ لمنح الثقة لحكومة العسلي، ألقى النائب فيصل العسلي خطاباً مطولاً كشف فيه القناع عن موقف فارس الخوري وفيضي الأتاسي في اجتماعات مجلس الجامعة العربية بالقاهرة. وقال: «إنهما عملا وفقاً لخطة مرسومة تهدف إلى إمرار الحلف العراقي ـ التركي بسلام، ثم تنضم سوريا ولبنان إليه». وقد رد عليه فيضي الأتاسي بخطاب أطول ذكر فيه أن مصر أرادت إنشاء حلف عربي جديد تقصي العراق عنه وأن موقف مندوبي سوريا كان يرمي إلى جمع الكلمة وعدم التفرقة. وعقّب على أقواله النائب

---

(٨٦) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، القسم الخاص، المجموعة ـ أعلام ـ حسن الحكيم، الوثيقة رقم ٦/٦.

(٨٧) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٥/ ٢/ ١٩٨٦.

خليل الكلاس من الحزب الاشتراكي فأيد ما جاء به فيصل العسلي. ولم ينهض أحد من حزب الشعب للدفاع عن زميلهم فيضي الأتاسي، وذلك وفقاً لخطة عدم التظاهر بتأييد العراق في إنشاء حلف بغداد[٨٨].

وكان صبري العسلي قد حدد سياسة حكومته في بيانه الوزاري الذي ألقاه أمام البرلمان في ٢٢ شباط/ فبراير، وقد أكد فيه مساندة سوريا للأقطار العربية التي لم تستكمل بعد استقلالها وأكد «الحفاظ على الاستقلال السوري والنظام الجمهوري، والالتزام بقرارات الجامعة العربية وميثاقها»[٨٩].

ويؤكد تقرير بريطاني أن خالد العظم معروف بسياسته المعادية للبريطانيين ومعارضته لاتحاد سوريا والعراق، فعندما أراد العظم وزير الخارجية حضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو كانت لديه رغبة لزيارة بريطانيا، إلا أن عدداً من المسؤولين البريطانيين أرادوا عدم استقباله في لندن رسمياً بسبب عدائه لبريطانيا والعراق، واعتبروا أن «هذا الاستقبال قد يؤدي إلى انزعاج الحكومة العراقية»[٩٠].

وكان لبيان وزير الخارجية خالد العظم في البرلمان في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٥ صدى في الأوساط العراقية، ففي حين استقبلته الأوساط الشعبية المعارضة لسياسة نوري السعيد بالاستحسان والتأييد، باعتباره جاء معارضاً للأحلاف، اعتبرته الأوساط الرسمية معادياً، فعقد اجتماع في وزارة الخارجية العراقية برئاسة وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان درس فيه المجتمعون النقاط الواردة فيه، واعتبروه إرباكاً للسياسة العراقية[٩١].

أراد شكري القوتلي قبل إجراء الانتخابات الرئاسية أن يظهر وكأنه حريص على العلاقات العربية، ورأى أن من الأفضل لسوريا بناء علاقات جيدة مع جميع الأقطار العربية من دون استثناء. فقبل ثمانية أيام من إجراء الانتخابات في الثامن عشر من آب/ أغسطس ١٩٥٥ ألقى كلمة في فندق سميراميس بدمشق، حضرها المئات من رجال البلاد، وكبار رجال الدولة، وأعضاء البرلمان، وممثلي الأحزاب السياسية. وقد حدد في هذه الكلمة مسار السياسة السورية بقوله: «أما سياستنا العربية التي هي قاعدة سياستنا الخارجية، فهي تقوم على التعاون مع كل قطر عربي بدون تفريق ولا تمييز. إننا نريد الخير للجميع، الخير الشامل الدائم، ونود أن لا يقتصر التضامن العربي على الشؤون الخارجية بل يتجاوزها إلى التعاون في بحث الأمور المشتركة بروح المصلحة العامة، وحينئذ تجتمع الشعوب العربية في عصبة قوية

---

(٨٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٨٩) محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثالثة عشرة، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٥، ص ٨٠٩.

(٩٠) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٩/ ٢/ ١٩٨٦.

(٩١) لمزيد من التفاصيل، انظر: وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف العراق، العلاقات مع سوريا، المسلسل رقم (٣٠)، تقرير المفوضية السورية في بغداد، رقم ٨٣/ ٢٠، تاريخ ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٥.

وتتعاون بصدق وجد. . . وهكذا تمضي الأمة العربية نحو تحقيق أهدافها في وحدة شاملة كاملة»[٩٢].

لكن الحكومة العراقية لم تكن تثق بالقوتلي لمعرفتها بمعارضته لاتحاد البلدين، لذا بقيت تتخوف من إعادته إلى سدة الرئاسة. وتدل برقية من السفير البريطاني ريتشارد بيمونت (Richard Beaumont) في بغداد بتاريخ ١٢ آب/ أغسطس ١٩٥٥ على وجود تلك المخاوف لدى الحكومة العراقية وعلى اهتمامها بالتأثير في نتائج انتخابات الرئاسة. فقد أوفدت الحكومة العراقية الدكتور فاضل الجمالي إلى بيروت للاتصال بعدد من السياسيين السوريين للتعرف على مجريات الانتخابات، وأثناء وجوده في بيروت أجرى اتصالاً بالسفير البريطاني لمعرفة موقف حكومته في حال وقوع انقلاب عسكري في سوريا، وهل ستعترف بحكومة تأتي إلى الحكم عن طريق الانقلاب، وكذلك إذا هاجمت إسرائيل سوريا مستغلة أوضاعها الداخلية. وقبل يومين فقط من انتخابات الرئاسة في سوريا دار في بغداد حديث بين السفير البريطاني ووزير الخارجية العراقي يدل على أن الحكومة العراقية كانت تدعم أحد المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، وهو لطفي الحفار الذي دعمته مالياً، إلا أنه عاد وانسحب من الانتخابات لصالح القوتلي، مما أغضب الحكومة العراقية. وجاءت النتيجة فوز القوتلي وتشكيل حكومة جديدة برئاسة سعيد الغزي الذي ألقى بيان وزارته أمام البرلمان في ٢١ أيلول/ سبتمبر، أكد فيه استعداد سوريا للعمل من أجل تحرير البلاد ووحدتها، كما طالب بالحفاظ على مرور النفط العراقي عبر أراضيها[٩٣].

وأمام إعادة انتخاب القوتلي للرئاسة لم يكن هناك من مناص أمام الحكومة العراقية إلا التظاهر بعدم معاداتها للقوتلي، فألفت وفداً رسمياً من جميل المدفعي رئيس مجلس الأعيان وعبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب، والعين عبد الهادي الجلبي، وسفير العراق في لبنان جميل عبد الوهاب، قدّم تهاني الحكومة العراقية إلى الرئيس الجديد، كما تبودلت برقيات التهاني بين الملك فيصل الثاني والرئيس القوتلي[٩٤].

وبعد أداء اليمين الدستورية أمام البرلمان السوري أكد القوتلي إخلاصه للنظام الجمهوري في السر والعلن، وحماية استقلال سوريا. وفي خطاب له في حلب في الفترة نفسها أكد أن العروبة هي نقطة الارتكاز والانطلاق إلى العمل العربي الأوسع، وأن سوريا «تأبى جعل الأمة العربية غير آمنة، وستعمل سياسة متوازنة إزاء الأقطار العربية

---

(٩٢) شكري القوتلي، مجموعة خطب الرئيس شكري القوتلي خلال عامين من رئاسته، أيلول ١٩٥٥ إلى أيلول ١٩٥٧ (دمشق: [د. ن.]، ١٩٥٧)، ص ٨ ـ ٩.

(٩٣) لمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ١/ ٢/ ١٩٨٦، ومحاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الحادية والثلاثون، في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥.

(٩٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٩، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

كافة»[٩٥]. وعن علاقة سوريا بالعراق أعرب القوتلي عن أسفه للعلاقات السيئة في تلك الفترة، بين سوريا والعراق، وقال: «إن السوريين يرغبون في إقامة علاقات طيبة مع العراق وأفضل وسيلة متاحة هي عقد اتفاقيات اقتصادية». وبناء على رغبة القوتلي فاتح رئيس الوزراء السوري وزير العراق المفوض في البدء بمفاوضات اقتصادية بين البلدين ورفع درجة التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السفارة، إلا أن الحكومة العراقية رفضت هذه الاقتراحات[٩٦].

لقد اكتسب الاندفاع نحو اليسار الذي بدأ في خريف عام ١٩٥٤ زخماً في نهاية عام ١٩٥٥، وأصبح البعثيون والشيوعيون أكثر الأحزاب تنظيماً في البلاد. وكان الحزبان كلاهما يتبعان السياسة ذاتها، ويتعاونان أحياناً ضمن إطارها، وهذه السياسة هي تشويه سمعة الزعامة المحافظة التقليدية ونزع الثقة بها. وإن تردي العناصر المحافظة وانهيار أوضاعها منحا الشيوعيين سنداً جديداً، لأن زعماء الحكومة الائتلافية والجماعات الأخرى المنبثقة طلبت التأييد حيثما تستطيع أن تجده. وهكذا غدا خالد بكداش شخصاً منشوداً في أوساط مجلس النواب، إلا أن حزب البعث هو الذي حقق أعظم تقدم. ومع أن الشيوعيين تولوا بعض المناصب الحكومية العامة، فقد احتل البعثيون المراكز المهمة في الجيش وانتشروا في الجهاز الحكومي كله، ولا سيما مكاتب الدعاية الحكومية وفي الصحافة السورية، كما كان كثير منهم معلمين ومدرسين في أنحاء البلاد جميعها. وهذا ما مكنهم من تحريض الطلاب وإثارتهم، وقد أحجم معظم الموظفين الحكوميين المحافظين عن مخاصمة اليساريين، وأصبح أعداء اليسار في مجلس النواب، رغم أنهم الأكثرية، يخشون معارضة البعث الذي يستطيع إثارة الجماهير والشارع، وحتى الجيش، لتنفيذ سياساته اليسارية. يضاف إلى ذلك أن النفوذ الأجنبي أبقى الوضع في هيجان دائم، فالمصريون كانوا يحاولون تمتين نفوذهم وجر سوريا نهائياً إلى المعسكر السعودي ـ المصري، في حين حاولت السعودية مقاومة النفوذ الهاشمي المنبعث من العراق والأردن. وكان الفرنسيون يحاربون أنواع النفوذ جميعها، ومنها النفوذان البريطاني والأمريكي، وآزرت الكتلة الشيوعية الشيوعيين السوريين وكانت تبني في الوقت ذاته سمعة جيدة لها، وتحط من اسم الغرب وسمعته.

والتوجهات هذه لا بد من أن تجد لها صدى في أوساط الجيش السوري، فرئيس الأركان السوري اعتبر أن حالة التوتر القائمة بين سوريا والعراق تحول دون تحقيق الوحدة العربية، وحمّل نوري السعيد المسؤولية، فقد اعتبره «موجوداً في السلطة أو تحتها، وأن أفكاره غامضة وآراءه غير واقعية وتتعارض مع فكرة الوحدة العربية»[٩٧].

---

(٩٥) القوتلي، مجموعة خطب الرئيس شكري القوتلي خلال عامين من رئاسته، أيلول ١٩٥٥ إلى أيلول ١٩٥٧، ص ١٢.

(٩٦) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ١٠/٢/١٩٨٦.

(٩٧) المصدر نفسه، ومحاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الحادية والثلاثون، في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥.

ومنذ عام ١٩٥٦ أخذ التباعد يزداد بين سوريا العراق، فقد أخذت تعصف بسوريا التيارات السياسية والأهواء الشخصية حتى أصبحت منبراً عالياً للحملات المعادية للعراق. ويذكر فاضل الجمالي أن أحد السياسيين يرى أن إمكانية تحقيق الوحدة أصبحت في تلك المرحلة ضعيفة بسبب ازدياد تثبيت الكيان في سوريا وسمعتها الدولية التي جعلتها تتبع سياسة تقوم على التعاون التام مع جميع البلدان العربية، عكس فترة الأربعينيات حيث «كانت الفرصة مهيأة بشكل أكبر لتحقيق الوحدة، وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي الذي عانت منه سوريا»[٩٨]. ويؤكد هذا التوجه اندفاع العديد من النواب السوريين للعمل من أجل الوحدة العربية الشاملة لا وحدة سوريا والعراق وحسب. فقد تقدم نائب حماة خليل الكلاس، ومحمد معروف الدواليبي نائب حلب، باقتراح أن يقوم النواب بأداء القسم للعمل من أجل الوحدة، وهذا ما يجعل كل نائب ملزماً دستورياً بالعمل للوحدة العربية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف رأى النائبان أن يوضع في النظام الداخلي نص تلتزم به لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي، ورصد مبلغ لا يقل عن نصف مليون ليرة سورية للتحرك باتجاه الأقطار العربية[٩٩]. وطالب نائب حلب، إحسان الجابري، بضرورة أن يقرر المجلس الطلب من رئيس الجمهورية والحكومة تبني الدعوة بصورة رسمية إلى إقامة اتحاد عسكري سياسي واقتصادي بين جميع دول الجامعة، تقوم عليه أجهزة اتحادية تنفيذية وتشريعية كمرحلة أولى للوحدة، وبذل المساعي اللازمة لتحقيق هذا، كتأليف لجنة خاصة من النواب لدراسة الخطط والخطوات الممكنة لتحقيق هذا الاتحاد والقيام بالاتصال بجميع أقطار جامعة الدول العربية[١٠٠]. ودعا عدد من النواب إلى أن لا يقصر عمل اللجنة على تأمين الوحدة مع مصر أو السعودية فحسب، بل الاستمرار بالعمل لتأمين إدخال الجميع. لكن هذا الاتجاه وجد معارضة من بعض النواب، ففي حين رأى خالد بكداش أن تشكيل اللجنة أو رفضها متروك إلى المجلس، رأى النائب أحمد الحاج حسين أنه اقتراح خطير لأن هناك تفاوتاً في مواقف بعض الدول، وكان يقصد بذلك العراق. إذ قال هناك بعض الأنظمة نختلف معها في شكل نظام الحكم وموقفها من الأحلاف[١٠١].

وفي ما يتعلق بالتحرك نحو العراق قام وفد نيابي سوري بزيارة إلى بغداد في

---

(٩٨) خليل كنه، العراق: أمسه وغده (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص ٢٣١.

(٩٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثالثة، الجلسة الثالثة، في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، ص ١٣٤.

(١٠٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الرابعة، الجلسة السادسة عشرة، في ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٦، ص ٣٥٧ ـ ٣٥٩.

(١٠١) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة السابعة عشرة، في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٥٦، ص ٤٠١ ـ ٤٠٥.

٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٥٦، في حين انضم إليهم في ما بعد أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في المجلس، ومن ضمنهم أكرم الحوراني، الذي كتب السفير البريطاني في دمشق في تقريره إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس، أن موقفه أصبح أفضل في الآونة الأخيرة تجاه العراق، وقد يمكن التأثير فيه إلى حد كبير. كما دعت الحكومة العراقية عشرة صحافيين سوريين لزيارة العراق. وعند عودة الوفد البرلماني السوري إلى دمشق بعث السفير ببرقية إلى الخارجية البريطانية يذكر فيها أن أعضاء عديدين من الوفد البرلماني الذي زار العراق خرجوا بانطباع جيد، حيث اعجبوا بالجيش العراقي، وبدلائل الثروة الواضحة في العراق... (١٠٢).

وعند وصول الوفد إلى بغداد قام بزيارة مجلس النواب العراقي. وألقى رئيس الوفد إحسان الجابري كلمة قال فيها: «إن هذا الاجتماع هو مظهر لواقع قومي تأخر تحقيقه تحت وطأة ظروف غير مؤاتية لا بد أن تنجلي ويعود التاريخ إلى مجراه الطبيعي». وأكد على الخطر الصهيوني، وأضاف: «إننا نتطلع إلى اليوم الذي تقر فيه أعيننا بمشاهدة نواب مصر والعراق وسوريا والأردن، وبقية البلاد العربية يجتمعون تحت قبة مجلس واحد تضمهم دولة واحدة»(١٠٣). وفي الاتجاه نفسه دعا شكري القوتلي في احتفال البلاد بعيد الجلاء في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٥٦ إلى الوحدة العربية باعتبارها هدفاً محفوراً في ضمير كل مواطن سوري، واعتبر أن سوريا مفتوحة أمام أي اقتراح وحدوي أصيل باعتباره «هدفاً أسمى للشعب السوري»(١٠٤).

وعندما درست لجنة الشؤون الخارجية قضية إعفاء الرعايا العرب الأردنيين من جوازات السفر لدخولهم سوريا، طالب النائب فرزت المملوك بأن يشمل هذا القانون رعايا دول الجامعة العربية بما فيها العراق. وقد أيده النائبان أكرم الحوراني وعبد الرؤوف أبو طوق. وتمت في النهاية الموافقة على هذا الاقتراح على شرط أن تتعامل الدول الأخرى مع سوريا بالمثل(١٠٥).

ومنذ تشكيل صبري العسلي لوزارته في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٦ خلفاً لوزارة سعيد الغزي، وقبل أن يدلي العسلي ببيانه الوزاري في البرلمان حدث خلاف بين الوزراء البعثيين من

---

(١٠٢) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٢٣/ ٢/ ١٩٨٧.

(١٠٣) الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ١٠، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٠٤) القوتلي، **مجموعة خطب الرئيس شكري القوتلي خلال عامين من رئاسته، أيلول ١٩٥٥ إلى أيلول ١٩٥٧**، ص ٥٤.

(١٠٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الرابعة، الجلسة السابعة، ٤ تموز/ يوليو ١٩٥٦، ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

جهة، ووزراء الحزب الوطني وحزب الشعب من جهة أخرى، حول مسألة ذِكر العسلي الاتحاد بين سوريا ومصر. فالوزراء الوطنيون والشعبيون طالبوا بأن تشمل البلدان العربية جميعها، في حين أراد البعثيون بياناً خاصاً يوصي بوحدة مبكرة. وبعد أن هدد وزراء الحزبين بالاستقالة، تم الاتفاق بإعلان العسلي أن «الوزارة ستعمل لتحقق الاتحاد مع مصر والأردن والدول العربية المتحررة الأخرى»(١٠٦). وحتى هذا النص يستبعد العراق بسبب ارتباطه بحلف بغداد.

كما شهدت سوريا تحولاً كبيراً في سياستها إزاء الابتعاد عن العراق والتقارب مع مصر مما زاد في حنق القادة العراقيين الذين وجدوا أن لا طريق لهم إلا استعمال القوة وخلق المؤامرات داخل سوريا. هذه السياسة دفعت، وبشكل أكبر، القادة السوريين إلى التقارب مع مصر، إذ أخذ العديد من القادة السياسيين وأجهزة الدعاية بالترويج للتقارب المصري ـ السوري. فقد دافع شكري القوتلي ومن على مدرج جامعة دمشق يوم ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ عن العلاقة المميزة ما بين سوريا ومصر، وخاصة في ما يتعلق بتصديهما المشترك لكل الاعتداءات والتدخلات الغربية في الشؤون العربية وخاصة شؤون مصر وسوريا(١٠٧).

وعندما ألقى صبري العسلي بيان حكومته أمام البرلمان في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ أكد أن سوريا سائرة في اتجاه إقامة اتحاد ثنائي مع مصر باعتباره خطوة نحو الوحدة الشاملة. واجتمع ممثلو الأحزاب والكتل النيابية وتدارسوا أوضاع البلاد الداخلية والخارجية، فرأوا أن الواجب القومي والمصلحة الوطنية تفرض عليهم توسيع الاتفاق مع مصر لتقوية ميثاق الجامعة العربية «وانتهاج سياسة عربية خارجية استقلالية مستمدة من إيمان الشعب بوحدته وحريته وسيادته...»(١٠٨).

وانتقلت سوريا عام ١٩٥٧ من موقع الدفاع ضد الأطماع العراقية إلى موقع مساندة حركة التحرر في العراق، فيقول الدكتور فاضل حسين إن السياسي العراقي المعروف حسين جميل أبلغه في تموز/ يوليو ١٩٥٧ أنه حين كان ينوي السفر إلى سوريا ولبنان لحضور اجتماع المكتب الدائم لمؤتمر الخريجين اتصل به رشيد مطلق مرسلاً من عبد الكريم قاسم، وطلب إليه الاتصال بعبد الحميد السراج (رئيس المكتب الثاني في الجيش السوري). وتم بعد ذلك لقاء بين السراج وحسين جميل، حيث طلب الثاني من الأول عدم سحب القوات

(١٠٦) توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٣٢٣.

(١٠٧) القوتلي، مجموعة خطب الرئيس شكري القوتلي خلال عامين من رئاسته، أيلول ١٩٥٥ إلى أيلول ١٩٥٧، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(١٠٨) محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدورة الاستثنائية الخامسة، الجلسة الأولى، في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، ص ٦.

السورية المرابطة في الأردن، إلا أن القوات السورية كانت قد انسحبت فعلاً قبل قيام هذا اللقاء[١٠٩].

وأثناء لقاء مع وفد من كليتي العلوم والآداب في بغداد كان يقوم بزيارة سوريا أواخر عام ١٩٥٧، أكد صلاح البيطار وزير الخارجية السورية، للوفد، حرص سوريا على تمتين علاقاتها مع مصر وقال: «نرجو أن تنقلوا عند عودتكم للشبيبة العربية في العراق تعلق سوريا الكامل بشعب واحد وهو الموجود في سوريا والعراق، وأن نعمل نحن وإياكم على كسر الجدران القائمة وفتح الأبواب بين القطرين. . .»[١١٠].

وفي نهاية عام ١٩٥٧ كانت سوريا الحليف الفعال للسياسة المصرية، وصارت محكاً لنجاح السياسة المصرية أو فشلها. ويعتبر عام ١٩٥٧ بمثابة القمة لفعالية الدور السوري في منطقة القلب العربي، إذ بلغت الضغوط الخارجية والداخلية حداً فاق كل الإمكانات السورية اللازمة لتحقيق الاستقرار السياسي الداخلي. فمن ناحية ازدادت محاولات الغرب والعراق لتدبير انقلابات عسكرية، وتضاعف النفوذ السوفياتي فيها، وألقت القيادة المصرية بكل ثقلها وراء القيادات القومية الوطنية، واجتاح سوريا شعور بأنها تتحمل مسؤولية تحقيق مهمة تاريخية للأمة العربية، وأن مصر أداة تنفيذ هذه المهمة. فقد تضيع الفرصة لتحقيق الوحدة العربية، وأنه لا بد من تكثيف الضغوط على الحكومة المصرية لتجسيد الثورة القومية في وحدة دستورية تبدأ مع سوريا. ويقول جورج كيرك (George Kirk): «كلما بدا التردد واضحاً في القيادة المصرية خوفاً من هذه القفزة الكبرى ازدادت ضغوط القيادات السورية التي كانت تعاني هي نفسها ضغوطاً انقلابية لمصلحة الغرب، وحين تم اكتشاف الخطة الأمريكية لتدبير غزو تركيا للأرض السورية تحققت للقيادات الفرصة، ولم يعد أمام مصر سوى الأخذ بالحل الذي تطرحه هذه القيادات»[١١١]. وبعد مشاورات مطولة بين قادة القطرين أعلن عن قيام الجمهورية العربية المتحدة في الثاني والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٨. وبقيام هذه الوحدة بدأت سوريا مرحلة جديدة، إحدى سماتها الرئيسية دعم الحركات التحررية في البلدان العربية.

وبدأت الجمهورية العربية المتحدة ترصد أحداث العراق بدقة، وقد تم الاطلاع على وجود تنظيم للضباط الأحرار في العراق. وكان الرئيس جمال عبد الناصر يتلقى معلوماته عن أحداث العراق من عبد الحميد السراج، وزير الداخلية في الإقليم السوري لدولة الوحدة. وقد أبلغ السراج الرئيس جمال عبد الناصر عن خطة الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف لقلب نظام الحكم في بغداد. وأنهما، أي الضابطين، كانا أثناء

(١٠٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسين، **سقوط النظام الملكي في العراق**، ص ٥٩ ـ ٦٠.
(١١٠) **الإنشاء**، ١/ ١/ ١٩٥٨.
(١١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: George Kirk, «The Syrian Crisis of 1957: Facts and Fiction,» *International Affairs*, vol. 76, no. 1 (January 1960), pp. 58-61.

لقائهما مع السراج قد أرادا معرفة موقف الجمهورية العربية المتحدة في حال القيام بثورة على النظام الملكي، وقد أكد الرئيس استعداد الجمهورية العربية المتحدة للوقوف إلى جانب شعب العراق في تحرير بلاده من الاستعمار والتعاون معه. وقد تم بالفعل توجيه ضربة عسكرية أدت إلى سقوط النظام الملكي في العراق ووضع حد للطروحات العراقية في ما يتعلق بسوريا أو الجمهورية العربية المتحدة(١١٢).

ويقول معروف الدواليبي في تصريح له في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٥٨ لجريدة المنار البيروتية إنه استطاع ترتيب لقاء بين ضابطين عراقيين والسفير السوفياتي بدمشق، وقد أكد الأخير «تأييد الاتحاد السوفياتي لأي خطوة تعمل على تحرير العراق»(١١٣).

اتسمت الاتجاهات السياسية في سوريا بوجود تيارين أحدهما يدعو إلى وحدة سوريا والعراق، والثاني يقول بالوحدة المصرية ـ السورية، وقد حددت سياسات الحكومة العراقية إزاء سوريا الكثير من الاتجاهات. فمن خلال سياساتها التي اتسمت بالتآمر والعدوانية، جعلت حتى أنصار العراق يبتعدون عن الدفاع عنه وعن سياسته، مما جعلهم في وضع ضعيف لا يستطيعون مقاومة التيار الوحدوي الجارف الذي أخذ يدعو إلى إقامة وحدة عربية تقوم على الاعتماد على الذات العربية وبعيداً عن أي ارتباطات مع الدول الاستعمارية.

سوريا وحلف بغداد

أظهرت معركة حلف بغداد وضع سوريا كنقطة تحول في مصير الحلف لأنها كانت مركز التنافس بين البلدان العربية، فقد كانت هدفاً متكرراً من جانب الهاشميين في الوقت الذي كانت فيه السعودية ومصر تمنعان تأثيره. فالسعودية على عداء تقليدي مع الهاشميين، ومصر تعارض الاتحاد السوري ـ العراقي، لأن ظهوره ـ بحسب اعتقاد الحكومة المصرية ـ يعني ظهور قوة عربية أخرى لم تتحرر من الاستعمار إلا حديثاً، وهذا ليس في صالح الأمة العربية، ويتعارض مع مبادئها القومية التي بدأت تبرز في المنطقة بعد منتصف الخمسينيات.

ولهذا السبب فقد استقطبت سوريا النشاط السياسي للدول العظمى والعراق وتعرضت لضغط شديد من قبل دول الحلف لحملها على الدخول فيه. إذ أدركت هذه الدول أن فشله ونجاحه يتوقفان إلى حد كبير على موقف سوريا منه، ففي حال رفض سوريا للحلف فإن ذلك يؤدي إلى تجميده وعزل العراق باعتباره القطر العربي الوحيد فيه، وفي حال انضمام سوريا يصبح متيسراً انضمام الأردن ولبنان، ويتحقق الهدف الرئيسي من الحلف،

---

(١١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة، ٣ ج (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠)، ج ١: سنوات الغليان، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(١١٣) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، سلسلة دراسات؛ ١٨٤ (بغداد: دار الرشيد، ١٩٧٠)، ص ١٧٢.

وهو تشكيل طوق جديد يدعم طوق تركيا وإيران وباكستان المقام عند الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي.

وكانت سوريا طيلة أشهر في حاجة ماسة إلى حكومة قائمة على دعم شعبي، إذ إن إطاحة الشيشكلي فرضت عدداً من مشكلات العلاقات الخارجية بالإضافة إلى مشكلات الميدان الداخلي، ومن بين أكثرها إلحاحاً وتفجراً مسألة الاستمرار في سياسة الشيشكلي الخاصة بالعلاقات مع مصر، أو الانضمام إلى الحلف الباكستاني ـ التركي. وإن علاقات الشيشكلي بمصر بدأت تعني شيئاً غير عملي لسوريا، في حين كان الحلف الباكستاني ـ التركي يخلب لب العديد من الزعماء السوريين. وقد رحب سوريون كثيرون بالمعونة العسكرية الغربية المأمولة التي سيأتي بها الانضمام إلى الحلف ، وباتوا يعتقدون أن هذا سيقوي البلاد في وجه التهديدات الصهيونية، ويمنح الجيش في الوقت ذاته حافزاً جديداً ليصبح منظمة محترفة بحق، فتقل الإغراءات التي تدفعه للتدخل في السياسة. ورغم هذه الإغراءات وُجدت ضغوط أخرى اعتبرت أن خطوة كهذه ستضعف الجامعة العربية وتثير غيظ المصريين، لذا فإن حكومة قوية كانت هي القادرة فقط على إجراء هذا التحول الجذري في السياسة الخارجية، هذا بالإضافة إلى أن العلاقات السورية ـ العراقية كانت قد تحسنت بعد إطاحة الشيشكلي. وكانت الجهات الرسمية العراقية والسورية تأمل في تحقيق الاتحاد السوري ـ العراقي بعد فوز البرلمان الجديد، لأن مصر والسعودية قد سحبتا معارضتهما لهذا الاتحاد. ويبدو أن الولايات المتحدة لم تعد تعارض الاتحاد بعد أن حصلت على بعض التأكيدات من فاضل الجمالي خلال زيارته لأمريكا، وهذه التأكيدات تتضمن استعداد الدولة الاتحادية للحفاظ على حدود السعودية والكيان الصهيوني، لا بل إن أمريكا ازدادت حماساً للاتحاد بعد أن طرد الملك سعود البعثة الأمريكية للمساعدة الفنية، كما أن العراق حاول إقناع مصر عبر قنواته الدبلوماسية بعدم معارضة الاتحاد[١١٤].

أثناء زيارة نوري السعيد للقاهرة أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤ أكد ضرورة اشتراك سوريا في الحلف، لأن اشتراك سوريا من وجهة نظر نوري يشجع البلدان العربية الأخرى على التعاون مع تركيا. وقد رحب المسؤولون الأتراك بالموقف العراقي هذا وأملوا في إمكانية إقناع المسؤولين السوريين بتحقيق انضمام بلادهم لهذا التحالف[١١٥]. وفي يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥ غادر بغداد إلى دمشق فاضل الجمالي رئيس الوزراء السابق والوزير العراقي المفوض في سوريا عبد الجليل الراوي في محاولة منهما لتوضيح موقف العراق للمسؤولين وطمأنتهم. كما قام الجمالي بزيارة أخرى إلى دمشق، إلا أنها أدت إلى

(١١٤) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف العراق، العلاقات مع سوريا، المسلسل رقم (٢٤).
(١١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: غلمن، عراق نوري السعيد: انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨، ص ٥٥ ـ ٥٦.

إعلان رئيس وزراء سوريا بأن بلاده غير معنية بالميثاق التركي ـ العراقي المقترح. ويقول غلمن، سفير الولايات المتحدة في بغداد، إن أحد الموظفين المقربين من نوري السعيد أبلغه امتعاض الحكومة العراقية من هذا التصريح السوري. فقد كان نوري يأمل بأنه إن لم يكسب الجمالي مساندة سوريا، فعلى الأقل سيجنب سوريا التعليق ضد الميثاق. وأبدى نوري تخوفه من أن يكون الكثير من القادة العسكريين السوريين قد أصبحوا معادين للعراق[١١٦]. ومما يشجع العراقيين أن فارس الخوري رئيس وزراء سوريا كان قد صرح قبل رفضه التعاون بأن الحكومة العراقية لها مطلق الحرية في أن تفعل ما تريد. ودافع الخوري من جانبه حينما جرى البحث في ميثاق بغداد المنوي عقده عن مشروعيته السياسية بقوله: «إن الميثاق المنوي عقده موجه ضد العصابات الصهيونية»[١١٧].

وإثر توقيع الميثاق التركي ـ العراقي يوم ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ عُقد اجتماع في القاهرة يوم ٢٢ كانون الثاني/ يناير على مستوى رؤساء الوزارات تلبية لدعوة جمال عبد الناصر. وقد تألّف الوفد السوري من فارس الخوري رئيس الوزراء، وفيضي الأتاسي وزير الخارجية ونجيب الأرمنازي، بينما اعتذر العراق عن حضور الاجتماع بحجة مرض نوري السعيد. وقد أكد الخوري في اجتماع القاهرة على وجوب جعل الوحدة العربية حقيقة واقعة وقال: «إن سوريا تدعو إلى حياد العرب أيام السلم أما في حالة الحرب فعليهم أن يتبعوا ما يتفق مع مصالحهم وما ينجي قاربهم من الغرق». ورأى بوجوب البحث في الاتفاق العراقي ـ التركي، ولا بد من حضور ممثل للعراق لشرح وجهة نظر بلاده، وأكد: «بأن الحرص على الوحدة موجود في فكر كل منا، وعندما نسمع رأي العراق قد يتبين لنا بأن الخطر غير عظيم، بل قد نقتنع بأن الاتفاق بينه وبين تركيا أمر مفيد، فالعراق مرتبط أصلاً باتفاق مع بريطانيا، فماذا يضر العراق إذا ارتبط مع تركيا؟»، وقال: «إذا استمعنا إلى رأي العراق قد نصل إلى الموافقة على ما أنجزه». وأكد أن «لسوريا حدوداً طويلة مع تركيا والعراق، وهي حريصة على حسن الجوار مع البلدين». وأكد فيضي الأتاسي وزير الخارجية بأن توصيات وزراء الخارجية نصت على عدم الدخول في أحلاف، لهذا لا ترى سوريا ضرورة لذكر الميثاق العراقي ـ التركي صراحة، لأن النص كما ورد في التوصيات يعتبر كافياً[١١٨].

ويقدم الصاغ صلاح سالم وصفاً للمحادثات، فقد قال إن الوفد المصري طلب من الوفد السوري تحديد موقف بلاده بوضوح، وخاصة أن الإعلان التركي ـ العراقي يتضمن دعوة سوريا للانضمام إليه، فأكد الخوري والأتاسي بأن المسؤولين السوريين لم «يتلقوا أية

---

(١١٦) المصدر نفسه.

(١١٧) George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 3rd ed. (Ithaca, NY: Cornell University Press, [1962]), p. 306.

(١١٨) المعلم، سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

دعـوة رسميـة، كمـا رفضـوا وضـع صيغـة تـرفـض الأحـلاف، لأن مثـل هـذا القـرار يضر بالعراق»[119].

ومن أجل عدم فشل مؤتمر القاهرة، قررت الوفود العربية إرسال لجنة رباعية إلى بغداد ومقابلة نوري السعيد رئيس وزراء العراق. ويصف أحمد مختار بابان أمام مجلس النواب العراقي وصول الوفد، بأن الحكومة العراقية فوجئت بوصول الوفد، وعند بدء المحادثات برز الخلاف المصري ـ العراقي. وقد دافع العراقيون عن وجهة نظر بلادهم بخصوص الميثاق العراقي ـ التركي. ويقول بابان: «لقد وجهت أسئلة إلى معالي وزير خارجية سوريا والأعضاء الآخرين في ما إذا كان لهم أي اعتراض على الاتفاقية المزمع عقدها بين العراق وتركيا... فكان الجواب أن الخلاف ينحصر بين العراق ومصر فقط وليس مع الدول العربية جميعاً...»[120]. وبعد انتهاء بابان من إلقاء بيانه تحدث نوري السعيد وشكر الوفود العربية عدا الوفد المصري وأكد التزام العراق بالقضية العربية.

ومما سبق، يمكن القول بأن حكومة فارس الخوري لم تنضم إلى حلف بغداد، إلا أنها سهلت مهمة العراق للتوقيع عليه، وذلك عندما طرحت موقف سوريا أمام اجتماع القاهرة، كما يشير إلى وجود تنسيق سوري ـ عراقي، يسهل توقيع الحلف من قبل العراق أولاً ثم تنضم إليه سوريا وباقي الأقطار العربية.

وعندما تنبه مجلس النواب السوري إلى خطة الحكومة بصدد حلف بغداد طلبت لجنة الشؤون الخارجية من رئيس الوزراء إرسال وفد سوري إلى القاهرة للإعلان عن رفض سوريا لحلف بغداد، أو إرسال تعليمات صريحة إلى وزير الخارجية بذلك. لكنه «تأخر بالأخذ بهذا الاقتراح»[121].

وعند استئناف اجتماعات القاهرة في ٣ شباط/ فبراير اقترح الأردن إقرار توصيات وزراء الخارجية بعدم الانضمام إلى الحلف العراقي ـ التركي. فأجاب مندوب العراق بأنه ينسحب من الاجتماع إذا بحث اقتراح الأردن. أما الأتاسي وزير خارجية سوريا، فرغم الجهود المصرية التي بذلها المصريون لإقناعه بعدم مساندة الموقف العراقي، لم يوافق على الاقتراح الأردني بحجة عدم القدرة على حمل التبعات المترتبة على الموافقة وبأنه ليس له، وهو في القاهرة «أن يوافق على وضع جديد بين البلاد العربية ينقض الوضع القائم بموجب نصوص مصدق عليها دستورياً»[122].

---

(١١٩) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٢٨٤.

(١٢٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: العراق، مجلس النواب، حقائق في السياسة العربية يبحثها مجلس النواب العراقي، ص ٤١ ـ ٤٧.

(١٢١) نضـال البعـث، ١١ ج (بيروت: دار الطليعـة، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٤)، ج ٣: القطـر السـوري، ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨: من معركة حلف بغداد والعدوان الثلاثي إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة، ص ٨٦.

(١٢٢) العظم، مذكرات خالد العظم، ج ٢، ص ٣٣٧.

وقد حاول فارس الخوري الدفاع عن سياسة حكومته، إذ صرح لصحيفة الحياة أن سوريا في جميع النصوص التي اختلف عليها في اجتماعات الجامعة العربية كانت تقف ضد الأحلاف، وإن قول الصحف بتأييد سوريا للعراق ليس صحيحاً[(١٢٣)].

وقد أدى موقف حكومة فارس الخوري وسيطرة حزب الشعب على سياسة حكومته العربية إلى تذمر كبار ضباط الجيش، وتحرك السياسيين بهدف تشكيل وزارة جديدة، وساهم في ذلك النشاط محمود رياض السفير المصري الجديد في سوريا، حيث نقل إلى بعض الأوساط استياء الرئيس جمال عبد الناصر من موقف الحكومة السورية. وبعد نضوج المشاورات السياسية التي رشحت صبري العسلي لرئاسة الحكومة اجتمعت قيادة الحزب الوطني وقررت سحب أعضائها من الحكومة، فاستقالت وزارة فارس الخوري[(١٢٤)]، فربحت مصر جولة حاسمة وسريعة بتشكيل حكومة جديدة برئاسة العسلي بتاريخ ١٣ شباط/ فبراير ١٩٥٥.

وعندما ألقى صبري العسلي رئيس الوزراء بيانه الوزاري أمام البرلمان السوري في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٥ حدد فيه اتجاهات حكومته في المجال العربي، حيث أكد: «ان حكومتنا تتفق مع توصيات مؤتمر رؤساء الحكومات العربية الذي عقد مؤخراً بالقاهرة بعدم إقرار أحلاف وبعدم الانضمام إلى الحلف العراقي ـ التركي المزمع عقده. . . وهي لذلك ستبذل جميع الجهود لجعل هذه الخطة طابعاً أساسياً للسياسة التي تنتهجها الدول العربية جمعاء، كما أننا نرى أن تتخذ التدابير اللازمة لجعل ميثاق الدفاع العربي المشترك أكثر فعالية لصد كل عدوان يقع على البلاد العربية»[(١٢٥)].

وفي داخل مجلس النواب السوري برز اتجاه معارض للأحلاف. فقد وجهت اتهامات إلى حكومة فارس الخوري بأنها كانت تعمل للانضمام إلى الحلف، كما قال النائب عبد اللطيف اليونس. ورأى النائب متعب الشعلان أن العراق خطا خطوات كادت تودي بالعرب وتطيح كيانهم، وهاجم نوري السعيد وسياساته. واعتبر النائبان غالب العياشي ومحمد المبارك أن الحلف يشكل إضعافاً لهدف الوحدة العربية. أما النائب خالد بكداش، زعيم الحزب الشيوعي السوري، فقد هاجم حكام العراق ومؤيدي سياسة نوري السعيد من السوريين، واعتبر الحلف موجهاً ضد الاتحاد السوفياتي، في حين رأى النائب فرزت المملوك أن الهجوم على العراق والحلف سابق لأوانه، ويجب الاطلاع على نصوصه ليتم الحكم عليه «لذلك يكون الغرض منه التهجم على العراق الشقيق والمداخلة في شؤونه الأمر الذي لا

(١٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحياة، ١٠/ ٢/ ١٩٥٥.

(١٢٤) المعلم، سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة، ص ١٨١.

(١٢٥) محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثالثة عشرة، ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٥، ص ٨٠٩.

أوافق الوزارة عليه، بل أرى في ذلك تحيزاً وتأييداً لمصر التي حملت على العراق بسببه لأنها لم تسبقه إلى هذا التحالف». أما صلاح البيطار فقد اعتبر أن أحد أهداف الحلف بناء الكيان الإسرائيلي، وضرب الحركات الشعبية في البلدان العربية(١٢٦).

وقام الطلاب بمظاهرات في دمشق وحلب ندد المتظاهرون خلالها بالأحلاف، مما أدى إلى حدوث أضرار في الأرواح والممتلكات(١٢٧). وقد كتبت صحيفة لوموند الفرنسية مقالاً افتتاحياً في عددها الصادر في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٥ وصفت فيه الوضع العربي الذي سببه عقد حلف بغداد. فقد قامت مصر تدافع عن مركزها الزعامي، ولكي تضع موضع التنفيذ مشروع الضمان الجماعي العربي بين البلدان العربية، في حين رأت الصحيفة أن الجانب العسكري سيكون في صالح العراق. أما سوريا فقد رأى كاتب المقال أنها «تشكل آخر حصن في جهاز الحياد العربي، مما سيجعلها عرضة للمؤامرات الغربية والعراقية»(١٢٨).

إلا أن العراق لم يفقد الأمل بإمكانية انضمام سوريا للحلف، فقام فاضل الجمالي بزيارة إلى دمشق صرح في أثرها أن وجهة نظر العراق وجدت لها مؤيدين في سوريا، وأكد أن العراق بيَّـن وجهة نظره بالحلف للمسؤولين السوريين، واستهجن الهجمات الصحفية السورية التي رافقت زيارته لدمشق(١٢٩).

وفي ١٦ آذار/ مارس صدر بيان مشترك سوري ـ عراقي حول زيارة وفد سوري إلى بغداد، إذ اطّلع الجانب السوري على وجهة النظر العراقية، ووعد بعرضها على الحكومة السورية لتتخذ ما تراه مناسباً لإقامة التفاهم بين البلدان العربية(١٣٠).

ويبدو أن الاعتقاد السائد في بغداد هو أن الآراء التي تقدم بها الجانب العراقي قد أدت إلى تعديل في موقف سوريا من الاتفاق العراقي ـ التركي. وتعتقد بغداد كذلك أن الوفد السوري هو الآن أقل معارضة للاتفاق مما كان لدى وصوله إلى بغداد. ويأتي الاعتقاد العراقي هذا بناءً على حديث مصادر عربية عن تأجيل مؤتمر رؤساء وزراء مصر وسوريا والسعودية الذي كان مقرراً عقده في هذه الفترة. وفي ما بعد أعلن عن اجتماع بين صلاح سالم وأحمد الشقيري، الأمين العام المساعد للجامعة، وأبدى المراقبون العرب اهتماماً بهذا التأجيل لأنه سيعطي القادة العرب فسحة من الوقت لتفادي أي صدع قد تتعذر معالجته بين

---

(١٢٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة الاستثنائية الأولى، الجلسة الرابعة عشرة، ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٥، ص ٨٣٥ ـ ٨٣٦.

(١٢٧) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٩، ص ٢٥٩.

(١٢٨) *Le Monde*, 26/2/1955.

(١٢٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: القبس، ٢١/ ٢/ ١٩٥٥.

(١٣٠) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف العراق، العلاقات مع سوريا، المسلسل رقم (٢٤)، تقرير من المفوضية السورية في بغداد، رقم ٣٨٧/ ٢٠، تاريخ ١٦ آذار/ مارس ١٩٥٥.

البلدان العربية التي دب الانقسام بين صفوفها، منذ توقيع الحلف التركي ـ العراقي. وإن هذه الفترة شهدت قيام بعض الحكومات العربية بمساع للاتفاق على وسيلة لربط الحلف التركي ـ العراقي بالميثاق العربي الجديد الذي أخذت تتبناه سوريا ومصر والسعودية.

وبسبب الضغوط التركية والغربية على سوريا لحملها على الانضمام إلى الحلف عقدت لجنة الشؤون الخارجية برئاسة رئيسها إحسان الجابري عدة اجتماعات آخرها الاجتماع الذي عقدته في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٥٥ وألقى فيه وزير الخارجية خالد العظم بياناً عن سياسة سوريا العربية والخارجية حيث قال: «اتفقت جميع الأحزاب والهيئات على اختلاف مناهجها مع الحكومة بأن تقف البلاد موقفاً موحداً في وجه الضغط الذي تتعرض له سوريا اليوم، وفي مقاومة كل تدخل أجنبي يرمي إلى الحد من سيادة سوريا وحريتها في رسم سياستها. ويعلنون أن سياسة سوريا إنما تستوحى من مصلحة سوريا العليا والمصلحة العربية القومية، ولا يمكن أن تتأثر بأي ضغط خارجي»[١٣١].

وفي اليوم التالي لإلقاء هذا البيان غادر وفد سوري برئاسة خالد العظم وزير الخارجية إلى القاهرة وهو يحمل مشروع الميثاق العربي الجديد لعرضه على البلدان العربية الأخرى، ويتناول توحيد الشؤون الخارجية والعسكرية والاقتصادية. وكان الهدف إقناع مصر بالفكرة، ثم بعد ذلك يعرض على مؤتمر عربي عام. والخطوة العامة للمشروع تقوم على اعتبار أن الخطر الإسرائيلي مشترك بين جميع البلدان العربية، وقد تركت سوريا المجال لاشتراك العراق بالحلف العربي مع بقاء الضمان الجماعي العربي الموقع عام ١٩٥٠ نافذاً لتنظيم العلاقات العسكرية والاقتصادية بين العراق وبلدان المنظمة الثلاثية العربية ـ مصر، سوريا، السعودية ـ لمجابهة الخطر الإسرائيلي. وبذلك يبقى العراق ضمن المجموعة العربية مجرداً عن التزاماته الناجمة عن تحالفه مع تركيا. وقد صرح رشاد برمدا، وزير الدفاع السوري، أن مهمة الوفد السوري هي تقريب وجهات النظر بين العراق ومصر. ورغم تأييده للاتفاق المصري ـ السوري أكد أن «الحاجة تفرض أن يدعم هذا الاتفاق لتتمكن سوريا من المحافظة على حدودها وعلى علاقاتها الطيبة مع جميع الدول العربية الشقيقة ولا سيما مع مصر والعراق، إذ لا يمكن أن تتخلى عن أي من هاتين الدولتين وليس من المصلحة العربية أن تخرج مصر والعراق من المجموعة العربية»[١٣٢].

وفي مطلع نيسان/ ابريل عقد في فندق أمية بدمشق، اجتماع شعبي عربي حضره عدد من الوفود العربية ومنها العراق. وألقيت كلمة باسم الوفد العراقي نددت بالمشاريع الاستعمارية، وأعلن رئيس الوفد تأييد شعب العراق لسوريا وموقفها المعارض للأحلاف.

---

(١٣١) محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الثانية، الجلسة الثامنة، ٢٩ آذار/ مارس ١٩٥٥، ص ٣٣٤.

(١٣٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحياة، ٣١/ ٣/ ١٩٥٥.

وصدر في نهاية اللقاء بيان ندد بالحلف ومخاطره الرامية إلى جر سوريا ولبنان وضرب الحركة الوطنية العربية[١٣٣].

وبذلك أصبحت معارضة سوريا لميثاق بغداد أكثر وضوحاً بعد أن أخذ الضغط والإقناع الموجهان من محور القاهرة ـ الرياض يشتدان. وبالرغم من تصريحات المسؤولين السوريين الرافضة للحلف، إلا أن الحكومة العراقية ظلت تراقب الأحداث ولم تقف مكتوفة الأيدي، وإنما أرسلت توفيق السويدي في نيسان/ ابريل ١٩٥٥ إلى سوريا لإقناع المسؤولين فيها بالانضمام إلى الحلف، إلا أنه وجد التباعد عن الحلف واضحاً في موقفهم المعارض، لذلك اعتقد بأن ضم سوريا إلى الحلف أمر غير ممكن[١٣٤].

وأكدت جهات رسمية عربية في تلك الفترة أن رئيس الوزراء صبري العسلي ووزير خارجيته خالد العظم والمسؤولين السوريين يصرون على الاستفادة إلى أقصى حد من عودة المبادرة في السياسة العربية إلى دمشق، خاصة في هذه الظروف بالذات، التي اندفعت فيها مصر نحو القومية العربية، ويهمهم أن يحققوا مشروعاً عملياً، يؤدي إلى وحدة عربية متحررة[١٣٥].

ووفقاً لهذا التوجه استمر الرفض السوري للأحلاف، فقد ألقى وزير الخارجية خالد العظم بياناً أمام مجلس النواب وضح فيه موقف سوريا من حلف بغداد، إذ رأى أن رفض سوريا للحلف ليس قائماً على تجنب سوريا أخطار دخول الأحلاف العسكرية فحسب، بل إنه في الوقت نفسه مرتكز على أساس تمسك الحكومة السورية دائماً بضرورة السعي في طريق الوصول إلى الوحدة العربية وعدم قبول أية تسوية مع إسرائيل مهما كان نوعها[١٣٦]. واعتبر أن المشروع جاء لخلق جبهتين عربيتين.

وقد اعتبرت الجهات الرسمية العراقية بيان العظم مخالفاً للحقيقة ورأت فيه هجوماً على العراق ومفاجأة غير منتظرة، بعد أن اطلع الوفد السوري الذي قدم إلى العراق برئاسة العظم على وجهة النظر العراقية. أما الأوساط الشعبية فقد بقيت تترقب خطوات الحكومتين السورية والعراقية في ما يتعلق بالحلف ومنعكساته على البلدين[١٣٧].

---

(١٣٣) «للدفاع عن السلم،» **الطريق**، العددان ٤ ـ ٥ (نيسان/ أبريل ـ أيار/ مايو ١٩٥٥)، ص ٩٥ ـ ٩٨.

(١٣٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: العراق، وزارة الدفاع، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ٦، ص ٢٤٤٤ ـ ٢٤٥١.

(١٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: **الحياة**، ١/٦/١٩٥٥.

(١٣٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الخامسة، ٩ حزيران/يونيو ١٩٥٥، ص ١٩٦ ـ ٢٠٢.

(١٣٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف العراق، العلاقات مع سوريا، المسلسل رقم (٢٤)، تقرير من المفوضية السورية في بغداد، رقم ٣٨٧/ ٢٠، تاريخ ١٦ آذار/ مارس ١٩٥٥.

وبدأت العلاقات السورية ـ العراقية تزداد توتراً، خاصة عندما أشيع أن الشيشكلي قد وصل إلى سوريا مدعوماً من العراق. وقد أدت هذه الإشاعات إلى عقد اجتماع في بيروت بين رشيد كرامي رئيس وزراء لبنان وسعيد الغزي رئيس وزراء سوريا، وقد طلب الثاني من الأول أن تتعاون الحكومتان السورية واللبنانية في التصدي لتحركات الملحق العسكري العراقي في بيروت الذي اتهم في تلك الفترة بالتهيئة لعودة الشيشكلي إلى سوريا(١٣٨).

وفي عام ١٩٥٦ اشتدت حركة المعارضة للنظام القائم في بغداد، حيث شهدت البلاد انتفاضة عارمة عمت مدن العراق، وكان لمواقف سوريا ومصر أثرها في اندفاع شعب العراق ضد سياسة حكومته الموالية للغرب. وقد وجدت حركة الشعب العراقي صدى في الأوساط السورية، إذ دعا النائب مظهر الشربجي في البرلمان إلى مؤازرة شعب العراق بقوله: «لما كان الشعب العربي في العراق الشقيق يناضل نضالاً دامياً في سبيل حريته وضد حلف بغداد الذي يربط العراق بعجلة الاستعمار». ودعا إلى نصرة شعب العراق وتبني موقف عملي ضد سياسة حكومته(١٣٩). وقد عقدت لجنة الشؤون الخارجية في المجلس اجتماعاً يوم ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ وبحثت الاقتراح المقدم. وبعد المداولة تم تكليف رئيس مجلس النواب بإرسال البرقية التالية باسم مجلس النواب السوري إلى رئيس مجلس النواب العراقي وقد جاء فيها: «إن الشعب العربي في سوريا يقف إلى جانب الشعب العربي الشقيق في العراق مؤيداً نضاله الباسل ضد حلف بغداد، معتبراً هذا النضال حجر الأساس في بناء الوحدة العربية المتحررة... وإن مجلس النواب في سوريا لينحني بخشوع وإجلال أمام أرواح الضحايا شهداء القضية العربية الكبرى...»(١٤٠). وتحدث عدد من النواب عن نضال شعب العراق من أجل حريته. وأدان النائب خالد بكداش عمليات الاعتقال التي تمارس بحق الوطنيين العراقيين(١٤١).

على رغم جملة التطورات التي حدثت في الفترة ما بين عاميْ ١٩٥٤ و١٩٥٨ على مختلف الصُّعد في البلدان العربية، وما أحدثته الثورة المصرية من تأثير ملحوظ في الحركة الوطنية والقومية في بلدان الشرق العربي بشكل خاص، ومنها سوريا والعراق، واكتساب الفكر القومي عمقاً جديداً مع ازدياد ظواهر الصدام مع الغرب، فإن الهاشميين بقوا يتبعون الأساليب نفسها القديمة البالية التي أصبحت موضع رفض على الصُّعد السياسية

(١٣٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحياة، ٦/ ١/ ١٩٥٤.

(١٣٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة الخامسة عشرة، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، ص ٤٣٤ ـ ٤٣٦.

(١٤٠) محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة التاسعة عشرة، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، ص ٥٨٢.

(١٤١) المصدر نفسه.

والشعبية، الأمر الذي ولد احتقانات جدية في العراق كطرف في المشاريع الهاشمية والأحلاف الاستعمارية، وسياسة تقسيم الأقطار العربية إلى محاور متنافرة.

وكان في صلب إعطاء هذه الآثار مداها الأشمل الانتصار السياسي في أزمة قناة السويس، وصمود مصر وشعبها بوجه العدوان الثلاثي، إذ غيرَّ ذلك المعادلات وأدخل أفكاراً ومفاهيم جديدة، واحتلت مصر موقع المحور المركزي في السياسة العربية. ولم يعد قادة العرب يستطيعون تجاوز مصر ودورها وأبعاد سياستها، وما ثبتته في النفوس من مطامح لتأكيد الهوية العربية، والثقة بقدرات الأمة، وبكل بلد عربي تتوفر لدى قيادته السياسية إرادة الصمود وتقرير الاستقلال، والقدرة على تفكيك القيود الاستعمارية. وكانت للثورة المصرية آثارها، علاوة على ما بعثته أزمة السويس والعدوان الثلاثي من أوضاع متفاوتة بالنسبة لسوريا والعراق. فقد وجدت سوريا في مصر وسياستها قوة يمكن الاعتماد عليها عربياً في صون استقلال أي بلد عربي يفلت من فلك الاستعمار، وفي المقدمة سوريا ذاتها.

وكان من أبرز تناقضات السياسة العراقية في تلك الفترة أن رئيس الوزراء نوري السعيد الذي كان يدعو للوحدة بين العراق وسوريا، كان له دور كبير في إدخال العراق في حلف بغداد لمحاصرة سوريا، وحركة النهوض العربي، رغم معرفة نوري والساسة العراقيين بأن سوريا ترفض من الأساس سياسة الأحلاف والمعاهدات التي تكبل البلدان العربية بالقيود الاستعمارية. وأدى ذلك إلى فقدان السياسة العراقية جانباً كبيراً من صدقيتها. كما برزت المخاوف في سوريا ومصر من الأدوار التي تقوم بها بغداد. فقد سعى ساسة بغداد آنذاك لاستثمار مشاركتهم في حلف بغداد في محاولات إشراك الحلف بالضغط على سوريا، ولم يغير في هذه الحقيقة أن العراق طرح نفسه كوسيط بين الحلف وسوريا باسم السعي للتهدئة. وكان العراق في تلك الفترة يضخم ما يسميه ساسته الخوف على وحدة الأراضي السورية والعراقية، بتلميحات خاصة بالحدود بين البلدين، وبما ينافي الوقائع والحقائق، حيث إن الأراضي السورية معترف بها من الأمم المتحدة، بحيث لا يجوز لأي طرف اختراق هذه الحدود، أو السعي لتعديلها، وروج ساسة بغداد آنذاك لوجود مخاوف من قيام الاتحاد السوفياتي باحتلال أراضٍ عربية، رغم عدم وجود ما يسند هذه الدعاوى، إذ لم تكن هناك مؤشرات على أن موسكو تنتهج سياسة احتلال البلدان العربية. كما أن الاتحاد السوفياتي كان بعيداً عن الوطن العربي من الناحية الجغرافية، وكانت سياسته المعلنة هي مساندة حركة التحرر العربي لأجل الخلاص من الاستعمار.

وكل من يتتبع الاتجاهات السياسية في سوريا والعراق خلال هذه المرحلة يلاحظ الفارق الكبير بين توجهات الحكام وسياستهم ومواقف الشعب ومنطلقاته السياسية. ففي الوقت الذي كانت فيه حكومتا البلدين تتصارعان، علناً وبالسر، برز اتجاه تعاون بين الأحزاب والمنظمات المهنية بالقدر الذي كان يزداد فيه جفاء الحكومتين. فقد كانت وحدة الموقف بين الأحزاب والمنظمات في البلدين تتبلور أكثر من السابق. ولم يؤد ما سبق ذكره إلى

إزالة كل الخلافات بين الأحزاب والمنظمات في البلدين، إلا أن هذه الخلافات أصبحت طفيفة وثانوية بالمقارنة مع زيادة حدة العداء بين الحكومات في البلدين.

وخلال تلك الفترة كان للسياسة السورية مشاكلها ومعضلاتها الكثيرة، وفي المقدمة منها أن قادة البلد لم يتولوا مسؤولية إدارة البلاد والصراع من موقع مستقل. لهذا فقد توزع قرارهم السياسي بين أكثر من طرف، الأمر الذي جعل سوريا عرضة لتأثيرات متضادة ومشكلات كادت تؤدي إلى انهيار استقلال البلاد. إلا أن ذلك تغير منذ منتصف الخمسينيات بدرجة ملحوظة، حيث شهدت السياسة السورية صلابة كبيرة في معارضة الأحلاف، كما تبلورت سياستها بالنسبة للعلاقات مع مصر، بالتحالف أولاً بين البلدين، ومن ثم إقامة أول وحدة عربية، حيث أصبح البلدان كتلة واحدة يحسب حسابها على الصعد العربية والإقليمية والدولية، الأمر الذي غير في اتجاهات السياسة العراقية والغربية إزاء سوريا. فانتقل العراق بثقله الخاص، وبإسناد غربي، من الدعوة للوحدة مع سوريا إلى اتباع وسائل التآمر وأساليبه، والسعي لشراء ذمم البعض من السوريين لخدمة مآرب حكام بغداد. وعندما سعت الحكومة العراقية عام ١٩٥٦ إلى تحسين علاقاتها مع سوريا، كان الهدف من ذلك طمأنة ساسة سوريا والعمل في الخفاء في صناعة المؤامرات، وهو ما حدث بالفعل. ولم يؤد الاندفاع السوري نحو مصر إلى تغيير كبير في أسس السياسة السورية إزاء العراق، إذ كان السوريون يعلنون الدعوة للتقارب مع العراق، ولكن ليس في إطار المشاريع الهاشمية المرفوضة من قبل سوريا، بل في إطار شعار الوحدة العربية الأشمل. وكان لهذا الموقف سببان، الأول فكري واستراتيجي في الرؤية السورية للعراق ودوره، والثاني تكتيكي هدفه إرضاء التيارات السورية المؤيدة للعراق، وعدم إثارتها ضد التقارب بين سوريا ومصر.

الفصل التاسع

اتساع المؤامرات الاستعمارية وأثرها في وحدة سوريا والعراق (١٩٥٤ ـ ١٩٥٨)

أولاً: اتجاهات السياسة الاستعمارية

يكاد يكون هناك اتفاق بين معظم الباحثين المهتمين بالعلاقات العربية ـ الأمريكية، وهو أن الاهتمام الأمريكي السياسي والاستراتيجي بالوطن العربي قد جاء بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتأكيد مع اشتداد الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو، ودخول هذه الأخيرة المنطقة العربية من أوسع أبوابها بتوقيع صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر، ومن ثم تبلورت المصالح الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص. ويمكن تحديد هذه المصالح بشكل مجموعات هي أولاً: مصالح السمعة والهيبة. وفي هذا النوع من المصالح ترغب الولايات المتحدة في أن ترسخ في أذهان الأقطار العربية حقيقة كونها دولة عظمى ذات نظام سياسي واجتماعي واقتصادي متميز من غيره من أنظمة العالم، وذات قدرات كونية، بما يعنيه ذلك من قدرة على الحسم والصدقية والمكانة. وكجزء من هذه العملية، فإنها ترغب في تركيز عملية الصراع العربي ـ الصهيوني في يدها باعتبار ذلك يمثل نوعاً من الهيمنة السياسية والدبلوماسية على مقدرات المنطقة. وثانياً: مصالح استراتيجية وهي ترى المصالح التي تتعلق بتوازن القوى ببعديه العسكري والتقاني بين طرفين من الأطراف الدولية، ويأتي ضمن هذا صراعها الحاد مع القطب الآخر الاتحاد السوفياتي. وثالثاً: المصالح الكامنة في العلاقة وهي تلك المصالح ذات الصبغة المادية أو الموضوعية التي كثيراً ما تتأثر بالشروط الخاصة لطرفي العلاقة، كالمصالح السياسية والاقتصادية والديمغرافية. وفي هذا الصدد فإن «الولايات المتحدة مقتنعة بأن لديها مصلحة في تحقيق ما يسمى بالأمن الإسرائيلي، وتدعيم نفوذ الأنظمة العربية ذات العلاقة الوثيقة بواشنطن ومكانتها، مع تقليل نفوذ الأنظمة العربية الراديكالية ذات العلاقة الوثيقة مع موسكو ومكانتها. وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة ترغب في ازدهار

مصالحها الاقتصادية والتجارية في الوطن العربي، وبخاصة مع إبقاء تدفق النفط العربي رخيصاً إلى الغرب الصناعي»[١].

أما بريطانيا فقد اتخذت مصالحها في أواسط الخمسينيات شكلاً جديداً، خاصة بعد استقلال الهند وباكستان، فكان مخططو سياستها واستراتيجيتها يضعون الخطر السوفياتي في الخارج والخطر الشيوعي في الداخل في المرتبة الأولى من الأهمية بالنسبة لصيانة مصالحهم. وإلى جانب ذلك كان هناك عدد من الاعتبارات الأخرى، وبعضها لا يخلو من غرابة. فقد كان من أهم تلك الاعتبارات في نظر المحللين الاستراتيجيين ومخططي سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط الروح القومية والوعي الوطني في أقطار المنطقة. فقد كانوا يعتبرونها مصدر خطر كبير قد ينفجر يوماً ويثور على الغرب أو على الاستعمار متمثلاً في بريطانيا فيقضي على مصالحها، وهو خطر لا يقل في أهميته عن الخطر الشيوعي المزعوم. فتقول الباحثة البريطانية إليزابيث مونرو (Elizabeth Monroe): «إن الوطنيين يطالبون بما لا يستحقونه من عوائد النفط ويحاولون القيام بما لا يجيدونه، فيا لهم من أشرار خبثاء، يريدون أن يتصرفوا بثروتهم كما يشاؤون، فلا بد من التحفظ حيال شغبهم وفتنتهم لأنهما من عوامل سوء النية». وهي ترى أيضاً أن أنابيب النفط التي تمد عبر الصحارى، والأقطار التي تمر بها، ويكلف بناؤها ومدها مبالغ طائلة، معرضة للتخريب بسبب المستوى الاجتماعي لشعوب المنطقة، والخلافات التي قد تنشب بين أقطارها، ولذلك ترى: «أن تقديم المساعدة الاجتماعية لتلك الأقطار هو إحدى الوسائل التي تكفل الحفاظ على الهدوء والاستقرار فيها، وبالتالي تضمن تدفق النفط إلى الغرب»[٢].

وقد جاء في تقرير للسير ج.س. ستريندل بينيت (Strindel Bennet) رئيس القسم السياسي في مكتب الشرق الأوسط البريطاني ـ وهو تقرير على جانب كبير من الأهمية، وأهميته تكمن في ما يعرضه من موقف بريطانيا واستراتيجيتها في الشرق الأوسط في أواسط الخمسينيات، وقد أرسل إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١٣ تموز/ يوليو ١٩٥٤ ـ أن المصلحة تقضي بعقد مؤتمر لممثلي بريطانيا في الشرق الأوسط بسبب الأهمية التي لا تزال المنطقة تحتفظ بها بالنسبة لبريطانيا، وضرورة إعادة النظر في السياسة البريطانية فيها في ضوء التغييرات التي طرأت على الوضع الدولي بصورة عامة، وفي المنطقة نفسها بصورة خاصة. وقد حدد التحديات التي تواجه بريطانيا وهي «الخطر السوفياتي والقومية العربية، وكذلك التحدي الذي يأتي من حلفاء بريطانيا أنفسهم»[٣].

---

(١) Abdel-Momen Saidaly, «The United States and the October 1973 Middle East Crisis.» (Ph. D. Dissertation, Northern Illinois University, 1982), p. 204

(٢) Elizabeth Monroe, «British Interests in the Middle East,» *Middle East Journal (Washington, DC)*, vol. 2, no. 2 (April 1948), p. 146.

(٣) الباحث العربي (مركز الدراسات العربية، لندن)، العدد ٥ (تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥)، ص ١٠٣، نقلاً عن: F.O 371/110782.V1056/1, 13 July 1954

وأثناء أزمة قناة السويس أخذ الاختلاف في التخطيط الاستراتيجي بين كل من إنكلترا وفرنسا من جهة، والولايات التحدة الأمريكية من جهة أخرى، يتكشف أثناء عرض القضية على مجلس الأمن الذي اتخذ قراراً لحل الأزمة سلمياً. فقد أيدت أمريكا هذا القرار، في حين كانت باريس ولندن وتل أبيب تريد القيام بتدابير أكثر عنفاً ضد مصر. كان هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة بدا لها، بجانب ما تقدم، أن أزمة السويس لا تقف وراءها قيادة عبد الناصر وحسب، وإنما يقف وراءها الشعب العربي بأسره.
والواقع أن استراتيجية أمريكا في أزمة السويس تعتبر تحولاً ظاهراً في نظرة الولايات المتحدة إلى الشرق العربي. فلقد بدا للكثير من المهتمين السياسيين أن أمريكا بدأت تفهم حقيقة التحرر العربي ونزوع العرب للانعتاق من قيود الذل والاستعباد الغربي، الذي كانت هي نفسها قد شاركت فيه في فلسطين على أسوأ صورة. كما بدا لهم أيضاً أن هذا التفهم لا بد من أن تقيه إجراءات وخطوات جديدة لتحسين موقفها من العرب، طالما أنها برهنت في أزمة السويس على تخلصها من بعض الفرضيات الوهمية التي سادت تفكيرها لسنين طويلة إزاء هذه المنطقة[٤]. وكان هدفها من هذا الموقف كسب صداقة مصر بشكل من الأشكال، مما يؤمن للولايات المتحدة أرضاً غير معادية في هذه البقعة الاستراتيجية من الشرق الأوسط التي تسيطر على أحد الممرين المائيين إلى البحر المتوسط. فسياسة الولايات المتحدة النفطية تتضمن السيطرة المباشرة أو عن طريق دولة صديقة كمصر، على الممر البحري لناقلات النفط في طريقها من البصرة والكويت والظهران إلى البلاد الأوروبية التي تستهلك معظم النفط المستخرج في العراق والكويت والسعودية. كما تتضمن تلك السياسة «الاحتفاظ بآبار النفط الموجودة في العراق وإيران التي تشترك معها في ملكيتها، إضافة إلى ملكيتها وحدها آبار السعودية»[٥]. وأدركت الولايات المتحدة، وربما يشاركها في إدراكها هذا الغربيون الآخرون، أن خطر القومية العربية بدأ بالتزايد، لذا أرادت أن تمتص النقمة العربية وتضم تحت لوائها مئة مليون عربي.

في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة ابتداءً من الخمسينيات، بدأ الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي يلعب دوراً مهماً في التوازن الدولي. وبعد سياسة الانفتاح التي قام بها القادة السوفياتيون تجاه العالم الثالث، ونتيجة للمساندة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي لهذه الدول ولحركات التحرر المناهضة للاستعمار عموماً، ومع تطور دور الاتحاد السوفياتي في ميزان القوى العالمي، ومع استمرار مساندته ودعمه لهذه

---

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: فاضل زكي محمد، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي: دراسة تحليلية للتطورات التي مرت بها الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي وموقفها من عدواني السويس و٥ حزيران** (بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٨)، ص ٣٥ ـ ٣٩.

(٥) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ٣ ج، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ج ٢، ص ٤٧٧.

الدول، بحيث تطور في بعض الأحيان إلى أن أصبح مصدراً مهماً من مصادر تطورها الاقتصادي وسنداً أساسياً لسياستها المناهضة للاستعمار والرامية إلى كسب وتعزيز الاستقلال الوطني، أصبح الموقف من الاتحاد السوفياتي وتجاهه يمثل جانباً من الصورة العالمية وواحداً من مكوناتها.

وعندما شجب الغرب الحياد، رحب به الاتحاد السوفياتي على أنه دلالة صادقة، ولقد رأى القادة السوفياتيون بوضوح أن حياد العرب كان كافياً لإحباط الخطط الدفاعية الغربية، ما دام الغرب يتطلع إلى مشاركة فعالة من العرب، ولم يكن السوفياتيون بحاجة إلا إلى خطوة صغيرة من جانبهم كي يدفعوا العديد من القادة الوطنيين إلى مركز حلفاء مرموقين في معسكر النضال ضد الإمبريالية، ولكي تشجع الأحزاب الشيوعية العربية المحلية عام ١٩٥٤ التعاون مع القادة الوطنيين في تأليف جبهات وطنية. وقد كانت تعكس ترحيباً سوفياتياً الأهمية التي راح يعلقها الاتحاد السوفياتي على هذا الحلف بين الشيوعيين والوطنيين في نضالهم المشترك ضد الغرب. وكان الطريق ممهداً لتقارب العرب والاتحاد السوفياتي، وقد عجل به حلف بغداد والمناقشات الدفاعية التي سبقته إذ اضطر السوفياتيون إلى انتهاج خطة هجومية معاكسة بسبب التهديد العسكري القائم على حدودهم الجنوبية، في حين أن الحلف قسم الصف العربي حين أجبر العرب على أن يختاروا اختياراً حاسماً بين أن يكونوا مع الغرب أو ضده، «لذلك فضلوا الاتحاد السوفياتي مع حلفاء طبيعيين من بين الذين كانوا يرغبون في عدم الانحياز. وقد مهد الاتحاد السوفياتي لذلك بحملات إعلامية وإمدادات دفاعية ودعم سياسي ومساعدات اقتصادية»[٦].

ويرى جلال السيد أن الحركة الشيوعية ممثلة بالاتحاد السوفياتي وقفت موقفين متناقضين في ظاهرهما، ولكنهما منسجمان في حقيقتهما. فالاتحاد السوفياتي كان يرفض مثلاً قيام أي علاقة حسنة بين سوريا والعراق، فضلاً عن رفضه الاتحاد أو الوحدة بينهما، وكان يتذرع بكل وسيلة، ومنها الخلافات الاقتصادية ـ السياسية ـ الاجتماعية. والسبب الحقيقي هو أن سوريا قد تقبلت في يوم من الأيام الموجة الشيوعية واستجاب كثير من حكامها وأفرادها لهذه الأيديولوجيا، وتحسنت بذلك العلاقات من جميع النواحي بين سوريا والاتحاد السوفياتي. ويرى جلال السيد أن رفض الاتحاد السوفياتي وحدة البلدين تحكمه مناوأة حكام العراق للحركة الشيوعية. وفي حال قيام الوحدة «فإن مقاومة الشيوعية ستسري على جميع أجزاء الدولة المتحدة وبذلك يفشل الترتيب المنوي اتخاذه في سوريا»[٧]. وهذا الموقف لا يمكن دراسته إلا من خلال دراسة العلاقات الدولية، فالسوفياتيون لم يكونوا معنيين

---

(٦) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٣)، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(٧) جلال السيد، **حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها** (بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٣)، ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣.

بهدف الوحدة العربية، وإنما بحكم موقفهم وبالدرجة الاساسية صراعهم مع الدول الغربية خاصة، وانهم يدركون أن سيطرة بريطانيا على العراق لا يمكن القضاء عليها بسهولة.

واسترعت سوريا اهتمام الاتحاد السوفياتي منذ سقوط الشيشكلي في أوائل ١٩٥٤، وكان الهدف الرئيسي للإذاعات السوفياتية آنئذ أن تمنع أي تحرك نحو تجمعات الدفاع التي يرعاها الغرب. وقد اتخذ سقوط الشيشكلي ونتائج الانتخابات النيابية عام ١٩٥٤ برهاناً على العداء القوي المتزايد والواسع الانتشار ضد أي حلف من هذه الأحلاف. فقد أثبتت الانتخابات رفض الشعب السوري غير المشروط للأحلاف، وقد رأى راديو موسكو الوضع الدولي في سوريا على أنه «صراع بين مؤيدي الارتباط العسكري بالغرب ومعارضيهم»[٨].

وفي ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٥ اجتمع خالد العظم وزير خارجية سوريا في مبنى الأمم المتحدة (سان فرانسيسكو) مع السيد مولوتوف (Molotov) وزير الخارجية السوفياتي، ودار الحديث حول الضغوط الغربية على سوريا، وركز على إغلاق أبواب الغرب أمام تسليح الجيش السوري، كما أكد الوزير السوري رغبة سوريا في سد حاجتها من السلاح السوفياتي، أو الدول الاشتراكية. وقد أكد مولوتوف للوزير السوري استعداد بلاده للوقوف بوجه أي عدوان تركي أو غربي محتمل، وتأمين حاجة الجيش السوري من السلاح والعتاد بأسعار معتدلة ومن دون شروط سياسية. وكانت هذه المقابلة بداية العلاقة الوطيدة بين سوريا والاتحاد السوفياتي. وفي مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر وقعت سوريا على صفقة السلاح الأولى مع تشيكوسلوفاكيا. كما برزت أهمية الصداقة السورية ـ السوفياتية خلال أزمة الحشود التركية على حدود سوريا عامي ١٩٥٥ و١٩٥٧[٩].

وجاء التطور المطرد في العلاقات بين سوريا والاتحاد السوفياتي من خلال رفع درجة التمثيل السياسي المتبادل بين البلدين إلى درجة سفارة بعد أن كانت علاقات البلدين تتم من خلال مفوضية[١٠]. وفي الخطاب الذي ألقاه القوتلي في يوم السادس من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، دافع عن تقارب سوريا مع الاتحاد السوفياتي، واعتبر أن الأخير قدم دعماً عسكرياً لتدافع سوريا عن نفسها ضد أي عدوان، واتهم الغرب بالتسويف والمماطلة ورأى «شراء السلاح منه يكبل سوريا ويقيد حريتها في اختيار مواقفها السياسية»[١١].

---

(٨) سيل، المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: وليد المعلم، سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: **التحدي والمواجهة** (دمشق: مطبعة عكرمة، ١٩٨٥)، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(١٠) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، مراسيم جمهورية، المجموعة ـ وزارة الخارجية، الوثيقة رقم م. ج/ ٥٥/ ٢٣٦، المرسوم رقم (٣٤٣٦).

(١١) شكري القوتلي، **مجموعة خطب الرئيس شكري القوتلي خلال عامين من رئاسته، أيلول ١٩٥٥ إلى أيلول ١٩٥٧** (دمشق: [د. ن.]، ١٩٥٧)، ص ١١٧.

لقد اختار الاتحاد السوفياتي مصر وسوريا لتكونا الهدف الرئيسي لهجماته المتوازية في الشرق الأوسط. وقد أعلن الاتحاد السوفياتي في آذار/مارس من العام نفسه عن عزمه الوقوف إلى جانب سوريا في وجه التهديدات التركية والعراقية، وقد اختار الاتحاد السوفياتي مركز سوريا المهم في السياسة العربية، وراح يسعى لدعم تيار الحياد القومي لدى الرأي العام العربي(١٢).

ثانياً: الرد الغربي ـ العراقي على التقارب السوري ـ السوفياتي

أقلقت هذه التطورات في العلاقات السورية ـ السوفياتية كلاً من العراق وتركيا والولايات المتحدة والغرب. فالمسؤولون العراقيون أصابهم الفزع من التطورات السورية بصدد العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. ويقول غلمن سفير الولايات المتحدة في بغداد انه التقى نوري السعيد لسؤاله عن رأيه في احتمالات اعتراف سوريا بالصين الشعبية، وما هو رد العراق على هذا الاعتراف في حال وقوعه. فأجاب نوري السعيد: «بأن لا مصر ولا العربية السعودية يهمهما وقف الاعتراف، والحكومة اللبنانية الراهنة ضعيفة ولا تستطيع أن تؤثر على السوريين». ثم أنهى الحديث بيأس قائلاً: «وعلى هذا أبقى أنا، وماذا أستطيع أن أفعل بمفردي؟». وعند عقد صفقة الأسلحة السورية ـ التشيكية أبدى نوري السعيد قلقه من ازدياد النفوذ الشيوعي في سوريا وقال: «ولكن لا أريد أن أغزو سوريا، أو أن أفرض عليها أي نوع من التعاون مع العراق. . . وإذا كانت مساعدة العراق العسكرية مطلوبة أو إذا كانت ثمة رغبة في أي نوع من أنواع التعاون مع العراق، فأمر يقرره السوريون. . .»(١٣) وأقوال نوري اليائسة هذه تأتي عكس مواقفه السابقة، فمنذ أن لحظ ساسة العراق انصراف سوريا عن سياسة العراق حاولوا إيقاف هذا التيار بدعم أطراف سياسية موالية لهم، إلا أن الضعف الذي أصاب التيار الموالي للعراق في سوريا، بسبب مواقف العراق، قد أنهى، أو على الأقل، أضعف زعامة العناصر المعتدلة في السياسة السورية ودخلت العلاقات بين البلدين مرحلة حرجة.

أما الرد الغربي ـ الأمريكي على تحسن العلاقات السورية ـ السوفياتية فقد عبرت عنه الحملة المسعورة على سوريا منذ عام ١٩٥٤. فمنذ وقت مبكر قبل حرب السويس وحتى من قبل قيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ المصرية، كانت سوريا هي البؤرة الفوارة للصراع على الشرق الأوسط وفيه، إذ كانت سوريا هي قلب الوطن العربي، في الوقت نفسه الذي كانت القاهرة هي موقع القوة فيه. وبعد أن شعرت الولايات المتحدة بالتزام سوريا بالقومية

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(١٣) ولدمار غلمن، **عراق نوري السعيد: انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨** (بيروت: مؤسسة الإنتاج الطباعي، ١٩٦٥)، ص ٢٧٢.

العربية المتحررة جعلت منها هدفاً كبيراً في السياسة الأمريكية المتعلقة بالمنطقة، لأنها الباب الوحيد الذي بقي مفتوحاً أمام مصر لدخول الشرق العربي في آسيا، وإذا سدّ في وجهها انعزلت تماماً عن أقطار هذا المشرق، ولأن في أراضيها تتجمع خطوط أنابيب النفط العربي المنقول من العراق ـ كما ذكر سابقاً ـ أو السعودية.

وعلى أثر الاهتمام الأمريكي بسوريا والنشاط الدبلوماسي الكبير فيها، أرسلت بريطانيا السير جون غاردنر، وعبد الجليل الراوي من العراق، وعدنان كورال من تركيا، لمقابلة السفير الأمريكي لدراسة قضية توجه سوريا نحو اليسار. وأثناء هذا اللقاء نبه السفير الأمريكي إلى ضرورة عدم مقابلة سفير فرنسا لأنه، أي السفير الأمريكي، كان يرى أن موقف سفير فرنسا لا يختلف عن موقف حكومته التي ترى أن ازدياد نفوذ كل من أمريكا وبريطانيا والعراق وتركيا في سوريا لا يقل خطراً عن خطر الشيوعية. وأكد السفير اعتماده على نتائج الانتخابات الرئاسية في سوريا التي يمكن أن تبرهن عن آخر فرصة لأكبر حزبين سياسيين في سوريا: الوطني والشعب، ليتحدا من أجل انتخاب رئيس قوي قادر على هزيمة الأحزاب اليسارية والشيوعية معاً. لكن هذين الحزبين كانا منقسمين، وكان الفرنسيون يشجعون القادة المستقلين الذين كان لطموحاتهم في الرئاسة قليلٌ من فرص النجاح، وكان السفير يرى أن من الممكن الاعتماد على كيخيا في توحيد السياسيين. ويقول إيفلاند (Eveland)، مسؤول المخابرات المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط، إن عبد الجليل كان مغرماً بالأمريكيين، وقد أكد الراوي أن عبد الإله ونوري السعيد يرغبان في إعادة نفوذ العراق إلى سوريا وذلك لأسباب عديدة. فبالإضافة إلى أن نوري يرى أن سوريا قسم من الهلال الخصيب، وهو متأكد من أن السوريين سيلجأون إليه لحل مشاكلهم أو يرحبون بدخول الجيش العراقي، كان عبد الإله، الوصي، يرى من جهته ضرورة البحث عن عرش له في البلاد، إلا أن الراوي كان يرى أن كل التطلعات العراقية من أجل حكم سوريا حمقاء، أما ممثل تركيا فقد كان جل اهتمامه يصب بالتأكيد في ضرورة استقلال سوريا وعزلها عن مصر(١٤).

وبعد هذه الجولة تم الاتفاق في المخابرات الأمريكية على ضرورة إحداث انقلاب في سوريا، واتجهوا إلى «تثبيت حكومة وطنية في سوريا بريئة من الاتهام بكونها دمية بأيدي الغرب، ومستعدة لتتبُّع سياسة متزنة بموالاتها للغرب ومعاداتها للشيوعية. ولتشجيع ذلك، يجب أن نكون مستعدين لتقديم المساعدات الاقتصادية. . . ومع أن العراق وبريطانيا يفضلان عملية قوية، فإن الولايات المتحدة تؤمن بأن العراقيين يجب أن يبقوا على الحياد، ولا ينبغي استعمال القوات العراقية في هذه الخطة»(١٥).

وفي الوقت نفسه بعث مراسل الوكالة الفرنسية في دمشق يقول إن من رأي وزارة

---

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: ويلبر كرين إيفلاند، **حبال من رمل: قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط**، نقله إلى العربية سهيل زكار (دمشق: طلاس، ١٩٨٤)، ص ٢١٦ ـ ٢٢٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

الخارجية الأمريكية، أن تقديم الأسلحة الأمريكية للعراق يمكن أن يكون عنصراً من عناصر الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وإن هذا الرأي قد أعرب عنه المستر آتور غاردنر (Atour Gardner)، من إدارة شؤون الشرق الأوسط وآسيا الجنوبية وافريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، حيث قال: «إن لدينا من الأسباب ما يجعلنا نعتقد بأن تقديم هذه الأعتدة للعراق مرفقة بتوصياتنا سوف يكون عنصراً من عناصر توطيد الاستقرار في هذه البقعة من العالم»[١٦].

وفي السادس عشر من أيار/مايو ١٩٥٤ أعلنت الحكومة الأمريكية قبولها بتزويد العراق بالمساعدات العسكرية، وقالت بعض المصادر الدبلوماسية في العراق إن إتمام هذه المساعدات كان متوقعاً من قبل، إذ إن المباحثات بشأنها كانت مستمرة طيلة الشهور الأخيرة بين الحكومة الأمريكية وحكومة فاضل الجمالي[١٧].

وعلى رغم توصيات السفير الأمريكي بدمشق بضرورة تزويد سوريا بالسلاح، فإن وزارة الخارجية الأمريكية أبلغت سفيرها في دمشق رفض الإدارة للطلب السوري بتزويدها بالسلاح، وأن أمريكا غير مستعدة لقبول أي اتفاقات بخصوص المساعدات العسكرية مع سوريا أو مصر في الوقت الحاضر. وكانت بريطانيا من جهتها «تضغط على حكومة الولايات المتحدة لعدم بيع السلاح إلى دول الشرق الأوسط ما عدا العراق باعتباره عضواً في حلف بغداد»[١٨].

وقد دافع المسؤولون العراقيون عن تعاونهم مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، في ما يتعلق بقبول المساعدات العسكرية. جاء ذلك أثناء الجلسة العادية التي عقدتها اللجنة السياسية للجامعة العربية أواخر عام ١٩٥٤، حيث قال موسى الشابندر وزير خارجية العراق: «إن العرب بحاجة إلى السلاح ولولا موقف أيزنهاور الملائم لما كان العرب في موقف يستطيعون فيه الحصول على السلاح نظراً لموقف الكونغرس المعادي لنا». واعتبر أن الهدف من الحصول على الأسلحة هو الدفاع عن فلسطين، وأن العراق ليس مستعداً للهجوم على إسرائيل، ولكنه يتولى مهمة صد أي عدوان إسرائيلي. ورد وزير خارجية سوريا بأنه يرجىء كلمة سوريا في ذلك إلى وقت آخر. واكتفى بأن «العرب في وضع عليهم أن ينشدوا معه السلامة»[١٩]، وهذا الموقف السوري يأتي في سياق الموقف السوري المتردد من الأحلاف خلال عام ١٩٥٤ كما ذكر سابقاً.

---

(١٦) **الإنشاء** (دمشق)، ١٥/٦/١٩٥٤.

(١٧) لمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق المنشورة في: محمد حسنين هيكل، **حرب الثلاثين سنة**، ٣ ج (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠)، ج ٢: **ملفات السويس**، الوثيقة رقم (١٠٢).

(١٨) إيفلاند، **حبال من رمل: قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط**، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(١٩) خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي: **أوراق خاصة**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٥٤ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤)، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤.

أما موقف بريطانيا من النفوذ السوفياتي في المنطقة فقد عبر عنه تقرير سري صاغه مدير مكتب الشرق الأوسط في «فايد» المستر بـك (Beck) بتاريخ ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤ حلل فيه سياسة الاتحاد السوفياتي والنفوذ الذي يمارسه في المنطقة، عارضاً اقتراحاته بشأن السياسة التي ينبغي لبريطانيا أن تتبعها لمقاومة ذلك النفوذ. وأرسل مدير المكتب المذكور نسخاً من تقريره إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية البريطانية طالباً إليهم إبداء ملاحظاتهم على مقترحاته في ضوء خبرتهم ومعرفتهم بالأقطار التي يمثلون بريطانيا فيها. ويستنتج من تعليقات الممثلين البريطانيين أن الشيوعيين المحليين يعملون على نسف مكانة بريطانيا، وأن سوريا قد أصبحت بؤرة الاهتمام السوفياتي في الشرق الأوسط. وقد دعا أولئك الممثلون إلى اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الحركة الشيوعية. وقد علق سفيرا بريطانيا في كل من بغداد ودمشق على هذا التقرير. ففي العراق أبدى السير جون تراوتبك (John Troutbeck) السفير البريطاني، في تقريره المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤ أنه يتفق مع التقويم الذي تضمنه تقرير مدير مكتب الشرق الأوسط البريطاني، وعلى قدر تعلق الأمر بالعراق، فإن رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير الداخلية سعيد قزاز يدركان أخطار الشيوعية كل الإدراك، وقد أظهرا استعداداً للتعاون مع بريطانيا في الشؤون الأجنبية، ودعا إلى تحسين العلاقـات العراقية ـ البريطانية في كـل المجالات خاصة في المجال الاقتصادي. أمـا الممثـل البريطاني في دمشق فقد أشار إلى الإجراءات العملية الواجب اتخاذها لمواجهة التزايد في النفوذ السوفياتي، وقال ان الانتخابات العامة التي أجريت في سوريا أخيراً قد أسفرت عن وضع مربك غامض لا يبدو فيه أي أساس لحكومة مستقرة، وإن تلك الانتخابات لم تؤد إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الشيوعية من جانب الحكومة السورية. ودعا إلى حمل الحكومة السورية على عرقلة انتشار الشيوعية. وفي نهاية التقرير أكد أن السوريين بصورة عامة يرون أن أخطار إسرائيل والاستعمار هي فورية وحقيقية أكثر من تلك التي تأتي من الشيوعية والاتحاد السوفياتي[٢٠].

أما الرد الفرنسي السريع فقد كان يصب أولاً وقبل كل شيء في التصدي لكل محاولة للتقارب مع العراق بغض النظر عن موقفه المعادي للشيوعية. وبقيت فرنسا تدعي في تلك الفترة «استمرار نفوذها الثقافي في سوريا»[٢١]. وكان الفرنسيون بشكل خاص، والغربيون بشكل عام، يعتمدون في تفاؤلهم على الخلافات التي كانت تدور حول مسألة التعاون مع الغرب في صفوف الساسة السوريين، فقد حدث خلاف عام ١٩٥٥ داخل لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي السوري، ذلك أن بعض الفئات، ومنها وزير الخارجية ونواب حزب الشعب، ترى «أن سوريا لا تستطيع أن تنفرد بسياستها الخارجية، وأن تستمر في

(٢٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: «الشؤون العربية في الوثائق البريطانية،» **الباحث العربي**، العدد ١٢ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ١١٤ ـ ١١٨.

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ١٢/ ٢/ ١٩٨٥.

رفض المساعدات بعد أن وافقت أكثر البلدان العربية على قبولها، بينما يرى الفريق الآخر بزعامة البعثيين والمستقلين والشيوعيين أن باستطاعة سوريا أن تحافظ على موقفها وأن ترفض هذه المساعدات والأحلاف»[٢٢].

ثالثاً: الغرب وحلف بغداد

أول الخطوات العملية لإبعاد سوريا عن تعزيز علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي هي العمل على إيجاد حلف يضم دول المنطقة، ومنها سوريا والعراق. فقد أخذت الصحف والدوائر السياسية الأمريكية بالعمل على تحقيق الحلف العراقي ـ التركي بسبب ما نتج منه من خلاف بين البلدان العربية بخصوص التقارب مع الغرب. وبعد اتفاق التسلح الأمريكي مع العراق، أخذت الإدارة الأمريكية تعمل على تحقيق التقارب والعلاقات القوية مع البلدان العربية، لأن واشنطن تعتقد أن الشرق الأوسط هو الهدف الأولي في مشاريع التوسع السوفياتي. لذلك كرس الخبراء الأمريكيون جهودهم لدراسة الشرق الأوسط وضمن سلسلة الكتل المعهود إليها بها لأجل الوقوف في وجه توسع سوفياتي أكبر في المنطقة[٢٣].

وقد سهَّل نوري السعيد، من جهته، مهمة الغرب في العراق، فقام بحل الأحزاب وإلغاء جميع الصحف، وإصدار صحف جديدة محدودة العدد، وطارد الوطنيين بإسقاط الجنسية عن عدد منهم، وفصل عدداً كبيراً من الطلاب والموظفين. والوضع العالمي كان هو الآخر يساعد على عقد الحلف، فأصدقاء نوري السعيد من حزب المحافظين كانوا يتولون الحكم في بريطانيا، وعلى رأسهم تشرشل؛ والحكومة المصرية لم تبرز بعد معارضتها للأحلاف؛ أمّا لبنان، فإن حكومته موالية للغرب والأحلاف. وفي سوريا سقط الشيشكلي وجاء حكم جديد أكثر سلامة للعراق من حكم الشيشكلي. وفي البرلمان السوري عدد من الموالين لسياسة العراق، والأردن مأمون بطبيعة الحال، ولم تكن هناك معارضة سعودية لمشاريع العراق. وقد تم قبل عام إسقاط حكم مصدق، وانضمت إيران إلى كتلة الأحلاف، فأصبح الطريق سهلاً لتكوُّن الحلف المقترح الذي كانت حكومة مصدق الإيرانية تقف حائلاً دون أن تنضم إليه كل من باكستان وتركيا. وهكذا تصور نوري السعيد أنه يعيش أفضل الظروف لتحقيق الحلف مع بريطانيا مغلفاً بدول أخرى ليحل محل المعاهدة التي عقدها العراق عام ١٩٣٠، والتي قاربت على الانتهاء.

ولقد تأيدت لدى الرأي العام العراقي بوادر هذا الحلف الاستعماري المبيَّت للعراق من عقد التحالف العسكري بين تركيا وباكستان في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٥٤، وكذلك من

---

(٢٢) الإنشاء، ٤/ ١/ ١٩٥٥.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف حلف بغداد، المسلسل رقم (١٦)، تقرير من الوفد السوري الدائم في الأمم المتحدة رقم س ٢٦/ ١٠١، تاريخ ٧ شباط/ فبراير ١٩٥٥.

ازدياد النشاط الدبلوماسي الذي تقوم به مختلف سفارات الدول ذات العلاقة، ومشاركة الحكومة العراقية في هذا النشاط. وفي العاشر من آذار/ مارس ١٩٥٤ نشرت الصحف العراقية حديثاً لنوري بوصفه رئيساً لحزب الاتحاد الدستوري يدعو فيه إلى التشاور مع البلدان العربية والمجاورة ومع باكستان والهند. وقد فُهم من هذا البيان أنه «دعوة للارتباط بالحلف التركي ـ الباكستاني»[(٢٤)].

ويلاحظ أن الولايات المتحدة لم تشترك في هذا الحلف فور قيامه، وقد حكم موقفها عدة أسباب هي:

١ ـ محاولة كسب مصر والسعودية وسوريا، وهي الدول التي عارضت جدياً قيام الحلف والاشتراك فيه.

٢ ـ من المعلوم أن هذا الحلف عقد لمدة خمس سنوات وكانت الولايات المتحدة تأمل كسب السعودية بصفة خاصة من أجل تجديد استئجار قاعدة الظهران الأمريكية، التي كانت مدة استئجارها على وشك الانتهاء عام ١٩٥٦.

٣ ـ لم يتضمن الحلف وقت تكوينه باكستان وإيران، ومعلوم مدى اهتمام أمريكا بهاتين الدولتين. لذا فإن دخول أمريكا لم يكن ضرورياً بادىء الأمر لانشغالها وارتباطها بهاتين الدولتين وبتركيا، وكل من هذه الدول اشتركت مع الولايات المتحدة في أحلاف أخرى، إذ إن باكستان في حلف جنوب شرق آسيا. وكان هناك اتفاق مع إيران منذ انتهاء أزمة تأميم النفط التي كان مصدق قد أثارها، والتي أسفرت عن تدخل السياسة الأمريكية مباشرة في شؤون إيران، علاوة على وجود اتفاق خاص مع تركيا بجانب كونها عضواً في حلف شمال الأطلسي وحلف البلقان، وقد قام الحلفان برعاية الولايات المتحدة[(٢٥)].

ويعبر إيدن عن تقاعس الولايات المتحدة عن الإلقاء بثقلها في تأييد أصدقائها، أملاً منها بأن تكتسب ود أعدائهم. ويقول إن الولايات المتحدة لعبت دوراً في الإيحاء بمشروع الحلف عند إنشائه، ثم تراجعت تاركة في الواجهة بريطانيا الدولة الغربية الوحيدة التي انضمت إليه. ويضيف: «والأسوأ من هذا، أنها ـ أي أمريكا ـ حاولت استغلال هذا الموقف لنفسها في العواصم التي كانت معادية للحلف كالقاهرة مثلاً، ثم عادت فمشت حفنة من الخطوات المترددة، مقتربة من الميثاق، مرسلة أحد مندوبيها كمراقب. . . وموقف الولايات المتحدة حيّر حلفاءنا في الحلف، كما عزز من عزيمة الروس والمصريين على تدمير الحلف،

---

(٢٤) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٦٤٣.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، ط ٢ (القاهرة: دار القاهرة، ١٩٥٩)، ص ١٢٠ ـ ١٢٥.

وقلب الحكومات التي تؤيده»[٢٦]. ووفقاً للوثائق البريطانية، فإن أنتوني ناتنغ، وزير الدولة البريطاني الأسبق للشؤون الخارجية، يرى أن السلوك الأمريكي تجاه حلف بغداد يرجع أولاً «إلى عدم الرغبة في إغضاب إسرائيل والجماعات الصهيونية. فمن وجهة نظر إسرائيل سوف يتمكن العراق في إطار الحلف من الحصول على مزيد من الأسلحة، في الوقت الذي لم يعترف به بإسرائيل، كما أن إسرائيل تخوفت من إقامة نظام دفاعي لا يسمح لها بالانضمام إليه والمشاركة مباشرة في مداولاته وخططه. ويرجع ثانياً إلى عدم الرغبة في إغضاب السعودية التي رفضت الحلف، كما أنها لم تكن سعيدة بأي تطور من شأنه دعم العرش الهاشمي في السياسة العربية. ويرجع ثالثاً إلى عدم رغبة دالاس في ربط أمريكا مع بريطانيا في حلف واحد»[٢٧].

وقد وجدت بريطانيا نفسها بعد انضمامها إلى حلف بغداد تجاه لعبة شد الحبل العربية حول سوريا، ففي أقل من عام تخلت عن مشروع الهلال الخصيب وشاركت العراق في مؤامراته لتستعيد زمام المبادرة في سوريا. وقد انخرطت بريطانيا في هذه الخطط بسهولة بالغة وكأنما لم يكن عليها «أن تراعي شكوك الخصوم الرئيسيين لاتحاد سوريا والعراق»[٢٨].

وبعد أن رفض الرئيس جمال عبد الناصر مشروع حلف بغداد جرى اتفاق سري بين بريطانيا وأمريكا من جهة، والحكومة العراقية من جهة أخرى، على إطاحة الرئيس عبد الناصر وحكمه بكل الوسائل والطرق الممكنة، وبذل كل جهد ممكن لضم سوريا إلى هذا الميثاق إذا ما تعذر «ضم سوريا للعراق باتحاد أو وحدة، بغية خلق عرش للأمير عبد الإله، وبهذا تكون المنطقة برمتها تحت سيطرة الأمريكيين والإنكليز»[٢٩].

وإثر إقرار البرلمان العراقي الحلف العراقي ـ التركي تحرك الأمريكيون في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٥ حيث جرى لقاء بين السفير الأمريكي بدمشق ورئيس الوزراء السوري بحضور خالد العظم وزير الخارجية، أوضح فيه السفير الأمريكي موقف الولايات المتحدة المؤيدة للحلف، وأعرب عن أمل «الحكومة الأمريكية في أن تتصرف سوريا على نحو يجعل الطريق مفتوحة أمام إمكانية انضمامها في المستقبل إلى منظمة الدفاع النامية على أساس

---

(٢٦) أنطوني إيدن، مذكرات إيدن، تعريب خيري حماد (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠)، القسم الثاني من مرحلة ١٩٥١ ـ ١٩٥٧، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٢٧) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٢٢، نقلاً عن: Memorandum of Conversation by the Officer in Charge of Arabian Penninsula - Iraq Affairs (Fritzlan, November 1959), pp. 2395-2398.

(٢٨) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٣٠١.

(٢٩) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً، ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤ (بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي، ١٩٧٤)، ص ٥٨٤.

الحلف العراقي ـ التركي». وأعلن أن الولايات المتحدة مستعدة لتقوية دفاعات الدول التي تنضم إلى الحلف. ودعا إلى تحسين العلاقات العربية ـ الإسرائيلية لأن ذلك يؤدي ـ بحسب رأي السفير ـ إلى المساهمة الفعالة في الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط وأبدى معارضته لميثاق الضمان الجماعي العربي بحجة أنه لا يوفر الحماية والأمن في المنطقة[٣٠]. وقد صرح آلان دالاس (Allan Dallas)، شقيق جون فوستر دالاس (John Foster Dallas)، أن الوضع في سوريا هو الأسوأ بين البلدان الأخرى في المنطقة العربية. وفي نيسان/ ابريل ١٩٥٥ وصل ويلبر كرين ايفلاند (Wilbur Crane Eveland) الخبير في شؤون الشرق الأوسط إلى دمشق لتشجيع المؤيدين للسياسات الغربية، ولوّح باستعداد الولايات المتحدة لتقديم السلاح إلى سوريا لتقوية دفاعاتها العسكرية[٣١]. وراحت الولايات المتحدة تمعن التدخل في الشؤون الداخلية السورية من خلال «دعمها شكري القوتلي واعتمادها عليه في حال عودته إلى الرئاسة، وهذا ما أثبتته الوثائق التي استطاع خالد العظم الحصول عليها عندما تولى وزارة الدفاع»[٣٢].

وأخذ البريطانيون دورهم في إغراء السوريين وتهديدهم بضرورة الاشتراك في الحلف العراقي ـ التركي، فقد قال مراسل وكالة الصحافة الفرنسية في لندن إن الأنظار اتجهت بعد توقيع الحلف إلى سوريا لأنها ترى أن ضم سوريا سيخلق مناخاً مناسباً لإنهاء معاهدة الضمان الجماعي العربي، وإن اتجاهات السوريين كانت تقلق لندن، وإن مسؤوليها كانوا يرون أن دخول سوريا في الحلف سينهي مخاوف سوريا إزاء بعض الظاهرات العراقية و«استعداد الحكومة البريطانية لمعاملة سوريا على قدم المساواة مع تركيا ولأن تضمن في الوقت ذاته إيقاف التحركات العراقية في ما يتعلق باتحاد البلدين»[٣٣]، واعتبرت أن انحياز سوريا إلى مصر نكسة سياسية لبريطانيا التي كانت تأمل منذ البداية أن يتمكن العراق من اجتذاب بلدان عربية أخرى وضمِّها إلى صفِّه في علاقاته مع تركيا والغرب. والحكومة الفرنسية تعارضت سياستها مع سياسة حليفتها بريطانيا، فقد أصاب الهلع الأوساط الدبلوماسية الفرنسية بالنسبة للسياسة التي تعتزم تركيا والعراق اتباعها حيال سوريا، فاستقلال سوريا بنظر الأوساط المختصة في باريس، هو من العناصر الأساسية للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وإن فرنسا تتخوف من ضم سوريا للعراق. إلا أن الأتراك «تدخلوا لدى

---

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر كلمة وزير الخارجية خالد العظم أمام المجلس النيابي في: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الخامسة، ٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٥، ص ١٩٦ ـ ٢٠٢.

(٣١) لمزيد من التفاصيل، انظر: Douglas Little, «Cold War and Covert Action: The United States and Syria, 1945-1958,» *Middle East Journal*, vol. 44, no. 1 (Winter 1990), p. 34.

(٣٢) العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٤٥٠.

(٣٣) القبس (دمشق)، ٣/ ٣/ ١٩٥٥.

الفرنسيين وطالبوهم بضرورة إقناع السوريين بالانضمام للحلف، وكذلك قامت بالدور نفسه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية»[٣٤].

وبعد عقد الحلف تحركت تركيا العضو البارز فيه وحشدت قواتها في شمال سوريا وقامت بعدد من المناورات العسكرية لإرهاب السوريين. وإسرائيل العضو غير المنظور في الحلف أخذت تكرر اعتداءاتها، هذا بالإضافة إلى قيام طائرات الهوكر هنتر الإنكليزية بالتحشد في مطار الحبانية (قرب بغداد)، وأخذت الدعايات الغربية تصوّر الحركة القومية العربية التحررية على «أنها حركة شيوعية، كما صرفت الأموال الطائلة في سوريا لجر ساسة سوريين إلى مواقع العراق والغرب»[٣٥].

وأرادت سوريا، التي لم تكن حددت موقفها جذرياً من الحلف، امتصاص نقمة العراق وتركيا والدول الغربية، فقام خالد العظم، وزير الخارجية، باستدعاء الممثلين الدبلوماسيين العرب في دمشق يوم ٢٢ آذار/ مارس ١٩٥٥ ومنهم حقي البرزنجي، القائم بالأعمال العراقي، بسبب تغيب عبد الجليل الراوي وزير العراق المفوض بدمشق الذي رفض تبليغ حكومته برأي سوريا في الحشود التركية. وفي اليوم نفسه أذاعت الحكومة السورية بياناً أكدت فيه عمق علاقاتها مع جميع البلدان العربية[٣٦]. وتظاهر نوري السعيد، من جهته، بالحرص على سلامة سوريا بأن اجتمع إلى السفير التركي في بغداد يوم ٢٥ آذار/ مارس من العام نفسه وأبلغه رغبة العراق الملحة في إعادة الصفاء بين سوريا وتركيا، كما أدلى وزير العراق المفوض في دمشق بتصريح أكد فيه «رغبة حكومته في إزالة التوتر القائم بين البلدين»[٣٧].

استمرت الضغوط الغربية والمحلية على سوريا من أجل انضمامها إلى الحلف عام ١٩٥٦، فقد أرسلت الحكومة التركية مذكرة إلى الخارجية السورية، تسلمها خالد العظم بتاريخ ٧ آذار/ مارس ١٩٥٦، وفيها عبارات مملوءة بالطعن بالحكومة المصرية التي اتهمها الأتراك بالعمل على إخضاع الوطن العربي لسيطرتها، وهددوا بمقاومة كل من يقف في وجه حلف بغداد. ورغم تطمينات العظم للقائم بالأعمال التركي في سوريا بأن سوريا لن تقف موقف العداء من تركيا، إلا أن الحكومة التركية عادت وأرسلت مذكرة جديدة نددت فيها بالتقارب المصري ـ السوري الذي اعتبرته محاولة لعزل تركيا عن الوطن العربي. وجاء في المذكرة أنه لولا الحلف العراقي ـ التركي لكان محو سوريا من الخارطة الجغرافية لا يتعدى عدة أيام. وفي لقاء بين عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا، ووزير سوريا المفوض في تركيا

(٣٤) القبس، ١٣/ ٣/ ١٩٥٥.
(٣٥) نضال البعث، ١١ ج (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٤)، ج ٣: القطر السوري، ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨: من معركة حلف بغداد والعدوان الثلاثي إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة، ص ٢٥٥.
(٣٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحياة، ٢٣/ ٣/ ١٩٥٥.
(٣٧) الحياة، ٢٦/ ٣/ ١٩٥٥.

كاظم الجزائري، بتاريخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٦، هدد مندريس باحتلال حلب والسيطرة عليها، كما هدد بقطع العلاقات بين البلدين. وقال وزير سوريا المفوض أثناء لقائه مع مندريس أن السبب الذي زاد من حدة التوتر بين تركيا وسوريا هو اتهام تركيا لسوريا بمحاولتها الإيقاع بين أنقرة وبغداد(٣٨).

وزاد قلق الحكومة البريطانية من اتجاهات الأحداث والتطورات في سوريا، ففي برقية من سلوين لويد (Selwyn Lloyd) وزير الخارجية إلى السفير البريطاني في بغداد بتاريخ ٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٦ طلب الوزير أن يقوم بمقابلة نوري السعيد فوراً، ويبلغه قلق بريطانيا من الطريقة التي يتحول بها الوضع في سوريا من سيّىء إلى أسوأ، ووفقاً لما يقوله السفير، فإن هذا يعود إلى إخفاق العراقيين التام في المحافظة على نفوذهم ودعم أصدقائهم السوريين وتمويلهم. وتبرز خيبة أمل الساسة العراقيين عند إجراء المشاورات لتشكيل حكومة سورية جديدة في حزيران/ يونيو ١٩٥٦، فقد قال السفير العراقي إن رشدي الكيخيا ـ القريب من العراق ـ رفض ترشيح نفسه لمنصب رئيس الوزراء على أساس أن العسكريين سيطيحونه لكونه يمينياً معروفاً، إلا أن ميخائيل اليان أخذ يعمل للتحالف مع بقية حزب الشعب بزعامة عدنان الأتاسي ومع الكتلة الدستورية. وقد وضع اليان شرطاً أن يكون مجلس الوزراء مؤلفاً من رجال أقوياء مثل أحمد قنبر ورشاد جبري من حزب الشعب، والزعيمين القبليين دهام الهادي ومحجم مهيد العضوين في الكتلة الدستورية. وكانت تحركات اليان هذه مشروطة بتقديم دعم عراقي لهذه الحكومة. إلا أن هذه المحاولة فشلت وتشكلت حكومة جديدة برئاسة صبري العسلي زعيم الحزب الوطني، وكانت حكومة ائتلافية ضمت عناصر من مختلف الأحزاب السياسية، مما جعل محاولة الحكومة العراقية لتشكيل حكومة موالية لها تبوء بالفشل(٣٩).

وكان التحول المطرد في سياسة سوريا الخارجية وازدياد قوة اليسار في الداخل قد أثرا على موقف بعض دول حلف بغداد (العراق وتركيا)، والدول الغربية التي تؤازره، فتعرضت سوريا لسلسلة من المؤامرات بدأت حلقاتها الأولى قبل العدوان الثلاثي على مصر، وسارت بعد ذلك معه جنباً إلى جنب، واستمرت مراحلها الأخيرة حتى عهد الوحدة المصرية ـ السورية. وقد برزت خلال تلك المرحلة محاولتان عسكريتان فاشلتان:

١ ـ المؤامرة الأولى أواخر عام ١٩٥٦

شهدت سوريا في أوائل عام ١٩٥٦ نشاطاً كبيراً من الأحزاب السياسية المختلفة فيها، وكانت تواجه وضعاً اقتصادياً سيئاً، ومحاولات إسرائيلية لتحويل مياه نهر الأردن، ونشاطاً

(٣٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: العظم، مذكرات خالد العظم، ج ٢، ص ٤٦٩ ـ ٤٧٣.

(٣٩) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٢٣/ ٢/ ١٩٨٧.

من العراق والدول الغربية الكبرى لإبعادها عن أي تعاون وثيق مع مصر واستدراجها إذا أمكن نحو سياسة عراق حلف بغداد. ففي رسالة بعث بها السفير البريطاني في دمشق جون غاردنر إلى مايكل روس رئيس دائرة شؤون الشرق العربي في وزارة الخارجية البريطانية، ألقت الضوء على الأوضاع السورية أوائل عام ١٩٥٦. وقد جاء فيها أن الصحف السورية أخذت تبرز أن الحرب لا بد منها إذا ما حولت إسرائيل مجرى نهر الأردن، كما أن السوريين كانت تشجعهم التقارير التي تقدمها الوفود السورية الزائرة لمصر عن حجم قوة مصر العسكرية. وكان في نية ساسة سوريا تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو حكومة حرب يتولى فيها بعض العسكريين مناصب حساسة، كما ساد سوريا شعور بالخوف من انقلاب عسكري يطيح بنظامها الديمقراطي[٤٠].

وفي رسالة شخصية من وزير الخارجية الأمريكي إلى نظيره البريطاني تؤكد اقتناع الحكومة الأمريكية بضرورة قلب نظام الحكم في سوريا جاء ما يلي: «إننا نشعر بقلق شديد للأحداث الجارية في سوريا. . . ويبدو لنا أنه ليس هناك أمل في التصحيح من الداخل. وعلينا أن نفكر في الإمكانيات الخارجية التي تتمثل في القلق الشديد الذي تشعر به الدول الإسلامية التي لها حدود مشتركة مع سوريا. وقد يلزم أن نكون مستعدين لتحمل قدر من المخاطرة الجدية التي تجنبنا المخاطر وأخطاراً أكبر في ما بعد، ونحن نولي هذا الأمر أشد الاهتمام. وسنكون في حاجة بغير شك إلى تبادل الرأي معكم»[٤١].

ونستطيع أن نفسر مواقف تركيا المعادية للقومية العربية بسببين، أحدهما خوفها من أن تنمو القومية العربية وتتطور إلى الحد الذي يحتمل معه أن تقوم بمطالبتها بتعديل الحدود السياسية، أو استرداد الأراضي العربية التي استولت عليها بغير حق. أما السبب الثاني فيبدو أنه مجرد غرور قديم يدفعها إلى أن تعمل ما يجعلها تبدو قوة ـ ولو مصطنعة ـ لها رأي ينبغي اعتباره في المسائل التي لها علاقة بمنطقة الشرق الأوسط.

وبالنسبة لحكام العراق، فإن التآمر بدا وكأنه جولة أخيرة في مداعبة الهاشميين لسوريا، التي لم تلق أي صدى، أو أنه سعي أخير لتوحيد الهلال الخصيب. فبينما عارض نوري السعيد والبريطانيون هذه المطامع الوراثية في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، بدوا الآن أقل معارضة لها في ضوء الصراع المرير على القوة مع عبد الناصر. وبينما منعت العداوة الفرنسية والسعودية والمصرية بريطانيا من تحقيق وحدة الهلال الخصيب في أوائل فترة ما بعد الحرب، فإن هذه العوامل لم تعد ذات أهمية في منتصف الخمسينيات. فقد ساءت العلاقات الإنكليزية ـ السعودية بسبب النزاع حول واحة البريمي السعودية، بينما فقد إلحاح فرنسا على الحصول على حقوق خاصة في سوريا كل واقعيته، عندما لم تعد بريطانيا هي منافستها

(٤٠) لمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٢٢/ ٢/ ١٩٨٧.

(٤١) الوثائق المنشورة في: هيكل، حرب الثلاثين سنة، ج ١: سنوات الغليان، الوثيقة رقم (١٨).

الوحيدة هناك. وفي ربيع عام ١٩٥٦ أقنعت بريطانيا بأن تقدم دعمها للعراق في سبيل إخراج سوريا من النفوذ المصري، وبالتالي لاستلام زمام المبادرة في آسيا العربية. وكان الهدف الغربي ـ العراقي في عام ١٩٥٦ هو إبعاد النفوذ المصري عن آسيا العربية كلها. وقد أدرك البريطانيون وأصدقاؤهم حكام العراق بأن عليهم استعادة زمام المبادرة في سوريا إذا ما أرادوا كبح جماح جمال عبد الناصر والدفاع عن مواقع القوة القديمة في العراق والأردن والخليج.

ومن هنا صمم ساسة العراق على الأخذ بزمام الأمور في سوريا وإقامة نظام موال لهم في دمشق بأي طريقة أو ثمن، وبالنظر لتعذر تحقيق ذلك بالطرق الدبلوماسية فإنهم لم يجدوا غير اللجوء إلى القوة بديلاً لتحقيق هذا الهدف.

لقد أقلق وصول الأسلحة إلى سوريا بعض المسؤولين العراقيين، وفي مقدمتهم نوري السعيد لاقتناعهم بأن انتهاج سوريا سياسة محايدة يعني اتباع سياسة مغايرة لسياستهم، وفي هذا خطورة على مستقبلهم السياسي في المنطقة. فقرروا معالجة المسألة على أعلى المستويات الرسمية. لذلك عقد مؤتمر في البلاط الملكي حضره الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد وعدد من المسؤولين السياسيين والعسكريين الآخرين لمناقشة ما قد يترتب على سياسة سوريا الجديدة من نتائج، واحتمالات تأثيرها في العراق. وبعد مناقشات طويلة اتضحت أمام المجتمعين حقيقة مهمة وهي أنه إذا لم يقم العراق بمعاونة الفئات السياسية المستعدة لقلب النظام السوري في هذه الفترة، فإن الفئات قد تلجأ إلى طلب المعونة من جهات أخرى كفرنسا. وهذا يعني إبعاد العراق عن أداء دوره في المنطقة العربية وخصوصاً بالنسبة لسوريا، فتقرر تأليف هيئة عليا في بغداد لإدارة الحركات السياسية والعسكرية، ووضع الخطوط الأساسية لها، كما تقرر أيضاً تأليف هيئة عليا مشتركة شملت ممثلين عن كل من العراق وبريطانيا والولايات المتحدة. واقترح أن يجري العمل في هاتين الهيئتين على شكل تأليف لجان فرعية تتولى كل منها وظيفة خاصة، كاللجنة العسكرية والسياسية، ولجنة الدعاية، ولجنة المعونة الاقتصادية. كما قرر المؤتمر أيضاً إرسال غازي الداغستاني إلى سويسرا لإجراء اتصال مع أديب الشيشكلي الذي طلب إرسال شخص لمقابلته، والذي يمكن أن يلعب دوراً في تزعم الحركات السياسة والعسكرية في سوريا والاتفاق معه على أسس العمل المقبل الذي سيقوم بمعونة الحكومة العراقية[٤٢].

وعندما كان وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد يقوم بجولة في منطقة الشرق الأوسط في بداية آذار/مارس اجتمع في بغداد برئيس الوزراء العراقي نوري السعيد. وقد أكد نوري خلال اللقاء خطورة الوضع في سوريا بحجة انتشار الشيوعية فيها، وأن هنالك عدداً من العناصر في سوريا تشجب الاتجاه السياسي الحالي، وأنه يمكن استخدامهم،

---

(٤٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: العراق، وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ٢٢ ج (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢)، ج ١، ص ٢٧٠ ـ ٢٩٣.

والعراق سيكون مستعداً لعمل ذلك إذا تم تحقيق شرطين، وهما أن لا يتحرك الأتراك عبر الحدود السورية ـ التركية، ففي حال قيامهم بهذا التحرك، فإن القومية العربية ستثار وتبطل إمكانيات عمل ناجح من جانب العراق. أما الشرط الثاني فيتعلق بضرورة عدم شن إسرائيل أي هجوم على سوريا، وأبدى استعداده لمنع أي عمل يؤدي إلى توحيد البلدين. وقد قامت وزارة الخارجية البريطانية بالاتصال مع المسؤولين الأتراك والإسرائيليين، وقد أكد الطرفان التزامهما بعدم تحريك قواتهما على الحدود السورية من الشمال والجنوب. وقد حدد نوري السعيد أن الهدف من إسقاط الحكومة السورية هو «إقامة نظام حكم سوري من شأنه أن يكون صديقاً للغرب، أما قضية اتحاد البلدين فقد اعتبرها فكرة سابقة لأوانها»(٤٣).

وحتى أيار/ مايو ١٩٥٦ لم تتخذ الحكومة الأمريكية قراراً نهائياً في ما يتعلق بقلب نظام الحكم في سوريا. ففي اجتماع للمخابرات الأمريكية المختصة بالشرق الأوسط في واشنطن يوم ٢٣ أيار/ مايو اتخذ قرار حدد الخطوط العريضة للسياسة التي يجب اتباعها. وتم الاتفاق على تقوية حكومة سوريا، وقام فوستر دالاس وزير الخارجية، بإبلاغ الحكومتين العراقية والبريطانية بأن الأمريكيين يعارضون أي عمل سري في سوريا من قبلهما، وأنهم مع عدم استعمال القوى العراقية في سوريا. واعتبر دالاس أنه لا يمكن التعامل بالسرية في حال إشراك العراق وبريطانيا في أي عمل في سوريا، وهو عمل سوف يؤدي إلى أن يذهب الملك السعودي إلى المحور المصري بشكل أكبر. ولم تتفق المخابرات الأمريكية والبريطانية حول الطريقة لإطاحة الرئيس عبد الناصر، إلا أنها أوصت بإمكانية المشاركة بالانقلاب في سوريا، وذلك بحسب التطورات الجارية في هذه البلاد. وسأل السفير الأمريكي في دمشق إن كان للعراق مؤيدون يستطيعون تأليف حكومة غير شرعية، وقد أيد السفير إقامة حكومة موالية للعراق حتى تتصدى للضباط المتحمسين للقومية العربية، على أن السفير يعرف أن دمج سوريا والعراق هو من وحي بريطانيا وتحريضها. وقد التقى السفير الأمريكي مع المفوض العراقي عبد الجليل الراوي الذي أكد «معارضته للمخططات العراقية في سوريا، لأن حلف بغداد جعل السوريين يترددون في أي تعاون مع العراق»(٤٤).

ونتيجة للرحلات المكوكية للمخابرات المركزية الأمريكية في سوريا، والمنطقة خرجت المخابرات بنتيجة أنه بقدرة العناصر السورية المعادية للشيوعيين في سوريا، وبمساعدة من الولايات المتحدة وبريطانيا، إيقاف الاندفاع السريع نحو اليسار. وممن حاولت المخابرات الأمريكية الاتصال بهم ميخائيل اليان الذي كان يؤكد ضرورة توفير المال ليتسنى لهم الصمود أمام الإغراءات المالية السعودية(٤٥).

---

(٤٣) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٢٢/ ٢/ ١٩٨٧.
(٤٤) إيفلاند، **حبال من رمل: قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط**، ص ٣١٦.
(٤٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٢٩ و٣٣٦.

واستمرت الإدارة الأمريكية في تموز/ يوليو في البحث عن حل يحقق للولايات المتحدة إسقاط الحكومة السورية الموالية للرئيس عبد الناصر. ففي ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٥٦ جرى لقاء بين إيفلاند، السفير الأمريكي بدمشق، وميخائيل اليان، في فندق أمية بدمشق، حيث عرض الأول على اليان، مخططات أمريكا الداعمة له ومعارضة بلاده لأي تدخل عراقي، وفي مقدمته التدخل العسكري، في حين أكد اليان ضرورة حصوله على المال، حيث طلب اليان نصف مليون ليرة. وقد أكد اليان للسفير الأمريكي أنه يفضل الاتحاد مع العراق على أي تعاون مع الحكومة المصرية. وبعد تردد الإدارة الأمريكية جاء الرد أخيراً من المخابرات المركزية يقول «إن المخابرات الأمريكية قد قررت دعم اليان في مخططاته». كما تمت الموافقة على تزويده بالمال الذي طلبه. وقد هرّب إيفلاند نصف مليون ليرة من لبنان إلى سوريا بسيارته الخاصة، والتقى اليان، وطلب إليه تزويده بالخطة، على أن يتم التنفيذ قبل ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر. وقد أوحى اليان إلى السفير أن كبار الضباط يؤيدونه في خطته، وأنهم سيستعملون فرقهم للسيطرة على دمشق وحلب وحمص وحماة، وسوف تغلق مراكز الحدود مع العراق والأردن ولبنان، إلى أن تعلن محطات الإذاعة بأن حكومة جديدة قد استولت على الحكم. وطالب اليان كذلك بدعم الحكومة الأمريكية بالاعتراف بالحكومة، في حال نجاح المحاولة الانقلابية(٤٦).

وعاد نوري السعيد من جهته إلى نشاطه المناوىء للحكومة السورية، إذ يقول غلمن إنه التقى نوري السعيد في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦ ووجده مضطرباً من تقارير تفيد أن موسكو ستوسع خطتها للتوغل داخل الجيش السوري لضباطها وجنودها، وخيّل لنوري السعيد أن موسكو أخذت تنقل قاعدتها التي قد تدير منها حركاتها العسكرية من مصر إلى سوريا. ولم يبق في رأي نوري من حل للمشكلة السورية «غير الحل الذي يأتي من الخارج وبأسرع وقت ممكن»(٤٧).

وتنفيذاً لمؤتمر البلاط الذي ذُكر التقى غازي الداغستاني بأديب الشيشكلي في سويسرا، وخلال هذا اللقاء أوضح الشيشكلي لغازي الداغستاني موافقته على التعاون مع الحكومة العراقية، بشرط اعتراف الحكومة العراقية في حالة نجاح الانقلاب الذي سيقوم به، لقاء تبديل السياسة الخارجية تجاه العراق، واتباع سياسة تتسم بالود، وتسليمه مبلغ ثلاثين ألف دينار عراقي كمقدمة لبدء العمل. وعلى أثر عودة الداغستاني إلى بغداد عقد مؤتمر آخر في البلاط الملكي حضره الملك والوصي عبد الإله وكبار المسؤولين. وقد تم في هذا الاجتماع الموافقة على شروط الشيشكلي، وطلب من الداغستاني السفر إلى بيروت، التي كان قد وصل إليها الشيشكلي سراً في شهر تموز/ يوليو، وترأس عدداً من الاجتماعات التي حضرها كبار

---

(٤٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٥٠ و٣٨٠.

(٤٧) غلمن، عراق نوري السعيد: انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨، ص ٢٧٤.

أقطاب المؤامرة أمثال أخيه صلاح ومحمد معروف وغسان جديد وزعماء الحزب القومي السوري. وطرح غسان جديد، باعتباره ممثلاً للحزب القومي السوري، في هذا الاجتماع خطط الحزب الانقلابية التي تقوم أولاً على تصفية بعض الشخصيات السورية المسؤولة كأكرم الحوراني وعبد الحميد السراج وخالد بكداش. وعند وصول الداغستاني التقى في السابع من تموز/ يوليو مع الشيشكلي، حيث تسلم الشيشكلي من الداغستاني مبلغ عشرة آلاف دينار، وغادر بيروت إلى مكان مجهول من دون إطلاع الداغستاني على خططه(٤٨).

وفي تقرير للمقدم عبد الحميد السراج أكد فيه أن مغادرة أديب الشيشكلي لم توقف عملية الاستمرار في المؤامرة، إذ عقد اجتماع في منزل سعيد تقي الدين، حضره اللواء الداغستاني والعقيد صالح السامرائي، الملحق العسكري العراقي في بيروت، والعقيد السوري محمد صفا، وغسان جديد وصلاح الشيشكلي ومحمد معروف، بحثوا خلاله عن شخصية عسكرية تحلّ محل الشيشكلي، وكلف محمد معروف بالاتصال بالسياسي السوري سامي كبارة، كما كُلفَ القوميون السوريون بالاتصال بقسم من السياسيين وبعض نواب العشائر من قبل صلاح الشيشكلي. وعُقِد اجتماع آخر للمتآمرين في قرية شملان بلبنان، وضعوا خلاله ميثاقاً تعاهدوا عليه. وفي هذا الوقت أبدى نوري السعيد استعداده لدفع مبلغ مليون وربع ليرة لبنانية، وحوالى خمسة آلاف قطعة سلاح من مختلف الحجوم والأوزان لتوزع على بعض الفئات المتآمرة في سوريا. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر وضع المال المقرّر باسم الملحق العسكري صالح مهدي السامرائي ليقوم بعملية الصرف عند الحاجة، واتصل القوميون السوريون بكل من عدنان الأتاسي وميخائيل اليان وهايل سرور وحسن الأطرش، وكلف الضابط المسرَّح فضل الله أبو منصور بتهيئة عناصر من جبل العرب، كما جرت اتصالات أخرى بالعديد من الضباط والمدنيين السوريين(٤٩).

وفي هذا الوقت أُرسل العقيد عبد الكريم قاسم على رأس قوة عسكرية إلى الأردن هدفها ضرب سوريا والقضاء على حكومتها. ويقول عبد الكريم قاسم: «إنني في ذلك اليوم قد كافحت بإخلاص وإباء للقضاء على هذه الفكرة في مهدها، وقد سألت إخواني السوريين يوم لم تكن هناك وحدة، ولا اتحاد مع مصر، إنما كانت هناك وحدة القلب ووحدة العمل والإخلاص في سبيل الله وفي سبيل الشعب. . .» وأنه «دخل سوريا واتصل بالمسؤولين فيها وعرض عليهم استعداده لقيادة الجيش العراقي والسوري لتحرير العراق»(٥٠).

ومن أجل دعم المتآمرين بدأت في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦ الاستعدادات لتنفيذ

---

(٤٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: العراق، وزارة الدفاع، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ١، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ و٢٩٠.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: **الإنشاء**، ١٠/ ١/ ١٩٥٧.

(٥٠) عبد الكريم قاسم، **مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم** (بغداد: [د. ن.]، ١٩٥٨)، ص ٣١.

تمرين الخريف الذي تقرر إجراؤه في منطقة حمرين، تشترك فيه الفرقتان الأولى والثالثة، إلا أن الحكومة العراقية ألغت التدريبات التي رافقها العدوان الثلاثي على مصر. وفي هذا الوقت كان العقيد رفعت الحاج سري على اتصال بالمقدم عبد الحميد السراج لتبادل المعلومات حول التحركات العسكرية العراقية(٥١). ويقول اللواء غازي الداغستاني، وهو ينفي التهمة الموجهة إليه أمام المحكمة العسكرية بتاريخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٥٨، إن نوري السعيد وعبد الإله وبتحريض من السوريين أخذا يضغطان على القادة العسكريين بوجوب تهيئة الجيش للحركة، إلا أن رفيق عارف كان يماطل بحجة عدم كفاءة وسائط النقل، وعدم تيسر العدد الكافي من الطائرات، وأن الاصطدام بين الجيشين السوري والعراقي لا يخدم إلا مصلحة الكيان الصهيوني(٥٢).

ومن جهة أخرى، اتصل نوري السعيد رئيس الوزراء، بحكومتي بريطانيا والولايات المتحدة للمساهمة ببعض المال والسلاح، وقد اتفق الأطراف الثلاثة على قيام الدولتين بتجهيز المتآمرين بقسم من الأسلحة، على أن تقوم الحكومة العراقية بتوفير القسم الباقي(٥٣).

وعلى أثر ذلك أوفدت الحكومة العراقية الضابط العراقي صالح مهدي عماش إلى روما ليقوم مع الوزير العراقي المفوض هناك عبد الملك الخضيري بشراء صفقة من الأسلحة، شملت عدداً من الرشاشات والمسدسات، وشحنت هذه الأسلحة بطائرة عراقية هبطت في بيروت، ومن هناك قام الملحق العسكري العراقي بتوزيعها على المتآمرين، كما دخلت أسلحة عراقية عبر الحدود بين البلدين ووضعت في مخازن للحزب القومي السوري(٥٤).

وقامت الحكومة العراقية بصرف الأموال على المسؤولين والصحف في لبنان للقيام بدعاية للاتحاد السوري ـ العراقي، فقد منحت الرئيس اللبناني كميل شمعون راتباً شهرياً قدره ٥٠٠٠ دينار مقابل موافقته على مرور الأسلحة عبر أراضي بلاده، كما صرفت مبالغ للصحفيين الموالين لسياستها(٥٥).

وفي تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦، أخذت الحكومة العراقية تحشد عدداً من القطاعات العسكرية في قاعدة «H3» العراقية لدعم الحركة عند وقوعها(٥٦).

---

(٥١) صبحي عبد الحميد، **أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق** (بغداد: مطبعة الأديب، ١٩٨٣)، ص ٣٥.

(٥٢) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٤ (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤)، ج ١٠، ص ٩٣.

(٥٣) العراق، وزارة الدفاع، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ١، ص ٢٧٤.

(٥٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣٨٤ ـ ١٣٨٥.

(٥٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٨٦.

(٥٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: صالح صائب الجبوري، **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية** (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠)، ص ٤١٨ ـ ٤٢٢.

وتقوم الخطة العسكرية العراقية على شكل قيام اضطرابات في سوريا، وقيام الطائرات الإسرائيلية بخرق المجال الجوي السوري أو القيام باعتداء محدود على الأراضي السورية، وفي هذا الوقت تتدخل القوات العراقية بحجة الدفاع عن سوريا، ثم تبدأ حركة التمرد العسكري في الجيش السوري على حكومته، وكذلك تتحرك القوى المدنية المسلحة التي تم تدريبها لدعم هذا التمرد، ثم يتدخل الجيش العراقي لتعزيز مواقع المتآمرين ويعلن الاتحاد بين سوريا والعراق[٥٧].

وفي هذا الوقت أخذت الحكومة العراقية بتطمين السوريين بعدم استعدادها للتدخل في الشؤون الداخلية السورية، فقد علق ناطق عراقي مسؤول عن الخبر الذي تناقلته بعض الصحف عن مراسل صحيفة أسوشييتد برس في بغداد والمتضمن أن الجيش العراقي يستعد للزحف على سوريا في حالة قيام انقلاب يساري فيها. وقد قال الناطق المذكور ان المسؤولين العراقيين يستغربون مثل هذه الاستنتاجات الخاطئة، وان العراق «لن يتدخل في شؤون الدول الأخرى، وأثنى على الجيش السوري باعتباره الحارس لمصالح سوريا والأمة العربية»[٥٨]. ويعث نوري السعيد برسالة إلى الرئيس السوري شكري القوتلي أبلغه فيها استعداد العراق للتخفيف من أزمة السويس والدعوة لعقد مؤتمر عربي على مستوى عال يحضره رؤساء حكومات البلدان العربية، «وتوحيد السياسة العربية على الصعيد الدولي وتأييد العراق لسوريا ومصر ضد أي اعتداء، وتأكيد الود والصلات الطيبة بين سوريا والعراق»[٥٩].

وكانت بريطانيا والولايات المتحدة في هذا الوقت على اطلاع تام على مجريات المؤامرة على سوريا، فقد اتصل المتآمرون بالسفارة البريطانية في بيروت وطلبوا من السفير تقديم العون العسكري والمادي، كما شكلت لجنة إنكليزية ـ أمريكية ـ عراقية في بيروت لتبادل المعلومات ومناقشة الوجوه الدولية للمؤامرة، وتفحص الخطط والمقترحات التي يضعها لهم السوريون المتآمرون. لكن رغم هذا التعاون، فإن العراقيين كانوا «يرغبون بالعمل وحدهم، وإن استعانتهم بالولايات المتحدة وبريطانيا لا تتعدى قيام هاتين الدولتين بمنع أي تدخل إسرائيلي أو فرنسي أو تركي»[٦٠].

وكان أحد الرموز الأساسية في المؤامرة ميخائيل اليان بدأ بالتهرب من المهمة بحجج مختلفة، إذ قام بتأجيل موعد المؤامرة عدة مرات، كما ادعى أن العسكريين لم يكونوا مستعدين بشكل جيد لتنفيذ المؤامرة في ظل العدوان الثلاثي على مصر. ويقول إيفلاند،

---

(٥٧) العراق، وزارة الدفاع، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: الإنشاء، ١/ ١٠/ ١٩٥٦.

(٥٩) الإنشاء، ٢٨/ ٨/ ١٩٥٦.

(٦٠) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٣٥٧.

السفير الأمريكي إن اليان «في الوقت الذي كان يبدي استعداده للتعاون كان من جهة أخرى، على اتصال بالبريطانيين»[٦١].

وكان العديد من المسؤولين الأمريكيين يرون ضرورة عدم التدخل العراقي بأحداث سوريا. فقد قام هرمان ألنس (Herman Allens)، من القسم السياسي في السفارة الأمريكية في بغداد، بتولي مهمة ضبط العراقيين. ويعتقد هرمان أن كشف أخبار محاولة انقلابية عراقية في سوريا سيعطي الرئيس عبد الناصر حجة إضافية للهجوم على حلف بغداد واتهامه بالعمالة للاستعمار، وخاصة أنه كان يقوم بمعالجة دور العراق في حلف بغداد. وكان كارلتون سويفت (Carlton Swift)، رئيس قسم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، في بغداد يعمل على التحكم بمخططات نوري السعيد الواسعة التي كانت ترمي إلى السيطرة على سوريا بمساعدة الجيش العراقي[٦٢].

لكن المؤامرة باءت بالفشل، ففي أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ علمت السلطات السورية بتوزيع عدد كاف من الأسلحة، فاعتقلت فارس دوير الذي اعترف بأسماء أصدقائه والعاملين معه. وفي ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه أعلن عبد الحميد السراج نبأ المؤامرة من راديو دمشق. وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ نشرت قائمة الاتهام وتضمنت أسماء ٤٧ متهماً، منهم أديب الشيشكلي وغسان جديد وسعيد تقي الدين وحسن الأطرش وهايل سرور وعدنان الأتاسي ومنير العجلاني وسامي كبارة، وافتتحت الجلسة في الثامن من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ على مدرج جامعة دمشق وكان العقيد عفيف البزري رئيساً لهذه المحكمة العسكرية[٦٣].

وقد اعترف المتهمون بدور العراق، وكذلك اعترف منير العجلاني بأن أموالاً عراقية سلمت له لتصرف في جبل العرب وعلى شراء صحف، كما اعترف عدد من المتهمين بتهريب الأسلحة من العراق إلى سوريا، كما عُرض عدد من قطع السلاح التي قدمتها الحكومة العراقية للمتآمرين[٦٤].

وعلى أثر اكتشاف المؤامرة، صرح وزير الخارجية السوري صلاح البيطار، بأن الحملات الموجهة ضد سوريا تهدف إلى التغطية على أنباء المؤامرة التي أعدتها حكومة نوري السعيد بالتآزر مع الاستعمار ضد سوريا. واعتبر أن الهدف من هذه الحملات «إبعاد سوريا

---

(٦١) إيفلاند، حبال من رمل: قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط، ص ٣٩٤.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٤.
(٦٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: سيل، المصدر نفسه، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥.
(٦٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: الإنشاء: ٣/ ١/ ١٩٥٧؛ ١٦/ ١/ ١٩٥٧؛ ٢١/ ١/ ١٩٥٧، و٢٨/ ٢/ ١٩٥٧.

عن مصر والإعداد لمؤامرات جديدة تطال بلداناً عربية أخرى متحررة»[٦٥]. وصرح ناطق رسمي سوري بوجود تحشدات عراقية على حدود سوريا الشرقية.

وعندما نشرت الصحف السورية نبأ وجود حركة انقلابية في سوريا يدعمها العراق، استفسر وزير الخارجية العراقية برهان الدين باش أعيان من رئيس الوزراء نوري السعيد عن مدى علاقة العراق بهذه المؤامرة، فأنكر رئيس الوزراء علاقة العراق بالموضوع. وأصدرت الحكومة العراقية بياناً رسمياً جاء فيه اتهام صريح للمسؤولين السوريين بالكذب ومحاولة تفرقة الصف العربي، وأضاف البيان: «إن الشعب السوري يعرف جيداً أن الجيش العراقي إنما وجد لنصرته ضد العدو المشترك إسرائيل، علماً بأنه لا يوجد ولن يوجد جيش عراقي قرب الحدود السورية الشرقية منذ سنوات عديدة. وليس هناك مؤامرة في سوريا وإنما هي من ابتداع المسؤولين فيها»[٦٦]. وكان الهدف الرسمي من إذاعة هذا البيان الدفاع عن حكومة العراق التي قد يؤدي اتهام سوريا لها إلى انهيارها السياسي داخل العراق.

وعقد مجلس النواب السوري جلسة خاصة بتاريخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ بحث فيه تأييد الشعب العراقي ضد الاستعمار والأحلاف الأجنبية. وبعث ببرقية جاء فيها: «إن الشعب العربي في سوريا يقف إلى جانب الشعب العربي الشقيق في العراق، مؤيداً نضاله الباسل ضد حلف بغداد، مع تأكيد أنّ هذا النضال حجر الأساس في بناء الوحدة العربية المتحررة»[٦٧].

وقد رد مجلس النواب العراقي ببرقية استنكر فيها التعرض للعراق وسياسته العربية التي جرت داخل مجلس النواب السوري، وجاء في البرقية دعوة إلى تحقيق الوحدة بين البلدين[٦٨].

وعلى الرغم من جميع هذه البيانات الرسمية، فإن المحكمة العسكرية السورية ما كادت تفضح التآمر العراقي ـ الغربي على سوريا، وتصدر أحكام الإعدام بحق السوريين الذين ثبت اشتراكهم في هذا التآمر، حتى سارعت وزارة الخارجية العراقية إلى العمل على إنقاذهم من هذا الحكم. فقد طلبت الوزارة من الهيئات الشعبية والدينية، والأحزاب السياسية العراقية أن ترسل إلى الملوك العرب ورؤساء دولهم لحثهم على التدخل وتخفيف الأحكام بحق السوريين المحكومين، كما طلبت من سفارتها بدمشق أن تقدم احتجاجاً

(٦٥) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف سوريا، الأوضاع الداخلية، المسلسل رقم (٥٥)، تصريح وزير الخارجية السوري، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦.

(٦٦) الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ١٠، ص ٩٧.

(٦٧) محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة الخامسة عشرة، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، ص ٤٣٥.

(٦٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحسني، المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٩٩.

تحريرياً حول كل قضية تعرض على المحكمة سواء من ناحية توكل المحامين العراقيين أو من ناحية المس بالعراق من قبل القضاء، وطلبت من الملك حسين التدخل لتخفيف الأحكام. وفي الوقت نفسه طلبت من السلك الدبلوماسي العراقي في بيروت وطرابلس وتونس والخرطوم وكراتشي أن يتصل برؤساء هذه الدول للتوسط من أجل تخفيف الأحكام، كما ناشدت وزير الخارجية الأمريكي والملك السعودي التدخل في الموضوع ذاته(٦٩).

٢ ـ التآمر العراقي ـ الغربي على سوريا عام ١٩٥٧

على الرغم من فشل محاولة الانقلاب على الحكومة السورية أواخر عام ١٩٥٦ واستمرار رفض سوريا للمشاريع والأحلاف الغربية، ومنها مشروع أيزنهاور، بقيت الولايات المتحدة هي الطرف الأقدر على الحركة في المنطقة طوال عام ١٩٥٧ وبعده. فبريطانيا وفرنسا بعد هزيمتهما في معارك السويس أخذ نفوذهما يشهد تراجعاً ملحوظاً في المنطقة وبشكل أكبر. والاتحاد السوفياتي وافد جديد على الساحة العربية، وبرغم كل ما حاول تقديمه لحركة التحرر العربي ابتداءً من مواقفه في الأمم المتحدة، إلى صفقة السلاح مع مصر، وإنذاره للغرب والولايات المتحدة في أحداث السويس، فإن كتلاً اجتماعية وسياسية كبيرة في الوطن العربي كانت تنظر إليه بريبة وتناصبه العداء، ولا تمانع في أن تجعل من أوطانها قواعد لحصاره في الحرب الباردة.

وحتى في العراق، فقد تعرضت العلاقات بين العراق وبريطانيا لصدمة بسبب قيادة العدوان الثلاثي على مصر، إذ شهد العراق هياجاً شعبياً ضد ذلك العدوان وكادت الحكومة العراقية تضطر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، ولكنها اكتفت بعدم الاشتراك مع المسؤولين البريطانيين في اجتماعات حلف بغداد.

وكشفت الوثائق البريطانية عن انزعاج بعض المسؤولين العراقيين من السياسة الغربية في سوريا؛ ففي الشهر الأول من عام ١٩٥٧ كان هناك وفد عراقي موجود في لندن، وكذلك صالح جبر زعيم حزب الأمة، وقد التقى بهما د. ل. سيك (D. L. Sick) أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية، ودوَّن خلاصة أفكارهم في مذكرة داخلية بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/ يناير. فقد كان المسؤولون العراقيون، وفي مقدمتهم صالح جبر، في منتهى الصراحة في ما يتعلق بسوريا، إذ قال جبر: «إننا دفعنا السوريين بشدة مفرطة، وكان يجب أن يتركوا وشأنهم، فهذا هو كل ما أرادوه. وكان يجب علينا ـ نحن العراقيين ـ وعلى البريطانيين التعامل معهم بهدوء». وقال: «إن ما حدث هو أن ما سماه محاصرتنا من لندن ومحاولاتنا لإدخالهم المعسكر الغربي قد أعطت ذخيرة للمناوئين للغرب، الذين أوحوا بأننا نحاول

---

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٩٥.

التدخل في الشؤون السورية. . .»[٧٠]. ويؤكد ناجي شوكت ما ذكر أعلاه، فعند مقابلته الأمير عبد الإله بحثـوا في الوضع السياسي المتدهور في العراق وإمكانية إيجاد حلول جذرية، وقد عرج الأمير عبد الإله على نفوذ بريطانيا في العراق بقوله: «إنه شخصياً يعتقد بأن دور بريطانيا في البلاد العربية قد انتهى، بعد أن قضى عليه اشتراكها في العدوان الثلاثي، وإن انسحاب بريطانيا سيترك فراغاً في المنطقة لا بد من إملائه، وإنه يرى أن أمريكا وحدها دون غيرها تستطيع أن تملي هذا الفراغ»[٧١]. ويؤكد السياسي البريطاني ميشيل ايونيدس انهيار مركز بريطانيا في منطقة الشرق العربي بقوله: إن لبريطانيا حتى مطلع عام ١٩٥٥ معاهدات تعاهدية مع مصر والعراق والأردن، وكانت بريطانيا الدولة الوحيدة التي تمون هذه الدول بالسلاح، والقوتان الجويتان السورية واللبنانية كانتا تعتمدان قبل كل شيء على ما تزودهما به بريطانيا من طائرات. ولكن هذا الأمر تبدل أوائل عام ١٩٥٧ فلم يبق لبريطانيا إلا «موطىء قدم ضيق محصور في العراق يعتمد على شخص نوري السعيد، وقد انفصل نوري السعيد ومعه الأسرة الهاشمية في العراق عن الشعب، كما انفصلا عن مصر وسوريا. وقد اندفع الأمريكيون إلى الحلبة مسلحين بمشروع أيزنهاور، وأصبح باستطاعة الأمريكيين أن يفعلوا كل شيء يمكن عمله بالسلاح والمال»[٧٢].

وبعد حوادث السويس وجد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة نفسيهما وجهاً لوجه في منطقة الشرق الأوسط، في حين كانت الاستراتيجية السوفياتية تقوم على الاتصال المباشر مع الجماهير العربية، لكي ترسخ مواقف كاملة عن طريق اعتراف العرب بالجميل لها والإعجاب بدورها في السويس، ولكي تنشد الاعتراف بها وبحقها في أن يكون لها صوت في مشاكل الشرق الأوسط، بينما كان الرد الأمريكي مشروع ايزنهاور المرفوض من أطراف عربية عديدة.

وفي مطلع عام ١٩٥٧ ازداد الاهتمام الغربي ـ الأمريكي بالأوضاع السورية، إذ رأوا في فشل المؤامرة أواخر عام ١٩٥٦ بمثابة تدمير للتوازن السياسي، وفتح الطريق أمام الشيوعيين للاستيلاء على السلطة، كما عززت هذه المخاوف التقارير التي تشير إلى القوة المتزايدة لأنصار الحياد والإشاعات عن وجود متطوعين سوفيات ينتظرون لحظة القفز للدفاع عن سوريا ومصر. وأخذت صحف عديدة غربية وإسرائيلية تنشر مقالات مطولة حول شحنات كبيرة من الدبابات والطائرات السوفياتية إلى سوريا، ودخول دفعات من الضباط والفنيين السوفيات، وإنشاء قواعد عسكرية سرية في الصحراء. إن الدلائل على صحة هذه

---

(٧٠) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ١٩/ ٣/ ١٩٨٨.

(٧١) شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً، ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤، ص ٥٨٩.

(٧٢) ميشيل جورج ايونيدس، فرّق. . . تخسر: ثورة العرب، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة خيري حماد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١)، ص ٢٣٤.

التقارير كانت «بادية الضآلة، غير أنها ساعدت على تشكيل رأي عام عربي ـ أمريكي ـ عراقي معادٍ لسوريا»(٧٣).

ونوري السعيد بدوره، قام بتأسيس مكتب في بيروت أطلق عليه «مكتب أنباء العالم العربي» يدعو لحلف بغداد، وتقوم حكومة نوري السعيد بالإنفاق عليه. وتم إصدار نشرة يومية تدافع عن سياسة نوري السعيد وحلف بغداد(٧٤).

وعقد مؤتمر برمودا الذي ضم الرئيس الأمريكي ايزنهاور ورئيس وزراء بريطانيا هارولد ماكميلان (Harold McMillan) في الفترة ما بين ٢١ ـ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٥٧ واشترك فيه وزيرا خارجية البلدين وعدد من المسؤولين الآخرين من البلدين. وقد أعدت وزارة الخارجية البريطانية مذكرات عن موضوعات المباحثات. وفي إحدى المذكرات ورد اسم سوريا. وقد أوصت المذكرة صراحة بأن هدف الغرب يجب أن يكون تغيير نظام الحكم في سوريا، والعمل على الإتيان بنظام حكم يكون على الأقل غير مناهض للغرب والعراق، ومستعداً وقادراً على السماح بتشغيل خط أنابيب النفط بصورة منتظمة. ورأى الساسة البريطانيون أنه مهما تكن وجهات النظر حول النظام الحالي في سوريا، فإنه يتعاون مع الاتحاد السوفياتي ومصر إلى حد أنه يشكل تهديداً كافياً لمصالحنا الحيوية، كما أنه معادٍ بحرارة للعراق والبلدان الأخرى الأعضاء في حلف بغداد. وأكدت المذكرة أن «لا حل إلا بإقامة حكومة غير معادية للغرب والعمل على إيجاد نوع من الترابط ما بين سوريا والعراق»(٧٥).

وفي أوائل شهر مايو/ أيار ١٩٥٧ كان الجيش التركي يجري تحركات عسكرية على الحدود ما بين سوريا وتركيا بهدف الضغط على الحكومة السورية. وجاء في وثيقة بريطانية أن أحد مسؤولي السفارة البريطانية في أنقرة قد علم من مسؤول في وزارة الخارجية التركية أن «حشود القوات التركية وتدريباتها الواسعة النطاق تجري بناءً على طلب من حكومة الولايات المتحدة»(٧٦). وفي تقرير بعث به نلسون روكفلر (Nelson Rockefeller) إلى الرئيس أيزنهاور اقترح أن تكون سياسة الولايات المتحدة سياسة عالمية، بحيث تستوعب العالم بأجمعه، وأن تكون شاملة بحيث تتضمن النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والنفسية من دون أن يقتصر الاهتمام على النواحي العسكرية. وتضمَّن التقرير اقتراحاً «بالتصدي لكل الثورات القومية»(٧٧). وبدأت الدعاية الأجنبية تسعى لزعزعة ثقة المواطنين بحسن اتجاه السياسة الخارجية التي تنتهجها الحكومة السورية. وذهبت الصحف المأجورة

(٧٣) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٣٧٧.
(٧٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: الرأي (الأردن)، ١١/ ٢/ ١٩٥٧.
(٧٥) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٢٤/ ١/ ١٩٨٨.
(٧٦) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٢٥/ ١/ ١٩٨٨.
(٧٧) النور (دمشق)، ملحق العدد ٤٢٠ (١٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٧)، ص ٩.

تعمل على بث روح الذعر في نفوس السوريين، مقارنة بين الضيق الذي يعانيه الاقتصاد السوري والميزانية السورية، والرفاه الذي يعيش فيه العراق وبعض البلدان العربية. وهي تعمل على إظهار هذا الفرق وكأنه ناتج من سياسة سوريا الحيادية ومن انتهاج العراق سياسة التفاهم مع الأمريكيين ومبدأ ايزنهاور والمساعدات الاقتصادية. وهذه السياسة زادت من تخوف الحكومة السورية من أن يتأثر بها بسطاء الناس فتؤدي إلى إسقاط الحكومة السورية القائمة والمجيء بحكومة مؤيدة للأحلاف[٧٨]. ويبرز الدور الإسرائيلي في تحريض الولايات المتحدة على التصدي للحكومة السورية من خلال الوثائق البريطانية، إذ كانت إسرائيل تعتبر أن التقارب السوري مع موسكو وحصولها على الأسلحة منها يؤدي في النتيجة إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة ويشكل خطراً على الكيان الاسرائيلي[٧٩].

وساد اتجاه في الولايات المتحدة يتزعمه المستر دالاس (Dallas) يقول إن على البلدان العربية الموالية للغرب في الشرق الأوسط، وهي السعودية والعراق والأردن ولبنان أن تضع خطة سياسية إزاء سوريا، تقوم على فكرة فرض حصار سياسي واقتصادي، مما يجعل سوريا تعيش عزلة تجعل من العناصر اليمينية والمؤيدة للغرب في سوريا تتحرك للعمل ضد النفوذ السوفياتي[٨٠].

وعلى رغم افتضاح مؤامرة عام ١٩٥٦ والكشف عن دور العراق فيها، بقيت حكومة بغداد تستأنف جهودها في خريف عام ١٩٥٧، بعد أن تلقت تأكيدات من حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا باستمرار دعمها لجهود العراق من أجل إسقاط نظام الحكم القائم في سوريا. وقد اتخذت لبنان مركزاً لإدارة جميع النشاطات السرية، وتضاعف عدد عملاء أمريكا السريين، كما تقرر عدم قطع الصلات مع ميخائيل اليان، وتم عقد اجتماع في بيروت حضره اللواء غازي الداغستاني والعقيد راضي العبد الله ممثل الملك حسين، وفريد شهاب رئيس قوى الأمن اللبناني. وكانت المخابرات المركزية هي التي تتولى مهمة الاتصال مع العقيد الشيشكلي، وهي التي أعطت العقيد إبراهيم الحسيني جواز سفر مزوراً لكي يدخل لبنان، ومنه يدخل الأراضي السورية بشكل سري، ليقوم بعملية الاتصال مع المتآمرين داخل سوريا والتهيئة لعودة الشيشكلي[٨١].

وأوعزت الإدارة الأمريكية إلى حكومة العراق بأن يقوم جيش العراق باحتلال سوريا

---

(٧٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٣، ص ١٥ ـ ١٩.

(٧٩) لمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق المنشورة في: هيكل، **حرب الثلاثين سنة**، ج ١: **سنوات الغليان**، الوثائق أرقام ٢٠ ـ ٢٢.

(٨٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، وثائق الدولة، المجموعة الخارجية، الوثيقة رقم خ/ ١٠/ ٢٦.

(٨١) لمزيد من التفاصيل، انظر: إيفلاند، **حبال من رمل: قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط**، ص ٤٤٩ ـ ٤٥٠.

مسنوداً من الجيش الأردني، ومن تحشد القوات التركية على الحدود السورية لتأمين هذا الاحتلال[٨٢]. ويقول علي جودت الأيوبي ان السفير الأمريكي قام بزيارته في ٢١ آب/ أغسطس، وتناول معه قضية سوريا، كما قام بزيارته القائم بالأعمال البريطاني والسفير الباكستاني، وأظهرا قلقهما من الوضع في سوريا. وفي تلك الفترة كانت المخابرات الأمريكية والبريطانية ترى أن الحل هو إسقاط الحكومة عبر إيجاد «ثورة داخل سوريا وتحريك العشائر العربية على حدود سوريا والعراق، على أن يعقب ذلك تدخل عسكري عراقي»[٨٣].

وذكر اللواء غازي الداغستاني أن نوري السعيد استدعاه وأطلعه على أوراق فيها سلسلة حوادث موقوتة للقيام بحركة داخلية في سوريا، مؤيدة بحركة من قبل الجيش العراقي، مع خلق أسباب مبررة للتدخل. وطلب نوري من الداغستاني أن يقوم المقر العام باتخاذ ما يلزم لتهيئة الجيش للعمل[٨٤]. ويقول نجم الدين السهروردي إن ضابطاً عراقياً صديقاً له، أبلغه أن المخابرات العسكرية العراقية شكلت مجموعة من الضباط كلفتها بمهمة مزدوجة هي أولاً تدبير محاولة انقلابية ضد الرئيس القوتلي في سوريا، وثانياً اغتيال الرئيس عبد الناصر بواسطة ضباط يوفدون من دمشق إلى القاهرة. ولتحقيق هذه الغاية تم إرسال ثلاث شاحنات أسلحة إلى سوريا عبر الحدود، فضلاً عن السلاح الذي كانت ترسله المخابرات العسكرية العراقية عبر لبنان إلى سوريا، حيث كانت الطائرات العراقية تهبط في مطار بيروت وهي في طريقها لإرسال أسلحة إلى ثوار الجزائر، وفي نهاية مدرج المطار كانت تلقي بصناديق أسلحة، وكان هناك من يقوم بنقلها إلى سوريا من أجل استخدامها في العملية الانقلابية[٨٥].

إن إبلاغ نوري السعيد استعداد الولايات المتحدة وبريطانيا التام لدعم الجهود العراقية الرامية إلى تغيير الأوضاع السورية، جعله يعيد النظر في المخطط السابق، فطلب من الملحق العسكري العراقي ببيروت العقيد صالح مهدي السامرائي الاتصال بفلول الحزب القومي السوري والضباط الهاربين، وطلب إليه أيضاً الاتصال بممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا «وتسليم الأموال المتفق عليها شهرياً إلى العناصر السورية التي ستتعاون على تنفيذ الخطة الجديدة»[٨٦].

والخطة الجديدة تعتمد في أساسها حركتين: تسمى **الأولى** بخطة نصر، **وأما الثانية فقد**

---

(٨٢) شوكت، **سيرة وذكريات ثمانين عاماً، ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤**، ص ٦٠٠.

(٨٣) علي جودت، **ذكريات علي جودت، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨** (بيروت: مطابع الوفاء، ١٩٦٧)، ص ٣٣٢.

(٨٤) العراق، وزارة الدفاع، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ١، ص ٢٧٥.

(٨٥) نجم الدين السهروردي، **التاريخ لم يبدأ غداً: حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني، ٤١ و٥٨ في العراق**، ط ٢ (بغداد: شركة المعرفة، ١٩٨٨)، ص ٣٠٥.

(٨٦) العراق، وزارة الدفاع، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٧.

أطلق عليها سيف العرب. تدور خطة نصر حول تنظيم الحزب القومي السوري وما تبقى من أنصار الشيشكلي، وبعض الضباط في الجيش السوري وتسليح العشائر في جبل العرب والساحل السوري الموالين لهذه الحركة، ومدهم بالأموال اللازمة والوقوف على احتياجاتهم، وتوزيع السلاح المهيأ، وتعيين وقت للشروع، على أن يتم تشكيل مقر قيادة لهذه العملية في لبنان أو الأردن. أما خطة سيف العرب فهي ترمي إلى خلق أسباب لتحشيد القطاعات العسكرية العراقية في المناطق القريبة من الحدود السورية بحجة صد العدوان الصهيوني، أو مكافحة التهريب، أو لضمان أمن الحدود. وترافق هذه العملية تهيئة الرأي العام، العراقي والعربي ضد التغلغل الشيوعي في سوريا لتبرير احتمال التدخل. ويبدأ العمل في هذه الخطة عن طريق إثارة الرأي العام، ويعقب ذلك ثورة في كل مكان، وتقطع أنابيب النفط وسكة الحديد، والقيام باعتداءات على المنافذ العراقية، ثم تطبيق خطة نصر بجميع مراحلها. وفي حال عدم تطبيق عملية نصر بنجاح، فحينئذ يبدأ العمل بتنفيذ خطة سيف العرب. وفي حالة وصول المتطوعين السوفيات أو القطاعات النظامية في جبهتي راوندوز أو سوريا، يتم التشاور مع الولايات المتحدة حول الطائرات والآليات وفقاً لمبدأ أيزنهاور، وتعزز بطائرات من نوع هوكر هنتر من قبل بريطانيا، أو تتم الاستعانة بطائرات تركية، ومشاركة الأردن بهذه الحركة، والاستفادة من مطار المفرق لمعاونة القوة الجوية[٨٧].

وبالنسبة لتفاصيل الخطة المعتمدة تقرر توزيع مهام تنفيذها بين الأطراف المعنية وفقاً لما يلي:

١ ـ تتحرك الجماعات السورية الموجودة خلف الحدود، أو التي في الداخل، وتنفذ محاولة الانقلاب وفق ترتيب زمني متفق عليه، ويقضي بإدخال السوريين المؤيدين للانقلاب من حدود العراق باتجاه دمشق، في الوقت نفسه الذي تكون فيه الجماعات الأخرى (القوميون السوريون، الضباط، العشائر) قد تحركت من الداخل، وقامت بأعمال العنف الموكلة لها.

٢ ـ في حالة إخفاق هذه العملية، تطلب نجدة من العراق الذي تكون قواته في حالة استعداد وتحشد في النقاط القريبة من حدود القطرين، لوضع حد للحالة غير المستقرة في دمشق.

٣ ـ ترافق ذلك كله عملية دعائية كبيرة ضد الحكومة السورية.

٤ ـ أن تضمن الولايات المتحدة وبريطانيا الحيلولة دون قيام أي تحرك مضاد قد تقوم به بعض القوى الأجنبية أو العربية لإفشال هذه الخطة[٨٨].

وبهذا الشكل يكون نوري السعيد قد وضع أمامه كل الاحتمالات الناجمة عن تنفيذ

---

(٨٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٥ ـ ٢٨٠.

(٨٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٨.

هذه المحاولة، مما يعني أن إمكانية النجاح عند الشروع في تنفيذ الخطة تكاد تكون مضمونة، لكن شيئاً ما لم يحدث، إذ إن أحد الضباط العراقيين المكلفين بتنظيم الانقلاب في سوريا كشف حقيقة الخطة لعبد الحميد السراج، الذي بدوره كلف الضابط برهان أدهم بمتابعة هذه القضية، وتقمَّص أدهم شخصية سائق شاحنة، وبهذه الصفة شارك في نقل أسلحة أخرى من العراق إلى سوريا[٨٩]. وتوجه عدد من ضباط الجيش الموكلة إليهم الأدوار الرئيسة نحو الشعبة الثانية للمخابرات السورية، وسلموا أموالاً وأسلحة وذكروا أسماء ضباط المخابرات الأمريكية (CIA) الذين دفعوا لهم المال، وألقي القبض على ستين شخصاً من المتآمرين وضابط أمريكي في المخابرات الأمريكية فرانك غيتون (Frank Gitton) وطردوا من البلاد، بالإضافة إلى العقيد بوب موللوي (Bob Molloy) الملحق العسكري الأمريكي. أما ميخائيل اليان فقد أبلغ ايفلاند أنه سيغادر إلى تركيا من أجل الحفاظ على حياته[٩٠].

وقد تحدث صلاح الدين البيطار، وزير خارجية سوريا، في مؤتمر صحافي عقده يوم ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٥٧ عن المؤامرة، فرأى أن المحاولة الانقلابية الأخيرة مخالفة لمبادىء القانون الدولي وأسس العمل الدبلوماسي. وأكد أن «سياسة سوريا الخارجية تستند إلى عدم الانحياز، والحياد الإيجابي يقضي بمصادقة جميع الدول على اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطبقة في كل منها. وإذا كانت سياستنا تستمد أسسها من حاجاتنا القومية ومن ضرورة تحقيق الأهداف المثلى التي تصبو إليها أمتنا العربية، فإن هذا لا يعني أن نفرض مبادئنا على الغير. . .»[٩١].

وفي إطار الخطة الأمريكية للتحرك عن قرب في منطقة الشرق الأوسط، قام المستر لويس هندرسون، نائب وكيل وزارة الخارجية الأمريكية وأحد خبراء الشرق الأوسط الرئيسيين في الحكومة الأمريكية، بزيارة المنطقة في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٥٧. وقد بدأ جولته بزيارة تركيا حيث اجتمع فيها برئيس وزارة تركيا عدنان مندريس، وبملكي الأردن والعراق اللذين لحقا به إلى هناك. وبعد أيام من المباحثات ألقى بياناً على المراسلين الصحافيين ذكر فيه أن الوضع خطير جداً. وأعلن في تقريره الذي رفعه إلى وزير الخارجية دالاس عن اهتمامه العميق بمصير سوريا. وقد زادت زيارته في تصلب الموقف الأمريكي إزاء سوريا، حيث جرى اعتقاد بضرورة اتخاذ عمل حاسم بتقديم تحذير إلى سوريا من أن تقوم بمغامرة خارج حدودها وبتقوية خطوط دفاع جيرانها المؤيدين للغرب، وعلى ذلك فقد أعلن عن خطط في الخامس من أيلول/ سبتمبر لشحن أسلحة أمريكية إلى العراق ولبنان. وكان رد الفعل في دمشق غاضباً، وقال ناطق رسمي سوري إن واشنطن «قد ضللت تضليلاً خطيراً في ما يتعلق

---

(٨٩) السهروردي، المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

(٩٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: إيفلاند، حبال من رمل: **قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط**، ص ٤٥٠ ـ ٤٥٣.

(٩١) الإنشاء، ٢٤/ ٨/ ١٩٥٧.

بحقيقة الوضع، إذ إن سوريا لا تنوي الهجوم على أحد، وسياستها في المجال العسكري دفاعية محضة، غير أنها لن تحتمل أي تهديد لأمنها»(٩٢).

وقد جاء في بيان للحكومة الأمريكية أذيع في السابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧، أن هندرسون عندما قام بزيارته للمنطقة، وجد لدى المسؤولين العراقيين قلقاً بسبب النفوذ الشيوعي، كما تطرق البيان إلى حوادث تقع على الحدود بين البلدين. وقد ردت وزارة الخارجية السورية بتوجيه مذكرة إلى الحكومة العراقية استفسرت فيها عن مدى صحة هذا التصريح، وهل هناك تخوفٌ فعليٌ لدى ساسة العراق؟ وقد ردت وزارة الخارجية العراقية على مذكرة الحكومة السورية بأن هندرسون لم يقم بزيارة العراق أثناء جولته في الشرق الأسط، ولم تجر بينه وبين الحكومة العراقية مذكرات كما أشارت إلى ذلك المذكرة السورية، وأن ما يدور في خلد الحكومة السورية هو غير ما يدور في ذاكرة الحكومة العراقية التي لم تفكر يوماً ما بأن دولة عربية ستقوم بعمل عدواني ضد دولة عربية أخرى، وأن سياسة الحكومة العراقية ملتزمة بميثاق جامعة الدول العربية ومشروع الضمان الجماعي العربي، كما أكد الرد العراقي استعداد الحكومة العراقية ورغبتها في التشاور والتعاون بروح الثقة والأخوة حول كل ما تمليه عليها مصلحة البلدين المشتركة(٩٣).

وأبدى الرئيس أيزنهاور اهتماماً بتقرير هندرسون عن الشرق الأوسط، فقام بتوجيه نداء إلى سوريا ناشدها فيه العمل على تهدئة القلق الذي ينتاب جاراتها. وفي الوقت نفسه أكد أنه لم يقم بأية حركة رئيسة في المنطقة إلا بعد التشاور مع الحليفة بريطانيا. وذكرت مصادر دبلوماسية أن المشاورات بين أمريكا وبريطانيا تجري ساعة فساعة في عاصمتي البلدين، وفي العواصم الحليفة الأخرى واعتبرت المصادر «أن هذه هي أوثق استشارات تجري حتى الآن بشأن الشرق الأوسط منذ ما قبل أزمة السويس»(٩٤).

وأعلنت كل من بريطانيا وفرنسا في العاشر من أيلول/ سبتمبر وقوفهما إلى جانب الولايات المتحدة في حملاتها ضد سوريا، فقد أعلن ناطق رسمي باسم الخارجية البريطانية أن بريطانيا ترحب بموقف الولايات المتحدة الداعي للالتزام بمبدأ أيزنهاور، وأن بريطانيا تشارك الدول المجاورة لسوريا قلقها من الوضع في سوريا. أما فرنسا فقد صرح وزير خارجيتها كريستيان بيو (Christian Piot) أن حكومته وحكومة الولايات المتحدة متفقتان على أن الوضع في الشرق الأوسط مضطرب للغاية ويشكل خطراً على السلم العالمي. وفي الوقت نفسه كانت أمريكا تقوم بالتعاون مع حلفائها في المنطقة بالتحرش والإثارة ضد

---

(٩٢) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٣٨٨.

(٩٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف العراق، العلاقات مع سوريا، المسلسل رقم (٣٧)، الوثيقة رقم ب ٢٦، تاريخ ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧.

(٩٤) الإنشاء، ٩/٩/١٩٥٧.

سوريا، فقد قامت خمس قطع بحرية أمريكية بالاقتراب من الشواطىء السورية، كما حلقت طائرتان في سماء اللاذقية(٩٥).

ورداً على التهديدات الأمريكية، صرح ناطق رسمي بلسان وزارة الخارجية السورية برفض التهديدات، وأكد التزام سوريا بميثاق الجامعة العربية، والتزامها بعدم الاعتداء على الدول المجاورة. وفي ما يتعلق بالتسلح، فإن «هدف سوريا هو الدفاع عن حدودها ضد أي عدوان خارجي على أراضيها أو سيادتها»(٩٦). وأذاع راديو موسكو أول رد فعل رسمي على بيان أيزنهاور والتهديدات الأمريكية بشأن سوريا، إذ اتهم واشنطن بالتدخل في الشؤون الداخلية السورية، واعتبر الاتحاد السوفياتي أن سياسة أمريكا في الشرق الأوسط تعد أخطر مؤامرة دبلوماسية، وأن نشاط الأمريكيين المحموم على الحدود السورية يوضح أن واشنطن تعتزم دفع بعض دول المنطقة لتنفيذ خططها العدوانية. وفي ١١ أيلول/ سبتمبر عقد أندريه غروميكو (Andrei Gromyko) وزير خارجية الاتحاد السوفياتي مؤتمراً صحافياً طالب فيه بأن يضع الاتحاد السوفياتي حداً لمحاولات المستعمرين للنيل من كرامة سوريا وسيادتها، وقال: «إن على أولئك الذين يتدخلون في شؤون سوريا الداخلية أن لا ينسوا الدرس الذي تلقوه في العدوان على مصر»(٩٧).

وأمام رفض سوريا التام للتهديدات وموقف الاتحاد السوفياتي المساند لها، أراد المسؤولون الأمريكيون تطمين المسؤولين السوريين إلى عدم وجود أية نية للعدوان على سوريا، أو التدخل في شؤونها الداخلية. فقد عقد دالاس مؤتمراً صحافياً في ١١ أيلول/ سبتمبر تراجع فيه عن موقفه السابق إزاء سوريا. واعترف اعترافاً صريحاً بأن سوريا غير خاضعة لسيطرة الشيوعية الدولية. وأضاف أن البلدان القريبة من حدود سوريا قادرة على صد أي عدوان يأتي من سوريا، من دون أي تدخل من قبل الولايات المتحدة(٩٨). وفي ٢٦ أيلول/ سبتمبر قام علي جودت الأيوبي، رئيس وزراء العراق، بزيارة رسمية إلى سوريا وأجرى محادثات مع المسؤولين فيها. وقد صرح أن العراق يلتزم بميثاق الجامعة والضمان الجماعي، ولذلك فإن أي اعتداء يقع على سوريا أو أي بلد عربي آخر يعتبر اعتداء على العراق. وبعد عودته إلى بغداد أعرب عن ارتياحه للمحادثات مع المسؤولين السوريين، كما عقدت الحكومة العراقية اجتماعاً برئاسة الملك فيصل، صدر على أثره بيانٌ جاء فيه أن أي بلد عربي لا يقف مكتوف الأيدي من أي عدوان يقع على سوريا. وعلق صبري العسلي رئيس وزراء سوريا على بيان حكومة الأيوبي قائلاً إن الأيوبي أكد أن العراق

---

(٩٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: الإنشاء، ١١/ ٩/ ١٩٥٧.

(٩٦) انظر نص التصريح في: وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف سوريا، الأوضاع الداخلية، المسلسل رقم (٦٥).

(٩٧) الإنشاء، ١٢/ ٩/ ١٩٥٧.

(٩٨) المصدر نفسه.

جزء من الأمة العربية وهو مع سوريا في السراء والضراء، وليس مرتبطاً مع سوريا بمواثيق الجامعة العربية فقط، بل يرتبط معها أيضاً في «جميع الصلات الأخوية فهو شقيقنا، إنه منا ونحن منه»(٩٩).

وبالرغم من تحسن العلاقات السورية ـ العراقية خلال فترة وزارة علي جودت الأيوبي، إلا أن هذا التحسن الطفيف لم يستمر طويلاً، إذ لم تلبث وزارة الأيوبي أن استقالت نتيجة للضغوط القوية التي وجهها إليها البلاط وبعض السياسيين المعارضين لسياسة التعاون الجديدة.

ومن جهة أخرى، استمرت الحكومة التركية تشعر بعدم الارتياح تجاه الوضع في سوريا، وبرز هذا القلق في مقالة لإحدى الصحف التركية جاء فيها: «إن تركيا كانت وما تزال مكتنفة بقوات عدائية من الغرب والشمال والشرق. وأصبحت الآن تحاصر بقوات عدائية من الجنوب. إذ إن سوريا غدت قاعدة صواريخ سوفياتية ويعتبر هذا حصاراً جغرافياً على تركيا»(١٠٠). وفي كل مناسبة كانت تركيا تدعم كلامها بتحركات عسكرية على الحدود السورية.

إلا أن الحكومة السورية قامت بشرح مواقفها للرأي العام العربي عن نيات الولايات المتحدة العدوانية، مما جعل الشعب العربي متحفزاً للوقوف إلى جانب سوريا ضد أي اعتداء يقع على أراضيها، وهذا ما جعل الحكام، ومنهم حكام العراق، يستنكرون أي عدوان على سوريا. وهكذا وجدت أمريكا نفسها أمام موقف حرج. ففي حال اعتدائها على سوريا ستفرض على الحكام العرب الوقوف إلى جانب سوريا، وتكون بذلك قد خسرت آخر مظاهر نفوذها في الوطن العربي. وكذلك كانت الولايات المتحدة تخشى أن لا تستطيع حصر الحرب في منطقة سوريا أو ما يجاورها، فتنقلب من حرب محلية إلى حرب عالمية، وخاصة أن الصراع بين الكتلتين بلغ الذروة من حيث الحدة، هذا بالإضافة إلى تخوف الولايات المتحدة من هذا العدوان الذي يحقق كسباً جديداً للاتحاد السوفياتي على حسابها، بوقوفه إلى جانب المعتدى عليه.

وفي ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر صرح مصدر مسؤول في قيادة القوات المشتركة المصرية ـ السورية بأن القوات المسلحة المصرية أوفدت عناصر عسكرية أساسية إلى سوريا من أجل تدعيم قواتها وتعزيز إمكانياتها الدفاعية، كما وصلت القوات المصرية إلى ميناء اللاذقية في حراسة القطع البحرية المصرية والقوات الجوية للدولتين(١٠١). وقد أكد القوتلي استمرار

(٩٩) الإنشاء، ٣٠/٩/١٩٥٧.

(١٠٠) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية (بغداد: دار الحرية، ١٩٧٥)، ص ٢٥١.

(١٠١) الرأي، ١٤/١٠/١٩٥٧.

السياسة السورية على أساس الحياد الإيجابي واعتبرها «هي الأساس في ترسيخ استقلال سوريا وسلامة أراضيها والحيلولة دون أن تصبح مسرحاً للحروب وممراً لها»(١٠٢).

وكان شعب العراق برمته يقف إلى جانب الشعب السوري، إذ كانت جميع الأوساط القومية والوطنية تطالب بشدة بالكف عن المؤامرات التي تحاك ضد سوريا، حتى إن زعماء الأحزاب والساسة أبرقوا إلى هيئة الأمم المتحدة مستنكرين هذا التدخل، وطالبين تدخلها لمنع وقوع الكارثة. وكان ناجي شوكت أحد الذين أسهموا في هذا الاستنكار، فتلقى برقيتين من رئيس مجلس النواب السوري أكرم الحوراني ومن رئيس الوزراء صبري العسلي عبّرا خلالهما عن شكرهما لمواقف شعب العراق من الأحداث السورية وأكدا عمق العلاقات العربية بين القطرين وأقطار الوطن العربي الأخرى(١٠٣).

وبعد هذه التطورات عرضت القضية على الأمم المتحدة فتحدث فيها وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، مُديناً كلاً من تركيا والولايات المتحدة، وطلب من الجمعية العامة مساعدة سوريا في حالة وقوع عدوان عليها. كما اتهم تركيا بتدبير مؤامرة لإطاحة نظام الحكم في سوريا عن طريق بعض المسؤولين المقيمين في تركيا. وبعد مناقشات مطولة بين أعضاء الوفود ذات العلاقة بالأحداث السورية وافق الطرفان ـ السوفياتي والأمريكي ـ على الدخول في مباحثات مباشرة والعيش في وئام بغية خدمة السلام في الشرق الأوسط والسلام العالمي(١٠٤).

وبالرغم من تحشد الجيش العراقي قرب الحدود السورية أثناء تحشيد الجيش التركي، فالحكومة العراقية لم تقم بأية محاولة تعبر عن عزمها على تنفيذ خطتها طيلة النصف الثاني من عام ١٩٥٧، وذلك لتطور الأزمة ـ كما ذكر ـ وقيام التعاون بين مصر وسوريا بصورة أكثر فعالية، بالإضافة إلى تزايد الضغط الشعبي على نظام الحكم في العراق ومطالبته بتعديل سياسته تجاه سوريا. هذه الأسباب جعلت نوري السعيد ينادي بتجنب «أي عمل أهوج قد يؤثر على سوريا، وبذل الجهود لتدبير عناصر من سوريا يمكن بواسطتها إحداث تبدل نحو الأحسن»(١٠٥). وقد ظل هذا الاعتقاد سائداً حتى نهاية عام ١٩٥٧.

---

(١٠٢) القوتلي، مجموعة خطب الرئيس شكري القوتلي خلال عامين من رئاسته، أيلول ١٩٥٥ إلى أيلول ١٩٥٧، ص ١٤٢.

(١٠٣) شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً، ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤، ص ٦٠٠.

(١٠٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٧.

(١٠٥) Waldemar J. Gallman, *Iraq under General Nuri: My Recollections of Nuri al-Said, 1954-1958* (Baltimore, MD: Johns Hopkins Press, [1964]), p. 165.

٣ ـ موقف سوريا والعراق من مشروع أيزنهاور ١٩٥٧

في الخامس من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ سعى الرئيس الأمريكي أيزنهاور للحصول على سلطات من الكونغرس تتيح له استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لحماية أية دولة شرق أوسطية تطلب المساعدة للوقوف ضد العدوان المسلح من قبل أية دولة تسيطر عليها الشيوعية، وعرض مساعدة تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار لتقوية الأمن الداخلي و«دعم وتشجيع الحكومات المحافظة على النظام، الذي يتوافق ومصالح الولايات المتحدة»[١٠٦]. وقد عرف هذا المشروع باسم مشروع أيزنهاور.

والفكرة الأساسية التي قام عليها مشروع أيزنهاور هي أن الولايات المتحدة لا تتدخل إلا بطلب من حكومة شرعية. ومن الواضح أن الحكومة الشرعية في سوريا معادية أشد العداء للمشروع، مما يجعل الحكومة الأمريكية تترك أمر المبادرة للدول المجاورة لسوريا كي يقدِّروا العمل الممكن، لأنها «تدرك أن جيران سوريا كانوا مؤيدين لسياستها»[١٠٧]. ومنذ الإعلان عن مشروع أيزنهاور ألقى وليام رونتري (William Rountery)، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، خطاباً في مدينة تكساس، هاجم فيه القومية العربية وفسر القومية العربية بحسب مواقف البلدان العربية من المشاريع الأمريكية إذ قال: «فدول المنطقة الفتية الحديثة بالاستقلال يغمرها شعور قوي باستقلالها، وهذه وطنية تسمى بحق القومية الصادقة والقومية البناءة، بيد أنه في حالات منها برز بعض الزعماء الذين يسعون إلى استغلال هذا الشعور الوطني لمآربهم الخاصة. فقوميتهم هذه قومية سلبية تهدف فقط إلى هدم الماضي، لأن الدول الغربية بقيت في المنطقة مدة طويلة وكان لها نفوذها، وغالباً ما تتخذ القومية المتطرفة هذه صورة مناهضة للغرب...»[١٠٨].

وأدركت الولايات المتحدة أن المشروع يؤدي بالنتيجة إلى ظهور الانقسام الحاد بين بعض البلدان العربية وإلى تطبيق وسائل الضغط والإرهاب في بعض الدول التي ارتضت المبدأ، ومحاربة الأفكار الوطنية تحت ستار محاربة الشيوعية. وكذلك كان المشروع يهدف إلى تسوية قضية فلسطين عن طريق عقد صلح عربي ـ إسرائيلي. وإن مبدأ أيزنهاور يؤدي إلى إغلاق العالم الغربي أمام سوريا، فهو لا يسمح بإعطاء أية مساعدة للدول التي لا تنتسب إليه، وهذا يؤثر في عملية تدعيم اقتصاد سوريا.

وبعد الإعلان عن مشروع أيزنهاور عقد رؤساء حكومات دول حلف بغداد، بما فيها العراق، اجتماعاً في العاصمة التركية (أنقرة) بتاريخ ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ لمناقشة المشروع. وبعد انتهاء الاجتماع صدر بيان مشترك أشاد بمبدأ أيزنهاور ورأى فيه القوة

---

(١٠٦) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٣٧٤.

(١٠٧) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، وثائق الدولة، المجموعة الخارجية، الوثيقة رقم خ/ ١٠/ ٣٥.

(١٠٨) الأخبار (مكتب المعلومات الأمريكي) (٣٠ أيار/ مايو ١٩٥٧)، ص ٢٣.

القادرة على مجابهة الخطر الشيوعي، علاوة على أنه سيساعد دول المنطقة على تحقيق الرفاهية الاقتصادية لشعوبها. كما أكد البيان أهمية حلف بغداد بالنسبة للسلام العالمي[١٠٩]. وأعلن الأمير عبد الإله تأييد العراق لمشروع أيزنهاور أثناء زيارته لواشنطن، باعتباره مشروعاً يؤدي إلى تطوير اقتصاد البلدان المنتمية إليه. كما أعلن الدكتور محمد فاضل الجمالي مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة آنذاك، أن العراق يرحب بمبدأ أيزنهاور، لأن «هذا المبدأ يحترم استقلال دول المنطقة ويدعم اقتصادها»[١١٠]. وكانت موافقة نوري السعيد على المشروع ليس فقط بدافع مكافحة الشيوعية، بل أيضاً كضمانة ضد أي بلد عربي قد تكون له ميول شيوعية. إلا أن الهدف الرئيسي لموافقة نوري السعيد قد جاءت على لسانه عندما قال: «أريد أن أحطم القيادة السورية ـ السعودية المشتركة، ولا يمكن إجراء ذلك إلا تدريجياً، وإذا صارت السعودية محبذة لمبدأ أيزنهاور، يتعذر الاتجاه نحو الغاية»[١١١].

وجاء موقف سوريا متعارضاً مع موقف العراق إزاء مشروع أيزنهاور، فقد نظرت الأوساط الرسمية في سوريا بحذر إلى تصريح الرئيس الأمريكي، ورأت فيه صراعاً حول المصالح بين الدول الكبرى. وإن الحديث عن الاستقلال والحرية ـ كما ورد في التصريح ـ وتأييد الولايات المتحدة لحل القضايا الدولية عن طريق الأمم المتحدة أمور تناقضها التهديدات العسكرية والمحاولات الصريحة لفرض حلول معينة لا تنسجم إلا مع مصالح الولايات المتحدة والغرب. وجاء الرد الرسمي للحكومة السورية من خلال بيانها الذي أذاعته بتاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧. فعلى الرغم من ترحيب البيان بما ورد من دعم الولايات المتحدة للسيادة الكاملة والاستقلال لدول الشرق الأوسط، إلا أنها تحفظت على نقاط عديدة وردت في مشروع أيزنهاور. إذ جاء في البيان: «إن الحكومة السورية ترفض النظرية القائلة بأن وجود مصالح اقتصادية لدولة أو لمجموعة من الدول في إحدى مناطق العالم يبيح لها الحق بالتدخل في شؤون هذه المنطقة للحفاظ على تلك المصالح، وإن القول بنظرية الفراغ السياسي مصطنعة يتذرع بها الاستعمار لتبرير تدخله وسيطرته، وإن الحكومة ترفض هذه النظرية إذ لا فراغ في منطقة الشرق الأوسط بعد أن حصلت دولها على حريتها واستقلالها. ونفت وجود أي خطر شيوعي يهدد سوريا وسلامتها واستقلالها، وإن الخطر الحقيقي يتمثل بالاستعمار والصهيونية، وإن مسألة الأمن في المنطقة هي من اختصاص دولها»[١١٢].

---

(١٠٩) وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف حلف بغداد، المسلسل رقم (٦١)، تقرير سياسي من المفوضية السورية في طهران رقم س ٣، تاريخ ٢ شباط/ فبراير ١٩٥٧.

(١١٠) J. C. Hurewitz, ed., *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record,* 2 vols. (New York: Octagon Books, 1972), vol. 2: *1914-1956,* p. 340.

(١١١) غلمن، **عراق نوري السعيد: انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨،** ص ٢٥٨.

(١١٢) انظر نص البيان في: وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف سوريا، الأوضاع الداخلية، المسلسل رقم (٥٨)، الوثيقة رقم س ٩/ ٨٠٢/ ٢، تاريخ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧.

واستمر الموقف السوري الرافض لمشروع أيزنهاور، فقد عقد صلاح الدين البيطار وزير الخارجية مؤتمراً صحافياً يوم ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧ تحدث فيه عن الهجمة الأمريكية والغربية على سوريا، وقال إن نظرية أيزنهاور امتداد للأحلاف، وأضاف «إن القومية العربية المتطورة لن تتيح المجال لأي انقسام حقيقي في الصف العربي كما خطط واضعو المشروع»[١١٣].

ويقول إيدن في مذكراته، إنه رغم الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وبريطانيا لإخراج مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط للوجود، فقد فشل. وقد وصف إيدن موقف سوريا بالنموذجي، و«إن الشعب السوري لا يرى خطر العدوان ماثلاً له من الاتحاد السوفياتي بل من الكيان الإسرائيلي»[١١٤].

ويمكن القول إن الدوائر السياسية الأمريكية لم تدرك أن القوميين العرب أرهقتهم الوصاية الغربية، ورأوا في تهالك الولايات المتحدة للسيطرة على المنطقة خطراً أعظم على هويتهم من مخاطر سوفياتية مزعومة، فالاعتراف بوجود فراغ للقوة في الشرق الأوسط كان يعني تخلي العرب عن محاولة تسيير شؤونهم بأنفسهم، والإقرار بوجود سيد جديد على المسرح العربي أشد هولاً حتى من بريطانيا.

وبحلول عام ١٩٥٨ وقع حادثان مهمان قلّلا من اهتمام العراق بمسألة ضم سوريا إليه وهما قيام الجمهورية العربية المتحدة، واندلاع ثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق.

لم تكن مجموع المؤامرات البريطانية الأمريكية المسلطة على سوريا أعوام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ تهدف إلى إيقاع سوريا في الشرك الاستعماري بقدر ما كانت تستهدف ضرب الاتجاهات العربية التحررية التي افتتح الشعب السوري معركتها وخاضها بنفسه. وقد أدرك الوعي العربي الأهداف التي يتوخاها الاستعمار من الأحلاف بصفة عامة وحلف بغداد بصفة خاصة، وأدرك أخطارها الكبيرة على كيان الوطن العربي ومستقبله. وفي الوقت نفسه تشكل سياسة الأحلاف عرقلة لانطلاق القومية العربية وتؤدي إلى تفكيك روابط الوطن العربي وصرفه عن العمل لتحقيق وحدته، وإلى تكبيل أقطاره بقيود استعمارية جديدة لا تقل خطراً عن القيود القديمة، تشل إرادتها وتضعها في مآزق سياسية واقتصادية وعسكرية لا تستطيع منها خلاصاً. كما لا تستطيع تلك الأقطار احتجاجاً أو مقاومة عندما تقوم سياسة الأحلاف بالعمل على تصفية قضية فلسطين أو تجميدها، وتمكين إسرائيل من الانطلاق.

لقد جعلت الحكومة العراقية من التدخل في شؤون سوريا الداخلية مبدأ معمولاً به.

---

(١١٣) الإنشاء، ٨/ ٩/ ١٩٥٧.

(١١٤) إيدن، مذكرات إيدن، القسم الثاني من مرحلة ١٩٥١ ـ ١٩٥٧، ص ٣٢٦.

فقد أظهرت الانقلابات العسكرية أن هدف السياسة العراقية، وحتى بعد أن تحول التيار ضدها، هو الأخذ بيد المتعاونين معها من السوريين. وقد أحدث التحول الجديد في الأوضاع السورية على صعيد علاقتها بمصر أو موقفها من الأحلاف صدمة للأوساط العراقية، وخاصة للوصي عبد الإله ونوري السعيد، إذ رأوا في اتجاه سوريا نحو المعسكر الاشتراكي والتحالف العربي مع مصر بشكل عام خطراً ليس على أطماعهم في سوريا وحسب، بل على وضعهم داخل العراق أيضاً، وخاصة أن حركة المعارضة للحكومات العراقية قد أخذت أبعاداً جديدة، إذ زاد تخوفهم من الجيش ومن إمكانية إطاحته عرش العراق. وفي الوقت نفسه، كانت القوى الدولية التي تآمرت على سوريا غير متفقة في الخطوات العملية، وحتى الاستراتيجية، فالموقف الفرنسي اتسم بالتردد إزاء إطاحة الحكومة السورية، إلا أن فرنسا كانت مرغمة، بسبب ضغط بريطانيا والولايات المتحدة، على عدم معارضة مثل هذا العمل. كما يبرز الصراع جلياً بين مواقف بريطانيا والولايات المتحدة إزاء الأوضاع السورية. فالبريطانيون، وبالتعاون مع حكام العراق، يتطلعون إلى السيطرة على سوريا حتى وإن كانت بأيد عراقية، لأن ذلك يمنحهم قوة جديدة تضاف إلى قوتهم في العراق، في حين كانت الولايات المتحدة ترى أن إطاحة الحكومة السورية يجب أن تأتي عبرها، لأن ذلك يحقق لها منطقة نفوذ جديدة، خاصة في ما يتعلق بالحفاظ على أنابيب النفط وفرملة المواقف المعادية لإسرائيل. أما الأتراك فرغم اتفاقهم مع أطراف حلف بغداد، إلا أن حساباتهم السياسية تختلف، إذ إن الأتراك يتطلعون إلى مواقع قدم قوية في سوريا، مبنية على أساس أن لهم مطامع إقليمية على صعيد الأرض داخل سوريا، وبالنتيجة يختلفون مع سياسة حكام العراق الذين هم أيضاً لا تخفى عليهم حقيقة الأطماع التركية، رغم التعاون القائم على عدة صعد، وفي مقدمتها حلف بغداد. ويؤكد هذه الخلافات، أن الأطراف المشتركة في المؤامرة تركت شكل النظام الجديد مبهماً. وقد غاب عن العراق والدول الكبرى أن التيارات التي اجتاحت الرأي العام السوري بعد توقيع حلف بغداد قد اشتد أزرها والتزمت التضامن مع مصر، وكراهية نوري السعيد، والشك ببريطانيا، والتخوف المستمر من الأطماع التركية.

ومن يصغ إلى البيانات والتصريحات التي تصدر من بعض المسؤولين في العراق والغرب يدرك علة الأزمة القائمة بين الأمة العربية والدول الاستعمارية، فهؤلاء المسؤولون عندما يتحدثون عن البلاد العربية ومن بينها سوريا يتجاهلون مسألة بديهية أساسية هي وجود أمة عربية لها إمكانيات تجعلها قادرة على أن تكون سيدة في بلادها، وتنتهج سياسة قومية مستقلة تمليها عليها طبيعة مصالحها المشروعة.

الفصل العاشر

الصراع المصري ـ العراقي
حول التقارب مع سوريا بين ١٩٥٤ و١٩٥٨

تقوم المحاور عادة حين يدعو قطر عربي أقطاراً أخرى موالية له أو محتاجة إليه، لتشكيل تكتل يدافع عن توجهاته ومصالحه، ضد محور مقابل، كما حدث في الخمسينيات حين عاش النظام العربي قبل انضمام أقطار المغرب العربي إليه بين محورين متنافسين، محور هاشمي يتطلع إلى توسيع رقعة نفوذه، ومحور مقابل يجمعه الحرص على التوازن في إطار الجامعة، والحفاظ على الوضع العربي آنذاك، وهذا المحور كان يقف وفي فترات متعددة ضد المحور الهاشمي وتطلعاته السياسية.

وتوضح متابعة ظاهرة الصراعات العربية ـ العربية، أن هذه الصراعات تأخذ اتجاهات صاعدة وهابطة عبر الزمن، من حيث شدتها وانتشارها، ويمكن تفسير ذلك بأنها لا تُحل، وإنما تجري تهدئتها، وفي أحسن الاحتمالات تسويتها، تحت تأثير عامل أو آخر، مما يعني أن محتوى الصراع ذاته يبقى كامناً كالبركان. ولذلك فبمجرد ضعف أو اختفاء تأثير العوامل التى أدت للتهدئة أو التسوية، أو ظهور عوامل جديدة، تبدأ الصراعات من جديد حتى تصل إلى حالة تهدئة أو تسوية.

ولا شك في أن المشرق يمثل المسرح الرئيسي الذي جرت عليه أكثر التفاعلات الصراعية داخل الوطن العربي شدة وانتشاراً، وهو ما يجد تفسيره في أهمية الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة، الذي جعلها هدفاً رئيساً لأبرز محاولات الاختراق الخارجي، يضاف إلى ذلك الوجود الإسرائيلي في وسطها. كما أنه ـ باستثناء مصر ـ حققت أقطار المشرق سبقاً نسبياً في مجال الاستقلال والتطور السياسي، الأمر الذي هيأ لحركات التغيير داخل تلك الأقطار أن تسبق غيرها. كذلك فإنه لا يمكن إغفال الأثر السياسي للتركيب التعددي السكاني لبعض بلدان المشرق. والسمة الرئيسة للعلاقات العربية في مجال السياسات والتحالفات هي عدم استقرارها، وتغيرها السريع من حال إلى حال، والانتقال في بعض

الأحيان من النقيض إلى النقيض في فترة زمنية قصيرة نسبياً. وشهد الوطن العربي عدداً من النزاعات حتى انه يوصف عادة بأنه معمل اختبار نموذجي لدراسة الحالات المختلفة من النزاع، فهناك نزاعات الأشخاص والزعامات، وهناك نزاعات اقتصادية وأخرى أيديولوجية. وما أكثر هذه النزاعات التي تدور حول موضوعات ومحاور شتى، والتي تتسم بالمرونة والتغير وبسرعة الظهور والاختفاء. ولعل ذلك أحد مصادر ديناميكية النظام من ناحية، وصعوبة رسم حدود فاصلة للتحالفات والنزاعات من ناحية أخرى، وتمزق الإنسان العربي الذي لا يستطيع في كثير من الأحيان أن يجد مبرراً مقبولاً ومعقولاً لها من ناحية ثالثة. وليس من الغريب أن نجد قطرين في الوطن العربي ينتقلان من مفاوضات بشأن الوحدة إلى نزاع حاد كسوريا والعراق. والنزاعات السياسية كانت تدور وبشكل رئيسي حول السياسة الخارجية (الأحلاف وعدم الانحياز)، والوحدة العربية (مدى الجد في السعي إليها).

وكان الصراع ما بين العراق ومصر سمة بارزة لفترة ما بعد الحرب. وكل من طمح إلى قيادة العرب نشد الأصدقاء من بين الجيران والحلفاء الأقوياء، ولكن النجاح بدا من حين لآخر منوطاً بالسيطرة على سوريا. وهناك اقتناع لدى ساسة مصر والعراق أن سوريا تمسك بمفتاح النضال من أجل التفوق المحلي، كما يدركان أيضاً أن من يسيطر على سوريا أو يتمتع بصداقة خاصة معها يمكنه أن يعزل الآخر، ولن يكون في حاجة عند ذلك إلى الانحناء أمام أي ترابط للبلدان العربية. إن مصر والعراق كانا فقط المتنافسين، أما سوريا فما عليها إلا أن تتحرك نحو هذا أو تلك بحسب الظروف السياسية، لذلك فلا مفر من أن تحمل بخصوص شؤونها الداخلية بصمات هاتين القوتين المتنافستين، والسياسيون والجماعات المؤثرة الفعالة في سوريا ترق نفوسهم لهذا الجانب أو ذاك، أو لكلا الجانبين أحياناً.

أولاً: تفاقم الصراع المصري ـ العراقي ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٨

خلال معارك فلسطين عام ١٩٤٨ تعرض الجيش المصري للهجوم من جانب الصهيونيين، وبدأت الشكوك والتنافر تزداد قوة بين حكام مصر والعراق. وسرعان ما توترت العلاقات بين مصر من جهة، والعراق وشرق الأردن من جهة أخرى، وأصبح الخلاف سافراً، وبدأ المسؤولون في العراق يهاجمون جامعة الدول العربية ويطالبون بتنقيح تنظيمها، وزادت الخلافات حدة حتى ترامت الأنباء عن تفكك الجامعة وقرب انسحاب بعض الأعضاء منها.

وإثر نكسة فلسطين، وإمعاناً في التصدي لمصر وعزلها عن بقية الأقطار العربية، عرضت الحكومة العراقية اتحاداً بين سوريا والعراق كوسيلة للمحافظة على سوريا تجاه الخطر

الصهيوني. ولكن الوقائع كانت تكذب هذه الدعوى، فالجيش العراقي «لم تسمح له حكومة العراق بالقتال الجدي أثناء وجوده في فلسطين برغم إمكانياته الكبيرة»[1]. ولعل الحكم العراقي خشي من مغبة عودة الجيش إلى العراق حيث كانت مشاعر السخط الشعبي تنذر بأن تتحول في ظروف التوتر إلى ثورة. وهنا كان لا بد لتهدئتها من طرح مشروع الاتحاد مع سوريا الذي يحظى برضى الشعب وتأييده، لصرف غضبه عن كارثة فلسطين. وفي غضون عام ١٩٤٩، وبينما كانت جراحات فلسطين لا تزال تنزف دماً، شهدت سوريا ثلاثة انقلابات متوالية أدت إلى تدهور العلاقات بين مصر والعراق، وفي كل مرة كان تحقيق مشروع الهلال الخصيب يبدو وشيكاً، ثم لا يلبث أن يتلاشى ـ كما ذكر سابقاً ـ وكانت مصر خاصة، تساندها السعودية، أقوى سند للزعماء السوريين على إفساد ضغط الهاشميين، وكان الباعث في جميع الأحوال هو التنافس بين الأسرتين المالكتين في مصر والعراق، الذي رأى قادته أن توسعهم باتجاه سوريا يفقد مصر زعامة الوطن العربي. والسعودية بدورها رصدت ما يكفي من مواردها المالية للحيلولة دون اتحاد سوريا والعراق، وفي الوقت نفسه كان العراق يسعى جهده لإبعاد سوريا عن المحور المصري ـ السعودي. وبدأت منذ عام ١٩٤٩ لعبة شد الحبل من حول سوريا، وكل من الطرفين يحاول اجتذابها إلى ملكه، وكانت أحداثها تفتح فصلاً جديداً في العلاقات بين البلدان العربية، وقد انعكست أهميتها في مجال الوحدة العربية.

وكانت سوريا في تلك الفترة تنظر إلى العراق بعين الغبطة، لكن الأوضاع في كل من العراق وسوريا ومصر تغيرت تغيراً كبيراً منذ إخماد حركة رشيد عالي الكيلاني، وتولي عبد الإله الوصاية على عرش العراق. وهو ما جعل حكومة العراق تتنكر للفكرة القومية، فتغلق النوادي القومية، وتعتقل القوميين، وتجرد المناهج الدراسية من الأبحاث التي تذكي روح الوطنية القومية. وفي الوقت الذي كانت حكومة العراق تتبع هذا الأسلوب على صعيد القضية العربية، تقدمت سوريا نحو الاستقلال بخطوات ثابتة، ورفضت النيل من استقلالها، وأخذت تعمل بجد لتقرير سياسة قومية «تعبر عما يختلج في نفوس الجماهير العربية وهي دعوتها للوحدة العربية الصحيحة الرافضة للاحتواء والسيطرة. ومصر من جهتها أخذت تشعر بعروبتها، حتى ان شعورها هذا أخذ يزداد بسرعة بعد كارثة فلسطين وقيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢»[2].

ومن أجل الابتعاد عن المشاريع الهاشمية، قام أديب الشيشكلي بزيارة مصر في شهر

(١) أحمد طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر، ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨ ([دمشق: د. ن.، ١٩٧٠])، ص ٥٤٦.

(٢) ساطع الحصري [أبو خلدون]، حول القومية العربية، سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٠.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢ في محاولة منه لتنسيق خطوط السياسات بين القاهرة ودمشق، وتحدث طويلاً عن أهمية التعاون بين البلدين عبر التاريخ العربي الطويل. ووجد الشيشكلي «في الرئيس عبد الناصر مستمعاً جيداً للأوضاع في سوريا»(٣).

وبعد إطاحة الشيشكلي قام الملك سعود بزيارة القاهرة واجتمع مع اللواء محمد نجيب وكذلك مع شكري القوتلي المقيم في القاهرة، وفي الفترة نفسها قام كل من رشدي الكيخيا، رئيس حزب الشعب وميخائيل اليان، من كبار أعضاء الحزب الوطني، بزيارة القاهرة والتقاء القوتلي. وقد حضر بعض هذه اللقاءات الشيخ يوسف ياسين، أحد مرافقي الملك سعود. وقد أثارت هذه الزيارة اهتمام الأوساط السياسية في كل من سوريا والعراق. وفي الوقت الذي كانت تدور فيه هذه اللقاءات في القاهرة، قام أحمد الراوي، سفير العراق في بيروت، بزيارة الرئيس هاشم الأتاسي وصبري العسلي رئيس الوزراء. وحاول السفير أن يجعل لزيارته صفة شخصية، إلا أن المراقبين أكدوا أن لها علاقة بالتحركات السعودية والمصرية. وفي ذلك الوقت عرض العراق على سوريا مساعدتها بوضع سلاحه الجوي تحت تصرفها لصد أي عدوان إسرائيلي(٤).

ويؤكد تقرير بعث به السفير البريطاني بدمشق إلى الخارجية في لندن بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٥٤ حجم التحركات المصرية في سوريا. فأثناء لقاء بين السفير ورئيس الوزراء صبري العسلي، أكد الأخير للأول أن المصريين نشيطون بصورة خاصة في الأوساط العسكرية السورية حيث يطرحون سببين مضادين للاتحاد أو التفاهم مع العراق: **الأول** مفاده أن الجيش السوري سيفقد في حال حصول ذلك قدراً كبيراً من أهميته، ومن هنا سيفقد الضباط السوريين ترقياتهم، **والثاني** أن معاهدة الدفاع البريطانية ـ العراقية ستفرض من جانب البريطانيين على سوريا أيضاً. ونتيجة لذلك أخذ العديد من قادة الجيش يميلون إلى حزب البعث الذي يعارض أي تفاهم مع الغرب. فقد وصلت شدة التحركات المصرية إلى حد أن بعض الصحف الدمشقية أخذت تتحدث في بعض مقالاتها عن النشاطات التي يقوم بها الملحق العسكري المصري المعتمد لدى مجموعة البلدان العربية الشمالية(٥). وخلال اجتماع للسفير السوري في القاهرة مع جمال عبد الناصر دار البحث حول استدعاء وزير الدفاع السوري الدكتور معروف الدواليبي للتعرف عليه وعلى آرائه السياسية. وقد أحدثت هذه الدعوة غضب وزير الخارجية السورية، كما أشيع في تلك الفترة أن الرئيس جمال عبد الناصر حث رئيس أركان الجيش السوري على تشديد قبضة الجيش على أمور الدولة، إلا أن

---

(٣) محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة، ٣ج (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠)، ج ٢: **ملفات السويس**، ص ١٩٩.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: **الحياة**، ٢٣/ ٣/ ١٩٥٤.

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ١١/ ٢/ ١٩٨٥.

عبد الناصر أكد أنه أبلغ الزعيم شوكت شقير أن كل انقلاب عسكري في سوريا لا يمكن أن يدوم، كما أكد ضرورة تعاون سوريا مع السعودية(٦).

وهاجم في هذه الفترة عدد من الكتاب المصريين فكرة توحيد سوريا والعراق. فقد وصف أحد الكتاب الوحدة بين سوريا والعراق بأنها دعوة إسرائيلية. وطاف الكاتب المصري مصطفى أمين في بعض الأقطار العربية وعاد بحصيلة فكرية دعته إلى كتابة معادية لوحدة البلدين. وقد تولت صحيفة أخبار اليوم التصدي لمشروع وحدة سوريا والعراق، فقد قالت الصحيفة: «إننا نشعر بقلق عندما نسمع أن هناك من يلوح بمشروع ضم سوريا إلى العراق، أو ضم العراق إلى الأردن. وتحاول كل دولة عربية أن تكبر مساحتها على حساب أخواتها...»(٧).

وفي تصريح للصاغ صلاح سالم رداً على سؤال عن اتحاد سوريا والعراق قال: إن مصر لا تعارض أية فكرة اتحادية بين أي بلدين عربيين، إلا أنه أكد «ضرورة أن تقوم هذه الوحدة على أساس شعبي».

وفي الوقت الذي كانت فيه سوريا تعاني أزمة اقتصادية، أخذت أجهزة الاعلام العراقية كافة تشير إلى ما تكابده مصر من فقر ولمحت إلى أطماع مصرية في النفط والتمر العراقيين، وأخذت تصف العراق وكأنه الجنة. ولكي تثبت هذا الزعم أعلنت حكومة العراق عن أنها استردت ملايين الدنانير العراقية حقاً لها من شركات النفط، كما أعلنت عن منحة تقدمها لموظفيها وعن نيتها استيراد العديد من المواد الأساسية والترفيهية. وفي محيط الحكام والساسة ورفاقهم من ذوي المصالح، اتجهت تلك الأجهزة نحو إثارة المخاوف على السلطان والنفوذ وعلى الأموال من الضياع. وقالت إن للثورة في مصر أهدافاً استعمارية خطيرة، بزعمها أن الثورة تسعى للقضاء على الأنظمة الملكية، وإقامة حكومات ثورية تتجاوب معها تمهيداً لإقامة دولة عربية تسير على سياسة اشتراكية. وقد أحدثت تلك الدعاية بين تلك الجماعات ذعراً شديداً في الأوساط العراقية. أما بين الجماهير فقد لقيت ترحيباً(٨).

لقد أدى إنشاء حلف بغداد إلى جعل مصر رائدة القومية العربية والعروبة، إذ إن نية العراق لعب دور القوة العربية البارزة القادرة على جمع صفوف العرب حولها قد شكلت

---

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف مصر، العلاقات مع سوريا، المسلسل رقم (١٠)، تقرير من السفير السوري في القاهرة إلى وزارة الخارجية السورية برقم (٩/ س)، تاريخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٥٤.

(٧) نقلاً عن: أكرم زعيتر، «كفى جهلاً بالاتحاد،» **الحياة**، ٦/ ٦/ ١٩٥٤.

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: ابراهيم شريف، **الشرق الأوسط: دراسة لاتجاهات سياسات الاستعمار حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، السلسلة السياسية؛ ٨ (بغداد: دار الجمهورية، ١٩٦٥)، ص ٢٢١ ـ ٢٢٤.

بالقياس إلى مصر تحدياً كبيراً لا يمكن التسامح به، فحاول عبد الناصر الاستفادة من مواقف البلدان العربية التي رفضت هذا الحلف كالسعودية وسوريا، وذلك بهدف محاصرة مشاريع بريطانيا والعراق. وشهر عبد الناصر في «معركته هذه سلاح وحدة العرب واستقلالهم اللذين يتعرضان للخطر والتهديد بسبب منظومة الأحلاف التي يزمع الغرب خلقها في المنطقة مستعيناً في ذلك بدولة عربية من دول المنطقة وهي العراق»[٩]. وبذا يكون عام ١٩٥٥ بالنسبة لعبد الناصر وتجربته عام تحوّل وانعطاف باتجاه العروبة، فهو عام مؤتمر باندونغ لعدم الانحياز وصفقة السلاح السوفياتي المعروفة بالصفقة التشيكية. ولقد اتخذ عبد الناصر في ذلك العام ثلاثة مواقف صعبة: هي إعادة النظر في علاقته مع الغرب، والتقارب مع المعسكر الاشتراكي، والالتحام الحقيقي بالقومية العربية من خلال توجهين جديدين على الواقع العربي هما الحياد الإيجابي ومحاربة الأحلاف. وقد استطاعت تجربة عبد الناصر من خلال جدل الحياد ومكافحة الأحلاف أن تجعل الحياد الإيجابي الفكرة الأكثر قبولاً في الوطن العربي. وقد اتضحت آثار هذا التلاحم بين الحركة القومية العربية وحركة الحياد في رد الفعل العربي العام على حلف بغداد.

وعلى رغم الرفض المصري المسبق للأحلاف، رأى نوري السعيد ضرورة الاتصال بالقيادة المصرية وفي مقدمتهم عبد الناصر، وأبدى استعداده للقاء به ومحاورته، واعتبر أن ذلك خطوة لفك الارتباط ما بين مصر وسوريا من خلال إقناع مصر بالانضمام إلى الحلف. وكان نوري السعيد يرى إمكانية إقناع عبد الناصر عن طريق تقديم معونات اقتصادية أو غيرها إلى مصر، إلا «أن بريطانيا والولايات المتحدة رأتا في اقتراح نوري السعيد بأنه يثير المتاعب في المستقبل للغرب والعراق على حد سواء»[١٠]. ويقول محمد حسنين هيكل ان عبد الناصر كان يدرك طبيعة الخلافات الأسرية ما بين الهاشميين والسعوديين، فعلى الرغم من أن عبد الناصر لم يكن يجد نفسه طرفاً في هذا النزاع، إلا أن علاقة الهاشميين ببريطانيا بتأثير نوري السعيد جعلته يركز على ضرورة الالتقاء مع السعوديين والسوريين. وقد لفت نظره الدور الذي يلعبه حزب البعث في سوريا من خلال مجموعة من الشباب العربي ظهر إسهامها الفكري والتنظيمي في العمل السياسي، وكان جمال عبد الناصر في تلك الفترة يريد أن يعرف الكثير عن حقائق الأوضاع في سوريا. فقد كانت سوريا آنذاك في قلب الصراع على الوطن العربي، وموقعها من حدود العراق إلى شاطىء المتوسط ومن الحدود التركية إلى خطوط الهدنة مع إسرائيل يجعل منها سياسياً وعسكرياً نقطة الوسط في الساحة العربية. وفضلاً عن ذلك فقد كان الشعب السوري في الطليعة من العمل القومي دائماً[١١].

---

(٩) بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية، ١٩٤٦ ـ ١٩٨٢ (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧)، ص ٣٠٩.

(١٠) هيكل، حرب الثلاثين سنة، ج ١: سنوات الغليان، ص ١٩٤.

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ج ٢: ملفات السويس، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

وقد بدت سياسة عدم الانحياز المصرية ضمانة للسيادة القومية، كما أنها وسيلة لتجنب الانخراط في تكتلات ونزاعات القوى الدولية. وإن سياسة عدم الانحياز في حالة مصر يجب أن تتلاءم مع فحوى السياسات العربية الداخلية، فلكي تحافظ مصر على دورها القيادي في الشؤون العربية كان عليها أن تكسب لسياسة الحياد كلَّ البلدان العربية، فهي لا تستطيع أن تسمح بالأصوات المعارضة. إن أية سياسة مغايرة لسياستها هي تحدٍّ لها. وهكذا كانت السياسة المصرية قائمة على معادلتين متداخلتين، **الأولى**: أن سياسة عدم الانحياز هي الضمانة الأساسية للاستقلال، والثانية بأن على العرب أن يعتمدوا في دفاعهم على أنفسهم فقط، وكان هناك اعتقاد ضمني ثالث: وهو «أن هذا النوع من التكتل العربي القائم على جامعة الدول العربية وميثاق الأمن الجماعي العربي هو أفضل ضمان لاستمرار الزعامة المصرية»(١٢).

وقد جرت المواجهة الأولى بين السياستين المصرية والعراقية في الأسبوع الثالث من شهر آب/ أغسطس ١٩٥٤ حين اجتمع مبعوث الثورة المصرية صلاح سالم مع الملك فيصل والوصي عبد الإله ونوري السعيد في سرسنك في العراق. وقد أوضح سالم أن الشيوعية التي يخشى الزعماء العراقيون خطرها إنما تقوى بتبني سياسة الأحلاف الغربية، لأن هذه الأحلاف هي التي تجذب القوى الوطنية الأخرى إلى صفوف الشيوعيين فتدفعهم إلى مضاعفة نشاطهم داخل البلد نفسه. وقد أكد صلاح سالم لنوري السعيد ضرورة الكشف عن القوى القومية داخل العراق والتعاون معها، وفي حال خسارتها تخسر الحكومة العراقية المعركة داخل البلاد. وحاول عبد الإله الإيحاء إلى محاوره بأن جميع الضباط في العراق يوالون الحكومة وسياساتها. وأثناء وجود صلاح سالم في بغداد حاول الإيحاء في تصريح صحافي بعدم معارضة مصر لوحدة سوريا والعراق ـ كما ذكر سابقاً ـ وهذا مما أثار سوريا التي اعتبرت أنه ليس من حق أي جهة تقرير مصيرها من دون حضور ممثلين عنها. كما أثيرت السعودية، وهذا ما أرغم مصر على أن تنشر تكذيباً بأنها منحت العراق تأييدها في مشروع لضم سوريا. وقد أثارت هذه المباحثات الخلافات داخل قيادة الثورة المصرية حول نتائج محادثات سرسنك(١٣).

وكان الرد السوري عنيفاً في ما يتعلق بنتائج مؤتمر سرسنك، فقد أدلى سعيد الغزي رئيس الوزراء بتصريح استغرب فيه ما نشر عن مباحثات واتصالات تجري بين مصر والعراق تتناول مصير سوريا. ورأى أن شؤون سوريا تعود إلى السوريين أنفسهم، لأن في سوريا وحدها يتقرر اتجاه الشعب السوري. وتناول القوتلي رئيس الجمهورية الموضوع ذاته وأدان أي محادثات تتناول الوضع السوري من دون علم مسؤوليه. أما الجهات الرسمية العراقية

---

(١٢) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٣)، ص ٢٦٣.

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحياة: ٨/٨/١٩٥٤، و٢١/٨/١٩٥٤.

فردّت على هذه التصريحات بالقول إن الدوائر الرسمية تستغرب هذه الضجة كلها، وذكرت «أن الشائعات حول مباحثات سرسنك لم تنبثق من مصادر عراقية وإنما أذاعتها صحف عربية غير مسؤولة، لذلك لا يعلق العراق عليها أية أهمية»[١٤].

وعبد الناصر رد من جهته على اندفاع نوري السعيد في سياسة الأحلاف بقوله إن الصراع العالمي يدور بين كتلتين هما الشيوعية والاستعمار، وإن الاتجاه السائد في تلك الفترة لا يؤكد وقوع حرب بين الطرفين. ورأى عبد الناصر أن الأمة العربية أمة واحدة ذات مصالح وأولويات أمنية واحدة، كما أنها تواجه العدو الأساسي وهو إسرائيل والاستعمار الغربي، وليس الاتحاد السوفياتي (كما يرى الغرب). ولم يتوقف عند حدود رفض الحلف الغربي بل قدم مشروعاً عربياً مضاداً قوامه منظمة للدفاع عن هذه المنطقة، أي «منظمة عربية خالصة قوية وليس لها ارتباط بالغرب»[١٥]. وفي هذا المشروع العربي فإن مصر تلعب دوراً قيادياً قوامه الدفاع عن المنطقة والسعي نحو تكامل البلدان العربية. .

وعندما بدا واضحاً إصرار الحكومة العراقية في بداية شباط/ فبراير ١٩٥٥ وتصميمها على توقيع الحلف في ٢٤ شباط/ فبراير من العام نفسه، قامت الإذاعات المصرية بتوضيح أهداف الحلف الخفية التي كان الاستعمار الغربي يسعى إلى تحقيقها. وبينت بأن الارتباط بأحلاف مع الدول الكبرى لا يخدم مصالح العرب الوطنية والقومية، بل سيفتح الباب أمام تلك الدول لتسيطر من جديد على البلدان العربية. وفي أول رد فعل علني إزاء ما أعلنه العراق أعلنت صحيفة الجمهورية التي كان يرأس تحريرها أنور السادات في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥، أن ما فعله العراق يتناقض تماماً مع روح ميثاق الجامعة العربية ومع ميثاق الأمن الجماعي، وكجزء من حملة إعلامية مضادة لنوري السعيد أساساً، قالت الصحيفة «إن هناك معاهدة عدم اعتداء سرية بين تركيا وإسرائيل»[١٦].

ونتيجة لتزايد النشاط السياسي لحلف بغداد ومحاولة أعضائه ضم سوريا والأردن لهذا الحلف، عملت حكومة الثورة المصرية على مواجهة هذا النشاط بطريقة نظامية، وذلك بالتعاون مع حكومات البلدان العربية الأخرى (سوريا والسعودية)، عن طريق إنشاء تنظيمات عسكرية عربية، لمجابهة الاحتلال السياسي والعسكري الذي أوجده حلف بغداد في المنطقة العربية، وذلك بالتحرك لعقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف «بهدف تدعيم التعاون العسكري بينها من جهة، وتقديم بديل من حلف بغداد ولقطع الطريق على الأقطار

(١٤) الحياة، ١٩٥٤/٨/٣١.

(١٥) محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٠٣.

(١٦) جيفري أرونسون، واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦، ترجمة سامي الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية؛ القاهرة: دار البيادر، ١٩٨٧)، ص ١٨٢.

العربية المتطلعة لهذا الحلف من جهة ثانية، ولسد الثغرة التي أوجدها انضمام العراق للحلف في جبهة الدفاع العربية من جهة ثالثة»[١٧].

وعند وصول الوفد السوري إلى القاهرة يوم ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ لحضور اجتماعات الجامعة العربية، زار الصاغ صلاح سالم الوفد السوري في الفندق وشرح وجهة نظر مصر من الأحلاف، وخروج العراق عن الصف العربي. وعرض على فارس الخوري، رئيس الوزراء، استعداد مصر لإعلان الوحدة مع سوريا فوراً.. إلا أن الوفد السوري طالب بضرورة إيقاف هجوم الإذاعة والصحافة المصرية على العراق، والشيء نفسه حدث عند لقاء الوفد مع الرئيس عبد الناصر[١٨].

وكتب وجيه الحفار، صاحب جريدة **الإنشاء** الدمشقية، مقالاً بعنوان «العراق ركن القضية العربية»، جاء فيه: «لقد قامت مصر وقعدت في الآونة الأخيرة وأثارت الدنيا وأقعدتها وحركت عواطف الجمهور العربي، وحملت على العراق في صحفها وفي إذاعة صوت العرب الرسمية، فتوهم الوطن العربي أن العراق خان أهدافه وتلاعب بمقدرات الأمة العربية. ويحسب الذين يخافون على كيان العرب أن يتمزق وعلى جامعتهم أن تنفرط وعلى مصالحهم أن تهدر، ان القضية العربية من الخطورة بحيث تستلزم طرد العراق من الحظيرة العربية، والتشهير بالعراق في العالم أجمع.. وما درى الذين يهاجمون العراق ماذا يحل بالأهداف القومية، إذا نأى العراق عن المجموعة العربية.. إن العراق قطر عربي عزيز علينا جميعاً مثلما هي مصر، وإن أي قطر عربي يصعب عليه أن يفاخر العراق بالروح القومية والعصبية، والإخلاص للقضية العربية...»[١٩]. وكتب مقالاً آخر بعنوان «رسالتي إلى الصاغ صلاح سالم أيضاً» دافع فيه عن موقف العراق باعتباره، وفي جميع الظروف، الدرع الواقي للمصالح العربية: «وإنه لمن التنكر لمقتضيات الوفاء والشهامة والشرف أن تكون سوريا عدوة للعراق الذي ساعدها في جميع الملمات». وخاطب رئيس الوزراء لكي ينظر إلى مصلحة سوريا أولاً، وناشده أن يسمو في التفكير بهذه المصلحة فوق النزعات الإقليمية «وفوق العنعنات التي تشطر الجبهة العربية»[٢٠].

ورداً على الهجوم الذي قامت به الصحف المصرية على فيضي الأتاسي قام الأخير بإرسال برقية يوم ١٣ شباط/ فبراير إلى عبد الناصر وصلاح سالم والصحف المصرية ندد فيها بالحملات الإعلامية الموجهة ضده باعتباره إحدى الشخصيات السياسية المؤيدة لتوجهات

---

(١٧) Charles Davis Cremeans, *The Arabs and the World: Nasser's Arab Nationalist Policy* (New York: Praeger, [1963]), vol. 1, p. 141.

(١٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثالثة عشرة، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٥، ص ٨٠٨ ـ ٨٤٠.

(١٩) الإنشاء (دمشق)، ٢/ ٢/ ١٩٥٥.

(٢٠) الإنشاء، ٢٨/ ٢/ ١٩٥٥.

العراق، وكان خالد العظم يسير في الاتجاه نفسه غير المعارض للعراق. ففي تقرير من السفير البريطاني إلى الخارجية في لندن يوم ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٥ جاء أن خالد العظم لم يكن معادياً للحلف، وطلب من الحكومة المصرية عن طريق القائم بأعمال السفارة البريطانية بدمشق «أن لا تنسحب من حلف الدفاع العربي المشترك لتشكل حلفاً آخر يستبعد منه العراق، كما طالب بتخفيف حملة الدعاية المصرية ضد العراق»[٢١]. وفي لقاء بين حسن الحكيم وصلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٥ تحدث الأول عن الخلاف المصري ـ العراقي وأكد حرص سوريا على العلاقة بينها وبين كل من مصر والعراق، ودافع عن الاتفاق التركي ـ العراقي واعتبره «غير مناقض لميثاق الجامعة ومشروع الضمان العربي ولا يخل بالتزام العراق مع شقيقاته الدول العربية»[٢٢].

وفي العراق عقد مجلس النواب العراقي اجتماعاً بتاريخ ٦ شباط/ فبراير ١٩٥٥ خُصِّص لبحث الخلاف المصري ـ العراقي حول عقد العراق الاتفاقية مع تركيا. وقد هاجم عدد من النواب الحكومة المصرية لموقفها من الحلف. وتحدث مشحن الحردان، نائب لواء الدليم، فهاجم الحكومة المصرية واعتبر أنها والسعودية «هما السبب في تدهور العلاقات السورية ـ العراقية»[٢٣].

وإثر التوقيع على الحلف التركي ـ العراقي قام صلاح سالم بزيارة دمشق في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٥ فأكد بأن ميثاق الجامعة لم يعد مؤاتياً لمواجهة الحالة الحاضرة التي تشهدها الساحة العربية بعد التوقيع على الحلف العراقي ـ التركي. وعرض المسؤول المصري ضرورة عقد حلف عربي يحل محل الضمان الجماعي يتمكن العرب بفضله من مواجهة عدوهم الرئيسي إسرائيل[٢٤]. واقترح سالم أن تبدأ سوريا ومصر بعقد اتفاق ثنائي يشبه الاتفاق العراقي ـ التركي، ثم يعرض هذا الاتفاق على البلدان العربية الأخرى لدعوتها للانضمام إليه. وتنفيذاً لهذه الخطة التي وافقت عليها سوريا، صدر في آذار/ مارس ١٩٥٥ بيان مشترك أكد عدم انضمام الدولتين للحلف العراقي ـ التركي، ورغبتهما في إقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك، ترتكز على التزام بالتعاون في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المنظمة، وإنشاء قيادة مشتركة دائمة، وعدم قيام أي دولة مشتركة بالحلف بعقد اتفاقيات دولية أو عسكرية أو سياسية، من دون موافقة بقية الأعضاء. وأراد صلاح سالم تتويج نجاحه بدمشق بنجاحات أخرى تجعل من الاتفاق الثنائي السوري ـ المصري حلفاً

(٢١) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ٥/ ٢/١٩٨٦.

(٢٢) **الناس** (دمشق)، ١/ ٣/ ١٩٥٥.

(٢٣) العراق، مجلس النواب، **حقائق في السياسة العربية يبحثها مجلس النواب العراقي** (بغداد: مديرية التوجيه والإذاعة العامة، ١٩٥٥)، ص ٥٠.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل عن المحادثات التي أجراها صلاح سالم بدمشق، انظر: خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ٣ ج، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ج ٢، ص ١٣٧ وما يليها.

عربياً يتصدى لحلف بغداد، فاقترح على وزير الخارجية السوري خالد العظم، القيام بجولة عربية مشتركة يزوران فيها الأردن والسعودية ولبنان لدعوتها للانضمام إلى الحلف الجديد. ورغم عدم تحقيق الوفد نجاحاً يذكر في عمان، فقد رحب الملك سعود بالبيان السوري ـ المصري، واقترح تسميته بالتصريح الثلاثي، أو بالميثاق الثلاثي، نظراً لرغبة السعودية في الانضمام إليه. وبعد محادثات مثمرة، صدر في الرياض في ٥ آذار/مارس ١٩٥٥ بيان ثلاثي مشترك أعلن فيه الملك سعود باسم المملكة موافقته التامة على ما جاء في البيان المصري ـ السوري[٢٥].

وأرادت الحكومة السورية موازنة موقفها بإيفاد خالد العظم وزير الخارجية إلى بغداد، حيث بدأ زيارة رسمية في ١٤ آذار/مارس ١٩٥٥. ويصف خالد العظم استقبال الوفد في بغداد بالبرود حيث لم يستقبلهم سوى برهان الدين باش أعيان وكيل وزير الخارجية، وحاول نوري السعيد أن لا يلتقي أعضاء الوفد قبل الاطلاع على آرائهم، فأرسل لهذه الغاية أحمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء؛ إلا أن الوفد عاد والتقى مع نوري السعيد الذي أبدى امتعاضه من التصريح الثلاثي، وذكر موقع العراق الاستراتيجي واحتمال تعرضه لعدوان سوفياتي، كما أنه خاض بإسهاب في قضية الأكراد وتهديدهم سلامة العراق، ثم عاد وطلب من العظم طرح آرائه، التي تركزت حول رغبة سوريا في علاقات جيدة خاصة بين مصر والعراق. وأكد التزام سوريا الثابت بمعارضة الأحلاف ورؤيتها بأن الخطر الأول هو إسرائيل. وأضاف أن التصريح الثلاثي لا يحوي موقفاً عدائياً تجاه العراق. وقد انفعل نوري السعيد من آراء العظم، وعقد اجتماعاً لكبار معاونيه. وبعد مناقشات مطولة صدر بيان ينص على إطلاع الجانب السوري على الإيضاحات التي طلبها الجانب العراقي، فوعد الوفد بعرضها على الحكومة السورية. ويقول خالد العظم ان توديع الوفد كان حافلاً، الهدف منه أن يظهر نوري السعيد للمصريين أن هناك تفاهماً ما بين سوريا والعراق، مما يؤثر بالتالي في مباحثات الميثاق الثلاثي[٢٦].

وإثر عودة الوفد السوري إلى دمشق صرح ناطق باسم الخارجية العراقية أن الاتفاق الثلاثي لا يختلف عن ميثاق الضمان الجماعي، وأنه وضع ضد العراق. وفي الإذاعة العراقية بدأ الهجوم على خالد العظم حول تصريحه عن الميثاق الثلاثي وأهميته للمنطقة العربية[٢٧]. وقام توفيق السويدي بزيارة سوريا في ٢١ أيار/مايو ١٩٥٥ بمهمة يشرح بها للسوريين وجهة نظر العراق في الأزمة العربية وحرصه على عدم تجزئة المجموعة العربية إلى شطرين، وأوضح

(٢٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: وليد المعلم، سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة (دمشق: مطبعة عكرمة، ١٩٨٥)، ص ١٨٣ ـ ١٨٥.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل عن المحادثات في بغداد، انظر: العظم، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٩٥ ـ ٤٠٠.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف العراق، العلاقات العربية، المسلسل رقم (٩)، تقرير من المفوضية السورية في بغداد رقم ٢٢٠/ ٣٠، تاريخ ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٥.

السويدي أن العراق يعتبر الميثاق الثلاثي الجديد موجهاً ضده. ونصح السويدي السوريين بالتريث في إنجاز المشروع وتأخير توقيعه ريثما تنتهي الاتصالات والمساعي العربية لتهدئة العلاقات ما بين بغداد والقاهرة. وكانت إجابة السوريين واضحة بأن سوريا لا تقف إلى جانب مصر والرياض، غير أن الحلف التركي ـ العراقي قطع الطريق على إمكان قيام أي حلف بين القطرين يؤمّن الدفاع عن الأمة العربية، بسبب ارتباط الجيش العراقي بواجبات خارجية. وقال الرسميون السوريون إنهم أكدوا لتوفيق السويدي أن سوريا تتطلع إلى مشاركة العراق في وحدة سلمية لتحقيق الاتصال بين البحر المتوسط والخليج العربي، وإلى أن تتوفر السبل لتحقيق هذا الهدف، فإن سوريا ستستمر في ممارسة حقها في سلوك السبيل الذي يصون استقلالها. ودافعت عن الحلف الثلاثي باعتباره حلفاً واقعياً لا يهدف إلى الإساءة إلى أي قطر حتى العراق[٢٨].

وكذلك برز تيار سوري معارض للاتفاق الثلاثي، فهاشم الأتاسي، رئيس الجمهورية، كان يرفض هذا الاتجاه في السياسة الخارجية[٢٩]. وقد صرح إحسان الجابري رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي السوري أن الميثاق لم يظهر إلى حيز الوجود حتى الآن لسببين، **أولهما** أن المذكرات المتعلقة بالتوقيع عليه قائمة، أي لم يتم الاتفاق على جميع النقاط الواردة فيه. **وثانيهما** لأن الرأي العام العربي يتطلع إلى أن يصبح العرب كلهم معسكراً واحداً لا معسكرين. وعلى هذا، فالأمل ـ بحسب قول الجابري ـ ما زال مفتوحاً أمام انضمام العراق، «وإن سياسة سوريا لا يمكن بأي وجه أن تكون متجهة اتجاهاً غير ودي ضد العراق وحلفائه»[٣٠]. وعند مناقشة بيان حكومة سعيد الغزي تحدث النائب جهاد الهواش عن سياسة سوريا الخارجية وعن الميثاق الثلاثي، حيث رأى «أن عدداً غير قليل من أعضاء الحكومة السورية يحاربون هذا الميثاق صراحة»[٣١].

إلا أن الاتفاق الثلاثي تم إقراره والموافقة عليه من الحكومة السورية في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥[٣٢].

وجاء دعم آخر لزعامة عبد الناصر في المنطقة العربية من خلال مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز. فعندما عقد المؤتمر في مدينة باندونغ بإندونيسيا في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٥٥

---

(٢٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحرية (بغداد)، ٢٢/ ٥/ ١٩٥٥.

(٢٩) العظم، مذكرات خالد العظم، ج ٢، ص ٤٠٠ ـ ٤٠١، والحرية، ١٥/ ٤/ ١٩٥٥.

(٣٠) الحرية، ٩/ ٦/ ١٩٥٥.

(٣١) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الرابعة والثلاثون، ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥، ص ١٢٣٢ ـ ١٢٣٣.

(٣٢) انظر نص الميثاق في: الجريدة الرسمية (سوريا) (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥)، ص ١٢ ـ ١٤، محفوظة في مصرف سوريا المركزي.

لعب عبد الناصر دوراً بارزاً على الصعيد السياسي، جعله أحد أبرز السياسين العالميين، ومن أشهر أقطاب سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز في العالم. ووجد الصراع المصري ـ العراقي طريقه داخل المؤتمر، فبرز تياران عربيان: **الأول** بزعامة مصر يدعو لمقاومة الأحلاف تدعمه سوريا، والثاني يتزعمه العراق، ويقول بضرورة عقد الأحلاف. ويبدو أن الدول الاستعمارية قد استعملت دعاة الأحلاف في المؤتمر، على اعتبار أنه أول ظاهرة من ظواهر نضج السياسة الاستقلالية التحررية في آسيا وإفريقيا. ولكن المؤتمر نجح في تحديد أهدافه، وعاد دعاة الأحلاف يجرون الهزيمة داخل المؤتمر وخارجه(٣٣).

وعن طريق الاهتمام المصري بالقضايا العربية أدركت مصر دور سوريا في مواجهة حلف بغداد، واعتبرت نجاحها في سوريا أولى المعارك الكبيرة التي خاضتها في المحيط العربي، وفي وجه قوة عربية كبيرة كالعراق. وقد أوكلت القيادة المصرية أمر اكتساب سوريا وإبعادها عن حلف بغداد إلى خبيري مصر في الشؤون العربية صلاح سالم ومحمود رياض، فأدار صلاح سالم الجانب الإعلامي من المعركة. وهكذا ركزت صحافة مصر وإذاعتها بتوجيهات منه حملات بلا كلل ولا ملل على حكومة فارس الخوري حتى سقطت، أما محمود رياض فقد أصبح سفيراً لمصر في دمشق حيث وصل إليها في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٥، وهو يعد من أبرز السفراء الناجحين، لأنه، وبحق، أحد مهندسي التقارب المصري ـ السوري. إن المهمة العاجلة لمحمود رياض، هي تكريس جهوده في شرح أهداف الإخوان المسلمين في مصر، وقد وزع آلافاً من النسخ عن محاكماتهم، وتمت دعوة عشرات الألوف، من ضمنهم أعداء عبد الناصر من حزب الشعب والجمعيات الإسلامية، إلى مصر ليروا منجزات الثورة. غير أن المهمة العاجلة لمحمود رياض كانت، كما حددها بنفسه، في أن يبعد سوريا عن حلف بغداد، وقد قال: «ثمة نزعة واضحة وبارزة بين السياسيين القدامى لتوقيع حلف بغداد، ولم يكن سهلاً على حكومة سوريا ألا تفعل ذلك. وفي عام ١٩٥٤ لم تكن سياسة مصر واضحة تماماً، ويصعب التقدير إلى أي مدى كانت تستطيع مصر أن تدعم حكومة أو قطراً اختار رفض التيار الذي أقامته العراق والدول الغربية. . . . وكانت مهمتي في سوريا أن أشرح سياستنا في التضامن العربي ومعاداتنا لحلف بغداد، فاتصلت بجميع الأحزاب السياسية، وكان طبيعياً أن أجد نفسي على وداد خاص مع البعث لتشابه نظرتنا إلى القضايا العربية»(٣٤).

وقد أصبح الاتجاه السياسي الذي مثله عبد الناصر في سوريا قادراً على التأثير في الأحداث السورية وخاصة في صفوف الجيش السوري. فقد بعث القائم بأعمال السفارة البريطانية بدمشق بتاريخ ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٥٥ تقريراً مطولاً إلى هارولد ماكميلان الوزير

(٣٣) ناجي علوش، الثورة والجماهير: مراحل النضال العربي ودور الحركة الثورية، ١٩٤٨ ـ ١٩٦١، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ٥٠ ـ ٥١.

(٣٤) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٣.

الأول البريطاني عن النشاط السياسي لمختلف جماعات الضباط السوريين. فقد أشار إلى قوة تنظيم البعثيين بفضل قيادة العقيد عدنان المالكي، وقد أشيع في تلك الفترة أن البلاد تدار على أيدي حوالى خمسين ضابطاً عينوا بدورهم مجلساً ثورياً من سبعة أو ثمانية ضباط على النمط المصري، وهؤلاء الضباط يؤيدون اتجاهات البعث التي تقول إن الأحلاف مهما كان شكلها تؤثر في استقلال سوريا. وهؤلاء الضباط معروفون بعدائهم للعراق ومشاريعه السياسية، ومن جهة أخرى، فإنهم يحبذون إتمام عقد الحلف الثلاثي بين مصر وسوريا والسعودية، لأنهم يتهمون العراق بأنه هجر القضية العربية وفرط بها ويدعون إلى إقامة جيش عربي موحد لدول الميثاق الثلاثي(٣٥).

وبعد تشكيل سعيد الغزي لوزارته في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ ألقى بيان حكومته أمام مجلس النواب، وجاء فيه أن سوريا عازمة على استمرار رفضها الاشتراك في حلف بغداد، وأنها عازمة على تعزيز علاقاتها مع جميع الدول الأجنبية. وقد غادر وفد سوري إلى القاهرة برئاسة الغزي بهدف البحث عن تعاون عسكري بين سوريا ومصر(٣٦). وقد أشيع في دمشق ونشرت بعض الصحف عن وجود خلافات داخل الحكومة السورية حول بعض الشؤون العربية ومنها الميثاق الثلاثي. ورداً على هذه الأنباء صرح ناطق سوري مسؤول بأن علاقات سوريا جيدة مع مصر. وقد أظهر الغزي اتباع سياسة التوازن ما بين العراق ومصر، إذ أظهر رغبته في زيارة بغداد لعقد اتفاق اقتصادي بين البلدين. واعتبرت الدوائر السورية هذه الرغبة في الزيارة تشكل حلاً وسطاً بين الميثاق الثلاثي والميثاق العربي الشامل، من حسناته السياسية أنه لا يؤثر في العلاقات مع العراق. وكتب حبيب كحالة مقالاً ذكر فيه أن أحد الوزراء السوريين أبلغه أن سوريا قد أطلعت الرئيس جمال عبد الناصر على رغبة الغزي بتوقيع اتفاق اقتصادي مع العراق. وقد أيد عبد الناصر هذا الاتجاه وأبدى استعداده للتدخل شخصياً(٣٧).

وأصبحت حكومة الغزي تسير باتجاه عقد معاهدات ثنائية مع البلدان العربية، ففي ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥ وقع في دمشق على معاهدة الدفاع السورية ـ المصرية التي كان خالد العظم قد بدأ المفاوضات بشأنها في حزيران/ يونيو ١٩٥٥. وفي الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ تبودلت وثائق إبرام المعاهدة، فأعلن الرئيس جمال عبد الناصر: «إن هذه الاتفاقية هي فاتحة مستقبل جديد، فالتاريخ يرينا أنه إذا ما اتحدت سوريا ومصر فإنهما ستحميان العالم الشرقي من جميع الأخطار التي تهدده...»(٣٨).

---

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٩/ ٢/ ١٩٨٦.

(٣٦) الجريدة الرسمية (سوريا) (١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٥)، ص ٧ ـ ٨، محفوظة في مصرف سوريا المركزي.

(٣٧) الحياة، ١٨/ ١٠/ ١٩٥٥.

(٣٨) انظر نص الاتفاقية العسكرية في: الشرق الأوسط، العدد ١٠ (١٩٥٦).

ومن الملاحظ أن سوريا، وقد تعذر تنفيذ الميثاق الثلاثي لأسباب عربية ودولية رأت أن تسترضي مصر بعقد الاتفاق العسكري الثنائي معها، لأن عقد مثل هذا الاتفاق يؤدي إلى إرضاء الحكومة المصرية والعديد من العناصر السياسية وغير السياسية. وفي الوقت نفسه أخذت تعمل لعقد اتفاق اقتصادي مع العراق واتفاق مالي مع السعودية تعويضاً من عدم اشتراكها في الاتفاق العسكري المصري ـ السوري. والمقصود بعدم اشتراكها فيه تجنب إغضاب العراق.

وفي الوقت الذي أعدت فيه الحكومة السورية الاتفاق العسكري مع مصر، أعدت الاتفاق الاقتصادي وسلمته إلى الحكومة العراقية. لكن بغداد رفضت المشروع السوري بسبب غضبها من عقد الاتفاق العسكري مع مصر. وصرح ناطق عراقي رسمي تعليقاً على ذلك بقوله: «إن العراق يعتبر نفسه مرتبطاً بالسلامة السورية كمصر تماماً، بل أكثر، بسبب جواره معها. ثم إن العراق لم يقصر يوماً عسكرياً مع سوريا في نجدتها ضد إسرائيل... ومنذ ثلاثة أشهر عرض العراق على سوريا عقد اتفاق عسكري حتى تكون القوات العراقية جاهزة للنجدة ضد إسرائيل في أي وقت كان، فلم يلاق هذا العرض قبولاً. والعراق اليوم هو أقدر من أي وقت سابق على تقديم النجدة إلى سوريا، وهو الدولة العربية الوحيدة المجاورة لسوريا والقادرة على تقديم النجدة، لذلك لا تستطيع الحكومة العراقية أن تنظر بارتياح إلى تجاهل الحكومة السورية للعراق في هذا الصدد، وليس في استطاعتها أن ترضى بذلك التجاهل، بعقد اتفاق اقتصادي، مع العلم بأنها مستعدة لعقد اتفاق عسكري واقتصادي معاً إذا شاءت سوريا ذلك، أما الاتفاق الاقتصادي وحده فليس وارداً»(٣٩).

وقد توضحت مواقف العراق بعد اللقاءات العديدة بين المسؤولين العراقيين ومنها اللقاء بين نوري السعيد، رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي، مع سفيري العراق في بيروت ودمشق، وقد تناولت المباحثات موقف العراق من سوريا بعد الميثاق المصري ـ السوري، وأسفرت عن نتائج من شأنها تبديل سياسة العراق تبديلاً أساسياً. فقد تم الاتفاق على تفضيل الضمان الجماعي على أي ارتباط آخر، ولكن التمسك بالضمان يجب أن لا يمنع العراق من المساهمة حالاً في أي اتفاق عسكري ضد إسرائيل، أي أن العراق مستعد لعقد ميثاق عسكري مع سوريا أو دخول الميثاق المصري ـ السوري(٤٠).

وصرح عبد الجليل الراوي مفوض العراق في دمشق بأن توقيع اتفاق عسكري بين البلدين شبيه بالاتفاق المصري، لا يتعارض مع بيان حكومة الغزي وتعهداتها، ولا مع

(٣٩) الحياة، ٢١/١٠/١٩٥٥.

(٤٠) الحياة، ٣١/١٠/١٩٥٥.

الاتفاق المصري ـ السوري، ويتوافق مع ميثاق الجامعة وميثاق الضمان الجماعي الذي تعتبره حكومة العراق قائماً، وبأنه ليس من مصلحة سوريا أن تكون لفريق دون آخر[٤١].

وقد كان رد الفعل كبيراً في دمشق، بعد طرح العراق استعداده لعقد ميثاق مع سوريا. فقد نشط سفير مصر والسفير البريطاني في الدوائر السورية والكل يحاول أن يعرف رد سوريا، وزار السفيران الأمريكي والبريطاني وزير الخارجية يوم ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦.

وتشير الدلائل إلى أن الرأي مختلف في سوريا تجاه عرض العراق والخطوات الواجبة في هذا السبيل، فرئيس الوزراء سعيد الغزي يرى أن مهمته الأولى إقرار الاتفاق المصري ـ السوري في مجلس النواب وإبرامه حالاً. وبعد ذلك يتجه إلى بحث ميثاق مع العراق، وقد يؤيده آخرون ويقولون بضرورة عدم الخلط بين الاتفاق المصري ـ السوري ومحاولة إقامة اتفاق مع العراق.

وعند عرض الاتفاق العسكري بين مصر وسوريا على المجلس النيابي السوري تمت الموافقة عليه بالإجماع. وعند بحث السياسة الخارجية طالب نواب البعث بتوسيع الاتفاق العسكري بين سوريا ومصر ليشمل النواحي السياسية والاقتصادية. وأثار عدد من النواب موضوع توسيع هذه الاتفاقيات الثنائية كي تكون شاملة وتشمل العراق بغية إحكام الحصار على إسرائيل وذلك في ضوء المذكرة العراقية[٤٢].

إلا أن المراجع العليا السورية غير راغبة في عقد اتفاق عسكري مع العراق. فالعقدة النفسية القديمة التي طالما كان لها أثرها في تحوير السياسة السورية لا تزال على حالها، إن لم تكن قد زادت، هذا بالإضافة إلى أن المسؤولين المصريين والسعوديين أبلغوا السوريين رفضهم عقد اتفاق عسكري مع العراق.

وإذا كان أركان الحكومة السورية يداورون الموضوع، فذلك لأنهم يريدون تجنب الرفض المباشر، وعدم استفزاز الكتل النيابية والحزبية المؤيدة للاتفاق مع العراق، وفي مقدمتها الشعبيون وبعض الوطنيين والدستوريين والمستقلين.

وقد ساد الأوساط التركية ـ العراقية امتعاض شديد من موقف سوريا البارد تجاه العرض العراقي. ويعتقد بعض الساسة في بغداد أن صفقة الأسلحة السوفياتية تقيد حرية مصر وسوريا في الارتباط مع العراق، فالعراق مرتبط بميثاق بغداد الموجه ضد الاتحاد

---

(٤١) الحياة، ٢/ ١١/ ١٩٥٥.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة السابعة والثلاثون، ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥، ص ١٢٨٣ ـ ١٢٨٥.

السوفياتي، وليس معقولاً أن يسمح الروس بشحن الأسلحة إلى مصر وسوريا إذا ما ارتبطا بأية دولة عربية داخلة في الميثاق.

وقد أدلى مصدر رسمي بتصريح حدد فيه موقف العراق من هذا الموضوع، إذ أكد موقف العراق الثابت ضد الصهيونية والتصدي لاعتداءاتها، سواء عقد ميثاق أو لم يعقد، وأن العراق يرى أن خير وسيلة لتنظيم الدفاع العربي هو ميثاق الضمان الجماعي، وأن سوريا هي التي عرضت على العراق عقد اتفاق عسكري، وذلك على لسان وزير الدفاع السوري الذي جاء إلى بيروت خصيصاً في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر لمقابلة وزير خارجية العراق، وجرت المقابلة بحضور عدد من المسؤولين اللبنانيين. وعلى هذا الأساس أبدى العراق استعداده لعقد اتفاق عسكري. وتحدث سعيد الغزي إلى الصحافة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر حول فكرة عقد اتفاق عسكري واقتصادي بين سوريا والعراق وقال: «إن الحكومة السورية لم تتقدم من الحكومة العراقية بأي عرض رسمي، وكل «ما في الأمر أننا في مباحثاتنا مع المسؤولين العراقيين قد تطرقنا إلى تعزيز المساعي لجمع الشمل العربي وأعربنا عن أملنا بزيارة العراق ووافق العراقيون على هذه الزيارة»[٤٣].

ولقيت آراء عبد الناصر في الأشهر الأولى من عام ١٩٥٦ نجاحاً عظيماً في العراق وسوريا، فقد كان قد تخلص من المعاهدة غير المتكافئة مع بريطانيا بتوقيعه معاهدة جديدة معها ضمنت جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية، بينما استمر نوري السعيد في دفاعه عن حلف بغداد، الذي ترك البريطانيين يمسكون بالجوهر نفسه الذي كان في أيديهم دائماً. وقد اتبع عبد الناصر سياسة الحياد التي جعلت الاتحاد السوفياتي يسارع إلى مساندته، في الوقت الذي لا يطلب فيه أحلافاً غير متكافئة أو مقيدة، أو قواعد عسكرية. أما نوري السعيد فما زال مقيداً إلى الحكومة البريطانية التي خيبت آماله في جميع مشاريعه التي طرحها. والقوميون يرون أن نوري في التزامه بسياسة الغرب قد بلغ حداً يجعله عاجزاً عن البقاء من دون مساندة دولة.

وقد غدا عبد الناصر على مدى هذه الفترة الزمنية أكثر الشخصيات شعبية في الشرق العربي، فقد «ظهرت صوره في المساكن وواجهات المحالّ التجارية في بغداد وعدن ودمشق وبيروت وعمان والدار البيضاء»[٤٤].

وفي أوائل سنة ١٩٥٦ وصلت الاتهامات بين مصر والعراق حداً أن العراق اتهم السفارة المصرية في بغداد بأنها تقوم بالتحضير لمتفجرات تقوم بنسف السفارات العائدة إلى دول حلف بغداد، وقد تم بالفعل إلقاء قنبلة على السفارة التركية في بغداد واتهم فيها

---

(٤٣) الحياة، ١/١١/١٩٥٥.

(٤٤) أناتولي أجاريشيف، جمال عبد الناصر، ترجمة دار التقدم (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٣)، ص ١٢٤.

محمد علي عيسى، أحد العاملين في السفارة المصرية في بغداد[٤٥]. وقد صرح الرئيس عبد الناصر لوكالة أنباء الشرق الأوسط نافياً هذه الادعاءات، ودعا إلى إحالة الخلاف إلى الجامعة العربية. وقد ردت الحكومة العراقية على تصريح عبد الناصر بالقول إن إلقاء القنبلة هو الذي أدى بقوى الأمن العراقي إلى فرض مراقبة على العاملين في السفارة، وواصلت الحكومة المصرية، مدعومة من سوريا والسعودية، الدعوة لعقد جلسة استثنائية لمجلس الجامعة العربية للبت في الاتهامات العراقية الموجهة إلى النشاط المصري، إلا أن ردود عدد من البلدان العربية وفي مقدمتها الأردن والعراق، أخرت عقد الاجتماع، ولم يأت جواب رسمي بالموافقة على اجتماع الجامعة إلا من الحكومة السورية وحدها[٤٦].

وبدأت سوريا تشعر بالاطمئنان إلى مساندة مصر لها في حال وقوع أي عدوان عليها من إسرائيل، وخاصة أن عدداً من التقارير التي عاد بها السوريون إثر زياراتهم إلى مصر تدعو إلى الاطمئنان، إذ كانوا مجمعين بخصوص الانطباع العميق الذي كونته لديهم أسلحة مصر الجديدة، وهذا ما جعلهم يشعرون بقوة مصر[٤٧].

وقد استمرت الجهود والاجتماعات بين الحكومات السورية والمصرية والسعودية لتحويل التصريح الثلاثي إلى ميثاق ثلاثي يحدد التزامات كل طرف، ويضع الأسس الكفيلة بمواجهة حلف بغداد، ويقنع البلدان العربية بوجود بديل عربي من حلف بغداد. ففي ٦ آذار/مارس ١٩٥٦ اجتمع في القاهرة قادة البلدان الثلاثة، وبعد سلسلة من المداولات توصلت الأقطار الثلاثة إلى صيغة مشتركة للميثاق الثلاثي، فصدر بيان مشترك يتضمن أحد عشر قراراً شملت التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين الأقطار الثلاثة، تنفيذاً لشعار الدفاع عن الوطن العربي. وكان أبرز هذه القرارات وضع خطة شاملة لتدعيم الأمن العربي لمواجهة أي عدوان، ووضع خطة شاملة لتنسيق خطط الدفاع العربي، كما تم وضع خطة شاملة لمواجهة المحاولات التي تبذل عن طريق حلف بغداد للضغط على البلدان العربية[٤٨].

ويصف تقرير من المفوضية السورية في بغداد رد فعل الحكومة العراقية على توقيع الميثاق الثلاثي بالقول إن الحكومة العراقية أخذت تترقب الوضع في سوريا بدقة وتتبع أحداثها باهتمام، والمسؤولون العراقيون يعتقدون أن للتوجهات السياسية السعودية ـ المصرية تأثيراً كبيراً في اندفاع سوريا لتوقيع الميثاق. ووصف التقرير موقف الحكومة العراقية بالهادىء، لأنها لا تريد أن يبدر منها أي عمل يمكن استغلاله من قبل الحكومتين المصرية

---

(٤٥) لمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ١٤/ ٢/ ١٩٨٧.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحياة: ٢٩/ ١/ ١٩٥٦؛ ٣١/ ١/ ١٩٥٦؛ ١/ ٢/ ١٩٥٦، و٢/ ٢/ ١٩٥٦.

(٤٧) الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٢٢/ ٢/ ١٩٨٧.

(٤٨) انظر نص البيان الثلاثي الذي أصدرته مديرية الدعاية والأنباء بدمشق، ١٥ آذار/ مارس ١٩٥٦، في: المعلم، سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة، الملحق الوثائقي، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٤.

والسعودية ضد مصلحة العراق. ومن جهة أخرى، أبلغت الخارجية العراقية المفوضية السورية في بغداد عن احتمال قيام اعتداء إسرائيلي على سوريا واستعداد العراق للدفاع عن سوريا ضد أي عدوان إسرائيلي[٤٩].

إلا أن رد الفعل العراقي المعادي للميثاق الثلاثي عبر عنه فاضل الجمالي عند إلقائه خطاباً في مجلس النواب يوم ١٥ آذار/ مارس ١٩٥٦. فقد اعتبر أن الميثاق لا يتناول العلاقات بين الأقطار الثلاثة المعنية وحدها، ولكنه جاء اجتماعاً يتناول قضايا العرب كلها، تلك القضايا التي تهم العراق كما تهم باقي الأقطار. واعتبر أن هذا الاتفاق بعيد عن الواقع ووليد العواطف، وأضاف: «كيف تحضر سوريا اجتماعاً يتناول الدفاع عن سلامة حدودها من دون أن يحضر العراق؟ وكيف تضمن سلامة حدودها من دون العراق؟ وكيف تضمن مساعدة سوريا في وقت المحنة من دون العراق؟ إن المجتمعين لم يفكروا تفكيراً قومياً عربياً عالياً، إنما تفكيرهم تفكير عاطفي محدود». ورأى أن العراق يؤيد أية خطوة وحدوية ولكن هذه الخطوة يجب أن تقام على أساس واقعي جغرافي وقومي واقتصادي وسياسي، وإن «الحقائق كلها تدل على أن زج سوريا في هذا المحور ليس من مصلحة سوريا، لأنها لا تستطيع أن تستغني عن العراق. وكل عربي مخلص يعتقد بضرورة اتحاد سوريا والعراق، لأن سوريا يعبر فيها نفطنا وتمر بها قوافلنا إلى البحر المتوسط. فراتنا واحد وبحرنا واحد والعراق هو السوق الطبيعي لسوريا، سوريا مركز حضارتنا الأولى، وفي سوريا قامت أول حضارة بعد الإسلام، العراق هو سوريا وسوريا هي العراق، فكل عمل وكل سياسة تتجاهل هذه الحقائق ليست من السياسة القومية العليا في شيء»[٥٠].

وأخذت الحكومة العراقية تلوح باحتمال قيام إسرائيل بعدوان على البلدان العربية، فقد وجهت وزارة الخارجية العراقية مذكرة إلى السفارات المصرية والأردنية واللبنانية والمفوضية السورية وكذلك السعودية في بغداد دعت فيها إلى بناء قوة عربية كبيرة موحدة، ودعت إلى التحضير بسرعة لهذا المشروع. لكن هذه الدعوة لم تلق صدى في البلدان العربية المذكورة، إلا في الأردن التي أيدت ضرورة عقد اجتماع لمجلس الدفاع العربي المشترك لبحث هذا الموضوع. وقد أحالت الجامعة الموضوع إلى الأمانة العسكرية في الجامعة التي ليست أداة تنفيذ وليست لها صلاحية اتخاذ أية إجراءات، وإنما هي حلقة اتصال بين الجهة المدنية ـ وهي الأمانة العامة ـ والحركة العسكرية وهي مجلس الدفاع العربي المشترك الذي هو وحده له الحق في اتخاذ الإجراءات السياسية والعسكرية كافة، ولذلك فإن عرض الموضوع على جهة غير مختصة يهدف إلى التسويف. وقد ردت الجامعة: «لقد أصبح في مقدور الدول العربية أن

---

(٤٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: وثائق وزارة الخارجية السورية، العراق ـ العلاقات العربية، الوثيقة رقم ٢٠/٣٣، تاريخ ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٦.

(٥٠) محمد فاضل الجمالي، **العراق الحديث: آراء ومطالعات في شؤونه السياسية** (بيروت: [د.ن.، ١٩٦٩])، ص ١٤٨ و١٥٣.

تقوم بخطة هجوم نتيجة لتفوق الجيوش العربية في سباق التسلح مع إسرائيل، وهذا يتطلب أن يحدد القائد محل ووقت اشتراك القوات العراقية التي ستعمل في الجبهة السورية»[٥١]. وكان دخول القوات العراقية إلى سوريا يتطلب موافقة الحكومة السورية، وإن مجال عمل القوات العراقية أصبح تابعاً للقيادة المصرية ـ السورية المشتركة وفقاً للاتفاق العسكري المعقود بين البلدين. ولم يبق أمام العراق إلا الأردن الذي وافقت حكومته على دخول القوات العراقية إلى أراضيها.

وقد برز اتجاهان داخل البرلمان السوري في ما يخص التقارب العراقي ـ السوري، فقد جاء في البيان الوزاري الذي ألقي أمام البرلمان في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٦ رغبة الحكومة السورية في تسريع التفاعل في مجال العمل العسكري بين مصر وسوريا، لكي ينتهي إلى وحدة عسكرية وسياسية. وقد ظهرت أصوات تفند بعض ما جاء في فقرات البيان الوزاري، حيث قال النائب محيي الدين مرهج إن البيان جاء غامضاً وناقصاً. ومن جهة أخرى، فقد جاء فيه ذكر البلدان العربية وتوحيدها عن طريق توسيع الاتفاق الثنائي مع مصر. ولكن هذا الميثاق لم يذكر كلمة واحدة عن الأقطار العربية الأخرى. وأضاف: «إنني لا أرى الوحدة العربية إلا كما يفرضها الواقع الجغرافي والواقع التاريخي ولا أستطيع أن أنكر خمسة آلاف سنة من التاريخ... وعلينا قبل أن نطلب الاتحاد مع وادي النيل أن نطلب الاتحاد مع الفرات ودجلة». وتحدث خالد بكداش وأثنى على البيان وطالب بأن يذكر حلف بغداد بالاسم، كما طالب بالتلاحم المصري ـ السوري من أجل تحطيم حلف بغداد وإنقاذ العراق وكل الشرق العربي من أخطاره. ودعا إلى تحرير الشعب العراقي من حكومته[٥٢].

وعندما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦ وما أعقبه من العدوان الثلاثي على مصر، برز التناقض في موقف سوريا والعراق إزاء الحق المصري في السيطرة على مقدراتها السياسية والاقتصادية، ولا مجال لتناول موقف الشعبين والحكومتين بالتفصيل، إلا أننا سنحاول إلقاء نظرة على هذه المواقف وبشكل خاص من زاوية تأثيرها في اندفاع سوريا للتحالف مع مصر وابتعادها عن سياسات العراق.

كان على الحكومة العراقية أن تواجه انفجاراً في الداخل قد يضعف مركزها كثيراً، ولم يكن أمامها سوى مجالين من الناحية النظرية: فإما أن تتبع الاتجاه الشعبي فتتخذ إجراءات ثأرية ضد مصالح بريطانيا وفرنسا وبذلك تحفظ كرامتها بين الجماهير العربية في الداخل

---

(٥١) العراق، وزارة الثقافة والفنون العامة، العراق في خدمة العرب، موقف العراق من الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط: أسرار ووثائق تكشف لأول مرة (بغداد: مديرية التوجيه والإذاعة العامة، ١٩٥٧)، مذكرة الخارجية، الدائرة العربية، الوثيقة رقم ع/ ٢٤٤٥/ ٩٠/ ١٤، تاريخ ٢١ آذار/ مارس ١٩٥٦.

(٥٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الرابعة، الجلسة الثالثة، ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٦، ص ٩

والخارج، أو أن تثابر على سياسة الصداقة مع الغرب بغض النظر عن آثار ذلك في الرأي العام العربي.

وفي هذا الصدد يلاحظ أنه على الرغم من عبارات التضامن مع مصر، لم يكن السياسيون العراقيون يجهلون ما تثيره السياسة المصرية، وعلى الأخص تأميم القناة، ولم يكن لديهم تردد في انتهاج أية طريق يسلكون، إذ إن هدفهم الذي يعلنون عنه هو الحصول على أقصى حد من المكاسب لبلادهم عن طريق سياسة مستقلة، وإزاء ذلك حددوا مؤازرتهم وكانت معنوية فحسب، ذات فعالية سياسية ضعيفة، إذ اقتصرت على إعلان استعدادهم لمساعدة مصر بحسب أحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك وقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا دون بريطانيا، والامتناع عن حضور أي اجتماع رسمي لحلف بغداد ما دامت بريطانيا مستمرة في عدوانها على مصر. أما سوريا فقد اتخذت موقفاً مختلفاً تماماً، إذ قطعت علاقاتها على الفور ببريطانيا وفرنسا.

فبدلاً من الوقوف مع مصر كباقي البلدان العربية، قامت الحكومة العراقية بإجراءات تتنافى والموقف القومي. فقد قامت بالتشويش على الإذاعات المصرية والسورية، خوفاً من التأثير في الشعب العراقي، وأعلنت الأحكام العرفية في طول البلاد وعرضها بحجة التدابير العسكرية المنوي اتخاذها لمساعدة شرق الأردن، بينما «كان الهدف من إعلان الأحكام العرفية هو حماية السلطة من غضب الشعب»[٥٣]. وجاء البيان الذي أذاعته الحكومة العراقية من الإذاعة في بغداد يوم ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ معبراً عن موقف بغداد، فقد اتصف بالعبارات العمومية البعيدة عن أي موقف قومي أو وطني، واكتفت الحكومة العراقية بالدعوة إلى حل الخلافات بين مصر والدول المعتدية، إلا أنها، وكالعادة، أضافت عبارات أعلنت فيها تأييدها لمصر[٥٤]. ولم يكتف نوري السعيد بذلك، ففي أثناء وجوده في لندن في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦ أقام إيدن رئيس وزراء بريطانيا حفلة عشاء لنوري السعيد والملك فيصل. وعندما أذيع نبأ تأميم القناة، ثار نوري السعيد وبلغ الهياج به إلى حد قوله لإيدن: «إن بريطانيا يجب أن تضربه، وأن تضربه الآن، وأن تضربه بقسوة»[٥٥]. وتكشف الوثائق البريطانية عن مدى عمق عداء نوري السعيد للرئيس جمال عبد الناصر، فقد كان يحث على أن تقف الحكومة البريطانية في وجه عبد الناصر وتسقط نظامه، لأن سقوطه ـ بحسب رأي نوري ـ سيجعل منطقة الشرق الأوسط في وضع أفضل مما هي عليه. وقد حثّ على أن الحل الصحيح الآن، هو تدويل قطاع القناة، وقال إن عبد الناصر أظهر أنه

(٥٣) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً، ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤ (بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي، ١٩٧٤)، ص ٥٨٧.

(٥٤) انظر نص البيان في: مديرية الإذاعة والتوجيه المعنوي، خطاب فخامة نوري السعيد رئيس وزراء العراق الذي أذيع من دار الإذاعة العراقية (بغداد) مساء يوم الأحد ١٦/ ١٢/ ١٩٥٦، ص ٢٧.

(٥٥) هيكل، حرب الثلاثين سنة، ج ٢: ملفات السويس، ص ٤٧٠.

لا يمكن الثقة به للوفاء بالتعهدات والمواثيق، وأضاف أن العالم لا يستطيع رؤية ممر مائي دولي بأهمية قناة السويس متروكاً تحت رحمة عبد الناصر. ويجب أن تكون هناك سيطرة دولية دائمة على قطاع القناة مع أي تعويض قد يكون ضرورياً لمصر، ودعا إلى استخدام القوة ضد مصر ورئيسها[٥٦].

أما على الصعيد الشعبي فقد اعتبر العراقيون القضية المصرية قضيتهم الوطنية بالذات، وأعربوا عن شعور الولاء والتضحية وأرسلوا برقيات التأييد من مختلف الأحزاب وانتقدوا موقف الحكومة العراقية، ودعوا إلى إضراب عام تأييداً لمصر في قضيتها حدد له يوم ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ شاركت فيه الأحزاب وفئات الشعب. كما أبرق رئيس مجلس النواب العراقي إلى رئيس مجلس النواب المصري مؤيداً مطالب مصر، وأعلن شباب العراق رغبتهم في التطوع، وظهرت دعوة لإنشاء كتائب للتحرير ترسل إلى مصر[٥٧]. ويقول محمود شيت خطاب انه جاءه لفيف من ضباط الجيش في الموصل بعد تأميم القناة يعرضون عليه اختراق الحدود العراقية ـ السورية للالتحاق بالجيش المصري والاشتراك معه في الدفاع عن الأراضي المصرية[٥٨].

أما في سوريا، فقد أبرزت الصحف السورية الفرحة العارمة التي عمت سوريا لدى إعلان تأميم القناة على صفحاتها، وأخذ كبار المفكرين والكتاب يستصرخون الضمير العالمي، وراحت تنشر البرقيات والكتب الموجهة من الاتحادات والنقابات إلى مثيلاتها في العالم، وإلى الأمم المتحدة، وأخذت تبث العزيمة والهمة في نفوس المقاتلين المصريين، لأنهم يقاتلون من أجل قضية مصيرية ودفاعاً عن كرامة الإنسان العربي[٥٩]. كما قام العمال السوريون بنسف خطوط أنابيب النفط العراقية المارة في الأراضي السورية لمنع الغرب من الاستفادة منه في تصعيد عدوانه على سوريا، وهذا ما أدى إلى «انخفاض أرباح سوريا من العائدات، فبعد أن كانت هذه العائدات في عام ١٩٥٦ ١٨,٣٣٢,٠٠٠ دولار قبل نسف الأنابيب، أصبحت هذه العائدات لا تتجاوز ١٣,٤٤٠,٠٠٠ دولار»[٦٠].

أما الموقف الرسمي فقد عبر عنه الرئيس شكري القوتلي من أن سوريا أعدت نفسها

---

(٥٦) الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**، ١٦/ ٢/ ١٩٨٧.

(٥٧) ممدوح الروسان، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٦٣.

(٥٨) محمود شيت خطاب، **دراسات في الوحدة العسكرية العربية**، ط ٢ (دمشق: دار قتيبة، ١٩٨٥)، ص ١٥. ولمزيد من التفاصيل عن مواقف شعب العراق، انظر الوثائق البريطانية المنشورة في: **الشرق الأوسط**: ١٧/ ٢/ ١٩٨٧، و١٩/ ٢/ ١٩٨٧.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: **الرأي العام** (دمشق)، ٢/ ١١/ ١٩٥٦، و**الجمهورية** (القاهرة)، ٣/ ١١/ ١٩٥٦.

(٦٠) جورج لونزوسكي، **البترول والدولة في الشرق الأوسط**، ترجمة نجدة هاجر وابراهيم عبد الستار (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦١)، ص ٩٥.

لكل الاحتمالات كما أعدت مصر نفسها، ورأى أن الاعتداء على مصر هو اعتداء على سوريا. ودعا العرب إلى الوقوف إلى جانب الشعب المصري وحكومته(٦١).

وعند حدوث أزمة السويس ازدادت حدة التوتر بين العراق وسوريا. فبعد نسف أنابيب النفط العراقي قدم العراق احتجاجاً شديد اللهجة إلى السلطات السورية، واتهمها بأنها تتدخل في شؤون العراق الداخلية من دون مبرر. وطالب بإصلاح خطوط أنابيب النفط على وجه السرعة، غير أن سوريا لم تجب عن هذا الطلب إلا في شهر آذار/ مارس ١٩٥٧، وذلك حين وافقت إسرائيل في النهاية على سحب قواتها من غزة ومن خليج العقبة عند شرم الشيخ(٦٢).

وقد أضعفت نتائج حرب السويس الدور العراقي بقيادة نوري السعيد، وأضافت قوة إلى قوة عبد الناصر، وازداد الضغط في العراق للتخلص من حلف بغداد. وزاد التخوف البريطاني من أن ضعف نوري السعيد سيؤدي إلى زيادة قوة الحركة الناصرية في العراق والمنطقة. وقد رفع عدد كبير من السياسيين العراقيين مذكرة إلى الملك فيصل يوم ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ حددوا فيها مواقفهم من حلف بغداد، ونددوا بموقف الحكومة العراقية من بريطانيا وفرنسا، كما حمّلوا نوري السعيد مسؤولية إقدام السوريين على نسف أنابيب النفط. وجاء في المذكرة: «واجب العراق القومي ومصلحته الخاصة كل ذلك كان حرياً أن يحفز نوري وحكومته على أن يتخذ ما اتخذته معظم دول الضمان الجماعي العربي، التي تملك من الإمكانيات أقل مما يملك العراق... فلو أن نوري السعيد بادر إلى قطع النفط عن المعتدين منذ بداية العدوان، لما اضطر الشعب في سوريا إلى تخريب منشآت البترول في سوريا...». وجاء في المذكرة أن إذاعة العراق الرسمية وصلت إلى حد [تحريض] الغرب ضد سوريا باتهامها بالخضوع للنفوذ الشيوعي، مما أثار نقمة المواطنين في العراق. كما رفع عدد من رؤساء الوزراء السابقين والأعيان والنواب مذكرة إلى الملك فيصل في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ جاء فيها في ما يخص سوريا: «وبدلاً من أن تقدر الحكومة الحاضرة وخامة العاقبة التي تترتب على مثل هذه السياسة الرعناء، وتنصاع إلى مطالب الأمة التي رفعت إلى جلالتكم، إذا بها تزيد في أسباب الشقاق بين العراق والأقطار العربية الشقيقة، وخاصة سوريا...»(٦٣).

وانتهت أزمة السويس بنصر دبلوماسي لمصر أنقذ سمعة عبد الناصر من الهزيمة العسكرية. فقد أكدت حملة السويس ما ساقته أجهزة الإعلام المصرية من اتهامات لحلف بغداد، وقد أدى انتصار مصر في هذه الأزمة إلى تأكيد زعامة عبد الناصر المطلقة للوطن العربي.

---

(٦١) لمزيد من التفاصيل، انظر: شكري القوتلي، **مجموعة خطب الرئيس شكري القوتلي خلال عامين من رئاسته، أيلول ١٩٥٥ إلى أيلول ١٩٥٧** (دمشق: [د. ن.]، ١٩٥٧)، ص ٨١، ٩٨ ـ ٩٩ و١٠٨.

(٦٢) عبد المنعم شميس، **العراق الثائر** (القاهرة: دار القاهرة، [د. ت.])، ص ٥٣.

(٦٣) شوكت، **سيرة وذكريات ثمانين عاماً، ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤**، ص ٥٩٧ ـ ٥٩٨.

وبفضل الانتصار المصري تمركزت السياسة المصرية في قلب السياسة العربية خلال مرحلة المد القومي العربي، وأصبحت قوة الجذب الرئيسية للحركة السياسية في الوطن العربي، وتفاعلت بشكل قوي مع مختلف القيادات السياسية، مؤيدة كانت أو معارضة، فارتفعت حدة التفاعلات العربية إلى درجة قصوى، واصطبغ النظام العربي بصبغة النمو الثوري، حين أصبحت الحدود الجغرافية لا تمثل حدوداً لعمليتي صنع القرارات السياسية وتنفيذها، وصارت الآراء المحلية أجزاء مؤثرة في الرأي العام العربي الواحد.

وفي العراق، وعلى الرغم من استمرار الزيادة في إمكاناته العسكرية والاقتصادية نتيجة التأييد القوي من جانب الدول الغربية، راحت الإمكانات السياسية للنظام العراقي تتناقص في مواجهة الهجوم الشديد من جانب النظام المصري، وبخاصة لأجل إحباط أهداف حلف بغداد في ضم بلدان عربية جديدة إليه. وكان إصرار نوري السعيد وحكومته على التعاون مع الدول الغربية ذات النفوذ الاستعماري، وبخاصة خلال أزمة السويس، من الأسباب المباشرة التي أدت إلى عزلة العراق.

ثانياً: الوحدة المصرية ـ السورية ورد الفعل العراقي

اعتبر الوحدويون السوريون ميثاق الدفاع المصري ـ السوري الموقّع في أواخر عام ١٩٥٥ الخطوة الأولى نحو اتحاد مصر وسوريا. أما الخطوة الثانية فهي بدء المحادثات في هذا الاتجاه، وكانت الخطوة العلنية الأولى إعلان صبري العسلي رئيس الوزراء يوم الخامس من تموز/ يوليو ١٩٥٦، أن لجنة وزارية قد شكلت لدراسة الوسائل التي تمهد السبيل لقيام هذه الوحدة. وقد أيد ممثلو الأحزاب والكتل النيابية علناً قرار العسلي، أما العناصر الموالية للعراق فطالبت بالنظر في وحدة مع العراق حين يتم تحريره من الالتزامات الغربية.

لقد اقترح المشروع المنسوب إلى الرئيس القوتلي إقامة اتحاد بين البلدان العربية المستقلة يطلق عليه اسم «الدول العربية المتحدة»، ويكون اتحادها في المسائل العسكرية والسياسية والمالية والاقتصادية والثقافية والمواصلات، وعلى كل دولة أن تتنازل عن بعض سيادتها لصالح الاتحاد. أما إدارة الاتحاد فتوكل إلى مجلس تنفيذي يتألف من رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والمالية والمواصلات والتربية والدفاع والعدل. ويقتصر عمل المجلس التنفيذي على القضايا المتعلقة بالاتحاد، أي أنه سيدرس الاتفاقات ذات المصلحة المشتركة في العلاقات الخارجية والاقتصادية والسياسية[٦٤].

ويمكن أن نفسر مبادرة القوى القومية في سوريا للوحدة مع مصر بالنظر إلى طبيعة

---

(٦٤) جوردون هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، ط ٢ (بيروت: دار الجماهير، ١٩٦٨)، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

الأزمة السياسية التي كانت تواجه سوريا آنذاك. فمن ناحية كانت هناك ضغوط خارجية متزايدة تمثلت في محاولات الانحراف بسوريا عن الخط القومي التحرري الذي كانت تنتهجه، والعمل على جرها إلى حلف بغداد، وإلى مشروع أيزنهاور، وكذلك تعدد المؤامرات على سوريا - كما ذكرت - ومن ناحية أخرى كان الصراع بين القوى السياسية داخل سوريا في تزايد مستمر، فكان هناك صراع بين القوى اليمينية واليسارية، وصراع آخر بين حزب البعث والشيوعيين(٦٥). كما أن سوريا حازت اهتمام الهاشميين المتزايد بها ومحاولاتهم إقامة اتحاد عراقي - سوري خلال المناقشات التي جرت في فترة الخمسينيات حول الدفاع عن الشرق. ووصل الأمر إلى ذروته خلال أزمة حلف بغداد وقضية اغتيال العقيد عدنان المالكي، وقد تبع ذلك تغلغل مصري. وكانت أحوال الرشى والضغوط الخارجية المختلفة الأنواع قد قضت في فترة سنوات على كل أساس أخلاقي يمكن أن تمتلكه الحياة السياسية السورية، في الوقت الذي تعرض فيه الشعب لحملات دعائية مختلفة في محطات الإذاعات المتنازعة، هذا بالإضافة إلى ازدياد تدخل الجيش في الحياة السياسية. وكذلك كان السوريون دائماً يستجيبون لدعوة الوحدة، وليس ثمة اندفاع نحو الوحدة يماثل في قوته الاندفاع في سوريا، والتأكيد على أنها هي معقل العروبة. وقد سدد بزوغ نجم عبد الناصر كزعيم عربي في منتصف الخمسينيات، الذي توافق مع قوة حزب البعث المؤمنة بالقومية العربية، ضربة أخرى للطريقة المتناغمة التي كانت تسير المؤسسات السورية وفقها(٦٦).

ويرى جلال السيد أن من أسباب قيام الوحدة المصرية - السورية العمل على إبعاد سوريا عن مخططات العراقيين الرامية إلى توحيد سوريا والعراق، وتحركات حلف بغداد المعادية لسوريا. أما في الجانب المصري فعند تعرض مصر للعدوان الثلاثي تبلور شعور قادتها وتوضّح بوجوب تحقيق التضامن العربي، وأدرك القادة المصريون أن معونة الأمة العربية في أقطارها كافة أصبحت ضرورية لمصر، كما أن المصريين شعروا بموقف سوريا المتميز أيام العدوان مثل قطع أنابيب نفط العراق ودعوتهم للاشتراك الفعلي في القتال(٦٧).

وعلى رغم الآراء المتعددة، وربما المتضاربة، التي تحدد أسباب قيام الوحدة المصرية - السورية، فالنظرة القومية العربية هي التي وجدت الطريق من منطلقه الواقعي وفرضت السير عليه، وهو أولاً، أن تحقيق الوحدة العربية في تلك المرحلة يجب أن يبدأ باتحاد

---

(٦٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: علي الدين هلال، «الوحدة المصرية - السورية (١٩٥٨ - ١٩٦١)»، **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ١٣ (آذار/ مارس ١٩٨٠)، ص ٦٨ - ٦٩.

(٦٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨**، ص ٤٠١ - ٤٠٤.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: جلال السيد، **حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها** (بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٣)، ص ٤١١ - ٤١٢ و٤٢١.

سوريا ومصر، البلدين الأكثر تحرراً من البلدان العربية الأخرى، وثانياً أن هذه الوحدة رسمت لكي تضم البلدان العربية الأخرى إليها بعد تحررها من الاستعمار.

ويؤكد هذا القول الرئيس عبد الناصر الذي قال في تصريح له إلى مندوب جريدة **الكفاح** اللبنانية حول استعداد مصر لإدخال العراق إلى الوحدة إذا خرج من حلف بغداد، حيث قال: «إن هدف القومية العربية هو التضامن والوحدة، وإنه لا يمكن للوحدة أن تتم إلا بين دول تخلصت من جميع قيودها حتى لا تربط هذه القيود الدول الأخرى، وإن رغبة الشعب العراقي في الوحدة لا بد أن يرحب بها الجميع، شرط التخلص من حلف بغداد، والاتفاق الثنائي مع بريطانيا الذي عقد في نيسان/ أبريل ١٩٥٥ وقيّد العراق بقيود تفوق قيود حلف بغداد»[(٦٨)].

وبغض النظر عن دوافع الوحدة وأسبابها، فإن رئيس وزراء سوريا أعلن في الخامس من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ أن حكومته سوف تشكل لجنة وزارية لتحقيق هذا الهدف، وقد تابعت المساعي سيرها الحثيث وسجلت خطوات جدية على صعيد إقامة الوحدة بين البلدين[(٦٩)].

وفي ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ توجه أربعة عشر ضابطاً إلى القاهرة من دون علم الحكومة، تاركين وراءهم الزعيم النفوري، نائب رئيس الأركان، لتقديم مذكرة إلى الحكومة لشرح أسباب رحلة الضباط المفاجئة إلى القاهرة، وقد سلمت المذكرة إلى وزير الدفاع خالد العظم، وكانت تؤكد أن الوحدة بين مصر وسوريا ضرورة قومية مستمدة من ماضٍ وحاضر ومستقبل مشترك، وأنه قد عبّر القطران عن إرادتهما في الوحدة الكاملة. وحددت المذكرة شكل الوحدة بأنها اندماجية لها دستور واحد ورئيس واحد، وسلطتان تشريعيتان وتنفيذيتان موحدتان، وقائد أعلى للقوات المسلحة ومجلس دفاع أعلى، وحمّلت المذكرة كل حكومة أو فئة تتهاون في تنفيذ هذه الوحدة مسؤولية عملها أمام الشعب[(٧٠)].

وبعد مداولات مطولة في دمشق والقاهرة بدأت الخطوة التنفيذية الأولى لقيام الوحدة في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، إذ انتقل الرئيس شكري القوتلي ومجلس الوزراء ومجموعة من الضباط إلى القاهرة تمهيداً لإعلان الجمهورية العربية المتحدة، وبعد اجتماع مطول مع القيادة المصرية وزع الرئيس عبد الناصر الدستور المؤقت للدولة الجديدة، ودوّن محضر الاتفاق على قيام الجمهورية العربية المتحدة. وفي ١ شباط/ فبراير ١٩٥٨ كلف الرئيس

---

(٦٨) جمال عبد الناصر، **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٢)، القسم الأول، «يوليو ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨،» ص ٧٧١.

(٦٩) انظر نص دعوة رئيس وزراء سوريا في: وثائق وزارة الخارجية السورية، ملف الأوضاع الداخلية، المسلسل رقم (٥٧)، الوثيقة رقم ٧/ ٢.

(٧٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٣، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

عبد الناصر صبري العسلي بأن يعلن من شرفة قصر شويكار محضر اجتماع الوفدين السوري والمصري أمام الجمهور المصري المحتشد. فجاء في الإعلان بأن الوحدة هي ثمرة القومية العربية، وهي طريق العرب إلى الحرية والسيادة(٧١).

وانعقدت الجلسة التاريخية في قصر القبة بالقاهرة في أول شباط/ فبراير ١٩٥٨ حيث اجتمع زعماء القطرين واتفقوا على تفاصيل تحقيق الوحدة. وقد صادق برلمانا القطرين على المفاوضات، وجرى الاستفتاء الشعبي على أسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية يوم ٢١ شباط/ فبراير ١٩٥٨. وفي ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨ تم الاستفتاء في سوريا ومصر على انتخاب رئيس الجمهورية ومنحه صلاحية إصدار الدستور المؤقت، فجاءت نتيجة الاستفتاء ٩٩,٢٥ بالمئة وأعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة(٧٢).

لقد أثار قيام الجمهورية العربية المتحدة على صعيد الوطن العربي موجة حماس قومي لم يشهد الوطن العربي لها مثيلاً من قبل، وأصبحت الجمهورية العربية المتحدة في نظر الجماهير العربية محط آمال الشعب العربي من المحيط إلى الخليج في تحقيق الوحدة العربية. هذا الحماس القومي الذي يكاد يكون هيجاناً قومياً زاد الأنظمة المرتبطة بالغرب ارتباكاً وذعراً.

وأصبح تفكير الضباط العراقيين بعد قيام الوحدة ينحصر في الكيفية التي يتم بها ضم العراق إلى هذه الوحدة، ورأوا في الوحدة إنقاذاً لسوريا من المؤامرات التي تحاك في اجتماعات دول حلف بغداد. ولقد تبنى الضباط الأحرار جميعهم فكرة انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، كإقليم شرقي، بعد القضاء على النظام الملكي. وكان من جملة المبادىء العامة التي قررتها اللجنة العليا للضباط الأحرار العمل على تحقيق الوحدة العربية مع البدء بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. وقد وصل التلاحم بين الضباط الأحرار في العراق وقيادة الجمهورية العربية المتحدة أن قام عبد السلام عارف بإرسال مبعوث إلى العقيد عبد الحميد السراج يوم ١٢ تموز/ يوليو ١٩٥٨ ليبلغه بموعد تنفيذ الثورة، وهو اليوم الرابع عشر من تموز/ يوليو من العام نفسه(٧٣).

قوبل قيام الجمهورية العربية المتحدة بهيجان شديد في الأوساط الحاكمة في العراق، لأن قيام الوحدة قد قضى على آمال الهاشميين في ضم سوريا إلى العراق، وكرد فعل مباشر على قيام الوحدة كتب فاضل الجمالي سلسلة مقالات في صحيفة العمل العراقية التي كان يصدرها الجمالي نفسه بعنوان «اتحاد أم تحدٍّ» جاء فيه: «لا يوجد قومي مخلص لا يفرح لاتحاد العرب، لأن الاتحاد قوة، وهدف من أهدافنا القومية التي نسعى إلى تحقيقها، ولكن يجب أن

(٧١) لمزيد من التفاصيل، انظر: المعلم، سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٧٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر، ص ٦١٥ ـ ٦١٩.

(٧٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق (بغداد: مطبعة الأديب، ١٩٨٣)، ص ٦٢، ٧٦ و١١٩.

يبدأ بين البلاد المترابطة جغرافياً، والمتشابكة اقتصادياً، والمكملة لبعضها عسكرياً. أما أن يستبعد الاتحاد بين قطرين تتوفر فيهما جميع الشروط السابقة، كما هو الحال بين العراق وسوريا، ويستعاض منه باتحاد قطرين منفصلين جغرافياً، وغير مترابطين اقتصادياً، ولا يمكن أحدهما أن يدافع عن الآخر عسكرياً، كما هو الحال بين مصر وسوريا، فهذا أمر غير طبيعي وفيه تحد للمصلحة العربية، ولطبيعة الأمور السياسية والدولية الحكيمة، كما أن فيه تحدياً لشعور العراقيين... العراق سوق سوريا الطبيعي وسوريا منفذ العراق الطبيعي إلى المتوسط، وفيه يمر نفطنا... فهل اقتناع ساسة سوريا بأن سلامة سوريا ومصلحتها تقتضيان تحدي الطبيعة، وتحدي جميع الدول المحيطة بسوريا؟ وهل هذا الذي يريدونه تحدّ أم اتحاد؟»[٧٤]. وفي ١٠ شباط/ فبراير ١٩٥٨ كتب الجمالي في صحيفة **العمل** مقالاً تحت عنوان «الاتحاد العربي بين المنطق والعاطفة» أكد فيه أهمية وحدة سوريا والعراق وجاء فيه: «إن العراق وسوريا قطران شقيقان لا يجوز أن يفترقا، بل يجب أن يتحدا، وإن لم يتحدا فيجب أن يتحالفا، وإن لم يتحالفا فيجب أن يتصافيا ويتعاونا، وأن تكون بينهما صلات غير عدائية على الأقل. أما أن يحل البعاد والتباعد بينهما فليس من القومية في شيء، وإن العراق لن يصر على ذلك، لأن حياته مرتبطة بحياة سوريا»[٧٥]. واعتبر الوصي عبد الإله أن الوحدة التي تحققت بين مصر وسوريا وحدة غير طبيعية، ولن تدوم لأسباب عديدة أهمها السبب الجغرافي، كما «أنها تشكل تحدياً للعراق وتهديداً لكيانه، الأمر الذي يوجب على العراقيين تناسي الأحقاد والخلافات في ما بينهم وتحقيق التعاون بين جميع الفئات والأفراد والوقوف صفاً واحداً أمام هذا التحدي لوجود العراق»[٧٦].

ويقول عبد الرزاق الحسني إن الأوساط العراقية الرسمية قابلت إعلان الوحدة بوجوم شديد، واضطرب الأمير عبد الإله «حتى انفجرت إحدى عينيه لبالغ انفعاله وتأثره»[٧٧]. وقد منعت الحكومة العراقية إرسال برقيات التهنئة المرسلة من الساسة العراقيين إلى دمشق والقاهرة، وحالت دون مظاهرات الأفراح التي قام الطلاب بها، ولم يسمح رئيس مجلس النواب لأعضاء المجلس بإرسال برقيات تأييد بهذا الحدث[٧٨]. ولما سئل رئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان عن رأي الحكومة في قيام هذه الوحدة قال: «كان من المتوقع أن يستطلع رأي العراق والدول الشقيقة الأخرى في موضوع الوحدة التي أعلنت أخيراً بين مصر وسوريا، غير أننا لم نتلق شيئاً رسمياً عنه، على خلاف ما تقتضيه روابط الأخوة

---

(٧٤) الروسان، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨**، ص ١٨٨.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٧٦) عبد الكريم الأزري، **تاريخ في ذكريات العراق، ١٩٣٠ ـ ١٩٥٨** (بيروت: مركز الأبجدية، ١٩٨٢)، ج ١، ص ٥٥٠.

(٧٧) خليل كنه، **العراق: أمسه وغده** (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص ٢٨٦.

(٧٨) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٤ (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤)، ج ١٠، ص ٢٢١.

والتضامن العربي»[٧٩]. وفي خطاب لرئيس الوزراء في الوفود اللبنانية التي وصلت إلى بغداد يوم ٢ آذار/ مارس ١٩٥٨، قال مهاجماً شعب سوريا بقوله: «إنه شعب يهتف ولا حول له ولا قوة»[٨٠].

وقد أذاع راديو بغداد يوم ٢٨ شباط/ فبراير «أن الوحدة بين مصر وسوريا لا تعدو أن تكون تسلطاً مصرياً على سوريا»[٨١]. وجاء في شهادة الصحافي يونس بحري الذي هرب إلى برلين عام ١٩٤١ إثر فشل حركة رشيد عالي الكيلاني أنه قابل رفيق عارف رئيس أركان الجيش العراقي الذي طلب منه العمل في الإذاعة العراقية وأبدى استعداده لتزويده بكل المعلومات الصحفية والأخبار، وقد كلف بإذاعة الأحاديث الموجهة ضد نظامي الحكم في سوريا ومصر خاصة بعد إقامة الوحدة بينهما[٨٢].

وبدلاً من أن يسارع عبد الإله فيوعز إلى رئيس الوزراء بالاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة أصر على عدم الاعتراف، وقد وضعت صيغة برقية تضمنت الاعتراف القانوني، إلا أن الوصي رفض الموافقة عليها بحجة تغيب الملك خارج بغداد، وبعد يومين أرسل البلاط برقية الملك فيصل التي كانت مجرد شكر لبرقية عبد الناصر من دون الاعتراف[٨٣].

وفي الوقت الذي يقول فيه عبد الله بكر رئيس الديوان الملكي إن الأردن هو الذي طلب تأجيل الاعتراف، نرى برهان الدين باش أعيان يقول إن الوصي هو الذي أوعز إليه بأن لا يعترف بهذه الوحدة لا اعترافاً قانونياً ولا واقعياً، ويؤكد هذا تصريحُ أثناء وجوده في عمان «أن العراق غير مرتاح لهذه الوحدة لأنها قامت بالإكراه»[٨٤].

وأبرقت الحكومة العراقية يوم ٢١ شباط/ فبراير ١٩٥٨ إلى المؤسسات الحكومية كافة قرارها بتأجيل الاعتراف بالدولة الجديدة إلى ما بعد تأليف الاتحاد الهاشمي. وذلك لأسباب هي:

١ ـ تجنب أن تواجه حكومة الاتحاد الجديدة بقرار سابق من إحدى الحكومتين أو كلتيهما قد لا يتفق مع الموقف الجديد الذي تراه الحكومة الجديدة ضرورياً.

٢ ـ لمعرفة حسن نيات الجمهورية العربية المتحدة تجاه جيرانها.

---

(٧٩) الزمان (بغداد)، ٧/ ٢/ ١٩٥٨.

(٨٠) عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الثاني، «فبراير ١٩٥٨ ـ يناير ١٩٦٠»، ص ٤٣.

(٨١) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، القسم الخاص، المجموعة ـ الوحدة، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١، الوثيقة رقم (٢).

(٨٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: العراق، وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ٢٢ ج (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢)، ج ٤، ص ١٢٦٦ وما يليها.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٢٩٧.

(٨٤) شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً، ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤، ص ٦٤٩.

٣ ـ التريث لمعرفة مدى ما ستناله الدولة الجديدة من تأييد شعبي داخل سوريا ومصر.

٤ ـ ضرورة التأكد من سلامة أنابيب البترول، ورغم اعتراف الحكومة العراقية بأن الاعتراف لا مناص منه، فقد منعت الاحتفالات المؤيدة لقيام الجمهورية العربية المتحدة[٨٥].

وعلى أثر إعلان الوحدة بين مصر وسوريا، ونتيجة لتزايد التأييد الشعبي لسياسة الرئيس جمال عبد الناصر في الوطن العربي، وخوفاً من انتشار المد القومي التحرري إلى الأردن، لم يجد هذا الأخير سبيلاً لضمان مستقبله السياسي إلا بالتوجه إلى العراق والطلب منه الدخول في اتحاد سياسي يجمع بين البلدين، وذلك لخلق نوع من التوازن السياسي تجاه الجمهورية العربية المتحدة[٨٦].

وقد بدأت مظاهر تحول الأردن نحو العراق تبرز بوضوح عقب الأحداث التي شهدها في نيسان/ ابريل ١٩٥٧. ومع أن دوافع هذا التحول كانت في جزء منها اقتصادية بحتة تتلخص في البحث عن الدعم المالي في بغداد بدلاً من عواصم عربية أخرى، إلا أن هذه الدوافع لم تلبث أن تغيرت كلية بعد الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة. فقد بدا للهاشميين أنه إذا ما أريد استمرار حكم هذه الأسرة فلا بد من اتخاذ خطوة مقابلة تحفظ لهذه الأنظمة وجودها، وتساعدها على النهوض والاستمرار. من هذا المنطلق تقدم الأردن باقتراح يدعو العراق فيه إلى الاتحاد.

وفي ١١ شباط/فبراير توجه الملك فيصل الثاني إلى عمان تلبية لدعوة الملك حسين، ولحق به الأمير عبد الإله. وبعد أن تدارس المجتمعون الأوضاع التي استجدت نتيجة لقيام الجمهورية العربية المتحدة في ذلك الظرف الدقيق، توصلوا إلى وضع الوسيلة الأولى من وسائل التصدي الفورية لأخطار تلك الوحدة، ومن ثم القضاء عليها. وقد تم الإفصاح عن تلك الوسيلة في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨ وذلك بالإعلان عن قيام الاتحاد العربي الهاشمي بين الأردن والعراق[٨٧].

وعلى الرغم من أن فكرة الاتحاد بين العراق والأردن فكرة قديمة، تسبق فكرة قيام وحدة أو اتحاد بين مصر وسوريا، إلا أنه من الخطأ القول بأن إعلان الاتحاد العربي في ذلك الوقت بالذات، جاء تتويجاً لتلك الجهود السابقة التي بذلت في الفترة ما بين ١٩٤٧ ـ ١٩٥١، أو كان استجابة للأماني القومية، أو نتيجة لجهود المخلصين من كلا

---

(٨٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: العراق، وزارة الدفاع، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣٨٤ ـ ١٣٨٩.

(٨٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: Erskine B. Childers, *The Road to Suez: A Study of Western-Arab Relations* (London: MacGibbon & Kee, 1962), p. 320.

(٨٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: «A Second Marger,» *Economist* (22 February 1958), pp. 653-659.

البلدين. إلا أن قيام ذلك الاتحاد كان رداً إيجابياً وفورياً كوسيلة وقائية، إن لم نقل هجومية، لحماية النظامين الملكيين في كل من المملكتين العراقية والأردنية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان هجوماً وقائياً لإجهاض التيار القومي العربي التحرري في أرجاء الوطن العربي عامة، وفي مملكتيهما خاصة، ومن ناحية ثالثة خلق ثقل سياسي عربي يحافظ على ميزان القوى الذي اختل بقيام الجمهورية العربية المتحدة.

وكان دعاة الاتحاد في الأردن والعراق يهدفون إلى حماية النظام القائم في الأردن ومنعه من الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، ولا سيما أن الحركة الوطنية فيه كانت قوية ومهيأة لاستلام السلطة، علاوة على تضليل الجماهير وزرع الالتباس ثم اليأس حول مشاريع الوحدة ومفاهيمها عن طريق الإيحاء بأن هذا الاتحاد يحقق تطلعاتها نحو الوحدة، وكذلك تدعيم سياسة التعاون مع الغرب التي كان يمثلها نوري السعيد والفئة الحاكمة في العراق. هذا بالإضافة إلى محاولة ربط الأردن بحلف بغداد بصورة غير مباشرة عن طريق هذا الاتحاد(٨٨)، وان الاتحاد الهاشمي لم يقم بسبب اتجاهٍ عميق في العقلية الحاكمة والأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة، ولم ينتج من تطور تقدمي حصل في القطرين. إنه نتج من الأوضاع القديمة نفسها التي ثبت عقمها ومعاكستها لتيار الوحدة. لذلك فمنطقي أن يأتي هذا الاتحاد مفرغاً من عناصر الحياة وخالياً من الجدية وروح البناء وكل شروط العيش والنمو والازدهار. إنه في الحقيقة ليس إلا رد فعل لتغير خارجي، لا استجابة لتطور قومي في الداخل. إنه ليس أكثر من إجراء موجه ضد الجمهورية الجديدة وخطوة تكتيكية هدفها الحقيقي الدفاع عن الواقع الراهن ضد التيار القومي التقدمي الجديد. لكل ذلك، فالاتحاد هذا يحمل كل الصفات السلبية والهدم لأنه ليس مقصوداً لذاته ولفوائده القومية بل موجهٌ ضد شيء آخر. ويؤكد ما ذكرنا من أن الاتحاد الهاشمي جاء لمواجهة مصر وسوريا أن نوري السعيد أبلغ ولدمار غلمن أثناء لقاء بين الرجلين أن السعودية ومصر وسوريا تتآمر لتأتي بحكومة أردنية مرتبطة معها، وأن الأسلحة تهرب للأردن من سوريا لتسليح المتآمرين الأردنيين، كما أن القطعات السعودية كانت ترابط على الحدود الأردنية، وأن الجيش الأردني ليس له القوة الكافية ليعالج الموقف الداخلي المرتبك مع البقاء في الوقت نفسه متأهباً لمجابهة الغزو المحتمل(٨٩). ولو كان الهدف من الاتحاد هو تعميق هذا الهدف فمن الأجدر أن يقوم الأردن بالانضمام إلى سوريا، وقد تكون سوريا هي الأقرب إلى الأردن لأن الأردن سوري في جغرافيته وطبيعته وتاريخه القديم والحديث، ولأن سوريا أكثر من يتأثر من قيام هذا الواقع إذ إن لسوريا إمكانيات واسعة، خاصة بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، وما بدا

---

(٨٨) شبلي العيسمي، الوحدة العربية من خلال التجربة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١)، ص ١٢٧.

(٨٩) ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد: انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ (بيروت: مؤسسة الإنتاج الطباعي، ١٩٦٥)، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

فيها من حيوية وطموح قومي يجعلها قادرة على أن تضمن للأردن الحماية والدفاع، وتجعله في غنى عن التعاون مع البريطانيين[٩٠].

ولم يكن هذا الاتحاد إلا استعداداً لجولة ثانية في الصراع للتخلص من الرئيس جمال عبد الناصر، إذ إن التركيب الجديد يعطي للاتحاد الهاشمي بعض المزايا الجديدة من جغرافية وسياسية. وقد أدى الاتحاد إلى تبدل جذري في سلسلة الأحلاف الدولية في الشرق الأوسط وإلى قيام اتحاد موالٍ للغرب بزعامة نوري السعيد، أنشأ جسراً من حدود لبنان إلى البصرة، مع رئيس موال للغرب في لبنان هو كميل شمعون. وهكذا قامت على الطريق الاستراتيجي المهم من البحر المتوسط إلى الخليج العربي ثلاث دول متاخمة ومتقاربة، أولاها هي العراق المنضم إلى حلف بغداد الذي تدعمه الآن تمام الدعم الولايات المتحدة وبريطانيا، والدولة الثانية هي لبنان المنضوي تحت جناح مشروع أيزنهاور، والثالثة الأردن المنضم إلى جناح المساعدات المالية والعسكرية الأمريكية. وكان هذا النطاق الموالي للغرب، يقع بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة، ويفصل بينهما جغرافياً، كما تفصل إسرائيل الممتدة بين المتوسط وخليج العقبة بين مصر والأردن.

وقد تلقى الرأي العام العراقي إعلان الاتحاد الهاشمي ببرودة، فلم تنظم مظاهرات في الشوارع مؤيدة أو معارضة له. أما الصحف فإنها عالجت الأخبار معالجة يمكن وصفها بالسرور المتحفظ. وحتى البلاط ونوري والساسة العراقيون أدركوا ما يقبله العراق من مسؤوليات مادية وغير مادية وما يضمره له المستقبل[٩١].

وقد سارع الرئيس عبد الناصر بإرسال برقية إلى الملك فيصل مهنئاً بالاتحاد، وجاء الرد متأخراً على هذه البرقية، وخالياً تماماً من الإشارة إلى وحدة الشعب العربي في مصر وسوريا[٩٢].

والواقع أن الفارق بين وحدة مصر وسوريا والاتحاد الهاشمي كان كبيراً. فالوحدة المصرية ـ السورية كانت حركة شعبية خالصة، وساقت الحكام سوقاً إلى طريق الوحدة، ولهذا جاءت وحدة سياسية تامة شاملة باركها الشعب بالإجماع في الدولتين. أما الاتحاد العربي فكان حركة من الحكام، مدعومين بقوى الاستعمار. ولهذا جاء الاتحاد في صورة مهزوزة أقرب إلى التوفيق بين مصالح الحكام، منه إلى تحقيق رغبة الشعب العربي في البلدين في الوحدة السياسية الشاملة. ولقد سيطرت على حكام البلدين ـ الأردن والعراق ـ عقدة الأسرة الهاشمية. فهم يرون أن الوحدة العربية هي من ثمار جهود أسرتهم، ولا شأن للعرب فيها. وكان هذا المعنى ملموساً في ديباجة الميثاق، فقد افتتحت هذه الديباجة بالعبارة

(٩٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد عزة دروزة، مشاكل العالم العربي: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٥٣)، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٩١) غلمن، المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(٩٢) العراق، وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ٤، ص ١٣٨٥.

التالية: «لما كانت الثورة العربية الكبرى التي قادها جلالة المنقذ. . .» وتنتهي في: «قررت الدولتان الهاشميتان إنشاء اتحاد بينهما».

وإن وحدة سوريا والعراق لو تمت كما يريد الكثير من أبناء البلدين لما كانت أكثر من وحدة الجناح العربي الشمالي الذي لا يزيد سكانه على ثمن مجموع الأمة العربية ولا تكاد تبلغ مساحته عشر الوطن العربي الكبير. ولن تستطيع هذه الكتلة أن تجر إليها الجناح الجنوبي الذي يمثل الشطر العربي الأكبر سكاناً ومساحة، هذا بصرف النظر عن الملابسات والمضاعفات التي كانت ترافق الجهود المبذولة في سبيل وحدة سوريا والعراق، التي كان من شأنها زيادة عقدة الوحدة الشاملة. في حين أن وحدة مصر وسوريا كخطوة أولى تعني قيام جسر بين الجناحين العربيين الشمالي والجنوبي، عموداها بلدان متشابهان في النظام والتحرر من كل قيد واعتبار، ويمثل سكانهما ثلث الأمة العربية أو أكثر، ويكون جر الأقطار الأخرى التي حولهما إليها أشد إمكاناً واحتمالاً. ولم يكن الانفصال الجغرافي بين سوريا ومصر ليمنع قيام الوحدة حينما تيسر باقي أسبابها، وإن قيام الوحدة المصرية ـ السورية ضرورة بسبب قيام الكيان الصهيوني، حيث «إن الوحدة تضع الكيان المذكور بين شقي الرحى من شماله وجنوبه، ويكون في ذلك سهولة القضاء عليه في فرصة من الفرص، كما أن الوحدة تقف حائلاً في وجه التوسع الصهيوني»(٩٣).

لكن من ناحية أخرى يعني الاتحاد الهاشمي إزالة الحاجز الجغرافي الذي كان يقف عقبة أمام الجيش العراقي في صد الاعتداءات الصهيونية، وهي حقيقة ذات أهمية بالغة. فالعراق لم يوقع قط أي اتفاق هدنة مع الكيان الصهيوني عام ١٩٤٩ وهذا يعني من الناحية الشكلية كونه في حالة حرب معه. ولكن الملاحظة المهمة التي تجدر الإشارة إليها هي أن هذا الكيان لم يثر هذه المرة أي أزمة في قيام الاتحاد الهاشمي كالأزمة التي أثارها في عام ١٩٥٦ عندما بحث موضوع التعاون العسكري بين العراق والأردن، أو تلك التي أثارها عام ١٩٥٧ عندما اشتدت أزمة سوريا.

وتجيب عن هذا التساؤل صحيفة التايمز اللندنية بقولها: «من المعلوم أن مباحثات من نوع يكاد يكون غير رسمي كانت تجري بين وزارة الخارجية البريطانية وممثلي إسرائيل حول الموقف الذي يحتمل أن تقفه إسرائيل من موضوع اتحاد الأردن والعراق. ويبدو أن الحكومة البريطانية مرتاحة من الجواب الذي تلقته من ممثلي إسرائيل عن موقفهم من اتحاد الأردن والعراق(٩٤).

---

(٩٣) نقلاً عن: محمد عزة دروزة، «وحدة مصر وسوريا عبر التاريخ،» **الرأي** (الأردن)، ٢٧/ ١/ ١٩٥٨.

(٩٤) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، القسم الخاص، المجموعة ـ الوحدة، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١، الوثيقة رقم (٢)، وفكرت نامق عبد الفتاح، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨** (بغداد: دار الرشيد، ١٩٧٩)، ص ٤٧٨.

وما كادت تنتهي إجراءات استكمال الاتحاد ودولتي الوحدة حتى استعر الصراع بينهما. فبمناسبة زيارة عبد الناصر إلى دمشق، شن هجوماً على حكومتي بغداد وعمان واتهمهما بالخيانة للقضية العربية ومراعاة المصالح الخاصة، وكنتيجة لذلك قدم عبد الوهاب مرجان استقالته، وخلفه نوري السعيد. وجاء توليه للحكم بعد مرجان أشبه ما يكون بالدعوة إلى التعبئة العامة لمواجهة هجوم عبد الناصر على الاتحاد الهاشمي. وكان موقف نوري تجاه الوحدة المصرية ـ السورية قد تحدد قبل قيامها، وهو «استخدام القوة عند الضرورة لفك ارتباط مصر مع سوريا»[٩٥]. ويذكر عبد الرزاق الحسني على لسان عبد الوهاب مرجان أن نوري السعيد بعد أن عاد من أنقرة اجتمع به وبولي العهد بحضور رئيس الديوان الملكي عبد الله بكر، وقال إن سوريا مقبلة على ثورات ومن الواجب على العراق إسناد سوريا، وإن إدى الأمر إلى تدخل الجيش العراقي. إلا أن مرجان عارض ذلك بإيعاز من مدير الأمن العام بهجت العطية، قائلاً إنه «ليس من المصلحة زج الجيش العراقي في أحداث سوريا الداخلية، وإن أية حكومة عراقية توعز إلى جيشها بالذهاب إلى سوريا سينقلب عليها»[٩٦].

ويبدو أن هذا التحذير لم يمنع نوري السعيد من المضي في خطته لفصل سوريا عن مصر، فقبل أن يغادر إلى لندن دعا إلى المصالحة. فقد صرح في اللجنة المالية والاقتصادية للمجلس النيابي أن سياسة الحكومة الخارجية تهدف إلى توثيق العلاقات مع الدول الشقيقة، ورغبة منها في تنسيق هذه السياسة فقد قامت الحكومة بالاتصالات لإيجاد حل لتنقية الجو وتنسيق الجهود وإعادة الأخوة بيننا وبين الجمهورية العربية المتحدة، وأن يعترف كل منا بالآخر بشرط «قبول مبدأ عدم التدخل في الشؤون الخاصة لكل قطر وضرورة إيقاف الحملات الدعائية بين الجهتين»[٩٧].

إلا أن نوري السعيد لم يكن جاداً في ما قال، فقد كان دعمه المالي والعسكري لكميل شمعون رئيس لبنان[٩٨] قد بلغ درجة كبيرة، بل إنه أبدى استعداده لإرسال

---

(٩٥) الروسان، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨**، ص ١٩٢.

(٩٦) الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ١٠، ص ٢٠٢.

(٩٧) الروسان، المصدر نفسه، ص ١٩٣.

(٩٨) بدأت الثورة الشعبية في لبنان بصورة خفية منذ العدوان الثلاثي على مصر حيث طالب الوطنيون بأن يقطع لبنان علاقاته مع بريطانيا وفرنسا. ولكن السلطة المتمثلة برئيس الجمهورية كميل شمعون عارضت بقوة اتخاذ مثل هذه الخطوة. وقبل أن تنتهي مدة رئاسة شمعون أخذ أنصاره يدعون إلى تعديل الدستور بشكل يسمح بتجديد رئاسته، ووقفت القوى الوطنية ضد هذا التعديل واشتدت المنافسة بينهما إلى حد الاقتتال والحرب الأهلية. واتهم شمعون الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل وتشجيع الثوار وبتسلل المحاربين والسلاح عبر الحدود مع سوريا. وكان موقف النظام الملكي في العراق موالياً لشمعون، فقد أرسل كميات من الأسلحة العراقية إلى لبنان لدعم شمعون وتم إرسال بعض الوحدات العسكرية الصغيرة إلى لبنان عن طريق تركيا لمساندة شمعون. العراق، وزارة الدفاع، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ١، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

الجيش العراقي إلى لبنان في اليوم نفسه الذي ألقى فيه خطابه وهو ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٥٨[٩٩].

وأثناء زيارة نوري للندن دعا في تصريح له إلى صحيفة التايمز اللندنية يوم ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٨، بصورة غير مباشرة، بريطانيا والولايات المتحدة إلى التدخل العسكري لفصل سوريا عن مصر، وإطاحة «نظام الحكم القائم في سوريا وخلق هلال خصيب في ظل العرش الهاشمي؛ لكن دعوته لم تلق استجابة في دوائر لندن السياسية»[١٠٠]. فعلى الرغم من دعم بريطانيا لنوري السعيد وإدراكها لخطر عبد الناصر على الشرق الأوسط، فإن التردد كان يسود الإدارة البريطانية، ولم يصل التأييد إلى درجة التشجيع، وكان أقل من الدعوة للعمل الفعال.

ويقول أيونيدس إن نوري السعيد أراد أن يضع الإدارتين البريطانية والأمريكية أمام الأمر الواقع بإرساله قوات عبر الصحراء إلى الأردن، وانه اعتزم العمل بجدية في كل شيء أملاً في أن تسارع الإدارتان إلى مساندته عندما تحين ساعة العمل[١٠١].

ويرى عبد الرزاق الحسني أن تردد الأمريكيين يعود إلى معارضة الجيش العراقي لخطط نوري السعيد. فقد جاء على لسان وكيل وزارة الخارجية الأمريكية ـ عندما ألح نوري السعيد بواسطة وزير خارجية الاتحاد الهاشمي توفيق السويدي على تقديم عدة طائرات لنقل حوالى ٢٠٠٠ جندي عراقي عبر تركيا إلى لبنان ـ ما يلي: «وهل أنت واثق من أن الجيش العراقي يساند حكومته؟»[١٠٢].

وكان نوري السعيد قد توصل مع الرئيس كميل شمعون إلى قرار يقضي بإرسال قوات عراقية إلى الأردن ومن هناك تزحف على سوريا وتقضي على الوحدة ثم تسحق الثورة الشعبية في لبنان. ولكن هذا القرار الذي اتخذ بصورة سرية لم يجد طريقه إلى الحياة، حيث إن القوات العراقية التي تقرر إرسالها إلى الأردن احتلت المراكز الأساسية في بغداد فجر الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨ وأعلنت نهاية النظام الملكي وقيام الجمهورية العراقية.

تميزت السياسة المصرية في عهد عبد الناصر بكل الصفات الناجحة التي تتناقض مع السياسة العراقية، فهي سياسة تهتم بالرأي العام العربي، وتتوصل إليه بوسائل الدعاية الضخمة، التي تلقى قبولاً في أوساط الرأي العام، على عكس السياسة العراقية التي اتسمت

(٩٩) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١٤٥.

(١٠٠) Christopher Birdwood (Lord), *Nuri as-Said: A Study in Arab Leadership* (London: Cassell, 1959), p. 202.

(١٠١) لمزيد من التفاصيل، انظر: ميشيل جورج ايونيدس، فرّق.. تحسر: ثورة العرب، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة خيري حماد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١)، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٩.

(١٠٢) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١٠، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

بالابتعاد عن كل ما يتعلق بآمال الجماهير العربية. وصار التنافس بين السياستين العراقية والمصرية الحدث البارز الذي طبع العلاقات العربية في فترة الخمسينيات بطابعه، وهو تنافس يرتكز على الاختلاف في الاجتهاد حول علاقات الغرب مع البلدان العربية، ويتضمن في طياته رغبة مصر في أن تبقى تحتل المركز الأول بين البلدان العربية سياسياً وعسكرياً، واستياءها من نقل مركز الثقل في خطط الغرب إلى بغداد. وظهر واضحاً في الخمسينيات أن حكومة مصر كسبت الزعامة العربية، ولم تعد حكومة العراق قادرة على منازعتها هذا المركز، وذلك بسبب عجزها أولاً وبسياستها التي اتبعتها ثانياً. وقد ساعد مصر على انتزاع هذا المركز استتباب الأمر لحكومة الثورة في نهاية عام ١٩٥٤. فقد توصلت مع بريطانيا إلى ما يحقق أمانيها من قضية الجلاء، وكانت الدعاية المصرية لا تفتر عن الإشادة اليومية بدور الأمة العربية على الساحة العالمية. وقد أثبتت مصر قدرتها أمام الغربيين على اعتبار أنهم لا يستطيعون تجاوزها... وأن اعتمادهم على حكومة نوري السعيد أثبت عدم صحته، لأن حكام العراق غابوا عن الوجود العربي.

وقد كرست الثورة المصرية عام ١٩٥٢ بداية عهد جديد لتطور مصر الداخلي على طريق الاستقلال السياسي، وفي السنوات التالية على طريق التقدم الاجتماعي، وأثبتت أنها نقطة انعطاف لضرب قيود الانعزالية التي بقيت حتى ذلك الحين قوية وتفصل مصر عن الوطن العربي، وقد أوصلها الشعب المصري إلى المكان الطبيعي في حركة الوحدة العربية.

وفي سوريا تميز الوضع بازدياد وزن القوى الشعبية وتأثيرها، بما في ذلك داخل الجيش وفي الحياة السياسية للبلاد بعد قلب دكتاتورية الشيشكلي والانتصار الكبير للقوى الوطنية في الانتخابات بعد عام ١٩٥٤، إذ تم إلى حد كبير عزل عناصر القوى المؤيدة للعراق ورموزها.

ويمكن القول إن الوضع الجغرافي والمنطق المجرد يوحيان بأن فكرة الاتحاد بين سوريا والعراق أقرب إلى الواقع. غير أن ثمة حقائق ليس من الصحيح تركها، وهي أن الانسجام السياسي بين الحكام والمسؤولين في كل من سوريا والعراق من جهة، ثم انسجام الحكام مع أهداف الشعب ورغباته من جهة ثانية، شكلا شرطين أساسيين لتحقيق الخطوات المرحلية للتقارب. ومن السهل أن يلاحظ أي باحث أو محب للاطلاع أن هذا الانسجام السياسي كان متوفراً بين حكومتي دمشق والقاهرة أكثر مما بين حكومتي سوريا والعراق، إذ اتجه نوري السعيد ومعاونوه نحو الارتباط بالمعسكر الغربي الذي ذاق العرب منه الأمرّين في حين كانت تتجه حكومتا مصر بعد الثورة، وسوريا، نحو الحياد بين المعسكرين ومعارضة الأحلاف الغربية أياً كانت تسميتها.

وأثبتت تجربة الأحداث الأخيرة حالة الفكر السائدة، وهي معاداة الاستعمار بالدرجة الأولى في كل من مصر وسوريا. وهذا ما جعلهما يتمتعان بدعم شعبي هائل سواء في البلدين المذكورين أو في البلدان العربية الأخرى. وقد حاول المسؤولون الهاشميون في

العراق أن يسايروا التيار الشعبي بمهاجمتهم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بعنف شديد متناسين أن الرأي العام العربي في العراق وخارجه لم يكن مغفلاً لهذه الدرجة وكما يتصور نوري السعيد، فالاستعمار الإنكليزي ـ الأمريكي يشغل اهتمامه تماماً كالاستعمار الفرنسي.

وعلى رغم أن سوريا كانت مجالاً للصراع بين قوتي العراق ومصر، إلا أنها كانت الطرف الساعي إلى قيام هذا الصراع. ففي المرحلة الأولى تراوحت السياسة السورية بين تأييد العراق وعدم معاداة مصر، ولكن في عام ١٩٥٥، وبسبب الضغوط الكبيرة التي فرضتها عليها الأسرة الهاشمية في العراق والدول الغربية، أخذ التيار الغالب في سوريا يميل إلى التحالف مع مصر، لدرجة أن أنصار الاتحاد مع العراق غدوا بسبب سياسات العراق أضعف من أن يقفوا في وجه دعاة الاتحاد مع مصر.

ولا يمكن أحداً إلا أن يذكر الدور الغربي في الصراع المصري ـ العراقي. فبريطانيا والولايات المتحدة لم تقفا في وجه عبد الناصر لأنه أمم قناة السويس وحسب، بل لأنه عارض الأحلاف الغربية، لتخوفها من نفوذه في آسيا العربية الذي قد يؤدي إلى السيطرة على الأردن والعراق. لذلك أخذتا تخططان بالتعاون مع حليفهما نوري السعيد لتبديل نظام الحكم في سوريا الذي شكل المحور الأساسي لقوة مصر في آسيا العربية.

من الصحيح القول إن الصراع المصري ـ العراقي على النفوذ في المشرق العربي قديم، إلا أن قدمه هذا لا ينفي حقيقة أن عناوين الصراع وأسبابه كانت تتغير في كل مرحلة من المراحل وأحياناً في كل حقبة، ولهذا فإن الصراع الذي نشب في الخمسينيات بين مصر والعراق بصدد سوريا يمكن تقويمه لجهة المصلحة العربية في مواقف الطرفين. فقد خدمت مصر قضايا الوحدة والتعاون العربي والاستقلال وإبعاد النفوذ الأجنبي والأحلاف، بينما خدمت السياسة العراقية أهدافاً بعيدة عن مصالح العرب وتصب في اتجاه الإبقاء على القيود الاستعمارية التي كبلت حركة الأمة العربية.

وعلى رغم الكثير من النجاحات في السياسة العربية التي اختطتها مصر، إلا أن القاهرة لم تصل إلى حدود إقناع السوريين بالابتعاد عن العراق حتى عام ١٩٥٥. وقد حُسم هذا الأمر في عام ١٩٥٦ لصالح تقارب سوريا مع مصر. وربما تعود أسباب عدم اقتناع السوريين في وقت مبكر بالابتعاد عن العراق إلى قرب العراق الجغرافي من سوريا ووجود جذور عميقة للعلاقات السياسية وغيرها بين البلدين واشتراكهما في الكثير من المشاريع التي طرحت حول الوحدة بين البلدين، وبسبب وجود اقتناع سوري بأن العراق يشكل عمقاً استراتيجياً لسوريا بغض النظر عن طبيعة الحكومة القائمة في بغداد، ولأن الجيش العراقي سبق أن ساهم في أوقات مبكرة في الدفاع عن فلسطين وسوريا ضد خطر الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة الإسرائيلية. هذا إضافة إلى حقيقة أن مصر قد دخلت إلى بوابة العمل القومي العربي ومشاريع الوحدة والتعاون بين البلدان العربية في وقت متأخر بالمقارنة مع

سوريا والعراق. إذ من المعروف أنه، وقبل توطيد زعامة جمال عبد الناصر، تنازعت مصر تيارات بعضها يدعو للابتعاد عن العرب وعدم اعتبار مصر جزءاً من الأمة العربية.

ومن مفارقات السياسات العربية آنذاك أن تدعو مصر وسوريا إلى عزل العراق بدعوى كونه مرتبطاً بالسياسة البريطانية، هذا في حين عقدت الدولتان تحالفاً ثلاثياً مع السعودية على رغم أن الأخيرة لا تختلف في توجهاتها عن العراق إلا في مسألة مواجهة المشاريع الهاشمية، ولأسباب ذاتية خاصة بالسعودية.

لقد تحكمت عوامل موضوعية بالنتائج النهائية للصراع بين القيادة المصرية والقيادة العراقية، إذ لم يكن من الممكن أن ينتصر العراق الذي كانت سياسته لا تحظى بتأييد الجمهور في داخل العراق، الأمر الذي كان يقيد كثيراً من حركته على الساحة العربية، على عكس الحالة المصرية، حيث تلازم النهوض الشعبي في مؤازرة سياسة جمال عبد الناصر مع النهوض القومي في البلدان العربية، الأمر الذي جعل السياسة المصرية آنذاك في صراعها حول سوريا وفي جميع القضايا الأخرى تنهل من ينابيع عميقة وتنتشر بين الناس بصدقية وحماسة لا يمكن أن توفرها السياسة العراقية. ورغم أن العراق سبق مصر في إطارات العمل العربي المشترك آنذاك، إلا أن هذا السبق لم يكن لمصلحته ومصلحة سياساته، إذ مكنت التجربة السوريين من اختبار أبعاد السياسة العراقية ومشاريع نوري السعيد، بحكم الممارسة والاحتكاك وما وفره طرح المشاريع الكثيرة حول الوحدة بين البلدين والنقاشات والصراعات التي دارت وأدت إلى توليد اقتناعات معينة في سوريا تشوبها الريبة من السياسة التي انتهجتها الحكومات العراقية.

ومن عوامل ضعف العراق في صراعه مع مصر أنه يحاذي دولتين كبيرتين هما إيران وتركيا، كانتا لا ترغبان برؤية العراق يتوسع تحت مظلة المشاريع الهاشمية أو غيرها، بينما لم تعان مصر من مثل هذه الضغوط لكونها محاطة بدول لا يهمها أن يمتد النفوذ المصري إلى آسيا العربية، باستثناء إسرائيل.

تؤكد تجربة تلك الفترة وصراعاتها أن التقاء مصر وسوريا والعراق أمر عسير ومعقد، إذ من الملاحظ أنه عندما تتقارب سوريا مع العراق فإنها تبتعد عن مصر وإذا تقارب العراق مع مصر فإن سوريا تبتعد عن الاثنين.

الفصل الحادي عشر

اتساع الحياة الحزبية في سوريا والعراق واتجاهات الأحزاب ومواقفها من وحدة البلدين بين ١٩٥٤ و١٩٥٨

عندما عادت سوريا إلى الحكم الدستوري البرلماني بعد زوال حكم الشيشكلي عام ١٩٥٤، عادت جميع الهيئات والأحزاب إلى ممارسة نشاطها تحت ستار الحرية والديمقراطية، وظهرت في البلاد أحزاب عديدة[١]. وفي الوسط البرلماني وجد عدد كبير من الكتل يتجاوز الخمس عشرة، كل كتلة تختلف في توجهاتها السياسية عن الكتل الأخرى. وكان في سوريا ما يزيد على ٣٠٠ صحيفة ومجلة منها الحزبية ومنها المستقلة، وكانت لكل صحيفة مواقفها الخاصة من دون تخطيط ومن دون اتجاه، باستثناء حزب البعث والحزب الشيوعي. وكانت غالبية هذه الأحزاب لا تدرك تماماً «حقيقة توجهاتها ومساراتها التي اتسم القسم الأعظم منها بالتنقل من موقف إلى آخر»[٢]. أما في العراق فقد كان تصاعد النشاط السياسي للحركة الوطنية، وارتباط أطرافها في جبهة وطنية تخضع لبرنامج سياسي وإصلاحي عريض، دافعاً للفئة الحاكمة لإعادة النظر في حساباتها والمبادرة باتخاذ الخطوات الوقائية التي تعتمدها حينما تجد في حركة الجماهير المنظمة خطراً عليها. لذلك التجأ البلاط إلى نوري السعيد لتكليفه بتأليف الوزارة والسعي معاً لإضعاف الحركة الوطنية وإفراغ محتوى النصر الشعبي الذي حققته في تصديها للسلطة. وعادت الحكومة العراقية ترفع شعارات الاتحاد بشكل أكثر كتماناً ولباقة مما في العهود السابقة وجعلت مركز نشاطها في بيروت.

وتغيرت هذه الأنماط من التشكيلات السياسية وتطورت نتيجة عوامل عديدة.

---

(١) أهم هذه الأحزاب هي: حزب الشعب ـ حزب البعث ـ الحزب الوطني ـ الحزب الشيوعي ـ الحزب السوري القومي الاجتماعي ـ الإخوان المسلمين.

(٢) عدنان ظافر عنبتاوي ومحمد أزهر الكيلاني، **القطر السوري في معركة النضال القومي، ١٩٤٣ ـ ١٩٦٣** (دمشق: دار الاعتدال، [١٩٦٤])، ص ٦٣.

فبعض الأحزاب القطرية ما لبثت أن تأثرت، وإن بنسب متفاوتة، بحالة النهوض أو التراجع، فتغيرت نظرتها أو موقفها تجاه الوحدة. والأحزاب الشيوعية التي كانت «تعتبر الحركة القومية حركة رجعية معادية، ما لبثت أن أعادت النظر تجاه هذه الحركة، واتخذت مواقف أكثر إيجابية. وبعض الأحزاب القومية ـ البعث في سوريا والعراق والاستقلال في العراق ـ التي كانت معادية للفكر الماركسي، أصبحت قريبة إلى هذا الفكر، وتدعو للتعاون مع الأحزاب الشيوعية في العديد من المواقف وخاصة الوطنية منها»[٣].

ولدراسة اتجاهات الأحزاب في البلدين ومواقفها إزاء حركة الوحدة العربية، وخاصة وحدة البلدين، لا بد من إلقاء نظرة على الحياة الحزبية في كل من سوريا والعراق، في الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٨، لأن دراسة الظروف السياسية والحزبية لا بد من أن تلقي ظلالها على مواقف الأحزاب واتجاهاتها السياسية إزاء هذا الهدف.

أولاً: الأحزاب السورية بين ١٩٥٤ و ١٩٥٨

إثر سقوط حكومة العسلي شكل سعيد الغزي حكومة حيادية غير حزبية أتم تشكيلها في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٤، وكانت المهمة الأولى الوحيدة لحكومته هي الإشراف على انتخابات حرة نزيهة وفق قانون انتخابات جديد رأى أن يضع مشروعه بالتعاون مع المجلس النيابي. وقد أكسبه هذا البيان الواضح ثقة الجيش، وكذلك وثق به حزب البعث، وبلغت به المهارة حد تعيين اللواء شوكت شقير، رئيس الأركان العامة، وزيراً للدفاع كي يكسب ولاء الجيش. وبعد أن عين الغزي يوم ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٥٤ موعداً لإجراء الانتخابات أعادت الأحزاب والكتل السياسية صقل مناهجها ودققت في ملاكاتها وأجهزتها ورسمت تكتيكها الانتخابي[٤]. وإن تقويماً موجزاً لقوى الأحزاب النسبية قبيل الانتخابات جدير بالمحاولة، فالصراع على السلطة في سوريا في السنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ سيُعاد تحت رايات حزبية.

---

(٣) عبد الرحمن منيف، «القومية والهوية والثورة العربية،» ورقة قدمت إلى: **دراسات في الحركة التقدمية العربية**، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٠٢، وزكي الأرسوزي، **مشاكلنا القومية وموقف الأحزاب منها: الرجعية، الإقليمية، الشيوعية، القومية العربية، موقف الأحزاب العملي، تجربة لواء اسكندرونة السياسية، الفلاح والزراعة، العامل والصناعة، قضية فلسطين** (دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٥٦)، ص ٧.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٣)، ص ٢٢٧ ـ ٢٣١.

١ ـ الحزب الوطني

رفعت عودة شكري القوتلي من المنفى معنويات مؤيديه من الحزب الوطني، وقد أعلن القوتلي أنه لن يكون له دور مباشر في الحملة غير إصدار توجيهات عامة. ولكن الحزب، كما كان واضحاً، اعتبره رصيداً انتخابياً رئيساً. لكن هذا الحزب كان يتقهقر في سوريا منذ عام ١٩٤٧، وقد فقد بعض المقاعد في انتخابات ذلك العام لصالح حزب الشعب، وزاد من ضعفه نفي زعمائه بعد انقلاب حسني الزعيم وحله واعتباره غير مشروع زمن الشيشكلي. ولكن النتائج كانت أقل خطورة مما قد يبدو لأن الحزب لم يسع قط لتجنيد أعضاء جماهيريين دائمين يرتبطون بعقيدة أو نظام حزبي، فقد كان مؤلفاً فقط من النواب أنفسهم. وكان يستمد نفوذه من سجلهم الوطني وسمعتهم الشخصية وثرواتهم ومكانتهم الاجتماعية. وكان المحامي الدمشقي صبري العسلي أمينه العام، على حين ترأس شخصان متنافسان هما الدكتور عبد الرحمن الكيالي، ولطفي الحفار، فرعي الحزب في حلب ودمشق، ومن أعضاء الحزب الآخرين البارزين ميخائيل اليان وسهيل الخوري ومجد الدين الجابري. وللحزب صحيفتان: **القبس** في دمشق و**الشباب** في حلب، ولم تجر أية محاولة لتحديد منهاجه ما عدا خطاباً ألقاه صبري العسلي في حلب يوم ٩ تموز/ يوليو ١٩٥٤، وأعلن فيه تبني الحزب لشكل جديد من الاشتراكية «لا تسلب الرجال ثرواتهم ولكنها الاشتراكية التي تتيح للعمال أن يتمتعوا بثروات جهودهم»[٥]. وقد انصبت معظم جهود الحزب وطاقاته على تهيئة قوائم المرشحين والسعي لإقامة تحالف مع حزب الشعب، ولكن الخلافات بين الحزبين كانت بالغة العمق، وفي جميع الدوائر الانتخابية تقدما بقوائم متنافسة، واتهم الحزب بأنه على علاقات وطيدة مع بريطانيا، كما اتهم قادته أثناء الانتخابات بتلقي دعم الولايات المتحدة والسعودية.

وأدت العملية الانقسامية داخل الحزب إلى استقالة فاخر الكيالي وزير الاقتصاد الوطني ومحمد سليمان الأحمد وزير الصحة. ويعود سبب الاستقالة إلى انقسام في كيان الحزب الذي أصبح فريقين: أحدهما يقول بوجوب الاشتراك بوزارة قومية، ولو كان ذلك بالاشتراك مع حزب البعث، الذي بادل الحزب الوطني العداء طيلة حياته السياسية ضمن حكومة واحدة. وكان هذا الفريق يهدد بالانسحاب من الحزب إذا لم يأخذ الوطنيون برأيه، ويتزعم هذا الاتجاه صبري العسلي وميخائيل اليان الذي كانت تسيّره أحقاده الشخصية ضد حزب الشعب الذي يمتلك الأكثرية النسبية في البرلمان. في حين كان يرى الفريق الثاني عدم الاشتراك مع البعثيين بحكومة واحدة، محافظةً منه على مبادئه التي عرف بها وخط سيره الذي يمتاز به. وكان يتزعم هذا الاتجاه لطفي الحفار[٦]. والواضح أن الاتجاه الأول هو الذي كان يلعب الدور الرئيس في توجيه سياسة الحزب.

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد الفرحاني، **فارس الخوري وأيام لا تنسى** (بيروت: دار الغد، ١٩٦٥)، ص ١٦٩ ـ ١٧٢.

ومجمل هذه التطورات داخل الحزب أضعفته، ولكن ليس لدرجة أن انتهى من الحياة السياسية السورية، إلا أنه استمر في نشاطاته حتى قيام الوحدة المصرية ـ السورية.

٢ ـ حزب الشعب

كان حزب الشعب يقترب من الانتخابات بحذر، فقد كان زعماؤه يخشون أن يكشف عدد الأصوات مدى سقوط أسهمهم عما كانت عليه عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ حين تأسس الحزب، إذ إن الحزب قد أضناه صراع طويل مع الشيشكلي، إلا أنه احتفظ ببعض أرصدته الكبرى لمواجهة هذه الخسائر، فهو قوة سياسية تعتمد على حلب وحمص، لذا فباستطاعته الاعتماد على هذين المعقلين مهما كان ضعف أتباعه في المناطق الأخرى من البلاد. كما كان زعماؤه يتمتعون بسمعة جيدة بسبب نزاهتهم الفردية تفوق ما يتمتع به زعماء الحزب الوطني. ودستور الحزب يكشف عن وعي للمشاكل الاجتماعية والسياسية من غير أن يستند هذا الوعي إلى منهاج مفصل. وإن الرصيد الرئيسي لحزب الشعب كما هو الحال بالنسبة للحزب الوطني ليس العقيدة أو جهاز الحزب ولكن مواقف زعمائه الفردية ونفوذهم، وهم رشدي الكيخيا وناظم القدسي ومعروف الدواليبي وعبد الوهاب حومد في حلب، وفيضي الأتاسي وعدنان الأتاسي وهاني السباعي في حمص، وعلي بوظو وشاكر العاصي ورشاد جبري ونسيب البكري في دمشق. ولهم ثلاث صحف هي **السوري الجديد** في حمص و**الشعب** في دمشق و**النذير** في حلب(٧).

٣ ـ حزب البعث

وصف جلال السيد ـ أحد مؤسسي البعث ـ وضع حزب البعث بعد القضاء على الشيشكلي مباشرة بأن الحزب كان فيه ثنائية واضحة. وأيقن الرأي العام أن الدمج لم يكن يحقق الجذور بين البعث والاشتراكيين بزعامة أكرم الحوراني، فكان يوجد في كل المناسبات إلى جانب كل بعثي اشتراكي. وكان السيد يرى أن شروط دمج الحزبين لم تطبق تماماً وإنما انضمت الفئات كلها إلى الحزب الجديد(٨).

لكن حزب البعث وبعد إطاحة الشيشكلي أصبح راسماً للخط السياسي في سوريا، خاصة بعد حصوله على ستة عشر مقعداً في المجلس النيابي الذي تلا سقوط الشيشكلي. وكان قادته في الأربعينيات من عمرهم، وقد خططوا لبرنامج للوحدة العربية والاقتصاد الاجتماعي الموجه بالتحديد ضد أصحاب الامتيازات الأجنبية وكبار الإقطاعيين. وهذا

---

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: سيل، المصدر نفسه، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: جلال السيد، **حزب البعث العربي** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٣)، ص ١٢١ ـ ١٢٣.

الخط قد لاقى قبولاً «لدى المفكرين المدنيين ومن بينهم بعض الضباط العسكريين الذين لم يروا لأنفسهم أي مستقبل تحت حكم السياسيين المحافظين»[٩]. وحزب البعث كان الحركة الوحدوية التي استطاعت منذ نشأتها أن تعبر ببساطة وعمق عن حاجات الأمة العربية في هذه المرحلة التاريخية بتركيزها على أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية، واعتبارها هذه الأهداف الثلاثة كلاً موحداً مترابطاً، وهذا الترابط على بساطته، الميزة الأساسية لحركة البعث، وسر القوة في أيديولوجيته[١٠].

ومن أجل بناء الحزب بناء جديداً وجّه الأمين العام ميشيل عفلق دعوات عاجلة إلى قيادات الأقطار في الأردن والعراق ولبنان لاجتماع طارىء يعقد في دمشق، وذلك عام ١٩٥٤. وكان هذا هو الاجتماع الأول لممثلي قيادات الأقطار. ولذلك اعتبر الحزب هذا المؤتمر المؤتمر القومي الثاني (انعقد المؤتمر الأول للحزب بعد القضاء على حكم حسني الزعيم). وحاول المجتمعون أن يجعلوا من المؤتمر فاتحة عهد جديد، وقد تم في نهاية المؤتمر انتخاب قيادة قومية جديدة ووضع نظام داخلي جديد. واعتبر كل نتاج فكري صادر قبل سنة ١٩٥٤ غير صالح لأنه يعتبر إنتاجاً عقائدياً واتخذ قرار بأن لا يعاد نشره بعد هذا التاريخ على أنه إنتاج عقائدي يمثل الحزب وفكره. وقد عقد خلال الفترة موضوع البحث مؤتمران قطريان، الأول عام ١٩٥٥ والثاني عام ١٩٥٧، دعما مسيرة الحزب النضالية داخل سوريا وأكدا قوته التنظيمية الموحدة[١١].

والفترة ما بين ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ اعتُبرت الفترة الذهبية لحزب البعث بحكم تحالفه مع الرئيس جمال عبد الناصر، ولوحظ ضعف الأحزاب الأخرى قياساً بتنامي جماهيرية البعث، الذي استمر نشاطه حتى قيام الوحدة المصرية ـ السورية، إذ تم في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨ ختم مكاتب الأحزاب وفروعها في المحافظات والمدن السورية بعد أن اتخذت قرارها بحل نفسها وتسليم محتوياتها للاتحاد القومي المزمع تشكيله في الإقليم السوري. وقد أصدر حزب البعث بياناً بتاريخ ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٨ أعلن فيه حل نفسه. وبذلك «اعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة منحلاً بكافة منظماته ومؤسساته»[١٢].

---

(٩) George Eden Kirk, *Contemporary Arab Politics: A Concise History,* Books That Matter (New York: Praeger, 1961), p. 91.

(١٠) شبلي العيسمي، **في الثورة العربية**، ط ٣ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٦٧)، ص ١٩ ـ ٢٠.

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: ناجي علوش، **الثورة والجماهير: مراحل النضال العربي ودور الحركة الثورية، ١٩٤٨ ـ ١٩٦١**، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ٧٦.

(١٢) انظر نص بيان الحزب في: المناضل، العدد ٢٤٣ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩٠)، ص ٧.

٤ ـ الحزب الشيوعي السوري

بعد القضاء على الشيشكلي انفتح عهد جديد في تاريخ سوريا وهو الحكم البرلماني، وكان العهد الجديد مرحلة تثبيت وتوسيع لانتصارات الشعب على الاستعمار، تحت لواء القومية العربية المتحررة. وشهدت المرحلة الجديدة معركة الانتخابات النيابية في سوريا، وزيادة الصراع بين القومية العربية والاستعمار، وهذه التطوات «أخرجته من جديد إلى النشاط العلني، وأصبح أمينه العام نائباً في البرلمان وله جريدة رسمية هي النور تنطق باسمه، وعدد من الصحف الموالية، وازدادت قوة الحزب وتنوع نشاط منظماته»[١٣].

وكان هدف الحزب في هذه المرحلة زيادة عدد أفراده ومناصريه بأية وسيلة، ولا سيما بالدعوة إلى إنشاء الجبهة الوطنية أو الاتحاد الوطني بغية التوسع في صفوف الوطنيين والحصول على دعمهم لمواقف الحزب من القضايا السورية[١٤]. ولم يكن للحزب جمهور واسع قبل عام ١٩٥٤، ولكن سحر شخصية خالد بكداش وجرأته دفعا الجماهير إلى الاعتراف بقوته، وكان الدعم يأتيه بصورة رئيسية من فئات المهنيين كالمحامين وأساتذة الجامعة والأطباء والمهندسين ولا سيما أولئك الذين تلقوا علومهم في فرنسا. وكان له أتباع أيضاً بين صغار الموظفين وبين النساء اللواتي رأين في الشيوعية قوة تعمل على تحريرهن ومساواتهن في الحقوق مع الرجال، ولكنه كان متخلفاً عن البعث ضمن المجموعتين الضاغطتين خارج البرلمان وهما الجيش والطلاب. وقد نقل عدد من صحف دمشق «وجهة النظر الشيوعية وبشكل خاص **نضال الشعب** السرية الدورية **والطليعة**، ولكن صحيفة **الأخبار** البيروتية الأسبوعية هي التي تمثل رسمياً خط الحزب ووجهة نظره»[١٥].

وبعد الانتصارات التي حققتها مصر في معارك السويس، استفاد الحزب الشيوعي السوري من الفرصة السانحة أمامه، فعزز نشاطه، وأمن لنفسه من جديد هيبة وقوة كبيرتين. وقد أدت القوة المتنامية للحزب الشيوعي السوري إلى تحريض قادته على التفكير بالاستيلاء على السلطة، مما نبّه القوى المحافظة على أهمية الدور الشيوعي في الأحداث السورية بحكم علاقته الوطيدة مع الحزب الشيوعي والقادة السوفياتيين[١٦].

وجاء في قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان في دورتها العادية

---

(١٣) محمد علي الزرقا والياس مرقص، **صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان** (دمشق: دار الدراسات العربية، ١٩٥٩)، ص ٢١٢.

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: قدري قلعجي، **تجربة عربي في الحزب الشيوعي** (بيروت: دار الكاتب العربي، [١٩٧٠])، ص ١٠٢ ـ ١٠٥.

(١٥) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٣٧.

(١٦) بشار الجعفري، **السياسة الخارجية السورية، ١٩٤٦ ـ ١٩٨٢** (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧)، ص ١٢٣.

المنعقدة في الفترة ما بين ٢٢ ـ ٢٥ نيسان/ ابريل و٦ ـ ٧ أيار/ مايو عام ١٩٥٦، أن انتهاج سوريا سياسة وطنية مستقلة تلزم الشيوعيين بالالتزام بمهمة الدفاع عن هذا الاستقلال وتوطيده، باعتباره القاعدة الأساسية لانطلاق سوريا نحو آفاق واسعة من التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ودعت إلى انتهاج سياسة خارجية مستقلة ترتكز على مناهضة الأحلاف العسكرية والإسهام في صيانة السلم العالمي وتوطيده. وفي مجال الجبهة الوطنية دعا الحزب إلى إقامة جبهة وطنية شاملة بين جميع القوى الوطنية الديمقراطية في البلاد، ورأى أن هذه الجبهة يمكن إقامتها بين الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي والفئات الوطنية الديمقراطية الأخرى. وقالت اللجنة المركزية إن أهم مقومات الجبهة الوطنية في أوضاع سوريا آنذاك أن يسود التعاون بين الحزبين الوطنيين: البعث والحزب الشيوعي، بالاستناد إلى جماهير العمال والفلاحين. واعتبر الحزب أن الخلاف في السياسات المحلية والدولية لا يمنع التعاون بين الأحزاب السورية[١٧].

٥ ـ حركة القوميين العرب

مرت العلاقة بين حركة القوميين العرب وجمال عبد الناصر بأربع مراحل، ويهمنا من هذه المراحل المرحلتان الأولى والثانية. ففي **الأولى** من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ كانت العلاقة بين الحركة وجمال عبد الناصر علاقة تحفظ وحذر وترقب، كما أنها اتسمت بالمعارضة. ويعلل باسل الكبيسي، أحد قادتها، أسباب تلك المعارضة، بأن الحركة في هذه الحقبة كانت تعارض كل أشكال التدخل العسكري في السياسة. وكانت حركة القوميين العرب غير مرتاحة لتطور العلاقة بين قادة الثورة والولايات المتحدة. أما المرحلة **الثانية** بين ١٩٥٤ و١٩٥٨ فقد كانت هذه السنوات في تاريخ الحركة فترة انطلاق اتسعت خلالها نشاطات الحركة فشملت كلاً من عمان ودمشق والكويت وبغداد والقاهرة، كما شهدت هذه السنوات تحول ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ من ثورة تحرير مصرية وطنية إلى ثورة ذات نظرة وأفق واسعين. فقد أكدت الثورة عروبتها وثوريتها من خلال كفاحها من أجل تحرير كافة الأقطار العربية ووحدتها. ويمكن اعتبار المعركة حول حلف بغداد «بداية لمرحلة جديدة تميزت بتفهم الحركة للثورة المصرية»[١٨].

ولقد لعبت مجلة **الرأي** الأسبوعية الرسمية لحركة القوميين العرب دوراً مهماً في نشر أفكار القوميين العرب حول عدد من القضايا، ومن ضمنها الوحدة العربية، والحريات

---

(١٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: نحو آفاق جديدة، قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان في دورتها العادية المنعقدة في ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥ من نيسان/ ابريل و٦، ٧ من أيار/ مايو ١٩٥٦، ص ٤ ـ ٧.

(١٨) باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٩ ـ ٩٤.

السياسية والعمل القومي، وكان الدكتور جورج حبش حينئذ رئيساً لتحرير المجلة التي ركزت اهتمامها على القضايا السياسية المهمة. ومن خلال طرح المجلة لقضايا العرب المهمة زادت شعبية المجلة بين قطاعات واسعة من الجماهير العربية. وأدى نشاط حركة القوميين العرب وأعمالها البطولية إلى إثارة اهتمام السلطات المصرية والسورية. وقد اهتمت سوريا اهتماماً خاصاً بنشاط القوميين العرب، فقام العقيد عبد الحميد السراج بتدريب أعضاء من حركة القوميين العرب من سوريا ولبنان والأردن ومدهم بالسلاح من أجل النضال في صفوف الحركة السرية[١٩].

وكان خلاف حركة القوميين العرب مع البعثيين ينحصر في نقطتين: **الأولى** رفع شعار التحرر السياسي دون الاجتماعي، **والثانية**، وهي تتفرع من الأولى، القبول بأي شكل من أشكال الوحدة وبأي ثمن. ولكن تطور الحركة القومية بما فيها حركة القوميين العرب دفع بهم إلى تبني فكرة المراحل التي تجعل من التحرر السياسي في المقام الأول. وكان رأي البعثيين أن هذه المحاولة تهدف لاستبعاد فكرة الاشتراكية، وقد صدر كتاب **مع القومية العربية** عام ١٩٥٧، وكان أول دراسة جدية تمثل تفكير حركة القوميين العرب، إذ طرحت هذه الدراسة جدياً مسألة المراحل وفكرة التحرر السياسي.

٦ ـ الحركة الناصرية

كانت الناصرية، التي انتسب إليها قسم كبير من العرب في تلك المرحلة، تجسيداً للأماني والأهداف التي جاشت في صدور الآباء والأبناء، وعبد الناصر المسؤول الذي تقاس به الأحداث والأمور والمفاهيم عند المؤمنين به وعند أعدائه ومعارضيه على السواء، لأنه يقف وراء الأحداث، ولأنه يسيطر على أكبر جزء من أرض العرب بشكل مباشر أو غير مباشر وأصبح كل شيء يقاس به، وتتخذ المواقف نتيجة موقفه هو. والزعامة الناصرية «هي الزعامة السياسية الوحيدة في تلك المرحلة التي تسير على خطىً مرسومة ولا تسمح للأحداث بأن تتقاذفها أو تباغتها، وهي الزعامة الوحيدة التي آمنت بالتجربة والخطأ، والتي لا تتردد بالاعتراف بأخطائها أمام الشعب»[٢٠].

ولعل الناصرية أخطر التيارات القومية وأكثرها أهمية، مع أنها لم تقدم مضموناً جديداً للحركة القومية، ذلك أن كتّابها لم يضيفوا إلى الفكر العربي شيئاً، وقد نهلوا من معين الحركتين العربيتين: البعث، وحركة القوميين العرب. وليس هناك خلاف أساسي بين تحديد البعث لمضمون القومية العربية وتحديد الناصرية لها بشكل عام، وإن كان هناك خلاف حول

---

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ١٠٠.

(٢٠) أنيس صايغ، **في مفهوم الزعامة السياسية: من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر** (صيدا؛ بيروت: جريدة المحرر؛ المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

موضوع الوحدة ذاتها، وحول أساليب تحقيقها. ويجب في هذا المجال أن نذكر أن الناصرية حركة محلية المنشأ، محلية الإدارة، ولكنها تلقى تجاوباً جماهيرياً واسعاً في الوطن العربي، وأنّها رفعت شعارات مختلفة تتعلق بموضوع الوحدة وتضع شروطاً لتحقيقها، أهمها ضرورة وجود إجماع شعبي عام على الوحدة، ووجود وحدة وطنية في داخل القطر الذي يطلب الوحدة، ونوع من التماثل في الظروف السياسية.

٧ ـ الحزب القومي السوري الاجتماعي

كان الحزب القومي السوري الاجتماعي عام ١٩٥٤ حزب أقلية جيد التدريب، ولم يكن هناك تناسب بين أعداد أفراده وتأثيره في مجرى الأمور في سوريا، وكانت علاقته بالشيشكلي وثيقة، مما جعله لا يتمتع بتأييد واسع في الانتخابات التي تلت سقوطه، وعقيدته السورية «جاءت معاكسة للقومية العربية التي تبناها الشعب السوري»[٢١]. لذلك لم يفز بانتخابات عام ١٩٥٤ إلا بمقعدين في البرلمان مما جعل وضعه داخل البرلمان ضعيفاً إذا ما قيس بالأحزاب الأخرى وخاصة البعث. وفي ٢٢ نيسان/ابريل عام ١٩٥٥ اغتال أحد أعضاء الحزب ـ يونس عبد الرحيم ـ العقيد عدنان المالكي، فكانت هذه الحادثة فرصة لأعداء الحزب للاستفادة منها في عملية ضربه، فاتهم قياديوه بالإعداد والتنفيذ لهذه المؤامرة ولوحق القوميون الاجتماعيون في كل مكان. وقد اتخذت وزارة الداخلية السورية قراراً بتاريخ ٤ أيار/مايو عام ١٩٥٥ بإقفال مكاتب الحزب والأماكن التي يجتمع بها الحزب إقفالاً مؤقتاً[٢٢].

وباغتيال العقيد المالكي خرج الحزب من سوريا واتخذ لبنان مقراً أساسياً لنشاطاته. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ استؤنفت الأحكام بحق القوميين السوريين التي انتهت بعقوبة الإعدام لثمانية قياديين وطرد رئيس الحزب جورج عبد المسيح وعدد من قياديي الحزب. وجاء طردهم «نتيجة لتورط القيادة في عملية اغتيال المالكي من جهة، ولتجاوز دستور الحزب من جهة أخرى»[٢٣].

وكانت قوة الحزب في الجيش السوري تقدر آنذاك بثلاثين ضابطاً ومائة ضابط صف، وعلى ذلك فالصورة العامة وراء مقتل المالكي كانت عبارة عن صراع من أجل السيطرة على الجيش، وهو العامل الحاسم في السياسة السورية[٢٤]. ويمكن أن يرى الأمر أيضاً على أنه

---

(٢١) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٣٨.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، الأحزاب السياسية، المجموعة ـ الحزب القومي السوري، الوثيقة رقم أ ج/٦٠/٢٠١ وكذلك الوثيقة رقم أ ج/٦٠/١٧١.

(٢٣) وليد زيتوني، **الثابت والمتغير في مسار الحزب السوري القومي الاجتماعي** (بيروت: دار ومكتبة التراث الأدبي، ١٩٨٨)، ص ٣١.

(٢٤) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٣١٤.

محاولة لشل العناصر والفئات التي آمنت بالحياد والعروبة كحركة نضالية وبالتحرر من الأحلاف الأجنبية، وبالتالي القضاء على التيار المعادي للغرب في سوريا.

٨ ـ الاخوان المسلمون

عقد حزب الإخوان المسلمين مؤتمراً في دمشق بتاريخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٥٤ حضرته الأحزاب الإسلامية في البلدان العربية. وقد تحددت نتائج المؤتمر في رسالة[٢٥] وردت إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وقد أهاب المجتمعون بالحكومات العربية الاعتماد على الإسلام في تربية الشعب تربية قومية، ودعوا الحكومات العربية إلى جمع الكلمة ووحدة الصف الداخلي لمجابهة الأخطار الخارجية والتصدي للاعتداءات الصهيونية، ومحاربة التكتلات داخل جامعة الدول العربية[٢٦].

والفرع السوري للإخوان المسلمين لم يدخل الانتخابات على شكل حزب سياسي، فقد وضع ثقله لتأييد من اعتبرهم من المسلمين الجديدين، أو من هم معادون للغرب، وقد نادى بتضامن المسلمين وبالعودة إلى القرآن والإسلام كأساس للحياة القومية. ولكنه، بعكس جهازه الرئيسي في مصر، لم ينجح في استعمال هذا التحليل الإسلامي كأداة سياسية في تجميع شبيبة سوريا في حركة جماهيرية ذات مستوى عال من التنظيم العسكري. أما أفكارهم فقد جرى نشرها في صحيفتهم المنار، وفي الخطب الأسبوعية في الجوامع وفي البرامج الدينية يوم الجمعة من إذاعة دمشق[٢٧].

أما بالنسبة لعصبة العمل القومي فقد استأنفت نشاطها عام ١٩٥٤، ولكنها ركزت هذا النشاط على الصعيد العربي الواسع، لأنها تؤمن بأن هذه القضايا تستنزف النشاط العربي وتبدده، وبأن «مشكلة الوطن العربي أصبحت اليوم في طغيان هذه القضايا المحلية على قضية الوطن العربي الكبير»[٢٨].

وعقدت العصبة مؤتمراً لها في لبنان في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ شهده أعضاء ينتسبون إلى معظم بلدان الوطن العربي. وكان موضوع الوحدة أو الاتحاد في رأس الأبحاث التي نالت التأكيد على الوحدة وضرورة بذل الجهود من أجل تحقيقها[٢٩].

---

(٢٥) وقع الرسالة عن سوريا مصطفى السباعي، وعن مصر كامل الشريف، وعن المغرب محيي الدين القليبي، وعن العراق محمد الصواف، وعن الأردن محمد خليفة، وعن لبنان عمر الداعوق. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الحادي والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية، ٣١ آذار/ مارس ١٩٥٤ ـ ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤، ص ٢٦.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٧.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: سيل، المصدر نفسه، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٢٨) **الأحزاب السياسية في سوريا** (دمشق: دار الرواد، ١٩٥٤)، ص ١٣٥.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد عزة دروزة، **الوحدة العربية**، مباحث في معالم الوطن العربي الكبير =

لكن رغم نشاط العصبة وعقد مؤتمرها، إلا أننا لا نعثر على شيء يدل على أن هذا التنظيم كان له دور في الحياة السياسية السورية أو الأقطار العربية الأخرى.

وكما أن حدث ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥٤ كان خاتمة حكم الشيشكلي، كذلك كان هذا الحدث خاتمة للدور الذي لعبته حركة التحرير العربي في ذلك العهد، إذ إنها اعتبرت منظمة متهمة بالاشتراك في اغتصاب السلطة ولوحقت قضائياً، ولم تستطع أن تخرج إلى المسرح السياسي من جديد، على الرغم من الجهود التي بذلها القائمون عليها في هذا السبيل، كذلك لم تؤد محاولات بعض النواب من أعضاء هذه الحركة السابقين، وهم لا يزيدون على السبعة، للوقوف في المجلس النيابي. وقد تم إغلاق مكاتبها بقرار صادر عن وزير الداخلية السورية بتاريخ ٣١ آذار/ مارس[٣٠]. وبهذا وضعت النهاية لهذا الحزب الذي ارتبط طيلة حياته بشخص مؤسسه أديب الشيشكلي.

وقبل الانتهاء من دراسة الحياة الحزبية في سوريا لا بد لنا من التطرق إلى تطور العلاقات بين الحركة القومية والحركة الشيوعية، فقد أتاحت أساليب الاتحاد السوفياتي الدعائية الحديثة في نشر الشيوعية بعد حل «الكومينترن» للأحزاب الشيوعية في الوطن العربي حرية أوسع في تأييد الحركات القومية، وفي التعاون مع الأحزاب القومية كخطوة نحو تعزيز الحركة الشيوعية العربية. وقد رحبت الأحزاب القومية العربية، وخصوصاً تلك التي يشارك فيها الجيل الجديد، بالتعاون مع الشيوعيين. وكان ذلك بعد أن اتضح لها أنها ستواجه مع الشيوعيين خطر ازدياد النفوذ الاستعماري في الوطن العربي، كنتيجة للحرب الباردة بين الشرق والغرب. أضف إلى ذلك أن الدعم السوفياتي للقومية العربية عزز موقف الزعماء الشيوعيين وجعل الجمهور يلاحظ مقدرتهم على تحدي السلطات بعناد وثبات. فأصبح نشاط الشيوعيين العرب شكلاً من أشكال النضال والبطولة، مما قضى على تحفظات بعض القادة القوميين بخصوص الارتباط بأهداف الشيوعيين. وجاء موقف الاتحاد السوفياتي إلى جانب سوريا لمجابهة حلف بغداد وتقديم عروض للمساعدات الاقتصادية وزيارات لموسكو قامت بها وفود سورية، وشحنات السلاح التي مكنت عرى الصداقة السورية ـ السوفياتية لتزيد من عمق هذه العلاقات. وفي عام ١٩٥٦ أخذت مقاومة البعث لدعوة الشيوعيين لإقامة جبهة وطنية تضعف، فقد جمعتهم معارضة حلف بغداد والشعور بوحدة الخطر المشترك في عام ١٩٥٥، حتى وجدوا أنفسهم يحاربون الأعداء أنفسهم، ويستنفرون الرأي العام من أجل القضية نفسها. وتدعمت العلاقات بشكل أكبر عندما اعترف قادة الكرملين علناً بشرعية حركة الوحدة العربية.

=ومقومات وحدته والعقبات التي تقف في طريقها ومعالجاتها والمراحل التي يجب أن يسار فيها إلى تحقيقها (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٥٧)، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، وثائق الدولة، المجموعة ـ الأحزاب السياسية ـ حركة التحرير العربي، الوثيقة رقم (٦٢).

غير أن حزب البعث كان حذراً في البداية، وكما قال ميشيل عفلق: «لم تكن هناك من أهداف إيجابية تجمعنا، ولم يكن الشيوعيون قد حصلوا إطلاقاً على حقوق المواطنين لكي تسنح الفرصة لمثل هذا التعاون والدخول إلى حيز التنفيذ، ولم يستطع هذا الحزب أن يعكس التطلعات أو الآمال الشعبية في سوريا، وذلك على العكس من العراق حيث نجحوا فعلاً في أن يصبحوا حركة شعبية»[٣١].

ولدى معالجة العلاقة بين الشيوعيين والحركة القومية لا بد من التمييز بين مرحلتين، **المرحلة الأولى**: وتمتد حتى أواسط سنة ١٩٥٥، وفي هذه المرحلة استمر الحزب الشيوعي على موقفه السابق المعادي للثورة في مصر وفي موقف العداء للبعثيين والموقف السلبي من القومية العربية. **أما المرحلة الثانية** وتبدأ في أواخر سنة ١٩٥٥ وحتى نهاية عام ١٩٥٧ فقد غير الحزب فيها من مواقفه واعترف بالقومية العربية، ونبذ التعاون مع الإخوان المسلمين، وأصبح مستحيلاً على الشيوعيين، خاصة بعد انتصار الثورة المصرية ونهوض القومية العربية، تجاهل وحدة النضال العربي. لهذه الأسباب، وتحت تأثير هذه العوامل، شرع خالد بكداش يؤكد على الهوية العربية لسوريا، ويدعو إلى مساندة مصر في نضالها ضد الاستعمار من جهة، ومن جهة أخرى رأى من الواجب القومي والوطني خلق تعاون فعال بين سوريا ومصر لمواجهة مخططات الاستعمار[٣٢].

وفي مطلع عام ١٩٥٦ عادت فكرة الوزارة القومية إلى الظهور هذه المرة ولكن بصورة أشد وأقوى. فقد عقدت عدة اجتماعات من أجل تحقيقها، وابتدأت المفاوضات بين التكتلات والأحزاب في موضوعها، وهي فكرة يؤيدها في العلن كل حزب وتقول بضرورتها كل كتلة.

وقد أسفرت الاجتماعات والاتصالات بين القادة عن القول باستئناف البحث في الوزارة القومية بعد تأليف لجنة تمثل جميع الأحزاب المحلية والكتل البرلمانية لوضع منهاج وطني في حقلي السياسة الخارجية والداخلية، على شرط أن يراعى عند وضع هذا المنهاج مبدأ محاربة الاستعمار والأحلاف وشجبها، والعمل على توطيد العلاقات بين سوريا وجميع الدول العربية، ولتخفيف حدة النزاع القائم بين بعض الدول الأعضاء في الجامعة العربية. وقد تم التفاهم بين ممثلي الأحزاب في الاجتماع التمهيدي الأول الذي عقد في منزل الدكتور منير العجلاني على الخطوط الأولية للسياسة التي يجب أن تسير عليها الوزارة القومية[٣٣].

وقد ناشد الرئيس القوتلي جميع الفئات السياسية لتناسي الخلافات والانضواء في جبهة وطنية، فشكلت لجنة تضم جميع الأحزاب بهدف وضع ميثاق وطني يتضمن مبادىء مقبولة

---

(٣١) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٣٣٦.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: الزرقا ومرقص، **صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان**، ص ٢١٣ ـ ٢٢٧.

(٣٣) **الحياة**، ٥/ ٢/ ١٩٥٦.

ويكون بمثابة مرشد للحكومات في ما يتعلق بسياستها في المستقبل. وقد طالبت بعض الأحزاب اليمينية بأن يحتوي الميثاق بنداً يعتبر الشيوعية عدواً على صعيد الجبهة الداخلية. واعترضت قوى اليسار على ذلك بالقول إن الإمبريالية والصهيونية هما العدوان الوحيدان للعرب. وفي شهر آذار/ مارس جرى التوصل إلى اتفاق حول مشروع ميثاق روعي في صياغته عدم إثارة أي اعتراض. وقد وقعت جميع الأحزاب الرئيسة على المشروع، غير ملزمة نفسها بأكثر من إصلاحات ديمقراطية وسياسية محايدة، ولكن «لم يشعر أي طرف من الأطراف بأن لديه من القوة ما يكفي لإثارة أزمة جديدة بين القوى السياسية»[٣٤].

وفي تقرير لمجلة الايكونومست بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٥٧ جاء أن الشيوعيين المعروفين في الجيش أصبحوا يحتاجون إلى التأييد السياسي إذا أرادوا بسط سيطرتهم على الأوضاع في سوريا، ولا بد لهم لتحقيق هذا الهدف من أن يضموا إليهم فريقاً حظي باحترام الجماهير وهو حزب البعث. أما بقية الأحزاب السورية كالحزب الوطني وحزب الشعب فإن قيادتهما قد بلغت مبلغاً من الضعف جعلها لا يحسب لها حساب في الصراع على سوريا، ويتوقف خط سوريا من التزام الحياد الإيجابي على تأييد حزب البعث للاتجاه اليساري أو سعيه إلى تعديله[٣٥].

ويقول سيل إن هذا التحالف بين القوميين والشيوعيين جاء بسبب فشل الغرب في التمييز بين الجانبين، وقد أدى وجود الجبهة البعثية ـ الشيوعية في سوريا، كما وجود دلائل على ازدياد اعتماد عبد الناصر على الاتحاد السوفياتي إلى ميل الدبلوماسيين الغربيين للتغاضي عن سجل حزب البعث الحافل بالعداء للشيوعية، وكذلك عن معاملة عبد الناصر للشيوعيين المصريين. ويرى سيل «أن الشيوعيين والقوميين كانوا على معرفة تامة بعضهم بالبعض الآخر، وكانوا متحدين في معاداة الضغوط الغربية. لقد كان خطأً تكتيكياً دفع الطرفين إلى الارتماء في أحضان بعضهم بعض، غير أن كلاً من البعث وعبد الناصر كانا مكرسين لمهمة تدمير جميع آثار النفوذ الغربي في الوطن العربي»[٣٦].

ثانياً: التيارات الحزبية في العراق (١٩٥٤ ـ ١٩٥٨)

اتباعاً لسياسة المد والجزر في الإرهاب والتنكيل التي اتبعتها الفئة الحاكمة في العراق، استقال جميل المدفعي في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٥٣، وقبلت استقالته في ١٧ أيلول/ سبتمبر

(٣٤) شكري القوتلي، مجموعة خطب الرئيس شكري القوتلي خلال عامين من رئاسته، أيلول ١٩٥٥ إلى أيلول ١٩٥٧ (دمشق: [د. ن.]، ١٩٥٧)، ص ٣٧.

(٣٥) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، وثائق الدولة، المجموعة الخارجية، الوثيقة رقم ح/ ١٠/ ٣٠.

(٣٦) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

١٩٥٣، وفي اليوم نفسه أسندت الوزارة إلى الدكتور فاضل الجمالي لكي تتبع وزارته سياسة امتصاص النقمة المؤقت، ويعود بعدها نوري السعيد وجماعته لحكم العراق حكماً استبدادياً إرهابياً. وفي ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ألغت الوزارة الأحكام العرفية، وعادت الأحزاب إلى ممارسة نشاطها.

وقبيل أن يشكل نوري السعيد وزارة في الثالث من آب/ أغسطس ١٩٥٤ وضع شروطاً لقبوله تشكيلها، وكان أولها حل المجلس النيابي تحت ذريعة استفتاء الشعب ومعرفة رأيه بالسياسة التي ستأتي بها وزارته[٣٧]، هادفاً إلى التخلص من التشكيلة التي ضمها المجلس النيابي. وسبق أن عبر عن ذلك صراحة بقوله: «إن الجماعة الذين دخلوا إلى المجلس أمثال كامل الجادرجي سوف يجعلون العمل صعباً للغاية»... وهو يأمل أن «يكون المجلس من حزب واحد يمكنه الاستمرار في العمل والحكم»[٣٨]. وبتاريخ ٣ آب/ أغسطس ١٩٥٤ صدرت الإرادة الملكية بحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة.

قابلت الأحزاب السياسية حل المجلس النيابي بالاستنكار الشديد، إدراكاً منها لهدف الحكومة المتمثل باضطهاد الحريات العامة وكبت صوت المعارضة، فأكد الحزب الوطني الديمقراطي «أن حل المجلس القائم ما هو إلاّ من مظاهر الارتجال والتسيب في إدارة شؤون الدولة السياسية العامة». أما حزب الاستقلال فقد اعتبر حل المجلس «مغالطة مكشوفة تخفي وراءها ما تبيته السلطة من نوايا خطيرة»[٣٩].

لم تستطع الأحزاب السياسية الوطنية توحيد موقفها إزاء عملية الانتخابات المزمع إجراؤها في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤، وترك الأمر لكل حزب لتحديد موقفه سواء أكان المقاطعة أو المشاركة بما يمليه اجتهاده السياسي وتحليله للوضع الراهن. وفي إطار الهدف المشترك الذي تجمع عليه هذه الأحزاب الرامي إلى معارضة الحكومة القائمة والتصدي لمشاريعها المبيتة على الصعيدين الداخلي والخارجي، أعلن حزب البعث العربي الاشتراكي مقاطعته للانتخابات ودعا في بيان أصدره في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٥٤ الشعب إلى إهمال المعركة الانتخابية ومقاطعتها لسد الطريق بوجه القوى الرجعية وإحباط مؤامراتها الرامية إلى جر القوى الوطنية إلى معركة ثانوية مفتعلة، وإلهائها عن معركتها الأساسية ضد الاستعمار[٤٠]. في حين عدّ حزب الاستقلال مشاركته في الانتخابات وسيلة لتعويد الناس

---

(٣٧) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٤ (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤)، ج ٩، ص ١٣٦.

(٣٨) جعفر عباس حميدي، «خمس رسائل سياسية في تاريخ العراق المعاصر،» **آفاق عربية** (بغداد)، العدد ٧ (آذار/ مارس ١٩٥٤)، ص ٢٨.

(٣٩) ابراهيم الجبوري، **سنوات من تاريخ العراق: النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩** (بغداد: المكتبة العالمية، ١٩٥٨)، ص ٢٢٣.

(٤٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: بيان حزب البعث العربي الاشتراكي في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٥٤.

ممارسة حقوقهم الدستورية، وكشف المداخلات الحكومية الرامية لتزييف إرادة الشعب، والعمل على مقاومة المشاريع المبيتة داخلياً وخارجياً المنوي عرضها على المجلس، وكشف مراميها، وتنبيه الرأي العام(٤١).

كما أصدر الحزب الوطني الديمقراطي بياناً إلى الشعب أعلن فيه اشتراكه بالانتخابات ولخص فيه مطالبه التي تضمنت الدعوة «إلى إطلاق الحريات الديمقراطية والدفاع عن حرية الانتخابات ورفض الأحلاف العسكرية، والمساعدات الأمريكية»(٤٢).

وقد باشر نوري السعيد، بعد أن اطمأن لنتائج الانتخابات القادمة، بسبب مقاطعة معظم قوى المعارضة المنظمة لها، بإصدار المراسيم الاضطهادية إمعاناً في إرهاب القوى الوطنية وتحجيم دورها السياسي. وكان أول هذه المراسيم يتعلق بتحريم النشاط السياسي على القوى التي يمكن أن تتهم نشاطاتها بأنها نشاطات شيوعية، وذلك بإضافة فقرة جديدة إلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٣٨ الخاص بمكافحة مروجي المذاهب البلشفية والشيوعية، تشمل الهيئات والمنظمات التي تهدف إلى خدمة أغراض المذاهب المذكورة تحت ستار أي اسم كان كأنصار السلام والشبيبة الديمقراطية وما شابه ذلك(٤٣).

وبعد إلقاء الضوء على الاتجاهات الحكومية إزاء الأحزاب نرى أن الخارطة السياسية تتضمن أربع قوى أساسية في الساحة العراقية في الفترة ما بين ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨، وهي حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وحزب الاستقلال، والحزب الوطني الديمقراطي. وهذا لا يعني أن هذه الأحزاب هي وحدها الموجودة على الساحة العراقية، بل هناك أحزاب أخرى بقيت أدوارها ثانوية إما بسبب ضعف دورها أو بسبب تبنيها لسياسات السلطة.

١ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي

لم تجد حركة البعث في العراق الطريق أمامها سهلاً في سبيل توسعها وحصولها على مكان لها في المسرح السياسي هناك، وإن الوقت الذي وضعته كان طويلاً والجهد الذي بذلته كان كبيراً، إذا قارنا ذلك مثلاً بانتشار حزب البعث في لبنان والأردن. والسبب في ذلك لا يعود فقط إلى كون المؤسسين البعثيين وجدوا أنفسهم في مجابهة نظام بوليسي قائم على القمع والإرهاب، وإنما لأن المسرح السياسي، الذي حاولت حركة البعث أن تحتل مكاناً فيه، كان موزعاً منذ فترة بين الأحزاب السياسية الكبرى المعارضة للنظام الملكي في العراق. فإلى

---

(٤١) الجبوري، المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٤٢) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ (بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٦٣)، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(٤٣) الوقائع العراقية، العدد ٣٤٥٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤).

جانب بعض التكتلات السياسية الصغرى، التي كانت تضم بعض الماركسيين المستقلين كحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب، كانت هناك ثلاثة أحزاب سياسية كبرى هي حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي.

وشهدت هذه الفترة انعقاد أول مؤتمر قطري للحزب ـ عام ١٩٥٤ ـ وكان هذا المؤتمر الحلقة الأخيرة في العملية التأسيسية الطويلة. ففي هذا المؤتمر أصبح الحزب كائناً مادياً ضخماً في واقع العراق الاجتماعي والسياسي. ومع أن المؤتمرين كانوا جلهم من الطلبة والمثقفين والعاملين بالتعليم، فهذا الحزب «أصبح حركة سياسية واجتماعية لها دور في الأحداث. وقد حل في النصف الثاني من الخمسينيات مد وطني عارم محل الجزر المخيف السابق»(٤٤). وبدا للجميع أن المسألة المعقدة القديمة وهي مسألة التحرر من الاستعمار والحكومات العميلة له ستجد حلّها في لهيب الكفاح الوطني المتنامي والمتصاعد في كل أرجاء الوطن العربي وأمام توحد الفئة الحاكمة، لذلك كان لا بد من أن يصرف جهداً شاقاً لإزالة المخاوف وإيجاد نقاط التقاء بين الفئات السياسية المختلفة. وقد نجح الحزب بالتعاون مع الأحزاب الأخرى في إقامة جبهة الاتحاد الوطني.

٢ ـ الحزب الشيوعي العراقي

اعتبر الحزب الشيوعي العراقي أكثر الأحزاب العراقية تنظيماً وامتداداً وقوة جماهيرية بين الطبقات الشعبية والعمالية والمثقفة، خاصة في المدن الكبرى. ومن أجل معالجة مشاكل الحزب الداخلية عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعاً موسعاً في أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥، عالجت فيه الوضع السياسي الداخلي، وقضايا الحزب. ورأت أن الاتجاه نحو العمال والفلاحين وتبني المشاكل الحيوية التي تعانيها الجماهير والاتجاه نحو بناء علاقات تعاون مع الأحزاب والمنظمات الديمقراطية والقومية، هي الضمانة الأكيدة في الكفاح ضد الانعزالية التي ألحقت ضرراً كبيراً بالحزب. كما دعا الاجتماع إلى رفع الكفاءة السياسية والتنظيمية لمنظمات الحزب. وقد لاحظ الاجتماع نقصاً في عملية فضح التيارات الضارة بالحركة الوطنية، ولمحاربتها شدّد على الكفاح ضد المفاهيم والمواقف الانشقاقية. وقد عاشت هذه القيادة ظروفاً جديدة أثرت في مسيرتها، ومنها عقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٦. فقد طرح خروتشوف معطيات جديدة لتصبح دليلاً للحزب الشيوعي السوفياتي والأحزاب الشيوعية العربية، وتضمنت هذه الدعوة إلى «تحسين العلاقات وتعزيز الثقة وتنمية التعاون السياسي والاجتماعي»(٤٥).

---

(٤٤) نضال البعث، ١١ ج (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٤)، ج ٥: القطر العراقي، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨: من مقاومة الحكم الرجعي وحلف بغداد إلى قيام ثورة ١٤ تموز المجيدة، ص ١٤.

(٤٥) سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ([د. م.]: دار المرصاد، [د. ت.])، ج ١: ١٩٣٤ ـ ١٩٥٨، ص ١٤٥.

أظهرت انتفاضة ١٩٥٦ للشيوعيين أن العمل الشعبي الذي يقوم ضد الحكم في المدن العراقية، ومهما كانت جديته وأطواره، لن يكون حاسماً أبداً، ولا يمكن توجيه الضربات القاتلة للنظام إلا في بغداد. ولقد لعب الشيوعيون دوراً بارزاً في أحداث هذه الانتفاضة وفي الانتفاضات الأخرى طيلة العهد الملكي[٤٦].

٣ ـ الحزب الوطني الديمقراطي

في الثاني من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤ أصدر وزير الداخلية أمراً بسحب إجازة الحزب الوطني الديمقراطي، وقد جاء في الأسباب الموجبة ما يلي: «لما كانت الوقائع قد برهنت على أن تصرفات الحزب تهدف إلى الإخلال بالأمن وإقلاق الراحة العامة وبالنظر لخروج الحزب عن منهاجه الذي أجيز بموجبه... فقد قررت وزارة الداخلية سحب إجازة الحزب»[٤٧].

وعلى رغم قرار سحب إجازة الحزب فقد بقيت مبادىء الحزب معروفة لدى الشعب بالرغم من عدم وجود الحزب، وبقي قادته وكوادره يعملون وبجدية من أجل إبقاء مبادىء الحزب حية، واستمروا بالمطالبة بالعمل العلني للحزب، إذ هو يعتبره مجاله الوحيد. وكان ينذر الحكومات المتعاقبة بأن منع الحريات العامة يؤدي إلى العمل السري، ولذلك بنى كيانه على أساس العمل العلني، ولم يكن مستعداً أو منظماً للتحول إلى العمل السري. ولو كان الحزب الوطني الديمقراطي تنظيماً حسناً مثل الأحزاب المنظمة والمستعدة للعمل السري التي لا يتوقف كيانها على إجازة الحكومة، كما هو الحال في الحزب الشيوعي مثلاً، لقلنا إن الحزب كان موجوداً طيلة الفترة الواقعة بين ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤ وسقوط العهد الملكي.

وقد جاء في مقدمة منهج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي لسنة ١٩٦٠، عن فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ التي تلت حله، ما يلي: «غير أن الحزب الوطني الديمقراطي الأمين على رسالته واصل العمل من أجل تحقيق منهاجه والتبشير بمبادئه، فكان في مقدمة العاملين في مقاومة السياسة المعارضة لمصالح الشعب والتي انتهجها نوري السعيد، فقام الحزب الوطني الديمقراطي بدور رئيسي في تشكيل جبهة الاتحاد الوطني التي قامت بمعارضة سياسة العهد البائد وأوضاعه الجائرة، وضمت جهودها إلى الجهود الوطنية الأخرى التي سبقت قيام الجبهة أو رافقتها في التمهيد للثورة المجيدة، ثورة الشعب والجيش

---

(٤٦) لمزيد من التفاصيل عن دور الشيوعيين في الحركة الوطنية في العراق، انظر: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers,* Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

(٤٧) حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨، ص ٣٦٠.

في الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨ . وقام الحزب الوطني الديمقراطي بدور فعال في نشاط جبهة الاتحاد الوطني وفي اجتماعاتها. . .»[٤٨].

ويؤكد هذا مساندة الحزب للقضايا الوطنية والعربية ومنها كفاح الشعب المصري بتأميمه قناة السويس عام ١٩٥٦، عن طريق المظاهرات، والمذكرات؛ فقد أرسل كامل الجادرجي ـ رئيس الحزب ـ رسالة إلى الرئيس عبد الناصر حيًا فيها التأميم واعتبره خطوة فعالة للقضاء على مؤامرات الغرب[٤٩].

٤ ـ حزب الاستقلال

تعتبر الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٨ من أخصب مراحل النضال السياسي لحزب الاستقلال، فقد اكتسب بعداً نظرياً وتجربة متقدمة على صعيد الممارسة الفكرية والسياسية وتحولت قواعد الحزب إلى العمل السري بعد صدور قرار حل الحزب. وعند الشروع بالانتخابات الجديدة عام ١٩٥٤ أصدر الحزب بياناً أكد فيه التضامن مع جميع الشعوب العربية المناضلة في سبيل الجلاء والتخلص من الاستعمار ولا سيما مصر والمغرب العربي، ودعا إلى تحرير فلسطين ورفض أية سيطرة أجنبية على أي جزء من أجزاء الوطن العربي، كما دعا الحكومة «لتعديل سياستها المنحازة إلى الغرب، وانتهاج سياسة عربية سليمة منسجمة مع سياسة البلدان العربية الأخرى»[٥٠].

كما تساند الحزب مع الأحزاب المعارضة أيضاً، فشارك في المظاهرات أثناء الاعتداء الثلاثي على مصر وشارك في الجبهة الوطنية الموحدة السرية التي مهدت لثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

ونرى أن الإنجاز الأهم للأحزاب العراقية طيلة العهد الملكي هو قيام جبهة الاتحاد الوطني. فقد أدركت الأحزاب السياسية أن إصرار حكومة نوري السعيد على الإبقاء على موقفها المعادي للحركة الوطنية على الصعيدين الداخلي والعربي، وإخفاق الانتفاضة الجماهيرية أواخر عام ١٩٥٦ في تحقيق نتائج مباشرة لتغيير هذه المواقف أو إنهائها، يعود لحالة التشتت التي تعيشها القوى الوطنية في القطر عموماً، ومدى شروعها الجدي في توحيد طاقاتها وإمكاناتها في عمل منسق مشترك تتطلبه طبيعة الصراع الدائر بينها وبين الفئة الحاكمة في مرحلة تصاعد فيها النشاط الاستعماري المعادي لحركة التحرر العربي، وتصاعدت معه

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٦٣.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ٤٣٠ ـ ٤٣٢.

(٥٠) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٦٤٦.

حملة النشاط الإرهابي للفئة الحاكمة في العراق. وإلى جانب التغيير في السياسة السوفياتية تجاه حركات التحرر كان النجاح الذي حققه لقاء الأحزاب السياسية في سوريا عام ١٩٥٦، ومنها حزبا البعث والشيوعي، من العوامل المساعدة لمبادرة الأحزاب العراقية لتحقيق قدر مشترك من التعاون الثنائي على الصعيد العراقي.

وقبيل انتفاضة عام ١٩٥٦ بدأ التوجه واضحاً لدى الأحزاب السرية كحزب البعث والحزب الشيوعي لتوحيد جهودهما في جبهة وطنية موحدة تجمع بشكل مدروس ومنظم القوى السياسية، تحقيقاً للأهداف المشتركة. وأوضح حزب البعث في آب/ أغسطس ١٩٥٦ أن «مشكلتنا اليوم بلغت حداً لم يعد معه سبيل للإنقاذ والتخلص غير العمل الشعبي والنهوض بإمكانيات الشعب وقواه بشكل منظم... والخطوة الأولى في هذا السبيل هي تكتيل قوى الشعب وتجميعها في جبهة وطنية سليمة...»[٥١]. وكان الحزب قد أقر هذا التوجه في المؤتمر القطري الثالث المنعقد في حزيران/ يونيو ١٩٥٦ مؤكداً أن أي حزب من الأحزاب ليس بمقدروه منفرداً تحقيق أهداف الشعب وقيادة نضال ناجح من أجل تحرير العراق.

والحزب الشيوعي من جهته أوضح في مجلسه الثاني في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦ «أن تغيير الوضع القائم مهمة عسيرة لا يمكن أن ينهض بها حزب بمفرده أو حركة بمفردها إنما جميع الأحزاب والحركات المتحدة في جبهة وطنية وطيدة، مؤكداً العمل على وضع حد لعزلة العراق عن شقيقاته العربيات والسير في سياسة عربية وطنية»[٥٢].

وقد تمخض خريف عام ١٩٥٦ عن عقد لقاء جمع بين قادة البعث والشيوعي تقرر فيه تطوير التعاون لإقامة الجبهة الوطنية والعمل على تجاوز السلبيات لدى قواعد الحزبين. ثم توسعت الاتصالات لتشمل باقي الأحزاب السياسية الأخرى والعناصر المستقلة[٥٣].

وقد عملت حوادث السويس وحوادث العراق في تسريع تكوين جبهة الاتحاد الوطني من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب البعث والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال والمستقلين، وقد تتابعت اجتماعات ممثلي الأحزاب الأربعة في أوائل عام ١٩٥٧. وفي شباط/ فبراير ١٩٥٧ تشكلت «اللجنة الوطنية العليا» لجبهة الاتحاد الوطني التي ضمت الأحزاب المذكورة وبعض المستقلين. وقد أصدرت اللجنة بيانها الأول في ٩ آذار/ مارس

---

(٥١) نضال البعث، ج ٥: القطر العراقي، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨: من مقاومة الحكم الرجعي وحلف بغداد إلى قيام ثورة ١٤ تموز المجيدة، ص ١٢٣.

(٥٢) الجبوري، سنوات من تاريخ العراق: النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩، ص ٣٣٢.

(٥٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: هادي حسن عليوي، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨ (بغداد: مكتبة الشرق الجديد، [د.ت.])، ص ١٨٧ ـ ٢٠٠.

١٩٥٧ بشكل كراس من اثنتي عشرة صفحة تضمَّن الأهداف الوطنية الكبرى التي حددتها اللجنة، وهي تنحية وزارة نوري السعيد، والخروج من حلف بغداد، ومقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره، وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي، وإطلاق الحريات الديمقراطية(٥٤).

وكان لهذه الجبهة الدور الأساسي والفاعل في إيجاد التعاون بين الحركة السياسية المدنية وضباط الجيش، وهو ما أدى بالتالي إلى إسقاط النظام الملكي وإقامة الجمهورية.

ثالثاً: الاتجاهات الوحدوية للأحزاب ومواقفها من الوحدة

عادت الحياة الحزبية إلى سوريا والعراق وسط ظروف أكثر تعقيداً من الصراع المألوف من جانب الهاشميين والعمل المضاد من قبل المصريين، وبينما كانت هذه المنازعات على الزعامة المحلية الشغل الشاغل للعرب وبالتالي للأحزاب، جاءت الحرب الباردة بين الكتلتين بقضايا عمقت التناقضات بين الأحزاب، فغدا الجو يتطلب تلويناً إيديولوجيا جديداً كلما عظم الصراع. وفي سوريا والعراق قدمت إحداثيات الأحلاف لليسار العربي الفرصة للأخذ بزمام المبادرة ولتجسيد المكاسب التي نالتها الأحزاب من الانتخابات بسياسة قومية خاصة في سوريا.

وفي أثناء الانتخابات السورية تصادم الاتجاهان الحزبيان، فوقفت إلى اليمين التجمعات القلقة من الحزب الوطني وحزب الشعب مع فئة من عشرة نواب يقودهم منير العجلاني ويسمون أنفسهم الكتلة الحرة. لكن هذا الحلف قلق وغير ثابت، تمزقه المنافسات الشخصية والخصومات القديمة ولا يجمعه مذهب سياسي واحد. لقد عانى المحافظون النكسات في الانتخابات، غير أن وضعهم المكتسب لا زال قوياً. وكان التجمع اليساري أكثر حماسة ولكنه كخصومه، متعدد الأجنحة، ويتألف من البعث وخالد العظم وأنصاره وهم حوالى ثلاثين نائباً من المستقلين يسمون أنفسهم الكتلة الديمقراطية، والزعيم الشيوعي خالد بكداش. وبين الكتلتين يقف عدد من النواب ليس لهم اتجاه سياسي معين هم نواب العشائر، ونواب عن المنظمات الإسلامية، وأخيراً عدد من مؤيدي أديب الشيشكلي وأنصاره(٥٥).

ووسط هذه الصراعات أحياناً والتآلف أحياناً أخرى حددت الأحزاب موقفها من

---

(٥٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسين، **تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨**، ص ٣٨٧ ـ ٣٩٠.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ١٨١ ـ ١٨٣.

الوحدة. وسنحاول إلقاء الضوء على اتجاهات الأحزاب في ما يتعلق بالوحدة ومواقفها إزاء مشاريع الوحدة العربية، من خلال دراستنا لأحزاب سوريا والعراق في الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٨.

١ ـ موقف حزب البعث في سوريا والعراق

في الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٨ نجد التغيير واضحاً في أسلوب الأيديولوجيا الوحدوية للبعث ومضمونها بتأثير ثلاثة تيارات سياسية: الحركة الشيوعية التي أخذ عنها البعث في صراعه بعض الشعارات وصبغها بالصبغة العربية الوحدوية، والصمود المتسارع لنظام الرئيس عبد الناصر، وأخيراً تأثير الحياد، وظهور الحركات الوطنية في آسيا وأفريقيا على مسرح الأحداث. فعلى صعيد الوحدة العربية لم يعد يرى البعث أن إنجازها رهنٌ بالانقلاب الروحي بل بعقل الجماهير الشعبية والنضال ضد الاستعمار، وتكون مبنية على أساس التحرر الكامل من الأوضاع السياسية والاجتماعية المتأخرة والجائرة. مهما يكن من أمر، فإن بالإمكان إيجاز تطور المفهوم البعثي للوحدة العربية بمرحلتين متميزتين: في المرحلة الأولى ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠ يتحدد هذا المفهوم بضرورة تحقيق الوحدة العربية بأي ثمن، أما في المرحلة الثانية ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ فركز هذا المفهوم على النضال ضد الاستعمار ودور الجماهير الشعبية.

وقد عبر عن هذا المفهوم الدكتور جمال الأتاسي في حفل شعبي في مدينة حماة السورية يوم ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٤ بقوله: «إن النضال الشعبي هو سبيل الوحدة الصحيحة وهو أيضاً طريق الخلاص من الاستعمار، وهو الخطة التي اخترناها من عملنا السياسي بطرح كل مشاكلنا الداخلية والخارجية على الأفق العربي العام فننادي دائماً وننادي اليوم بتوحيد نضال الشعب العربي في أقطاره كافة...»[٥٦]. وتحدث النائب البعثي صلاح البيطار أمام المجلس النيابي في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عن اتجاهات حزب البعث وخاصة نوابه في المجلس. فبعد أن هاجم الأنظمة الإرهابية في البلدان العربية قال: «فلا عجب إن أقسم نواب حزبنا على أنهم لن يكونوا نواب حزب سوريا بل إنهم سيكونون نواب البلاد العربية كلها حتى يتهيأ للعراق والأردن ومصر حكم نيابي ديمقراطي...»[٥٧].

عندما سار العراق في تيار الأحلاف، أصبح واضحاً لدعاة الوحدة العربية أن دعوة حكام العراق للاتحاد تعني محاولة ربط الأقطار العربية المتحررة، أو التي تسير في طريقها إلى التحرر، بعجلة الاستعمار. ولهذا أخذوا يدعون لاتحاد الأقطار المتحررة معاً، واتحاد

---

(٥٦) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، الوحدة الوثائقية، وثائق الدولة، المجموعة ـ الأحزاب السياسية ـ حزب البعث، الوثيقة رقم (٧٤).

(٥٧) محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدورة العادية الأولى، الجلسة الخامسة، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، ص ٤٧ ـ ٧٥.

الأقطار الرجعية معاً، أي أنهم يقبلون باتحاد الأردن مع العراق، لأن الاتحاد لن يزيد من قيود الأردن شيئاً، ولكنهم لا يقبلون اتحاد سوريا مع العراق، لأن سوريا ستفقد حريتها. ولما كانت مصر قد سارت على طريق وحدوي تحرري، فقد «طرح حزب البعث العربي الاشتراكي شعار اتحاد مصر وسوريا»[٥٨]. وكانت الحماسة الجماهيرية للوحدة في القطر السوري هي التي دفعت البعث إلى تبني فكرة وحدة مصر وسوريا باعتبارهما بلدين متحررين من السيطرة الأجنبية، وباعتبار أن هذه الوحدة توفر عاملاً مهماً من عوامل الصمود أمام الأطماع الصهيونية.

وعندما أدلى الرئيس عبد الناصر بتصريحه في أيار/مايو عام ١٩٥٤ حول الاتحادات العربية، بقوله: «لا يهمني أن تتحد سوريا مع العراق، أو مع الأردن أو حتى مع تركيا»[٥٩]، انبرى حزب البعث لنقد هذا التصريح واعتبره منسجماً مع المواقف السلبية للحكومات السابقة تجاه حركة الوحدة العربية. إلا أن البعث رأى أن البدء بالوحدة المصرية ـ السورية ركيزة لتوفير الأوضاع اللازمة للأقطار الأخرى، لكي تنضم بأسرع وقت إلى هذا الاتحاد[٦٠]. ويؤكد هذا أنه عندما قام صلاح سالم بزيارة إلى دمشق بعد توقيع الحلف التركي ـ العراقي، وأجرى مباحثات مع المسؤولين في حزب البعث، صدر بيان عن الحزب يوضح زيارة صلاح سالم ومباحثاته مع ممثلي الحزب في سوريا. وقد أشار البيان إلى أنه لا يمكن القول إن سوريا سارت بجانب مصر لتحقيق أهدافها وغاياتها، وإنما انحصر البحث في موضوع الأحلاف الأجنبية ورفضها. وهذا الموضوع لا علاقة له «بما يريده البعض بأن البحث ينحصر حول الانحياز إلى أحد المعسكرين: مصر والعراق»[٦١].

ويشير ميشيل عفلق إلى أول حوار بين البعث والقيادة المصرية في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٥٥ فيقول: «كانت لنا يد في تحضير مسودة مشروع الحلف المصري ـ السوري ـ السعودي، وقد اعتبرناه الخطوة الأولى نحو اتحاد فدرالي للأقطار الثلاثة، غير أن الحلف بقي حبراً على على ورق، فقد تعثر في مناقشات لا نهاية لها امتدت شهوراً عديدة. . . وبدا وكأن البعث وحده كان جاداً، وكانت هذه المباحثات الاتصال الأول بين البعث والمصريين، ولم تكن البداية مشجعة، فقد كان المصريون متحفظين إلى أبعد الحدود يرفضون أن يتخطوا حدود وطنهم المعروفة. غير أننا لم نستسلم لليأس، إذ أخذنا بعين الاعتبار حداثة

---

(٥٨) علوش، الثورة والجماهير: مراحل النضال العربي ودور الحركة الثورية، ١٩٤٨ ـ ١٩٦١، ص ٧٠.

(٥٩) نضال البعث، ج ٢: القطر السوري، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤: من الجمعية التأسيسية إلى مقاومة الدكتاتورية العسكرية والأحلاف الاستعمارية، ص ٢٥٧.

(٦٠) السيد يسين، مشرف، تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٤٣.

(٦١) البعث (دمشق)، ٢/٣/١٩٥٥.

المصريين في حركة القومية العربية، وشجعناهم نتيجة لذلك على أن يندمجوا تماماً ببقية العالم العربي»[٦٢].

وتصاعد عداء البعث لنظام الحكم في العراق خلال عام ١٩٥٥ عندما قام النظام بحملة واسعة ضد حزب البعث في العراق على أثر اشتداد المعارضة للنظام هناك. فأصدرت القيادة القومية بياناً بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو ١٩٥٥ هاجمت فيه حكومة نوري السعيد وإجراءاتها ضد الحزب في العراق. وجاء في البيان: «وحكومة السعيد تناقض كل ما تنادي به من تصريحات علنية حين تحارب في العراق حزبنا العربي القومي، بينما هي تؤيد وتحمي في سوريا حزباً آخر رسالته نكران العروبة ومهمته خدمة أغراض الأجنبي... وتاريخ حزبنا يثبت أن الحكومة العراقية لم تأت بجديد حين اتهمته بالدعوة إلى مبادىء هدامة، بل تبنت الخديعة نفسها التي حاربته بها الفئة الحاكمة في سوريا أول نشأته...»[٦٣].

وأخذ الحزب يدعو إلى إمكانية قيام الوحدة على مراحل، ويقصد بالمرحلية أن الوحدة قد تتم بين الدول المتقاربة في البداية، وهذا ما يتعارض وإمكانية قيام وحدة بين سوريا والعراق، بسبب اختلاف شكل نظام الحكم والسياسات الداخلية والخارجية للمسؤولين العراقيين. وقد عبر عن هذا الاتجاه مقال نشر في صحيفة البعث، جاء فيه: «إن دعاة الاتحاد بين القطرين ـ سوريا والعراق ـ يجهلون أو يتجاهلون التناقض القائم بين وجود الاستعمار وإمكانية الوحدة. ربما يدّعون بأن الاستعمار قد ولى في العراق، ولكن أحداً لن يستطيع أن ينكر ـ بفضل حلف بغداد والاتفاقية البريطانية العراقية ـ وجود الإنكليز في العراق كقوة عسكرية تذهب وتجيء في جميع أنحاء العراق في أي وقت شاءت من أيام السلم، ووجودهم كخبراء ومستشارين في الجيش العراقي ووجودهم كشركاء في الدفاع عن العراق.... وإذا كان الاتحاد بين هذين القطرين ممتنعاً، فإن الإلحاح الدائم على هذا الموضوع يأتي من فئة معينة في سوريا والعراق ويهدف لغرضين، أولهما: طرح قضية مصطنعة لإلهاء العرب عن قضيتهم الأساسية، وثانيهما: خلق حالة مشاحنة وتوتر بين قطر عربي وآخر بقصد الاستغلال من قبل الأجنبي، وخلق انقسام في سوريا يجعلها في موقف ضعيف ويمهد لها السبيل لا للاتحاد مع العراق، بل لدخولها في الحلف، وبالتالي دخول النفوذ البريطاني وهيمنته على سياستها العربية والداخلية»[٦٤].

وتبنى حزب البعث مشروع الميثاق العربي بين سوريا ومصر والسعودية، على أمل انضمام أقطار عربية أخرى بعد تحررها. وحين عملت القوى العربية المحافظة على عرقلة الميثاق تبنى حزب البعث المواثيق العسكرية الثنائية كخطوة ضعيفة قاصرة مع استمرار

(٦٢) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٢٩٥.

(٦٣) نضال البعث، ج ٤: المؤتمرات القومية السبعة الأولى، ١٩٤٧ ـ ١٩٦٤، ص ٢٠ ـ ٢٢.

(٦٤) البعث، ١٩٥٦/٥/٤.

السعي لتطويرها، وتنمية أسباب الوحدة فيها. وفي نشرة داخلية باسم المكتب الثقافي للقيادة القومية ورد «أن الخطوة الإيجابية الجديدة هي الوحيدة التي سارت على صعيد التوحيد العربي. . . فلأول مرة ظهرت في أقطار عربية إمكانية تحقيق خطوة توحيدية سليمة مستقلة عن تدخل الاستعمار ومصالح المستعمرين»(٦٥).

بقيت وحدة مصر وسوريا أساسية في نظرة البعث. فقد أصر، كشرط لاشتراكه في حكومة صبري العسلي، على أن تأخذ الحكومة على نفسها تعهداً ببدء محادثات مع القاهرة تستهدف إقامة وحدة بين البلدين، وسارت الأمور بالاتجاه نفسه. فقد أعلن صبري العسلي يوم ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٦ أن حكومته ستشرع في توثيق علاقاتنا مع مصر من خلال محادثات فورية، نأمل في أن تؤدي إلى سياسة مشتركة بين البلدين، ودعا البلدان العربية المتحررة إلى اتباعها، كي يصبح بالإمكان تحقيق وحدة عربية شاملة. وتدل الوثائق البريطانية على أن حزب البعث كان يصر على بناء وحدة نظرية بين سوريا ومصر، وعلى أن تكون الوحدة مفتوحة لجميع البلدان العربية التي ليست لها معاهدات دفاع مع قوى أجنبية. وهذه بالطبع صيغة لعزل العراق. وإذا تم رفض هذا الاتجاه، فإن الوزراء البعثيين سيقدمون استقالتهم، مما قد يؤدي إلى إسقاط حكومة العسلي، ويتسببون بإجراء انتخابات برلمانية جديدة من المؤكد أن تكون لصالحهم وصالح جميع القوى السياسية المؤيدة لمصر. كما هدد العسكريون البعثيون بالقيام بانقلاب عسكري إذا لم تتحقق خطوة عملية باتجاه الوحدة، مما جعل وزراء من حزبي الشعب والوطني ـ مجد الدين الجابري ورشاد جبري وأحمد قنبر ـ يعلنون أنهم سيستقيلون وينشرون أسباب ذلك إذا قبلت سياسة حزب البعث. وهذا ما زاد من حدة التوتر وجعل حزب الشعب يهدد هو الآخر بتجميع مؤيديه في الجيش والقيام بانقلاب عسكري يدعمه تدخل عسكري عراقي، إلا أن تأييد الشارع السياسي في سوريا كان إلى جانب البعث في صراعه مع القوى اليمينية(٦٦).

نشأت بين عبد الناصر والبعث علاقة خاصة، حتى أصبح البعث في عام ١٩٥٦ من أشد الداعين له حماسة، متمتعاً بالمقابل بقوة الدعم السياسي المصري وثقله. وفي بداية عام ١٩٥٧ أصابت حملة الحزب للاتحاد بين سوريا ومصر حداً من النجاح جعلها تدخل في برنامج حكومة صبري العسلي الائتلافية التي شكلت بعد حرب السويس مباشرة. ويبدو أن البعث وجد أنه يتفق مع الرئيس المصري في جميع المشكلات الرئيسية المتصلة بطريقة التعامل مع الدول الاستعمارية، أو في وجهة نظره بصدد حماية الاستقلال الوطني، هذا إلى أن عبد الناصر هو زعيم مصر، زعيم الدولة العربية الأكبر التي أثبتت صمودها ونجاحها في إسقاط المشاريع الاتحادية المشبوهة الهادفة إلى مد النفوذ الأجنبي إلى سوريا، وإشباع مطامع

---

(٦٥) شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ٢ ج، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩)، ج ٢: مرحلة النمو والتوسع، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨، ص ٣٦.

(٦٦) لمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ٢٣/ ٢/ ١٩٨٧.

عبد الإله في حكمها. ولكن الوجه الآخر لاندفاع البعث نحو الوحدة مع مصر يبرز حاجة الحزب إلى قوة تدعمه، وقد وجدها في شخص عبد الناصر، وذلك لمواجهة تهديد اليمين، واليسار الشيوعي على السواء. وكان خوف البعث ناشئاً من كون أية محاولة انقلابية قد يقوم بها الشيوعيون السوريون، حتى ولو أجهضت، سوف تؤدي إلى قيام إجراءات يمينية مضادة وتدخّل غربي ـ تركي مسلح في سوريا.

وليس معنى هذا أن حسابات البعث على الصعيد السوري والعربي هي التي دفعته إلى الضغط بإلحاح لإجراء اتصال رسمي مع مصر أواخر خريف عام ١٩٥٧، إذ يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المبادىء القومية الوحدوية التي أملت على الحزب مواقفه التحررية السليمة خلال المعارك النضالية ضد حلف بغداد، لدرجة أقنعت عبد الناصر أن البعث يمثل قوة سياسية ذات شأن في مستقبل سوريا.

وتحدث ميشيل عفلق عن أهمية وحدة مصر وسوريا بقوله: «إننا نخطىء إذا سلمنا بفائدة هذه الخطوة من دون أن نسلّم بضرورتها القاهرة، إذ إنها ليست خطوة إلى الأمام فحسب، بل الضمانة الوحيدة لكي لا نتراجع عما حققناه حتى الآن ولكي لا نفقده. فكل تحرر لا تضمنه الوحدة يبقى مزعزعاً معرضاً للانتكاس، وكل تقدم يظل سطحياً مشوهاً ممسوخاً ما لم تفتح له الوحدة أجواء النماء»[٦٧].

وفي الوقت الذي استطاع فيه البعث وعبد الناصر تحقيق الوحدة المصرية ـ السورية وتأييدها الجدي من قبل البعث، كان يرى هذا الحزب في الاتحاد الهاشمي المعقود بين الأردن والعراق دعماً لسياسات نوري السعيد. وكان من الطبيعي أن يتصدى الحزب لفضح هذا الاتحاد وكشف أغراضه وأهدافه اللاوحدوية. ومن يَعُد إلى بيانات الحزب ونشراته حوله، يجد أنه «يتحدث عن الجمهورية العربية المتحدة بروح مفعمة بالثقة والأمل وبأسلوب ينم عن إيمان مطلق بهذه الخطوة، بينما كان يرى في الاتحاد العربي ما يناقض ذلك ويتعارض معه»[٦٨].

إلا أن عفلق بقي يؤكد أهمية الوحدة مع العراق بقوله: إن تحقيق الوحدة على مراحل مبدأ التزم به البعث، وإن إقامة وحدة بين قطرين أو أكثر هي الخطوة الأولى نحو الوحدة العربية الشاملة. ولم يستبعد إمكانية انضمام العراق إلى الوحدة بقوله: «وفي اليوم الذي يتخلص فيه العراق من أوضاعه الشاذة لا يعود شيء أثمن من الاتحاد مع العراق»[٦٩].

---

(٦٧) ميشيل عفلق، مختارات من أقوال مؤسس البعث، سلسلة الثقافة الثورية؛ ١٧ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ١١.

(٦٨) العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ج ٢: مرحلة النمو والتوسع، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨، ص ٤٤.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٤.

وعلى رغم اقتراب سوريا من مصر في قضية الوحدة، إلا أن البعث كان يتطلع إلى تحقيق وحدة سوريا والعراق. فقد دافع عن هذا الاتجاه جلال السيد، أحد قادة البعث، بقوله: «إن موقف الحزب العاطفي والمنطقي أيضاً كان موقفاً صحيحاً، فهو يحبذها ويرغب فيها ويتمنى أن تتحقق ولكنها لم تتحقق، لا لأن الحزب قد تخاذل وركد عن ملاحقتها، ولا لأن قواعد الحزب كانت تعارض القيادة في شأنها... بل إن الاتحاد لم يتحقق لأنه لا يتمتع بأنصار جادين ومخلصين لتحقيقه من الفئات النافذة في العراق، وفي الأوساط الدولية ذات النفوذ في المنطقة...»[٧٠]. كما أن هناك فئات تنظر إلى الموضوع من الجانب الاقتصادي وترى أن الوضع الاقتصادي في العراق أمتن، فهو منتج للنفط، والزراعة كانت فيه أفضل مما هي في سوريا. وكانت تلك الفئات لا تريد أن تشرك السوريين في خيرات العراق التي تصبح ملكاً مشاعاً لشعب الاتحاد بعد تحققه، هذا بالإضافة إلى وجود نفر من السياسيين العراقيين الذين يخشون تضاؤل وجودهم في دولة الاتحاد[٧١].

أما حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق فقد وقف ضد المؤامرات التي كان يحوكها نوري السعيد ضد سوريا. ففي ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٧ أصدر الحزب بياناً تحدث فيه عن دور حلف بغداد، وخاصة نظام نوري السعيد في التآمر على سوريا. وقد جاء فيه: «إن المؤامرة الرهيبة التي دبرها حلف بغداد وأعدها نوري السعيد بالتعاون مع العملاء والخونة والمأجورين في سوريا لضرب الجيش والشعب من خلف، في إبان معركة العرب ضد العدوان الاستعماري الثلاثي... إن هذه المؤامرة الرهيبة كشفت عن الدور الذي لعبته الرجعية المتآمرة... فقد لعب حزب الشعب دوراً خطيراً في قيادة المؤامرات المتتالية وفي هذه المؤامرة الكبرى بالذات... إن المتآمرين من الخونة يجب أن ينالوا جزاء خيانتهم.... وليس من حرمة لمن أرادوا الشر لوطنهم وشعبهم وجيشهم، ولا شك في أن التساهل معهم سيفتح أمام الاستعمار طرقاً واسعة للتآمر من جديد على حرية سوريا واستقلالها. فالاستعمار ولا يزال على موقفه العدواني، وما تجنده جميع وسائل نشره وإذاعاته للهجوم على سوريا وادعاء الأباطيل بحقها دليل واضح على إصراره على التآمر.... وبدافع حرصنا على الطريق التحرري الذي بدأت سوريا السير فيه، وبدافع إيماننا بأن تحرر سوريا من نفوذ الاستعمار ضمانة قوية لوحدة الأمة العربية، نطالب بالموقف الحازم في معاقبة الرجعية المتآمرة لئلا تعاود التآمر...»[٧٢].

وأثناء العدوان الثلاثي وما أعقبه من تطورات في العراق ضد السلطات العراقية، وإزاء اشتداد الإرهاب وازدياد حملات التفتيش والملاحقة، ترك الكثير من الوطنيين من مختلف القوى السياسية العراق، ولجأ عدد كبير منهم إلى سوريا، في حين ذهب البعض

---

(٧٠) السيد، حزب البعث العربي، ص ١٥٩.

(٧١) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٧٢) البعث، ٢٩/ ٣/ ١٩٥٧.

الآخر إلى لبنان وقسم إلى مصر. وبالنسبة للبعثيين منهم الذين ذهبوا إلى سوريا، فقد شكلوا فرقة حزبية من البعثيين العرب الموجودين هناك، شعبة ارتبطت بالقيادة القومية للحزب. واستطاع البعثيون العراقيون هؤلاء إقامة علاقات مع الحزب في العراق، من خلال إرسال المعلومات عنهم مع الذاهبين والعائدين، أو بسفر أحدهم إلى العراق بصورة سرية. وكان من بينهم غانم عبد الجليل ومحسن الشيخ راضي، وسهيل محمد باقر السهيل، وأحمد طه العزوز، وفالح علي الصالح. والجدير بالذكر أن نشاط تلك الشعبة استمر بعد حل فرع الحزب في سوريا عام ١٩٥٨. ومن نشاط أولئك البعثيين العراقيين إصدارهم صحيفة باسم **الطليعة العربية في العراق**، تتناول أوضاع العراق بشكل رئيسي، وتتولى اطلاع الجماهير السورية على الوضع في العراق، كما أن الاتصالات ظلت مستمرة مع الحزب في العراق[٧٣].

وقد أيد البعث الوحدة المصرية ـ السورية منذ بداياتها، فعندما عقد المجلس النيابي السوري والوفد النيابي المصري في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧ جلسة تاريخية مشتركة، أقر النواب بالإجماع مسألة الاتحاد بين مصر وسوريا وأوصوا حكومتيهما بالشروع بمحادثات فورية عاجلة من أجل تحقيق هذا الاتحاد.

في هذا الوقت نشرت صحيفة **الاشتراكي** الناطقة بلسان حزب البعث في العراق مقالاً افتتاحياً بعنوان «درس من الاتحاد بين سوريا ومصر»، ومما جاء فيه: «إن الوصول إلى مثل هذا القرار التاريخي يحمل معاني عميقة، فهو يؤكد الحقيقة التاريخية التي تقول بوحدة الأمة العربية... وهو ينير للعرب من جهة ثانية سبل نضالهم من أجل وحدة الأمة العربية ويؤكد لهم بصورة لا تقبل الشك أن تحقيق الوحدة العربية رهن بتحرر العرب من سيطرة الاستعمار ونفوذه... وإذا كان هذا القرار التاريخي مبعث ابتهاج لا حدود له بالنسبة لكل عربي لأنه يؤكد حقيقة قومية لا زلنا نناضل في سبيلها ويحقق أملاً طالما تمنيناه، فهو بالنسبة لنا في العراق درس يكشف عمق الهاوية السحيقة التي انحدرت فيها أوضاعنا وثقل القيود التي تعيقه اليوم عن أداء واجبه القومي، وتبعده عن الركب العربي السائر في طريق التحرر والانعتاق... إن القيود الاستعمارية التي فرضت على العراق كحلف بغداد ومبدأ أيزنهاور هي التي تمنعه اليوم من وضع إمكانياته الكبيرة لتحقيق وحدة الأمة العربية...»[٧٤].

وخلال المفاوضات بين الحكومتين السورية والمصرية لإقامة الوحدة بين القطرين، كان لحزب البعث الدور البارز والمتميز من جميع المنظمات والأحزاب السياسية في تأييد هذه الخطوة، ورغم موافقة فرع الحزب في سوريا على حل نفسه، إلا أن القيادة القطرية لحزب

---

(٧٣) عليوي، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٧٤) الاشتراكي (العراق)، العدد ١٤، ـ/ ١١/ ١٩٥٧.

البعث في العراق أقرت بوجوب استمرار الحزب في المحافظة على كيانه وتنظيماته والاستمرار في العمل والنشاط، وإن اقتضى أن يكون ذلك بشكل سري، لأن حل الحزب وذوبانه في تكتلات أخرى «يشكل خطورة كبيرة على مفاهيم الحزب واتجاهاته، وعليه لا بد للحزب في سوريا من أن يحافظ على تنظيماته وجماهيره، وأن يعلم منظماته بموقفه بمنتهى الصراحة»(٧٥).

وفي اليوم التالي لإعلان الوحدة رحب حزب البعث ـ العراق ـ بقيام الجمهورية العربية المتحدة وقام بنشاط واسع داخل الكليات وداخل جبهة الاتحاد الوطني، كما أقام احتفالات رمزية في بعض الكليات ابتهاجاً بهذه الخطوة الكبيرة. وفي آذار/ مارس ١٩٥٨ كتبت جريدة الحزب السرية مقالاً بعنوان «الجمهورية العربية المتحدة ومسؤولياتها القومية»، جاء فيه: «لقد أحدث ميلاد الجمهورية العربية المتحدة انقلاباً أساسياً في ميزان القوى في هذه المنطقة من العالم، فقد عزز إمكانيات النضال القومي ضد الاستعمار». ودعت إلى تعزيز النضال ضد الحكم القائم في العراق استناداً إلى قومية المعركة ضد السلطات التي تمارس الضغط والإرهاب على شعوبها(٧٦).

وجاء موقف البعث في العراق منسجماً مع موقف البعث في سوريا إزاء الاتحاد الهاشمي، فقد أصدر الحزب في العراق بياناً بعنوان «بيان إلى الشعب حول الاتحاد بين العراق والأردن»، تناول الأسباب التي دعت حكام العراق لعقد هذا الاتحاد، وأشاد بالخطوة الوحدوية بين مصر وسوريا، وفي ما يخص الاتحاد الهاشمي جاء في البيان: «إن هذه الخطوة جاءت بدفع وتشجيع من دوائر الاستعمار وبتوجيه من سياسة حلف بغداد، ومبدأ أيزنهاور، وكانت بمثابة الرد على قيام الجمهورية العربية المتحدة لإعاقة التفاف الدول العربية حولها، وحماية لأوضاع الحكم الإرهابي الرجعي في الأردن... وإعاقة الشعب في الأردن عن الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة...»(٧٧).

وفي مقال آخر نشر في صحيفة الاشتراكي الناطقة بلسان البعث حددت الصحيفة الدوافع العراقية والأردنية والاستعمارية لإنجاز هذا الاتحاد، وتتضمن رغبة السلطة الحاكمة العراقية بالاستئثار بالأموال العراقية وتطمين الدول الاستعمارية على مصالحها في المنطقة(٧٨).

---

(٧٥) أرسكين تشايلدرز، حول العالم العربي، ترجمة محمد عبد الله الشفقي (القاهرة: الدار القومية للطباعة، [د.ت.])، ص ١٠٦.

(٧٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: الاشتراكي، ـ/٣/١٩٥٨، عدد خاص بالجمهورية العربية المتحدة.

(٧٧) نضال البعث، ج ٥: القطر العراقي، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨: من مقاومة الحكم الرجعي وحلف بغداد إلى قيام ثورة ١٤ تموز المجيدة، ص ٢٥٨.

(٧٨) انظر نص البيان في: المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

٢ ـ الحزبان الشيوعيان في سوريا والعراق

بعد بروز المعالم العربية لثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر، والروح الجديدة التي أخذت تطبع الحركة الشيوعية بعد زوال العهد الستاليني، وقيام معارضة نشيطة قوية داخل الحزب الشيوعي بعد أن خرج الحزب من العمل السري إلى العمل العلني، والتطور في العلاقات السوفياتية ـ العربية ـ خاصة مصر وسوريا ـ أصبح من المستحيل تجاهل وحدة النضال العربي ونهوض القومية العربية. وتحت تأثير هذه العوامل شرع الحزب الشيوعي السوري في تعديل مواقفه إزاء القومية العربية أواخر عام ١٩٥٥.

وجاء خطاب خالد بكداش في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي يشكل خطاً جديداً للحزب الشيوعي السوري إزاء قضية الوحدة العربية. وقد اعتبر خطابه المذكور أساساً لاجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان بتاريخ ٧ أيار/ مايو ١٩٥٦ في ما يتعلق بالوحدة العربية. فقد جاء القرار الثالث بعنوان «قضية الوحدة العربية»، وهو أول قرار من هذا النوع في تاريخ الحزب الشيوعي السوري، وبدأ هذا القرار بتوضيح أسباب طموح البلدان العربية إلى وحدتها فيقول: «إن طموح البلدان العربية إلى وحدتها ليس وليد ظروف طارئة، أو رغبة عاطفية، ولا نتيجة لدعاية فكرية قام بها حزب أو فريق من الناس، بل هو مظهر لحاجة واقعية، ونتيجة لتطور تاريخي موضوعي مستقل عن الرغبات والإرادات، فإن الأرض المشتركة ووحدة اللغة والتاريخ المشترك، والتكوين النفسي الذي ينعكس في الثقافة المشتركة والأوضاع الاقتصادية التي يتمم بعضها بعضاً، كل هذه العوامل الدائمة التي تكونت تاريخياً والتي تتطور، على رغم ما أقيم ويقام في وجهها من عوائق مصطنعة، في اتجاه موحد يؤدي إلى ازدياد التقارب بين مختلف أجزاء البلدان العربية، هي الأسس الواقعية الموضوعية التي تنبثق منها قضية الوحدة العربية». ويتعرض القرار في نهايته إلى أن «السير إلى الأمام في طريق الوحدة العربية الشاملة»، هو من جملة العوامل التي ستخلق «ظروفاً أنسب لبناء الأسس اللازمة للتطور السلمي نحو الاشتراكية»(٧٩)، وهاجمت قرارات اللجنة المركزية الاتحادات الجزئية ومنها اتحاد سوريا والعراق، بالقول: «وقد لعب هذا الشعار دوراً كبيراً في فضح واحباط مناورات المستعمرين الرامية إلى فصل شعار التحرر الوطني عن شعار الوحدة العربية، وإلى تشويه فكرة الوحدة العربية ومسخها وتحويلها إلى اتحادات جزئية بين أقطار عربية مكبلة بقيود ومعاهدات استعمارية (مثلاً العراق والأردن)، وأقطار عربية مستقلة (مثلاً سوريا ولبنان)، وذلك لإرجاع الاحتلال إلى هذه الأخيرة (مشاريع سوريا والهلال الخصيب واتحاد القطرين. . .). إن الشعوب العربية تدرك اليوم بشكل واضح أنه لا يمكن تحقيق الوحدة العربية إلاّ على أساس الديمقراطية والتحرر من

---

(٧٩) نحو آفاق جديدة، قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان في دورتها العادية المنعقدة في ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥ من نيسان/ ابريل و٦، ٧ من أيار/ مايو ١٩٥٦، ص ١٨ ـ ١٩.

الاستعمار». ودعت إلى التعاون مع شعوب البلدان العربية التي لا تزال ترزح تحت نير العبودية في نضالها من أجل حريتها واستقلالها، ورأت أن نضال الشعب العراقي ضد حلف بغداد ومرتكزاته سيؤدي بالنتيجة إلى تحرير العراق ويزيل العوائق التي تحول دون تعاونه مع الأقطار العربية المتحررة[٨٠].

وقد أكد خالد بكداش الاتجاه الجديد للحزب الشيوعي خلال مقابلة صحفية بينه وبين عدد من الصحافيين العرب في آذار/ مارس ١٩٥٧. فقد قال في رد على السؤال: «هل تؤمنون بوجود أمة عربية، وما هي مقوماتها الحضارية؟» فأجاب: «نعم، أما مقومات الأمة العربية فهي مقومات موضوعية تكونت تاريخياً، وفي رأسها اللغة الواحدة، والأرض المشتركة والتاريخ المشترك، والتكوين النفسي المشترك الذي ينعكس في الثقافة العربية الواحدة...»[٨١].

وكتب خالد بكداش مقالاً في مجلة **النور** دافع فيه عن دور الشيوعيين في مقارعة الاستعمار والأحلاف، ودعا إلى السير نحو وحدة عربية شاملة متحررة وقال: «فمن الواضح أن القومية العربية تلعب دوراً بارزاً في المهمة التي تواجه البشرية في المرحلة الحالية وهي مهمة تصفية الاستعمار العالمي»[٨٢].

وجاء موقف الحزب الشيوعي السوري من الوحدة المصرية ـ السورية بشكل لا ينسجم وطروحات الحزب خلال عام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧. فقد طرح الحزب أن له رأياً في الشكل الذي تكونت فيه الجمهورية العربية المتحدة، على اعتبار أن هذه الوحدة لم تأت نتيجة لدراسة متأنية، إذ كان الشيوعيون يدعون إلى الأخذ بنظر الاعتبار ظروف القطرين، على أساس «أن السنوات الطويلة من التجزئة أوجدت أوضاعاً متباينة بين الأقطار العربية. وكان الشيوعيون يرون أن تدرك النتائج السلبية التي ستسفر عنها في حال عدم الأخذ بعين الاعتبار هذه الحقائق»[٨٣].

وقد اضطرب خالد بكداش قبل إعلان الوحدة بعدة أشهر حين شعر أن المساعي التي تبذل من أجلها غدت جدية، وأدرك أنها ستسد الطريق في وجه الشيوعية، فدعا اللجنة المركزية للحزب للاجتماع لمعالجة الموقف. وقد تحدث بكداش في الاجتماع بالقول: «إن معركتنا مع عبد الناصر ستكون معركة حاسمة، وهي معركة الشتاء القادم، فإما لنا أو علينا...». وقد كشف الرئيس عبد الناصر في حديثه إلى الصحافي الهندي كارانجيا عن

---

(٨٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٩.

(٨١) **النور** (دمشق)، ملحق العدد ٤٢٠ (١٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٧)، ص ١٠.

(٨٢) خالد بكداش، «الشرق العربي وثورة أكتوبر،» **النور**، ملحق العدد ٥٦٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧)، ص ١١.

(٨٣) عامر عبد الله، **قضايا عربية** (بيروت: دار الفكر الجديد، ١٩٥٩)، ص ٧ ـ ٨.

محاولتي انقلاب دبرها الشيوعيون في الإقليم السوري، وبيَّـن أن المحاولة الأولى سبقت قيام الوحدة، والثانية جرت بعد الإعلان عن الوحدة. وكان من المقرر أن يقوم بتنفيذ المؤامرة الأولى رئيس الأركان عفيف البزري، إلا أنه فشل في مسعاه. واجتمع بكداش مع البزري وأبلغه عن نيته مغادرة سوريا. وقرر الحزب أخيراً أن يبقى البزري ويتظاهر بتأييد الوحدة على أن يبدأ بإنشاء تكتلات في الجيش السوري تمهيداً للقيام بانقلاب شيوعي[٨٤].

ويذكر عبد الباقي الجمالي المسؤول في الحزب الشيوعي السوري وصاحب صحيفة **النور** ورئيس تحريرها أنه أثناء انعقاد اللجنة المركزية للحزب في شباط/ فبراير ١٩٥٨، كرس معظم وقت الاجتماع لتبيان مخاطر الوحدة، إلا أنها أصدرت بياناً تمويهياً يؤيد الوحدة. وفي اليوم الذي أصدر فيه البرلمان السوري قراره بالوحدة غادر بكداش دمشق إلى أوروبا. وقد أثار سفره عدة تساؤلات أجاب بكداش عنها حين عودته إذ برر سفره بأنه أول ردة فعل على الوحدة، وبدأ يوجه تعليماته إلى المسؤولين عن صحيفة الحزب بعدم الإشادة بدور عبد الناصر في المنطقة العربية[٨٥].

أظهرت الأحداث في الخمسينيات أن محاولة الأحزاب الشيوعية الدفاع عن القومية العربية لم تكن إلا محاولة للتقرب منها بعد أن بلغ الشعور القومي العربي أوجه، وأصبح تجاهله يعني الانعزال التام عن جماهير الشعب، وبعد أن بلغ ضغط الشعب لتحقيق الوحدة حدّاً أصبح تجاهله يعني الابتعاد عن أقدس قضايا الجماهير. ولهذا عدلت الحركة الشيوعية موقفها السابق وقررت الإيمان بتحقيق الوحدة العربية، إلا أن النوازع الحزبية الضيقة بقيت ملازمة لهذه الحركة حتى بعد أن تبنت شعار الوحدة العربية.

أما بالنسبة لموقف الحزب الشيوعي العراقي فقد تأثّر هو الآخر بالتقاء الشيوعيين العرب مع القوميين على الأرضية المشتركة للمعارضة العنيدة لحلف بغداد، وقد وضع إبعاد حميد عثمان عن القيادة في حزيران/ يونيو ١٩٥٥ حداً لصعود الأكراد ضمن الحزب الشيوعي، مما سهل تعريب توجه الحزب. فقد استنكرت القيادة الشيوعية الجديدة، في التوجيهات الداخلية الصادرة في أواخر آب/ أغسطس، الموقف السلبي والانعزالي الذي كان الحزب قد اتخذه تجاه مشكلات الشعب العربي القومية. فقد جاء في التوجيهات «أن الرفاق العرب في حزبنا يخشون الانزلاق إلى الشوفينية، ويترددون أحياناً في الدفاع عن القضايا العربية، بتبرير زائف يورد حقيقة وجود جماعتين قوميتين في العراق... ولكن مصالح الشعب الكردي الشقيق لا تتضارب مع مصالح أي من البلدان العربية... إن دعم النضال القومي للشعوب العربية واجب نبيل تفرضه الروابط القومية المشتركة وليس إلاّ جزءاً من

(٨٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: قلعجي، *تجربة عربي في الحزب الشيوعي*، ص ١١٢ ـ ١١٦.
(٨٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: اعترافات الشيوعيين السوريين (القاهرة: الدار القومية للطباعة، ١٩٥٩)، ج ٢، ص ٥ ـ ٨.

الأجزاء المكونة للتضامن الأممي. وإذا لم تكن المشاعر الأممية منطلقة من جذور قومية ومن توق إلى التحرير الوطني فإنها تتحول إلى حلم، وإلى كلام فارغ وعالمية تافهة... ولهذا فإن اعتزازنا بعروبتنا وشعورنا بالأخوة مع الشعوب العربية يشكلان حافزاً مهماً في نضالنا ضد سيطرة الإمبريالية والرجعية»(٨٦).

وعلى العموم فبعد ٢٨ أيلول/ سبتمبر لم يتبق أثر للعداء تجاه حكومة عبد الناصر، ومع دخول الحركة القومية مرحلة حاسمة أصبحت السمة العربية لتوجه الحزب أكثر وضوحاً وبروزاً. ومنذ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر والتزاماً بالتعليمات الصادرة عن اللجنة المركزية، بدأ الحزب يشن حملة سياسية تحت شعار «من أجل سياسة عربية قومية»، والحث على التحرك «في سبيل قيام حكومة ديمقراطية تخرج العراق من حلف بغداد وتضعه على طريق وطني عربي مستقل»(٨٧).

وكان الحزب قد بدأ ترديد أهمية الوحدة العربية منذ أوائل عام ١٩٥٥. فقد كتبت جريدة **القاعدة** في أوائل آذار/ مارس ١٩٥٥ عن الحلف العراقي ـ التركي تقول: «إن الحلف من أولى نتائجه زيادة الانشقاق في الصف العربي، ويشكل عائقاً في وجه تحقيق الوحدة العربية»(٨٨).

وكان لبروز شخصية خالد بكداش في سوريا، خاصة بعد حصوله على عضوية البرلمان، أثره في تعميق العلاقات بين الحزبين في البلدين. فلم يسبق للحزب في تاريخه أن استمع إلى ما يقوله بكداش بانتباه أكبر مما لوحظ في عام ١٩٥٥. فقد جاء في قرار اتخذته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ ما يلي: «يشغل الحزب الشيوعي السوري، وزعيمه البارز الرفيق خالد بكداش، مركز الشرف في النضال وفي قلوب الجماهير الشعبية، لا في سوريا فقط بل في العراق أيضاً وفي كل البلدان العربية»(٨٩).

وبعد تأميم قناة السويس صار الحزب يُعرّف نفسه تماماً من خلال معركة العروبة، وكما لم يحصل أبداً من قبل في تاريخ الحزب، فإن كونفرنس الحزب الثاني الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ انتهى بتحيات موجهة إلى العروبة، واعترف الحزب «بكون الحركة القومية العربية حركة تقدمية وديمقراطية في الشكل والمحتوى، وان الأراضي التي يسكنها

---

(٨٦) Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commerial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers*, p. 749.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٧٥٠.

(٨٨) سعاد خيري، **من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق** (بغداد: مطبعة الأديب، ١٩٧٤)، ج ١: ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨، ص ٢٤٢.

(٨٩) Batatu, Ibid., p. 720.

الشعب العربي في العراق تشكل جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي. إن العرب أمة واحدة. . . من حيث إنهم يشكلون جماعة تاريخية مستقرة تعيش في أرض مشتركة، وتتكلم لغة واحدة، وتملك متطلبات الوحدة الاقتصادية، وذات تكوين نفسي مشترك يجد تعبيره في الثقافة والتقاليد العربية المشتركة وفي الرغبة الجامحة بالوحدة»[٩٠]. وفي هذا كله لم يكن الحزب الشيوعي العراقي إلا مشاركاً للحزب الشيوعي السوري في موقفه الذي اتخذه في ١٧ أيار/ مايو ١٩٥٦ كما ذكر سابقاً.

وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر ساند الحزب الشيوعي العراقي موقف مصر وحشد أعضاءه ومؤيديه للقيام بمظاهرات واسعة في بغداد وباقي المدن العراقية لتأييد مصر في نضالها. وشجب الحزب موقف نوري السعيد من أحداث مصر وخاصة سماحه للطائرات البريطانية بالطيران من قاعدة الحبانية إلى منطقة القتال في قناة السويس[٩١].

وفي الوقت الذي كان نوري السعيد يتآمر على سوريا أواخر عام ١٩٥٦، كان الحزب الشيوعي العراقي يصعِّد معارضته لحكومة نوري السعيد في عدة مناطق عراقية ومنها مدينتا النجف والحي، حيث كان الحزب يشعر أنه يقف على أرضيّة صلبة، ما دعاه إلى اتخاذ إجراءات نضالية أكثر حزماً، على أمل إسقاط الحكومة العراقية. كما ألمحت اللجنة المركزية للحزب في ما بعد إلى أن الهدف من هذا التصعيد هو كف يد نوري السعيد وجعله يتخلى عن التآمر على سوريا. وفي بيان للحزب في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ أوضح أن الأخطار المحدقة بالمنطقة العربية تحتل الدرجة الأولى عنده. وحذر الحزب من أن الانتصار في السويس «سيجعل الدول الاستعمارية ترمي بثقلها على سوريا، حيث هناك حكومة قومية مؤيدة للرئيس عبد الناصر»[٩٢].

أما موقف الحزب من قيام الوحدة بين مصر وسوريا، فقد كان مطابقاً لموقف الحزب الشيوعي السوري. فعلى رغم ترحيب الحزب بهذه الخطوة، إلا أنه انتقد الأسلوب الذي اتبع في تحقيقها، واعتبره أسلوباً غير ديمقراطي وقائماً على الارتجال[٩٣] وقد أصدر الحزب في العراق في شهر آب/ أغسطس ١٩٥٨ كراساً بعنوان «في سبيل صيانة مكاسب الثورة وتعزيز جمهوريتنا العراقية» ضمنه عدداً من التعليمات الحزبية الموجهة لأعضائه، كما ضمنه بعض المذكرات الرسمية المقدمة إلى المسؤولين بعد نجاح ثورة العراق ١٩٥٨. وفي هذا

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٧٤٩.

(٩١) لمزيد من التفاصيل، انظر: عزيز الحاج، أين يقفون؟ وأين يقف العراق؟، مناقشات علمية صريحة للقضايا العربية المثارة بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة (بيروت: دار الفكر الجديد، ١٩٥٩)، ص ٩ ـ ١١.

(٩٢) Batatu, Ibid., p. 754.

(٩٣) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨ (بغداد: دار الرشيد، ١٩٧٩)، ص ١٩١.

الكراس وفي أول صفحاته نشر الحزب الشيوعي تحت عنوان «توجيه عام» بعض التعليمات التي قال إنه وجهها إلى أعضائه يوم ١٢ تموز/ يوليو ١٩٥٨ وجاء في البند الرابع من هذا التوجيه «قيام حكومة تنتهج سياسة وطنية عربية مستقلة، تدعم نضال الشعوب العربية. . . وتحول الاتحاد العربي إلى اتحاد حقيقي بين العراق والأردن يضمن مصالح شعبنا ويخدم النضال ضد الاستعمار والصهيونية ومن أجل الوحدة العربية، وإقامة اتحاد فدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة»(٩٤).

ويمكن القول إنه لا يوجد موقف ثابت ومستقر للحزبين الشيوعيين في سوريا والعراق من القومية العربية وحركة الوحدة العربية، وما كان هذا التقارب بين الشيوعيين والقوميين في تلك المرحلة إلا أمراً مصطنعاً فرضته التطورات على الساحتين العربية والدولية. وهذا الأمر يبرره الخلاف حول المبادىء الأساسية. فالقوميون العرب يرون أن لكل أمة طابعها القومي الخاص، وأن الهدف الأول هو توحيد هذه الأمة في ظل دولة واحدة. أما الشيوعيون فيقولون بالأممية، وبأن الطبقة العاملة في أمة ما يجب أن تشارك في العمل على انتصار الطبقة العاملة في كل أمة، وإن هناك حقيقة واضحة وهي أن هذا التعاون جاء ضمن إطار معاداة الاستعمار ومخططاته التي يعتبرها الطرفان أهدافاً أساسية في النضال الوطني والقومي.

٣ ـ حزبا الشعب والوطني

وجد حزبا الشعب والوطني (سوريا) في سقوط الشيشكلي فرصة لإبراز دعوتهما مجدداً لأهمية وحدة سوريا والعراق، وأصبح دعاة الوحدة في الحزبين يقترحون تحقيق هذا الهدف على شكل مراحل. ورغم اندفاع الحزبين لهذه الخطوة إلا أنهما كانا يشعران بقوة المعارضة السورية لهذا الهدف، التي تتمثل بمواقف الأحزاب اليسارية وضباط الجيش(٩٥).

وقد تنافس على المقاعد النيابية المئة والاثنين والأربعين نحو تسعمئة مرشح معظمهم حديثو عهد بالسياسة، وكان المرشحون الشعبيون نحو خمسين والوطنيون أكثر من أربعين، وفي اليسار وقف البعثيون وستة على الأقل من الشيوعيين، علاوة على تسعة من المستقلين يتبنون الخط اليساري. وكانت الدعايات الانتخابية تختلف بين حزب وآخر، ولكن كان يصعب التمييز بين بيانات الشعبيين والوطنيين لأنها في معظمها شخصية، وقد دافعت عن السياسات القديمة نفسها، باستثناءات طفيفة، ولم تقدم شيئاً جديداً. وقد أعلن الوطنيون تبنيهم القضية الكبرى للاتحاد مع العراق، إلا أن الشعبيين كانوا يعتبرون المدافعين الأقوياء

---

(٩٤) حركة القوميين العرب (العراق)، أيها الشيوعيون، أين إيمانكم بالاتحاد الفيدرالي؟ (بيروت: الحركة، ١٩٥٩)، ص ٥ ـ ٦.

(٩٥) لمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق البريطانية المنشورة في: الشرق الأوسط، ١٠/ ٢/ ١٩٨٥.

عنه. وأصبحت القضية الكبرى في السياسة الخارجية للحزبين هي مسألة العلاقات بمصر والعراق، والحياد تجاه الغرب أو التعاون معه. وبعد إجراء الانتخابات في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤ فاز الشعبيون بـ ٣١ مقعداً على حين كان لهم ٤٠ في المجلس السابق، وفاز الوطنيون بـ١٣ مقعداً يضاف إليها اثنا عشر مقعداً آخر يمكن الادعاء أن مناصري الحزب الوطني قد فازوا بها[٩٦]. وكان لفوز الشعب بحوالى ١٥ بالمئة من المقاعد، وتوق الشعب السوري إلى الإصلاح، وعدائه للقاء مع العراق أثر في قوة الحزبين (الشعب والوطني) في المجلس. وقد دلت انتخابات ١٩٥٤ على انتهاء القوى السياسية التقليدية وإحلال القوى اليسارية في الحركة القومية، كالبعث، محلها. ويعود سبب تراجع القوى اليمينية إلى التزام الدول الكبرى جانب إسرائيل، مما وضع الساسة الموالين للعراق والغرب في وضع سيىء لم يستطيعوا التغلب عليه بتنظيمهم الحزبي الضعيف.

إلا أن تراجع الحزبين في الانتخابات لم ينه نغمة التعاون مع العراق. فقد استمرت الاتصالات بين ساسة العراق وقادة الحزبين بهدف تحقيق وحدة البلدين، حتى ولو كان عن طريق هجوم عسكري عراقي. وقد كان العراق أثناء الانتخابات يقدم الدعم المالي للحزبين. ويقول فاضل الجمالي إن مؤيدي الوحدة مع العراق في الحزب الوطني استمروا في تأييدهم للعراق، ويقفون في وجه شكري القوتلي المعروف بعدائه للمخططات العراقية، وإن الحزب الوطني «أخذ يجاهر بالاتحاد وحزب الشعب وإن كان أعضاؤه أقل اندفاعاً إلا أنهم اتحاديون بالمبدأ»[٩٧]. ويرى فاضل الجمالي أن دعم العراق للحزبين لم يوقف التدهور داخل الحزبين، فقد زاد الحزب الوطني ضعفاً بسبب نفي زعمائه بعد انقلاب حسني الزعيم واعتباره حزباً غير مشروع زمن الشيشكلي. وإن الحزب الوطني لم يسع لتجنيد أعضاء جماهيريين دائمين يرتبطون بعقيدة أو نظام حزبي. وكان الحزب قبل عام ١٩٥٤ تحت زعامة شكري القوتلي يقاوم التوسع الهاشمي. ولكن هذا الموقف تغير عام ١٩٥٤. فقد طالب جناح موالٍ للعراق يتزعمه لطفي الحفار بالتقارب مع حزب الشعب، على حين قاد عبد الرحمن الكيالي الجماعة المخلصة للقوتلي وأصدقائه السعوديين والمصريين. وقد برز ذلك أثناء الانتخابات. وكذلك تجنب حزب الشعب أثناء الحملة الانتخابية قضية العلاقة مع العراق، لما تثيره من جدل، وأكد بدل ذلك على الدفاع عن استقلال سوريا ونظامها الجمهوري، رغم أن العراق كان يمد الحزب بالأموال أثناء الحملة الانتخابية.

ويؤكد تراجع حزب الشعب عن تحالفه الجدي مع العراق الخطاب الذي ألقاه علي بوظو، الأمين العام للحزب، في حي الأكراد بدمشق، وفيه حدد سياسة الحزب الخارجية

---

(٩٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: جوردون هـ. توري، **السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة محمود فلاحة، ط ٢ (بيروت: دار الجماهير، ١٩٦٨)، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٧.

(٩٧) العراق، وزارة الدفاع، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ٢٢ ج (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢)، ج ٣، ص ٦٥٢.

على أساس أنها تقوم على «وحدة الأمة العربية، ومكافحة الصهيونية والبعد عن سياسة التكتلات في النطاق العربي. . .»[98].

وإن تراجع حزب الشعب في الانتخابات وعلاقاته مع الأحزاب اليسارية الأخرى رسم نهاية صفحة طويلة في العلاقات السورية ـ العراقية، فقد قطع الأمل في وحدة البلدين بأكثرية أصوات المجلس النيابي، كما دفع العراق وأصدقاءه في سوريا إلى إعادة النظر في استراتيجيتهم، معتقدين بأنه لا شيء سوى القوة يستطيع حسم القضية. وقد وجد أعداء العراق في هزيمة حزب الشعب ضمانة للوحدة السورية في وجه التوسع الهاشمي. وقد ظهر انتصار سياسة الحياد في الرأي العام العربي، إذ إن «الفائزين في الانتخابات كانوا تقريباً من الذين تعهدوا برفض أي اتفاقية أو حلف مع الغرب»[99]. وهذا ما يتعارض مع توجهات الحكومة العراقية الهادفة إلى إقامة أوثق العلاقات مع الغرب.

وكان لحلف بغداد أثره في التباعد بين ساسة دمشق وبغداد، إلا أن الحركة الوطنية في سوريا كانت تنفر دائماً من الغرب وتعادي أحلافه، وهذا ما أثر في سياسة حزبيَ الشعب والوطني، فقد برز في كل منهما جناح يساري يتجاذب مع اتجاه حزب البعث والحزب الشيوعي. وكان لعبد الناصر دوره البارز في التأثير في الحركة السياسية في سوريا، إذ يقول رياض طه: «إنه كان يلتقي باستمرار بقادة الأحزاب وينقل إليهم تقدير واحترام الرئيس عبد الناصر لآرائهم من أجل التخفيف من عدائهم للثورة المصرية التي اعتبرتها أغلبية الأحزاب، ومنها الشعب والوطني، ثورة عسكرية معادية للديمقراطية والتعددية الحزبية»[100].

وكان فيضي الأتاسي أحد رجالات حزب الشعب البارزين الذي لعب دوراً في دفع الحزب وأنصاره إلى الارتماء في أحضان رجالات العراق، وكذلك رشدي الكيخيا زعيم الحزب الذي كان يكنّ العداء لرجال الجيش لحيلولتهم دون تحقيق فكرة الاتحاد مع العراق[101]. وكان رأي حزب الشعب في الخلاف المصري ـ العراقي حول الأحلاف يتجلى في موقف فيضي الأتاسي وزير الخارجية في اجتماعات رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية العرب لدول الجامعة ـ كما ذكرنا سابقاً.

وكان حزب الشعب يثير المشاكل داخل مجلس الوزراء بين الحين والآخر عندما تتعارض مواقفه مع مواقف الحزب الوطني، خاصة في ما يتعلق بقضية التحالف مع العراق،

(٩٨) الإنشاء (دمشق)، ١٦/٩/١٩٥٤.

(٩٩) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٢٤٥.

(١٠٠) رياض طه، قضية الوحدة والانفصال: تجربة إنسان عربي خلال أحداث ١٩٥٥ ـ ١٩٦١ (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٤)، ص ٣٨.

(١٠١) لمزيد من التفاصيل، انظر: خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ٣ ج، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ج ٣، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٥.

لدرجة أن الحزب لم يحترم رأي الهيئات والاتجاهات داخل المجلس. ويعتبر سقوط حكومة فارس الخوري في ٧ شباط/ فبراير ١٩٥٥ من نقاط التحول في السياسة العربية. فقد أمسك اليسار المحايد بزمام المبادرة وواجه اليمين المؤيد للعراق، مما أدى إلى إسقاطها واتهامها بالتخلي عن سياستها المعادية للأحلاف. وقد استمر العراق في مساعيه لاستنهاض قوة الحزبين المؤيدين له، إلا أن الانشقاق داخل الحزب الوطني كان يقف حجر عثرة في وجه مخططاته. فقد أخذ بعض أعضاء مجلس النواب في الحزب الوطني يدعون إلى وحدة مع دول استكملت استقلالها وغير مرتبطة بمعاهدات، كما أن بعض رجالاته كانوا يتحدثون في خطبهم الجماهيرية عن تأييدهم للحكم الجمهوري(١٠٢).

ومن جهة أخرى استمر المسؤولون المصريون في تكثيف اتصالاتهم مع قادة الأحزاب في سوريا. فقد التقى صلاح سالم في دار السفارة المصرية عدداً من قادة الحزبين (الشعب والوطني)، وبحث معهم إمكانية إقامة تعاون عربي يوحد العرب عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، كما قام صلاح سالم بزيارة مكتب الحزب الوطني وحزب الشعب، وقد استقبل بحفاوة بالغة(١٠٣).

وعلى الرغم من الانتصارات التي كانت تحققها السياسة المصرية في سوريا، ورغم التهديد اليساري الموجه إلى مراكز حزبيَ الشعب والوطني التقليدية، فإن الحزبين كانا يتصارعان. ففي الخامس عشر من حزيران/ يونيو ١٩٥٥ تشاجر أنصارهما علناً في مدينة حلب، كما أن حزب الشعب اتسع نطاق الخلاف داخله حول السياسة الخارجية، فأصبحت داخل الحزب فئتان «فئة يقودها عدنان الأتاسي يؤيد التحالف مع العراق، على حين عارضتها فئة أخرى بزعامة هاني السباعي كانت تقول بمعارضة أية أحلاف لا تكون تحت إشراف الجامعة العربية»(١٠٤).

وعندما بدأت عملية الترشيح للرئاسة في سوريا، أعلن الحزب الوطني في ٦ آب/ أغسطس ١٩٥٥ ترشيح شكري القوتلي. وقد أشيع أن حزب الشعب أقر ترشيح لطفي الحفار. ورغم أن رشدي الكيخيا قد نفى أن الحزب رشح الحفار، إلا أن حقيقة الأمر هي أن الحزب أطلق إشاعة ترشيحه كمناورة، عمل حزب الشعب على إطلاقها تهديداً للقوتلي. ولم تكن هذه الإشاعة اختلاقاً محضاً، إذ جرب الموالون للعراق أن يلقوا هذا البالون ـ كما يقول الفرنسيون ـ على سبيل جس النبض، حتى إذا ثبت إمكان تفاهم نواب حزب الشعب والكتلة الدستورية مع الحزب الوطني ـ وكان الحفار أحد أقطابه ـ على هذا المرشح

---

(١٠٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثالثة عشرة، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٥، ص ٨٠٨ ـ ٨٣٨.

(١٠٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: الإنشاء، ١/٣/١٩٥٥.

(١٠٤) توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٣٠٤.

الضالع مع ساسة العراق، قذفوه إلى المعركة، لأنه على أي حال أقرب إليهم، وأقل ارتباطاً مع مصر والسعودية من القوتلي. ولما فشل حزب الشعب في مسعاه أعلن أن الحزب ترك لنوابه الحرية التامة، ولكنه في حقيقة الأمر كان يخفي تأييده للقوتلي[١٠٥].

ولما لاحظ العراق انصراف سوريا عن سياسته حاول إيقاف هذا التيار منذ البدء. ففي آب/ أغسطس ١٩٥٥ طلب من زعيم حزب الشعب رشدي الكيخيا، أن يقف ضد خالد العظم في انتخابات رئاسة الجمهورية، غير أن الكيخيا رفض أن يرشح نفسه على رغم التأييد العراقي. ورغم أن الكيخيا من أعيان حلب، إلا أنه يفتقر إلى الجرأة السياسية. وكان تيار الأحداث منذ انقلاب حسني الزعيم يسير ضده باستمرار، فقد شهد سقوط حزبه، وضربات الجيش التي كالها له، وانتصار السياسيين الذين يكن لهم عدم الاحترام، مما لم يدع لديه العزم على النزال مرة أخرى، فانتهت بالنتيجة زعامة العناصر المؤيدة للعراق في السياسة السورية ودخلت مرحلة حرجة[١٠٦]. وقد تم في النهاية انتخاب شكري القوتلي المعادي لساسة العراق.

وعلى أثر انتخاب القوتلي رئيساً للجمهورية واستقالة وزارة فارس الخوري، ألف سعيد الغزي وزارة جديدة تحمل أسباب سقوطها، لوجود فجوة بين سياستها هي والسياسة الخارجية التي كانت البلاد بتكتلاتها التقدمية تدين بها. ولم تقدم هذه الوزارة على عقد الاتفاقية العسكرية الثنائية مع مصر إلا تحت ضغط قادة الجيش. وعندما عرضت هذه الاتفاقية على مجلس النواب لإقرارها ظهر بشكل لا يدع مجالاً للشك أن حزب الشعب ومناصريه مثل منير العجلاني، وفلول الحزب الوطني مثل ميخائيل اليان، وأكثرية نواب العشائر الذين كانوا على صلة مع العراق، كانوا يقاومون التيار السياسي الموالي لمصر، وذلك رغم رضوخ سعيد الغزي لأوامر رئيس الأركان الزعيم شوكت شقير والقادة المؤيدين لمصر[١٠٧]. وكان من غير المنتظر أن توافق حكومة الغزي، وأكثريتها من حزب الشعب، على عقد الاتفاق مع مصر، على نحو يبعد عنه العراق. ويثبت ذلك البيان الوزاري الذي حدد بوضوح سياسة الحكومة «بدعم الجامعة العربية ومشروع الضمان الجماعي واستئناف الأبحاث حول مشروع الميثاق الثلاثي بين مصر وسوريا والسعودية، على أن تكون هذه المباحثات أساساً لميثاق قومي عربي يشمل جميع البلدان العربية الراغبة في الانضمام إليه، شريطة أن لا تنتقل التزاماتها حيال الدول الأجنبية إلى الدول المشتركة فيه»[١٠٨] وهنا يظهر

(١٠٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٤٥٤ و٤٥٨.

(١٠٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٣٢٩ ـ ٣٣١.

(١٠٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: العظم، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١٢ ـ ٣١٥.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٣٤٣.

دهاء واضعي البيان، فهم يعلمون بصورة أكيدة أن لا سبيل لجر البلاد إلى حلف بغداد، لذلك لم يجدوا غضاضة في إعلان هذا المبدأ، لكنهم من جانب آخر وضعوا شرطاً لصالح العراق بذكرهم شرط انضمام سائر البلدان العربية، وبهذه الصيغة لا يرضى العراق به من جهة، ومن جهة أخرى فإن مصر ترفض اشتراك العراق فيه.

وعلى رغم أن ممثلي الأحزاب والكتل النيابية قد أبلغوا رئيس الوزراء موافقة أحزابهم على توقيع الاتفاق العسكري الثنائي مع مصر، إلا أن أحد قادة الحزب الوطني اعتبر أن تأييد الحزب للاتفاق جاء على أمل أن يكون ذلك خطوة عملية نحو التعاون العربي الكامل. وأكد المسؤولون في حزب الشعب أن حزبهم يؤيد كل مسعى لتقوية جبهة الدفاع العربية لصد أي عدوان على أحد البلدان العربية. وقد كتب حبيب كحالة مقالاً بعنوان «الاتفاق الثنائي» قال فيه: «إن المتفائلين من أعضاء حزب الشعب يقولون بأن هذا الاتفاق سيمهد لاتفاق اقتصادي مع العراق». وتساءلوا عن سبب عدم تعامل سوريا مع البلدان العربية على أساس متناسق، والأجدر «أن يكون العراق مرتبطاً بهذا الاتفاق، شريطة أن لا تلزم سوريا بأية ارتباطات بالنسبة للحلف العراقي ـ التركي»[١٠٩]. وصرح رشاد جبري، عضو المكتب التنفيذي لحزب الشعب، بأنه يرحب بأي اتفاق عسكري يعقد مع العراق. وفي تصريح آخر قال جبري: لماذا الابتعاد عن التعاون عسكرياً مع العراق في حين أن مصر مرتبطة أيضاً مع بعض الدول الأجنبية في حال وقوع حرب؟[١١٠]. ويبدو أن حزب الشعب منح الحكومة الثقة، لأنها تقدمت ببيانها الوزاري على أساس أن تكون سوريا عامل وئام وأداة لجمع كلمة البلدان العربية على السواء.

وعندما عرض العراق استعداده لعقد اتفاق عسكري مع سوريا، أبدى رئيس الوزراء سعيد الغزي رغبته في إنجاز الاتفاق مع مصر والتصديق عليه في المجلس النيابي، وكان هناك من يؤيد هذا الاتجاه، ويقول بضرورة عدم الخلط بين الاتفاق المصري ـ السوري والاتفاق المستقبلي مع العراق، وفي مقدمتهم حزب البعث.

وفي أوائل عام ١٩٥٦ رأت العناصر المحافظة في الحزب الوطني أن من العبث محاولة تشكيل كتلة لمقاومة النزعة اليسارية، فقد عقد الحزب الذي كان قريباً من الانهيار مؤتمراً لتقوية تنظيمه واستعادة خطوطه. فتبنت بعض عناصره، ولا سيما الشابة منها، اتجاهاً مصرياً، بينما حبذت الزعامة المحافظة فيه التعاون الوثيق مع العراق. وقد ضعف موقف هذه الفئة بقيام حلف بغداد، كما أن هذا الحلف دفع بدوره بعض المحافظين في الحزب إلى المعسكر المصري، وقد أضعفت التنافسات والانقسامات الداخلية صفوفه، وود بعض

(١٠٩) الحياة، ١٩/١٠/١٩٥٥.
(١١٠) الحياة، ١/١١/١٩٥٥.

الوطنيين تأييد المرشحين اليساريين لمجلس النواب، بينما رفض آخرون الائتلافات السياسية من هذا النوع، وحبذوا ربط أنفسهم بالزعماء السياسيين المحافظين الآخرين(١١١).

وكان نوري السعيد يرى في هذه الفترة أن زعماء حزب الشعب والحزب الوطني، الذين كانوا يُعدون من الموالين للعراق، لا يكترثون بانحياز سوريا إلى مصر، ورأى زعماءُ العراق أنهم ليسوا موضع ثقة، بالرغم من أن العراق كان يمدهم بالمال منذ سنين. وقد أصبح يصنفهم بأنهم من «ذوي الوجهين» حين قدمت لهم رشى أكثر من جانب السعوديين، وعندئذٍ التزم نوري جانب التريث ليرى ما يصل إليه زعماء الحزبين(١١٢). وقد أيد خالد العظم آراء نوري السعيد بقوله عن حزب الشعب بأنه كان «يتأرجح بحسب الظروف ووفق ما يراه زعماؤه أضمن لبقائهم في الحكم واستئثارهم به، فلجأ بعضهم إلى العراق مُنادياً بالاتحاد معه في سبيل الوصول إلى الحكم... وآثروا الانضمام إلى حلف بغداد وعارضوا الاتفاق مع مصر والسعودية، لأن نوري كان يغذي أكثرهم...». ويرى العظم أن الحزب الوطني ليس أقل تقلباً من حزب الشعب، فقد بدأ حياته بدعم القوتلي وطراز حكمه ثم عارضه في الخفاء، حينما لم يلق منه سنداً في انتخابات عام ١٩٤٧، ثم انضوى تحت لواء حسني الزعيم، وكاد صبري العسلي أن يشكل الوزارة لولا مقتل الزعيم. وعدل الحزب نظامه الأساسي ليصبح الحكم في سوريا ملكياً لا جمهورياً، وذلك تمهيداً للاتحاد مع العراق، وجنّد جهوده مع حزب الشعب لتحقيق ذلك، ثم رجع إلى النظام الجمهوري. واتفق مع سائر الأحزاب على المطالبة بالحياة الدستورية بعد أن قبض زعماؤه الأموال من العراق. أما موقف الحزب من حلف بغداد فقد كان مدار الاستنكار. فالعسلي يقاومه ظاهراً، ولكنه لا يجرؤ على الخروج على رأي ميخائيل اليان، مما دعا إلى انقسام الحزب إلى كتلتين(١١٣).

وظهرت الخلافات الحزبية خلال الاجتماعات التي عقدت في الفترة ما بين ١٤ و٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٦ بين الأحزاب والكتل النيابية من أجل توحيد الصف الداخلي والإتيان بحكم قوي يقوم على أساس ميثاق قومي بعيداً عن الخلافات الحزبية(١١٤). فدعا ممثل حزب البعث أكرم الحوراني إلى وجوب اتباع سياسة مصر الخارجية كاملة والعمل على تنسيق سياسة البلدين في الحقلين العربي والدولي، والاتجاه في طريق إقامة وحدة بين البلدين تشمل النواحي السياسية والاقتصادية، في حين عارض ممثلا حزب الشعب والحزب الوطني هذا الاتجاه وطالبا بأن لا يتضمن الميثاق القومي أي نص على الاتحاد مع دولة عربية معينة، هي مصر.

---

(١١١) توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٣١٩.

(١١٢) ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد: انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ (بيروت: مؤسسة الانتاج الطباعي، ١٩٦٥)، ص ٢٧٣.

(١١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: العظم، مذكرات خالد العظم، ج ٣، ص ٣٢ ـ ٣٦.

(١١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: الإنشاء، ١٥/ ٢/ ١٩٥٦.

ودعوا إلى أن يكون النص مع البلدان العربية كافة. وبعد مناقشات مطولة يوم ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٦ تم الاتفاق على أن النص الذي يتعلق بعلاقات سوريا العربية يكون الدعوة «لتوسيع العلاقات بين القطرين المصري والسوري على أن يمتد هذا التوسع إلى سائر الأقطار العربية، تأميناً لمبدأ الاتحاد الذي ينادي به الجميع واتباع سياسة الحياد الإيجابي في الحقل الدولي والابتعاد عن الارتباط بأي حلف استعماري»[١١٥]. وأخيراً سادت فكرة جعل الميثاق القومي يقول بتعزيز الاتفاق العسكري بين سوريا ومصر ووضع فقرة تقول: «بوجوب تحسين العلاقات بين الدول العربية في الجامعة العربية»[١١٦].

ولم يكن الخلاف بين الأحزاب يتوقف على هل يصبح الاتحاد مع مصر أو وحدة عربية بشكل عام؟، بل تعداه إلى بحث قضية الوزارة التي ستشرف على تنفيذ الميثاق. وبعد البحث انتصرت فكرة بحث موضوع الوزارة لأن ممثل الحزب الوطني اعتبر الميثاق والحكومة التي ستشرف على تنفيذه وحدة لا تتجزأ وامتنع عن توقيع الميثاق ما لم ينته تأليف الوزارة.

وبعد خلافات حادة استمرت أشهراً تم الاتفاق على تشكيل حكومة قومية تتولى تنفيذ ما اتفق عليه بين الأحزاب أو ما عُرف بالميثاق القومي. وعندما تم إعداد البيان الوزاري حدث خلاف بين الوزراء، فقد تضمنت مقدمة بيان وزارة صبري العسلي شرحاً لسياسة الحكومة في الحقل العربي، ولا سيما حقل الاتحاد. وقد أصر البعثيون في الوزارة على أن ينص البيان الوزاري على أن الحكومة ستعمل لتحقيق اتحاد فدرالي بين مصر وسوريا، في حين رأى بقية الوزراء أن يتضمن البيان نصاً على توسيع التعاون مع مصر، وأن ينص البيان على أن الحكومة تسعى إلى تحقيق التعاون والاتحاد مع جميع البلدان العربية[١١٧]. وبسبب الخلافات تم الاتفاق على تأجيل البت بالخلاف على البيان الوزاري بعد استيضاح موقف مصر من الوحدة. وقد صرح مصدر مسؤول في حزب الشعب يوم ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٦ بأن الحزب قرر بصورة نهائية مقاطعة التمسك بالميثاق القومي[١١٨]، الذي اتفقت عليه الأحزاب، وعلى عدم التراجع عنه والخروج عليه، وبأن قرار حزب الشعب كان بدافع أن مصر نفسها ليست راغبة في الاتحاد مع سوريا. وقد سبق لها أن رفضت المشروع السوري للميثاق الثلاثي، ولم تقبل منذ ذلك الحين بأي تدبير اتحادي، رغم إلحاح الرئيس القوتلي في مؤتمر القاهرة الثلاثي. وإن الخطوة الطبيعية الأولى في كل سياسة اتحادية بالنسبة إلى سوريا يجب أن تتجه نحو العراق وليس نحو مصر، فالاتحاد مع مصر ناشىء الآن من اعتبارات سياسية وعاطفية، أما الاتحاد مع العراق فينسجم مع المقتضيات الجغرافية والاقتصادية الخاصة بالقطرين. وكذلك إذا كانت الاعتبارات السياسية تعترض الآن الاتجاه نحو العراق

(١١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحياة، ٢٣/ ٢/ ١٩٥٦.
(١١٦) الحياة، ٢٥/ ٢/ ١٩٥٦.
(١١٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحياة، ٢٠/ ٦/ ١٩٥٦.
(١١٨) انظر نص الميثاق في: الحياة، ٨/ ٣/ ١٩٥٦.

فأحرى بسوريا أن تنادي بالاتحاد مع الأردن قبل مصر، وهو جزء أساسي من أراضيها. وكان رأي البعث يقوم على ضرورة إقناع مصر بالاتحاد مع سوريا، وعلى أن الاتحاد مع العراق يمكن تحقيقه في أي وقت، لأن العراق عريق في فكرة الاتحادية ومستعد لقبولها، أما مصر فهي جديدة في الاتجاه العربي بمعناه الحديث، ويجب اغتنام الفرصة وجرها إلى الاتحاد، حتى تندمج نهائياً بالقضية العربية. وبعد ذلك يمكن العودة إلى الاتحاد مع العراق، وإن الاتحاد مع الأردن يمكن تحقيقه في أي وقت(١١٩).

ونرى أن الأسباب التي دعت مصر لرفض فكرة الاتحاد في المرحلة الأولى تعود إلى أن عبد الناصر راغب في الاتجاه نحو السياسة الاتحادية، ولكنه يشعر بأن الجو الملائم للاتحاد العربي لم يتكون بعد تماماً في مصر، وأن في مجلس قيادة الثورة في مصر أعضاء يعارضون الاتحاد، ولم يقبلوا انتهاج سياسة عربية لا تتفق ومصالح مصر، ولأن الدعاية البريطانية بأن مصر تقوم بابتلاع الأقطار العربية تركت أثرها في الجهاز الرسمي المصري، ومصر لا تستطيع تجاهل موقف الدول الكبرى والعراق من قضية الاتحاد، وكذلك فإنها في بداية مرحلة التصنيع، وأعباؤها الاقتصادية ثقيلة، فهي تفضل أن تبني اقتصادها أولاً قبل أن تخرج بدعوة اتحادية يكون فيها غرم على الطرف الآخر. وإن المشروع الوحيد المعروض عليها في تلك الفترة هو الاتحاد مع سوريا، وسوريا بلد غير متصل جغرافياً بمصر، ولها أوضاع خاصة بما يختلف كثيراً عن الظروف المصرية، وأخيراً إن الرأي العام المصري قد لا يهضم فكرة الاتحاد مع بلد عربي في حين يتعذر الاتحاد مع الشريك الطبيعي والمتاخم لمصر وهو السودان.

وأخيراً نجحت المفاوضات في تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتعارضين وتكليف وزير الخارجية بالاتصال بمصر لتحقيق الاتحاد، واتفق على أن لا ينص البيان الوزاري على ما نصّ عليه الميثاق القومي. وقد استطاع حزب البعث أن يدفع التجمع القومي في سوريا إلى تبني الدعوة للوحدة، ونجح في ما بعد بأن يدفع الوزارة إلى اتخاذ قرار بتاريخ ٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦ بتفويض لجنة وزارية للشروع بالمفاوضات مع مصر لتحقيق الاتحاد الفدرالي بين مصر وسوريا(١٢٠).

وعندما تقدمت المفاوضات في مراحلها الأخيرة لإقامة الوحدة بين سوريا ومصر اجتمعت قيادة الحزب الوطني في يومي ٢٥ و٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ ودرست المباحثات الجارية بين مصر وسوريا. وقد أصدر الحزب بياناً في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ جاء فيه: «ولما كانت الخطوة المباركة التي يراد تحقيقها في إقامة الدولة العربية الموحدة بين

(١١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحياة، ٢٤/٦/١٩٥٦.

(١٢٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: علوش، الثورة والجماهير: مراحل النضال العربي ودور الحركة الثورية، ١٩٤٨ ـ ١٩٦١، ص ١٧ ـ ٧٣.

قطرين عربيين إنما هي جزء من صميم منهاج الحزب وأهدافه، لذلك فإن الحزب الوطني يبارك العمل الموفق الذي اختطته الحكومة السورية. . . في تحقيق الوحدة بين جمهوريتي مصر وسوريا، ويرحب بكل ما يدعو لتوسيع الدولة العربية الموحدة»[١٢١]. واعتبر الدكتور عبد الرحمن الكيالي أن هذا الحدث وحّد بين القطرين الشقيقين، ورأى فيه أهم حدث تاريخي متمم لما قام به عمر بن الخطاب في صدر الإسلام، وصلاح الدين الأيوبي، بطرد المعتدين وقال: «إنني أعتبر أن هذه الوحدة هي القوة التي ستحرر الأقطار العربية من المستعمرين ومن الذين أوجدهم الاستعمار ليكونوا ركيزة يهدد بها الشرق الأوسط عامة وسوريا ومصر خاصة. . .»[١٢٢].

أما حزب الشعب فقد عبر عن موقفه من خلال البرقية التي بعث بها رشدي الكيخيا رئيس الحزب إلى القوتلي والرئيس عبد الناصر، والتي جاء فيها: «هذا اليوم الخالد الذي أعلنتم فيه إرادة الشعب العربي بمولد الجمهورية العربية المتحدة سيبقى عبر التاريخ والأجيال مقروناً باسمكم. . . لأنكم وضعتم النواة الصالحة الموفقة لوحدة عربية شاملة. . .»[١٢٣]. وذهب الحزب أبعد من ذلك عندما أخذ يحث الناخبين على الاشتراك في الاستفتاء على الوحدة ويدعوهم إلى انتخاب عبد الناصر. وقد صرح علي بوظو، عضو المكتب التنفيذي لحزب الشعب، لوكالة أنباء الشرق العربي بأن حزب الشعب «يقوم بنشاط كبير من أجل يوم الاستفتاء، وقد عقدت اجتماعات متوالية لمكاتبه وأعضائه لحثهم على الاشتراك في الاستفتاء وتأييد الدولة الجديدة»[١٢٤].

وتأتي مواقف الحزبين المؤيدة للعراق من جهة، والاندفاع نحو مصر من جهة أخرى، ضمن إطار رغبة الحزبين في التخلص من رجال الحكم في سوريا ومن نفوذ ضباط الجيش فيها، إذ كانوا يعتبرون الجيش حجر عثرة في طريق وصولهم إلى أعلى المناصب الحكومية في الدولة. فلم تكن الوحدة ولا الحرص على استقلال سوريا الهدف الحقيقي لتوجهاتهم، بل كانت رغبتهم الملحة في الوصول إلى كراسي الحكم التي راحوا يتطلعون لتحقيقها إما عن طريق العراق أو عن طريق مصر.

بعد أن درسنا القوى السياسية الأساسية في سوريا والعراق، لا بد من التطرق إلى مواقف الأحزاب الأخرى التي ربما تعتبر أقل قوة من الأحزاب الكبيرة ـ باستثناء حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي في العراق ـ إلا أن بحث مواقفها يحدد الصورة الطبيعية لقوى الأحزاب ومواقفها ومدى فاعليتها على صعيد الدعوة لاتحاد سوريا والعراق.

---

(١٢١) الإنشاء، ٢٨/١/١٩٥٨.
(١٢٢) الإنشاء، ٤/٢/١٩٥٨.
(١٢٣) الإنشاء، ٥/٢/١٩٥٨.
(١٢٤) الإنشاء، ٢٠/٢/١٩٥٨.

بالنسبة للحزب السوري القومي، فقد تناولنا مواقفه في فصل سابق، خاصة في ما يتعلق بتعاونه مع العراق بالتآمر على الحكومة السورية خلال العامين ١٩٥٦ و١٩٥٧. ولا أدل على مدى تلاحم هذا الحزب مع ساسة العراق مما ذكرته برقية بتاريخ ٢٨ نيسان/ ابريل ١٩٥٤ من فاضل الجمالي إلى رئيس وزراء العراق، جاء فيها: «اجتمعت بالقوميين السوريين...». و«القوميون السوريون مستعدون لقبول توجيهات العراق». وفي برقية أخرى أكد الجمالي ضرورة الاعتماد على الحزب القومي السوري في تبني سياسة الحكومة العراقية. وكذلك برقية من العقيد صالح مهدي السامرائي، الملحق العسكري العراقي في بيروت، إلى فاضل الجمالي أكد فيها أن الحزب يمتلك أجهزة شعبية، وقد تم توزيع سلاح عراقي على الحزب لاستعماله داخل الأراضي السورية(١٢٥).

وجاء في البيان الانتخابي للحزب السوري القومي في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤ أن الحزب يحمل الجمهورية السورية مسؤولية قيادة معركة التحرير العربي في الوطن السوري كله. ورأى الحزب ضرورة إعادة تنظيم الجامعة العربية على أساس إتاحة المجال للعمل في سبيل توحيد الهلال الخصيب، وقد أعلن تأييده صراحة لمشروع فاضل الجمالي الذي طرح أمام اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية أوائل عام ١٩٥٤ ـ كما ذكر ـ ورأى فيه الأساس لتوحيد سوريا والعراق(١٢٦). وفي بيان أصدره عمدة الإذاعة للحزب القومي السوري بعنوان «ملخصات ومقترحات، بيان الوضع السياسي ١٩٥٥، خلاصة ومقترحات»، جاء فيه: «تؤمن المدرسة القومية الاجتماعية بحقيقة أمتها في الهلال الخصيب وتقف وجودها على اقتلاع الأسافين المزروعة في طريق الوحدة القومية بكل ما تملك من عزم وقوة نضال شبابها واسترخاصهم كل ما لديهم من فعالية ودم للوصول بأمتهم إلى التقدم والعزة والقوة والسيادة... إنها تأبى على أمتها أيضاً أن تسير كياناتها السياسية كل في اتجاه، وأن يقوم تعاونها في الحقل العربي العام على حساب وحدتها وسيادتها، بأن تظل في أوضاع التجزئة التي هي عليها منخدعة بالاقتصاد السوري في الهلال الخصيب، وبالتوحيد العسكري الشامي ـ المصري ـ السعودي عن وحدة القوى القومية في الوطن السوري...»(١٢٧).

وكان الحزب القومي السوري في الخمسينيات مؤيداً لسياسات الغرب، وهذا ما يظهره بيان عصام المحايري في عام ١٩٥٥ بأنه يقبل بالتحالف مع الغرب بشرط اعتراف الغرب بالحقوق السورية القومية ـ وحدة الهلال الخصيب ـ(١٢٨).

---

(١٢٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: يوسف حنا عقل، **فضائح عهد شمعون** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٥٨)، ص ١٧٩ ـ ١٨١.

(١٢٦) محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥** (دمشق: دار الرواد، ١٩٥٥)، ص ٢٦٤.

(١٢٧) زيتوني، **الثابت والمتغير في مسار الحزب السوري القومي الاجتماعي**، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(١٢٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩١.

أما حركة القوميين العرب فقد ربطت كل مفاهيمها الفكرية ومنطلقاتها الأيديولوجية بالعمل من أجل تحرير فلسطين، لذا فإن حل الصراع مع الحركة الصهيونية لا يتم إلا بأخذ الثأر، والثأر لا يكون إلا بالقوة، والقوة لا تتحقق إلا بالوحدة العربية. وحركة القوميين العرب، وفي مرحلتها القومية الأولى، رأت ضرورة أن يتوحد العرب، سواء أكانت وحدة أنظمة أو وحدة جماهير. ومن هنا انساقت حركة القوميين العرب في انتقادها لمن يبحثون أو يشترطون شكلاً محدداً أو مضموناً اجتماعياً للوحدة العربية. إلا أن الحركة وبفعل تحالفها مع عبد الناصر تراجعت عن تصوراتها السابقة للوحدة، ودخلت مرحلة جديدة وهي مرحلة التحول الاشتراكي، التي من خلالها امتلكت تصوراً جديداً لمنهجية حل الصراع جعلها قريبة من بقية فصائل الحركة القومية العربية.

وقد أيدت الحركة كل مشاريع الوحدة العربية التي وجدت على الساحة العربية من دون أن تبحث في محتوى دولة الوحدة ومضمونها، وهي في هذا اتفقت مع حزب البعث في المرحلة نفسها، إلا أنها كانت دائماً تربط بين الوحدة وبين القوة اللازمة لتحرير فلسطين. ولغياب تصور فكري متكامل عند الحركة آنذاك، فإنها أيدت مشاريع وحدة مشبوهة فباركت وحدة الأردن والعراق في الخمسينيات، وجهدت في إيجاد الحجج والمبررات لدعم موقفها هذا، وحثت الأطراف العربية الأخرى على دعم هذه الوحدة. وكان مبرر الحركة في هذا «أن الأردن له حدود مع فلسطين والعراق يملك القوة العسكرية الفعالة لحشد الجيوش على حدود فلسطين والقضاء على الكيان الإسرائيلي»[(١٢٩)].

ويمكن اعتبار المعركة حول حلف بغداد بين عبد الناصر ومؤيديه من جهة، والقوى الموافقة على الحلف من جهة أخرى، بداية لمرحلة جديدة تميزت بتفهم الحركة للثورة المصرية. هذا وقد أخذ القوميون العرب زمام المبادرة في منتصف الخمسينيات بالهجوم على المخططات الدفاعية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وعندما علموا بأن ضغطاً يمارس على العراق للدخول في الحلف التركي ـ الباكستاني، دعا القوميون العرب طلاب الجامعة الأميركية وبقية المعاهد ببيروت إلى التظاهر ضد مشاركة العراق في الحلف العسكري. وبالفعل انطلق مئات الطلبة في أواخر آذار/ مارس ١٩٥٤ من الجامعة الأميركية ليصطدموا مع الشرطة التي كانت تحاصر أبواب الجامعة، وقد أدت مظاهرات القوميين العرب ضد حلف بغداد إلى قيام تقارب بين حركة القوميين العرب ومجلس قيادة الثورة المصرية. فمن جهة، بدأت مصر باتخاذ موقف صلب ضد الحلف، ومن جهة أخرى، كان لقرار الرئيس عبد الناصر الخاص بقبول الطلبة القوميين العرب المفصولين من الجامعة

---

(١٢٩) ابراهيم أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٣١، نقلاً عن: **الثأر**، ٢/٢/١٩٥٤.

الأميركيـة في الجـامعـات المصريـة، أثـره البعيـد في أوسـاط أعضـاء حـركـة القـوميين العرب[١٣٠].

وعلى رغم هذا التقارب بقيت حركة القوميين العرب تؤيد أية خطوة وحدوية. فعندما طرحت وحدة سوريا والعراق وعارضتها مصر والسعودية انتقدت الحركة بشدة معاداة مصر والعربية السعودية لوحدة سوريا والعراق. واعتبرت أن العداوة التي تبديها هذه البلدان لدولة الوحدة أكثر من العداوة التي تبديها لإسرائيل، ورأت أن وحدة سوريا والعراق والأردن «نواة للوحدة الشاملة، وقاعدة انطلاق لفرض الوحدة على الأقطار العربية الأخرى»[١٣١].

وضمن سياق تأييد الحركة لكل خطوة وحدوية بادرت الحركة إلى تأييد الوحدة المصرية ـ السورية فور قيامها، ورأت فيها نواة الوحدة الشاملة وطريق العودة إلى فلسطين، بل رأت أن الوحدة مفتاح كل المعضلات التي يواجهها الشعب العربي. وقد نقلت القيادة القومية للحركة مقر عملها إلى دمشق أوائل عام ١٩٥٨، ووجدت نفسها «في حالة شبه انسجام تام مع السياسات التي اتبعتها دولة واحدة»[١٣٢].

وكان الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال العراقيان يقفان إلى جانب سوريا ومصر في كفاحهما المشترك ضد كل السياسات التي تريد النيل من استقلالهما واستقرارهما السياسي، فعلى أثر إطاحة حكومة الشيشكلي رحب الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال بنجاح المعارضة للأنظمة الدكتاتورية. فقد أبرق كل من كامل الجادرجي (الحزب الوطني الديمقراطي) ومحمد مهدي كبة (حزب الاستقلال) إلى الرئيس هاشم الأتاسي بتأييد حزبيهما للعهد الجديد، وأعربا عن «أملهما في تمتع الشعب العربي في سوريا بالمبادىء الديمقراطية الصحيحة والسيادة الشعبية الحرة في ظل العهد الجديد»[١٣٣]. وكان الحزبان يؤكدان على التزام شعب العراق بقضية الوحدة العربية. ففي المذكرة التي رفعها الحزبان إلى الملك فيصل الثاني بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ جددا فيها التزام الشعب بالوحدة العربية. وقد جاء فيها «إن الشعب العراقي الذي نشأ على الاعتزاز بقوميته كان دوماً يصبو إلى هدف سام تملك مشاعره وهو وحدة البلدان العربية في جو مستقل عن المؤامرات الاستعمارية. والآن نجد العراق الذي كان عليه أن يكون في الطليعة من حركة العرب التحررية والاتحادية أصبح منعزلاً بل عاملاً مؤثراً في عرقلة الجهود وأداة لتفكيك

---

(١٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ٤٩ ـ ٩٥.

(١٣١) Walid Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and His Comrades from Nationalism to Marxism* (London: Charles Knight; NewYork: St. Martin's, 1975), p. 63.

(١٣٢) الكبيسي، المصدر نفسه، ص ١٠١.

(١٣٣) الجبوري، سنوات من تاريخ العراق: النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

المجموعة العربية. وإن السبيل الوحيد لإنقاذ العراق من الأخطار التي تحيق به إنما بتخلي وزارة نوري السعيد عن الحكم، وإعادة الديمقراطية إلى البلاد والانسحاب من حلف بغداد وانتهاج سياسة عربية منسجمة وسياسة البلاد العربية الأخرى في اتجاهها نحو التحرر والوحدة»(١٣٤).

وانطلاقاً من مواقف حزب الاستقلال القومية، دعا الحزب ويسانده الحزب الوطني الديمقراطي، إلى إنشاء منظمة قومية عربية تعنى بمعالجة القضايا والمشاكل التي تواجهها البلدان العربية، وتقوم بتنظيم وتنسيق نشاط المنظمات والأحزاب الوطنية فيها، لخدمة تلك القضايا. وقد اتفق الحزبان وبعض الأحزاب العربية على عقد مؤتمر عام لوضع أسس هذه المنظمة ونظامها ومنهاج عملها. وارتأت الأحزاب الداعية، الإسراع بعقد هذا المؤتمر نتيجة للوضع المتأزم الذي خلقه قيام حكومة مصر بتأميم القناة والتهديدات التي كانت توجهها الحكومات الاستعمارية إلى حكومة الثورة فيها. وقد اتفق على عقد هذا المؤتمر في دمشق. وصدرت الدعوة إلى ممثلي الأحزاب والمنظمات الوطنية والقومية وبعض الشخصيات المستقلة. ومثل حزب الاستقلال محمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل والحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي. وتم عقد الاجتماع في البرلمان السوري بدمشق. وقد مثلت غالبية الأقطار العربية في الاجتماع، وتم اختيار اللجان والمكاتب لتنظيم عمل المؤتمر، ونتج منها تشكيل فروع في الأقطار العربية(١٣٥).

وساند حزب الاستقلال بالاشتراك مع الأحزاب الوطنية الأخرى حكومة الثورة في مصر أثناء العدوان الثلاثي على بلادها من خلال اشتراكه في المظاهرات المؤيدة لمصر، كما أرسل كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي رسالة إلى الرئيس عبد الناصر حيّا فيها التأميم واعتبره «خطوة فعالة للقضاء على مؤامرات الغرب»(١٣٦).

وبعد الإعلان عن الوحدة المصرية ـ السورية بعث محمد مهدي كبة يوم ١٠ آذار/ مارس ١٩٥٨ ببرقية إلى الرئيس عبد الناصر جاء فيها: «لقد رحبنا كما رحب العرب في شتى أقطارهم وعلى اختلاف ميولهم واتجاهاتهم بقيام الجمهورية العربية المتحدة معتبرين قيامها فاتحة عهد جديد في تاريخ الأمة العربية، نبعت من روحه وضميره وانبثقت من صميم مصلحته، وكان رائدها خدمة القومية العربية في جميع أقطارها والسير بها في سبيل الحرية والسيادة والعزة والكرامة»(١٣٧). واعتبر حزب الاستقلال الذي كان منصرفاً في جهوده، حين إعلان الاتحاد الهاشمي، لدعم حركة التوحيد بين سوريا ومصر، أن هذا الاتحاد خطوة

---

(١٣٤) الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ١، ص ٨٠٧.

(١٣٥) كبة، **مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨**، ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٣١.

(١٣٧) انظر نص البرقية في: العراق، وزارة الدفاع، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج ٢، ص ٦٩٦ ـ ٦٩٧.

مقررة من قبل القائمين بها للوقوف بوجه الوحدة المصرية ـ السورية. وقد أوضحت قيادة الحزب للمسؤولين المصريين أن «اعتراف الجمهورية العربية المتحدة بالاتحاد الهاشمي هو كرم لا يستحقه هذا الاتحاد»(١٣٨).

وقد عالجت جبهة الاتحاد الوطني، التي تضم حزب البعث والحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، العديد من المشكلات العربية القائمة، واتخذت منها المواقف الإيجابية لدعم نضال الشعب العربي وإسناد حركته التحررية خاصة في مصر وسوريا. وضمن هذا السياق صدر البيان الأول للجبهة في ٩ آذار/ مارس ١٩٥٧ بعنوان «بيان اللجنة العربية إلى الشعب العراقي الكريم» عددت فيه مطالب الحركة الوطنية بعد أن تطرقت إلى الوضع الدولي والعربي. ومما جاء فيه: «. . . من البديهي أن يحاول الاستعمار الذي يرى في نمو القومية العربية ونشوء الكتلة المتحررة وتبلور الشعور القومي للشعوب العربية أكبر خطر على مصالحه. . . إن هذا الوضع الشاذ والمرحلة الخطيرة التي تجتازها الأمة العربية في تاريخها، فرضا على العراقيين أن يقوموا بواجبهم في الكفاح من أجل التحرر والاستقلال. . . والسير في موكب الأمة العربية التحرري. . .». ودعا البيان إلى الخروج من حلف بغداد لأن الصراع بين القوى الاستعمارية وقوى التحرر انعكس في الشرق العربي في صراع عنيف متواصل. «ولعل أكبر حدث سياسي في تاريخ الأمة العربية الحديث هو ظهور حكومات عربية استطاعت أن تفلت من طوق الاستعمار وتتبع سياسة عربية مستقلة. . .»(١٣٩). وقد قامت الجبهة في ظل ظروف استثنائية على المستوى المحلي والعربي. فعلى المستوى المحلي عطلت الحياة الدستورية، وعلى الصعيد العربي تعرضت مصر للعدوان الثلاثي والضغوط الاقتصادية على سوريا، إضافة إلى التهديدات العسكرية في الدول المجاورة بحجة تزايد النفوذ الشيوعي فيها.

وأولت الجبهة اهتماماً لكشف ما تبيته الحكومات الرجعية بالتعاون مع الولايات المتحدة للتآمر ضد سوريا بزعم تغلغل النفوذ الشيوعي فيها، وأكدت أن مزاعم واشنطن بأن سوريا قد تخلت عن استقلالها وخضعت للنفوذ الشيوعي محض افتراء جاء لتبرير عدوانها المرتقب على الأمة العربية. ونددت الجبهة بالنشاطات التي أبدتها حكومة نوري السعيد لإنجاح هذه المؤامرة، وأضافت أن في هذه المرحلة الخطيرة يبرز الدور الكبير الذي يمكن أن ينهض به العراق لو انطلق من قيود ميثاق بغداد وانضم إلى الركب العربي، مؤكدة أن الشعب العراقي قادر على الانتفاض بوجه أية مؤامرة يراد بها النيل من استقلال أي قطر عربي(١٤٠).

---

(١٣٨) غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨: الفكر والممارسة (بغداد: مطابع دار المحكمة، ١٩٩٠)، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(١٣٩) جبهة الاتحاد الوطني في العراق (بغداد: ١٩٥٧)، ص ٦ ـ ٧.

(١٤٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٤.

وأصدرت اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني بياناً في الخامس من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧ عن المؤامرة العراقية ـ الغربية على سوريا. وقد جاء في البيان أن «المؤامرة الأمريكية التي كشفت خيوطها في سوريا هي حلقة من سلسلة المؤامرات الاستعمارية ضد العرب وضد سوريا بالذات باعتبارها حصناً منيعاً للعروبة، وشوكة قاسية في حلق الاستعمار. ففي أثناء العدوان الثلاثي على مصر كشفت مؤامرة لقلب النظام في سوريا اشتركت فيها بنشاط حكومة نوري السعيد، وطالما حاول المستعمرون، ويحاولون الآن، القيام بعدوان خارجي على سوريا يمهد له بجملة من الضغط والتهويش والإرباك، ويبرَّر تبريراً مصطنعاً وتبدأ به إحدى الحكومات الخائنة التي تطوق سوريا من جميع الجهات. وهم يبغون القضاء على سوريا أولاً، ومصر ثانياً، ثم يجهزون على الحركة القومية تماماً. ولكن صمود سوريا ويقظتها ووحدة الجيش والشعب فيها، ومساندة مصر والعرب لها، وكل الأحرار في الدنيا، تفت في عضد المعتدين. ومع ذلك فالمستعمرون لن يتراجعوا بسهولة. فما إن تكتشف لهم مؤامرة حتى يبدأوا بإعداد مؤامرة أخرى. . . وبالرغم من ارتباط العراق بهذه القيود الثقيلة فإن الشعب العراقي سوف ينتفض بوجه أية مؤامرة يراد بها النيل من استقلال شقيقته سوريا»[(١٤١)].

ولم تكن جبهة الاتحاد الوطني بعيدة عن أماني العرب بتحقيق الوحدة بين الأقطار العربية، حيث جاء في بيان بعنوان «الاتحاد العربي أمنية العرب العظمى» أصدرته بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧ ما يلي: «إن القرار التاريخي الذي أجمع عليه النواب السوريون والمصريون في جلستهم المشتركة بدمشق في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر والذي أعلنوا فيه عن رغبة الشعبين العربيين في مصر وسوريا بإقامة اتحاد بين القطرين. . . قد تجلت فيه إرادة الأمة العربية التي ناضلت طويلاً في سبيل اتحاد بين القطرين. . . قد تجلت فيه إرادة الأمة العربية التي ناضلت طويلاً في سبيل تحقيق وحدة الوطن العربي الذي مزقته أيدي المستعمرين وأطماعهم. . . إن جبهة الاتحاد الوطني، إذ تعلن عن الابتهاج البالغ باتحاد سوريا ومصر باعتباره نواة الوحدة العربية، تعلن العزم الراسخ على تحرير العراق وإلحاقه بركب العروبة المتحررة. . .»[(١٤٢)]. وعلى عكس ابتهاج جبهة الاتحاد بالوحدة المصرية ـ السورية أكدت منذ انبثاقها أنها «ستكافح ضد كل محاولة تقوم بها بريطانيا وأعوانها لتوريط العراق وجره إلى الاتحاد مع شرق الأردن تنفيذاً لخطط استعمارية مبيّتة»[(١٤٣)].

استفادت الأحزاب السياسية في البلدين من مظاهر الضعف التي ظهرت على

---

(١٤١) انظر نص البيان في: المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٧.

(١٤٢) عبد الجبار عبد مصطفى، **تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٥٨** (بغداد: دار الحرية، ١٩٧٨)، ص ٢٦٨.

(١٤٣) عبد الرزاق الحسني، **الجبهة الوطنية في العراق: جذورها التاريخية وتطورها** (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٧١)، ص ٧١٧.

الأحزاب التقليدية وفشل هذه الأحزاب في إيجاد علاج للمشاكل التي واجهت البلدين، جراء الطابع التقدمي للحركة الوطنية والقومية، إذ مكنها ذلك من طرح نفسها كبدائل قومية لخلافة أنظمة الحكم القائمة، وفتح سبل مختلفة للتطور الاجتماعي والاقتصادي في البلدين. وحظيت سياسة هذه الأحزاب بتأييد جماهيري متفاوت، لكنه لا يقارن بمدى التأييد الذي كانت تحصل عليه الأحزاب التقليدية في الأوساط الشعبية. وبسبب العوامل الآنفة الذكر استفاد حزب البعث في بناء هيكليته التنظيمية والسياسية في صفوف الجمهور السوري والعراقي، وكذلك الحزبان الشيوعيان في البلدين.

ولم تخلُ حياة الأحزاب السياسية في البلدين من تناقضات وتطورات على صلة بالأحداث داخل كل بلد، وفي إطار العلاقة بين البلدين. فعلى سبيل المثال، كان البعث وحتى عام ١٩٥٥ يحاول عدم الاندفاع وراء اتجاه التقارب بين سوريا ومصر، وأن يقف على مسافة من النزاع العراقي ـ المصري على سوريا. إذ كان هذا الحزب يتخوف من طغيان زعامة جمال عبد الناصر على الحركة القومية العربية، بما يؤدي إلى إضعاف دوره، ولأن مصر بعد الثورة لم تشهد ما شهدته سوريا بعد الاستقلال من نمو للأحزاب والقوى السياسية، ولأن سلطات الثورة المصرية حظرت على الأحزاب كافة العمل والنشاط. كما أن البعثيين في سوريا كانوا لا زالوا يتطلعون إلى دور لحزب البعث في العراق، ويأملون بنجاحه في تغيير النظام، بما يؤدي إلى أن يلعب البعث دور القيادة في الحركة القومية العربية. وكان يشترك الشيوعيون مع البعث في الخوف من طغيان زعامة عبد الناصر. وكان لدى الشيوعيين عامل إضافي للخوف من عبد الناصر، كرمز للقومية العربية، ومن البعث في البلدين، والقوى القومية الأخرى، لأن سيطرة هذه التيارات القومية على أنظمة الحكم، كانت تعني بصفة محتمة تقليص الدور الذي يلعبه الشيوعيون في الحياة السياسية في البلدين. وهناك عامل آخر في مخاوف الشيوعيين من عبد الناصر والحركة القومية، هو العامل الأيديولوجي الذي كان عميقاً آنذاك بين الشيوعية والتيار القومي. وربما لهذا السبب عارض الحزبان الشيوعيان في البلدين بشكل مباشر أو غير مباشر مشاريع الوحدة التي طرحت، بما فيها الوحدة المصرية ـ السورية.

كان هناك من يرى أن الحياة الطائفية في البلدين هي عامل معوق لقيام الوحدة بينهما. ويرى هذا البعض أن شيعة العراق، على سبيل المثال، يعارضون الوحدة لأنهم يصبحون أقلية في دولة موحدة، بينما يستمرون يشكلون الأغلبية في العراق وحده. وليس هناك ما يسند هذه الآراء أو يبررها في المسيرة السياسية للشيعة في العراق. فقد انخرط الشيعة في العراق في كفاح الأحزاب القومية والوطنية، على أسس علمانية وليست مذهبية، ولعب الشيعة أدواراً في قيادات هذه الأحزاب. ولم يظهر في العراق آنذاك أحزاب ذات صبغة مذهبية خاصة بالشيعة. كما أن سوريا لم تشهد ظهور أحزاب سياسية أقيمت على أسس مذهبية باستثناء حزب الإخوان المسلمين.

وكانت الأحزاب في سوريا والعراق تعمل ضمن الحدود الإقليمية التي فرضها الاستعمار، ولم يشذ عن هذه القاعدة إلاّ حزب البعث، وحركة القوميين العرب، والإخوان المسلمون، والحزب القومي السوري. فإذا أخذنا حزب البعث مثلاً، فإنه في تنظيماته راعى الحدود، فأوجد قيادة قطرية في كل قطر عربي يوجد فيه تنظيم للحزب. ولم تكن القيادة القومية في تلك المرحلة من القوة بحيث تستطيع فرض آرائها على القيادات القطرية، في البلدان التي وجد فيها الحزب. لذلك ظهرت وكأنها مستقلة في كل قطر عربي. وهذا مما جعل نضالها قطرياً في سوريا والعراق. ونستطيع تقسيم الأحزاب القومية في سوريا والعراق إلى ثلاثة اتجاهات: اتجاه قومي يؤمن بوحدة الأمة العربية إيماناً مطلقاً، ويتطلع إلى اتحاد مصر وسوريا ـ كالبعث ـ ولا يرى غضاضة في انضمام العراق إلى هذا الاتحاد. وهناك قوى من الناحية القومية تردد آراء رجال الحكم في العراق، وتؤمن بعراقيتها، إلا أنها تتطلع، إلى ضم سوريا إلى العراق (حزب الاستقلال)، علماً أن ذلك لا يمنعها من الإيمان بالقومية العربية. وهناك قوى تقول باتحاد سوريا والعراق من دون مصر (حزب الشعب والحزب الوطني والحزب القومي السوري).

وقد ظل الشيوعيون طوال ثلاثين عاماً بعيدين كل البعد عن القضية القومية الأساسية للعرب. ولم يحددوا موقفاً فكرياً يؤيد وحدة الأمة، إلا منذ عام ١٩٥٦. وكان ذلك بسبب الأوضاع الدولية والأوضاع الداخلية التي فرضت نوعاً من التعاون بين الأحزاب الشيوعية والأحزاب القومية، ولكن حتى هذا الموقف لم يتجذر، ولم يمارس عملياً. والذي يؤكد هذا، موقف الحزبين الشيوعيين من الوحدة المصرية ـ السورية. ورغم وجود الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية كلها تقريباً وبشكل متفاوت من القوة، إلاّ أن ذلك لم يخلق حزباً شيوعياً واحداً يعمل على صعيد عربي عام. ولم تكن الأحزاب الشيوعية فروعاً في حركة مركزية واحدة.

وقد ساعدت القوى السياسية في البلدين، بسبب عجزها وغموض مفاهيمها وصراعها في ما بينها، على عدم تحقيق الوحدة. فالصراع الذي وقع بين القوى القومية والشيوعية، وبين هذه القوى مجتمعة والاتجاهات اليمينية والدينية، جزّأ النضال السياسي وحرفه، وأدى إلى طرح مفاهيم وشعارات ألحقت بالحركة القومية تشوهات كبيرة وخطرة، سواء على مستوى الفكر أو على مستوى العمل.

خاتمة

أدى تقاسم الوطن العربي بين الدول الاستعمارية إلى ظهور البدايات الأولى للتمايزات السياسية والجغرافية بين الأقطار العربية ككيانات قائمة بذاتها. ولم يكن ذلك نتيجة لسياسة الاستعمار المعروفة القائمة على مبدأ التجزئة، لإدارة الهيمنة والحفاظ على المصالح وحسب، بل أيضاً جاء نتيجة اختلاف سياسات هؤلاء المستعمرين بالنسبة لكل طرف قياساً بالطرف الآخر، وهو أمر منح صبغة معينة لطابع التطورات السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية في كل بلد عربي على حدة، وعلى صعيد مجموع الوطن العربي.

وبقدر ما يتعلق الأمر بسوريا والعراق، فقد تم تكريس التمايز بينهما بشكل عملي أولاً، واكتملت هذه العملية بظهور كيانات سياسية بدأت بالتطور الذاتي على الانفراد، وسط عملية معقدة لا تخلو من التأثير والتأثر المتبادل بين البلدين من جانب، وبينهما وبين السياسات الاستعمارية في كل منهما، من جانب آخر.

وقد فرض ذلك حتى على أشد دعاة الوحدة بين البلدين من الساسة، العمل انطلاقاً من واقع قائم، وحقائق عملية وسياسية وجغرافية جعلت من الدعوة للوحدة والاندماج بمثابة هدف آني وبعيد في الوقت نفسه. إذ وجد هؤلاء الساسة أنفسهم يواجهون العقبات التي تحول دون إنجاز أهدافهم، ومصدرها العامل الخارجي الفرنسي والبريطاني، إضافة إلى ظهور بدايات التفكير القطري، والسعي في كل بلد من البلدين لنيل الاستقلال، أو تحسين ظروف الاستعمار وشروطه، وقيوده. وحتى حين يندفع الساسة باتجاه الدعوة للوحدة، فإنهم يضعون شروطاً بحيث لا تضر الوحدة بمصالح إحدى الدولتين المستعمرتين، وهو ما ميز الكثير من مشاريع الوحدة التي طرحها الساسة العراقيون بوجه خاص.

وكانت حركة رشيد عالي الكيلاني في عام ١٩٤١ بمثابة ذروة للتلاحم القومي العربي

بين البلدين، إذ دخل العامل الشعبي والقومي في صلب أحداث هذه الحركة التي شارك فيها سوريون وفلسطينيون وساهموا في القتال ضد الجيش البريطاني. وبعد فشل الحركة كانت سوريا ملاذاً لبعض قادتها والكثير من نشطائها، إلا أن فشل حركة أيار/ مايو ١٩٤١ أدى إلى إضعاف شديد للعمل العربي المشترك بين القطرين، إذ حل اليأس وتركزت أكثر فأكثر في الأذهان مسألة وجود قضيتين، قضية سورية وأخرى عراقية منفصلتين، رغم اشتراكهما بالهدف الوطني الواحد لدى الطرفين، وهو إنجاز عملية التحرر من الاستعمار.

ومن إحدى الزوايا يمكن اعتبار فشل حركة رشيد عالي الكيلاني بمثابة منعطف في اندفاع الوطنيين السوريين للحصول على الاستقلال، وهو أمر تم تتويجه عام ١٩٤٦، هذا في الوقت الذي كان فيه نوري السعيد يعمل بجدية لتصفية العناصر القومية في العراق، التي كانت هدفها تحقيق الوحدة بعيداً عن هيمنة ونفوذ الاستعمار البريطاني أو الفرنسي. وأدى استقلال سوريا مع بقاء العراق تحت الاحتلال، إلى ظهور مشكلة سياسية حقيقية تمثلت في عدم استعداد السوريين للتخلي عن استقلالهم والعودة للسيطرة الاستعمارية تحت شعارات الوحدة مع العراق. وقد استهلكت هذه المشكلة الكثير من الجهود السياسية المخلصة من الطرفين، هذا إضافة بالطبع إلى وجود مناورات سياسية استثمرت الواقع السياسي الجديد.

وأدخل استقلال سوريا تغييراً ملحوظاً في توجهات الساسة فيها، إذ كان اهتمامهم الأول ينصبّ باتجاه المحافظة على الاستقلال وبأي ثمن، ورفض أية مشاريع توحي بأن الاستقلال السوري قد يُمَسّ من جرّائها.

وقد أفادت تجربة الحرب في فلسطين العسكريين العراقيين والسوريين، الذين شاركوا في المعارك، بإدراك حقيقة أن هناك الكثير من المناورات في طروحات السياسيين حول الوحدة بين القطرين. وقد عزز هذا اتجاه الضباط للاستيلاء على السلطة في البلدين، ورفع شعارات قطرية في البداية لم تحل دون انتشار الاقتناع بأن سوريا والعراق جزء من أمة واحدة.

فقد أثار العراقيون في عهد الانقلابات العسكرية حفيظة الساسة في سوريا لنزوعهم الشديد نحو التدخل المباشر في شؤون سوريا الداخلية. ويمكن القول إن الانقلابات العسكرية في سوريا كانت تأتي في الغالب في إطار التخوف من السياسات العراقية. ويؤكد هذا حدوث الانقلاب العسكري الأول في سوريا، رغم تعدد المشاكل الداخلية فيها، إذ كان لطرح العراق مشروعه الوحدوي عام ١٩٤٨ أثر مباشر في وقوع الانقلاب، ذلك الانقلاب الذي أكد عداءه لحكام العراق، واتجه نحو زيادة التقارب مع مصر بهدف موازنة الضغوط. أما الانقلاب الثاني فقد جاء بمثابة رد على الانقلاب الأول، ولنصرة الاتجاهات العراقية في السياسة السورية آنذاك. إلا أن انقلاب الشيشكلي أعاد إتمام دورة الانقلابين الأول والثاني، إذ ناصب حكام بغداد العداء الشديد حتى إطاحته عام ١٩٥٤.

وبإمعان النظر في الاتجاهات العراقية لتحقيق الوحدة مع سوريا، يلاحظ الباحث

وجود خلافات في التوجهات تتعلق بطبيعة رؤساء الوزارات العراقية من جانب، وباختلاف الظروف في المنطقة العربية وأحداثها من جانب آخر. فكان الطابع الأبرز لكل الحكومات التي شكلها نوري السعيد هو العمل لإقامة روابط أوثق مع الدول غير العربية، وخوض الكثير من المناورات في ما يتعلق بالوحدة مع سوريا، أو بصدد مفهوم الوحدة العربية ككل. ومن مناورات نوري السعيد الواضحة طرحه مشروع وحدة الهلال الخصيب، إذ كان هذا المشروع يطرح لاعتراض المشاريع الجادة من جانب، ولإثارة الخلافات العربية ـ العربية من جانب آخر، ومن جانب ثالث إلهاء الجماهير والساسة بضجيج مشاريع سرعان ما تتبخر، ولا يبقى منها سوى أثرها المرير في النفوس، وفي حركة الوحدة العربية الجادة. وهذا ما يفسر الضخامة في بعض مشاريع نوري السعيد، وطبيعة عمليات انسحابه التدريجي منها. إذ كانت صدقية هذه المشاريع تختفي لصالح بروز مطامح الأشخاص الحكام والرغبات الخاصة، وهو ما يفسر تركيز نوري السعيد وأتباعه السياسيين على الوحدة بين سوريا والعراق من دون طرح مشاريع وحدة عربية شاملة.

لقد امتاز الحكم العراقي بسيطرة النخبة السياسية التي كانت في كل الأحوال تسعى للمحافظة على مصالحها الخاصة، ولم تكن النخبة تدخل بعض التعديلات على الاتجاهات السياسية إلاّ في حالة وجود ضغوط شعبية شديدة، بهدف تخفيف تأزم الأوضاع الداخلية. وقد أقدم نوري السعيد على تغيير الكثير من الوزراء بين فترة وأخرى لتحقيق هذا الهدف وامتصاص النقمة على سياسته. وهذا يتعاكس تماماً مع ما كان يجري في سوريا، حيث إن الهامش الكبير من الديمقراطية أدى إلى تغيير الكثير من الاتجاهات انطلاقاً من مصالح سوريا أولاً والمنطقة العربية ثانياً.

وقد أدت التطورات السياسية المعقدة في كل من العراق وسوريا، إلى وجود خلافات في وجهات النظر في سبيل تحقيق الوحدة بين البلدين. فالوطنيون السوريون يدعمهم مفكرون عرب يرون في الوحدة سلاحاً ماضياً لمحاربة الاستعمار، بحيث كانت الكثير من الأمور تعالج من هذه الزاوية. هذا في حين كان ساسة العراق يعالجون أية قضية من زاوية خاصة بهم لا تماثل أساليب معالجة السوريين، فقد اعتاد العراقيون على الدعوة للوحدة بشروطهم والقيود التي يضعونها، بما في ذلك قيود خاصة بانسياقهم وراء السياسة البريطانية. ولهذا فإن كثيراً ممن عارضوا الوحدة مع العراق في سوريا لم يكونوا معادين لفكرة الوحدة من حيث المبدأ، بقدر ما كانوا يتخوفون من التحركات العراقية وما تمثله من خطر على الاستقلال السوري. ولا ينفي ما تقدم أن الأوضاع في البلدين كانت في غاية التعقيد، جراء الإرث الاجتماعي المتخلف وتعدد الولاءات القبلية والطائفية والمناطقية، وهو إرث كان يجتذب الكثير من الساسة في البلدين باتجاهات بعيدة عن الولاء الحقيقي لفكرة القومية العربية كأمر جوهري وقائم ولا بد منه. ولا يقلل من شأن ما تقدم أن الساسة في البلدين كانوا يطرحون مشاريع الوحدة أو الاتحاد، إلا أن طرح المشاريع شيء والعمل الجاد لإخراجها إلى حيز التنفيذ شيء آخر.

والملاحظ أن أنصار الوحدة الحقيقيين في البلدين كانوا يشغلون أنفسهم ويستهلكون الكثير من الوقت والجهود في التناحر حول أفضلية أو عدم أفضلية أفكارهم أو مشاريعهم بالمقارنة مع أفكار ومشاريع الطرف الآخر، هذا في حين كان أعداء الوحدة يعملون بجد ونشاط لإبعاد البلدين أحدهما عن الآخر. والملاحظ أن دعاة الوحدة في البلدين لم يهتموا كثيراً بجعل العمل من أجل تحقيقها عملاً شعبياً جماعياً، لهذا كان الطابع النخبوي والحزبي الضيق هو السائد في النشاط. وقد اختص الساسة العراقيون بالزعم أن سوريا وحدها هي المستفيدة من الوحدة لأنها تواجه التهديدات الصهيونية من جانب، ولأن العراق سوق كبير للبضائع السورية من جانب آخر. وقد دعم هذا الاتجاه النزعة الانفصالية وبحث كل طرف عن مصالحه الخاصة بالدرجة الأولى.

على رغم إدراك نوري السعيد ـ على سبيل المثال ـ بأن الأقطار العربية المعارضة لاتحاد سوريا والعراق سوف ترفض أية مشاريع تطرح بهذا الشأن، فقد حرص على استغلال فرصة السيطرة الفرنسية على سوريا، ليدخل في نطاق مناورات بريطانيا السياسية حول مشروع وحدة الهلال الخصيب، إذ كانت لندن تسعى لقيام اتحاد ما بين سوريا والعراق ليصبح لها اليد الطولى في المشرق العربي، عبر إبقاء مقدرات العراق وسوريا والأردن تحت سيطرتها، وإدارة الشؤون الخارجية لاتحاد كهذا. واستغلت بريطانيا كثيراً وتر السيطرة الهاشمية في كل من العراق والأردن وسوريا، وهو ما ولد مطامح كبيرة لدى العائلة الحاكمة في العراق. ولهذا فإن نوري السعيد لم يقم وزناً لوجود نظام جمهوري في سوريا ظهر منذ العشرينيات وعاش السوريون في ظلّه لأكثر من عقدين، بحيث أصبح الانتقال لقبول فكرة إقامة ملكية في البلاد من الأمور الصعبة أو المستحيلة، وخاصة أن ذلك يذكرهم بعهود السيطرة الاستعمارية المباشرة. وليس من المفارقات أن يدعو نوري السعيد لمشاريعه حول الوحدة مع سوريا في الوقت الذي كان فيه معزولاً عن التيار القومي العربي داخل العراق وخارجه، ولهذا جاءت مشاريعه كناية عن مناورات سياسية ممتزجة برغبات لمد النفوذ.

ما تقدم يطرح سؤالاً مهماً حول مقدار وجود رغبة جدية بالوحدة في بغداد نفسها، إذ تشير الدلائل إلى أن السياسيين العراقيين الذين حملوا فكرة الوحدة قلة، وهناك فرق بين هذا وانشغال عبد الإله أو نوري السعيد بالقضية السورية من زاوية الحصول على عرش في سوريا، وخاصة أن نوري السعيد كان يقوم بدور كابح للوصي في قضية عدم التمادي باتجاه العمل لإقامة الوحدة. وكان الساسة العراقيون على وجه العموم يسايرون الوصي وينطلقون من رؤيته لقضية الوحدة مع سوريا.

أما بالنسبة للساسة في سوريا فإنهم، وحتى الموالين منهم للعراق، كانوا يحرصون على النظام الجمهوري والاستقلال في سوريا. لهذا يمكن القول إن السوريين أرادوا وحدة مع العراق من دون نوري السعيد ولا الوصي، وقد جعلهم ذلك عرضة للاتهامات بأنهم يمارسون الخداع السياسي، وحتى مع نوري السعيد نفسه.

شهدت الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٨ تطوراً جديداً في العلاقات السورية ـ العراقية. فقبل هذا التاريخ كان الساسة العراقيون يجهدون أنفسهم في تهيئة الأجواء السياسية داخل سوريا وفي العراق من أجل طرح أية فكرة وحدوية أو مشروع وحدة، إلاّ أنه اعتباراً من عام ١٩٥٤ ساد في تفكير ساسة بغداد السعي لقيام انقلابات عسكرية في سوريا موالية لهم تؤدي إلى تحقيق الوحدة بشكل فوري. وقد امتزج ذلك جزئياً بالسعي للإقناع الذي سرعان ما يتحول إلى مسعى لإكراه سوريا على قبول ما تريده بغداد.

وارتبط تغير أسلوب العراق السياسي مع سوريا بجملة من التطورات الدولية والإقليمية، إذ طُرحت في الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٨ المشاريع الاستعمارية كحلف بغداد ومشروع أيزنهاور، وارتباط بغداد بهذه الأحلاف جعلها تزداد قلقاً من النمو العام للوعي القومي في سوريا والعراق معاً. وهو أمر ولّد حركة معارضة داخلية في العراق لجميع أوجه سياسة بغداد العربية والإقليمية. وأدى ارتباط العراق بالمشاريع الاستعمارية إلى عزله عربياً وبروز مواقف قومية شعبية تدافع عن اتجاهات سوريا الجديدة الخاصة بتعميق العلاقات مع مصر والحذر من المشاريع العراقية. وحاولت الدبلوماسية العراقية احتواء سوريا عام ١٩٥٤، لكن هذا التحرك لم يثبت فعاليته، وأدى توقيع العراق على معاهدة حلف بغداد، إلى إحداث تغييرات مهمة في سوريا لغير صالح العراق. فقد تمكنت القوى السياسية الجديدة التي فازت في انتخابات عام ١٩٥٤ من السيطرة على اتجاهات السياسة السورية، وتبني مواقف واضحة ضد الأحلاف الاستعمارية والنضال ضدها، بما يلتقي مع أهداف القيادة المصرية آنذاك، التي كانت تتلمس الطريق نحو تفعيل دور البلدان العربية وتجميعها كخيار استراتيجي.

ولا بد من ملاحظة أن الفرص قد أتيحت لقيام الوحدة بين سوريا والعراق، لكن هذه الفرص لم تُستثمر بما يؤدي إلى إعلان الوحدة أو الاتحاد، رغم توفر عناصر نجاح اتخاذ قرار كبير كهذا. فالادعاء باستحالة تحقيق وحدة شاملة بين الأقطار العربية الأعضاء في الجامعة العربية، حمل الساسة العراقيين على تقديم البديل لحالة الجمود العربية، ووقوفها عند حدود إطار بنود ميثاق الجامعة العربية الذي جاء على غير رغبة العراق في حينه. ذلك أمر قد يبدو صحيحاً، لكنه وفي الوقت نفسه، لا يعكس الحقيقة كلها، ذلك لأن مسألة الوحدة أو الاتحاد في الفترة موضوع البحث، التي قدم خلالها العراق مشاريعه، إنما كانت مرتبطة بطبيعة أنظمة الحكم في البلدين والبلدان العربية الأخرى، والمصالح التي تعكس سياسات هذه الأنظمة. وبعبارة أخرى، إن مسألة الاتحاد كانت ترتبط بدرجة معينة بحدود دنيا من الالتقاء بين فلسفات الحكم، وليس بالضرورة في أشكال هذه الأنظمة. وعلى هذا كان الأجدر بنوري السعيد وساسة العراق الآخرين أن يبدأوا بمحاولة تحقيق الاتحاد بين أنظمة الحكم القائمة في كل من العراق والأردن، وهي أنظمة فضلاً عن تشابه شكل الحكم القائم فيها، تتشابه أيضاً من حيث تبنيها سياسة معينة تجاه أغلب المسائل، سواء أكانت في إطار هذه الأنظمة نفسها، أو في الإطار العربي أو الدولي.

وبالطبع هناك أسباب كثيرةٌ حالت دون تنفيذ المشاريع والبرامج الوحدوية، أهمها سيادة الطابع الإقليمي، أي الدعوة لتوحيد سوريا والعراق، وإبعاد بلدان عربية أخرى كمصر والسعودية، الأمر الذي ولد مقاومة مصرية ـ سعودية مبكرة لفكرة الوحدة. ومن هذه الأسباب أيضاً أن كل طرف أراد تجيير قضية تحقيق الوحدة لمصالحه الخاصة والآنية في الغالب. وفي العراق خاصة لم يكن الحكام يرون فرقاً بين التمسك بالاعتبارات الهاشمية وقضية الوحدة العربية كهدف أسمى من العروض والمصالح الضيقة.

وعلى رغم حقيقة أن الوحدة مع سوريا استمرت هاجساً استراتيجياً لدى حكام بغداد، إلاّ أن الحجج التي ساقتها الزعامة العراقية حول تجانس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدين لم تحل دون فشل جميع مشاريع الوحدة. وكان لضعف الإيمان والإرادة لدى قادة البلدين دور في ذلك، لكن الأسلوب العراقي في الدعوة للوحدة، بغض النظر عن الظروف والأحوال، كان له الأثر البالغ، إذ لم يتبع ساسة بغداد ومؤيدوهم في سوريا طريق تحقيق الوحدة بشكل متدرج ومدروس مع مراعاة الظروف في البلدين. ولولا هذه الرؤى السياسية لكان من الممكن أن تكون النتائج مختلفة، وخاصة أن الظروف العربية القائمة في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وعقد حلف بغداد كانت ترشح العراق لدور عربي كبير. فالتهديد الصهيوني للوطن العربي كان عامل تجميع، وكذلك الأوضاع غير المستقرة والمخاوف من إسرائيل داخل سوريا. وقد يقول البعض إن العراق وقع على معاهدة الدفاع المشترك ومعاهدة التعاون الاقتصادي العربي، الأمر الذي يشير إلى أنه تبنى الأسلوب المتدرج، لكن من المعروف أن انضمام العراق لحلف بغداد قد وجه ضربة كبيرة لصدقية العراق، وأثار التشكيك في الساسة العراقيين في سوريا ومصر معاً.

لقد سمح التوقيع على حلف بغداد ببروز عناصر الضعف في السياسة العراقية. فإذا كانت سياسة سوريا قد نعتت ـ آنذاك ـ بضيق الأفق، فإن توقيع العراق على الحلف أعطى سوريا دوراً مهماً، وخاصة أنها كانت أحد أهم عوامل إخفاق امتداد حلف بغداد أو محاصرته.

وعلى رغم ذلك، فإن السياسة السورية كانت تعاني ضعفاً جعلها عرضة للتدخلات الهاشمية والتدخلات المضادة من قبل مصر والسعودية. وكانت عودة الحياة النيابية إلى سوريا قد أثرت هي الأخرى، لأنها جاءت في ظروف معقدة غير مألوفة من التنافس الهاشمي ـ المصري ـ السعودي على النفوذ في سوريا.

وبينما كانت المنازعات على الزعامة المحلية هي الشغل الشاغل للعرب آنذاك، جاءت الحرب الباردة بقضايا جديدة طبعت هي الأخرى السياسات الداخلية للبلدان العربية بطابعها الخاص. ففي سوريا صعدت الاتجاهات اليسارية المعادية للنخب اليمينية الموالية للعراق بشكل تقليدي، وقد وقفت هذه النخب عاجزة عن مقاومة هذا المد القومي التحرري الذي تبناه الشعب السوري.

وكانت كل من القاهرة ودمشق تدركان جيداً موقع سوريا في النضال ضد حلف بغداد، لهذا كان العامل الوطني المحلي هو الهاجس، باتجاه مواجهة التهديدات الإسرائيلية من جانب، وتهديدات حلف بغداد السياسية من جانب آخر. وبالقدر الذي كانت فيه دمشق تبتعد عن سياسات الغرب ومصالحه ومشاريعه، كان العراق يلتصق بها أكثر فأكثر، وبلغ ذلك ذروته في تآمر حلف بغداد على سوريا، الأمر الذي جعل إمكانية التقارب مجدداً شبه مستحيلة. وقد ساهمت بعض الأحداث في إبراز مدى سعة الخلافات السورية ـ العراقية. فقد تباينت مواقف الحكومتين كثيراً من أحداث العدوان الثلاثي ضد مصر. ولم يكن هناك من يقبل بالتعاون مع العراق بشكل مباشر أو غير مباشر ضد مصر، جراء ارتباطه بحلف بغداد، وهذا ما يفسر ضخامة ردود الفعل الشعبية في سوريا والعراق ضد العدوان الثلاثي وضد سياسة حكام بغداد في الوقت نفسه.

ولا يمكن في الواقع تجاهل دور الجيش السوري كعامل كابح في معارضة الاتحاد مع العراق، فقد تأثر الكثير من الضباط بالتيار المعادي للسياسة العراقية، الأمر الذي جعلهم معارضين أشداء لتوجهات ساسة العراق ولدورهم العربي والإقليمي. هذا مقابل إبداء التأييد الشديد لسياسة مصر وزعامتها القومية آنذاك.

إن تناولنا لموقف الأحزاب السياسية من مسألة وحدة البلدين وتحديد الموقع الذي احتلته فكرة الوحدة العربية في منطلقات هذه القوى الفكرية وفي برامج عملها أو دساتيرها أو أدبياتها، يجد تفسيره في تلك الحقيقة التي تؤكد أنه ليس من المتصور أن تكون أداةً للوحدة. ورغم أنها جعلت من مسألة الوحدة العربية قاسماً مشتركاً لبرامج عملها وأدبياتها التي تضمنتها صحفها ومنشوراتها السرية والعلنية، إلا أن هذا القاسم المشترك (الوحدة) لم يكن بالضرورة واحداً، بل تباينت صيغ طرحه تبعاً للخط السياسي أو للتيار الفكري الذي تبنته تلك القوى السياسية.

ويكمن أحد أسباب ضعف النفوذ العراقي في سوريا في عدم وجود مواقع تأييد لسياسة العراق في العديد من الأحزاب السورية. فقد كان حزب البعث مثلاً يقول بتحقيق الوحدة بغض النظر عن شكل نظام الحكم، إلا أنه غيّر رأيه هذا عام ١٩٥٤، الأمر الذي أثر في ميزان القوى لصالح أعداء سياسة العراق. فمنذ عام ١٩٥٤ بدأ حزب البعث بالدعوة لإقامة وحدة مع أقطار عربية متحررة من كل أشكال الاستعمار، وهذا ما وضعه في الخندق الأول المعادي لسياسات بغداد. وجاء هذا في ظروف بدأ فيها الحزب القومي السوري يفقد الكثير من معالم قوته جراء سياساته الداخلية والعربية. ومما زاد في تشويه صورة هذا الحزب، اغتيال أحد عناصره للعقيد عدنان المالكي، وإقدامه على التآمر مع العراق ضد الأوضاع القائمة في سوريا آنذاك.

أما بالنسبة للحزبين الشيوعيين في كل من سوريا والعراق، فلم يكن لديهما مواقف ثابتة بصدد القضية القومية العربية أو قضية الوحدة. فقد تجاهلا كلياً مسألة وجود الأمة

العربية ونضالها من أجل الوحدة، حتى عام ١٩٥٦، حين بدآ يدعوان تحت ضغط الأحداث إلى الوحدة بين الدول المتحررة، وقد أثبتنا في ما بعد أن مواقفهما من قضايا الوحدة كانت تكتيكية ولخدمة أهداف خاصة بتطورات الأوضاع السياسية في سوريا والعراق.

وكان هناك حزبان مواليان للعراق هما الحزب الوطني وحزب الشعب، إلا أن نفوذهما بدأ يتقلص مع اتساع نفوذ الأحزاب اليسارية، ورغم اعتمادهما على العراق فإن مواقفهما لم تكن تتأثر بأوضاع سوريا الداخلية فحسب، بل كانت تتأثر أيضاً وبشكل سلبي بمواقف ساسة العراق على الصعيدين العربي والإقليمي. وقد عانى الحزبان انشقاقات كانت بواعثها على علاقة بسياستهما الخارجية وخاصة علاقتهما مع العراق. وأمام ضعف الحزبين، فقد تخليا قبل مدة من إعلان الوحدة السورية ـ المصرية عن هدف تحقيق الوحدة مع العراق والتزما جانب تأييد الوحدة مع مصر صورياً، جراء الثقل الذي مثلته الوحدة، الأمر الذي كان يعني إما إعلان الالتزام بها، أو نهاية وجود الحزبين في الحياة السياسية.

وعلى العكس من سوريا، فإن الحياة السياسية الداخلية في العراق لم تأخذ طابع الاستمرار، إذ كثيراً ما كانت السلطات تمارس حل الأحزاب، مما أضعف فعاليتها على الساحة القومية، رغم إعلان تأييدها القضايا العربية. ولم تتبلور رؤى قومية ضاغطة بشكل فعال مستندة إلى بنى حزبية في العراق. فحتى حزب الاستقلال، أحد دعاة الوحدة، كان يقصر الوحدة على سوريا والعراق، ولا يربط بين ذلك والوحدة العربية كهدف شامل لجميع البلدان العربية.

وربما كان دعم بريطاني فعال لوحدة عراقية ـ سورية في تلك المرحلة مجدياً، ولكن بريطانيا لم تكن قد تخلت بعد عن حيادها تجاه المشروع الوحدوي بين سوريا والعراق. وفرنسا كانت تعتبر سوريا منطقة نفوذ شرعية خالصة لها يجب أن تحميها من التعديات والتجاوزات العراقية والبريطانية. وبريطانيا لم تتعاطف مع وحدة سوريا والعراق، مع أنها لم تعارضها علناً، لأنها تدرك أن هذه الوحدة قد تسيء إلى الأردن والعراق، وتثير عداء كل من فرنسا ومصر والعربية السعودية. ومع ذلك، فإن حقيقة اعتقاد الجماهير بأن بريطانيا كانت تريد وحدة الهلال الخصيب تحت زعامة العراق قد ساعدت على اندحار المشروع. ومما زاد في تعقيد المشكلة دخول الولايات المتحدة مجال المنافسات الاستعمارية، وهي معروفة بتأييدها التام لإسرائيل. وقد كانت أمريكا تنطلق أولاً وأخيراً في عدائها لوحدة البلدين من حرصها على حليفتها إسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى، لم تكن تريد أن تدعم النفوذ البريطاني في منطقة الشرق العربي، لأن ذلك قد يؤثر في مصالحها النفطية في المنطقة.

وأخيراً يمكن القول: ليس هناك وحدة لاقت المعارضة كالوحدة السورية ـ العراقية. فعلى الرغم من المعارضة الغربية التي ربما نبررها، إلا أن ما يثير الانتباه هو المعارضة العربية الحادة، وخاصة من قبل مصر في عهديها الملكي والجمهوري، والمعارضة السعودية، وحتى معارضة الأردن، هو الآخر، رغم ارتباط حكامه بالقرابة الهاشمية مع حكام العراق.

المـراجـع

١ ـ العربية

كتب

آراء فريق من القوميين حول فكرة الاتحاد السوري العراقي.

آل فرعون، فريق المزهر. **الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها.** بغداد: مطبعة النجاح، ١٩٥٢.

آيرلاند، فيليب ويلارد. **العراق: دراسة في تطوره السياسي.** ترجمة جعفر خياط. بيروت: دار الكشاف، ١٩٤٩.

أباظة، فؤاد. **الاتحاد العربي.** القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٠.

أبراش، ابراهيم. **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠)

ابراهيم، جميل. **نضال الأحرار في سبيل الاستقلال: مذكرات.** حلب: مطبعة الضاد، ١٩٥٩.

ابراهيم، سعد الدين. **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

أبو السعود، عبد السلام. **حلف بغداد.** [بيروت؛ القاهرة]: دار الكاتب العربي، [د.ت.].

أبو لطيف، ديب. **الوعي والانتماء**. دمشق: مطبعة النجاح، ١٩٨٦.

أبو منصور، فضل الله. **أعاصير: مذكرات عن خفايا الانقلابات السورية الأربعة، كتبها شاهد عيان أسهم في تخطيط الأعمال الانقلابية وفي تنفيذها، حقائق ووثائق لم تنشر بعد**. [دمشق: د. ن.، ١٩٥٩].

الاتحاد السوري العراقي والضمان الجماعي، المحاضرة التي ألقاها فخامة السيد نوري السعيد في قاعة الملك فيصل ببغداد في ٦ آذار ١٩٥٠. بيروت: دار الكشاف، [د. ت.].

أجاريشيف، أناتولي. **جمال عبد الناصر**. ترجمة دار التقدم. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٣.

الأحزاب السياسية في سوريا. دمشق: دار الرواد، ١٩٥٤.

الأردن. الكتاب الأردني الأبيض: **الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية**. عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٤٧.

أرسلان، عادل. **ذكريات الأمير عادل أرسلان عن حسني الزعيم رائد الانقلابات العسكرية في سورية**. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٢. (مذكرات سياسية معاصرة)

ـــــــ. **مذكرات الأمير عادل أرسلان**. تحقيق يوسف ايبش. بيروت: الدار التقدمية للنشر، ١٩٨٣. ٣ ج.
ج ٢: ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠.

الأرسوزي، زكي. **مشاكلنا القومية وموقف الأحزاب منها: الرجعية، الإقليمية، الشيوعية، القومية العربية، موقف الأحزاب العملي، تجربة لواء اسكندرونة السياسية، الفلاح والزراعة، العامل والصناعة، قضية فلسطين**. دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٥٦.

الأرمنازي، نجيب. **سوريا من الاحتلال حتى الجلاء**. [القاهرة]: دار الكتاب العربي، ١٩٥٦.

ـــــــ. ـــــــ. ط ٢. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٣.

ـــــــ. **عشر سنوات في الدبلوماسية في صميم الأحداث العربية والدولية**. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٣.

أرونسون، جيفري. **واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر**. ترجمة سامي الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية؛ القاهرة: دار البيادر، ١٩٨٧.

الأزري، عبد الكريم. **تاريخ في ذكريات العراق، ١٩٣٠ ـ ١٩٥٨**. بيروت: مركز الأبجدية، ١٩٨٢.

اسبر، أمين. **تطور النظم السياسية والدستورية في سوريا، ١٩٤٦ ـ ١٩٧٣**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٩.

أسرار الثورة العراقية ومذكرات رشيد عالي الكيلاني. دمشق: مؤسسة حسين النوري، ١٩٥٨.

اعترافات الشيوعيين السوريين. القاهرة: الدار القومية للطباعة، ١٩٥٩.

أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي، معهد الاستشراق. **تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ١٩١٧ ـ ١٩٧٠**. ترجمة دار التقدم. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥.

الياس، جوزيف. **تطور الصحافة السورية في مائة عام (١٨٦٥ ـ ١٩٦٥)**. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
ج ٢: ١٩١٨ ـ ١٩٦٥.

أمين، جلال أحمد. **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. تقديم نبيه أمين فارس؛ ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. ط ٦. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٨.

الأورفه لي، جميل. **لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق**. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧١.

إيدن، أنطوني. **مذكرات إيدن**: تعريب خيري حماد. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠.

إيفلاند، ويلبر كرين. **حبال من رمل: قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط**. نقله إلى العربية سهيل زكار. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٤.

ايونيدس، ميشيل جورج. فرّق.. تخسر: **ثورة العرب، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨**. ترجمة خيري حماد. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١.

بابيل، نصوح. **صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

البترول والسياسة العربية. مصر: دار المعارف، [د.ت.].

بدر، عبد المنعم محمد. **الثورة العربية الاشتراكية**. مصر: دار المعارف، ١٩٦٧.

البراك، فاضل. **دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١**. بغداد: الدار العربية، ١٩٧٩.

البراوي، راشد. **مشروع سوريا الكبرى: عرض وتحليل ونقد**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، [١٩٤٧].

ـــــــ. **مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١. (دراسات في السياسة الاستعمارية)

ـــــــ. **مشكلات الشرق الأوسط**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨.

ـــــــ (مشرف). **مشكلات العالم العربي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠.

برج، محمد عبد الرحمن. **قناة السويس: أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٥٦**. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧.

بريسون، توماس. **العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤ إلى ١٩٧٥**. ترجمة دار طلاس. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٥.

البزاز، عبد الرحمن. **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٤.

ـــــــ. ـــــــ. ط ٣، منقحة ومزيدة. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٧.

ـــــــ. **من وحي العروبة**. ط ٢. القاهرة: دار القلم، ١٩٦٣.

البشري، طارق. **الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.

بشير، الشافعي محمد. **نظرية الاتحاد بين الدول وتطبيقها بين الدول العربية**. الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٦٣.

البصير، محمد مهدي. **تاريخ القضية العراقية**. بغداد: مطبعة الفلاح، ١٩٢٣. ٢ ج.

بطرس، صديق. **الهلال الخصيب**. اللاذقية: مطبعة الإرشاد، ١٩٥٠.

بطي، رفائيل. **الصحافة في العراق**. القاهرة: دار الهنا للطباعة والنشر، ١٩٥٥.

بطي، فائق. **صحافة العراق: تاريخها وكفاح أجيالها**. [بغداد]: مطبعة الأديب، [١٩٦٨].

ـــــــ. **الصحافة اليسارية في العراق، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٨**. لندن: [د. ن.]، ١٩٨٥.

بكداش، خالد. **طريق الاستقلال**.

ـــــــ. **مميزات الوضع السياسي في سوريا**. دمشق: [د. ن.]، ١٩٤٦.

بولان، جاك. **وجهاً لوجه مع القومية العربية**. ترجمة غياث حجار. بيروت: دار الاتحاد، ١٩٦٢.

بيرجر، مورو. **العالم العربي اليوم**. نقلها إلى العربية محيي الدين محمد. بيروت: دار مجلة شعر، ١٩٦٣.

البيطار، صلاح الدين. **السياسة العربية بين المبدأ والتطبيق**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٠.

تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، ١٩٤٥ - ١٩٧٦. مجموعة من الكتاب السوفييت. ترجمة دار التقدم. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٠.

تشايلدرز، أرسكين. **حول العالم العربي**. ترجمة محمد عبد الله الشفقي. القاهرة: الدار القومية للطباعة، [د.ت.].

تشرشل، ونستون. **مذكرات تشرشل**. بغداد: منشورات مكتبة المنار، ١٩٥٧.

التلعفري، قحطان. **ثورة تلعفر ١٩٢٠ والحركات الوطنية الأخرى في منطقة الجزيرة**. بغداد: مطبعة الأزهر، ١٩٦٩.

توري، جوردون هـ. **السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥ - ١٩٥٨**. ترجمة محمود فلاحة. ط ٢. بيروت: دار الجماهير، ١٩٦٨.

تيخونوفا، تاتيانا. **ساطع الحصري: رائد المنحنى العلماني في الفكر القومي العربي**. ترجمة توفيق سلوم. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٧.

الجادرجي، كامل. **في سبيل الدفاع عن فلسطين**. بغداد: مطبعة الأهالي، [د.ت.].

ــــــ. **مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

ــــــ. **من أوراق كامل الجادرجي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١.

جامعة الدول العربية. **محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الاسكندرية**. القاهرة: مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩.

ــــــ. **محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في القاهرة**. القاهرة: مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩.

ــــــ. **محاضر جلسات اللجنة الفرعية لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية**. القاهرة: مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩.

ــــــ. **محضر المؤتمر العربي العام في قصر الزعفران في القاهرة**. القاهرة: مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩.

ـــــــ. **ملخص محاضر المشاورات مع العراق، شرق الأردن، المملكة العربية السعودية، سوريا، لبنان، اليمن**. القاهرة: مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩.

جبهة الاتحاد الوطني في العراق. بغداد: ١٩٥٧.

جبور، جورج، **العروبة ومظاهر الانتماء الأخرى في الدساتير الراهنة للأقطار العربية**، محاضرات على طلبة دبلوم الدراسات السياسية في معهد البحوث والدراسات العربية. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦.

الجبوري، ابراهيم. **سنوات من تاريخ العراق: النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩**. بغداد: المكتبة العالمية، ١٩٥٨.

الجبوري، صالح صائب. **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية**. بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠.

الجبوري، عبد الجبار حسن. **الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي، ١٩٠٨ ـ ١٩٥٨**. بغداد: دار الحرية، ١٩٧٧.

الجرف، طعيمة عبد الحميد. **أبحاث في المجتمع العربي: القومية العربية والتطور السياسي للمجتمع العربي**. القاهرة: دار الحمامي، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤.

جريدة البعث في سبعة وثلاثين عاماً. دمشق: منشورات دار البعث للصحافة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

الجعفري، بشار. **السياسة الخارجية السورية، ١٩٤٦ ـ ١٩٨٢**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

الجمالي، محمد فاضل. **العراق بين الأمس واليوم**. بغداد: [د. ن.]، ١٩٥٤.

ـــــــ. **العراق الحديث: آراء ومطالعات في شؤونه السياسية**. بيروت: [د. ن.، ١٩٦٩].

جودت، علي. **ذكريات علي جودت، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨**. بيروت: مطابع الوفاء، ١٩٦٧.

الحاج، عزيز. **أين يقفون؟ وأين يقف العراق؟**، مناقشات علمية صريحة للقضايا العربية المثارة بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة. بيروت: دار الفكر الجديد، ١٩٥٩.

الحافظ، ياسين. **حول بعض قضايا الثورة العربية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥.

حداد، عثمان كمال. **حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١**. صيدا: المكتبة العصرية، [١٩٥٠؟].

حركة القوميين العرب (العراق). **أيها الشيوعيون، أين إيمانكم بالاتحاد الفيدرالي؟**. بيروت: الحركة، ١٩٥٩.

ــــــ. **الوحدة ثورة. . ومسؤولية**. بيروت: الحركة، ١٩٥٩.

حزب الاتحاد الدستوري. **المنهاج الأساسي والنظام الداخلي**. بغداد: مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة، ١٩٤٩.

حزب الاستقلال. **المهرجان السنوي الثاني العام**. بغداد: ١٩٤٧.

ــــــ. **النظامان الأساسي والداخلي**. ط ٢. بغداد: مطبعة النجاح، ١٩٤٦.

الحزب الشيوعي العراقي. **وثائق الحزب الشيوعي العراقي: الأعمال الكاملة للرفيق فهد**. بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٧٢.

حسك، عامر. **من مأساة فلسطين**. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٠.

الحسني، عبد الرزاق. **الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية**. ط ٣. صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٧١.

ــــــ. **تاريخ العراق السياسي الحديث**. ط ٢، منقحة. صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٥٧. ٣ ج.

ــــــ. **تاريخ الوزارات العراقية**. صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٣٣. ١٠ ج.

ــــــ. ــــــ. بيروت: مطبعة العرفان، ١٩٥٣.

ــــــ. ــــــ. ط ٤. بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤.

ــــــ.ــــــ. ط ٦. بيروت: منشورات مركز الأبجدية، ١٩٨٢.

ــــــ. **الجبهة الوطنية في العراق: جذورها التاريخية وتطورها**. صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٧١.

الحسو، نزار توفيق سلطان. **الصراع على السلطة في العراق الملكي: دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة**. بغداد: مطابع دار آفاق عربية، ١٩٨٤.

حسين، فاضل. **تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨**. بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٦٣.

ــــــ. **سقوط النظام الملكي في العراق**. بغداد: مكتبة آفاق عربية، [١٩٨٦].

الحصري، ساطع [أبو خلدون]. **حول القومية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٤)

ــــــ. **دفاع عن العروبة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٠)

ـــــــ. **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٤)

ـــــــ. **مذكراتي في العراق، ١٩٢١ ـ ١٩٤١**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

ـــــــ. **يوم ميسلون**. دمشق: [د. ن.]، ١٩٤٥.

الحفار، وجيه. **الدستور والحكم في الجمهورية السورية**. تقديم جميل مردم. دمشق: مطبعة الإنشاء، ١٩٤٨.

الحكيم، حسن. **مذكراتي: صفحات من تاريخ سوريا الحديث، ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨**. بيروت: دار الكتاب الجديد، [١٩٦٥ ـ ١٩٦٦]. ٢ ج.

حكيم، سامي. **الضمان الجماعي العربي**. ط ٢. القاهرة: مطبعة العرفان، ١٩٦٥.

ـــــــ. **ميثاق الجامعة والوحدة العربية**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦.

حلاق، حسان. **التيارات السياسية في لبنان، ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢: مع دراسة للعلاقات اللبنانية ـ العربية، والعلاقات اللبنانية ـ الدولية**. بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٨.

الحلو، فرج الله. **مقتطفات من كتاباته**. بإشراف لجنة فرج الله الحلو. بيروت: مطبعة النجاح، ١٩٦٢.

حماد، مجدي. **العسكريون العرب وقضية الوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

حمدان، جمال. **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**. القاهرة: دار الهلال، [١٩٦٧].

حميدي، جعفر عباس. **التطورات السياسية في العراق، ١٩٤١ ـ ١٩٥٣**. النجف: مطبعة النعمان، ١٩٧٦.

حنا، جورج. **عندما يتكلم الشعب**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٨. (سلسلة الحارثيات؛ ١١)

الحوت، بيان نويهض. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١. (سلسلة الدراسات؛ رقم ٥٧)

حوراني، ألبرت. **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**. ترجمة كريم عزقول. بيروت: دار النهار، ١٩٦١.

خباز، حنا وجورج حداد. **فارس الخوري: حياته وعصره**. بيروت: مطبعة صادر ريحاني، ١٩٥٢.

خدوري، مجيد. **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة.** بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢.

ـــــــ. **العراق الجمهوري.** بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤.

الخردجي، محمد شاكر. **العرب في طريق الاتحاد: بحث تحليلي في القضية العربية وطرق تحقيقها: آراء ونظريات بعض الملوك وأمراء ورؤساء الجمهوريات والمجالس النيابية والوزارات في الوحدة العربية.** [دمشق]: المؤلف، ١٩٤٧.

خطاب، محمود شيت. **دراسات في الوحدة العسكرية العربية.** ط ٢. دمشق: دار قتيبة، ١٩٨٥.

الخوري، بشارة خليل. **حقائق لبنانية، من ٢١ أيلول ١٩٤٣ إلى ٣٠ كانون الأول ١٩٤٦.** [بيروت]: منشورات أوراق لبنانية، [د. ت.].

خيري، زكي وسعاد خيري. **دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي.** [د. م.: د. ن.]، ١٩٨٤.

خيري، سعاد. **فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة.** ط ٢. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤.

ـــــــ. **من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق.** بغداد: مطبعة الأديب، ١٩٧٤. ج ١: ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨.

داغر، أسعد. **مذكراتي على هامش القضية العربية.** القاهرة: دار القاهرة للطباعة، ١٩٥٩.

الدر، نقولا. **هكذا ضاعت.. وهكذا تعود: دور النفط والمدفع في تحرير فلسطين.** بيروت: دار الحوادث، ١٩٦٣.

الدرة، محمود. **الحرب العراقية البريطانية، ١٩٤١.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.

دروزة، الحكم. **الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية.** بيروت: دار الفجر الجديد، ١٩٦١.

دروزة، محمد عزة. **حول الحركة العربية الحديثة.** دمشق: [د. ن.]، ١٩٥٠.

ـــــــ. **مشاكل العالم العربي: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.** دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٥٣.

ـــــــ. **الوحدة العربية،** مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته والعقبات التي تقف في طريقها ومعالجاتها والمراحل التي يجب أن يسار فيها إلى تحقيقها. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٥٧.

دستور حزب البعث العربي. ١٩٤٧.

دندشلي، مصطفى. **حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ ـ ١٩٦٣: مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي**. تعريب يوسف جباعي. [بيروت]: المؤلف، ١٩٧٩ ـ.
ج ١: **الايديولوجية والتاريخ السياسي**.

ديغول، شارل. **مذكرات الجنرال ديغول**. تعريب وتعليق خيري حماد. بيروت: [د.ن.]، ١٩٦٤. ٣ ج.

ــــــ. **مذكرات ـ الحرب النفير: ١٩٤٠ ـ ١٩٤٢**. ترجمة عبد اللطيف شرارة. ط ٣. بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٣.

ربيع، حامد. **الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع القوى الكبرى**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.

الرفاعي، شمس الدين. **تاريخ الصحافة السورية، ١٩١٨ ـ ١٩٤٧**. مصر: دار المعارف، ١٩٦٩.

رفعت، محمد. **التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤. (مكتبة العلوم السياسية؛ ٣)

الركابي، فؤاد. **على طريق الثورة**. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٣.

الروسان، ممدوح. **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

رويحة، نجيب. **مشروع الاتحاد السوري ـ العراقي: مصدره، أهدافه، مراميه**. دمشق: مطبعة النضال، [د.ت.].

الريس، منير. **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي**. دمشق: مطبعة الأديب، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧. ٣ ج.
ج ٢: **ثورة فلسطين عام ١٩٣٦**.
ج ٣: **حرب العراق عام ١٩٤١**.

زايد، محمود يوسف. **أبعاد للقضية الفلسطينية**. جونية، لبنان: مطبعة فؤاد بيبان وشركائه، ١٩٧٠.

الزبيدي، ليث عبد الحسن جواد. **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**. بغداد: دار الرشيد، ١٩٧٠. (سلسلة دراسات؛ ١٨٤)

الزرقا، محمد علي والياس مرقص. **صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان**. دمشق: دار الدراسات العربية، ١٩٥٩.

زريق، فريدريك. **العرب في نظر الغرب**. دمشق: مطبعة ابن زيدون، ١٩٥٠.

زويا، لبيب. **الحزب القومي الاجتماعي: تحليل وتقييم**. ترجمة ومناقشة ونقد جوزيف شويري. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٦٥.

زيتوني، وليد. **الثابت والمتغير في مسار الحزب السوري القومي الاجتماعي**. بيروت: دار ومكتبة التراث الأدبي، ١٩٨٨.

ساري، حلمي خضر. **صورة العرب في الصحافة البريطانية: دراسة اجتماعية للثبات والتغير في مجمل الصورة**. ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١١)

السباعي، بدر الدين. **أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٨**. دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٧.

سعادة، أنطون. **نشوء الأمم**. ط ٢. دمشق: [د. ن.]، ١٩٥١.

سعيد، أمين. **أيام بغداد**. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٣٤.

ـــــــ. **ثورات العرب في القرن العشرين**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٦١.

ـــــــ. **الثورة العربية الكبرى**. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٣٤. ٣ ج.

السعيد، نوري. **استقلال العرب ووحدتهم: مذكرة في القضية العربية مع إشارة خاصة إلى فلسطين ومقترحات رامية إلى حل نهائي مربوط بها نصوص جميع الوثائق المتعلقة بالقضية**. بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٣.

سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

سندرسن، هاري. **مذكرات سندرسن، ١٩١٨ ـ ١٩٤٦**. ترجمة سليم طه التكريتي. ط ٨. بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨١.

السهروردي، نجم الدين. **التاريخ لم يبدأ غداً: حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني، ٤١ و٥٨ في العراق**. ط ٢. بغداد: شركة المعرفة، ١٩٨٨.

سوريا، مكتب الدراسات السورية والعربية. **من هم في العالم العربي**. دمشق: المكتب، ١٩٥٧.

السويدي، توفيق. **مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**. بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨.

السيد، جلال. **حزب البعث العربي**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٣.

ـــــــ. **حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها**. بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٣.

السيد سليم، محمد. **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣)

سيف، مالك. **للتاريخ لسان: ذكريات وقضايا خاصة بالحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه حتى اليوم**. [بغداد]: الدار الوطنية، [١٩٨٣].

سيل، باتريك. **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**. ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٣.

شريف، ابراهيم. **الشرق الأوسط: دراسة لاتجاهات سياسات الاستعمار حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**. بغداد: دار الجمهورية، ١٩٦٥. (السلسلة السياسية؛ ٨)

شريف، عزيز. **شعوب آسيا وافريقيا ضد حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور**. القاهرة: دار الفكر، ١٩٥٨.

ـــــــ. **من حلف بغداد إلى تحرير القنال**. بيروت: مطبعة دار الجلاء، ١٩٥٦.

شفيق، منير. **في الوحدة العربية والتجزئة**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

الشقيري، أحمد. **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب**. بيروت: دار العودة، [١٩٧٠ ؟].

الشقيري، جميل وغزال برهان. **الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية**. ط ٢. دمشق: [د. ن.]، ١٩٥٥.

شكارة، أحمد عبد الرزاق. **الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات: دراسة تحليلية للتطورات، العلاقات والتأثيرات السياسية ـ الاقتصادية المتبادلة ما بين منطقتي المشرق العربي والخليج العربي**. العين، الإمارات العربية المتحدة: مطبعة الكاظم، ١٩٨٥.

شميس، عبد المنعم. **العراق الثائر**. القاهرة: دار القاهرة، [د. ت.].

ـــــــ. **القوميون السوريون**. القاهرة: دار القاهرة، ١٩٥٨.

الشهبندر، عبد الرحمن. **القضايا الاجتماعية الكبرى في العالم العربي**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٣٦.

شوكت، ناجي. **سيرة وذكريات ثمانين عاماً، ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤**. بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي، ١٩٧٤.

ـــــــ. ـــــــ. ط ٢. بيروت: دار الكتب، ١٩٧٥.

الشيخ علي، علي محمود. **آراء في القضية العربية وذكريات عنها**. بغداد: مطبعة السعدي، ١٩٤٢.

ـــــــ. **مذكرات علي محمود الشيخ علي**. تحقيق وتعليق محمد حسين الزبيدي. بغداد: الدار العربية، ١٩٨٥.

صالح، غانم محمد. **العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨: الفكر والممارسة**. بغداد: مطابع دار الحكمة، ١٩٩٠.

صايغ، أنيس. **تطور المفهوم القومي عند العرب**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١.

ـــــــ. **في مفهوم الزعامة السياسية: من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر**. صيدا؛ بيروت: جريدة المحرر، المكتبة العصرية، ١٩٦٥.

ـــــــ. **الهاشميون والثورة العربية الكبرى**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.

ـــــــ. **الهاشميون وقضية فلسطين**. صيدا؛ بيروت: جريدة المحرر؛ المكتبة العصرية، ١٩٦٥.

الصباغ، صلاح الدين. **فرسان العروبة في العراق: مذكرات**. بغداد: الشباب العربي، ١٩٥٦.

صفوة، نجدة فتحي. **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**. صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٩.

صقال، فتح الله ميخائيل. **من ذكريات حكومة الزعيم حسني الزعيم**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥١.

طبارة، راشد. **الانتداب وروح السياسة الإنكليزية**. بيروت: مطبعة طبارة، ١٩٢٥.

طربين، أحمد. **التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً؟**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة الثقافة القومية؛ ١٤)

ـــــــ. **الوحدة العربية بين ١٩١٦ ـ ١٩٤٥**. ط ٢. دمشق: دار الهلال، ١٩٦٣.

ـــــــ. **الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر، ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨**. [دمشق: د. ن. ١٩٧٠].

الطماوي، سليمان محمد. **التطور السياسي للمجتمع العربي**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦١.

طه، رياض. **قصة الوحدة والانفصال: تجربة إنسان عربي خلال أحداث ١٩٥٥ ـ ١٩٦١.** بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٤.

ظبيان، محمد تيسير. **الملك عبد الله كما عرفته: مذكرات ووثائق وبيانات هامة عن حياة الفقيد.** عمان: المطبعة الوطنية ومكتبتها، ١٩٦٧.

عارف، جميل. **عبد الرحمن عزام: صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية.** القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧.

عبد الله، عامر. **قضايا عربية.** بيروت: دار الفكر الجديد، ١٩٥٩.

عبد الله بن الحسين (ملك الأردن). **مذكرات الملك عبد الله.** ط ٥. عمان: المطبعة الهاشمية، ١٩٧٠.

ـــــ. **مذكرات الملك عبد الله بن الحسين.** في مقدمة وإشراف مصطفى خرسا. عمان: ١٩٦٥.

عبد الحميد، صبحي. **أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق.** بغداد: مطبعة الأديب، ١٩٨٣.

عبد الحميد، محمد كمال. **الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي.** ط ٢. القاهرة: دار القاهرة، ١٩٥٩.

عبد الفتاح، فكرت نامق. **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨.** بغداد: دار الرشيد، ١٩٧٩.

عبد الكريم، سمير. **أضواء على الحركة الشيوعية في العراق.** [د.م.]: دار المرصاد، [د.ت.].
ج ١: ١٩٣٤ ـ ١٩٥٨.

عبد المسيح، جورج ابراهيم. **يوميات.** بيروت: دار المعرفة، [١٩٥٧].

عبد مصطفى، عبد الجبار. **تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٥٨.** بغداد: دار الحرية، ١٩٧٨.

عبد الناصر، جمال. **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر.** القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٢.

العراق، مجلس النواب. **حقائق في السياسة العربية يبحثها مجلس النواب العراقي.** بغداد: مديرية التوجيه والإذاعة العامة، ١٩٥٥.

العراق، مديرية التحقيقات الجنائية. **موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري.** بغداد: المديرية، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠. ٦ ج.

العراق، وزارة الثقافة والفنون العامة. **العراق في خدمة العرب، موقف العراق من الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط: أسرار ووثائق تكشف لأول مرة**. بغداد: مديرية التوجيه والإذاعة العامة، ١٩٥٧.

العراق، وزارة الدفاع. **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**. بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢. ٢٢ ج.

العظم، خالد. **مذكرات خالد العظم**. ط ٢. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣. ٣ ج.

عفلق، ميشيل. **في سبيل البعث**. [طبعة جديدة موسعة]. بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٣].

ـــــ. **مختارات من أقوال مؤسس البعث**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥. (سلسلة الثقافة الثورية؛ ١٧)

العقاد، صلاح. **العرب والحرب العالمية الثانية**. مصر: مطبعة الرسالة، ١٩٥٦.

ـــــ. **المشرق العربي، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨: العراق، سوريا، لبنان**. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٦.

عقل، يوسف حنا. **فضائح عهد شمعون**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٥٨.

العكام، عبد الأمير هادي. **تاريخ حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨**. بغداد: دار الحرية، ١٩٨٠.

علوان، ابراهيم. **مشكلات الشرق الأوسط: الوطن العربي**. صيدا؛ بيروت؛ المكتبة العصرية، ١٩٦٨.

علوش، ناجي. **الثورة والجماهير: مراحل النضال العربي ودور الحركة الثورية، ١٩٤٨ ـ ١٩٦١**. ط ٣. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣.

ـــــ. **الحركة القومية العربية: نشوؤها، تطورها، اتجاهاتها**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

عليوي، هادي حسن. **دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨**. بغداد: مكتبة الشرق الجديد، [د. ت.].

عمارة، محمد. **الأمة العربية وقضية الوحدة**. ط ٣، [مزيدة]. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١. (العرب يستيقظون؛ ٣)

العمر، جابر. **حول القومية العربية**. دمشق: مطبعة النضال، ١٩٤٨.

العمر، عبد الجبار محمود. **الكبار الثلاثة: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في ١٤ ساعة**. [بغداد]: مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، [١٩٩٠].

عنبتاوي، عدنان ظافر ومحمد أزهر الكيلاني. **القطر السوري في معركة النضال القومي، ١٩٤٣ ـ ١٩٦٣**. دمشق: دار الاعتدال، [١٩٦٤].

عودة، عودة بطرس. **القضية الفلسطينية في الواقع العربي**. تقديم عبد الله محمد الريماوي. القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٠.

عودة، محمد. **ثورة العراق**. [القاهرة؟]: دار النديم، [١٩٥٩؟]. (دراسات في الحركة الوطنية).

العياشي، غالب. **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الإفرنسي في سوريا**. بيروت: مطابع أشقر إخوان، ١٩٥٥.

عيسى، حبيب. **السقوط الأخير للإقليميين في الوطن العربي**. بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٨.

عيساوي، شارل. **مشكلات قومية**. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٥٩.

العيسمي، شبلي. **حزب البعث العربي الاشتراكي**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩. ٢ ج.

ج ١: **مرحلة الأربعينات التأسيسية، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٩**.

ج ٢: **مرحلة النمو والتوسع، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨**.

ـــــــ. **حول الوحدة العربية**. دمشق: مطابع ابن زيدون، ١٩٥٤.

ـــــــ. **في الثورة العربية**. ط ٣. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٦٧.

ـــــــ. **في الوحدة والحرية والاشتراكية**. القاهرة: الطلبة العرب، ١٩٥٧.

ـــــــ. **الوحدة العربية من خلال التجربة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١.

غالب، مصطفى. **الحزب الشيوعي السوري: تاريخه، مخازيه، مؤامراته**. [دمشق: د. ن.]، ١٩٦٤.

الغالي، كمال. **ميثاق جامعة الدول العربية: دراسة تحليلية مقارنة في القانون الدولي**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٨.

غلمن، ولدمار. **عراق نوري السعيد: انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨**. بيروت: مؤسسة الإنتاج الطباعي، ١٩٦٥.

فاسيلييف، الكسي. **تاريخ العربية السعودية**. ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦.

فرج الله، سمعان بطرس. **العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين**. ط ٢. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٠.
ج ١: ١٨٩٠ ـ ١٩١٨.

فرح، الياس. **الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥.

الفرحاني، محمد. **فارس الخوري وأيام لا تنسى**. بيروت: دار الغد، ١٩٦٥.

فرزات، محمد حرب. **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥**. دمشق: دار الرواد، ١٩٥٥.

فنصة، نذير: **أيام حسني الزعيم: ١٣٧ يوماً هزت سوريا**. بيروت: دار الأمانة، ١٩٨٣.

ـــــــ. ط ٢. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣.

فهمي، فوزي رياض. **أهمية الشرق الأوسط العربي الاقتصادية في السياسة الدولية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨. (دراسات في شئون الشرق الأوسط)

قاسم، عبد الكريم. **مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم**. بغداد: [د. ن.]، ١٩٥٨.

القاسمي، ظافر. **وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى، ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧**. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥.

قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١. (مكتبة الدراسات التاريخية)

ـــــــ. **عوني عبد الهادي: أوراق خاصة**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ٥٤)

ـــــــ. **قضايا عالمية معاصرة**. دمشق: مطبعة ابن خلدون، ١٩٨٢.

القاوقجي، فوزي. **مذكرات فوزي القاوقجي**. إعداد خيرية قاسمية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ دار القدس، ١٩٧٥. ٢ ج.
ج ٢: **فلسطين في مذكرات القاوقجي، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨**.

قدري، أحمد. **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**. دمشق: مطابع ابن زيدون، ١٩٥٦.

قرقوط، ذوقان. **تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

ـــــــ. **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر**. [القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

قلعجي، قدري. **تجربة عربي في الحزب الشيوعي**. بيروت: دار الكاتب العربي، [١٩٧٠].

القوتلي، شكري. **مجموعة خطب الرئيس شكري القوتلي خلال عامين من رئاسته، أيلول ١٩٥٥ إلى أيلول ١٩٥٧**. دمشق: [د. ن.]، ١٩٥٧.

القومية العربية: حقائق وإيضاحات ومناهج.

كامل، ميشيل، **أمريكا والشرق العربي**. [بيروت؛ القاهرة]: دار الكاتب العربي، [د. ت.].

كبة، محمد مهدي. **مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥.

الكبيسي، باسل. **حركة القوميين العرب**. تعريب نادرة الخضيري الكبيسي. ط ٤. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

كحالة، حبيب. **ذكريات نائب**. دمشق: المضحك المبكي، ١٩٦٢.

كرد علي، محمد. **المذكرات**. دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩. ٣ ج.

كلمة السوريين والعرب في مشروع سورية الكبرى: تاريخ، وثائق، وقائع. دمشق: إصدار فريق من شباب العرب المثقف، ١٩٤٧.

كليفلاند، وليام ل. **ساطع الحصري من الفكرة العثمانية إلى العروبة**. تعريب فكتور سحاب. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣.

كنه، خليل. **العراق: أمسه وغده**. بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٦.

ـــــــ. **عراق الغد**. بيروت: مطبعة سميا، [د. ت.].

كيللر، بيير. **العرب والاستعمار**. بيروت: دار الغد، [د. ت.].

لودر، جون دو فير. **القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين والعراق**. ترجمة نزيه مؤيد العظم. دمشق: المطبعة الحديثة، [١٩٢٥].

لونزوسكي، جورج. **البترول والدولة في الشرق الأوسط**. ترجمة نجدة هاجر وابراهيم عبد الستار. بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦١.

لونغرغ، ستيفن. **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**. ترجمة بيار عقل. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨.

لويس، برنارد. **الغرب والشرق الأوسط**. تعريب نبيل صبحي. [د. م. : د. ن.]، ١٩٦٣.

المحافظة، علي. **العلاقات الأردنية البريطانية: من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٣.

ــــــ. **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١)

محمد، فاضل زكي. **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي: دراسة تحليلية للتطورات التي مرت بها الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي وموقفها من عدواني السويس و٥ حزيران**. بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٨.

محمد، نجاح. **الحركة القومية العربية في سوريا من خلال تنظيماتها السياسية**. دمشق: دار البعث، ١٩٨٧.

محي الدين، جهاد مجيد. **العراق والسياسة العربية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨**. بغداد: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠.

المدور، طه. **البعث أم فجر ينبثق عن أندلس في الشرق**. بيروت: مطبعة جودة بابيل، [د. ت.].

مردم بك، خليل: **تقارير الخليل الدبلوماسية**. حققها وعلق عليها عدنان مردم بك. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢.

المشوط، محمد عليان. **تاريخ الصحافة السورية والعربية**. دمشق: المطبعة الجديدة، ١٩٨٦.

مصطفى، نادية محمود محمد. **أوروبا والوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٨)

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

المعلم، وليد. **سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة**. دمشق: مطبعة عكرمة، ١٩٨٥.

معهد البحوث والدراسات العربية. **المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي: المتغيرات**. إشراف حامد ربيع. القاهرة: المعهد، ١٩٧٩.

الملاح، عبد الغني. **تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.

من تاريخ الحزب: البدايات في ذاكرة فايز اسماعيل. دمشق: القيادة القومية، مكتب الدعاية والنشر والإعلام، ١٩٧٠.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. **جامعة الدول العربية: «ميثاقها وإنجازاتها»**. إعداد مفيد محمود شهاب. القاهرة: المنظمة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

الموافي، عبد الحميد محمد. **مصر في جامعة الدول العربية: دراسة في دور الدولة الأكبر في التنظيمات الإقليمية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠**. تقديم عز الدين فودة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.

موسى، أحمد. **ميثاق جامعة الدول العربية**. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤٨.

النجار، حسين فوزي. **مع الأحداث في الشرق الأوسط، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦**. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٥٧.

النشاشيبي، ناصر الدين. **ماذا جرى في الشرق الأوسط؟**. ط ٢. بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦٢.

نصر، صلاح. **عبد الناصر وتجربة الوحدة**. ط ٢. بيروت: الوطن العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

نضال البعث. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٤؛ ط ٣. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢ ـ. ١١ ج.

ج ١: **القطر السوري، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٩: من معركة الاستقلال إلى نكبة فلسطين والانقلاب العسكري الأول**.

ج ٢: **القطر السوري، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤: من الجمعية التأسيسية إلى مقاومة الدكتاتورية العسكرية والأحلاف الاستعمارية**.

ج ٣: **القطر السوري، ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨: من معركة حلف بغداد والعدوان الثلاثي إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة**.

ج ٤: **المؤتمرات القومية السبعة الأولى، ١٩٤٧ ـ ١٩٦٤**.

ج ٥: **القطر العراقي، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨: من مقاومة الحكم الرجعي وحلف بغداد إلى قيام ثورة ١٤ تموز المجيدة**.

النظام الأساسي للحزب القومي السوري. دمشق: مطبعة الإتقان، ١٩٤٧.

نظمي، وميض جمال عمر. **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥)

النعيمي، أحمد نوري. **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**. بغداد: دار الحرية، ١٩٧٥.

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

نوفل، سيد. **العمل العربي المشترك: ماضيه ومستقبله**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨.

الهاشمي، طه. **مذكرات طه الهاشمي**. بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٧ ـ ١٩٧٨]. ٢ ج.

ج ١: ١٩١٩ ـ ١٩٤٣. مع تحقيق ومقدمة في تاريخ العراق الحديث بقلم خلدون ساطع الحصري.

ج ٢: ١٩٤٢ ـ ١٩٥٥: **العراق ـ سوريا ـ القضية الفلسطينية**. تحقيق وتقديم خلدون ساطع الحصري.

هذه هي سوريا الكبرى. دمشق: مكتب أنباء دمشق، [د. ت.].

هزيمة طاغية. دمشق: مكتب أنباء دمشق، [د. ت.].

هلال، علي الدين. **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢)

ـــــ (محرر). **العرب والعالم**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

هيرزويز، لوكاز. **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي**. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى. القاهرة: دار المعارف، [١٩٧١]. (مكتبة التاريخ العربي الحديث)

هيكل، محمد حسنين. **حرب الثلاثين سنة**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠. ٣ ج.

ج ١: **سنوات الغليان**.

ج ٢: **ملفات السويس**.

وايزمان، عيزر. **مذكرات وايزمان**. تعريب فتح الله محمد مشعشع. دمشق: دار اليقظة العربية، [د. ت.].

وثائق سوريا الكبرى. [القاهرة]: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥١.

وليمز، سيتون. **بريطانيا والدول العربية: عرض للعلاقات الإنكليزية ـ العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨**. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٢.

اليازجي، حليم [وآخرون]. **بحوث في الفكر القومي العربي**. إشراف معن زيادة. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣ ـ. (دراسات الفكر العربي)

ياغي، اسماعيل أحمد. **حركة رشيد عالي الكيلاني: دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.

يحيى، جلال. **العالم العربي الحديث: المشرق العربي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٥.

ــــــــ. **العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦.

يسين، السيد (مشرف). **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

يوسف، يوسف سلمان [الرفيق فهد]. **كتابات الرفيق فهد**. عني بجمعه ونشره فخري كريم. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٦.

اليونس، عبد اللطيف. **شكري القوتلي: تاريخ أمة في حياة رجل، ١٩٠٨ ـ ١٩٥٨**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٩.

دوريات

الاتحاد الدستوري: ٢٠/ ١٢/ ١٩٥١، و١٣/ ٣/ ١٩٥٢.

الأخبار (بغداد): ٧/ ٢/ ١٩٤٦.

الأخبار (القاهرة): ١١/ ١٠/ ١٩٤٩؛ ١٢/ ١/ ١٩٥٤، و١٤/ ١/ ١٩٥٤.

الأخبار (مكتب المعلومات الأمريكي): ٣٠ أيار/ مايو ١٩٥٧.

أخبار اليوم (القاهرة): العدد ٣٤١، ـ/ ٥/ ١٩٥١.

الأديب (بيروت): السنة ١٦، ج ١٠، تموز/ يوليو ١٩٤٩.

الاشتراكي (العراق): العدد ١٤، ـ/ ١١/ ١٩٥٧، و ـ/ ٣/ ١٩٥٨ (عدد خاص بالجمهورية العربية المتحدة).

الأمة (بغداد): ٢٩ ـ ٣٠/ ١١/ ١٩٤٩؛ ٤/ ٣/ ١٩٥٢، و٤/ ١٢/ ١٩٥٢.

الإنشاء (دمشق): ١٥/ ٨/ ١٩٥١؛ ١٥/ ٦/ ١٩٥٤؛ ١٦/ ٩/ ١٩٥٤؛ ٤/ ١/ ١٩٥٥؛ ٢/ ٢/ ١٩٥٥؛ ٢٨/ ٢/ ١٩٥٥؛ ١/ ٣/ ١٩٥٥؛ ١٥/ ٢/ ١٩٥٦؛ ٢٧/ ٢/ ١٩٥٦؛ ٨/ ٣/ ١٩٥٦؛ ٢٨/ ٨/ ١٩٥٦؛ ١/ ١٠/ ١٩٥٦؛ ١٠/ ١/ ١٩٥٧؛ ١٣/ ١/ ١٩٥٧؛ ١٦/ ١/ ١٩٥٧؛ ٢١/ ١/ ١٩٥٧؛ ٢٨/ ٢/ ١٩٥٧؛ ٢٤/ ٨/ ١٩٥٧؛ ٨ـ ٩/ ٩/ ١٩٥٧؛

١١ ـ ١٢/٩/١٩٥٧؛ ٣٠/٩/١٩٥٧، ١/١/١٩٥٨؛ ٢٨/١/١٩٥٨؛ ٤ ـ ٥/٢/١٩٥٨، و٢٠/٢/١٩٥٨.

الأهالي (بغداد): ٢/٢/١٩٥٩.

الأيـــــام (دمشـــــق): ٨/٥/١٩٤٩؛ ١٧/٦/١٩٤٩؛ ٢١/٨/١٩٤٩؛ ٢٤/٨/١٩٤٩؛ ١/٩/١٩٤٩؛ ٣٠/٩/١٩٤٩؛ ٩/١٠/١٩٤٩؛ ١٦ـ١٧/١٠/١٩٤٩؛ ١٩ ـ ٢٠/١٠/١٩٤٩؛ ٢٤/١٠/١٩٤٩؛ ٢٨/١٠/١٩٤٩؛ ١/١١/١٩٤٩؛ ٦/١١/١٩٤٩؛ ١٤/١١/١٩٤٩، و٢٨/١/١٩٥١.

الباحث العربي (مركز الدراسات العربية، لندن): العدد ٥، تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

«البدايات الأولى في ذاكرة الرفيق جلال فاروق الشريف.» **المناضل**: العددان ١٦٣ ـ ١٦٤، آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣.

البعث (دمشق): ٢٩/١١/١٩٤٦؛ ٢٣/١١/١٩٤٩؛ ١٠/١/١٩٥٠؛ ١٦/١/١٩٥٠؛ ٢/٢/١٩٥٠؛ ٥ ـ ٦/٢/١٩٥٠؛ ١١/٢/١٩٥٠؛ ٢١/٢/١٩٥٠؛ ٢٤/٢/١٩٥٠؛ ٢٨/٢/١٩٥٠؛ ٣/٢/١٩٥١؛ ٢١/٨/١٩٥٤؛ ٢/٣/١٩٥٥؛ ٤/٥/١٩٥٦، و٢٩/٣/١٩٥٧.

بكداش، خالد. «الشرق العربي وثورة أكتوبر.» **النور** (دمشق): ملحق العدد ٥٦٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧.

البلاغ (مصر): ٢٠/١١/١٩٥١.

بيروت: ١٩/١/١٩٥٤.

الثقافة (القاهرة): ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٤٩، و٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩.

الجبهة الشعبية (دمشق): ١٩/١٢/١٩٥١.

الجبوري، جميل. «نشأة فكرة جامعة الدول العربية.» **شؤون عربية** (جامعة الدول العربية): العدد ٢٥، آذار/مارس ١٩٨٣.

الجريدة الرسمية (سوريا) (محفوظة في مصرف سوريا المركزي): ٤ آذار/مارس ١٩٥٤؛ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، و٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥.

الجمهورية (القاهرة): ١٢ ـ ١٣/١/١٩٥٤، و٣/١١/١٩٥٦.

الحرية (بغداد): ٢٥/٣/١٩٥٥؛ ١٥/٤/١٩٥٥؛ ٢٢/٥/١٩٥٥، و٩/٦/١٩٥٥.

الحصري، خلدون ساطع. «حول الوحدة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ١٠، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩.

حميدي، جعفر عباس. «خمس رسائل سياسية في تاريخ العراق المعاصر.» **آفاق عربية** (بغداد): العدد ٧، آذار/ مارس ١٩٥٤.

الحيـــــاة: ١٢/٨/١٩٥١؛ ٦/١/١٩٥٤؛ ٨/١/١٩٥٤؛ ١٢/١/١٩٥٤؛ ١٥/١/١٩٥٤؛ ٦ ـ ٧/٢/١٩٥٤؛ ١٦/٢/١٩٥٤؛ ٢٣/٣/١٩٥٤؛ ٨/٨/١٩٥٤؛ ٢١/٨/١٩٥٤؛ ٣١/٨/١٩٥٤؛ ١٠/٢/١٩٥٥؛ ٢٣/٣/١٩٥٥؛ ٢٦/٣/١٩٥٥؛ ٣١/٣/١٩٥٥؛ ١/٦/١٩٥٥؛ ١٨ ـ ١٩/١٠/١٩٥٥؛ ٢١/١٠/١٩٥٥؛ ٣١/١٠/١٩٥٥؛ ١ ـ ٢/ ١١/١٩٥٥؛ ١٣/١٢/١٩٥٥؛ ١٥/١٢/١٩٥٥؛ ١٧/٢/١٩٥٥؛ ١/١/١٩٥٦؛ ٢٩/١/١٩٥٦؛ ٣١/١/١٩٥٦؛ ٢/٢/١٩٥٦؛ ٥/٢/١٩٥٦؛ ٢٣/٢/١٩٥٦؛ ٢٥/٢/١٩٥٦؛ ٢٠/٦/١٩٥٦، و٢٤/٦/١٩٥٦.

دراسات تاريخية: العدد ٩، تموز/ يوليو ١٩٦٧، والعدد ١، آذار/ مارس ١٩٨٠.

دراسات عربية: السنة ٣، العدد ٩، تموز/ يوليو ١٩٦٧.

دروزة، محمد عزة. «وحدة مصر وسوريا عبر التاريخ.» **الرأي** (الأردن): ٢٧/١/١٩٥٨.

الدفاع (سوريا): ١٦/٧/١٩٢٠.

الرأي: ١١/٢/١٩٥٧؛ ١٤/١٠/١٩٥٧، و٢٧/١/١٩٥٨.

الرأي العام (دمشق): ٢/١١/١٩٥٦.

زعيتر، أكرم. «كفى جهلاً بالاتحاد.» **الحياة**: ٦/٦/١٩٥٤.

الـــزمـــان (بغـــداد): ١٢/٥/١٩٥٠؛ ٢٩/١٢/١٩٥١؛ ٢/١/١٩٥٢؛ ٦/٤/١٩٥٥، و٧/٢/١٩٥٨.

السامرائي، فائق. «الإرهاب ما كان ولن يكون أداة صالحة للحكم.» **لواء الاستقلال** (بغداد): ١٠/٦/١٩٤٩.

السياسة الأسبوعية: ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٨.

الشرق الأوســـط: العـــدد ١٠، ١٩٥٦؛ ٦/١٠/١٩٨٠؛ ٤/١٢/١٩٨٠؛ ٦/١٢/١٩٨٠؛ ٢٩/١/١٩٨٢؛ ٩/٢/١٩٨٢؛ ١٢/٢/١٩٨٢؛ ١٥/١/١٩٨٣؛ ١٨/١/١٩٨٣؛ ٢٧/١/١٩٨٣؛ ٢٩/١/١٩٨٣؛ ٣٠/١/١٩٨٣؛ ٢٣/٢/١٩٨٣؛ ٢٨/٢/١٩٨٣؛ ٢٢/١/١٩٨٤؛ ٨/٢/١٩٨٥؛ ١١/٢/١٩٨٥؛ ١٠/٢/١٩٨٥؛ ١٢/٢/١٩٨٥؛ ١/٢/١٩٨٦؛ ٥/٢/١٩٨٦؛ ٧/٢/١٩٨٦؛ ٩ ـ ١٠/٢/١٩٨٦؛ ١٤/٢/١٩٨٧؛

١٦/٢/١٩٨٧؛ ١٧/٢/١٩٨٧؛ ١٩/٢/١٩٨٧؛ ٢٢ ـ ٢٣/٢/١٩٨٧؛ ٢٤ ـ ٢٥/١/١٩٨٨، و١٩/٣/١٩٨٨.

الشعب (بغداد): ٢٥/٤/١٩٤٩؛ ٣١/١٢/١٩٥١؛ ٢٤/١/١٩٥٢، و٤/٣/١٩٥٢.

«صفحات من تاريخ الأردن الحديث: أضواء على الوثائق البريطانية.» **الرأي**: ٢٢ ـ ٢٣/٤/١٩٨٤، و٢٦/٤/١٩٨٤.

«صفحات من مذكرات السيد محمد أمين الحسيني.» **فلسطين (بيروت)**: العدد ٧٩.

صفوة، نجدة فتحي. «الشؤون العربية في الوثائق البريطانية.» **الباحث العربي**: العدد ١٢، تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.

ــــــ. «الشؤون العربية في الوثائق البريطانية: علاقات الأردن الخارجية سنة ١٩٤٩ في تقرير سري أعده «غلوب باشا».» **الباحث العربي**: العدد ١٠، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٧.

صوت الشعب (دمشق): ٢٠/١/١٩٤٢، و٨/٤/١٩٤٤.

الطريق: العدد ١، أيار/ مايو ١٩٤٣؛ العددان ٧ ـ ٨، نيسان/ ابريل ١٩٤٦؛ العدد ٢، شباط/ فبراير ١٩٤٧؛ العدد ٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، والعدد ٥، أيار/ مايو ١٩٤٨.

طريق الشعب (العراق): ٧/١/١٩٤٤.

العاصمة: ١٩/١/١٩٢٠؛ ٧/٣/١٩٢٠؛ ٥/٤/١٩٢٠، و١٦/٩/١٩٢٠.

العاصي: (حمص): ٢٢/٦/١٩٤٨.

العراق: ١٠/١٢/١٩٣٥.

العروة (بيروت): العدد ١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠.

القاعدة (العراق): العدد ١١، ـ/١١/١٩٥٣.

القبس (دمشق): ٩/٦/١٩٣٣؛ ١١/٦/١٩٣٣؛ ١/٥/١٩٤٩؛ ٨/٥/١٩٤٩؛ ١٧/٦/١٩٤٩؛ ٥/٧/١٩٤٩؛ ١٧ ـ ١٨/٨/١٩٤٩؛ ٢١/٨/١٩٤٩؛ ٢٦/٨/١٩٤٩؛ ٢٨/٨/١٩٤٩؛ ١/٩/١٩٤٩؛ ٢٠/٩/١٩٤٩؛ ٩/١٠/١٩٤٩؛ ١٦/١٠/١٩٤٩؛ ١٩ ـ ٢٠/١٠/١٩٤٩؛ ٢٤/١٠/١٩٤٩؛ ٢٦/١٠/١٩٤٩؛ ٧/١١/١٩٤٩؛ ١٠/١١/١٩٤٩؛ ٢٠/١١/١٩٤٩؛ ٤/١٢/١٩٤٩؛ ٩/١٢/١٩٤٩؛ ١١ ـ ١٢/١٢/١٩٤٩؛ ٣٠/١٢/١٩٤٩؛ ٦/١/١٩٥٠؛ ٩ ـ ١١/١/١٩٥٠؛ ٢٥/١/١٩٥٠؛ ٢٩/١/١٩٥٠؛ ١٥/٢/١٩٥١؛ ٢٢/٢/١٩٥١؛ ١٨/٢/١٩٥٥؛ ٢١/٢/١٩٥٥؛ ٣/٣/١٩٥٥، و١٣/٣/١٩٥٥.

الكنانة: ١٦/٦/١٩٢٠.

«للدفاع عن السلم.» **الطريق**: العددان ٤ ـ ٥، نيسان/ ابريل ـ أيار/ مايو ١٩٥٥.

«لن نفقد الأمل في تحرير سوريا ووحدة البلاد العربية عامة والقطرين العراقي والسوري خاصة.» **لواء الاستقلال**: ٢٨/ ٦/ ١٩٤٩.

لـــواء الاستقـــلال: ٣/ ٩/ ١٩٤٦؛ ٢٠/ ٩/ ١٩٤٦؛ ٢٩/ ٩/ ١٩٤٦؛ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٦؛ ٢٦/ ١/ ١٩٤٧؛ ١٩/ ٢/ ١٩٤٧؛ ٣/ ١٢/ ١٩٤٧؛ ٨/ ٤/ ١٩٤٩؛ ١٣/ ٤/ ١٩٤٩؛ ١٧ ـ ١٨/ ٤/ ١٩٤٩؛ ٤/ ٥/ ١٩٤٩؛ ١٣/ ٦/ ١٩٤٩؛ ٩/ ١٠/ ١٩٤٩؛ ١١/ ١٠/ ١٩٤٩؛ ٣٠/ ١٠/ ١٩٤٩؛ ٢٤/ ١٢/ ١٩٤٩؛ ٣٠/ ١٢/ ١٩٤٩؛ ٢٤/ ١/ ١٩٥٠؛ ٢٨/ ٢/ ١٩٥٠؛ ٢/ ١٠/ ١٩٥٠، و١/ ٢/ ١٩٥٢.

مايشر، هلموت. «خط أنابيب عبر الجزيرة العربية: تابلاين في مرحلة التخطيط، ١٩٤٢ ـ ١٩٥٠: بعض المظاهر السياسية والاستراتيجية والقبلية.» ترجمة خيرية قاسمية. **الكاتب الفلسطيني** (دمشق): العدد ٢٣، نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٩١.

«مجرى الحوادث المتأتية من الانقلاب في دمشق بما يتعلق بالحكومة العراقية، ومحاضر المقابلات الخاصة.» **الشرق الأوسط**: ١٣ ـ ١٧/ ١/ ١٩٨١، و٢١/ ١/ ١٩٨١.

«محاضر اجتماعات الجمعية التأسيسية، الجلسة الأولى.» **الجريدة الرسمية**: ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩.

«محاضر جلسات الجمعية التأسيسية، الجلسة الرابعة.» **الجريدة الرسمية**: ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩.

«محاضر جلسات الجمعية التأسيسية، الجلسة التاسعة.» **الجريدة الرسمية**: ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠.

«محاضر جلسات الجمعية التأسيسية، الجلسة الثانية عشرة.» **الجريدة الرسمية**: ١ شباط/ فبراير ١٩٥٠.

«محاضر جلسات الجمعية التأسيسية، الجلسة الرابعة والعشرون.» **الجريدة الرسمية**: ٢٢ نيسان/ ابريل ١٩٥٠.

المصري (القـــاهـــرة): ١٤/ ١/ ١٩٤٩؛ ٢١/ ١١/ ١٩٤٩؛ ٢٣/ ١١/ ١٩٤٩؛ ٧/ ١٢/ ١٩٤٩؛ ٢١/ ١٢/ ١٩٤٩؛ ٢٧/ ١٢/ ١٩٤٩؛ ٢/ ١/ ١٩٥٠؛ ٤/ ١/ ١٩٥٠؛ ٧/ ١/ ١٩٥٠؛ ٢٠/ ١/ ١٩٥٠؛ ٢٦/ ١/ ١٩٥٠؛ ٢٩ ـ ٣٠/ ١/ ١٩٥٠؛ ٤/ ٢/ ١٩٥٠؛ ١٥ ـ ١٦/ ٤/ ١٩٥٠؛ ٢٨/ ٤/ ١٩٥٠؛ ١٤/ ٥/ ١٩٥٠؛ ٢٨/ ٥/ ١٩٥٠؛ ٢٦/ ١١/ ١٩٥٠؛ ٣/ ٢/ ١٩٥١؛ ٥/ ٢/ ١٩٥١؛ ١٧/ ٢/ ١٩٥١؛ ٢٤/ ٢/ ١٩٥١؛ ١٣/ ١١/ ١٩٥١؛ ٣/ ١/ ١٩٥٤؛ ١٣/ ١/ ١٩٥٤، و٢٠/ ١/ ١٩٥٤.

المصور (القاهرة): ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩؛ ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٩، و٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٩.

المقتبس: ٣١/ ١٢/ ١٩٢٤.

المقتطف: مج ٨٨، ج ٥.

مقلد، اسماعيل صبري. «الاستراتيجية الأمريكية في العصر النووي.» **السياسة الدولية** (القاهرة): السنة ٢، العدد ٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٦٦.

ـــــ. «السياسة السوفييتية والدول الأفروآسيوية.» **السياسة الدولية**: العدد ٢، تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥.

المنار: السنة ٢١، ج ٥، آب/ اغسطس ١٩١٩، والسنة ٢٦، ج ٨، ١٩٢٥.

المناضل: العدد ٩٦، نيسان/ ابريل ١٩٧٧؛ العدد ٢٤٣، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٠؛ العدد ٢٤٧، آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٩١؛ العدد ٢٤٨، أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩٩١، والعدد ٢٤٩، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩١.

الناس (دمشق): ١/ ٣/ ١٩٥٥.

النبأ (دمشق): ٤/ ١٢/ ١٩٥١.

نضال الشعب (دمشق): العدد ٨٨، ـ/ ٥/ ١٩٥١.

النهج (مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، قبرص): العدد ٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣.

النور: ملحق العدد ٤٢٠، ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٧.

نويهض، وليد. «نقد الحزب القومي الاجتماعي.» **دراسات تاريخية**: العدد ٧، أيار/ مايو ١٩٧٣.

الهلال: مج ٥٥، ج ١، ١٩٤٧، ومج ٥٥، ج ٢، شباط/ فبراير ١٩٤٧.

هلال، علي الدين. «الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١).» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ١٣، آذار/ مارس ١٩٨٠.

الوحدة (المغرب): السنة ١، العدد ٦، آذار/ مارس ١٩٨٥، والسنة ٥، العدد ٤٨، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨.

الوقائع العراقية: العدد ٣٤٥٥، أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤.

اليقظة (بغداد): ٧/ ١١/ ١٩٤٩؛ ٢/ ١٢/ ١٩٤٩؛ ٤/ ١٢/ ١٩٥١، و١٦/ ٣/ ١٩٥٢.

ندوات، مؤتمرات

بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي المنعقد في قرنايل في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٢ هجري/ ٢٤ آب (اغسطس) سنة ١٩٣٣ ميلادي. دمشق: [د. ن.، ١٩٣٣].

تطور الفكر القومي العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي، اتحاد المؤرخين العرب، معهد البحوث والدراسات العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٦.

جامعة الدول العربية: الواقع والطموح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

دراسات في الحركة التقدمية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية)

دور التعليم في الوحدة العربية: بحوث ومناقشات ووقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٣. بيروت: المركز، ١٩٨٣.

قرارات المؤتمر الثالث للمحامين العرب المنعقد بدمشق في ٢١ ـ ٢٥ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٥٧. دمشق: مجلة المحاماة؛ فتى العرب، ١٩٥٧.

القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٢. بيروت: المركز، ١٩٨٠.

مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربي المنعقد في قصر اليونسكو (الدورة الأولى)، ٢٣ ـ ٢٥ حزيران ١٩٥٤، بيروت: أعمال المؤتمر وقراراته. بيروت: [د. ن.]، ١٩٥٤.

المؤتمر العربي القومي في بلودان. عُني بجمعه وتدقيقه فؤاد خليل مفرج. دمشق: ١٩٣٧.

الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٩.

رسائل، أطروحات

الجبوري، جميل عائد علي. «العراق وجامعة الدول العربية، ١٩٤٣ ـ ١٩٥٨.» (أطروحة دكتوراه، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث، ١٩٨٢).

الحيالي، محمد جعفر. «العلاقات بين سوريا والعراق من ١٩٢٠ ـ ١٩٤١: دراسة في العمل القومي المشترك.» (رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٨٥).

خلة، كامل محمود. «التطور السياسي في المملكة الأردنية، ١٩٢١ ـ ١٩٤٨.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث، ١٩٦٨).

الروسان، ممدوح. «العراق والسياسة العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤١.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٧٢).

طربين، أحمد. «الوحدة العربية بين فكرة إنشاء الدولة الموحدة ونظام جامعة الدول العربية.» (رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧).

ياسين، عبد الله محمود. «الفلسطينيون في الجمهورية العربية السورية، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣.» (رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٧٣).

وثائق

١ ـ الأوراق الشخصية

أكرم زعيتر، يوميات خاصة، محفوظة في مكتبة خاصة، الكراس السابع، شباط/ فبراير ١٩٣٥.

أوراق عادل العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق.

أوراق محسن البرازي، محفوظة في مكتبة خاصة.

أوراق نبيه العظمة، محفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في دمشق.

محضر جلسات مندوب الأحرار بتأسيس اتحاد الأحزاب القومية، بيروت، ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩، محفوظة مع أوراق نبيه العظمة، أوراق عربية، الملف رقم ١٤/ ٩٣٧.

مديرية شرطة بغداد، الملف رقم ٨٩٣٨/ أ، الوثيقة رقم (٥٢٢١)، محفوظة في مكتبة خاصة.

ميثاق اتحاد الأحزاب القومية، بيروت، ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩، محفوظة مع أوراق نبيه العظمة، أوراق عربية، الملف رقم ١٤/ ٩٤٢.

وثائق المركز الوطني، بغداد، الملف رقم ت/ ٢/ ٤/ ١، محفوظة في مكتبة خاصة.

٢ ـ محاضر جلسات جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية، محاضر جلسات دورة الاجتماع الرابعة غير العادية لمجلس الجامعة، الجلسة الأولى، المنعقدة في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٤٦.

جامعة الدول العربية، محاضر جلسات دورة الاجتماع العادي الخامس لمجلس الجامعة المنعقد من ٣ تشرين الأول/ اكتوبر إلى ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦.

جامعة الدول العربية، محاضر جلسات دورة الاجتماع العادي السادس لمجلس الجامعة، الجلسة الثالثة، ، ٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٧.

جامعة الدول العربية، محاضر جلسات دورة الاجتماع العادي التاسع لمجلس الجامعة، الجلسة الثالثة، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨.

جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة السياسية في صوفر بلبنان، الجلسات ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦، المعقودة من ٦ ـ ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧.

جامعة الدول العربية، المحاضر الختامية لجلسات دورة الاجتماع العادي الأول لمجلس الجامعة الموافق لـ ٤ ـ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٤٥.

جامعة الدول العربية، المحاضر الختامية لجلسات دورة الاجتماع العادي الثاني لمجلس الجامعة، الجلسة الثالثة، المنعقدة في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥.

٣ ـ محاضر جلسات المجلس النيابي السوري

محاضر جلسات المجلس النيابي السوري، محفوظة في مصرف سوريا المركزي، السنوات: ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، و١٩٥٧.

٤ ـ وثائق مديرية الوثائق التاريخية بدمشق

الأحزاب السياسية، المجموعة ـ حزب البعث، الحزب الشيوعي السوري، الحزب القومي السوري، حركة التحرير العربي.

أوراق عربية، الملف رقم ٩/ ٥٨٥، المصنف رقم (٤).

المجموعة ـ الوحدة، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١.

المجموعة ـ وزارة الخارجية السورية.

الوحدة الوثائقية، القسم الخاص، المجموعة ـ أعلام ـ حسن الحكيم، والمجاهد نزيه مؤيد العظم.

الوحدة الوثائقية، ملف قضية فلسطين، ١٩٥١.

الوحدة الوثائقية، وثائق الدولة، وزارة الداخلية.

٥ ـ وثائق وزارة الخارجية السورية، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨

وثائق وزارة الخارجية السورية، المسلسلات أرقام: ٣، ٤، ٦، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٣٠، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٦٥، و٦٩.

٢ - الأجنبية

Books

Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978. (Princeton Studies on the Near East)

Birdwood, Christopher (Lord). *Nuri as-Said: A Study in Arab Leadership.* London: Cassell, 1959.

Brown, L. Carl. *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game.* London: I. B. Tauris; Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

Campbell, John C. *Defense of the Middle East: Problems of American Policy.* [2nd ed.]. New York: Harper and Row, 1960.

——. *The United States in World Affairs.* New York: Harper and Row, 1947.

Childers, Erskine B. *The Road to Suez: A Study of Western-Arab Relations.* London: MacGibbon & Kee, 1962.

Cremeans, Charles Davis. *The Arabs and the World: Nasser's Arab Nationalist Policy.* NewYork: Praeger, [1963].

Djeroudi, Chafik. *Application des mandats internationaux à l'Irak.* Toulouse: G. Labadie, 1934.

Fitzsimons, M.A. *The Foreign Policy of the British Labour Government, 1945-1951.* Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, [1953]. (International Studies of the Committee on International Relations. University of Notre Dame)

Frye, Richard Nelson (ed.). *The Near East and the Great Powers.* With an introduction by Ralph Bunche. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1951.

Gallman, Waldemar J. *Iraq under General Nuri: My Recollections of Nuri al-Said, 1954-1958.* Baltimore, MD: Johns Hopkins Press, [1964].

Glubb, John Bagot. *Britain and the Arabs: A Study of Fifty Years, 1908-1958.* London: Hodder and Stoughton, [1959].

Gomaa, Ahmed M. *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1941 to 1945.* London; NewYork: Longman, 1977.

Hammond, Paul Y. and Sidney S. Alexander (eds.). *Political Dynamics in the Middle East.* NewYork: American Elsevier Pub. Co., [1972]. (The Middle East: Economic and Political Problems and Prospects)

Harris, George Lawrence. *Iraq: Its People, Its Society, Its Culture.* New Haven, CT: HRAF Press, [1958]. (Survey of World Cultures; 3)

Hirszowicz, Lukasz. *The Third Reich and the Arab East.* Translated from the Polish. London: Routledge & K. Paul; Toronto: Toronto U.P., 1966. (Studies in Political History)

Howard, Harry N. *The King-Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East.* Beirut: Khayat's, 1963.

Hurewitz. J. C. *The Struggle for Palestine.* NewYork: Greenwood Press, 1968.

——. (ed.). *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record.* NewYork: Octagon Books, 1972. 2 vols.
vol. 1: *1535-1914.*

Kazziha, Walid. *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and His Comrades from Nationalism to Marxism.* London: Charles Knight; NewYork: St. Martin's, 1975.

Kedourie, Sylvia (ed.). *Arab Nationalism: An Anthology.* Selected and edited, with an introduction by Sylvia G. Haim. Berkeley, CA: University of California Press, 1962.

Khadduri, Majid. *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraqi Politics.* 2nd ed. London: Oxford University Press, 1960.

Kimche, Jon and David Kimche. *Both Sides of the Hill: Britain and the Palestine War.* London: Secker & Warbury, 1960.

Kirk, George Eden. *Contemporary Arab Politics: A Concise History.* NewYork: Praeger, 1961. (Books That Matter)

——. *The Middle East in the War.* With an introduction by Arnold Toynbee. London; New York: Oxford University Press, 1953. (Survey of International Affairs)

——. *The Middle East, 1945-1950.* London; NewYork: Oxford University Press, 1954. (Survey of International Affairs, 1939-1946)

——. *A Short History of the Middle East: From the Rise of Islam to Modern Times.* London: [Methuen], 1963.

Kirkbride, Alec Seath (Sir). *A Crackle of Thorns: Experiences in the Middle East.* London: 1960.

Laqueur, Walter Zéev. *The Soviet Union and the Middle East.* London: Routledge, 1959.

Lenczowski, George. *The Middle East in World Affairs.* 3rd ed. Ithaca, NY: Cornell University Press, [1962].

——. *Oil and State in the Middle East.* Ithaca, NY: Cornell University Press, [1960].

Lewis, Bernard. *The Middle East and the West.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1968. (Weidenfeld Goldbacks)

Longrigg, Stephen Hemsley. *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social, and Economic History.* London; NewYork: Oxford University Press, 1953.

Miège, J. L. *L'Impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours.* Paris: Société d'édition et d'enseignement supérieur, 1968. (Regards sur l'histoire; 3. Histoire générale; 2)

Polk, William R. *The United States and the Arab World.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965. (The American Foreign Policy Library)

Sachar, Howard M. *Europe Leaves the Middle East, 1936-1954.* With an introduction by William L. Langer. London: Allen Lane, 1974.

Safran, Nadav. *From War to War: The Arab-Israeli Confrontation, 1948-1967: A Study of the Conflict from the Perspective of Coercion in the Context of Inter-Arab and Big Power Relations.* NewYork: Pegasus Books, 1961.

Schechtman, Joseph B. *The Mufti and the Fuehrer: The Rise and Fall of Haj Amin el-Husseini.* NewYork: T. Yoseloff, [1965].

Speiser, E. A. *The United States and the Near East.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1952.

United States, Department of State. *Foreign Relations of the United States, 1949: Near East, South East and Africa.* Vol. 6. Washinghton, DC: United States Government Printing Office, 1977.

——. *Foreign Relations of the United States, 1950: Near East, South East and Africa.* Vol. 5. Wahington, DC: United States Government Printing office, 1978.

Willemart, Hélène. *Dossier du moyen-orient arabe: Géographie, économie, politique.* [Verviers]: Marabout, 1968.

Wilson, Arnold T. (Sir). *Loyalties Mesopotamia.* London: 1936. vol. 2: *1917-1920.*

Woodward, Llewellyn (Sir). *British Foreign Policy in the Second World War.* London: H.M.S.O., 1970-. (History of the Second World War)

Young, Hubert (Sir). *The Independent Arab.* London: J. Murray, [1933].

Periodicals

«Arab Collective Security.» *Economist:* 23 May 1953.

Kirk, George E. «Cross-currents within the Arab League: The Greater Syria Plan.» *Wold Today:* vol. 4, no. 1, January 1948.

——. «The Syrian Crisis of 1957: Facts and Fiction.» *International Affairs:* vol. 76, no.1, January 1960.

Little, Douglas. «Cold War and Covert Action: The United States and Syria, 1954-1958.» *Middle East Journal* (Washington, DC): vol. 44, no. 1, Winter 1990.

Middle East Journal: vol. 1, no. 1, January 1947, and vol. 12, no. 2, Spring 1958.

Middle East Mosiac: vol. 2, no. 4, April 1951.

Middle Eastern Affairs: vol. 3, no. 4, April 1952, and vol. 3, no. 12, December 1952.

Le Monde: 26/2/1955.

Monroe, Elizabeth. «British Interests in the Middle East.» *Middle East Journal:* vol. 2, no. 2, April 1948.

«A Second Marger.» *Economist:* 22 February 1958.

Theses

Saidaly, Abdel-Momen. «The United States and the October 1973 Middle East Crisis.» (Ph. D. Dissertation, Northern Illinois University, 1982).

Documents

1 - Foreign Office Documents at the Public Record Office (London):
F.O.371/23202, E: 2648, 1939
F.O.371/2328, E: 7102/6697/89, 1939
F.O.371/27064, E: 1408, 1941
F.O.371/27066, E: 1616/1/93, 1941
F.O.371/27100, E: 653/658/93, 1941
F.O.371/27294/69, E: 2915, 1941
F.O.371/31371, E: 1460/204/93, 1942
F.O.371/31371, E: 2596/204/93, 1942
F.O.371/35147, E: 7102/6697/89, 1942
F.O.371/81471, E: 2194/207/89, 1942
F.O.371/34955, E: 1132/506/65, 1943
F.O.371/34955, E: 1182/500165, 1943
F.O.371/34955, E: 1227/506/65, 1943
F.O.371/34955, E: 1465/506/65, 1943
F.O.371/34960, E: 4394/506/65, 1943
F.O.371/34975, E: 3234, 1943
F.O.371/34975, E: 3896, 1943
F.O.371/34975, E: 5925, 1943
F.O.371/35045, E: 2548/965/31, 1943
F.O.371/35045, E: 3329/965/31, 1943
F.O.371/34955, E: 1382/506/65, 1943
F.O.371/35010, E: 1302/489/93, 1943
F.O.371/35010, E: 2239/489/93, 1943
F.O.371/35010, E: 3585/489/93, 1943
F.O.371/40042, E: 5285/37/93, 1944
F.O.371/41327, E: J828/13/16, 1944
F.O.371/39985, E: 2319, 1944
F.O.371/39985, E: 2455, 1944

2 - British Documents at Al-Asad Library (Damascus):
F.O.624/159,AC/A/29112, E: ON 118/70/49, 1949
F.O.371/15301/4/51, E: 1531/1, 1951
F.O.371/98410, E: 10104/61152, 1952
F.O.371/98910, 106346, E: 10104/60/52, 1952
F.O.371/98916, E: Y1016/15, 1952
F.O.371/98920, E/10104/3/52, 1952
F.O.371/98920, E: 10193/1, 1952

3 - U.S. Documents at the Carter Center (Atlanta, Georgia) under: Confidential U.S. State Department Central Files, Syria, 1945-1954, Internal Affairs, Decimal Number 890 D and Foreign Affairs, Decimal Number 790 D 71190D:

R.G.783-00/1-653
R.G.783-00/7-2352
R.G.783-00/12-1052
R.G.890D-00/1-1548
R.G.890D-00/2-944
R.G.890D-00/2-1049
R.G.890D-00/7-2445
R.G.890D-00/11-1050
R.G.890D-00/11-3047
R.G.890D-20/9-149
R.G.890D-24/9-1847
R.G.890D-24/10-3147
R.G.890D-24/11-1347
R.G.890D-248/2-949

فهـرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ض ـ

ـ ط ـ

ـ ظ ـ

ـ ع ـ

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

ـ و ـ

ـ ي ـ

هذا الكتاب

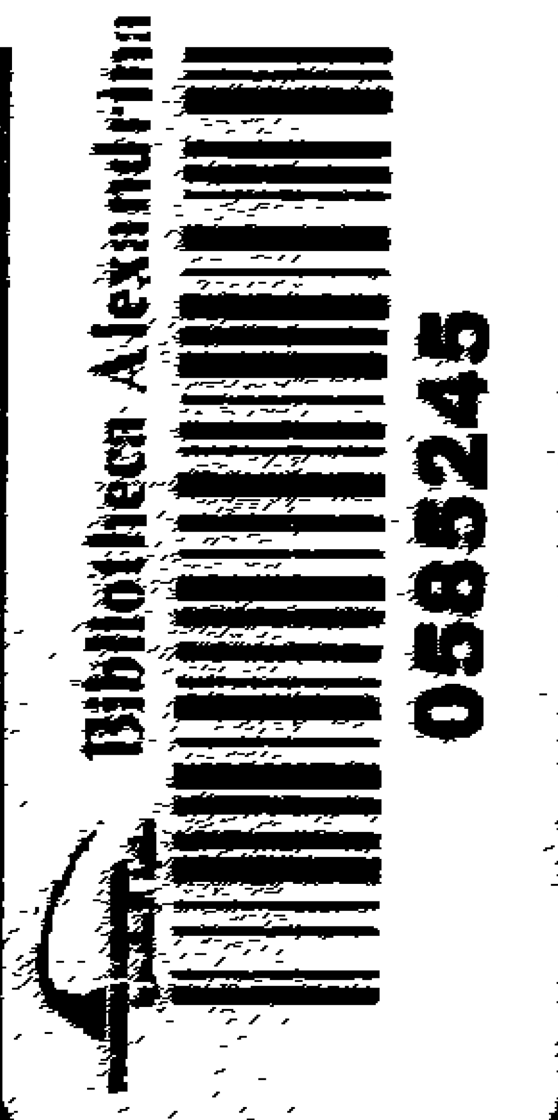
على الرغم من أن الوطن العربي يؤلف وحدة إقليمية، فإنه ليس من المستطاع بحث القضية العربية في الوطن العربي كله بشكل متماثل، فلم تنمُ أو تتسع الحركة القومية في هذه المنطقة بدرجة واحدة. ولا ريب في أن الإقليمين العربيين سوريا والعراق متماثلان إلى حد كبير في منشأ الفكر القومي فيهما، ومتجاوران بحيث لا يفصل بينهما حاجز، لذلك أصبح واجباً اتحادهما وتشكيلهما دولة واحدة تعمل على النهوض بمستوى العرب العام، وتشق لهم سبيل مستقبلهم المنتظر.

إن الفترة التاريخية الممتدة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٨، والتي يركّز عليها الكتاب، قد شهدت تطورات عميقة في حياة الوطن العربي، رافقتها تغيرات مشابهة في عموم الوضع الدولي. وظهرت قضايا جديدة لم يسبق للعرب أن واجهوها، وانعكست هذه التغيرات على حياة أبناء العراق وسوريا في مختلف الاتجاهات، وبشكل خاص برز تأثيرها في طبيعة العلاقة بين البلدين من جهة، وعلاقة كل بلد منهما بسائر البلدان العربية من جهة أخرى.

يبيّن الكتاب أن وقوع البلدين تحت انتدابين مختلفين (البريطاني والفرنسي)، والاختلاف ـ في فترات تاريخية ـ في الموقف من الأحلاف الاستعمارية، والانشغال بالهموم المحلية لكل بلد، والصراعات السياسية أحياناً. . . كل ذلك لم يُنهِ التساند القومي بين أبناء البلدين، كما أن هدف الوحدة بقي حياً في النفوس.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb



الثمن